

نقابة المحامين الاملية

المحاماة



فهرست

السنة الثالثة

١٩٢٣



بيان

تشتمل فهرست مجلة المحاماة على الابواب الآتية :

- (١) بيان المقالات والابحاث القانونية والشؤون القضائية
- (٢) ملخص احكام المحاكم الاهلية والشرعية والمختلطة والمحاكم الاجنبية
- (٣) بيان القوانين والقوانين

١

فهرست المقالات والابحاث القانونية

نذكر تحت هذا الباب عنوان المقالات والابحاث مع اسماء اصحابها وبيان العدد والصيغة المنشورة فيها

- ١ - الخدمة العامة والفرص الاسمي من المحاماة
(ص ٩٥ - عدد ٢ - ٣)
(ترجمة عن المستر ديكوشام المحامي بامريكا)
- ٢ - المؤلفات القضائية للاستاذ محمد صبري ابو علم
(ص ٩٨ - عدد ٢ - ٣)
- ٣ - مرافعات الاستاذ ابو هيف بك لحضرة الاستاذ
(ص ١٠١ - عدد ٢ - ٣)
محمد بهي الدين بركات بك
- ٤ - علاقة المحامي الانكليزي بوكله - المحامي الانكليزي
والفرنسي - علاقة القضاء بالسلطة التنفيذية
(ص ١٠٢ - ١٠٩ - عدد ٢ - ٣)
بمصر وبانكلترا وفرنسا - الجدول المستمر
مصاريف القضايا في انكلترا - نظام التحضير
في إنجلترا - للاستاذ احمد صفوت بك القاضي
- ٥ - الخبراء في الخطوط في مصر للاستاذ رئيس التحرير
(ص ١٥٠ - عدد ٤)
- ٦ - جوامع الكلم لأمير المؤمنين الفاروق
(ص ١٨٨ - عدد ٥)
- ٧ - كلمات للاستاذ رئيس التحرير
(ص ١٨٩ - عدد ٥)
- ٨ - أثر تنبيه نزاع الملكية فيما يتعلق بحق المدين في
في التصرف في عقاره المطلوب نزاع ملكيته للاستاذ
(ص ١٩٣ - عدد ٦)
عبد الفتاح السيد بك

- ٩ - ارتباط القاضي المدني بالحكم الجنائي للدكتور
عبد السلام بك ذهني (ص ٢٤٣ - عدد ٦)
- ١٠ - مذكرة حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية عن
الدستور (ص ٢٥٣ - عدد ٧)
- ١١ - المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في
مصر للاستاذ محمد صبرى ابو علم (ص ٣٠٩ - عدد ٧)
- ١٢ - خطرات افكار لحضرة الاستاذ احمد قحه بك (ص ٣١٠ - عدد ٧)
- ١٣ - قوة الاحكام الجنائية امام المحاكم المدنية للاستاذ
مرفص فعمى (ص ٣١٧ - عدد ٨)
- ١٤ - شطب العبارات الجارحة من الاوراق القضائية
للاستاذ رئيس التحرير (ص ٣٦٩ - عدد ٨)
- ١٥ - في المسئولية المدنية للافراد للدكتور عبد السلام
ذهني بك (ص ٣٧٥ - عدد ٩)
- ١٦ - الجريمة المستحيلة للاستاذ خليل عفت ثابت بك القاضي (ص ٤٤٤ - عدد ٩)
- ١٧ - تقسيم القضايا بحسب نوعها للاستاذ رئيس التحرير (ص ٤٥٠ - عدد ٩)
- ١٨ - مذكرة ايضاحية بتعديل نصوص القانون المدني
فيما يختص بالتسجيل (ص ٤٥٧ - عدد ١٠)
- ١٩ - تسجيل تليه نزع الملكية واثاره في القانون الاهلى
للاستاذ عبد الحميد ابو عيف بك وكيل مدرسة الحقوق (ص ٤٦٨ - عدد ١٠)
- ٢٠ - تعارض الاحكام للاستاذ احمد قحه بك (ص ٥٥٣ - عدد ١٠)
- ٢١ - وقفية المرحوم على بك فعمى . بحث في صحتها
للاستاذ رئيس التحرير (ص ٥٥٧ - عدد ١)



حرف الالف

٦ اثبات بالبينّة . موانع الاستحصا

على كتابة

(استئناف — ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٤ . ص ١٢٦ . نمرة ٧١)

٧ اثبات . موانع الاستحصا على كتابة

مانع أدبي

(نقض وإبرام باريس للدنية — ٢ مايو
سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . نمرة ٤٤٣ .
نمرة ٣٨٢)

٨ خادم وسيده . مانع أدبي من الحصول

على كتابة

(نقض وإبرام باريس — اول مايو
سنة ١٩١١ — عدد ٥ — ص ١٨٦
نمرة ١٣٧)

٩ اثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة

(الاقصر الجزئية — ٢٤ ابريل سنة
١٩٢٠ . عدد ٦ . ص ٢٢٥ . نمرة ١٦٩)

١٠ محاضر التحقيقات الجنائية . انكار

التوقيع عليها . عدم ضرورة الطعن

بالتزوير . المادة « ٣٣٦ مدني »

(اسبوط الكلية — ٢٠ فبراير سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٢٣ . نمرة ١٦٨)

١١ ادلة . تقدير قيمتها . استخلاص

الحقيقة . مسألة موضوعية

(نقض — ٦ فبراير ١٩٢٣ . عدد ٧
ص ٢٦٥ . نمرة ١٩٨)

ابطال المرافعة

١ معارضة في حكم غيابي . ابطال المرافعة .

بطلان المعارضة

(سوهاج الجزئية — ٣ ابريل سنة ١٩٢٣
عدد ٨ . ص ٣٥٣ . نمرة ٢٧٨)

٢ اتمام محام

(استئناف مختلط — ٢٢ يونيو سنة
١٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٦٤ . نمرة ٣٠١)

٣ أتمام . وكيل . تقديرها بمعرفة القضاء

(السين فرنسا — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عدد ١٠ ص ٥٥٢ . نمرة ٤٦٩)

انكسوف

٤ نقض . جريمة الاتلاف

(نقض — ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ .
ص ٤٩٣ . نمرة ٣٩٢)

تبليغ في المواد المردية

٥ يمين . توجيهها . عدم احتمال صحة

الواقعة . المادة « ٢٣٤ مدني »

(استئناف — ١١ ابريل سنة ١٩٢٢
عدد ١ . ص ١٩ . نمرة ٧)

<p>١٨ <u>البحار . مزارة . فسح</u> (السباط الجزئية — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٧ . ص ٢٨٥ . نمرة ٢١٨)</p>	<p>١٢ <u>اثبات كتابة . بدء في التنفيذ</u> (أكس برنا — ٩ يناير سنة ١٩٢٣ عدد ١٠ . ص ٥٥٣ . نمرة ٤٧٠)</p>
<p>١٩ <u>اجارة . تنازل عن جزء من الاملاك</u> <u>بشرط سداد الباقي في ميعاد معين .</u> <u>جواز الرجوع في التنازل</u> (مصر الاهلية — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ عدد ٨ . ص ٣٤٩ . نمرة ٢٧٣)</p>	<p><u>اجارة</u> ١٣ <u>حريق . عبث الاثبات . مسؤولية</u> (استئناف — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٢ — ٣ . ص ٧٤ . نمرة ٤٣)</p>
<p>٢٠ <u>اجارة . تأخير في التسليم . غلاء في مواد</u> <u>البناء . قوة قاهرة</u> (استئناف مختلط — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ عدد ٨ . ص ٣٦٥ . نمرة ٣٠٤)</p>	<p>١٤ <u>اجارة . طلب الاخلاء . استئناف .</u> <u>اسباب</u> (مصر الاهلية — ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٤ . ص ١٣٣ . نمرة ٨٥)</p>
<p>٢١ <u>اجارة . عقد . تاريخ وجودها</u> (لجنة تحديد اجور الاراضي الزراعية بمركز الفشن — ١٢ ابريل سنة ١٩٢٣ عدد ٩ . ص ٤٢٧ . نمرة ٣٥٥)</p>	<p>١٥ <u>اجارة . حق المستأجر . طيعته .</u> <u>تعرض الغير له . تضمينات . مسؤولية</u> (الرقائيق الكلية — ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٥ . ص ١٧٤ . نمرة ١٢٤)</p>
<p>٢٢ <u>اجارة زراعية . قانون تخفيض اجور</u> <u>الأراضي الزراعية . اجني . تحويل</u> <u>وارث اجني . اختصاص اللجنة</u> (استئناف مختلط — ٢ ديسمبر سنة ١٩١١ عدد ٩ . ص ٤٣٦ . نمرة ٣٦٦)</p>	<p>١٦ <u>اجارة . حريق . مسؤولية</u> (استئناف — ٣١ يناير ١٩٢٣ عدد ٦ . ص ٢٠٧ . نمرة ١٥١)</p>
<p>٢٣ <u>اجارة . منع التأجير من الباطن ومن</u> <u>الاستقاط . اذن المالك</u> (محكمة المافر برنسا — اول يولي سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٤٤٠ . نمرة ٣٧٦)</p>	<p>١٧ <u>اجارة . شرط جزائي . الزراعة القائمة</u> <u>في الارض</u> (استئناف — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٦ . ص ٢١٤ . نمرة ١٥٩)</p>

٣١ قانون تخفيض اجور الاراضى الزراعية .

اجنبى . تضامن . عدم تجرئة الالتزام

(استئناف مخطط — ٣١ اكتوبر
سنة ٩٧٧ . عدد ٨ . ص ٣٦٣ .
نمرة ٣٠٠)

٣٢ وقف . اجارة لمدة طويلة

(فتوى شرعية — ٣١ يولي سنة
٩٧٢ . عدد ٩ . ص ٤٣٤ . نمرة ٣٦٢)

٣٣ وقف . اجاره . اختصاص المحكة

الشرعية

(المجلس المحسى المالى — ٢٩ اكتوبر
سنة ١٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٢٧٩ .
نمرة ٢١٣)

٣٤ وقف . اجارة . قبض الایجار مقدما .

ضمن التركة

(فتوى شرعية — ٢٨ شوال سنة
١٣٤٠ . عدد ٨ . ص ٣٥٧ . نمرة ٢٨٢)

اعلام

٣٥ احكام تهديدية . تعويض . وجوب

التقاضى من جديد . وجوب اثبات

حصول ضرر

(بى سوف الكلية — ٧ ديسمبر
سنة ٩٢٢ . عدد ٤ . ص ١٣٥ .
نمرة ٨٦)

٢٤ منع التأجير من الباطن . مخالفة .

الشركة الزراعية . المادئات ٣٦٦

و ٣٨٨ مدنى

(استئناف . ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ .
عدد ٢ — ٣ . ص ٧٣ . نمرة ٤٢)

٢٥ اجارة . تأجير من الباطن . اذن المالك

(استئناف باريس — ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٤٢ . نمرة ٣٧٩)

٢٦ اجارة . حق امتياز المؤجر . مايتناوله

(تنقذ واپرام باريس المدنية — ٧ مايو
سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٤٣ .
نمرة ٣٨٣)

٢٧ اجارة . رهن . غلة العين

(استئناف مخطط — ١٣ فبراير
سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٤٧ .
نمرة ٤٥٨)

٢٨ اجارة . تجديدها . غيبة عن مصر .

الضمان . تجديده

(استئناف مخطط — ٦ فبراير سنة
١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٤٨ .
نمرة ٤٦١)

٢٩ قانون تحديد ايجارات الاراضى الزراعية .

تطبيقه بالنسبة لمن دفع الایجار مقدما

(البياط الجزئية — ٣ مايو سنة ٩٢٢ .
عدد ٢ — ٣ . ص ٩٢ . نمرة ٥٩)

٣٠ قرارات لجان الایجارات لاحتيل الطعن .

زراعة القطن بالقوة لا بالقفل

(استئناف — ٦ فبراير سنة ٩٢٣ .
عدد ٦ . ص ٢٠٦ . نمرة ١٥٠)

٤٢ احكام تعديدية . معارضة

(كفر صقر — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٣
عدد ٦ . ص ٢٣٥ . غمرة ١٧٤)

٤٣ احكام . طلب قسيرا

(استئناف — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣
عدد ١٠ . ص ٥٠٩ . غمرة ٤١٣)

٤٤ احكام عسكرية . خصومة . جواز

رفع الدعوى من الوكيل . تأثيرها

في اهلية الوطنى

(مصر الكلية — ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٤ . ص ١٤٠ . غمرة ٨٩)

اختصاص

٤٥ اختصاص . الاتفاق على اختصاص

القاضى الجزئى . مادة ٢٧ مرافعات

(بين سوف الكلية — ٢٤ يولي
سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ٤٢ .
غمرة ١٧)

٤٦ اختصاص المحكمة الجنائية بنظر

الدعوى المدنية — ٥٤-١٧٢ جنابيات

(بين سوف الكلية — اول يولي
سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ٣٥ . غمرة ١٥)

٤٧ اختصاص . الاتفاق على اختصاص

القاضى الجزئى . الشرط الارادى

(ليليا — ١٩ يولي سنة ١٩٢١ .
عدد ١ . ص ٤٧ . غمرة ١٨)

٣٦ احكام . علاقة قانونية . اثر الحكم

فيها وفى نتائجها

(استئناف — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٧ . ص ٢٧٥ . غمرة ٢٠٧)

٣٧ امانة خير . وجوب تنفيذ الحكم

القيدي قبل الحكم فى الدعوى

(طنطا الكلية — ٤ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٥١ . غمرة ٢٧٦)

٣٨ احكام . اعلانها اشارة .

(استئناف مخطوط — ٥ ديسمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٤٣٧ . غمرة ٣٦٧)

٣٩ احكام . حكم جنائى . اثره فى

الدعوى المدنية

(نقض وايرام باريس — ١٣ مارس
سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٤٢ .
غمرة ٣٨٠)

اعلام مرسى المزار واعلام قسيرا

٤٠ الراسى عليه المزار . عدم ايداع الثمن

فى الوقت المعين . المواد ٦٠٧ مرافعات

و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ مدنى .

لبدا القانونى

(طنطا الكلية — ١٤ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥١٧ . غمرة ٤٢١)

٤١ احكام الخالفات . نقض

(نقض — ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٨ . ص ٣٣٢ . غمرة ٢٤٨)

٥٤ اختصاص قاضي الامور المستعجلة .

دعوى استلام ايمان الوقف المحكوم
بها لتناظر .

(السيدة — عدد ١٠ . ص ٥٢٣ .
نمرة ٥٢٦)

٥٥ اختصاص المحاكم الاهلية . فتح محل

قار . جنحة . قرض

(قرض — ٥ مارس سنة ١٩٢٣ .
عدد ١٠ . ص ٤٩٣ . نمرة ٣٩٣)

٥٦ اختصاص لجان الانتخاب . تقديم

كشف لمراجحته على الجداول .
عدم اختصاصها

(لجنة الغريبة — ٦ يونيو سنة ١٩٢٣ .
عدد ١٠ . ص ٥٣٠ . نمرة ٤٣١)

اختصاص عقارى

٥٧ الاختصاص العقارى . تجديد

(استئناف مختلط — ٣ يونيو سنة
١٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٦٥ . نمرة ٣٠٢)

افتراض

٥٨ اختلاس اموال اميرية . عقوبة

بدنية . استعمال الرافعة

(نقض — ٣٩ مايو سنة ١٩٢٢ .
عدد ٢ . ص ٣ . نمرة ٢٢)

٤٨ اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى

استحقاق . ضامن اجنبى . المادة ١٥
من لائحة الترتيب

(استئناف — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢١
عدد ٢ و ٣ . ص ٧٥ . نمرة ٤٤)

٤٩ اختصاص المحاكم الاهلية . المطالبة

برد الصداق . تحكيم العرف

(مصر الكلية — ١٦ سبتمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٢ و ٣ . ص ٧٧ .
نمرة ٤٩)

٥٠ اختصاص . مصلحة اجنبى . صيغة

تنفيذية . تنفيذ العقود الرسمية

(مصر المختلطة — ١٨ مايو سنة ١٩٢٢
عدد ٦ . ص ٢٣٨ . نمرة ١٨٠)

٥١ اتفاق على اختصاص المحكمة التجارية

(استئناف مختلط — ٣١ يناير سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٤٠ .
نمرة ١٨٤)

٥٢ اختصاص . محل الإقامة

(المجلس المحلى البالى — ٥ نوفمبر
سنة ١٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٤٣ .
نمرة ٢٦٣)

٥٣ اختصاص قاضي الامور المستعجلة .

الاتفاق على اختصاصه فى مسألة
موضوعية . مخالفته للنظام العام .
المادة ٣٨ مرافعات

(نايدىن — ٦ يونيو سنة ١٩١٥ .
عدد ٩ . ص ٤٢١ . نمرة ٣٥٢)

<u>افعال لشيء مسروقة</u>	٥٩ اختلاس . وجوب بيان القصد الجنائي
	(نقض — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٤ ص ١٧١ . نمرة ٦٢)
٦٦ اخفاء اشياء مسروقة . تمويض . نقض	٦٠ اختلاس . تبديد . نية . جريمة
(نقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٥ ص ١٥٩ — نمرة ١٠٤)	<u>قائمة - شروع</u>
٦٧ جريمة اخفاء الاشياء المسروقة . جريمة	(الازبكية — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٢ . عدد ٦ ص ٢٣٣ . نمرة ١٧٣)
<u>السرقة</u>	٦١ اختلاس . عدم بيان نوع العقد . نقض
(سوماج — ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ ص ١٧٩ — نمرة ١٢٧)	(نقض — ٢ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٧ ص ٢٦١ . نمرة ١٩٢)
٦٨ جريمة اخفاء الفار من وجه القضاء	٦٢ اختلاس ساعي الوزارة . اموال
<u>أركانها . ماد ١٢٦ عقوبات</u>	<u>خصوصية . طوابع البوستة . نقض</u>
(نقض — ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ ص ٣٨٩ . نمرة ٣٢٠)	<u>المادتان ٣٩٦ و ١٠٣ عقوبات</u>
<u>ارت</u>	(نقض — ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ ص ٢٦٢ . نمرة ١٩٤)
٦٩ الاقرار بالزوجية والاث — ١٦ من	٦٣ اختلاس . رد المبالغ المختلطة . نقض
<u>لائحة ترتيب الحاكم الأهلية — ١٤٨</u>	(نقض — ٥ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ ص ٣٨٦ . نمرة ٣١٧)
<u>و ١٤٩ الأحكام الشرعية في الأحوال</u>	<u>اممول بحسب الدفاع</u>
<u>الشخصية</u>	٦٤ اخلال بحق الدفاع
(استئناف — ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد ١ ص ٨ . نمرة ٢) ولحق تركه	(نقض — ٥ يونيو سنة ١٩٢٢ — عدد ٣ و ٢ ص ٦٤ . نمرة ٢٥)
٧٠ ادرث تغيير الزوج لدينه . فتوى شرعية	٦٥ حرمان المتهم من حق الدفاع
(مصر المخططة — ٣ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ٧ ص ٣٠٤ . نمرة ٢٣٠)	(نقض — ٥ يونيو سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ و ٣ ص ٦٢ . نمرة ٢٣)

۷۸ خلوعريضة الاستئناف من يان تاريخ

الحكم المستأنف . عدم البطالان .

حكم اودة المشورة في معارضة في امر

رسوم . نهائي

(استئناف . ۲۷ فبراير سنة ۱۹۲۳ .
عدد ۸ . ص ۳۳۸ . نمرة ۲۵۷)

۷۹ استئناف . عدم قبوله

(استئناف . ۶ فبراير سنة ۱۹۲۳ .
عدد ۸ . ص ۳۳۶ . نمرة ۲۵۳)

۸۰ استئناف . مدة المسافة . كيفية احتسابها

(استئناف مختلط . الدوائر . المجتمعة .
عدد ۸ . ص ۳۶۲ . نمرة ۲۹۳)

۸۱ استئناف . تهديد . جز من دين .

المادة ۳۰ مرافعات

(استئناف — ۳ مايو سنة ۱۹۲۳ .
عدد ۱۰ . ص ۵۰۷ . نمرة ۴۱۰)

۸۲ استئناف . تنازل النيابة . تأثيره . ضرب

حيوان ضرباً أفضى الى موته

(السبوط الكلبة — ۸ نوفمبر سنة ۱۹۲۰
عدد ۵ . ص ۱۷۳ . نمرة ۱۲۳)

استجواب

۸۳ استجواب التهم

(نقض . اول يناير سنة ۱۹۲۳ .
عدد ۶ . ص ۲۰۴ . نمرة ۱۴۷)

۸۴ استجواب التهم . حرية الدفاع

(نقض — ۷ نوفمبر سنة ۱۹۲۲ .
عدد ۲ و ۳ . ص ۷۰ . نمرة ۳۹)
انظر دعوى

استئناف

۷۱ اعلان الحكم من بعض الخصوم .

تأثيره في حق الآخرين

(استئناف — ۷ مايو سنة ۱۹۲۲ .
عدد ۱ . ص ۲۴ . نمرة ۱۰)

۷۲ استئناف . قيده قبل الجلسة بئلى

وأربعين ساعة

(استئناف — ۱۵ يناير سنة ۱۹۲۳
عدد ۴ . ص ۱۲۶ . نمرة ۷۰)

۷۳ استئناف . حكم جزئي

(استئناف — ۲۰ نوفمبر سنة ۱۹۲۲
عدد ۴ . صحيفة ۱۷۷ . نمرة ۷۶)

۷۴ استئناف . رسوم قلم الكتاب . حكم

اودة المشورة

(استئناف . ۲۶ ابريل سنة ۱۹۲۲ .
عدد ۴ . ص ۱۳۰ . نمرة ۷۹)

۷۵ استئناف . اعلانه يجعل التجارة . صحته

(استئناف . ۱۶ يناير سنة ۱۹۲۳ .
عدد ۵ . ص ۱۶۳ . نمرة ۱۱۰)

۷۶ استئناف . ميعاده . طعن بالتزوير

(استئناف مختلط — ۷ ديسمبر سنة
۱۹۲۲ . عدد ۷ . ص ۲۳۴ . نمرة ۳۰۷)

۷۷ استئناف . اعلان صحيفته . ميعاد

مسافة الطريق

(استئناف . ۱۳ فبراير سنة ۱۹۲۳ .
عدد ۸ . ص ۳۴۴ . نمرة ۷۵۱)

امور الحكم

٩٠ اعلان الحكم . التنيه بتنفيذه . قبوله

تنازل عن الاستئناف . قبض المصاريف

المحكوم بها لا يبعد تنازلا

(استئناف — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ .

عدد ٧ . ص ٢٧٥ . نمرة ٢٠٨)

٩١ اعلان وريثة وديانة التركة . محكمة التركة

(نقض و ابرام بلويس الدنية — ٨ مايو

سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٤٤

نمرة ٣٨٤)

٩٢ اعلان . البواب . نيابته عن المالك

والمستأجر

(نقض و ابرام بلويس الدنية — ٨ مايو

سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٤٤ .

نمرة ٣٨٥)

٩٣ اعلان صحيفة الدعوى للنيابة . اثره .

التحريرات

(استئناف محتلط — ٢١ نوفمبر سنة

١٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٥٤٦ نمرة ٤٥٧)

٩٤ عدم اعلان المدعى المدني للجلسة .

بطلان . قض

(نقض . ٥ مارس ١٩٢٣ . عدد ١٠

ص ٤٩٤ . نمرة ٣٩٦)

٩٥ المادة ٣٦٦ عقوبات . اقتراء الخصوم

(نقض . ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ .

ص ٢٦٤ . نمرة ١٩٧)

استئناف

٨٥ استئناف مستحق

(استئناف — ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٢ .

عدد ٤ . ص ١٢٩ . نمرة ٧٨)

٨٦ استحقاق . اقرار المستحق . تصادق

الوصى

(مصر الشرعية — ٣٠ ابريل سنة

١٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٢٣٧ . نمرة ١٧٦)

٨٧ استحقاق في وقف . التنازل عنه

(استئناف — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .

عدد ٧ . ص ٢٧٤ . نمرة ٢٠٦)

اسلام

٨٨ اسلام الكتاية . التفريق

(الجالية المصرية — ٢٥ جلد الثاني سنة

١٣٤٠ . عدد ٥ . ص ١٨٤ . نمرة ١٣٣)

اعتراف

٨٩ تخالص . قفيه . قرائن . تحقيقات

جنائية . اعتراف بواقعة مدنية أثناءها

قيمه

(استئناف . ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣ .

عدد ٨ . ص ٣٣٧ . نمرة ٢٥٥)

١٠١ التماس . تناقض . في المنطوق لافي

الأسباب

(استئناف— ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ .
عدد ٤ . ص ١٢٧ . نمرة ٧٤)

١٠٢ التماس . تأثير قبول الاتماس في الدعوى

الأصلية

(السيوط الكلية— ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٥ . ص ١٧٠ . نمرة ١١٩)

١٠٣ التماس . الحكم بتزوير ورقة جنائياً

بعد الحكم في الدعوى مدنياً . المادة

٣٧٢ مرافعات

(استئناف— ١٨ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٦ . ص ٢١٢ . نمرة ١٥٧)

١٠٤ التماس . تناقض بين اجزاء الحكم

(استئناف— ١٨ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٦
ص ٢١٣ . نمرة ١٥٨)

١٠٥ التماس . طلب تفسير . قبول الحكم

شروط طلب التفسير

(استئناف— ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٧ ص ٢٦٩ . نمرة ٢٠١)

١٠٦ التماس . أقوال كاذبة . بناء الحكم عليها

(استئناف— ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٧ . ص ٢٧٠ . نمرة ٢٠٢)

١٠٧ التماس . إعادة النظر . حصول غش .

ادله جديدة

(استئناف— ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٨ . ص ٣٢٣ . نمرة ٢٥٠)

اكراه

٩٦ الاكراه . ظرف مشدد للجريمة

(نقض— ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٤
ص ١٢١ . نمرة ٦١)

التماس

٩٧ التماس . تزوير . تأثير الجنائي على

المدنى . ٣٧٢ مرافعات

(استئناف — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
عدد ١ . ص ١١ . نمرة ٣)

٩٨ التماس . غش . أسباب جديدة .

اسباب قديمة

(استئناف— ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٤ . ص ١٢٣ . نمرة ٦٦)

٩٩ التماس . عدم الفصل في الطلبات .

الطلبات الأصلية والطلبات الاحتياطية

التناقض في منطوق الحكم

(استئناف — ١٦ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٤ . ص ١٧٤ . نمرة ٦٨)

١٠٠ التماس . الاسباب الواردة في صحيفة

الاتماس . سبب جديد . بعد الميعاد

(استئناف — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ .
عدد ٤ . ص ١٢٥ . نمرة ٦٩)

<p><u>انظر</u></p> <p>١١٣ المادة ٢٨٢ مراضات . الغرامة التي يحكم بها على المنكر</p> <p>(ملنطا الكلية . ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤١٧ . نمرة ٣٤٨)</p>	<p>١٠٨ التمس . بيع . أهلية البائع . رد الثمن . حكم بشئ لم يطلبه الخصوم</p> <p>(استئناف — ٢٣ يناير ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٦٠ . نمرة ١٠٧)</p>
<p><u>اعمال</u></p> <p>١١٤ اعمال . خفير . مسؤولية الحكومة . ١٥٢ ملنى — ٤٠ من القانون النظامي</p> <p>رقم ٢٩ سنة ١٩١٣</p> <p>(استئناف . ٦ مارس سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ١٢ . نمرة ٤)</p>	<p><u>امتنار</u></p> <p>١٠٩ امتياز البائع</p> <p>(استئناف مختلط . الدوائر المجتمعة . عدد ٨ ص ٣٦٣ نمرة ٢٩٩)</p> <p>١١٠ حق امتياز الموجه . « مادة ٦٠١</p> <p>فقرة ٦ ملنى »</p>
<p><u>ايراع</u></p> <p>١١٥ الايداع . السداد . سوء استعمال الحق . الحجز بقصد التكباية . تمويضات</p> <p>(استئناف . ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢١٠ . نمرة ١٥٥)</p>	<p>(بنى سوف الجزئية — ١١ يناير سنة ١٩٢١ . عدد ١ ص ٥٠ . نمرة ١٩)</p> <p>١١١ أموال أميرية . تأخير فى دفعها . نزع ملكية . اجراءات . اعلان</p> <p>(استئناف مختلط — ٣ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٥ . ص ١٨٦ . نمرة ١٣٦)</p>
<p><u>ايقاف</u></p> <p>١١٦ ايقاف التنفيذ . قرض</p> <p>(نقض — ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ ص ٤٩١ . نمرة ٣٨٦)</p>	<p>١١٢ انذار . تقادم</p> <p>(استئناف . ١٨ ابريل سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ و ٣ ص ٧٢ . نمرة ٤١)</p>

حرف الباء

بيع

١٢٣ بيع . مرض موت . تاريخ المقد
(استئناف — ١٩ مارس ١٩٢٢)
عدد ١ . ص ١٥ . نمرة ٥)

١٢٤ بيع حصّة شائعة . مادة ٤٦٢ . شفعة
(استئناف — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٢)
عدد ٢ و ٣ . ص ٧١ . نمرة ٤٠)

١٢٥ بيع . وصية
(استئناف — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٥ ص ١٦٢ . نمرة ١٠٨)

١٢٦ بيع . وصية
(طنطا الكلية — ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .
عدد ١٠ ص ٥١٦ . نمرة ٤٢٠)

١٢٧ بيع . حق الرقبة . عقيد الملكية
(استئناف — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٥ ص ١٦٢ . نمرة ١٠٩)

١٢٨ بيع . صورية . مبدأ ثبوت بالكثابة
(طنطا الكلية — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢
عدد ٥ ص ١٦٧ . نمرة ١١٧)

١٢٩ بيع . حقوق مسجله . تكاليف . اجارة
(استئناف — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٧ ص ٢٧٤ . نمرة ٢٠٥)

١٣٠ بيع . عيب خفي . مياد رفع الدعوى
(مصر الاهلية — اول فبراير سنة ١٩٢٣
عدد ٨ ص ٣٤٦ . نمرة ٢٧١)

١١٧ بطريكةخانه الروم الكاثوليك . سلطتها .

نفقات . اختصاص الحاكم الاهلية في

مسائل النفقات . المادتان ١٥٥

و ١٠٦ ملنى

(استئناف امل — ١٠ اغبرابر سنة ١٩٢٣
عدد ٩ ص ٣٩٨ . نمرة ٣٣٧)

١١٨ بلاغ كاذب . وجوب ذكر الجبهة

المقدم منها . نقض

(نقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ .
عدد ٥ ص ١٥٨ . نمرة ١٠١)

١١٩ بلاغ كاذب . كذب بعض الوقائع

(نقض — اول يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٦
ص ٢٠٥ . نمرة ١٤٨)

١٢٠ بناء . غراس . وقف

(فتوى شرعية — ٩ يناير سنة ١٩٢٢ .
عدد ٨ ص ٣٥٦ . نمرة ٢٨١)

١٢١ بناء او غراس . النية

(البياط الجزئية — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ .
عدد ٦ ص ٢٢٧ . نمرة ١٧٠)

١٢٢ بنك . شيك . امضاء مزور . مسؤولية

(استئناف باريس — اول يناير سنة ١٩٢٣
عدد ١٠ ص ٥٥٠ . نمرة ٤٦٦)

١٣٥ المبة المسترة . البيع مع حبة الثمن .
المادة ٤٨ ملنى
(استئناف — اول مايو سنة ١٩٢٢ .
عدد ١ ص ١ . نمرة ١)

١٣٦ احتفاظ البائع بالملكه حتى وفاة الثمن . صحته
(استئناف مخطط — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٧ ص ٣٠٦ . نمرة ٢٣٣)

١٣٧ البيع بالوزن والكيل . قضاؤه . فسخ شروطه . تعويض . المواد ٢٣٥ و ٢٤١ و ١١٢ و ١١٧ و ١١٩ ملنى
(بنى سوف الكية — ٢٨ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ ص ٥١٨ . نمرة ٤٧٢)

١٣٨ بيع . فسحه لمدم دفع الثمن . مبان ومفروسات
(استئناف مخطط — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٩٠ ص ٤٣٧ . نمرة ٣٦٨)

١٣٩ بيع . بطلان . صفة المشتري . قاض بطلان
(استئناف مخطط — ١٦ فبراير سنة ١٩٢٣ عدد ١٠ ص ٥٤٤ . نمرة ٤٥٣)

١٤٠ بيع . عجز . استحقاق . ضمان . مراد
(استئناف مخطط — ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ — ص ٥٤٧ . نمرة ٤٥٩)

١٤١ بيع . تسحيل . بيع ثان . حجة على البائع
(تقضى وإبرام بأوبس — ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ ص ٥٤٩ . نمرة ٤٦٤)

حرف التاء

<p>تبرير</p> <p>١٤٠ تبديد - أركان الجريمة - رد للبخل</p> <p>(نقض — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٣ - ٣ ص ٦٩ - مجلة ٣٧)</p> <p>١٤١ تبديد - أركانه - سوء النية - تقضى</p> <p>(نقض — ٥ مارس سنة ١٩٢٣ عدد ٩ ص ٣٨١ - مجلة ٣١٦)</p>	<p>تأمين</p> <p>١٣٨ تأمين قطن - يمه عند عدم الدفع</p> <p>(استئناف — ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣ عدد ٦ ص ٢٠٨ - مجلة ١٥٢)</p> <p>١٣٩ تأمين - دفع قيمته</p> <p>(مصر المختلطة — ١٧ فبراير سنة ١٩٢٣ عدد ٧ ص ٣٠٦ - مجلة ٢٣١)</p>
--	---

١٤٨ تحويل الدين . المادتان ١٨٧ مدني

فقرة ٣ و ٣٤٩ مدني . مسند قابل

للتحويل . عدة تحويلات . تنازل عن

الدين

(ملط السكية — ٥ مارس سنة ٩٢٣

عدد ٩ . ص ٤١٨ . فقرة ٣٤٩)

١٤٩ تحويل ناقص . توكيل في التقيض .

حق الخصومة

(استئناف الكلية — ١٥ يناير سنة

٩٢٣ . عدد ٤ . ص ١٢٣ . فقرة ٦٧)

تخالص

١٥٠ تخالص . نفية . قرائن . تحقيقات

حائية . اعتراف بواقعة مدنية اثناءها

قيمه

(استئناف — ٢٦ فبراير سنة ٩٢٣ .

عدد ٨ . ص ٣٣٧ . فقرة ٢٥٥ . رابع

فقرة ١٧٨ ب)

تدليس

١٥١ تدليس . شروط باهضلة

(اللبيا المرتبة — ٣ اكتوبر سنة ٩٢٣

عدد ٥ . ص ١٨٢ . فقرة ١٣٠)

ترك

١٥٢ تركت التسويين . المحكمة المختصة .

المجالس الحسبية . اختصاص

(مجلس حسي عالي — ٧ يناير سنة

٩٢٣ . عدد ٤ . ص ١٣١ . فقرة ٨٢)

تبرعات

١٤٢ تبرعات . سبب غير مشروع

(نقض وإبرام باريس — ٤ ابريل

سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٦٩ .

فقرة ٣١٤)

تحكيم

١٤٣ تحكيم . عدد المحكمين . حكم المحكمين

(استئناف — ٢٧ نوفمبر سنة ٩٢٢ .

عدد ٤ . ص ١٢٧ . فقرة ٧٥)

١٤٤ تحكيم . حكم المحكم . ميعاد . صحة

(استئناف — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ .

عدد ٨ . ص ٣٤٠ . فقرة ٢٥٩)

١٤٥ تحكيم . التنازل عن حق البطلان .

التناقص

(استئناف مختلط — ٨ يويه سنة

٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٦٥ . فقرة ٣٠٣)

١٤٦ تحكيم . تنازل عن الطعن بالائتماس .

أحوال جوازه

(نقض وإبرام باريس — ٨ نوفمبر سنة

٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٦٨ . فقرة ٣١٠)

تحويل

١٤٧ تحويل . سبب الديونية . اوجه الدفع

ضد الدائن الجديد

(استئناف — ٣ ابريل سنة ٩٢٣ .

عدد ١٠ . ص ٥١٢ . فقرة ٤١٦)

١٥٩ تسجيل . تعدد العقود . المادنان

٧٤٦ و ٧٦٦ مدني مختلط

(استئناف مختلط . الدوائر الخمسة — عدد
٨ ص ٣٦٣ . نمرة ٢٩٨)

١٦٠ تسجيل . حق موروث . قسمة

(استئناف مختلط — ٢٦ ديسمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٩ ص ٤٣٧ . نمرة
٣٧٠) (راجع نمرة ١٣٤ تحت كلمة بيع)

تطوع

١٦١ تطوع اجنبي في جيش دولة محاربة .

حكمه . قانون دولي

(نقض وإبرام باريس — ١٤ مايو سنة
١٩٢٣ . عدد ١٠ ص ٥٤٩ نمرة ٤٦٣)

تنظيم

١٦٢ تنظيم . لمن حق التنظيم . ضرر

(الغازيق الاهلية — ٦ أكتوبر
سنة ١٩٢١ . عدد ٥ ص ١٧١ . نمرة
١٢١)

تعاقب

١٦٣ تعاقب . رضاء غير صحيح

(مصر الاهلية — ٤ يناير سنة ١٩٢٣
عدد ٧ ص ٢٨١ . نمرة ٢١٥)

١٦٤ تعاقب عن الغير . الشرط الجزائي .

المبرون

(طنطا الاهلية — ١٧ يناير سنة ١٩٢٢
عدد ٢ — ٣ ص ٨٢ . نمرة ٥٢)

١٥٣ تركة او وقف . الآلات والمواشي

والهبات غير المنصوص عليها في كتاب

الواقف . حكمها . الاجماعات الحالية

والمستقبل . حكمها

(فتوي شرعية — ٢ أبريل سنة ١٩٢٣
عدد ٨ ص ٣٥٤ . نمرة ٢٨٠)

تزوير

١٥٤ تزوير . صورة الورقة المزورة . قضان

الأصل . قضي

(نقض — ٥ مارس سنة ١٩٢٣ .
عدد ١٠ ص ٤٩٤ . نمرة ٣٩٥)

١٥٥ تزوير . تقرير حقيقة . حسن النية .

عدم الضرر . قضي

(نقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد
٥ ص ١٦٠ . نمرة ١٠٦)

١٥٦ وضع امضاء بدون تقليد . لا تزوير

(نقض — ٢ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد
٧ ص ٢٦١ . نمرة ١٩٣)

١٥٧ تزوير . غش . المادة ١٣٣ مدني

(استئناف — ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ .
عدد ١ — ٢٧ . نمرة ٩)

تسجيل

١٥٨ تسجيل تنبيه نزع الملكية . ميعاد

حكم نزع الملكية

(استئناف — ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣
عدد ٦ ص ٢٠٨ . نمرة ١٥٣)

١٧١ قدام . مادة ٢١١ مدنى . ريع

الوقف . استحقاق مستحق

(استئناف — ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢
عدد ٤ . ص ١٢٩ . نمرة ٧٨)

تفسير

١٧٢ تبيه نزاع الملكية . معارضة . حكمها

(استئناف — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٩ . ص ٣٩٧ . نمرة ٣٣٩)

تنظيم

١٧٣ قانون التنظيم . خط التنظيم . اعطاه .

منع الترخيص ببيان جديده . الحصول

على الثمن . تعويضات

(استئناف — اول يناير سنة ١٩٢٣
عدد ١٠ . ص ٥٠٢ . نمرة ٤٠٧)

تفسير

١٧٤ التنفيذ المؤقت . معنى كلمة سند غير

رسمى لم يتازع فيه

(استئناف — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٤ . ص ١٢٦ . نمرة ٧٢)

تراجم

١٧٥ وقف . قسمة . تهايزو لمدة غير معينة .

بطلان

(استئناف — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٤ . ص ١٢٨ . نمرة ٧٧)

تعويضه

١٦٥ تعويض . قتل الموظفين من حكومة

الى حكومة . وقت بشير سيب

(استئناف — ١٤ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ١٠ . ص ٥٠٧ . نمرة ٤١١)

١٦٦ تعويض . نظرية الخطأ المتبادل .

١٥١ مدنى

(جى سوف الكلية — ١٩ يونيو
سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ٣٨ .
نمرة ١٦)

١٦٧ التعويض الذى يطلبه المتهم من

المدعى المدنى وبالعكس

(نندى — ٥ يونيو سنة ١٩٢٢ . عدد
٢ . ص ٦٣ . نمرة ٢٤)

١٦٨ تعويضات . الايداع . السداد .

سواء استعمال الحق . الحجز بقصد التكاية

(استئناف — ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣
عدد ٦ . ص ٢١٠ . نمرة ١٥٥)

١٦٩ تعيين قيم . أمر ادارى . عدم اكتسابه

قوة الشئ . المحكوم فيه

(اسبوط الكلية — ٢٣ أكتوبر سنة
١٩٢٠ عدد ٢ — ص ٨٩ . نمرة ٥٦)

تقادم

١٧٠ تقادم . تغيير صفة وضع اليد

(مصر الكلية — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٢ — ص ٧٦ . نمرة ٤٨)

حرف الجيم

مراجعة

١٧٦ جريدة . عمل تجاري

(نقض وإبرام باريس — ٢٠ ديسمبر
سنة ٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٢٤٢ .
نمرة ١٨٦)

مشارك

١٧٧ جارك . غرامة . معارضة

(الزنازيق الكلية — ٢٨ ديسمبر
سنة ٩٢١ عدد ٥ . ص ١٧٨ . نمرة ١٢٦)

مفرد

٢٧٨ برامة . تعويضات . خطأ . شيء .

ضائع او مسروق . حسن النية . مسؤولية

(استئناف مختلط — ١٤ ديسمبر سنة
٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٥٤٦ . نمرة ٤٥٦)

مفرد

١٧٩ شهادة قنصلواو . طلاق . مسؤولية

(استئناف مختلط — ٢٠ يونيو سنة
٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٢٤٠ . نمرة ١٨٢)

١٨٠ جنسية الواقف . وقف . اختصاص

(استئناف . مختلط — ٤ أبريل سنة
٩٢٢ . عدد ٤ . ص ١٤٧ . نمرة ٩٥)

١٨١ وقف . شخصية الناظر وجنسيته .

دعوى ماسة بالوقف نفسه . دعاوى

ماسة بشخص الناظر . اختصاص

(الاسكندرية الكلية — ٢٠ ديسمبر
سنة ٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٢٢٢ . نمرة ١٦٧)

مجموع

١٨٢ جوار . مفروشات . سكوت القانون

(استئناف مختلط — ٤ يناير سنة ٩٢٣
عدد ٩ . ص ٤٣٨ . نمرة ٣٧٢)

حرف الحاء

مجموع

١٨٣ حجر . ضعف القنطرة

(المجلس الحسي العالي — ٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ — ٣ . ص ٧٦ .
نمرة ٤٦)

١٨٤ حجر . ضعف السمع . قدم في السن

كف البصر

(مجلس حسي عالي — ٣ ديسمبر
سنة ٩٢٢ . عدد ٤ . ص ١٣١ . نمرة ٨١)

١٨٥ حجر . سفه . الولاية الشرعية

(مجلس حسي عالي — ٣ ديسمبر
سنة ٩٢٢ . عدد ٥ . ص ١٦٦ . نمرة ١١٥)

١٩٤ حجر لفته . احكامه (منطق الكية — ١٢ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٥٠ . نمرة ٢٧٤)	١٨٦ حجر غير تام (مجلس حسي عالي — ٧ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٦٥ . نمرة ١١٣)
١٩٥ حجر . اختبار (مجلس حسي عالي — اول ابريل سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٣٩٤ . نمرة ٣٣٠)	١٨٧ حجر . اختصاص . محل اقامة (مجلس حسي عالي — ٤ مارس سنة ٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٢١٦ . نمرة ١٦٠)
١٩٦ حجر . ولاية شرعية . سلبها (مجلس حسي عالي — اول ابريل سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٣٩٥ . نمرة ٣٣٢)	١٨٨ حجر . قدم السن . ضعف الذاكرة ادارة الاعمال بنفسه (مجلس حسي عالي — ٤ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢١٧ . نمرة ١٦٣)
١٩٧ حجر . ولاية شرعية . زوالها . متى تعود (مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٤٩٥ . نمرة ٣٩٧)	١٨٩ حجر . شلل . قوى عقلية (مجلس حسي عالي — ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٢٧٨ . نمرة ٢١٢)
١٩٨ حجر . استمراره . سلب الارادة (مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٤٩٥ . نمرة ٣٩٨)	١٩٠ حجر . موجباته . سبب الولاية (مجلس حسي عالي — ٥ نوفمبر سنة ٩٢٢ عدد ٨ . ص ٣٤٢ . نمرة ٢٦٠)
١٩٩ حجر . سلامة القوى العقلية (مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٤٩٦ . نمرة ٣٩٩)	١٩١ حجر . شيخوخة (مجلس حسي عالي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٤٢ . نمرة ٢٦١)
٢٠٠ حجر . عدم التكلم والفهم . التصرف في اجزاء من ملكه (مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٤٩٩ . نمرة ٤٠٢)	١٩٢ حجر . ضعف الادراك والتبصر (مجلس حسي عالي — ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٣٤٢ . نمرة ٢٦٢)
٢٠١ حجر . صاحب الحق في طلب رفقه (مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٤٩٩ . نمرة ٤٠٣)	١٩٣ حجر . علم ظهور ما يوجبه (مجلس حسي عالي — اول ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٤٥ . نمرة ٢٦٩)
٢٠٢ حجر . غفلة (مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ٩٣٣ . عدد ١٠ . ص ٥٠٠ . نمرة ٤٠٤)	

مميز	٢٠٣ حجر . لجراءات استفتاء المطلوب
	الحجر عليه . المادة ١٤ . بطلان
	الاجراءات
	(مجلس حسي عالي — ٣ ديسمبر سنة ٩٢٢ عدد ٤ من ١٣٢ نمره ٨٣)
٢٠٩ حجر تحفظي على مالالدين لدى الغير	٢٠٤ حجر . المجلس الحسي . اختصاصه
المادة ٤١٢ . الدين الغير الواجب	الحجر على ناظر الوقف
الاداء . وقت طلب الحجز	(مجلس حسي عالي — ١٢ نوفمبر سنة ٩١١ عدد ٩ من ٣٩٢ نمره ٣٢٦)
(استئناف — ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٢ عدد ٤ . من ١٢٦ . نمره ٧٣)	٢٠٥ المجلس الحسي . الاستئناف امام
٢١٠ حجر . احكامه . اتفاق الديانة	المجلس الحسي العالي . القرارات التي
مع المدين	يجوز استئنافها (المادة الثانية من
(نقض واپرامبارس — ١٢ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ٨ . من ٣٦٨ . نمره ٣١٣)	قانون نمره ٥ سنة ١٩١١ الخاص
٢١١ حجر عقارى . مرسى المزايا . استحقاق	بتشكيل مجلس حسي عالي)
المين . مسؤولية نارع الملكية	(مجلس حسي عالي — ٢ نوفمبر سنة ٩١٣ . عدد ٩ . من ٣٩٣ . نمره ٣٢٨)
(استئناف مخطوط — ١٦ يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . من ٤٣٩ . نمره ٣٧٥)	٢٠٦ طلب الحجر . مصاريف ومكافاة
٢١٢ الحجز العقارى . الحائز . الاجراءات	طالب الحجر
(استئناف مخطوط . دوائر مجتمعه —	(مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . من ٥٠١ . نمره ٤٠٦)
عدد ٨ . من ٣٦٢ . نمره ٢٩٤)	٢٠٧ طلب رفع الحجر . تجربة المحجور عليه
مصري	(مجلس حسي عالي — اول ابريل سنة ٩٢٣ . عدد ٨ . من ٣٤٤ . نمره ٢٦٦)
٢١٣ حريق . مسؤولية . مقدار التعويض .	٢٠٨ حجر . بالغ . عنه . عدم عوده الولاية
غلاء مواد البناء	تعيين قيم
(استئناف باريس — ٢٩ يناير سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . من ٥٠٠ . نمره ٤٦٧)	(مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . من ٥٠٠ . نمره ٤٠٥)
٢١٤ حريق . مسؤولية الزوجة	
(البياط الجزئية — ٢٤ ابريل سنة ٩٢٢ . عدد ٤ . من ١٣٦ . نمره ٨٧)	

٢٢٢ حق الانتخاب . الحارب قبل الكشف

عليه لتجنيد . خدمة عسكرية

تحت السلاح

(لجنة انتخاب مديرية بني سويف — ١٣
يونيه سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٣٤
نمرة ٤٣٧)

٢٢٣ حق الانتخاب . التخلص من الخدمة

العسكرية . تستر على فخر

(لجنة انتخاب مديرية جرجا — ٥
يونيه سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٣٤
نمرة ٤٣٨)

٢٢٤ حق الانتخاب . اخلاص اشياء

محبوزة

(لجنة انتخاب مديرية جرجا — ٥
يونيه سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٣٥
نمرة ٤٣٩)

٢٢٥ حق الانتخاب . عمال التليفون

(لجنة انتخاب مديرية جرجا — ٥
يونيه سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٣٧
نمرة ٤٤١)

حكم

٢٢٦ حكم براءة لعدم وقوع الجريمة أو

لعدم وقوعها من التهم . قبيده

للمحكمة المدنية . حجة على الكفاية .

بيع من مورث لم يسجل . بيع من وارث

بقصد مسجل . افضلية البيع المسجل

(طنطا الكلية — ٢١ ديسمبر سنة
١٩٢٠ . عدد ٦ . ص ٢١٨ . نمرة ١٦٥)

٢٢٧ حكم في نظم . تفاديه رغم استئنافه .

اجراءات وقية (المادة ١٣٠ مرافعات)

(الازبكية الجزئية — ١٨ مايو سنة
٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٢٨٨ . نمرة ٢٢١)

٢١٥ حق النقد . حق الرد

(استئناف باريس — ٢٤ نوفمبر سنة
٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٤٤١ . نمرة ٣٧٧)

٢١٦ حقوق الارتفاق . اكتسابها بمضي

المدة . تسامح . حقوق ارتفاق

غير مستمرة

(استئناف مخطوط — ٤ يناير سنة
٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٣٨ . نمرة ٣٧٣)

٢١٧ حقوق مختلطة . للوالد على ولده .

استعمالها . ديانة

(مصر الكلية — ١٠ مايو سنة
٩٢٢ . عدد ٥ . ص ١٦٩ . نمرة ١١٨)

٢١٨ حق المجلس . حافظ الوديعة

(نقض و ابرام باريس المدنية — ١٢
مارس سنة ٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٣٠٧
نمرة ٢٣٥)

٢١٩ حق الفسخ . استعماله . عدم جواز

الرجوع عنه

(طنطا الكلية — ٤ ابريل سنة ٩٢١
عدد ٢ — ٣ . ص ٨٨ . نمرة ٥٥)

من الانتخاب

٢٢٠ حق الانتخاب . رشوة

(لجنة انتخاب مديرية القوم — ٦ يونيه سنة
٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٣٣ . نمرة ٤٣٥)

٢٢١ حقوق انتخابية . مفلس . صالح

كونو كورداتو

(لجنة انتخاب مديرية الشرقية — ٢١
يونيه سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٣٢ .
نمرة ٤٣٤)

حرف الخاء

احكام عسكرية. تأثيرها في اهلية الوطني

(مصر الاهلية — ٤ سبتمبر سنة ٩٢٢. عدد ٤. ص ١٤٠. نمرة ٨٩)

٢٣١ خصم ثالث . سلطة القاضي

(نقض وإبرام باريس — ٩ يناير سنة ٩٢٣. عدد ٦. ص ٢٤٢. نمرة ١٨٨)

٢٣٢ خفير . افعال . مسؤولية الحكومة

(الاستئناف — ٦ مارس سنة ٩٢٢. عدد ١. ص ١٢. نمرة ٤)

٢٢٨ خادم . وقته . تمويضات . تقديرها

(السين يباريس — ١٣ يناير سنة ٩٢٣. عدد ٧. ص ٣٠٨. نمرة ٢٣٨)

٢٢٩ اراء الخبراء . قرائن

(نقض وإبرام باريس — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢. عدد ٨. ص ٣٦٦. نمرة ٣٠٦)

٢٣٠ خصومة. جواز رفع الدعوى من الوكيل.

حرف الدال

قطع التقادم

(نقض وإبرام باريس — ٢٣ يناير سنة ٩٢٣. عدد ٨. ص ٣٦٨. نمرة ٣١١)

٢٣٧ رفع الدعوى المدنية . امام المحاكم

المدنية . المدلول عنها لرفعها امام

المحاكم الجنائية . عدم جوازه

(الاستئناف باريس — ١٥ يوليو سنة ٩٢٢. عدد ٨. ص ٣٦٦. نمرة ٣٠٧)

٢٣٨ دفاع عن النفس . براءة

(نقض — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٢. عدد ٢ — ٣. ص ٦٧. نمرة ٢٩)

٢٣٩ الدفاع عن النفس

(نقض — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٢. عدد ٢ — ٣. ص ٦٧. نمرة ٣١)

٢٤٠ دين . قضاؤه من التبر بغير اذن

الدين . تبرع

(فتوى شرعية — ٥ يناير سنة ٩٢٢. عدد ٩. ص ٤٣٠. نمرة ٣٥٧)

٢٣٣ دعوى الاستحقاق . رفضها . حكم

اهلي . عدم تسجيله . النتائج

(استئناف مختلط . دوائر مجتمعة — عدد ٨. ص ٣٦١. نمرة ٢٩٠)

٢٣٤ دعوى استحقاق فرعية . مباد

استئناف الحكم الصادر فيها

اعلان الحكم الابتدائي

(الاستئناف — ٢١ مارس سنة ٩٢٣. عدد ٩. ص ٤١٠. نمرة ٣٤٣)

٢٣٥ دعوى استلام اعيان الوقف المحكوم

بها لتناظر . اختصاص قاضي الامور

المستعجلة

(السيد زغب — ١٠. ص ٥٢٣. نمرة ٤٢٦)

٢٣٦ دفع الرسوم . ادعاء بحق مدني .

حرف الراء

<u>الحاكم الجنائية . عدم جوازه</u>	<u>٢٤١ رخصة بناء . مجلس بلدى . تأخير</u>
(استئناف باريس — ١٥ يولييه سنة ٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٩٦ . نمرة ٣٠٧)	<u>اعطاء الرخصة</u>
<u>٢٤٣ رشوة . نصب . اركان الجبرية . تقض</u>	(استئناف — ٢٧ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٣٩ . نمرة ٢٥٨)
(تقض — ٦ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٣٨٧ . نمرة ٣١٩)	<u>٢٤٢ رفع الدعوى المدنية امام المحكمة</u>
	<u>المدنية . المدول عنها لرفضها امام</u>

حرف الزين

<u>في التبليغ . مبدأ اقطاع الزوجية</u>	<u>٢٤٤ زنا . دعوى الزنا . شروطها . زوجية</u>
(بيني سوف الجزئية — ٢٣ يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٢٩٢ . نمرة ٢٢٢)	(بيني سوف السكية — ١١ مارس سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤١٩ . نمرة ٣٥٠)
<u>٢٤٦ زواج اجنبى . فرنسا . رضا . ولى الامر</u>	<u>٢٤٥ زنا . طلاق . عدم سقوط حق الزوج</u>
(السين باريس — ٣٠ يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٨٧ . نمرة ١٣٩)	

حرف السين

<u>اعتقاد . المادة ٣٦٩ عقوبات</u>	<u>٢٤٧ ساعة الواقعة . عدم ضرورة تحديدها</u>
(الانصر — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٥٢٠ . نمرة ٤٢٣)	<u>عدم أهمية غلطات محضر الجلسة</u>
<u>سقوط الحق في الدعوى العمومية</u>	(تقض — ٢ يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٣١ . نمرة ٢٤٣)
<u>٨٤٩ سقوط الحق في الدعوى العمومية .</u>	<u>سرقه</u>
<u>هل لمحكمة الجنح المتأقفة أن تفهم</u>	<u>٢٤٨ سرقة بين الزوجين . طلاق رجعى</u>
<u>في الدعوى اذا الت الحكم الصادر</u>	

تخفيض الجمارك القاصر

(الجلسة الحسبي الثاني - ٢٤ يونيو سنة ٩٢٣. عدد ١٠. ص ٤٩٨. فقرة ٤٠١)

سم

٢٥٣ سم. عدم ضرورة ذكر نوع الجوهر

(نقض - ٢ يناير سنة ٩٢٣. عدد ٨. ص ٣٣١. فقرة ٢٤٥)

٢٥٤ سم. عدم ضرورة بيان مقدار الزرنيخ.

عدم لزوم تلاوة شهادة الشاهد
(نقض - ٦ فبراير سنة ٩٢٣. عدد ٨. ص ٣٣١. فقرة ٢٤٦)

٢٥٥ سمسار بورصة. المادة ٧٤ تجاري

(استئناف ٢٦ فبراير سنة ٩٢٣. عدد ٨. ص ٣٣٦. فقرة ٢٥٤)

٢٥٦ سند مديونية. تنازل عن ملكيته

للمحال. صورة التنازل
(طنطا الكلية - ٤ مارس سنة ٩٢٣. عدد ٨. ص ٣٥٢. فقرة ٢٧٧)

يسقط الحق في اقامة الدعوى

العمومية. ام تعيدها لمحكمة أول درجة

(الترافيق الكلية - ٥ أكتوبر سنة ٩٢١. عدد ٣ و ٧. ص ٩١. فقرة ٥٨)

٢٥٠ وضع اليد. يد وديعة. ريع. سقوطه

الحراسة الاختيارية. تنازل المصلحة

أو وجود نزاع في عقار أو متقول.

سقوط الحق في الريع

(استئناف - ١٢ فبراير سنة ٩٢٣. عدد ٧. ص ٢٧٣. فقرة ٢٠٤)

سلطة محكمة الجنيح

٢٥١ سلطة محكمة الجنيح المستأنفة عند نظر

الدعوى بعد احالتها عليها من

محكمة النقض

(طنطا الكلية - ١٤ نوفمبر سنة ٩٢١. عدد ٣ و ٧. ص ٩٠. فقرة ٥٧)

٢٥٢ سلطة الوصي. سلطة المجلس الحسبي.

حرف الشين

٢٥٨ شرط جزائي. ضرر

(استئناف - ٣٠ يناير سنة ٩٢٣. عدد ٦. ص ٢٠٩. فقرة ١٥٤)

٢٥٩ شرط جزائي. المطالبة به. وجوب

حصول الضرر

(مصر الكلية - ٢٢ فبراير سنة ٩٢٣. عدد ٧. ص ٢٨٢. فقرة ٢١٦)

شرط جزائي

٢٥٧ شرط جزائي. ضرر. تناسب التعويض

مع الضرر

(لبنان الجزئية - ٣ أكتوبر سنة ٩٢٢. عدد ٥. ص ١٨١. فقرة ١٢٩)

٢٦٧ شفعة . عرض حقيق . عدم ضرورة

(استئناف — ٢٩ مارس سنة ٩٢٣ .
عدد ٧ . ص ٢٦٦ . نمرة ٢٢٠)

٢٦٨ شفعة . قرابة

(سواهج الجزية — ٢٧ يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٨١ . نمرة ١٢٨)

٢٦٩ شفعة . تصرف . مضاربة

(بي سويف الكلية — ١٦ أبريل سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٢٠ . نمرة ٣٥١)

٢٧٠ شفعة . بيع ثان . دعوى الصورية .

بينة . قرابة . شك . تسجيل . وجوب

ادخال المشتري الثاني في الدعوى

(استئناف مغلط — ١٣ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٤٤ . نمرة ٤٥٢)

٢٧١ شهادة الزور . قاذ

(كفرالريان — ١٣ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٢٩٧ . نمرة ٢٢٣)

شهود نفى

٢٧٢ تقض . اسباب . شهود نفى

(تقض اول يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٠٢ . نمرة ١٤٠)

٢٧٣ تقض . اسباب شهود نفى

(تقض — اول يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٠٢ . نمرة ١٤١)

٢٧٤ تقض . بيان الواقعة . اشتراك . اتفاق

(تقض — اول يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٠٢ . نمرة ١٤٢)

٢٦٠ شرط عدم الضمان . بيع حقوق

عينة . حواله

(استئناف — ٢٦ فبراير سنة ٩٢٣ .
عدد ٨ . ص ٣٣٦ . نمرة ٢٥٢)

٢٦١ الشرط الفاسخ . حكمة . التاؤل عنه

(اراس الدنية — ١٣ يولي سنة ٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٣٠٩ . نمرة ٢٣٩)

شرك

٢٦٢ شركة . اقسام الارباح

(استئناف — ٢٧ فبراير سنة ٩٢٣ .
عدد ٩ . ص ٤٠٤ . نمرة ٣٣٩)

٢٦٣ شركة محاصة . مميزاتها

(استئناف — ٢١ مارس سنة ٩٢١ .
عدد ١٠ . ص ٥١٠ . نمرة ٤١٥)

٢٦٤ شركة . دعوى حساب . اجنبى .

اختصاص . قيام الخصومة بالمحكمة

المختلطة . عدم اختصاص

(مصر الكلية — ٨ فبراير سنة ٩٢٣ .
عدد ٨ . ص ٣٤٨ . نمرة ٢٧٢)

٢٦٥ شروع فى التنفيذ . اعمال تمهيدية

(تقض — ٢٦ يونيو سنة ٩٢٢ .
عدد ٢ و ٣ . ص ٦٥ . نمرة ٢٦)

شفعة

٢٦٦ شفعة . متى يتولد الحق فيها

(الباطل الجزئية — ٢٢ مارس سنة ٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٢٨٧ . نمرة ٢١٩)

<p><u>وحي الدفاع</u></p> <p>(نقض — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد ٣ و ٢ . ص ٦٧ . نمرة ٣٠)</p> <p>٢٧٨ وكالة مدنية . اثبات بالشهود .</p>	<p>٢٧٥ نقض . شهود . عدم وضمهم في الاودة</p> <p>المعدة لهم . موعد الاحتجاج بذلك .</p> <p>(نقض — ٦ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٤٩٢ . نمرة ٣٩٠)</p>
<p><u>علم جواره</u></p> <p>(استئناف مختلط — ١٩ ديسمبر سنة ٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٤٣٧ . نمرة ٣٦٩)</p> <p>٢٧٩ شيخوخة . حجر</p>	<p>٢٧٦ نقض . استجواب المتهم . اعادة سؤال</p> <p>شاهد . تلقين . طريقة توجيه الاسئلة .</p> <p>شهود النفي . انضمام احد الخصامين</p> <p>لزملائه . سماع شهادة شاهد</p>
<p>(المجلس الحسي العالي — ٥ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٤٣ . نمرة ٢٦٤)</p> <p>٢٨٠ شيوخ . حق المنفعة . حق الرقبة</p> <p>(البن للذنية — ٢ مارس سنة ٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٦٧ . نمرة ٣٠٨)</p>	<p>بدون حلف الميمين</p> <p>(نقض — اول يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٠٤ . نمرة ١٤٧)</p> <p>٢٧٧ التنازل عن سماع شهود النفي</p>

حرف الصاد

<p><u>فيه . بطلانه</u></p> <p>(استئناف مختلط — ٨ يونيو سنة ٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٣٠٦ . نمرة ٢٣٢)</p> <p>٢٨٤ صلح تحت اكراه . دعوى استرداد</p>	<p>٢٨١ صاحب الحصة الثامنة في عقار</p> <p>مجاور . شفعة</p> <p>(بين سوف الجزئية — ٣١ يناير سنة ٩٢١ . عدد ١ . ص ٥٢ . نمرة ٢٠)</p>
<p><u>مادفع</u></p> <p>(البن ياريس — ١٦ ديسمبر سنة ٩٢٠ . عدد ٥ . ص ١٨٧ . نمرة ١٣٨)</p> <p>٢٨٥ صورية . اثبات</p>	<p>٢٨٢ صغير . بلوغ الرشد</p> <p>(مجلس حسي عالي — ٢٩ اكتوبر سنة ٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٢٧٨ . نمرة ٢١١)</p>
<p>(استئناف — ٢٩ مارس سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤١١ . نمرة ٣٤٤)</p>	<p>٢٨٣ صلح . تنازل عن طرق الطعن</p>

حرف الضاد

- ٢٨٦ ضرب الزوج زوجته . اعذار شرعية
(نقض وإبرام بباريس — ٩ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٣٠٨ . نمرة ٢٣٧)
- ٢٨٧ ضرب افقى الى الموت . المعد . نقض
(نقض — ٥ مارس سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٣٨٧ . نمرة ٣١٨)
- ٢٨٨ ضرب . مدة العلاج . سوء علاج .
مسئولية . نتائج
(بيني سوف الجزئية — ٢١ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . ص ١٢٥ . نمرة ٣٥٤)

حرف الطاء

- ٢٨٩ طائفة الموارنة . اختصاص المجلس
الحسبي
(استئناف — ١١ أكتوبر سنة ٩٢٢ . عدد ٤ . ص ١٣٢ . نمرة ٨٤)
- ٢٩٠ طبيب . اجرة علاج . سقوط الحق .
بين . للمادة ٣١٢ مدنى
(استئناف — ١٢ مارس سنة ٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٠٥ . نمرة ٣٤٠)
- ٢٩١ طبيب . مسؤولية . خطأ فى تشخيص امال
(روان بفرنسا — ٢١ ابريل سنة ٩٢٣ . عدد ١ . ص ٥٥٠ . نمرة ٤٦٨)
- ٢٩٢ طبيب . معالجة . خادم . مسؤولية المخدوم
(سنس بفرنسا — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٥٥٣ . نمرة ٤٧١)
- ٢٩٣ طلب تصحيح . خطأ مادى . عدم
ضرورة البحث فى الموضوع
(المياط الجزئية — ٢٩ مارس سنة ٩٢٢ . عدد ٢ و ٣ . ص ٩٣ . نمرة ٦٠)
- ٢٩٤ طلب اشتهار افلاس . المحكمة
التي يرفع اليها
(مصر الكلية الاهلية — ٢٦ أكتوبر سنة ٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٤٦ . نمرة ٢٧٠)
- ٢٩٥ طلب الحجر . مصاريف ومكافأة
طالب الحجر
(استئناف — ٢٤ يونيو سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٠١ . نمرة ٤٠٦)
- ٢٩٦ طلب درج اسم . مياد وصوله
الجنة انتداب مديرية القروية -
(سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٣٠ . نمرة ٤٣٠)

(مجلس حسي طلي — اول ابريل سنة
٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٤٤ . نمرة ٢٦٦)

٢٩٩ طلاق . مسئولية

(انظر جنسية)

٢٩٧ طلبات جديدة . مذكرة . استئناف

(استئناف مختلط — ١٣ فبراير سنة
٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٤٥ . نمرة ٤٥٥)

٢٩٨ طلب رفع الحجر . تجرية المحجور عليه

حرف العين

٣٠٥ عدم وجود فائدة للطاعن من الطعن

(نقض — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد
٢ و ٣ . ص ٦٧ . نمرة ٢٨)

٣٠٦ عدم تلاوة الشهادة على الشاهد .

عدم البطلان

(نقض — ٢ يناير سنة ٩٢٣ . عدد
٨ . ص ٣٣٠ . نمرة ٢٤٧)

٣٠٧ عقد . عدم تنفيذه . شرط جزائي .

تنفيذه للشروط

(استئناف مختلط . دوائر مجتمعة —
عدد ٨ . ص ٣٦٢ . نمرة ٢٩٦)

٣٠٨ عقد . التصديقي تنفيذ . مسئولية

(نقض وإبرام باريس — ٢٧ مارس سنة
٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٤٣ . نمرة ٣٨١)

٣٠٩ عقد عرفي . إثبات صحته . اسكار

التوقيع . سلطة المحكمة

(استئناف مختلط — ٢ مارس سنة
٩٢٢ . عدد ٥ . ص ١٨٥ . نمرة ١٣٥)

٣١٠ عمل تجاري مدني . طريقة الابات

٢١٥ - ٢٣٤ مدني

(استئناف — ٢٧ مارس سنة ٩٢٢ .
عدد ١ . ص ١٨ . نمرة ٦)

٣٠٠ عاهرات . مخالفة . عمل محل بالآداب

المومية . المادة ٣٣٨ عقوبات

(بي سوفي الجزئية — ٧ فبراير سنة
٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٢٢ . نمرة ٤٢٥)

٣٠١ عاهة مستديعة . من المشول

(نقض — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٢ .
عدد ٢ و ٣ . ص ٦٨ . نمرة ٣٤)

٣٠٢ عاهة مستديعة

(نقض — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٢ .
عدد ٢ و ٣ . ص ٦٩ . نمرة ٣٥)

٣٠٣ عاهة مستديعة . اثرها

(المالح بارسا — ٣ يونيو سنة ٩٢٢ .
عدد ٨ . ص ٣٦٧ . نمرة ٣٠٩)

٣٠٤ نقض . الكشف الطية . عدم

تكلم المحكمة عنها

(نقض . اول يناير سنة ٩٢٣ . عدد
٦ . ص ٢٠٣ . نمرة ١٤٤)

حرف الغين

٣١١ غش في البضاعة . خلط القطن بمد

يحه . لاجريمة . (المادة ٣٠٢)

عقوبات (نقض

(نقض — ٧ يناير سنة ٩٢٣ . عدد
٧ . ص ٣٦٠ . نمرة ١٩١)

حرف الفاء

٣١٢ نقض . تغيير الوصف . فاعل

اصلى . شريك

(نقض — ٤ ديسمبر سنة ٩٢٢ .
عدد ٥ . ص ١٥٧ . نمرة ٩٩)

٣١٣ نقض . شريك . فاعل اصلى .

عدم المصلحة

(نقض — ٥ مارس سنة ٩٢٣ .
عدد ١٠ ص ٤٩٣ . نمرة ٣٩٤)

٣١٤ فسق كرها . شروع

(نقض — ٦ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد
٩ . ص ٣٩١ . نمرة ٣٢٥)

٣١٥ فوايد . جرياتها . مطالبة رسمية

(نقض وإبرام باريس — ١٤ أبريل
سنة ٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٦٨ . نمرة ٣١٢)

حرف القاف

٣١٦ قاصر . تخفيض اجرة اطيانه . عدم

اختصاص المجلس الحسي

(مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة
٩٢٣ . عدد ١٠ ص ٤٩٧ . نمرة ٤٠٠)

٣١٧ التازل عن حقوق القاصر

(مجلس حسي عالي — ٢٣ أبريل سنة
٩٢٢ . عدد ٧ و ٣ . ص ٧٥ . نمرة ٤٥)

٣١٨ قاضى التحضير . اختصاصه في اصدار

الاحكام النائية . جواز استئنافا .

استئناف . رفه قبل مضي مياد

المعارضة . عدم قبوله . المادة ٣١٥

مرافعات

١ استئناف — ٧ فبراير سنة ٩٢٣ .
عدد ٧ . ص ٢٧٠ . نمرة ٢٠٣)

٣١٩ قانون خمسة الافدنة . فلاح لاجللك

اطيانا . نزع ملكية منزل

(البلاط الجزئية — ١٤ يونيو سنة
٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٢٨٩ . نمرة ٢٢١)

٣٢٠ جريمة القتل . اثباتها امام المحكمة

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩١٦ . عدد ٧ . ص ٣٠٠ . نمرة ٢٢٨)

٣٢٧ قسمة . سداد شريك ماعلى حصته من

الدينون التي كانت على غيره من الشركاء .

عدم ضرورة قبول الشريك المدين

(طنطا الكلية — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ .
عدد ٣ و ٣ . ص ٨٣ . نمرة ٥٣)

٣٢٨ وقف . قسمة . هياأة . تقض القسمة

(قوى شرعية — ٨ ديسمبر سنة
١٩٢٠ . عدد ١٠ . ص ٥٤٠ . نمرة ٤٤٦)

٣٢٩ قوة الشيء المحكوم فيه . اختصاص

لجان الائيجارات . تجاوزها اختصاصها .

بطلان . لاتصح اجازته صراحة ولا ضمناً

(اسبوط الكلية — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ .
عدد ٦ . ص ٢٢١ . نمرة ١٦٦)

٣٣٠ قيد الاسم . مرور خمس سنوات على

حكم في اختلاس . ايقاف التنفيذ

(لجنة انتحاب مديرية جرجا — يونيه
سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٣٦ .
نمرة ٤٤٠)

٣٣١ قيم . عدم اقتداره . عداوته

للمحجور عليه . استبداله

(مجلس حسي مالى — ٤ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢١٧ . نمرة ١٦٢)

٣٢١ قذف . اركان الجريمة . عمد الضرر

(جنح السين بفرنسا — ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٦٩ . نمرة ٣١٥)

٣٢١ اركان جريمة القذف في حق

موظف عمومي

(نقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ .
عدد ٥ . ص ١٥٧ . نمرة ١٠٠)

٣٢٣ نقض . قذف وسب . تناقض .

الحكم بالعقوبة . رفض الدعوى المدنية

(نقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ .
عدد ٥ . ص ١٥٩ . نمرة ١٠٣)

٣٢٤ قرض . سبب غير مشروع . بطلان

(نقض وإبرام بلويس — ١٧ ابريل سنة
١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٤٨ . نمرة ٤٦٢)

قرارات المجالس الحسبية

٣٩٥ قرارات المجالس الحسبية . وحبوب

فناذها ولو استؤقت

(مجلس حسي مالى — ٤ فبراير سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢١٨ . نمرة ١٦٤)

٣٢٦ قرارات المجالس الحسبية . قوة الشيء

المحكوم فيه

(مجلس حسي مالى — ٤ فبراير سنة
١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٢٧٨ . نمرة ٢١٠)

حرف الكاف

(البان الجزية — ٢٠ ديسمبر سنة
٩٢٢ . عدد ٤ . ص ١٣٧ . غمرة ٨٨)

٣٣٢ كفالة . إيقاف تنفيذ حكم . ملكية
قيمة الكفالة

حرف اللام

٣٣٥ لجان الانتخاب . من الناخبين . عدم
اختصاصها بالفصل (المادة ١٣
من قانون الانتخاب)

(لجنة انتخاب مديرية الفرية — ٩ يونيو
سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٣١ . غمرة ١٢٢)

٣٣٣ لجان الأيجارات . تجاوزها اختصاصها
(بنى سوف الجزية — ٨ نوفمبر سنة
٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٢٩٩ . غمرة ٢٢٤)
٣٣٤ لجان الأيجارات . قراراتها . حدود
اختصاصها
(الموسى الجزية — ٧ ابريل سنة
٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٢١ . غمرة ٤٢٤)

حرف الميم

(مجلس حسي عالي — ٢٣ ابريل سنة
٩٢٢ . عدد ١ . ص ٣٩ . غمرة ١٣)

٣٣٨ مجلس حسي . معارضة . عدم جواز
(مجلس حسي عالي — ٧ يناير سنة
٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٦٥ . غمرة ١١٢)

٣٣٩ مجلس حسي . قيمة التركة . اختصاص
(مجلس حسي عالي — ٧ يناير سنة
٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٦٥ . غمرة ١١٤)

٣٤٠ مجلس حسي . تنازله عن جزء من
ايجار القاصر . بطلان التنازل
(مجلس حسي عالي — اول ابريل سنة
٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٤٥ . غمرة ٢٦٨)

٣٣٦ محاكم اخطااط . بطلان . خلو صورة
الاعلان من التاوخيخ . اصل الاعلان .
دعوى ربيع . استئنافها
(ايجام الجزية — ٥ مارس سنة ٩٢٣ .
عدد ١٠ . ص ٥٢٥ . غمرة ٤٢٧)

مجلس مسي

٣٣٧ مجلس حسي . ولاية على قاصر .
تعيين وصي للخصومة . مادة ١٣ قرة
٢ — لائحة المجالس الحسية . مادة ٣
قرة ٦ — امر عالي بتشكيل المجلس
الحسي العالي

فيه . خطر . حواله . مصاريف .
اجراءات الدعوى . ارتباطا .
(استئناف مختلط . الدوائر الجمعة .
عدد ٨ . ص ٣٦٢ . نمرة ٢٩٧)

٣٤٦ مراد . اتفاق . متزايدين . صحة الاتفاق
(بين سوف الجزئية — ١٥ يناير سنة
٩٢١ . عدد ٦ . ص ٢٢٢ . نمرة ١٧٢)

٣٤٧ مراد . اتفاق . عمل تجارى . اثباته
بشهادة الشهود . مبدأ ثبوت بالكتابة
(استئناف — ٢١ فبراير سنة ٩٢٣ .
عدد ٧ . ص ٢٧٦ . نمرة ٢٠٩)

مستخدم

٣٤٨ مستخدم . رفت . اعلان
(استئناف — ٢٧ فبراير سنة ٩٢٣ .
عدد ٩ . ص ٤٠٢ . نمرة ٣٣٨)

٣٤٩ مستخدم . رفت . بلوغ السن . مكافأة
(استئناف — ١٤ مارس سنة ٩٢٣ .
عدد ٩ . ص ٤٠٨ . نمرة ٣٤٢)

٣٥٠ مستخدم . موته . مكافأة
(مصر الاهلية — ١٥ ابريل سنة
٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٤١٣ . نمرة ٣٤٦)

٣٥١ مستخدم . رفته . تعويض
(استئناف مختلط . الدوائر الجمعة .
عدد ٩ . ص ٤٣٧ . نمرة ٣٧١)

٣٥٢ مستخدم . اصابته . سيد . مسؤولية .
خطأ . اثباته

(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة
٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٤٤٧ . نمرة ٤٦٠)

٣٤١ مجلس حسي . اختصاصه . اقامة وصي
للخصوصية . محكمة شرعية (المادة
السادسة عشرة من القرار الوزاري
الرقم ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ والمادة
الثالثة ققرة سادسة من القانون رقم ٥
سنة ١٩١١ والمادة ٤٣٤ من

قانون الاحوال الشخصية
(مجلس حسي علي — ٢٣ ابريل سنة
٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٣٩٧ . نمرة ٣٣٥)

٣٤٢ مجلس حسي . اختصاصه . تعيين
وصي من سلطة قضائية اجنبية . اثره
في مصر . (المواد ٦ و ٥ من الامر
العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ .
المادة ٦ من قانون ١٠ سنة ١٩١٨)

(مجلس حسي مصر — ١٦ ديسمبر سنة
٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٣٩٥ . نمرة ٣٣٤)

٣٤٣ مجلس بلدي . لجنة الانتخابات .
مسئولية الحكومة . اختصاص

الحاكم الاهلية
(الزقازيق الكلية — ٢١ ديسمبر سنة
٩٢١ . عدد ٢ و ٣ . ص ٨٥ . نمرة ٥٤)

٣٤٤ مدع . محقوق مدنية . تحليفه الجين
(نقض — ٢ يناير سنة ٩٢٣ . عدد
٨ . ص ٣٣٠ . نمرة ٢٤١)

مراد

٣٤٥ مرمى المراد . تقص . حق متنازع

٣٦٠ مصلحة السكة الحديد . مسؤولية .

ضياح البضائع المشحونة - ٩٢ تجارى

(استئناف — ٢ مايو سنة ٩٢٢ .
عدد ١ . ص ٢٩ . نمرة ١٢)

٣٦١ مولات . مناوور . قادم

(كرموز الجزية — ١٦ مارس سنة
٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٤٢٢ . نمرة ٣٥٣)

٣٦٢ مطل . اكتسابه بعضى المدة . جامع .

املاك مخصصة للنافع العمومية

(استئناف — ٢٨ ديسمبر سنة ٩٢٢ .
عدد ١٠ . ص ٥٠٦ . نمرة ٤٠٩)

٣٦٣ معارضة . قياما . قيد

(البياط الجزية — ١٧ ديسمبر سنة
٩٢١ . عدد ٦ . ص ٢٣٠ . نمرة ١٧١)

٣٦٤ معارضة . اعادة القضية بالنسبة

للمعارض دون غيره

(المئتن الجزية — ٢ ابريل سنة
٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٥٣ . نمرة ٢٧٩)

٣٦٥ معارضة فى حكم غيابي . ابطال المرافعة .

بطلان المعارضة

(سواهج الجزية — ٣ ابريل سنة
٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٥٣ . نمرة ٤٧٨)

٣٦٦ معارضة . زوال . بطلان

(نقض — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد
٢ . ص ٦٩ . نمرة ٣٦)

٣٦٧ معاشره رجل لامرأة . غش . مسئولية

(استئناف باريس — ٢٧ ديسمبر سنة
٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٢٤٤ . نمرة ١٨٧)

مسؤولية

٣٥٣ مسؤولية رجال الحفظ . تعطيل قانون

١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤

(طنطا الكلية — ١٨ ابريل سنة ٩٢٢ .
عدد ٢ و ٣ . ص ٧٩ . نمرة ٥٠)

٣٥٤ مسؤولية . اصابة . اغاثة

(محاكم اجبية . عدد ٤ . ص ١٤٨ .
نمرة ٩٧)

٣٥٥ مسؤولية . شركاء فى المسؤولية .

تضامن . جنحة

(محاكم اجبية . عدد ٤ . ص ١٤٩ .
نمرة ٩٨)

٣٥٦ مسؤولية . حيوان . اصابة

(نقض و ابرام باريس — ٢٣ يناير سنة
٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٤٣ . نمرة ١٨٩)

٣٥٧ مسؤولية . الاب والابن . تضامن

(استئناف باريس — ٩ ديسمبر سنة
٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٤٤١ . نمرة ١٣٧٨)

٣٥٨ مسؤولية . جنحة . برامة . تعويضات .

خطأ . شيء ضائع أو مسروق .

حسن النية .

(استئناف مخطط — ١٤ ديسمبر سنة
٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٥٤٦ . نمرة ٤٥٦)

٣٥٩ مشغرى بحسن نية . اتياء مسروقة

رد الثمن . تسليم النيابة الشيء لصاحبه .

مسؤولية الحكومة

(مصر الاهلية — عدد ١٠ . ص
٥١٣ . نمرة ٤١٨)

٣٧٣ موطن الانتخاب . جمعية خيرية .

اعضاء شرف . اعضاء منسبون

(لجنة انتخاب محافظة مصر — ١٦ يونيه
سنة ٩٧٣ . عدد ١٠٠ . ص ٥٢٨ . نمرة ٤٢٩)

٣٧٤ موطن انتخاب . تعريفه . تعريف

المصالح

(لجنة انتخاب مديرية الغربية — ٢٣
يونيه سنة ٩٧٣ . عدد ١٠٠ ص ٥٣٢ . نمرة ٤٣٣)

موظف

٣٧٥ موظف . رفته . تعويض . تشكيل

المجلس المخصوص

(مصر الكلية — ٣٠ يناير سنة ٩٧٣ .
عدد ١٠٠ . ص ٥١٧ . نمرة ٤١٧)

٣٧٦ موظف . وزارة الاوقاف . عزله .

سلطة المجلس الاعلى للأوقاف

(مصر الكلية . اول فبراير سنة ٩٧٣ .
عدد ٩٠ ص ٤١٤ . ٣٤٧)

٣٦٨ مفروشات منزلية . زوجية . اثبات

(استئناف مختلط — ٢٧ يونيه سنة
٩٧١ . عدد ٥٠٠ ص ١٨٤ . نمرة ١٣٤)

٣٦٩ مقاول . مقاييسات . مكافأة . وجوب

اثبات انتفاع المالك بالفضل

(السلف يباريس — ١٣ نوفمبر سنة
٩٧٣ . عدد ٧٠٠ ص ٣٠٨ . ٧٣٦)

٣٧٠ مكلفات . دفاتر ادارية . نقل التكليف .

حق المحاكم . تعويض

(اسبوط الكلية — ٧ أكتوبر سنة
٩٧٢ . عدد ٥٠٠ ص ١٧٠ . نمرة ١٢٠)

٣٧١ منزل الزوجية . منقولات . صالحة

لاستعمال الزوجين . زوجة . استرداد .

ملكية . اثبات بالقرائن

(استئناف مختلط . الدوائر الخمسة .
عدد ٨٠ ص ٢٦١ . نمرة ٢٩١)

موطن

٣٧٢ موطن الانتخاب . تعريفه

(لجنة انتخاب محافظة مصر — ٢١ يونيه
سنة ٩٧٣ . عدد ١٠٠ ص ٥٢٧ . نمرة ٤٢٨)

حرف النون

المنفعة وسيلة للاحتيال عليه . قرض

(قرض — ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ . عدد ٧ . ص ٢٦٣ . نمرة ١٩٦)

٣٨٣ نصب . صفة كاذبة . إيهام . عمل إيجابي

(اسبوط الكلية — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ . عدد ٥ . ص ١٢٢ . نمرة ١٧٢)

٣٨٤ جريمة النصب . ارتكابها

(قرض وإبرام باريس — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . عدد ٦ . ص ٢٤١ . نمرة ١٨٥)

٣٨٥ وقف . النظر . ضم ثمة . اختصاص

الناظر . حقه في الاجر

(فتوى شرعية — اول فبراير سنة ١٩٣٠ . عدد ١٠ . ص ٥٣٩ . نمرة ٤٤٥)

٣٨٦ وقف . نظر . ضم

(مصر الابتدائية الشرعية — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ . عدد ٦ . ص ٢٣٨ . نمرة ١٧٩)

٣٨٧ وقف . تعدد النظائر . اختلاف النظائر .

من يستلم المال

(فتوى شرعية — ٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ . عدد ١٠ . ص ٥٣٨ . نمرة ٤٤٣)

٣٨٨ قتل مرض معد . مسؤولية

(استئناف باريس ٩ مايو سنة ١٩٣٣ . عدد ١٠ . ص ٥٤٩ . نمرة ٤٦٥)

ناظر وقف

٣٧٧ ناظر مؤقت . حقوقه . ناظر معين بالشروط

(فتوى شرعية — اول أغسطس سنة ١٩٣٧ . عدد ٩ . ص ٤٣٤ . نمرة ٣٦٣)

٣٧٨ ناظر وقف . ارتكاب خيانه

(مصر الابتدائية الشرعية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ . عدد ٧ . ص ٣٠٣ . نمرة ٣٧٩)

٣٧٩ وقف . شخصية الناظر وجنسيته .

دعاوى ماسة بالوقف نفسه . دعاوى

ماسة بشخص الناظر . اختصاص

(الاسكندرية الكلية — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ . عدد ٦ . ص ٣٣٢ . نمرة ١٦٧)

٣٨٠ وقف . ناظران . وفاة أحدهما

(فتوى شرعية — ٤ نوفمبر سنة ٢٠ . عدد ١٠ . ص ٥٣٩ . نمرة ٤٤٥)

٣٨١ نزع ملكية . وطنيين . دائن اجنبي

مرتب . اختصاص الحاكم الأهلية

(استئناف — ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ . عدد ٩ . ص ٤٠٥ . نمرة ٣٤١)

نصب

٣٨٢ نصب . طرق احتيال . إيهام بواقعة

مزورة . تلوث المجنى عليه بالجريمة

٣٩٦ تقض . عدم تبين من اطلق النار .

عدم امضاء الشاهد على شهادة .

عدم البطلان

(تقض — ٢ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٢٥٩ . نمرة ١٩٠)

٣٩٧ تقض . تعدد العقاب . تعدد التهم .

مسألة موضوعية

(تقض — ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٢٧٢ . نمرة ١٩٥)

٣٩٨ تقض . عدم المصلحة . رفضه

(تقض — ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٢٦٥ . نمرة ١٩١)

٣٩٩ تقض . عدم المصلحة

(تقض — اول يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٣٠ . نمرة ٢٤٠)

٤٠٠ تقض . عدم المصلحة

(تقض — ٢ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٢٣١ . نمرة ٢٤٤)

٤٠١ تقض . هتك العرض . رضاء المجني

عليه . شروع

(تقض — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٣٨٩ . نمرة ٣٢١)

٤٠٢ تقض . تناقض بين محضر الجلسة

والحكم . وجه تقض

(تقض — ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٣٩٠ . نمرة ٣٢٢)

تقض

٣٨٩ تقض . بلاغ كاذب . وجوب ذكر

الجهة المقدم لها

(تقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٥٨ . نمرة ١٠١)

٣٩٠ تقض . عام . رفع الاستئناف عن

حكم عقوبة

(تقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٥٨ . نمرة ١٠٢)

٣٩١ تقض . تلاوة تقرير التلخيص من غير

القاضي الملخص . عدم البطلان

(تقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٥٩ . نمرة ١٠٥)

٣٩٢ تقض . عاهة مستدعية . بيانها في الحكم

(تقض — اول يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٠٢ . نمرة ١٤٣)

٣٩٣ تقض . عدم وجود مصلحة

(تقض — اول يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٠٣ . نمرة ١٤٥)

٣٩٤ تقض . وجوب بيان اركان الجريمة .

تطبيق القانون

(تقض — اول يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٠٣ . نمرة ١٤٦)

٣٩٥ تقض . مخالفة المنطوق لما نطقت به

الحكمة

(تقض — اول يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٠٦ . نمرة ١٤٩)

١ نقض — ٦ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد
٤ . ص ١٢٢ . نمرة ٦٤)

٤١٠ تلاوة اقوال الشاهد . تقدير الاعتراف

مسألة موضوعية

(نقض — ٦ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد
٨ . ص ٣٣٢ . نمرة ٢٤٩)

٤١١ التقرير بالنقض وتقديم الاسباب

(نقض — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد
٢ و ٣ . ص ٦٨ . نمرة ٣٢)

٤١٢ وجوب بيان الواقعة . لا سيما بعد حكم

البراءة . وجه نقض

(نقض — ٦ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد
٤ . ص ١٢٢ . نمرة ٦٥)

٤١٣ وقت ارتكاب الجريمة

(نقض — ٣١ مايو سنة ٩٢٢ . عدد
٢ و ٣ . ص ٦١ . نمرة ٢١)

٤١٤ وجوب بيان الواثق . اغفال البيان .

وجه نقض

(نقض — ٢٦ يونيو سنة ٩٢٢ . عدد
٢ و ٣ . ص ٦٦ . نمرة ٢٧)

٤١٥ عدم وجود فائدة للطاعن من الطعن

(نقض — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد
٢ و ٣ . ص ٦٧ . نمرة ٢٨)

٤٠٣ نقض . مذكرة . عدم اطلاع التهم .

وجه مهم للبطلان

(نقض ٦ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد ٩ .
ص ٣٩٠ . نمرة ٣٢٣)

٤٠٤ نقض . ختم الحكم . مد الميعاد

(نقض ٦ نوفمبر سنة ٩٢٢ . عدد ٩ .
ص ٣٩١ . نمرة ٣٢٤)

٤٠٥ نقض . عدم ختم الحكم في الثانية

ايام التالية لصدوره . عدم البطلان

(نقض — ٦ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد
١٠ . ص ٤٩١ . نمرة ٣٨٧)

٤٠٦ نقض . سبق الاصرار

(نقض — ٦ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد
١٠ . ص ٤٩٢ . نمرة ٣٨٨)

٤٠٧ نقض . ميعاد ختم الحكم

(نقض — ٦ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد
١٠ . ص ٤٩٢ . نمرة ٣٨٩)

٤٠٨ نقض . رفع الدعوى المدنية . عدم

ذكر اسباب البطلان

(نقض — ٦ فبراير سنة ٩٢٣ . عدد
١٠ . ص ٤٩٢ . نمرة ٣٩١)

٤٠٩ تأجيل الحكم مرتين . ليس وجه نقض

حرف الهاء

(الزقازيق الكلية — ١٠ أكتوبر سنة
١٩٧١ . عدد ٢ و ٣ . ص ٩١ . نمرة ٥٨)

٤١٧ هتك المرض . رضاء المجنى عليه .

شروع

(رابع نقض نمرة ٤٠١)

٤١٦ هل لمحكمة الجنيح المستأفة ان تحكم

في الدعوى اذا لقت الحكم الصادر

بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية

ام تميدها لمحكمة اول درجة

حرف الواو

٤٢٢ وصى مختار

(مجلس حيي عالي — ٣ ديسمبر سنة
١٩٧٢ . عدد ٢ و ٣ . ص ٧٦ . نمرة ٤٧)

٤٢٣ وصى مختار

(مجلس حيي عالي — ٣ ديسمبر سنة
١٩٧٢ . عدد ٤ . ص ١٣١ . نمرة ٨٠)

٤٢٤ اختيار الاوصياء . من اهل الصغير .

علاقات مالية

(مجلس حيي عالي — ٣ ديسمبر سنة
١٩٧٢ . عدد ٥ . ص ١٦٧ . نمرة ١١٦)

٤٢٥ وصى . عزل

(مجلس حيي عالي . اول ابريل سنة
١٩٧٣ . عدد ٩ ص ٣٩٤ . نمرة ٣٣١)

٤٢٦ وصية . اثباتها . عدم قييد المجالس

الحسية بالمادة ١٠٠ من لائحة المحاكم

الشرعية

(مجلس حيي عالي — ٤ فبراير سنة
١٩٧٣ . عدد ٦ . ص ٧١٧ . نمرة ١٦١)

٤١٨ وجوب بيان الواقعة لاسيا بعد حكم

البراءة . وجه نقض

(نقض — ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .
عدد ٤ . ص ١٧٢ . نمرة ٦٥)

٤١٩ وصى خصومة . يسع مال القاصر .

بطلان . احوال شخصية

(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة
١٩٧٣ . عدد ٩ . ص ٤٣٩ . نمرة ٣٧٤)

٤٢٠ وصى . تضارب مصالحته مع مصلحة

القاصر . عدم جواز تعيينه

(مجلس حيي عالي — اول ابريل سنة
١٩٧٣ . عدد ٨ . ص ٣٤٥ . نمرة ٣٦٧)

٤٢١ وصى . تصرفات . التنازل عن حقوق

القاصر

(مجلس حيي عالي — ٢٩ أكتوبر سنة
١٩٧٢ . عدد ٩ . ص ٣٩٤ . نمرة ٣٢٩)

- ٤٢٧ وصية . ام . ادارتها بنفسها
(مجلس حسي عالي — اول ابريل سنة ٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٤٤ . فقرة ٢٦٥)
- ٤٢٨ وضع اليد بحسن نية . عديمرد ما أخذ
بمحسن نية
(طنطا الكلية — ٤ مارس سنة ٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥١٤ . فقرة ٤١٩)
- ٤٢٩ وقف . المحجور عليه . اذن المجلس الحسي
(مجلس حسي عالي — ٢٣ ابريل سنة ٩٢٧ . عدد ١ . ص ٣٣ . فقرة ١٤)
- ٤٣٠ وقف . لفظ الاولاد . تفسير شرط الواقف
(مصر الاجتدائية الشرعية — ١٣ سبتمبر سنة ٩٢١ . عدد ٤ . ص ١٤١ . فقرة ٩٠)
- ٤٣١ وقف . الشروط العشرة . تملكها لفرد
او لطبقة
(مصر الاجتدائية الشرعية — ٩ نوفمبر سنة ٩٢٠ . عدد ٤ . ص ١٤١ . فقرة ٩١)
- ٤٣٢ وقف . اشتراط النظر للأرشد .
الارشدية . تصادق
(الزاويين الشرعية الاجتدائية — ١٠ يوبه سنة ٩٢٢ . عدد ٤ . ص ١٤٥ . فقرة ٩٢)
- ٤٣٣ وقف . الاستحقاق . طيعة حق
المستحق . تنازل المستحق عن نصيبه
في الربيع . موازنة الناظر
(استئناف مختلط . عدد ٤ . ص ١٤٧ . فقرة ٩٣)
- ٤٣٤ وقف . المستحق . الخصومة . جنسية
المستحق . اختصاص
(استئناف مختلط . عدد ٤ . ص ١٤٧ . فقرة ٩٤)
- ٤٣٥ وقف . اجر الناظر . الولاية بجنا
(استئناف مختلط . عدد ٤ . ص ٤٨ . فقرة ٩٦)
- ٤٣٦ وقف . حراسة . ضم ثقة . اختصاص
(استئناف — ١٦ يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٥ . ص ١٦٤ . فقرة ١١١)
- ٤٣٧ وقف . اوقاف متعددة
(مصر الشرعية الاجتدائية — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٠ . عدد ٥ . ص ١٨٣ . فقرة ١٣١)
- ٤٣٨ وقف . الشروط العشرة . استعمالها
لمصلحة الناظر
(طنطا الشرعية الاجتدائية — ١٧ مايو سنة ٩٢٠ . عدد ٥ . ص ١٨٣ . فقرة ١٣٢)
- ٤٣٩ وقف . مفهوم الشرط
(المحكمة العليا الشرعية — ٢٠ اكتوبر سنة ٩٢١ . عدد ٦ . ص ٢٣٦ . فقرة ١٧٥)
- ٤٤٠ وقف . تفسير شرط الواقف
(مصر الشرعية الاجتدائية — ٤ يولي سنة ٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٢٣٧ . فقرة ١٧٨)
- ٤٤١ وقف . ناظر الوقت . بما يكل الجهاز .
عدم اختصاص الحاكم الاهلية
(مصر الاجتدائية الاهلية — ٢٥ يناير سنة ٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٢٨٤ . فقرة ٢١٧)
- ٤٤٢ وقف . حق الزيادة والقصان . حق
الاعطاء . الحرمان
(المحكمة العليا الشرعية — ١٣ ديسمبر سنة ٩٢٠ . عدد ٧ . ص ٢٩٩ . فقرة ٢٢٥)

٤٥٢ وقف . حق السكنى . حق الاستغلال .

تأجير عارة الوقف . خيانة
(فتوى شرعية — ٤٤ ديسمبر سنة ٩٢١ .
عدد ٩ . ص ٤٢٩ . نمرة ٣٥٦)

٤٥٣ وقف . رهن . دين . سداده

(فتوى شرعية — ٢٢ يناير سنة ٩٢٢ .
عدد ٩ . ص ٤٣٠ . نمرة ٣٥٨)

٤٥٤ وقف . تفسير كلمة (المصالح) . العارة

(فتوى شرعية — ٢٢ يونيو سنة ٩٢٢ .
عدد ٩ . ص ٤٣١ . نمرة ٣٥٩)

٤٥٥ وقف . مفروشات وعربات . خيل

(فتوى شرعية — ٢٥ يونيو سنة ٩٢٢ .
عدد ٩ . ص ٤٣٢ . نمرة ٣٦٠)

٤٥٦ وقف . جنينة . اصلاحها

(فتوى شرعية — ١٧ يوليو سنة ٩٢٢ .
عدد ٩ . ص ٤٣٣ . نمرة ٣٦١)

٤٥٧ وقف . اجارة لمدة طويلة

(فتوى شرعية — ٣١ يوليو سنة ٩٢٢ .
عدد ٩ . ص ٤٣٤ . نمرة ٣٦٢)

٤٥٨ وقف . نصيب الزوجة عند عدم البيان

(فتوى شرعية — ١٢ نوفمبر سنة ٩٢٢ .
عدد ٩ . ص ٤٣٥ . نمرة ٣٦٤)

٤٥٩ وقف . رسوم قضايا واتساب محاماه

(فتوى شرعية — ٥ ديسمبر سنة ٩٢١ .
عدد ٩ . ص ٤٣٥ . نمرة ٣٦٥)

٤٦٠ وقف . دعوى حساب . قبولها

(استئناف — ٢٦ فبراير سنة ٩٢٣ .
عدد ٥٠ . ص ٥٠٩ . نمرة ٤١٤)

٤٤٣ وقف . شرط الواقف . سكن . انتفاع

(المحكمة العليا الشرعية — ١٢ فبراير
سنة ٩١٧ . عدد ٧ . ص ٣٠٠ . نمرة ٢٢٧)

٤٤٤ وقف . حق السكنى . حق الاسكان

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٤ مايو
سنة ٩١٧ . عدد ٧ . ص ٣٠٠ . نمرة ٢٢٦)

٤٤٥ وقف . بناء دور جديد . ملكيته

(فتوى شرعية — ٢٧ يوليو سنة ٩٢١ .
عدد ٨ . ص ٣٥٨ . نمرة ٢٨٣)

٤٤٦ وقف . بناء وغراس وأرض

(فتوى شرعية — ٢٨ مارس سنة ٩٢١ .
عدد ٨ . ص ٣٥٨ . نمرة ٢٨٤)

٤٤٧ وقف . رهن . تركه

(فتوى شرعية — ٦ مايو سنة ٩٢٢ .
عدد ٨ . ص ٣٥٩ . نمرة ٢٨٥)

٤٤٨ وقف . استغلال

(المحكمة العليا الشرعية — ٥ أكتوبر
سنة ١٩٠٤ . عدد ٨ . ص ٣٦٠ . نمرة ٢٨٦)

٤٤٩ وقف . قيمة الاوراق الرسمية . اقرار

الواقف

(المحكمة العليا الشرعية — ١٨ يناير
سنة ٩٢٠ . عدد ٨ . ص ٣٦٠ . نمرة ٢٨٧)

٤٥٠ وقف . شرط النظر . تغييره ولو بضم فة

(المحكمة العليا الشرعية — ٥ مارس
سنة ٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٦٠ . نمرة ٢٨٨)

٤٥١ وقف . اقرب الطبقات

(مصر الاجتدائية الشرعية — ٢٧ يونيو
سنة ٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٣٦١ . نمرة ٢٨٩)

<p><u>ارتفاع ثمن القمح</u> (فتوى شرعية — ١٩ يولية سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٤٣ . نمرة ٤٥١)</p>	<p><u>٤٦١ وقف . اجارة . تصرف الناظر . تفسير شرط الواقف</u> (فتوى شرعية — ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٥٣٧ . نمرة ٤٤٢)</p>
<p><u>٤٦٧ جواز تملك الوقف بمضى ١٥ سنة .</u> <u>المادة ٧٦ مدنى</u> (استئناف — ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد ٣ و ٢ . ص ٧٩ . نمرة ٥١)</p>	<p><u>٤٦٢ وقف . انقطاعه . ابلولة الربيع الفقراء .</u> <u>قراء اهل الواقف اولى</u> (فتوى شرعية — ٢٧ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ١٠ . ص ٥٤٠ . نمرة ٤٤٧)</p>
<p><u>٤٦٨ استحقاق مستحق</u> (استئناف — ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٢ . عدد ٤ . ص ١٢٩ . نمرة ٧٨)</p>	<p><u>٤٦٣ وقف . استحقاق . غلة . ايجار</u> (فتوى شرعية — ١٨ مايو سنة ١٩٢١ . عدد ١٠ . ص ٥٤١ . نمرة ٤٤٨)</p>
<p><u>٤٦٩ استحقاق في وقف . التنازل عنه</u> (استئناف — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٢٧٤ . نمرة ٢٠٦)</p>	<p><u>٤٦٤ وقف . استحقاق . ايجار . ابلولته .</u> <u>وفاة المستحق</u> (فتوى شرعية — ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ . عدد ١٠ . ص ٥٤٢ . نمرة ٤٤٩)</p>
<p><u>٤٧٠ واضع اليد بمحسن نية . استئناف .</u> <u>اعلانه بلهل المختار</u> (استئناف — ٩ مايو سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٢٧ . نمرة ١١)</p>	<p><u>٤٦٥ وقف . مبلغ مشروط صرفه للزوجه .</u> <u>استحقاق لا نفقة</u> (فتوى شرعية — ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٥٤٢ . نمرة ٤٥٠)</p>
<p><u>٤٧١ وكيل بطريكةخانه . وضع يد . المادة ٧٦</u> (استئناف — ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٣٨ . نمرة ٢٠٦)</p>	<p><u>٤٦٦ وقف . تعيين مبلغ لمشتري . مقدار معين من الخبز . حكم الشرع عند</u></p>

حرف الباء

٤٧٢ عين . توجيهها . عدم احتمال صحة الواقعة

(راجع اثبات في المواد المدنية)

مصر في أكتوبر سنة ١٩٢٢

الأحكام

١

الهبة المستترة . البيع مع هبة النمن

٤٨ مدنى

إذا صيغت الهبة في صورة عقد بيع وذكر فيه أن البائع قد وهب النمن للمشتري وجب أن تكون الهبة بعقد رسمى والا كانت باطلة .
لأن المادة ٤٨ نصت على جواز الهبة المستترة بعقد عرفى وليست هنا الهبة مستترة لأن نية الهبة ظاهرة في العقد .

وقد أخذت محكمة الاستئناف بالمبدأ الذى سار عليه القضاء الفرنسى لأن الشارح المصرى قد استمدق قاعدة علانية الهبة من القانون الفرنسى ثم نص على استثناء حالة الهبة المستترة طبقاً لقضاء الفرنسى

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

دوائرها مجتمعة بهيئة مدنية وتجارية

المشكاة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب

العالى احمد طلعت باشا رئيس هذه المحكمة

بمحضور حضرات جناب مستر يوسف

وكيل المحكمة ومستر مارشال ومستر

كرشو ومستر هل وصاحب العزة حافظ

بك عبد النبي ومستر ساندروس وأصحاب

العزة حافظ بك لطفى واحمد بك زكى

ابو السمود وعلى بك ثاقب ومستر وافرقي

وأصحاب العزة محمد بك مصطفى ومحمد بك

حلى عيسى ومحمد بك مظهر مستشارين

واحمد افندى عوض الشاذلى سكرتير الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيّد بالجدول العمومى

بمرة ٣٦٥ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من الست شفيقة بنت جرجس

بصفقتها وصية على بنتها القاصرة بهية وعن

نفسها أيضاً ثم الست بهيجة مستأفقتان

ضد

سميد افندى خزام ثم فوج افندى

خزام والسبب لازلى كريمة انطون سمعان خزام
مستأنف عليهم

الوقائع

.....
.....

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والداولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا

وحيث أنه تقرر بجلسة ١٠ يناير سنة
١٩٢٧ إحالة هذه الدعوى على محكمة
الاستئناف بمجموعة لأن المبدأ القانونى الذى
بنت عليه المحكمة الابتدائية حكمها مختلف
فيه

وحيث تبين ان سعيد افندى خزام
طعن فى العقد الصادر من مورثه الى بنتيه
القاصرتين بهيجة وبهية الشمولتين بوصاية
والدتهما الست شقيقة بنت جرجس بيع
الاطيان بانه عقد باطل قانونا لانه فى الواقع
هبة موصوفة بصفة عقد بيع الا انه غير
حائز لشروط البيع اذ البائع وهب فيه الثمن
صراحة للمشتريتين وكان المتعين حينئذ ان
تسكون الهبة بمقد رسمى عملا بنص المادة
٤٨ من القانون المدنى وقد جككت المحكمة

الابتدائية بعدم اعتبار العقد المذكور وبنوت
ملكية سعيد افندى خزام الى فدانين وخمسة
قرايط وتسعة اسهم مشاعا فى الاطيان
المبينة بصحيفة افتتاح دعواه وتسليم هذا
القدر اليه وهو قيمة نصيبه الشرعى فيما تركه
المورث اذ أصبحت الاطيان الواردة فى العقد
المذكور داخلة فى تركة المتوفى وملكا لجميع
الورثة بحسب نصيهم الشرعى

وحيث انه فى الواقع قد اختلفت المحاكم
فى حالة الهبة الموصوفة بصفة بيع حصل
بعقد عرفى ذكر البائع فى عقده صراحة أنه
وهب للمشتري الثمن الذى قدره أو اوانه تنازل
له عنه أو ابراه منه أو انه قبضه ثم وهبه له
فقد سوغه بعضهم على اعتبار انه على أى حال
عقد آخر وان هبة الثمن جائزة لانه منقول
وانه لا يصح ان ينقض تصرف من يكون
صريحا فى فعله فى حين اجازة تصرف من
اخفى وسر غرضه أما البعض الآخر فاعتبر
أن هذه الالفاظ كافية للكشف عن نية
الهبة وعلى ذلك لا تكون مستورة ولا
موصوفة بوصف عقدا آخر مادامت لم تكن
موصوفة بوصف عقد آخر فشرط المادة
٤٨ من القانون المدنى لم يتحقق وعلى ذلك كان
العقد باطلا لعدم حصول الهبة بعقد رسمى

عليه القضاء الفرنسي واتبه في أحكامه .
 أما سائر القوانين الاوردية فهي اما أن تنص
 على ضرورة حصول الهبة بعقد رسمي سواء
 في المنقول أو العقار كالتقانون الفرنسي نفسه
 والقانونين الطلياني والالمانى واما أن تقصر
 رسمية العقد على العقار دون المنقول كقانوني
 اسبانيا وسويسرا وقانون البرتغال الذى
 لا يشترطها الا في عقار زادت قيمته عن
 حد معين من الثمن (٦٠٠ جنيتها تقريبا) واما
 أن تطلقها من كل قيد شكلي أو تقيدها
 بمجرد محرد عرفى كقانوني إنجلترا والنسا
 (انظر كولان وكابتن جزء ٣ صحيفة ٧٦١)
 وحيث أنه يستخلص من ذلك ان
 أغلبية الشرائع الاوردية أيا كانت البواعث
 لها قيدت حكم الهبة وجعلتها من عقود الملانية
 ولم تركها كسائر العقود تتم بمجرد التراضى
 بحيث لا تكون الكتابة لازمة فيها الا
 لمجرد الاثبات لا كشرطه من شروط الصحة
 وحيث ان قيد الملانية هذا في الهبة
 باعتباره شرط صحة لم يكن معروفا في
 الديار المصرية وقت وضع القوانين لان الشريعة
 المنبذة حينئذ وهى الشريعة الاسلامية
 لا تقتضى فيها تفريقا عن باقى العقود وادكان
 الهبة في الشريعة هي الايجاب والقبول

وحيث انه يجب التنويه أولا الى أن
 هذه المسألة متعلقة بشكل الهبة التى تصدر
 بعقد عرفى وكيف ينبغي أن يجر ذلك العقد .
 أى متعلقة فقط بالاجراءات الخاصة بهذه
 الحالة فلا تتناول الهبة المقبوضة التى تتم
 بالتسليم فضلا فى النقولات ولا علاقة لها
 بموضوع الهبة فى ذاته ولا يكفيه تكوينها
 أو أهلية المتعاقدين فيها وغير ذلك من باقى
 أحكام الهبة

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة ٤٨
 من القانون المدنى نصت على ما يأتى (انما
 اذا كان العقد المشتعل على الهبة ليس موصوفا
 بصفة عقد آخر فلا تصح الهبة ولا القبول
 الا اذا كانا حاصلين بعقد رسمى والا كانت
 الهبة لاغية)

وحيث ان هذا النص صريح فى أن
 للقانون قدر حالتين . حالة الهبة الظاهرة
 فأوجب أن تكون بعقد رسمى والا كانت
 لاغية . وحالة الهبة المستترة يستأرقدا آخر
 وهذه اجاز فيها أن تكون بعقد عرفى

وحيث أن النص على هذه الحالة الأخيرة
 من حيث أجازتها بحكم القانون لا شبهه له
 فى الواقع فى سائر القوانين الاخرى وانما
 استعمده الشارح المصرى من المهرج الذى سار

وحيث أنه متى كان الامر منصوباً عليه في القانون وجب العمل به فاذا أبهم الامر في مدلوله ومؤداه لتطبيقه تطبيقاً صحيحاً وجب الرجوع في تفهم ذلك لمصدره خصوصاً متى كان معلوماً

وحيث أنه يتعين الملاحظة بأنه من أهم البواعث للمحامي في فرنسا على اقرار الهبات المستترة مع أنها قد تعمل هرباً من الرسوم مراعاة لمصلحة الغير عن يتعاملون مع المشتري بعقد هبة موصوف بأنه يبيع في الظاهر فقد لا يتأتى للأجنبي عن هذا العقد الناطقة

بظواهره بأنه عقد بيع وهو يتعامل مع ذي الشأن فيه أن يتعرف حقيقة فيدرك أنه في الواقع عقد تبرع فلما رأى القضاء الفرنسي أنه إذا بطل هذه العقود اخذ بحرفية النص تعرضت صوابع الناس للمخاطر وآلت أموالهم للضياع والحال أن حسن نيتهم لا يغار عليه اضطرا لاجازتها والحكم بصحتها اتقاء لهذه المضار واجتهد التسويق بما استنبطه من مفهوم ومدلول بعض مواد القانون الفرنسي (أنظر بودرى جزء ٢ صحيفة ٢٣٩)

وحيث أنه يجب الرجوع حينئذ لقضاء تلك المحاكم وأقوال الشراح لمعرفة أنواع الهبات المستترة التي يقصدونها فذلك أوثق

ككل العقود ولا يشترط الإيجاب لفظاً مخصوص بل كل ما دل على تعيين الهبة صحت به فاذا قال شخص لا آخر وهبتك هذا الشيء أو ملكته لك بدون مقابل أو جعلته لك وما في معنى هذه الألفاظ كان كل ذلك هبة والقبول كما يكون باللفظ يكون بالفعل كالتبض فيستفاد من ذلك أن الشريعة لم تشترط شكلاً مخصوصاً للهبة (راجع شرح الشيخ زيد للأحوال الشخصية جزء ٢ صحيفة ٢٣١)

وحيث أنه يستفاد من هاتين المقارنات أن الشارع المصري وجد أمامه حالة اطلاق وإباحة في الشريعة الإسلامية جرى للناس على معاملاتهم بحسبها ولا تبطل الهبات أن لم تحصل بعقد رسمي وحالة ألفها الفرنج وهي علانية الهبات فلما وضع قانونه (ويلاحظ أنه وضع القانون المختلط أولاً اضطر أن يختلط طريقاً وسطاً لأن الفريقين سيلتقيان في المعاملات فاختار الطريق الذي أجازته القضاء الفرنسي وهو ستر الهبات بستر العقود الأخرى لأن الناس تعاملوا به في فرنسا بالرغم من نص قانونهم وهو أمر شائع هنا وعلى الأخص صيغ الهبات بصيغة البيوع وشرح جوازها في القانون بنص صريح

في الوقوف على غرض الشاوع المصرى الذى اقتبس عنهم حكمه

وحيث أن القضاء الفرنسى جرى على مراعاة أمرين في جواز الهبة المستترة وهى ان تكون من حيث الشكل في صورة عقد بمعوض ومن حيث الموضوع منطوية على تبرع فاستخلص الشراح من ذلك ضرورة توفر تحقيق ثلاثة شروط وهى: أولا . ان يكون ظاهر الهبة المستترة عقدا ذا عوض . ثانيا . أن يراعى ويحترم للشكل الذى يستلزمه القانون لصحة عقد المعاوضة السار لها . ثالثا . أن تجرى فيها أحكام الهبة الصريحة من حيث الموضوع فتوفرت هذه الشروط كانت الهبة المستترة جائزة ومفاعة من حكم الهبة الظاهرة المشترط فيها رسمية العقد وحيث أن يكون العقد العرفى فيها كافيا (راجع كولان وكاتبان جزء ٣ صحيفة ٧٧٠)

وحيث أنه يترتب على ذلك انه اذا كان عقد الهبة المستترة لم يكن في ظاهره عقدا ذا عوض فيه كان ظاهره كاشفانية التبرع أو دالا عليها كانت الهبة باطلة لانها لم تحصل بمقد رسمى اذ العقد الدال على نية التبرع هو عقد هبة صريحة ويجب حينئذ ان يحصل علانية طبقا لحكم القانون

وحيث ان الشراح والمحاكم يروا على ضرورة مراعاة ذلك في سائر العقود الأخرى التى قد يلجأ اليها لستر الهبة غير البيع فقالوا بيطلائها كلما كانت غير مستوفاة لشراطينها القانونية مثال ذلك انه حكم بابطال سند صادر من والدين لابنتهما ختم بمباراة (والقيمة هي فرق المهر) وصرحوا بأنه لو نص القانون على اجراءات خاصة بتحرير العقد السار للهبة وجبت مراعاتها كحالة الهبة المستترة في صورة اعتراف بالدين فاستازموا أن الاعتراف بالدين يجب ان يكون حاملا طبقا لنص المادة - ١٣٢٦ - من القانون الفرنسى التى تقضى بأن يجرى المتعرف للعقد با كمله بخطه فاذا اكتفى بامضائه وجب أن يجرى بخطه قيمة المبالغ أو الشيء المتعرف به بالأحرف السكتانية واذا اراد المتبرع ان يهب ديننا له بسند تحت الاذن وجب ان يكون السند قابلا بطبيعته للتحويل وان يكون التحويل صحيحا (راجع كولان - وكاتبان جزء ٣ صحيفة ٧٧٠)

وحيث انه فيما يتعلق بستر الهبة في صورة بيع تشددت بعض المحاكم في فرنسا الى حد أن كانت تبطل العقد اذا كان الثمن المذكور غير جدى أى غير متناسب مع

وحيث ان هذا الرأي هو المعلوم لأنه لا يتأتى ان يترتب على العقد الذى لم يتعقد ولم يتكون لفقد أحد أركان كالباع المبرأ أو الموهوب فيه الثمن نتائج تجعله صحيحا وقائما بصفة عقد آخر سائر للهيئة

وحيث فى الواقع ان ذكر الثمن فى عقد ثم هبته فى الحال أو الإبراء منه يدل كل مطلع عليه أجنبيا منه أو غير أجنبى انه عقد تبرع فوجب حينئذ اعتبار مثل هذه العقود عقود هبة صريحة غير موصوفة بصفة عقد آخر ولم حينئذ تحريرها بمقدور سمي خصوصا وانه لا حاجة هنا لحماية الاجنبى لأنه فى وسعه أن يقف على قيمة العقد وان يتدارك ما عساه يحيق به من الضرر اذا تعامل مع صاحبه .

وحيث ان معنى ذلك كما قرر الشراح بأنه يجب فى جميع الاحوال أن يكون اخفاء الهبة اخفاء تاما فاذا تبصر بمجرد الاطلاع معرفة حقيقة العقد كان باطلا ووجب اعتباره عقدهية (راجع لانيول جزء ٣٠٠ صحيفة ٦١٨ وكتابان جزء ٣٠٠ صحيفة ٧٧٠) وقد خلص بودرى رأى القضاء الفرنسى قائلا أن مبدأه الثابت أن الهبة المستترة فى شكل عقد معاوضة صريحة بصرف النظر عن الملائية التى يحتمها

قيمة المبيع ثم عدلوا عن هذا المبدأ الذى انتقده الشراح وذلك لان المقصود استيفاء شروط البيع شكلا لا حقيقة ولكنهم يجمعون على ضرورة استيفاء جميع اركان البيع القانونية أى ذكر الثمن فى العقد ثم الاعتراف بقبضه لا التقرير بالابراء منه أو هبته

وحيث أنه فى الواقع توافقت جميع الشراح بصدد شرح اركان البيع على ان الثمن الذى يرى البائع المشتري منه فى نفس العقد أو هبته لا يعتبر ثمنا لان الهبة أو الإبراء فى الحال لا تجعل المشتري مدينا بالثمن الذى يكون ذكره صوريا لا حقيقة : ان المشتري لم يصير لحظة من اللحظات مدينا به وقالوا أن مثل هذا العقد لا يعد يما لعدم وجود المقابل لنقل الملك وانما يعد هبة مخضنة تجرى فيه احكامها ولا تصح الا اذا كانت بعقد رسمى

وحيث انه يترتب على ذلك ان الهبة المستترة فى صورة البيع لا تكون جائزة الا اذا كان العقد جامعا فى الظاهر لأركان البيع اللازمة لانقاده أى مذكور فيه الثمن بطريقة غير نافية لوجوده مثله فى ذلك مثل العقود الاخرى الساترة للهيئة فاذا كانت نية الهبة ظاهرة فن الخطأ تسميتها هبة مستترة لأن الهبة مستتبنة من نص العقد

منعقد وحينئذ يبقى نص المادة القاضى بأجازه
الأنحاء اذا كانت موصوفة بصفة عقد آخر
غير منطبق لانه لا عقد .

وحيث ان بعض الأحكام ذهبت الى
تسويغ ذلك قولاً منها بأن المقصود بنص
المادة - ٤٨ هي أحكام الشريعة الاسلامية وهي
تجيز الهبة بلا عقد وهو استنتاج غير صحيح
لوضوح أن هذا النص مأخوذ عن أحكام المحاكم
الفرنسية ولأن الشريعة الاسلامية لا تعتبر
عقداً كهذا عقد بيع بل تعتبره عقد هبة اذ
المرة عند الشرعيين ليست بالالفاظ والمباني
بل بالمقاصد والمعاني فكل بيع ذكرت فيه
هبة الثمن أو الإبراء منه هو بيع باطل فقد
جاء ابن عابدين ما يأتى (وبطل بيع صرح فيه
بنى الثمن فيه لانعدام الركن وهو المال) راجع
ابن عابدين صحيفة ١١٠ جزء ٤ وقالوا ان كل
لفظ ينهى عن معنى التملك بلا مقابل يكون
هبة فقوله ملكته لك بدون مقابل أو مافى
منها هبة لان لفظ ملكت وان كان محتملاً
للحبة وانبرها مثل البيع الا ان قوله بعد ذلك
بدون مقابل ينهى غير الهبة وهذا بلا جدال
يساوى قوله بعت وابتأت من الثمن (راجع
شرح الاحوال الشخصية للشيخ زيد صحيفة
٢٣١ جزء ٢)

القانون يشترط أن يكون العقد السائر للهبة
مستوفياً للشرائط اللازمة لانعنامه (راجع
بودرى جزء ٢ صحيفة ٢٣٩)

وحيث أن ما ذهبت اليه بعض الأحكام
من تصحيح هذه العقود على اعتبار أن هبة
الثمن جائزة لأنه منقول معترض عليها من
وجوه عدة إذ من المسلم به أن العقد في ذاته
وحقيقته هبة ينبر مقابل أى لاثن لها في
الواقع وحينئذ يكون الثمن معدوماً وهبة
المعدوم باطلة شرعاً وقانوناً لانعدام محلها ومن
جهة أخرى فقد فاتهم أن هبة المنقول أما
أن يكونوا قد أجازوها نداء على العقد
المطعون فيه وهو عقد عرقى لتكون باطلة
لأن مادة - ٤٨ - من القانون المدني صريحة
في وجوب حصول هبة المنقول بعقد رسمى
أيضاً أو أجازوها على اعتبار أنها هبة يدوية
وهي لا تصح الا اذا أوقعت بتسليم وتسلم
فملين عملاً بنص المادة - ٤٩ - من القانون
المدنى ولا يتأتى ذلك هنا لانه لاثن في الواقع
فاذا تبين من ذلك أن هبة الثمن باطلة كان
البيع باطلاً أيضاً لنقص أحد أركانه والباطل
لا يصحح عقداً آخر

وحيث انه فضلاً عن ذلك فالقول بهبة
الثمن المذكور في العقد تسليم بأن البيع غير

فلهذه الاسباب

حكمت دوائر المحكمة مجتمعة حكماً
حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه
موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وألزم
المستأنفتين بالمصاريف وألف قرش صاغ
أتعاب عماده لجميع عملي المستأنف عليهم
هذا ما حكمت به دوائر هذه المحكمة
مجتمعة بجلستها العامة المنعقدة في يوم الاثنين
اول مايو سنة ١٩٢٧ الموافق ٤ رمضان
سنة ١٣٤٠

٢

الافرار بالزوجية والارث

١٦ - لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
١٤٨ - ١٤٩ الاحكام الشرعية في الاحوال
الشخصية

إذا أقرت المرأة في حالة صحتها أو في مرضها
رجل بأنها زوجته قد صدقها في حياتها ثبت
النكاح وورثها
وعليه فالأقرار الحاصل بهذا المعنى في عقد
رسمي أو غير رسمي حجة على المقر وعلى من
تلقى الحق عنه فلا يحق لسائر الورثة أن ينكروا
صفة الزوج وأحقية في الارث ولا أن يطلبوا
إيقاف الدعوى حتى يفصل في ذلك شرعاً في
مواجهتهم :

وحيث انه يلاحظ ان احكام الشريعة
بشأن الهبة لا تخالف غالبية الشرائع الاجنبية
الا من حيث عدم اشتراط ثبوتها بالكتابة
حتى ان هبة الدين لا تصح الا اذا كان الدين
قائماً

وحيث ان القول بانه لا يصح تقض
تصرف من كان صريحاً في عمله في حين
اجازته لو كان أخفى غرضه مردود بأن
المسألة هنا مسألة تطبيق نص قانوني على
ان الواقع ان الواهب لم يكن صريحاً في عمله
فقد اراد التحايل ولكنه ضل الطريق فلم
يعرف كيف يستوفي شرائط العقد الذي
التجأ اليه ليتخذ حيلة وكان في الواقع يقوم
مقام هبة الثمن اعترافه بقبضه ليصح عقده

وحيث انه يستفاد من كل ذلك ان
الاجماع هو ان مثل هذا العقد الذي تحصل
هبة الثمن فيه او البراء منه لا يعتبر بيعاً بل
يتمتع بهبة محضة وعلى ذلك لا تكون الهبة
فيه موصوفة بصفة عقد آخر كما تقتضيه
المادة ٤٨ من القانون المدني وما دامت
لم توصف بعقد آخر وجب ان تكون
بعقد رسمي

وحيث ان الحكم المستأنف جرى على
ذلك فيتمتع تأييده

وفاة الست زنك جول بنت عبد الله
وحيث انه ثابت من حجة الهمبة
المؤرخة ٩ محرم سنة ١٣٢٤ الهـ حصلت
أمام محكمة غلطة الشرعية بالاستانة ما يفيد
اقرار الست زنك جول بنت عبد الله ان
المستأنف عليه الاول زوجها وانها وهبت
اليه المنقولات الميمنة بالحجة المذكورة وقد
صادقها الزوج المذكور على ذلك ثم حصل
التصديق الشرعي

وحيث ان هذه الحجة تحتوى على
اقرارين اقرار بالزوجية واقرار بالهمبة
وحيث ان الواجب البحث فيه الآن
هو معرفة ماهية هذا الاقرار (الاقرار
بالزوجية) وقوته شرعا وقانونا

وحيث ان الفقهاء اجمعوا على انه اذا
اقرت المرأة في حالة صحتها او في مرضها
لرجل بأنها زوجته فان صدقها في حياتها
ثبت النكاح وورثها ولم يختلفوا الا في حالة
تصديق الزوج بعد الوفاة فالأمام الأعظم
قال لا يثبت النكاح ولا يرثها وقال الصاحبان
(يثبت ويرث) أنظرا بضم المادتين ١٤٨ و ١٤٩
من كتاب الأحكام الشرعية في الاحوال
الشخصية

وحيث أنهم عرفوا الاقرار بأنه اخبار

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الأهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العزة حافظ لطفى بك وبحضور حضرات
مستر كالونى وعلى سالم بك مستشارين
ومبروك افندي فهمى كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتى

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي
بمرة ٢٣١ سنة ٣٩ قضائية
المرفوع من وزارة المالية
ضد

بكير افندي صدقي ثم وزارة الأوقاف
الوقائع

.....
.....

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على ورق الدعوى والمدولة قانونا
حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده
القانونى فهو مقبول شكلا

وحيث انه لا نزاع بين الخصوم في

عن شيء حصل لا انشاء شيء في الحال صحته بالزوجية من غير شهود لأنه اخبار عن عقد سابق ولو كان انشاء لما صح الاقرار بها من غير شهود لأن انشاء عقد النكاح يشترط لصحته حضور شاهدين فان اقر رجل لارأة انها زوجته سواء كان هذا الاقرار حال صحته أو في حال مرضه فان صدقته ثبت الزواج ويجعل انه عقد عليها هذا التاريخ واقارده بالزوجية اخبار عن هذا المقد

عصمة المستأنف عليه الأول
وحيث انه سواء كانت الست زنك توفيت عن زوجها المستأنف عليه الأول فقط أو عنه وعن أخ لها فنصيب الزوج في التركة هو النصف في كلتا الحالتين لانه من أصحاب الفروض وایس للمتوفاة فرع وارث وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويجب تأييده ولا محل لایقاف الدعوى حتى يفصل في دعوى الزوجية بحكم شرعى من المحاكم المصرية في وجه وزارة المالية بناء على الاقرار السابق ذكره وحيث انه لا محل أيضاً للاحكام التي استشهد بها مندوب وزارة المالية فانها عن موضوع يخالف موضوع هذه القضية الذي ينحصر في الباب الأول من الكتاب السادس من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الخاص بتحقيق الوفاة والوراثة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وأيدت الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اتماب محاماه للمستأنف عليه الاول ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها

وحيث قد ثبت من حجة الهبة اقرار الست زنك جول بأن المستأنف عليه الأول زوجها وقد صادقها على ذلك في حياته فتكون الزوجية ثابتة وما ترتب عليها من احكامها ومنها الأثر

وحيث أنه سواء اعتبرت هذه الحجة ورقة رسمية بحكم المادتين ١٣١ و ١٣٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فان الاقرار بالزوجية الوارد بها حاجة على المقر به ويجب أن يكون نافذا على من تلقى الحق عن نفس هذا المقر وحيث كانت وزارة المالية تتلقى حقها عن الست زنك جول هائم المقر فاقاردها هذا يجب أن يكون ساريا عليها

وحيث ان وزارة المالية لم تقدم ما يثبت أن الست زنك جول لما توفيت لم تكن على

المرفوع من الشيخ محمد الشهاوى الذي
لم يحضر بالجلسة

ضد

الشيخ على سليمان

الوقائع

.....
.....

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على اوراق القضية والمدولة قانونا

حيث أن الاتماس مقبول شكلا

وحيث انه لا عمل لتأجيل الحكم كطلب
الملتس لأن المحكمة قد استقنات باوراق
الدعوى

وحيث أن الاتماس لا يصح رفعه الابداء

على احد الاسباب المبينة على سبيل المحصر

في المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات وهذه

الدعوى لا تنطبق في الحقيقة على حالة من

الحالات المنصوص عنها ونما من تمسك

الملتس بالفقرة الثالثة من تلك المادة

وحيث وان بك التهمون بالتزوير قد برنوا

نهائيا لدى محاكمتهم جنائيا بعد صدور الحكم

المطعون فيه بتزوير العقد الا أن هذه البراءة

لا تعد سوى عدم ارتكاب المهيمن للتزوير

المدنية المتقدمة في يوم الأحد ٢٩ جماد الثاني
سنة ١٣٤٠ الموافق ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٢

٣

التماس - تزوير - تأثير الجنائي على المدني.

٣٧٢ - مرافعات

لأ تأثير للحكم الصادر من المحكمة الجسائية
بالبراءة على الحكم الصادر نهائيا من المحكمة
المدنية بتزوير الورقة المطعون فيها

وليس حكم البراءة في هذه الحالة وجها
للالتماس لأن المسادة ٣٧٢ - التي ذكرت اوجه
الالتماس على سبيل المحصر لم تنص على هذه الحالة
وانما نصت على حالة الحكم بتزوير الاوراق التي
ترتب عليها الحكم في الدعوى المدنية وهما حالتان
مختلفتان تماما .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة ابو بكر يحيى باشا وجناب مسيو

سودان وحضرة صاحب العزة على حدين

بك مستشارين ومحمد افندى فحى احمد كاتب

الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

في الاتماس المقيّد بالجدول العمومى

بمرة ٣٤٣ سنة ٢٨ قضائية

٤

خفير - اعمال - مسؤولية الحكومة

١٥٢ - مدني

٤٠ - القانون النظامي رقم ٢٩ سنة ١٩١٣

من حيث ان الحكومة بمقتضى المادة ٤٠

من القانون رقم ٢٩ سنة ١٩١٣ حق الاشراف

على اعمال حفظ الامن العام التي هي من اختصاص

مجالس المديرية فالدعوى التي تقام على الحكومة

بسبب تقصير رجال الخفر تكون مقبولة ولو لم

تقم على مجلس المديرية المختص

لامسؤولية على الحكومة بسبب مايقع من

رجال الخفر من التقصير لان لامسؤولية بخفير

نفس ولأن العلاقة بين الخفير والحكومة ليست

علاقة خادما بسيده

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

الغزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات

مستر كالوني وعلي سالم بك مستشارين ومبروك

افندي فهمي كاتب الجلسه

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي

بنمرة ١٧٦ سنة ٣٩ قضائية

المرفوع من السيد ابراهيم قايل

ولا مناقضة فيها على الاخص للحكم النهائي

الصادر من المحكمة المدنية بشأن التزوير

الماذي الواقع في الورقة المستند عليها

وحيث انه بناء على ذلك لا تكون

هذه الدعوى منطبقه باى حال على المادة ٣٧٢

لأن المسألة ليست مسألة أوراق ترتب عليها

الحكم ثم ظهر أو حكم بعد ذلك بتزويرها كما

جاء في تلك المادة

وحيث بناء على ذلك تكون شروط

تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٧٢ مرافعات

غير متوفرة ويكون الالتماس مرفوضا

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بعدم

قبول الالتماس وبالزام الشيخ محمد الشهاوى

بغرامة قدرها ٤٠٠ قرش

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها

العامة المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة

١٩٢٢ - اول رجب سنة ١٣٤٠ تحت رئاسة

حضرة صاحب السعادة ابو بكر يحيى باشا

وبحضور جناب مسترهل وحضرة صاحب

الغزة على حسين بك المستشارين اما جناب

مسيو سودان الذي حضر المرافعة والمداولة

فقد امضى علي مسودة الحكم

ضد

عبد الرازق عوض واحمد اسماعيل
حجازى ومحمد نعيم الدين ثم وزارة الداخلية
الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى لدى محكمة
مصر الابتدائية ضد المستأنف عليهم بعريضة
مورخة ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ قيدت بجداولها
بنمرة ٦٩١ سنة ١٩٢١ طلب فيها الحكم
بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا له بطريق
التضامن مبلغ ٢٠٠ جنيه مصرى على سبيل
التعويض مع المصاريف واتعاب المحاماة. النفاذ
بدون كفالة نظير نقب دكانه بتاريخ ١٣ يناير
سنة ١٩٢٠ وسرقة بضائمه وقد حصل تحقيق
عن هذه الواقعة اتضح منه الاهمال الذى
وقع من المدعى عليهم الثلاثة الاول المسئولة
عن اعمالهم المدعى عليها الرابعة

وبعد المرافعة حكمت المحكمة المذكورة
بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢١ بالزام احمد
اسماعيل حجازى بأن يدفع للمدعى ماتى
جنيه مصرى على سبيل التعويض مع الزامه
بالمصاريف ومائة قرش اتعاب محاماه ورفضت
ماخالف ذلك من الطلبات

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
١٣ يوليه سنة ١٩٢١ طالبا للاسباب الواردة

بصحيفة استئنافه الحكم بقبوله شكلا وفى
الموضوع بتعديل الحكم لاستئناف والزام
المستأنف عليهم جميعا بالتضامن بأن يدفعوا
للمستأنف ماتى جنيه مصرى بصفة تعويض
مع المصاريف واتعاب المحاماة عن الدرجتين
وبجلسة المرافعة (٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢)
المحددة أخيرا للنظر الاستئناف طلب الحاضر
مع المستأنف الحكم بالطلبات السابقة
والحاضر عن المستأنف عليها الاخيرة طلب
عدم قبول الدعوى بالنسبة لها وذلك للاسباب
التي ذكرها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على ورق الدعوى والمدلولات قانونا
حيث ان الاستئناف تقدم فى ميعاده
القانونى فهو مقبول شكلا

وحيث ان المستأنف زعم انه حصل
سرقة محله التجارى ورفع دعوى ضد شيخ
خفر الجهة وخبيرين بها ومدوز وزارة الداخلية
يطلب فيها مبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة مالخه من
الضرر بالتضامن بينهم وقائلا ايضا ان
الحكومة هي المسئولة عما وقع فى هذه
الدعوى من اهمال أو تقصير فى الاعمال
المتعلقة بتأدية وظيفة الخفر

عمل يخص المديرية وترى على مجالسها أعمال تلك الوزارة على الأقل بغير اشراف عليها خصوصا في شيء يمس الامن العام

وحيث أنه في الواقع أن المقتن المصري لاحظ ذلك وقيدته في المادة ٤٠ من القانون نمرة ٢٩ سنة ١٩١٣ اذ جاء فيه بالفقرة الاولى ان وزارة الداخلية تصادق على عدد الخفروفي الفقرة الثالثة منها للوزارة الحق في زيادة عدد الخفر اذ ارات أن حاله الأمن العام تقتضى ذلك فينتج من ذلك انه اذا كان للحكومة الحق أن تصادق على عدد الخفر وتريده اذا رأت ذلك أنها حفظت لنفسها الحق في الاشراف على أعمال حفظ الامن العام ومن باب أولى أن ترى اذا كانت مجالس المديرية عملت ما يجب عليها حفظا للأمن العام في تعيين عدد الخفر نهائيا لا نه لا يفهم انه على فرض أن هذا التعيين نتج عنه شيء يضر بالأمن العام ليس لوزارة الداخلية حق الاشراف والتدخل فيما عملته تلك المجالس ويرى أنه حقيقة تنازلت الحكومة عن شيء من حقها في القول الختامي في حالة واحدة وهي المنصوص عنها في الفقرة الرابعة من المادة ٤٠ سالفه الذكر اذ جاء فيها أن اللجنة التي تشكل من المجلس في كل سنة للفصل في

وحيث انه لم يحضر امام هذه المحكمة سوى المستأنف ووزارة الداخلية

وحيث ان وزارة الداخلية في دفاعها قد دفعت فرعيا بعدم قبول الدعوى قبلها وقالت ان ماجاء بالقانون النظامي نمرة ٢٩ سنة ١٩١٣ مادة ٤٤ منه ان هذا المجلس هو الذي يقرر عدد الخفراء ويشكل لجنة لتوزيع رسوم الخفراء

وحيث أن المسألة ليست معرفة ما هي أعمال مجالس المديرية والمسئولية الناتجة عنها بل هي معرفة ما اذا كانت الحكومة ليس لها شأن في أعمال هذه المجالس مطلقا أم لا أو بعبارة أخرى معرفة ما اذا كانت الحكومة تباشر أو ترى أو تصدق على تلك الأعمال أم لا وينتج من ذلك أن القول الختامي هو للحكومة ولا يحصل شيء الا بعد أن يطرح أمامها نتيجة العمل وبحوز القبول منها وذلك بما يرمى ويجعل المسئولية قانونا واقعه عليها وحيث انه بصرف النظر عما جاء بالقوانين النظامية بالنسبة لاختصاص وأعمال مجالس المديرية فن المقول انه ليس محتملا ان الوزارة المباشرة للمسائل الداخلية ومنها النظام العام تخلى نفسها من مباشرة نتيجة

الأول من المستأنف عليهم وحضورياً بالنسبة لباقي الخصوم بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً برفض الدفع الفرعى المتقدم من وزارة الداخلية وبقبول الدعوى قبلها وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلساتها العلنية المتعقدة في يوم الاثنين ٧ رجب سنة ١٣٤٠ الموافق ٦ مارس سنة ١٩٢٧

(* * *)

٥

بيع - مرض موت - تاريخ العقد

٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٥٤ مدنى

طلعت أحد الورثة ببطلاق عقد بيع صادر من مورثه لوارث آخر فقضت المحكمة برفض دعواه وبصححة العقد وبنت حكمها على جملة أسباب منها أن التاريخ العرفى للعقد حجة على الطاعن باعتباره وارثاً للبائع، متقياً الحق عنه

(المحاماة) - اختلفت المحاكم الفرنسية في هذه المسألة. فمنها من أخذ بالرأى الوارد هذا الحكم. ومنها من قرر على العكس بأن التاريخ ليس حجة على الورثة فيما بينهم لأن حقهم فى الطعن في تصرف مورثهم حتى شخصي لهم إنما تاقوه عن القانون ضد عمل المورث نفسه راجع شرح دلاوى على المادة ١٣٢٨ فقرة -

١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥

وظاهر أنه إذا كان للمتعاقد نفسه حق الطعن

الشكوى من توزيع رسوم الخفر تكون نهائية وبطريقة مطلقة
وحيث أنه مما سبق يكون الدفع الفرعى في غير محله ويجب رفضه والبحث فيما إذا كانت الحكومة مسئولة عما ينتج من إهمال رجال الخفر

وحيث أن هذه المسئولية ليست من نوع ولا هي في الواقع المسئولية الواقعة في حالة الخادم ومخدومه وذلك لسببين أساسيين أولهما أن تعيين الخفر هو لحفظ الأمن العام بمعنى ضبط الفاعلين شئئ مخجل به وذلك مانص عنه صراحة قانون نظام الخفر وحينئذ إذا أهمل الخفير في شئ فهو مسئول عن نتيجة إهماله شخصياً وثانيهما أن لا مسئولية إلا بنص صريح ولا يكفي القول بأن تعيين الخفير بمعرفة الحكومة هو كالخادم لأن الخفير هو خادم أيضاً للبلدة التي لها المصلحة في خفارتها وهي متحدة في المصلحة مع الحكومة التي تدير شئونها

وحيث أنه بالنسبة لباقي المستأنف عليهم وبالنسبة للحكومة أيضاً فإن الحكم في محله لما سبق وللأسباب الواردة به فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غيابياً بالنسبة للثلاثة

المحكمة

رفعت المستأنف عليها هذه الدعوى لدى محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية ضد المستأنفة بعريضة مؤرخة ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٨ قيدت بجدولها بتمرة ٢٣ سنة ١٩١٩ جاء فيها ان والدتها ترك ما يورث عنه شرعا ^{ط ق د} ١ ١٢ بزماء حماقه على ثلاث قطع موضحة الحار ودوالمعالم بالعريضة وترك منزلا بالناحية المذكورة وجاموسه سن أربع سنوات شقراء وحماره حمراء وتستحق النصف ميراثا في التركة ولناصرة المدعى عليها لها فيه رفعت هذه الدعوى طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها الى ^{ط ق د} ١ ١٢ على المشاع في ^{ط ق د} ١ ١٢ والى النصف شائعا في المنزل المبين حدود ذلك ومعامله بالعريضة ثم الى نصف الجاموس ونصف الحمار مع الزام المدعى عليها بالمصاريف والاعتاب والنفاذ بلا كفالة

وبعد المرافعة حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ حضوريا بتثبيت ملكية المدعية الى خمسة عشر قيراطا وأربعة أسهم شائعة في ^{ط ق د} ١ ١٢ المبين حدود ومعامل الارض الزراعية والمنزل بعريضة الدعوى والى النصف جاموسه والنصف حماره وبالزام المدعى عليها بالمصاريف

بصورية تاريخ العقد بكافة طرق الاثبات (حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٦ مارس سنة ١٩١٥ مجلة التشريع والقضاء سنة ٢٧ صحيفة ٣٢٥ - شرح دلولز مادة ١٣٢٢ فقرة ١٧١ - مطول دلولز - الالتزامات فقرة ٣٨٧٤) فلا أقل من أن يعترف للورثة بهذا الحق فيما بينهم

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة حافظ بك لطفى وبحضور حضرات مستر كالونى وعلى سالم بك مستشارين ومبروك افندى فعمى نائب الجلسة

أصدت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيد بالجدول العموي بتمرة ٢٥٩ سنة ٣٧ قضائية المرفوع من الست فاطمة سيد احمد حبيب

ضد

السيدة بنت عرفة عليوه

الوقائع

.
.

يسرى على المستأنف عليها لأنها ليست أجنبية
عن التوفى

وحيث انه ثابت من افق المحامى التحقيقات
ان مرض المتوفى كان من نحو الاسبوع وثابت
ان المتوفى توفى فى ٢٠ اغسطس سنة ١٩١٨
وحيث انه ثابت ايضا من هذه التحقيقات
ان المتوفى كما باع اطيانا من اطيانه للمستأنفة
كذلك باع اطيانا اخرى للمستأنف عليها
وحيث من ثم لا يكون هذا العقد
حرر فى مرض الموت فيتمين الاخذ به واذن
يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويجب
الناؤه ورفض دعوى المستأنف عليها فيما زاد
عن نصف الجاموسه والحماره

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وموضوعا بالناء الحكم
المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها
فما زاد عن نصف الجاموسه والحماره مع
الزامها بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اعقاب محاماه
عن الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها
العلنية المنعقدة فى يوم الاحد ٢٠ رجب سنة

١٣٤٠ الموافق ١٩ مارس سنة ١٩٢٢

فاستأنفت للمستأنفة هذا الحكم بتاريخ
٦ ابريل سنة ١٩٢١ طالبة للاسباب الواردة
بصحيفة استئنافها الحكم بقبوله شكلا وفى
الموضوع بالناء الحكم المستأنف ورفض
دعوى المستأنف عليها فيما زاد عن نصف
الجاموسه والحماره مع الزامها بالمصاريف
واقاب المحاماه عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة (١٩ مارس سنة ١٩٢٢)
المحددة اخيرا لتظر هذا الاستئناف طاب
الحاضر عن المستأنفة الحكم بالطلبات السابقة
والحاضر عن المستأنف عليها طاب تأييد
الحكم المستأنف وذلك للاسباب التى ذكرها
كل منهما ودونت بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على ورق الدعوى والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف تقدم فى الميعاد
القانوني فهو مقبول شكلا

وحيث ان المستأنف عليها لم تظمن على
العقد الذى تقدم من المستأنفة امام المحكمة
الاجدائية بأنه منحور فى مرض الموت

وحيث ان التاريخ العرفى للعقد هو اول
اغسطس سنة ١٩١٨ وهو الذى يجب أن

٦

عمل تجارى مدنى - طريقة الاثبات

٢١٥ - ٢٣٤ مدنى

البيع الحاصل لتاجر من غير تاجر لا يعتبر
تجاريا بالنسبة للاخير وعليه لايجوز له الاثبات
بالبينة فيما زاد عن ألف قرش

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المرزة حافظ لطفى بك وبحضور حضرات

مستر كالونى وعلى سالم بك مستشارين

ومبروك افندي فهمى كاتب الجلسة

اصدورت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيد بالجدول العمومى

بمرة ٢٨٧ سنة ٣٩ قضائية

الرفوع من الشيخ عبد الحميد عبد الخالق

والسيد احمد خضر والشيخ مصطفى محمود

ضد

محمد بسيونى النجار

الوقائع

.....
.....

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على ورق الدعوى والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف تقدم فى ميعاده
القانونى فهو مقبول شكلا

وحيث ان المستأنف عليه يدعى بيمه
أقطان للمستأنفين وحكمت محكمة اول

درجة بالا حالة على التحقيق

وحيث انه لا محل لهذا التحقيق لان
هذا البيع حصل بين شخص ليس بتاجر
وأخر تاجر

وحيث ان هذا البيع لم يكن بيمه
تجاريا بمنح الحق بالاثبات بالبينة

وحيث انه من جهة اخرى باعتبار البيع
غير تجارى فلا هناك مبدأ ثبوت بالكتابة

ولا قرآن تبين الاثبات بالبينة

وحيث لذلك يكون الحكم فى غير محله
ونجب الغاؤه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي

بشركة ١١٤٦ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الخواجة نجيب طراد مستأنف

صد

محمد بك الغازي مستأنف عليه

الوقائع

.....

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع

على أوراق القضية والمداولات قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث ان الحكم المستأنف في محله بناء

على أسبابه التي تأخذ بها محكمة الاستئناف

وحيث ان طلب المستأنف تحليف

المستأنف عليه المين عن بعض أوجه مبينة

بمريضة الاستئناف غير جائز القبول لان

من يطلب تحليف خصمه المين يجب عليه

ان يبرر طلبه هذا بان يثبت على الأقل احتمال

صحة ما يدعيه

وحيث ان الأوجه التي يطلب تحليف

الاستئناف شكلاً وقضت موضوعاً بالفناء

الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف

عليه فيما يختص بمبلغ المائة جنيه قيمة التمريض

والزمت به بجميع المصاريف و٣٠٠ قرش انعاب

محاماه عن الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها

العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢٨ رجب

سنة ١٣٤٠ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢

* * * *

٨

المين - توجيهها - عدم احتمال صحة الواقعة

٢٢٤ مدني

يجب على من يطلب تحليف خصمه المين ان

يثبت احتمال صحة ما يدعيه والا كان طلبه مرفوضاً

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات

صاحبى العزة عطيه بك حسنى ومحمد حلمى

عيسى بك مستشارين واحمد افندى عوض

الشاذلى كاتب الجلسة

A

بيع عدم التسليم - تعويض -
بيع الحكومة ارضاً ليست ملكاً لها

٢٦٥ - ٣٠٤ مدني

٣١ - لائحة بيع املاك الميرى الحرة

اذا باعت الحكومة ارضاً ليست ملكاً لها وتعذر عليها تسليمها وجب الحكم عليها برد الثمن وبالتعويض طبقاً لاحكام القانون العام لان المادة - ٣١ - المذكورة التي تقتصر مسئولية الحكومة على رد الثمن عند عدم التسليم - انما تغير الى حالة تعذر التسليم لرغبة الحكومة في استبقاء الارض لفرض خاص مع بقائها في ملكيتها

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
مارشال وبحضور حضرات صاحبي العزة
عطيه حسنى بك ومحمد بك حلمي عيسى
مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلى كاتب
الجلسة

اصدورت الحكم الآتى

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومى
بنبرة ١٠٤٩ لسنة ٣٨ قضائية
للمرفوع من مديرية جرجا مستأنف

المستأنف عليه المين بشأنها منها وجهان
خاصان بأعمال يدعى بأن المستأنف عليه
كلفها شفوياً ولكن ذلك بعيد الاحتمال
لان كل الاعمال التي كان مكلفاً بها موضحة
صراحة بالعقد المحرر بين الطرفين بتاريخ
١٨ يناير سنة ١٩٢٠ ومنها وجهان آخران
خاصان باتمايه عن ملاحظة الاعمال التي
اجراها مقاولان آخران قد اضطر المستأنف
عليه لتكليفهما باتمام الاعمال التي لم يتمكن
المستأنف من اتمامها فليس من المعقول أن
يتعمد بدفع ائتمار للمستأنف عن ملاحظة
اعمال قد اتمها هو عماله

وحيث انه بناء على ذلك يكون توجيه
اليمين وطلبات المستأنف الأخرى غير مقبولة
ويتمين رفضها وتأييد الحكم للمستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول
الاستئناف شكلاً ورفضته موضوعاً وتأييد
الحكم المستأنف مع رفض طلب توجيه المين
والزام المستأنف بالمصاريف وماتى قرش
ائتمار بمجامع

هذا ما حكمت المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الثلاثاء ١١ ابريل سنة ١٩٢٢ الموافق
١٣ شعبان سنة ١٣٤٠

ضد

الشيخ على علي حسان واسماعيل فراج
الجدير . وعبد الله فراج الجدير . وعلى فراج
الجدير - وعبد اللطيف فراج الجدير وحسن
عبد الرحمن مستأنف عليهم

الوقائع

.....
.....

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على أوراق القضية والمدولة قانونا
حيث أن الاستئناف مقبولا شكلا

وحيث أنه تبين أن الحكومة كانت
باعت قطعة الأرض المتنازع عليها للمستأنف
عليه الأول وبعد ذلك حكم نهائيا ضد المديرية
لمصلحة اسماعيل فراج بأن الأرض ملكه
وهي على ذلك لا تستطيع تسليمه الاطيان
ومستعدة لان ترد له مادفعه من الثمن
وفوائده لاناية التاريخ الذي عرضت عليه فيه
المبلغ وأودعته بخزانة المديرية وأخطر تهفيه
بسمجه وهو ١٢٩ جنهما ٢٤٤ مليا ولكنها
غير ملزمة بتعويض آخر وذلك تمسكا بنص
شروط بيع أملاك الميري الحرة التي قبلها

المستأنف عليه المذكور وتقضى بأنه في حالة
عدم تسليم الحكومة للأرض الميينة تكون
مازمة برد الثمن وفوائده والمصاريف والرسوم
وحيث أن نص المادة ٣١ من لائحة
بيع أملاك الميري الحرة تتضمن انه في حالة
ما اذا لم يتأت للحكومة تسليم العقار المبيع
لاى سبب يترأى لها فلا تكون ملزمة الا
بالكيفية السابقة

وحيث ان معنى عدم التسليم في هذه الحالة
يكون مرجعه للحكومة نفسها لغرض خاص
كتبيينها أن الأرض لازمة لها مع أنها
باقية على ملكها اما اذا كان سبب عدم
التسليم حكما قاضيا بعدم ملكيتها لما باعت
فيكون مرجعه حينئذ لمعرفة استحقاق
التعويض وعدمه للقواعد العامة للتعويض
عليها في القانون المدني

وحيث ان الثابت هنا أن الحكومة
لم تستطع التسليم لوجود حكم قضائي مانع لها
من ذلك فيكون تقدير التعويض بحسب
أحكام القانون المدني لانه خارج عن شروط
المادة ٣١ السابق ذكرها

وحيث أن المحكمة ترى مع ذلك أن تقدر
التعويض بقدر فوائده الثمن فقط في هذه
الدعوى كما عرضت الحكومة لان الأرض

٩

تزوير : غش

١٣٣ - مدني

عرض على المستأنفة تأجير منزلها فقبضت فتحرر العقد ووقعت عليه باعتباره عقد إيجار . ظهر بعد ذلك أنها غشّت وإن العقد يشمل بيع منزلها

رفعت المستأنفة الدعوى وطعنت بتزوير العقد لحكم ابتدائيا بعدم قبول أدلة التزوير وفي الاستئناف قررت المحكمة بأن المستأنفة انما غشّت وإن الطعن بالتزوير لا يمنع من الطعن بالنفس وقضت بالتحقيق ثم ببطلان عقد البيع .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة

صاحب المعالي احمد طه باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات جناب مستر مارشال

وصاحب العزة عطيه حسنى بك مستشارين

ومحمد عبد السلام افندى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي

نمرة ٦٠٧ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الست نبويه محمد ابراهيم

منصور مستأنفة

المبيعة كانت عبارة عن بركة غير صالحة للاستفاد فلم يخسر المستأنف عليه الاول سوى حرمانه من ربح مباحه الذى دفعه وعلي ذلك تقدر التعويض بقدر القوائد المعروضة

وحيث أنه لذلك يتمين تعديل الحكم المستأنف على هذا الوجه والحكم المستأنف عليه المذكور بمبلغ ١٣٩ جنيهًا و ٢٤٤ مليا

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام المديرية بأن تدفع للمستأنف عليه الأول مبلغ ١٣٩ جنيهًا و ٢٤٤ مليا مابه تسعة وثلاثين جنيها مصر يا ومايتين أربعة وأربعين مليا والمصاريف المناسبة عن الدوجتين وخمسمائة قرش صاغ اتماب محاماه عنهما ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٥ ابريل سنة ٩٢٢ الموافق ٢٧ شعبان سنة ٣٤٠

وبعد أن استلمت الأوراق ظهر لها أنهم أدخلوا عليها الغش ووقعوا بختمها من غير علمها على عقد بيع وعقد رهن ولما تحققت من ذلك بادرت في تقديم شكوى ضد حسين محمد سعودي والسمسار وفلاح حصل تحقيق عن ذلك .

وحيث أن المستأنف وأهله طعنوا بالتزوير في عقد البيع وحكم ابتدائياً برفض أدلة التزوير إلا أن ذلك لا يمنعها من الطعن في هذا العقد بأنه تحرر بطريق الغش والتدليس

وحيث إن هذه المحكمة حكمت بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ بأحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المستأنف أن عقد البيع المتمسك به المستأنف عليه الأول حصل بطريق الغش وأنها لا تزال ساكنة بالمنزل وجارية تحصيل الإيجار من المستأجرين ورفعت على بعضهم قضايا بالفعل وصدرت ضدهم أحكام بعد التارخ المدعى بحصول البيع فيه .

وحيث بالاطلاع على المستندات المقدمة في الدعوى تبين أن زوجه بنت أحمد اشترت المنزل المتنازع عليه من محمود حسن الزيات وعفيفي حمود بمبلغ ٣٠٠٠ ريال قرشاً بمقتضى

ضد

حسين محمود مسعود ومحمود إبراهيم علام مستأنف عليها

الوقائع

.....
.....

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والأطلاع على ورق الدعوى والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف سبق قبوله شكلاً

وحيث أن نبويه أحمد المستأنف رفع دعوى قالت فيها أنها تملك منزلاً بدمب مصطفي قسم باب الشمرية مبيع حدوده بورقة افتتاح الدعوى آل إليها بطريق المشتري من آخرين بمقتضى عقود قدمتها ونظراً لأقامتها بملوى كانت تؤجره وفي أكتوبر سنة ١٩١٩ حضر إليها السمسار محمود علام وأقربها بوجود مستأجر لمنزلها وفلاح حضر المستأجر وهو حسين محمد سعودي والسمسار واتفقوا معها على تأجير المنزل لحسن محمد سعودي المذكور وتحرر فعلاً عقد الإيجار لمدة خمس سنوات باعتبار إيجار السنة ٢٤٠٠ قرشاً بعد أن اطلعوا على عقود الملكية ووقعت على عقد الإيجار

عن الدرجتين .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلساتها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ الموافق ١٧ شعبان سنة ١٣٤٠

تحت رئاسة مستر مارشال وبحضور حضرة صاحبي العزة عطية حسنى بك ومحمد حلمى عيسى بك مستشارين ومحمد عبد السلام افندى كاتب الجلسة أمام حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد أمضى على مسودة الحكم

١٠

استئناف - اعلان الحكم من بعض الخصوم تأثيره في حق الآخرين

٣٥٣ - مرافعات

اذا اعلن الحكم بناء على طلب بعض المحكوم لهم استفاد منه باقى الخصوم ذوى المصلحة الواحدة فالاستئناف المرفوع بعدمضى ستين يوما من تاريخ اعلان الحكم من قبل بعض المستأنف عليهم يصبح غير مقبول شكلا بالنسبة للجميع

باسم صاحب الجلالة قواد الأول ملك مصر محكمة استئناف مصر الأهلية الدائرة المدنية والتجارية المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة

عقدين احدهما بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ والثاني في ١٨ مايو سنة ١٩١٩ بمدان تحققت من ملكية البائنين بالعقود الصادرة لهم وموجودة تحت يدها

وحيث يظهر من ظروف هذه الدعوى وبحجوع التحقيقات التى حصلت فيها ومبادرة المستأنف للشكوى في حق المستأنف عليه الاول والثاني بخصوص ما وقع عليها ومن اضطراب المستأنف عليه الاول في أقواله بخصوص تحرير المقد الابتدائي وكذلك شهوده ومن استمرار المستأنف في السكنى في هذا المنزل ورفع دعاوى على المستأجرين بعد تاريخ القعد المطعون فيه وقد انتهت بالصلح وعدم تصوريهما للنزل من غير أن تنجى أى ثمرة من وراء ذلك كل هذه أمور تدل على أن عقدي البيع والرهن المطعون فيهما تحمرا بطريق الفس والتدليس وعلى ذلك ترى المحكمة رد وبطلان العقدين المذكورين

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بأثناء الحكم المستأنف وبطلان العقدين الميينين باسباب هذا والزم المستأنف عليه الاول بعصاريه الدرجتين و ٨٠٠ ثمانمائة قرش القاب حماماه

بجدولها بنمرة ٨٣١ سنة ١٩١٦ طلبت فيها
تثبيت ملكيتها الى ط ٢٣١ بتدليل كل منهما
النصف شائعا في ٨ سهم ٤ قراريط ٩ افدن
بالاحواض والحدود المينة بذيل العريضة
المذكورة ومنع منازعة المدعى عليهم لها في
نصيبها المذكور مع التزامهم بالمصاريف
واقاب الحمام

وفي اثناء سير الدعوى توفيت أم السعد
بنت شحاته وحل محلها ورثتها . بتاريخ ٩
مارس سنة ١٩١٩ نذبت المحكمة المذكورة
خبيرا لينتقل الى ارض النزاع لمعرفة ما اذا
كان مقدار الاطيان الموروثة عن شحاته صدير
الكبير المورث الاصلى ومتروكة عنه لورثته
هي ٩ افدن ٤ قراريط ٥ أسهم كما تقول
المدعيتان أو هي أقل كما يقول المدعي عليهم
ومعرفة حقيقة مقدارها ومقدار ما يخص
المدعيتين فعلا وتصرفاتهما وكذا مقدار
ما هو واضح يده عليه كل وارث وما تصرف
فيه مع عدم التعويل على عقود الهبة

وبعد ان قام الخبير بأمواريته وقدم
تقريره وحصلت المناقشة فيه حكمت المحكمة
المذكورة بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٢١ حضوريا
برفض دعوى المدعيتين والزامها بالمصاريف
١٠٠ ٥ اقباب حماما

صاحب العزة حافظ بك لطفي وبحضور
حضرات مستر كالويني وعلى سالم بك
مستشارين ومبروك فحى افندى كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتى

في الاستئناف المقيّد بالجدول السوي
بنمرة ٩١ سنة ٢٩ قضائية

المرفوع من الست ام العز شحاته صدير
وورثته المرحومة أم السعد بنت المرحوم
شحاته صدير وم عبد القادروه قطفه وسعده
وصباح

ضد

على السيد شحاته صدير وفاطمة سيد
شحاته صدير وحليمه زوجة شحاته صدير
عن نفسها وبصفقتها وصية على اولادها القصر
عبد القادر وبدويه ونفيسه اولاد سيد
شحاته ثم امبارك شحاته صدير وعائلته
شحاته صدير الوارثة عن والدها شحاته
ووارثه لوالدتها حمدة وآخرين

الوقائع

دفعت الست ام العز بنت شحاته وام
السعد بنت شحاته هذه الدعوى لدى محكمة
مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليهم
بمريضة مؤرخة أول ابريل سنة ١٩١٦ قيدت

الدفع الفرعي لان الحكم لم يعلن من كل من
المستأنف عليهم بل أعان من عائشة بنت
جمه فقط فالاستئناف قائم بالنسبة لمن
عداها

وحيث ان الحكم المستأنف أعلن الى
المستأنفين بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٩٢١ بناء
على طلب الست عائشة بنت المرحوم شحاته
صدير عن نفسها وبولايتها على بنتها القاصرة
احدى المستأنف عليهم الا ان باقى المستأنف
عليهم يستفيدون من اعلان الحكم لان
مصلحتهم جميعا واحده فيماد الاستئناف
يسرى بالنسبة للجميع

وحيث ان الاستئناف تقدم بعد الستين
يوما فيكون غير مقبول شكلا

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بعدم قبول
الاستئناف شكلا والزمست المستأنفين
بالمصاريف ١٠٠٠ قرش صاغ اقباب عامامه
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها
العائنية المنعقدة في يوم الأحد ٧ مايو سنة
١٩٢٢ الموافق ١٠ رمضان سنة ١٣٤٠

فاستأنف المستأنفون هذا الحكم بتاريخ
١٠ و١١ أكتوبر سنة ١٩٢١ طالين للاسباب
الواردة بصحيفة استئنافهم الحكم بقبوله
شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف
والقضاء لهم بما طلبوه أمام محكمة أول درجة
واحتياطيا تعيين خبير آخر لاجراء مقياس
جميع الاطيان التي تحت يد كل وارث وبيان
ما تصرف فيه حتى يظهر نصيب المستأنفين
وبعد أن يقدم تقريره يقضى للمستأنفين
بطلباتهم السابقة

وبجلسة اليوم المحددة اخيرا لتظر هذا
الاستئناف دفع الحاضر عن حضر عن
المستأنف عليهم فرعيا بعدم قبول الاستئناف
لقبيده بعد الميعاد القانوني والحاضر عن
المستأنفين طلب رفض هذا الدفع للاسباب
التي ذكرها كل منهما ودونت بحضور
الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
ورق الدعوى، والداولة قانونا
حيث أن المستأنف عليهم دفعوا فرعيا
بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديته بعد
الميعاد القانوني

وحيث ان المستأنفين طلبوا رفض

١١

وكاله - عزل - تأثيره على الغير - ثمره العين
واضع اليد بحسن نية - استئناف
اعلانه بالمحل المختار

٥٢٢ - ٥٣٠ مدنى

٧ - ٣٦٥ مرافعات

اعلن المستأنف استئنافه لخصمه بمكتب
محاميه الذى كان يترافع عنه امام المحكمة
الابتدائية - فرفض كاتب المحامى استلام الاعلان
لاتهاء وكالة المحامى فأعلن الاستئناف لشيخ البلد
دفع المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف
لعدم صحة الاعلان فقضت المحكمة برفض هذا
الدفع - لان المادة - ٣٦٥ - مرافعات اجازت
اعلان عريضة الاستئناف لنفس المحمى او لمحل
الاصلى او المختار ولان المادة - ٧ - اجازت في حالة
الامتناع عن الاستلام اعلانها لشيخ البلد - ولان
عزل الوكيل من الوكالة لا يسرى على الغير الا ان
يوم اعلانه به واخيرا لان الوكيل بالرغم من
عزله ملزم بالقيام بجميع الامور المستعجلة التى
يخشى فيها على مصلحة موكله

لا يلزم واضع اليد برد ثمره العين اذا كان
حسن النية الى أن ترفع عليه الدعوى

ويلزم بالثمرة من تاريخ رفع الدعوى لاجواقم
ماحصله من ربحها ولكن بقدر ماقات صاحب
العين من الربح

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى العزه عطيه بك حسنى ومحمد بك
حلى عيسى مستشارين واحمد افندى عوض
الشاذلى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيد بالجدول العمومى
بنمرة ٨٩٣ سنة ٣٧ قضائية
المرفوع من مديرية اسيوط مستأنفة
ضد

عبد المال احمد حسنين مستأنف عليه

الوقائع

.....
.....

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على اوراق القضية والمدولة قانونا

حيث أن المستأنف عليه دفع فرميا

الخطر وكانت توجهها وكالته ولاشك في أن
الاعلان لمكتبته داخل في ذلك
وحيث أنه بناء على ذلك يكون الدفع
الفرعى في غير محله ويتعين رفضه وقبول
الاستئناف شكلا

عن الموضوع

حيث انه فيما يتعلق بالموضوع فان
الحكومة تنازع في الزاها بريع المدة الواقعة
من سنة ١٩٠٥ الأول سنة ١٩١٣ وذلك لانها
كانت حسنة النية والمستأنف عليه لم يخطر بها
بأن الارض ملكه فنازعته في ذلك وهي
مستعدة لان رد له الريع عن المدة الواقعة
من تاريخ الطلب الرسمي من سنة ١٩١٣ الى
سنة ١٩١٨ وانما على أساس ما حصلته من
الايحار فعلا

وحيث انه فيما يتعلق بالمدة من سنة
١٩٠٥ الى سنة ١٩١٣ فلا ترى المحكمة وجهها
لإلزام الحكومة بربيعها لأنه ظهر له حسن
نيتها في وضع اليد متى كان واضح اليد حسن
النية فلا يلزم برد الثمرة

وحيث أن حسن النية ظاهر من أن
الارض أصلها للحكومة فأضافها فك الزمام
على الحكومة بعد مشترى المستأنف عليه
ولكنه ظل ساكتا ولم يطالب بها عما يستفاد

بعدم قبول الاستئناف شكلا لأن عريضة
الاستئناف لم تعلن له بل أعلنت لشيخ البلد
وذلك لان المحضر الذي قام باعلانها بينما
توجه لوكيل المستأنف عليه بمكتبته أجاب
كاتبه بأن وكالته انتهت وقد رد على ذلك
مندوب الحكومة بأنه أعلن المستأنف عليه
في محله المعين له وهو مكتب المحامي الذي
كان يترافع عنه في الدرجة الابتدائية ولم
يعلنه المستأنف عليه بعزل وكيله المذكور

وحيث أن المادة ٣٦٥ - من قانون
المرافعات صريحة في جواز اعلان عريضة
الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله الأصلي أو
المعين وقد حصل اعلانها في المحل المعين وامتنع
كاتب المحامي عن الاستلام فأعلنها المحضر
لشيخ البلد عملا بنص المادة (٧) من القانون
المذكور وعلى ذلك يكون الاعلان جاريا
طبقا للقانون

وحيث انه اذا فرض وكان الخصم عزل
وكيله فالعزل لا يكون له مفعول قبل
المستأنفة الا اذا ثبت اعلانها به خصوصا
انه مفروض على المستأنف عليه أن يعرف
بأن للمستأنفة من اعلانه بمحله المعين على
أن الوكيل حتى بعد عزله يجب عليه أن يقوم
بجميع الامور المستعجلة أو التي يخشى منها

المديرية بان تدفع المستأنف عليه مبلغ ٨٣٥٣ قرشا صاعا بدلا من المبلغ المحكوم به ابتداءيا والمساويف المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين و ٥٠٠ قرشا اتعاب محاماه عنهما

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٩ مايو سنة ١٩٢٢ الموافق ١٢ رمضان سنة ١٣٤٠

(* * *)

١٢

مصلحة السكة الحديد

مسئولية ضياع البضائع المشحونة

٩٢ - تجارى

مصلحة السكة الحديد مسئولة في الاصل عن ضياع الاشياء الى يمينائها نقلها - وهي مسئولة في الاصل أيضا بقيمة الضرر الحقيقي الذي يهود على صاحبها من ضياعها

الا أنه اذا كان هناك طريقتان للشحن بواسطة المصلحة احدهما يأخذ فيها الشاحن على نفسه مسؤولية الضياع أو على الأقل تنقيدها فيها مسؤولية المصلحة - وأخرى تضمن فيها المصلحة كل المسئولية. واختار الشاحن الطريقة الأولى فعملية ان يتحمل وحده نتيجة اختياره . ان الشروط التي تكتب عادة يظهر البوليس ان لم تعتبر عقدا بين المصلحة والشاحن فهي على الأقل بمثابة اعلان من الأولى للثاني بمضمونها .

منه أن الأرض كانت مهملة ومعلوم أن الأرض التي لامالك لها هي للحكومة فالقرينة حينئذ تظل قائمة على حسن نيها حتى يثبت العكس

وحيث انه من جهة ربع المدة من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩١٨ قرى المحكمة اعتبار ريمها حسب ما قدره الخبير في تقريره لانه واجب على المنتصب متى ثبت اغتصابه أن يرد الربع الحقيقي للاطيان لانه عبارة عن تمويض لحرمان المالك من حق الانتفاع ويجب أن يقدر التمويض بحسب حقيقته وحيث انه من جهة المال الذي كانت تطلب الحكومة استرداده فقد تنازلت عنه لما تبين لها أن لا حق لها في هذا الطلب وعلى ذلك يجب تقدير الربع الصافي الواجب رده الى المستأنف عليه وتوى المحكمة أنه يبلغ ٨٣٥٣ قرش صاع حسب تقدير الخبير عن المدة الواجب سداد الربع عنها ولهذا يمين تمديد الحكم المستأنف وجعله بهذه القيمة فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع الفرعى وبقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بتعديل الحكم المستأنف والزام

وحيث أن الفصل في هذه القضية يدور حول المسائل القانونية وهي معرفة ما إذا كانت السكة الحديد خالية المسؤولية عن فقد البضائع التي يطلب المستأف منها قيمتها أو أن لاحق للمستأف الا في المبلغ الذي عرصته عليه المصلحة

وحيث أنه يجب ملاحظة الاتفاق الذي يحصل بين المتعاقدين بمعنى أن المرسل قد تعافد مع المصلحة على ماله من الحق فيما يطلبه في حالة ضياع الشيء المرسل

وحيث أن المصلحة في الحقيقة ملزمة بتوصيل الشيء الذي صار في عهدتها ومن الواجب عليها أخذ كل الاحتياطات اللازمة للمحافظة عليه وعدم فقده والا تكون مسئولة عما أخذته على عهدتها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه من النظام العام أنها لا تتفق على مبلغ ليس باليمن الحقيقي للبضاعة التي سلمت إليها لأن ذلك يفتح باب مخاطر جسيمة ولكن كل ذلك في محله إذا لم يكن في امكان المرسل أخذ ضمانات أخرى للمحافظة على ماله وعلى حقوقه في مسئولية المصلحة وحيث أن ماهو مكتوب بالبوليسه هو على الأقل اعلان من المصلحة للمستأف بقيمة مسئوليتها وله أن لا يقبل شروط

بأنهم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر محكمة استئناف مصر الاهية الدائرة المدنية والتجارية المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات مستر كالويني وعلى سالم بك مستشارين ومبروك افندي فهمي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي
بثمة ٥٢٧ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من الخواجه هاجوب اجويان

ضد

مصلحة السكة الحديد الاميرية

الوقائع

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورق الدعوى والمداولة قانونا
حيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا

مسألة الولاية على القاصر التي هي من اختصاص
القاضي الشرعي وحده الا أنه يجوز للمجلس
الحسبي كما يجوز للقاضي الشرعي ان يمين وصيا
للمقصومة لمقاضاة ولي القاصر :

المجلس الحسبي العالي

٢٣ ابريل سنة ١٥٢٢

بجاسته المنعقدة علنا بسراى محكمة
الاستئناف الاهلية تحت رئاسة حضرة
صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس محكمة
الاستئناف وبحضور حضرات أمهات
السعادة والفضيلة والعزة ابو بكر يحيى باشا
وعلى حسين بك المستشارين بالمحكمة
المذكورة والشيخ محمد مصطفى المراغي العضو
بالمحكمة الشرعية العليا ومحمد صالح باشا
المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية سابقا
اعضاء وسكرتير المجلس حضرة احمد افندي
حمدي

أصدر القرار الآتي

في الطعن المقيم بمجدول استئناف
قرارات المجالس الحسبية بوزارة الحفانية.
رقم ١٤٠ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ومجدول المجالس
رقم ١٤١ - ١٩٢٠ - ١٩٢١
الرفوع من حضرة صاحب المعالي

الارسال التي قررت بها المصلحة فهناك غلط وقع
فيه أيضا ورجع عليه بالضرورة وهو عدم اتخاذ
الطرق الأخرى للمحافظة التامة على حقوقه
لانه قبل على نفسه اقتحام الاخطار
فبناء عليه وعلى ما جاء بالحكم المستأنف
من الاسباب يتعين رفض الاستئناف وتأييد
الحكم المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وأيدت
الحكم المستأنف والزمست المستأنف
بالمصاريف و٢٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماه
هذا ما حكمت به المحكمة بجاستها
العائنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢٥ رمضان
سنة ١٣٤٠ الموافق ٢ مايو سنة ١٩٢٢

١٣

مجلس حسبي - ولاية على قاصر
تميين وصى للمقصومة

مادة ١٣ فقرة ٢ - لائحة المجالس الحسبية
مادة ٣ فقرة ٦ - امر عالي بتشكيل المجلس
الحسبي العالي
وان كان المجلس الحسبي لا يملك الفصل في

القصر فتظلم الجد من هذا القرار بعريضته
الرقيمة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢١

وحيث ان حضرة صاحب المعالي وزير
الحقانية طعن في هذا القرار بناء على التظلم
المذكور وذلك في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢١
وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر
هذا الطعن حضر حضرة الشيخ عناني عن
المتظلم وحضر حضرة علي افندي سعد عن
حضرة الشيخ على ناصر المحامي عن المطعون
صندها وحضر عن النيابة العمومية حضرة
احمد بك سرور رئيس نيابة الاستئناف الذي
طلب عدم اختصاص المجلس الحسبي الأول
في تعيين الوصي لانه من اختصاص المحكمة
الشرعية وانضم اليه في هذا الطلب محامي
المتظلم والحاضر عن المطعون صنده طلب
تأييد القرار

وحيث ان الطعن مقبول شكلا
وحيث ان منع المجالس الحسبية من
التدخل اذا كان للقاصر او لديم الاهلية ولي
تحت أحكام المادة ٤٣٤ من الاحوال الشخصية
انما يكون في حالة ما اذا لم تتعارض مصاحبة
الوصي مع مصاحبة القاصر أو عديم الاهلية
كالخصومة صنده مثلا اذ في هذه الحالة لا بد
من تعيين ولي للخصومة وهذا التعيين كما

وزير الحقانية بناء على تظلم قطب محمد
الحنّاوي

صند

الحرمة كعب الخير موسى سلامه

من قرار مجلس حسبي مركز انباي
البارود الصادر في ٤ اغسطس سنة ١٩٢١
نمرة ١٠١ سنة ١٩٢١

الوقائع والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على اوراق القضية والمداولة قانونا
حيث ان كعب الخير موسى سلامه من
ناحية وميس بمركز انباي البارود طلبت
من مجلس حسبي المركز المذكور بتاريخ
١٠ مايو سنة ١٩٢١ تعيينها وصية خصومة
على اولادها قصر زوجها المرحوم محمد قطب
الحنّاوي بالناحية المذكورة للسير في القضايا
الرفوعة من مورثهم ضد جدهم وحصولهم
على حقوقهم

وحيث أنه بعد تحقيق هذا الطلب
ومعارضة الجد فيه قرر مجلس حسبي المركز
المشار اليه بتاريخ ٤ اغسطس سنة ١٩٢١
تعيين الطالبة وصيا للخصومة على اولادها
محمد ودرشاد وذكى وحسين وهدي وفردوس

صاحب المحامي احمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الاهلية وبحضور حضرات اصحاب السعادة والفضيلة والعزة محمد عمر زاشا وأبو بكر يحيى باشا المستشارين بالمحكمة المذكورة والشيخ محمد مصطفى المراغي المصنوع بالمحكمة الشرعية العليا وحسن حسنى بك رئيس محكمة أسبوط الاهلية سابقاً أعضاء وسكرتير المجلس احمد افندى حمدى

أصدر القرار الآتى

فى الطعن المقيم بجدول استئناف قرارات المجالس الحسبية بوزارة الحفانية رقم ٣٧ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ المرفوع من حضرة صاحب المحامي وزير الحفانية

ضد

السيد نفاذ هاتم الفريسي

عن قرار مجلس حسبي مديرية الدقهلية الصادر بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ عمرة ٩٩ سنة ١٩١٥

الوقائع والاسباب

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على أوراق القضية والمدافعة قانوناً

يجوز حصوله من جهات المحاكم الشرعية كذلك يجوز بواسطة المجالس الحسبية الى من ضمن هيئتها حضرة القاضى الشرعى وذلك عملاً بالنص الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة عشر من لائحة المجالس المشار اليها وبالفقرة السادسة من المادة الثالثة من الأمر المحامى الصادر بتاريخ ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسبي المحامى

وحيث انه بناء على ما تقدم يرى المجلس بأن القرار المطعون فيه فى محله

فالله الأسباب

قرر المجلس الحسبي المحامى قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه

١٤

وقف المحجور عليه - اذن المجلس الحسبي لا يملك المجلس الحسبي الاذن للمحجور عليه بوقف ملكه

المجلس الحسبي المحامى

٢٣ أبريل سنة ١٩٢٢

بجلسته المنعقدة علناً بسراى محكمة الاستئناف الاهلية تحت رئاسة حضرة

وبما ان مشروع الوقفية الذي اذن المجلس به يتضمن ان السيدة المذكورة اوقفت وقفه منجزا ٧٧ فدانا و٢٣ قيراطا من زمام ميت عاصم على اقامة الشعائر الدينية الميينة به وتربية الايتام بمنزلها وهو تبرع ابتدائي لا تملكه المحجور عليها ويكون باطلا شرعا وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن حضر حضرة زكي بك سرور رئيس نيابة الاستئناف عن النيابة العمومية وطلب اللقاء القرار المطعون فيه ولم تحضر المتظلم عندها وحيث ان الطعن مقبول شكلا

وحيث ان موضوع القرار المطعون فيه وهو التصريح للمحجور عليها بوقف املاكها ليس مما يدخل تحت اختصاص المجالس الحسبية بمقتضى قانون عمرة ٥ لسنة ١٩١١ الصادر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩١١

وحيث انه مع هذا ليس للمجالس الحسبية الحق في البحث فيما اذا كان مشروع الوقف على الصيغة المقدمة للمجلس مما ينطبق على القواعد الشرعية أو لا ينطبق عليها

لذلك

قرر المجالس الحسبية العالي قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه وعدم اختصاص المجالس الحسبية بنظر هذه المادة

من حيث أنه لدى نظر مادة حساب أموال الست نظله هاتم القريري المشمولة بقوامه ابراهيم بك الطاهري أمام مجلس حسبي مديرية الدقهلية طلبت الست المذكورة من ذلك المجلس بمرضاة بقيمة ٢ أكتوبر سنة ١٩٢١ الاذن لها بإيقاف املاكها البالغ قدرها ٥٨٩ فدانا و ١٣ قيراطا و ١٢ سهما ومنزلا ميينة بتلك المريضة وبالكيفية الموضحة بها وتكليف القيم باتمام الاجراءات اللازمة لذلك

وحيث أنه بعد فحص هذا الطلب قرر مجلس حسبي المديرية المشار اليه بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ الموافقة على اجابة طلب الست نظله هاتم القريري المحجور عليها الخاص بإيقاف أملاكها باعتبار أن ٧٨ فدانا منها تكون وفقا وخبريا والباقي وفقا عليها مدة حياتها ومن بعدها على أولادها بالكيفية الميينة بالقرار المذكور

وحيث أن حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية طعن في القرار المذكور بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٢ بما أن السيد المذكور حجر عليها في ١٥ فبراير سنة ١٩١٧ للسف فعي ليست أهلا للتبرع طبقا للقواعد الشرعية ولا يملك المجلس الاذن لها

وحضرة السيد حلمي افندي وكيل النيابة
وعبد الجواد علي افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة عمرة ١٦٣٢ استئناف
سنة ١٩٢١ وعبد الله محمد عبد الله ترزى
بسنورس مدعى مدنى

ضد

ابراهيم سيد احمد يوسف سن ٦٥
فلاح

بعد سماع تقرير الدعوى من حضرة
رئيس الجلسة
والمرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة
قانونا

اتهمت النيابة المذكور بانه منذ اربعة
ايام سابقة على تحرير هذا المحضر الرقيم
٩ يولية سنة ١٩٢٠ بجرس دخل أوصا في
حيازة عبد الله محمد عبد الله بقصد منع حيازته
لها بالقوة

وطلبت عقابه بالمادة ٣٢٣ عقوبات وقد
طلب عبد الله محمد عبد الله مبلغ ٢٥ جنيه
تعويض والمصاريف ومحكمة سنورس
الجزئية حكمت حضورا بتاريخ ١٢ ابريل

١٥

اختصاص المحكمة الجنائية

بنظر الدعوى المدنية

٥٤ - ١٧٢ جنابات

اذا كانت الواقعة غير ثابتة أولا يعاقب
القانون عليها أو سقط الحق في اقامة الدعوى
بها وقضت المحكمة الجنائية بناء على ذلك
بالبراءة تصبح غير مختصة بنظر الدعوى المدنية
على خلاف ظاهر نص المادة - ١٧٢ جنابات لان
اختصاص القاضى الجنائى بنظر الدعوى المدنية
اختصاص تابع فاذا ما انتهت الجريمة انتفى
اختصاصه (٥٤ جنابات) ولانه في حالة تعارض
النص يجب عدم اتماع التأويل على خلاف مصلحة
المهم فيتمين الاخذ بنص المادة ٥٤ وقصر حكم
المادة - ١٧٢ - على مالا يتعارض معها

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر
محكمة نبي سويف الابتدائية الأهلية

بجلسة الجنب والمخالفات المستأنفة للمنقذة
علنا بسرأى المحكمة في يوم السبت أول
يولية سنة ١٩٢٢ و٩ ذو القعدة سنة ١٣٤٠
تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسنى بك
القاضى

وحضور حضرتى عبد المسيح حنا افندى
وحسن مصطفى ثابت افندى القاضيين

جنايات يفيد جواز الحكم في التعويضات التي يطلبها الخصوم بعضهم من بعض عند البراءة أما لعدم الجناية أو لعدم ثبوت التهمة أو لسقوطها ولكن اطلاق هذا النص وصرفه الى جميع الوجوه التي يحتملها ظاهر لفظه يتعارض مع القواعد العامة المتعلقة بدعوى المدعى بالحقوق المدنية وحقه بالنسبة بتحريك الدعوى العمومية

وحيث انه مما لا جدال فيه كون اختصاص قاضي الجزاء بالفصل في الدعوى المدنية اختصاص استثنائي أريد به تمكين محكمة الجزاء من الفصل في التعويضات الناشئة عن الجريمة المطروح اليها أمرها لارتباطها بها الارتباط العلة بالمفعول على وجه الخيار للمدعى الذي له أن يعدل عن ذلك الاختصاص الاستثنائي الى الاختصاص العام ان رأى لنفسه في ذلك مصلحة ولا ريب في أن سلطة محكمة الجزاء على الدعوى المدنية محدودة بذات الحدود التي وضعها القانون لحق المدعى بالحق المدني ولا يجوز على الاطلاق لا علما ولا عملاً أن يكون لمحكمة الجناح التي لاتتعلق بها الدعوى المدنية الا باختيار المدعى السلطة عليها أكثر مما للمدعى نفسه من الحقوق فيها وقد بينت المادة (٥٤) من تحقيق

سنة ١٩٢١ عملاً بالمادة ١٧٢ ج براءة التهم وإلزامه بأن يدفع للمدعى المدني ٥٠٠ قرش صاغ على سبيل التعويض والمصاريف المدنية فاستأنف التهم هذا الحكم بتاريخ ٢١

أبريل سنة ١٩٢١

وبجاسة المرافعة النيابة قلت ليس لي طلبات والمدعى المدني لم يحضر مع اشعاره قانونا واليوم طلب بلسان محاميه عدم الاختصاص الاسباب الواردة بمحضر الجلسة

المحكمة

حيث ان الاستئناف يقبل شكلا

وحيث أن محكمة سنودس الجزئية قضت في ١٢ أبريل سنة ١٩٢١ براءة التهم من تهمة دخول ارض المدعى بالحق المدني بقصد منع حيازته بالقوة وقضت للمدعى بالحق المدني بتعويض قدره خمسة جنيهات باعتبار كونه مفتصبا للارض المتنازع بشأنها دون ان يكون استعمل القوة التي هي ركن الجريمة وحيث ان محامي المشول بالحقوق المدنية دفع بعدم اختصاص محكمة الجناح بالفصل في التعويض بعدم قضائها بعدم اعتبار ما نسب الى موكله جريمة معايبا عليها

وحيث ان ظاهر نص المادة ١٧٢

لا تستطيع ذلك لو وصف المدعى ذاته دعواه
بادىء بدء أنها شبه جنحة لاجنحة
وحيث انه لو كان من المباح على الاطلاق
لقاضى الجنح ان يحكم فى المسائل التى ليست
جرائم ولكنها توجب التعويضات كالشياه
الجنح (Quase - delits) لا تسع الباب
لنوى الاغراض فى العدول بهذه المسائل عن
القضاء العادى وهو القضاء المدنى الى محاكم
الجنح بطريق رفع الدعوى اليها مباشرة
وذلك مالا يمكن التسليم به ولا الاعتقاد
بأن الشارع اراده والا لجاز فى مثل دعاوى
وضع اليه (Octions possessoires) التى منها
هذه الدعوى لمدعى الغصب ان يصفه تضررا
بالقوة وان يرفع به الدعوى لمحكمة الجنح
مباشرة فيحكم القاضى بالبراءة لعدم توافر
ركن القوة ولكنه يقضى بردالمقار المنتصب
أو بريء او بتعويض وضع يد الغاصب الى
غير ذلك مما هو داخل اصلا فى اختصاص
القاضى المدنى ولو كانت قيمة ذلك اكثر من
اختصاص قاضى المواد الجزئية وفى ذلك
من الخطر مالا ينبى عن له اقل المام بالقواعد
القانونية الاساسية فى الاختصاص
وحيث انه متى كان اختصاص قاضى
الجزاء بالحكم فى التعويضات اختصاصا

الجزائيات) محدود حق المدعى فى تحريك
الدعوى لمحكمة الجنح ففقت بأن لا يكون
له ذلك الا اذا اصابه ضرر من جنابة أو جنحة
أو مخالفة ومعنى ذلك أنه ان لم يكن
ما أوجب له الضرر جنابة ولا جنحة ولا
مخالفة بالذات لم يكن له أن يقيم نفسه مدعيا
بحقوق مدنية ولا يكون لمحكمة الجزاء من
باب أولى ان تقضى له بأى تعويض خارجا
عن حدود هذه الاحوال الثلاثة ويكون
القول بخلاف ذلك تشريعا آخر غير الذى
ورد به نص المادة ٤٥ المشار اليها وهما
لتقواعد الاختصاص ونظام القضاء العام
وحيث انه مع ظهور نص المادة ٤٥ لتحقيق
جنايات فى دلالة على تقييد حق المجنى عليه
عند الادعاء بحقوق مدنية لدى محكمة الجنح
بوجوب حدوث الضرر من جنابة أو جنحة
أو مخالفة لا يمكن أن يقبل من المجنى عليه
المذكور أن يدعى بحقوق مدنية مصرحا
أنها ناشئة عن شبه جنحة ولو رفع دعواه
بذلك مباشرة لمحكمة الجنح لوجب عليها
ان تحكم بعدم قبولها ولا يفصل بعد ذلك
انه اذا وصف المدعى دعواه بأنها
جنحة ثم تبين للمحكمة انها شبه جنحة
تقضى فيها مع ذلك بالتعويض حين انها

نبذة ٦٢٧ وكتاب أبحاث في قانون العقوبات
للعلامة بلانش جزء أول نبذة ٢٠٤ وتعليقات
لويو اتقان (Le Follévin) على قانون تحقيق
الجنايات جزء أول صحيفة ٨٦٨ نبذة ٤٧٣ ر ٤٨
طبعة سنة ١٩١١)

وحيث أنه مما تقدم جميعه يكون القضاء
بالتعويض من المحكمة الجنائية في دعوى
التعصب بعد قضائها ببراءة المتهم لعدم الجناية
في غير محله ويتمين إلغاء الحكم واعتبار المحكمة
المذكورة غير مختصة

فهذه الاسباب

وبعد رؤية المواد المذكورة

حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة
للمتهم وغايبا بالنسبة للمدعي بالحقوق
المدنية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى
المدنية والزم المدعي المدني بالمصاريف

١٦

التعويض . نظرية الخطأ المتبادل

١٥١ - مدني

تضارب فريقان فاصب احد المتضاربين
بضربة افقت الى موته وقضى على ضاربه
جنائيا بالمعقوبه
رفع ورة الميت دعوى تمويض مدنية مرتكنين فيها

استثنائيا تابعا للجنة المرفوعة اليه وملحقا
بالدعوى العمومية وجب القول بأنه أن تبين
ان موضوع الدعوى ليس جنحة ولا مخالفة
انقطعت الصلة التي تتصل بها الدعوى المدنية
الى المحكمة الجنائية لامتناع العلة التي جاءت
بالنزاع امامها وأصبحت المحكمة المذكورة
غير مختصة (Ratione materia)

وحيث أنه مما تقدم يتبين ان المادتين
١٧٢ و ٥٤ جنابات متعارضتان في احكامهما
لأن الاولى يدل ظاهرها على اتساع حق
المدعي بالحق المدني الى ما لا يحتمله نص المادة
الاخرى

وحيث أنه من القواعد المقررة في مواد
الجench والجنايات عدم جواز الاتساع في
التأويل على خلاف مصاحبة المتهم ومن ثم
بتعين الاخذ بنص المادة (٥٤) وقصر حكم المادة
١٧٢ على ما يتعارض معها

وحيث ان اجماع القضاء الفرنسي
التفسير اجماعا تاما مطردا قد أبدته هذه القاعدة
في مقام تطبيق المادة ١٩١ جنابات فرنساوي
التي تقابل المادة ١٧٢ عندنا بما لا يحمل للقول
بخلافها حجة قاطعة (موسوعات دلاوز جزء
١١ نبذة ٣١٠ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥٢٥ وتعليقات
دلاوز على قانون تحقيق الجنايات المادة الاولى

<p>ضد على علي مصطفى ومحمد حسن عبد العال بصفته قبا على المذنبين عبد الله علي مصطفى وعبد السميع محمد مصطفى الواردة الجدول بمرة ٣٤٦ سنة ١٩٢١ كلى</p>	<p>على الحكم الجنائي فقضت المحكمة برفض دعواهم لانّه ثبت من التحقيقات ان الفريقين قد اجرعوا مما فليس لاحد من ان يطالب الآخر بتعويض عن ضرب اصابه كان هو بذاته السبب فيه . باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية</p>
<p>رفع المدعون هذه الدعوى قالوا بمريضتها انه بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٠ بناحية وشطوط ضرب المدعى عليهم بركات محمد بركات مورث المدعين ضربا اقضى الى موته وقد قضت محكمة جنايات بنى سويف بمحكمها الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ فى قضية الجنابة مرة ٧٨١ سنة ١٩٢٠ مركز</p>	<p>بالجلسة المدنية المتعقدة علنا بسرأى المحكمة فى يوم الاثنين ١٩ يونية سنة ١٩٢٢ ٢٣ شوال سنة ١٣٤٠ تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حنى بك الفاضلى وبحضور حضرات عبد المسيح حنا افندى وحسن مصطفى ثابت افندى القاضيين، ومحمد افندى السيد كاتب الجلسة</p>
<p>بما يحبس الاول سنة مع الشغل وبسجن الثانى والثالث ٦ سنوات مع الشغل الى ان قالوا ان مورثهم المذكور كان من اعيان ناحية وشطوط وكان قادرا على الكسب واعانة العائلة لذلك فهم يطلبون الحكم بالزام المدعى عليهم متضامين بمبلغ الفين جنيه مصرى تعويض مع المصاريف وانتاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ الموقت وبدون كفالة</p>	<p>صدر الحكم الآتى المحرر بمعرفة حضرات محمد فؤاد حنى بك وعبد المسيح حنا افندى ومحمد حسين افندى القضاة فى قضية محمد محمد بركات بصفته وصيا على نظيره كرية المرحوم بركات محمد بركات ووصيفه بن رمضان بصفته وصية على هاتم ومبروكه كرية المرحوم بركات محمد بركات ثم آمنه وامينه ونعيمة كريمة محمد بركات الجميع بصفتهم ورثة المرحوم بركات محمد بركات</p>
<p>وبجلسة المرافعة صمم المدعون على طلباتهم السابقة . والمدعى عليهم طلبوا رفض الدعوى للاسباب التى اياها بنذ كرتهم</p>	

الحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع علي الاوراق
والدولة قانونا

حيث أن المدعين يقولون ان المدعي
عليهم ضربوا مورثهم بركات محمد بركات يوم
٢٦ مايو سنة ١٩٢٠ ضربا افضى الى موته
وطلبوا الحكم عليهم متضامنين بأن يدفعوا
اليهم تمويضا عن ذلك قدره مبلغ ٢٠٠٠ جنيه
وحيث انه بالاطلاع على اوراق الجناية
نمرة ٧٨١ يا سنة ١٩٢٠ المقيدة بمجدول
الحكمة بنمرة ٦٣٥ سنة ١٩١٩-١٩٢٠ تبين
أن النيابة اتهمت كلا من محمد محمد مصطفى وعلى
على مصطفى وعبد الله مصطفى وعبد
السميع محمد بالجريمة المذكورة

وحيث انه تبين ايضا من التحقيقات
ان المدعي عليهم واخرين كانوا فريقا وان
القتيل واخرين كانوا فريقا آخر وان الفريقين
تضاربوا بالعضى واطلقوا الميانات النارية
فاصيب فيها بركات محمد بركات وهو من الفريق
الثاني من يد المدعي عليهم وهم من الفريق
الاول بما افضى الى موته واصيب محمد عبد الله
من الفريق الثاني من يد عبد الله حسن
وعبد القادر يونس من الفريق الاول بما
افضى إلى موته واصيب المدعي عليه الاول

وهو من الفريق الثاني عبيد الله على من الفريق
الثاني بما رتب له عاهة مستديعة

وحيث أن الحكم الجنائي الرقم ٧
ديسمبر سنة ١٩٢٠ الذي صدر في هذه الحادثة
قد فصل في ثبوت التعدي بالنسبة للمدعي
عليهم قبل مورث المدعين الا أنها ميزت
في العقوبة بين المدعي عليه الاول والمدعي
عليها قبل الاخرين لوصاية الاول

وحيث ان الظاهر من التحقيقات أن
عائلة محمد مصطفى شيخ البلد ومنها المدعي
عليهم تضاربت مع عائلة ابراهيم عبيد الله
التي منها مورث المدعين فأصيب من أصيب
من الفريقين وأن سبب هذه المصعة الكبرى
أن غلاما اسمه زهران بن عبد الله على مصطفى
المدعي عليه الثاني من الفريق الاول وهو
فريق شيخ البلد ضربه عبود ابراهيم عبد الله
من الفريق الآخر فتار الرجال من الفريقين
على بعضهم البعض واشتبكت بينهم المعركة
اشتبا كأدي الى وقوع ماوقع

وحيث أن أفراد الفريقين الذين اشتركوا
في المضاربة لم يخوضوا غمارها هازلين ولا
مسالمين بل كان كل رجل من الحزبين يطلب
الوقيمة بكل رجل من الحزب الآخر حرصا
على أن يدفع عن نفسه أذى خصمه لأن تلك

سنة الطبيعة في النفوس الحية من آدمي وحيوان

وحيث أن المسؤولية الناشئة من هذا الاعتداء المتبادل بين الفريقين على نوعين أحدهما جنائي وهو من حق الهيئة الاجتماعية التي تتولى عقوبة من يخالف القانون خصوصا النظام العام وقد أخذت حقها منه بما تم من معاقبة المتضاربين من الفريقين ومن ازال العقاب عن ثبوت ادانته من الحزبين والنوع الآخر مدني وهو من حق كل فرد وقعت عليه جريمة من غيره

وحيث أن الطرفين أجزوا باشتراكهم جميعا في معركة كبيرة استعملت فيها العصى الغليظة والاسلحة النارية ولم يكن في حساب أحد ممن اشترك فيها أن يخرج منها سالما أو مصابا اصابة خفيفة أو شديدة فكل رجل من الفريقين أقدم على النزول في هذه المعركة قد عرض جسمه الى الأذى ووطن نفسه الى أن يصاب كما يصيب وليس من يعرض نفسه للهلاك جديرا أن يطلب تعويضاً عن تعويضه اياها بفعله مع علمه بأن ما هو مقدم عليه أمر معاقب عليه لأنه جريمة محظورة وحيث أن الثابت من التحقيقات أن بركات محمد كان من الفريق الثاني وقد اشترك

في المضاربة ولا بد أنه أصاب رجلا من الفريق الأول كما أصيب هو فالتسببات متكافئة بين الجميع وليس لأحدهم أن يطلب الآخر بتعويض عن ضرر أصابه كان هو بذاته السبب فيه لأنه لو امتنع من الاشتراك في المضاربة لما أصابه أي سوء

وحيث أن الاصابات التي أدت الى وفاته لم يكن النقص منها احداث الوفاة حتى يمكن القول بأن الضاربين مسئولون بعض المسؤولية لجسامة فعلهم وذلك لأن الضارب في معركة كهذه مهاجم ومدافع فهو لا يستطيع وزن حركاته ولا تقدير أعماله

وحيث أنه بالرجوع الى آراء علماء القانون ومذاهبهم على سبيل الاستثناس تبين اجماعهم على القول عموما بأن اشترك الفعل الذي نشأ منه الضرر بين الخصمين مانع من ترتب مسؤولية أحدهما قبل من وقع عليه الضرر ولهم في ذلك تفصيل بين أن يكون خطأ الذي أصابه الضرر وقع باعماله أو عدم احتياظه أو بفعله الايجابي فأجروا في الحالة الأخيرة على أن لا تعويض له الا في حالة المبارزة فقد قالوا أن الاتفاق عليها غير مشروع وإن أباحته العوائد فلا بد من التعويض (راجع تعاقبات دلولز على القانون

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

محكمة بنى سويف الاهلية

بالجلسة المدنية الكلية المنعقدة علنا

بمراى المحكمة تحت رئاسة حضرة محمد

فؤاد حسنى بك القاضى

وحضور حضرته عبد المسيح حنا افندى

وعلى محمد حسين افندى القاضيين وحضور

حسن فعمى الكاتب

صدر الحكم الآتى

فى قضية محمد رشوان محمود وأحمد ربيعى

ضد

محمود افندى حسين

الواردة الجدول بتمرة ١٥٧ سنة ١٩٢٢ على

الوقائع

قال المدعى الاول بصحيفة دعواه المملنة

فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ أنه قد تدهد المدعى

عاليه بضمانه المدعى الثانى بتشغيل عشرين

الف متر مكعب باشغال الاربة والمصارف

مركز غرب النيا بسعر المتر ٥٠م وتحدد ميعاد

لحضور الانقار فيه بنقطة العمل يوم ٣٠ مايو

سنة ١٩٢٠ بحيث لو تأخر عن ذلك يلزم بمبلغ

٢٠٠ تمويض وذلك بمقتضى شروط تاريخه

المدنى جزء ٣٠ صحيفة ٦٩٣ نبذة ٢١٨

وصحيفة ٦٩٤ نبذتى ٢٤٦ و ٢٥٩ وصحيفة

٦٩٥ نبذتى ٢٨٧ و ٢٩٢ - وكتاب سوردا

فى المسئولية جزء اول نبذة ١٠٨ و ٤٦١ و ٦٦٠

و ٦٦٧ وما بعدها وأوبرى ورو طبعه رابعة

جزء رابع صحيفة ٧٥٥ فقرة ٤٤٦)

وحيث أن اشتراك مورث المدعين

فى المضاربة عمل إيجابى صدر منه ممتنع قانونا

قد ترتبت عليه اصابته بما أدى الى وفاته فلا

تمويض له ولا لورثته من بعده تطبيقا

للقواعد المتقدمة ويتمتع برفض دعوى المدعين

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض

الدعوى والزم المدعين بالمصاريف

١٧

اختصاص - الاتفاق على اختصاص

القاضى الجزئى

مادة ٢٧ مرافعات

الاتفاق على اختصاص القاضى الجزئى بالحكم

فى القضايا التى يزيد نصابها عن اختصاصه القانونى

صحيح ولو لم ينص الاتفاق على نهائية حكمه .

ويكون حكمه فى هذه الحالة قابلا للاستئناف .

حيث أن المدعين يرتكبان أثباتاً لدعواهما الى عقد الاتفاق الرقم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠

وحيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بدفعين فرعيين أولهما متعلق بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لانه متفق في عقد الاتفاق المشار اليه اختصاص محكمة الدنيا والثاني متعلق بعدم جواز نظر الدعوى لان المدعى عليه قاضى المدعى أمام محكمة الدنيا فيما يدعيه قباها بمخصوص عقد الاتفاق المشار اليه

وحيث أن وكيل المدعين رد في ذيل مذكرة المدعى عليه على الدفع الثاني ولم يتعرض الى الدفع الأول بكلمة

وحيث أنه بالاطلاع على عقد الاتفاق المودع في القضية نمرة ٢٣٢ سنة ١٩٢١ الدنيا تبين اتفاق الطرفين علي اختصاص محكمة الدنيا بالفصل فيما ينشأ عن العقد المذكور من وجوه النزاع دون النص فيه على أن حكمها انتهايا

وحيث أن المادة ٢٧ مراقبات أجازت للقاضى الجزئى أن يحكم انتهايا في المنازعات التى يرفعها اليه الخصوم برضاهم واتفاقهم

وحيث أن ما يتعين بمجته تلقاء ذلك

٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ ولكنه قد اتفق المدعى عليه مع المدعين شفويا بأن سعر المتر المكعب ١٠٠م وقد قام المدعيان بهذه المأمورية واستمر العمل لثاية النهاية وأخيرا طلب المدعيان محاسبة المدعى عليه ومعرفة الباقي لهم واستلامه فكان المدعى عليه يتأطل وقد بلغ المبلغ الموجود بطرفه هو ١٠٠م ٢٠٠م لذلك رفع المدعيان هذه الدعوى طلبا فيها الحكم لهما على المدعى عليه بمبلغ ١٠٠م ٢٠٠م والمصاريف والأتعاب والنفاد وبجلسة التحضير طلب الحاضر عن المدعين احالة القضية على المرافعة وطلب ضم القضية نمرة ٢٣٢ سنة ١٩٢١ الدنيا وبجلسة المرافعة صمم الحاضر عن المدعى على طلباته

والحاضر عن المدعى عليه دفع بعدم الاختصاص حيث أنه مشروط التقاضى أمام محكمة الدنيا الجزئية

والمحكمة صممت الدفع الفرعى على الموضوع

كل طرف أصر على طلباته وارتكن على ما جاء بمذكرة

المحكمة

بمسمع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

النظام العام وذهبوا الى جواز الاتفاق على اختصاص القاضى الجزئى مهما كانت قيمة النزاع ثم قالوا أنه اذا نص فى الاتفاق على أن حكمه يكون انتهايا كان كذلك والا كان ابتدائيا ويمتد أثر الاتفاق فى هذه الحالة الى المحكمة الكلية التى كانت مختصة أصلا بطبيعتها لانفسى فى ذلك النزاع فيجعلها مختصة بالفصل فيه استثنائيا (راجع تعليقات دلولز على قانون المرفعات طبعة سنة ٩١٠ صحيفة ٦ بند ٧ وما بعدها)

حيث أن الجدل فى لزوم ذكر انتهاية حكم القاضى الجزئى عند الاتفاق على اختصاصه وأثره فى ذلك الاختصاص لا يقوم عندهم لان النص الفرنسى قد تناول الحالتين صراحة ورتب لكل واحدة منهما أثرا قانونيا خاصا حيث قرر أن يكون حكم القاضى عند الاتفاق والنص على الانتهاية انتهايا وعند عدم ذكرها ابتدائيا أما الحالة عندنا فعلى خلاف ذلك لان النص المصرى خال من هذا البيان والتفصيل ويزيد الأمر أشكالا أن ظاهر النص العربى وترتيب الكلام فيه والبدء يذكر انتهايا قضاء القاضى الجزئى والتعقيب بعد ذلك بذكر اتفاق الخصوم على اختصاصه كل ذلك يوهم ان

هو ما اذا كان النص فيه اتفاق الخصوم على انتهاية حكم القاضى الجزئى شرطا لصحة الاتفاق أو هو صحيح بدونه ويكون القاضى الجزئى مختصا فى الحالتين

وحيث أن نص المادة ٢٧ مرافعات مستند بطن نص المادة ٧٠ مرافعات فرنسى وهذه ترجعها للخصوم ان يتقدموا باختيارهم لقاضى المصالحات وفى هذه الحالة يفصل فى نزاعهم أما انتهايا اذا أجازت القوانين ذلك او رضى الخصوم وأما ابتدائيا (الخ)

وحيث أن علماء القانون الفرنسى وشراحه قد بحثوا فى تفسير هذا النص وحدود انطباقه فقال بعضهم بعدم جواز اختصاص القاضى الجزئى عند اتفاق الخصوم على رفع نزاعهم اليه الا اذا كانت قيمة النزاع من نصاب قضائه الابتدائى فيكون قضاؤه فيه انتهايا غير قابل للاستئناف وعلو رأيهم هذا بأن الاتفاق على اختصاصه فيما يزيد عن نصاب قضائه القانونى هدم لقواعد الاختصاص العامة وتمطيل للقانون وخلط فى درجات التقاضى ومن هؤلاء العلماء جلاسون (راجع وجيزه فى المرافعات جزء أول صحيفة ١٢٣) وقال البعض الآخر أن الاختصاص بالنسبة لقيمة النزاع ليس من

قصد الشارع المصرى اشتراط أن يكون قضاؤه انتهائيا على الاطلاق بحكم القانون مادام الخصوم قد رضوا اختصاصه فيما لم يكن دخلا في نصاب قضاؤه أصلا وما دام الامر كذلك كان لفاضل أن يقول أنه يصير مختصا سواء أذكر الخصوم في اتفاقهم أن حكمه بينهم يكون انتهائيا أو لم يذكروا ويكون حكمه في جميع الأحوال انتهائيا على اعتبار أن القانون قد أوجب ذلك كلما اتفق الخصوم على اختصاصه غير ملزمين بذكر شرط انتهائية حكمه ويكفي اتفاقهم على اختصاصه ليكون مختصا ويكون حكمه انتهائيا بحكم القانون (١١٢٠، ١١٢١) في جميع الأحوال كما وأن لفاضل أن يقول أنه مادام القانون قد أوجب أن يكون حكمه انتهائيا في جميع الأحوال التي يرفع الخصوم اليه نزاعهم فيها فانه لا يكون مختصا بالفصل فيه أن لم يذكر في اتفاقهم ذلك ويكون اتفاقهم في هذه الحالة باطلا

وحيث أنه لمعرفة غرض الشارع المصرى وتأويل نص المادة ٢٧ على الوجه الذي يتفق مع ذلك الغرض يمين مقارنة نص هذه المادة بالمادة ٢٩ من قانون المرافعات المختلط وحيث أن المادة ٢٩ مرافعات مختلط

صريحه في لفظها الدال على حقيقة معناها فقد جاء في الفقرة الأخيرة منها مانصه مترجما (وتحكم أيضا محكمة المواد الجزئية في جميع المنازعات الأخرى التي ترفع اليها برضاء الخصوم واتفاقهم وفي هذه الحالة يكون حكمها انتهائيا دائما) ومعنى هذا النص في ترتيبه وسياقه ظاهر لا يترتب منه شك ولا يتطرق اليه التباس فهو ناطق بأباحة الاتفاق على اختيار اختصاص القاضى الجزئى مطلقا سوى فيما هو أصلا من نصاب قضاؤه أو زائدا عنه ويكون حكمه والحالة هذه نهائيا لزوما لا بسبب اتفاق الخصوم على نهائيته اتفاقا سابقا على قضاؤه ولكن بحكم القانون الذى أوجب أن يكون قضاؤه في هذه الحالة نهائيا دائما وعلى ذلك فلا يمكن الاتفاق عندهم على أن يكون قضاؤه ابتدائيا فيما يرفعه اليه الخصوم باختيارهم ولا يمكن أن يكون ابتدائيا قابلا للاستئناف اذا اغفل الخصوم ذكر شرط نهائيته في اتفاقهم بل يكون نهائيا على كل حال وحيث أنه لا نزاع في أن قانون المرافعات المختلط قد وضع قبل وضع قانون المرافعات الاهلى وان واضح هذا غير واضح ذلك وحيث أن أمساك واضع القانون الاهلى عن ذكر نقطة (دائما) في النص

للسادتين ١٩١٥ من لائحة ترتيب المحاكم
الاهلية فاذا رفع مدع دعواه للمحكمة
الجزئية وكان نصابها فوق نصاب القضاء
الجزئي وسكت المدين عن الدفع بعدم
الاختصاص سقط حقه فيه وأصبح القاضي
الجزئي مختصاً بالفصل في النزاع ولا يقل والحالة
هذه أن حكمه يكون نهائياً لأن الخصوم
لم يتفقوا على ذلك بل ولم يكونوا اتفقوا على
اختيار اختصاصه من قبل وأذن يكون
حكمه ابتدائياً ضرورة فإن كان الأمر كذلك
فهو مختص من باب أولى عند اتفاق الخصوم
من قبل على اختصاصه بالحكم في نزاعهم
دون أن يذكروا شرط نهائية حكمه ولا يكون
اغفالهم ذكر ذلك مانعاً من اختصاصه بل
يكون مختصاً كما لو سكت المدعي عليه عن
الدفع بعدم الاختصاص وغاية ما في الأمر
أن حكمه في هذه الحالة يكون ابتدائياً
قياساً على المثل الذي سبق أنما هذا فضلاً
عن أن الانقابات تؤول لمصاحبة المدين عند
التموض أو اللبس أو الشك ولا نزاع في أن
جعل التقاضي من درجتين أصلح المدين من
حصره في درجة واحدة وأمام قاضي واحد
للأعبارات الكثيرة التي تقدم ذكر بعضها
وحيث أنه مما تقدم جميعه ترى المحكمة

وانصرافه عن استعمال صيغة النص المختلط
وايراده النص الاهلي على الوجه الذي أورده
كل ذلك يدل على ارادته الخروج بالنص
الاهلي عن دائرة النص المختلط الصيغة مراعيًا
في ذلك على الأرجح تحكم الدائن في المدين
عادة وأن اختيار ذلك الاختصاص الاستثنائي
وان كان ظاهره الاتفاق والتراضي ألا أنه
راجع في الواقع الى استبداد الدائن بمدينه
ولأنه في مصاحته هو لا في مصاحبة مدينه
فجعل النص الاهلي أوسع تأويلاً من النص
المختلط حتى صار قابلاً لأن يصرف الى وجهين
جائزين قانوناً أولهما اتفاق الخصوم على
اختصاص القاضي الجزئي ونصهم على أن
يكون حكمه في ذلك نهائياً وثانيهما سكوتهم
عن النص بذلك فيكون حكمه في الاول
اتنهائياً ويكون في الثاني ابتدائياً قابلاً
للاستئناف لأن القياس العكسي بين النص
الاهلي والمختلط يقتضي هذا التأويل

وحيث أن ما يؤيد هذا الرأي ويحمله
وجهة الشارع الاهلي ومقصده وغايته
أن المادة ١٣٤ مرافعات قضت بأن الدفع
بعدم الاختصاص بالنسبة لنوع القضية يجب
أبدؤه قبل كل دفع في الموضوع ولا يسقط
الحق فيه إلا ما كان من النظام العام يحكم

١٨

اختصاص . الاتفاق على اختصاص
القاضي الجزئي . الشرط الارادي

مادة ٢٧ مرافعات

مادة ١٠٣ مدني

ذكر في عقد إيجار ان اللوثر إذا شاء الحق
في رفع الدعوى على المستأجر الى محكمة النيا
الجزئية وان حكمها يكون نهائيا مهما كان نصاب
الدعوى . رفعت الدعوى الى المحكمة المذكورة
فدفع المستأجر بعدم الاختصاص لزيادة قيمة
الدعوى عن نصاب القاضي الجزئي وبمحجة ان
الاتفاق على اختصاصها باطل لانه شرط ارادي .
فقضت المحكمة برفض الدفع وقالت ان الشرط
الارادي الباطل هو ما كان الالتزام فيه مطلقا
ارادة الملتزم وهنا الشرط ملق على ارادة الملتزم
لاجله . ولان مكان بطلان الشرط الارادي في
الالتزامات المدنية ولا شأن له بقواعد الاختصاص
في قانون المرافعات

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

محكمة النيا الجزئية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسرأي

المحكمة في يوم الثلاثاء ١٩ يوليو سنة ١٩٢١

وال١٣ القعدة سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة

محمد المشاوي افندي القاضي وحضور

محموديسن افندي كاتب الجلسة

ان القاضي الجزئي يختص في جميع الأحوال
التي يتفق الخصوم على اختصاصه فيها سواء
أذكروا في اتفاقهم أن قضاءه انتهائى أم لم
يذكروا ويكون حكمه انمائيا في حالة
النص من الخصوم في اتفاقهم على ذلك
وابتدائيا عند سكونهم عنه

وحيث أنه اذا قرر ذلك تكون هذه

الحكمة غير مختصة بالفصل في هذه الدعوى
وحيث أنه مع الحكم بعدم الاختصاص
لا محل للبحث في الدفع الفرعى الآخر المتعلق
بعدم جواز نظر الدعوى لأن محله أمام
المحكمة المختصة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر
لدعوى وألزمت المدعين بالمصاريف وماتى
قرش مقابل حماماه

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم الاثنين
٢٤ يولييه سنة ١٩٢٢

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسنى

بك القاضي

وعضوية حضرتي عبد المسيح حنا افندى
ومحمود حجاج افندى القاضيين وفي غيبة حضرة
على محمد حسين افندى القاضي الذى حضر
المرافعة والمداولة وامضى على مسودة الحكم

المحكمة	صدر الحكم الآتي
<p>حيث ان وكيل المدعي عليهم دفع فرعيا بعدم اختصاص محكمة المنيا الجزئية بالحكم في هذا النزاع لانه يزيد عن نصاب القاضى الجزئى ولان الشرط الوارد بالبند الثالث عشر من عقد الایجار المتضمن اختصاص محكمة المنيا شرط باطل لانه علق على ارادة المدعى</p>	<p>في قضية مينا افندى جبران الواردة بالجدول نمرة ٧٣٠ سنة ١٩٢٩</p>
<p>وحيث ان المدعى رد على هذا الدفع اولاً بانه دفع مرتبط بالاخصاخص الخاص وكان من الواجب تقديمه قبل ماعداه من الدفع وقبل التكلم في الموضوع . ثانياً بان نص البند الثالث عشر من عقد الایجار لا يتضمن الشرط الارادى المبطل للعقود بالمعنى المقصود عند شراح القانون وقد فصل كل من المدعى والمدعى عليهما دفاعهم في مذكراتهم المقدمة منهم</p>	<p>ضد الخواجة يوسف خليل الدليل وحناء افندى خليل الدليل رفع المدعى هذه الدعوى طلب فيها الحكم بالزام المدعى عليهما بوجه التضامن والتكافل بان يدفع له مبلغ ٣٥ مليم ١٢٩١ جنيه وفوائده من تاريخ المطالبة الرسمية بواقع المائة تسعة سنويا لغاية السداد بحكم نهائى نافذا للمفعول لا يتوقف على معارضة ولا استئناف والمصاريف والاعتاب وبالجلسة صمم الحاضر عن المدعى على الطلبات وقال بأنه توقع حجز تحفظى أثناء سير الدعوى وطلب تقييده وقدم حافظة بمستنداته</p>
<p>وحيث انه يتعين البحث في معنى الشرط الارادى المبطل للعقود و مجال تطبيقه ولمعرفة ان كان البند الثالث عشر من عقد الایجار يتضمن شرطا من هذا النوع وحيث ان الشراح فسروا الالتزام المتضمن الشرط الارادى المبطل للعقود بانه هو التزام يتضمن شرطا يحيل تنفيذ الالتزام</p>	<p>والحاضرون عن المدعى عليهما طلبوا الحكم بعدم الاختصاص واركتنوا على ما قدموه من المستندات وافوالهم المدونة بحضور الجلسة ومذكرة بدفاعهم والمدعى طلب رفض الدفع الفرعى واركتن على ما ابداه بحضور الجلسة ومذكرة بدفاعه</p>

مبين غير الاختصاص المادى اذا رأى المؤجر أن من مصلحته طرح النزاع أمام هذا القاضى المتفق عليه فالالتزام جاء من قبل المستأجر فهو صحيح ولا يبطله ان الملتزم لأجله وهو المؤجر علق قبول الالتزام على مشيئة نفسه وحيث أنه من المسلم به أنه يجوز أن يشترط أحد المتعاقدين فى عقدان الاختصاص يكون فى أى محكمة جزئية من محاكم دائرة كلية معينة بشاؤها هو

وحيث أنه مادام جاز هذا الشرط جاز بالطبع أن يحفظ المؤجر لنفسه الحق فى طرح النزاع أمام محكمة جزئية معينة اذا شاء ذلك وحيث أن البند المذكور يتضمن رضاه المستأجر مقدما بأن يطرح أى نزاع بينه وبين المؤجر خاصا بهذا العقد أمام محكم معين اذا شاء ذلك أو يتخذ النزاع سيره العادى وحيث أن هذا الشرط صحيح ولم يقل أحد بطلانه

وحيث أنه بطرح النزاع أمام المحكم قد قبل اختصاصه وتمينت مشيئته وفرضى المستأجر من قبل الخضوع لهذه المشيئة فى تعيين الاختصاص فليس له التمسك بذلك بعدم التزامه بهذا الشرط وحيث لذلك يكون الدفع الفراء

معلقا على رغبة وارادة الملتزم المطلقة وحيث أنه يتفرع عن هذا التعريف وجوب ان يكون الشرط قد وضع فى مصلحة الملتزم لا فى مصلحة الملتزم له فيكون المقدر بذلك باطلا لانعدام الالتزام فعلا بتعليقه على رغبة وارادة الملتزم المطلقة وحيث أنه يخرج من هذا التعريف حالة ما اذا كان الملتزم لأجله هو الذى وضع الشرط الارادى فى مصلحته مثال ذلك أن يتهمد احد المتعاقبين لأصحاب الأملاك بتشديد منزل اذا شاء المالك فهذا عقد صحيح واجب الاحترام من قبل الملتزم بخلاف ما لو كان العقد معلقا على ارادة المتعاقب نفسه - راجع فى هذا المعنى (موسوعات دلولوز جزء ٣٣ ص ٢٦٣ وما بعدها)

وحيث أن يستفاد من تعريف الشرط الارادى ومكانه من القانون المدنى انه خاص بالالتزامات المدنية ولا شأن له بقواعد الاختصاص فى قانون المرافعات

وحيث أن البند الثالث عشر من عقد الايجار معناه أن المستأجر قبل أن يطرح النزاع بينه وبين المؤجر أمام قاضى محكمة اثنيا بصفة محكم ليفصل نهائيا فى النزاع اذا شاء المؤجر ذلك فهو التزم بقبول اختصاص

المحكمة في يوم الثلاثاء ١١ يناير سنة ١٩٢١
الموافق ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣٩
تحت رئاسة حضرة القاضي احمد بك نشأت
وحضور محمد صادق المهدي افندي
كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي
في قضية عائشة بنت محمد

ضد

مصطفى بك كامل النمراري ومحمد يومي
وقلم المحضرين

الواردة الجدول العمومي بتمرة ٤٦٣
سنة ١٩٢١

القائل

طلب المدعية بمريضة دعواها الحكم
باحقيتها للأشياء الميينة بالعريضة المحجوز
عليها بناء على طلب المدعي عليه الاول ضد
مدينه المدعي عليه الثاني المقدرة بمبلغ ١٠٠
جنيتها مصريا وفك الحجز عنها والزام الحاجز
بالمصاريف والالتامب مع حفظ كافة الحقوق
الآخري مرتكنة على عقد ثابت التاريخ في
مارس سنة ١٩١٠

وبمجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ المحدده
للمرافعه صمم حضرة وكيل المدعيه على
الطلبات وقدم العقد السالف الذ كر مرتكنة

المقدم من وكيل المدعي عليهما في غير محله
ويتبين رفضه

وحيث لذلك لا يكون هناك مصلحة عملية
من البحث فيما اذا كان هذا الدفع قدم بعد
التكلم في الموضوع

فبناء عليه

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع
الفرعي المقدم من وكيل المدعي عليهما
وباختصاص محكمة المنيا الجزئية بنظر هذه
الدعوى بصفة انتهائية وحددت جلسة ٢٦
يوليو سنة ١٩٢١ للتكلم في الموضوع آخر
تأجيل

— * * * —

١٩

حق امتياز المؤجر

مادة - ٦٠١ فقره ٦ مدني

للمؤجر حق الامتياز على جميع الاشياء التي
توجد بالعين المؤجرة ولو كانت ملكا للغير ولا
يستثنى من ذلك الا الاشياء الضائمة أو المدروقه
والتي اودعت عند المستاجر لسبب قهري او سلمت
اليه لسبب حرقه .

باسم صاحب الجلالة فرؤاد الأول ملك مصر

محكمة بنى سويف الاهلية

بالمجلسة المدنية المنعقدة علنا بسرأي

ان يمنع هذا الا باعلان المؤجر قبل دخول الاشياء في المحل المؤجر حتى يختار لنفسه وعلم المؤجر بذلك بعدم عدم ثبوته هنا لا يضر بحقه شيئاً لأن حسن نية المالك ليست لازمة الا في بدء الايجار لأن القانون فرض على المستأجر ان يضع ائتمنة منزلية او بضائع أو محصولات أو آلات تقي قيمتها بتأمين الأجرة مدة سنتين والمؤجر الحق في الفسخ اذا لم يقم بذلك (راجع المادتين ٣٨١ و ٣٨٨ مدني) ولا يستثنى شيء مما في المحل المؤجر ولو كان مودعاً ومستعاراً ومؤجراً للمستأجر كحالة من يستأخر حروف أثاث المنازل من تجار المفروشات وانما يستثنى ما يفرض علم المؤجر بحقيقة أمره كالساعات المسلمة للمستأجر لتصليحها اذا كانت هذه صناعته وكل شيء يسلم للمستأجر بسبب حرفته لأجراء شيء فيه وكذلك الاشياء الضائعة والمسرقة اذ يجوز استردادها من تملكها فمن باب أولى ممن يرتبها كذلك كل ما اودع مؤقتاً لضرورة كما في حالة حريق مثلاً (راجع بلانيول جزء ٢ غمرة ٢٤٧٠ وغمرة ٢٣٩٩ وغمرة ٢٤٠٠ . وراجع اوبري ودرو الطبعة الرابعة جزء ٣ في باب الامتياز على المنقول صحيفة ١٤٢ و ١٤٣ ودوهارز جزء ٣٠ صفحة ٥٣٦

عليه . وحفزة وكيل المدعي عليه الاول (الحاجز) طلب رفض دعوى المدعيه ودفع كل منها بما هو وارد بمحضر الجلسة - ولم يحضر المدعي عليه الثاني (المدين) والمحكمة اجلت النطق بالحكم اخير الجلسة اليوم .

المحكمة

حيث ان المدعيه وهي زوجة المدعي عليه الثاني طالبت الحكم باحققتها للاشياء المحجوز عليها مرتكئة على عقد ثابت التاريخ من سنة ١٩١٠ وحيث ان المدعي عليه الاول حجز على المدعي عليه الثاني في نظير الايجار المتأخر على الدكان التي يشتغل فيها

وحيث ان جميع الاشياء المحجوز عاها كانت في الدكان وهي ما يشتغل فيه المدعي عليه الثاني واستأجر الدكان من اجله

وحيث انه من المسلم به ان كل ما في المحل المؤجر ضامن للأيجار ويعتبر رهنا ضمنيا للمؤجر وله حق الامتياز عليه طبقاً للمادة ٢٦١ مدني

وحيث ان الحيازة سند الملكية في المنقول فكل ما في المحل المؤجر يعتبر في نظر المؤجر ملكاً للمستأجر وهو رهن ضمني له وليس للشخص الثالث او المالك الحقيقي

باسم صاحب العظمة قواد الاول سلطان مصر

محكمة بنى سويف الجزئية الالهية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسرارى

المحكمة في يوم الاثنين ٣١ يناير سنة ١٩٢١

و ٢٧ جاد الاول سنة ١٢٣٩

تحت رئاسة حضرة احمد بك نشأت

قاضى المحكمة وحضور حسن افندى

خفاجى كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

فى قضية شعبان سيد أبو زيد حميد

الواردة الجدول سنة ١٩٢٠ نمرة ٥٨٣

صند

جنيدى فرج قطب الجمنى ومديرية

بنى سويف

طلب المدعى الحكم بأحقته فى أخذ

٢٠ سهم ٨ قراريط موضوعة البيان بمرضىة

الدعوى وهى التى اشتراها المدعى عليه الاول

من المديرية بالشفعة مقابل مبلغ ٨٥ ملهم

٢٢ جنيه المودع على ذمته بمخزينة المحكمة

مع الحكم بصحة العرض والزام جنيدى فرج

وحده بكلفة المصاريف والأتباب

وبجلسة ١٣ مارس سنة ١٩٢٠ طلب

الحاضر عن المديرية الحكم بعدم الاختصاص

نمرة ١٢١ ونمرة ١٢٢) وقد سارت محكمة

الموسكى الجزئية على هذا المبدأ فى حكمها

المنشور فى المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٣ نمرة ٩٤

و حيث انه فضلا عن كل ذلك فقد قال

حضرة وكيل المدعى عليه الاول ان الحجز

توقع من سنة ١٩١٤ وان المدعو محمد عويس

جاد قال حينذاك ان العربية ملكة ولم ينكر

عليه ذلك حضرة وكيل المدعية ولم يدفع

الدعوى الا بقوله ان المدعية مقيمة بالقاهرة

وهى التى فتحت الدكان ازوجها المدعى عليه

الثانى

و حيث انه لما تقدم يجب رفض الدعوى

بناء عليه

حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة

للمدعى عليه الاول وغايبا بالنسبة للثانى

برفض دعوى المدعية والزامها بالمصاريف

— * * * —

٢٠

شفعة - صاحب الحصة الشائعة فى عقار

مجاور

مادة ١ - قانون الشفعة ١٩٠١

لاشفعة لمن يملك حصة شائعة فى عقار مجاور

للمين المتفرع فيها لعدم قيام السبب .

الجلسة والمحكمة أجلت النطق بالحكم أخيراً
جلسة اليوم

المحكمة

بعد سماع المرافعة والأطلاع على الأوراق
حيث أنه تبين من الأطلاع على الأوراق
والعقد المقدم من المدعى المؤرخ ٣ فبراير
سنة ١٩١٨ ومسجل في ١٢ فبراير سنة ١٩١٩
أن المدعى يمتلك فدانين شائعين في ٦٨ فداناً
في الأرض المجاورة للعين المشفوع فيها
وحيث أنه لذلك يجب البحث فيما إذا
كان من يملك جزءاً شائعاً وأن كان صغيراً
له حق الشفعة في قطعة مجاورة

وحيث أن من يملك حصة مشاعة هو
في الواقع مالك ألى ماستؤول إليه هذه الحصة
عند القسمة

وحيث أنه لذلك يكون سبب الشفعة
في قضيتنا غير قائم الآن وغير محقق مستقبلاً
بل وضعيف الاحتمال إذ لا يملك المدعى إلا
جزءاً من أربعة وثلاثين من العين المجاورة
ويكون احتمال مجاورة نصيبه عند القسمة
للعين المشفوع فيها من حدين مجاورة كافية
لأن يشفع بها اضعف احتمال بكثير كما
لا يخفى

وحيث أنه من المجمع عليه أن الشفعة

وصمم الحاضر عن المدعى على طلباته الواضحة
بمريضة الدعوى والمحكمة أجلت النطق
بالحكم جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٢٠
ومذكرات وأصر كل على ما جاء بالمذكرة
المقدمة منه ثم تأجل النطق بالحكم أخيراً
جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٢٠ وفيها حكمت
المحكمة حضورياً بقبول الدفع التفرعي
وعلم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
والزمت المدعى بالمصاريف - فاستأنف
المدعى هذا الحكم أمام المحكمة الكلية
الاستئنافية وبعد أن سمعت المرافعة فيها
حكمت محكمة بنى سويف الاستئنافية
بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع بألغاء الحكم المستأنف
وباختصاص محكمة بنى سويف الجزئية بنظر
هذه الدعوى والزمت المستأنف عليها الأولى
بالمصاريف ومائة قرشاً أتعاب محاماه فتمجلت
القضية من المدعى بطلب تعجيل جلسة
٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ لنظرها تنفيذاً للحكم
محكمة بنى سويف الاستئنافية وبعد أن
تداولت القضية بعدة جلسات تمدد للمرافعة
فيها جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وفيها دفع
كل من الخصوم بما هو موضح بمحضر

جاء في ابن عابدين طبعة ثالثة جزء ٥
صفحة ١٦٢ ونتائج الافكار المشار اليه
صفحة ٤٥١ ما يأتي - اشترى نصف
دار غير مقسوم فقاسم المشتري البائع
اخذ الشفع نصيب المشتري الذي حصل
له بالقسمة وأن وقع في غير جانيه وعند
أبي حنيفة ان يأخذه اذا وقع في جانب
الدار الى يشفع بها لانه لا يبقى جارا
فما يقع بالجانب الآخر ومقبولية رأى
أبي حنيفة ظاهرة بعكس ما قبله فكان من
الواجب على الشفع ان يباخر الى رفع دعوى
القسمة مع العرض او قبله حتى اذا جاور
نصيبه بمد القسمة العين المبيعة من حدين
مجاورة كافية شفع به اما ولم يفعل ذلك ولا
اثناء سير الدعوى مع انها استغرقت زمنا
طويلا وقد رفقت في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩
والعرض في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ لحكم فيها
بعدم الاختصاص ثم الغائه بالاستئناف كما
تقدم في الوقائع فهذا دليل على انه يبني الشفعه
بلا سبب موجب لها وليس له غرض الا
الاستفادة بعين رأى ان المدعى عليه اشتراها
من الحكومة رخيصة ولا يخفى ان قضايا
الشفعة من القضايا المستعجلة طبقا للمادتين
١٦ و ١٧ من قانون الشفعة وذلك لمصلحة

حق مكروه وارد على غير القياس (وقد كان
مكروها لدرجة جواز الحيلة فيه كما رأى
ابو يوسف انه اى المشتري يحتال لدفع
الضرر عن نفسه والحيلة لدفع الضرر عن نفسه
مشروع وأن كان غيره يتضرر في ضمنه وقال
شمس الأئمة الاشتغال بالحيل لأبطال حق
الشفعة لا بأس به أما قبل وجوب الشفعه فلا
أشكال فيه وكذلك بمد الوجوب اذا لم يقصد
المشتري الاضرار به أى بالشفيع وانما قصد
دفع الضرر عن ملك نفسه راجع الى رأي
جزء ٥ صحيفة ٢٦١) وهى تلك مال الغير
بغير رضاه حتى شبهت بالنصب وقيل أن
وجه مناسبة للشفعة بالنصب تلك انسان
مال غيره بغير رضاه (راجع الجزء السابع من
نتائج الافكار لقاضى زاده افندي وهى تكملة
فتح القدير صفحة ٤٠٥ والجزء الثامن من
تكملة البحر الرائق ل محمد بن حسين بن على
طورى صفحة ١٤٢ وابن عابدين طبعة
ثالثة جزء ٥ صفحة ١٤٢) فيجب إذن
حصرها في دائرتها وعدم التوسع فيها وان
لا يقضى بها الا عند تحقق السبب والسبب
عندنا ليس غير محقق فقط بل محتمل احتمال
ضميف جداً كما تقدم. وهذا رأى الامام
أبي حنيفة في مسألة مماثلة عكسية

من تلك المال على الغير من غير رضاه بما يميز ذلك أيضا الحديث الشريف (جار الدار أحق بالدار والارض ينتظر له وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا) والمراد بالجار الشريك في حق الدار بدليل قوله وان كان طريقهما واحدا وقوله عليه الصلاة والسلام (الشفعة لشريك لم يقاسم فأذا باع أحد الشريكين نصيبه بمد القسمة فلم يبق للشريك الآخر حق لافي المدخل ولا في نفس الدار وحيث لا شفعة راجع نتائج الافكار المشار اليه صفحتي ٤٥٧ و ٤٥٨ وكذلك تكلمة البحر الرائق المشار اليه صفحة ١٤٢ والزيلعي جزء ٥ صفحة ٢٤٠ وحاشية الشامي في الهامش وقيل هنا لاشفعة بالجوار عند أهل المدينة مثل يحيى بن سميذ الانصارى وديع بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنسى

وحيث أن ما ذهب اليه محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها المشار اليه في لنتر جزء ثاني نمرة ٨٣٧٧ ومحكمة كفر الزيات في حكمها المنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩١٧ نمرة ١١٩ من أن المالك على الشبوع يملك في كل ذرة يكفينها للرد عليه ما تقدم خصوصا ان الحصة للشائعة ما هي الا عبارة عما ستؤول اليه بالقسمة وأن المدعي وأن

الطرفين ولعدم تهديد حق المشتري في ملكه زمنا طويلا فلا يمكن أوجاء النظر في هذه القضية أو إيقافها حتى يرفع المدعي دعوى القسمة بعد ان من الذي مضى ودعوى القسمة قد تستغرق زمنا آخر طويلا وقد يعترضها الايقاف لنزاع في الملكية أو لوفاة الخ أو يحصل تباطؤ في الاجراءات مما لا يمكن للمشتري التدخل فيه ومصلحته في ذلك ظاهرة هذا فضلا عن ان المدعي لم يطلب ذلك مما يميز انه لا يقصد وقع الضرر عن نفسه بل يقصد الاستفادة والشفعة شرعت لدفع الضرر لا لجلب المنفعة ويجب ان يكون ذلك لدفع ضرر محقق لا موهوم ومحتمل احتمالا غاية في الضعف لانه لا يكفي أن يجاور نصيبه العين المشفوع فيها من حدين مجرد مجاورة بل يجب ان يكون التلاصق على امتداد كاف كثلث الحد أو نصفه (راجع فتح زغلول صفحة ٨٧)

وحيث انه عدا ذلك فإنه من المختلف فيه بين الأئمة أن هناك شفعة للمجرد الجوار وقال الشافعي لاشفعة بالجوار لقوله عليه الصلاة والسلام الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لأن حق الشفعة معدول به عن سنن القياس لما فيه

و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ من قانون العقوبات
الاهلى وتستبدل منها المواد الآتية :

المادة ٧٧ - يعاقب بالاعدام كل من
اعتدى على حياة الملك أو على حرته .

ويعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة
المؤبدة كل من اعتدى على حياة الملك اعتداء
لا يهدد حياته .

ويحكم بتلك العقوبات نفسها اذا كان
الاعتداء على الملكية أو على العهد أو أحد
أوصياء العرش .

المادة ٧٨ - يعاقب بالأشغال الشاقة
المؤبدة أو المؤقتة كل من شرع بالقوة
في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة
أو نظام نوارث العرش أو في تغيير شيء من
ذلك . فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسامحة
يعاقب بالاعدام من ألف للعصابة وكذلك
من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

المادة ٧٩ - يعاقب بالاعدام كل من
استعمل قنابل أو آلات مفرقة أخرى بنية
ارتكاب الجريمة المخصوص عليها في المادة ٧٨
أو بفرض ارتكاب قتل سياسى

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو
بالسجن كل من صنع أو استورد من الخارج
أو أحرز قنابل أو ديناميت أو مفرقات

كان يملك في كل ذرة فإنه لا يملك كل ذرة بل
ولا يملك الجزء الكافى من كل ذرة أو كل
ما يملكه جزء من أربعة وثلاثين فقط ويجب
أن يكون المجاورة على امتداد كاف كمثل
الحد أو نصفه كما سبق بيانه

وحيث انه لذلك يتمين رفض الدعوى
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض
دعوى المدعى والزامه بالمصاريف

لقوانين والقرارات والمستورات

قانون نمرة ٣٢ لسنة ١٩٢٢

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الاهلى
نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٧ وما بعدها
الى المادة ٨٦ والمواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨

من قانون العقوبات الاهلى الصادر بمقتضى
القانون نمرة ٣ لسنة ١٩٠٤

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية،
وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت

المادة الاولى

نلغى المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢

أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر .

المادة - ٨٠ - يعاقب بالاعدام كل من ألف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين، وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما .

أما من انضم إلى تلك العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم يتخذ فيها قيادة ما فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

المادة ٨١ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب عمداً مبنى أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة

المادة ٨٢ - كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

المادة ٨٣ - يعاقب بالعقوبات المتقدمة ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الفرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الفرض المقصود ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من حرض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في

إدارة حركته .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شجع على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

المادة ٨٤ - كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق يكون الفرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون يعاقب بالحبس إذا لم تقبل دعوته

المادة ٨٥ - يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون ولم يبلغه إلى أولى الأمر . ولا يجري حكم هذه المادة على زوج أي شخص له يد في ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه

المادة ٨٦ - كل من حاول بالقوة أو بالتهديد باستمالة الأرباب الملك أو أخذاً وجميعاً العرش قاصداً بذلك حمله أو إكراهه على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو على الامتناع عنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

فاذا وقعت الجريمة على وزير أو على أحد أعضاء البرلمان عوقب مرتكبها بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

المادة الثانية

تلغى المواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ من قانون العقوبات ويستبدل منها المواد الآتية المادة ١٥٠ — كل من تطاول على مسند الملكية المصرية أو طعن في نظام توارث العرش أو طعن في حقوق الملك وسلطته سواء كان ذلك بواسطة احدى الطرق المتقدمة ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو عرضه للبيع في أى محل أو بغير ذلك من طرق العلنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه

المادة ١٥٦ — يعاقب بالسجن أو الحبس لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة احدى الطرق المذكورة ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين من عاب بواسطة احدى تلك الطرق في حق الملكية أوولى المهد أو أحد أوصياء العرش فاذا وقع ذلك في حضرة أحد من تقدم

ذكر من صوغت العقوبة

المادة ١٥٧ — كل من عاب في حق أو رؤساء الدول الأجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.

المادة ١٥٨ — كل من عاب في حق أحد أعضاء الاسرة الملكية بواسطة احدى الطرق المتقدمة ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامه لا تتجاوز خمسين جنيها

المادة الثالثة

تضاف الى قانون العقوبات المادة ١٥٦ مكررة الآتي نصها :

كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسؤولية بواسطة احدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه.

المادة الرابعة

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون صدر بمرأى المنزه في ١١ صفر سنة ١٣٤١ (٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحقانية رئيس مجلس الوزراء

مصطفى فتحي ثروت

فهرست العدد الاول

المحكام

١	الهبة المستترة . البيع مع هبة الثمن .	١
٨	الافرار بالزوجية والارث	٢
١١	التماس . تزوير . تأثير الجنائي على المدني	٣
١٢	خفي . اهمال . مسئولية الحكومة	٤
١٥	بيع . مرض موت . تاريخ العقد	٥
١٨	عمل تجارى مدنى . طريقة الاثبات	٦
١٩	اليمين . توجيهها . عدم صحة الواقعة	٧
٢٠	بيع . عدم التسليم . تعويض	٨
٢٢	تزوير . غش	٩
٢٤	استئناف . اعلان الحكم من بعض الخصوم . تأثيره في حق الآخرين	١٠
٢٧	وكاله . عزل . تأثيره على الغير . ثمة العين . واضع اليد بمحسن نية . استئناف . اعلانه بالحل المختار	١١
٢٩	مصلحة السكة الحديد . مسئولية ضياع البضائع المشحونة	١٢
٣١	مجلس حسبي . ولاية على قاصر . تعيين وصي للخصومه	١٣
٣٣	وقف المحجور عليه . اذن المجلس الحسبي	١٤
٣٥	اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية	١٥

تابع فهرست المذد الاول

٣٨	التمويض : نظرية الخطأ المتبادل	١٦
٤٢	اختصاص . الاتفاق على اختصاص القاضى الجزئى	١٧
٤٧	اختصاص . الاتفاق على اختصاص القاضى الجزئى . الشرط الارادى	١٨
٥٠	حق امتياز المؤجر	١٩
٥٢	صاحب الحصة الشائعة فى عقار مجاور	٢٠
القوانين والقرارات والمسورات		
٥٦	قانون نمرة ٣٢ لسنة ١٩٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الاهلى	



عدد ١١ نوفمبر وديسمبر

الأمكام

قضاء محكمة النقض والإدارة

٢١

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٢
وقت المرافعة الجريئة .

الذاعرة التأنيدي

ليس من الضروري بيان الوقت الذي وقعت فيه الواقعة . اما تاريخ الواقعة فان من الضروري بيانه لان التاريخ يمكن ان يترتب على معرفته معرفة ان كانت الدعوى العمومية سقطت او لم تسقط .

الحكمة :

« حيث ان الطعن مبني على سببين . الاول ان الحكم لم يبين الوقت الذي وقعت فيه الحادثة واكتفى بالقول ان ذلك حدث ليلا وكان من الواجب على المحكمة أن تبين ولو على التقريب الوقت الذي اعتبرت ان الحادثة وقعت فيه حتى تتمكن محكمة النقض من

معرفة ما اذا كان موافقا لما قصده المشرع من وقوع الحادثة ليلا . والثاني انه جاء بالحكم ان الحادثة بطريق الاكراه الذي يترك اثاراً ولم تبين طريقة هذا الاكراه ولا كيفية استعماله ولم تبين ماهية هذا الاثر الذي تركه هذا الاكراه وهل هو خدش أو دم أو جرح الى آخره .

عن الوجه الاول

« من حيث ان ذكر الوقت الذي حصلت فيه الواقعة غير ضروري كالتاريخ لان التاريخ يمكن ان يترتب عليه سقوط حق أما الوقت فلا . وقد يتعذر في أغلب الاحيان تحديد الوقت مع ان الوقت لا أهمية له في الواقعة التي عوقب من أجلها المتهمون لانه ليس بطرف مشدد ولا ينبغي عليه حكم خاص

(تنظر امام سيد احمد ضد الباية نمرة ١٢٦٤ - ٤)

٣٩ قضائية . دائرة مالي احد طلت باننا

التهمين بالرد والغرامة وهي ٣٨ جنيتها قيمة
الجرم المختلة فضلا عن العقوبة البدنية
المحكوم بها

« وحيث ان الطعن المقدم من المتهمين
الثلاثة الاول مبني على ان التهم الاول فرملجي
ولم تسلم اليه البضائع بسبب وظيفته ولم يعين
امينا على القطار ووظيفته فرملجي اي ربط
القطار بالترملة واما البضائع والمشحونات فن
وظيفة كساري القطر ولذا تكون الواقعة
جنحة منطبقة على المادة ٢٧٤ عقوبات وان
التهمين الثاني والثالث مثل التهم الاول
ووظيفتهما قنديلجية اي اسراج القناديل
والحفاضة عليها فقط

« عن الطعن المرفوع من النيابة »

« من حيث ان نص المادة ٩٧ من قانون
العقوبات فيما يقضي به من الرد والغرامة الزامي
وتطبيق المادة ١٧ لا يجيز الاعفاء منه واذ
فالطعن مقبول ويجب الحكم بالغرامة ايضاً
على التهم الاول

(تقضى النيابة العمومية ضد جبران ابراهيم وآخرون
نمرة ١٢٦٨ سنة ٣٩ قضائية . دائرة مالي احد
طلعت باخا)

٢٣

حكم تاريخه ٥ يونيو سنة ١٩٢٢

حرمان التهم من حق الدفاع

القاعدة القانونية

طلب منهم من المحكمة الترخيص له بان
يثبت بان التهم التي قدر ثمن الخلق المرهون

٢٢

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٢

لختلاس لوال اميرية . عقوبة بدنية . لستمال الرأفة

القاعدة القانونية

ان المادة ٩٧ من قانون العقوبات التي
نصت على حالة اختلاس الاموال الاميرية
قضت على من ثبت ادانته بعقوبة بدنية وبرد
ما اختلسه وبدفع غرامة مساوية لقيمة ما اختلسه.
فاذا رأى القاضي استعمال الرأفة بالمحكوم عليه
طبقاً للمادة ١٧ وجب ان يقع التخفيف على
العقوبة البدنية وحدها. فلا يجوز اعفاء المحكوم
عليه من الرد ومن الغرامة فان نص القانون فيا
يخص بالرد والغرامة الزامي .

المحكمة : —

« من حيث ان الطعن المرفوع من النيابة
العمومية ومن التهمين الثلاثة الاول صحيح
شكلا

« وحيث ان طعن النيابة مبني على ان المادة
٩٧ عقوبات تقضي بمقابلة التهم بعقوبة بدنية
ورد ما اختلسه وبدفع غرامة مساوية لقيمة
الاشياء المختلة وعلمة الجنايات لم تحكم الا
بالعقوبة البدنية فقط والمادة ١٧ عقوبات التي
طبقتها المحكمة لم تنص الا على تخفيف العقوبة
البدنية ولم تتعرض لشيء من العقوبات الاخرى
فلا يجوز عند تطبيقها معاقبة المحكوم عليه
من الرد والغرامة . وتطلب النيابة الحكم على

«وحيث ان تصرف المحكمة بهذه الصورة يرتب عليه حرمان المتهم من استكمال أوجه دفاعه التي قدمها اليها وهذا موجب لبطان الاجراءات والنهاء للحكم واحالة القضية على دائرة اخرى للحكم فيها من جديد»

(تمت — مركيس سبريل ضد النيابة نمرة ١٧٩٢ سنة ٣٩ قضائية . دائرة ممال واحد طلعت بانها)

٢٤

حكم تاريخه ٥ يونيه سنة ١٩٢٢

التعويض الذي يطلبه المتهم من الدعي المدني والعكس

القاعدة القانونية

قضت المادة ٢٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بانه (اذا كانت الواقعة غير ثابتة اولاً يعاقب القانون عليها او سقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضي المدة الطويلة بحكم القاضي ببراءة المتهم) ثم قالت (ويجوز له ان يحكم ايضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض)

محكمة بني سويف كانت قضت بان المتهم هو صاحب الحق وحده في طلب التعويض عندما يحكم ببراءته ولذلك حكمت بعدم اختصاصها بنظر طلب التعويض الذي كان قدمه لها المدعي بالحق المدني قبل المتهم المحكوم ببراءته . قضت محكمة النقض والابرار بقبول النقض المرفوع لها عن هذا الحكم واعلنت ان نص المادة عام يشمل التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض بلا تمييز سواء ما يطلبها

مرخص له من الداخلية . فابت عليه ذلك وعلنت ان مراده تسويق نظر الدعوى ثم حكمت عليه بالعقوبة وبنت حكمها على عدم تقديمه ما يثبت ان المتهم مرخص له من الداخلية . فاعتبرت محكمة النقض والابرار ان تصرف المحكمة بهذه الصورة ترتب عليه حرمان المتهم من استكمال اوجه دفاعه التي قدمها وحكمت بقبول النقض

المحكمة : —

« حيث ان الطاعن بني طمنه على ان المحكمة لم تتمكن من استيفاء أوجه دفاعه باثبات ان للمتهم الذي قدر ثمن الخلق المرحون مرخص له من الداخلية .

«وحيث ان هذا الطلب وان كان لم يثبت بمحضر الجلسة ولكن النيابة سلمت به جدلاً وعزز الطاعن قوله على ذلك بان قدم طلباً عقب المرافعة لحضرة رئيس الجلسة بان هذا الطلب لم يثبت بمحضر الجلسة وبما يدل على صحة دفاعه بتقديمه الرخصة المعلقة له من الداخلية ومثبت فيها اسم المتهم انه ميشيل افندي رباط وهو الذي ثمن الخلق

«وحيث ان المحكمة ترى ان طلبه جدي ولم يكن المراد منه التسويق أو الادعاء بغير الواقع

«وحيث انه بالاطلاع على الحكم المستأنف المطعون فيه وجد أنه من ضمن اسبابه المهمة التي بني عليها الحكم بالعقوبة عدم تقديم المتهم لما يثبت ان المتهم مرخص له من الداخلية

الموجودة بملف القضية وأجلت القضية للاستعداد.
عارضت النيابة في تنفيذ القرار ولم تمكن المتهم
من الاستعداد في الجلسة المحددة لنظر الدعوى.
رفضت المحكمة التأجيل ليمكن المتهم من تنفيذ
القرار السابق وحكت في الدعوى بالادانة
فاعتبرت محكمة النقض والابرام تصرفها هذا
اخلاقاً بحق الدفاع المخول له قانوناً وقضت
بنقض الحكم.

المحكمة :-

« حيث ان رافع النقض تمسك فقط
بالوجهين الاول والثاني والجزء الاخير من
الوجه الخامس وتنازل عن باقي الواجهة

« وحيث ان الواجهة التي تمسك بها رافع
النقض تنحصر اولاً في ان المحكمة الاستئنافية
قضت بتأييد الحكم المستأنف من غير ان
تسمع دفاعه اذ انه اصر على طلب التأجيل
للاستعداد . ثانياً ان المحكمة الاستئنافية
قررت بجملة ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ بالتزخير
له ان يحضر خيراً استشارياً للاطلاع على
الاوراق وتقرير رأيه . ولما أخذ في تنفيذ
هذا القرار طرأت النيابة . وبجملة ١١ يناير
سنة ١٩٢٢ صرحت النيابة بمحصول المعارضة
منها واقرتها المحكمة على هذا بأن رفضت
التأجيل لتنفيذ قرارها وفي هذا اخلال بحق
الدفاع . ثالثاً كما هو المستفاد من الجزء الاخير
من الوجه الخامس ان احد الخبيرين الذي
تمين من المحكمة للمضاهاة لم يكن مقررأ في
الخطوط وهذا بطلان جوهري في الاجراءآت

للمتهم من المدعي المدني أو يطلبها المدعي المدني
من المتهم
المحكمة :-

« من حيث ان الطعن مبني على ان محكمة
بني سويف اخطأت في فهم المادة ١٧٢ من
قانون تحقيق الجنايات حيث اعتبرت المتهم
لوحده هو صاحب الحق في طلب التعويض
عند الحكم له بالبراءة . ولذلك حكمت بعدم
اختصاصها بطلب التعويض الذي قدمه لها
المدعي بالحق المدني قبل المتهم المحكوم ببراءته
« وحيث ان المادة ١٧٢ مارة الذكر قضت
بان لمحكمة العقاب التي رأت ان الواقعة غير
ثابتة اولاً يعاقب القانون عليها او سقط الحق
في اقامة الدعوى بها لمضي المدة الطويلة
وحكمت بالبراءة ان تحكم ايضاً في التعويضات
التي يطلبها بعض المخصوص من بعض

« وحيث انه بعد هذا النص الصريح لاجل
للرجوع للقانون الفرنسي ولا لشراحه لانه
يختلف عن القانون المصري معنى ومبني وعلى
ذلك يكون الحكم المذكور واجب النقض »
(نقض . حسن زكي ضد احد عمدة الشاهد . مرة
١٠٦٧ سنة ٣٩ قضائية . دائرة مالي احد طلعت بلشا)

٢٥

حكم تاريخه ٥ يونيه سنة ١٩٢٢
الاخلال بحق الدفاع

القاهرة القانونية

صرحت محكمة لمتهم بتدبير خبير استشاري
للاطلاع على الاوراق المطعون فيها وعلى
اوراق المضاهاة ونسخ الصور الفوتوغرافية

بذلك كان في سماع القضية بدون استعداد المتهم للمرافعة اخلال بحق الدفاع الخوّل له قانوناً ويؤدي الى بطلان جوهرى في الاجراءات وفي الحكم ومن ثم يكون الوجهان مقبولين «وحيث انه متى ثبت صحة الوجهين المذكورين وقضى ببطلان الحكم بناء عليهما لا محل للبحث في الجزء الاخير من الوجه الاخير.»

(خض . محمد محمد التهامي ضد النيابة . نمرة ١٣٥٠ سنة ٣٩ قضائية . دائرة مالى احدى طلائى بانها)

٢٦

حكم تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢
اعمال تحضيرية . شروع في التنفيذ

القاعدة القانونية

نثر متهم بعض الغاز على نافذة منزل شخص وعلى دكة خشب موجودة بمنزله فاعتبر قاضي الاحالة فعله هذا من الاعمال التحضيرية وقرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى عليه . طعنتم النيابة في قراره بناء على ان هذا الفعل يعتبر شروعاً في وضع النار عمداً فقضت محكمة النقض والابرار برفض الطعن بناء على ان ما صدر من المتهم لا يعتبر بدءاً في التنفيذ ولكنه من الاعمال التحضيرية التي لا يعاقب عليها القانون المحكمة نـ -

« حيث ان النيابة تقصر طلب النقض الى ان ما قرره قاضي الاحالة من ان نثر بعض الغاز من المتهم على نافذة منزل جرجس مرقص

» وحيث ان الوجهين الاول والثاني يتدججان في الواقع معاً ومؤداهما الاخلال بحق دفاع المتهم بعد سماع دفاعه ورفض المحكمة طلب التأجيل

» وحيث انه يتضح من مراجعة محضر جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ امام المحكمة الاستئنافية ان المحكمة صرحت للمتهم باحضار خبير استشاري للاطلاع على الاوراق للطمون فيها واوراق المضاهاة ونسخ الصور الفوتوغرافية للوجوده بملف القضية واجلت الدعوى لجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

للاستعداد وفي هذه الجلسة الاخيرة طلب للمتهم التأجيل لتنفيذ القرار السابق صدوره بشأن الخبير الاستشاري ارتكاً على ان النيابة عارضت في تنفيذ القرار وقد اقرت النيابة بذلك واصر المتهم على التأجيل لحضور المحامي عنه لمدد استعداده للدفاع للظروف السالف ايضاحها وقد رفضت المحكمة طلب التأجيل وسمعت القضية من النيابة والمدعي المدني وفصلت فيها بعد تأجيل نطق الحكم اسبوعاً بدون سماع اي دفاع من المتهم في الموضوع

» وحيث انه تبين مما تقدم ان عدم تمكن المتهم من الاستعداد في الدفاع عن نفسه كان مبنياً على عدم تنفيذ القرار السابق صدوره من المحكمة بالتصريح بتقديم تقرير استشاري وذلك بسبب معارضة النيابة في تنفيذ هذا القرار وكان المتبادر لدهن المتهم ان الموافقة في الجلسة تكون دائرة على التصريح بتنفيذ القرار السابق ولما ان رفضت المحكمة التصريح

المحكمة :

« حيث ان اسباب العلمن كلها ترمي الى ان المتهم غير مسئول عن وفاة المجني عليه لان العمليتين الجراحيتين اثنتين عملتا بمعرفة المتهم كائنا على حسب الاحوال الطبيعية من جهة ولان مرض الجذرة الذي سبب الوفاة للمجني عليه لم يكن ناشئاً عن رداءة العمليتين وبعبارة اخرى عن سبب مباشر كما يجب تفسير المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اسبابه ان المتهم لم يكن من الاشخاص المصرح لهم بتعاطي صناعة الجراحة الصغرى ولذلك ما كان له ان يباشر فتح الخراجين للمجني عليه كما انه اعمل في عدم الاسراع بالاستئذاة بطبيب ولكن الحكم اغفل بيان اللوائح التي تحرم على المتهم بصفته حلاق صحة مباشرة الجراحة الصغرى بعد ما جاء على لسان الطبيب الشرعي في محضر جلسة المحكمة الجزئية من ان حلاقي الصحة مصرح لهم بها

« وحيث ان اغفال الحكم عن ذكر ذلك مما يجعل الواقعة المثبوتة فيه غير معاقب عليها لان مثل المتهم في هذه الحالة يكون كمثل الطبيب الذي يقعد به حظه عن شفاء مريضه رغمًا عما يكون قد اتخذ من الاحتياطات

« وحيث بناء على ما ذكر يجب نقض الحكم واعادة القضية لدائرة اخرى للحكم فيها مجدداً .

(قضي . احد مصطلح الجليل ضد النيابة . نمرة ١٤٩٨ سنة ٣٩ قضائية . دائرة سال احد طلعت بانها)

وعلى دكة خشب موجودة بالمنزل المذكور لا يعتبر شروعا في جريمة وضع النار في غير محله « وحيث ان القرار المطعون فيه بني على أن الفعل الذي صدر من المتهم لا يعد بدءاً في التنفيذ ولكنه من الاعمال التحضيرية للاسباب المدونة بذلك القرار وترى المحكمة ان ما ذهب اليه قاضي الاحالة في هذا القرار ينطبق على نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ عقوبات وعليه يكون طلب النقض مرفوضاً »

(قضي النيابة العمومية ضد هلال محمد الجندي . نمرة ١٤٩٢ سنة ٣٩ قضائية . دائرة احد طلعت بانها)

٢٧

حكم تاريخه ٢٦ يونه سنة ١٩٢٢

وجوب بيان اللوائح . اغفال البيان . وجه قض

القاهرة القانونية

باشر حلاق صحة فتح خراجين لشخص ففتح عن علميته تسم في الدم ثم الوفاة. حكمت محكمة الاسكندرية بالعقوبة وقالت بأن المتهم لم يكن من الاشخاص المصرح لهم بتعاطي صناعة الجراحة الصغرى وما كان له ان يباشر فتح الخراجين . ولم تبين المحكمة اللوائح التي تحرم على المتهم بصفته حلاق صحة مباشرة الجراحة الصغرى ثم رفع طلب قبض والمحكمة حكمت بقبول النقض بناء على ان الحكم اغفل بيان هذه اللوائح مما يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

حقيقة في حالة الدفاع الشرعي عن النفس واذن
يتعين براءته »

(نفس جاك كوهين ضد النيابة نمرة ٢٣٩٧
سنة ٣٩ قضائية . دائرة محال اجد طلعت بانها)

٣٠

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
التنازل عن سماع شهود النبي وحق الدفاع

القاعدة القانونية

اذا تنازل المحامي عن التهم امام محكمة
اول درجة عن سماع شهود النبي ولم يتسك
بسماع شهادتهم امام محكمة الاستئناف جاز
ولا يقال ان ذلك اضر بمقوق الدفاع وطلب
النقض المبني على ذلك يجب رفضه .

(نفس طه بدوي . ضد النيابة العمومية نمرة
٢٣٤١ سنة ٣٩ قضائية . دائرة محال طلعت بانها)

٣١

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
الدفاع عن النفس .

القاعدة القانونية

كون التهم في حالة دفاع شرعي عن
نفسه من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها
المحكمة بدون ان يكون لمحكمة النقض والابرار
حق الرقابة عليها .

(نفس علي لسماعيل التجار . ضد النيابة نمرة
٢٣٢٤ سنة ٣٩ قضائية . دائرة محال طلعت بانها)

٢٨

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عدم وجود قائمة الطاعن من الطعن .

القاعدة القانونية

طعن محكوم عليه في الحكم بأنه (ذكر
فيه ان المجني عليه مكث مدة تزيد على
العشرين يوماً ولم يثبت انه عجز عن اشتغاله
الشخصية في المدة المذكورة) فقررت المحكمة
(بأن هذا الوجه لا فائدة منه لان المحكمة حكمت
على المتهمين بالسجن مدة سنة وهذه العقوبة
داخلة ضمن العقوبة المحددة بالمادة ٢٠٦
عقوبات التي يطلب الطاعنان تطبيقها)

(نفس طه المهدي وآخرين ضد النيابة وآخر مدع
مقوق مدنية . نمرة ٢٣٤٤ سنة ٣٩ قضائية . دائرة
محال اجد طلعت بانها)

٢٩

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
الدفاع عن النفس . براءة

القاعدة القانونية

اذا ثبت من وقائع الحكم الصادر بالادانة
ان التهم كان في حالة الدفاع الشرعية عن
النفس فيتعين قبول النقض والحكم بالبراءة .
المحكمة : —

« حيث ان رافع النقض يني نقضه على
انه كان في حالة الدفاع عن النفس
وحيث انه ثابت ان رافع النقض كان

بتعين قبول الطعن والحكم ببراءة المتهم

(قاضي جوجي رزق . ضد النيابة عمرة
٢٣٢٥ سنة ٣٩ قضائية . دائرة معالي احدثت باننا)

٣٤

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

عاهة مستديمة . من المسؤول

اذا استدعت الاصابة التي احدثها المتهم
اجراء عملية ضرورية ولازمة لحياة المصاب فان
المتهم يكون مسئولاً عن العاهة التي تنشأ عن
تلك العملية اذ انها نتيجة فعله

اجمع القضاء على اعتبار عملية الترتيبه
(رفع عظام المجسمه) عاهة مستديمة لانها تعرض
حياة المصاب للخطر .

الحكمة : —

« حيث ان قول الطاعن في الوجه الثاني
بان الاصابات لم تحدث العاهة بل العملية هي
التي احدثتها قول غير صحيح لان الاصابة التي
احدثها بالجني عليه هي التي استدعت هذه
العملية وانها كانت ضرورية ولازمة لحياة
المصاب فيكون مسئولاً عن نتيجة فعله

« وحيث ان ما يزعمه الطاعن في الوجه
الثالث من ان رفع بعض عظام الجمجمة بسبب
تلك العملية لا يمكن اعتباره عاهة مستديمة
هو زعم فاسد ومخالف لما اجمع عليه القضاء
من ان عملية الترتيبه تعتبر من العاهات
المستديمة لانها تعرض حياة المصاب للخطر »

(قاضي اسحق جرجس ابراهيم ضد النيابة عمرة
٢٣٢٩ سنة ٣٩ قضائية . دائرة معالي احدثت باننا)

٣٢

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

التقرير بالنقض وتقديم الاسباب

الذاعرة القانونية

لقبول الطعن بطريق النقض شكلاً يلزم
توفر امرين : ان يقرر المتهم بالنقض . وان يقدم
تقريراً باسباب طعنه فاذا قدم تقريراً باسباب
طعنه ولم يقرر بالنقض تبين عدم قبول طعنه .
(قاضي علي ابراهيم ابو سيف . ضد النيابة عمرة
٢٣٣٨ سنة ٣٩ قضائية . دائرة معالي طلعت باننا)
ولم يجمع ايضاً (حكم ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ في طعن
عبد السلام السيد ايوب . ضد النيابة عمرة ٢٣٣٢
سنة ٣٩ قضائية دائرة معالي احدثت باننا)

٣٣

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وامة لا يحاق عليها القانون

اتهم شخص بأنه تسبب باهماله وعدم
احتياظه اثناء قيادته سيارة في اصابة شخص
باصابات نتجت عنها وفاته . محكمة اول درجة
حكمت بالعقوبة ومحكمة ثاني درجة ايدت الحكم .
طعن في الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض
حكمت بقبول النقض وبالبقاء الحكم المطعون
فيه وببراءة المتهم وبذت حكمها على (انه
ثابت من الوقائع المثبتة بالحكم ان الحادثة
لم تقع باهمال من المتهم ولم تكن نتيجة مخالفة
لوائح ولذا تكون المحكمة اخطأت في تطبيق
القانون على الواقعة . الناجية به وبناء على ذلك

متسكا بطلان الاجراءات لانه صاحب محل تجاري معلوم وله سكن سبق اعلانه فيه. ومحكمة النقض قررت « ان هذا الطعن يفرض صحته قد زال بالمارضة المرفوعة من المتهم ومرافضته في الموضوع فلا يجوز له التمسك بهذا الوجه امام محكمة النقض والايرام »

(قض . محمود سيد عبيد ضد النيابة العمومية، نمرة ٢٣٣٥ سنة ٣٩ قضائية، دائرة مالى احد طلعت بإنشا)

٣٧

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
التبديد . اركان الجريمة . رد المبلغ .

القاعدة القانونية

يشترط لتوفر اركان جريمة التبديد اثبات عجز المتهم عن الوفاء بعد مطالبة برد ما نعلم اليه . فاذا عرض المتهم فعلا المبلغ على المحقق في البوليس فلم يقبل منه ثم عرضه ايضا على المحقق في النيابة فلم يقبل منه ايضا كانت اركان التبديد غير متوفرة

(قض . ابراهيم محمد الشلط ضد النيابة . نمرة ٢٣٣٦ سنة ٣٩ قضائية، دائرة مالى احد طلعت بإنشا)

٣٨

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
تهمة جديدة . بطلان في الحكم .

القاعدة القانونية

اذا تحول متهم على محكمة الجنايات بتهمة الشروع في قتل شخص معين فلم تبحث في صحة هذه التهمة من عدلها وحكمت عليه

٣٥

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عامة مستدعية .

القاعدة القانونية

ان الاصابة التي يترتب عليها ازالة جزء من عظم الرأس والاستعاضة عنه يميز من الممدن تجعل المنح اكثر تعرضا للاخطار من ذي قبل وتعتبر عاهة مستدعية تقع تحت احكام المادة ٢٠٤ عقوبات

الحكمة : —

« من حيث ان الاصابة التي يترتب عليها ازالة جزء من عظم الرأس والاستعاضة عنه يميز من الممدن تجعل المنح اكثر تعرضا للاخطار من ذي قبل ومن الباديء الثابتة التي قررتها الاحكام القضائية في مصر ان هذه الحالة تعتبر عاهة مستدعية تقع تحت احكام المادة ٢٠٤ عقوبات ولا ترى محكمة النقض ما يبرر عن هذا المبدأ »

(قض . حسين ابراهيم ابو السمود ضد النيابة نمرة ٢٣٣١ سنة ٣٩ قضائية، دائرة مالى احد طلعت بإنشا)

٣٦

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
المارضة . زوال البطلان .

القاعدة القانونية

اعلن متهم بالنيابة على اعتبار انه ليس له محل اقامة معروف وصدر عليه الحكم غيابيا كفرض فتأيد . فطلعن في الحكم بطريق النقض والايرام

للحكم تتيه المحكمة للدفاع الى عدم المساس
بسمعة احد الخصوم

٢ - اذا استجوبت المحكمة المتهم دون
اعتراض منه او من محاميه فلا يصح التمسك
ببطلان الاستجواب طبقاً للمادة ١٣٧ جنائيات

الحكمة : -

« حيث ان الطعن مبني على وجهين :
الاول ان محكمة الجنائيات استجوبت المتهم
وهذا الامر محرم بنص المادة ١٣٧ جنائيات
والثاني ان سعادة رئيس الجلسة في اثناء
الدفاع عن المتهم وجه نظر المحامي انه اذا كان
الدفاع يتناول الكلام عن علاقات غير شريفة
بين المتهم والجني عليها فهذا يكون من
الظروف المشددة للمعقوبة . فذلك يمد حجراً
على حرية الدفاع ومن جهة اخرى فان ابداء
مثل هذه الملحوظات يعتبر في حكم ابداء رأي
في القضية قبل الحكم فيها وهذا من الاوجه
المهمة لبطلان الحكم

وحيث ان المتهم قبل الاجابة على اسئلة
المحكمة بلا اعتراض منه ولا من محاميه فالوجه
الاول في غير محله

وحيث ان الوقائع الواردة بالوجه الثاني
غير ثابتة بمحضر الجلسة على انه لو حصلت لما
ترتب عليها بطلان لان المحكمة نهبت الدفاع
الى عدم المساس بسمعة الجني عليها ولا حرج
عليها في ذلك واذن فالوجه الثاني في غير محله «

(تفتش - سليم علي طالب ضد النيابة عمرة ٢٣٣٣
سنة ٣٩ قضائية - دائرة مسلي احمد طلعت باشا)

بالعقوبة في تهمة جديدة كان ذلك وجباً من
الاجوه المهمة لبطلان الحكم اذا ان التهمة
الجديدة لم ترفع عليه من النيابة ولا من قاضي
الاحالة ولم يحصل عنها دفاع بالجلسة .

المحكمة : -

« حيث انه في الواقع واضح من الحكم
المطعون فيه ان رافع التفتش المذكور تحول
على محكمة الجنائيات (بتهمة شروع في قتل
حسن سليمان الملبجي عمداً لطمعه بخنث في
صدره) فلم تبحث محكمة الجنائيات في صحة
هذه التهمة من عدمه وحكمت عليه بالعقوبة
في تهمة جديدة هي (شروع في قتل
عبد الباقي مصطفى سليمان عمداً لطمعه بخنث
في كتفه وفي بطنه الايمن) وهذه التهمة
الجديدة لم ترفع عليه لا من النيابة ولا من
قاضي الاحالة ولذلك لم يحصل دفاع عنها بالجلسة
وحيث انه لذلك تكون محكمة الجنائيات
تخطت القواعد المقررة قانوناً وهذا وجه من
الاجوه المهمة لبطلان الحكم ويتمين لذلك
قبول الطعن »

(تفتش - حسن سليمان الملبجي وآخر ضد النيابة
السومية - عمرة ٢٣٣٨ سنة ٣٩ قضائية - دائرة مسلي
احمد طلعت باشا)

٣٩

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
حرية الدفاع - استجواب المتهم .

القاعدة القانونية

١ - لا يمد حجراً على حرية الدفاع مبطلاً

قضاة محكمة الاستئناف والأهلية

٤٠

حكم تاريخه ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢

بيع حصة شائعة . مادة ٤٦٢ . شفعة

القاهرة القانونية

ان المادة ٤٦٢ وضعت لحالة خاصة في باب القسمة ولا علاقة لها بالشفعة التي خصص لها القانون باباً فصل فيه أحكامها المأخوذة عن الشريعة الاسلامية بخلاف الحق المنوّه عنه في المادة ٤٦٢ فإنه مأخوذ عن المادة ٨٤١ من القانون الفرنسي التي وضعت لحالة خاصة وهي حالة ما اذا باع أحد الورثة حصته الشائعة في تركة أو باع جزءاً من الحصة شائعة كالثلث أو الربع مثلاً بحيث أن يدخل في الحصة ما يخصها في جميع مشتملات التركة من عقار ومنقول ومالها وما عليها من الديون والحقوقي فيحق في تلك الحالة لباقي الورثة أو لأحدهم لحين القسمة ان يسترد الحصة المبيعة بدفع ثمنها الى المشتري وهو ما يسمونه حق الاسترداد الوراثي .

المحكمة :-

« حيث ان الاستئناف بني على ان محكمة أول درجة أخطأت في تفسير المادة ٤٦٢ من

من القانون المدني وقد احيلت هذه القضية على دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة بناء على طلب المحكوم لاختلاف الاراء في تفسير هذه المادة وصدرت عدة احكام متناقضة في هذا الصدد

« وحيث ان المادة ٤٦٢ سالقة الذكر وضعت في الحقيقة لحالة خاصة في باب القسمة ولا علاقة لها بالشفعة التي خصص لها القانون باباً فصل فيه أحكامها المأخوذة عن الشريعة الاسلامية بخلاف الحق المنوّه عنه في المادة ٤٦٢ المذكورة فإنه مأخوذ عن المادة ٨٤١ من القانون الفرنسي التي وضعت لحالة خاصة . وهي حالة ما اذا باع أحد الورثة حصته الشائعة في تركة أو جزءاً من الحصة شائعة كالثلث أو الربع مثلاً بحيث ان يدخل في الحصة ما يخصها في جميع مشتملات التركة من عقار ومنقول ومالها وما عليها من الديون والحقوقي فيحق في تلك الحالة لباقي الورثة أو لأحدهم لحين القسمة ان يسترد الحصة المبيعة بدفع ثمنها الى المشتري وهو ما يسمونه حق الاسترداد الوراثي والنرض منه منع الاجنبي من التداخل في العائلات والاطلاع على اسرارها وقد قام خلاف بين شراح القانون الفرنسي فقال بعضهم ان الاسترداد الوراثي يجري في الشركات كالمجبري

عن حقه ضمناً أو صراحة بإجرائه عملاً يؤخذ منه التنازل أو الرضاء بالبيع
وحيث ان الست زكيه محمد محمود زوجة
للرحوم محمد أنا مصطفى الذي توفي عنها وعن
ابنته فاطمه عمر انا مصطفى المستأنفة باعت
نصيبها في الاطيان على الشيوع في عين معينة
معدودة الى حسانين حسين محمد يوسف
بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٧ وقد اخذها
من هذا الاخير بطريق الشفعة السيد حجاجي
متولي على مجاهد بحكم في ١١ يولييه سنة ١٩١٩
ولم يثبت ان هذه الاطيان هي كل ما تركه
للورث

« وحيث انه بهذه الحالة لا يكون هناك
ضرر واقع من البيع على الست فاطمه عمر أنا
المستأنفة ولم يستلزم تسليم الحصه للبيعة
اطلاع المشتري او الشفيع على دقار التركة
او الاشتراك في قسمة جميع مشتملات التركة
فلا يجوز للمستأنفة بهذه الحالة طبقاً لما تقرر
من للبديء استرداد الحصه للبيعة المشفوع
فيها ويكون الحكم المستأنف في محله ويتعين
تأييده . »

دوائر المحكمة مجتمة (استئناف فاطمه عمر أنا
مصطفى ضد زكيه محمد محمود واخرى - نمرة ٣١٩ سنة
٣٨ قضائية .)

٤٩

حكم تاريخه ١٨ ابريل سنة ١٩٢٢

انذار . تقدم

القاعدة القانونية

الانذار البسيط لا يقطع مدة التقادم بل
يشترط لذلك اعلان دعوى او تنبيه مستوف
للشروط اللازمة .

في التركات لان الشركات اسرار ايضاً يجب
الحفاظة عليها ومنع الاجنبي من الوصول
اليها فاختار الشارع المصري تعميم النص
لذلك عبر بالشركاء الاصليين مكان الورثة كما
جاء في الطبعة الفرنسية واطلق موضوع
الحصة الشائعة حتى يكون شاملاً لكل
ما انعقد له باب القسمة من الشركات وغيرها .
والشركاء الاصليون سواء كان اشتراكهم
جاء من طريق الميراث او من طريق الاتفاق
ثم أول من تحقق الاشتراك بينهم واراد القانون
حماية اسرارهم اما من حلوا علمهم فلا امتياز
لهم عن الاجنبي

« وحيث انه متى تقرر ماتقدم وكانت
الحكمة من وضع نص المادة ٤٦٢ المذكورة
منع الاجنبي من التداخل في الاسرار
والشركات والتنقيب على اسرارها تكون
النتيجة انه اذا كان المبيع حصه شائعة
في عين معينة من التركة او الشركة يسهل
تسليمها الى المشتري دون ان يطلع على اوراق
واحوال التركة او الشركة ومن غير ان يشترك
في قسمة جميع ممتلكاتها فلا يجوز استرداد
هذه الحصه منه استناداً على الحق المخول في
المادة ٤٦٢ من القانون المدني بل من
طريق أحكام الشفعة فقط اذا كانت شروطها
متوفرة وبالعكس اذا استدعى تسليم تلك
الحصة شيئاً مما تقدم يحق لاحد الورثة أو
أحد الشركاء الاصليين استرداد الحصه المبيعة
من أحدهم للغير ولو انها شائعة في عين معينة
معدودة الا اذا كان طالب الاسترداد تنازل

الحكمة :-

« حيث المدة للقررة لتمسك بمضي الدعة الطويلة لا تنقطع إلا بإعلان الدعوى او تنبيه رسمي مستوف للشروط اللازمة فهذا الانذار البسيط لا يكفي لاعتبار المدة منقطعة

وحيث لما ذكر ترى المحكمة ان الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض دعوى المستأنف عليه لكونها على غير أساس قانوني »

(استئناف وزارة المالية ضد يوسف القندي مصطفى
مرة ٤٩٧ سنة ٢٧ قضائية - دائرة مستر برسال)

٤٢

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١

منع التأجير من الباطن - مخالفة - الشركة الزراعية .
المدان ٣٦٦ - ٣٨٨ مدني

القاعدة القانونية

١ - اذا خالف المستأجر الشرط القاضي بمنع التأجير من الباطن فلا يعتبر ذلك كافياً للحكم بفسخ العقد بل للمحاكم الحق المطلق عند نظر دعاوي فسخ عقود الأيجار في ان تقدر الظروف لكل حالة وان تبحث على الاخص فيما اذا تال المؤجر ضرر كبير من مخالفة اي شرط من شروط العقد . . .

٢ - ان منع المستأجر من التأجير من باطنه لا يشمل منعه من اشارك الغير منه في زراعة الارض المؤجرة .

الحكمة :-

« حيث انه من للتفق عليه ان المحاكم الحق عند نظر دعاوي فسخ العقود في ان تقدر الظروف لكل حالة وان تبحث على الاخص فيما اذا كان قد لحق المؤجر ضرر كبير من مخالفة أي شرط من شروط العقد »
« وحيث ان ظروف هذه الدعوى تتخلص في ان موث المستأنف عليها الاولى قد أجر الى المستأنف ١٤٦ فداناً لمدة ست سنوات ابتديء من سنة ١٩١٧ ثم مما سبق بعد ذلك سنتين بدون ان يعترض على المستأجر أو يطلب فسخ الاجارة بسبب التأجير من الباطن »

« وحيث انه موجود بملف القضية ورقة صادرة من المؤجر ومؤرخة في ٤ اغسطس سنة ١٩١٧ أعلن بعد تحرير عقد الأيجار بيومين اثنين بيع له فيها تأجير ٣٦ فداناً من باطنه لان موقعهما بعيد عن البلد القاطنين بها ولكن هذا لا يمنع ان المؤجر قد علم فيما بعد بالشركة التي عقدها المستأجر مع اخويه لزراعة الارض جميعها حتى امكن استنتاج ذلك حق قرائن الاحوال »

« وحيث ان الطرفين من مائة واحدة وبلدة واحدة فليس من المتبول عقلا ان تقوم تلك الشركة الزراعية ولا يعلم بها المؤجر »

« وحيث ان مقدار الاطيان المؤجرة وطول مدة الاجارة لا يسمحان بالطمح للمستأجر بزراعتها بنفسه وكان من المقدر

القاعدة القانونية

المستأجر غير ملزم بالتعويض عن الحريق الذي يحدث بالعين المؤجرة بدون خطأ منه ولكنه يلزم بإثبات أن لا يلد له فيه وأنه لم يقع بإهمال منه

المحكمة : -

« وحيث أن المستأجر مكلف بالعناية بما يستأجره والحفاظة عليه كحفاظته على ماله فكل ضرر يحصل بالحمل المؤجر على المستأجر اثبات أن لا يلد له فيه كإهمال أو غيره وليس في هذا التكليف ما يخرج عن حد الطائفة إذ أن الحمل تحت يده ويسهل عليه القيام بمثل هذا الإثبات وذلك بخلاف المؤجر فهو بعيد عن الحمل وليس لديه ما يسمح له بمراقبته والعناية به وافتاء ما يقع من مثل حوادث الحريق والوقوف على كيفية حدوثه لجعل الإثبات على عاتقه وقد جرى القانون الفرنسي المدني على هذا المبدأ من جعل المستأجر مسئولاً عن الحريق إلا إذا أثبت أنه حصل بطريق لا يلد له فيها وجعل الإثبات على عاتق المستأجر (راجع مادة ١٧٣٣ مدني فرساوي) » وحيث أنه استفاد من المادة السابقة المذكورة أن المستأجر غير ملزم بالتعويض عن الحريق الذي لا يلد له فيه »

« وحيث أنه يؤخذ من التحقيق الذي حصل عن هذه الحادثة بمعرفة البوليس ومن مكتبة شركة التأمين المؤرخة ٢٠ يناير سنة ١٩٢٠ أن الحادثة حصلت بالقضاء والقدر

مبدئياً أن يشارك آخرين في استغلالها كما هي عوائد القروين فضلاً عن أن هذه المشاركة الزراعية ليست في ذاتها تأجييراً من الباطن أو تنازلاً عن الإيجار »

« وحيث أن المتبادر هو أن المستأفة إنما دفعها لطلب الفسخ وقت رفعها الدعوى ما كان قد آثرت إليه قيم الاجارات الباهظة في تلك السنة فأردت انتهاز الفرصة وطمعت بزيادة الكسب »

« وحيث أنه من جهة ثانية لم يثبت مطلقاً في هذه الدعوى حصول أي ضرر للمؤجر أو ورثته من فعل المستأجر »

« وحيث أن المحاكم قد ذهبت في كثير من أحكامها إلى أن المستأجر يمكنه دائماً تلاقي الحكم بفسخ عقد الإيجار إذا أقام بوفاء تعهداته واعتبرت أن شرط الفسخ إنما هو شرط تهديدي الفرض منه إجبار المستأجر على الوفاء خصوصاً إذا ظهر أن المستأجر لم يلحق ضرراً بالمؤجر (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ بمجموعة التشرع والقضاء الستة الثلاثين صحيفة ١١٤ وحكم محكمة الاستئناف أيضاً الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠ بالمجموعة المذكورة في السنة الثانية والثلاثين صحيفة ٢٩٨ »

(استئناف حسين إبراهيم عبد القادر ضد رقيه اهد
نمرة ٧٠٣ سنة ٣٧ قضائية دائرة جناب مستر برستال)

٤٣

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢١

أجرة . حريق . حيث الإثبات . مسؤولية

الراسي عليه المزداد يكون له الحق في استرداد كل او بعض من المزداد حسب الحالة بغير فوائد أي ان الدائن طالب البيع يبقى ضامناً للراسي عليه المزداد ما دفعه من الثمن عند استحقاق الغير للعين المبيعة وهو واجب قانوناً على كل حال »

« وحيث ان توجيه الخصومة الآن من المستأنف عليه على المستأنف وحده دون طالب البيع فيه مضرة لكليهما اذ من مصلحتهما ان يكون طالب البيع خصماً في الدعوى يقدم ما يثبت ملكية مدنية لما حصل يمه جبرياً او لا يلزم بالثمن للراسي عليه المزداد حسب القانون وطبقاً لما ورد في شروط البيع »

« وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح لاشك من وجود صالح لاجني في الدعوى ومن الواجب وجوده فيها حفظاً لمصلحتيها ولمصلحة من تلقى الحق عنه وهو الراسي عليه المزداد لما له عليه من الضمان »

« وحيث ان ادخال هذا الضامن الاجني متمذر امام المحاكم الاهلية فتصبح غير مختصة بنظر الدعوى ويجب الفاء الحكم المستأنف » (استئناف محمد محمد حاتو ضد محمد علي البند نمرة ٧٨٥ سنة ٢٨ قضائية . دائرة خرفة حافظ اعلي بك)

وانما دفعت للمستأجر التعويض مما ذهبت اليه محكمة أول درجة »

« وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة ان لا اهمال من المستأجر وان الحريق حصل لاسباب لا تعلق له بها وعليه يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف وزارة الاوقاف ضد الياس سليم جامع نمرة ٣٥٧ سنة ٢٨ قضائية . دائرة جناب مستر مارشال)

٤٤

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢١

اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى استحقاق . ماس اجني . المادة ١٥ من لائحة الترتيب

القاعدة القانونية

اذا دفعت دعوى استحقاق امام المحاكم الاهلية واراد الراسي عليه المزداد ان يدخل الدائن الذي بناء على طلبه نزع الملكية ضامناً له في الدعوى واتضح ان هذا الدائن اجني كانت المحكمة الاهلية غير مختصة .

المحكمة : -

« حيث انه جاء في شروط البيع انه لدى غصب الارض المطروحة في المزداد من يد

مجلس المحاماة

القاعدة القانونية

ليس للمجلس المحامي ان يتنازل عن حق ثابت للقصر . فاذا استأجر شخص اطيان قاصر

٤٥

حكم تاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢

التنازل عن حقوق القصر

محل للحجر عليه بدعوى انه ضعيف الذاكرة ولا يحسن عمليات الجمع والطرح وانه يحتاج الى مرشد لان مثل هذا الشخص في استطاعته ان يوكل من يشاء ممن يضع فيه ثقته .

(استئناف است نظلي علي كامل ضد الست زكية بنت السوقي نمرة ١٢١ سنة ١٩٢١ . ١٩٢٢ . دائرة ممالي احمد طلعت باشا)

٤٧

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ .

وصي مختار

لا محل لتعيين وصي آخر اذا ثبت ان

للمصغير وصي مختار من قبل المتوفي

(استئناف وزير الحفانية ضد محمد افندي طاهر عبد الطيف نمرة ١٠٨ سنة ١٩٢١ . ١٩٢٢ . دائرة ممالي احمد طلعت باشا)

قضا المحاكم الكبرى

القانون من الشروط الاخرى المكسبة للملكية

٢- من المقرر قانوناً ان واضع اليد

لا يملك تغيير صفة وضع يده من تلقاء ذاته بل

اللازم ان يكون التغيير مقترناً بعمل خارجي

ظاهر يدل على انكاره حق المالك الاصلي

وادعاء الملكية لنفسه كأن يعلن المالك المذكور

بذلك رسمياً ويظل واضعاً اليد بعد ذلك بهذه

الصفة الجديدة المدة القانونية . وحائراً في خلافا

ايضاً جميع الشروط القانونية الاخرى اللازمة

لاكتساب الملكية

عن سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ورفع المستأجر امره الى المجلس الحسبي لتخفيض قيمة ايجار سنة ١٩٢٠ فلا يملك المجلس هذا التخفيض بما ان لجنة تحديد الايجارات نفسها لا تملك تنزيل القيمة عن سنة ١٩٢٠

(المجلس الحسبي العالي . طعن وزير الحفانية ضد محمود باشا ابو حنين وآخر نمرة ٣٠ سنة ١٩٢١ . ١٩٢٢)

٤٦

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢

حجر . نصف الذاكرة

اذا ثبت ان الشخص المطلوب الحجر

عليه ليس متموها وانه يحسن التكلم والفهم

واطيانه موقوفة لا يخشى عليها من التبديد فلا

٤٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢

تقدم . تغيير صفة وضع اليد

القاعدة القانونية

١- ان حق الملك في ذاته لا يسقط

بترك المالك للمعين المملوكة وعدم الانتفاع بها

مهما طال الزمن وانما قد يترتب على تلك المعين

حق ملك جديد للنير اذا تحقق وضع يد ذلك

النير عليها المدة القانونية مع استيفاء ما يشترطه

المحكمة : —

« أن القول بسقوط ملكية المستأنف عليها لمضي ١٥ سنة من تاريخ وفاة مورثهما الى يوم رفع الدعوى هو قول لا يطابق الحقيقة لأن حق الملك في ذاته لا يسقط بترك المالك لعين المملوكة وعدم الانتفاع بها هما طال الزمن على ذلك وانما قد يترتب على تلك العين حق ملك جديد لغير ادا تحقق وضع يد ذلك الغير عليها المدة القانونية وكان مستوفياً لشرائط القانونية المكسبة للملكية وعلى هذا فلا حق للمستأنفين في الاستناد الى نص المادة ٧٦ من القانون المدني ما لم يدعوا صراحة انهم قد وضعوا يدهم على الاطيان المتنازع عليها مدة ١٥ سنة بالشرائط القانونية المكسبة للملكية ولا يفنيهم عن ذلك التمسك بمجرد سكوت المستأنف عليها عن المطالبة بمقهما مدة خمس عشرة سنة ،

« الامر الثاني ان دعوى المستأنفين بأن المستأنف عليها لا يصح لها التمسك بعدم مضي ٣٣ سنة هجرية من يوم وفاة المورث الأصلي ميخائيل دميان الى يوم رفع الدعوى لعدم تلقبها الأثر عنه مباشرة هي دعوى غير صحيحة ايضاً وذلك لأن حق مورثها في المطالبة بميراثها في تركه ابنها المذكور لم يكن عند وفاتها قد سقط بعد مضي ٣٣ سنة من تاريخ وفاته وهذا الحق ينتقل الى المستأنف عليهما بعد موتها بطريق اليراث الشرعي عنها فيكون لها الحق في التمسك به قانوناً

« الامر الثالث ان قرار للمستأنفين بأن

ملكيتهم للاطيان للتنازع بشأنها قد آلت لهم بطريق اليراث عن ميخائيل دميان وان جيانة موروثة للمستأنف عليهما هي ابنة ذلك المورث يقتضى القول بأن حقهم في تلك الاطيان كان مقصوراً على ملكيته جزء شائع فيها مساو للمجموع انصبتهم في ذلك لليراث ومتى كان الامر كذلك فوضع يدهم عليها لم يكن نصبتهم منفردين بملكيتها بل انه كان فيما يتعلق بنصيب جيانة موروثة للمستأنف عليهما هو بطريق النيابة عنها وبصفة مؤقتة

« وبما انه من المقرر قانوناً أن واضع اليد لا يملك بغير حقه وضع يده من تلقاء ذاته بل اللازم ان يكون التغيير مقترضاً بعمل خارجي ظاهر يدل على انكاره حق المالك الأصلي وادعاء الملكية لنفسه كان يعلن المالك المذكور بذلك رسمياً ويظل واضحاً اليد بعد ذلك على هذه الصفة الجديدة المدة القانونية وحازراً في خلالها ايضاً جميع الشرائط القانونية الاخرى اللازمة لاكتساب الملكية

« وحيث ان للمستأنفين لم يدعوا شيئاً من ذلك فلا حق لهم في الادعاء بسقوط حق المستأنف عليهما في ملكية القدر المطالب به »

(استئناف جرجس ميخائيل وأمرض ضد يوسف لوقا
تمرة ٥٧٥ سنة ١٩٧٢، دائرة حفرة محمد ليب عطية بك)

٤٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣

احتصاص الحاكم الاهلية. المطالبة بالرد الصادق بحكم الراف

القاعدة القانونية

تختص الحاكم الاهلية بالنظر في دعوى

من اول الامر وثانياً بان المبلغ المطالب به كان عند مورث المستأنف عليهم بصفة ودية ريثما يتم الزواج

« وبما ان قول المستأنف بوجوب تقديم الدفع بعدم الاختصاص بادى ذي بدء قول مردود لان هذا الدفع من النظام العام وبحق للمستأنف عليهم تقديمه في أية حالة كانت عليها الدعوى ومع هذا فقد تجنب المستأنف التكلم في هذا الدفع امام هذه المحكمة

« وبما انه فيما يتعلق بموضوع الدفع فان احكام الشريعة الاسلامية انما وضعت قواعد استحقاق الصداق كله او بعضه عند اتمام عقد الزواج سواء أتبته دخول الزوج وزوجته أو لم يتبته أما قبل اتمام العقد فلا دخل لتلك الاحكام فيه كما لا دخل لها عندئذ في مسائل الهدايا والنفقات التي تصرف في معدات الزواج بل مرجع ذلك كله هو العرف واذا كان القانون المدني قصر في وضع قواعد لهذه الشؤون فان العرف قد وفى ذلك

« وبما انه ليس من حرج على المحاكم الاهلية ان تفصل في النزاع الذي حدد له العرف نظاماً معروفاً وسن له قواعد ثبتتها التجارب « وبما انه يتبين من ذلك ان حكم محكمة أول درجة بقبول الدفع بعدم الاختصاص لم يكن بالقضاء الصائب ويتعين الفاؤه والحكم باختصاص تلك المحاكم واعادة القضية للمحكمة الجزئية للفصل في موضوعها »

(استئناف قطب زكى ضد فاطمة احمد واشد نمرة ٣٨٩ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرة محمد لبيب عليه بك)

المطالبة برد صداق او هدية دفعت (اذا لم يتم الزواج) ولا محل للقول باختصاص محاكم الاحوال الشخصية بدعوى ان القانون المدني قصر في وضع قواعد بخصوص هذه المسائل خلافاً للشريعة الاسلامية فان احكام الشريعة انما وضعت قواعد استحقاق الصداق كله او بعضه عند اتمام عقد الزواج اما قبل اتمامه فلا دخل لتلك الاحكام فيه كما لا دخل لها عندئذ في مسائل الهدايا والنفقات التي تصرف في معدات الزواج بل مرجع ذلك هو العرف الذي يحل في هذه المسائل محل القانون .

المحكمة : —

« بما ان حجة للمستأنف عليهم في الدفع بان المحاكم الاهلية غير مختصة بنظر هذه الدعوى يرجع الى ان اصلها المطالبة برد صداق دفعه للمستأنف لمورث المستأنف عليهم واصبح من حقه استرداده منهم لان الزواج لم يتم

« وبما ان قضاء محكمة اول درجة بقبول هذا الدفع استند الى ان الفصل في الدعوى يقتضي البحث في ماهية الصداق واستحقاقه قبل الدخول او بعده وفي النفقات الملحقه به كالهدايا واعداد منزل الزوجية وهذه الشؤون لها احكام متباينة في الشريعة الاسلامية قد قصر عن بيانها القانون المدني فالفصل في الدعوى يقتضي اذاً بحث تلك الاحكام وهذا ليس من اختصاص المحاكم الاهلية

« وبما ان المستأنف رد على هذا الدفع اولاً بان المستأنف عليهم لم يقدموا هذا الدفع

اموالهم لا يعني شيئاً في تبيان العلة القانونية للمسئولية التي القتها محكمة اول درجة على المستأقن فان قانون سنة ١٨٨٤ الذي سبقته الاشارة اليه قد اصبح معطلا في كل نصوصه سواء أ كان ذلك من جهة العمل او من جهة الالفاء الضمني بصدور لوائح اخرى في موضوعه تتناقى في معناها الصريح مع القواعد والاجراءات المرسومة فيه . اما من جهة قواعد المدالة والقانون العام فان عمل رجال الحفظ هو اتقاء الاعتداء على الاقنس والاموال بقدر المستطاع وحد مسئولية القصور في ذلك هو التأديب الاداري الذي سنت له لوائح الخفراء التي صدرت بعد قانون سنة ١٨٨٤ انظمة خاصة . اما ان القصور ينتج مسئولية مدنية على رجال الحفظ لمن اصابه ضرر من قصورهم فهو قول لا يستند الى اساس قانوني فانهم يتوليم عمل الحفظ كرهاً او اختياراً لم يلتزموا بأي عهد للجمهور ولا للجمهور اكتسب عليهم حقاً بدفع اجور الخفراء للحكومة حتى ان صح انه اكتسب حقاً قبل الحكومة التي تتولى جباية تلك الاجور .

« الاجور »

(استئناف سيد احد رحا وآخرين ضد ابراهيم عبد السلام مقر نمرة ٤٦٩ سنة ١٩٢١ . دائرة حفرة محمد لبيب عطية بك)

٥١

حكم تاريخه ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢
جول تلك الوقت بمضي ١٥ سنة (المادة ٧٦ مدني)
القاهرة القانونية

ان الفصل في امر املاك اعيان موقوفة

٥٠

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ ابريل سنة ١٩٢٢

مسئولية رجال الحفظ . تعطيل فنون ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤

القاهرة القانونية

ان قانون ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ الخاص بمسئولية رجال الحفظ قبل من يعتدى على اموالهم قد اصبح معطلا في كل نصوصه سواء من جهة العمل او من جهة الالفاء الضمني لصدور لوائح اخرى في موضوعه تتناقى في معناها الصريح مع القواعد والاجراءات المرسومة فيه . وان ترتب مسئولية مدنية على قصور رجال الحفظ في مهمتهم الخاصة بقاء الاعتداء على الاقنس والاموال بقدر المستطاع لا يستند الى اساس قانوني فانهم يتوليم عمل الحفظ كرهاً او اختياراً لم يلتزموا بأي عهد للجمهور ولا للجمهور اكتسب عليهم حقاً بدفع اجور الخفراء للحكومة حتى ان صح انه اكتسب حقاً قبل الحكومة التي تتولى جباية تلك الاجور .

المحكمة : —

« بما ان الحكم للاستأنف استند في قضائه بالزام المستأقن بقيمة ما خسر المستأنف عليه من سرقة مواشيه على قواعد المدالة والقانون العام علاوة على نصوص قانون الخفراء الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ » وبما ان هذا التعجم في استظهار اساس مسئولية رجال الحفظ قبل من يعتدى على

الحكمة : —

« وبما أنه عن الوجه الثالث يتعين البحث في اركان دأئاماتر الابحاث والآراء المتناقضة عند المشتغلين بتأويل القانون المصري في المحاكم الاهلية والمختلطة — ذلك الامر هو صريان احكام المادة — ٧٦ من القانون المدني الاهلي على الاعيان الموقوفة او قصرها على ما كان غير موقوف »

« وبما ان الاحكام والمذاهب القائلة بعدم صريتها ترى ان الشارع المصري عند وضعه هذه المادة ونظيرتها بالقانون المختلط لم يمين بوضع قواعد خاصة بالاموال الموقوفة — فوجب اذن طبقاً لقواعد العدل الرجوع الى احكام الشريعة الفراء واره فقائها فان المسئلة منشأها شرعي بحث ومن المعقول الانتجاء الى هذا الاصل كما هو الحال في مسائل الموارث والهبه والوصية »

« وبما ان اصحاب هذا المبدأ فريقان احدهما يقول بعدم تملك اعيان الوقف بوضع اليد مهما طال عليه الامد وثانيهما يقول بتملكه بنفي ثلاث وثلاثين عاماً »

« وحيث ان حجة التفريق الاول تلام تماماً احكام الشريعة الفراء في جعل اعيان الوقف محبوسة حبساً ابدياً على الاوجه المخصصة لها فلا تباع ولا ترهن ومن باب اولي لا تكسب ملكيتها غصباً بالتقادم »

« وبما ان منهباً كهذا آتى من طريق الشذوذ في بعض احكام المحاكم الاهلية لم تستقر عليه احكام المحاكم اذ انه يتعارض مع

بعضي المدة انما هو فصل في نزاع مدني صرف ولذا لم يحل القانون المدني الى احكام الشريعة كما حال صراحة في المسائل الشرعية الصرف كاللوارث والوصية (مواد ٥٤ و ٥٥ مدني) فلا محل اذن للرجوع الى احكام الشريعة الاسلامية خصوصاً وان الشارع المصري ما اغفل قط امر الاعيان الموقوفة او سواها مما قضى المصلحة العامة بالمحافظة عليه وابعاده عن دائرة الاملاك السائغ امتلاكها بعضي المدة فقد عرف الاموال الموقوفة في المادة السابعة من القانون المدني ونص في المادة التاسعة مقرة سابعة على الاملاك التي لا يسوغ تملكها بوضع اليد مهما طالت المدة وفي عدادها الجوامع وكافة محلات الاوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام او للبر والاحسان فلو اراد ان لا تملك اعيان الاوقاف على مختلف انواعها بعضي المدة لنص في المادة التاسعة بما اراد

لهذا كانت المادة ٧٦ من القانون المدني منطبقة على الاموال الموقوفة انطباقاً على غيرها من الاموال وكان من الممكن امتلاكها بوضع اليد مدة خمس عشرة سنة .

ولا محل للقول بانها لا تملك الا بثلاثه وثلاثين سنة اخذاً بما جاء في المادة — ٣٧٦ — من لائحة المحاكم الشرعية لان هذه اللائحة وضعت لتسير عليها محكمة الاحوال الشخصية في دائرة اختصاصها اي فيما يتعلق بإنشاء الوقف وشروط صحته وبطلانه

(فقرة سابعة من المادة التاسعة)

«فلو انه اراد ان لا تملك اعيان الاوقاف على مختلف انواعها بمضي المدة لنص في المادة التاسعة بما اراد»

«وبما انه مع صراحة النص بتعيين صنف خاصة من الاملاك التي لا تملك بوضع اليد ومع تعريف الشارع للاموال الموقوفة في المادة السابعة يكون القول باغفال الشارع احكام الاموال الموقوفة من حيث امتلاكها بمضي المدة قول لا يتفق مع مفهوم نصوص القانون»

«وبما ان ما قيل من وجوب الرجوع الى الاحكام الشرعية بشأن الاموال الموقوفة قياساً على مسائل الموارث والهبة والوصية اتما هو من قبيل القياس مع الفارق لان الفصل في امر امتلاك اعيان موقوفة بمضي المدة اتما هو فصل في نزاع مدني صرف ولذا لم يحل القانون المدني الى احكام الشريعة كما احال صراحة في المسائل الشرعية الصرفة كالموارث والوصية مواد ٥٤ و ٥٥ مدني .

«وبما ان المحكمة ترى بهذه المناسبة ان ما ذهب اليه اولو الرأي القائل بالامتلاك بثلاثة والثلاثين سنة من ان الشارع قصد بوضعه المادة ٣٧٦ من لائحة المحاكم الشرعية ان يفهم ان ملكية الوقف تزول بثلاث وثلاثين عاماً رأى فيه خطأ واضح لان هذه اللائحة وضعت لتسير عليها محكمة الاحوال الشخصية في دائرة اختصاصها اي فيما يتعلق بإنشاء الوقف وشروط صحته وبطلانه وليس الترض

ما تقتضيه ضرورة العمران ويشل حركة المعاملات لانه يحتم على كل مشتر او متعامل ان يبحث في سجلات المحاكم المختلطة وبأسماء الناس قاطبة عن اصل ما يريد امتلاكه ليمرف ان كان سبق وقفه او لم يسبق»

«وبما ان الفريق الثاني يبني نظريته على انه لا يسوغ سماع الدعوى شرعاً بالنسبة للاموال الموقوفة بعد مضي ثلاث وثلاثين عاماً فعلى سبيل القياس يرى تملك اعيان الوقف بمضي المدة المذكورة»

«وبما ان هذا الفريق اتما يأخذ بقاعدة غير جوهرية للوصول الى هدم القاعدة الاساسية في مادة الحكم فالإدانة هي اكتساب حق بمضي المدة والقاعدة الشرعية تقضي بعدم اكتساب ملكية اعيان الوقف بالتقدم فالأخذ برأي هذا الفريق لا يطبق في الواقع حكماً شرعياً بل يأخذ بطريق القياس بين التقيضين» «وبما ان هذه المحكمة ترى ان الشارع المصري ما اغفل قط امر الاعيان الموقوفة او سواها مما تقضي المصلحة العامة المحافظة عليه وابعاده عن دائرة الاملاك الساتع امتلاكها بمضي المدة - فبعد ان ابان انواع الاموال وعرف كل قسم منها في الكتاب الاول ولم يفته تعريف الاموال الموقوفة في المادة السابعة نص على الاملاك التي لا يسوغ تملكها بوضع اليد مهما طالت المدة وفي عدادها الجوامع وكافة محلات الاوقاف الخيرية المخصصة لتعليم العام او للبر والاحسان سواء اكانت الحكومة قائمة بادارتها او بصرف ما يلزم لحفظها وبقائها

الاتفاق المحرر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بينه وبين الشيخ احمد الخطيب المدعى عليه الاول الذي اترم فيه بأن يدفع للمدعي خمماية جنية علاوة على الثلثية جنية السابق دفعها منه وذلك في حالة تأخيرها عن تحرير العقد النهائي بشراء الارض التي جاء ذكرها في العقد «وبما ان المدعي يريد تفسير كلمة «عنهم» التي تصدرت امضاء الشيخ احمد بسيوني على عقد الاتفاق بأنها تدل على نيابته عن اخوه المدعي عليهما الاخيرين وقد ساق في سبيل التذليل على ذلك ان الانداز الوارد له باسم الشيخ احمد انما حرر في مكتب محامي دائرة بسيوني بك اي دائرة وقف المتشاوي وان كاتب العقد من رجال بسيوني بك،

«وبما ان هذا التذليل في مجموعه لا يمكن بأية حال ان يكون ملزماً بسيوني بك والشيخ محمد الخطيب بهتد لم يوقعا عليه ولم يصدر منهما تفويض لمن وقع عليه بأن ينوب عنهما في الالتزام الذي هو موضوعه فان التعمدات تطلب قبولا صريحاً ومستنداً جالياً ليس بيد المدعي شيء منه قبل هذين المدعى عليهما .

«وبما انه فيما يتعلق بالشيخ احمد الخطيب الذي وقع على الاتفاق فان البند الخامس منه صريح في الزامه اذا تأخر عن دفع القسط المستحق في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وتحرير العقد النهائي بأن يدفع علاوة على الثلثية جنية المدفوعة منه خمسمائة جنية اخرى ،

«وبما ان الحاضر عن الشيخ احمد يدفع هذا الالتزام بأنه قد ائذر المدعي باستمداه

بداية من عدم مبالغ الدعوى شرعاً بعد هذه المدة ان ملكية الاعيان الموقوفة تحصل بوضع اليد في المدة المذكورة»

(استئناف امته محمد غنيم واغريبات ضد وزارة الاوقاف نمرة ٥٥٢ سنة ١٩٢١ . دائرة حضرة محمد ليب عليه بك)

٥٢

محكمة طعنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ يناير سنة ١٩٢٢

تأفد عن الغير . الشرط الجزائي . العيوب

القاعدة القانونية

١ - اذا تأفد شخص عن نفسه وعن اخوته دون ان يكون موكلًا من قبلهم كانت مسئولًا عن عمله ومطالبًا بتنفيذ الالتزام كله دون تخصيص او تجزئة .

٢ - اختلف التقضاء والقضاء في درجة احترام الشرط الجزائي فرأت بعض المحاكم وجوب اخضاعه لقيمة الضرر الذي يلحق بمن يطالب به . ولما كان المفهوم في نظام التعامل ان العيوب هو التفويض الذي يأخذه البائع الذي لم تتم صفقته ويسترد المشتري مضاعفاً اذا كان البائع هو الذي عدل عن الصفقة وجب عدلا اخذ العيوب مقياساً للتفويض خصوصاً اذا لوحظ ان قيمة ذلك العيوب كافية كتعويض عن الربح الذي يفت البائع لدول المشتري عن اتمام الصفقة .

المحكمة : -

« بما ان المدعي يستند في دعواه الى عقد

لتوقيع العقد عن نصيبه في الصفقة وهو
الربع وقد تأخر المدعي عن الحضور

« وبما ان هذا الدفع ليس بالقول الجدي
فان عقد الاتفاق انما هو عن جميع الارض
برغم تخصيص نصيب منها لكل من المدعي
عليهم وقد جعل الشرط الجزائي مبلغاً واحداً
يدفعه جميع المدعي عليهم فالذي يفهم من
عبارة الاتفاق هو ان الشيخ احمد الخطيب
تعرض للالتزام على اعتقاد ان اخويه يحيزاه
فهو مسئول عن عمله ولو انه اراد ان يحدد
مسئوليته لنص في العقد على ما يعلق ثقاه
اذا رفض اخواه او خصص نصيبه في الشرط
الجزائي كما خصص نصيبه في الارض . اما وقد
الزم التزاماً عاماً فهو المسئول عنه .

« وبما ان الشرط الجزائي المذكور في العقد
قد اختلف الفقهاء والقضاء في درجة احترامه
وترى بعض المحاكم وجوب اخضاعه لقيمة
الضرر الذي يلحق بمن يطالب به وترى هذه
المحكمة انه في هذه الدعوى يجب عدلا اخذ
مقياسه على العرون التي دفع فان المفهوم
في نظام التعامل ان العرون هو التعويض
الذي يأخذه البائع الذي لم تتم صفقته ويسترده
المشتري مضاعفاً اذا كان البائع هو الذي عدل
عن الصفقة لاسباب اذا لاحظ ان قيمة ذلك
العرون كافية كتعويض للمدعي عن الربح
الذي فاته لمدول المدعي عليه الاول عن
الصفقة ويلاحظ في هذا المقام ان المدول
انما كان بعد اسبوع واحد من تاريخ عقد

الاتفاق ولم تكن اذ ذاك اثمان الاطيان
تدهورت الى الحد البعيد الذي يقول به المدعي
« وبما ان الاخذ بهذا الرأي يترتب عليه
اعتبار دعوى المدعي على غير اساس لانه انما
رفعهما ليحصل على التمساة جنيته الرائدة .
اما مبلغ العرون فقد تسلمه وليس مطروحاً
اثره امام هذه المحكمة حتى يقضى له به »

(ملط الابتدائية . قضية صمان وهب ناصر ضد
الشيخ احمد الخطيب وآخر . مجلة ٣٨٨ سنة ١٩٢١
دايرة حقرة محمد لبيب عطيه بك)

٥٣

محكمة ملط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

قصة . سداد شريك مامل حصة من الديون التي كانت
على غيره من الشركاء . عدم ضرورة قبول الدريك الدين

القاعدة القانونية

اقسم شركاء اعياناً مشتركة بينهم على
الشيوع فوقهم في نصيب احدى قطع ارض مرهونة
قام بسداد ما عليها من الدين للدائن دون قبول
الدين الاصلي ولما طوالب المدين بالدين دفع
بعدم قبول الدين للعالة . قررت المحكمة ان
السداد حصل طبقاً للمادتين ١٦٠ و ١٦٢ مدني
وهما لا تقتضيان قبول المدين دفع الدين عنه
كما في حالة بيع الديون وأنه في حالة حلول
أجنبي محل الدائن بغير رغبة المدين يكفي ان
تكون هناك ضرورة دعت الى حياته حتى له
بواسطة هذا الدفع والحلول تباً لتلك محل

صيانة حق له بواسطة هذا الدفع والحلول تبعاً لذلك محل الدائن وليس أول على هذا من اباحة القانون لكل من المدين الضامن والدائن المرتن ذي الحق المتأخر وللشترى لعقار مرهون ان يحلوا محل الدائن المرتن ذي الحق المتأخر والمادة ١٦٢ مدني فنهنا مرجع الامر ومنار الحكم دفع الضرر بقطع النظر عن الربح المستفاد او المحتمل . ولا جرم انه في حالتنا كان المستأقنان اشبه ما يكون بالمشترى لعقار مرهون ختقهما في الرجوع على المرتن بقيمة الدين الذي دفعا حق ثابت لا مراء فيه الا انهما بفعلهما هذا لا يصح ان يلزما للمستأنف عليه الاول المرتن باكثر مما انتفع به كما نصت عليه صيغة المادة ١٦١ وهو يتنازع في ان الدين باكله لا يزال باقياً ويطلب المحاسبة على الربح لاحتمال انه استغرق الدين وفوائده وحيث لا يكون قد انتفع بما دفعه عنه المستأقنان لدائته (راجع حكم محكمة اسبوط الابتدائية الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩١٩ ومنشور في السنة العشرين من المجموعة الرسمية بالصحيفة رقم ١٢٨)

« وبما أن هذا يستدعي احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأقنان وبني المستأنف عليه الاول بكافة طرق الثبوت بما فيها البينة ان الدين باق باكله وان ربح الخمسة القراريط المرهونة تأميناً له لا يستغرق في مدة الرهن الدين وفوائده القانونية .

(استئناف علي ابراهيم ضد مقر ابراهيم نمرة ٩٤٤

سنة ١٩٢١ . دائرة خضرة محمد لبيب عليه بك)

الدائن بدليل اباحة القانون لكل من المدين الضامن والدائن المرتن ذي الحق المتأخر والمشتري لعقار مرهون ان يحلوا محل الدائن . كما جاء بمقتري ٣٢٢ من المادة ١٦٢ مدني . وقررت ايضاً ان من دفع الدين لا يصح ان يلزم المدين باكثر مما انتفع به فاذا نازع المدين في ان الدين باكله لا يزال باقياً وطلب المحاسبة على الربح لاحتمال انه استغرق الدين وفوائده وجب تحقيق نزاعه هذا والسماح له بأن يثبت انه لم ينتفع بما دفع عنه لدائته .

المحكمة : —

« بما انه فيما يتعلق بان الرهن لم يكن قابلاً للتحويل فان للمستأقنين قد حلا محل المرتن بتأثير ظروف اضطراريه وهي وقوع الارض المرهونة في نصيبهما الذي فرز لها لما اقتسما الاعيان المشتركة بينهما مشاعاً وبين المستأنف عليهما الاولين وما كان من سبيل لوضع يدهما على هذه الارض الا تبرئة ذمة المرتن بدفع قيمة الرهن الذي عليهما كالحصل يقع تحت نص المادتين ١٦٠ و ١٦٢ مدني وهما يقتضيان قبول المدين دفع الدين عنه كما في حالة بيع الديون كما تقتضيان ذلك القبول لنقل التأمينات التي كانت على الدين ولا يمكن ان يقال ما ذهبت اليه محكمة اول درجة من انه يجب في حالة حلول اجنبي محل الدائن بغير رغبة للدين ان لا يكون الغرض ربحاً يسمى اليه ذلك الاجنبي من وراء دفعه الدين بل يكفي ان تكون هناك ضرورة دعت الى

الوقائع

في ١٥ يناير سنة ٩٢٠ أعلن المدعي مدير الشرقية بصفته رئيساً لمجلس محلي الزقازيق بصحيفة هذه الدعوى التي ذكر فيها ما ملخصه انه بمناسبة الانتخابات الجديدة لمجلس محلي مدينة الزقازيق لاختيار عضوين أحدهما عن الملاك والآخر عن تجار الصادرات قدم طلباً بصفته تاجراً كبيراً من تجار الصادرات الى اللجنة للكلفة بقيد اسماء الناخبين والمختارين ملتصقاً درج اسمه بينهم وارفق بطلبه مستندات مؤيدة له وقد ادرج اسمه فضلاً ضمن تجار الصادرات وعلقت الكشوف .

بعد ذلك طعن احد الناس على درج اسمه فأنعقدت اللجنة ولكنها ترددت في رفض هذا الطعن برغم ما قدمه لها من المستندات المثبتة لاتساع محور تجارته وانه يملك وابوراً تجارياً كبيراً لطحن القمح وتصديره وقد تأخر بسبب تردد اللجنة تحرير الكشف النهائي واجراء الانتخاب ثم عرض الامر على الوزارة فرأت وجاهة طلب المدعي الا ان اللجنة لم تبت في الامر عند انعقادها للمرة الثانية وارسلت الاوراق لاستشارة الداخلية وبقيت المسألة عندها هذا الحد من غير ان تنعقد اللجنة لاصدار قرارها النهائي حتى صدرت قوائم الانتخاب وليس فيها اسم المدعي ضمن تجار الصادرات وبما ان وزارة الداخلية لاحق لها في التداخل في تحرير هذه الكشوف بل الامر فيها منوط باللجنة التي نصت عليها المادة الثالثة من قرار الداخلية الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة

٥٤

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١

جلس بلدي . لجنة الانتخابات . مشولية الحكومة .
اختصاص المحاكم الاهلية

القاعدة القانونية

١ - لجنة الانتخابات لمجلس بلدي الزقازيق مستقلة عن ذلك المجلس لانه في المثبته له وتسبقه في الحياة الوجودية فالمجلس ليس بممثل عن اعمالها ولكن الحكومة مسئولة عنها لانها هي التي انتأنتها لعل حكومي

٢ - لكل شخص ناله ضرر من عمل أو قرار حكومي ان يطلب الى المحاكم ان تقضي له بتعويضات عليها من جراء ذلك، انما يتعين ان يكون تصرف الحكومة منافياً للقانون من وجهة الاجراءات فقط، اما اذا كانت الاجراءات الشكلية قانونية وانما الطعن مقصور على تقدير السلطة صاحبة الشأن في أمر من خصائصها فالمحاكم الاهلية غير مختصة وعلى أية حال فلمحاكم ان تقبل الدعوى قبل الحكومة من حيث هي ريثما تبين ماهية الطعن على تصرفها فان وجدته منصباً على الاجراءات بمجته وإذا وجدته ينتقص التقدير قضت بعدم الاختصاص طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وذلك تفادياً من تدخل السلطات في اختصاص بعضها البعض .

نصت على تشكيلها المادة الاولى من اللائحة هي الهيئة الوحيدة التي لها النظر فيما يتعلق بأجرائات انتخابات ذلك المجلس وان قراراتها نهائية بمقتضى القانون

واستندت الحكومة في دفعها بعدم جواز سماع الدعوى قبل المجلس المحلي الى ان لجنة الانتخابات هي هيئة مستقلة وقائمة بذاتها فالمجلس ليس مسئولاً عن اعمالها واستندت في دفعها بعدم جواز سماع الدعوى قبل الحكومة الى ان المادة ١٦ من القانون رقم ٢٣ سنة ٩٠٥ الصادر بانفاء مجلس محلي الرقازيق صرحته بان ذلك المجلس يقوم بإداء وظائفه على ذمته وتحت مسئوليته وبدون أي تمهيد ولا ضمان من طرف الحكومة

وقالت الحكومة في دفعها الاحتياطي الاخير بعدم اختصاص المحكمة لان المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية صريحة في انه ليس لتلك المحاكم ان تقول معنى امر يتعلق بالادارة وهذه الدعوى رفعت بناء على ما يقوله المدعي من ان لجنة الانتخابات لم تدرج اسمه في كشف الناخبين

«عن عدم جواز سماع الدعوى من حيث هي»
« بما ان المدعي لم يطلب بدعواه الا ان يقضي له بتعويض عما يقول بأنه لحق به من الضرر بسبب اجرائات لجنة الانتخابات تلك الاجرائات التي وصفها بأنها غير مطابقة للقانون » وبما ان الدعوى التي تبني على مثل هذا الاساس هي دعوى حقه من جهة الشكل لان للمحكمة ان تعوض الضرر الناجم عن تصرفات

٩٠٥ وتلك اللجنة لم تجتمع في المرة الاخيرة لتقرر اثبات اسمه أو نحوه بل ان وزارة الداخلية هي التي قررت ذلك وبناء على قرارها حررت الكشف النهائية من غير ان تكون مشتملة على اسمه وسواء أكانت اللجنة هي التي شطب اسمها او الداخلية فان هذا القرار يخالف لقانون مجلس محلي الرقازيق وقرار وزارة الداخلية .

« وبما ان شطب اسمه على خلاف تلك القوانين ورغم المستندات المثبتة للصفة التجارية وتداخل وزارة الداخلية قد اضرب به ادبياً لانه حرم بسبب ذلك من ان يكون منتخبا وكانت المدينة كلها قد رشحته بأغلبية ساحقة على معارضيه فتأثرت بذلك سمعته التجارية

المحكمة : -

« بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على اوراق الدعوى والمداولات قانوناً »
« بما ان الحكومة طلبت في مذكرتها الختامية الحكم بعدم جواز سماع الدعوى من حيث هي ومن باب الاحتياط بعدم جواز سماعها قبل الحكومة ولا قبل المجلس البلدي ومن باب الاحتياط الكلي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

« وبما ان الحكومة تستدعي دفعها بعدم جواز سماع الدعوى من حيث هي الى ان نظام الانتخاب وقواعده فيما يتعلق بمجلس محلي بندر الرقازيق المختلط قد رسمت بالقانون رقم ٢٣ سنة ٩٠٥ وللائحة وزارة الداخلية الصادرة في ٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٥ وقد وضع في هذين التشريعين ان لجنة الانتخابات التي

عنه كما تقدم لها مركز آخر غير مركزه في هذا الشأن لأنها تؤدي عملاً حكومياً يجب أن تتحمل الحكومة مسؤوليته

عن الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى

«وبما أن التقرر بجواز سماع الدعوى من حيث هي يقتضي استظهار الحد الذي تقضي عنده إبحاث المحاكم في الاجراءآت او الاحكام الادارية ولا تتمدها

» وبما أن المتبادر للذهن ان حق المحاكم في ذلك يجب ان يقتصر على بحث خطوات الاجراءآت الادارية من جهة شكلها القانوني ولا يتعدى الى تقديرات الجهات الادارية في شئونها وذلك اتقاء لقوضى تداخل بعض السلطات في اختصاصات البعض الآخر وانماج اعمال الحكومة في نظامها

» وبما ان المدعي يزعم ان لجنة الانتخابات لم تفصل في شكواه لها من فوات درج اسمه بكشوف الناخبين وانها فعلت ذلك بإيماز من وزارة الداخلية مع انه ممن يحق لهم بمقتضى القانون ان يدرجوا في الكشف اذ هو من تجار الصادرات وله وايور كبير لطعن القمع وتصديره .

» وبما ان أعمال اللجنة الانتخابات فيما يتعلق

بدرج اسماء الناخبين او حذف من تشاء حذفه منها واجباتها لاداء هذا العمل انما هي اعمال داخلية ليس لها مظهر يلزم به الجمهور الا نتيجة تلك الاعمال وهي اعلان الكشف على حالها او بتنقيح فيها من حذف او اضافة فما كان للمدعي ان يزعم انها لم تفصل في شكواه

الحكومة بل وعن احكامها الادارية مادامت تلك التصرفات او الاحكام منافية للقوانين فلا محل اذن للاخذ بما ذهبت اليه الحكومة من عدم جواز سماع الدعوى بصدد ما هو اشبه بحكم اداري فيها من جهة غنصة وهي لجنة الانتخابات لمجلس علي الرقازيق (راجع حكم محكمة الاستئناف المؤرخ في ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ و منشور بمجلة الحقوق السنة العاشرة صفحة ٣٤٧ وتعليقات جلاد على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى قبل المجلس المحلي

» وبما ان لجنة الانتخابات التي نصت عنها المادة الاولى من لائحة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ليست في الواقع فرعاً من فروع المجلس ولا لها النيابة عنه بل هي لجنة انشأها القانون ودرجها النيابة عنه بل هي لائحة المنتمية له لتبني ٢٣ سنة ١٩٠٥ واللائحة المنتمية له لتبني اساس المجلس وتتمتع انتخاباته الاولى واللاحقة فهي في الواقع هيئة مستقلة لا يسأل عن اعمالها المجلس بل هي الهيئة التي وجدت قبل حدوث المجلس وهي التي انشأت هيأته

عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى قبل الحكومة

» وبما ان استقلال لجنة الانتخابات عن مجلس علي الرقازيق لا يترتب عليه حال استقلالها عن الحكومة لانها هي التي انشأتها لعمل حكومي واذا كانت المجلس نفسه غير مكفول بضمان الحكومة كما جاء في المادة ١٦ من قانون انشاءه فان اللجنة التي تقرر استقلالها

وبما ان ذلك يقتضي قبول الدفع الفرعي بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى من اجل هذه الاسباب

حكمت المحكمة حكماً حضورياً أولاً برفض الدفع الفرعي بعدم جواز نظر الدعوى من حيث هي وقبولها على هذا الاعتبار وثانياً برفض الدفع الفرعي بعدم قبول الدعوى قبل الحكومة وقبول الدفع الفرعي عن عدم جواز نظرها قبل مجلس علي الزقازيق وقررت نظر الدعوى قبل الحكومة وحدها دون المجلس المحلي وثالثاً بقبول الدفع الفرعي بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى والقضاء بذلك مع الزام المدعي بالمصاريف ومائتي قرش اتماب محاماة

(قضية الشيخ محمد عطية ضد مجلس علي الزقازيق والحكومة المصرية نمرة ١٥٧ سنة ١٩٢٠ . دائرة حضرة محمد ليوب عطية بك)

■ ■ ■

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ ابريل سنة ١٩٢١

حق النسخ . استماله . عدم جواز الرجوع عنه

القاعدة القانونية

اذا نص في عقد البيع على ان تأخير المشتري عن الدفع في الميعاد يعطى للبائع الحق في اعتبار عقد البيع مفسوخاً واحتقيقه للبائع المدفوعة ثم قصر المشتري في دفع الثمن واستعمل البائع هذا الحق واطهره بأجل يان في شكل اذار قطع فيه بأن البيع مفسوخ طبقاً لقعد البيع بسبب تأخر المشتري عن دفع باقي الثمن

وانها بذلك خالفت نص المادة الثالثة من لائحة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الا بدليل رسمي لم يتم بتقديره وأتى له ذلك واعمال تلك اللجنة خاصة بها وليس للجمهور الاطلاع على شيء منها سوى نتيجتها وهي اعلان الكشف الخاص باسماء الناخبين وقد اعترف المدعي بان ذلك الكشف قد اعلن خلواً من اسمه والمحكمة تعتبر هذا الاعلان بمثابة قرار من اللجنة بل هو قرار اللجنة بعينه بان لا حق للمدعي في ان يدرج اسمه بين الناخبين .

» وبما ان البحث فيما ادى بالجنة الى اصدار هذا القرار يقتضي التدخل في تقديراتها في شأن اداري بحث وزعة وجاهة قرارها في عدم اعتبار المدعي من تجار الصادرات او بعد ذلك القرار عن الصواب وهذا ما لا سبيل للمحكمة الى التدخل فيه حذر اضطراب الاختصاصات كما تقدم واذا جاز للمحكمة ان تقبل نظر الدعوى من حيث هي لتري اذا كان المدعي قادراً على اثبات فساد الاجراءات فانه لا يجوز لها تمدي هذا الحدود بحث تقدير اللجنة في اختصاصها الاداري فلا تناقض اذن بين قبول الدعوى من حيث هي ثم القضاء بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظرها بعد ان استعرض المدعي كل دفاعه في هذا الشأن ورأت المحكمة انه لم يثبت شيئاً من فساد الاجراءات وان تأويله لتصرفات لجنة الانتخابات قد انحصر في انتقاص تقريرها وهو ما لا تملك المحاكم الاهلية بمحضه وتأويله كما نصت المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية.

بدليل وليس اعتراف المدعية بتسليمها ثلثية جنيه بخلاف الواقع بالشيء المستغرب فان الغم الذي تكسبه من وارد تقرير ذلك يفوق اضعاف هذا للبلغ ويلوح للمحكمة ان هذا التردد بين الفسخ وطلب باقي الثمن انما يرجع لاضطراب عن الاطيان تبعاً لنزول سعر القطن وبما ان قطع للمدعية رغبتها في الفسخ وكون ذلك القطع بفسخ العقد بحكم البند الرابع منه يحول الامر مما ذهبت اليه للمدعية في مذكرتها من ان الخيار يظل قائماً حتى في اثناء خطوات الدعوى اذ الحالة هنا مختلفة فان الفسخ وقع فعلاً بمجرد حصول الانذار وسكوت المدعى عليه عنه

«وبما انه يتعين من ذلك ان القضاء بالطلب الاحتياطي هو القضاء العادل في هذه الدعوى فيتعين الحكم به مع النفاذ العاجل بلا كفالة اذ المدعى عليه الاول يفرض به.»

(قضية زهره هاتم مصطفى مند الشيخ بريش ومصاعه الاملاك الاميرية نمرة ٣٠٨ سنة ١٩٢١ دائرة حضرة محمد ليب عطيه بك)

٥٦

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٠

تعيين قيم . امر اداري . عدم اكتساب قوة الشيء المحكوم فيه

القاعدة القانونية

ان قضاء المحكمة بتعيين قيم ليس في الواقع قضاء بالمعنى الصحيح وانما هو اشبه ما يكون بالاوامر الادارية وقد اصطلح القضاة الفرنسيون

وذكر انه ما كلفت في حاجة الى هذا العمل الرسمي ولكنه اتخذته تأكيداً لاثبات رغبته كان هذا في الواقع في مقام حكم بفسخ البيع كما ذهب اليه بعض الشراح وفسروا حكمه بأنه قصري في نفقات التقاضي (راجع كتاب البيع لحلي بك عيسى صفحة ٥٦٧) ولهذا لا يصح للبايع بعد ذلك ان يرجع في اختياره ويطالب المشتري بانفاذ البيع من جديد لانه قد اختار احد حقيه وقد اجاز المشتري اختياره بسكوته

المحكمة :

« بما انه لا جدال في ان حق الفسخ قد وضع في عقد ٢٧ يولييه سلاحاً للمدعية تصون به مصالحها لو قصر المدعى عليه في دفع الثمن فاستعملها هذا الحق واظهاره باجلى بيان في شكل انذار قطعت فيه ان البيع مفسوخ طبقاً للبند الرابع من عقد البيع بسبب تأخر للمشتري عن دفع باقي الثمن وذكرت انها ما كانت في حاجة الى هذا العمل الرسمي ولكنها اتخذته تأكيداً في اظهار رغبته كل هذا يقوم في الواقع مقام حكم بفسخ البيع كما ذهب اليه بعض الشراح وفسروا حكمة هذا الرأي بأنه قصر في نفقات التقاضي (راجع كتاب البيع لحضرة محمد حلي عيسى بك في الصحيفة نمرة ٥٦٧)

« وبما ان ما تدعيه المدعية من ان عدولها عن الرغبة في فسخ البيع بعد انذار ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ انما كان بسبب دفع المدعي عليه الاول قسط سبتمبر سنة ١٩٢٠ قول لم يتأيد

قوة الشيء المحكوم فيه صحيفة رقم ٥٥)
وحيث أنه يتبين من ذلك أن الدفع
القرعي بعدم جواز قبول الدعوى في غير
محله ويتعين رفضه
(قضية عبد الحافظ علي وآخر ضد احمد علي سليمان
غرفة ٦٨٢ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرة محمد ليب عليه
بك)

٥٧

محكمة طنطا الاهلية

دائرة المجمع السابعة

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١

سلطة محكمة المجمع للسابعة عند نظر الدعوى
بعد إحالتها عليها من محكمة النقض

القاعدة القانونية

المحكمة الاستئنافية التي تحال عليها قضية
للحكم فيها مجدداً بناء على حكم محكمة النقض
لها تمام الحرية في نظر الدعوى المطروحة امامها
من غير قيد بالحكم المنقوض فلها ان تزيد
العقوبة او التعميؤ انذني الذي قضى به
الحكم المنقوض على الرغم من ان النقض الذي
قبل عن ذلك الحكم كان مرفوعاً من المتهم
وحده .

المحكمة : -

« بما ان ثبوت ارتكاب جريمة البلاغ
الكاذب مع سوء القصد والاشتراك فيها على
للتهمين الاولين يقتضي بحث مسألة التعميؤ
الذي يحق الزام ذينك التهمين للمدعين مدنياً
» وبما ان هذه المحكمة ترى تقدير هذا

على تسمية اختصاص المحاكم في ذلك بمباراة
"Juridiction Gracieuse" لهذا لا تخضع
لنظام المادي للاحكام وطرق الطعن فيها فلا
سبيل الى المعارضة في احكامها ولا الى استئنافها
كما انه لا يمكن الاحتجاج فيها بقوة الشيء
المحكوم فيه . فاذا اصدرت احدى المحاكم
امراً من هذا القبيل فن الميسور التأوؤ اذا وجد
ما يدعو لذلك (راجع لاكوست Lacoste
في قوة الشيء المحكوم فيه صحيفة رقم ٥٥)

المحكمة : -

« حيث ان احمد علي سليمان دفع فرعياً
لبسان الحاضر عنه بعدم جواز قبول الدعوى
لانه سبق ان رفع دعوى بتعيين قيم واعلن
فيها المدعين وعين محمود مصطفى قياً على المذنب
شعاعه شلي فلا يجوز ان يعارض للدعوى في
ذلك الحكم

« وحيث ان قضاء المحكمة بتعيين قيم ليس
في الواقع قضاء بالمعنى الصحيح وانما هو اشبه
ما يكون بالاوامر الادارية وقد اصطلح
الفقهاء الفرنسيون على تسمية اختصاص المحاكم
في ذلك بمباراة "Juridiction Gracieuse"

فهي في هذه الشؤون ليست بخاضعة للنظام
المادي للاحكام وطرق الطعن فيها فلا سبيل
الى المعارضة في احكامها ولا الى استئنافها كما
انه لا يمكن الاحتجاج فيها بقوة الشيء المحكوم
فيه فاذا اصدرت احدى المحاكم امراً من هذا
القبيل فن الميسور التأوؤ اذا وجد ما يدعو
لذلك (راجع ب لاكوست P. Lacoste في

التعويض بمخمين جنياً يلزم به ذاك المتهام
على وجه التضامن ،

« وبما ان هذا المبلغ يزيد عن التعويض
الذي قدره الحكم الصادر في ٩ ديسمبر سنة
١٩٢٠ الذي نقض

» وبما ان المتهمين قد دفعوا بأنه لا يجوز
للمحكمة الاستئنافية ان تزيد في التعويض
المقتضي به على المتهمين بمقتضى الحكم المنقوض
لان المدعين مدنيًا لم يدفعوا نقضاً عن ذلك
فهم قد قبلوه والمتهمون الذين دفعوا النقض
وحددوا لا يصح ان تسوء حالهم برفعه ،

» وبما ان هذا الدفع يقتضي البحث في
حالة الدعوى الاستئنافية التي ينقض الحكم
الصادر فيها ،

» وبما انه لا يوجد في القانون المصري اي
نص يقيد حرية بحث الدائرة التي تحال عليها
قضية استئنافية نقض الحكم الصادر فيها
وتقرر من محكمة النقض الحكم فيها مجدداً من
دائرة اخرى ،

» وبما ان القضاء قد جرى على اعتبار
الحكم المنقوض كأنه لا وجود له وحيث
تكون الدعوى المحالة على دائرة استئنافية
اخرى للحكم فيها من جديد كأنها قضية وردت
مباشرة من محكمة اول درجة لنظر الاستئناف
الذي رفع فيها فلا يصح الالتفات بأي وجه
للدوائر التي مرت بها الدعوى قبل الاحالة
للدائرة الجديدة ولا التقيد بأي حكم او قرار
قد اصبح في حكم المدمم بقضاء النقض ،

اما وجوب التحاشي ان تسوء حالة المتهمين
بسبب حمل صادر منهم فهذا امر قد يسلم به

المنطق لاول وهلة اذ النقض هو من طرق
الطعن فن يرفعه انما يتنظم من الحكم الصادر
عليه فاذا أدى تطله هذا الى ان تتقلب حالته
الى اسوأ مما كان فأن هذه النتيجة غير
منسجمة مع الروح التي اوجد بها القانون
للاخصام طرق الطعن في الاحكام على ان
هذه الحجة يرد عليها فوق ما تقدم من
الاعتبارات ان الطاعن يجب ان يتحمل كل
النتائج الاحتمالية لطعنه الذي ينصب في الواقع
على موضوع الحكم وان كان بصورة الطعن
على اجراءاته (راجع حكم محكمة النقض
الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٠٣ ومنشور
بالمجموعة الرسمية بالسنة الرابعة في الصحيفة
رقم ٣٠١ وحكمها الصادر في ٦ مايو سنة ١٩١١
ومنشور بالمجموعة في الصحيفة رقم ٢٠٩
وحكمها الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٦
ومنشور بالمجموعة في الصحيفة ٣٣ »

(قضية النباه وآمر ضد عبد الرحمن محمد الكتودز
وأخرون نمرة ٣٠٥ جيع متأخرة سنة ١٩٢٠ دائرة
خضرة محمد لبيب عليه بك)

٥٨

محكمة الزنا بقرق الابتدائية الاهلية

دائرة الجنيح المتأخرة

حكم تاريخه ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١

هل لمحكمة الجنيح المتأخرة ان تحكم في الدعوى اذا
الت الحكم الصادر بمقتضى المقتضى في اقامة الدعوى
المعموية أم تبديها لمحكمة اول درجة

القاعدة القانونية

اذا حكمت المحكمة الجزئية بسقوط الحق
في اقامة الدعوى المعموية في جنحة لمضي اكثر

فإن المتهم يفقد درجة منحه إياها القانون في التقاضي وهذا يناقض العدالة ويحرم المتهم من حق غير مسوغ «
(جنح مستأجرة - قضية النيابة ضد طه السيد المرفي بمرة ١٥١٤ سنة ١٩٢١ - دائرة حفره محمد ليبب عليه بك)

٥٩

محكمة العياط الجزئية

حكم تاريخه ٣ مايو سنة ١٩٢٢
قانون تحديد إجراءات الأراضي الزراعية .
تطبيقه بالنسبة لن دفع الايجار مقدماً

القاعدة القانونية

عند تطبيق القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢١ الخاص بتحديد إجراءات الأراضي الزراعية يجب تقرير قاعدة واحدة لجميع المستأجرين سواء في ذلك من دفع الايجار مقدماً ومن لم يدفع مقدماً لأن غرض الشارع ان يكون هناك تناسب معقول بين الايجار ونمى محصول القطن الذي ينتج من الارض المؤجرة وقد تكون حالة من دفع مقدماً لنشاطه وحسن معاملته وسلامة نيته أسوأ من غيره لاقتراضه الاجرة او دفعه كل ما يملك من تقود هي رأس ماله في حياته الزراعية أو يئمه ما له من عقار ضئيل للحصول على الاجرة المحككة : -

« حيث ان المدعي يطلب الفرق بين الايجار الذي دفعه وبين الايجار الذي قرره اللجنة .

« وحيث انه يجب البحث فيما اذا كان للمدعي استرداد اجرة قام بدفعها ام لا

من ثلاث سئين على ارتكابها واستأنفت النيابة ورأت المحكمة الاستئنافية ان الدعوى لم تسقط فليس لتلك المحكمة ان تحكم في موضوع التهمة بل عليها ان تقضي بأن الدعوى العمومية لم تسقط وتأمراً بإعادة القضية للمحكمة الجزئية لنظر موضوعها وذلك لانه لا يجوز ان تضع على المتهم درجة من درجات التقاضي منحها له القانون .

المحكمة : -

« بما ان المتهم اعلن قانوناً ولم يحضر فيجوز الحكم في غيبته طبقاً للمادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات

« وبما ان المحكمة الجزئية قضت بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية لان تاريخ الطعن غير معلوم بسبب فقد اصل المريضة « وبما ان البلاغ الذي يحاكم المتهم من اجله قد وجد وهو الرسالة البرقية المؤرخة في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ فوعده سقوط الدعوى العمومية لم يسقط اذن كما ذهب اليه الحكم المستأنف

« وبما انه يتعين في هذه الحالة البحث فيما اذا كان للمحكمة الاستئنافية ان تعتبر القضية صالحة للحكم وتفصل في موضوعها او لا تعتبرها كذلك وتقرر بإعادتها للمحكمة الجزئية للفصل في الموضوع .

« وبما ان الحكم المستأنف لم يبحث في الدعوى الا من وجهة سقوط الحق في رفعها فاذا قضت المحكمة الاستئنافية في الموضوع

« وحيث ان القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢١ الخاص بتحديد ايجارات الاراضي الزراعية سكت عن النص على هذه الحالة فيجب البحث في غرض الشارع من اصدار هذا القانون ، « وحيث ان غرض الشارع هو ايجاد تناسب معقول بين الايجار وبين ثمن القطن الذي زل ثمنه زولا فاحشاً عن وقت الايجار حتى لا تسوء حالة المستأجرين ويفلس عدد كبير منهم ،

« وحيث انه قد يقال ان هذا الخطر بعيد عن دفع الايجار مقدماً وهذا صحيح ان كان المستأجر دفع من مال مدخر زائد عن حاجته ولكن من الجائز ان يكون هذا اللال مقترضاً او يكون كل ما يملكه المستأجر كرأس مال له في حياته الزراعية او يكون قد باع ماله من عقار ضئيل وكل المستأجرين تقريباً خصوصاً عندنا (الذين يدفعون مقدماً) لا يخرجون عن واحدة من هذه الحالات ولا يفعل مثل ذلك الا المستأجر النشط الحسن المعاملة السليم النية فإذا لم يستفد من هذا القانون تكون حاله اسوأ بكثير من غيره فيجب عدلاً ان تقرر قاعدة واحدة للجميع هذا فضلاً عن انه من الجائز ايضاً ان يكون المستأجر الذي لم يدفع الايجار مقدماً في حالة حسنة ومع ذلك يستفيد من القانون ووزارة الحقانية ترى بحق المساواة بين الجميع في التعليمات التي اصدرتها بشأن تنفيذ هذا القانون بتاريخ ١٣ يونيه ١٩٢١ . وقد نصت المادة ٢٥ من القانون الصادر في فرنسا في ٩ مارس

سنة ١٩١٨ في مثل ذلك على ان المبالغ المدفوعة مقدماً تخصم مما يستحق اثناء الحرب « راجع مجموعة دالوز طبعة ١٩٢١ » كذلك المادة ٦ من القانون الصادر في موناكو في ٩ مارس سنة ١٩١٥ فانها نصت على ان المبالغ المدفوعة مقدماً لا تمنع من التخفيض (راجع مجلة شركة التشريع التي تصدر في باريس جزء ٤٤ سنة ١٤ - ١٥ صحيفة ٢٦٧

« وحيث انه لذلك يجب الحكم للدمعي بما طلب اذ ان ذلك ثابت من عقد الايجار المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٠ وقرار لجنة الايجارات في القضية نمرة ٤٨٩٤ سنة ١٩٢١ (قضية احمد رحيم جعفر ضد حاتم علي المرشدي نمرة ٥٢٧ سنة ١٩٢٢ . صدر الحكم برئاسة حضرة احمد نتاش بك القاضي)

٦٠

محكمة العباط الجزئية

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢
طلب تصحيح . خطأ مادي . عدم ضرورة البحث في الموضوع .

القاعدة القانونية

لا يصح طلب تصحيح حكم بحجة حصول خطأ فيه الا اذا كان الخطأ مادياً محضاً وكان الحكم سواء في منطوقه او في اسبابه يشمل العناصر اللازمة لهذا التصحيح بحيث لا تكون هناك حاجة مطلقاً للبحث في الموضوع مرة اخرى . فاذا كان الحكم مطابقاً للحدود المذكورة في عريضة الدعوى (وفي المقد اساس الدعوى) فلا محل

لا يخرجون عن واحدة من هذه الحالات ولا يفعل مثل ذلك الا المستأجر النشط الحسن المعاملة السليم النية فإذا لم يستفد من هذا القانون تكون حاله اسوأ بكثير من غيره فيجب عدلاً ان تقرر قاعدة واحدة للجميع هذا فضلاً عن انه من الجائز ايضاً ان يكون المستأجر الذي لم يدفع الايجار مقدماً في حالة حسنة ومع ذلك يستفيد من القانون ووزارة الحقانية ترى بحق المساواة بين الجميع في التعليمات التي اصدرتها بشأن تنفيذ هذا القانون بتاريخ ١٣ يونيه ١٩٢١ . وقد نصت المادة ٢٥ من القانون الصادر في فرنسا في ٩ مارس

٨ رقم ٧٦٩ دمولب جزء ٣٠ رقم ٣٨٩ وما بعده ولا رومير جزء ٧ على المادة ١٣٥١ رقم ١٦١ ولوران جزء ٢٠ رقم ١٥٢ الخ) وتعليقات دالوز أيضاً على المادة تسهر رقم ١٨٠١ و ١٨٠٢ و ١٨٠٨ ولقد ذهبت محكمة بورديو في حكمها الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٨٥٦ الى ابعاد من ذلك وحتمت ان يكون الخطأ تافهاً عما هو وارد في منطوق الحكم فقط بدون التفات الى ما هو وارد في الاسباب وجاء مثل ذلك في رقم ١٧٨٦ الأتف ذكره في تعليقات دالوز والذي يشير الى كثير من الشراح (وقد انتقد لاكوست ذلك بحق في رقم ٧٩٤ ورأى تصحيح الخطأ أيضاً اذا أمكن الاستدلال على وقوعه من الاسباب) وحيث ان المحكمة في ذلك ظاهرة وهي عدم اضطرار القاضي للبحث في الموضوع مرة اخرى مما يخل بقاعدة احترام الاحكام وحيث انه مما لا شك فيه انه للفصل في هذه الدعوى يتحتم البحث في الموضوع وربما استدعى الامر تعيين خبير وادخال من تلقى المدعي الحق عنه الخ ولا شيء من هذا يصح بداهة ان يكون في دعوى تصحيح حكم وحيث انه لذلك يجب رفض الدعوى والمدعي وشأنه في رفع دعوى موضوعية اخرى بالحدود التي يريد.

(قضية الشيخ احمد سليمان صالح ضد الهاشمي بنير السعودي واخرى نمرة ١ سنة ١٩٢٢ . صدر الحكم برتبة حضرة احد نتأت بك)

لطلب التصحيح بحجة وقوع خطأ في عريضة الدعوى (والعقد اساسها) لتحتم البحث في الموضوع .

الحكمة : —

« حيث ان المدعي يقول انه حصل خطأ في الحد البحري لجعل محمد حسن القاضي بدل حسين محمد عزيز ،

« وحيث انه بمراجعة القضية الاصلية رقم ٨٩ سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ نجد ان الدعوى رفعت باعتبار الحد البحري محمد حسن عزيز كما هو واضح بعريضة الدعوى التي بني عليها الحكم ،

« وحيث انه تبين من ذلك ان الخطأ (ان كان هناك خطأ) قد وقع من المدعي لا من المحكمة ،

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان الحدود المذكورة في العقد المتمسك به المدعي هي الحدود المذكورة بعريضة الدعوى الاصلية وقال المدعي ان الخطأ قد وقع عند كتابة العقد ،

« وحيث ان المحكمة لا تملك تصحيح خطأ الا اذا كان مادياً محضاً كخطأ في الحساب مثلاً وان يشمل الحكم العناصر اللازمة لهذا التصحيح (الامر المدعوم هنا لما تقدم) « راجع لاكوست رقم ٧٩٢ وتعليقات دالوز

على المادة ١٣٥١ مدني فرنسي رقم ٦٨٧١ « (الذي يشير الى أوبري وروطبة رابعة جزء

الحقوق والتزامات المحامي

الخدمة العامة والغرض الاسمي من المحاماة

مترجمة عن الستر ديكر شام المحامي بمدينة نيويورك بأمريكا

وورادة بمجلة هارفارد القانونية عدد نوفمبر سنة ١٩٢٢

وجهتين الاولى انها تجمع بين الاستشارة وتمثيل
الموكلين في مسائلهم القضائية والثانية انها تضم
نخبة من المتعلمين يتأخرون بصفات خاصة فيهم
للامامهم الذين بقوانين البلاد ودرائتهم بالوسائل
المنطقية التي تساعد على التفكير وعلمهم بالنظام
الدستوري وشكل الحكومة ولكفائهم التي
تمكّنهم من الاشتراك بطرق عدة في توجيه
المجتمع في خطته السياسية

ولذلك نجد طالب القانون اشد ما يكون
حاجة الى امرين اولهما الالمام بالقوانين المأما
يوهله للنجاح فيما وضع من الاختبارات كشرط
للاندماج في سلك المحاماة مع قوة فكر وغزارة
مادة يساعدانه على ابداء اصوب الآراء
للمسترشدين واجادة درس القضايا والقيام بواجبه
على الوجه الاكمل وبهذا يستطيع التغلب على
صعوبات العيش الذي هو في الحقيقة متمتع امل
السواد الاعظم من طلاب الحقوق وان تنوعت
بقية الآمال لان الاغلبية الساحقة لا تدرس
القانون الا لاتخاذ وسيلة من خير الوسائل

يقدر عدد محامي الولايات المتحدة بنحو
مائة وثلاثين الفا أدى كل واحد منهم الا من
استغنى من محامى (انديانا) امتحاناً خاصاً
وضعت نظامه المحاكم ونص عليه القانون ليتبين
منه سعة مداركه وقيمه الادبية . وليس الامر
قاصراً على هذا بل ينبغي على كل محام ان يحافظ
على شرف مهنته وان يراعي الروابط الادبية
التي تضمن دوام التفاهم بين القضاء والدفاع .
وبما ساعد على تحقيق السير بمتضى هذه القواعد
ما للمحكم من حق فصل المحامي الذي يأتي
امراً يمس شرف مهنته أو كرامتها ومن ثم قد
جمع هذا النظام الذي لا مثيل له في انظمتنا بين
الديمقراطية والارستقراطية . فهو ديمقراطي لانه
افتح باب الدخول في المحاماة لكل من توفرت
فيه الشروط الواجبة وارستقراطي بالمعنى
الصحيح لاقتصاره على فئة معينة من اهل
العلم والادب يستمان بهم على فهم قوانين البلاد
ويركن اليهم في تمثيل الخصوم امام القضاء
على انه يجب اعتبار مهنة المحاماة من

ومن أهم الصفات التي يجب ان يتحل بها المحامي مائة الخلق . لان كثيراً ما يكون لاختلاق من يتولى تسوية الشئون بين الافراد وبعضهم او بينهم وبين الحكومة اثر كبير في حسم النزاع الذي قد يقصر عن الفصل فيه مجرد تطبيق القانون . وان خير ما يضرب من الامثلة على ذلك حالة المحامي ذي الضمير الحي الذي يسعى بنفذه في فض خصومة قد يعلم ان الفوز فيها له ولكنها ربما كلفت موكله نفقات يثقل كاهله بها وقضى مضجعه وقتل راحته وقصم عرى الصداقة بينه وبين رفاق هم له غنية في الحياة لا شيء سوى شفاء غليل حقد او اشباع نهمة كيد . على ان بحارة الموكلين في اميالم قد نجر نفعا للمحامي وتكسبه الشهرة الواسعة في مهنته ولكن اذا كانت اخلاق المحامي على ما وصفنا فانه لن يتأثر في ارشاده لموكله بالمطامع المادية او الرغبة في ذبوع الصيت

ولئن كان اول واجب على المحامي ان يئذل قصارى جهده في اعداد نفسه للمهنة التي سيشتغل فيها ولما تتطلبه هذه المهنة من الجهود العظيمة في اول عهده بها فان هناك امراً آخر أهم من هذا اعتباراً يجب ان يكون نصب عين كل محام مبتدئ ذلك هو الواجب الذي يدين به كل محام للمجموع الذي هو واحد افراده . فان درس المحامي للقانون النظامي والقانون الوصفي درساً متقناً يحمله اقرب من غيره الى ادراك تأثير ما يقترح من التدابير التي تتخذها الحكومة

وافضل الطرق لاكتساب العيش . ولكن ما لهذا كانت المحاماة . والواجب ان يكون هم المحامي غير ذلك . لانها مهنة اشرف مما يظن . والا لما اختلفت عن غيرها من المهن قيمة ولساوتها شأنًا ولكانت هي وصناعة السباك سواء

والاشتغال بالقانون يتطلب الرسوخ فيه مع تعمق في البحث بزمجة لا تعرف الكلل وينبغي ايضاً على المحامي ان يكون ملماً بتاريخ البلاد وحضارتها . وعلى الاخص معرفة مدينة البلاد التي استمدت منها قواعد قانوننا الحديث مع دراية بالفلسفة حتى لا يخطئ في تطبيق القانون على الاعمال التي يأتيها الانسان حتى درس العوامل الداخلية التي تجول في خاطره وعلم اخلاقه في المجتمع الذي يعيش فيه وعاداته وحالاته النفسية وفهم كل اسباب التطورات وماهيتها .

ليس القانون بتلك الكلمات الصامتة ينطق بها الشارع فتصبح قانوناً بل هو قابل للتطور والنمو تبعاً لنظام التطور الاجتماعي

نم قد تكون هناك بعض مبادئ دلتنا عليها التجارب يجب ان تبقى ثابتة ولكن هذا لا يمنع ان تكون معظم احكام القانون في قدم مستمر وان المحامي الذي يود الاستمرار في مهنته طبقاً لما تقتضيه النعمة يجب ان يتبع تلك التطورات عن كسب والا عجز عن معاونة موكله في معضلات امورهم

رأي غيره من الكتاب التحيزين أو الخطباء
المأجورين مهما كثر عددهم

وهناك طرق أخرى عديدة يستطيع أن
يسلكها المحامون ليعتدوا بالجمهور. ولقد اشتهر
عن المحامين في الجيل الأخير أنهم يؤثرون
الفائدة الشخصية. وإن تعارضت مع الصلحة
العامة وإن حب المال وإن كان في الوصول إليه
ما يمس بكرامة المهنة كثيراً ما كان رائد أولئك
النفر الذين بلغوا ذروة المجد في مهنة المحاماة. غير
أن هذا النقد لا يخلو من شيء، من التحامل
والمبالغة لأن النرض الاسامي من المهنة القيام
بالواجب يصدق نحو الموكل وخدمة القضية وقلم
وأينا محامياً دعي الى خدمة طاعة فتأثرت امياله
وعواطفه بمصالح موكله الساجدين بل بالعكس
نراه يذل قصارى جهده في خدمة موكله الجديد
وهو الشعب يمثل الاخلاص والنشاط اللذين هما
اس نجاحه في خدمة الافراد الخاصة. وبقدر
ما يستخدم المحامي وتجاربه لخدمة الجمهور تتحقق
رغبته في نيل الشرف الرفيع واعلاء شأن المهنة
وإن صاحب الثروة أو العلم أو الكفاءة يحمل
في عنقه واجباً لمواطنيه هو ان يستخدم هذه
الامور للصلحة العامة وإن الرغبة في تحمل
المسؤوليات العامة ومشاركة النفر في اوطارهم
وميوهم واعمالهم المشتركة لمصلحة المجموع لا كبر
مظاهر الاستقراطية كما أبان ذلك اميل فاجيه
ان ما للمحاماة في الولايات المتحدة من

على الصالح العام وهذا يحتم عليه ان يقوم بنصيبه
من الاشتراك في الشؤون العامة وإن يساعد
مواطنيه على فهم الفرق ما بين التدابير النافعة
وغير النافعة من اعمال الحكومة. فالتدريب على
الزعامة وقيادة الجمهور هو ركن من أهم أركان
المعمل الذي يجب على كل محام ان يعد نفسه
له. وليس من الضروري ان يسمى لتقلد المناصب
العامة: فإن المحامي الصغير الذي يعتمد في رزقه
على مهنته قل ان يستطيع حمل اعباء وظيفة عامة
ولكن امامه اعمالاً كثيرة أخرى في امكانه
الاشتراك فيها كالمعمل مع الحزب السياسي
الذي ينتهي اليه او حضور الاجتماعات السياسية
المحلية وفي وسعه ايضاً ان يشترك من أن لأن
فيما يسبق الانتخابات من المناقشات العامة وإن
يكون دائماً ملماً بالامور التي تكون موضع البحث
والمناقشة بين الجمهور كالمسائل التشريعية التي
لم يبت فيها والمزايا النسبية في الاشخاص الذين
يرشحون انفسهم للوظائف فإن في الامة كثيراً
من المالمين والمأجورين الذين يضرون بالناس
تحت ستار النصيح لم كذلك كثيراً ما تكون
ارشادات الصحف واتقاداتها منبئة تحت
اعتبارت هي ابعاد ما تكون عن فائدة المجموع
فالمحامي النابه الذكي الفؤاد الذي يكلف نفسه
مشقة فهم هذه المسائل ينبغي ان يكون في
استطاعته امداد الجمهور برأي سيدي واضح مقنع
يسيد عن الاهواء والنايات فيسود رأيه هذا على

مكثته سامية راجع الى ما يقدمه افرادها من الخدم العامة . فهذا المبدأ وهو مداومة العمل على خدمة الجمهور خدمة خالية من النقص يجب ان يكون وجهة نظر كل طالب في الحقوق وكل محام حديث العهد بالمحاماة فانه هو السبيل الموصل للنجاح الذي يصبو اليه كل منهما

المؤلفات القضائية

ظهرت في الاعوام الاخيرة حركة مباركة في عالم التأليف ترمي الى وضع مؤلفات عربية في المسائل القانونية والتشريعية وهي حركة تبناها المشتغلون بالقانون بالارتياح والسرور لان من شأنها ان تكون في مصر قتها خاصا بها "doctrine" يقوم بجانب قضاء المحاكم "Jurisprudence" فيكمل كل منهما الآخر ويؤثر فيه . بل ان من شأن كتب الفقه والبحث التشريعي ان تثير المسلك امام المشرع بما تبديه من ضروب النقد والتحليل وما تعرضه من المسائل التي تستجد بانتشار المعاملات واتساع دائرتها مما يحتاج الى تشريع خاص او تعديل في التشريع الموجود .

وقد بدأت هذه الحركة بكتاب المرحوم فتحي زغلول باشا في شرح القانون المدني الذي وضع منذ اكثر من عشرين سنوات وهو الكتاب الذي كان له مع ايجاز مباحثه دوي في علم القضاء والتشريع لما لمؤلفه من عظيم القدر ولما

لكتاب من جليل الخطر وجاء بعده كتاب شرح البيع الذي ظهر منذ نحو ثلثي سنوات لمؤلفه الفاضل محمد حلبي عيسى باشا وهو كتاب تنفي شهرته عن التعليق عليه

ثم ظهرت تعليقات حضرة محمد عبد الهادي الجندي بك على قانون العقوبات فسدت فراغا ظاهرا واغنت المشتغلين بالقضاء عن الرجوع الى مجموعات الاحكام المنفردة في بحثهم .

وجاء بعد ذلك كتاب الاستاذ عبد الحميد بك ابو حيف في المرافعات وهو اول كتاب الف في الموضوع وقد تولى مؤلفه فيه التزام الطريقة العلمية الحديثة في بحثه مع تحرر في الاسلوب وتدقيق في البحث وعمق في الفكرة واستعداد لمهاجمة كثير من النظريات الرثة التي درج عليها بعض المحاكم

وانا تترك التعليق على هذا الكتاب

يقع في نحو ستة اجزاء . وقد توخى المؤلف في كتابه التعمق في البحث والتوسع وصدّر كتابه بقدمة في اصول التشريع المصري لم يسبقه اليها مؤلف من قبل بشل هذا التوسع والتدقيق وانا نرجوان يوفق لاحكام كتابه القيم .

واليوم نجد بين ايدينا مؤلفين جديدين اولهما كتاب شرح غاية الاستعمال وعارية الاستهلاك واحكام الفوائد على العموم لمؤلفيه الاستاذ محمد كامل مرسي بك المدرس بمدرسة الحقوق الملكية وسيد مصطفى بك القاضي بالمحاكم وهو كتاب يقع في نحو الخمسمائة صحيفة واضح الاسلوب قريب المثال وقد عني واضعاه بالرجوع الى امهات المؤلفات الفرنسية في الموضوع وناقشا آراء الفقهاء وأتيا على آراء المحاكم المصرية والفرنسية في المواضيع التي تناولها مؤلفهما وقد اداها قدراً مفيداً لجاء الكتاب بفراسة مادية مرجحاً من المراجع التي لا يستغني عنها كل مشغل بالقانون .

اما المؤلف الثاني فهو « النظام القضائي في إنجلترا » تأليف حضرة احمد صفوت بك القاضي وهو كتاب شرح فيه مؤلفه نظام القضاء الانجليزي ومميزاته « وتاريخ نشوئه وتسلله من القرون الوسطى الى اليوم تسلسلا غير منقطع بفاصلة اجنبية ولا باقتباسات من ام اخرى ولا باصلاحات وتغييرات ثورية بل تطور تطورا مدرجا غير محسوس قفري محكمة قديمة تحط

لحضرة الاستاذ بهي الدين بركات بك القاضي باسيوط

ثم اظهر ابو هيف بك كتابه في طرق التنفيذ والتحفظ فكان خير منول لكتابه في المرافعات .

ثم وضع الاستاذ على زكي العراقي بك كتابه في تحقيق الجنايات وقد ظهر منه للآن جزآن . وهو كتاب قيم . وحيدا لو توسع مؤلفه في طبعته الثانية في شرح بعض المسائل التي تحتاج الى ذلك حتى تتم الفائدة المرجوة من كتابه .

ثم وضع الاستاذان عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل مرسي بك مجموعة القوانين المصرية لجما شتاتها وضما مترقفا .

واظهر بعد ذلك الاستاذ محمد كامل مرسي بك كتابه في شرح قانون العقوبات وهو كتاب لا يستغني عن الرجوع اليه كل مشغل بالقانون ومن نحو عام وضع الاستاذ عبد الفتاح السيد بك كتابه الموجز في قانون المرافعات وطرق التنفيذ وهو كتاب وان كان مؤلفه الفاضل قد توخى فيه الایجاز الا انه لم يغفل مسألة من مسائل المرافعات ولا من التنفيذ الا محصيا وأبدى فيها رأيه . وقد اعانه في ذلك سبق اشتغاله في القضاء سنوات عديدة مما جعل لكتابه قيمة وشأنا .

ثم اظهر الاستاذ عبد السلام ذهني المحامي كتابه في المداينات وهو الجزء الاول من مطول

والكتاب جدير بمطالعة كل الذين يهتمون ان يعرفوا من نظام قضائي غريب يختلف كل الاختلاف عن نظام القضاء المصري والفرنسي ويفضلها ولا يكاد يفضلها نظام آخر.

والحامون اجدر الناس بقراءته فقد خصص الجزء الاخير من الكتاب للدرس المحاماة في انكلترا وهو موضوع غريب ممتع وقد قال في مقدمته « اعجب ما في نظام القضاء الانجليزي مهنة المحاماة فلا يجوز احترافها لكل من يحصل على شهادة في علم القانون مما علت درجتها ولا تعطي الحكومة ترخيصاً بها لمن اراد منهم بل يتمتع حق المحاماة طائفة من المحامين يكونون هيئة ليست بجمعية ولا نقابة ولا شركة ولا يعترف بها القانون ومع ذلك فليس لاحد ان يمارس المحاماة الا بترخيص من هذه الطائفة » وقد اقتبسنا من هذا الكتاب بعض شذرات في غير هذا المكان

وتدبر ولم تلغ قانوننا ومحكمة حديثة تنشأ من مجلس اداري ولم تقرر قانون وترى اجراءات تبديع يوماً اعتباراً او لغرض مقصود فتنبع اطراداً او تثبت عرفاً كأنها قوانين مستوفاة » وقد وقع كتابه في ثلاثة اجزاء الاول خاص بتاريخ نشوء الحكم من تاريخ الفتح التورماندي سنة ١٠٩٦ م الى توحيد المحاكم واعادة ترتيبها سنة ١٨٧٣ . والثاني خاص يشرح ترتيب المحاكم الحالي وشرح اصول المحاكمات المدنية والجنائية لديها . والثالث خاص بالسلطات القضائية وشرح كيفية تأليفها من القضاة والمحامين وكلاء الدعاوي والمحلفين وبين علاقتها بالسلطة التشريعية والتنفيذية .

وان يصحوة الموضوع ونسجه ودقه التعبير الذي التزمه المؤلف مما يشهد له بالكفاءة الفائقة وما يزيد من قيمة الكتاب وفائدته .

مرافعات الاستاذ ابو هيف بك

لم البث ان تجلت لي تلك الصفات العالية وهذه الروح النادرة المثال التي عرقتها فيه منذ كنا ندرس بمدرسة الحقوق فكان مثالا يقتدى به في المثابرة وحب الاطلاع والاجتهاد والبحث المستمر فلقد رأيت الاستاذ في كتابه يضم اليه كل بحث جديد وكل ميدان حديث . فمن اشارة الى ما نشرته المجلات القضائية من المناظرات بين رجال القانون وقد الاحكام القضائية الى البحث في نتائج الحرب وما ترتب عليها من تأثير في المرافعات امام المحاكم المختلطة الى استدراك بعض قطع هامة لم تكن جاءت في الكتاب الاول كاجراءات دعوى القسمة ونظام الأوامر على العرائض وطرق الطعن فيها . ومع كل ذلك لم يفته الالتفات الى بعض الدقائق مثل استعاضة لفظ بآخر وبالعناية بفهرست الكتاب وازافة فهرست فرنسي له .

وبالمجلة فان الطبعة الثانية جاءت دليلا جيدا على ما لصديقنا المفضل من الفضل العظيم في خدمة العلم وذويه وما له من الصفات العالية التي يجب على كل مصري ان يتخذها نموذجا يقتدي به في حياته فان هذه الصفات سر من اسرار النجاح للامم والافراد وهي سبيل الرقي والفلاح

محمد بهي المبرين برقيات

ظهر في اوائل عام ١٩١٥ كتاب (المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر) لصديقنا المفضل الاستاذ عبد الحيد بك ابو هيف . ولقد كان لي شرف مقدمة هذا السفر الجليل الذي جمع فيه مؤلفه من ابحاث قانون المرافعات ما يجعلها سهلة التناول على كل طالب وما يسد النقص الذي يشعر به كل مصري دعت الظروف ابحاث المسائل القانونية او تطبيقها فكان عمله خدمة وطنية قربت للناس مناهل العلم وسهلت لهم سبله وفتحت الطريق لنشر العرفان وقضت على العهد الذي كانت فيه اجراءات المحاكم واعمالها سرا من الاسرار كثيرا ما يكون وسيلة لدى المشايخين والمضللين لاضاعة الحقوق وتحويل المآل الذي وضع لخدمة العدل وحماية الحق وضمان المساواة الى اداة ظلم وعسف واستبداد يسخرها القوي لخدمة اغراضه ضد الفقراء والجهلاء .

وفي هذه الايام رأيت الطبعة الثانية لهذا الكتاب فخلتها لاول وهلة نفس الطبعة الاولى وظننت ان ما شغل به الاستاذ بمدرسة الحقوق من تدريس مواد اخرى ظهرت له فيها مؤلفات قيمة وما عرفته في الطبعة الاولى من ابحاث مستفيضة قد يحمله على اعادة كتابتها كما هي ولكني

علاقة المحامي الانجليزي بموكله

(نقل عن كتاب النظام القضائي في انجلترا ص ٢٧٨)

ولا يحصل عقد توكيل بين المحامي ووكيل الدعوى بل الاخير يرفع الاوراق للمحامي للاستشارة او للمرافعة فيها وتستحق الاتعاب كلها عند تسليم هذه الاوراق للمحامي وعادة يكتب وكيل الدعوى قيمة الاتعاب على غلافها فان قبلها المحامي يضي تحتها ويؤرخ ويعتبر هذا وصلا منه بالاستلام يعمل به عند تقدير اتعاب المحاماة على الخصم . ويحظر على المحامي ان يقيد اتعابه بمبلغ لتنتيجة الدعوى فيحصل بعضها معجلا وبعضها مؤجلا يحسم بالحكم لمصلحة موكله او ان يتفق مع وكيل دعوى على قبول كل دعوى منه بأجر معين او ان يقبل دعوى بادنى من الاجر المعتاد فكل هذا مخالف للأداب المروعة في المهنة ويقال في سبب ذلك ان اتعاب المحامي يجب ان لا تدور مع نتيجة الدعوى سواء نجحت او لم تنجح فعليه في الحالين واحد ولكي لا يكون له صالح مالي في كسب الدعوى بأي طريقة فيجعله ذلك على التحيل في القانون حيلة غير لائقة .

ويجب على المحامي قبول الدعوى ما دام اجرها مناسباً لا يقل عن الحد المتعارف في المهنة الا اذا كانت لديه اعذار تبرر الرفض كأن اشتغل فيها للخصم من قبل .

جرت المادة منذ قرون ان يتوسط بين المحامي وموكله وكيل دعوى وهذه المادة متبعة الى اليوم ولا يخرج عنها المحامي او يخل عنها باداب المهنة فكل من له دعوى يوكل فيها وكيل دعوى لمباشرتها واذا احتاج هذا الى استشارة محام او الى تفويضه بالمرافعة فيها فانه يستشير او يفوضه بذلك ويقال في سبب ذلك ان المحامي لا يمكنه ان يسيدي رأياً في الدعوى او يسيرها حتى يتحرى عن كافة وقائنها ولما كان المحامي في مركز لا يليق به ولا يمكنه معه ان يتحرى بنفسه عن وقائنها اذن ان يقوم بذلك وكيل الدعوى . ويجوز للمحامي في غير المنازعات القضائية ان يستشار مباشرة من قبل اي شخص وبغير واسطة وكيل دعوى في أي امر لا يتعلق بدعوى مرفوعة أو مزعم رفعها وفي حالة استثنائية يجوز للمحامي ان يقبل التوكيل مباشرة من الخصم وهي حالة المتهم في القفص يوم المحاكمة فيجوز للمتهم ان يوكل أي محام في الجلسة ويدفع له اتعابه جنباً سلفاً وفي كلتا الحالتين لا يرتبط المحامي بمقد موكله ولا يصح عقد بينهما فان لم يستلم اتعابه منه سلفاً فلا يمكنه رفع دعوى بها وان اهل المحامي الدعوى أو تتيب عن الجلسة او تصالح عليها فلا يسأل عن ذلك ولا يطالب برد الاجر ابدأ

عن افشاء سر موكله وتلغى أي عقد يعمله ويستفيد به من علمه بهذه الاسرار .
ولا يجوز افشاء كل ما دار بين المحامي ووكيل الدعوى والموكل الا اذا تعلق باجراء تزوير أو ارتكاب جريمة والمنع في ذلك لصالح الموكل فان تنازل عنه جاز الافشاء ووجب الشهادة عما حصل .

ويجب عليه ان لا يتوكل لشخصين مصلحتهما متضادة أو ان يتوكل لشخص واحد اذا كان يرتبك في الدفاع عنه بسبب ما أسرت اليه موكل آخر من قبل .
ويجب على المحامي حفظ أسرار موكله وان لا يستفيد من علمه بها حتى بعد انتهاء عمله في الدعوى والمحاكم ان تتدخل قضيته بأمر تحذير

المحامي الانجليزي والفرنسي

(خلاص كتاب النظام التضايفي في إنجلترا ص ٢٨٣)

يتكلم بها المحامي الفرنسي في الحائض المشترك ونسب ذلك الى اسباب اربعة عدم تجرؤه في مبادئ القانون واعتماده في وقائع الدعوى على ما يذكره له وكيل الدعوى فلا يكاد يستنتج فيها شيئاً من عنده ورزاة المحلفين الانجليز وعدم تأثرهم الا بالحجج المستندة الى وقائع ثابتة فلا يأخذهم توسل او استعفاف ولا يسحرون بالبيان اذا تجرد عن حجج مدعومة الى وقائع ثابتة ثم الى القاضي الذي كان محامياً من قبل فهو لا يسمح للمحامي ان يترافع امامه الا بما يؤثر في موضوع الدعوى وليس للبيان على مثل هذا تأثير ثم الى رغبة المحامي الانجليزي في الوصول الى نتيجة قاطعة في الدعوى فان اشبهت دعوى سابقة حكم فيها علي وجه معين فذلك حكم لقانون فيها

ذكر الكونت فرنكفيل في كلامه عن المحاماة في الجزء الاول من كتابه عن نظام القضاء في إنجلترا وأبى في المحاماة والمحامين الانجليز وقارن بينهم وبين زملائهم الفرنسيين واعتبر المحاماة في إنجلترا أدنى من المحاماة في فرنسا فذكر صعوبة البدء في هذه المهنة وما تستلزمه من المصاريف الباهظة في السنين الاولى وارتفاع اجور كبار المحامين وانتدع على الخصوص ترتيب درجات المحامين الى مستشارين ومحامين واعباها وبين قصصاً في تدريس القانون وأشار الى عدم توسع المحامي الانجليزي في اصول الفقه ومبادئ القانون العامة واكتفائه باستقراء احكام الحاكم والقياس عليها والى عدم بلاغته وفصاحته في المرافعة فيدافع عن التهم بقتل بالغة التي

فان كان في صالحه استند عليه بعد ان يبين تشابه الدعويين وان كان ضده فلا حيلة له في الأمر الا ان يبين اختلاف الدعويين احدهما عن الاخرى

واذا نظرت دعوى لدى قاض بغير محلفين فتأخذ المرافعة شكل المحاوراة والمناقشة بين القاضي والمحامي

وقد لعب القاضي على محام مدع في دعوى زنا مع بنت صغيرة توسله الى المحلفين « ليحموا صفار البنات من امثال التهم » على اعتبار ان

مثل هذا القول لا يلبق صدوره ممن يقوم بوظيفة مدع عومي

ورأي فرنكفيل يستحق الاعتبار لصدوره من عالم فرنسي كبير اقام في انجلترا ثلاثين عاما درس فيها نظام القضاء والدستور وعاشر في اثناها رجال القضاء والمحامين والسياسة معاشرة الند القرنين وتفنن من افواههم ماليس في كتبهم. ومن خبرتي القليلة مما رأيت وقرأت وعما سمعت لا أرى ان مرور حيل من الزمن على كتابه يغير شيئا من رأيه

علاقة القضاء بالسلطة التنفيذية بمصر وانجلترا وفرنسا

(نقل من كتاب النظام القضائي في انجلترا ص ٣٣٤)

أظهر عيب في نظام القضاء المصري اذا قورن بالنظام الانجليزي هو سلطة الحكومة على القضاة في مصر وتظهر هذه السلطة في ترقية القضاة وتقلهم من بلد الى اخرى وفي عجز القضاة عن اجبار السلطة التنفيذية على اتباع القانون في حالة ما اذا باشرت جهة الادارة اجراء عمل مخالف للقانون فليس للقاضي ان يحكم على جهة الادارة بالامتناع عن اجراء ما يخالف القانون وله قسط ان يحكم بتعويض الضرر الناشئ عن ذلك وقد لا يكون في مانجره جهة الادارة من العمل او الامتناع عن العمل ضرر مادي يقدر

بال ويكون فيه ضرر ادبي جسيم على من أخل بمجته او على مجموع الأمة مثال ذلك: مدير يمنح عضواً بأحدى اللجان الادارية عن حضور جلساتها او لا يعقد مجلس المديرية بناء على طلب عدد معين من اعضائه كما يقضي بذلك القانون او مأمور يراقب شخصاً بلا حق ويمتنع بواسطة خفرائه من مبارحة منزله ليلاً فاذا حدث مثل ذلك في انجلترا فلم تمتدى عليه ان يطلب من المحكمة الكبرى امر اجراء او امر تحذير الى الموظف ليجري العمل او ليمتنع عنه فان خالف أمر المحكمة تجبسه لجريرة عصيان أمر المحكمة

ان ترفضها اليه الحكومة ويماونه محلفون. يساء اختيارهم لأن السياسة تتحكم في كيفية انتخابهم ويرى انه ان حكم على احد من حزب الحكومة بمحو المصوحه فذلك وهن القضاء، وعجز عن اداء واجبه نحو الامة .

« اما القاضي الانجليزي فن ذا الذي يشفع عنده ومن يجرأ ان يوصيه اذا عين لمدة حياته فيبقى مستقلا جريئاً مستنداً على قوة الرأي العام لا يؤثر عليه عضو في برلمان ولا عضو في وزارة ولا يحول بينه وبين اجراء العدل نيابة عمومية يقتص للضعيف من القوي وفوق ذلك فأن احكامه تحترم ولا يعنى عن يحكم عليه بشيء موافقته .

« يجب على المتقيد ان ينصف . نعم اني امدح القضاء الانجليز ولكن افضل منهم النظام الذي يكونهم ويضمن استقلالهم فيسهل عليهم اداء واجبهم وارضاء ضباطهم واذا انتقد قضائنا فاننا انتقد النظام الذي يثير نزاعاً دائماً بين ضباطهم وبين مصلحتهم . والقاضي الانجليزي الذي لا يؤدي واجبه يجب ان يكون رجلاً سافلاً والقاضي الفرنسي الذي يؤدي واجبه بحق يجب ان يكون ملكاً بطلا . تلك هي ميزة القضاء الانجليزي على القضاء الفرنسي »

قد يعذر الشارع لما انشأ المحاكم الاهلية اذ جعلها تحت السلطة التنفيذية لانه انشأها ولم يكن في البلد قضاء ولا مدرسة لتعليم القانون ولكن هذا المدرسقط اليوم فيجب ان يقرر للقضاء حق رقابة السلطة التنفيذية .

ويجب ان يزول او على الأقل يحدد مالمحكومة من السلطة على القضاء من حيث الترقية والنقل بقرير قواعد معينة لذلك كالتي تتبع في القضاء المختلط .

واختم هذه المقارنة بعبارة قالها فرنكفيل في عرض مقارنته بين نظام القضاء الانجليزي والفرنسي يجب ان تدبرها جيداً لأنني ارى اننا ساثرون في الطريق الذي سلكه الفرنسي من قبل : قال :

« ان علة نظامنا ان السياسة تسم جذوره فتعين القضاء وترقيتهم وعزلم ورفع الدعوى الجنائية والأدانة والبراءة والمفوكل ذلك يجري تحت تأثير ديوان مركزي يرأسه رجل سياسي توليه الظروف ادارة هذه الهيئة زمناً قصيراً وكل اهتمله مد مدة وزارته ومراعاة مقتضيات السياسة حتى لاتسقط الوزارة . فالقضاء تهدده السلطة التي ينتظر منها ان تحميه ولا يعضده الرأي العام وليس له ان يستمع الدعوى الجنائية مباشرة الا

الجدول (الرول) المستمر

(خلا عن كتاب النظم القضائي في إنجلترا من ٣٢٦)

الساوي . وعدم اضاءة الوقت على المحامين والخصوم بالحضور في جلسات متعددة لتأجيل الدعوى وهم لا يعلمون ان كانت المحكمة ستقبل طلب التأجيل أولا . ومن فوائده ان يعلم بالضبط عدد الدعاوي المتأخرة في المحكمة لان الدعاوي المؤجلة بطلب الخصوم لا تعتبر متأخرة على المحكمة بل المتأخر هو ما يريد الخصوم الفصل فيه ولا تجد المحكمة وقتا لذلك . ومن فوائده انه اذا احتاج خصم لتأجيل دعواه لسبب وجيه وقد آتى او قرب دورها واجيب طلبه فلا تؤجل عدة اشهر بل تؤجل أقل أجل يطلبه ويكون تأجيلها الى ما بعد بضع دعاوي او على ان توضع في اول الرول بعد اسبوعين أو شهر مثلا بحسب ما يقتضيه سبب التأجيل .

ولنظام الجدول الدائم فوائد غير مباشرة فانه يؤول مع الزمن الى تحمين كل نظام المرافعات المصري فيؤدي الى استعمال المرافعات الكتابية والى الدقة في تحضير الدعاوي لان الدعوى اذا جاء عليها الدور تجب المحاكمة فيها بالحالة التي هي عليها ولا يجوز التعديل في الطلبات او في وقائع الدعوى الا لأسباب قوية وبشروط صارمة

يقصد بالجدول المستمر ان كل الدعاوي التي يتم تحضيرها تحال على المحاكمة وتحدد في جدول واحد بثمرة سلسلة بحسب تاريخ احالتها ولا تنظر دعوى حتى يفصل في كل الدعاوي التي قيدت قبلها وبذلك لا يشعر القاضي انه مضطر الى الاسراع في نظرها ليرى ما بعدها مما قيد في جدول (رول) جلسته وفي ذلك فائدة كبرى من الثاني واستيفاء المرافعة في الدعوى ويترتب عليها ان يطلع القاضي على سائر المستندات في الجلسة ويناقش الخصوم او وكلاهم وهو على علم بفردات الدعوى وبفاصيلها بدل ان يحار في تكييفها في غرفة المشورة وبذلك لا تنظر دعوى حتى يحكم في التي قبلها ولا تأجل دعوى عدة اسابيع لئلا تطلق بالحكم لان القاضي في مصر انما يؤجل الدعوى للحكم غالبا لكي يحكم بتفاصيل الوقائع فاذا ألم بذلك سهل عليه الحكم ويندر تأجيل النطق بالحكم لبحث نقطة قانونية

ومن فوائده عدم اضاءة الوقت على ثلاث قضاة في جرد (رول) كل جلسة وتأجيل ثلثي

ونظراً لصعوبة البدء في تنفيذ أي نظام دفعة واحدة أرى أن يبدأ بنظام الجدول المستمر في محكمة الاستئناف العليا وبعد أن يتأده المحامون مدة يسم في المحاكم الابتدائية ثم في المحاكم الجزئية إذا أدخل فيها نظام التحضير على أي وجه .

وأرى أن الجدول المستمر لا يستقيم إلا إذا قررت المرافعات الكتابية ووسع اختصاص قاضي التحضير أو سمح لرئيس الدائرة أو لأحد قضاتها بالفصل وحده في غرفة المشورة في كل طلب يتعلق بالتأجيل والحكم فيه مادام الحكم فيه لا يؤثر على الحكم في موضوع الدعوى .

مصاريف القضايا في إنجلترا

(قلا من كتاب النظام القضائي في إنجلترا ص ٣٢٩)

ليس على حق ضرراً على نفسه في المعاملة في الدعوى . أما في إنجلترا فيجد في ذلك ضرراً كبيراً خصوصاً في محاكم المديريات (المحاكم الجزئية المدنية) فإذا أجل الدعوى لسبب كان يمكن إبدائه في جلسة سابقة قد يلزمه القاضي بمصاريف حضور خصمه وحضور شهوده وأجر وكيل الدعوى أو المحامي الذي حضر في الجلسة فذلك تعتبر المقاضاة في إنجلترا غالية فن خسر دعواه يخسر معها مصاريف كثيرة ومن كسبها يسترد على الأقل كل الرسوم وتلبي كل المصاريف التي صرفها بما فيها أجر وكيل الدعوى وأجر المحامي

ورأى أن توضع تعريفة للمصاريف غير تعريفة الرسوم بقدر فيها مصاريف اجراء كل

من يحكم له بالمصاريف في إنجلترا يرجع على خصمه بكل الرسوم التي دفعها وبالمصاريف التي دفعها أجرة وكيل دعواه وأجر المحامي كاملاً وإن لم يكن له وكيل دعوى أو محام فإنه يرجع على خصمه بالرسوم التي دفعها وبالمصاريف المقررة لاجراء كل عمل في الدعوى والتي يدفع لوكلاء الدعاوي اجرم بمقتضاها . ولا ينبغي أن الخصم في الدعوى المدنية يتكلف غير الرسوم وأجر المحامي مصاريف أخرى في كتابة الاعلانات وغيرها وإذا قام بذلك بنفسه فإنه يكلف نفسه مجهوداً ويضيع وقتاً يجب أن يرجع قيمته على خصمه الذي سبب له ذلك . أما في مصر فالذي يحكم له بالمصاريف لا يأخذ غير الرسوم القانونية التي يدفعها للمحكمة ومبلغاً حقيراً نظير أتعاب المحاماة ولذلك لا يجد من

دفع الدعوى بالماطلة في أجزائها لانه يعلم ان كل خطوة فيها وكل عمل يزيد المصاريف التي سيدفعها . وفي انجلترا يمنع المدعي في بعض حالات من السير في دعواه حتى يقدم أمانة على ذمة مصاريف المدعى عليه

عمل من اعمال المرافعات لدى المحاكم ومن يحكم عليه بالمصاريف يلزم بدفع هذه المصاريف الى خصمه فوق الزامه بالرسوم .
وتقرر هذه المصاريف يؤدي بلاريب الى تقليل اللعائوي ويحمل المدعي عليه على عدم

نظام التحضير في انجلترا

ومقارنته بنظام التحضير في مصر

(تولا عن كتاب النظام القضائي في انجلترا ص ٣٣٣)

ولست أرى ما يمنع توسيع اختصاص قاضي التحضير ليشمل الفصل في كل طلب غير الحكم في موضوع الدعوى وجعل قراراته التمهيدية قابلة للاستئناف لدى المحكمة الابتدائية ومعنى ذلك أن يؤذن لكل قاض أن يفصل بمفرده في كل طلب غير الحكم في موضوع الدعوى . مثلاً ما الذي يمنع ان يكون لقاضي التحضير السلطة في تعيين خبير في دعوى اثبات حالة وفي سائر اللعائوي وفي الحكم بأحالة الدعوى على التحقيق وبالحكم في بعض الدفوع الفرعية ؟ أليس من المعلن ان لا يكون للقاضي المنتدب لتحقيق دعوى مدنية سلطة استبدال الخبير اذا توفي او طلب اقالته من اللأمرورية مع أن الدائرة كلها لا سلطة لها في تعيين الخبير غير ذكر اسم من عليه الدور ؟ وما الذي يمنع والدعوى محالة على المحاكمة اذا استجد طلب يدعوا للتأجيل ان يطلبه الخصم من رئيس الدائرة في غرفة المشورة باعلان

ليس لنظام التحضير في مصر فائدة سوى ان أول وثاني تأجيل للدعوى يقع لدى قاض منفرد يسمى قاضي التحضير وما بقي من التأجيلات التي لاحد لما يقع امام دائرة من ثلاث قضاة ويتلخص النظام الانجليزي في ان نائب القاضي يتصرف في كل الطلبات في الدعوى سواء التحضيرية أو التمهيدية وبعبارة أخرى يتصرف في كل طلب في الدعوى غير الحكم في موضوعها ولا تقيد الدعوى اثناء التحضير في جدول المحكمة وتؤجل من جلسة الى اخرى بل من له طلب من الاخصاص يطلبه من النائب باعلان بسيط الى خصمه فيأمر به النائب ويحدد ميعاداً لتنفيذ أمره ولا يؤجل الدعوى لجلسة معينة ومن يتراعى له طلب آخر يطلبه بهذه الطريقة قبل أو بعد تنفيذ الأمر السابق حتى يتم تحضير الدعوى ويطلب أحد الخصوم إحالتها على المحاكمة وحتى بعد ذلك اذا اراد خصم طلباً يطلبه من النائب .

الجنائية وعلى ضرورة انتقالهم الى مكان وقوع الجريمة لا يلزم أن يفصل في الطلب في جلسة علنية بل في غرفة المشورة بحضور الخصوم أو بغير حضورهم مع الاكتفاء بمذكرات كتابية منهم . وتكون كل قرارات وكيل النيابة في تحضير الدعاوي المدنية قابلة للاستئناف لدى القاضي ويجب ان يقرأ مع هذا الاقتراح ما اقترحه من اقتاص علمهم في مراجعة تحقيقات دعاوي الجنب وفي حضور جلسات الجنب والمخالفات

ولا فائدة من ادخال هذا النظم في المحاكم الجزئية الا اذا عمل فيها بنظام الجعول المستمر وبذلك لا يلزم عقد الجلسات الجزئية للمحاكمة في الدعاوي الجاهزة للرافعة، الا مرة كل شهر ويستمر دور الاعتقاد يوماً أو أكثر حتى يتم الفصل في كل الدعاوي الجاهزة .

ويرفع الاستئناف عن قرارات وكيل النيابة الى قاض منفرد بالمحكمة الكلية أو بمرکز عاصمة المديرية

المصدر صفوت

القاضي بالمحكمة الأهلية والاستاذ بمدرسة الحقوق الملكية

بسيط الى خصمه قبل حلول اليوم المعلن للدعوى وبذلك يتوفر على قاضيين وقتهما وفي ذلك تمجيد لنظر الدعوى .

وفي مصر لا وجود لنظم التحضير في المحاكم الجزئية وفي إنجلترا يقوم بالتحضير في هذه المحاكم كتابها وهم من طبقة وكلاء الدعاوي اتقنوا دراسة قوانين المرافعات ومارسوها عملاً في مهنتهم خمس سنوات على الأقل ولا يمكن ان يعهد بهذه الوظيفة لكتاب المحاكم الجزئية في مصر ولست ارى ما يمنع ان يعهد بها الى وكلاء النائب العمومي لتكون لم تمريناً في الدعاوي المدنية قبل ان يأتي عليهم الدور للجلوس للحكم . وتقدم اليهم الطلبات باعلان بسيط الى الخصم ولا يلزم حضور الخصوم شخصياً أو وكلائهم ويكتفي بمذكرات كتابية في الطلب والرد عليه ويتصرف الوكيل في الطلب في اقرب وقت ممكن وهذا عين النظام المتبع في تحضير الدعاوي لدى كاتب محكمة المديرية في إنجلترا . ولا اظن ان قيامهم بهذه الوظيفة سيزيد اعمالهم كثيراً أو يدعو الى زيادة محسوسة في عددهم وان أدى الى زيادة عددهم قليلاً فانه حتماً يؤدي الى اقتاص عدد القضاة ولكيلا تؤثر هذه الأمور على قيامهم بالتحقيقات

قانون عمرة ٣٨ لسنة ١٩٢٢

بتمديد الامر المالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بترتيب المجالس الحسبية

المدل بالقانون عمرة ١٠ لسنة ١٩١٨

(ثالثا) أحد الاعيان يعينه المدير مع	نحن ملك مصر
اقرار وزير الداخلية	بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في
فاذا غلب القاضي المتدوب والمأمور تكون	١٣ جمادي الثانية سنة ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة
الرئاسة للقاضي الشرعي ويكمل المجلس من	١٨٩٦) بالغاء اقلام بيت المال وترتيب المجالس
يتوب عن المأمور من موظفي المركز .	الحسبية المعدل بالقانون عمرة ١٠ لسنة ١٩١٨ ،
مادة ٢ - استبدلت بالمادة الرابعة من	وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية
الامر المالي المشار اليه المادة الآتية :	والحقانية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،
تشكل المجالس الحسبية بالمديريات	وسمنا بما هوأت :
والمحافظات بالكيفية الآتية :	مادة ١ - استبدلت بالمادة الثالثة من
(اولا) قاض من المحاكم الاهلية يندبه	الامر المالي المشار اليه المادة الآتية :
مجلس الوزراء بصفة رئيس ، ويجوز عند الاستعجال	يشكل في كل مركز مجلس حسي
ان يندب بقرار من وزير الحقانية على ان	بالكيفية الآتية :
يرض الامر بعد ذلك على مجلس الوزراء ،	(اولا) قاض من المحاكم الاهلية يندبه
فاذا غلب تكون الرئاسة للدير أو المحافظ او	وزير الحقانية بصفة رئيس ، فاذا غلب تكون
وكيل المديرية او المحافظة ،	الرئاسة لأمر المركز
(ثانيا) قاض شرعي او عالم آخر يعينه	(ثانيا) قاض شرعي او عالم آخر من علماء
وزير الحقانية ،	المركز يعينه وزير الحقانية

صدر برئاسى عابدين في ٢٤ ربيع الثاني
سنة ١٣٤١ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢)
فؤاد
بامر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمد توفيق نسيم
وزير الحفانية
احمد ذو الفقار

(ثالثاً) أحد الاعيان يعينه وزير الداخلية
ويكون انتخابه بقدر الامكان من ساكني البلد
الذي به محل توطن الشخص المتقضي النظر
في امره .
مادة ٣ - على وزيري الداخلية والحفانية ،
كل منهما فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون الذي
يعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية

وزارة الحفانية

قرار بانشاء جمعية عمومية لاساتذة مدرسة الحقوق الملكية

مدرسة الحقوق الملكية .
مادة ٢ - تشكل هذه الجمعية من ناظر
ووكيل وجميع اساتذة المدرسة المذكورة ويصح
ان يدعى لحضورها الاساتذة المتدربون للتدريس
بها مؤقتاً بقرار يصدر من ناظر المدرسة ويكون
سكرتير المدرسة سكرتيراً للجمعية .
مادة ٣ - تكون هذه الجمعية تحت رئاسة
ناظر المدرسة وعند غيابه أو وجود مانع له عن
الحضور تكون تحت رئاسة وكيلها فان غابا معاً
أو وجد ما يمنعهما عن الحضور تكون تحت
رئاسة اقدم الاساتذة بها .
مادة ٤ - يدعو الجمعية رئيسها الى الاعتقاد

وزير الحفانية
بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في
٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ القاضي بالحاق مدرسة
الحقوق الملكية بوزارة الحفانية ،
ولما كان من المفيد انشاء جمعية عمومية
للاساتذة في المدرسة المذكورة لابتداء رأيها فيما
يتعلق بالاقتراعات الخاصة بالتعليم ولائحة نظام
المدرسة وغيره مما يعرض على مجلس الادارة
طبقاً للمادة الثالثة من الأمر العالي المشار اليه ،
قرر ما يأتي :
مادة ١ - ينشأ بمدرسة الحقوق الملكية
جمعية عمومية تدعى الجمعية العمومية لاساتذة

(راجعاً) ملهيب قهر يومنحو الطلبة الذين يقدر دقهم نهائياً أو حرمانهم تأديباً من الحضور في الامتحانات ،	كلما رأى لزوماً لذلك ولا يكون اجتماعاً صحيحاً الا اذا حضره ثلثا الاعضاء على الاقل . وتصدر قراراتها بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين فاذا تساوت الاصوات يرجع القسم الذي فيه الرئيس وتدون قرارات الجمعية في محضر خاص .
(خامساً) توزيع المواد المقررة لسنوات الدراسة بالمدرسة على اساتذتها .	مادة ٥ - يعرض ناظر المدرسة او نائبة على الجمعية المقترحات المتعلقة بالمسائل الآتية لتبدي رأيها فيها :
وترفع محاضر جلساتها المشتملة على آرائها لمجلس الادارة المشار اليه في المادة الثالثة من الامر العالي الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ للاستئناس برأيها .	(أولاً) لائحة المدرسة وبرامج التعليم وخطط الدراسة ،
مادة ٦ - على ناظر مدرسة الحقوق الملكية تنفيذ قرارنا هذا	(ثانياً) تقرير الاجازات التي تعطل فيها الدراسة ،
بولكلي في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مصطفى فتحي	(ثالثاً) اختيار الكتب المقررة ،

اتفاق مؤقت

بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين بشأن تسليم المجرمين

لجريمة غير الجرائم السياسية شرط ان لا يكون الحكم قد قُذ بتامه ولا يستبر الحكم الذي يصدر في غية المتهم في جنة او جناية حكما بقوبة ، غير ان الحكم عليه على هذا الوجه يماثل كتمهم .

٣ - لا يسري هذا الاتفاق الا على

الاشخاص الذين يكونون بمقتضى القوانين المعمول بها في مصر خاضعين فيها لقضاء احدى المحاكم المصرية الجنائي وعلى ذلك لا يجوز لحكومة مصر ولا لحكومة فلسطين ان تطلب تسليم شخص غير خاضع لقضاء هذه المحاكم ولا ان تطلب بالموافقة على تسليمه .

٤ - تكون طلبات تسليم المجرمين الماربين

من وزير الحفانية اذا كانت صادرة من الحكومة المصرية ومن الندوب السامي لحكومة فلسطين اذا كانت صادرة من هذه الحكومة .

٥ - (أولا) يصحب طلب تسليم المجرم

المهرب بجميع ما يتيسر من البيانات التي يكون من شأنها اثبات شخصية من يطلب تسليمه وتعيين محل وجوده .

نظراً لما تبينه حكومتا مصر وفلسطين من ضرورة عقد اتفاق مؤقت بينهما ينظم به تسليم المجرمين ويحقق اداء العدل على وجه أصح ، فقد اتفق الموقعان فيه بما لهما من السلطة التامة المخولة لكل منهما من حكومتهم على الاحكام الآتية :

١ - تتعهد الحكومة المصرية وحكومة

فلسطين بموجب هذا الاتفاق بان تسلم كل منهما الاخرى المجرمين الماربين وذلك بحسب القواعد والشروط المبينة بهد .

٢ - تتعهد كل من الحكومتين بان

تسلم بناء على طلب الحكومة الاخرى :

(ا) الاشخاص الذين صدر ضدهم أمر

بالقبض لجريمة (غير الجرائم السياسية) من الجرائم المخجلة في اختصاص محاكم الحكومة الطالبة للتسليم والمعاقب عليها بالحبس لمدة سنة على الاقل او بقوبة أشد ،

(ب) الاشخاص الذين حكمت عليهم

محاكم الحكومة الطالبة للتسليم بقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل او بقوبة اخرى أشد منها

٧ - لا ترخص السلطة المختصة بالفصل

في طلب التسليم بتسليم المجرم المهرب الا متى ثبت لديها :

(أ) عند ما يكون الطلب مبنياً على امر بالقبض ، ان الادلة المقدمة كافية لحاكمة المتهم
(ب) عند ما يكون التسليم مبنياً على حكم ، ان الادلة كافية لتبرير الحكم الصادر ،
(ج) ان لا تكون الجريمة المنسوبة للمتهم او التي حكم عليه من اجلها في جميع الاحوال من الجرائم السياسية وان لا تكون الناية من طلب التسليم هي محاكمة المجرم المهرب او توقيع العقوبة عليه من اجل جريمة سياسية .

٨ - في تطبيق هذا الاتفاق لا تمد

الجرائم الآتي ذكرها جرائم سياسية

(أ) جرائم الاعتداء والتهب والسرقة باكره سواء وقعت هذه الجرائم من شخص واحد أو أكثر وسواء ارتكبت ضد احاد الناس واملاكهم أو ضد السلطات المحلية أو ضد السلك الحديدية وغيرها من طرق المواصلات والنقل ،
(ب) كل تدبر على شخص جلالة ملك مصر او شخص المندوب السامي لحكومة جلالة ملك بريطانيا في فلسطين .

٩ - اذا قدم طلب تسليم مجرم هارب وكانت محاكم البلد التقدم اليه الطلب مختصة بنظر الجريمة المنسوبة لهذا المجرم المهرب فيجوز لحكومة هذا البلد اتخاذ الاجراءات اللازمة

(ثانياً) ويصحب ايضاً مثل هذا الطلب بالمستندات الآتية :

(أ) عند ما يكون الطلب مبنياً على امر بالقبض ، أصل هذا الامر او صورة منه مصدق عليها بانها طبق للاصل وكذلك صورة مصدق عليها من شهادات الشهود التي أدت امام القاضي أو أي شخص آخر مكلف بالتحقيق أو من المحاضر أو من أي دليل آخر يفي عليه الالهام .

واذا كان الحكم صادراً في غيبة المتهم في جنحة أو جناية وجب ايضاً ان يصحب الطلب بصورة مصدق عليها من الحكم او امر التنفيذ الصادر بناء على هذا الحكم ،

(ب) عند ما يكون الطلب مبنياً على حكم صادر في مواجهة المتهم ، صورة مصدق عليها من الحكم أو امر التنفيذ الصادر بناء عليه وشهادة من وزارة الحفانية أو أي سلطة اخرى مائلة لها في القطر الصادر منه الطلب ، دالة على إن الحكم اصبح واجب التنفيذ .

٦ - لكل من الحكومتين المتعاقبتين السلطة التامة في البت فيما اذا كان هناك وجه لقبول الطلب الصادر من الحكومة الاخرى بتسليم مجرم هارب بناء على احكام هذا الاتفاق وتولى الحكم بذلك السلطة القضائية أو أية سلطة اخرى يكون ذلك من اختصاصها بناء على القوانين السارية في القطر صاحب الشأن

لذلك الشخص قبل محاكمته فرصة للمودة الى القطر القني سلمه .	لحاكمته امام محاكمها بدلا من قبول طلب التسليم فاذا لم يحاكم المجرم في خلال الثلاثة الاشهر التالية لورود طلب التسليم فيتعين على الحكومة صاحبة الشأن أن تسلمه متى توفرت الشروط الاخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق .
١١ - تدفع كل من الحكومتين للاخرى بناء على طلبها جميع المصاريف المترتبة على تنفيذ طلبات التسليم التي تقدمها اليها .	١٠ - لا يجوز اقامة الدعوى امام محاكم البلد الذي سلم اليه شخص بناء على أحكام هذا الاتفاق من اجل جريمة ارتكبت قبل تسليمه غير الجريمة او الجرائم التي يمكن اثباتها بالوقائع التي حصل التسليم بناء عليها وذلك ما لم يتح
يجري العمل بهذا الاتفاق المؤقت ابتداء من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ويستعاض عنها فيما بعد باتفاق نهائي يبرم بين الحكومتين .	
حرر من نسختين ما	
(امضاء) ثروت (امضاء) هربرت صمويل	

العدد الرابع والثلاثون		العدد الثاني والثلاثون	
الحكم	صفحة	فهرست الاختصاص	العدد الثالثون
٢١	٦١	محكمة النقض والابرار	وقت ارتكاب الجريمة
٢٢	٦٢	« « «	اختلاس اموال اميرية . عقوبة بدنية . استعمال الزافة
٢٣	٦٢	« « «	حرمان المتهم من حق الدفاع
٢٤	٦٣	« « «	التعويض الذي يطلبه المتهم من المدعي المدني وبالعكس
٢٥	٦٤	« « «	الاخلال بحق الدفاع
٢٦	٦٥	« « «	اعمال تحضيرية . شروع في تنفيذ .
٢٧	٦٦	« « «	وجوب بيان الواضح . اغفال البيان . وجه نقض
٢٨	٦٧	« « «	عدم وجود فائدة للطعن من الطعن
٢٩	٦٧	« « «	الدفاع عن النفس . براءة
٣٠	٦٧	« « «	التنازل عن سماع شهود النفي وحق الدفاع
٣١	٦٧	« « «	الدفاع عن النفس
٣٢	٦٨	« « «	التقرير بالنقض وتقديم الاسباب
٣٣	٦٨	« « «	واقعة لا يعاقب عليها القانون
٣٤	٦٨	« « «	عاهة مستدعية . من المسئول
٣٥	٦٩	« « «	عاهة مستدعية
٣٦	٦٩	« « «	المعارضة . زوال البطلان
٣٧	٦٩	« « «	التبديد . اركان الجريمة . رد المبلغ
٣٨	٦٩	« « «	تهمة جديدة . بطلان في الحكم
٣٩	٧٠	« « «	حرية الدفاع . استجواب المتهم

تابع فهرست الاحكام

رقم الحكم	صفحة	
٤٠	٧١	محكمة الاستئناف الاهلية
٤١	٧٢	بيع حصص شائعة . مادة ٤٦٢ مدني
٤٢	٧٣	انذار . قادم
٤٣	٧٤	منع التاجير من الباطن . مخالفة . الشركة الزراعية
٤٤	٧٥	المادتان ٣٦٦ و ٣٨٨ مدني
٤٥	٧٥	اجارة . حريق . عب . الاثبات
٤٦	٧٦	اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى استحقاق . ضامن اجنبي . المادة ١٥ من لائحة الترتيب
٤٧	٧٦	التنازل عن حقوق القصر
٤٨	٧٦	حجر . ضعف الذاكرة
٤٩	٧٧	وصي مختار
٥٠	٧٩	قادم . تغيير صفة وضع اليد
٥١	٧٩	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
٥٢	٨٢	اختصاص المحاكم الاهلية . المطالبة برد الصداق
٥٣	٨٣	تنحيم المرف
٥٤	٨٥	مسئولية رجال الحفظ . تعطيل قانون . ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤
		جواز تملك الوقت بمضي ١٥ سنة (المادة ٧٦ مدني)
		تعاقد عن الغير . الشرط الجزائي . العيوب
		قسمه . سداد شريك ما على حصته من الديون
		التي على غيره من الشركاء . عدم ضرورة قبول الشريك المدين
		مجلس بلدي . لجنة الانتخابات . مسؤولية الحكومة
		اختصاص المحاكم الاهلية

تابع فهرست الاحكام .

الحكم نمرة	صفحة	
٥٥	٨٨	محكمة طنطا الابتدائية الاهلية
٥٦	٨٩	« « « اسيوط «
٥٧	٩٠	« « « طنطا «
٥٨	٩١	« « « الزقازيق «
٥٩	٩٢	« « « العياط الجزئية
٦٠	٩٣	« « « «

جنى الفسخ . استعماله . عدم جواز الرجوع عنه .
 تعيين قيم . أمر إداري . عدم اكتسابه قوة الشيء
 المحكوم فيه
 سلطة محكمة الجنح المستأنفة عند نظر الدعوى بعد
 إحالتها عليها من محكمة النقض
 هل لمحكمة الجنح المستأنفة ان تحكم في الدعوى
 اذا التفت الحكم الصادر بسقوط الحق في اقامة
 الدعوى العمومية ام تميدها لمحكمة أول درجة ؟
 قانون تحديد إيجارات الاراضي الزراعية . تطبيقه
 بالنسبة لمن دفع الايجار مقدماً .
 طلب تصحيح . خطأ مادي . عدم ضرورة البحث
 في الموضوع

فهرست الابحاث القانونية والشئون القضائية	صعينة
الخدمة العامة والفرص الاسمي من المحاماه (مترجمة)	٩٥
المؤلفات القضائية	٩٨
مرافعات الاستاذ ابو هيف بك (للاستاذ محمد بهي الدين بركات بك)	١٠١
علاقة المحامي بوكله في إنجلترا	١٠٣
المحامي الانجليزي والفرنسي	١٠٣
علاقة القضاء بالسلطة التنفيذية بمصر وإنجلترا وفرنسا	١٠٤
الجدول (الرول) المستمر	١٠٥
مصاريف القضايا في إنجلترا	١٠٦
نظام التحضير في إنجلترا ومصر	١٠٨
فهرست القوانين والقرارات والنشورات	
قانون نمرة ٣٨ لسنة ١٩٢٢ بتعديل الأمر المالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بترتيب المجالس الحسبية .	١١٠
قرار بانشاء جمعية عمومية لاساتفة مدرسة الحقوق الملكية .	١١١
اتفاق مؤقت بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين بشأن تسليم المجرمين	١١٣

اعتذار

نعتذر عن تأخير ظهور عددي نوفمبر وديسمبر عن مواعدهما بسبب استقالة
 حضرة الاستاذ رئيس تحرير المجلة واستاد رئاسة تحريرها الى سواء . على انه ابتداء
 من شهر ابريل سينتظم صدور المجلة بحيث لا يتأخر عدد عن شهره . وسيوزع مع
 هذين العددين عدد شهر يناير وبعد اسبوعين يوزع عدد فبراير ومعه فهرست سنة
 ١٩٢٢ وفي اوائل ابريل يظهر عددا مارس وابريل ؟

رجاء

يرجو قلم تحرير المجلة من رجال القانون قضاة كانوا أو نوابا أو محامين او
 أساتذة ان يرسلوا الى ادارة المجلة ما يعين لهم من الابحاث القانونية كما يرجو على
 الخصوص حضرات القضاة والمحامين ان يرسلوا صورا من الاحكام التي تصدر في
 القضايا التي يباشرونها متضمنة مبادئ قانونية أو أحكاما مفيدة كما يرجو ان يرسلوا
 صورا من الاحكام الاستثنائية التي تصدر في قضايا ابتدائية نشرت احكامها في
 المجلة اتماما للفائدة المقصودة من نشر الاحكام ؟

رئيس تحرير المجلة : عزيز خانكي مساعدا رئيس التحرير : محمد صبرى ابو علم

المحاماة

(السنة الثالثة)

(العدد الرابع)

فهرست	صحيفة	نمرة الحكم
الاكراه . ظرف مشدد للجريمة	محكمة النقض والايام	١٢١ ٦١
اختلاس . وجوب بيان النقص الجنائي	» » »	١٢١ ٦٢
اسباب غير واقية . تناقض في الاسباب .	» » »	١٢٢ ٦٣
وجه نقض	» » »	» » »
تأجيل الحكم مرتين . ليس وجه نقض	» » »	١٢٢ ٦٤
وجوب بيان الواقعة . لاسباب حكم البراءة .	» » »	» » »
وجه نقض	» » »	١٢٢ ٦٥
التماس . غش . اسباب جديدة . اسباب	الاستئناف الاهلية	١٢٣ ٦٦
قديمة	» » »	» » »
التحويل للنقض . توكيل في القبض . حق	» » »	١٢٣ ٦٧
المضمومة .	» » »	» » »
التماس . عدم الفصل في الطلبات . الطلبات	» » »	» » »
الاصولية والطلبات الاحتياطية . التناقض في	» » »	١٢٤ ٦٨
منطوق الحكم .	» » »	» » »
التماس . الاسباب الواردة في صحيفة التماس .	» » »	» » »
سبب جديد بعد الميعاد	» » »	١٢٥ ٦٩
استئناف . قيده قبل الجلسة بثمان واربعين	» » »	١٢٦ ٧٠
ساعة .	» » »	» » »
الاثبات بالبينة . موانع الاستصحاب على	» » »	١٢٦ ٧١
كتابة .	» » »	» » »
التنفيذ المؤقت . معنى كلمة سند غير رسمي	» » »	١٢٦ ٧٢
لم ينازع فيه .	» » »	» » »
حجز تحفظي على ما للمدين لدى الغير . المادة	» » »	» » »
٤١٧ . الدين الغير الواجب الاداء . وتطلب	» » »	١٢٦ ٧٣
الحجز .	» » »	» » »
التماس . تناقض . في المنطوق لا في الاسباب	» » »	١٢٧ ٧٤
تحكيم . عدد المحكمين . حكم المحكمين .	» » »	١٢٧ ٧٥
استئناف . حكم جزئي .	» » »	١٢٧ ٧٦
وقف . قسمة . تهاوي . لمدة غير معينة . بطلان	» » »	١٢٨ ٧٧
تقدم . مادة ٢١١ مدني . ريع الوقف .	» » »	» » »
استحقاق مستحق .	» » »	١٢٩ ٧٨

المحاماة

(العدد الرابع)	(السنة الثالثة)
نمرة الحكم	صحيفة
٧٩	١٣٠
	استئناف . رسوم قلم الكتاب . حكم اودة المشورة .
٨٠	١٣١
	الجلس الحسبي العالي وصي مختار
٨١	١٣١
	حجر . ضعف السمع . تقدم في السن . كف البصر
٨٢	١٣١
	تركات التماسوين . المحكمة المخصوصة . الجالس الحسبية . اختصاص
٨٣	١٣٢
	الجلس الحسبي العالي اجراءات استدعاء المطلوب المحجر عليه . الى
٨٤	١٣٢
	١٤ . بطلان الاجراءات طائفة الموارنة . اختصاص المجلس الحسبي
٨٥	١٣٣
	عكة مصر الابتدائية اجارة . طلب الاخلاء . استئناف . اسباب
٨٦	١٣٥
	الاهلية احكام تهديديه . تمريض . وجوب التقاضي من جديد . وجوب اثبات حصول ضرر .
٨٧	١٣٦
	عكة الباط الجزئية حريق . م . مؤلية الزوجة .
٨٨	١٣٧
	اللبان » » كدالة . ايقاف تنفيذ حكم . ملكية قيمة الكدالة .
٨٩	١٤٠
	» » مصر الابتدائية خصومة . جواز رفع الدعوى من الوكيل . احكام
٩٠	١٤١
	الاهلية عسكرية . تأثيرها في اهلية الوطني . وقف . لفظ الاولاد . تفسير شرط الواقف
٩١	١٤٢
	» » » » وقف الشروط المشرة . عليهما افراد اوليوية
٩٢	١٤٥
	» » الزفازي وقف . اشراط النظر للارشاد . الارشدية . تصادق
٩٣	١٤٧
	» » الاستئناف المختلطة وقف . الاستدقاق . طيبة حق المستحق
٩٤	١٤٧
	» » » » تنازل المستحق عن نصيبه في الريع . موافقة الناظر
٩٥	١٤٧
	» » » » وقف . المستحق . المحصومة . جنسية المستحق
٩٦	١٤٨
	» » » » وقف . جنسية الواقف . اختصاص
٩٧	١٤٨
	» » » » وقف . اجر الناظر . الولاية بما
٩٨	١٤٩
	مسئولية . اصابة . اغاثة . مسئولية . شركاء في المسؤولية . تضامن . جنحه
	او شبه جنحة
	المقاتلات
	الخبراء في المخطوط في مصر
	القوانين والقرارات
	قانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم قضايا الحكومة

علا ديناير سنة ١٩٢٣

الأحكام

أحكام محكمة النقض والأبرام

- ٦١ -

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية

أطلق منهم عياراً نارياً علي شخص وضربه
 ايتسكن من الحرب بالاشياء المسروقة فاعتبرت
 محكمة الجنايات هذا الاكراه ظرفاً مشدداً للجرمة
 لاجرمية قائمة بنفسها . طعن المحكوم عليه في هذا
 الحكم ومحكمة النقض والايرام رأيت مارأته محكمة
 الجنايات وقالت :

« انه من المبادئ الثابتة التي قررتها
 الاحكام القضائية في العطر المصري وفي
 فرنسا أنه في مثل هذه الظروف يجب اعتبار
 الاكراه مقترناً بجرمة السرقة وظرفاً مشدداً لما
 لاجرمية علي حدتها ولذا يكون تطبيق المادة (٢٧٠)
 عقوبات في محله والطعن علي غير أساس ويجب
 رفضه »

قضية نمرة ٢٣٠٩ سنة ٣٩ قضائية طعن زكي
 محمد الحنفي . دائرة معالي أحمد طلعت باشا

- ٦٢ -

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية

حكمت محكمة النقض بتبول نقض بناء علي
 خلو الحكم من بيان الواقعة بياناً كافياً لمدم بيان
 القصد الجنائي فيه وقالت :

« حيث أنه بالاطلاع علي الحكم للطاسون
 فيه يتصح منه جايماً خلوه من بيان الواقعة
 بياناً كافياً لمدم بيان القصد الجنائي فيه
 وذلك لمعرفة توفر سوء القصد عند المتهم من عدمه
 حتي يتسني لمحكمة النقض والايرام بطريقة واضحة
 معرفة ان كانت نية الاختلاس متوفرة عندالتهم
 أم لا »

قضية نمرة ٢٣١٦ سنة ٣٩ قضائية طعن
 عياد ابراهيم ضد النيابة . دائرة معالي طلعت باشا

منعقدة بهيئة استئنافية مرتين ليس سبباً من
أسباب النقض (لان القانون لم ينص على البطلان
في مثل هذه الحالة والتعانة العامة أن لا بطلان
بغير نص)

قضية نمرة ٢٣٠٦ سنة ٣٩ قضائية طعن
عبد المجيد عبد الفتاح دايرة معالي احمد طلعت باشا

— ٦٥ —

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢

الفاعرة القانونية

اذا قصت محكمة أول درجة بالبراءة ثم رأت
المحكمة الاستئنافية الادانة وجب عليها أن تبين
الواقعة بياناً كافياً فاذا اقتصر الحكم الاستئنافي
على القول بأن التهمة ثابتة على المتهم ولم يناقش
أسباب البراءة ولم يبين الواقعة التي استوجبت
الحكم بالانقوبة كان باطلاً بطلاناً جبرهياً لحلوه
من الاسباب ومن بيان الواقعة .

(قضية نمرة ٢٣٠٧ سنة ٣٩ قضائية . طعن
حافظ كدواني . دايرة معالي احمد طلعت باشا)

— ٦٣ —

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢

الفاعرة القانونية

حكمت محكمة النقض والابرار بنقض حكم
صادر بالبراءة ورفض دعوي المدعي بالحق المدني
بناء على أن أسباب الحكم جاءت غير وافية
ومتناقضة وبعضها يخالف البعض الآخر فقالت :
(انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين منه
أن الاسباب غير وافية وهي في الواقع قد جاءت
متناقضة وبخلاف بعضها البعض وقد ذكر صراحة
فيها أن العملة وهو المدعي المدني عجز عن اثبات
أنه لم يأخذ مبالغ الرشوة مع انه كان منها بالرشوة
فهو في الحقيقة في مركز الدفاع وغبر جائز قانوناً
تكليفه باثبات كذب البلاغ)

قضية نمرة ٢٣٢٠ سنة ٣٩ قضائية طعن احمد
محمد الهرميل . دايرة معالي احمد طلعت باشا

— ٦٤ —

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢

الفاعرة القانونية

تأجيل الحكم الصادر من محكمة ابتدائية

احكام محكمة الاستئناف الاهلية

— ٦٦ —

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

لا يبر غشا في الدفاع يسوغ التماس اعادة النظر لتقديم أسباب جديدة لمحكمة الاستئناف لم تحصل المرافعة فيها امام محكمة أول درجة اذا اخذت محكمة الاستئناف بالوجه الجديدة وبالوجه المدعة معاً ولا سيما اذا كان التماس أشر على مذكرة خصمه بأنه يكتفى بدفاعه الابتدائي ولم يفند دفاع خصمه .

المحكمة :

« حيث ان التماسات تبين هذا الطعن على ان التماس ضدها استعملت غشا في دفاعها امام محكمة الاستئناف أثر في الحكم ولم تتمكن التماسات ان يقهقن لهذا الغش فيدفعنه بالدليل للمقول . ذلك ان التماس ضدها كانت تدفع امام محكمة اول درجة بأن العقد المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ١٩١٨ صدر باطلا في مرض موت المورث . وامام محكمة الاستئناف تمسكت في دفاعها وفي المذكرة المدعمة منها التي لم ترد عليها التماسات بشيء . ان العقد باطل لأن المورث كان ضعيف العقل فاقد الارادة وقد اخذت محكمة الاستئناف بهذا الدنع

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بطلان العقد المذكور على كل حال بناء على انه صدر من المورث وهو مريض بمرض الموت وان شيخوخة المورث كانت مضيقية لعقله ومقعدة لكل ارادته .

« وحيث ان مسألة الشيخوخة وما تقع عنها من ضعف العقل وفقد الإرادة لم تكن هي السبب الوحيد الذي ارتكبت عليه محكمة الموضوع بل استندت ايضا على حصول التصرف في مرض الموت ومع ذلك فان المذكرة التي جاء فيها ذكر الشيخوخة قد أعلنت صورة منها الى المدافع عن التماسات فخط يده على أصل تلك المذكرة « انه يكتفى بالدفاع المقدم منه امام محكمة اول درجة » فليس للمدافع عن التماسات صد اقتضاه على ذلك ان يدعى انه منع من الرد بفعل الخصم على انه كان في استطاعته ان يرد على تلك المذكرة رداً مطولا اذا رأى نفسه في حاجة اليه فالفش الذي يتنزع به اليوم لاجوده له حينئذ

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون التماس في غير محله ويصير رفضه »

(التماس جروح بنت رباح وأخري ضد محصيه احمد صالح طلال قضية تمرة ٧٤٨ سنة ٣٩ قضائيه . دائرة موسي باشا)

— ٦٧ —

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

التحويل الناقص الذي لم يذكر فيه ان القيمة وصلت التحصيل يعتبر توكيلا في القبض : وهذا التوكيل يعطى الحال اليه الحق في الخصومة باسمه شخصيا وانما يجوز للحال عليه ابداء كل الدفع

(استئناف عوض الله أفندي إبراهيم ضد
حسن محمد عبيد نمرة ٦٣٩ سنة ٣٩ قضائية .
دائرة موسي باشا)

— ٦٨ —

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٣

الفاعرة القانونية

المقصود بكلمة (الطالبات) الواردة في الفقرة
الاولى من المادة (٣٧٧) من قانون المرافعات
وهي احدي الحالات الستة الميزة لائتماس اعادة
النظر انما هي الطالبات الاصلية لا الطالبات
الاحتياطية . وطلب الاحالة علي التحقيق ليس
من الطالبات الاصلية التي يترتب علي عدم الفصل
فيها صراحة أو دلالة الحكم بقبول الائتماس .
التناقض الذي يميز الائتماس طبعا للفقرة
السادسة من المادة (٣٧٢) من قانون المرافعات
هو التناقض الواقع في منطوق الحكم ويجب ان
يكون حقيقيا لا يتيسر معه تنفيذ الحكم .

الحكمة :

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والادالة قانونا

١ — حيث ان الائتماس تقدم في ميعاده

القانوني فهو مقبول شكلا

٢ — وحيث ان المتهمس يرتكن في التماسه

على الوجهين الآتين : — أولا — ان المحكمة لم

تحكم بأحد الطلبات التي طلبها وهو طلب الاحالة

على التحقيق لاجبات صحة عتد البيسج

الذي انكر اتوقيع عليه المتهمس ضده الأول

قأن المحكمة الاستئنافية رغمًا عن رفع هذا الطلب

التي يكون له الحق في رفعها قبل الدائن الاصلي .
الحكمة :

« حيث ان المستأنف بني استئنافه علي ان
الحكمة الاجدائية اخطأت في عدم قبول دعواه
مرتكنة في ذلك علي ان التحويل نقص غير
مذكور فيه ان القيمة وصلت المحيل فيكون توكيلا
بالجس ولا تحقق له رفع الدعوى باسمه شخصيا
بل بصفته وكيلا .

« وحيث انه يؤخذ من المبادئ المقررة التي
جرى عليها القضاء الاهلي والمختلط ان التحويل
التاقتص الغير مذكور فيه ان القيمة وصلت تقدأ
كما في حالتنا هذه لا يترتب عليه الا ان يحصل
الحل اليه وكيلا عن المحيل في القبض وهذا
التحويل من شأنه اعطاء الحال اليه الحق في المطالبة
قيمة التحويل باسمه شخصيا وانما تسري عليه
في هذه الحالة كل الدفعوع التي يكون للمحال عليه
الحق في رفعها قبل الدائن الاصلي

« وحيث ان نص المادة (١٣٥) التي ارتكبت
عليها المحكمة الاجدائية لا تتعارض مع ما سبق
بيان ولا يعقل ان من له حق في القبض لا يملك
رفع الدعوى باسمه لأجل ان يقبض الا اذا كان
له هذا الحق ولا طريق للوصول الى ذلك الا برفع
الدعوى باسمه شخصيا والقانون لا يحرم عليه ذلك
والا كان متناقضا بفسه بعضا وهذا مما يجب أن
يزه الشارع عنه

« وحيث انه فضلا عما تقدم قال القانون ذهب
الى أبعد من ذلك واجاز له نقل ملكية الكيالة
لشخص آخر وفي هذه الحالة يكون مستولا بصفته
محيل

« وحيث انه لذلك يكرن الحكم المستأنف في
غير محله وحين الفسأوه والحكم للمستأنف
بطلانه »

من المقرر أيضاً قانوناً ان المقصود من التناقض في الحكم المسوغ الالتئاس تطبيقاً للفقرة الأخيرة من المادة (٣٧٧) من قانون المرافعات هو « التناقض في منطوق الحكم وأن يكون حقيقياً بحيث لا يتيسر منه تنفيذ الحكم »

٧ - وحيث انه ثابت في هذه الدعوى ان الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الملتمس وليس فيه تناقض ما وأما ما يدعيه من التناقض في أسباب الحكم مع بعضها من جهة وصف النقد الذي يمسك به من أنه صوري أو مفترى فهذا ليس بوجه من اوجه الالتئاس .

وحيث انه مما تقدم جبين الحكم بعدم قبول الالتئاس ورفضه مع ازام الملتمس بالانرامة القانونية .

(التماس مصطفى أبو الحسن برغوث ضد محمد ابراهيم سلوم وآخر نمرة ١٠٣٧ سنة ٣٩ قضائيه . دائرة مستر برسيفال)

— ٦٩ —

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧

القاعة القانونية

محكمة الالتئاس لا تنتظر إلا في السبب أو الاسباب الواردة في صحيفة الالتئاس فإذا قدم لها الملتمس شيئاً جديداً بعد مضي ميعاد الالتئاس فلا يقبل منه

(التماس ورثة محمد علي حجاب . قضية نمرة ٦٩١ سنة ٣٩ قضائيه . دائرة احمد موسي باشا) .

— — —

أما ما لم تحصل فيه لا بالرفض ولا بالقبول وحكت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه — ثانياً — ان الحكم متناقض بعضه لبعض إذ بينما تقول المحكمة ان النقد غير صحيح ومفترى تقول من طريق آخر أنه صوري

٣ - وحيث انه فيما يختص بالوجه الاول قانه من المقرر قانوناً ان محل قبيل الالتئاس عند عدم الحكم في احد الطلبات المقدمة للمحكمة تطبيقاً للفقرة الاولى من المادة (٣٧٧) من قانون المرافعات ان يكزن الطلب اهل كية ولم تحصل فيه لاصراحة ولا دالة بالبول او الرفض ويشترط ان يكون عدم الفصل حاصل في طلب من الطلبات الاصلية

Un des chefs de la demande لا في وجه من الالوجه المرتكن عليها في الدعوى ولا في طلب من طلبات التحقيق فان عدم الالتفات الى الوجه المرتكن عليه او الرد على طلب التحقيق يعتبر رفضاً ضمناً للطلب

٤ - وحيث انه ثابت في هذه الدعوى ان المحكمة الاستئنافية حكمت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض دعوى الملتمس المبنية على عقد البيع الذي يمسك بصدوره من الملتمس ضده الاول اخذت بأسباب الحكم الابتدائي لعدم التصويل على النقد المذكور وفضلاً عن ذلك قد نصت في نص الحكم برفضه ما عدا ما قضت به من الطلبات

٥ - وحيث انه يتبين من ذلك انه فضلاً عن ان طلب التحقيق ليس من الطلبات الاصلية فان المحكمة فصلت فيه برفض الدعوى بأكلها ويدخل ضمنها طلب التحقيق لالها وأت عدم اجابه

٦ - وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني قانه

— ٧٠ —

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

ان نص المادة (٣١٣) من قانون المرافعات يقضي بأن النيد يكون قبل الجلسة الثاني وأربعين ساعة والا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن . فإذا حصل التقيّد قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فنقط وجب اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . (استئناف ابراهيم ابراهيم لاشين ضد مديرية الدقهلية نمرة ٧٨٠ سنة ٣٩ قضائية . دائرة معالي طلعت باشا)

— ٧١ —

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

طلبت احدي السيدات من المحكمة أن تصرح لها بأن تثبت بالينة حقاً تدعيه ولم تستصدر به ورقة مثبتة له بناء علي أنها زوجة عم خصمها وكانت أمتبره كابنها الوحيد وانها تقيم معه في دار عمه وكانت تثق به فقضت المحكمة بأن هذه العلاقة لا تعد من الموانع القانونية التي تحول دون الحصول علي ورقة مثبتة للحق الذي تدعيه (استئناف فييمة موسى ضد كامل افندي وصفي قضيه نمرة ٨٢٧ سنة ٣٨ قضائية . دائرة احمد موسى باشا)

— ٧٢ —

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية

معني كلمة (لم ينازع فيه) في قول المادة (٣٩٣) من قانون المرافعات بأنه يجوز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ الموقت اذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة مبنياً علي سند غير رسمي لم ينازع فيه عدم انكار المدّين أصل المدّونية فإذا اعترف بأصل المدّونية ولكنه ادعي تخالفه من المدّين بكيفية ما ورات المحكمة التخالص غير ثابت جاز لها ان تحكم بالانفاذ الموقت .

(استئناف محمد افندي كامل ضد محمد عبد الوهاب قضية نمرة ٩٨٠ سنة ٣٩ قضائية : دائرة مستر برسيفال)

— ٧٣ —

حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية

يجوز توقيع الحجز التحفظي علي ما للدين لدي غيره من المقتولات طبقاً للمادة ٤١٢ من قانون المرافعات ولو لم يكن الدين واجب الاداء وقت طلب الحجز .

المحكمة : —

حيث ان الحجز علي نوعين : التنفيذي والتحفظي ولكل منهما مادة في قانون المرافعات وهما التأديان

— ٧٥ —

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية:

إذا نص في عقد محكم علي أن كل طرف
يدين حكمه وصرح الطرفان للمحكمين باختيار
المحكم الثالث عند اختلافهم في الرأي ثم نص علي
أنه عند عدم اتفاقهما علي شخص يرفع الأمر إلى
رئيس المحكمة لتعيينه كان عدد المحكمين وراً
طبقاً للمادة (٧٠٥) من قانون المرافعات.

إذا خلا حكم المحكمين من توقيع الحكم
كل باطلا

(استئناف الدكتور احمد بك توفيق ضد
محمد افندي علي عزت نمرة ٣٠٨ سنة ٣٩ قضائية
دائرة محرز باشا)

— ٧٦ —

حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية:

إذا كان نصاب الدعوى من اختصاص
الناضي الجزئي فلا قبل استئناف الحكم الصادر
فيها أمام محكمة الاستئناف ويجوز لمحكمة
الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول
الاستئناف لتعلق هذا بالنظام العام.

المحكمة : —

و حيث ان نصاب هذه الدعوى هو اثني
عشر جنماً

وحيث ان الموضوع بالنسبة الى النصاب
وهو من المواضيع الذي نظرت فيه الجمه

٤١٠ و ٤١٢ والاخيرة منها يجب أن يستصدر
طالب الحجز أمراً بتقدير المبلغ بمعرفة القاضى
عند عدم وجود مستند به أو كان متنازعا فيمؤليس
نمة موجب أن يكون المبلغ المطلوب لاجله هذا
الحجز واجب الدفع وقت طلب الحجز فان المادة
(٤١٢) المذكورة لا توجب هذا الالتزام

وحيث أن القول من المستأنفين من ان الإيجار
كان يحمل سداداه في شهر اكتوبر سنة ١٩٢٢
وهذا يحمل موكله في حل من سداد مبلغ الإيجار في
نهاية هذا الشهر لا يلبأ به إذ ان الموكل له ان يصخذ
كل الاحتياط الذي يوصله الى الاستحصال على
مبالغه وذلك بعمل الحجز التحفظي ولو كان ذلك
قبل حلول أجل الدفع كما تقدم القول

(استئناف محمود حمدي ضد الامير عزيز
حسن باشا قضية نمرة ١٢٧٨ سنة ٣٩ قضائية .
دائرة محرز باشا)

— ٧٤ —

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية:

ان التناقض الذي يجوز التماس إعادة النظر
في الاحكام الانتهائية إنما هو التناقض الذي يقع
في نص الاحكام لا في حيثياتها

(استئناف فريده هاتم عرفه ضد احمد علي
صالح نمرة ١١٩٠ سنة ٣٩ قضائية : دائرة
موسي باشا)

مها كان لذي القنوى للألفاظ المستعملة فيها
وحيث انه تبين للمحكمة من مراجعة الشروط
السالف ذكرها ومن الظروف التي تحريفها العقد
ومن المذكرة المقدمة من المستشار أمام محكمة أول
درجة المؤرخة في ٦ ابريل سنة ١٩١٨ أن الواقع
الذي اراده المتعاقدان لم يكن مجرد توكيل من
وزارة الأوقاف للمستأنف في ادارة الاطيان وانما
هو عقد صلح باشتراكه بالتصلي في الادارة منفرداً
بطريق اختصاصه بالفرض والتجنب بمحدود معينة
للأيتين خمسة وثلاثين فداناً التي تبينت بمشاة الحاج
مقابل حصته في الوقفين وحصة مدفن الواقف
كما هو مذکور صراحة في العقد وذلك انرض
إدارة الاطيان المذكورة بنفسه بدون دخل
الوزارة واخراجها منها لادم تمكنها من الاستلام
وحسب النزاع الذي كان قائماً بين الطرفين قبل
تحرير هذا العقد فيجب اذا قصر المدعى عنه عند
صلح قصد منه حسم هذا النزاع ولو أعطى له في
الظاهر شكل التوكيل تنازلت فيه الوزارة عن
حق التصرف في إدارة ٣٣٥ فداناً السالف ذكرها
تنازلاً لمدة غير معينة لا رجوع فيه في مقابل
استلامها باقى الخمسة فداناً

وحيث انه بمقتضى قرار المحكمة الشرعية
المتعمد من محكمة الاستئناف العليا الشرعية السالف
ذكره ان وزارة الاوقاف ضمنت للمستأنف مع
اتحادها بالتصرف في شؤون الوقف طبقاً للمنهج
الشرعى

وحيث ان اشتراك المستأنف في ادارة الوقف
منفرداً بمقتضى عقد الصلح وتقييد الوزارة نفسها
بعدم حقها في رفع يد المستأنف عن الاطيان التي
فرزت له لاشئ سبب من الاسباب ولا في نقض
العقد مدة حياته وتنازل الوزارة عن كل حق
يتمتع به ذلك واستقلال المستأنف بالادارة لنفسه
فقط الى مدة غير محدودة كل هذا بخلاف للقرار

الصومية بجثة دوائر مجمعة وقررت ان مثل هذا
لا يمكن منه قبول الاستئناف شكلاً
وحيث أنه وان لم يطلب هذا الطلب أحد
من المضموم الا أن لهذه المحكمة الحكم فيه من تلقاء
نفسها لأنه يعلق بالنظام العام »

استئناف وزارة المالية ضد محمد خويصة .
نمرة ٥٧٨ سنة ٣٩ قضائه . دائرة محرز باشا .

— ٧٧ —

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية

ضمت المحكمة الشرعية وزارة الأوقاف
الى نظر والزمنها بالانفراد بالتصرف في شؤون
الوقف طبقاً للمنهج الشرعي ثم اتفقت وزارة
الأوقاف مع الناظر الاصيل علي أن تجنب له
مقداراً من الاطيان الموقوفة تعادل حصته موصلة
مدفن الواقف ليديرها واعطى له وزير الأوقاف
توكيلاً عاماً مطلقاً مفوضاً لقوله ورأيه ولا يقبل
نقشاً لادارة الاطيان المذكورة بمفرده بدون
تداخل الوزارة ويكون غير قابل للزل بأى حال
من الاحوال ونص في الاتفاق علي أنه ليس لوزارة
الأوقاف حق في رفع يده عن الاطيان لأى
سبب من الاسباب .

بعد ذلك طلبت وزارة الأوقاف ابطال
هذا الاتفاق فحكمت محكمة مصر بابطاله وأيدت
محكمة الاستئناف حكمها وقالت .

المحكمة :

وحيث أنه بمقتضى نص المادة (١٣٨) من
القانون المدني يجب أن تفسر المداخلات على حسب
البرهان الذي يظهر أن المتعاقدين قصدوه منها

للاوقاف ومن ثم يجب تأييد الحكم المستأنف في موضوع الدعوى»

(استئناف محمديك غيته ضد وزارة الاوقاف
مرة ١٠١١ سنة ١٣٨٨ قضائية . دائرة مستعرب سفال)

٧٨

حكم تاريخه ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية:

ان نص المادة ٢١١ من القانون المدني يقضي بصفة عامة بسقوط الحق في المطالبة بكل ما هو مستحق دفعه سنوياً بمضي ٥ سنوات هلالية. ولم يفرق بين الوقف وغير الوقف. فلذا حكم لمستحق في وقف باستحقاقه لحصة من الربح فلا يكون له حق الرجوع علي الناظر الا اربع السنوات السابقة لرفع الدعوى فقط

الحكمة:

« حيث ان وفاة المرحومة زيب هانم كانت في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٢ وورثتها رفصوا دعوى الاستحقاق في الوقف بالحكمة الشرعية في ٥ يونيه سنة ١٩١٨ ودعوى المطالبة بالربح بالحكمة الاهلية في ١٥ مايو سنة ١٩٢٠

« وحيث ان المستأنفين تمسكان بسقوط حق المستأنف عليهم في غلة الوقف عن المدة السابقة على الدعوى الشرعية لانها كانت امتداداً لاستحقاقها دونهم لكامل الغلة والمستأنف عليهم يدعون بان حصة الربح لا يسقط الا بمضي خمس عشرة سنة لأن الناظر يد امانة

« وحيث ان الوقف عبارة عن اتيان زراعية تستحق غلتها سنوياً وتدفع عند قبضها للمستحقين في الوقف

الشرعي السالف ذكره الذي أطلق فيه التصرف لوزارة الاوقاف في أمور الوقف المتنازع عليه واغرادها في العمل وقيد تصرف المستأنف بضم وزارة الاوقاف اليه لرفع التبعة من جهته بصفته ناظراً للحياة والمخالفات التي نسبت اليه في أمور الوقف وبما لا شك فيه أن وزارة الاوقاف بصفتها ناظراً منضمة على الوقف لا يمكن أن تعطى للمستأنف حقوقاً أو سلطة لم تكنها من القاضي الشرعي. فينتج من ذلك أن وزارة الاوقاف تجاوزت حدود السلطة المطة لها من المحكمة الشرعية ويكون العد الذي عتدته خارجاً عن هذه الحدود وبمخالفتها قرار القاضي الشرعي يقع باطلا « وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن القسمة المبرنة بالمعدن قيد وضع يد المستأنف بالتخصيص والفرز على الاطيان المحددة له مدة مستطيلة لاحد لها بدون أن يكون لوزارة الاوقاف حق في رفع يده عنها لأي سبب من الاسباب وهذا مخالف لفواعد الشرع أيضاً لانه مع اعتبار هذه القسمة مهابة فلا يجوز انتهاؤها لمدة مستطيلة وعلى الاخص كما في هذه الدعوى لمدة غير محدودة بل يجب أن تكون قسمة التمايز لمدة قصيرة ومعيّنة وعلى سبيل التناوب بين المستحقين (راجع المادة ٧٧ من قانون العدل والانصاف) على أن قسمة الممايزة من جهة أخرى ليست بلامرأة فيجوز نقضها وابطالها في أي وقت ولورضى بها أحد المستحقين من قبل (راجع المادة سالمة الذكر) وقد جرى القضاء الأهل والشرعي على هذا المبدأ لأن الاستدامة في وضع يد المستحق على عين الوقف يمكن أن تؤدى مع طول الزمن الى دعوى الملكية أو دعوى كل من المستحقين وان ما يده موقوف عليه بعينه

« وحيث أنه مما تقدم يكون العد المظنون فيه باطلا ولا يزيل هذا البطلان تصديق المجلس الأعلى

في المحاكم الاهلية دون الرسوم والمصاريف المطلوبة على اجراءات أخرى اقتضاها القانون في محاكم أخرى .
المحكمة :-

« حيث ان المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً ارتكبا على نص المادة ٤٨ من لائحة الرسوم التي تقضى بمجاوز المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ قاعة الرسوم والمصاريف بلوذة المشورة وان الحكم الذي يصدر منها في ذلك يكون انتهاياً وغير قابل للطعن فيه وقد طالب المستأنف رفض هذا الدفع قائلاً ان الرسوم المطلوبة منه الآن ليست داخلية ضمن لائحة الرسوم بل هي عبارة عن مصاريف تسجيل مطلوب للمحكمة المختلطة

» وحيث واضح ان نص المادة ٤٨ من لائحة الرسوم متعمد به المعارضة في الاوامر الصادرة بتنفيذ قاعة الرسوم والمصاريف المندرة على الدعاوى طبعاً لائحة الرسوم ولم يتصد به مطلبنا ما يكون مستحقاً من رسوم او مصاريف مطلوبة على اجراءات أخرى اقتضاها القانون في محاكم أخرى

» وحيث انه في الحالة المطروحة أمام المحكمة فالرسوم المطلوب هو رسم مستحق على تسجيل عدد صلح في دعوى شفعة بقسم كتاب المحكمة المختلطة وهو رسم ينبغي ان يرجع فيلجأ لحكم لائحة الرسوم أمام المحكمة المختلطة ولم يكن قلم كاتب المحكمة الاهلية بنأته الاوسيطاً لتحصيل الرسم لحساب الحاكم المختلطة وعلى ذلك فليس من المقول ان تسرى عليه احكام المادة ٤٨ من لائحة الرسوم أمام المحاكم الاهلية

» وحيث متى تبين ذلك وان نص المادة ٤١ من لائحة الرسوم لا ينطبق فان الدفع بعدم قبول

» وحيث ان المادة ٢١١ من القانون المدني تقضى بصفة عامة بسقوط الحق بالمطالبة بكل ما هو مستحق دفعه سنوياً بمضى خمس سنوات هلالية ولم تفرق بين الوقف وغيره ونظر الوقف لم يكن وكلا الا عن جهة الوقف لاعن المستحقين فيه والمحكمة ترى عملاً بالمادة المذكورة وما جرت عليه بعض المحاكم في احكامها اخذاً بهذا المبدأ ان الحكم المستأنف في غير محله وان المستأنف عليهم لاحق لهم في الربع الاعن مدة الخمس السنوات الهلالية السابقة على رفع الدعوى الشرعية فيتمتع بتعديل الحكم بهذا المعنى

(استئناف السيدتين ن.ه وخديجة نامق ضد محمد بك نامق وآخرين - نمرة ٨٩٠ سنة ١٣٨ قضائية - دائرة ابو بكر يحيى باشا)

- ٧٩ -

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٢

القاهرة القانونية

استصدر قلم الكتاب من رئيس محكمة مصر أمراً بتدبير مبلغ قيمة باقي رسوم تسجيل عقد صادر في دعوى شفعة بناء على طلب قلم كتاب المحكمة المختلطة فصدر الامر . فعرض فيه أمام اودة المشورة . وهي ابدته فاستأنف المحكوم عليه حكم اودة المشورة أمام محكمة الاستئناف فدفعت قلم كتاب المحكمة بعدم قبول الاستئناف استناداً الى المادة ٤٨ من لائحة الرسوم التي تقضى بأن الحكم الذي يصدر في المعارضة من اودة المشورة يكون انتهاياً وغير قابل للطعن فيه فحلت محكمة الاستئناف بأن المادة ٤٨ من لائحة الرسوم خاصة بالرسوم والمصاريف المقدرة على الدعاوى

(استئناف الخواجه نجيب غلج ضد قلم كتاب
محكمة مصر الابتدائية الأهلية نمرة ٣٨٩ سنة ٣٩
قضائية)

الاستئناف في غير محله لانه يجب الرجوع حينئذ
للقواعد العامة في جواز قبول الاستئناف من عدمه
وهي لا تمنع قبول الاستئناف شكلا هنا .

احكام المجلس الحسبي العالي

(استئناف مصطفى محبوب ضد عائشة محبوب
نمرة ١١٠ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ . دائرة ٨ الى
طلعت باشا)

— ٨٢ —

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٣
القاعده القانونية:

تركات النساء يتبع في الاختصاص
الحكمة المخصوصة دون المجالس الحسبية
المجلس :

« حيث يتبين من الخطاب المرفوع من جناب
قنصل إنجلترا بالاسكندرية بتاريخ ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٢٢ ما يفيد ان تركة المرحوم جالكساكس
من اختصاص المحكمة المخصوصة لانه من اتباع
دولة النمسا ولهذه المحكمة دون سواها النظر فيما
يصلق بشؤون هذه التركية
« وحيث بناء على ذلك يصين النافذ القرار المطعون
فيه وعدم اختصاص المجالس الحسبية بنظر هذه
المادة »

(استئناف وزير الخزانة ضد يوسف سلامون
ساكس نمرة ٤٩ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ . دائرة معالي
طلعت باشا)

— ٨٠ —

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢

القاعده القانونية:

عند وجود وصي مختار على قاصر لا يكون هناك
عمل لتعيين وصي آخر بمعرفة المجلس الحسبي .
(استئناف وزير الخزانة في قضية محمد محمد السوده
نمرة ١٠٨ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ . دائرة معالي طلعت باشا)

— ٨١ —

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢

القاعده القانونية:

ضعف حاسة السمع والتقدم في السن وكف
البصر ليست من موجبات الحجر
المجلس :

« حيث ان المجلس الحسبي الابدائي قد اخبر
المطلوب الحجر عليها ولم يلاحظ عليها سوى نقل
في السمع وتقدم في السن وانها مكفوفة البصر
وانه باختياره قراها العقلية قد وجدها تحسن
الكلام والتفكير وعندها دراية بجميع المعاملات
التي تخصها وتحتاج اليها في الحياة وانها ترف
أملأها معرفة جيدة وطريقة استقلالها وغير
خاف ان الطال الاول ليست من موجبات الحجر »

٨٣

حكم تاريخه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية

مخالفة نص المادة ١٤ من لائحة تنفيذ الامر المالي الناضي بترتيب المجالس الحسبية وهي اثنى تقضي بوجود استدعاء المطلوب المحجور عليهم أمام المجلس بترتيب عليها بطلان الاجراءات وبطلان الحكم الذي يليها .
المجلس :-

«وحيث ان المادة الرابعة عشرة من لائحة المجالس الحسبية تقضي في حالة المحجور على عدم الاهلية وتعيين القيم عليه ان يصدر رئيس المجلس ما يلزم من الاجراءات لحضور المطلوب المحجور عليه أمام هيئة المجلس وتكليف الواقفين من الأقارب والمعارف والجيران اكثر من غيرهم على احوال المطلوب المحجور عليه الى آخره وهو منصوص عليه بالمادة السالفة الذكر .

«وحيث ان المجلس الحسبي الابتدائي لم يراع هذه النصوص بل أنه لمجرد تقديم طلب المحجور اليه نظر بهيئته في طلب المحجور وأصدر قراره في غيبة المستأنف في ذات اليوم الذي تقدم فيه الطلب .
«وحيث انه بناء على هذا يكون القرار المستأنف قد بني على اجراءات غير قانونية ويتعين لاجل ذلك التأوه »

(استئناف عبد الغني سليط ضد ابراهيم سليط نمرة ١١٣ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ . دائرة معالي طلعت باشا)

٨٤

حكم تاريخه ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية

جميع أفراد الطائفة المارونية بمصر البر الاميين لقول أجنبية خاضعون لاحكام المجالس الحسبية . فتصريب الاوصياء والقوام والوكلاء على الصغار منهم والفائدين وعديمي الاهلية يكون من اختصاص المجالس الحسبية دون البطريريكخانات لان الحكومة المصرية لم تمنح طائفتهم امتيازاً خاصاً بإنشاء مجلس على لهم مثل : من الطوائف الاخرى .

المجلس :

« وحيث ان المادة الثانية من الامر العالي الصادر بترتيب المجالس الحسبية بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قضت بأنه اذا توفي أحد الاهالي الخاضعين لاحكام الحكم الشرعية فيما يختص باحوالهم الشخصية عن رجل مستكن أو ورثة قصر أو عديمي الاهلية او غائبين غيبة شرعية وليس لهم وصي أو قيم أو وكيل يكون تنصيب هؤلاء أو تعيينهم من اختصاص المجالس الحسبية على حسب الاحكام المبينة بهذا القانون

«وحيث انه في هذه المادة ينظم جميع الاهالي التابعين للحكومة انجليزية لهم رعاياها فهم خاضعون لقوانينها الشرعية والوضعية فلا يمتد عن ذلك الا الطوائف التي منحها الحكومة حق الفصل في شؤون نفسها بمقتضى شريعتها الخاصة بها

«وحيث ان طائفة الموارنة من رعايا الحكومة المحلية ولم تعط بعد امتيازاً خاصاً يسوغ لبطريركهاتها حق العمل بين افراد طائفتها بما تقضي به شريعتها كما يدل على ذلك خطاب وزارة الحفاية المؤرخ ٤ أبريل سنة ١٩٢١ المبلغ للبطريركخانة منها

العامه .

وحيث ان هذه الطائفة لم تلجأ الى الحكومة لتضع لها قوانين لتنظيم اعمالها كما المالية عند النظر في احوالها الشخصية حتي بذلك ينسني للحكومة المدنية بأمر هذه الاحكام وتنفيذها كما حصل من بعض الطوائف الاخرى الغير المسلمة . «وحيث ان القصر وعدي الاهلية على العموم ليست لهم ارادة صحيحة يمكن منها القول بوجود تراص منهم للفصل في احوالهم امام جهة اخري غير الحكومة المحلية التابيين لها .

«وحيث ان من واجبات الحكومة لعناية بأمر القصر وعدي الاهلية وكل ما من شأنه المحافظة على اموالهم وصيانة حقوقهم على الطريقة التي شرعتها ورأت انها كافية وذلك وعدم ترك أمرهم الى جهات لم تسع لاستصدار قانون بتنظيم اعمالها . «وحيث بناء على ذلك وما رآه المجلس الحسي الاجرائي يرى هذا المجلس تأييد القرار المطون فيه : (استئناف وزير الحقانية ضد جملة ثوما عبدالله سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ . دائرة معالي طلعت باشا .)

بكتابتها نمرة ٢٤٠٠ - ٣٩ - ٣ - بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٢١ ففى انا خاضعة لقوانين البلاد المصرية في جميع احوالها واذا نحن النظر في احوالها الشخصية لا هو للمحاكم الشرعية مالم يتفق طرفا الخصوم على التناضى امام بطريكتها «وحيث انه لم يوجد من المستندات المقدمة من وكيل الدافع بسدم الاختصاص شيء ما يدل على اتفاق المتخصصين على نظر البطر يكفائة في تعيين وصى على قاصرة المرحوم جورج ديور ان كل ما يفيد الاعلام المقدم من الدافع بالاختصاص ان البطر يكفائة أقامت عم القاصرة وصياً عليها . (قرار فى القضية نمرة ٥٣٥ سنة ١٩٢١ : صدر من مجلس مصر الحسبي برئاسة بدرخان علي بك وكيل محفظة مصر)

وقد تأيد هذا القرار من المجلس الحسبي العالي بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ واليك الاسباب : « حيث ان جميع افراد الطائفة المارونية المقيمين بمصر وغير تابعين لدول اجنبية هم خاضعون لاحكام القوانين المحلية المصرية في جميع تصرفاتهم

احكام المحاكم الكلية والجزئية

انما قرر عدم قابلية الحكم الذي يصدر بالاخلاء للاستئناف اذا اقتصر طلب الاخلاء على حاجة المؤجر للسكن بنفسه أو بمن ذكرتهم المادة الخامسة المحكمة :

«عما ان الاتفاق عليه قسم دقا فرعيا بان الاستئناف غير جائز القبول لان المادة الخامسة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ قد نصت صراحة على ان الحكم الصادر بشأن الاخلاء لا يقبل استئنافه

٨٥

محكمة مصر الاجرائية الاهلية
حكم تاريخه ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢
القاهرة القانونية

اذا بني طلب الاخلاء على حاجة المؤجر الاشكال السكن بنفسه أو بمن ذكرتهم المادة الخامسة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ وعلى أن المستأجر لم يعن العانة الثلاثة بالمكان للمؤجر كان الحكم الذي يصدر قابلا للاستئناف لان القانون المذكور

للوصول الى الحكم بالاخلاء وزنة ما ينقض به ذلك المستأجر وتقدير حجج وادلة كلا الخصمين ثم ترجيح الراجح منها على المرجوح . وما كل ذلك الا خصام وتزاع يتبعها قضاء لهذا او لذلك تقول المستأنفة مع هذه الاعتبارات ان الحكم بالاخلاء لا يجوز استئنافه والحكم برفضه يجوز ليس بالدول الوجه الذي يسقط تلك الاعتبارات فوق ذلك فان النص على عدم جواز الاستئناف جاء عاما بغير تفرقة ما هية الحكم كذلك يجب ان يلاحظ ان الفرض الاصلي من سنا قانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٢١ كان حماية المستأجرين من جميع اصحاب الاملاك الذي نما وتزايد بنسبة قلة المساكن اما تمثيل هذه الحالة بدعوى نزاع الملكية فترى المحكمة انه قياس مع الفارق

«وما انه تبين ان دفع المستأنف عليه بعدم جواز الاستئناف دفع مردود للاعتبارات التي صدر بها هذا الحكم لا للرأي الاخير الذي شرحته المستأنفة في تبين اذن القضاء برفض هذا الدفع وقبول الاستئناف شكلا

(استئناف زو به محمد ضد علي افندي حسن
 نمرة ٦١٠ سنة ١٩٢٢ — دائرة حضرة محمد لبيب
 عطيه بك)

«وما انه قد تبين من عريضة الدعوى ان طلب الاخلاء لم يكن فقط على رغبة المستأنفة في اسكان بنتها في المكان المؤجر بل بني ايضا على ان المستأجر لم يمن المانية اللائقة بالمكان المؤجر ١ «وما ان عدم قابلية الحكم الذي يصدر بشأن الاخلاء الاستئناف انما قصرت على حالة طلب الاخلاء المبني على حاجة المؤجر لاشغال المسكن بنفسه أو عن ذكرتهم المادة الخامسة من قانون تنديد أجر الامكنة فلا محل اذن لتعدد المستأنف عليه بنص تلك المادة

«وما ان ما ذهبت اليه المستأنفة في شرحها للمحكمة التي رعى اليها المشرع من جعل الحكم بالاخلاء طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٢١ غير قابل للاستئناف لاحاجة للتعليل عليه بما تبين ان سبب الاخلاء لم يكن راجعا فقط للرغبة في اسكان بنتي المستأنفة في المكان المؤجر بل لسبب اخر . الا ان المحكمة ترى وجوب ايضاح رأيها في هذا الشأن فقد قالت المستأنفة ان الحكم في طلب الاخلاء بالرفض يجوز استئنافه اما الحكم فيه بالقبول فلا يجوز وحجتها في ذلك ان الحكم بالاخلاء انما هو تقرير من المحكمة بصحة الاجراءات التي يطلبها القانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٢١ في المادة الخامسة منه فهو ليس بقضاء في منازعة بل اجراء متمم ومؤيد لاجراءات سبقته اما اذا حكم برفض الاخلاء فقد تحولت الحال الى منازعة قضائية صدر فيها حكم يصح استئنافه وقد ضربت لذلك مثلا . وهو دعوى نزاع الملكية فان الحكم فيها بالطلبات لا يستأنف بنص القانون اما الحكم برفضها فيجوز استئنافه

«وما انه لما لاجدال فيه ان الفصل في طلب الاخلاء المبني على حاجة المؤجر لسكني المكان المؤجر يقتضي حتما بحث صحة ما يصل به المؤجر

التعويض الذي يلزمه عن كل يوم من ايام التأخير
«وحيث ان اجماع قضاء المحاكم اجماعاً مطرداً
قام على عدم اعتبار مثل هذه الاحكام انتهائية
حائزة افوة الشيء المحكوم فيه لا يجوز العود الى
المنساقشة في جزء من اجزائها بل على اعتبارها
احكاماً تهديدية ومن اجل ذلك تقررت قاعدة
وجوب التناضى من جديد للمحكمة في امر التعويض
ولو كان الحكم الصادر بالفرامة عند التأخير انتهائياً
لوجب تنفيذه متى تحقق التأخير مباشرة دون لزوم
استصدار حكم ثان بقيمة الفرامة

«وحيث انه في الواقع اذا ردت المسألة الى
الاصول القساونية الناجمة تبين ان الحكم مقدماً
بالفرامة على المحكوم عليه بعمل معين في مباد
عند تأخيره عن اداءه مخالف لقاعدتين قانونيتين
اصليتين الاولى عدم جواز اكراه احد على اداء
عمل معين لا مباشرة ولا بالواسطة لان في ذلك
مصادرة ظاهرة لحرية ارادة الافراد والثانية عدم
جواز القضاء لاحد المخصوص بمبالغ على سبيل
التعويض دون تحقق الضرر الموعود لذلك لانه
لا تعويض الا عن ضرر محقق وليس لاحد ان
ينتفع من مال غيره بلا سبب مشروع

«وحيث انه وان كان بعض علماء القانون قد
نحوا في ذلك مناحى كثيرة ففصل بعضهم بين حالة
ما اذا كان ظاهر الحكم الصادر بفرامة التأخير
دالاً على كونه تهديدياً وحالة ما اذا كان منطوقه
والا على انه قطعي في تدبير التعويض فدلوا
بلزومه في الحالة الثانية مطلقاً دون التعرض الى
تحقيق الضرر ووجوده من عدمه وبعدم لزومه
في الحالة الاولى الا ان المحكمة لا ترى التحويل
على هذه الآراء المختلفة في الاساس للقاعدتين
المشار اليهما أعلاه ولان القواعد الاصلية الناجمة
لا تهم بالاجتهاد (راجع تطبيقات دالوز على

٨٦

محكمة بني سويف الاهلية

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢

القاهرة القلونية

قضي اجماع المحاكم اجماعاً مطرداً باءبار
الاحكام المصادرة بتكليف أحد المخصوص ! حل
امرين في مدة محدودة مع تقدير تعويض عن كل
يوم من ايام التأخير احكاماً غير انتهائية فلا يجوز
قوة الشيء المحكوم فيه بل هي احكام تهديدية
وعليه وجب التناضى من جديد للمحكمة في امر
التعويض . ذلك لان الحكم متديماً بالفرامة على
المحكوم عليه بعمل معين في مباد محدد عند تأخيره
عن اداءه مخالف لقاعدة عدم جواز اكراه احد
على عمل لا مباشرة ولا بالواسطة لما في ذلك من
مصادرة حرية ارادة الافراد اعادة عدم جواز
القضاء لاحد المخصوص بمبلغ على سبيل التعويض
بدون تحقق الضرر لذلك اذ لا تعويض الا عن ضرر
محقق

لهذا وجب التناضى من جديد للمحكمة في
امر التعويض واذا لم يثبت المحكوم له بالفرامة
حصول ضرر ناله من جراء تأخير المحكوم عليه في
تنفيذ ما كلف اداءه كان لا محل للحكم به وبض
(لم يثبت دالوز على القانون المدني جزء ٣ ص ٣١٦)
٥١٦ مرة (١٢٥٠) (١٢٦٩) (١٢٦٣)
والامسوعات جزء ٨ ص ٣١٧ بذة ٣٩٠)

المحكمة : —

« حيث انه للفصل في هذه الدعوى يتعين
البحث في ماهية الاحكام المصادرة بتكليف احد
المخصوص بعمل معين في مدة محدودة مع تقدير

إذا وقع منه مثل ذلك لخدمته أثناء تأدية وظيفته

لا أنه يعمل له « *agit pour son maître* »

وشخصيته متلاشية « *absorbée* » في شخصية سيده فمن باب أولى لا عقاب على زوجة كانت تهيء الطعام لزوجها وعلاقة الزوجية بينهما كشخص واحد . وهي لا تساقب أيضاً إذا اختلست مال زوجها اختلاصاً

المحكى :-

« حيث أنه لا عقاب على من يتسبب بإهماله في حرق أشياء مملوكة له كما هو ظاهر من مقارنة المادة ٢١٧ مع الخاصة بالمريق العمد التي نصت على عقاب الغافل ولو كان مالكاً للمادة ٣١٥ عقوبات المطلوب تطبيقها التي لم يرد فيها مثل ذلك أيضاً من المواد ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ عقوبات في باب الحريق العمد أيضاً . إذ لا عقاب على المالك إلا إذا أحدث ضرراً للغير فمن باب أولى لا عقاب إذا نمت الحريق عن إهمال وقد نصت المادة ٤٥٨

من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ٣١٥ عندنا بصراحة على أن تكون الأشياء مالكاً للغير (وقد قيل أيضاً لا عقاب إذا بدأ الحريق في امتنة المالك بإهماله ثم امتد لئلا الغير لأن العمل في أوله ليس معاقباً عليه . راجع المبدأ في جزء ٣٦ رقم ٢٤٦ في باب الحريق غير العمد وفي ذلك نظر

« وحيث أنه فيما يخص بالامتنع المترتبة فالزوجة حكمها حكم الزوج فيها . لأن العلاقة التي بينهما تجعلها كـ شخص وحدها تنتفع بهامته وتستهلكها معه وأولادها فإذا نمت الحريق وانتف شية للزوج بسبب إهمال الزوجة لا تعتبر هذه أملاً . تبين في

القانون المدني جزء ٨ صحيفة ٥٨٩ بنية ١٧٥٥ - ١٣١٩ - ١٧٣٣ - والموسوعات جزء ٨ صحيفة ٣٨٧ بنية ٣٩٠

« وحيث أن وزارة الأوقاف لم تبين لهذه المحكة الضرر الذي نالها من جراء تأخر المدعى عليه عن تقديم الحساب في المباد هذا فضلاً عما تبين من مراجعة الأوراق والمستندات أنه اعتنى بأمر السلطة العسكرية في ٥ يوليو سنة ١٩٢١ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢١ وأنه أودع الحساب المحكوم عليه بتقديمه في ٢٧ أبريل سنة ١٩٢١ . ثم إن الحكم القاضي بذلك أعلن إليه في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٠ فنفذه بعد إعلانه إليه واعتقاله بنحو السنة إلا أنه يصح على كل حال تحقق حصول الضرر من التأخير وهو ما لم يبينه الوزارة ولم تبت به محال

« وحيث أنه لا تقدم تكون دعوى الوزارة على غير أساس ويصح رفضها (قضية وزارة الأوقاف ضد محمد بك غيته مرة ٥٩٩ سنة ١٩٢١ . دائرة حضرة محمد فؤاد حنفي بك)

٨٧

محكمة المياط الجزئية

حكم تاريخه ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢

القاهرة القانونية

لا عقاب على الزوجة التي تتسبب بإهمالها في حريق امتنة منزليها لزوجها لأن حكمها حكم الزوج في ذلك

ومن المتفق عليه أنه لا عقاب على الخادم

— ٨٨ —

محكمة الابان الجزئية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢

القاعدة القانونية

ان الشخص الذي يدفع عن المحكوم عليه في جريمة الكفالة التي قدرتها المحكمة الابتدائية لا يضاف النفاذ يعتبر في حكم الكفيل فاذا لم يوف المحكوم عليه الشروط المفروضة عليه قانوناً من عدم الفرار اذا لم يستأنف وحضور الجلسات اذا استأنف وتنفيذ الحكم الذي يصدر ضاع مبلغ الكفالة علي صاحبه واذا قام المهم بالشروط المفروضة اصبح مبلغ الكفالة ملكاً لصاحبه يرد اليه

وعلي هذا لا يملك المكفول قيمة الكفالة ولا يكون هناك اى ارتباط سوي بين الكفيل والمحكوم عليه والنيابة العمومية توهم بتحديد الشروط الملزم بها المهم قبل النيابة لا يسوغ باي حال الحمل مبلغ الكفالة ضمان التزامات أخرى من التزامات المحكوم عليه لغير ..

المحكمة :-

« من حيث ان الدعوى تتعلق في ان المدعى دفع غرامة هذه المحكمة بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ بموجب قسيمة نمرة (٥٠) بمبلغ ١٠٠ جنيه قيمة الكفالة المقدرة بالحكم الصادر في قضية النيابة العمومية نمرة ٣٨٩ لبيان سنة ١٩٢٢ على امتيادي بافني احد المتهمين فيها وان المدعى عليه بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ اوقع حجزاً تنفيذياً على الكفالة المذكورة باعتبارها مملوكة لمتيادي بافني آتت الذكر حالة انها ملكه وذلك يطلب الفاء هذا الحجز والحكم باحقته في صرف المبلغ مع الزام الحاجز بالمعاريض

حرق اشياء مملوكة للغير طبقاً المادة ٣١٥ عوبات وقد حكم بان لا عقاب على الظالم اذا وقع منه مثل ذلك لشذوذه اثناء تأديته وظيفته لانه يعمل له « agit pour son maitre » وشخصيته متلاشية في شخصية سيده « absorber » (راجع البندكت جزء ٣٩ رقم ٢٤٧ وتعليقات جارسون على المادة ٤٥٨ رقم ١٠ و ١١) فن باب اولى لاعقاب على الزوجة التي كانت تعمل ايضاً لزوجها اذ كانت تهوي الطعام وامور المنزل من شأنها « وحيث انه فضلاً عن ذلك لا يصح ان تعاقب الزوجة اذا اتهمت مال زوجها بسبب افعالها مع انه لا عقاب عليها اذا اختلسته اختلاساً « وحيث انه فوق كل ما تقدم فقد كنى الزوجة عقاباً ان سببت في حرق مال زوجها أو بمباراة أخرى مالها كما تقدم واذا كان الزوج فقيراً وهي كذلك أعوزها الامر وأولادها وان لم تكن فقيرة عوزت من مالها لنفسها وزوجها وأولادها ولا شك في ان اى عقاب يقع عليها يؤثر عليها أو قد يؤثر علي علاقتهما التي هي اساس كل علاقة اجتماعية ويجب ان يكون القضاء منزهاً عن ان يكون سبباً في مثل ذلك ولا ريب في ان معظم قضايا الحرق التي تحدث في المنازل وتعتبر قضايا وقدرنا تنشأ عن افعال الزوجة لاهلها مسئولة عن تدبير المنزل

« وحيث انه لا تقدم بحسب الحكم براءة المهمة. (جنح العياط . قضية النيابة ضد ام العز بنت حزاوي نمرة ٣٧١ سنة ١٩٢٢ . صدر الحكم برئاسة حضرة أحمد نشأت بك)

الذى يدفع الكفالة عن المحكوم عليه وذلك بالنسبة للناتبة العمومية المكلفة بتنفيذ الحكم وتناضى دين المجتمع من المحكوم عليه بالنسبة للمحكوم عليه نفسه ولباقى دائتيه : هل مبلغ الكفالة الذى يدفع يدر فى نظر القانون المدنى هبة او قرضاً او تأميناً (رهناً) او ودية او هو كفالة بالمعنى المنصوص عنه فى المادة ٩٥٥ وما بعدها من القانون المدنى

« وحيث انه لا يمكن اعتبار دفع الكفالة هبة لعدم ثبوت نية التبرع كما انه ليس بالقرض (عارية الاستهلاك) اذ لم توفر شرط نقل الملكية ولا هو بالرهن او التأمين كذلك لعدم جواز شرط انتقال الملكية فى الرهن من الراهن للمرتهن مع جواز ضياع الكفالة على من دفعها وما هو بالودية ايضاً لان الكفالة لا ارد بينهما هذا فجا يفتخص بملقة دافع الكفالة بالمحكوم عليه وتزل على حكمها علاقه القازية بالناتبة العمومية وبدائي المحكوم عليه فى كل ما يترتب عليها من النتائج فليبقى هناك اذا غير عقد الكفالة الوارد حكمه فى المادة ٩٥٥ وما بعدها من القانون المدنى ومعرفة ما اذا كانت تطبق اولا تطبق على الكفالة الوارد ذكرها فى المادة (١٥٥) من قانون تحقيق الجنائيات والتي تن فى الحكم الصادر بمقتوبة الحبس

« وحيث ان المادة ١٥٥ آتية الذكر تضى بوجوب تنفيذ احكام الحبس فوراً الا اذا قدم المتهم كفالة فانه اذا لم يستأف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انتضاء مواعيد الاستئناف وانه اذا استأفه يحضرى الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذى يصدر ويظهر من هذا النص ان ما يكفله المبلغ هو عدم فرار المتهم اذا لم يستأف الحكم وحضوره الجلسة اذا استأف وعدم فراره من تنفيذ الحكم الذى يصدر ليس الا

« وحيث انه بناء على ذلك اذا قام المتهم بالشروط المفروضة عليه قانوناً اصبح مبلغ الكفالة ملكاً

« وحيث ان دفع المدعى عليه يرجع الى سندن الاول نص المادة ١١٠ من قانون تحقيق الجنائيات « والثانى الحكم الصادر من محكمة مصر بمقتبة استئنافية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٠٧ برئاسة المرحوم قضاى زغول بمجموعة ميزان الاعتدال سنة خامسة ص ٢٥ و٢٦ وتعليقات جلال على المادة ٩٥٥ مدنى

« وحيث ان المادة ١١٠ من قانون تحقيق الجنائيات متعلقة بالكفالة التي تقدر بمعرفة قاضى التحقيق اثناء اجراءاته لابل الكفالة التي تقدرها المحكمة لا يضاف تنفيذ العقوبة البدنية بمد الحكم فى القضية وهذه منصوص عنها فى المادة ١٥٥ من قانون تحقيق الجنائيات وقد نصت المادة ١١٠ منة المذكور على ما يترتب على كفالة التحقيق من الحقوق وخصصت جزءاً منها فى حالة الحكم على المتهم لدفع مصاريف تنفيذ الحكم غير الترامية وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة لاسداد الجزاء عن تخلف المتهم عن الحضور امام المحكمة ويبنى المدعى عليه ان يستج من هذا التخصيص فى المادة ان القانون يستبر الكفالة ملكاً للمتهم ولكن هذا بيد ودهى انه غير عزم

« وحيث ان حكم محكمة مصر الذى يستمد عليه المدعى عليه قضى بمقتبة « بل بدفع الكفالة من غير المكلف بها لانجل الدافع ما تكالها ولكن يستبر انا تانيا عن المحكوم عليه فى الدفع وما مقرر اياه المبلغ الذى دفعه بجعل كل قائلنج يستبر قانوناً مملوكاً لمن طلب منه ويوجب بناء على ذلك ان تجرى على هذا المبلغ جميع الاحكام القانونية كبقية ما هو مملوك للمدين هذا فضلاً عن انه ليس فى دفع الكفالة من يد الغير مبني عارية الاستعمال الخ »

« وحيث انه مع ما لهذا الحكم من القيمة فى القضاء المصرى يمين بحث طبيعة التزام الشخص

لصاحبه يرد اليه والاضاع عليه

« وحيث انه يقطع النظر عما في استعمال القانون الجنائي لفظ الكفالة تعبيراً عن المبلغ الذي يدفع ضماناً لنفاذ ما وضعه من الالتزامات على المحكوم عليه من الدلالة على اشتقاقها من عقد الكفالة المدني وشارع القانونيين واحد فان حكم الكفالة في القانون الجنائي علي ما ذكره عين حكمها في القانون المدني الذي عرفها في المادة ٩٥ « بأنها «عند به إلتزام انسان بأداء دين انسان آخر اذا كان هذا الآخر لا يؤديه » ولا فرق بين الاثنين الا في ان الكفالة الجنائية يشترط القانون دفعها مقدماً على ان تبقى محفوظة حتي اذا لم يعرف المحكوم عليه دينه ذهبت في سداده وليس في طبيعة عقد الكفالة المدني ما يمنع او يثاق هذا الشرط

« وحيث انه ليس في هذا التعريف معنى تملك المكفول لتبعية الكفالة وقد بين « دالوز العملي » صحيفة نمرة ١٠ الدلاقة القانونية بين الكفيل والمكفول — فقال فيها مختص بالالتزامات التي تترتب بين الكفيل والمكفول فانها تنشأ من الوكالة الصريحة او الضمنية السابق وجودها بين الطرفين ووجود هذه الكفالة مفروض دائماً اذا ما حصلت الكفالة بعلم المدين او بلا معارضة منه غير ان القانون يسمح بمقد الكفالة بلا اذن من المكفول وحتى بلا علمه (مادة ٩٥ مدني فقرة ثانية و ٢٠١٤ فرنساوي) وفي هذه الحالة يكون هناك « شبه القيد » المعروف بالاباة . . « *Gestion d'affaires* » اما في حالة التزام الكفيل رغم ارادة المدين فلا يكون ثمة شيء من هذه العقود بين الطرفين وبما لا تراخ فيه ان علاقة الوكالة او الاباة مفروضة عند قيام الكفيل بالوفاء غير انه في هذه الحالة الاخيرة اذا لم يكن الكفيل متضامناً مع المدين

فله الحق اذا لم يتركه رب الدين ان يلزمه بمطالبة المدين بالوفاء (المادة ٥٠٢ مدني) وفي هذا الفارق الذي اوجده الشارع بين مال المدين ومال الكفيل مالا يدفع محالاً لاشك في عدم جواز القول بملكية المدين لمبلغ الكفالة قبل ذهابها في الدين « وحيث انه يترتب على نص المادة ٩٥ مدني وجوب توافر الاعجاب والقبول ولو ضمناً بين المدين والكفيل من جهة وبين الكفيل والدائن من جهة اخرى وقد سار القضاء على انه « اذا ضمن كفيل مدنياً ما لفرض معلوم او تجاه شخص معين ليس لثالث ان يطالبه بهذا الضمان . اولاً . لعدم التصاقد بينهما ثانياً . لعدم الارتباط القانوني »

« وحيث انه بناء على ذلك لا يكون في حالة الكفالة الجنائية اى ارتباط سوى بين الكفيل والمحكوم عليه والنيابة العمومية الموكلون اليها امر التنفيذ ومع تحديد الشروط الملتزم بها المتهم طبقاً للمادة (١٥٥) من قانون تحقيق الجنائيات والتي قبل الكفيل دفع الكفالة على مقتضاها لا يسوغ باى حال تعميل مبلغ الكفالة ضماناً لالتزامات اخرى

« وحيث ان ملتياىى بافني المحكوم عليه في قضية اللجنة نمرة ٣٨٩ لبنان سنة ١٩٢٢ لم يخجل بشروط المادة ١٥٥ جنائيات وقام بأداء الدين الذي كفيل من اجله فتكرن الكفالة المدفوعة من يد المدعى حرة لصالحها ليس للمحكوم عليه ولا لاي شخص من دائنيه حق عليها بأى وجه من الوجوه ويكون الحجز المتوقع عليها من المدعى عليه في غير محله وتبين الهأؤه

(قضية زكى شحاته ضد عباس بك وهي وآخر نمرة ٣٠ سنة ١٩٣٣ . صدر الحكم برئاسة حضرة احمد قاتق بك)

— ٨٩ —

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم أوقعه ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧

القاعدة القانونية

١ - يجوز رفع الدعوى من شخص بصفته وكيلًا عن الآخر. وقد جري القضاء الفرنسي والقضاء المختلط والقضاء الاهلي على هذا المبدأ

٢ - لا تأثير لاحكام الحاكم الاسكورية على اهلية الوطني في التصرف في امواله في الاحوال التي قضى بها القانون المصري بتقييد حريته في التصرف عند صدور حكم جنائي عليه من الحاكم الاهلية

المحكمة :-

« حيث ان الدعوى رفعت من المدعية بصفتها وكيلة عن رياض افندي احمد جوكيل مبن بصحيفة الدعوى

« وحيث انه في هذه الحالة تكون الدعوى مرفوعة من المدعية لا بصفقتها الشخصية ولكن بصفتها وكيلة عن الموكل المدون اسمه في صحيفة الدعوى فذلك يكون المبدأ الفرنسي الذي اخذ عنه وكيل المدعي عليهم غير مطابق لهذه الحالة

« وحيث ان الشرائع للقانون الفرنسي بينوا في شروحهم انه يجوز لكل انسان ان يتقاضى

باسم آخر بصفته وكيلًا عنه وظاهر هذا التوكيل في صحيفة الدعوى

« وحيث ان القضاء المختلط والمصري جرى على هذا المبدأ ايضاً بجواز رفع الدعوى من وكيل عن آخر واضح توكيله صراحة بمريضة الدعوى فلذلك يكون هذا الدفع غير مقبول

« عن الدفع الثاني »

« حيث ان الموكل صدر عليه حكم من محكمة اسكورية طبق في احكامها القانون الاسكوري الانكليزي لا القانون المصري العام سواء شملت اثممة هذا القانون من عدمه.

« وحيث انه لا يمكن اعتبار الاحكام التي تصدر من الحاكم الاسكورية مبنية على قانون عسكري له تأثير على اهلية المحكوم عليه في التصرف في امواله في الاحوال التي قضى بها القانون المصري بناء على حكم جنائي صادر من الحاكم المصرية تطبيقاً للقانون المصري

« وحيث ان الحاكم المصرية جرت في احكامها على هذا المبدأ بعدم حرمان المحكوم عليه من حرية التصرف في امواله بناء على احكام صدرت من محاكم غير الحاكم الاهلية وعليه يكون هذا الدفع ايضاً غير مقبول

(قضية الاستماري رياض ضد أمين افندي احمد وآخرين نمرة ١٥٤٩ كلّي - دائرة حضرة محمد لبيب عطيه بك وكيل المحكمة)

احكام المحاكم الشرعية

- ٩٠ -

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٠ محرم سنة ١٣٤٠

١٣ سبتمبر سنة ١٩٢١

القاهرة القانونية

(١) لفظ الاولاد حقيقة في اولاد الشخص مباشرة . وهو في عرف الواقفين لفظ يراد به الجنس فيصدق بالواحد .

(٢) اشتراط الواقف انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه الي ولده أو ولد ولده وان سفل يقضي بأن الفرع انما يلتقي الاستحقاق عن أصله المستحق بالفعل . أما اذا مات الأصل قبل الاستحقاق فإن الفرع لا يقوم مقامه الا اذا شرط الواقف قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله

(٣) اذا جعل الواقف وقفه علي شخص بعينه ثم لاولاده ثم من بعد كل منهم لاولاده اختص اولاد كل واحد من اولاد الموقوف عليه بنصيب أبيهم . المحكمة .

«ومن حيث ان الموصوم اتفقوا على تقدير شرط الواقعة ببيان ما اذا كانت المدعية تستحق في هذا الوقف بمقتضى شرط الواقعة أولا تستحق . واذا كانت تستحق فما مقدار نصيبها

«ومن حيث انه بالرجوع الى كتاب الوقف المذكور نجد ان الواقعة بعد ان ينت بكتاب وقفها نصيب كل واحد من السبعة والمخمسين

شخصا الذين منهم الست حالات جعفر المدعية . قالت - ينفع كل واحد من السبعة والمخمسين بقسم المينة اموالهم اعلالهم بما عين صرفه له مدة حياته . ثم من بعده يصرف لمركان يصرف له على الوجه المسطور لأولاده ثم من بعد كل منهم فلاولاده الى آخره

«ومن حيث انه لا نزاع بين الموصوم في الست حالات المذكورة توفيت عن ابنها حسن بك نعيم والد المدعي عليه الثاني وكان لها ولد يسمى ابراهيم بك فهمي مات في حياته عن بنته الست شفا المدعية

«ومن حيث ان قول الست الواقعة : يصرف ما كان يصرف له لاولاده ، وقولها : على ان من مات من السبعة والمخمسين قرأ المدكورين واولادهم وذريتهم وتسلمهم وعقبهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل الى آخره . . يقضي بأن يكون كل فرع انما يلقى عن أصله

«ومن حيث ان لفظ الأولاد حقيقة في الاولاد مباشرة ، وهو جمع يراد به الجنس في عرف الواقفين ، فيصدق بالواحد

«ومن حيث ان الست حالات لم يكن لها من الاولاد مباشرة حال وقتها سوى ابنها حسن نعيم والد المدعي عليه الثاني المذكور بانفاق الموصوم واذا فيصرف له ما كان يصرف لها عملا بشرطي الواقعة المتقدم ذكرها ولا تشارك الست شفا المدعية

«ومن حيث انه يقتضى قول الواقعة : ثم من بعد كل الى آخره - لا تشارك أيضاً أولاد حسن نعيم بعد وفاته

«ومن حيث انه لم يوجد بكتاب هذا الوقف

الشرعية في استعادة الحكم منه وقد يستدعى ذلك شيئا من التبسط في سرد النصوص وتطبيقها خصوصا وأن هذا الموضوع صدر فيها يشبه سنن حارثية من الحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٤

«ولنذكر عبارة الوقف أولا بنصها ، ثم تتبعها بالنصوص الشرعية ليكون ذلك أدنى تناولا الى فهم المطلع . قال الواقف في كتابه بعد ان بين شروطا حفظها لنفسه ولغيره » ومنها ان الواقف المذكور شرط لنفسه ايام حياته ، ولاولاد موزعين له ونسبه وعقبه حسب ترتيب طبقاتهم في وقفه هذا : الادخال والاخراج ، والاعطاء ، والحرمان ، والزيادة والنقصان ، والتغيير والتبديل ، والاستبدال والاستقاط . . . لمن شاءوا متى شاءوا مدة حياة كل منهم ، وليس لأحد من بعدهم فصل شيء من ذلك » وقد دار الدقاق في هذه القضية حول مواضع ثلاثة . أولاها ما يتعلق به الجار والمجور (في وقفة هذا) هل يتعلق بكلمة (شرط) او بكلمة (ترتيب) ؟ وثانيها ان المدعية تملك ادخال نفسها او لا تملك ؟ وثالثها تملك التغيير او لا تملك ؟

«اما هذه الحكمة فتري ان الجار والمجور يتعلق بكلمة شرط لا بكلمة (ترتيب) بالرغم من قربها منها . لان هذا الشرط لم يسق مساق الشروط السابقة عليه كما يعلم من الرجوع الى كتاب الوقف فالحجج الى تكرار الفعل مرة اخرى . وبناء على تطبيق الجار والمجور بالفعل (شرط) لا يكون من موانع التغيير عدم استحقاق المدعية في الوقف وأما الثاني فلا ترى الحكمة الترض له الآن لان صحة ادخال المدعية نفسها وعدم صحته يحوقف على صحة التغيير في نفسه

«بقى الكلام على الموضوع الثالث وهو المهم في هذه القضية .

الحق يقتضي استحقاق من مات أصله قبل لاستحقاق من ذرية الست حالات واذا فلا نكون الست شفا مستحقة في المبلغ المعين للست حالات بوجه من الوجوه»

(قضية عمرة ٢٧ كلى سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ مرفوعة من الست شفا بنت ابراهيم بك فهمى ضد صاحبة السمو الاميرة أمينة هاشم الهاشمي وآخر . دائرة حضرة رئيس المحكمة)

—٩١—

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٨ صفر سنة ١٣٣٩

٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

القاهرة القانونية

١ - حكم من ملكه الواقف أحد الشروط العشرة حكم للتولى والوصي تجري عليه أحكامه من حيث الانفراد بالتصرف . وعدمه الخ

٢ - اذا شرط الواقف لاولاده وذريته ونسبه وعقبه بحسب ترتيب طبقاتهم في وقفه - :

الادخال ، والاخراج ، والاعطاء ، والحرمان ، والزيادة ، والنقصان ، والخ . . . لمن شاءوا متى شاءوا مدة حياة كل منهم ثبت ذلك للمجموع الطبقة ، فان مثلها فرد ملك ذلك ، وان مثلها عدد ملك العدد ذلك ما دام كل أفراد الطبقة أحياء ، فاذا مات فرد لا يملك الباقيون تلك الشروط - كما لا يتفرد أحد الوصيين أو الوليين بالعمل اذا كان الایضاء بمقد واحد :

المحكمة :

« يحوقف الفصل في هذه القضية على فهم شروط الواقف ويان ما تقتضى به النصوص

إذا كانا مشروطين للأولاد وأولادهم إلى آخره... وهذه المحكمة لا تسلم هذا الجزء من الأسباب فإن ذكر في الفتاوى المهدية لا يدل على ما قالته المحكمة العليا بوجه من أوجه الدلالة — كما يعلم من الرجوع إليها . على أنه إذا سلم أنها تدل عليه، فهو مخالف للصحيح من المذهب كما سيأتي بيانه. عرف مما قالته المحكمة العليا أن الحكم ثابت لكل طبقة فيجب البحث عن أنه ثابت لمجموع الطبقة أو لكل فرد منها . والبحث عن أن الطبقة إذا لم يكن منها إلا الواحد يستلزم ذلك الواحد أولاً والبحث عن أنه إذا ثبت لمجموع الطبقة يثبت لها بلا شرط ولا قيد أو هناك شرط لذلك

كلمة الأولاد ذكرت مضافة . وحكم الجمع المضاف حكم الحاصل بآل كما نص على ذلك وقد قرر علماء الأصول أنه إذا وجد عهد بمحمل عليه : فإن لم يكن هناك عهد بمحمل على الجنس أو الاستغراق إذا وجد معين لأحدهما ، وإن لم يكن هناك معين بمحمل على الممكن منها ، فإن أمكن كل منهما قيل بمحمل على الجنس ، وهذا رأى فخر الإسلام وغيره وقيل بمحمل على الاستغراق . وقرر في كتب المروء أن الجمع للمضاف إذا كان محصوراً يكون من قبل المرف . فلا يطل معنى الجمعية فيه ، ولكن ثارة يكتفى فيه بأذى الجمع ، كما إذا حلف لا يكلم عبيد فلان ، أولاً بركب دوابه ، أولاً بلبس ثيابه ، وثارة لا بد من الكل ، كما إذا حلف لا يكلم زوجاته أو أصدقائه ، وإذا كان غير محصور يكتفى فيه بالواحد ، وبمحمل على الجنس ، كما لو حلف لا يكلم أهل بغداد أو بني آدم ، فالمضاف المحصور مثل المرف بآل الشهادة لا بد فيه من الجمعية ، ولذلك قالوا فيها إذا وقف على أولاده وليس له إلا واحد أن المصواب في الحكم أن يكون الولد النصف والباقى للفقراء — يستفاد

قد اشتمل الشرط على كلمات الأولاد والقرية والنسل والعقب ، فالأولاد جمع ولد والنسل ولد الواقف وولد ولده إيداماتنا سلوا ، ولد البين وولد البنات في ذلك سواء ، على ما هو رأي الحنفية وغيره ، وظاهر الرواية أن أولاد البنات لا يدخلون في النسل . والقرية والنسل واحد ، أما العقب فهو ولده وولد ولده إيداماتنا سلوا ، ما توالدوا من أولاد المذكور دون أولاد الأثاث فكل من يرجع نسبته بآلته إلى الواقف فهو من العقب أو كل من كان أبوه من غير ولده فهو ليس من العقب ، والمذعية ليست من طبقة أولاد الواقف بل هي من الطبقة الرابعة — لأنها بنت فاطمة هاتم بنت حسن برهان بك بن علي رضا باشا بن عثمان أفندي برهان الواقف وقد تمسك وكيل المذعية بالحكم الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٤ في قضية تشبه هذه القضية ، وأجاز ذلك الحكم صحة التمييز الصادر من فرد من أفراد طبقة . فوجب "تمريض" لذلك الحكم حتى يعلم سر مخالفة هذه المحكمة لما اشتمل عليه

صرحت المحكمة العليا في حكمها بأن عبارة الشرط سالفة الذكر لا تقتضي اشتراك أولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه معه في هذه الشروط ولا اشتراك الطبقات مع بعضها في ذلك — لأن قوله (بحسب ترتيب طبقاتهم) مع قوله (مدة حياة كل منهم) يمنع من هذا الاشتراك ، بل أنها قيد أفراد كل طبقة ، وهذه المحكمة تعتبر ذلك سبباً وتوافق عليه وقالت بصد ذلك :

« وحيث إن الجمع المبرر عنه بلفظ الأولاد ليس المراد منه اتحد بدليل عطف القرية والنسل والعقب عليه . وحيث أنه قد ذكر في الفتاوى المهدية (صحيفة ٦٥١ جزء ثان) ما يقيد صحة أفراد الواحد في مباشرة الإدخال والإخراج

عدم الاتقاد ، ومع القول بأن الاقتراد رأى آخره
به أبو يوسف يكون القول بالاتقاد اما مخالفا
للاجماع أوضيفا لا يمتنع العمل به

«ومن المسلمون المشوئ كلوصى كما هو صريح
عبارة القدر السابقة وان من ملكهم الواقف
الشروط التي نحن بصددنا الآن متولون وأوصياء .
هذه هي النصوص الصريحة في مسائلنا .
وعبارة الواقف نفسها تكاد تنفي عن البحث عن
نصوص تطبق عليها ، لانه قال « ان شاءوا
ميتي شاءوا » فأرشدها الى انه عند تعدد افراد
الطبقة يجب ان تتوحد مشيئة الافراد الى هنا علم
ان الملك للشروط ثبت لمجموع الطبقة . فان مثلاً
فرد ملكها وان مثلاً عدد ملكها ، ولكن
العدد يشترط فيه شرط ، وهو بقاء كل فرد من
الطبقة حياً فان مات فرد لا تلك الباقون تلك
ان شروط . يرشد ان ذلك قول الواقف « مدة حياة
كل منهم »

وما يؤيد دعوى الاجماع في عدم حجة اقتراد
احد الوصيين أو الولين اذا كان الايصاء بقصد
واحد او دعوى انه الصحيح في المذهب ما في
البرازية : « اجتمع عند المريض اقوام ، فقال :
اعملوا عند موتى كذا — خاطبهم باعمال بها يصير
الانسان وصياً . فالكل اوصياء ولو سكتوا حتي
مات ثم قبلها جماعة منهم فهم اوصياء . وان قبل
واحد منهم يضم الحاكم اليه آخر ويصيران
وصيين لا يملك احدهما التصرف بدون الآخر »
ومثل هذا ما نقله ابن عابدين في أول باب الوصى
عن الولوالجية .

«واذا تدبرنا الامر نجده ان الواقف نفسه احاط
لوقفه واحاط ان نفسه فلم ير ان يستبد فرد بمثل من
الاعمال ، ولا ان تصرف الطبقة اذا مات فرد منها
لجواز ان تصرف على متبقي المسوى فتؤذى

ذلك مما كتبه ابن عابدين في حاشيته على الفر من باب
الانسان فلو كان الموجود في عبارة الواقف كلمة الاولاد
وحدها لما كان هناك وجه للتزاع في ان الحكم
لا يتفرد به الواحد ، لان الفقهاء لا يسرفون في
باب الوقف والوصايا ان يكون التملك لكل فرد
على حدة في مثل هذه العبارات ، ولكن ذكر
النسل والمقب والذرية جعل للواحد حصة في
الشروط بلا ريب ولا شبهة . فاذا وجدت طبقة
تمثلها فرد واحد يكون له حق العمل بالشروط .
أما اذا تعددت افراد الطبقة ، فهذا هو الذي يمكن
ان يفرض فيه التزاع ، والفروع الآتية تكشف
عن وجه الحقيقة .

ففي الدر « وبطل فصل احد الوصيين كالتولين ،
فانها في الحكم كالوصيين اشياء ، ووقف التقنية
ومفاده أنه لو أجزر احدها ارض الوقف لم تجز
بلا رأى الآخر ، ولو كان ايضاً له لكل منها
على الاقتراد ، وقيل يتفرد ، وقال ابو الليث وهو
الاصح وبه تأخذ ، لكن الاول صحة في الميسوط ،
وجزم به في الدرر . وفي التسماني : انه اقرب للصواب
وكتب ابن عابدين ما يأتي « قوله : وقيل
يتفرد ، قلته : ابو سيف كما سيصرح به الشارح
والأول قولها ، ثم قيل الخلاف فيما لو وصى
اليها متاقبا ، فلو مما بقصد واحد لا يتفرد احدهما
بالصرف بالاجماع ، وقيل الخلاف في المقصد
الواحد ، أما في المقدين فيتفرد احدهما بالاجماع .
قال ابو الليث وهو الأصح وبه تأخذ : وقيل :
الخلاف في الفصلين جميعاً . قال في الميسوط :
وهو الاصح وبه جزم ملا خروا . يعلم من
هذا ان الايصاء اذا كان بقصد واحد
قبل فيه : ان الواحد من الوصى اليهم لا يتفرد
بالاجماع ، وقيل انه لا يتفرد على رأى الامام ان
حقيقه والامام محمد . يقع دعوى الاجماع على

المدعية الصادر به الاضهاد بمرعة ١٨ باريخ ١٣
يوليوسنة ١٩١٩ بمحكمة الجزاء الشرعية ، ونصرف
داود بك المدخل خصما ثالثا في الدعوى — المين
في محاضر الجلسات والمدكرات المقدمة من وكيله
باطلين شرطا ويجب الفاؤها

(قضية الاميرة ماهويش عزيزه حاتم ضد
السيد ابوبكر راتب بك بمرعة ١١٥ كل سنة
١٩١٨ — ١٩١٩ — دائرة قضية رئيس المحكمة)

— ٩٢ —

محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية
حكم تاريخ ١٤ شوال سنة ١٣٤٠
(١٠ يونيو سنة ١٩٢٢)

القاعدة القانونية

اذا شرط النظر للارشاد من الموقوف عليهم
لم يستحق واحد منهم النظر الا بلحد امرين :
الاول — اثبات ارشديته واستحقاقه النظر
دون الباقيين بمحكم قضائي .
الثاني — ان يتصادق جميع المستحقين معه
في الوقف على ارشديته واستحقاقه النظر دونهم .
المحكمة : —

« من حيث ان وكيل المدعي ادعى دعواه
الذكورة وطلب الحكم لملكه بصفته المذكورة على
المدعي عليهم الذكورين بدم صحة الاخراج
الصادر من المرحوم سليمان بك احمد أبظه للمدعي
واخيه السيدتين أميته وعجوبه بمحكمة الجزاء
الشرعية في ٥ يوليوسنة ١٩١٣ من وقف المرحوم
السيد باننا أبظه واستحقاقهم لحصتهم في الوقف
الذكور حسب شرط الواقف .

« وحيث ان وكيل احمد القندي سليمان أبظه
والمقام عن باقي المدعي عليهم جده هذه الدعوى .

أولاده وذريته ونسبه

علم مما سبق ان عبارة الواقف — تمضيها
النصوص الشرعية — تمنع افراد الواحد بالتصرف
بالشروط وتحويل دون التصرفات التي عليها الموى ،
ولوانا ذهبنا الى صحة تصرف الواحد لوجب
ان نصحح التصرف الذي فعله داود بك المدخل
خصما ثالثا في الدعوى ، وان نصحح ما يفسله غيره
من بعده — لانه لا يوجد نص في كتب الفروع
ولا في عبارة الواقف يحول دون ذلك
الى هنا تكون عبارة الواقف في حكم المحلة
الآتية :

« ملكت كل طبقة من اولادى وذريتي
ونسلي وعقبى الادخال والاخراج وغيره مدة حياة
كل منهم » فبارة « مدة حياة كل منهم » اما
ن تكون ظرفا لفعل او مجموع الافراد ظرفا
لفعل الفرد فاذا جعلت ظرفا لصحة تصرف الفرد
اصبحت لاغية لاعتيد معنى ، وان جعلت ظرفا
لصحة تصرف المجموع صارت ذات قيمة يستد
ها ، وكان معناها ماسبق بيانها ، وحصل الوفاق
بينهما وبين ضميرى الجمع قبلها . ومن المعلوم ان
ما يفيد معنى أصليا أولى بالطلب والقصد مما لا يفيد
معنى ويكون لنوا . ومن المعلوم ايضا انما احتمال
معنى بصار الى تعيينه بمرض الواقف ، ولا شك
ان غرضه الاول صون وقفه عن البت به ، وعن
جملة كره يرمى بها هذا ذات البين وهذا ذات
الشمال — كما هو موجود الآن من تصرف المدعية
ونصرف المدخل خصما ثالثا في الدعوى

ومن حيث ان عبارة الواقف تعيد تملك
الشروط لأفراد الطبقة بمجموع ما دام كل فرد حيا ،
والمدعية والمدخل خصما ثالثا في الدعوى من طبقة
واحدة ولا يخل كل منهما افراد الطبقة لوجود
غيرهم من افرادها

ومن حيث انه بناء على ذلك يكون تصرف

ولم يصادق سليمان بك على ارشديته واستحقاقه
للتنظر من اخوته المستحقين فيه كل من حسين بك
وعبد الغفار بك والسيد بك وعبد اللطيف بك
ويوسف بك والسنة عظمية كما يعلم ذلك من
تقرير تنظر المذكور،

« وحيث انه لم يخوف في تعيين سليمان بك
احمد اباضه في النظر على الوقف المذكور واحد
من هذين الامرين، وبذلك لا عاك الشرط
الشرة التي منها الادخال والاخراج ولا يترأظرا
من قبل الواقف بل يترأظرا من قبل المحكمة،

« وحيث ان ما صدر من سليمان بك احمد
اباضه من اخراج اسماعيل بك احمد اباضه وشقية،
السيدتين امينه ومحبوه بمحكمة الجيزة الشرعية في
٥ يولية سنة ١٩١٣، ومحكمة منيا القمح الشرعية
في ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٢ لا ينطبق على القواعد
الشرعية،

« وحيث انه قد ثبت من المستندات
المودعة بالدوسية ومن الينة المذكرة سرانم علنا
بالطريق الشرعي ان المدعى واختيه المذكورتين
من اولاد المرحوم احمد باشا اباضه بن المحوم السيد
باشا اباضه الواقف المذكور وان المدعى عليهم
وضموا ايديهم على اعيان هذا الوقف التي منها
الحمدود بالدعوى ومنمو المدعى واختيه من
نصريهم في الوقف المذكور

(قضية اسماعيل بك احمد اباضه ضد عثمان
بك احمد اباضه واخوته - غرة ٣٦ سنة ١٩٢٠
١٩٢١ دائوة قضيلة رئيس المحكمة)

« وحيث انه تبين من الاطلاع على المستندات
المودعة بهذه القضية ان الذين انحصر فيهم
الاستحقاق في الوقف المذكور ودار عليهم شرط
النظر بدواة المرحوم احمد باشا اباضه المذكور
سليمان بك واسماعيل بك ومحمد توفيق بك وعثمان
بك وعبد الغفار بك ومحمد نجاني بك والسيد بك
وحسين بك وعبد اللطيف بك وعبد الرحمن بك
والسيدات امينه ومحبوه وحفيظه وقاطمه وفهمه
وسكيته وزينب وقائزه وهانم وجميله
وعظميه وان الذين صادقوا هؤلاء المستحقين على
ارشدية سليمان بك واستحقاقه للنظر على الوقف
المذكور المبين بالشهادة الشرعي الصادر من هذه
المحكمة في ١٢ فبراير سنة ١٩٠١ م كل من اسماعيل
بك اباضه عن نفسه وبوكالته عن محمد بك نجاني
والست امينه والست محبوبه والست جميله وعثمان
بك احمد اباضه عن نفسه وبوكالته عن الست حفيظه
والست فهمه والست سكيته والست زينب
والست هانم والست قايزه والست قاطمه ومحمد
بك توفيق اباضه وعبد الرحمن بك اباضه عن
انفسهما فقط،

« وحيث ان تنظر سليمان بك اباضه على
الوقف المذكور لارشديته يلزم فيه ان يكون
منطبقا على شرط الواقف، وهذا لا يستحق الا
بواحد من امرين. اما اثبات ارشديته واستحقاقه
للتنظر على الوقف المذكور بدون باقي المستحقين
بحكم قضائي، وأما بصداق جميع المستحقين معه
في الوقف المذكور على ارشديته واستحقاقه
للتنظر عليه دونهم كما هو منصوص عليه شرعاً —

احكام المحاكم المختلطة

- ٩٣ -

لما كان حق المستحقين في ريع الوقف هو حق ملكية بالمعنى الصحيح لا مجرد دين لهذا لم يكن ضروريا لصحة تنازل المستحق عن نصيبه في الريع (أو عن فوائد ثمن اعيان الوقف متى باعها الناظر) موافقة الناظر ورضاه .

(حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٤ ابريل سنة ٢٢ في قضية ورثة سليمان حنا ضد أمين بك محمد بدوان وآخرين منشور في جازيت عدد ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣١ عمرة ٤٦)
« جاء بحجيات الحكم المذكور : لقد قررت محكمة الاستئناف مرارا (انظر خاصة حكم ١٥ يويه سنة ١٩١٩ المنشور في مجلة الاحكام المختلطة والتشريع سنة ١٩٢٠ منه وعشرون ص ٤٢٩)

« ان حق المستحق في ريع الوقف هو حق ملكية لادين يسيطر فاذا تنازل عن هذا الحق فهو يتنازل عن عين لا عن دين وان الناظر ليس الا مجرد وكيل يقبض في يده بهذه الصفة غلة للمستحقين . لهذا ولأن العلاقة بين المستحقين والناظر لا يمكن اعتبارها كعلاقة دائن بمدينه .

كان المحقق ان المادة ٥٣٩ من القانون المدني لا تنطبق على هذه الحالة وكان رضاه الناظرين غير ضروري لصحة التنازل .

- ٩٤ -

الحصم في الدعاوي المتعلقة بين الوقف هو الناظر فلا يملك الموقوف عليه الدعوى في عين الوقف ولا يصح فيها خصما مدعيا أو مدعى عليه فان كان المستحقون بعضهم أو كلهم متهمين لدولة أجنبية (١) فلا تؤثر دعوتهم الاجنبية في اختصاص المحكمة المختلطة

وكذلك لا تأثير لانتهاء النظار لدولة اجنبية في تحويل الاختصاص للمحاكم المختلطة اذا كان الوقف وطنيا وانما العبرة في تحديد الاختصاص بجنسية الشخص المعنوي الذي يمثل الناظر

(حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٧ مارس سنة ١٩٢٢ في قضية سالم وسليمان جمعه ضد محفوظه بنت عبد ربه . منشور في جازيت عدد ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣١ عمرة ٤٧)

- ٩٥ -

ان انتهاء الواقف لدولة اجنبية لا يؤثر في تعيين الاختصاص حتى ولو كان هو الناظر والمستحق الوحيد وكان حافظا لنفسه الشروط المشترطة وانما يبين الاختصاص بجنسية جهة الوقف والوقف من الانظمة الخاصة بمصر .

(١) في هذه القضية كان نظار الوقف تونسين حاية دولة فرنسا .

- ٩٦ -

الاصل في ولاية الناظر علي الوقف ان تكون بلا اجر اذا لم يشترط له اجر في اُحجة الوقف أو قرار تمكنه من النظر وتؤكد هذا علي الاخص اذا كانت شخصية الناظر ومركزه الاجتماعي ينفيان فعلة أن ولايته بأجر ولا سيما اذا كان الناظر قد احتسب علي الوقف ماهيات مستخدمين ومصاريف ادارته .

(حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٦ ابريل سنة ١٩٢٢ في قضية محمد بك علي فؤاد المناشروني ضد كيس أو كسيلير فونسيير ومنشور في جازيت عدد ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣٢ نمرة ٤٩)

(حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٤ ابريل سنة ١٩٢٢ في قضية الشيخ سعد طوروفه ضد ارشيد قرياس ومنشور في جازيت عدد ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣٩ نمرة ٤٨)
وجاء في حقيقات الحكم المذكور

« انه من المبادئ المسلم بها في مسائل الوقف ان العين حتى وقت خرجت من ملك الواقف واكتسبت شخصية مستقلة عنه وينتج من هذا ان الواقف حتي ولو كان هو المستحق الوحيد لايك الدعوى في عين الوقف باسمه الشخصي وانما يخاصم في الدعوى المتعلقة في العين الموقوفة بصفته ناظرا ولا يؤثر في هذا انه حفظ لنفسه الشروط العشرة فان هذه الميزة لا تعتبر للمركز القانوني الذي نشأ من وقف العين . وعليه فجنسية الوقف هي التي تفيد الاختصاص .

قضاء المحاكم الاجنبية

مثل ثالث

جمع فرس وراكبه فاسرع آخر لكبح جهاج الفرس فاصابه جروح أو اصابات استوجبت له الجثة واتقطاعه عن مباشرة اشتهاله . فهل يحق للمصاب أن يطالب صاحب الفرس بتعويض ؟
حكمت محكمة السين بباريس بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٠٠ بألا: ويض . وبهذا المعنى حكمت محكمة إكس بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ومحكمة أميانس بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٩٥ ومحكمة استئناف باريس بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٤ وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٩٢

- ٩٧ -

زيد استأث بمر لواء خطر يتهدهده . فلبى عمرو نداء زيد . وفي وقت الاغاثة أصيب لزيد بجرح أو كسر أو عاهة اعجزته عن العمل . فهل لعمرو حق مطالبة زيد بتعويض ؟

مثل آخر

خطر يتهدهد زيدا فاسرع عمرو من تلقاء نفسه ويدعون أدني طالب الى اغاثته فلحق الميث ضرر من جراء تسارعه الى اغاثته زيد . فهل يحق لعمرو المديث ان يطلب من زيد تعويضا عن الضرر الذي لحق به ؟

بطريق التضامن والتكافل مع السواق بتعويض
الضرر الذي لحق صاحب السيارة لانهم شركاء
له في هذه الحياة . والقاعدة أن الشريك أو
الشركاء في جنحة أو شبه جنحة يلزمون بطريق
التضامن والتكافل بتعويض الضرر الذي ينشأ
عن ذلهم (ي .) وحكمت محكمة استئناف باريس
بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩١٣ بهذا المعنى أيضا
تأييداً لحكم صادر من محكمة السين بتاريخ ٣
مايو سنة ١٩١١ .)

انتبه سواق فرصة غياب سيده وأرسل
أشخاصاً في سيارة سيده وكانوا يعرفون ان
السيارة ليست من السيارات العمومية . وفي أثناء
سير السيارة انكمرت . كون السائق مسئولاً
أمر لاشك فيه . ولكن الخلاف قام عندما أريد
البحث في مسئولية الأشخاص الذين ركبوا السيارة
حكمت محكمة استئناف الجزائر بتاريخ ١٧
مايو سنة ١٩١٤ بان هؤلاء الأشخاص مسئولين

الخبراء في الخطوط

في مصر

الاخير أصبح . لهذا نجد القضاة لا يميلون عادة الى الاعتراف برأى الخبراء كثيراً بل يتمسدون في احكامهم على التحقيقات التي يجرونها باقتسام وعلى الادلة الكتابية والقرائن المنوية وعلى شهادة الشهود اكثر من اعتمادهم على آراء الخبراء في الخطوط . لان البينة والقرائن والادلة اقوى في الاثبات واحوط للحكم من استنتاج الخبراء في الخطوط ولا سيما ان الخبراء ليس لهم قواعد ثابتة يرجعون اليها لمعرفة صحة الخط أو تزوره . بينما نجد خبراء يستنتج التزوير من سنة الياء أو لغة الهاء أو ذيل الأيم أو رأس الواو واستدارة الكاف أو شرطة الالف أو تقويسة الحاء أو تقعير الهاء نجد خبراء آخر يستدل بهذه الاشكال قسماً على صحة الامضاء . وبينما نجد زياداً الخبير يستدل على التزوير من استدارة الحرف أو استطالته أو عوجاجته نجد زميله يستنتج الصحة من غس الاستدارة أو الاستطالة أو الاعرجاج . وان واجهت الخبيرين قالا لك ان المسألة مسألة نظر . ولعل اختلاف النظر هذا هو الذي حدا بالشارع الى اطلاق الحرية للقضاة في الأخذ او في عدم الأخذ برأى الخبراء . تركهم احراراً في تكوين عقيدتهم من مجموع الادلة والقرائن التي تعرض عليهم بغير ان يقدم برأى الخبراء حتى ولو اتفق الخبراء جميعاً على رأى واحد قرأنا في الجرائد ذات يوم ان احد حضرات المحامين سأل خبيراً في الخطوط (استشهد البعض برأيه امل المحكة العسكرية) عن صناعته لتقدير رأيه في عملية المضاهاة . فأجابه الخبير بأنه كان باسكتانيا لمحكة مصر الشرعية وقتل الى دفن خاتمة

توفي شخص في غير الاسكندرية عن تركه جسيمة . قاضي غير من الناس ان المتوفى اوصى لم بمحنة كبيرة من ماله ثم طعن الورثة في الوصية بالتزوير وقالوا ان الامضاء المنسوبة الى مورثهم ليست امضاءه ولم يخطها يده . فبينت المحكة ثلاثة خبراء من كبار رجال فن الخط فاجمعوا رأيهم على ان الامضاء مزورة ثم طعن الموصى لهم في تقرير الخبراء الثلاثة فندبت المحكة خبراء ثلاثة آخرين من اشهر الخطاطين في مصر فاجمعوا رأياً على ان الامضاء صحيحة كتبها المورث بخط يده . ستة رجال من اشهر رجال الخط اخطوا في امر معرفة حقيقة الامضاء الموجودة على الوصية وحاتر المحكة في امر الامضاء وفي امر الخبراء فأشرت بصديق واقعة الايصاء وسمعت شهادة الشهود فبين لها من اقوالهم ومن ظروف وقرائن الواقعة ان الوصية صحيحة فصحت للموصى لهم بالحصة الموصى بها وأيدت محكمة الاستئناف حكمها

قل لي وايتك ماذا يكون حال الموصى لم وم من ذوى الحيات الرقيقة في البلد لو كانت المحكة أخذت بقول الخبراء الثلاثة الاول الذين قرروا بالاجماع ان الامضاء مزورة

ومن يستقرى الحوادث التي تقع بين جنود الحاكم نجد وقائع كثيرة تشابه حادثة الوصية . نجد خبيراً يقول بصحة الامضاء نجد عشرة خبراء يقولون بتزويرها وقد يكون الخبير الاول اصدق وبينما نجد عشرة خبراء يقولون بصحة الامضاء نجد واحداً يقول بتزويرها وقد يكون رأى الخبير

لأننا به الكلمات نفسها إذا كتبنا وأصعاب هائجة .
وكتابة الشخص في سن العشرين ليست مثلاً
وهو في سن الأربعين . وكتابة المرأة نوع وكتابة
الرجل نوع . فخطوط الشخص تتنوع بتنوع
حالاته العقلية والنفسية والجسدية

كل هذا متفرع من قاعدة علمية وهي أن الخط
مرتبط بمراكز الشخص النفسية . والمراكز النفسية
هي مراكز الحركة التي منها حركة اليد . كل حركة
تظهرها يد الكاتب تبعاً عن حركات مخية . ولا
نحس أن المتشديد التأثير سريع التشكل . فالمرض
والصحة والشيوخوخة والشبابية والسكر واليأس
والفرح والغم والفصم والدمع والذهول والبلاء
والنأني والتسرع والبطء والامرار وسائر الحالات
التي تؤثر في العقل وفي الفكر وفي النفس وفي
الجسم عوامل مهمة يجب أن يراعيها القضاة
والخبراء في وقت المضادة وعند تحييق الخطوط
ولدى الحكم

اعرف خبيراً أقي بتزوير امضاء بحجة خلو
الامضاء من بعض نقط ومن بعض شرط وبحجة
وجود حروف مشطورية شرطين . مع أن النظريات
العلمية الصحيحة تعلمنا أن شرط بعض الكلمات
شطران أو أكثر ليس دليلاً على التقليد لأن
المشاهدات ذات على أن شرط بعض الكلمات
شطرين أو أكثر وترك بعض النقط وبعض
الشرط قد يكون سببه ضعف ذاكرة الكاتب أو
نتيجة اضطراب أو اثر من آثار حالة نفسية مثل
حزن شديد أو غم وما شابه ذلك . أو أن حركة
عقل كاتبها تخالف حركة عقل كاتب آخر يوصل
الكلمات بعينها ببعض

وقد وجدوا بالاختيار أن فكر بعض الكتاب
ينحصر وقت الكتابة في نطاق محدود ينصرف
إليه الجهود البصيرة فلا يجداه . فتجد في كتاباته
وقفات وتقطعات وحركات قليلة تدل على الذبذ

بحس الوزراء وإن اسمه غير مقيد في جدول
الخبراء . فالتفت رئيس المحكمة العسكرية إلى زملائه
ثم بدرت منه ابتسامة ذات معنى . منهاها طبعاً
كيف يمكن للقضاء أن يثق برأي خبير في الخطوط
وليس الخط صناعته مما دامت صناعته الكتابية
تباين صناعة الخبراء في الخطوط

في مصر يحيطون بين الكاتب والخطوط واليون
بينها بعيد ، ويظنون أيضاً أن كل خطاط يصح
أن يكون خبيراً في مضاهاة الخطوط . وهو خطأ
فاحش . لأن عملية مضاهاة الخطوط ليست عملية
فنية فقط بل هي عملية علمية أيضاً . المدة فيها
ليس على فن الخط وحده . بل يجب الاستمالة
بالنظريات العلمية أيضاً . كون حروف الكلمات
متمرة أو معددة أو متباعدة أو مستطيلة أو فيها
وقفات أو تقطعات وكون الحرف باهياً أو زاهياً .
وكون الخط مكتوباً بريشة أو قلم أو بهن شاكل
ذلك ليس كل ما يهم الخبير ملاحظته لاستنباط
ادلة التزوير أو اداة الصحة . بل هناك مسائل مهمة
منزوية يجب على خبراء الخطوط العلم بها والبحث
فيها والتحقق منها قبل تكوين رأي بات في امر
التزوير أو في امر الصحة

فن القواعد الصحيحة التي يجب على كل خبير
في الخطوط أن يحيطها نصب عينيه وقت المضاهاة
الداعة التي مقتضاها أن الخط يتنوع بتنوع
حالة الشخص العقلية ويتغير بتغير حالته النفسية
ويطور بتطور حالته الجسدية . الكلمات التي
يكتبها زيد وهو قوي البنية تختلف عن الكلمات
قسماً التي يكتبها زيد بنفسه وهو ضعيف البنية
والكلمات التي يكتبها وعقله سليم تباين الكلمات
قسماً إذا كتبها وعقله غير حافظ توازنه الطبيعي
والكلمات التي يكتبها الشخص وباله مطمئن
لا تشبه الكلمات قسماً إذا كتبها وروعه مضطرب
والكلمات التي يكتبها خالد وهو هادئ الاعصاب

او الاضطراب او ضعف الذاكرة او الخوف او اليأس او حالات قهمية اخرى ينتقل اثرها من النفس الى اليد ثم الى الورقة فيظن الجدير ان هذه الآثار دالة على التقليد . وما هي الا آثار اتمالات تمسية او تطورات عقلية او فكرية لاعلاقة لها بفن الخط من حيث هو . مثل هذه النظريات العلمية يجب ان تراعى عند تحقيق الخطوط مثل ما تراعى القواعد الفنية في الخط تماما بل ربما كانت القواعد العلمية أشد والاستنباط بها اصح انما دعانا الى عرض هذا البحث على النظار

رجال القضاء ورجال المحاماة في مصر ما نراه كل يوم بين جدران المحاكم من المظالم التي تبني على رأى اشخاص ليسوا على شيء من فن الخطوط وليسوا على شيء من هذه النظريات العلمية الرشيدة . فيجب على من يهمهم الامر ان يقيموا حدا لهذه القوضى السائدة في المحاكم فان تبعة القضاء بالظلم واقعة على من يدهم زمام المدل في مصر . وهذا واجب لا تبرأ ذمة الحكومة الا بادائه والسلام

عزير خانكي

قانون عمرة ١

لسنة ١٩٢٣

(بتنظيم أعمال قضايا الحكومة)

اختلافها عن الحكومة وعن المصالح العمومية في الدولة بوجه عام .

مادة ٢ — لا يجوز لادارة أية مصلحة من مصالح الدولة ان ترم او تقبل او تجيز او تأذن بأي عقد او صلح او تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في أمر يزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه مصري بغير استفتاء ادارة قضايا الحكومة عن حكم القانون فيه ، هذا اذا لم ير الوزير المختص غير ذلك بقرار خاص .

ويجب ان يثبت في الوثائق المتقدم ذكرها ان ادارة القضايا قد استفتيت فيها .

مادة ٣ — تكون ادارة قضايا الحكومة هيئة واحدة ملحقة بوزارة المالية .

مادة ٤ — يكون لكل وزارة أو لكل جماعة من الوزارات ، بحسب ما تقتضيه حاجات العمل ، كما يكون لمجلس الوزراء أيضا قسم قضايا يديره مستشار ملحق . ويجوز أن يكون لاي قسم من هذه الاقسام فروع منفصلة عنه ملحقة ببعض المصالح التابعة للوزارة التي يحول القسم شؤونها القانونية .

و يكون بالإسكندرية قسم أو مأمورية لاقسام القضايا وكذلك الحساب في كل مدينة من مدن الاقاليم تدعو فيها الى ذلك حاجة العمل .

ويجوز للجنة القضايا المنصوص عليها في المادة التاسعة فضلا عما تقدم تنظيم اقسام تخصص

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الاوامر العالية والمراسيم الصادرة في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ و ٥ مايو و ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٩ يونيه سنة ١٨٨٦ و ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ و ١٠ يونيه سنة ١٩١٩

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا ما هو آت :

مادة ١ — تختص ادارة قضايا الحكومة بما يأتي :

(١) أن تصدر فتاوى مبنية على الاسباب القانونية المحضة لمن يستفتيها من الوزارات والمصالح بشأن وثائق الالتزامات والمقود ومقاولات الاشتغال العمومية وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية ويكون مدعاة للتقاضى أو بشأن أى مسألة أخرى ترى الوزارة أو المصلحة عرضها عليها لاجل درسها ،

(ب) أن تضع في صيغة قانونية الوثائق والمقود المذكورة أو أى مشروع قانون أو مرسوم أو قرار أو لائحة او غير ذلك من الامور الادارية التي تعرض عليها لدرسها ،

(ج) أن تنوب لدى عا ك البلاد على

مادة ٨ — يجوز ان ينوب مساعدوا المستشارين الملكيين عن المستشارين في جميع المحاكم والمجالس الادارية والتأديبية التي يقضى القانون بأن يجلس فيها مستشار ملكي .

مادة ٩ — تؤلف لجنة قضائية الحكومة من المستشارين الملكيين . ويجوز ان يجلس محلهم فيها اذا غابوا أو منعهم مانع مساعدوهم .

وتجتمع اللجنة برئاسة مستشار ملكي يختص بذلك الرئاسة بمتضى قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية بسد أخذ رأى اللجنة نفسها .

وتختار اللجنة من بين موظفي ادارة القضايا سكرتيراً للمداومتها في اعمالها .

مادة ١٠ — تتولى اللجنة المراقبة والاشراف على موظفي ادارة القضايا وعلى اعمالهم .

ويناط بالجنة على وجه الخصوص الفتوى : (١) في كل مسألة يرى احد الوزراء استفتاءها فيها بالنظر لاميتها اولاً ثم بتي وزارتين او اكثر ، ولو ان قسماً من اقسام القضايا او مأمورية يكون قد تولى بحث تلك المسألة من قبل ،

(٢) في كل مسألة عرضتها إحدى الوزارات او المصالح على قسم من اقسام القضايا او مأمورية لدرستها ويرى رئيس ذلك القسم او تلك المأمورية ان يصرف رأى اللجنة فيها .

مادة ١١ — ينوب رئيس لجنة القضايا عن اللجنة في صلاحيات وسلطاتها .

وتكون له الادارة العليا على هيئة القضايا مع عدم الاخلال بسلطة المستشارين الملكيين الذين يدبرون الاقسام المختلفة او بالاختصاصات المخولة للجنة قسمها طبقاً للأحكام المتقدمة .

مادة ١٢ — تلقى الاوامر المالية الصادرة في

بمحل الصياغة القانونية أو يصير ذلك من الاعمال الداخلة في الاختصاصات المينة في المادة الاولى .

وتكون المأموريات والاقلام المذكورة تابعة للجنة ولكنها تتخابر رأساً مع كل قسم فيما يخصه من الاعمال .

مادة ٥ — يحدد مجلس الوزراء بقرار يصدره بناء على اقتراح وزير المالية عدد الاقسام والمأموريات المتقدم ذكرها ويقرر كذلك اختصاصاتها .

ويتولى وزير المالية بناء على اقتراح لجنة القضايا توزيع موظفي القضايا على مختلف الاقسام والمأموريات والفروع والاقلام .

مادة ٦ — تؤلف ادارة القضايا من المستشارين الملكيين ومساعدى المستشارين الملكيين وماونهم الموظفون الفنيون الآتى ياتهم :

النواب الاول ،

النواب ،

الحامون ،

الندوبون .

ويسوى هؤلاء الموظفون الفنيون ، فيما يعلق بالمرتبة والمراتب ، برجال النيابة الاحلية وذلك بحسب ما يقرره مجلس الوزراء من التواعد بناء على عرض وزير المالية متفقاً مع وزير الحفانية . ويكون في كل قسم أيضاً موظفون للامال الكتابية .

مادة ٧ — يمين المستشارون الملكيون ومساعدوهم بمرسوم بناء على عرض وزير المالية .

اما غيرهم من أعضاء ادارة القضايا الفنيين فيعينون بقرار من الوزير المذكور .

صدر يسرائى عابدين فى ٢٤ جمادى الاول سنة
١٣٤١ (١١ يناير سنة ١٩٢٣)
فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

ورئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق لسم

وزير الحفانية

احمد ذو الفقار

وزير المالية

يوسف سليمان

٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ وه مايو وه ٢٥ نوفمبر سنة
١٨٨٥ وه يونيه سنة ١٨٨٧ و٢٣ مارس سنة
١٩٠١

مادة ١٣ — على مجلس الوزراء وعلى وزيرى

الحفانية والمالية بالمخصوص تنفيذ هذا القانون كل

فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره فى

الجريدة الرسمية

يابه

قسمنا ابواب المجلة ثمانية اقسام : الاول لقضاء محكمة النقض والابرار .
والثاني لقضاء محكمة الاستئناف الاهلية . والثالث لقضاء المجلس الحسبي العالي .
والرابع لقضاء المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية . والخامس للمحاكم الشرعية .
والسادس للمحاكم المختلطة . والسابع للمحاكم الاحنية . والثامن للشؤون القضائية
والابحاث القانونية

وقد نشرنا في هذا العدد :

٨	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
•	احكام صادرة من محكمة الاستئناف
•	احكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
١٤	محكمات صادرة من المحاكم الكلية والجزئية
٣	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٣	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٣	احكام صادرة من المحاكم الاجنبية
٤١	حكا

(١) كتاب امير المؤمنين عمر بن الخطاب الى قاضيه ابي موسى الاشعري

(٢) كلمات لرئيس تحرير المجلة

وستزيد العدد القادم تحديدا . ثم نوالي التحسين في الاعداد التالية الى ان
يستقر الرأي على النموذج الذي ينال رضا جميع القراء . وادارة تحرير المجلة تتقبل
قبول حسن كل للملاحظات والاراء التي ترسل اليها

رئيس تحرير المجلة

عزيزها نكي

المحاماة

العدد الخامس

عدد فبراير
الامكام

قضاة المحاكم والنقض والاعمال

٩٩

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
نقض . تغيير الوصف . فاعل أصلي . شريك
القاعدة القانونية

طلعن منهم في حكم صادر عليه بالعقوبة
باعتباره شريكا وبني طعنه على انه كان منهما
في الاصل بأنه فاعل أصلي وان المحكمة غيرت
هذا الوصف عند صدور الحكم فرفضت المحكمة
طلب النقض وقالت :

« انه فضلا عن كون المحكمة نبهت الدفاع
الى تغيير هذا الوصف فانه لا فائدة من التمسك
به لانه بعد ان كان منهما بصفة فاعل أصلي
اصبح شريكا لفاعل الاصيل »

(نقض ابو طالب سليمان عمران ضد النيابة
المسومية . قضية نمرة ٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالي
اجد طاعت باطل)

١٠٠

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
لركان جريمة القذف في حق موظف عمومي

القاعدة القانونية

لا يكفي لتوقيع عقوبة جريمة القذف في
حق موظف عمومي ان يكون الطعن جهلا
بقصد سيئ . بل يجب ان يكون الطاعن معتقدا
بعدم صحة الوقائع المستندة للطعن فيه ومن
واجب المحكمة ان تبحث في صحة وعدم
صحة تلك الوقائع .

(نقض عبد الحليم جاد وآخر ضد النيابة
القضية نمرة ٢٣٠٢ سنة ٣٩ قضائية . دائرة مالي احد
طلعت باطلا)

القاعدة القانونية

للمحامي الذي يده توكيل من المحكوم عليه جنائياً الحق في رفع استئناف عن الحكم الصادر عليه بالعقوبة وليس من الضروري ان يكون رفع الاستئناف من نفس المحكوم عليه شخصياً .

المحكمة : —

« حيث ان الوجه الاول من اوجه النقض مبني على ان المحكمة تأخذ بالاستئناف المرفوع من المحامي عن المحكوم عليهم بمقتضى توكيل صادر اليه في ثاني يوم صدور الحكم عليهم ابتدائياً وبني فيه صراحة توكيله في رفع الاستئناف عن الاحكام الجنائية الصادرة عليهم .

« وحيث ان نص المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات هو عام ولم ينص صراحة بضرورة رفع الاستئناف من نفس المحكوم عليه شخصياً والا كان العمل باطلاً فالاستئناف المرفوع من وكيل المحكوم عليه بمقتضى توكيل هو قانوني ويصح الاخذ به وقد جرت احكام محكمة النقض والابرار على هذا البدأ وعليه يكون النقض في محله ويشتمل إلغاء الحكم المطعون فيه واعادة الاوراق للمحكمة للحكم فيها من جديد واذن لا حاجة لبحث باقي الالوجه »

(نقض اسطفي جاد وآخرون ضد النيابة . قضية نمرة ٤ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالي احد طلعت بانها)

١٠١

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢
نقض . بلاغ كاذب . وجوب ذكر الجهة المقدم لها
القاعدة القانونية
اذا خلا الحكم الصادر بالعقوبة من ذكر الجهة التي تقدم اليها البلاغ الكاذب كان خالياً من بيان احد اركان الجريمة وقابلاً للنقض .

المحكمة : —

« حيث ان الوجه الاول من اوجه النقض في محله لانه لم يذكر في الحكم المطعون فيه الجهة التي قدم اليها البلاغ الكاذب مع سوء القصد المرفوع بشأنه الدعوى العمومية ان كانت ادارية او قضائية كما جاء بالمادة ٣٦٣ عقوبات . فاعمال ذكر الجهة المقدم اليها البلاغ في الحكم مما يترتب عليه عدم معرفة توفر اركان الجريمة من علمه . وهذا وجه من اوجه البطلان الذي يترتب عليه إلغاء الحكم . وقد جرت على ذلك احكام محكمة النقض والابرار وعليه يتم قبول النقض وإلغاء الحكم المطعون فيه واعادة القضية للمحكمة للحكم فيها من دائرة اخرى من جديد ولا حاجة اذن للبحث في الوجه الثاني . »

(نقض جندي ميخائيل وآخرون ضد النيابة العمومية قضية نمرة ٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالي احد طلعت بانها)

١٠٢

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢
نقض . عام . رفع الاستئناف عن حكم عقوبة

في الجريمة الحاصلة منها في حق المدعية بالحق المدني لوجب تبرئتهما منها .

« وحيث انه متى تقرر ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في عدم الحكم للمدعية بالحق المدني بتعويض الضرر الذي حصل لها من الجريمة التي حكم فيها على المتهمين بالعقوبة .

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين قبول النقض واحالة الدعوى على دائرة اخرى للحكم في الدعوى المدنية . »
(تفتش شليقة علي ضد محمد فرج الله وآخر . قضية
نمرة ٣ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالي إحدطلت باننا)

١٠٤

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
تفتش . اغفاء اشياء مبروكة . تعويض

القاهرة القانونية

اذا ثبتت تهمة الاخفاء على متهم فانه يكون مسئولاً مدنياً مع السارق عن تعويض الضرر الذي حصل للدعي بالحق المدني بظلمها وكان الحكم عليهما بالتعويض في محله
(تفتش صيد الحليم جاد ضد النيابة . قضية نمرة
١٢ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالي إحدطلت باننا)

١٠٥

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
تفتش . ثلاثة تقرير التلخيص من غير اتقاضي للضئ
عدم البطلان

القاهرة القانونية

طلعن في حكم بأن تقرير التلخيص لم يتل

١٠٣

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
تفتش . قذف وسب . تناقض . الحكم بالعقوبة
رفض الدعوى المدنية

القاهرة القانونية

صدر حكم على شخص بعقوبة نظير جرمي قذف وسب وفي الوقت نفسه حكم برفض دعوى المدعي بالحق المدني ققضت المحكمة بنقض هذا الحكم في جزمه الخاص بالدعوى المدنية وقالت ان الحكم بالعقوبة في جرمي القذف والسب يستلزم حكماً الحكم بالتعويض للدعي بالحق المدني والا كان هناك تناقض لان الحكم بالعقوبة دليل على حصول ضرر للمدعي عليه .

المحكمة : —

« حيث ان محكمة بني سويف الاهلية بهيئة استئنافية اثبتت بالحكم المطعون فيه ان تهمة القذف والسب في حق الطاعنة ثابتتان قبل التهمين ولذلك قضت عليهما بالعقوبة الجنائية ولكنها مع ذلك رفضت دعوى التعويض للقدمة من للمدعية بالحق المدني .

« وحيث ان الحكم بالعقوبة هو ثبوت على حصول الضرر للمدعية بالحق المدني واذا وجب تعويضها عن هذا الضرر والا كان ثمة تناقض في الحكم بين ادانة المتهمين جنائياً وعدم مسئوليتهم مدنياً .

« وحيث انه لو كان هناك عذر للتهمين

ولا يحتمل حصول ضرر منه وحكت بالبراءة .

الحكمة : -

« حيث ان وجه الطعن - أنه ثابت من حيثيات الحكم ان الاطيان ملك المتهم وحرر عنها عقد بيع للمدعية بالحق المدني يوم زواجه بها ليكون تأميناً للمهر الذي تحرر به سند على حدة وقد دفع المتهم المهر المذكور واخذ عنه مخالصة تاريخها ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ولكن المدعية لم تقبل بيع الاطيان اليه ثانية فحرر ذلك العقد المطعون فيه فالتهم اذن لا يكون مرتكباً لجريمة التزوير قانوناً لانه لم يفعل سوى تقرير حقيقة واقعة ثبتت للمحكمة صحتها

« وحيث في الواقع ان الطاعن كان حسن النية فيما فعل ولم ينتج عن فعله ضرر او احتمال حصوله

« وحيث انه مما تقدم يتعين قبول الطعن وبراءة المتهم ورفض دعوى المدعية بالحق المدني والزامها بالمصاريف »

(نحن نصر عبد افة سليم ضد النيابة واخرى . قضية بكرة ١٥ سنة ٤٥ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا)

بمعرفة حضرة القاضي الملخص . فرضت المحكمة طلب النقض وقالت :

« انه وان كان ثابتاً من محضر الجلسة ان حضرة رئيسها تلا تقرير التلخيص نيابة عن حضرة القاضي الملخص الا ان هذا لا يوجب البطلان لان القاعدة العامة تقضي بأن لا بطلان بغير نص »

(نحن مصطفى محمد منصور ضد النيابة وآخرون . قضية بكرة ٢ سنة ٤٥ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا)

١٠٦

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
تقضى . تزوير . تقرير حقيقة . حسن النية . عدم الضرر
القاهرة القانونية

اتهم شخص بتزوير عقد بيع اطيان فاعترف بأنه كان باع الاطيان لزوجته لتكون تأميناً للمهر الذي تحرر به سند على حدة وأنه دفع المهر واخذ عنه مخالصة ولما رفضت الزوجة اعادة الاطيان اليه حرر العقد وأنه لم يفعل سوى تقرير حقيقة واقعة ومحكمة النقض رأيت ان الطاعن كان حسن النية فيما فعل ولم ينتج عن فعله ضرر

قضاة محكمة الاستئناف الأهلية

١ - طلب شخص من المحكمة ان تحكم بإبطال عقد بيع وثبتت ملكيته الى الاطيان المتنازع فيها بناء على عدم أهلية البائع قضت محكمة الاستئناف بإبطال العقد وفي الوقت نفسه حكمت

١٠٧

حكم تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣
بيع . أهلية البائع رد التبن . التماس . حكم . بيم .
لم طلبه المنصور .

القاهرة القانونية

البيع صحيحاً ولم يطلب احتياطياً الحكم له
رد الثمن في حالة الحكم بطلان العقد .

« وحيث انه لا عبرة لما يدعيه الآن
الملتزم ضده من ان محكة الاستئناف بمحكها
بقتيب ملكية المستأنفة للاطيان تحت شرط
رد الثمن قد حكمت لها بحجز من طلباتها فقط
لان طلب رد الثمن هذا يعتبر طلباً فرعياً يجب
ان يقدم من المشتري ولا يدخل ضمن طلبات
البائع وخصوصاً في هذه الدعوى التي لم يكن
موضوعها طلب فسخ عقد البيع بل طلب
الحكم بطلاناً بسبب عدم اهلية احد المتعاقدين
فرد الثمن في هذه الحالة وطبقاً لنص المادة
١٣١ من القانون المدني ملق على شروط
خاصة يجب ان تطرح للبحث ويتناقش فيها
الخصوم امام المحكة .

« وحيث انه يفرض ان محكة الاستئناف
ببحثت في مسألة وجود تلك الشروط او عدم
وجودها فانها قد فعلت ذلك من تلقاء نفسها
لا بناء على طلب الخصوم فقد تجاوزت اذن
حدود سلطتها ولذا يكون هذا الجزء من
حكمتها لاغياً .

« وحيث انه في هذه الحالة ترى هذه
المحكة وجوب قبول الاتماس ولكنها لا ترى
مغلا لحكم بإجراء مرافعات اخرى بل يكفي
ان يستبعد من الحكم المطعون فيه الجزء الخاص
بالشيء الذي حكم به ولم يطلبه الخصوم مع
حفظ الحق للمستأنف عليه بأن يطلب به
بدعوى على حديثها »

(التماس بحسب احد رجب ضده احد امين المحام
نمرة ٥٨٨ سنة ١٣٩ قضائية . دائرة جناب مستر برغال)

رد الثمن . طعن في هذا الحكم بطريق
الاتماس وبني الاتماس على ان محكة الاستئناف
حكمت بشيء لم يطلبه أحد من الاخصام (وهو
رد الثمن) قضى بقبول الاتماس بناء على ان
طلب رد الثمن يعتبر طلباً فرعياً ويجب ان يقدم
للمحكة لتفصل فيه لان الرد ملحق على شروط
خاصة يجب ان تطرح للبحث ويتناقش فيها
الخصوم امام المحكة .

٢- اذا حكمت المحكة بقبول الاتماس
الجبني على ان محكة الاستئناف حكمت بشيء لم
يطلبه احد من الخصوم جاز لها ان تستبعد من
الحكم المطعون فيه الجزء الخاص بالشيء الذي
حكم به ولم يطلبه الخصوم بدون لزوم لاجراء
مرافعات اخرى .
المحكة : -

« حيث ان الاتماس مبني على انه المحكة
حكمت بشيء لم يطلبه احد من الاخصام وهذا
موجب لقبول الاتماس طبقاً لنص الفقرة
الخامسة من المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات
وذلك لان المحكة قضت على المستأنفة برد
المبلغ الذي دفعه المستأنف عليه ثمناً للاطيان
المبينة له من المضمون عليه ؛

« وحيث انه من حرجنا وطلبنا من الخصوم
ومذكراتهم انهم اعلم محكمتي اقول : وثائق فردية
يتضح ان المستأنفة كانت دائماً تطلب الحكم
ببطلان عقد البيع وتثبيت ملكيتها الى الارض
المتنازع عليها وان المستأنف عليه قد اقتصر
فقط على طلب وقف الدعوى واعتبار عقد

١٠٨

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣

بيع - وصية

القاعدة القانونية

إذا حفظ البائع لنفسه حق وضع يده على العين المبيعة والانتفاع بها مدة حياته وظهر من قرآن الدعوى ان المشتري لم يدفع الثمن كان العقد عقد وصية لا عقد بيع .

الحكمة : -

« حيث ان العقد الصادر بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩١٨ وممجل بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩١٨ من الست حسنه المستأفة هو عقد وصية لانه تمليك بعد الموت فانها حفظت لنفسها وضع اليد والانتفاع مدة حياتها .

« وحيث ان القول بأنه عقد بيع غير صحيح لانه يشترط في البيع دفع الثمن وهذا لم يثبت المستأف عليهم بل القرآن القاطمة تثبت عدم دفع الثمن . فان من المشترين قصر لا مال لهم ولم يكن لهم وصي يتلقى الشراء عنهم وقد قررت صالحه احدى المستأف عليهم وطلبوا المجر عليها الامر الذي يدل على ان غرضهم منعها من الرجوع في هذا التصرف واعتقادهم بأن لها الحق في ذلك .

« وحيث ان الحكم المستأف في غير

محله ويتمين النافذ »

(استأف حسه بدران ضد صالحه يفت سالم وآخرين بقرعة ٥٥٣ سنة ٣٨ قضائية - دائرة مالي احد طلعت باشا)

١٠٩

حكم تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٣٣

بيع - حق الرقبة - تقييد الملكية

القاعدة القانونية

نص في عقد بيع ان البائع قبض الثمن وسلم العين المبيعة . مثل هذا العقد يعتبر عقد بيع مستوف للشرائط القانونية ولو شرط في العقد ان المشتري لا يتصرف في رقبه العين المبيعة الا بعد وفاة البائع . لانه يجوز قانوناً ان يحفظ لنفسه حق الانتفاع وان يقيد الملكية تقييداً مؤقتاً .

الحكمة : -

« حيث ان المستأفين يطعنون على عقد البيع الذي تتمسك به الست صفصف الصادر لها بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٥ بنصف المنزل بأنه عقد هبة لان التملك فيه مضاف الى ما بعد الوفاة

« وحيث ان الوصية هي تمليك بغير مقابل الى ما بعد الوفاة .

« وحيث تبين للمحكمة من الاطلاع على العقد المذكور انه عقد بيع مستوف لشرائطه القانونية ومعترف فيه بقبض الثمن وتسليم العين فهو ناقص للملك من تاريخ العقد ولم يكن تمليك بطريق التبرع حتى يعتبر عقد وصية .

« وحيث ان ما اشترط في العقد للذكور بأن الست صفصف لا تتصرف في نصف المنزل الا بعد وفاة البائعة لا يترتب عليه

« عن الموضوع »

« حيث أنه فيما يختص بالزام المحوажه حبيب اسطغان بدفع مبلغ المائة جنبه المحكوم به للمعارض ضدهما الاولين فان الحكم المعارض فيه في محله بناء على الاسباب الواردة به وخصوصاً لان المعارض لم يقدم اي دليل جديد لنقض الادلة التي قدمت امام محكمة الاستئناف واخذت بها هذه المحكمة على وجود التواطؤ بينه وبين المشتري للاضرار بحقوق المعارض ضدهما المذكورين

« وحيث أنه فيما يختص بطلب الضمان المرفوع منه ضد عبد القادر افندي مفرح فانه مع التسليم بأن هذا الطلب قدم امام محكمة اول درجة فان المحكمة لم تحكم به ولم يرفع المحوажه حبيب اسطغان استئنافاً عن الحكم فليس له اذن الحق في ابداء هذا الطلب امام محكمة الاستئناف وبفرض ان له هذا الحق فان محكمة الاستئناف ترى انه على غير اساس وان الحكم التبياني كان على حق فيما اثبته من ان كلام من البائع والمشتري قد تعهدا شخصياً وكل منهما على حدة بان يدفع قيمة السمرة وانه لم يكن هناك اي تعهد بالضمان من احد الطرفين قبل الآخر

« وحيث مما تقدم جميعه يكون الحكم التبياني المعارض فيه في محله ويتمين تأييده »
(مازنة حبيب اسطغان ضد اجد افندي محمد وآخرون نمرة ١٠٦٦ و ١٠٢٣ سنة ٣٨ قضائية . دائرة جناب مستر برغال) .

اعتبار هذا العقد عقد وصية لانه يجوز قانوناً لبائعه ان تحتفظ لنفسها حق الانتفاع أو تعييد الملكية تعييداً مؤقتاً كما في هذه الحالة » وحيث أنه متى تقرر ان العقد المؤرخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٥ هو عقد بيع مستوف لشرائطه القانونية يكون ادعاء المستأففين على غير اساس ويتمين تأييد الحكم المستأنف »
(استئناف عبد الله سيد عبد الله وآخرون ضد مصطفى السيد نمرة ٤٩٠ سنة ٣٩ قضائية . دائرة سادة احمد موسى باشا)

١١٠

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٣٣

استئناف . اعلانه بسبل التجارة . صحة

القاهرة القانونية

الاستئناف التي يعلن الى الشخص في محل تجارته ويسلم الى احد مستخدميه يكون صحيحاً شكلاً .

الحكمة : —

« حيث ان المعارض المحوажه حبيب اسطغان يقول باعلان المعارضة انه يعترض على اعلان الاستئناف لانه لم يصله اعلان واذا تم فكان بطريقة غير صحيحة

« وحيث أن الاستئناف قد اعلن له بمحل تجارته الى احد المستخدمين بطرفه فهذا الاعلان صحيح قانوناً ولذا يكون اعتراضه على شكل الاعلان على غير اساس

واستوقف حكمها بتأييد الحكم الشرعي بتأخير

١١ ديسمبر سنة ١٩٧٢

« وحيث ان للتأخيرين زعمون ان تعيين الناظر الثقة امام المحكمة الشرعية من اختصاص هيئة محكمة التصرفات واجراءات هذه المحكمة لترشيح الناظر الجديد واصدار القرار بتعيينه بعد اخذ رأي مستحقي الوقف يستغرق زمناً طويلاً .

« وحيث انه تبين للمحكمة من مذكرات الخصوم انه في جلسة ٤ يناير سنة ١٩٧٣ التي كانت مخصصة لنظر القضية امام المحكمة الشرعية طلب تعيين ناظر مؤقت حتى يتعين الثقة وهو من حق المحكمة طبقاً لنص لائحة المحاكم الشرعية وقد تأجلت جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٧٣ التي كانت مخصصة لنظر القضية امام المحكمة الشرعية طلب تعيين ناظر مؤقت حتى يتعين الثقة وهو من حق المحكمة طبقاً لنص لائحة المحاكم الشرعية وقد تأجلت جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٧٣ والناظر للوقت هو المحارس للطلوب تعيينه من المحكمة الاهلية

« وحيث ولو ان هذه المحكمة مختصة بالنظر في الموضوع الا انه مع وجود للسألة مطروحة امام محكمة مختصة ايضاً لا محل للنظر في تعيين حارس على الوقف من المحكمة الاهلية خصوصاً وان هذا الوقف يشتمل على ثلاثة آلاف فدان في اكثر من عشرة بلاد متفرقة يستلزم تسليمها الى المحارس مع اوراق ادارة الوقف بوصفها زماً عظيماً والمحكمة الشرعية يدرى من هذه المحكمة

١١١

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٧٣

وقف - حراسة - ممتعة - اختصاص

القاهرة القانونية

ضمت المحكمة الشرعية ممة الى نظار وقف واذا ثبت له بالافراد في العمل الى ان يتم تعيين ناظر على الوقف ، طلب المستحقون من المحكمة الاهلية تعيين حارس قضائي يستلم اعيان وايطان الوقف لادارتها الى ان يتم تعيين الناظر

دفع امام المحكمة الاهلية بعدم اختصاصها بقررت محكمة الاستئناف بان المحاكم الاهلية مختصة الا انه مع وجود المسألة مطروحة امام محكمة مختصة ايضاً فلا محل للنظر في تعيين حارس على الوقف من المحكمة الاهلية لأن المحكمة الشرعية ادرى من المحكمة الاهلية في معرفة اذا كان اختيار الثقة يستغرق زمناً طويلاً وان كان هناك خطر من ترك الوقف في هذه الفترة بدون ناظر .

المحكمة :-

« حيث انه في اثناء نظر هذه الدعوى امام محكمة اول درجة صدر حكم من المحكمة الشرعية بصفة ابتدائية بقسم ممة الى نظار الوقف واقتراده بالتصرف دونهم وبعد ان حكم برفض دعوى الحراسة من المحكمة الاهلية

الطلوب تعيينه منها »
(استئناف عبد القادر بك المناسري وآخرين ضد
ابراهيم باشا مراد وآخرين نمرة ١٢٣ سنة ٤٥ قضائية
دائرة جناب مستر برغال)

في معرفة اذا كان تعيين الثقة يستغرق زمناً
طويلاً وان كان هناك خطراً من ترك الوقف
في هذه الفترة بدون ناظر فتعين الناظر للوقت

قضاء المجلس الحسيني العجلى

١١٤

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٣

مجلس حسي . قيمة التركة . اختصاص

القاهرة القانونية

متى كانت قيمة التركة تزيد على نصاب
مجلس حسي للركز طبقاً للقانون نمرة ١٠
سنة ١٩١٨ فلا تجوز احوالة نظر التركة على
اختصاص مجلس حسي للركز
الاسباب : —

« من حيث ان مجلس حسي مديرية
بني سويف قرر ضمن ما قرره بتاريخ ٢٢ مايو
سنة ١٩٢٢ احوالة تركة للرحوم سليم بك جابر
نمرة ١٠ سنة ١٩٢٢ جدول حسي المديرية
على مجلس حسي مركز بيا نهائياً بناء على طلب
الوصي المختار (قطب باشا عبد الله) لاقامته
ببيا ولوجود جميع اعيان التركة بهذا للركز
« وحيث ان الوزارة طعنت في هذا القرار
بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٢٢ بما ان اقامة الوصي
بمركز بيا ولوجود اعيان التركة به لا يعتبران
مسوغاً قانونياً لتغيير اختصاص مجلس حسي
المديرية متى كانت قيمة التركة تزيد على نصاب
مجلس حسي للركز طبقاً للقانون نمرة ١٠

١١٢

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٣

مجلس حسي . موارثة . عدم جواز

القاهرة القانونية

ان قانون المجالس الحسينية لم يقرر الطعن
بطريق المعارضة في القرارات التي تصدر منها
(موارثة الست هبة حسن ضد محمد اخندي جلال
نمرة ١٢٧ سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ . دائرة معال
احد طلعت باشا)

١١٣

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٣

جبر غير تام

القاهرة القانونية

يجوز للمجلس الحسي من باب الاحتياط
في المحافظة على املاك القاصر وقتاً كد من
حسن تصرفه وتطمين من يهمهم المحافظة على
املاكه التصريح له بإدارة أمواله مع منعه من
التصرفات السالبة للملك او المقررة لحقوق
عينية لمدة مؤقتة يحددها المجلس في قراره
حتى بعد انتهائها ينظر في أمره من جديد .

(استئناف عبد المحافظ محمد تاج الدين ضد زغب
مهران نمرة ١٣٢ سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ . دائرة
معال احد طلعت باشا)

في اعتباره الوصاية المختارة وذلك لعدم وجود شبهة في صحتها

« وحيث انه ثابت من أوراق الدعوى ان تركة المتوفى قدرت بمبلغ ٣٣٠٤٧ جنباً و ٤٢٥٠ ملياً يخص القصر منها أكثر من النصف وحيث ان يكون المختص أصلاً بنظر شؤونها هو مجلس حسي مديرية بني سويف اذ أن نصيب القصر هو ذاته يتجاوز الثلاثة آلاف جنيه .

« وحيث انه لم يتبين وجه المصلحة في احالة هذه المادة على مجلس حسي المركز اذ مجرد رغبة الوصي في احوالها على مجلس المركز لا يكفي ان يكون مبرراً لهذه الحالة وبناء عليه يتعين الفاء قرار المجلس الابتدائي من جهة احالة هذه التركة على مجلس حسي مركز بيانهائياً .

(طعن سالي وزير الحفانية ضد قطب باشا هداة
نمرة ١١٧ سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٢ . دائرة مالى
احد طلعت باشا)

١١٥

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢

حجر . صف . الولاية العصرية

القاهرة القانونية

بيع بعض الاطيان لتسديد ديون
اضطرت الحالة المعيشية لاستدانتها ليس دليلاً
على السفه والتبذير . وانما اذا رأى المجلس
الحسي ان حالة الشخص المعيشية قد تضطره
الى بيع اطيان الصغير الذي تحت ولايته
فلمجلس من باب الاحتياط في المحافظة على
ملك الصغير ان يسلب ولايته الشرعية على

سنة ١٩١٨ وان قيمة تركة المرحوم سليم بك
يبلغت ٣٣٤٠٧٠ جنبات و ٤٢٥٠ ملياً يخص
القصر فيها أكثر من نصفها فهي من اختصاص
مجلس حسي المديرية طبقاً للقانون المتقدم
ذكره اما ما جاء بالمادة الثالثة من هذا القانون
من حيث تحويل مجلس حسي المديرية الحق
في احالة كل قضية على مجلس حسي المركز
مضى رأى من الاوفق أن يتولى نظرها هذا
المجلس فلا يمكن الأخذ به على اطلاقه لأن
التعميم في هذه الحالة يهدم أساس اختصاص
مجلس حسي المديرية وانما الغرض من هذا
النص هو التفادي من تقديم قضايا قليلة
الأهمية الى مجلس حسي المديرية كما لو كان
نصيب القاصر جزءاً صغيراً من التركة اذ في
هذه الحالة يكون مجلس حسي المركز أولى
بنظر التركة من مجلس حسي المديرية وهذا
ما يؤخذ صريحاً من نص المذكرة الايضاحية
للقانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٨ المتقدم ذكره .
ومن ثم لا يمكن تطبيق هذا النص على هذه
التركة لأن نصيب القاصر فيها جسيم ويستدعي
لمصلحتهم ان ينظرها مجلس حسي المديرية

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر
هذا الطعن لم يحضر الوصي وحضر عن النيابة
العمومية حضرة مصطفى بك حنفي وكيل
نيابة الاستئناف الذي قال ان هذه المسألة
متعلقة بالنظام العام ومجلس حسي المديرية
هو المختص بنظر هذه المادة

« وحيث ان الطعن مقبول شكلاً

« وحيث ان المجلس الابتدائي قد أصاب

القاهرة القانونية

يضمن اختيار الاوصياء من ذوي قرابة
الصغار او من اصهارهم كما يضمن ان لا يكون
للاوصياء روابط تربطهم بأشخاص لم علاقات
مالية قد تنفأ عنها خصومات بينهم وبين
القصر .

(استئناف محلى وزير الحفانية ضد ابراهيم
مصطفى وآخر نمرة ١١٤ سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢
دائرة محلى احد طلعت باشا)

الصغير ويعين وصياً . لقاصر خلاف وليه
الشرعي .

(استئناف ابراهيم محمد عبد الله ضد حسن ابراهيم
محمد عبد الله وآخر نمرة ١٢٦ سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢
دائرة محلى احد طلعت باشا)

١١٦

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢
اختيار الاوصياء . من اجل الصغير . علاقات مالية

قضا المحاكم الشرعية

احكام الكتاب الثاني من القانون المدني
الخاص بالتعهدات والعقود بوجه عام . لذلك
كان جاء اصل عقد البيع الموقع عليه من
التعاقدين تحت يد البائع (بعد تمام البيع)
قرينة يصح التمسك بها ليثبت البائع بالبيعة ان
العقد صوري ولو لم تؤخذ ورقة ضد خصوصاً
اذا تمسك الطرفان بمستندات يصح اعتبارها
مبدأ ثبوت بالكتابة مما يميز الاثبات بالبيعة :

المحكمة : —

« حيث ان اساس دفاع المدعي انما هو
عقد البيع الصادر له من الدكتور محمد امين
سعودي بك بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٠٦
ومسجل في ٧ ابريل سنة ١٩٠٦ عن ثلاثين
فداناً وكسور

» وحيث ان الدكتور سعودي يدفع
الدعوى بان ذلك العقد ان هو الا عقد
ضوري بدليل بقاء الاصل الموقع عليه من

١١٧

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢

ييم . صورية . مبدأ ثبوت بالكتابة

القاهرة القانونية

ان وجود سند التمهيد بيد المدين دليل
على التخلص من التمهيد الا انه في هذه الحالة
يحق للدائن ان يثبت بالبيعة ان وجود السند تحت
يد المدين كان لسبب آخر غير تخالسه من
الدائن كما جاء صريحاً في المادتين ٢١٩ و ٢٢٠
من القانون المدني .

ولما كانت القاعدة التي جاءت في الباب
السادس من القانون المدني وهو الخاص باثبات
الدون واثبات التخلص منها لا يوجد في ذلك
القانون ما يلتزم او يعدلها فيما يتعلق بعقد البيع
الذي هو تمهيد من التمهيدات وتفسري عليه

تجمل محلاً لبحث السبب الذي أتى ذلك العقد في يده ونقص تأويل أبي خودة لملة ذلك البقاء .

« وحيث ان الدكتور سمودي يقول بأن العقد انما بقي بيده لان المبيع لم يكن الا سورياً بينما خصمه يقول ان العقد كان تحت يده هو وارسل للدكتور بناء على كتابه له المؤرخ في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ لاعمال اجراءات نقل التكليف (والكتاب مرفق بحافظة ابي خودة رقم ١ تحت رقم ٦ دوسيه) وقد جاء في ذلك الكتاب عبارة « اعيده لكم » فاطمان بها على بقاء العقد مع الدكتور لانها بمثابة ايصال عليه .

« وحيث ان الدكتور قد رد على هذا التأويل بأن العقد قد قدم على التعاقب بعد هذا التاريخ في دعوتين رفعتا باسم ابي خودة بمحكمة الموسيقى وشبين في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥ وقد علم ابو خودة بذلك كما يدل عليه خطابه المؤرخ في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ المقدم بالدوسيه تحت رقم ١٨ من حافظة الدكتور رقم ٢٠ دوسيه . فلا وجه لابي خودة بعد هذا لان يتحدث بكتاب الدكتور المرسل في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ واعتباره ايصالاً عليه لانه لم يتقدم من ابي خودة ما يفيد عودة العقد ليد الدكتور بعد سحبه من الدعوتين

« وحيث ان هذا الرد يلقي كثيراً من الغموض على تأويل ابي خودة لملة وجود

المتعاقدين تحت يده مع انه البائع فلم يكن ثمة من حاجة الى اخذ ورقة من يد محمد حسين ابو خودة

« وحيث ان كلا الخصمين قد قدم من الأدلة والقرائن ما رآه مؤيداً لصحة دفاعه

« وحيث ان النقطة التي يتوجه اليها المخاطر بادى ذي يده في هذه الدعوى هي ما اذا كانت صورية عقد ٣٠ مارس سنة ١٩٠٦ يمكن قانوناً اثباتها بغير وجود ورقة ضددين البائع او ان قصور البائع عن الحصول من المشتري على تلك الورقة يوصد في وجهه طرائق الاثبات بسائر انواعها

« وحيث انه مما لا جدال فيه ان وجود سند التمهيد بيد الدين دليل على التخلص من التمهيد الا انه في هذه الحالة يحق للدائن ان يثبت بالبينه ان وجود السند تحت يد الدين كان لسبب آخر غير تخلفه من الدين كما جاء صريحاً في المادتين ٢١٩ و ٢٢٠ من القانون المدني .

« وحيث ان هذه القاعدة التي جاءت في الباب السادس من القانون المدني وهو الخاص باثبات الديون واثبات التخلص منها لا يوجد في ذلك القانون ما يلغها او يعدلها فيما يتعلق بعقد البيع الذي هو تمهيد من التمهيدات وتسري عليه احكام الكتاب الثاني من القانون المدني الخاص بالتمهيدات والقعود بوجه عام .

« وحيث ان تطبيق هذه القواعد على الدعوى الحالية يكسب دفع الدكتور سمودي بصورية البيع ببقاء عقده تحت يده وجاهة

بودري لاكتري قفري ٩١٣ و ٩١٤ من
الجزء الثاني من موجزه)
المحكمة : —

« بما ان المدعين يستندون في دعواهم
الى نص للمادة ١٤١ من القانون المدني التي
تسبح للمدائنين بمقتضى ما لم من الحق على
عموم اموال مدنيهم ان يقيموا باسمه الدواوي
التي تلتصق عن مشاركات او عن اي نوع من
انواع التعهدات ما عدا الدواوي الخاصة
بشخصه .

« وبما انه لتطبيق حكم هذه المادة يتمين
البحث فيما اذا كانت الدعوى التي قدم محمد
فهمي بك عن رفعها على ابنته السيدة بهبه
نظير ما قد يكون اتفق في حفظ امتعتها
المودعة لديه هي دعوى خاصة بشخصه او
ليست كذلك ثم هل هو حقيقة اتفق على
حفظ تلك الامتعة المبلغ الذي يطالبها به
المدعون او لم يتفق »

« وبما انه لم يقين من مستندات المدعين
ولا من مرافعة الاخصام ان المازل الذي
استعقت عليه الاجرة للمدعين كان مشغولا
فقط بتلك الامتعة ولولا وجودها لما اضطر
والدها الى الاقامة فيه وترتب للمدعين في
ذمتهم بتلك الاقامة الاجرة الحاصل التقاضي
بشأنها فلا محل مع هذا الغموض في اساس
الزام السيدة بهبه لوالدها ان يسير دائنته في
الدعوى قبلها نيابة عنه .

« وبما انه من جهة اخرى على فرض ان
الزام السيدة بهبه لوالدها ثابت لا شبه فان

العقد تحت يد الدكتور فيصبح ادعاء هذا
الاخير صورية البيع موضع الاحتمال الكثير
الذي يحتاج لرجح لا سبيل له الا بالحالة الدعوى
الى التحقيق لاثبات صورية العقد على اساس انه
قد تقدم من كلا الخصمين مستندات يصح
اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة .

(ملحقاً قضية محمد حين ابو غوده ضد الدكتور
محمد بك امين سعودي نمرة ٦٣٦ سنة ١٩٢٠ . دائرة
حفرة محمد لييب عليه بك)

١١٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٢٢

حقوق مختلطة . الوالد على ولده . استمالها . ديانة

القاهرة القانونية

لما كان هناك مانع أدبي يقف في وجه
الوالد اذا ما اراد محاسبة ابنته على نفقات حفظ
امتعتها المودعة عنده كان حق الوالد في مقاضاة
ابنته يقرب من الحقوق التي عبر عنها قضاها .
القانون في معرض شرح المادة (١١٦٦) من
القانون المدني الفرنسي (المقابلة للمادة ١٤١
من القانون المدني الاهلي) انها حقوق مختلطة
الصفة من الوجوه المادية والادوية لهذا كان غير
مسموح للمدعي الاب ان يتولوا رفعها نيابة عنه
تطبيقاً للمادة ١٤١ من القانون المدني (راجع

القاهرة القانونية

ان المشرع قصر عمل المحكمة في حالة قبول الالتماس على نظر الطلبات التي كان وجه الالتماس مؤثراً فيها كما هو واضح جلياً من مراجعة المادة ٣٧٦ وبالاخص النص الفرنسي الذي لا يدع مجالاً للشك في هذا المعنى . لهذا تكون مهمة المحكمة قاصرة على اعادة النظر في الدعوى لرفع الظلم الذي بني على تدليس الخصم وخديعت اوراق الميب الموجود في الحكم فلو طلب الحكم بمبلغ حكمت المحكمة بالمبلغ والفوائد فلا تميم النظر الا بالنسبة لفوائد وحدها دون ان تعود الى البحث في قيمة الدين وكذلك في حال ابطال الحكم في طلب الفوائد او الزرع مثلاً فلها تحكم فيما املت الحكم فيه دون ان تميم النظر في الموضوع .

(التماس عبد المظي و اميل ضد جاد الكرم
عبد المظي نمرة ٩٥٤ سنة ١٩٢٥ . دائرة حاضرة
محمد بهي الدين بركات بك)

١٢٠

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢

مكثات . دفاتر ادارية . نقل التكليف .

حق الحاكم . تمويض

القاهرة القانونية

ان دفاتر التكليف وان كانت من الدفاتر التي تم المهور وتعلق انتظامها ودقتها بصلحتها الا انها في الوقت عينه دفاتر إدارية تتولى الحكومة امرها بهذه الصفة لهذا قالت قبل

مجلس الالوة التي تربط بها تجعل لحقه عليها صبغة الشخصية من وجهة ان هناك مانع أدبي يقف في وجه الوالد اذا ما اراد محاسبة ابنته على ثغرات حفظ امتعتها المودعة عنده « وبما ان مثل هذا المانع الادبي يجعل حق محمد فهمي بك واهياً وغير مستقر على اساس يسيخ توليه من قبل دائنيته فانه يقرب من الحقوق التي عبر عنها فقهاء القانون في معرض شرح المادة ١١٦٦ من القانون المدني الاهلي انها حقوق مختلطة الصبغة من الوجهة المادية والادبية وذكر بودري لاكتري في الفقرتين رقم ٩١٣ و ٩١٤ من الجزء الثاني من شرحه الصغير ما مؤداه ان امثال هذه الحقوق يصح ان تعتبر دعاوي الخاسة بها دعاوي شخصية محظورة على الدائنين توليها عن مدنيهم .

« وبما ان الدوق وسلامة التقدير يؤيد هذا المذهب فليس بالهين ولا المألوف ان يقاضي والد ابنته على ما عساه يكون تحمله من نفقة في سبيل حفظ متاعها لديه

« وبما ان هذه الاعتبارات في مجموعها تجعل دعوى المدعين واهية الاساس فيتمتعين القضاء برفضها »

(قضية روة الرحوم غالي بولس ضد محمد بك فهمي وابنته نمرة ١١٩٩ سنة ١٩٢١ كمي . دائرة حاضرة محمد لبيب عطية بك)

١١٩

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

التماس . تأنيق قبول الالتماس في الدعوى الاصلية .

التظلم للمحكمة في حين انها اباحت في المادة ١٣٢ مرافعات الخصم الذي صدر عليه الامر التظلم منه لمصدره فعبارة النص في المادتين تشير بامرين: الاول ان مقدم المريضة ليس له اذا رفضت ان يتظلم رافضها بل للمحكمة والثاني انه في المادة ١٣٠ ذكر الخصم الذي اعلن الامر اليه وفي المادة ١٣٢ ذكر الخصم الذي صدر عليه الامر فيتعين فهم هذا الفارق واستظهار ما عساه يكون في نفس الشارع من ايجاده . اما فيما يتعلق بالامر الاول فليس موضوعه هذه الدعوى واما الامر الثاني فقد يكون الشارع قصد بالتسميرين « اعلن الامر اليه » و « صدر عليه الامر » معنى واحد او لا يكون وانه ليلوح لنا ان هناك معنيين متفاوتين فعبارة « من صدر عليه الامر » يصح ان يقال باحتلالها معنى اوسع من عبارة « اعلن اليه الامر » اذ قد ينصرف التعبير الاول دون الثاني الى من يصيبه ضرر من الامر الصادر من القاضي واذا لاحظنا ان المادة ١٣٢ مرافعات التي استعمل فيها هذا التعبير هي الخاصة بالتظلم السريع اي التظلم امام مصدر الامر امكن ادراك الحكمة خفية قد تكون هي الداعي الى تعمد هذا التباين في التعبير وتلك المحكمة هي انه في حالة التظلم امام المحكمة طبقاً للمادة ١٣٠ يمكن لمن اسباب ضرر من الامر ان يدخل خصماً ثالثاً امامها في دعوى التظلم او في الدعوى الاسلية او يرفع دعوى استرداد مستقلة اذا كان الامر صدر بالجبر وكل هذه الاجراءات متقاربة الاجل

التكليف من الاعمال الادارية التي لا تملك الحاكم ان تأمر الادارة بأن تضيف او تحو او تثبت فيها .

الا ان من لحقه ضرر من جراء تمت الحكومة في سبيل القيام بواجبها بهذا الخصوص ان يطالبها بتعويض من جراء مخالفتها للقوانين او اللوائح الادارية .

(استئناف المحكمة المصرية ضد مصرف خليل نيرة ١٠٥٥ سنة ١٩٢١ . دائرة خضرة محمد يحيى الدين بركات بك)

١٢١

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ اكتوبر سنة ١٩٢١

التظلم . لمن حق التظلم . ضرر

القاعدة القانونية

حق التظلم من الامر الصادر على عريضة قدمها خصم لرئيس المحكمة او للقاضي المميز للامور الوقتية مباح فقط لمن ذكرتهم المادة ١٣٠ - ١٣٢ مرافعات فان النص عنهم جاء على سبيل الحصر على انه نظراً لان المادة ١٣٢ مرافعات ذكرت الخصم الذي اعلن اليه الامر فان التظلم لمصدر الامر طبقاً للمادة ١٣٠ جائز لمن اسبابه ضرر من الامر ولم يعلن اليه اذ انه يمكن اعتبار الامر صادراً عليه

المحكمة :-

« بما ان المادة ١٣٠ مرافعات قد اباحت لتقديم المريضة وللخصم الذي اعلن الامر اليه

الشارع من التمييز في عبارتي المادتين اللتين سبقت الإشارة إليهما ونحكم برفض الدفع الخالص بالشكل من أجل تلك الاعتبارات لا من أجل ما ذهب إليه المتظلمون من أن عبارتي المادتين ١٣٠ و ١٣٢ لم تردا على سبيل الحصر فأتنا نرى في هذا عكس ما يرون إذ التخصيص في الحكم منع لغير المخصص . ويمكن أن يلاحظ في هذا المقام أن المادة ١٣١ مرافعات أجازت للقاضي الأمر أن ينقض أمره السابق على شريطة أن يذكر أسباب هذا المدول ولم يرد في تلك المادة ما يفهم منه قطعاً أن القانون يقضي أن يكون مستصدر الأمر في الحالتين شخصاً واحداً ولو أن السابق يغلب ذلك وعلى هذا الرأي يصبح من الممكن نظر التظلم تحت حكم تلك المادة من غير إجهاد في تأويل نص المادة ١٣٣ مرافعات

(اودة الشورة . تظلم محمد بك مصطفى خليل ضد حسن بك مصطفى خليل وآخر غرة ٤٠٨ سنة ١٩٢١ دائرة خفزة محمد ليب عليه بك)

١٢٢

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢

نصب . مفة كاذبه . اتهام . عمل ايجابي .

القاعدة القانونية

ان المادة ٢٩٣ عقوبات وان كانت لا تنطبق على الاشخاص الذين يقتضرون على مجرد ترك التبر متأثراً باعتقاد غير صحيح وكان ذلك سبباً في الحصول على مال . الا انه لذا

فلا داعي اذن لان ينص بمباراة من صدر عليه الامر تلك العبارة الواسعة المدى واكتفى بذكر من اعلن اليه الامر

اما في حالة المادة ١٣٢ عند ما يكون التظلم امام مصدر الامر فان اختصاص ذلك القاضي اختصاص داري Jurisdiction Gracieuse لا يمكن منه دخول خصم ثالث امامه وقد يكون العظم الظاهر متواطع مع مستصدر الامر فلا يتظلم للقاضي الامر ولا للمحكمة من اجل ذلك قد توسع الشارع في ذكر من يمكنهم رفع التظلم فيشمل الحق كل من اصابه ضرر من امر القاضي ويلاحظ هنا انه يوجد رأي يقول بان التظلم امام القاضي مصدر الامر يحرم من التظلم فيما بعد للمحكمة وهذا مما يجعل المحكمة في مدح حق التظلم امام القاضي لكل من يصيبه ضرر اكثر نصوعاً (راجع حكم محكمة القازيق الابتدائية الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ومنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٠ صفحة ٩٥)

» وبما ان هذا التوجيه وان لم يكن له كبير تعبیر في صيغة النص اذ هو مجرد تأويل احتمالي الا انه ينطبق على قواعد المدالة فلقد اظهرت التجارب القضائية ان الكثيرين من الناس يخلطون عقود ايجار صورية ليستصدروا بها اموار حيز لا يراد بها سيانة حق بل خلق مشاكل ومعاربة حقوق .

» وبما اننا نرى لهذه الاعتبارات الاخذ بهذا التأويل على ما فيه من اوجه للتقيد تقليباً لمرجع المدالة الذي قد يكون قصيد اليه

وكيلا للمحاماة ويقتل مكاتباً لجرائد اذا قرئت
بالظروف المتقدمة التي يعرف المتهم انها فاعلة
بذهن المجني عليها هي عمل ايجابي من المتهم
من شأنه ان يجعله يتخذ لنفسه صفة كاذبة
هي المحاماة الشرعية وقد ترتب على ذلك
حصوله على المبالغ المشار اليها آتفاً »

(جتج اسبوط المستأجرة . قضية النيابة ضد يويي
احد البارودي نمرة ١١٠١ سنة ١٩٢٢ . دائرة
حرة عند بهي الدين بركن بك)

١٢٣

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠

استئناف . تناول النيابة . فأنه .
ضرب حيوان ضرباً اقضى الى موته .

القاعدة القانونية

١ - لا تميد المحكمة بتناول النيابة عن
استئنافها لانها لا تملك الاتحرك الدعوى العامة
ومضى حركتها امام المحكمة الاستئنافية برفع
استئنافها قانوناً قد خرج عن اختصاصها التأثير
على تلك الدعوى بالرجوع عن ذلك الاستئناف
٢ - ان الضرب الذي يفضي الى موت
حيوان يعتبر من قبيل القتل العمد (لا اعمالا
تسبب عنه القتل) لان القتل في اللغة والشرع
يشمل ما عبر عنه قانون العقوبات في المادة
٢٠٠ بالضرب الذي يفضي الى موت . ونظراً
لان الشارع لم يفرض عقاباً خاصاً لهذه الجريمة
عند ما تقع على حيوان كلف ذلك التوجيه
اكثر من التوجيه القاتل باعتبار مثل هذه الحادثة

ثبت ان شخصاً اراد عمداً بسوء قصد ان يثبت
في نفس ذلك الغير هذا الاعتقاد الغير الصحيح
فان عمله هذا يعد عملاً ايجابياً من شأنه انه
يجعله انه يتخذ لنفسه صفة كاذبة مما ترتب عليه
حصوله على مبالغ

الحكمة : -

» حيث انه بفحص اوراق التحقيق
ومراجعة ظروف القضية يتبين ان المتهم كان
يشغل وكيلاً لمكتب احد المحامين بمجرد فلما
ان تقل المحامي مكتبه الى اسبوط في سنة
١٩١٤ او في سنة ١٩١٥ اشتغل بالمهم بمكاتبته
مصر والاهرام والوطن

» ومن حيث انه عند ما وصله خطاب
الشيخ يوسف احمد ابو العالمة ممنوناً باسم
الشيخ يويي ابراهيم البارودي المحامي الشرعي
واستلمه وعرف من وجود خطأ قائم في
نفسه بالنسبة لوظيفته اراد عمداً وبسوء القصد
ان يثبت في نفس الشيخ يوسف والمجني عليها
هذا الخطأ الموجود في ذهنهما فكتب رداً
وان لم يكن قال فيه صراحة انه محام الا انه
تمدد ان يضع الالفاظ والادعاءات الخاصة
بالمحامين حتى لا يداخل المجني عليها ريب في
كونه محامياً وفي ذلك انه قال في اول كتاب
رد به على الشيخ يوسف (انه لا بأس من
قبول التوكيل والسير في شأن الحصول على
مطلوب الست المذكورة حيث اننا لا نسي
الا لراحة امثال هؤلاء النسوة الفقيرات)
فبالجملة الاخيرة من شخص ليس محامياً ولا

ولكنها تقرب من اللغي المندمج في اللادة
٢٠٠ عقوبات عند ما يجني شخص على آخر
بضرب يفضي الى موته الا انه نظراً لان
الشارع لم يفرض عقاباً خاصاً لهذه الجريمة
عند ما تقع على حيوان فلا مناص من اعتبار
الضرب الذي يفضي الى موت حيوان ضرباً
من قبيل القتل العمد لقرب ذلك التوجيه
اكثر من التوجيه الآخر الذي ذهبت اليه
محكمة اول درجة من اعتبار الضرب الواقع
من اللثم اطلاقاً تسبب عنه موت الناقة اذ
القتل في الفسة والشرع يشمل ما عبر عنه
قانون العقوبات في اللادة ٢٠٠ بالضرب الذي
يفضي الى موت .

« وحيث ان ظروف الحادثة تدعو الى
الرفق بالتهم »
(جنح مستأنفة . قضية النيابة مند محمد سلامة جبه
مرة ٣١٣٧ سنة ١٩٢٠ . دائرة حفرة محمد لبيب
عليه بك)

١٢٤

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢١

الجرة . حق المتأجر . طبيعته . تعرض التبر له .
تضمينات . مسؤولية

١ - حق المتأجر وان قال بعض الفقهاء
بانه قد يكون مختلطاً اي شخصياً في بعض
الاحوال وعينياً في البعض الآخر الا انه
لا يمكن الا ان يكون شخصياً في حالة ما اذا
كان المتأجر يطالب فقط بتضمينات عن
تعرض حصل له من شخص يدعي حقاً على
المعين المؤجرة

اهمالاً تسبب عنه موت حيوان وعليه تكون
المادة المنطبقة هي ٣١٠ فترة اولى من قانون
العقوبات .

المحكمة :-

« حيث ان محكمة اول درجة طبقت على
الواقعة للادة ٣٤٢ عقوبات معتبرة ما صدر
من اللثم مخالفة وقضت بحبس سبعة ايام مع
الشغل وكفالة مائتي قرش على حين انه لا يجوز
في المخالفات المحكم بالحبس مع الشغل كنص
للادة ٢٠ من قانون العقوبات

« وحيث ان النيابة بعد ان استأنفت
ذلك المحكم قانوناً طلبت من المحكمة الاستئنافية
تطبيق للادة ٣٤٢ عقوبات التي طبقها محكمة
اول درجة ولم تبين ان استئنافها كان للخطأ
القانوني الذي وقع في الحكم الابتدائي
بقضائه بالحبس مع الشغل في مخالفة بل ذكرت
ما يستفاد منه انها لا ترى تطبيق للادة ٣١٠
عقوبات كما كانت ترى وقت ان استأنفت
الحكم .

وحيث ان هذا يعد تنازلاً منها عن
استئنافها الا ان هذا التنازل لا يقيد المحكمة
في شيء ما لان النيابة لا تملك الا تحريك
الدعوى العامة ومتى حركتها امام المحكمة
الاستئنافية برفع استئنافها قانوناً فقد خرج
عن اختصاصها التأثير على تلك الدعوى
بالرجوع عن ذلك الاستئناف .

« وحيث ان الواقعة وان كانت ليست
قتلاً عمداً بمناة الذي يتطلبه القانون في اللادة
١٩٨ عقوبات عند الاعتداء بالقتل على النفس

من يقول بأنه حق شخصي بحث وهناك من يقول بأنه حق مختلط على أن القائلين بأنه حق مختلط اتما يصفونه بذلك في مرض التقاضي الذي يطرح فيه امر تسلم المستأجر الأرض المؤجرة اما المستأجر الذي لا يطلب ذلك فإنه لا جدال في شخصية حقه ومتى تقرر هذا فإن مركز المدعي في الدعوى الحالية يبدو واضحاً جلياً لأنه معترف بعدم تسلمه العين المؤجرة وطلباته الأخيرة ليس فيها طلب التسليم لحقه اذن شخصي وصلة لا وجود لها الا مع المدعى عليهما الاولين الذين تعاقدا معه على الاجارة فليس ثمت من رابطة حقوقية تجمعهم بالمدعى عليهم الثلاثة الآخرين ولا وجه له في طلب الحكم عليهم بالتعويض متضامين مع المدعى عليهما الاولين بل ان ذلك من حق ذينك المدعى عليهما ان شاء . او يلاحظ هنا ان التمرض الحاصل كان له مظهر الاستناد الى حق وليس مجرد اعتداء مادي من الثلاثة الآخرين من المدعى عليهم فلا يمكن ان يقال ان المدعى له طلب منع هذا الاعتداء او التعويض عنه من مرتكبيه دون المؤجرين .

« وبما ان المدعى عليهما الاولين لم يسلكا في الدعوى الحالية سبيل اجراءات الضمان ضد الثلاثة الآخرين من المدعى عليهم بل كل ما في الامر ان ذكر الثاني منهما في معرض دفاعه ان يكون ما عساه ان يحكم به مؤثماً للذكورين دونهما وهذا ما لا تبرره سيرة الدعوى ولا صفتها اذ ان اختصاص الثلاثة الآخرين من المدعى عليهم اتما كان من المدعى

وعلى هذا فلا سبيل لذلك المستأجر ان يقاضي التمرض له ويطلب الحكم له عليه بتعويضات بل ان له فقط ان يرجع على المؤجر له بتلك التعويضات

٢ - اذ ارفع المستأجر دعوى تعويض على المؤجر والتمرض الذي يبني تمرضه على الادعاء بوجود حق له على العين المؤجرة فلا يمكن للمؤجر ان يتخلص من الحق الذي للمستأجر عليه بمجرد ذكره عرضاً في مرض دفاعه انه ان صح الحكم بتعويضات للمستأجر فليزيم بها التمرض دونه وذلك لان المؤجر لم يأت بالتمرض ضامناً في الدعوى ولم يرفع دعوى ضمان صريحة في اثناء سير الدعوى الاصلية . وعلى اية حال فإنه ان فعل ذلك وصح مدعاه فإنه يتعين ان يلزم هو أولاً بالتضمينات وفي الوقت نفسه يلزم التمرض قبله بدفع ما يقضي عليه هو به . وذلك تطبيقاً لقواعد الضمان ولشخصية حق المستأجر المحكمة : -

« بما ان الفصل في هذه الدعوى يقتضي البحث في تقطين الاولى ما هي صلة الحقوق التي بين المستأجرين وبين الثلاثة الآخرين من المدعى عليهم وم الذين تمرضوا له ومنعوه من تسلم الأرض المؤجرة له من المدعى عليهما الاولين . والثانية هل هناك ضرر حقيقي للحق المدعي او ربح قائم من عدم تسلم الأرض والاتفااع بها

عن النقطة الاولى

ان حق المستأجر على العين المؤجرة قد اختلفت فيه الفقهاء كما اختلفت المحاكم فهناك

١٢٥

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١١ ابريل سنة ١٩٢١

قبسة . تصديق المحكمة الابتدائية . اقتراح .
كيفية القسمة .

القاعدة القانونية

١ - ان عمل المحكمة الابتدائية في تصديقها على ما تصدره المحكمة الجزئية من احكام بتقسيم الاموال المشتركة الى حصص اذا كان بين الخصوم قصر او من هم في حكمهم مقصور على رعاية مصلحة هؤلاء من غير التفات للوجوه الاخرى . ولهذا اعتبر عملها هذا ادارياً بحيث لا يترتب عليه تغيير لسير الدعوى الطبيعي وينيق باب الاستئناف مفتوحاً كأن لم يحصل تصديق . وعند نظر الاستئناف فنقص الدعوى امام المحكمة الاستئنافية من كل وجوها من غير تأثر بالتصديق السابق صدورده منها بصفتها محكمة تصديق .

٢ - ان التبادر للخطر ان تصديق

المحكمة الابتدائية على اجراءات القسمة يكون بعد الاقتراح . اذ يجوز ان يكون في عملية الاقتراح عيب تكشف عنه محكمة التصديق وقياساً على ما قرره القانون المدني في باب الموازنة بين الدائنين .

٣ - لم تشترط المادة ٤٥٢ مدني ان تكون

القسمة لاقول نصيب بل تركت الامر من غير قيد والمفهوم منطقياً ان القسمة ما دام ما لها

وحده ولم يتوجه قبلهم من المدعى عليهما الاولين اي طلب صريح بدعوى ضمان او دعوى فرعية حتى كان ينظر في ازامهم قبل المدعى عليهما الاولين بما يلزمان به .

وبما انه لا محل والامر على هذه الحال لبحث حق الثلاثة الاخيرين من المدعى عليهم في التمرض واستظهار ما عساه يكون عليهم من المسؤولية فان المدعي لا سبيل له عليهم لشخصية حقه ولان التمرض ليس مجرد تضرع مادي بل ان له مظهر الاستناد الى حق كما تقدم بيانه . والمدعى عليهما الاولان لم يرفعا عليهم دعوى ضمان فرعية كذلك لا وجه لبحث مركز المدعي عليه الثالث الذي لم يختصم الا على زعم انه الموعز بالتعرض ايماناً لا يستند الى دليل فليس للمدعي من سبيل عليه هو الآخر

« وبما ان مسؤولية المدعى عليهما لا جدال فيها لانهما اجرا المين للمدعي على ان ينتفع بها ويدفع لها قيمة ايجارها فلم يقوموا بتعديدها ولم يمكناه من تسلم المين وهو لم يقصر في انذارهما في الوقت اللائق

» وبما ان هذه المسؤولية تقتضي تحمل صاحبها بالتعويض عما لحق المدعي من الخسارة او ما فاته من الربح المقول كما ان قعود المدعى عليهما الاولين عن الوفاء بتسليم المين المؤجرة يقتضي اجابة المدعي لطلب فسخ عقد الاجاره »

(قبسة احمد الحندي مصطلح مدروق افة افندي حنا نمرة ١٢٦ كلبي سنة ١٩٢١ . دائرة خفرة محمد لبيب صلي بك)

المحكمة الابتدائية اذا اتفق ان كان المجلس الحسي يصدق على قسمة اموال يشترك في ملكيتها اشخاص لا اهلية لهم في التصرف (راجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩ المدرج بالسنة المباشرة من المجموعة الرسمية تحت رقم ٨٨)

« وحيث انه يستخلص من هذا ومن ان التصديق يسير سيرة من غير تمريك من الاخصام بل من تلقاء نفس المحكمة انه عمل اداري بحث لا يترتب عليه تقييد لسير الدعوى الطبيعي ومن ثم يبقى باب الاستئناف مفتوحاً كأن لم يحصل تصديق . وعند نظر الاستئناف تفحص الدعوى امام المحكمة الاستئنافية من كل وجوها من غير تأثر بالتصديق السابق صدورده منها بصفتها محكمة تصديق (راجع حكم محكمة بني سويف الابتدائية الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ والمدرج في السنة الخامسة عشر من المجموعة الرسمية تحت رقم ٦٤)

« وحيث انه مع التسلية بان التصديق من المحكمة الابتدائية لا تأثير له على حكم المحكمة الجزئية من وجهة قابليته للاستئناف فلا يبقى هناك محل لاستظهار الدور الذي تحول فيه دعوى القسمة من المحكمة الجزئية للمحكمة الابتدائية للتصديق وهل يكون ذلك بعد تعيين الحصص وقبل اجراء القرعة كما ذهب اليه بعض الآراء او بعد ذلك مبقياً في الحالة الاولى مراقبة عملية الاقتراع للمحكمة الاستئنافية ان حصل استئناف على ان

الاقتراع كنص المادة ٤٥٥ من القانون المدني فوجب ان تكون على مقتضى نصيب طالب القسمة ولا حاجة لتقسيم المين لخصص اصغر من ذلك حتى ولو وجد شريك يستحق اقل من نصيب طالب القسمة .

المحكمة :

« حيث انه قد تبين من الشهادة التي قدمها المستأنف عليه الاول انه لم يرفع استئنافه عن قرار التصديق المذكور وبناء على هذا عجبت الدعوى لنظر الاستئناف السابق ايقاف النظر فيه .

« وحيث ان للمستأنف عليه الاول قد دفع فرعياً بعدم جواز نظر الاستئناف لانه رفع عن حكم سبق ان صدقت عليه المحكمة الابتدائية .

« وحيث انه لاجل الفصل في هذا الدفع يجب البحث في قيمة تصديق المحكمة الابتدائية على ما تصدره المحكمة الجزئية من احكام تقسيم الاموال المشتركة الى حصص اذا كان بين الاخصام فيها من هم قصر او عديمو الاهلية او غائبون .

« وحيث ان نص المادة ٤٥٦ من القانون المدني انما حتم التصديق لحماية مصلحة اولئك الاشخاص فعلم المحكمة الابتدائية مقصور في ذلك على رعاية مصالحهم من غير التفات لوجود الاخرى في الدعوى فسواء عندها أغبن باقي الشركاء او لم يغبنوا ولهذا فقد ذهب بعض المحاكم الى الاستثناء عن التصديق من

اربع حصص متساوية القيمة كما يقيس اجراء التفرع عن تلك الحصص وليس من حاجة في هذه الحالة الى تقسيم العين لخصص اصغر من ذلك حتى اذا وجد شريك يستحق اقل من ربع العين ما دام ذلك الشريك لم يكن طالباً بالقسمة ولم يفرض نصيبه »

(استئناف سكيته محمد صيام وانريك ضد حسن كفاي وآخرين نمرة ٣٥٧ سنة ١٩٢٠ دائرة خضرة محمد لبيب عطيه بك)

١٢٦

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

جارك . غرامة . معارضة .

القاهرة القانونية

الغرامة التي تحكم بها لجان الجمارك على من خالف لوائحها هي بمثابة تمويزات تقتضيها منهم نظير الخسارة التي لحقت مصلحة الجمارك من تلك المخالفة فالتسوية التي تجر بها مع اولئك المخالفين لا تسقط حقهم في المعارضة في الغرامة التي فرضتها عليهم بمقتضى التسوية الا اذا تنازل صراحة المخالفون لقوائم عن حقهم في تلك المعارضة . ولا عبرة بسكوت لجان الجمارك عن تحرير قرار بالتسوية ولا بجواتها اعلان ذلك القرار للجهة المختصة طبقاً للقانون ما دامت المعارضة لم يفت ميعادها .

المحكمة : —

« بما ان ما دفعت به مصلحة الجمارك

المتبادر للخطر ان التصديق يكون بعد الاقتراع . اولاً : لان عملية الاقتراع قد يكون فيها عيب تكشف عنه محكمة التصديق وتبقى القاصر ومن في حالته من ضرره . وثانياً : لان ترتيب مادة التصديق بعد مادة الاقتراع في القانون للدني فيه شاهد على ذلك قد يكون الشارع رمي اليه (راجع للموازاة بين الدائنين كتاب شرح القانون للدني تأليف لارحوم احمد فتحى زغول باشا الصحيفة رقم ٣٣٢ وكتاب للرافعات الدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر تأليف الاستاذ الدكتور عبد الحميد ابو هيف بك الصحيفة رقم ١٣٠ بند ١٧١ من الطبعة الاولى)

« وحيث انه يتعين من ذلك ان الدفع التعريعي بعدم جواز الاستئناف لسبق التصديق على القسمة هو دفع غير صائب ويتعين رفضه .

« عن الموضوع »

« وحيث ان الاستئناف من جهة الموضوع بني على ان التعبير الذي عينته المحكمة الجزئية لم يجر القسمة على اقل نصيب كما تقتضى المادة ٤٥٢ من القانون المدني على ما فسرنا المستأقنون .

« وحيث ان تلك المادة لم تشترط ان تكون القسمة لاقل نصيب بل تركت الامر من غير قيد واتما المفهوم منطقياً ان القسمة ما دام ما لها الاقتراع كنص المادة ٤٥٥ من القانون المدني يجب ان تكون على مقتضى نصيب طالب القسمة فان كان نصيبه في العين المشاعة الربع مثلاً فلا يصح قسيتها لاقل من

اعتبار الامر نسوية لا قراراً فان المحكمة تميل الى الاخذ بوجهة المعارض فيه وترى ان هذا القبول لا يصح ان يكون صلحاً مسقطاً لحق المعارض .

« وبما انه من المسلم به ان الغرامة التي توقعها مصلحة الجمارك على مخالفتي لوائحها هي بمثابة تعويض للحكومة عن الضرر الذي لحقها (راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩١٣) ومنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩١٣ في الصحيفة نمرة (٢٥٣) فالتسوية التي تقع بين تلك المصلحة والمخالفين لوائحها هي اذاً بمثابة صلح يقدر فيه التعويض ويقر فيه الطرفان بأنه اتفاق نهائي وهذا يقتضي صراحة ووضوحاً أكثر ما تدعي مصلحة الجمارك وجوده في هذه الدعوى فان المعارض لم يصرح بشيء من ذلك . وكل ما قاله انه قبل دفع الغرامة اما سكوته عن الاحتفاظ بحق المعارضة فلا يسقط حقه فيها ما دام انه لم يتنازل صراحة عنها . »
(ملزمة ابراهيم القدي خليل ضد مصلحة الجمارك نمرة ١٩١ كمي . دائرة خضرة محمد لبيب عطية بك)

١٢٧

محكمة سوهاج الجزئية

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣

جريمة السرقة : جريمة لغاء الاعياء المروقة .

القاعدة القانونية

شخص وجد معه حمار مسروق عرضه للبيع فهل يحاكم بمحاكمة السارق أو يحاكم باعتباره

من انه لم يصدر منها قرار اعلان الخصم بواسطة الحكومة كمنص المادة الثالثة والثلاثين من لائحة الجمارك حتى يكون هناك امر نصت عليه المعارضة هو قول مردود لان اصطلاح مصلحة الجمارك او تعمدتها عدم اصدار قرار محرر خصيصاً في هذه الحالة او في امثالها لا يصح بأية حال انه يسقط حقاً قانونياً للمعارض كما ان عدم اعلانها ذلك القرار لا تكون له هذه النتيجة وانما العبرة في هذه الشئون بالواقع وهو ان تلك المصلحة قررت تغريم المعارض خمسة وعشرين جنياً ودفعها فعلاً فسواء بعد ذلك أكان قرارها في محضر التحقيق او في ورقة مستقلة على انه بمراجعة محضر التحقيق المقدمة صورتها من المصلحة تبين ان اللجنة الجزئية ببورسعيد وجهت للمعارض سؤالاً صريحاً هذه عبارته (انت مدان في هذه القضية وعليك غرامة هل تدفع) فأجابه بقوله (نعم ادفع) فنزل هذا السؤال ينفي بأن اللجنة المختصة قانوناً بتوقيع الغرامات قد قررت ادائته وتغريمه فكيف بعد هذا تقول مصلحة الجمارك انه لم يصدر قرار بل وأين الورقة الرسمية التي قدرت فيها الغرامة بخمسة وعشرين جنياً اذ المحضر لا يشمل تقديراً لمبلغ الغرامة . ليست هذه الورقة التي لم تقدمها المصلحة مع مستنداتها والتي لا بد من ان لها وجوداً (فانه لا يعقل ان التقدير كان شفهياً) تعتبر قراراً ؟

اما اجابة المعارض بقبوله دفع الغرامة وهو على ما يظهر الذي حدا بالمصلحة الى

« وحيث انه يجب البحث في اي الوضمين اصح لحوادث ضبط مسروقات غير معروف صاحبها ولا ظروف سرقها مع اشخاص لا يستطيعون اثبات مصدرها وينكرون وجودها معهم وهل مثل هذه الحادثة تنطبق عليها مواد السرقة ام تعتبر اخفاء اشياء مسروقة .

« وحيث ان جريمة السرقة لها حدود معينة في القساوون ويشتمل فيها معرفة مكان السرقة ووقتها لا مكان تطبيق موادها المختلفة لان السرقة التي تحصل لها تختلف عن السرقة التي تحصل ليلا والسرقة التي تحصل في مكان مسور تختلف عن السرقة التي تحصل في الخلاء والسرقة المشمولة بظروف الاكراه تختلف عن السرقة العادية كما ان معرفة زمان السرقة ضروري ايضا لان للجرائم مواعيد لسقوط اقامة الدعوى فيها مبنية بالقانون ووقت حصول السرقة في الوصف ضروري لبيان ان كان حق اقامة الدعوى العمومية لا يزال قائماً أم سقط بمضي للدة وذكر المجني عليه ايضا لازم لانه مرتبط بذكر المكان والظروف السابق بيانها وظروف هذه القضية لا يمكن تطبيقها على وصف السرقة .

« وحيث ان جريمة اخفاء الاشياء للمسروقة من الجرائم المستمرة والدليل عليها موجود لانه يكفي لها عدم اكان الشخص الذي ضبط معه الشيء المسروق اثبات مصدره وفي هذه القضية المتهم انكر بتاتا وجود الحماره معه مع انه اتفق على يدها باعتباره

قد اخفى شيئا مسروقا . حكمت محكمة الجنح بسوهاج بوجوب معاقبته على جريمة اخفاء الاشياء المسروقة .

المحكمة :-

« اتهمته النيابة العمومية بانه في يوم ١٣ يناير سنة ١٩٢٣ بمجه غير معلومة سرق حماره غير معلوم صاحبها وطلبت عقابه بالمادة ٢٧٥ عقوبات ،

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى تتلخص في ان المتهم قصد في غروب يوم ١٣ يناير سنة ١٩٢٣ وكالة للدعوى عبد الكريم علي بسوهاج ومعه حماره ساوم على يدها الى علي عبد العال وكتب له ورقة مبايعة بثلاثمائة قرش ولما طلب منه ضمان عجز عن تقديمه فاشبهه الوكيل فيه وفادي وكيل شيخ الخفر وقادوه الى المركز حيث انكر ملكيته للحماره ومساومته في يدها فاعتبرت النيابة الحادثة سرقة بالمادة ٢٧٥ عقوبات من مجهول واعتبرت تاريخ ضبطه ١٣ يناير سنة ١٩٢٣ هو تاريخ الحادثة

« وحيث انه لا جدال في ان الحماره مسروقة ولم يعلم صاحبها الا انه لا يوجد دليل واحد في القضية يدل على ان المتهم هو السارق ولا عن كيفية ظروف الحادثة ومكانها

« وحيث ان حضرة العضو للترافع عدل طلباته في الجلسة وطلب معاقبة للمتهم بالمادة ٢٧٩ عقوبات وتمديد الوصف باعتباره تخفياً لحماره مسروقة مع علمه بسرقتها

البائع أو من فروعه أو من أقاربه لغاية الدرجة الثالثة فانتفت الشفعة بالنسبة إليهم فاتها تطل بالنسبة الى الباقيين . لان حق الشفعة يتصادم في هذه الحالة مع نص المادة ١١ من قانون الشفعة الذي نص على أنه اذا بيع العقار لعدة اشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة إلا فيه بتمامه .
(سوحاج الجزئية . قضية لاويمي موسى ضد سليب عويضة نمرة ٢٣ سنة ١٩٢٣ أصدر الحكم برئاسة حضرة عمود بك علام القاضي)

١٢٩

محكمة النيا الجزئية

حكم تاريخه ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢
شرط جزائي . ضرر . تناسب للتعويض مع الضرر

القاهرة القانونية

انه وان كان القانون المدني قد نص في المادة ١٢٣ منه على انه اذا كان مقدار التضمين مصرحاً به في العقد أو في القانون فلا يجوز الحكم باقل منه ولا بأكثر الا ان رأي القضاء المصري قد استقر في غايته على انه يتعين الحكم بالتعويض الجزائي ان يثبت حصول الضرر وان يكون المبلغ المتفق عليه متناسباً مع الضرر الفعلي وقع فعلاً وان المحكمة هي صاحبة الحق في تقدير الضرر الحاصل .

المحكمة :-

« حيث انه وان كان القانون المدني قد نص في المادة ١٢٣ منه على أنه اذا كان مقدار

مالكها وقد قضت محكمة النقض والابرار المصرية بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ حكم ٧٣ مجموعة سنة ١٩٢٢ بأن حيازة الشيء المسروق وعدم امكان اثبات مصدره بطريقة معقولة يصح ان يعتبر قرينة على ارتكاب جريمة اخفاء اشياء مسروقة لا على جريمة السرقة الا اذا كانت هناك ظروف اخرى تؤيد السرقة »
« وحيث انه تبين مما تقدم ان هذه الحادثة هي اخفاء اشياء مسروقة طبقاً لاتعداد الذي طلبه حضرة العضو المترافع بالجلسة

« وحيث ان عقاب التهم والحالة هذه ينطبق على المادة ٢٧٩ عقوبات »

(جنح سوحاج . قضية النيابة السومية ضد محمد احمد علي نمرة ٣٦٧ سوحاج سنة ١٩٢٢ أصدر الحكم حضرة عمود علام بك القاضي)

١٢٨

محكمة سوحاج الجزئية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣
شفعة . قرابة

القاهرة القانونية

١ - لاشفعة فيما بيع من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة . فالبيع الذي يصدر من أخ ل أخيه أو أولاد أخيه لا قبل فيه شفعة . لان الأخ يعتبر من الدرجة الثانية وابن الأخ من الدرجة الثالثة .

٢ - اذا بيعت عين لعدة اشخاص على الشيوع بينهم وكان بعضهم من أصول

١٣٠

محكمة النيا الجزئية

حكم تاريخه ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢

تدليس - شروط باهظة

القاعدة القانونية

لكي يكون التدليس موجباً لبطلان
المشاركة يجب ان يستعمل أحد المتعاقدين حيلة
يترتب عليها رضا الطرف الآخر بالتعاقد بحيث
لولاها لما تعاقد . فإذا كانت نتيجة التدليس قبول
للدليس عليه شروطاً باهظة في المقد فإن هذا
لا يستبر تدليساً مفسداً له الا اذا زادت الشروط
الى حد يجعل الالتزام غير مقبول عادة .

المحكمة :-

« حيث ان القانون المدني في المادة ١٣٣٦
لم يذكر التدليس على اطلاقه ولكن عرفه
تعريضاً اخرج به مجرد الكذب أو عدم
التصريح بالحقيقة اذ أوجب ليكون التدليس
مفسداً للرضا ان يكون رضا احد المتعاقدين
مرتباً على الحيل المستعملة له من التعاقد الاخر
بحيث لولاها لما رضى ،

« وحيث ان المدعى لم يقل بأن المدعي
عليهما وقعت منهما حيل حملته على القبول أو
التصديق وكل ما يمكن ان يزوه اليهما أنهما
ذكرا مؤخر الصداق على غير حقيقة أو امتنعا
عن قول الحقيقة وكان في وسعه ان يتحقق
صحة القول وفي قبوله القول على علاقته رضا
بدفع هذه القيمة سواء اتفقت مع الحقيقة

التضمن مصححاً به في العقد أو في القانون
فلا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر الا ان
رأي القضاء المصري قد استقر في غالبته على
ان يمتنع للحكم بالتعويض الجزائي ان يثبت
حصول الضرر وان يكون المبلغ المتفق عليه
متناسباً مع الضرر الذي وقع فعلاً وان المحكمة
هي صاحبة الحق في التقدير على قدر الضرر
الحاصل منعاً لما عساه ان يستر خلف التعهد
من المبالغ الزائدة عن الحد وربما تكون تلك
الزيادة أتت من تأثير بعض العوامل التي
احاطت بالتعهد عن تحرير العقد . (استئناف
مصر ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٠ حقوق س ٢٦
من ١٨٥ - ١٣ يونيه سنة ١٩٠٩ س ٢٤
من ٢٣٥)

« وحيث ان الاخذ بظاهر عبارة المادة
وعلى اطلاقها قد يؤدي في كثير من الاحوال
الى الحكم بتعويض جسيم في غير ضرر او
لفرض تافه وبهذه الوسيلة يقتضي أحد المتعاقدين
على حساب الآخر بشئ سبب وهذا مخالف
للقواعد العامة واساس التعهدات وروح
العدل ولا يمكن ان يكون غرض المشرع
بايراد المادة المذكورة الا لخلل بهذا كله بل
يكون غرضه انه في حالة وقوع الضرر من
عدم الوفاء بالعقد يؤخذ بما قدره المتعاقدان
ولو اختلف قليلاً عما تراه المحكمة متناسباً مع
الضرر الذي وقع فعلاً »

(قضية ذكران استئناف ضد محمد افندي ليراهيم
مصور نمرة ٢١٤٣ سنة ١٩٢٢ . أصغر الحكم
خبرة محمد الشهاوي افندي القاضي)

الى حد يجعل الالتزام غير مقبول عادة
(راجع شرح القانون المدني لفتحى باشا
زغلول من ١٣٣٣ باب الفسخ)
(قضية حافظ محمد بلال ضد بيه احمد على نمرة
٢٩٦٢ سنة ١٩٢٢ . اصدر المحكم حضرة محمد افندي
الشهاوي القاضي)

او لم تنفق لان الغرض كله تصفية نزاع في
تركة جسيمة .
« وحيث انه فضلا عن ذلك فان التدليس
لا يعتبر مفسدا للعقد اذا لم يكن سببا في
التعاقد بل كانت نتيجة قبول المدلس عليه
شروطا باهظة في العقد الا اذا زادت الصعوبة

قضايا المحاكم الشرعية

١٣٢

محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٧ مايو سنة ١٩٢٠

وقف . الشروط العشرة . استئصال المصلحة النافرة .

القاهرة القانونية

شرط الواقف لغيره الشروط العشرة عدا
الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان فغير
المشروط له في . الوقف وانتقص بعض انصاء
المستحقين واضافه لنفسه بما له من شرطي الزيادة
والنقصان كان هذا التغير باطلا لانه يمد من
قبيل الاعطاء والحرمان والادخال والاخراج
وقد منعه الواقف منها وليس من قبيل الزيادة
والنقصان المشروطين له من قبله والا لاستطاع
ان ينقص أغلب انصاء المستحقين ويقيها على
شيء قليل وذلك لا يوافق غرض الواقف بل
هو تلاعب يجب رفضه .

(قضية زوجه عيذة الديوي واخرى ضد الشيخ
نور الدين امام سليمان نمرة ٤٧ سنة ١٩١٨ - ١٩
دائرة قضية ورئيس المحكمة)

١٣١

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠

وقف . اوقاف متعددة .

القاهرة القانونية

وقف على عتاقته ثم من بعد كل منهم فعلى
اولاده ثم على اولاد اولاده الى آخره ورتب
بين الطبقات في الاستحقاق وشرط ان من
مات عن ولد فنصيب لولده كلف الوقف بثابة
اوقاف متعددة في اولاد العتقاء دون غيرهم
لتعير الواقف في جانب اصولهم بلفظ وكل من
مات فنصيب لولده حتى تنقرض طبقتهم فتنتقص
القسمه ويقسم ريع الوقف على جميع المستحقين
بالتفاضل أو التساوي حسب شرط الواقف
وهكذا الحكم في جميع الطبقات

(قضية زجب حسن اغا الملا ضد سليمان بك مناد
نمرة ١١٦ سنة ١٩٠٠ - ٢٠ دائرة قضية نائب المحكمة)

١٣٣

محكمة الجالية الشرعية

حكم تاريخه ٢٥ جماد الثاني سنة ١٣٤٠

اسلام الكتانية . التفريق

القاهرة القانونية

إذا اسلمت الكتانية ، وزوجها الكتاني
غالب غيبة منقطعة ، فرق بينها وبينه بدون
عرض الاسلام عليه لانعدام الولاية .

المحكمة : —

« بما ان المدعية ساقط دعواها على الوجه
المشروح واثبتتها بما ذكر ، واعلنت المدعى
عليه في مواجهة النيابة بمرض الاسلام عليه
طبقاً لقرار المحكمة .

« وبما ان الظاهر من نصوص الفقهاء في
هذا الباب ان المراد من التفريق بين من
اسلمت وبين زوجها الباقي على غير دين
الاسلام الا تبقى عقدة التكاح بينها وبين من
هو ادنى منها حالا . سواء أخيفت المباشرة
فملا كما اذا كانا في بلد واحد ، أم لم تخف كما اذا
كانا مختلفي الدار بالاسلام والحرب أو كان

راكب البحر الملح . واتما جعل عرض الاسلام
على من يمكن العرض عليه للابقاء على تلك
المقدمة بالقدر الممكن ومنح الفرصة له لعل
الله يهديه فتبقى له زوجة . وقد نصوا على ان
من اسلمت وزوجها كبير مجنون ليس له أبوان
نصب القاضي له وصياً يخاصم عنه وفرق بينها
وبينه في وجه ذلك الوصي ونصوا كذلك
على أن من اسلمت وزوجها غير مسلم وفي
دار الحرب لا يمرض عليه الاسلام لعدم
الولاية ، وقالوا ان مثله من كان راكب البحر
الملح لانعدام الولاية عليه كذلك وتبين منه
وظاهر ان الغائب الذي لا يدري مكانه ليس لنا
عليه ولاية تمكننا من عرض الاسلام عليه
وليس هو في هذا احسن حالا من راكب
البحر الملح ، ولا يعرف الوقت الذي تبين
فيه حاله حتي ينتظر انتظار العبي غير المميز
فلا داعي اذا للابقاء على هذه المقدمة التي
لا يرغب الشارع في بقائها الا مدة التمكن
من عرض الاسلام »

(قضية نبيه مهيوني ضد يعقوب يوسف نمره
٢٠٨٣ سنة ٢٠—٢١ . أصدر المحكم فضيلة الشيخ
محمد احمد عوض القاضي)

قضايا المحاماة المختلطة

القاهرة القانونية

إذا تنازع زوجان (مسيحيان) ملكية
مفروشات واثاثات منزل الزوجية فلا يصح

١٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ يونيه سنة ١٩٢١
مفروشات منزلية زوجية . اثبات

به ان يثبت صحة صدوره من خصمه حتى يمكنه ان يتخذ منه الدليل على المشاركة او الواقعة القانونية التي سببت النزاع ،

وللقضاة ان يحكموا مباشرة في صحة العقد متى تكون اعتقادهم اياً كان ومتى ثبت لهم بجلاء ان العقد صدر حقيقة أو لم يصدر من الشخص المنسوب اليه صدوره ولم اذا دون تقييد باجراءات تحقيق المخطوط ان يستبعدوا الورقة التي اصبح تزويرها جلياً ظاهراً وليس عليهم ان يأمرؤا بتحقيق المخطوط الا اذا لم توجد في القضية ظروف أخرى تساعد على الحكم

« وحيث أنه في القانون المختلط لم يقصد المشرع من المادة ٢٩٣ رافعات التي تقرر انه في حالة الانكار تأمر المحكمة بالمضاهة بواسطة الخبراء أو بالتحقيق بواسطة الشهود عند اللازم (٣١٠ و ٣١١) ان يجعل الحكم في صحة الورقة معلقاً فقط على النتائج التي يصل اليها الخبراء دون غيرها ودون ان يكون للقضاة ان يقدروا القرائن القوية المعينة المتوافقة النتيجة من وقائع الدعوى وظروفها والتي منها يمكن الجزم بصدور الورقة او بعدم صدورها بمن ينكر توقيعه عليها .

وأن في تفسير هذا النص تفسيراً من شأنه الزام القاضي في جميع الاحوال بان يجري تحقيق المخطوط بواسطة خبراء في كل مرة ينكر فيها توقيع من شأنه ان يتجاهل طبيعة وسمى اجراءات تحقيق المخطوط التي ليست الا وسيلة تركها الشارع تحت تصرف القضاء ككل طرق

التحويل على الفواتير التجارية التي يقدمها أحدهما لاثبات ملكيته لان من السهل الحصول على امثال هذه الفواتير بل يجب التحقق من مصدر المال الذي دفع ثمناً لهذه المتعولات (راجع جازيت سنة ١٢ ص ٤٥ وبهذا للمع أيضاً حكم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ الذي لم ينتر)

١٣٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٢

عقد عربي . اثبات صحته . انكار التوقيع . سلطة المحكمة .

الفاهرة القانونية

على من يتمسك امام القضاء بقدر عرفي ان يثبت صحة صدوره من خصمه حتى يمكنه ان يتخذ منه دليلاً لاثبات الواقعة او الملاقة القانونية التي انبثت عليها الدعوى . وفي حالة انكار التوقيع لا تكون المحكمة ملزمة باتباع الاجراءات الخاصة بتحقيق المخطوط بواسطة الخبراء المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ رافعات بل لها ان تبني حكمها باستبعاد ورقة ثبت لها جلياً تزويرها أو باستبعاد رأي الخبراء وتدميج نتائج التحقيق أو باجراء مباحث أخرى وكل ذلك بناء على قرائن قوية معينة ومنفعة النتيجة مع ظروف الدعوى ووقائنها .

المحكمة : —

« حيث انه من للبائدي الاصلية انه اذا قدم عقد عرفي امام القضاء فوجب على المتمسك

القاهرة القانونية

جری قضاء محكمة الاستئناف المختطة على تأويل احكام المواد ٦ و ١٠ و ١٢ من دكریتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ تأويلا واسماً قضى بأنه اذا كانت الاطيان المتأخر على اصحابها دفع الاموال الاميرية من الاطيان البور والمتركة التي ليست في حيازة أحد يتوب عن المالك فليست المديرية ملزمة بأن تعلن المالك حتى لو كان اسمه معروفاً لديها مادامت اجراءات الانذار والحجز والبيع قد حصلت علانية وتم النشر والصق والاعلانات المقررة في الدكریتو المذكور وذلك لان المالك يجب عليهم ان يلاحظوا دفع الاموال الاميرية في مواعيد استحقاقها الموعودة لهم ولا سيما واتهم قد احيطوا علماً باجراءات نزع الملكية التي تباشرها الحكومة بواسطة طرق النشر المقررة (راجع احكام ٩ يناير و ٢٠ مارس و ٤ ديسمبر و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ الندرجة بنشرة الاحكام المختطة سنة ٢٥ صحيفة ١٢١ و ٢٥١ وكذا سنة ٢٦ صحيفة ٧٧ و ١١٤) قضية توفيق ابراهيم الرشيدى ضد الحكومة للصرة

الاثبات الاخرى لتوصل الى الحقيقة واخذاً بهذا قرر القهاء (الشرح) ان للقضاة ان لا يأخذوا نتيجة تقارير الخبراء وان يفضلوا عليها نتائج التحقيق بالبيئة وان لا يأخذوا بنتيجة الاثنين ويبنوا حكمهم على القرائن المستنتجة من وقائع الدعوى أو اوراق المضاهاة التي لم تقدم للخبراء أو ان يجروا اجماًتاً اخرى كاستجواب المصوم شخصياً أو استحضارهم شخصياً أو توجيه الخبير .

ولا شك ان المشرع اخذ بهذا المبدأ نفسه عندما قرر في المادة ٣٣٣ ان للمحكمة ان تستبعد أو تحكم بطلان ورقة يظهر لها انها مزورة حتى بدون اجراءات الطعن بالتزوير « (استئناف امره اطناسيومانالو بولس ضد السيدة فيكتوريا يوسف صباغيان منشور في جازيت عدد نوفمبر سنة ١٩٢٢ نمرة ٦ من ١٥)

١٣٦

محكمة الاستئناف المختطة

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٢

اموال اممية . تأخير في دفعها . نزع ملكية . اجراءات . اعلان .

قضاء المحاكم الأجنبية

نادم وسيد . مانع أدبي من الحصول على كتابة
القاهرة القانونية
هل صلة التبعية والتبعية الموجودة بين السيد

١٣٧

محكمة قض و ابرام باريس

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩١١

قسومية المياه اشتركا فرفضت اعطائه الاشتراك بحجة ان المشترك السابق لم يدفع لها قيمة اشتراكه ثم شرطت لاعطائه المياه ان يدفع قيمة المتأخر على سلفه . فاضطر المستأجر الجديد ان يتصلح مع القومية على مبلغ ٥٠٠ فرنك لتعطيه الاشتراك لعدم تعطيل منفه .

فهل يحق للمستأجر الجديد ان يطالب شركة المياه برد مبلغ ال ٥٠٠ فرنك التي دفعا بناء على انه دفعا مكرها ؟

حكمت محكمة السين ياريس بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بالايجاب وبنت حكما على ان الصلح لم يقع تسوية للعلاقة القانونية بين المستأجر الجديد والشركة ولا تسوية للدين للشركة على المستأجر الجديد والصلح غير مثبت دينا في ذمة الرجل ولا مبرئا لفته من دين مادام المستأجر الجديد لم تكن له سابقة علاقة بالشركة ولم يكن مدينا لها بشيء ما اتفا وحد المستأجر بين عاملين اما الرضوخ لأوامر الشركة الاستبدادية بدفع المبلغ لها للحصول على مياه واقعة في احتكار الشركة واما اقلال منفه لعدم وجود المياه اللازمة لتشغيله»

١٣٩

محكمة السين ياريس

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣
زواج اجني . فرنسا . وضاء ولي الامر .
القاهرة القانونية

اراد شاب امريكي ان يتزوج في باريس

وغاديه تستبر من الموانع القانونية التي تمنع أحدهما من الاستحصال على كتابة مثبتة لحق أو مبرة من دين طبقا لأحكام المادتين ١٣٤١-١٣٤٨ من القانون المدني الفرنسي وقابلهما المادتان ٢١٥ و ٢٨٠ من القانون المدني الاجلي والمختلط . حكمت المحاكم الفرنسية مرارا بأن

استحالة الاستحصال على كتابة كما يصح أن تكون استحالة ماديه يصح كذلك أن تكون استحالة معنوية بأعم مظاهرها . فحالة الطبيب بالمرض مثلا تستبر مانعا أدبيا قويا يمنع الطبيب من الاستحصال على كتابة بعدد زياراته فيحق له عند الخلاف ان يثبت بشهادة الشهود عدد زياراته .

وعلاقة الخادم بمنحومه من هذا القبيل ايضا . والاستحالة إما أن تكون مبنية على ظروف طارئة أو تكون مبنية على صلة وقية (راجع بهذا المعنى على الخصوص حكم محكمة قضا وإبرام باريس المدنية الصادر بتاريخ أول مايو سنة ١٩١١ ومنشور في جازيت المحاكم الفرنسية بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩١١ .)

١٣٨

محكمة السين ياريس

حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠
صلح تحت اكراه . دعوى استرداد مبالغ
القاهرة القانونية

استأجر شخص مفسلا ثم طلب من

وبدون اخطارهم (راجع بهذا المعنى ايضاً
موسوعة دلولز تحت كلمة زواج غرة ٧٨٧ وما
بعدها)

بناء على ذلك يكون للقاصر الاجنبي الحق
في ان يتزوج في فرنسا بدون رضا اهله اذا
كان قانون احواله الشخصية يسمح له بذلك .
على ان من يستقرى آراء المؤلفين في
انجلترا وفي امريكا ويتبع احكام المحاكم
الانجليزية والمحاكم الامريكية يجد انها تميل الى
تطبيق قانون البلد الذي يقيم فيه الزوجان .

(راجع حكم محكمة الاستئناف العليا
الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٢ المنشور
في جريدة القانون الدولي الخاص سنة ١٩٠٣
صحيفة ١٩٢)

بنتاة امريكية وكلاهما من رعايا الولايات المتحدة
الامريكية فعارض ابو الفتاة في الزواج وطلب
من محكمة السين بياريس ان تحكم بقبول
معارضته ويمنع زواج ابنته بناء على انها لم تحصل
على رضا في الزواج . حكمت محكمة السين
بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣ برفض معارضة
الاب وبنت حكمها على ان زواج الاجانب في
فرنسا يرجع فيه الى قانون بلد الزوجين ان
اتحدا في الجنسية وقوانين بلادها ان اختلفا
لمعرفة شرط صحة زواج كل منهما فيعمل
باحكام وقوانين هذه البلاد اللهم الا ما نافي منها
النظام العام . وما دام قانون الولايات المتحدة
يسمح للبنت ان تتزوج بدون رضا اهله حتى

الحق في الزواج بين المسلمين

واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين الا
صلحاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً . ومن أدعى
حقاً غائباً أو بينة فأضرب له أمداً ينتهي اليه .
فإن بينه اعطيته بجمه ، وأن اعجزه ذلك
استحلّت عليه القضية ، فإن ذلك هو أبلغ في
المعذر وأجلّ للعلماء ، ولا يمنعك قضاء قضيت
فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك
أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يبطله
شيء ، ومراجعة الحق خير من التناهي في
الباطل . والمسلمون عدول بعضهم على بعض ،

جوامع الكلم

كتاب

أمير المؤمنين القادوق الى أبي موسى
الاشعري وهو من جوامع الكلم
« اما بعد فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة
متبعة . فأنهم إذا أدلي اليك . فإنه لا ينفعك كالم
بحق لا تفاذ له ، أس الناس في مجلتك ووجهك
وقضائك ، حتى لا يطعم شريف في حيفك ،
ولا يأس ضعيف من عدلك ، اليانة على المدي

يخصص لاشرف عمل يقوم به الانسان فلا يلزم
التعريض فيه .

قيمة القوانين بقيمة القضاء

اضمن للمقاضي كفائة القاضي واستقلاله
وسن له ما شئت من القوانين ومن النظامات
وهو يرتاح لاحكام القضاء مهما أخطأ القضاء .
لان القانون بالقاضي . القانون يكسب من
القاضي صراحة عند الاتهام وكألا عند النقص
ولينا عند الشدة .

نعم القاضي الذي لا يجهد على حرفة
القانون ولا يتقيد بالتقاليد القديمة ويفتح صدره
وفكره للنظريات الجديدة والمبادئ الرشيدة ما
دامت النافعة منها الوصول الى الحقيقة واقامة العدل .

من الاحكام ما يبنى في الواقع على غير
ما يبنى عليه في الظاهر .

ما اشد حرص الشارع المصري على المال .
وما اشد استخفافه بالحياة والبحرية الشخصية .

قد تكون ادبيات الدعوى اقوى في الدلالة
من مادياتها .

الاتكال على الوقت كالاتكال على

ألا مجرباً عليه شهادة زور أو مجلوداً في حذر أو
ظليناً في ولاء أو قرابة ، فإن الله تعالى تولى
من العباد السرائر ، وستر عليهم الحدود الا
بالبينات والأيمان . ثم الفهم الفهم فيا أدلي اليك
مما ورد عليك بما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم
قايس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ، ثم
أعد فيا ترى الى أحبها الى الله واشبهها بالحق .
وأياك والنصب والقلق والضجر والتأذي بالناس
والنكر عند الخصومة (أو الخصوم - شك من
الراوي) فإن القضاء في مواطن الحق مما
يوجب الله به الاجر ويحسن به الذكر . فمن
خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله
ما بينه وبين الناس ، ومن تزين بما ليس في
نفسه شانه الله فإن الله تعالى لا يقبل من العباد
الا ما كان خالصاً ، فما ظنك بثواب عند الله في
عاجل رزقه وخزائن رحمته . والسلام عليك
ورحة الله .

كلمات

لعاصم الوضوء

خير القضاء عادله وعاجله

من حسن سياسة البلاد ان يكون القضاء
فيها سهل المال

ان الوقت الذي يخصص لاقامة العدل
بين الناس هو أنفس وقت عند الانسان . لانه

<p>الاقواف . اروني ناظروقف تولى وعدل .</p> <p>***</p> <p>الإمة مصدر كل حق وكل قوة . الحكومة</p> <p>التي تستمد حقها في الحكم وقوتها في الوجود</p> <p>من غير الإمة لا يمكن ان تدوم .</p> <p>عزير خانكي</p>	<p>الأوث يمنع الاتكال على النفس .</p> <p>***</p> <p>التفريط في الحقوق اول علامة على وجود</p> <p>الاحساس</p> <p>***</p> <p>ما تحرمه النمة لا يأخذ به القضاء .</p> <p>***</p> <p>يظهر ان الاستبداد صفة لازمة في نظام</p>
--	--



العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة
نمرة الحكم	مصحفة	فهرست الاحكام
٩٩	١٥٧	محكمة النقض والابرار
١٠٠	١٥٧	» » »
١٠١	١٥٨	» » »
١٠٢	١٥٨	» » »
١٠٣	١٥٩	» » »
١٠٤	١٥٩	» » »
١٠٥	١٥٩	» » »
١٠٦	١٦٠	» » »
١٠٧	١٦٠	محكمة الاستئناف الاهلية
١٠٨	١٦٢	» » »
١٠٩	١٦٢	» » »
١١٠	١٦٣	» » »
١١١	١٦٤	» » »
١١٢	١٦٥	المجلس الحسبي العالمي
١١٣	١٦٥	» » »
١١٤	١٦٥	» » »
١١٥	١٦٦	» » »
١١٦	١٦٧	» » »
١١٧	١٦٧	محكمة طنطا الاجدائية الاهلية
١١٨	١٦٩	» مصر »
١١٩	١٧٠	» اسبوط »
١٢٠	١٧٠	» اسبوط »
١٢١	١٧١	» الرقازيق »

العدد الخامس		السنة الثالثة	
نمرة الحكم	صفحة	فهرست الاحكام	
١٢٢	١٧٢	محكمة اسبوط الاهلية	نصب . صفة كاذبة . ايهام . حمل ايجابي
١٢٣	١٧٣	محكمة اسبوط الاهلية	استئناف . تنازل النيابة . تأثيره . ضرب حيوان ضرباً اقضى الى موته
١٢٤	١٧٤	محكمة الرقازيق الاهلية	اجارة . حق المستأجر . طبيعته . تعرض الغير له . تضمينات . مسئولية
١٢٥	١٧٦	» » »	قصة . تصديق المحكمة الابتدائية . اقتراع كيفية القصة
١٢٦	١٧٨	» » »	جارك . غرامة . معارضة
١٢٧	١٧٩	محكمة سوهاج الجزئية	جريمة السرقة . جريمة اخفاء الاشياء للمسروقة
١٢٨	١٨١	» » »	شفعة . قرابة
١٢٩	١٨١	محكمة المنيا الجزئية	شرط جزائي . ضرر . تناسب التعويض مع الضرر
١٣٠	١٨٢	محكمة المنيا الجزئية	تدليس . شروط باهظة
١٣١	١٨٣	» مصر الابتدائية الشرعية	وقف . اوقاف متمددة
١٣٢	١٨٣	» طنطا الابتدائية »	وقف . الشروط العشرة . استمالتها لمصاحبة الناظر
١٣٣	١٨٤	محكمة الجبالية الشرعية	اسلام الكتانية . التفريق
١٣٤	١٨٤	محكمة الاستئناف المختلطة	مفروشات منزلية . زوجية . اثبات عقد عرفي . اثبات صحته . انكار التوقيع . سلطة المحكمة
١٣٥	١٨٥	» » »	اموال اميرية . تأخير في دفعها . نزاع الملكية
١٣٦	١٨٦	» » »	اجراءات . اعلان
١٣٧	١٨٦	محكمة نقض و ابرام باريس	خادم وسيدته . مانع ادبي من الحصول على كتابة صلح تحت اكراه . دعوى استرداد ما دفع
١٣٨	١٨٧	محكمة السين بباريس	زواج اجنبي . فرنسا . رضاء ولي الامر
١٣٩	١٨٧	محكمة السين بباريس	
	صفحة	فهرست الابحاث القانونية والشؤون القضائية	
	١٨٩	جوامع الكلم لسيدنا عمر ابن الخطاب	
	١٩٠	كلمات لرئيس التحرير	

بيان

نشرنا في هذا العدد مقالة لحضرة الاستاذ الدكتور عبد الفتاح بك السيد المدرس بمدرسة الحقوق الملكية في (اثر تنبيه نزع الملكية فيما يتعلق بحق الدين في التصرف في عقاره المطلوب نزع ملكيته) وعشرة احكام صادرة من محكمة النقض والابرار . وعشرة اخرى من محكمة الاستئناف الاهلية . وخمسة من المجلس الحسي العالي . وعشرة من المحاكم الكلية والجزئية . وخمسة من المحاكم الشرعية . وخمسة من المحاكم المختلطة . وخمسة من المحاكم الاجنبية . ثم شفطنا كل هذه الاحكام يبحث قانوني يدور حول قاعدة (يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي ولا يرتبط القاضي الجنائي بالحكم المدني) لحضرة الاستاذ الدكتور عبد السلام بك ذهني المدرس بمدرسة الحقوق الملكية . فتكون المجلة خمسين حكما ومقالتين

واذا استمر تمضيد رجال القانون لنا تصبح مجلة « المحاماة » اكبر المجلات القضائية في مصر .
تتنازع عن سواها بكثرة موادها وتنوع احكامها وتخير ابحاثها . وجرى الله خيراً كل من انحف
المجلة بحكم او يبحث وكل من امدها برأي او عضدها بالقول او بالفعل .

رئيس تحرير المجلة

عزيزه فاضلي

المحاماة

العدد السادس

عدد مارس

اثر تنبيه نزع الملكية

فما يتعلق بحق المدين في التصرف في عقاره المطلوب نزع ملكيته

— ١٠٠ —

موضوع عظيم الشأن خطير النتائج
اختلفت فيه اراء المحاكم ورجال القانون ولو
أنصف الشارع الاهلي ووجه عنايته الى
اصلاح القوانين وازالة كل ما يلاحظ فيه من
نقص وسلك في ذلك السبيل الذي اتبعه
الشارع المختلط لاستراح الاهلون وبات الناس
مطمئنين على شؤونهم كل الاطمئنان
ذلك لان نصوص قانون الرافعات الاهلي
جاءت خالية على الاعلاق مما يغير صراحة الى
منع للدين من التصرف في العقار بسبب
تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي يعلنه الدائن
الى مدينه أو بسبب تسجيل حكم نزع الملكية
الذي يعقبه وفاة الامر أن الشارع اشار الى
تسجيل التنبيه وحده فيما يتعلق بالتحاق
الاثرات بالعقار (م ٥٤٣)

وانا قبل ان نورد بالتفصيل الحجج التي
يستند اليها اصحاب كل مذهب تأييداً لأرأيهم
نرى من المستحسن ان نأتي بملخص وجيز
لما عليه الحال في القانون الفرنسي بشأن التنبيه
وعنصر الحجز وكذا في القضاء المختلط لما في

- (١) بور سيد الجزية اول اكتوبر سنة ١٩١٦
الجبوعة الرسمية ١٧ ص ٢٠٣ والدكتور ابو حيف
يك طرق التنفيذ والتعطف بند ٧٠٢ وما بعده وبند ٧٨٩
(٢) شين الكوم الجزية ٤ نوفمبر سنة ١٩١٥
الجبوعة الرسمية ١٧ ص ٢٠٠ وميت عمر الجزية ١٦
مايو سنة ١٩١٧ الجبوعة ١٨ ص ١٥٠

ورتب عليه أثر آخر ألا وهو إلحاق الثمرات
بالمعار

الا انه يجب ملاحظة ان أثر منع التصرف
المترتب على تسجيل التنبيه في المختلط لم يكن
موجوداً به من قبل . بل ادخل عليه بتعديل
٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ وكان القانون المختلط
قبل ذلك خالياً من اية اشارة الى هذا الاثر
سواء فيما يتعلق بتسجيل التنبيه او بتسجيل
محضر الحجز

ومقارنة للتشريعين الفرنسي والمختلط
احدهما بالأخر زى ان ام اتر وهو منع
التصرف من قبل المدين في المعار تصرفاً
صحيحاً جملة الشارع المختلط مترتباً على
تسجيل التنبيه كما رتب القانون الفرنسي هذه
النتيجة على تسجيل محضر الحجز نفسه

ولا يسعنا ان نرى ذلك الا ان نقول ان
الشارع المختلط عد التنبيه بعد تسجيله كالحجز
من حيث الآثار . اما حصول الحجز بعد ذلك
فلم يكن الغرض منه الا تأييد مفعول التنبيه
بدليل انه اذا لم يحصل تسجيل الحجز في خلال
مائة وستين يوماً من تسجيل التنبيه سقط
مفعول تسجيل التنبيه واقتضى الحال اعادة
تسجيله (م ٥٤٠) . ولا عبرة بكون الشارع
المختلط علق إلحاق الثمرات بالمعار على تسجيل
الحجز لان هذا الاثر ثانوي . ولم يرد الشارع
المشار اليه ان يجملة نتيجة تسجيل التنبيه
حذراً من ان لا يحصل الحجز في الميعاد
القانوني فيسقط ويجبر يسقطه اسقاط ما رتب
عليه .

مقارنة ذلك بما هو مسنون في القانون الاهلي
من القائدة التي تساعد على جلاء كل غامض
ورفع كل لبس

القانون الفرنسي — من قواعد القانون
الفرنسي ان التنفيذ على المعار يتبدى بتنبيه
على المدين يعقبه حجز على المعار

اما التنبيه فلا يسجل وليس له أثر الا
بالنسبة الى عقود الايجار . اذ يجب لاجل احترامها
ان تكون ثابتة التاريخ على تصصيل في ذلك فيما
يتعلق بما يحتم القانون تسجيله منها اذا زاد
على ثماني عشرة سنة . اما الايجارات التي تليه
فهي عرضة للانعفاء من قبل المحكمة بناء على
طلب الدائنين المرتنين او الراسمي عليه المزداد
(م ٦٨٤) والحاصل انه ليس للتنبيه تأثير ما
في حرية المدين في التصرف

أما محضر الحجز فيجب تسجيله حتى
يكون له بذلك أثران الأول إلحاق الثمرات
بالمعار (م ٦٨٢ و ٦٨٥) والثاني غل يد
المدين عن التصرف في المعار واعتبار هذا
التصرف في حكم العدم ولا حاجة الى استصدار
حكم به (م ٦٨٦)

القانون المختلط — نص القانون المختلط
على تسجيل التنبيه ورتب عليه أثرهما ألا
وهو منع تصرف المدين في المعار تصرفاً
صحيحاً وهذا بحسب النص المعمول به الآن
بعد التعديل الذي ادخل على النص الاصلي
كما سنبينه فيما يلي

وكذلك نص على تسجيل محضر الحجز
الذي يعقب التنبيه أسوة بالقانون الفرنسي

التصرف مؤيداً هذا المذهب بكل ما استطاع من قوة ولذا فأتنا زجع إليه في تضييق أم ما استند إليه . ذلك لأنه لم يكنف بإيراد الحجج التي رأها داعمة للرأي الذي ناصره وانما ناقض حجج المذهب الآخر مما تصدى إليه على قدر الامكان عند ايراد اسانيد المذهب الثاني ومناقضها لمعرفة مقدار ما هي عليه من قوة البرهان

وانما لمسارعون الى القول باننا نخالف الاستاذ الفاضل في الرأي . ولم نزل متمسكين برأينا الوارد بالحكم الذي كان موضوع البحث والمناقشة في سفره البديع (٣)

واننا لا ننكر على زميلنا مقدار ما بذله من الجهد تأييداً لنظرته حتى يخرجها قوة متينة الاساس عزيزة الجواب . ولكننا ما زلنا مع ذلك متشبثين برأينا في الحكم السابق الاشارة اليه والذي نمود اليه ولو مؤخراً لنعززه بما يدفع عنه تأثير هذه الردود وقصدنا الوفاء الى العلم بما نراه ديناً علينا لا سيما بعد ان حظينا بشرف الاشتراك في خدمته وورود منه العذب وينبوعه الفياض فاذا صدق ظننا فيما نعلي به اليوم فهذا كل ما نبتغي وان لم يصادف الرأي تحييناً ولم يجد من انصارنا اول الراجحين عنه متى تبين لنا الهدى واقتنعنا بالرأي الصحيح

تمسك حضرة بأن عدم وجود النص على ان المدين مفلول اليد عن التصرف في

بقي ان نعرف ما كان عليه الرأي قبل ان تعدل نصوص القانون المختلط الخاصة بالتنفيذ العقاري بالتعديل الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦

قلنا ان النصوص كانت خالية من ذلك الاثر الخطير وهو منع المدين من التصرف فنجم عن ذلك ان تعني بعض الاحكام بتعليق هذا الاثر على تسجيل التنبيه نفسه (١) بينما قضى البعض الآخر بترقيبه على تسجيل الحجز (٢)

القانون الاهلي - لما وضع القانون الاهلي في سنة ١٨٨٣ كان امام الشارع النصوص الفرنسية والنصوص المختلطة قبل تعديلها . فاختر ان يرتب الحاق الثرات بالمعار على تسجيل التنبيه مريداً بذلك ان يؤدي هذا التسجيل ما يؤديه تسجيل محضر الحجز وبذلك يكون التنبيه وتسجيله مغنيين عن التنبيه ومحضر الحجز وتسجيلهما في كلا القانونين

اسانيد مذهب جواز التصرف - تناول بحث هذا الموضوع حضرة الاستاذ عبد الحميد ابو هيف بك في مؤلفه الجليل في طرق التنفيذ وناقشه مناقشة علمية تحليلية بما لا مزيد عليه من الاسهاب ونما نحو القائلين بإمكان

(١) استضاف مخطوط ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣
مجموعة التخرج والنفاذ ٥ من ٣١٨

(٢) استضاف مخطوط ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢
المجموعة الرئيسية المختلطة ٧ من ٧٥ و ٣٦ يناير سنة ١٨٨٤ المجموعة المذكورة ٩ من ٥٣

(٣) بند ٧٥٤ وما بعده الذي اتى على ما استند اليه حكم شيخين السابق للاشارة اليه

السابقة على تسجيل التنبيه الا اذا كان تاريخها ثابتاً بصفة رسمية »

واستشهد برأي القضاء المختلط في موضع آخر (بند ٧٨٩) بشأن ما لحكم نزاع الملكية من التأثير وذكر بأن هذا الحكم ليس له ايضاً ان يحول بين المدين والتصرف في عقاره الذي زعت ملكيته ومما قال :

« ولقد اكدت ذلك المحاكم المختلطة قفقت »
 « بأن حكم نزاع الملكية الصادر من المحاكم »
 « الاهلية ما هو الا عمل تحصيلي للبيع ولا »
 « يترتب عليه رفع يد المدين من العقار »
 « N'opérant pas le dessaisissement du »
 « débiteur اذ هذا الاثر لا يترتب الا على »
 « حكم رسو المزداد النهائي وقضت فوق ذلك »
 « بأن حكم رسو المزداد نفسه لا يكون حجة »
 « على الدائن الاجنبي الذي سجل حق »
 « اختصاصه على العقار الذي يبيع في المحاكم »
 « الاهلية قبل ان يسجل الحكم المذكور »
 « في المحاكم المختلطة »

وسيكون فيما نوردده من اسانيد مذهب عدم جواز التصرف ما يكفي لرد على ما تقدم اسانيد مذهب عدم جواز التصرف

اننا لا نتردد في القول بأن تسجيل التنبيه يترتب عليه حتماً غل يد المدين عن التصرف في العقار تصرفاً صحيحاً واليك ما يؤيد ذلك أولاً - قدمن ان الشارع عد التنبيه بمثابة حجز ورتب على تسجيله الحاق الثمرات بالعقار بل انه ذكر صراحة بأن الدائن حاجز (م ٥٤٦) وبأن المدين محجوز عليه (م ٥٤٧)

العقار يحول دون امكان القول بأنه لا يستطيع التصرف في عقاره وقال في البند ٧٠٢ ما يأتي :

« لم ينص القانون الاهلي على ان تسجيل »
 « التنبيه يمنع المدين من التصرف في العقار »
 « المراد نزاع ملكيته مع انه قيد حق »
 « المدين في التأجير وألحق ايراد العقار »
 « وثمراته به من يوم تسجيل التنبيه فهل »
 « يعتبر النص على هذين الامرين سبباً »
 « يدعو الى القول بأن المشرع اتماها من »
 « النص على منع المدين من التصرف او »
 « انه افترض منع المدين عن التصرف وعم »
 « هذا الحكم المقدر بتقييد حرية المدين »
 « في التأجير وبالحاق الثمرات بالعقار »
 « استبعد بعض رجال القانون والمحاكم ان »
 « يكون غرض الشارع اعطاء المدين حرية »
 « التصرف ولذلك قالوا بوجوب اعتبار »
 « المدين غير قادر على التصرف من يوم »
 « تسجيل التنبيه - ولكن الصحيح ان »
 « القانون الاهلي لا يقيد حرية المدين في »
 « التصرف وانه لا يمكن مطلقاً ان يستنتج »
 « من النصوص انه يفترض تقييد حريته في »
 « التصرف »

ويرى حضرة الامتياز التابع ان ليس هناك اي تناقض بين القيود التي وضعها القانون لحق المدين في التأجير واستطاعته التصرف في العقار لان هذا النص اتما شرع لمصلحة الدائنين المرتبين ولولا لما بقي غير قيد المادة ٥٤٣ وهو « لا يعمل بالايجابات

ما كان هناك من حاجة لتسجيل التنبيه بتاتا وكان في وسع الشارع ان يسقط مفعول التنبيه ذاته اذا لم يتله تسجيل حكم نزاع الملكية في الميعاد بل ما كان هناك من داع لتسجيل هذا الحكم ما دام التسجيل لا يقيد المدين بعدم التصرف

والواقع في نظرنا ان هذا التسجيل يقوم حالاً دون تصرف المدين في العقار ولذا عني الشارع بامره عناية كبرى فاستثت الدائن الى الاسراع في استصدار حكم نزاع الملكية منعاً لبقاء التسجيل معلقاً على المقار ماساً بحقوق المدين في التصرف فيه . فاذا ما قام الحاجز باستيفاء الاجراءات وصدر حكم نزاع الملكية وسجل في الميعاد منع بذلك سقوط تسجيل التنبيه وبقي هذا التسجيل حياً نافذ المفعول وفائدة التسجيل انه ينذر الغير بما يهدد العقار من حيث خروجه من ملكية المدين وطاءً لحقوق الدائنين جميعاً او على الاقل الذين اوقعوا الحجز عليه واصبحت حقوقهم من وقت تسجيل تنبيهاتهم مرتبطة بهذا العقار

ثالثاً - ليس من المقول ان الشارع يكون قد قصد تقييد حرية المدين في التأجير وحرمانه من التصرف في الربح الذي الحقه بالعقار وهو امر قائمي طبعاً في نظر الشارع ونظر الدائن ولا يكون قد اراد ذلك للعقار نفسه الذي تنحصر فيه آمال الدائن خصوصاً لاسيما ان المدين اذا اتى له حق التصرف في العقار تسى له بسهولة افساد كل ما احتاط له الشارع في مسألة الايجارات والثمرات واصبحت

وليس أدل من ذلك على ما كان قائماً بنظر الشارع وقت وضع القانون وتدوين عبارة النصوص من عد التنبيه حجزاً في حقيقة الواقع ونظر اليه من هذه الوجهة

اضف الى ذلك ان قاعدة لا يرد الحجز على الحجز مطبقة هنا على وجه الكمال بمعنى ان التنبيه الاول هو الذي يسجل تسجيلاً تاماً اما ما يليه فيكتفي بالتأشير به كما سبق الذكر (م ٥٤١)

ثانياً - ليس الحكم بنزع الملكية الا عبارة عن تأييد لهذا التنبيه فكأنه تأييد للحجز على العقار بهذه الصورة ويزية تسجيل حكم نزاع الملكية تظهر مع الاخذ بالرأي الذي تؤيده وذلك ان تسجيل التنبيه محدد بميعاد مائة وستين يوماً في المادة ٥٤٠ فاذا لم يحصل فيها تسجيل حكم نزاع الملكية بطل مفعول تسجيل التنبيه اما اذا سجل هذا الحكم في خلال ذلك الميعاد كان مفعول التنبيه غير مرتبط بميعاد ما وهذه المزية غير ظاهرة لو اعتبرنا المدين حر التصرف في عقاره المقصود نزع

وقال الاستاذ ابو هيف بك (بند ٧١٣) ان الغرض من المادة ٥٤٠ هو انب الشارع يريد ان يهتم الدائنون بسير التنفيذ بسرعة حتى لا يتعطل مدة طويلة وان امتياز الدائنين المرتبطين على ايراد العقار وثمراته في القانون الاهلي يزول اذا لم يبادروا الى الحصول على حكم نزاع الملكية وتسجيله في الميعاد على انا نقول انه للوصول الى هذه الناية

تذهب بحقه في التنفيذ على العقار وفي حجز الايجارات في آن واحد اذ ليس من المقول ان يظل حجز الايجارات تحت يد المستأجر قائماً بينما ملكية العقار قد آلت لغير المدين واصبح من وقت التملك صاحب الحق في البيع رابحاً - ما ذكرناه فيما سبق عن القضاء المختلط وقت ان كانت النصوص خالية من قاعدة منع التصرف صراحة فانه لم يتردد في الحكم بعدم جواز التصرف من قبل المدين اما كونه رتبة قارة على تسجيل التنبيه وطوراً على تسجيل المجهز فليس بالامر المهم فيما تمسك به من ترتيبه على تسجيل التنبيه وحده لان المجهز غير موجود في القانون الاهلي والحق الثمرات بالعقار مترتب على تسجيل التنبيه كما سبق ذكره

وقد يكون من المفيد ان نأتي على ما استند اليه القضاء المختلط في بعض احكامه الصادرة في هذا الموضوع

« من حيث انه فيما يتعلق بالاستئناف »
 « الاصلي فان اخوان باتونا الرامي عليهم »
 « مزاد الـ ٢١ قديراً موضوع النزاع في »
 « ٢٨ مايو سنة ١٨٨٤ يطالبون بازالة يد »
 « نوم عنها »

« ومن حيث ان نوم يدفع هذا الطلب »
 « بالبيع الذي يتمسك بصوره اليه من »
 « المحجوز عليه قبل حرمي المزاد ومن باب »
 « الاحتياط يدفعه بمضي المدة »

« ومن حيث ان البيع الصادر من »
 « المحجوز عليه الى نوم في ٧ ابريل ١٨٨٣ »

عناية الشارع بالدائن في هذا الباب بما لا قيمة له في الواقع اذ يمكن المدين هدم ذلك كله في اي وقت شاء حتى تسجيل حكم رسو المزاد . وفي هذا الامر من تمرير حقوق الدائنين الضياع وتقويض دعائم التنفيذ على العقار بالنسبة لغير ارباب الديون المسجلة ما يصيبهم مع احكامهم جبراً على ورق . ولا يمتنع على ذلك بأن لدى طالي نزاع الملكية دعوى ابطال التصرفات لما فيها من اطالة النزاع وصعوبة اثبات سوء النية من قبل المشتري هذا اذا فرض وكان التصرف الحاصل اليه مبنياً على توافقه مع البائع . على انه قد لا يكون الامر كذلك

واذا قيل بأن هناك تقصيراً من قبل الدائن لعدم استصداره امراً من رئيس المحكمة (بصفتها قاضياً للامور الوقتية) باختصاصه بمقاررات مدينه يحمله تسجيله في عداد اصحاب الحقوق المبنية على العقار اجبتا بانه قد يكون دين الدائن يعقد رسمي يتسنى له التنفيذ بمقتضاه بغير حاجة لاستصدار حكم به ومن المعلوم ان الاختصاص لا يصدر الا بناء على حكم

على ان النص القانوني المتعلق بالحق الثمرات بالعقار اذا كان لا يفيد الدائن الا اذا كان لتسجيل التنبيه ذلك الاثر العملي الا وهو الحيلولة بين المدين وبين التصرف في العقار تحم العمل بذلك حتى لا يكون وارداً بشدي وبلاي اثر ظاهر وحتى لا يبنى على حرية التصرف ضربة قاضية على حقوق الدائن

صالحاً يصون به حقوق المتقاضين وبحول
دون المدين والعبث بأموال دائنيه
على ان الشارع يفكر على هذا التعديل
الذي ازال به على الأقل شك القضاء وتردده
فيما يتعلق بأي التسجيلين يجر الى منع المدين
من التصرف تسجيل التنبيه ام تسجيل
محضر الحجز وقد كانت كلمة واحدة منه كافية
لتحقيق الغرض

ويجدر بنا هنا ان نغير الى حكم الاستثناء
المختلط الذي استند اليه الاستاذ ابو حيف بك
(بند ٧٨٩) سبق ان اشرفنا اليه وهو الذي
يقول بأن حكم نزع الملكية لا يترتب عليه
رفع يد المدين عن العقار . وهو قول حق
لان الامر كان متعلقاً بأجنبي حصل في اثناء
اجراءات نزع الملكية على اختصاص . ومن
المعلوم ان الصالح المختلط يقتضي هنا ان نزع
الدعوى من القضاء الاهلي لتسير الاجراءات
بعد ذلك امام القضاء المختلط حتى تكون
نافذة ضد ذوي الشأن جميعاً من اجانب
ووطنيين ولم يقل احد بأن حكم نزع الملكية
يزيل ملكية المدين اذ العقار يبقى مملوكاً له
حتى حكم مرمى المزاو وليس من اثر تسجيل
التنبيه المؤيد بتسجيل محضر الحجز او حكم
نزع الملكية الا تقييد حرية المدين في
التصرف فاذا هلك العقار في اثناء الاجراءات
فانما هلاكه على المدين دون سواء وعلى
ذلك لا يكون هذا الحكم معارضاً للبدأ
المقرر من قبل

خامساً - يجي بعد ما تقدم ان نوضح

« لم يسجل الا في ٩ فبراير سنة ١٨٨٤ »
« اي بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية »
« المعلن الى المحجوز عليه بخمسة ايام »
« ومن حيث ان التنبيه الحاصل طبقاً »
« لنص المادة ٦٠٨ مرافعات قديمة يوازي »
« المحجز وكان من اثره وضع الاعيان »
« المرهونة من اجل دين الحاجز تحت يد »
« القضاء الامر الذي يترتب عليه عدم »
« امكان المدين التصرف فيها ومن ثم ليس »
« له ييمها والا كان عمله هذا باطلا (١) »

واليك ما جاء في حكم آخر (٢)

« ومن حيث ان المحجز العقاري »
« الموقع من (جربديان) كان من اثره »
« وضع الاعيان المحجوزة تحت يد القضاء »
« وما كان لطرف المحجوز عليه حرية »
« التصرف فيها ومن ثم يكون البيع الصادر »
« منه الى جربديان بدون تدخل وقبول »
« الدائنين موصوماً بالنسبة لم وبالاخص »
« بالنسبة للمستأنف عليه بطلان اصلي ولا »
« يحق التمسك به قبله »

فمن ان القانون المختلط قد تعدل بعد
ذلك واتى مراعاة بالنص المانع من التصرف
ولكن القضاء كان على كل حال يفسر
النصوص طبقاً لروح التشريع ويطبقها بما
يجعل لاحكامها المختلفة حرية ظاهرة واثراً

(١) حكم ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ بمحكمة التتبع
والقضاء ٥ س ٣١٨

(٢) حكم ٣١ يناير سنة ١٨٨٤ المحبوسة المذكورة
٥٣ س ٩

به قبل « الغير » الذين لم يحافظوا على حقوقهم العينية على العقار المزوعة ملكيته بالتسجيل (م ٦١١ و ٦١٥ مدني اهلي)

ثالثاً - اما الرأي الثالث الذي اخذ بليس ثوب القبول في القضاء فإنه يميز بين الدائنين المرتهين الذين يصبحون بتسجيل تنبياتهم من « الغير » المقصودين بقانون سنة ١٨٥٥ والدائنين الماديين الذين يبقون من « الغير » المقصودين بالمادة ١٣٢٨ (٢٢٨ و ٢٢٩ مدني اهلي) (٧)

وكيفما كان الحال وايا كان الرأي الصائب فإنه مما لا نزاع فيه ان تسجيل التنبيه الذي يحافظ عليه بتسجيل حكم نزاع الملكية او محضر الحجز بحسب نوع التشريع ينبي عليه تضيق حقوق المدين وايقاف الغير على هذا التضيق فلا يجوز لهم بعد ذلك التمسك بمجهل حالة المدين وما يهدد عقاره من اجراءات البيع بناء على طلب دائنيه (٨)

والحاصل مما تقدم جميعه ان عدم وجود النص الصريح لا يمنع من العمل على حسب الغاية التي يرمى اليها الشارع من قاعدة تسجيل التنبيه وليست هذه الغاية في الواقع الا صون حقوق الحاجزين وغل يد المدين على المبث بها هذا ما عن لنا من الآراء استيفاء لبحث

(٧) لا نزاع في ان الدائنين المرتهين هم من « الغير » بحسب قواعد التسجيل بناء على قيد رهونهم ولكن المقصود هنا ان يصبحوا ايضاً من « الغير » بتفتي تسجيل تنبياتهم

(٨) تعليقات دالوز على المادة ٦٨٦ بنف ١٥

ما ورد بحكم شين الكوم المشار اليه فيما سبق بشأن الحق الذي يتولده عن تسجيل التنبيه هل هو حق عيني له مفعول قبل الغير بالنسبة للحقوق الاخرى الصادرة قبل تسجيله من نفس المزوعة ملكيته ولم يحصل تسجيلها ام ان هذا الحق لا تأثير له الا في التصرفات التي تقع بعده اما السابقة عليه فيكون ان تكون ثابتة التاريخ وبعبارة اخرى هل هو حق عيني له بتسجيله ما لسائر الحقوق العينية الاخرى من التأثير اذا سجلت طبقاً للمادة ٦١١ مدني ام هو مقيد فقط للمدين بعد تسجيله من حيث التصرف في العقار او استقلاله

اختلف الشراح والقضاء في فرنسا في طبيعة الحق المترتب على تسجيل التنبيه مع اتفاقهم على ان له اثر يلتحق بالعقار ويصون حقوق الدائن المنبى ومن الممكن تلخيص الآراء فيما يلي (٩)

اولاً - يقصر الرأي الاول حقوق الدائنين جميعهم على ما « لغير » من الحقوق طبقاً للمادة ١٣٢٨ مدني (المقابلة للمادتين ٢٢٨ و ٢٢٩ مدني اهلي) بمعنى ان التاريخ الثابت للدائنين كاف للتمسك به قبل الحاجز الذي سجل تنبيهه

ثانياً - يسوي الرأي الثاني بين الدائنين وبين « الغير » المقصودين بقانون سنة ١٨٥٥ (الذي وضع قواعد التسجيل) بمعنى ان تسجيل التنبيه ينشئ حقاً عينياً يصح التمسك

(٩) راجع جلاسون بندي ١٣٥٦ ١٣٥٧ و جارسون ٤ بندي ٣٧٢ و ٣٧٣

الجزئي هو العلاج الفعال الذي لا مندوحة عنه في كل القوانين على ان الشارع الاهلي مع ذلك قد عدل في بعض النصوص الاخرى كتوسيع اختصاص القاضي الجزئي مثلاً وفي نظرنا ان ازالة ما في النصوص من نقص ورفع ما يعرفها من لبس لا يقل شأنًا عن اي تعديل آخر لما ينبغي عليه من الاثر في حقوق الناس تبعاً لوجهات النظر المختلفة في التغيير وزجوا مع ذلك ان يثبت القضاء على الرأي الذي تؤيده اذ فيه كل المصلحة للدائنين والضرب على يد الدين للماطل سيء النية الذي لا ينبغي بتصرفه سوى الاضرار وما على المتعاملين معه الا ان يتحروا عما توقع على عقاره من تسجيلات حتى اذا اقدموا بعد ذلك على ابتياع هذا العقار وساءت عقبي عملهم فلا يلومون الا انفسهم اذ يكفي ان يكون التسجيل نذيراً لهم ومن انذر فقد اعذر

عبد الفتاح السيد

دكتور في العلوم القانونية

مدرس بمدرسة الحقوق لللكية

خليف مختلف فيه وموضوع عظيم الشأن وواجباً لو طلبت احدى دوائر الاستئناف اذا ما عرض لها طرحه امام الدوائر المجتمعة لكي تبدي فيه الرأي الذي تهدي به باقي الحاكم فتصدر الاحكام على وتيرة واحدة فيراعي الناس حقوقهم تبعاً لذلك ويحافظون عليها بالطرق التي يستلزمها الرأي الذي يصدر على انه ليس بعزز على الشارع الاهلي كما قلنا في مبدأ بحثنا هذا ان يقتني ابر الشارع المختلط فقد نقل عنه النصوص الاصلية فأحرى به ان ينقل عنه ما طرأ على هذه النصوص من التعديل والتحسين على عمر السنين اذ كيف ان الشارع المختلط مع ما كان يعترضه من عقبات للتقنين يستطيع ذلك بينما الشارع الاهلي واقف مكتوف اليدين مع ان في وسعه باسهل الطرق ان يغير ما شاء في قوانينه

ولا محل للصبر وتحمل الضير حتى يغير القانون كله ان تكون في هذه الاثناء قد ضاعت حقوق او تعرضت للضياع حتى يحين اوان هذا التغيير او الابدال فالاصلاح

المحكمة

قضية المحكمة في مصر

ما جاء بأقوال شهود النفي بل كاف ان تبين
أوجه الاتبات وما اهتمت به لتوقيع العقوبة
وهذا ما فعلته .

(.تتق حسن المصري ابراهيم وآخر ضد النيابة
وآخرين . قضية نمرة ١٣٨ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة
المشكلة برئاسة مالي احدثت لنا وبمحمود الهياة السابقة)

١٤٢

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٣٣
تتق . بيان الواقعة . لشارك . اتفاق

القاهرة القانونية

اذا ذكر الحكم ان الاشتراك كان بالاتفاق
كان كافياً لتوقيع العقوبة

(.تتق محمد بدوي هابدين وآخرين ضد النيابة
وآخرين . قضية نمرة ١٣٥ سنة ٤٠ قضائية الدائرة
المشكلة برئاسة مالي احدثت لنا وبمحمود الهياة السابقة)

١٤٣

حكم تاريخه أول يناير ١٩٣٣
تتق . طاعة مستدعية . يبينها في الحكم
القاهرة القانونية

اذا بينت المحكمة نوع الداعة المستدعية أو

١٤٠

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٣٣
تتق . أسباب . شهود نفي

القاهرة القانونية

ان المحاكم غير ملزمة بأن تبين الاسباب
التي من اجلها لم تعول على شهادة شهود النفي
(.تتق عبد الوهاب مصطفى الثاني وآخرين ضد
النيابة العمومية . قضية نمرة ١٣٢ سنة ٤٠ قضائية .
لدائرة المشكلة برئاسة مالي احدثت لنا وبمحمود
حفرات مستر يوسفال وحافظ الطائي بك والمستر كركري
وعلي بك حسين مستشارون وعلي عزت بك رئيس النيابة)

١٤١

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٣٣
تتق . أسباب . شهود نفي .

القاهرة القانونية

ان المحكمة غير ملزمة بالرد على ما جاء
بأقوال شهود النفي بل يكفي ان تبين المحكمة
أوجه الاتبات وما اهتمت به لتوقيع العقوبة
المحكمة :-

« حيث ان المحكمة غير ملزمة بالرد على

التي يطلب تطبيقها عليه كان قضاؤه مرفوضاً .

المحكمة : —

« حيث انه لا فائدة من البحث فيما اذا كان يجب على محكمة الجنايات ان تطبق الفقرة الأولى من المادة ٢٣١ عقوبات او الفقرة الثانية منها لأن العقوبة المحكوم بها على الطاعن يجوز المحكم بها حتى في حالة تطبيق الفقرة الأولى بدل الفقرة الثانية وبناء على ذلك لا فائدة للطاعن من التمسك بالوجه الذي

يستند عليه »

(قضي وصلاح عبد الله ضد النيابة . قضية نمرة ١٣٣ سنة ٤٥ قضائية . الدائرة الثالثة برئاسة محالي أحمد طلعت باشا وبحضور الهيئة السابعة)

١٤٦

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٣

قضى . وجوب بيان أركان الجريمة . تطبيق القانون

القاعدة القانونية

اذا لم تبين المحكمة الوقائع التي استندت عليها لاثبات علم المتهمين بطروف السرقة كان حكمها ناقصاً وفي هذه الحالة يجوز لمحكمة النقض استبعاد هذا الركن من أركان الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ وتطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة .

المحكمة : —

« حيث ان محكمة الجنايات طبقت الفقرة الثانية من المادة (٢٧٩ ع) وقالت ان المتهمين كانوا يعلمان بطروف السرقة ولكنها لم توضح باسباب حكمها المطمون فيه الوقائع التي استندت

ما ترتب عليها من ضعف منفعة العضو كان هذا كافياً لصحة الحكم .

المحكمة : —

« حيث ان الماهة المستدعية مبينة بالحكم وهي العرج الذي أعقب الأصابة وما ترتب على ذلك من ضعف منفعة العضو وهذا كاف » (قضي عبد السلام الحولي ضد النيابة وآخر . قضية نمرة ١٣١ سنة ٤٥ قضائية . الدائرة الثالثة برئاسة محالي أحمد طلعت باشا وبحضور الهيئة السابعة)

١٤٤

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٣

قضى . الكشوف الطيبة . عدم تكلم المحكمة فيها

القاعدة القانونية

ان عدم تكلم المحكمة على كشف العمل الكيلوي المقدم لها ليس وجهاً من أوجه النقض لأن البحث في الكشوف الطيبة متعلق بالموضوع (قضي حوده محمد النجار ضد النيابة . قضية نمرة ١٥٠ سنة ٤٥ قضائية . الدائرة الثالثة برئاسة محالي أحمد طلعت باشا وبحضور الهيئة السابعة)

١٤٥

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٣

قضى . عدم وجود مصلحة .

القاعدة القانونية

اذا لم تكن المحكوم عليه مصلحة في تطبيق قرة من قهرات إحدى مواد قانون العقوبات لدخول العقوبة المحكوم بها في الفقرة

في اثناء سماع شهادة آخر لا يترتب عليها
وكله بطلان الاجراءات

٣- لا يمكن أن يستنتج من طريقة توجيه
السؤال الى الشاهد أن هناك تلقيناً لأن
المفروض ان الشاهد لا يجيب الا بما يعرفه

٤- ان تولى المحكمة سؤال شهود النفي
أولا لا يترتب عليه أي بطلان .

٥- اذا كان للتمم ثلاثة محامين قترافع
اثنان وانضم الثالث لزميله فلا حرمان ولا
اخلال بحقوق الدفاع

٦- اذا استدعت المحكمة شاهداً وسمعت
أقواله بدون أن تحلفه الجين أو أن تسأله عن
اسمه ولقبه وصناعته ثم عولت على قوله كان
تصرفها هذا مخالفاً للقانون وموجباً للنقض .

المحكمة :

« حيث ان الطعن مبني على عدة وجوه :
فمن الوجه الاول — كان للتمم ان
لا يجيب على سؤال المحكمة ان فضل عدم الاجابة .
فمن الوجه الثاني — اعادة سؤال شاهد
سبق استجوابه اثناء سماع شهادة آخر لا يترتب
عليه بطلان الاجراءات لأن للمحكمة ان
تستوضح من الشاهد مما تراه لازماً وليس في
ذلك اجحاف بحقوق الدفاع للتمم .

فمن الوجه الثالث — لم يبين من محضر
الجلسة ان هناك تلقين للشاهد والمفروض ان
الشاهد لا يجيب الا بما يعرفه مهما كانت طريقة
توجيه السؤال اليه

فمن الوجه الرابع — حيث انه حصل

عليها لا يثبت ذلك العلم ومن جهة أخرى فأنها
لم تبين اي واقعة يقسب بها المحكمة النقض
والايرام ان تستنتج منها وجود العلم بطرود
السرقه وأما مجرد رد التهمين للمواشي للسرقه
نظير استلامها مبلغ بصفة حلاوة فإنه بلا
شك يعتبر قرينة على علمها بأن المواشي
مسروقة ولكن هذا القمل وحده لا يمكن
اعتباره قرينة على علمها بطرود السرقه

« وحيث انه بناء على ذلك ترى محكمة
النقض والابرام ان واقعة العلم بطرود السرقه
ليست مبينة على اسباب ولذا لا يمكن اعتبارها
ثابته فيجب تطبيق الفقرة الأولى من اللادة
٢٧٩ عقوبات لا الفقرة الثانية منها

« وحيث انه في هذه الحالة لمحكمة النقض
والايرام ان تحكم بمقتضى القانون عملاً بنص
للادتين ٢٧٩ و ٢٨٢ تحقيق جنايات فتطبق
الفقرة الأولى من اللادة ٢٧٩ وتحكم على كل
من المتهمين الاثنين بالحبس سنتين مع الشغل
(نقض لسماعيل محمد المراري وآخر ضد النيابة .
قضية نمرة ١٤٦ سنة ٤٠ قضائية . الفاترة الشكفة
برئاسة مملي احمد طلفت باشا وبحضور الهيئة السابعة)

١٤٧

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٣
نقض . استجواب التهم . اعادة سؤال شاهد .
تلقين . طريقة توجيه الاسئلة . شهود النفي .
اخذام أحد المحامين لزملائه . سماع شهادة
شاهد بدون حلف بين

القاعدة القانونية

١- اذا أجاب التهم على سؤال وجهته
المحكمة اليه فلا بطلان

٢- اعادة سؤال شاهد سبق استجوابه

١٤٨

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٣
بلاغ كاذب . كذب بعض الوقائع .

القاعدة القانونية

يكفي للحكم بالعقوبة ان يثبت كذب
بعض الوقائع المدونة في البلاغ الكاذب المقدم
بسوء قصد ولا يشترط كذب جميع الوقائع .

الحكمة : -

« حيث ان الوجهين المبينين في الطعن
في عملها لأنه اذا كان بعض البلاغ الكاذب
مع سوء القصد صحيحاً والنقض كاذباً فلا
يترتب على ذلك عدم عقاب المبلغ لان في
البلاغ الكاذب يلزم بحث كل امر على حدته
ومتى تبين كذب بعض الامور مع سوء القصد
فيكون العقاب مستحقاً والا لترتب على ذلك
ان كل مبلغ يمكنه ان يدس في بلاغه ما يشاء
من الامور الشائنة او المعاقب عليها بمقتضى
المادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات ضمن اشياء
صحيحة ويضر من العقاب الامر الخالف لروح
التشريع في مثل هذه الامور ومن جهة اخرى
فان المحكمة مع الحكم بالبراءة قد قضت
برفض التعويض المدني ولم تبين الاسباب التي
بنت عليها الرفض عملاً بالقانون »

(تنظر نظرياً ابراهيم ضد عبد الحكم أمين الجندي .
قضية نمرة ١٤٣ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة للشكك
برئاسة مالي احد طلت باشا وبحضور النيابة السابقة)

نزاع في صفة المدعين بالحق المدني والمحكمة
ارادت ان تستوثق من الامر فاستدعت عمدة
العميد وسمعت اقواله بدون ان تحلفه الجين
أو ان تسأله عن اسمه ولقبه وصناعته وعولت
على قوله وحكمت للمدعين بالحق المدني
بتعويض بصفتهم ورقة .

فمن الوجه الخامس - ان تولى المحكمة
سؤال شهود النفي اولاً لا يترتب عليه اي
بطلان وللتهم او الحمائي عنه الاعتراض على
ذلك ان اراد ولم يتبين من محضر الجلسة
اخلال بمحقوق الدفاع لأنه سمع ثلاثة شهود
والدفاع استغنى من نفسه عن سماع الباقيين .

فمن الوجه السادس - كان للتهم ثلاثة
حمامين ترافع اثنان والثالث انضم لزميله فلا
حرمان ولا اخلال بمحقوق الدفاع .

فمن الوجه السابع - الواقعة مينة يباناً
كافياً بالحكم حيث ذكر به ان الشرب كان
بفأس عدة مرات على الرأس ولم يقصد القتل
ولكنه افضى الى الموت .

« وحيث ان تصرف المحكمة بهذه الصورة
جاء مخالفاً لما نص به القانون في المادة ٤٦ من
قانون تفكيك محاكم الجنايات وللادة ١٧٠ من
قانون تحقيق الجنايات »

« وحيث انه مما تقدم يتبين ان الطعن في
عمله فيما يتعلق بالوجه الرابع المذكور ويتعين
قبوله واحالة الدعوى على دائرة اخرى للحكم
من جديد فيما يتعلق بالدعوى المدنية وان
الطعن في غير عمله فيما يختص بباقي الاوجه
ويتعين رفضه بالنسبة لها »

(تنظر محمد البندوس ضد النيابة وآخرين . قضية
نمرة ١٣٩ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة للشكك برئاسة مالي
احد طلت باشا وبحضور النيابة السابقة)

الحكم جاء مخالفاً لما هو وارد بمحكمها للمطعون فيه بأن قالت « حكمت المحكمة على علي صالح الخ » ولذلك قبض عليه وأفرج عن باقي المتهمين ومن ضمنهم مقدم هذا النقض

« وحيث أنه بالاطلاع على الاوراق تبين انه تأثر برول جلسة الجنايات بالمقوبة على « علي صالح » ثم صار تصحيح ذلك بحمل علي صالح محكوم ببراءته بدلا من المقوبة وان المحكوم عليه بالمقوبة هو رافع النقض « وحيث انه بما تقدم يكون هذا الوجه مقبولا ولا حاجة لنظر باقي الالوجه »

(تقضى عبد الرزق كرم ضد النيابة - قضية غمرة ١٣٥ سنة ٤٥ قضائية - الفأرة المشكلة برئاسة مسالي احد طلعت باننا وبحضور الهيئة السابقة)

١٤٩

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٣ .
تقضى - مخالفة للنطوق لما نطقت به المحكمة .

القاعدة القانونية

اذا كان ما نطقت به محكمة الجنايات يوم صدور الحكم يخالف ما هو وارد بمحكمها للمطعون فيه كان ذلك وجهاً للنقض

المحكمة : -

« حيث ان الطعن مبني على ثلاثة امور أولها أن ما نطقت به محكمة الجنايات يوم صدور

قضاة المحكمة الدستورية العليا

ولا يمكن ان يطعن فيها بأي طعن كان ولائي سبب بقطع النظر عما اذا كانت اخطأت أو تعدت اختصاصها

(٢) ان القانون غمرة ١٤ الخاص بإيجار الاراضي الزراعية لم يشترط ضرورة زراعة القطن في الارض جميعها أو في جزء منها وانما يكون التأجير حصل بفرض زراعة القطن في كل أو

بعض الارض

المحكمة : -

« حيث ان القانون غمرة ١٤ الصادر في

١٥٠

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
قرارات لجان الاجاريات لاحتيل الطعن .
زراعة القطن بالقوة لا بافضل

القاعدة القانونية

(١) ان قرارات لجان الاجاريات المشكلة طبقاً لقانون غمرة ١٤ الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٢١ نهائية لاحتيل المعارضة ولا الاستئناف

١٥١

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٣

الجزء . حريق . مسؤولية

القاعدة القانونية

ان المستأجر غير ملزم بتعويض التلف
الحاصل في العين المؤجرة اليه الا اذا كان
التلف حاصلًا من فعله أو من فعل مستخدميه
أو من فعل من كان ساكنًا معه أو من فعل
المستأجر الثاني الا ان وجد شرط يخالف ذلك
(مادة ٣٧٢ مدني) فإذا حصل حريق في مبان
غير مؤجرة فلا يمكن القاء مسؤولية الحريق على
المستأجر جزافيًا ويجب اثبات ان الحريق من
فعله أو من فعل الاشخاص الذين ذكرتهم المادة
المهككة : —

« حيث ان الحكم الابتدائي في محله
للاسباب التي بني عليها ولان وزارة الاوقاف
اذا ادعت افعال المستأجر وترتيب مسؤوليته
على ذلك وجب عليها ان تثبت هذا الالزام
لان المادة ٣٧٨ من القانون المدني صريحة في
ذلك فهي لا تزم المستأجر بنفي التلف
الحاصل من فعله او من فعل مستخدمه او
الساكن او المستأجر من باطنه الا اذا وجد
شرط يخالف لذلك ولا يصح الاستشهاد
بالقضاء الترنسي لانه بني على نص خاص في
مسائل الحريق ولم يرد مثله في القانون المصري

٥ مايو سنة ١٩٢١ اراد في الواقع بالنص
الصريح الوارد في المادة الثامنة منه الخاصة
باعتبار تخفيض الايجار نهائيًا غير قابل للمعارضة
او الاستئناف ان يمنع بتاتًا حصول اي ظمن
كان ولا يسيب سبب ضد قرار اللجنة بقطع
النظر عما اذا كانت اخطأت او تمدت حدود
اختصاصها لان اعتراضات كهذه يجب ان
تطرح عليها ويجب ان تكون ما تراه اللجنة
بشأنها نهائيًا

« وحيث انه من المبادئ المقررة قانونًا
فضلا عن ذلك ان ما هو صادر بشأنه تحريم
صريح لا يمكن اجراؤه بطريقة غير مباشرة
« وحيث ان عقد الايجار نفسه يدل
على احتمال زراعة القطن بمعرفة المستأجر
وسواء كان ورود هذا النص بسبب الخطأ
او بسبب ان عقود ايجار الاوقاف عامة لجميع
جهات القطر فان القانون لم يشترط ضرورة
زراعة القطن في الارض جميعها او في جزء
منها وانما ان يكون التأجير حصل بفرض
زراعة القطن الاعتيادية في كل او بعض
الارض ولهذا اشترط في المادة الخامسة على
الاجان ان تراعي ليس فقط الثمن الحاضر
للقطن بل ثمن كافة المحاصيل الزراعية
الآخري التي يمكن ان تنتجها الارض للزراعة »

(استئناف وزلوة الاوقاف وحضر هنا حضرة محمد
افندي عزبي منصور قسم قضاياها ضد مراد بك على قائم
وأخرون وحضر عنهم حضرة ابراهيم افندي وياض الهادي
نائبًا عن حضرة عبد الحليم افندي السيلي الهادي عمرة
٤٦٣ سنة ٣٩ . دائرة مالي اشد طلعت بشأن وجواب
مسيو سودان وصاحب البزة فوزي الطيبي بك
مستشارين)

المستأنف عليه بعد الانذار ان يطلب من قاضي الامور الوقتية التصريح له ببيع القطن المرهون بالمزاد العلني بواسطة مسمار خصوصاً وان الاتفاق على غير ذلك بين الطرفين في حالة حصول اتفاق يعتبره القانون في المادة

٧٩ التالية باطلا

« وحيث ان المستأقنين طلبا من المحكمة اعتبار سعر القطن يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢١ وهو اليوم الذي ارسلا فيه تلفرافهما الى المستأق عليه وان ذلك السعر هو ٧٨٠ قرش صاغ حسب الشهادة المقدمة منهما

« وحيث انه باحتساب ثمن القنطار ٧٤٥ قرش صاغ فقط تكون ذمة المستأقنين بريئة من المبلغ المدينين به للمستأنف عليه وهو ٢٢٦ جنيه و ٩٠٠ مليم ويتمين الفاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه »

(استئناف عبد الفتاح علي وآخر ضد محمد طه فتدليل نمرة ١٣٣٣ سنة ٣٩ قضائية . دائرة جناب مستر رسال وحضرتي فوزي الطيبي بك ومحمد مصطفى بك)

١٥٣

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣

تسجيل تنبيه نزع الملكية . ميماد . حكم نزع الملكية

القاهرة القانونية

١ - اذا مضت مائة وستون يوماً على تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية ولم يصدر في خلالها حكم نزع الملكية وتسجل طبقاً للقانون . بطل اثر تسجيل التنبيه وما يترتب عليه من

(استئناف وزارة الاوقاف . وحضر منها حضرة حسن ادريس افندي مندوباً ضد محمد السيد سالم وآخرين وحضر منهم محمد افندي عبد الوهاب البريقي القاضي . نمرة ٤٥ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة احمد زكي ابراهيم السود بك وحضرتي مستر هل وعلي جلال بك)

١٥٢

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣
تأمين قطن . يمينه عند عدم الدفع

القاهرة القانونية

« اقترض شخص مبلغاً وأعطى الدائن تأميناً لدينه قطعاً حفظه عنده كأمانة تحت قطع ثمنه في اليوم الذي يختاره المدين من غير تحديد أجل فأندكر الدائن مدينه بأنه ان لم يحضر في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ الانذار لقطع الثمن باع القطن بالسعر الجاري فلما لم يحضر في الميعاد باع القطن بسعر يومه وخضم ثمنه من مبلغ الدين ورفض الدعوى بالمطالبة بالباقي :

ومحكمة الاستئناف قضت « بأن المادة ٧٨ من القانون التجاري صريحة في انه كان يجب على الدائن ان يطلب من قاضي الامور الوقتية التصريح له ببيع القطن المرهون بالمزاد العلني بواسطة مسمار خصوصاً وان الاتفاق على غير ذلك بين الطرفين يعتبره القانون باطلا (المادة ٧٩ تجاري) »

الحكمة : -

« حيث ان المادة ٧٨ من القانون التجاري صريحة في انه في مثل هذه الحالة كان يجب على

حقوق الثير . ولذا يكون الاستئناف في غير محله ويتمتع بتأييد الحكم المستأنف »
(استئناف عدم بك بلغ ضد اسماعيل باشا حافظ
نمرة ٥٧١ سنة ١٢٩٩ قضائية . دائرة جناب مستر
برسال وصاحبي النزه فوزي الطيبي بك ومحمد مصطفي بك)

١٥٤

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣
شرط جزائي . ضرر

الفائدة القانونية

للحكم بتنفيذ الشرط الجزائي يلزم اثبات حصول الضرر من عدم القيام بالتعهد الاصلي . وهذا الامر متروك تقديره للمحكمة على حسب ظروف كل قضية . لان القضاء بالشرط الجزائي على اطلاقه بدون بحث ولا تمحيص ربما يؤدي الى نتائج غير معقولة في اغلب الاحيان

المحكمة : -

« حيث ان الرأي الراجح الذي تأخذ به هذه المحكمة وتراه مطابقاً للمعدل هو انه للحكم بتنفيذ الشرط الجزائي يجب تحقق الضرر من عدم القيام بالتعهد الاصلي وهذا الامر متروك تقديره للمحكمة على حسب ظروف كل قضية لان القضاء بالشرط الجزائي على اطلاقه بدون بحث ولا تمحيص ربما يؤدي الى نتائج غير معقولة في اغلب الاحيان

« وحيث ان الثابت في هذه القضية انه مع القضاء للمستأنف بشن القطن الذي حصل الاتفاق عليه في حالة عدم تسليمه عيناً لم

الحاق الثمرات بالمقار وغير ذلك مما نص عليه في المواد ٥٤٣ و ٥٤٧ مرافعات ولكن تنبيه نزع الملكية يبقى

٢ - ليس للمدين ان يتمسك بمضي المدة القانونية على التسجيل لان النص على وجوب التسجيل وضع لحماية لحقوق الدائنين من تصرفات المدين في العين

المحكمة : -

« حيث ان المستأنف يرتكن على ما حكمت به بعض المحاكم من انه متى مضت مائة وستون يوماً على تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية ولم يصدر في خلالها حكم نزع الملكية وتسجل طبقاً للقانون يكون ذلك من شأنه بطلان ورقة التنبيه وما تلاها من اجراءات نزع الملكية ولا يكون قاصراً على مفعول التسجيل

« وحيث ان الذي يؤخذ من نص المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات هو ان البطلان في هذه الحالة يتناول فعل التسجيل وما يترتب عليه من الحاق الثمرات بالمقار وغير ذلك مما نص عليه بعدها في المواد ٥٤٣ الى ٥٤٧ من القانون المذكور ولا يتناول تنبيه نزع الملكية

« وحيث ان غرض الشارع من النص على وجوب التسجيل وما يترتب عليه هو حماية حقوق الدائنين من تصرفات المدين في العين ولذلك ليس للمدين ان يتمسك بمضي المدة القانونية على التسجيل بل هذا من

الخزينة ما لقائه كان الحجز حاصلًا بقصد المشاعبة والتكايه. ومتى ثبت انه سبب للدين اضراراً مادية وأدية مثل التشويش على سمته بأظهاره مظهر الحاجز عن الدفع أو اضعاف وقته وتحمله متاعب التقاضي وجب تعويضه عما لحقه من الضرر. ويكفي للحكم بتعويض الضرر الأدبي اعتبار دعوى البائن كيدية

المحكمة :-

« حيث ان الحكم المستأنف مسلم باحتمال مغالاة المؤجر في الاجراءات التحفظية التي تتجأ إليها وهو ما يدل على ان تلك الاجراءات لم تكن مرتكزة على اساس متين غير ان الحكم المستأنف قد تطف في العبارة فلم يمتش الى نهاية ما يلزمه الاستنتاج مما قد سلم به أيضاً وهو ان الحجز الثاني على الأقل الرقيم ٣ سبتمبر سنة ١٩٢١ قد توقع بالفعل قبل حلول موعد الدفع

« وحيث ان الحاضر عن المستأنف عليه عزا هذا الامر الى خطأ موكله وجهه لبني عنه سوء النية الا انه لا يمكن التسليم بمثل هذا القول متى روعي ان هذا الحجز قد تلى بأقل من ثلاثة شهور حجز ١٤ يونيو سنة ١٩٢١ وان هذا الحجز يقطع النظر عن البحث في سمته يدل على تسرع غريب من جهة المؤجر في الالتجاء الى احتياطات كذه للحصول على إيجار واجب الدفع قبل بدء السنة الزراعية بثلاثة شهور وبلا أدنى مبرر وضد ائس مهين سددوا في المقتين السابقين

يبقى وجه الحكم فوق الثمن ببلغ خمسة جنيهات مصرية عن كل قطار بسبب عدم التعليم لان المستأنف لم يبرهن على حصول اتي ضرر له من عدم تسليم القطن عيناً له خصوصاً وان ثمن الاقطان اخذ من هذا التاريخ في النزول ولو كان المستأنف استلم في اول سبتمبر سنة ١٩٢٠ لكان تحمل خسارة وعلى هذا يكون الحكم في محله من جهة رفض طلب المستأنف التعويض لعدم ثبوت الضرر »

(استئناف نجيب بك حنا وصا ضد اجد شعلان نمرة ١١٨٣ سنة ٣٩ قضائية . دائرة جناب مستر برسالة وصاحي البره فوزي الطيبي بك ومحمد مصطفى بك)

١٥٥

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣

الايداع . السداد . سوء استعمال الحق . الحجز بقصد التكاية . تعويضات

القاعدة القانونية

١ - من المرقراتونا ان الأيداع كأني طريقة أخرى للسداد يبرى ذمة المدين ويقطع سريان الفوائد فلا محل لازام المدين البرى. الذمة بالسداد بل يجب ان ينص الحكم في مثل هذه الحالة على السماح فقط للدائن بأن يسحب مما هو مودع على ذمة ما يوازي دينه

٢ - اذا تسرع الدائن فأوقع الحجز التحفظي على اموال مدينه قبل حلول مواعيد الدفع أوفي وقت كاف المدين قد اودع في

« وحيث ان الحاج مصري مسعود رفع استثناءً فرعياً بطلب الحكم له بمتأخر ايجار سنة ١٩٢٠ والمصاريف المناسبة لمبلغ ١٠٧ جنيهات وكسور ومصاريف دعوى التسليم وفوائد مبلغ ٢٠٩ جنيهات من اول يونيه سنة ١٩٢١ لغاية السداد

« وحيث انه قد سبق القول بأن متأخر ايجار سنة ١٩٢٠ قد دفع سداداً لاجرة الخمر التي يجب ان يتحملها المالك كما جرى بذلك العرف الزراعي ولا عبرة بالخطاب الخاص الذي يرتكن عليه المستأنف عليه مخالفة لهذا العرف الذي يدل على تحصيل الاجرة المذكورة بمعرفة الحكومة وقت تحصيل الاموال

« وحيث عن الطلب الثاني انه قد ثبت فيما سبق ايضاً ان المدعى عليهم اصلاً كانوا قد أبرأوا ذمتهم من مبلغ الـ ١٠٧ جنيهات قبل موعد الدفع بالايدياع الذي لا يترك محلاً ايضاً لسريان الفوائد لانه مبرىء للذمة كالدفع بالطريقة الاعتيادية (بلانيول جزء ثاني نبذة ٤٤٩ وما يليها) »

(استئناف الشيخ عبد السلام عمران وحضره محمد افندي توفيق عمران الحاي وحضره عن الاول حضرة ادوار افندي قصبي الحاي والثاني حضر بمطعمه ضد الحاج مصري مسعود وحضر عنه حضرة زكريا افندي مهنا الحاي غرة ٣٩٩ سنة ٣٩٩ - دائرة مالي احمد طلعت بلتا وجناب مسيو سودان وصاحب الزره فوزي اللطيفي بك)

الايجار الكبير للطلوب منهم في مواعيده هذا فضلاً عن توقيع الحجزين بمبالغ كبيرة مبالغ فيها حتى ان كليهما الفيا في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ بسبب ان المستأجرين كانوا قد اودعوا وقتئذ اي قبل حلول القسط الذي توقع الحجز الثاني للحصول على مبالغ هامة على ذمة المؤجر مما يدل على انه كان من الميسور تحاشي الحجز الاول نفسه بقليل من المفاوضات الحكيمة وبدل ايضاً وهو الامم على ان الحجز الثاني على الاقل اتما حصل للشاغبة وبقصد النكابة

« وحيث ان هذين الحجزين اللذين كان اولها في غير محله واثانيها بقصد النكابة قد كانا ايضاً سبباً لهذه الدعوى التي كان اذن في الامكان تحاشيها والتي وان لم يثبت انها مع الحجزين أدت الى اضطرار المستأنف الثاني محمد افندي توفيق عمران الى بيع قطعه بضمن بنحس وتمطيل اعمال مكتبه الا انه لا نزاع في تحمله بهذا السبب اضراراً مادية وادبية مثل التشويش على سمعته باظهاره مظهر الماजर عن الدفع او اضاعته وقته او تحميله متاعب هذه الدعوى التي طال عليها الوقت

« وحيث ان المحكمة ترى ان ما لحقه من الضرر الادبي يوضه اعتبار دعوى المستأنف عليه كيدية وتموضه عن الضرر المادي بمبلغ ٢٥ جنيه

الاهلية في القضية نمرة ٤٠ جنح سايرة سنة ١٩٢٢ تبين منها انه قضي على عبد المقصود مقصود وعلي زنبيل بالحبس مدة سنتين مع الشغل لان اولها استعمل كنبيلة مزورة تاريخها ٢٣ اغسطس سنة ١٩١٨ بمبلغ خمسة آلاف جنيه ضد سليمان افندي شفيق بأن قدمها له على اعتبار انها بمبلغ خمسة آلاف قرش صاغ فامضاها على هذا الاعتبار وذلك مع علمه بتزويرها ولأن المذكور اتفق مع الثاني علي زنبيل على ارتكاب هذه الجريمة بأن ساعده بحضوره امام المحكمة المدنية مديماً محبة الكنبيلة وقد تأيد هذا الحكم من محكمة مصر الابتدائية الاهلية في غيبة عبد المقصود مقصود يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢١ فعارض عبد المقصود مقصود ولكنه لم يحضر في جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المحددة لنظر المعارضة فحكمت المحكمة باعتبار هذه المعارضة كأن لم تكن .

« وحيث ان الاتباس بني على ان سند الخمسة آلاف جنيه الذي بنت عليه محكمة الاستئناف حكماً النهائي قد قضي بتزويره من محكمة الجنح .
« وحيث ان المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات قضت بمجواز التماس اعادة النظر في الاحكام النهائية اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم او حكم بتزويرها .

١٥٦

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣
تزوير . ادلة . قبولها

القاعدة القانونية

اذا كانت ادلة التزوير مضمومة لبعضها
تنتج التزوير فيتمتع قبولها وتحقيقها

(استئناف التمس المدعى واقرت وحضر من حضره
عليب افندي تاسيف الحاي ضد اسماعيل رؤوف احد
ومضان وآخرين وحضر عنهم حضره حسن افندي عبد
الطهي الحاي نمرة ١٠٦٤ سنة ٣٩ دائرة سادة
عمرو باشا وجناب مستر كلوبين وسادة محمد علام باشا)

١٥٧

حكم تاريخه ١٨ يناير سنة ١٩٢٣
التماس . الحكم بتزوير ورقة جنائياً بعد الحكم
في الدعوى مديماً (المادة ٣٧٢ مرافعات)

القاعدة القانونية

ان الحكم الجنائي بتزوير ورقة بعد الحكم
النهائي من المحاكم المدنية بصحتها موجب لقبول
الافتقار ولو سبق الفصل في دعوى التزوير
بطريقة مدنية . اذ ان الحكم بالتزوير كالاقرار
به بعد الحكم بتعادلان وذلك منكم لتعارض
حكيم صادرين من محكمة نظامية واحدة .

المحكمة : —

« حيث ان الملتبس قدم صورة رسمية
من الحكم الصادر من محكمة الخليفة الجزئية

الحبس لتزوير سند فيودع السجن لقضاء
المقوية فيجد من حقه وهو في السجن ان
يطلب قبض قيمة السند تنفيذاً لحكم مدني
وكلا الحكيمين صادر من محكمة نظامية واحدة
هكذا يؤدي تناقض الحكيمين على هذه
الصورة الى نتيجة لا يقبلها منطوق ولا يقرها
العدل الذي هو مناط بالأحكام»

(استئناف احد بك براده وحضرته حضرة محمد القدي
وكن على المحامي سند عبد القصور انقضي مقصود ووزارة
الاقوات وآخرين نمرة ١٣٢٥ سنة ٣٩ قضائية .
دائرة صاحب المزة احد وكن ابو السعود بك وجناب
مستر هل وصاحب البره على جلال بك)

١٥٨

حكم تاريخه ١٨ يناير سنة ١٩٣٣
التماس . تناقض بين اجراء الحكم

القاعدة القانونية

اذا قبل التماس بناء على حصول تناقض
بين اجزاء حكم واحد تناقضاً يتعذر منه معرفة
أي الاجزاء يمكن تنفيذه ترجيحاً على الآخر
تمين حصر النزاع فيما قضى به الحكم مناقضاً
لبعضه ووجب الرجوع الى اسباب هذا الحكم
لتعرف قصد المحكمة واستظهار علة التناقض .
ولهذا لا تكون ثمة حاجة الى اعادة نظر الدعوى
برمتها الا اذا تعذر على محكمة التماس ان
تسبين ذلك القصد من اسباب الحكم .

المحكمة : —

« حيث ان وكيل الملتزم يذهب في
مرافعته الى أن قبول التماس يستلزم الفناء

» وحيث انه سبق الطعن في هذا السند
بالتزوير امام المحكمة المدنية وقضى هذا
الطعن نهائياً برفض دعوى التزوير وبصحته
السند .

« وحيث انه قد يتبادر الى الذهن ان
الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المدنية
برفض دعوى تزوير سند لا يبطله حكم يصدر
من محكمة ابتدائية في دعوى جنحة تزوير
ذلك السند ولكن هذه المحكمة لا تأخذ بهذا
الرأي بل ترى ان التطبيق الصحيح للمادة
٣٧٢ من قانون المرافعات يقتضي قبول
الالتماس للاسباب الآتية :

أولاً — لان النص الوارد في هذه المادة
عام يجب تطبيقه في جميع الاحوال سواء
سبق الفصل في دعوى التزوير بطريقة مدنية
ام لم يسبق .

ثانياً — لان نص المادة يتناول الاقرار
بتزوير الورقة والحكم بتزويرها . ويدل ظاهر
النص على ان الشارع جعل الاقرار والحكم
متعادلين . ولا نزاع في ان الاقرار بتزوير
الورقة بعد الحكم النهائي موجب لقبول
الالتماس ولو سبق الفصل في دعوى التزوير
بطريقة مدنية فالمحكم بتزوير الورقة موجب
ايضاً لقبول الالتماس في هذه الحالة كما هو
مقتضى التعادل بين الاقرار والحكم في نص
واحد .

ثالثاً — لان القول بشيخ هذا الرأي
يؤدي الى نتيجة من اسوأ النتائج في تنفيذ
الأحكام ذلك ان الجاني يحكم عليه بمقوبة

« وحيث انه ظهر من اسباب الحكم ان التناقض نقأ في منظوقه من رفض الاستئناف الفرعي مع رفض الدعوى الاصلية ذلك الرفض المبني على اسباب ظاهرة صريحة فيكون رفض الاستئناف الفرعي هو سبب هذا التناقض ويتعين حصر النزاع في موضوع هذا الاستئناف بدون حاجة الى بحث موضوع الاستئناف الاصيل الذي تبين قصد المحكمة بشأنه بطريقة واضحة جلية »

(استئناف محمد توفيق للصوري وحضر عنه حضرة محمد افندي كامل البعلبعلى الهامى مند اليد حسن محمد الروسى وآخرين وحضر عنهم حضرة اسكندر افندي ابراهيم وحسن صبرى بك اللطامين فمرة ٩٤٣ سنة ٣١ قضائية . دائرة حضرة اعد زكى ابو السعود بك وجناب مستر هل وعلى جلال بك)

١٥٩

حكم تاريخه ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢
الجزء . شرط جزائي . الزاوة القائمة في الارض
القاعدة القانونية

اتفق المؤجر والمستأجر على ان يسلّم المستأجر عند انتهاء اجارته الاطيان المؤجرة اليه خالية من الزاوة وشرط في العقد تمويض المؤجر بأن تكون الزاوة القائمة ملكه كان الشرط الاصيل صحيحاً والشرط الجزائي مثله .

المحكمة : —

« بعد الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٢ في القضية المدنية المقيمة بمجدول المحكمة المذكورة بتمرة ١٩٣

الحكم المستأنف وببعد الدعوى الى اصلها وذلك يطلب اعادة النظر في الدعوى برمتها للحكم بالطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف الاصلية

« وحيث ان وكيل الملتبس ضده دفع هذا الطلب بان محكمة الالتماس لم تقض بالفاء الحكم المستأنف وانما قبلت الالتماس فيما يختص بالتناقض وحددت جلسة لنظر موضوع الدعوى في هذا التناقض فيجب حصر النزاع في موضوع الاستئناف الفرعي الذي هو محل التناقض

« وحيث ان الالتماس مبني على سببين أحدهما عام وهو الغش وقد رفضته محكمة الالتماس والثاني خاص وهو التناقض الذي بني عليه قبول الالتماس

« وحيث ان الغرض من الالتماس اعادة النظر في حالة التناقض بين اجزاء حكم واحد تناقضاً يتعذر معه معرفة أي الاجزاء يمكن تنفيذه ترجيحاً على الآخر هو ان يرفع الامر الى المحكمة التي اصدرت هذا الحكم لتبين قصدها بحكم آخر غير مجزء أو غير متناقض الاجزاء

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين حصر النزاع فيما قضى به الحكم منقوضاً لبعضه والرجوع الى اسباب هذا الحكم لتعرف قصد المحكمة واستظهار علة التناقض ولا تكون ثمة حاجة الى اعادة نظر الدعوى برمتها الا اذا تعذر على محكمة الالتماس ان تستبين ذلك للقصد من اسباب الحكم

« وحيث ان الواجب على المستأنف ان يسلم الارض في التاريج المعين في عقد الايجار فليس له الحق اذن ان يزرع شيئاً يبق الارض حتماً تحت يده بعد انتهاء مدة الايجار لان ذلك يزرع حقوق مالك الارض والتصرف فيها ويطعن الضرر بالمؤجر اذا كانت الارض منزوعة في ميعاد تسليمها

« وحيث ان لكل خصم ان يتفق على تقدير ما يصيبه من الضرر متى تم قبول ذلك يصبح هذا الاتفاق نافذاً اذ تكون شروط الشرط الجزائي متوافرة وهي حصول الضرر وقيمة التعويض عنه. وفي هذه الدعوى قد انذر المستأنف بتسليم الارض غالية من الزراعة فلم يزعم مخالفاً في ذلك الشروط حيث قد زرعها وبذلك جعل نفسه تحت شرط الشرط الجزائي القاسوني ولهذا يكون الحكم الابتدائي في محله ويتمين تأييده »

(استئناف الشيخ علي فتيل زغلول وحضر عنه خيرة غري الخندي سلامة ضد الشيخ احمد اسماعيل نمرة ٤١٥ سنة ٣٩ قضائية . دائرة سادة محمد حمز باشا وجناب مستر كلوين وسادة محمد علام باشا)

سنة ١٩٢٢ المرفوعة من المستأنف عليه ضد المستأنف والمبينة فيه وقائع الدعوى والطلبات والقاضي حضورياً بتثبيت الحجر التحفظي الذي حصل على زراعة القصب والقررة موضوع الدعوى بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ واحقية المدعي الى الزراعة المحجوزة المذكورة والزام المدعى عليه بالمصاريف وبماية قرش اتعاب محاماه وبشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وبرفض دعوى الحراسة المرفوعة من المدعي عليه

« وبعد الاطلاع على ورقة الاستئناف المؤرخة في ٩ فبراير سنة ١٩٢٢ المرفوع من المستأنف عليه عن ذلك الحكم الذي طلب به المستأنف الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالنفاذ الحكم المستأنف ورفض دعوى المعلن اليه فيما يتعلق باعتباره مالكا لزراعة ثلاثة افدنة قصب وفدانين ادره بدون مقابل والحكم بتطبيق المادة ٦٥ مدني مع الزام المعلن اليه بالمصاريف والانتعاب

« وحيث ان المستأنف يقول ان الشرط الجزائي غير جائز في حال كونه الحال

قضاء المجلس الأعلى للبحر

استضافه بقدر الامكان من ساكن الحط الذي به محل توطن الشخص المتقضى النظر في امره بالمجلس الى آخر مانص عليه بالفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الامر العالي المشار اليه سابقاً « وحيث ان هذا الامر يعتبر من النظام العام وللمجلس ان يحكم فيما هو من اختصاصه دون سواء . وعليه كان يتعين على المجلس الابتدائي اذا تحقق لديه ان محل توطن المطلوب المحجر عليه هو بندر النيا ان يحكم بعدم اختصاصه لا ان يحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص شكلاً بناء على أنه أتى بمد التكلم في الموضوع

في الموضوع

« وحيث لذلك يرى هذا المجلس الفاء القرار المستأنف واعادة الاوراق لمجلس حسي مديرية اسيوط لتحقيق محل اقامة المطلوب المحجر عليه حتى اذا ثبت لديه ان اقامته بندر النيا يقرر بعدم اختصاصه »

(استئناف محمد القدي قلاوي الريدي ضد عرفان بك سيف النصر نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ . وثلاثة صاحب المال احمد طالت باشا وبمخضو اصحاب السادة والفرزة والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حين بك المستشارين والشيخ محمد مصطفى الرافي الضو بالحكمة الشرعية العليا ومحمد صالح باشا المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً)

١٦٠

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٣

جبر . اختصاص . محل اقامة

القاعدة القانونية

في مواد المحجر يكون المجلس المختص هو الموجود بدائرته محل توطن الشخص المتقضى المحجر عليه أو المحجور عليه . وهذه القاعدة من النظام العام ولا يسقط حق الدفع بعدم الاختصاص بالتكلم في الموضوع .

المجلس

« حيث ان الفقرة الاخيرة من المادة السادسة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بالفاء اقلال بيت المال وترتيب المجالس الحسبية نصت صراحة على انه في مواد المحجر يكون المجلس المختص هو الموجود بدائرته محل توطن الشخص المتقضى المحجر عليه أو المحجور عليه

« وحيث ان الشارع لاحظ في هذا ان المجلس الذي بدائرته محل الشخص هو الذي يسهل عليه تصريف حالة الشخص لقربه منه ولان العضو الذي هو من الاعيان يكون

« وحيث ان مرض المورث بالشلل وقت صدور الوصاية منه لا يمنع من صحتها
« وحيث بناء على ما تقدم يرى المجلس ان القرار المطعون فيه في محله ويتعين تأييده »
(طن سنالي وزير الحفانية ضد احمد السيد عبده
نمرة ١٥٩ سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ . دائرة
مقال احمد طلعت باننا والهيئة السابقة)

١٦٢

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٣
تم . عدم التقديره . عدلونه للمجور عليه . استبداله

القاعدة القانونية

قضى المجلس الحسبي العالي بوجوب استبدال
قيم بأخر لأن القيم الذي اختاره المجلس الحسبي
الابتدائي (لا يملك شيئاً يمكن معه الرجوع عليه
في حالة إساءة التصرف في أملاك المحجور عليه)
ولأن (بين هذا القيم وبين المحجور عليه كراهة
وبفضاء بسبب طلاق المحجور عليه لأنخت
القيم المذكور)

(استئناف محمد ابراهيم الفلي ضد احمد بسيوني الفلي
نمرة ١٥ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ . دائرة مقال
احمد طلعت باننا والهيئة السابقة)

١٦٣

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٣
حجر . عدم الن . ضف التذكرة . ادارة الاعمال بنفسه

القاعدة القانونية

قضى المجلس الحسبي العالي بتوقيع الحجر

١٦١

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٣
وصية . اثباتها . عدم تقيد المجالس الحسبية بالمادة
١٠٠ من لائحة المحاكم الشرعية

القاعدة القانونية

ان المادة ١٠٠ من لائحة المحاكم الشرعية
التي تنص على ان لا تسمع عند الانتكار دعوى
الوصية أو الايهاء أو الرجوع عنها بعد وفاة
الموصى الا اذا وجدت أوراق رسمية مكتوبة
جسيما بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك تدل
على ما ذكره خاصة بالاجراءات التي يتعم
على المحاكم الشرعية مراعاتها بالنسبة الى سماع
الدعوى وعدم سماعها . اما المجالس الحسبية فرة
في اعتماد كل ورقة تقوم الدلائل على صحتها .
المجلس : —

« حيث ان المادة ١٠٠ من لائحة المحاكم
الشرعية هي خاصة بالاجراءات التي يتعم على
المحاكم الشرعية مراعاتها بالنسبة لسماع الدعوى
أو عدم سماعها اما المجالس الحسبية فهي حرة
في اعتماد كل ورقة تقوم الدلائل على صحتها

« وحيث ان ورقة الوصاية موقع عليها
بخط المتوفى حال حياته بحضور من كثيرين من
ضمنهم زوجته الطاعنة في هذه الورقة وموقع
منها ومن كثيرين اختامهم عليها ولم يحصل اي
طعن فيها امام المجلس الحسبي الابتدائي بل
اتفق جميع من حضر أمامه ومن ضمنهم
الطاعنة على تنفيذها بتعيين الوصي المختار

في ٥ مارس سنة ١٩١١ الخاص بتشكيل
مجلس حسي عالي مريحة في ان قرارات
المجالس الحسية واجبة التنفيذ ولو استؤفت
من المجلس الحسي العالي فناء عليه لايسوغ
للمجلس الحسي الابتدائي بعد اصدار قراره
برفع الحجز ان يقرر بأيقاف تسليم أموال من
قرر رفع الحجز عنهم .

(استئناف عبد العزيز مريح ضد الست جمال مريح
نمرة ٥٥ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ . دائرة مالى
احد طلعت باننا والمائة السابعة) .

على شخص لانه يبلغ من العمر نحو الثمانين عاماً
وأنة قليل السمع كفيف البصر ضعيف القدرة
لايعرف من اسماء الشهور العربية الا القليل
ولا يمكنه ادارة اعماله بنفسه
(استئناف صانحه يوسف علاوه وثقيتها ضد
يوسف علي علاوه . نمرة ١٤٣ سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ .
دائرة مالى احد طلعت باننا والمائة السابعة)

١٦٤

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٣
قراوات المجالس الحسية . وجوب عاذها ولو استؤفت

القاعدة القانونية

ان المادة الرابعة من الامر العالي الصادر

فصل المحاكم في الحكم على الجاني

البراءة قد بقي على ظروف خاصة بالمتهم او بقي
على سقوط الحق في رفع الدعوى قبله فان هذا
الحكم لا يقيد المحاكم المدنية

٢ - ان الحكم الجنائي الذي تتوفر فيه
هذه القيود يكون حجة على الكافة لان النيابة
العمومية تمثل الهيئة الاجتماعية في النواحي
الجنائية .

٣ - صدر من المورث بيع غير مسجل
ثم صدر من وارثه بيع آخر عن المين نفسها
ولكنه سجل . البيع الثاني أولى لانه اسبق
في التسجيل .

١٦٥

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٠

حكم براءة لدم وقوع الجريمة او لدم وقوعها من
التهمة . تقيده المحكمة المدنية . حجة على الكافة . بيع من
مورث لم يسجل . بيع من ورث بعد سجل . المضلة
البيع المسجل

القاعدة القانونية

١ - اذا كان حكم البراءة الصادر من
المحكمة الجنائية بقي على ان الجريمة لم تقع اصلا
او انها لم تقع من المتهم فيكون حكم البراءة
مقيداً للحكمة المدنية . اما اذا كان سبب

المحكوم فيه بالنسبة للعقد للطمون عليه ويصبح حينئذ هذا العقد واجب الاحترام وفي مأمن من الطعن عليه وهل هذا الحكم حاز لهذه القوة أمام أي شخص كان ولو لم يكن طرفاً في دعوى الجنحة. والنقطة الثانية أي المقدين حاز للأفضلية الاولى. هل العقد العادر من الوارث (والقي يتمسك به المدعي) أو العقد الصادر من المورث (وهو الذي يتمسك به المدعي عليهم) .

عن النقطة الاولى

ان مبدأ تقيد المحاكم المدنية بأحكام المحاكم الجنائية تقلب القضاء فيه في يادي الامر وانتهى الحال الى تقريره بمقالة ثابتة واجتمعت المحاكم أخيراً على انه اذا كان حكم البراءة مبنياً على ان الجريمة لم تقع اصلاً او انها لم تقع من المتهم فيكون حكم البراءة مقيداً للمحكمة المدنية اما اذا كان سبب البراءة مبنياً على ظروف خاصة بالمتهم او سقوط الحق في رفع الدعوى قبله فان هذا الحكم لا يقيد المحاكم المدنية التي يكون لها الحق في مناقشة السند موضوع الدعوى ولذلك رأى علماء القانون انه يجب لمعرفة قيمة الحكم الجنائي وتأثيره في الدعوى المدنية الرجوع الى اسبابه فان كان اساسه احد الوجوهين الاخيرين جاز للمحكمة المدنية تقدير الدعوى بغير تقيد به وقد شرح المسيو دهلس هذه القواعد في الجزء الاول من كتابه. بالصحيفة نمرة ٣٠٩ وما بعدها. اما فيما يخص

الحكمة :-

» حيث ان المدعي يرتكن في دعواه الى عقد صادر له من والدته الست قر بنت السيد احمد بك الخولي يتضمن تخارجها اليه من تركة مورثتها المرحومة زبيدة ابنتها وقيمتها السدس في نظير مبلغ ٨٥٠ جنيه ذكر في العقد انها قبضته وهذا العقد مؤرخ ٢٧ ربيع اول سنة ١٢٨٨ ومسجل تسجيلاً تاماً في ٨ ابريل سنة ١٩١٠

» وحيث ان للدعي عليهم يدفعون الدعوى بتزوير هذا العقد ويطلبون رده وبطلانه ويتمسكون بعقد بيع صادر من الست زبيدة الى ولدها القاصر فريد مورثهم » وحيث انه تبين من اوراق الدعوى ان العقد الذي يتمسك به للدعي سبق رفع بشأنه دعوى جنحة ضد المدعي المذكور وشاهدت الدعوى المقدمه بجاهد ابراهيم واحمد الرطحي ودخل عبد العزيز افندي الخولي بصفة مدع بحق مدني وطلبت النيابة معاقبة للذكورين بمواد التزوير وقضي من محكمة طنطا الجزئية في ٨ مايو سنة ١٩١٢ بحبس المدعي وشريكه ستة اشهر مع الشغل وبالزامهم بالتضامن بأن يدفعوا للدعي بالحق للدني مبلغ ٥٠ جنيه تعويضاً ثم رفع المحكوم عليهم استئنافاً عن هذا الحكم وحكمت محكمة طنطا بهيئة استئنافية في ٤ مايو سنة ١٩١٣ بالغاء الحكم وبرائتهم. » وحيث ان التصل في هذه الدعوى

يستدعي بحث تقطين : الاولى هي هل حكم البراءة في دعوى التزوير حاز قوة الشيء

التي استنتجت منها محكمة ثاني درجة ان المقد
صحيح

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون
طلب المدعى عليهم رد هذا العقد وبطلانه
غير مقبول ويجب قانوناً اعتباره صحيحاً

عن النقطة الثانية

يتبادر لاول وهلة الى الذهن ان عقد
المورث هو الواجب التفضيل لانه هو المالك
الاصلي للمعين المبيعة ولكن بالتأمل قليلا
يرى ان ذلك مخالف للقواعد المقررة بالمادة
٦١٥ من القانون المدني التي قضت بأن
الحقوق في حالة عدم وجود التسجيل تعتبر
كانها لم تكن بالنسبة للاشخاص الذين لم
حقوق على المقار وحفظوها بموافقتهم للقانون
ومناف للقاعدة المقررة بالمادة ٦١٠ من
القانون المدني الخاصة بالوراثة وقد وضعت
قواعد نظام التسجيل لمنع الارتباك في
المعاملات المقارية ولتأييد الطأينة فيها ومن
اهملها فقد عرض نفسه لضيق حقوقه وفي
الواقع فان المشتري من "وارث ليس عليه الا
الرجوع الى دوائر التسجيلات فان وجد المعين
المبيعة اليه خلواً منها الجأن على ماله وهذا
كل ما يمكن ان يطلب منه وقد يحصل كل من
المسيو لاميير والمسيو بجرس والمسيو مونييه
هذه النظرية بالذقة الواضحة (راجع في ذلك
مجلة "L'Egypte contemporaine" في عدد
مارس سنة ١٩١٣ مرة ١٤) وقد مثل الاخير
منهم لتبسيط الحالة بمثل فرض فيه ان المورث

السطر الثاني من هذه النقطة وهو هل هذا
الحكم الجنائي المتوفرة فيه القيود المتقدمة
يجوز هذه القوة على من لم يكن خصماً في
الدعوى الجنائية فان المقرر كذلك لدى
الشرح ان هذه القوة عامة في تأثيرها ويصح
التمسك بها في وجه الكافة وينوا تقرير هذا
المبدأ على ان الثبابة العمومية تمثل الحياة
الاجتماعية في الدعاوي الجنائية . وقد بحث
هذا المبدأ بشرح واف المسيو جرافولان
في مؤلفه عن تحقيق الجنائيات في الجزء الثاني
صحيفة ٢٧٥ وما بعدها واخذت المحاكم المصرية
بهذا المبدأ على اطراد وآخر حكم بهذا المعنى
صدر من محكمة الاستئناف العليا في ٣٠ مايو
سنة ١٩١٧ وهو مبن على قاعدة ان احكام
المحاكم الجنائية حجة على الكافة فيما قضت به
ويصح التمسك بها ضد من لم يكن خصماً في
الدعوى

« وحيث انه متى تقرر ذلك وجب
الرجوع الى حكم البراءة الصادر من المحكمة
الجنائية في هذه الدعوى

« وحيث ان الحكم المذكور قرر في
اسبابه ان الادلة التي استندت اليها محكمة
أول درجة لا تؤدي الى زور المقد وان
واقعة التخارج التي اثبتت بالمقد المظنون
فيه تاكدت مجتها من المقد الآخر المبصوم
عليه بصبغة الست قر وان للعقد الذي يتمسك
به المدعى عليهم المنسوب صدوره الى الست
زييده محاط بالشكوك وغير ذلك من الاسباب

١٦٦

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣ مايو سنة ١٩٢٢

قوة الشيء المحكوم فيه . اختصاص لجان الاجازات
بجاوزها اختصاصها . بطلان . لاصح اجازته صراحة
ولا ضناً

القاهرة القانونية

١ - اذا فصلت لجنة الاجازات في عقد

خارج بطبيعته عن اختصاصها كان قرارها
الصادر بشأنه باطلاً بطلاناً جوهرياً ولا يجوز
قوة الشيء المحكوم فيه٢ - ليس الخصوم ان يتنازلوا عن هذا
البطلان ولا ان يميزوه صراحة او ضمناً

المحكمة :-

« حيث انه يجب التفريق بين عدم
الاختصاص العام او الولاية وعدم الاختصاص
الخاص فان الأول مبني على أن المحكمة التي
أصدرت الحكم لا تملك حق إصداره اصلاً
اما في الحالة الثانية فاتها لا تملك حق الفصل
في النزاع بالنسبة لحل اقامة المتخاصمين او
لموضوع النزاع سواء كان من جهة القيمة او
المكان .« وحيث انه من المقرر ان على عدم
الاختصاص العام بالنسبة للاختصاص والموضوع
يمتد ماناً للحكم من حيازة قوة الشيء المحكوم
به (راجع شرح القانون المدني المصري
للمسيو دهلن جزء اول صحيفة ٢٧٣ بقرة ١٩
تحت كلمة قوة الشيء المحكوم فيه)

باع مرتين فالمشتري الذي سجل عقده هو
الاولى بالترفضيل وبما ان الوارث يمثل للمورث
فبيعه يكون اولى بالترفضيل متى كان عقده
أسبق في التسجيل كما لو كان البيعان صادرين
من المورث . وهذا ما اخذت به ايضاً المحاكم
المختلطة (حكم محكمة الاستئناف المختلطة
المنشور في المجموعة الرسمية صحيفة ١٠٧
نمرة ٣٣٦

« وحيث ان قواعد التسجيل المذكورة
طامة ولا يستثنى منها الا الحالة المنصوص
عنها بالمادة ٦١٧ من القانون المدني وهي غير
منطبقة على موضوع هذه الدعوى

« وحيث ان العقد المتمسك به المدعي
سابق في التسجيل على العقد الذي يتمسك
به المدعى عليهم وهو الواجب بالترفضيل كما تقدم
« وحيث انه بناء على القواعد السابق
بيانها تكون دعوى المدعي صحيحة ويجب
الحكم له بالاطيان والمقاربات المطلوبة اما فيما
يتعلق بالمنقولات والريع فتري المحكمة اعادة
المرافعة بشأنها لان الخصوم لم يتناولوها في
مجلسهم .

« وحيث ان ما يطلبه المدعى عليهم من
تحقيق مرض الموت يناق في ملهم بالترزوير في
العقد ويتمين عدم اجابة هذا الطلب »

(قضية محمد انصدي المولى ضد الشيخ محمد عجرة
وأقرين نمرة ٦١٢ سنة ١٩١٧ . دائرة حضرة
طاهر فرج بك وجمال الدين إبط بك وعلى الترميمي بك)

١٦٧

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢

وقف . شخصية الناصر وجنيته . دعاوى ماسة بالوقف
قسه . دعاوى ماسة بشخص الناصر . اختصاص

القاهرة القانونية

الوقف شخص معنوي . شخصيته مستقلة
عن شخصية الناصر . وما الناصر الا شخص وكل
اليه تمثيل الوقف في كل ما يمس من المعاملات
فما كان منها ماساً بالوقف نفسه كان من
اختصاص المحاكم الاهلية نظره ولو كان الناصر
متبياً الى احدى الدول الاجنبية . وما كان
منها ماساً بالناصر شخصياً كشؤليه في دفع
متجدد الاستحقاق لاربابه فانه يكون من
اختصاص المحاكم المختلطة

- المحكمة :

« حيث ان للوقف احكاماً خاصة يرجع
بعضها الى الشريعة وتفصل المحاكم الشرعية
فيما يتعلق بها من المنازعات ويرجع البعض
الاخر الى القانون المدني وتفصل فيه المحاكم
ذات الاختصاص العام

« وحيث ان الوقف بهذه الصفة يكون
شخصاً معنوياً مستقلاً عن شخصية من يتفق
ان يكون ناظر عليه وما الناصر الا شخص
وكل اليه تمثيل الوقف في كل ما يمس من
المعاملات .

« وحيث ان الحكم ظاهره بان المحاكم
عند ما تفصل في اي نزاع انما تفصل فيه
باعتبارها نائبة عن ولي الامر وتستمد سلطتها
منه في تعيينها وتفكيكها او بمبادرة اخرى ان
سلطتها محددة بأمر تفكيكها المذكور فاذا
ماراعت حدود هذا الامر فانها لا تكون
نائبة عن ولي الامر بل تكون عملت بسلطتها
الخاصة وهي سلطة لا ترتكن على التفويض
المحول لها وتكون احكامها التي تصدر بهذا
الشكل باطلة بطلاناً جوهرياً . ومن المقرر
ايضاً ان المحصوم انقسم لا يملك التنازل
عن هذا البطلان الجوهري ولا اجازته
صراحة او ضمناً (راجع الجزء نفسه صحيفة
٢٧٥ فقرة نمرة ٢٣)

« وحيث انه متى تقرر ذلك يجب البحث
في قرارات اللجنة وهل تعدت اختصاصها
العام او لا

« وحيث ان المادة ٤ من قانون نمرة ١٤
لسنة ١٩٢١ الخاص بلجان الايجارات في ان
اختصاصها قاصر على العقد الاول الخاص بـ
٤ افدة ١٦ قيراطا المحرر بتاريخ ١٧ فبراير
جنة ١٩٢٠ وبزراعة القطن سنة ١٩٢٠
لا سنة ١٩٢١ وقبح شامي سنة ١٩٢١ فهو
عقد خارج بطبيعته عن اختصاص اللجنة الى
الاختصاص العام ولذا لا يكون قرارها
الصادر بشأن هذا العقد باطلا بطلاناً جوهرياً
ولا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه »

(قضية بطرس فيريال ضد رياض عوض وآخر نمرة
٣١٤ سنة ١٩٢٢ كني . دائرة حضرة احد مختار بك
وحضرتي سيون كراسوا انقدي وحسن خادق انقدي)

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع التعري المتقدم من حضرة وكيل المستأنف عليه بعدم اختصاص المحاكم الاهلية على غير اساس ويتمين رفضه »

(استئناف طاه مسود مناع ضد سالم الغنوي
التقوى نمرة ٢٢٠ سنة ١٩٢٢ - دائرة حضرة عمدة
زكي بك وحضرتي للستر أشلي بول وعبد العلي
غريال بك)

١٦٨

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣

محاضر التحقيقات الجائية - انكار التوقيع عليها - عدم
شروعة الطعن بالتزوير - المادة ٢٢٦ مدني

القاعدة القانونية

محاضر التحقيقات الجائية لا تجري عليها
احكام المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي نصت
على ان المحررات الرسمية تكون حجة على اي
شخص ما لم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مدون
بها بمرقة المأمور المحرر لها - فيجوز لمن يحتاج
بصدور اقرار منه مدون في محضر تحقيق
ان يكتفي بانكار التوقيع دون ان يكلف
بالطعن بالتزوير في محضر التحقيق .

المحكمة : —

« من حيث ان المدعين رفعنا هذه
الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهما الى فدان
و ١٨ قيراطا الصادر بها عقد ٤ ديسمبر سنة
١٩١٢ من المدعى عليهم
« ومن حيث ان المدعى عليهم أنكروا
حجة المقدم المذكور »

« وحيث انه متى تقرر ذلك وجب التمييز
بين للرافق التي تتعلق بالوقف مباشرة دون
ان يكون للناظر صفة جوهرية فيها وبين
الرافق التي قد يكون فيها مساس بالناظر .
اما المنازعات التي من النوع الاول فترجع
في الاختصاص الى المحاكم المحلية ذات
الاختصاص العام وهي بلا مشاحة المحاكم
الاهلية ولو كان الناظر على الوقف تابعا لدولة
اجنبية لان الجنسية الاجنبية قاصرة على
شخصه ولا يمكن ان تتعداه الى الوقف
الذي هو مصلحة اهلية بمحة . ومن الامثلة
على هذه المنازعات ما اذا حدث نزاع بين
الوقف وبين الجار على حق ارتفاق او حصول
ضرر ناشيء عن حالة المقار المجاور او كالموضوع
الذي نحن بصدد في هذه القضية وهو تعديل
الحكر بسبب تحسن الصقع . واما المنازعات
التي من النوع الثاني فهي التي يكون لتبعية
الناظر شأن فيها كما لو طالب احد المستحقين
في الوقف الناظر الاجنبي التبعية بالاستحقاق
المنتجم طرفة فهذه حالة تتعلق بمسئولية
الناظر الشخصية

« وحيث ان المحاكم المختلطة اتبعت هذا
الرأي فقضت بأن للوقف شخصية مستقلة
مثلة في الناظر ولا يمكن ان يكون الوقف
تابعا في الاختصاص لجنسية الناظر عليه
(راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٢ المنشور
بمجلة احكام المحاكم المختلطة عدد ٦ لسنة
الرابعة والثلاثون)

قد نص في المادة ١٣٩ منه على أنه (يتمتع في مواد المخالفات التي تقع فيها يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التي يجررها المأمورون المختصون بذلك الى ان ثبت ما يتنفيها) وفي النص الفرنسي *jusqu'à preuve contraire* ومعنى ذلك ان هذه المحاضر يمكن اثبات ما يخالفها من غير ان يلزم المتهم بالاتجاه لطريق الطعن بالتزوير

« ومن حيث أنه من المسلم به ان المشرع لم يرد بهذا النص ان يجعل لتلك المحاضر قوة اقل من قوة محاضر الجنيح او الجنائيات بل بالعكس من ذلك فإنه اراد ان يرفع من قوة الاثبات التي لها نظراً لان أكثر المخالفات من الاشياء البسيطة التي يمكن الاعتماد فيها على المحضر المحرر بها. اما الجرائم الأكثر أهمية فان محاضرها لا يكون لها هذه القوة التي نصت عليها المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات

« ومن حيث أنه لا يصح ان يمتنع عن ذلك بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني لانه من الضروري في المسائل الجنائية ألا يقيد المتهم في دفاعه ولا ان يحظر على القضاء حرية التقدير بل يجب ان يترك لهم باب الدفاع واسعاً وان يتمتع بكل الضمانات لاثبات براءته

« ومن حيث أنه بالرجوع الى الفقه الفرنسي نجد انهم يعبرون عن المحضر بلفظ *procès verbal* أي (دعوى شفعية) وقد كان ذلك راجعاً الى اصل تاريخي قديم حيث كان العمال الذين يضبطون الجرائم جاهلين

« ومن حيث أنه سبق رفعت ضد المدعى عليهما الاول والثاني دعوى جنحة لتزويتهما المقد المشار اليه وقد حكمت محكمة الجيم الجزئية بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩١٨ بحبسهما وتأيد الحكم المشار اليه بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٨

« ومن حيث ان المدعيتين تتمسكان ضد المدعى عليه الثالث مرمضان بأنه اعترف في التحقيقات التي حصلت بشأن قضية الجنيحة بأنه سبق حرر مع اخوه المدعى عليهما الاولين عقد البيع المذكور نظير ثمن قدره مائة وثمانون جنياً

« ومن حيث ان مرمضان ينكر حصول الشهادة المذكورة ويدعي بأن البصمة الموجودة على المحضر المحرر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ في الصحيفة نمرة ٢٨٣٨٢ بدوسيه القضية المضمومة ليست بصمته

« ومن حيث أنه يجب البحث اولاً فيما اذا كانت هذه المحاضر تأخذ قوة الثبوت المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني بحيث لا يمكن الطعن فيها الا من طريق الطعن بالتزوير او ان لها حكماً آخر يخالف القاعدة المذكورة -

« ومن حيث أنه ليس محلاً للشك كون الاوراق الرسمية التي تحرر لاثبات المسائل المدنية من موظف عمومي مختص لها من قوة الثبوت ما يجعل من غير الجائز الطعن فيها بغير السير في اجراءات الطعن بالتزوير ولكن هذه القاعدة غريبة عن قانون تحقيق الجنائيات

او في بحث القضايا المدنية اكثر مما لها في المسائل الجنائية امام المحاكم الجنائية لان القول بذلك يجعل القضاء خاضعا للمحكمة التي ترفع اليها الدعوى لان نوع المضمومة للقاعة وهو ما لا يتفق وحن التشريع ويخالف الروح التي جرت عليها المحاكم مدنية وجنائية من حيث الثبوت

« ومن حيث انه لذلك يكون من الواجب تحقيق الدفع الذي دفع به عمر عثمان وترى المحكمة تعيين خبير لمضاهاة البصمة المنسوبة اليه الموجودة بمحضر تحقيق البوليس نمرة ٢٨٣٨٢ الموجود بالقضية المضمومة المشار اليها آتقا »

(قضية حنيه بنت عثمان وأخري ضد محمد عثمان ابو خضير وآخرين نمرة ١٦٨ سنة ٩٢٥ دائرة حضرات محمد بنى الدين بركات بك ووزى ميخائيل القندي ومحمد على القندي)

١٦٩

محكمة الاقصر الجزئية

حكم تاريخه ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٠
اثبات . مبدأ ثبوت بالسكتة

القاعدة القانونية

ان الورقة التي ليست بخط شخص ولا بامضائه لا يمكن اعتبارها مبدأ للثبوت بالكتابة بحجة أنهرضي بها الا اذا كانت رسمية استوفت الشروط التي تنفي عن التوقيع . . .

للقراءة والكتابة فكانوا يؤدون الشهادة امام المحكمة شفاهاً فلما ان اشترطت معرفة القراءة والكتابة وشرع عمل محاضر كتابية لم يكن من المعقول ان تعطى تلك المحاضر قوة اكثر مما كان للشهادة نفسها ولكن المشرع رأى من كثرة بعض الجرائم وما تلحقه من ضرر عظيم فضلاً عن كونها ليست من الجرائم الكبرى ان يجعل الاثبات فيها سهلاً وان يحرم المتهم من جزء من الضمانات التي يحوطه بها في بقية المسائل فرفع من قيمة شهادة مأموري الضبطية القضائية فيها وكان اول ما حصل ذلك بالنسبة للجرائم الخاصة بالفتيات . وقد كان ذلك واضحاً من بعض

نصوص الامر الملكي الصادر في سنة ١٤٠٢ حيث ورد فيه ان الحراس المكلفين بالقيام عليها لا يمكنهم ضبط احد ولا اثبات جريمة اذا هم تحروا ايجاد شهود . اذ ان المجرمين ينتهزون فرصة الظلام فيأتون على غرة لارتكاب جرائمهم ولذلك قضى الامر الملكي المشار اليه بأن يكون لمحاضر هؤلاء الحراس قوة غير عادية ولقد جاءت المادة ١٥٤ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي مؤيدة لهذا المبدأ . ومع كونها توسعت فيه كثيراً الا انها لم تجعل عاملاً ولذلك فان القاعدة هي عدم الالتجاء الى طريق الطعن بالتزوير الا في حالات معينة وليس بين الفقهاء الفرنسيين ولا بين قضائهم من يقول بغير ذلك

« ومن حيث انه ليس من المعقول ان يكون لتلك المحاضر قوة في المحاكم المدنية

الحكمة : —

« حيث ان المدعي يقول ان البيع وثائي وعمل عقد يسع لعدم الحاسبة بطريق الاستهلاك . ولذلك في نفس اليوم كتب في دفتر كلا الطرفين ما يفيد ان البيع وثائي بخط كاتب المقعد الاصلي والشهود الموقعين عليه ومن ضمنهم ابن المدعي عليه ولم يوقع المدعي عليه على ذلك لانه كان حائفاً يميناً بالطلاق على عدم التوقيع على شيء »

« وحيث ان المدعي يطلب اعتبار ذلك مبدأ للثبوت بالكتابة واحالة الدعوى لاثبات ما تقدم »

« وحيث ان المادة ٢١٧ مدني نصت على ان الورقة تكون صادرة من الختم المطلوب الاثبات عليه والمادة ١٣٤٧ من القانون الفرنسي زادت على ذلك (او من يمثله) كالوكيل في حدود وكالته والولي والوصي »

« وحيث ان المدعي يتمسك بأن هذه الورقة كتبت برضاء المدعي عليه وفي هذه الحالة يجوز اعتبارها مبدأ للثبوت بالكتابة وله ان يثبت الرضاء بشهادة الشهود »

« وحيث ان الورقة التي ليست بخط شخص او امضائه لا يمكن اعتبارها مبدأ للثبوت بحجة انه رضي بها الا اذا كانت رسمية استوفت فيها الشروط التي تفني عن التوقيع (انظر تعليقات دالوز على القانون المدني جزء ٣ صحيفة ٤٩٤ بند ١٠٠ واوبري ورو جزء ٨ صحيفة ٣٣٤ وصحيفة ٣٣٥ وبلانيول جزء ٢ بند ١١٢٤ صحيفة ٣٦٩ »

وهلثون جزء أول صفحة ٣٢٢ وقد استخلصت قاعدة وهي انه من الواجب ان تكون الورقة بخط الختم او امضائه وان تكون رسمية (انظر بودري لاكتيري وبارد جزء ٤ بند ٢٥٨٧ واوبري ورو جزء ٨ صفحة ٣٣٣ وبودري يشير الى لالومير جزء ٦ صفحة ٤٩٢ ودعولومب ٣٠ نمرة ١١٦ ونمرة ١١٩ »

« وحيث ان قول المدعي ان له اثبات الرضا بشهادة الشهود أمر غير مقبول عقلاً مطلقاً لانه هادم لقواعد القانون فيما يختص بالاثبات اذ انه من السهل جداً ان يكتب شخص ورقة ويشهد معه آخرون انها كتبت بالرضاء لافساد عقد قيمته آلاف من الجنيهات »

« وحيث ان فوق ما تقدم فقد قيل ان الورقة التي توجد بين اوراق شخص اذا لم تكن بخطه او امضائه لا يمكن اعتبارها مبدأ للثبوت بالكتابة ولو كانت عليها علامة او ما يضمنه مع امضائه عادة من الاشكال (انظر اوبري ورو جزء ٨ صفحة ٣٣٣ وبودري لاكتيري وبارد جزء ٤ بند ٢٥٨٨) »

« وحيث انه قد يقال ان علاقة الابن مع ابيه تجعل لمثل هذه الورقة قيمة ولكن القانون صريح في انه يجب صدور هذه الورقة من نفس الختم او ممن يمثله . وقد قال شراح القانون الفرنسي انه مهما كانت العلاقة بين الشخصين لا يمكن اعتبار ورقة مبدأ للثبوت لا بين الزوجين (مع ان بينهما علاقة في الاموال في كثير من الاحوال خلاف الحال عندنا) ولا بين الشركاء او الورثة (انظر

ارض باعتقاد ملكيتها لان القانون اعطاه حق الملكية اذا بنى عليها او غرس فيها مشجعا على التعمير او الغرس

٢- وليس ضروريا حكم يقرر فيه عدم وقوع غش من الباني في وضع يده اذا كلف لا نزاع بين الطرفين في انه بنى من مدة طويلة باعتقاد ان الارض من الاراضي الغير مزروعة المملوكة شرعا للميري

٣- نصت المادة ٥٧ مدني على ان الارض الغير مزروعة المملوكة شرعا للميري لا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ويكون اخذها بصفة ابداعية تطبيقا للقوانين . اما كل من زرع ارضا من الاراضي المذكورة او بنى عليها او غرس فيها غرسا يصير مالكا لتلك الارض ملكا تاما الخ . لا يستفاد من ذلك كما ذهب البعض ان البناء وحده لا يكفي وانما يجب الاذن من الحكومة قبل ذلك وان الاذن وحده لا يكفي الا اذا حصل بناء او غرس خصوصا وان القوانين المشار اليها في المادة تعطي اصحاب الاباعد حق الملك التام

٤- ليس هناك نص يأمر بأن تعين الزيادة المشار اليها اولا في المادة ٦٥ قبل الحكم في الموضوع . وبكفي ان تعين وتدفع مقدما عند ابتداء انتفاع المالك للارض

الحكمة :-

» حيث ان مستندات المدعية تتلخص

اوربي ورو جزء ٨ صفحة ٣٣٨ ووردري لاكتيري وبارد جزء ٤ بند ٢٦٠٣)

(قضية الخويلعي شارل روين ضد سلم عبد الله مردي نمر ٥٧٣ سنة ١٩١٩ . أصدر المحكم حضرة حد نثأت بك القاضي)

١٧٠

محكمة العياط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

بناء او غراس - النية .

القاهرة القانونية

١- نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٦٥ من القانون المدني المصري في النسخة المبرية على انه اذا حصل بناء او غراس من شخص في ارض تحت يده على زعم انها ملكه ثم رقت يده عنها بحكم تقرر فيه عدم وقوع غش منه في وضع يده فليس للمالك الارض ان يطلب ازالة شي مما ذكر بل يكون مخيرا بين دفع قيمة المهمات واجرة العملة وبين دفع ما زاد في قيمة الارض بسبب ما حدث بها . ولكن بمقارنة نص النسخة الفرنسية والنص المحتل والقانون الفرنسي نجد انه ليس من الضروري ان تكون الارض تحت يد الباني معتقدا انها ملكه بل يكفي ان يكون قد بنى بحسن نية . ويستبر باننا بحسن نية من بنى على ارض معتقدا انها من الاراضي الغير مزروعة المملوكة شرعا للميري لانه بمجرد البناء عليها يصبح مالكا وهذا في الحقيقة مساو لبناء على

للمالك ان يطلب الازالة. بل يكون غيراً
بين دفع ما زاد في قيمة الارض او قيمة
المهمات والادوات واجرة العملة

« وحيث ان ظاهر النص في النسخة
العربية لا يفيد ذلك اذ جاء فيها: انما اذا كان
البناء او الفرس حصل من شخص في ارض
تحت يده على زعم انها ملكة ثم رفعت يده
بحكم تقرر فيه عدم وقوع غش منه في وضع
يده فليس للمالك الارض ان يطلب ازالة شيء
الح. فلا المدعى عليه بنى على ارض تحت يده
على زعم انها ملكة ولا رفعت يده بحكم تقرر
فيه عدم وقوع غش منه. ولكن بمراجعة
النسخة الفرنسية نجد انه جاء فيها (اذا كان
البناء او الفرس حصل من شخص رفعت
يده بحكم تقرر فيه انه كان حسن النية ولا
توجد عبارة (تحت يده على زعم انها ملكة)
مع ان النسخة الفرنسية من القانون
المختلط مادة ٩١ نصها بمعنى النص العربي
للقانون الاهلي فيؤخذ من ذلك ان القانون
الاهلي لم يشترط اعتقاد الباني لملكيته للارض
وان تكون تحت يده وانه ترك ذلك عمداً
يفسر هذا الترك وجود اللادة ٥٧ مدني
اهلي التي تنص على ان الارض الغير مزروعة
للملوكه شرعاً للميري يجوز وضع اليد
عليها واخذها بصفة ايسادية باذن الحكومة
الح. ويملكها ايضاً كل من بنى عليها او غرس
فيها غرساً. ولا شك طبقاً لهذه اللادة ان من

اولاً - في عريضة مقدمة من المدعي عليه
لماون الاوقاف في نوفمبر سنة ١٩٢٠ يقول
فيها انه علم ان منزله الذي بناه من عشرين
سنة قائم على ارض الوقف وهو لا يريد اخذ
مال الوقف وبهمه المحافظة عليه ويطلب
التحقق من هذا الامر حتى اذا كان كذلك
ترتب عليه بالحكم وعلى ظهر هذه العريضة
كتاب من لماون للأمور الاوقاف مؤرخ
١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ يقول فيه انه اتضح
ان المدعى عليه بنى على ارض الوقف من
عشرين سنة وحفظاً لحق الوقف اخذ اعترافاً
من المدعى عليه ويطلب للوافقة على تأجير
الارض اليه وعدم الدخول معه في قضية
خوفاً من ان يدعي انها من ضمن املاك
الحكومة (والظاهر من عبارة العريضة
وكتاب لماون على ظهرها ان المدعى عليه
كتبها باملاء او بإرشاد لماون المذكور)
ثانياً - في اجابة من المدعى عليه عند طلب
الازالة مؤرخة ١٩ مارس سنة ١٩٢١ يقول
فيها انه بنى منزله على قطعة ارض كانت (بور
فساد وعولايه) منذ عشرين سنة ولم يكن
يعلم انها وقف

« وحيث انه ظهر انها ملك الوقف فا
زال قابلاً استبدالها او اخذها حكراً ولا
يقبل هدم منزله

« وحيث انه يجب البحث فيما اذا كانت
حالة للدمية تنطبق على الفترة الاخيرة من
للادة ٦٥ مدني اهلي التي تنص على انه ليس

يصدر حكم برفع يد المدعي عليه تقرر فيه عدم وقوع غش منه ولكن لا حاجة لذلك مادام ليس هناك نزاع في هذا الشأن وتضمن المدعية لا تنكر على المدعي عليه بناءه على الأرض منذ عشرين سنة باعتقاد أنها من أراضي الحكومة كما هو ظاهر من كتاب معاونة الاوقاف السالف الذكر ويميز ذلك أيضاً ان المدعي عليه اعترف لاوقف بمجرد ان طلب منه مع انه بنى من عشرين سنة ولم تقدم الاوقاف حجة الوقف او اي شيء آخر غير اعتراف المدعي عليه وان المدعية وان كانت محقة في استلام الأرض الا انه ليس لها الازالة وقد احسنت المادة ٩١ مختلط صنفاً في عدم اشتراط رفع اليد بمحكم يقرر فيه ان لا غش

« وحيث انه قد يفسر البعض الفقرة الثانية من المادة ٥٧ بأن الشارع يقصد البناء بعد الاذن من الحكومة واخذها بصفة ابداعية ويحسن ايراد نص المادة هنا :

« اما الأرض الغير مزروعة المملوكة شرعاً للبري فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ويكون اخذها بصفة ابداعية تطبيقاً للقوانين انما كل من زرع ارضاً من الاراضي المذكورة او بنى عليها او غرس فيها غرساً يصير مالكا الخ »

ولكن القوائم المشار اليها تمطي اصحاب الابلعد حق الملك التام فلا يمكن اعتبار الزرع او البناء شرطاً للملكية وقد سار على ذلك القضاء الاهلي والقضاء المختلط (راجع

بنى على مثل هذه الأرض يعتبر انه كان حسن النية مادام الشارع يحوله هذا الحق بل ويشجع عليه لانه رفع عنه قيد الاذن من الحكومة

» وحيث انه قد يقال ان المادة ٥٥٠ من القانون المدني الفرنسي عرفت حسن النية بأن اعتقاد الملكية بناء على سبب صحيح ولكن هذه المادة ليست موجودة عندنا ولا يوجد في القانون المدني الفرنسي مادة تطابق للمادة ٥٧ من قانوننا. ولذلك لم يستعمل الشارع في المادة ٢٩ مدني في باب التملك بمضي المدة عبارة حسن النية كالمادة ٢٢٦٥ من القانون الفرنسي المقابلة لها بل قال « من وضع يده بصفة مالك بشرط ان يكون ذلك مبنياً على سبب صحيح »

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان اعطاء الشارع حق الملكية على الأرض الغير مزروعة لشخص بمجرد البناء عليها بل وتشجيعه على ذلك كما سبق بيانه يساوي تماماً البناء على أرض مملوكة للباني. وقد بحث دوهلى هذه المسألة في حالة ما اذا كان لم يستعمل الباني حقه في الخمس عشرة سنة الاولى. ويسقط حقه بناء على ذلك طبقاً للمادة ٥٧ مدني وقال : لا يمكن اعتباره مبيء النية اذ انه استفاد من طريقة وضعها القانون ليصير بها مالكا وقد صار فعلاً كذلك. ومن الظلم عدم اعتباره حسن النية (راجع الجزء الاول صحيفة ١٧٥ رقم ٣١).

« وحيث ان هناك امراً آخر وهو انه لم

عند الاستلام او يكون من مصلحة المالك
 (طلب تقدير الزيادة في وقت آخر)
 (خضبة وزارة الاوقاف ضد جامعين على نمرة ٤٦٩
 سنة ١٩٢١. أمر المحكمة بحد ثلث من التناقص)

١٧١

محكمة العياط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢١
 مارونة . قيامها . قيد

القاعدة القانونية

تعتبر المعارضة قائمة بمجرد حصولها ولو لم
 قيد لانه من المتفق عليه ان الدعوى تعتبر
 قائمة بمجرد رفضها رغمًا عن عدم قيدها حتى اذا
 رفعت امام قاض غير مختص. وقد حكمت
 المحاكم المختلطة بأن رفع الدعوى على اجنبي امام
 محكمة اهلية قاطع لسريان المدة. وقد حكمت
 محكمة الاستئناف الاهلية باعتبار دعوى الشفعة
 مرفوعة في المياد متى وصل طلب الحضور
 للدعى عليه في مدة الثلاثين يوماً ولو لم قيد
 الدعوى. وقد جاء في المادة ٤٣ مرافعات مختلط
 بصريح العبارة ان للدعى عليه ان يقيد الدعوى.
 ويستفاد ذلك ايضاً من نص المادة ٥٣ مرافعات
 اهلي حتى لا تبقى الدعوى معلقة ويبقى المدعى
 عليه مهدداً بها. هذا فضلاً عن ان المارضى
 ضده لا يدفع رسماً ما عند قيد المعارضة بعكس
 المدعى عليه في قضية مرفوعة ابتداء فانه يدفع
 ثلاثة ارباع الرسم

المجموعة الرسمية سنة ١٩١٠ رقم ٥٤ وكتاب
 القوانين المقارنة في الديار المصرية طبعة ثانية
 صحيفة ٨ المشار اليه في الحكم ومجلة التشريع
 والقضاء المختلط. ويرى دوهلس ان البناء او
 القرس وحده طريقة اخرى للملك غير
 طريقة الاستئذان ووضع اليد بصفة ابدية
 (راجع الجزء الاول رقم ٢٦ و٢٧ و٢٨ و
 صحيفة ١٧٤. وقد قال في رقم ٣٦ وحينئذ بلا
 استئذان الحكومة وانشاء ابدية يصير
 للباني او الفارس حق الملك التام. وقال في رقم
 ٢٧ وبمجرد ان انتهى البناء او القرس فقدت
 الحكومة ملكيتها. وقال في رقم ٢٨ ومن
 هذه اللحظة يمكن لواضع اليد أن يتصرف في
 ملكه الجديد كما يتصرف في املاكه الخاصة
 فيمكن ان يؤجره ويهبه ويرهنه ويبيعه بدون
 ان تستطيع الحكومة التدخل بأي وجه ما
 «وحيث انه ليس من الممكن الآن تمييز
 الزيادة الواجب على المدعية دفعها بسبب البناء
 فضلاً عن ان المدعية لم تطلب ذلك ولو
 احتياطياً مع تأجيل الدعوى للحكم مرتين
 وليس هناك نص يأمر بأن تعين الزيادة قبل
 الحكم في الموضوع ويكفي ان تعين وتدفع
 مقدماً عند ابتداء انتفاع المالك وقد حكمت
 بذلك محكمة الاستئناف المختلطة في ١٣ يونيه
 سنة ١٨٨٩ (راجع تطبيقات جلال رقم ١ على
 المادة ٦٥ مدني وتطبيقات بورلي على المادة
 ٩١ مختلط والجداول العشري المختلط) سنة
 ١٨٨٩ - ١٨٩٨ رقم ٢١. هذا فضلاً عن
 انه من الجاز ان يتفق الطرفان على الزيادة

الحكمة :-

حيث ان المعارض ضده دفع فرعياً بعدم قبول المعارضة شكلاً لتقدمها بعد الميعاد وحيث ان المعارض قال انه سبق أن طارش في الميعاد وقدم الاعلان ولكنه لم يقيد المعارضة (لانه كان محسباً)

« وحيث انه يجب البحث فيما اذا كانت المعارضة الاولى ذهب اثرها بعدم التقييد ام لا » وحيث انه لذلك يجب البحث فيما اذا كانت الدعوى تعتبر قاعاً ولو لم تقيد ام تعتبر كأنها لم تكن

« وحيث ان الذي يستفاد من نص المادة ٥٠ من قانون المرافعات الاهلي والمادة ٤٣ من قانون المرافعات المختلط ان الدعوى تعتبر قاعاً بمجرد رفعها حتى يفصل فيها اذ ان المادة ٤٣ مختلط نصت على ان للمدعي او المدعى عليه (اذا رأى له مصلحة في ذلك) ان يقيد الدعوى ولا يفرض الشارع وجود مصلحة للمدعى عليه الا اذا اعتبر الدعوى قاعاً وان المدعى عليه لا يريد ان تبقى الدعوى معلقة ويقت مهلحاً بها فسمح له بقيدها اذا لم يقيدها المدعي . والمادة ٥٠ اهلي بمعنى ذلك الا انها ليست بهذه الصراحة واجملت الامر وقالت متى استلم كاتب المحكمة ورقة التكليف بالحضور او علم الخبير بقيد الدعوى في الحال . وورقة التكليف هي اصل الاعلان الموجود مع المدعي او الصورة الموجودة مع المدعى عليه .

« وحيث انه مما يميز ذلك ان الحكم

بالطب لا يؤثر على ما يترتب على رفع الدعوى (راجع ايضاً تعليقات بورلي على المادة ٨٤٣ مختلط)

« وحيث انه مما يؤيد ذلك ايضاً انه من المتفق عليه علماً وعملاً ان التكليف بالحضور يقطع سريان المدة ولو كان امام قاض غير مختص (راجع فتحي زعول صحيفة ١٠١ ودو هلس جزء ثالث صفحة ٣٤٠ رقم ٩٩ فقرة ٣ وتعليقات جلاد على المادة ٨٢ مدني وتعليقات بورلي على المادة ٢٦٩ مدني مختلط ومجموعة هومر ساوير طبعة سنة ١٩١٦ صفحة

٢٠٩ رقم ٨٥٤ . وهناك نص صريح بذلك في المادة ٢٢٤٦ من القانون المدني الفرنسي وتوسعت محكمة الاستئناف المختلطة وحكمة مصر المختلطة وقضت بأن رفع الدعوى على اجنبي امام المحاكم الاهلية يقطع سريان المدة (راجع هومر ساوير طبعة ١٩١٦ صفحة ٢٠٩ رقم ٨٥٥ فقرة ثانية وثالثة . وقد انتقد بعض العلماء الفرنسيين المادة ٢٢٤٧ من القانون المدني الفرنسي التي نصت على ان رفع الدعوى لا يقطع سريان المدة اذا كان الاعلان باطلا وقالوا ان من الصعب التوفيق بين النصين : اي المادتين ٢٢٤٦ و ٢٢٤٧ و ارادوا ان تسري المادة ٢٢٤٦ على هذا الامر ايضاً (راجع بلانيول جزء اول رقم ٢٦٩١ النبعة الاولى وجيوار جزء اول في مضي المدة رقم ٢٠٩ وقد ضيق القضاء الفرنسي والمصري العمل بهذا النص (اي المادة ٢٢٤٧) راجع تعليقات دالوز حرف ب على المادة ٢٢٤٧

١٧٢

محكمة بني سويف الجزئية

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢١
مزد . اتفاق متزايدين . صفة الأتفاق .

القاعدة القانونية

إذا اتفق بعض اشخاص على ان يشتركوا في شراء قطعة ارض للحكومة معروضة للبيع بالمزاد ويكون لكل منهم نصيب فيها وانا بوا احدهم للزيادة بحيث يتنازل لشركائه عن انصبتهم بعد مرسى المزداد او يدفع لهم مبلغاً معيناً بصفة شرط جزائي فهذه شركة اباحا القانون وليست باطلا الا اذا عمل الشركاء ما من شأنه ابعاد المزايد من الآخرين

المحكمة : -

« حيث ان حضرة وكيل المدعين قال ان هذا التماقد باطل لانه مبني على امتناع المدعي عليهم عن الدخول في الزايدة (واستند على الاحكام نمرة ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ تعليقات جلاله على المادة ٩٢ مدني وقضى الاول منها على ان التمسد المبني على امتناع شخص من الدخول في الزايدة في بيع ملك للغير يعتبر مبنياً على سبب غير صحيح ومن ثم يصحكون باطلا ولو كان الفعل لا يدخل تحت احكام المادة ٣١٨ ع و ٢٩٩ الحالية التي نصت على تعطيل المزايدات وقضى الثاني بأن المقد الذي يتعمد فيه اجد التماقدين بالامتناع عن

مدني فرنسي وتعليقات جلاله على المادة ٢٢ مرافعات اهلي

« وحيث انه فوق ما تقدم فقد اخذت محكمة الاستئناف الاهلية بهذا المبدأ في مسألة تشبه مسألتنا تماماً في حكمها الصادر في ٥ يناير سنة ١٩١٦ مجلة المحاكم ١٧ ص ٣٧٥٥ وقررت ان عدم قيد الدعوى في الجدول لا يمنع التكليف بالحضور من ان ينتج جميع نتائجها القانونية وان الدعوى تعتبر قائمة رغمًا عن عدم قيدها . وكما انه يترتب على التكليف بالحضور ولو لم تقيد الدعوى في اليوم المعين سريان التوائد وقطع المدة في سقوط الحق . وكذلك يجب اعتبار دعوى الشفعة مرفوعة في الميعاد متى وصل طلب الحضور الى المدعي عليه في مدة الثلاثين يوماً (راجع تعليقات جلاله على المادة ٥٠ مرافعات) « وحيث انه فضلاً عن كل ذلك فان

العمل جار على ان دعوى الاسترداد مع انها من الدعاوي المكروهة تعتبر قائمة ولو لم تقيد حتى يفصل فيها ولذلك يقيد بها الحاجز اذا لم يقيد بها المسترد او يرفع دعوى يطلب رفضها اذا لم يتدارك قيدها ولا شك ان ذلك ناسيء عن المادة ٥٠ مرافعات اهلي و ٤٣ مرافعات مختلط السابق ذكرهما ويلاحظ انه في الممارسة يدفع المعارض كل الرسم الواجب دفعه عند الاعلان بخلاف دعوى الاسترداد وغيرها فيدفع ربع الرسم فقط »

(قضية عبد المطلب يومى الباسى ضد محمد شامى الرقيق نمرة ٤٦٢ سنة ١٩٢١ . امرو المحكم حضرة اجد ثقات : بك الثاني)

١٧٣

محكمة الازبكية الجزئية

حكم تاريخه ٢١ يونيو سنة ١٩٢٢

اختلاس - تبديد - نية - جريمة قامة - شروع .

القاعدة القانونية

تم جريمة الاختلاس او التبديد المنصوص
عليها في المادة ٢٩٦ عقوبات بمجرد حصول
ضل من الحائز يدل على انه اعتبر نفسه مالكا
ولو لم يتصرف نهائيا في الشيء. فاذا باعه وضبط
قبل ان يسلمه او عرضه للبيع عدب مبددا لانه
ليس ادل من ذلك على وجود نية التملك عنده
ولا يصح اعتبار ذلك شروعاً في تبديد غير
معاقب عليه .

(راجع تعليقات جارسون رقم ٨ و ١٠٩
و ١١ على المادة ٤٠٨ عقوبات فرنسي وجارو
جزء خامس رقم ٣٠٢ و ٣٠٣ والهامش ١٦
لرقم ٣٠٣ وشوفوفوستان هيلي جزء ٥ طبعه ٥
رقم ٢٢٧١) .

المحكمة :-

« حيث انه ثبت من شهادة الشهود
واقوال اللهم في البوليس والمحكمة ان التهم
استأجر الدراجة وقد ضبط وهو يبيعها
بمبلغ ٢٥٠ قرشاً وكان قد اتفق مع المشتري

الزائدة الخ مقابل مبلغ معلوم الخ هو عقد
مبني على سبب غير جائز قانوناً والحكم الثالث
منه وناظر ان الحكم الثاني والثالث لا ينطبقان
على حالتنا وبالرجوع الى نص الحكم الاول
في المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٠ صفحة ٢٣٠
نجد انه مثلها اذ كان ذلك مقابل مبلغ معلوم
« وحيث ان مثل هذا التماقد موضوع
دعوانا ما هو الا شركة اباحها القانون في شراء
العقار وكل شيء يجوز الابحار فيه وليس
الفرض منه الا شراء بلا (سبب) كما اذا
اشترط الامتناع عن الزائدة مقابل اخذ مبلغ
معلوم الامر الذي يسهل على كل من عرف
بأن عنده مالا اذ يمكنه ان يوجم كل من اراد
شراء شيء بالزاد بأنه سيزاحمه ولو لم يكن في
نيته الشراء فيتعهد له بمبلغ من المال (لابعاده)
وقد حكمت المحكمة الفرنسية بأن مثل هذا
الاتفاق موضوع دعوانا جائز مادام لا يستعمل
المتماقدون طرقاً من شأنها ابعاد المترايدن
(راجع تعليقات ديفير وفوستان هيلي وبول
بونت على القانون المدني الفرنسي على المادة
١٨٣٣ حرف (C) وتعليقات دالوز على المادة
١١٣٣ نمرة ٩٩ ونمرة ١٠٠ وقد سارت
محكمة الاستئناف الاهلية على هذا للبدأ في
حكمها المنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٠
نمرة ٨٢ . كذلك الحكم الاول من الاحكام
المتسلك بها حضرة وكيل المدعين (المجموعة
الرسمية سنة ١٩٢٠ صفحة ٢٣٠ اذ تناولت
اسبابه هذا المبدأ واقتره)

(قضية عبد الحيد عثمان فضل وآخرين ضد علي محمد
المعطي وآخرين نمرة ٢٣٦٢ سنة ١٩٢٥ اصدر الحكم
حضرة احمد نقاش بك القاضي)

بواسطته الشيء (S'approprie cette chose) ثم بحث في رقم ١١ في ماهية هذا القمل وقال انه يكون عادة بالتصرف في الشيء بالمبيع او الرهن ولكن قد يكون ايضاً بالتملك بمعرفة الحائز بحجزه الشيء ورفضه تسليمه اياه ثم ذهب من ذلك الى جمل معنى خاص لكفتي اللفظتين (Détournement et dissipation) فعرف الاولى بالتلك والثانية بالتصرف في الشيء . والظاهر ان الشارع المصري قصد بهاتين اللفظتين الاختلاس والتبديد على الترتيب وزاد جارسون في رقم ١٠ بقوله ان عدم تنفيذ عقد الوديعة او الوكالة ولو كان بسوء نية لا يجمعه القانون اكثر من اي عقد آخر . وانما الذي يعاقب عليه القانون هو الاعتداء على حق الملكية وقال جارو جزء خامس رقم ٣٠٣ في بحثه في وقت اتمام الجريمة انها تم بمجرد فعل الحائز فعل مالك . ثم قال في رقم ٣٠٣ فقرة اولى انها تملك الشيء سواء حفظه الحائز او استعمله في غير . ما كان له وسواء اتاد بذلك نفسه او غيره . وجاء في كتاب شوفو وفوستان هيلي جزء خامس طبعه خامس رقم ٢٢٧١ انه في الواقع تملك الشيء هو الذي يكون جريمة الاختلاس سواء حفظ الحائز الشيء لنفسه الخ . ثم قيل ولا يحتاج الامر لشيء الا ان توجد نية التملك مع توفر ركني الضرر وسوء النية طبعاً « وحيث انه ليس ادل على وجود نية

على الثمن وحرر او شرع في تحرير ورقة المبايعه .

« وحيث ان الدافع يقول انه ليس في الامر تبديد وانما شروع في تبديد أمر غير معاقب عليه

« وحيث انه لذلك يجب البحث في معنى التبديد المنصوص عنه في المادة ٢٩٦ عقوبات المطلوب تطبيقها وهل يكفي ان يعتبر الشخص نفسه مالكا ليمد مبدأ ام لا

« وحيث انه جاء في هذه المادة (كل من اختلس او استعمل او بدد الخ) ومعنى الاختلاس هنا يخالف معناه في جريمة السرقة للنصوص عنها في المادة ٢٦٨ عقوبات (Soustraction) ومعنى هذه اللفظة اغتصاب حيازة المنقول او حيازته بغير علم صاحبه او رضائه . اما في جريمة التبديد فان المستأجر او المودع عنده او الوكيل الخ قد نقلت اليه الحيازة برضاء المالك وفعله ومعنى الاختلاس والتبديد (Détournement et dissipation)

هو تحويل هذه الحيازة المؤقتة الى ملكية (Animo domini) وقد قصد الشارع بذلك كل فعل مادي يظهر به الحائز انه اصبح مالكا (راجع تعليقات جارسون رقم ٨ على المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ٢٩٦ عندها . وقال جارسون ايضاً تعليقاً على المادة قسماً رقم ٩ « وقد عرفوا الاختلاس بأنه الفعل الذي يتملك الحائز

١٧٤

محكمة كفر صقر الجزئية

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٣

ملارضة . احكام تمديدية .

القاهرة القانونية

ان الاحكام التمهيدية لا قبل بطيئتها

الظن فيها بطريق المعارضة (١)

المحكمة : —

« حيث انه من المقرر قانوناً ان الاحكام

التمهيدية واجبة النفاذ لانها انما هي احكام في

الشكل والاجراءات فقط التي يرى القاضي

ثروماً في اتخاذها للتنوير في الدعوى وتوصلاً

لمعرفة الحق لا غير وليست اذاً باحكام في

اساس الموضوع وعليه ترى المحكمة ان

المعارضة فيها غير مقبولة اذ لا محل لها

للاسباب المألفة الذكر »

(ملارضة الست مريم جريس وآخر ضد اسماعيل

عبد الصوري وآخرين نمرة ٤٢٤ سنة ١٩٢٢ رئاسة

حفرة محمود بك وهي القاضي)

(١) هذا الحكم قد على ما نعلم وهو على كل حال

بخلاف صراح نص المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات

التي نصت على ان المعارضة تقبل في كل امر او حكم

صادر في القياض الا في الاحوال المستتة في القانون

وليست الاحكام التمهيدية منها . على انه يؤخذ من ملوى

المادة ٣٩٤ من قانون المرافعات التي نصت على ان

التنفيذ المؤقت يكون واجباً لكل حكم فيها امر به من

اجراءات المرافعة او التحقيق ولو مع حصول الاستئناف

ان مثل هذه الاحكام تقبل بطيئتها المارضة وان المارضة

توقف تنفيذها . لانه لو كانت المارضة لا توقف التنفيذ

فقال الشارع (ولو مع حصول المارضة والاستئناف)

فقصده الكلام على الاستئناف ونصه على ان الاستئناف

وحده لا يوقف التنفيذ يؤخذ منه ان المارضة توقفه .

وما دامت المارضة توقف التنفيذ فكانت المارضة مقبولة

في الاصل . ادله التحري

التملك عند المتهم من عرض الدراجة للبيع

وليس فعلاً مادياً اشد دلالة على الملكية من

هذا والبيع اكبر حق للمالك

« وحيث انه قد يقال ان عودة الدراجة

لصاحبها قد ذهبت معه جريمة التبديد ولكن

متى حصل التملك او التصرف فقد تمت الجريمة

بقطع النظر عن كون المتهم ملبثاً او غير ملبث

وبقطع النظر عما اذا كان المتهم قد رد الشيء

قبل اجراءات التحقيق او بعدها او لم يرد

والقضاء ثابت في ان يمد هذا طرفاً خفياً

فقط (راجع جازو جزء خامس رقم ٣٠٣

المامن ١٦) ويلاحظ في مسألتنا ان المتهم

لم يرد الشيء من نفسه ولولا ضبط الحادثة

بمعرفة البوليس لعل الدراجة للمشتري

وانتهى الامر

« وحيث انه فضلاً عما تقدم يمكن القول

بان بيع المتهم للدراجة قد تم اذ قد حصل

الاتفاق على الثمن وهو اقل من عشرة جنيهات

ولم يكن الامر في حاجة لتحرير ورقة مبيعة

فيكون المتهم قد تملك وتصرف ايضاً اي انه

اختلس ويهدد مع ان احد الامرين كاف طبقاً

للمادة ٢٩٦ عقوبات التي قالت كل من اختلس

او استعمل او بدد الخ

« وحيث انه لذلك يكون الحكم النهائي

في محله وانما ترى المحكمة ايقاف التنفيذ لان

المتهم ليس له سوابق مطلقاً ولم يتعد من

الخمس عشرة الا بسنة او سنتين »

(جلسة المنع . قضية النيابة ضد جاك نسيم موصيري

نمرة ٨١٦ سنة ١٩٢٢ . أصدر الحكم حفرة احد

ننأت بك القاضي)

قضايا المحاكم الشرعية

١٧٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢١
وقف . مفهوم للشرط .

القاعدة القانونية

١- اعتبار مفهوم الشرط في الوقف وترتيب
الاستحقاق على هذا المفهوم

٢- اذا حال الواقف على نص وترتيب
سابقين في كتاب الوقف ثم اعقب ذلك بشرط
أخير لا يتفق مع سابق ذلك النص المحال عليه
وجب الاخذ بالآخر . قول الواقف : اذا كان

احد العتقاء لم يعقب ذرية ينتقل نصيبه الى باقي
العتقاء المذكورين كل منهم على حسب حصته
المعينة في كتابه . يدل بمفهومه على استحقاق
ذرية العتقاء عند وجود ذرية وهو فيما دل عليه

من الرجوع باعتبار الحصص يجب العمل به
باعتباره شرطاً أخيراً ولو أنه خالف سابق النص
الدال على التساوي عند ايلولة النصيب .

٣- ان اشتراط الواقف عودة نصيبه الى
عتقائه وعتقاء آخرين ثم موت بعضهم قبل ايلولة

لا يترتب عليه اقطاع الجزء الذي كان يصيب
المتوفين على فرض بقاءهم احياء بل يقسم هذا
النصيب على الموجودين وقت ايلولة . قول
الواقف أنه عند اقراضه (من سام) يكون
وفقاً مصروفاً على عتقاء الواقف المذكورين
وعتقاء حرمة واخيه وزوجة اخيه وابنتها
المذكورين بالسوية الخ لا يوجب القسمة على
عدد رؤوس هؤلاء العتقاء ولو كان بعضهم قد
توفي قبل وفاة الاشخاص الذين كان يديم
هذا النصيب بل اذا توفي بعض العتقاء قبل وفاة
من يديم النصيب يقسم على الموجودين منهم
فقط دون ان يدخل من توفي في عدادهم

٤- لا يدخل أحد من أهل الطبقة الثانية
فيما شرط عوده الى أهل الطبقة الاولى ولو كان
نص الواقف في شروطه يدل على انتقال نصيب
الأصل لفرعه .

(استئناف السيدتين فاطمة وفضيلة متوفيتي المرحوم
محمد حافظ بك ضد السيدة خديجة بنت بلال واخريات
مرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ . صدر الحكم
برئاسة فضيلة الشيخ حسن البنا وبحضور حضرات اصحاب
الفضيلة للشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن
عبد القلاوي والشيخ احمد الطاهر والشيخ عبد
الرحمن حسن)

على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله
لأجل لتطبيقها فيما لو أنكر الورثة وقتما يجتضى
ورقة عرقية وقع عليها مورثهم لأنّه يكون
مقرراً به وأقرار المورث حجة على الوارث

(فضيلة الشيخ محمد الغرب بونس مداحد على بونس
وأخيراً نمرة ٣٢ سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ . دائرة
صاحب الفضيلة الشيخ سرور علي وحضرتي صاحب الفضيلة
الشيخ عمر بنحيت والشيخ محمد السيد)

١٧٨

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٤ يولية سنة ١٩٢٢
وقف . تقسيم شرط الواقف

القاهرة القانونية

١ - ان الوصف في كلام الواقف يرجع الى
الاخير إلا اذا قامت قرينة من كلامه تدل
على غير ذلك

٢ - اخراج الواقف (العتقاء السود الذكور
وذريتهم ونسلهم الذكور) لا يتناول الا اولاد
السود الصنف وعليه فمن ينتسب من طريق
امه الى ذكر اسود ومن آخر الى غير اسود
لا يعتبر مخرجاً من الوقف بل ينتقل اليه استحقاق
امه التي هي ولد ذكر أسود .

(فضيلة مصطفى افندي محمد عبيد بصلته ضد حضرة
صاحب المال وزير الاوقاف بصلته نمرة ١٦٥ سنة
١٩١٩ . دائرة صاحب الفضيلة الشيخ سيد الشناوي
وصاحب الفضيلة الشيخ سالم مبداهة الحرلوي والشيخ
عبد السلام علي)

١٧٦

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٢

استحقاق . اقرار المستحق . تصديق الوصي .

القاهرة القانونية

١ - ان المشروط له الاستحقاق اذا أقر
بشاركة غيره له او استحقاق غيره دونه يعامل
بأقراره مادام حياً وأن خالف شرط الواقف
٢ - ان تصديق الوصي لا يسرى على
القاصر فيرجع في نصيب من تقضى القسمة
وعنده الى شرط الواقف

(قضية الست تيمية بنت محمود ضد مهالي وزير
الاراق بصلته نمرة ١٢٧ على سنة ١٩٠٠ — ٢٠ .
دائرة قضية الشيخ سيد الشناوي وحضرتي صاحب
الفضيلة الشيخ محمود غنجاوي والشيخ فتح افق سليمان)

١٧٧

محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

وقف . اشهاد . انكار الورثة . اقرار المورث

القاهرة القانونية

ان المادة ١٣٧ من لائحة المحاكم الشرعية
وهي التي نصت على أن دعوى الوقف لا تسمع
عند الإنكار الا اذا كان الوقف بأشهاد

سنة لاسمح له بإدارة الوقت اعتراف منه بعدم قدرته على القيام بإدارة شؤنه ولقاضي ان يضم اليه ثمة مأذوناً بالافراد .

(تحية الشيخ محمد احمد الكيس وآخر ضد الشيخ محمد التاجوي . نمرة ١٣ كلى سنة ١٩ — ٢٥ . دائرة صاحب الفضية الشيخ محمود خليل وصاحب الفضية الشيخ محمد امين ابو الفضل والشيخ محمود خلفه)

١٧٩

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وقف . نظر . ضم

القاهرة القانونية

ناظر الوقف اذا طلب ضم آخر اليه لأن

قضاة المحاكم المختلطة

ولا من قواعد واحكام ترتيب المحاكم . مثل هذا المقدم يجب ان ينفذ بمرقة قلم المحضرين بالمحاكم الأهلية المحكمة : —

« حيث ان وضع الصيغة التنفيذية بمعرفة قلم كتاب المحاكم المختلطة على عقد محرر بين وطنيين لا يمكنه ان يثير احكام ترتيب المحاكم وقواعد الاختصاص

» وحيث ان قلم الكتاب لا يحق له كما قضت بذلك محكمة الاستئناف المختلطة مراراً ان يرفض اعطاء الصيغة التنفيذية لمن يطلبها (راجع بهذا المعنى مجموعة الاحكام المختلطة في المشرة السنوات الاولى جزء اول نبعة ١٣٩٨ ونبعة ١٤١٣ وراجع حكم ١١ يناير سنة ١٩٠٢ مجموعة الاحكام جزء ٤ صحيفة ١٠٨) ولكن مثل هذه السندات التي تذييل

١٨٠

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

حكم تاريخه ١٨ مايو سنة ١٩٢٢

اختصاص . مصلحة اجني . صيغة تنفيذية . تنفيذ الخود الرسمية

القاهرة القانونية

١ - لا يكتفى بالحكم باختصاص المحاكم المختلطة ان يكون للاجنبي مصلحة خفية في النزاع بل يجب ان تكون مصلحة ظاهرة وحاصل التمسك بها صراحة . فالجزء الذي يرقه وطني على وطني لحساب اجني غير ظاهر في الخصومة يكون باطلا ولو كان الاجازي يعمل في الحقيقة لمصلحة الاجني التي تنازل له عن الدين

٢ - ان وضع الصيغة التنفيذية على عقد رسمي محرر بين وطنيين بمرقة قلم كتاب المحكمة المختلطة لا يثير شيئاً من قواعد الاختصاص

تلاشت بموجب معاهدة سان جرمان واصبحت ولا وجود سياسي لها « وحيث انه بتلاشي الدولة الحامية تتلاشى معها الحماية التي كانت لها على الرمايا الوطنيين في البلاد الخاضعة للامتيازات الاجنبية

» وحيث انه لا صحة لما يدعيه المدعي من ان جمهورية النمسا الجديدة قد حلت محل دولة النمسا والمجر القديمة لانه بحسب نص المادة ١٠٢ من معاهدة سان جرمان قد تنازلت الجمهورية الجديدة عن الامتيازات الاجنبية المعمول بها في مصر بالنسبة اليها وقد نص في المادة ١٠٣ من المعاهدة المذكورة ان جميع المعاهدات والاتفاقات والمعقود المبرمة بين دولة النمسا والمجر القديمة وبين مصر تعتبر لاغية من ١٢ اغسطس سنة ١٩٠٤ « وحيث انه فضلا عن ذلك فان حكومة الجمهورية الجديدة قد ارسلت تعليمات الى السلطات القنصلية الهولندية التي تمثلها في مصر بأن تكف عن حماية الاشخاص الذين كانوا من قبل تحت حماية دولة النمسا والمجر القديمة »

(قضية مناحم بلاتشي ضد عبد الرحيم قنديل .
رئاسة القاضي ساند زويم)

بالصفة التنفيذية يجب ان تنفذ بمعرفة محضري المحاكم الاهلية (راجع بهذا المعنى ايضا حكم محكمة المنصورة الصادر بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩١٢ ومنشور في الغاريتيه صحيفة ٢٩ نمرة ١٦٣)

» وحيث ان القول بغير هذا الرأي يؤدي ليس فقط الى جمل قواعد الاختصاص تابعة لمشية المتعاقدين بل يجعل الغير الذين تمس هذه العقود بمقوقهم خاضعين لمشية وهوى المتعاقدين
(قضية عباس حسني ضد محمود حسن الترابي رئاسة جناب القاضي مولوت غوف)

١٨١

محكمة مصر الجزئية المختلطة

حكم تاريخه ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٢
حاية . دولة النمسا والمجر القديمة . زوال الحماية

القاهرة القانونية

انه بتلاشي وسقوط دولة النمسا والمجر القديمة بموجب معاهدة سان جرمان سقطت حمايتها للأشخاص الذين كانوا في الاصل من رعايا الحكومة المحلية فأصبحت المنازعات التي لمسؤولاء الاشخاص من اختصاص المحاكم الاهلية دون المحاكم المختلطة

— المحكمة : —

» حيث ان دولة النمسا والمجر القديمة قد

هذه الجزيرة الأصليين حق التمتع بالحياة
الأيطالية أو بالرعية الإيطالية فيقون حافظين
لرعيتهن العناية الأولى
(قضية جالتي ضد حسن الحداد . رئاسة القاضي
ساندروم)

١٨٤

محكمة الاستئناف المختلط

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٣
اتفاق على احتصاص المحكمة التجارية .

القاهرة القانونية

ان الاتفاق الحاصل بين شخصين على
ان المحكمة التجارية تختص بالنظر والحكم
بصفة نهائية في المنازعات التي تنشأ بينهما هو
اتفاق صحيح والحكم الذي يصدر يكون غير
قابل للاستئناف

المحكمة : -

« حيث ان البحث يدور حول معرفة
ما اذا كان الاتفاق الذي يعضيه شخصان على
أن الدائرة التجارية بالمحكمة المختلطة تختص
بالحكم نهائياً في المنازعات التي تقوم بينهما
هو اتفاق صحيح قانوناً أم لا

« وحيث ان مبدأ اعطاء المحاكم حق
الحكم ابتدائياً ونهائياً هو من حقوق الأفراد
وخارج اذن عن حكم المادة ٦٥٤ من القانون
المدني المختلط وبناء عليه يجوز للاخصام

١٨٢

محكمة الاستئناف المختلط

حكم تاريخه ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٢
جنسية . شهادة قوصولا تو . طلاق . مسئولية .

القاهرة القانونية

١ - ان الشهادة الرسمية التي يصدرها
القنصل ويثبت فيها ان المرأة الأجنبية التي
كانت متزوجة بمصري قد عادت لها جنسيتها
الأجنبية الأولى بعد طلاقها هي كافية لاثبات
الجنسية

٢ - إذا طلق الزوج المسلم زوجته الأجنبية
فلا يترتب على طلاقه هذا أدنى مسئولية مدنية
مهما كانت الظروف التي وقع طلاقه فيها لأنه
انما يستعمل حقاً شرعياً خولته له الشريعة
التي عقد زواجه تحت حكمها
(قضية ميدالرحميك رضا ضد الست ملوي فيك .
رئاسة جناب القاضي ماك بريانت)

١٨٣

محكمة مصر الجزئية المختلطة

حكم تاريخه ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٢
جنسية . احتلال رودس . حماية .

القاهرة القانونية

ان احتلال جزيرة رودس احتلالاً
عسكرياً بمعرفة الحكومة الإيطالية لا ينحول أهالي

الفكرة هو احتجاج في غير محله لأن المفهوم والمقول من عدم ثقل مثل هذا النص في القانون المصري أن الشارع المصري رأى من البعث النص على رأي لم يختلف فيه العلماء في فرنسا لا في القانون التجاري ولا في القانون المدني مع أن القانون المدني خلا من النص على مثل هذه المادة والقانون المصري خول هذا الحق للمحاكم الجزئية ولهيئة المحكمين شذوذاً عن القواعد العامة»

(قضية عبد الرحمن سيد احمد ضد هنري سكايني
رئاسة القاضي كليبس)

الذين لم اهلية التصرف بحقوقهم والصلح فيها ان يتنازلوا عن احدى درجتي التقاضي باعطاء محكمة اول درجة حق الحكم والتوصل نهائياً في منازعاتهم

« وحيث ان الاحتجاج بأن القانون التجاري الفرنسي لا يقر اجازة بنص صريح في المادة ٦٥٩ تخويل المحاكم التجارية هذا الحق وان القانون المصري لم ينقل عن القانون الفرنسي هذا النص وان الشارع المصري اراد بدم ثقل هذا النص استبعاد هذه

قضية المحاكم الأجنبية

سيارته مئاة من الكيلومترات فلا تكون المادة ٤٠٥ متوفرة اركانها لانه لم يستلم شيئاً من الاشياء المبينة بالمادة المذكورة .

« تطبيق »

« ان جريمة النصب لا تتوفر اذا كانت الطرق الاحتمالية لم يقصد منها الحصول على جسم مادي بل استخدام قوة او اداء خدمة كحالة من يركب بالسكة الحديد بدون تذكرة وان كانت هذه جريمة من نوع خاص لها قانون خاص . ولما كان لا يوجد قانون خاص لمن يركب سيارة بهذه الطريقة فقد طبقت المحكمة نفس هذه المبادئ على هذه الحالة »

(D. 1904. I. 1447)

(راجع جازيت المحاكم الفرنسية عدد ٩ فبراير سنة ١٩٢٣)

١٨٥

محكمة قضاء ابرام باريس

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢

جريمة النصب . اركانها

القاعدة القانونية

ان جريمة النصب لا تتوفر قانوناً الا اذا اتخذ شخص صفة كاذبة أو استعمل طرقاً احتمالية للحصول على استلام أو التنازل عن شيء من الاشياء التي عددها مادة ٤٠٥ عقوبات فرنسي

فإذا اتخذ شخص صفة كاذبة واستعمل طرقاً احتمالية ليحصل آخر على أن يركبه في

١٨٧

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢
مباشرة وجل لامرأة . غش . مسؤولية .

القاعدة القانونية

لمن عاشرت رجلا مباشرة الزوجات وولدت
منه أن تطالبه بتعويضات اذا ثبت من اوراق
الدعوى انه تركها فجهل أنه كان متزوجا وأنه
وعدها بتزوجا ليحلها على أن تبذل نفسها له .
اذا تركها عقب ولادتها منه ولذا دون ان
يساعدها فإنه بذلك يسبب لها ضرراً عظيماً
تستحق عنه تعويضاً
(راجع جازيت الحاكم الفرنسية عدد ١٤
فبراير سنة ١٩٢٣)

١٨٨

محكمة قضا وإبرام باريس

حكم تاريخه ٩ يناير سنة ١٩٢٣
خصم . ثاك . سلطة القاضي .

القاعدة القانونية

أجازت للمادان ٣٣٩ و ٣٤٠ مراجعات فرنسي
للمن للاشخاص الذين لم يختصوا في الدعوى
ان يدخلوا خصوما فيها للدفاع عن حقوقهم
ولكنه ليس في القانون أي نص يسمح للقاضي
بأن يأمر من تلقاؤه بادلخالهم أخصاما في الدعوى
(راجع جازيت الحاكم الفرنسية عدد فبراير سنة ١٩٢٣)

١٨٦

محكمة قضا وإبرام باريس

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢
جريدة . عمل مجاري

القاعدة القانونية

ان الحكم الذي يقر ان جريمة تستمر
بواسطة شركة مساهمة ليس غرضها قاصراً على
نشر الآراء السياسية أو الدينية فقط بل يشمل أيضاً
المكسب المادي من الإعلانات أو الاخبار
يكون صائفاً اذا قران اعمال الجريمة لها صفة
تجارية وتبناء عليه تختص المحكمة التجارية بنظر
الدعوى التي يرفعها مدير الجريمة ضد الشركة
بسبب طرده الفجائي منها .
« تعليق »

ان نشر جريدة سياسية وادبية بواسطة
محرريها وبدون الاعلانات او المنشورات عمل
مدني (دالوز ١٨٨٠: ٤٠ - D. 1870.3.76)
ولكن يكون عملاً تجارياً اذا كانت الجريمة
ليست ملكاً لمحرريها أو اذا كانت مخصصة
للإعلانات والمنشورات (Conacrée) (D. 1870.
5. 135)
وهذه الآراء مبنية على المادة (٦٣٢)
تجاري فرنسي التي تعتبر من اعمال التجارة
toute entreprise d'agence
Lecour في قانونه التجاري ان وكلاء
الاستعلامات التجارية ووكلاء النشر والاعلانات
agents d'affaires
(راجع جازيت الحاكم الفرنسية عدد فبراير سنة ١٩٢٣)

١٨٩

محكمة قض وإبرام باريس

حكم تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣

مسؤولية حيوان - اصابة

القاهرة القانونية

بمقتضى المادة ٨٣٣ من القانون المدني

الالائي التسم لها قانون ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨

إذا أصيب انسان بضرر من حيوان منزلي

يستعمله المالك في حرفه فلا يكون ذلك

المالك مسؤولا إذا اعتنى العناية المطلوبة عادة

بالإشراف على الحيوان أو إذا كان الضرر
لا مناص من وقوعه حتى لو قام بهذا الإشراف
والرقابة .

وبالأخص لا يكون المالك مسؤولا عن
الجروح التي أحدثتها بقرته مادام قد تركها
تحت رقابة ابنه البالغ من العمر ٢٣ سنة وهو
رجل رشيد خبير بكل أعمال الزراعة ومعود
من صفه على قيادة المواشي وخصوصا إذا
كانت البقرة هادئة وليس السيد ملزم في مثل
هذه الحالة باتخاذ تحوطات استثنائية
(راجع جازيت الحاكم الفرنسية عدد ١٩ فيروسة ١٩٢٣)

بِرَبْطِ الْقَاضِي الْمَدْنِيِّ بِالْحُكْمِ الْجَنَائِي

يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي

ولا يرتبط القاضي الجنائي بالحكم المدني

دعوى أخرى يجب توفر الاتحاد في الأشخاص
والموضوع والسبب . فهل توافرت هذه الشروط
فيما حكم به جنائيا لأجل أن يحتج به مدنيا ؟
هنا اختلف الأئمة الفرنسيون . فيقول « ميرلين
Marlin » ان موضوع الدعوى الجنائية
والمدينة واحد وهو العمل الجنائي في الأثنين .
والسبب فيهما واحد لأن العمل الجنائي لم
يشير فيهما . ولكن عقدة المسألة لمحي ونعدة

من المقرر أن حكم القاضي الجنائي يحتج
به لدى القاضي المدني ، فما حكم فيه جنائيا يجوز
قوة الشيء المحكوم فيه مدنيا . ولا يجوز إعادة
البحث مدنيا فيما سبق الحكم فيه جنائيا حتى
ولو لم يكن المبنى عليه طرفا في الدعوى الجنائية .
هذه هي القاعدة الأولى . ولكن ماهو تليلها من
الوجهة القانونية ؟
فلم أنه لأجل أن يحتج بحكم على

بالدعوى المدنية تعويض نظير الضرر الواقع .
فالصيغة مختلفة في الحالتين والميار في المقاس
لم يكن واحدا .

واذا دققنا النظريا اختلف فيه هؤلاء
الائمة فأنا نرى أن قصر البحث في إيجاد الحل
على نظرية قوة الشيء المحكوم فيه وعناصرها
أمر غير مجد . ونرى كما يرى الفقهاء في الوقت
الحاضر ان المبرة في الأخذ بهذه القاعدة هو
النظام العام والمصلحة العامة . لأنه مما يؤلم
الناس ويزعج الجماعات ويضعف في نفوسهم
قوة الاحكام أن يحكم على شخص بقوة من
المحكمة الجنائية ثم تأتي المحكمة المدنية وتحكم
ببرائه (ولا نريد بالبراءة هنا ان المحكمة
المدنية تضي بنص حكمها بالبراءة بل هي ترفض
التعويض المطالب به أملها المتهم سابقا . ثم
تستند في اسباب الحكم الى أنه برى . فتعضي
وقتئذ يرفض الدعوى المدنية استنادا الى البراءة)
أو أنه يحكم ببراءة شخص من المحكمة الجنائية
ثم تقرر المحكمة المدنية اجرامه . فالحوف من
التناقض ومن المساس بكرامة الأحكام هو
السبب الوحيد في تقرير هذه القاعدة لأن
الضمانات المقررة للمتهم أمام المحكمة الجنائية
أكثر واقوى مما هو معروف أمام المحكمة
المدنية . ومن نتائج هذه القاعدة أنه اذا وضعت
الدعوى المدنية ثم وضعت الدعوى الجنائية قبلها
أو بعدها وجب إيقاف الدعوى المدنية حتى

الاشخاص : لأنه في الدعوى الجنائية لم يكن
حاضرا المجنى عليه بل الذي حضر هو النيابة .
فهل تمثل النيابة هذا المجنى عليه فيكون الحكم
الجنائي بذلك قد حاز الشرائط القانونية الثلاثة
لأنجل أن يحتج به مدنيا ؟ يقول « ميرلين »
في هذه الحالة بأن النيابة في رفضها الدعوى ،
العمومية وفي طلبها تطبيق العقوبة الجنائية تعمل
باسمها وبأسم كل شخص اصابه ضرر من العمل
الجنائي . فهي تمثل الاشخاص الذين أصابهم
ضرر من العمل الجنائي . ولكن « تولى » Toulhier
يقول بمكس ذلك اذ يقول بأن لاوحدة في
الاشخاص لأن المجنى عليه لا يستبر بمشلافي
شخص النيابة . ولا وحدة في الموضوع لأن
الموضوع في الدعوى الجنائية هو طلب تطبيق
عقوبة ، واما في الدعوى المدنية فهو طلب تعويض
نظير ضرر وقع . وما يسميه « ميرلين » بالوحدة
في الموضوع هو في الحقيقة الوحدة في السبب ،
لأن السبب فيهما هو العمل الجنائي . fait
délictueux . ولكن « اورتولان » Ortolan و « دمولومب »
Demolombe لا يوافقان المؤلفين السابقين في
اتحادهما على وحدة السبب . لان العمل الجنائي
ولو كان في ذاته هو أصل السبب الا أنه مصبوغ
في الدعوى الجنائية بصيغة تختلف الصيغة التي
يصنع بها في الدعوى المدنية . وذلك لأنه هنا
ذلك العمل الجنائي يطلب عنه جزاء جنائي في
الدعوى الجنائية أي عقوبة ، فإن الجزاء فيه

البنة الرجوع الى تمحيص السند من جديد أمام القاضي المدني . والنتيجة المستفادة من كل ذلك ان ما فصل فيه الحكم الجنائي يجوز قوة الشيء المحكوم فيه . واما ما لم يفصل فيه فلا يجوزها سواء كان الجنى عليه طرفاً في الدعوى الجنائية أو غير طرف فيها . وقالت محكمة النقض الفرنسية عبارة شهيرة في هذا الشأن « لا يجوز للقاضي المدني ان ينكر على الحكم الجنائي ما فصل فيه حقيقة وضرورة » ويرتب على ذلك ما يأتي :

(١) اذا فصل القاضي الجنائي في الوصف القانون للتهمة *qualification légale* فإنه لا يجوز الطعن بعد ذلك في هذا الوصف امام المحكمة المدنية . فأذا كانت التهمة قد حكم فيها جنائياً باعتبارها خيانة امانة *abus de confiance* فلا يجوز الرجوع في هذا الوصف امام المحكمة المدنية واعتبارها سرقة *vol* لأن الجنى عليه يمد الى هذا التمييز حتى يستطيع رفع دعوى الاسترداد المنصوص عليها بالمواد ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٣٣ و ٧٣٤ مدني و ٢٢٧٩ فرنسي ذرسي الى رد الشيء المختلس لأنه لا يستطيع الوصول الى ذلك بوصف التهمة بخيانة الامانة ويستثنى من ذلك ما قضت به المحكمة الخاصة اعتماداً على علاقة من الاحوال الشخصية الجنائية بالتهمة . فأذا قضى الحكم الجنائي بقربة ضد المتهم باعتباره قاتل لأبيه *paricide* فلا يجوز اتخاذ هذا الحكم دليلاً قاطعاً على البتة والابوة

يفصل في الدعوى الجنائية (المادة ٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي) وهذا هو المقصود من القاعدة المعروفة « بأن الجنائي يوقف المدني » وليس لمن رفع الدعوى أولاً مدنياً أن يدعى بحق مدني في الدعوى الجنائية (المادة ٢٣٩ و ٢٦٨ تحقيق جنابات حتى ولو كانت الدعوى المدنية مرفوعة أمام المحكمة المختلطة والدعوى الجنائية أمام المحكمة الاهلية)

قلنا بأن الحكم الجنائي له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية . ولكن يشترط في ذلك شرط هام جداً وهو أن الامر الذي يجوز قوة الشيء المحكوم فيه هو الأمر الذي فصل فيه القاضي الجنائي فصلاً مميّزاً نافياً للجهالة ورافهاً للشك . فأذا حكمت المحكمة الجنائية ببراءة المتهم من تهمة تزوير عقد من العقود فلا يمنع ذلك من الطعن في صحة العقد المذكور عند رفع دعوى مدنية بشأن هذا العقد وهذا على شرط أن يكون الحكم بالبراءة لم تعرض لصحة العقد في ذاته أو عدم صحته . اما اذا تعرض الحكم الجنائي لصحة العقد وحكم بصحته فلا يجوز بحال رفع دعوى مدنية والطعن في هذا العقد . واذا حكم بالبراءة لعدم كفاية الادلة فلا يمنع ذلك من الطعن في صحة العقد بدعوى مدنية لاحقة . اما اذا كان الحكم بالبراءة قد تناول الجرم بصفحة العقد فلا يمكن

من قوة الاحساس والشعور ما يستطيع معه ادراك جسامته ما يجعله مسئولاً مدنياً

(د) وإذا اختلف سبب البراءة عن

سبب التعويض فلا يعتبر الحكم الجنائي حجة

على القاضي المدني . فإذا رفعت الدعوى

العمومية على سواق ترام بتهمة انه لم يفرع الجرمن

فصلت الاصابة ثم تراء فان ذلك لا يجوز دون

مطالبة مع الشركة بتعويض بسبب آخر وهو

انه كان يسرع باكثر من اللازم مثلاً وليس معنى

ذلك انه يجوز اعادة رفع الدعوى العمومية على

التهمة بسبب آخر لأن الاحكام الجنائية تكتسب

قوة الشيء المحكوم فيه امام المحاكم المدنية منها

كانت اسباب الحكم بحيث لا يجوز الرجوع

فيها ابداً

(هـ) وإذا قضت المحكمة الجنائية ببراءة

شخص منهم بصفة كميالة تدفع حاملا

واستندت في حكمها الى أنه من المحتمل ان

يكون وجود الكميالة تحت يده يرجع لسبب

غير سبب السرقة كالمهبة مثلاً من قبل الدائن،

ففي هذه الحالة لا يمكن الرجوع على التهمة بقيمة

الكميالة باعتبارها مسروقة لأن امر السرقة قد

فصل فيه . ولكن يجوز الرجوع على التهمة

بقيمتها لسبب آخر غير السرقة كالامانة أو الرهن

وهكذا أي بخلافه عن الكميالة باعتبارها

كان أميناً عليها أو كاتب موهونة عنده

(و) وما فصل فيه جانياً ضد التهمة

لأن الفصل في هذه الاحوال راجع الى محاكم الاحوال الشخصية المنصبة لهذا الغرض .

(ب) ويجب الرجوع دائماً الى اسباب

الحكم لأجل تعيين المسئلة التي فصل فيها .

فإذا قضى الحكم الجنائي ببراءة متهم منسوب

اليه القتل خطأ واستند الحكم الى انه لم يثبت

اهمال أو خطأ من المتهم فلا يجوز رفع دعوى

تعويض عليه فيما بعد بشأن هذا الوصف الذي

فصل فيه الحكم الجنائي . وإذا قرر الحكم

الجنائي عدم توافر أدلة الثبوت وأنه لذلك

لا تكون التهمة ثابتة على المتهم فلا يجوز ايضاً

للمجني عليه مطالبة المتهم بتعويض امام المحكمة

المدنية وإقامة الأدلة على صحة الاتهام الذي

قضى فيه بعدم صحته : ذلك لأن الحكم

الجنائي قضى باستحالة اقامة الادلة فيجب ان

يكون ذلك حجة لدى المحكمة المدنية .

(ج) قوة الشيء المحكوم فيه يجب الاخذ

بها في كل حالة قضى فيها الحكم الجنائي . واما

المسائل التي لم فصل فيها الحكم الجنائي فأنه

يجوز محاسبة المتهم بشأنها امام القضاء المدني .

فإذا صدر الحكم الجنائي بعدم جواز نظر الدعوى

الجنائية قبل التهمة لأن عمره اقل من سبع

سنوات (المادتان ٥٩ و ٦٢ عقوبات) دون ان

يصرح الحكم التهمة في ذاتها فان ذلك لا يمنع

المجني عليه من مطالبة المتهم بتعويض فيما بعد

إذا تبين بأن هذا التهمة ارتكب جرمه ولديه

من رفع دعوى التعويض باعتبار انه هو السبب في القتل	لا يجوز الرجوع فيه امام القضاء المدني عند رفع الدعوى المدنية ضده من قبل المجني عليه . فلا يجوز للتهم اثبات براءته امام المحكمة المدنية اذا حكم بأدائه امام المحكمة الجنائية . ولا يجوز له اثبات عكس ما أثبتته الحكم الجنائي ولكن اذا حكمت المحكمة الجنائية بقوة الساقة على شخص متهم بسرقة مبلغ معين فإنه يجوز للمحكمة المدنية ان تحكم بمبلغ اقل من المبلغ المشار اليه بالحكم الجنائي . واذا حكم براءة شخص لأنه لم يكن هو القاتل فلا يمنع ذلك
واذا قضي جنائيا بالبراءة لعدم كفاية الادلة جاز نظر الدعوى المدنية الخاصة بالتعويض واذا حكم بالبراءة بسبب الدفاع الشرعي legitime defense فلا يمنع ذلك من طلب تعويض فيما بعد لتعدد درجات الدفاع الشرعي (ز) واذا حكم على شخص بتزوير ورقة وجب اعتبار هذا الحكم حجة على الكافة وعلى جميع الناس ؟	

الركن

عبد السلام زهني

العدد السادس		السنة الثالثة	
فهرست			
نمرة الحكم	صفحة	أثر تنبيه نزع الملكية	بحث للإستاذ عبد الفتاح السيد بك
١٤٠	٢٠٢	محكمة النقض والابرار	الاحكام
١٤١	٢٠٢	» » »	نقض . اسباب . شهود نفي
١٤٢	٢٠٢	» » »	نقض . اسباب . شهود نفي
١٤٣	٢٠٢	» » »	نقض . بيان الواقعة . اشتراك . اتفاق
١٤٤	٢٠٣	» » »	نقض . طاعة مستديعة . بيانها في الحكم
١٤٥	٢٠٣	» » »	نقض . الكشف الطبية . عدم تكام المحكمة عنها
١٤٦	٢٠٣	» » »	نقض . عدم وجود مصلحة
١٤٧	٢٠٤	» » »	نقض . وجوب بيان اركان الجريمة . تطبيق القانون
١٤٨	٢٠٥	» » »	نقض . استجواب المتهم . اعادة سؤال شاهد . تلقين . طريقة توجيه الاسئلة . شهود النفي . انضمام احد المحامين لزملائه . سماع شهادة شاهد بدون حلف يمين
١٤٩	٢٠٦	» » »	بلاغ كاذب . كذب بعض الوقائع
١٥٠	٢٠٦	محكمة الاستئناف الاهلية	نقض . مخالفة للنطوق لما نطقت به المحكمة
١٥١	٢٠٧	» » »	قرارات لجان الاعيادات لا تقبل الطعن
١٥٢	٢٠٨	» » »	زراعة القطن بالقوة لا بالتعلم
١٥٣	٢٠٨	» » »	اجارة . حريق . مسئولية
١٥٤	٢٠٩	» » »	تأمين قطن . ييمه عند عدم الدفع
١٥٥	٢١٠	» » »	تسجيل تنبيه نزع الملكية . ميعاد . حكم نزع الملكية
١٥٦	٢١٢	» » »	شرط جزائي . ضرر
			الايداع . السداد . سوء استعمال الحق
			الحجز بقصد التكاية . تعويضات
			تزوير . ادلة . قبولها

المحكمة	مجلد	تابع فهرست الاحكام
١٥٧	٢١٢	محكمة الاستئناف الاهلية التاس . الحكم بتزوير ورقة جنائياً بعد الحكم في الدعوى مدنياً . للمادة ٣٧٢ مرافعات
١٥٨	٢١٣	التاس . تناقض بين اجزاء الحكم اجارة . شرط جزائي . الزراعة القاعة في الارض
١٥٩	٢١٤	حجر . اختصاص . محل اقامة وصية . اثباتها . عدم تقييد المجالس الحسبية بالمادة ١٠٠ من لأئحة الحاكم الشرعية
١٦٠	٢١٦	المجلس الحسي العالي قيم . عدم اقتداره . عداوته للمحجور عليه . استبداله
١٦١	٢١٧	حجر . تقدم السن . ضعف الذاكرة . ادارة الاعمال بنفسه
١٦٢	٢١٧	قرارات المجالس الحسبية . وجوب تفادها ولو استؤتفت
١٦٣	٢١٧	حكم براءة لعدم وقوع الجريمة اول لمدم وقوعها من المتهم . تقييده للمحكمة المدنية . حجة على الكافة . بيع من مورث لم يسجل . بيع من وارث بعقد مسجل . افضلية البيع المسجل
١٦٤	٢١٨	قوة الشيء المحكوم فيه . اختصاص لجان الايجارات . تجاوزها اختصاصها . بطلان . لا تصح اجازته صراحة ولا ضمناً
١٦٥	٢١٨	وقف . شخصية الناظر وجنسية . دعوي ماسة بالوقف نفسه . دعوي ماسة بشخص الناظر . اختصاص محاضر التحقيقات الجنائية . انكار التوقيع عليها . عدم ضرورة الطعن بالتزوير . المادة ٢٢٦ مدني .
١٦٥	٢١٨	محكمة طنطا الابتدائية الاهلية
١٦٦	٢٢١	محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية
١٦٧	٢٢٢	محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية
١٦٨	٢٢٣	محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
١٦٩	٢٢٥	محكمة الاقصى الجزئية
١٧٠	٢٢٧	محكمة العياط الجزئية
١٧١	٢٣٠	محكمة العياط الجزئية
١٧٢	٢٣٢	محكمة بني سويف الجزئية
١٧٣	٢٣٣	محكمة الازبكية الجزئية
١٧٤	٢٣٥	محكمة كفر صقر الجزئية
١٧٥	٢٣٦	المحكمة العليا الشرعية
١٧٦	٢٣٧	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
١٧٧	٢٣٧	محكمة طنطا الابتدائية الشرعية
١٧٨	٢٣٧	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
١٧٩	٢٣٨	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
١٨٠	٢٣٨	محكمة مصر الابتدائية المختلطة
١٨١	٢٣٩	محكمة مصر الجزئية المختلطة
١٨٢	٢٤٠	محكمة الاستئناف المختلطة
١٨٣	٢٤٠	محكمة مصر الجزئية المختلطة
١٨٤	٢٤٠	محكمة الاستئناف المختلطة
١٨٥	٢٤١	محكمة نقض واپرام باريس
١٨٦	٢٤٢	محكمة نقض واپرام باريس
١٨٧	٢٤٢	محكمة استئناف باريس
١٨٨	٢٤٢	محكمة نقض واپرام باريس
١٨٩	٢٤٣	محكمة نقض واپرام باريس
فهرست الابحاث القانونية		
٢٤٣	صفحة	يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي ولا يرتبط القاضي الجنائي بالحكم المدني
رئيس التحرير: عزيز زماكي مساعده رئيس التحرير: محمد صبرى ابو علم		

بيانه

تتقبل « المجلة » مقالات الكتاب واحكام المحاكم بقبول حسن . وهي مدينة لموسليها بما نالته من الاقبال العظيم عليها .
وقد تمكنا بفضل هذه المعونة من نشر ٥٠ حكما من الاحكام ذات المباديء في هذا العدد . منها :

١٠	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
١٠	« « « محكمة الاستئناف الاهلية
٥	« « « المجلس الحسي العالي
١٠	« « « المحاكم الكلية والجزئية
٥	« « « المحاكم الشرعية
٥	« « « المحاكم المختلطة
٥	« « « المحاكم الاجنبية
٥٠	

وقد صدرنا هذا العدد بالمذكرة التي حررها حضرة صاحب المالى وزير الحفانية عن الدستور المصرى، وذيلناه « بمخطوطات افكار » لحضرة الاستاذ فحه بك. ويلها تقرير كتاب « المرافعات » تأليف حضرة الاستاذ الدكتور ابو هيف بك بقلم الاستاذ ابو علم

رئيس تحرير المجلة
عزير فاعلى

عدد أبريل

مذكرة

حضرة صاحب المعالي وزير المحاماة عن الدستور المصري

التشريعية . وقد كان من أكبر البواعث على تسوية هذا الادغام أن تنفية الهيئات النيابية في سنة ١٨٨٣ لا تطابق نظام المجلسين الشائع في معظم البلدان الأجنبية . فالجمعية العمومية لم تكن تجتمع إلا نادراً . بل كان اجتماعها مرة كل سنتين عادة . ولم يكن لها من السلطة التشريعية النافذة سوى حق الاقتراع على الاموال المقررة عقارية كانت أو شخصية خلافاً لمجلس شورى القوانين . فع ان وظيفته فكانت استشاريه فقط فإنه كان في الحقيقة يشترك اشتراكاً عظيماً القدر في سن القوانين

وباحكام قانون ١٨٨٣ كان مجلس شورى القوانين يؤلف من ٣٠ عضواً منهم ١٤ دأعون (بينهم الرئيس ونائب الرئيس) يعينون بأمر حال و ١٦ عضواً منتخباً . منهم ١٤ ينتخبون في الدرجة الثالثة بواسطة مجالس المديرية (بحساب عضو مندوب من كل مجلس مديرية) وعضوين ينتخبان بالدرجة الثانية بواسطة

هذا نص المذكرة التفسيرية التي وضعتها وزارة المحاماة لشرح الحال الجديدة التي يخلقها الدستور ولذكر أسباب التعديل الذي ادخل على مشروع لجنة الثلاثين :

إذا اريد فهم مرمى التغيير الذي سيطراً فلا مندوحة عن أن نورد بالإيجاز ما يختلف به نظام الحكم الجديد عن النظام السابق ومن وجهة النظر هذه يجب أن تكون المقارنة بحكم المنطق بالمدة التي تقدمت الحرب العظمى لأن البلاد منذ سنة ١٩١٤ كانت خاضعة لنظام حكم استثنائي

في أول يولييه سنة ١٩١٣ سن قانون نظامي جديد حل محل القانون النظامي الذي سن في أول مايو سنة ١٨٨٣ ويؤخذ من ديباجة قانون ١٩١٣ أن الغرض الأكبر من التعديل الذي أدخل على القانون النظامي وقانون الانتخاب لسنة ١٨٨٣ هو ادغام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في مجلس واحد هو الجمعية

٤ - وأخيراً حل الانتخاب بالأكثرية المطلقة في الاصوات محل الانتخاب بالأكثرية النسبية

أما من جهة اختصاص الجمعية التشريعية فقد زيد زيادة يسيرة بتحويلها الحق في اقتراح بعض المواد التشريعية والتوسع في مناقشة الحكومة في مشروعات القوانين . والأوامر المالية التي تعرض عليها ، ولكن إذا استثنينا مسألة الاموال الجديدة للقررة المقارية أو الشخصية فأن الحكومة ظلت حرة في ان تعمل أو لا تعمل برأي الجمعية . ومع ان الوزراء معدودون مسئولين من الوجهة السياسية عن اعمال ولي الأمر بحكم امضائهم معه لم يكونوا خاصين لمسئولية برلمانية امام الجمعية التشريعية التي ظلت مصطبغة بصبغة مجلس استشاري تشريعي

ودارت رحى الحرب بعد عقد الفصل الاول من فصول جلسات الجمعية التشريعية بضعة اشهر فلم تجتمع من ذلك الحين لان عقدها أجل الى هذا اليوم ولأن الاعمال التي تعمل لتجديد انتخاب اعضائها وقفت . ومن الجهة الاخرى بسط الحكم العرفي البريطاني في البلاد كلها من شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ ولم يبلغ حتى الآن نقفاً عن ذلك ان ادارة البلاد في خلال هذه الالة الاستثنائية تحت اما بمراسيم اصدرها ولي الأمر في مجالس الوزراء أو بقرارات مجلس الوزراء أو بأوامر ومنشورات من السلطة العسكرية ولكن من غير معاونة الهيئات النيابية

مندوبي المدن والمحافظات أما الجمعية العمومية فكانت بأحكام ذلك القانون عينه مؤلفة علاوة على الوزراء من أعضاء شوري القوانين ومن ٤٠ وجهاً ينتخبهم ناخبون مندوبون بالدرجة الثانية

أما الجمعية التشريعية التي أنشئت سنة ١٩١٣ فؤلفة من الوزراء وم أعضاء فيها بحكم مناصبهم ومن ٦٦ عضواً ينتخبهم ناخبون مندوبون بالدرجة الثانية ومن ١٧ عضواً مميّناً

فالقانون النظامي الذي سن سنة ١٩١٣ كان تقدماً محسوساً بالنسبة الى القانون السابق له من جهة وجوه : -

١ - زيادة نسبة الاعضاء المنتخبين الى الاعضاء الميّنين ووجود ٦٠ عضواً منتخباً كفل للبلاد تمثيلاً يجعل لكل ٢٠٠ ألف نسمة ممثلاً

٢ - تحسن نظام الانتخاب تحسناً عظيماً بمعنى أن الانتخاب صار في جميع الاحوال بدرجةتين وأن عدد الناخبين المندوبين زاد زيادة عظيمة فقد صار لكل ٥٠ ناخباً ابتدائياً ناخب مندوب . أما قبل ذلك فانه لم يكن لكل مدينة أو قرية أو قسم سوى ناخب مندوب واحد مهما بلغ عدد السكان

٣ - كفل تمثيل الاقليات والصالح انه يتعين على الحكومة ان تختار الاعضاء للميّنين من بعض طبقات الاهالي اذا لم تكن الانتخابات قد منحت هذه الطبقات تمثيلاً وافياً

يستطيعه هو ان يطلب من الحكومة تقديم المشروعات ولكن الحكومة كانت حرة في تلبية هذا الطلب أو عدم تلبيةه . اما قانون سنة ١٩١٣ فقد أكسب الجمعية التشريعية شيئاً من هذا الحق ولكنه ظل عرضة لسيطرة الحكومة فكانت تستطيع ان تعارض في مناقشة كل مشروع يصدر من أعضاء الجمعية التشريعية

فأزاء هذه السلطات للتسعة النطاق في اللواد التشريعية أصبح من الصواب الرجوع الى نظام المجلسين فالمجلس الأعلى يصحكون عنصراً معددا بطبيعة تأليفه ولكن اذا كان للمجلسين عين السلطة من جهة الاقتراع على القوانين الا في مسألة الميزانية التي يجب ان يناقش فيها ونجاز باقتراح مجلس النواب فأن لمجلس النواب مع ذلك كفة راجعة بسبب المبادئ التي وضعها الدستور في ما يختص بمسئولية الوزراء

أي ان الوزراء مسئولون سياسياً امام مجلس النواب وحده وليس امام مجلس الشيوخ ومن الجهة الاخرى فان من اختصاص مجلس النواب القرار على اتهام الوزراء امام المحكمة الخاصة التي تنشأ لمحكمة الوزراء على الذنوب التي يرتكبوها في اداء مهامهم وزد على ذلك ان الوزير الذي تحكم عليه المحكمة المحصورة لا يمكن ان يعفى عنه الا بموافقة مجلس النواب ويحسن بنا ان نتوسع في شخص مسألة مسئولية الوزارة لأهميتها . فأنه بموجب نظام الحكم المعمول به الآن يتولى الملك

«أما الدستور الجديد فيمن بنام الصراحة على انشاء حكم نيابي حقيقي في البلاد «والسلطة التشريعية ستكون في يد الملك ومجلس الشيوخ ومجلس النواب معاً فلا يجوز نشر قرار تشريعي له صبغة القانون الا اذا سبق البرلمان فأجازه وكانت السلطة التنفيذية حتى الآن سواء كان بحكم القانون النظامي لسنة ١٨٨٣ أو قانون ١٩١٣ تستطيع دائماً ان لاتعياً برأي مجلس شوري القوانين أو الجمعية التشريعية ولم تكن موافقة الجمعية العمومية أو الجمعية التشريعية مشترطة الا في اجازة الاموال للقررة المقارية أو الشخصية ولكن هناك ما هو أعظم من هذا وهو ان الملك لا يكون بعد الآن على قدم المساواة مع المجلسين التشريعيين لأنه لم يترف له بحق نقض قراراتهما ولو على سبيل التوقيف البسيط بل يمتنع عليه أن يوافق على القوانين التي يجيزها البرلمان وكل السلطة للمعرف بها للملك هي ان يطلب اقتراحاً ثانياً في البرلمان فكل مشروع قانون يقترح عليه مرة ثانية في فصل الجلسات الواحد باكثرية ثلثي اعضاء كل من المجلسين ولو كان قد اقترح على جوازه باكثرية مطلقة في فصل سابق يجب ان يسن وينفذ

وقد جعل حق البرلمان في اقتراح مشروعات القوانين مطلقاً الا في مسألة فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية ولم يكن هذا الحق معترفاً به لمجلس شوري القوانين بقانون سنة ١٨٨٣ وكل ما كان

بهينته لان جانباً من اعضائه يمينهم الملك .
 فجلس النواب هو الذي يعتبر انه يمثل رأي
 البلاد أوفى تمثيل فقيته هي التي يجب ان
 تملو من وجهة نظر السياسة العامة للحكومة
 ولكن لا ينبغي عن البال انه من وجهة النظر
 التشريعية يكون لمجلس الشيوخ نفس السلطة
 التي لمجلس النواب بحيث انه من الوجهة
 النظرية تستطيع الاكثرية في مجلس الشيوخ
 نظرياً ان توقف سير كل تدبير تشريعي حتى
 ولو اجازته اكثرية مجلس النواب . اما عملياً
 فإن مجلس الشيوخ يقتصر على تعديل للشروعات
 التي تعرض عليه فأذا اشدت الخلاف على مسألة
 تشريعية استطاع الملك ان يستأنف الأمر
 الى رأي الأمة بمجلس النواب فأذا جاءت
 الانتخابات العامة على اثر حل المجلس مؤيدة
 للرأي العام الذي أعرب عنه المجلس السابق
 فالمفهوم ان مجلس الشيوخ يخضع للرأي الذي
 تراه البلاد كلها وتعرب عنه بصراحة

والآن بعدما أجمعنا القواعد الكبرى
 الجديدة التي انشأها الدستور يتيمر لنا ان
 نتولى لمس بعض من أهم النقاط

فالمادة الأولى وهي الوحيدة في الباب
 الأول تتضمن القاعدة الاساسية التي تنتج
 عن الغاء السيادة التركية والغاء الحماية البريطانية
 وهي ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة وتعين
 في الوقت عينه شكل حكومتها وتقول انها
 حكومة ملكية متواردة ذات انظمة تمثيلية

والباب الثاني يحتوي طائفة من النصوص
 الوضعية التي توجد في معظم الدساتير الحديثة

الحكم مع مجلس وزرائه وبواسطة هذا
 المجلس (انظر ذكريتو الخديوي اسماعيل بتاريخ
 ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨) ولكن مع وجود
 هذا المجلس حفظ ولي الأمر في يده جميع
 السلطات التي لم ينسحب لها سواء ندباً صريحاً
 ومن ذلك انه حفظ لنفسه بالأمر الكريم
 الصادر في سنة ١٨٧٨ حق الموافقة على
 قرارات مجلس الوزراء فالملك كان يتخذ
 نصيباً في استعمال السلطة التنفيذية رأساً
 لا بالواسطة فقط

اما الدستور الجديد فينص على نظام
 يختلف كل الاختلاف عن ذلك فكل عمل
 يعمل به الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة
 يجب لتنفيذه ان يوقع عليه رئيس الوزراء
 والوزراء ذور الاختصاص فالملك يستعمل
 سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون
 سياسياً عن جميع اعمال الملك . ويوجب
 التفسير الوارد في غير هذا للكان عن امور
 مشابهة تكون كل اعمال الملك حتى الخطب
 السياسية التي يلقيها داخلية في مسؤولية الوزراء .
 وانما يستغني من هذا الابدأ العام وهو ان كل
 قرار من الملك يجب ان يرضيه احد الوزراء

ان مسؤولية الوزراء السياسية تكون امام
 مجلس النواب فهذا المجلس هو الذي يمرض
 على الحكومة السياسة التي يجب اتباعها
 والوزارة التي لاتنال ثقة هذا المجلس يجب
 ان تستقيل

ومن الطبيعي ان لا تكون المسؤولية
 السياسية للوزارة عادة امام مجلس الشيوخ

الرقابة المنمية عليها ويمتنع اذثار الصحف أو تعطيلها أو التاؤها بواسطة الادارة فكل نظام قانون المطبوعات الذي سن في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ يجب أن يجعل مطابقاً للمبادئ الجديدة

ولكن يبقى هناك استثناء واحد لا نذار الصحف أو تعطيلها أو التاؤها بالطرق الادارية فان بعضاً من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على اساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة البلشفية الموجود الان فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لاجل ضمان حرية اهل البلاد المسلمين والموالين لقانون فلكي يمكن انشاء تشريع لمكافحة امثال هذه الدعوة الضارة نص في المادة ١٥ على ان اذثار الصحف وتعطيلها والغاءها بالطرق الادارية قد يجوز في حالة ما تقضي بالضرورة بالالتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعي . واضيف تحفظ مماثل لهذا الى نص المادة ٢٠ التي تكفل للمصريين حق الاجتماع بسكينة ومن دون سلاح والمادة ١٥١ التي تحظر النفي لجرائم سياسية

اما ما يخص بالتعليم فقد وضع الدستور مبدأ التعليم الاولي الاجباري ومجانبة التعليم في المكاتب العمومية وترك لقانون خاص تنظيم التفاصيل في تطبيق هذا المبدأ وتعيين الاعتمادات اللازمة له

وبالاب الثالث اطول الابواب واعمها وهو يبحث في تنظيم السلطات وقد علقنا عليه تعليقات عمومية في صدر هذه المذكرة

اما الضمانات الشخصية للكفولة بهذه النصوص فمعظمها مكتول بالحق المقرر الحالي فحسبنا أن تنوء بالمبادئ الجديدة التي تنشأ عن ادخال النصوص الدستورية

فالمادة الثالثة بعد ما نصت على قانون تساوي المصريين أمام القانون قضت بأن لا يقع شيء من التمييز بينهم بسبب الجنس او اللغة او الدين سواء اكان ذلك في التمتع بالحقوق للدينة والدينية أو في ما يختص بالاعباء والواجبات العمومية . ويتفرع على هذا للبدأ إلغاء جميع الامتيازات الخصوصية سواء اكانت في مسألة الضرائب او الشئون السياسية او فيما يتعلق بواجب الخدمة العسكرية وقضت المادة الثالثة ايضاً بأن لا يقبل

في المناصب العمومية سوى المصريين وان لا يقلد الاجانب في المستقبل مناصب الا في حالات استثنائية يعينها القانون . وهذا قانون جديد فقد كان تعيين الاجانب جائزاً في جميع مناصب الحكومة ما عدا بعضاً منها اختص بالمصريين أو المصريين المسلمين مراعاة لتقاليد أو بسبب صفة تلك المناصب الدينية ولم يكن استخدام الاجانب مقيداً الا بقانون خاص فيجب والحالة هذه ان تبين بنصوص صريحة الوظائف التي يمكن ان يتقلدها الاجانب في المستقبل علاوة على الوظائف التي حفظت من الآن للاجانب باتفاقات او بالقوانين المصرية

وقد ضمنت حرية الصحافة بالمادة ١٥ من الدستور وهذه الحرية لا تقيد بقيامه مبدئياً الا بنصوص قانون العقوبات فلا يمكن اقامة

أما نظام وراثة العرش فلا يقرر بالدستور نفسه ولكن الدستور بأشارته الى مرسوم ٣ ابريل ١٩٢٢ يكسب هذا النظام صبغة دستورية حقيقية وقد نص صراحة على ان النصوص الخاصة بنظام توارث العرش لا يمكن ان تكون عرضة لاقتراح اعادة النظر فيها . وغنى عن البيان ان من المصلحة العمومية ان يكفل لهذه النصوص اعظم ثبات مستطاع فالملك الذي جرد نفسه مختاراً من الجانب الاكبر من سلطانه يجب على الاقل ان يكون موثقاً ان قوانين اراث العرش لا تكون من المواضيع التي يتناقش فيها البرلمان ويجب ان يظل العرش فوق المناقشات السياسية

ان الملك الذي كان قبلاً يملك في يده السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لم يحتفظ في اللواد التشريعية الا بسلطة نظامية وهي ان يصدر القوانين اللازمة لضمان تنفيذ القوانين ولكن من غير ان تكون له سلطة تعديلها أو تعطيلها أو الاستفتاء عن تنفيذها وقد كانت هذه السلطة النظامية من اختصاص الوزراء المكلفين باتخاذ القوانين . ولكن هنالك حالة يجوز فيها للملك ان يصدر مراسيم من غير موافقة البرلمان السابقة عليها وتحت مسؤولية الوزراء السياسية الذين يعضون المراسيم معه . وذلك في التدابير الملحة التي لا يمكن معها انتظار عقد البرلمان . ولكن هذه المراسيم يجب ان تعرض على البرلمان في اول جلساته . ومتى عرضت كذلك فإذا رفضها احد المجلسين سقطت . اما فائدة هذه المراسيم

فالمادة ٢٣ وهي اول مواد هذا الباب تعلن ان جميع السلطات تصدر من الامة وذلك اعتراف بسيادة الامة ومبدأ من ام المبادئ الجديدة في نظام الحكم الجديد فقد كانت جميع السلطات حتى الآن مجتمعة في يد ولي الامر الذي شاء ان يشرك شعبه معه في حكم البلاد بواسطة أنظمة نيابية ولكنه مع ذلك حفظ لنفسه السيادة التامة

فولي الامر هو الذي اصدر القوانين النظامية المتوالية المعمول بها في البلاد وقد كانت له سلطة تعديلها او الغائها بحسب مشيئته ولكن متى صدر الدستور الجديد فان الحالة تتغير تغيراً تاماً اذ اصدار هذا الدستور والاعتراف بمبدأ كون الامة هي مصدر جميع السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحه امراً غير مستطاع

اما التعديلات التي تدخل على الدستور فيجب ان تقرر بموجب نظام تشترك فيه فروع السلطة التشريعية الثلاثة

فنحن نشاهد الآن اذا من جانب ولي الامر تنازلاً عن حقوق السيادة التي كانت له شخصياً وقد وضعت لأول مرة في تاريخ البلاد الصبغة الديمقراطية لشكل الحكومة الجديدة وبهذا الاعتبار يصح ان يقال ان المبدأ القاضي بان الامة هي مصدر جميع السلطات لا يناقض اصل الحكومات الملكية المطلقة الاسلامية لان هذه الملكيات كانت بالاجمال تعتمد في مصدرها على قبول صريح او ضمني من الشعب الذي يمثلها اعياء ووجوه

الضمانات الدستورية ولكن يجب ان يوافق البرلمان على اعلان الحكم العرفي . ثم ان اعلان هذا الحكم يجب ان يكون بقانون يعين النصوص الدستورية التي قد توقف . ان الحكم العرفي ضرورة في حالات الخطر الاستثنائية لسلامة الدولة من الداخل أو الخارج . ويفضل تنظيم الحكم العرفي بقانون على ان تضطر السلطة التنفيذية الى اعلانه مع عدم وجود نص تشريعي ما على كقيسته

وزير المحاماة

أحمد زور الفقام

فمظيمة جداً لانه لا يستغنى عن اتخاذ تدابير اضافية معجلة اذ قد يقضى كل ابطاء الى اواخر المواعيد

ولا خطر من الاعتراف للملك بهذه السلطة التشريعية غير العادية لان سيطرة البرلمان عليها مضمونة في جميع الاحوال وهنا لك سلطة غير عادية احتفظ بها الملك تحت مسئولية الوزارة طبقاً وهي اعلان الحكم العرفي الذي يجز في ذيله إيقاف بعض

المحكمة

قضاء المحكمة التمييزية في العراق

عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها
لا توجب البطلان .

المحكمة : —

« حيث ان تطبيق المادة ١٩٤ عقوبات على الطاعنين الاثنين بصفتها فاعلين اصليين كان في محله لانه لاجل تطبيق هذه المادة يكنى ان يثبت في الحكم ان الاثنين ذهبا معا بقصد قتل الجني عليه وان أحدهما قتله وفي هذه الحالة ليس من المهم بيان من منهما أطلق العيار اذ قد قضى على حياة الجني عليه »

(تقضى لبراهم الجزوي ضد النيابة نمرة ١٥٤ سنة ١٣٤٠ قضائية . الفائزة المشقة برتبة مالي احدث طلعت بشا وبمضور مستر رسال وحافظ لطفي بك ومستر كروي وعلي حسن بك مستشارين وعلي عزت بك رئيس النيابة)

١٩٠

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٣٣

تقضى . عدم تعيين من اطلق النار . عدم اعضاء الشاهد على شهادته . عدم البطلان

القاعدة القانونية

١ - ليس من الضروري لاعتبار الحكم أنه قد بين الواقعة بياناً كافياً تمييز من أطلق العيار الناري من التمييز اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليها فاعلين اصليين .

٢ - ان عدم اتباع احكام المادة ٢١٥ مرافعات التي تقضي بأن يتلى على كل شاهد ما أبداه من الشهادة ويان يضع اعضاء

فاستأنف التهم المذكور هذا الحكم في ١٩
فبراير سنة ١٩٢٢ ومحكمة طنطا الابتدائية
الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ
٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ عملاً بالمادة المذكورة
حضورياً بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف
وبتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ قرر المحكوم
عليه بالظن في هذا الحكم بطريق النقض
والإبرام وقدم حضرة عبد السلام بك فهمي محمد
الحامي عنه تقريراً بأسباب ظمئه في ٦ يونيه
سنة ١٩٢٢

المحكمة :-

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال
الحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق
وللداوله قانوناً من حيث ان طلب النقض
مصحح شكلاً

« وحيث ان الظن مبني على ان الواقعة
الناطقة بالحكم لا عقاب عليها لان الغش المماقب
عليه يجب ان يكون في نفس الشيء للبيع لا
في شيء يضاف اليه بعد البيع ولا يوجد في
الحالات المبينة بالمادة ٣٠٢ عقوبات للطبقة
ما يشبه حالة الطاعن لان الشارع يرمي الى
معاقة الغش الذي حصل في نفس الشيء المبيع
لا في الزيادة الخارجة عن الشيء للتعاقد عليه
« وحيث ان سبب النقض في عمله واذن

فلا غش ويتمين الحكم براءة رافع النقض
(تمس محمد حسين عيد ضد النيابة قضية نمرة ١٦٩
سنة ٤٠ قضائية . الفائرة الشككة برئامة محالي احمد
طلعت بلشا بحضور الهيئة السابقة)

١٩١

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٣

نقض . غش في البضاعة . غلط الظن يد يمه .
لا جرمية . (المادة ٣٠٢ عقوبات)

الفاعرة القانونية

ان الشارع يرمي في المادة ٣٠٢ من قانون
العقوبات الى معاقة الغش الذي يحصل في
نفس البضاعة المبيعة لا في الزيادة الخارجة عن
البضاعة المتعاقدة عليها . فاذا باع شخص قطناً
لآخر وأدخل في المبيع قطناً من النوع الواطي
ليحصل على ثمنه باعتبار أنه من النوع الجيد
فلا عقاب . لأن الغش المماقب عليه قانوناً يجب
أن يكون في نفس الشيء المبيع لا في شيء .
يضاف اليه بعد البيع
الوقائع :

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه
مع « آخر حكم عليه » شرعاً في غش عقل بك
محمد في نوع الصنف من القطن المقتضي تسليمه
له وذلك بأن باعاً له اربعة وعشرين كيساً
ونصف من القطن وسلماً له ٢٧ كيساً وكان
الفرق من نوع واطي ليحصلاً على ثمنه باعتبار
أنه من النوع الجيد وذلك في يوم حوالى ٢٦
نوفمبر سنة ١٩٢١ بجمعة كفر الشيخ وطلبت
عقابهما بالمادة ٣٠٢ عقوبات

ومحكمة كفر الشيخ الجزئية حكمت بتاريخ
١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ عملاً بالمادة المذكورة
حضورياً بتبريم كل من المتهمين ١٥٠ قرش
ماية وخمسين قرشاً صاعاً

١٩٢

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٢

اختلاس - عدم بيان نوع القصد - قض

القاهرة القانونية

١- إذا حكم على متهم بالعقوبة بناءً على أنه اختلس ثلاث تذاكر ومبلغاً ما تطبيقاً لأحكام المادة ٢٩٦ دون أن يذكر في التهمة أحد القود المينة في المادة المذكورة كان الحكم ناقصاً ويتمين نقضه

٢- إذا لم يبين من الأوراق توفر أركان المادة ٢٩٦ عقوبات التي حكم بمقتضاها بالعقوبة وجب نقض الحكم وتبرئة المتهم المحكمة :-

« حيث أن الوجه اللبني عليه الطعن في محله لأن الواقعة لم تبين بياناً كافياً حسب ما يقتضيه القانون لأنه اقتصر على القول بأن المتهم اختلس ثلاث تذاكر ومبلغ ١٤٥ قرشاً صاعاً وطلب معاقبتهم بالمادة ٢٩٦ عقوبات دون أن يذكر في التهمة أحد القود للبنية في المادة المذكورة لتعرف في أي ظروف وعلى أي صفة كان الاختلاس

وحيث أنه لم يبين من الأوراق توفر أركان المادة ٢٩٦ عقوبات التي حكم بمقتضاها بالعقوبة فيتمين قبول النقض وتطبيق القانون وبراءة المتهم عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات

(ملن مأوون حسن ضد النيابة قضية نمرة ١٧١ سنة ٤٥ قضائية)

١٩٣

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٢

وضع امضاء بدون تقييد - لا تزوير -

القاهرة القانونية

بمجرد وضع امضاء شخص على ورقة بغير تقييد امضائه لا يعتبر تزويراً لأن أهم ركن لتكوين جريمة التزوير هو التقييد للامضاء سواء كان متقناً أو غير متقن

المحكمة :-

« حيث أن الطعن مبني على وجهين وهما أن عدم اتفاق تقييد الامضاء أو التنازل عن التمسك بالورقة الزورة لا يعفيان من العقاب

« وحيث أن المسألة المرفوع بشأنها الدعوى العمومية هي أن التهمة الأولى بصفتها زوجة المدعي المدني قدمت قائمة منقولات موضوع عليها اسم زوجها المذكور وطلبت الحجز بناءً عليها ولما طعن الزوج بالتزوير تنازلت عنها

وحيث أن الحكم الملون فيه قضى بالبراءة لعدم توفر أركان التزوير لأنه لم يحصل التوقيع على المريضة بامضاء مقلدة للمدعي المدني ولأنه حصل التنازل عن التمسك بالورقة

« وحيث أن أهم ركن لتكوين جريمة التزوير هو التقييد للامضاء سواء كان التقييد متقناً أو غير متقن وبما أن ذات التقييد لم يحصل فلا يكون هناك جريمة وما دامت

وحيث انه مع التسليم بان وزارة الاوقاف هي من وزارات الحكومة وعملها معتبرون من الموظفين الرسميين الا ان المهم بصفته ساع ليس بموظف وطوايع البوستان هي بمثابة اموال خصوصية مسلمة له فاقوع منه هو اختلاس كما وصفته محكمة الجنابات والتطبيق القانوني في محله

(قض النيابة سند احد عيسوي . قضية نمرة ٣٧٨ سنة ٤٠ قضائية . الحائرة للشككة برئاسة مالي احد طلت بلشا وبمحذور الحياة السابقة)

١٩٥

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
قض . تعدد العقاب . تعدد اللهم . مسألة موضوعية .
القاهرة القانونية

ان تعدد العقاب من حق المحكمة التي تحكم في الموضوع مادامت الوقائع المسندة الى اللهم متعددة ووقعت على اشخاص وفي تواريخ مختلفة المحكمة : —

حيث فيما يخص الوجه الثاني وهو تعدد العقاب فهو من حق المحكمة مادامت الوقائع المسندة الى اللهم متعددة ووقعت على اشخاص وفي تواريخ مختلفة ولا شك ان محكمة الموضوع في حل من تعدد العقاب طبق مادة ٣٣ عقوبات

(قض محمد خلف ضد النيابة الصومية قضية نمرة ٣٦١ سنة ٤٠ قضائية . الحائرة للشككة برئاسة مالي احد طلت بلشا وبمحذور الحياة السابقة)

الورقة لم تتوفر فيها اركان الجريمة فيستوي التمسك بها او التنازل عنها وعليه يكون التقض في غير محله ويتعين رفضه مع الزام رافقه بالمصاريف

(طعن الحاج احد علي حسن ضد جيمه بنت محمد المشيمي وآخرين . قضية نمرة ١٥٩ سنة ٤٠ قضائية الدائرة المشككة برئاسة مالي احد طلت بلشا وبمحذور الحياة السابقة)

١٩٤

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

اموال خصوصية . طوايع البوستان . اختلاس ساعي الوزارة . قض (للمادتان ٢٩٦ و ١٠٣ عقوبات)

القاهرة القانونية

الساعي ليس بموظف . طوايع البوستان هي بمثابة اموال خصوصية . فاذا اختلس ساعي الوزارة طوايع بوستان حقت عليه عقوبة المادة ٢٩٦ دون عقوبة المادة ١٠٣ .

المحكمة : —

« حيث ان الطعن مبني على ان المحكمة اخطأت في تطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات وكان يجب تطبيق المادة ١٠٣ عقوبات اذ ان موظفي وزارة الاوقاف هم موظفون عموميون كما ان الاموال التي تدير حركتها وزارة الاوقاف هي اموال اميرية (راجع الامر الملكي الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء نظارة الاوقاف بدلا من ديوان عموم الاوقاف والحكم الصادر من محكمة التقض والازام بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٧ مجموعة رسمية سنة ١٩١٨ عدد ٦٣ صحيفة ١١٠)

بدل اخيه المتوفي وبالقفل حضر اليه المجني عليه بالاسكندرية واقامه بأنه يمكنه ان يسمى لتعيينه عمدة اذا دفع له الف جنيه ليدفع معظمها للمدير حتى يقبل تعيينه فقال له المجني عليه ان هذا المبلغ باهظ ولا بأس من دفع مائة جنيه او مائة وخمسين فطلب منه ان يدفع المائة جنيه ولم يتم الدفع لكون المجني عليه طلب الايداع عند قعة فزعل المتهم وقال له انا الذي بيث بيتكم في سنة ١٩١١ بتعين اخيك عمدة والآن لا بد ان اهدمه واقترع على ذلك ثم تعين محمود نعتري باشا مديراً للبحيرة وعاد المتهم واقام المجني عليه مرة ثانية بأن المدير الجديد يأخذ رشوة ويعينه عمدة وتصادف ان طلب المدير المجني عليه واحس بأنه قابله بمقابلة سيئة اعتقد انها من تأثير المتهم فرجع اليه واقامه بأنه لا يمكنه ان يتكلم مع المدير الا بأخذ ٢٠٠ جنيه رشوة له وبالقفل دفع المجني عليه للمتهم الرشوة التي طلبها المدير معتقداً ان مكانته ومركزه يساعدانه على اتعام العمل ثم قدمه المتهم بعد ذلك لنصرت باشا ورجاه في حضور المجني عليه بأن يهتم بشأنه الامر الذي جعله يعتقد في قدرة المتهم على ايصال الرشوة وقضاه ما يطلبه

وحيث انه بعد ان اخذ المتهم من المجني عليه مبلغ المائتي جنيه ليوصلها رشوة للمدير قد اخذ منه مائة جنيه اخرى مقابل ماصرفه في الولاة على المدير بخصوص هذا السعى ثم وصله ايضا نحو ثلاثين جنياً مقابل مصاريف اخرى وقد اخذ المتهم كل هذه المبلغ

١٩٦

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

نصب . طرق احتيال . ايهام بواقعة مزورة . تلوث المجني عليه بالجريمة المتحصنة وسيلة للاحتيال عليه . قذف

القاهرة القانونية

١ - من أفهم شخصاً ان في وسعه ان يعينه عمدة اذا أعطاه قودا يدفعها رشوة للمدير ثم أثر في عقله بضربه ميعادا له ليجعله بالمدير ليسمع منه أنه سيساعده كان ذلك من قبيل الطرق الاحتالية التي من شأنها ايهام المجني عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة

٢ - ان تلوث المجني عليه بالجريمة التي اتخذها المتهم وسيلة للاحتيال عليه ولسلب ماله لا يعفى المتهم الأصلي من العقوبة .

الحكمة : -

« حيث ان رافع النقض استند على وجهين . اولها ان الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه غير معاقب عليها لانعدام ركن الاحتيال باستعمال طرقه . وثانيها ان الانسان لا يطلب حماية القانون اذا كان هو ملوماً بجريمة انتهك حرمة وليس على القانون ان يحميه

« وحيث انه فيما يخص السبب الاول فإنه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان المتهم باعتبار انه كان قديماً مدير البحيرة ارسل حاجبه القديم بشير نصر لطلب الشيخ شافعي ابو واقفه ليعينه عمدة لبلاة لحير

الحصول على تقود من الغير بطرق الاحتيال المعاقب عليها قانوناً لأن مشاركة الجني عليه له في الرشوة التي كان يراد اقترافها بواسطة لم تكن بمنع من عقابه مما وقع منه من المنصب وكل ما كان ينجم عن ذلك ان الجني عليه ما كان في حل من مطالبة المتهم برد ما اخذه منه نصيباً على ذمة الارشاء لأن سبب التعامل كان محرماً قانوناً ولكن هذا التحريم لا يضر الحق العام في تأديب الجاني مما فرط منه مخالفاً لقانون

(قض احد كمال بلشا ضد النيابة . قضية ٥١١ سنة ٤٥ قضائية . الفائزة المشككة . برئاسة محامي احد طلعت بلشا وبحضور الهيئة السابقة)

١٩٧

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٣٣
للادة ٢٦٦ عقوبات . افتراء المحصور .

القاعدة القانونية

ان المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات التي نصت على الاحكام الواجب تطبيقها على حادثة افتراء احد المحصور على الآخر في اثناء المدافعة عن حقوقه امام المحكمة شفاها او تحريراً لم تنص على عقوبة جنائية ما بل جعلت الافتراء مستوجباً للحكم على فاعله بصفة مدنية او تأديبية فقط. فالحكم الجنائي الذي يصدر بالعقوبة يكون قابلاً للتقضى

المحكمة : —

حيث ان المادة ٢٦٦ عقوبات نصت على ان الافتراءات التي تقسح من المحصور اثناء

واثبت الحكم المعلوم فيه انه اغتالها لنفسه وحيث ان محكمة اول درجة التي اخذت باسباب حكمها محكمة ثاني درجة بعد بيان هذه الوقائع قالت انه يؤخذ منها ان المتهم احتال على الجني عليه وارسل له بشير نصر ليعلمه انه في وسعه ان يعينه عمدة اذا اعطاه تقوداً يدفعها رشوة للمدير واثّر عليه بضربه ميعاداً له ليقابله بالمدير ليسمع منه انه سيساعده واراد بذلك التأثير عليه ولذلك اعتبرت المحكمة الجزئية العمل طرقات احتيالية من شأنها اتهام الجني عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي ان له تقوداً لدى مدير البحيرة يمكنه من اتصال ما يأخذه من الرشوة اليه ليعينه عمدة لناحية الحيمر وقد حصل منه بهذه الطرق الاحتيالية على مبلغ ٤٠٠ مليم ٣٣٠ جنيه

وحيث انه بناء على ذلك يتبين ان واقعة طرق الاحتيال التي يمكن ان تؤثر من جانب المتهم على عقلية الجني عليه قد بينها الحكم المعلوم فيه بياناً شافياً واثبت طرق الاحتيال مصحوبة بعمل خارجي وهو مقابلة الجني عليه للمدير بعمل المتهم مما دعا الاول للاعتقاد بصحة سمي الثاني في توصيل الرشوة الى المدير لاتمام التمسك ولذلك يصبح السبب الاول غير وجيه لمخالفته لواقع ويجب رفضه وحيث انه فيما يخص الوجه الثاني فان ثلوث الجني عليه بجرعة الرشوة التي كان يقصد ايصالها للمدير البحيرة بتحرير المتهم وبواسطته غير مفيد للآخر من العقاب مما اجره من

ما تمتدده من الحقيقة بما تبينته من مجموع
التحقيقات وظروف الدعوى

وحيث أنه بناء على ذلك يكون ما استند
عليه رافعا للنقض غير مأس بالحكم المطعون
فيه وليس لمحكمة النقض مناقشة ما ادي الى
اقتناع محكمة الموضوع عما تبينته من اوراق
الدعوى وظروفها ويجب رفض النقض
للقدم منها

(تبنى سالم سالم شعبان ضد عبد العزيز سالم شعبان
قضية . نمرة ٣٥١ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة الثالثة
رئاسة محالي احد طلست باننا وبحضور الهيئة السابقة)

١٩٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

قض . عدم الصلحة . رفض

القاهرة القانونية

لا مصلحة للمحكوم عليه في ان يطلب من
محكمة النقض والابرار قض الحكم الصادر
عليه بالعقوبة بناءً على ان الجريمة المنسوبة

اليه جناية لاجنة

(تبنى السيد علي الكريدي ضد النيابة العمومية
نمرة ٣٥٤ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة الثالثة
رئاسة محالي احد طلست باننا وبحضور الهيئة السابقة)

المرافعة لا تستوجب عقوبة بل تمويصاً فقط
« وحيث ان ما حصل من الطاعن هو من
هذا القبيل فالمحكم عليه بعقوبة في غير محله
وانما التمويص في محله

« وحيث ان المحكمة التي اصدرت الحكم
بينت الملاية بما فيه الكفاية »

(طعن جورج الندي مفسى الهامي ضد النيابة العمومية
نمرة ٢١٩٣ سنة ٣٩ قضائية . الدائرة الثالثة برئاسة
محالي احد طلست باننا وبحضور الهيئة السابقة)

١٩٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

ادلة . تقدير قيمتها . استخلاص الحقيقة . مسألة موضوعية .

القاهرة القانونية

ان قضاء الموضوع م وحدهم اصحاب
الحق المطلق في تقدير قيمة الأدلة واستخلاص
الحقيقة وليس لمحكمة النقض والابرار سلطان
عليهم في ذلك

المحكمة :-

حيث ان هذا الاستنتاج الذي استخلصته
محكمة الجنائيات خاص بها وهي وحدها ذات
الحق المطلق في تقدير قيمة الأدلة واستخلاص

قضاء محكمات الاستئناف والإهلية

الدوائر المجتمعة

٢٠٠

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣

شقة . عرض حقيق . عدم ضرورته

القاعدة القانونية

(١) تعتبر الشفعة ناقلة للملكية لامقررة لها.

فالشفعو منه حق الانتفاع بما اشتراه واستغله
لنفسه حتى يدفع له الشفع الثمن والمصاريف
بناء على التراضي او حكم القاضي

(٢) ان عدم عرض الثمن عرضا حقيقاً
على المشتري غير مسقط لحق الشفع لعدم النص
القانوني الصريح في ذلك . الا ان لقاضي اذا
ما تبين له من ظروف الدعوى عدم احتمال
جديتها ان يقرر من باب العدالة ومراعاة لصالح
المشتري تكليف الشفع بأيداع الثمن والمصاريف
بخزانة المحكمة في مياد يمينه وان تأخر عنه يمد
طلبه غير جدي وصالحا للرفض وله ان يحدد
بناء على طلب المشفع منه مياداً في الحكم لدفع
الثمن والمصحات فان تأخر الشفع عنه يسقط
حقه في الطلب .

المحكمة : —

حيث ان الواجب البحث فيه الآن

هو معرفة ما اذا كان واجباً حتماً على الشفع
ان يعرض على المشفع منه عرضاً حقيقاً
جميع الثمن الوارد بمقد الشراء وملحقاته والا
سقط حقه في الطلب او ان عدم هذا العرض
الحقيقي غير مسقط لحق الشفعة

« وحيث ان الاحكام الصادرة من محكمة
الاستئناف الاهلية تضاربت في هذا الموضوع
وقد اجتمعت احكام المحاكم المختلطة على ان
العرض الحقيقي غير واجب فلا يؤدي عدمه
الى سقوط الحق في الشفعة .

« وحيث ان الشفعة اخذت اصلاً عن
احكام الشريعة الفراء وقال الفقهاء فيها انها
تمليك بالتراضي او بقضاء القاضي دفعا لاحتمال
الضرر اي ان الشفع لا يمد مالكا للمقتار
الا بناء على تراضيه مع المشتري على ان يتنازل
له عما اشتراه لئلا يملكه عليه من حق الشفعة او يحكم
القاضي وحيث ان الشفعة عليه دفع الثمن
والمصاريف التي يكون قد صرفها في سبيل
هذا الشراء .

« وحيث انه بناء على هذا المبدأ يكون
حكم الشفعة نافذا للملك وليس مقرر له
وللمشفع منه حق الانتفاع بما اشتراه

سنة ١٩٠١ بقانون الشفعة لدى المحاكم الاهلية ونصومه مطابقة تمام المطابقة لقانون المحاكم المختلطة الذي حضرته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة اي ان قصد الشارع لم يتغير في كلا القانونين .

« وحيث ان جميع احكام المحاكم المختلطة مجمعة كما سلف الذكر على عدم وجوب العرض الحقيقي وان عدم حصوله غير مسقط لحق الشفعة ولا فرق في ذلك بين المصير السابق على القانون الجديد واللاحق له .

« وحيث ان احكام المحاكم الفرنسية واوراء الشراح لم تخالف هذه القاعدة فيما ياتل قضايا الشفعة وهو استرداد الحصة المبيعة من احد الورثة طبقاً للمادة ٨٤١ من القانون الفرنسي المقابلة لمادة ٤٦٢ من القانون المدني الاهلي اذ اجمعا على ان عرض الثمن عرضاً حقيقياً على المشتري ليس بواجب حتماً ولا يؤدي عدمه الى سقوط الحق في الطلب .

« وحيث انه بالرجوع الى المادة ١٤ من قانون الشفعة يتبين من نصها انه يجب على من يرغب الاخذ بالشفعة ان يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون الاعلان مشتملاً على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانوناً ولم يأت بهذه المادة الزام بالعرض الحقيقي ولا نص صريح بما يترتب من النتائج على عدم هذا العرض

« وحيث ان كل ما جاء من المسقطات في قانون الشفعة اولاً : ما قضته مادة ١٩ من هذا القانون من سقوط حق الشفعة اولاً

واستفلاله لنفسه حتى يدفع له الشفعين الثمن والمصاريف بناء على التراضي او حكم القاضي . « وحيث انه متى سلم بان المين تعتبر ملكاً للمشتري الى حكم القاضي فليس من السلم به الزام الشفعين بإيداع المبلغ بالخزاة وتعطيله زمناً بغير استفلال وبغير مسئولية على المشتري الذي له حق الانتفاع بشرة المين مادام النزاع قائماً قصر أو طال .

« وحيث ان المادة ٦٩ من القانون المدني الواردة في باب الشفعة القديم قضت في النسخة العربية بان للشريك في عقار غير مقسوم الحق في ان يأخذ بالشفعة الحصة التي باعها احد شركائه اذا دفع له الثمن والمصاريف واثت عبارة النسخة الفرنسية قاصرة على انه اذا عرض عليه دفع الثمن والمصاريف والقانون المختلطة وضع اولاً مطابقاً لنص القانون الاهلي « وحيث انه مع هذا النص سارت المحاكم الاهلية في احكامها لتاية صدور قانون الشفعة المعمول به الآن على عدم وجوب هذا العرض وعدم اعتباره مسقطاً لحق الشفعة وكذلك المحاكم المختلطة فانها سارت في احكامها على هذا النمط اليوم .

« وحيث انه بعد ذلك قد رؤي تعديل القانون المختلط فيما يختص قواعد الشفعة وعرض على الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة امر هذا التعديل فنظرت فيه واخرجت مشروع قانون الشفعة المعمول به الآن وصدر به امر حال تاريخه ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ وبعد ذلك صدر امر حال تاريخه ٢٣ مارس

حقيقياً وايداعه بمخزاة المحكمة على ذمة الدائن تطبيقاً للاصول المقررة بقانون المرافعات في باب عرض الدين على الدائن مادة ٦١٥ وما بعدها .

« وحيث انه عما يؤيد التفسير المتقدم الذكر انه لو أُلزم الشفيع برض الثمن عرضاً حقيقياً في الميعاد القانوني واستلمه المشفوع منه وكان الشفيع يظن في مقداره بانه زائد عن الحقيقة زيادة صورية وثبتت صحة طعنه وبأحقينه في استرداد ما دفعه زائداً فقد يكون المشفوع منه في حالة عسر لا تمكنه من رد ما اخذه بغير حق وفي ذلك مضرة بالشفيع بغير مقتضى قانوني وقد يتفق ان الشفيع مع علمه بالبيع يجهل شروط ومقدار الثمن وملحقاته لعدم اعلانه بها من المشتري وفي تكليف الشفيع بوجود العرض الحقيقي صوابية ان لم تكن استعانة في القيام به .

« وحيث انه بناء على جميع ما تقدم يتبين ان عدم عرض الثمن عرضاً حقيقياً على المشتري غير مسقط لحق الشفيع لعدم النص القانوني الصريح في ذلك فالقول بسقوط حق الشفعة لعدم العرض الحقيقي فيه مجازفة ومساس بالحقوق بغير نص صريح على انه لو كان للرجع في الأمر قاصراً على احتمال كون طالب الشفعة قد لا تكون دعواه جديدة . ولا يقوم يدفع الثمن وملحقاته عند القضاء بالشفعة فللقاضي اذا ما تبين له من ظروف الدعوى في خلال نظرهما عدم احتمال جديتها ان يقرر من باب العدالة ومراعاة لصالح المشتري تكليف الشفيع

بالتنازل عنه صراحة او ضمناً وثانياً اذا لم يظهر الشفيع رغبته في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع او من وقت تكليفه رسمياً بابداء رغبته . وثالثي المسقطات ما جاء

بالمادة ٢١ من وجوب اشتال التكليف الرسمي المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر على بيان المقار الجاز اخذته بالشفعة بياناً دقيقاً مع تعيين موقعه صدوره ومقاسه وبيان الثمن وشروط البيع واسم ولقب وصنعة وعمل سكن كل من البائع والمشتري والا عد التكليف لاغياً . وثالث المسقطات ما جاء بمادة ٢٢ من سقوط الحق في الشفعة بعد مضي ستة شهور من يوم تسجيل عقد البيع ولم يأت بالصراحة نص خاص بسقوط الحق عند عدم العرض الحقيقي

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان سقوط المحقوق لا يحكم به الا بناء على نص صريح في القانون ولعدم النص يصبح القضاء بالسقوط عند عدم العرض غير مستمد من نص يأمر به

« وحيث ان القانون لو كان يريد بالعرض الوارد بالمادة ١٤ من قانون الشفعة ان يكون حقيقياً لنص عليه صراحة وذكر ما ينجم عن مخالفته اذ انه جاء بمادة ١٧٥ من القانون المدني انه اذا كان الدين عبارة عن تقود او منقولات تبرأ ذمة المدين بمرض الدين على الدائن عرضاً حقيقياً بالتطبيق لقواعد المينة في قانون المرافعات وعلى مقتضى نص هذه المادة لاتفهم البرائة من الدين ولا يعنى المدين من سران فوائده والمصاريف الا بعد عرض الدين عرضاً

٢٠١

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣

الناس . طلب تفسير . قبول الحكم . شروط
طلب التفسير .

الفاعلة القانونية

١- شخص رفع التماس عن حكم وفي الوقت
نفسه طلب تفسيره قضت المحكمة بعدم قبول
دعواه لأن طلب التفسير يعد قبولاً للحكم
٢- ان طلب تفسير الحكم لا يقبل إلا
إذا كان فيه معنى غامضاً أو لبساً يحتاج إلى
تأويل ويصح تفسير الحكم لبيان غرض المحكمة
بدون ادنى مساس أو تغيير أو تعديل في الشيء
الذي حكم فيه

الحكمة :-

« حيث أن الملتبس ضده دفع فرعياً
بعدم قبول التماس لأن طلب تفسيره يدل
على قبول الملتبس للحكم المذكور ولعدم
جواز اندماج الطلبين معاً

« وحيث انه ثابت من عرضة دعوى

الالتماس السابقة الذكر ان طالبا اوضح الطلبين
معاً ألا وهو قبول الالتماس والتفسير بطريق
الحيزة وهذا يعد قبولاً منه اذ لا يمكن تفسير
حكم الا اذا قبله رافع هذا الطلب وعلى ذلك
يكون ادماج الطلبين مطرئين لبعض ولا
يصح رفع دعوى واحدة بهما .

بايداع التمن وللصاريف بمخزاة المحكمة في
ميامد يعينه وان تأخر عنه يعد طلبه غير
جدي وصالحاً لرفض وله ايضاً ان يحدد بناء
على طلب المشقوق له ميعاداً في الحكم لدفع
التمن والملاحظات وان تأخر الشفيع عنه يسقط
حقه في الطلب .

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم
المستأنف القاضي برفض الدعوى لسقوط
الحق في الشفعة لمجرد عدم عرض التمن جميعه
وملاحظاته عرضاً حقيقياً وايداعه بالمخزاة في
غير محله ولم يكن مسنداً الى نص قانوني يحتم
بما قضى به ويجب الفاؤه

« وحيث ان وكيل المستأنف عليهم
الاربعة الاول دفع دعوى المستأنف ايضاً
بانه غير شريك فيما اشتراه وهذا الدفع خاص
بالوقائع التي لا محل لنظرها الآن لان النرض
من تشكيل دوائر المحكمة مجتمعة الفصل في
المبادئ القانونية المختلفة فيها بين دوائر
محكمة الاستئناف الاهلية فيجب اعادة الدعوى
على الدائرة المدنية التي احالتها للفصل في
موضوعها »

(استئناف الحاج لفرس مصطفى سيد وحضرته
محمد علي بك الحامي نائباً عن حضرة احمد بك علي الحامي
ضد وروثة الشيخ احمد مصطفى سيد وآثر وحضر منهم
محمد اتندي حامد جوده الحامي، نمرة ١٢٠٤ سنة ١٣٨
قضاية . دوائر المحكمة مجتمعة برئاسة مهدي احمد طقت
باشا وبحضور حضرات مستر يوسفال ومستر مارشال
ومستر حل واحد عرقال باشا ومالك بك حتى ومستر
ساندرسون ومستر كرى واحد زكى أبو السود بك وعلى
حين بك وعلى سالم بك ومحمد مصطفى بك وعلى جلال
بك وشاكر احمد بك وعبد الحكم صكر بك)

« وحيث ان حكم محكمة الاستئناف بنى على مستندات لا اقوال فقط .

« وحيث انه من ذلك لا يمكن القول بأن الخصم ادخل الغش على المحكمة مادام حكمها كان مبنيًا على مستندات مقلدة في القضية وعلى ذلك ترى المحكمة رفض الاتماس »

(التماس محمد الفندي احمد عبد النبي وآخر وحضر عنهما حضرة خليل بك ابراهيم الهادي ضد حضرة عبد الرحمن الفندي بموج الهادي وحضر عنه بالجلسة حضرة حسن الفندي علام الهادي نمرة ١٢٥٥ سنة ٣٩ قضائية دائرة حضرة صاحب العزة احمد زكي ابو السمود بك وحضرني مستر هل وصاحب العزة علي جلال بك)

٢٠٣

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٣

قاضي التصدير . اختصاصه في اصدار الاحكام البائية . جواز استئنافها . استئناف . وفيه قبل مضي ميعاد المعارضة . عدم قبوله . المادة ٣١٥ من احكام

القاهرة القانونية

اذا خرج قاضي التصدير عن حدود دائرة اختصاصه فاصدر حكمًا غيائياً رفض فيه بعض طلبات المديعي مخالفاً بذلك غرض الشارع ونص المادة ٧قرة ٦ من قانون التصدير كان حكمه قابلاً للاستئناف

ولكن ليس للخصم الحاضر ان يستأنفه قبل ان يسقط حق خصمه النائب في المعارضة بل عليه ان يضطره الى المعارضة او الى سقوط حقه فيها حتى يتسنى له ان يستأنف

المحكمة : -

« حيث ان المستأنف عليهم دفعوا بعدد

« وحيث انه قانوناً ان طلب تفسير الحكم لا يقبل الا اذا كان فيه معنى غامضاً او لبساً يحتاج الى تاويل ويصح تفسير الحكم لبيان غرض المحكمة بدون ادنى مساس او تغيير او تعديل في الشيء الذي حكم فيه »

(التماس احمد محمد حادة وحضر عنه حضرة انطون سلامة بك الهادي ضد ابراهيم علي جعفر وحضر عنه حضرة سليم وطن بك الهادي نمرة ٥٣٥ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة صاحب السادة محمد عمرز باشا وجناب مستر كالوي وصاحب السادة محمد علام باشا)

٢٠٢

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٣
التماس . اقوال كاذبة . بناء الحكم عليها .

القاهرة القانونية

ان الاقوال الكاذبة لا يمكن اعتبارها غشاً موجبا لقبول الاتماس الا اذا كان الحكم قد بني على الوقائع الكاذبة وحدها وكانت تلك الوقائع قد اسلت المحكمة في حكمها
المحكمة : -

« حيث ان الاتماس بنى على الفقرة الثانية من المادة ٣٧٢ مرافعات اي ان هناك غشاً من الخصم لادعائه كذباً بأن اشتغل ٦٨ يوماً في قضيتهم التي كانت منظورة امام المجلس العسكري التي لم تترك له وقتاً لاي عمل آخر . « وحيث ان الاقوال الكاذبة لا يمكن اعتبارها غشاً موجباً لقبول الاتماس الا اذا كان الحكم قد بني على الوقائع الكاذبة وحدها او كانت تلك الوقائع قد اسلت المحكمة في حكمها

وجب عليه ان يحيل القضية الى المحكمة مع اثبات تلك الحالة في محضر الجلسة

« وحيث ان الحكم المستأنف قضى برفض بعض طلبات المدعي في حضوره بدلا عن احالة القضية الى المحكمة بأكملها لتفصل فيها فيكون حضرة قاضي التحضير الذي اصدره قد خرج عن دائرة حدود اختصاصه التي اراد القانون ان يقررها له وعلى هذا يكون خالف غرض الشارع فلا ينطبق اذن على هذا الحكم نص المادة ١١ التي حظرت رفع الاستئناف عن احكام قاضي التحضير اذ ان اختصاصه مقصور على الاحكام النهائية التي يجوز فيها الطعن بطريق المعارضة من المحكم النائب ولا يمكن ان يكون المقصود من المادة ١١ حرمان المحكم الحاضر من حق استئناف الحكم الصادر من قاضي التحضير برفض طلباته كلها او بعضها لمخالفة ذلك لنرض الشارع كما ذكر. وعلى هذا يكون قرار قاضي التحضير قابلا للاستئناف مع التقييد الآتي بيانه وهو مدار البحث في الدفع الفرعي .

« وحيث ان استئناف الاحكام الصادرة في التوبة بمقتضى المادة ٣٥١ مرافعات غير مقبول مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا قانونا .

« وحيث انه من المبادئ القانونية التي اصبحت معمولاً بها بين علماء القانون واخذت بها كثير من الاحكام وتأخذ بها هذه المحكمة ان هذه القاعدة هي عامة ويسري النص على النائب الذي يريد استئناف الحكم قبل ان

قبول الاستئناف لرفعه قبل مضي ميعاد المعارضة من الحكم المستأنف طبقاً لنص المادة ٣٥١ من قانون المرافعات

« وحيث ان الحكم المستأنف صدر غنياً من حضرة قاضي التحضير وقضى للمستأنف بالمبلغ المطالب به ضد المستأنف عليهم بدون ان يحكم له عليهم بالتضامن خلافاً لما طلب في دعواه وقضى ايضاً بالفاذ المؤقت بشرط تقديم الكفالة مع ان المستأنف طلب في دعواه العافاة منها .

« وحيث انه قبل الفصل في الدفع الفرعي المتقدم من المستأنف عليهم يجب ان تلاحظ المحكمة ان المادة ١١ من قانون التحضير نمرة ٣ سنة ١٩١٠ ولو انها نصت بأن القرارات التي تصدر من قاضي التحضير لا تقبل الطعن بطريق الاستئناف الا انه ظاهر من روح التشريع ومن المذكرة التفسيرية للقانون السالف الذكر التي صارت تميمها لجميع المحاكم ان قاضي التحضير مختص بأصدار الاحكام النهائية بمقتضى المادة ٧ فقرة ٦ ولكن ليس له أن يصدرها الا في حالة قبول جميع طلبات المدعي لأنه غير مختص بأصدار حكم يكون في مصلحة النائب ولو على وجه جزئي لأن احكامه بمقتضى المادة ١١ السالف ذكرها غير قابلة للطعن بطريق الاستئناف بسبب كونها حضورية بالنسبة للمدعي فاذا تعرض القاضي لأصدارها في صالح النائب فقد خالف غرض الشارع وفي حالة ما اذا رأى له وجوب رفض طلبات المدعي كلها او بعضها

أدلة من ذلك في ظروف هذه القضية فإنه لو قضي للمستأنف بالتضامن على المستأنف عليهم بالدين لا يمكن لهذه المحكمة ان تفصل في طلبه الا يبحث الموضوع بأجمعه فتكون النتيجة اما حرمان المستأنف عليهم من المعارضة في الحكم الابتدائي الفياي او اباحة المعارض لهم وموقعهم امام المحكمة الابتدائية امام حكم استئنافي ضدم ولا يمكن معه نظر معارضتهم

« وحيث انه يتبين من ذلك ومنعائك تلك النتائج النير معقولة والمتبانية انه يجب الحكم بعدم قبول الاستئناف بوجه عام ما دام باب المعارضة مفتوحاً تطبيقاً لنص المادة ٣٥١ مارة الذكر

« وحيث انه لا محل لاعتراض المستأنف في حالة ما اذا قضى المدع حاضر برفض دعواه بأكملها مع الزامه بمصاريفها وذلك في غيبة خصمه فإنه في هذه الحالة بما لا شك فيه له ان يستأنف الحكم بدون انتظار شيء ما لانه لا توجد مواعيد معارضة لخصمه حتى يقال ان الاستئناف غير مقبول حتى تمضي مواعيد المعارضة ولا يمكن ان يتصور ان هذه الحالة تؤدي الى النتائج السالف شرحها »

(استئناف احد افندي السيد الانبي وحضرته احد افندي وشدي الحامي ضد عبد الملحم افندي نجيب وآخرين وحضر عنهم حقري رياض افندي الجبل ويورجي افندي زكي الحايك، نمرة ٨٢٦ سنة ٣٩ قضائية. دائرة حضرة فوزي جورجي الطيبي بك وحقري ميو سواد محمد مصطفى بك)

يعارض فيه كما يسري على من يتضرر من الحكم الفياي لرفضه بعض طلباته فلا يجوز له استئنافه قبل ان يسقط حق خصمه في المعارضة ولذا يجب على الخصم المعارض الذي يريد ان يستأنف ان يلزم خصمه في المعارضة بان يتغذ عليه الحكم ليضطره الى المعارضة او الى سقوط حقه فيها حتى يتسنى له ان يستأنف وللخصم المعارض الذي يسير بهذه الاجراءات ان يحتفظ في ورقة التنفيذ بحقوقه بشأن الطلب الذي رفض حتى لا يحتج عليه الطرف الآخر بقبول الحكم بما رفضه.

« وحيث ان هذا الحل هو الطريق للمعقول الواجب اتباعه لانه لو قيد النص كما ذهب اليه المستأنف بمحالة الخصم المحكوم في غيبته فقط لكانت النتيجة ان الشخص المعارض الذي حكم له بيمض طلباته في غيبة خصمه يمكنه ان يستأنف الحكم ويستصدر من محكمة الاستئناف حكماً لمصلحته واذا عارض المحكوم عليه غيائياً وطرح معارضته امام المحكمة الابتدائية فيوجد القاضي الابتدائي امام حكم من محكمة الاستئناف فصل في الموضوع فتكون النتيجة غير معقولة وقد ذهب البعض الى انه في حالة المعارضة يجب ايقاف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة ولكن يلاحظ من جهة اخرى انه اذا كان وقت نظر الاستئناف لم تكن المعارضة رفعت وحتى المحكوم عليه غيائياً باقر فيها فتكون النتيجة دائماً غير معقولة ومتبانية ولا

بدفاع المستأنفين كما انه لا يمكن اعتبار حالة مورث المستأنف عليهم في وضع يده على الاطيان كحالة حارس اتفاقي لان الحراسة الاختيارية او الاتفاقية تستلزم اتفاق شخصين تتعارض مصلحتهما ويتنازعان في منقول أو عقار فيودع تحت حراسة شخص ثالث حتى ينتهي النزاع وفي هذه الدعوى لم تتوفر شروط الحراسة المذكورة

« وحيث ان كل ما يمكن اعتباره في هذه الدعوى ان وضع يد حجاج يوسف مورث المستأنف عليهم على العين المطالب بريمها كان بصفة شريك في التركة

« وحيث ان الربيع هو من اللبالغ التي يستحق دفعها سنوياً فيسقط الحق فيها بمضي خمس سنوات هلالية طبقاً لنص المادة ٢١١ مدني وقد اخذت بذلك محكمة اول درجة واصابت فيما حكمت به

« وحيث ان ما طلبه وكيل المستأنفين من زيادة الربيع فأن ما قضى به فيه الكفاية لتمويض المستأنفين

« وحيث انه مع الحكم ببيع الاطيان المتنازع عليها لا محل للحكم بالقوائد

« وحيث انه من كل ما تقدم وللأسباب الواردة بالحكم للمستأنف التي تأخذ بها هذه المحكمة يتعين تأييد الحكم للذكور»

(استئناف الت مائه محمد وهب وآمر وحضر عنها حضرة سليم بك وطال ضد الت شوق يوسف دعيبس وآخرون وحضر عنهم حضرة أمين افندي ميلاد بمرعة ١١٤٥ سنة ٣٨ قضائي . دائرة سادة احمد موسى باشا وحضرتي متركرشو ومتولي غنم بك)

٢٠٤

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣

وضع اليد . يد ودیعة . ربح . سقوطه . الحراسة الاختيارية . تنازع للصحة أو وجود نزاع في عقار أو منقول . سقوط الحق في الربح .

القاهرة القانونية

١ - لا يمكن اعتبار وضع يد شخص على اطيان يد ودیعة للوصول الى القول بان ربح هذه الاطيان لا يسقط مهما طال زمن وضع اليد لان الوديعة محلها المال المنقول دون العقار

٢ - الحراسة الاختيارية تستلزم اتفاق شخصين تتعارض مصلحتهما ويتنازعان في منقول أو عقار فيودع تحت حراسة شخص ثالث حتى ينتهي النزاع

٣ - ان الربيع هو من اللبالغ التي يستحق دفعها سنوياً فيسقط الحق فيه بمضي خمس سنوات هلالية طبقاً لنص المادة ٢١١ مدني

المحكمة : -

« حيث ان وكيل المستأنفين يرتكن في دفاعه ومذكرته على المادة ٤٩٣ مدني بان وضع يد حجاج يوسف مورث المستأنف عليهم على الاطيان المطالب بريمها كان بصفة ودیعة او بصفة حارس اتفاقي وان ريمها لا يسقط مهما طال الزمن ويجب على المودع لديه ان يرد العين وغلتها

« وحيث ان نص المادة ٤٨٢ مدني صريح في ان الوديعة هي عقد به يسلم انسان منقولا لآخر يتعهد بحفظه ولم تكن الاطيان المطالب بريمها من الاموال المنقولة حتى يمكن التسليم

على الحقوق المسجلة من قبل الرهن وحق
الامتياز المشار إليها في المقدم .

« وحيث عن السبب الثاني فالاجارة
ليست حائلا دون الانتفاع بالملك ولم يتمد
البائع بتمكن المشتري من الانتفاع الشخصي
وانما تمهد بأن يمكنه من استلام الاطيان
والانتفاع بها فليس ثمة تعارض بين هذا
التمهد والاجارة ولو اراد المشتري ان تكون
العين خالية من الاجارة لنص على ذلك صراحة
في عقد البيع »

(استئناف الشيخ ابراهيم يونس وحضر عنه حضرة
عبد الفتاح افندي الطويل القاضي منذ محمد بك المناوي
وحضر عنه حضرة احمد افندي مرسى بدر الحامي ثمرة
٨٠٣ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة صاحب المزة احمد
زكي ابو السعود بك وجناب مسرر هل وصاحب المزة
على جلال بك)

٢٠٦

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣
استحقاق في وقف . التنازل عنه .

القاعدة القانونية

ان الاستحقاق في الوقف من الحقوق
المادية التي يجوز التنازل عنها لا آخر اذ ليس
في القانون ما يمنع المستحق من التنازل عن حقه
في ريع الوقف لمدة معينة لشخص ما يحل محله
في جميع الحقوق التي كانت له في الوقف
المحكمة : —

« حيث ان الاستحقاق في الوقف من
الحقوق المادية التي يجوز التنازل عنها اذ ليس
في القانون ما يمنع المستحق من التنازل عن

٢٠٥

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣
بيع . حقوق مسجلة . تكاليف . اجارة

القاعدة القانونية

اذا ذكر في عقد بيع ان الاطيان المبيعة
خالية من الحقوق المسجلة ومن الحقوق العينية
ومن باقي التكاليف خرجت الاجارة من مدلول
هذه العبارات لأن كلمة تكاليف (Charges) لا
تطلق على الاجارة
المحكمة : —

« حيث انه ورد في البند الرابع من عقد
البيع ان البائع يقر بأن الاطيان خالية من
الحقوق المسجلة والحقوق العينية ما عدا الرهن
المسجل باسم بنك الاراضي المصري وحق
امتياز البائع المسجل باسم شركة كفر الدوار
الزراعية

وحيث ان المحكمة الابتدائية ذهبت في
حكمها الى ان عقد الايجار الصادر من البائع
الى محمد افندي رجب عن هذه الاطيان
ترتب عليه اخلال بشرط التنازل لسببين اولهما
ان هذه الاجارة تقع في حكم البند السابع من
المقدم لاتهما من ضمن التكاليف التي عبر عنها
في هذا المقدم بكلمة (Charges) وثانيهما ان
الاجارة تحول دون انتفاع المشتري شخصياً
بالعين المبيعة اليه .

« وحيث عن السبب الاول فان كلمة
(Charges) لا تطلق على الاجارة وانما تطلق

بتسليم وإبوار الحُرث صالحاً للعمل مدة
الاجارة لان الحكم الذي يقرر علاقه قانونية
كانت موضوع نزاع بين الخصمين يجب ان
يسري على كل نتيجة تتولد من تلك العلاقة
مباشرة

« وحيث انه بناء على هذا المبدأ تكون
مسئولية اللّوَجَرين عن التعميُض اللازم دفعه
للمستأجر بسبب عدم تسليم الوابور صالحاً
للمعمل في السنتين الاخيرتين من عقد الایجار
ثابتة بمقتضى ذلك الحكم ولا سبيل لامادة
للناقضة فيها .

« وحيث عن مبلغ التعميُض ترى المحكمة
ان يكون تقديره مئبياً على الاساس الذي
بنت عليه محكمة الاستئناف حكمها السابق
لان تلك المحكمة قدرت التعميُض في الوقت
المناسب للتقدير ولم تتميز ظروف الطلب مما
كانت عليه وقتئذ »

(استئناف صالح بك على السداد وحضر عنه
حضرتي راتب بك وعبه ووفيق افندي دوس الطاميين
مُد حسن رفقي باشا وحضر عنه حضرة مسويل افندي
حنا الطامي ثم سمو الاميرة نازلي هاتم وحضر منها
حضرة مرسى افندي عمود الطامي بمرة ٤٠٦ سنة ١٣٩٩
قضائية - دائرة صاحب المزة احمد زكي ابو السعود بك
وجناب متر هل وصاحب المزة علي جلال بك)

٢٠٨

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣
اعلان الحكم . التنبيه بتنفيذه . قبوله . تنازول من
الاستئناف . قبض المصاريف المحكوم بها لا يجد تنازلاً
القاعدة القانونية

١ - اعلان الحكم مع التنبيه بتنفيذ كل ما

حقه في ريع الوقف لمدة معينة وقد جرى
التضاء الاهلي والمختلط على هذا المبدأ
« وحيث ان التنازل على هذه الصورة
يجعل من حق التنازل له ان يحل محل المستحق
في طلب محاسبة الناظر على حصته في الريع »
(استئناف قتيبة أمين سيلة وحضر منها حضرة
طلعت افندي سيد الطامي ضد عمود افندي ابراهيم الخولي
واخرين بمرة ٨٦ سنة ٣٨ قضائية . دائرة حضرة
صاحب المزة احمد زكي ابو السعود بك وجناب متر هل
وصاحب المزة علي جلال بك)

٢٠٧

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣
الاسكام . ملاة قانونية . اثر الحكم فيها ولي نتائجها
القاعدة القانونية
ان الحكم الذي يقرر علاقه قانونية كانت
موضوع نزاع بين خصمين يجب ان يسري
على كل نتيجة تتولد من تلك العلاقة مباشرة
المحكمة : -

« حيث انه تبين من ورق هذه الدعوى
ان المستأنف رفع في سنة ١٩١٠ دعوى ضد
المستأنف عليهما بطلب تعويض عن وإبور
الحُرث في السنة الاولى من سني الاجارة
فقضت محكمة الاستئناف بتاريخ اول مارس
سنة ١٩١٣ بأوامر حسن باشا رفقي والاميرة
نازلي هاتم بدفع مائة جنيه تعويضاً في السنة
لاتهما اخلا بواجبهما في تسليم وإبور الحُرث
صالحاً للعمل طبقاً للبند السابع عشر من
عقد الایجار

« وحيث ان لهذا الحكم قوة الشيء
لمحكوم به فيما يتعلق بتفسير البند الخاص

« وحيث ان اعلان الحكم مع التنبيه بتنفيذ كل ما قضى به في ذلك الحكم بعد قبوله وتنازلا عن الاستئناف حتى ولو حصل الاعلان بعد قبوله وتنازلا عن الاستئناف اما اذا كان التنبيه قاصراً على طلب المصاريف المحكوم بها أو اذا قبض للمستأنف هذه المصاريف فلا يعد ذلك تنازلاً منه عن حق الاستئناف - تعليقات دلوز على قانون للرافعات الفرنسي ص ٣٣٥ نبذة ٦٩٥ وصحيفة ٣٣٦ نبذة ٦٩٤ وصحيفة ٣٣٩ نبذة ٧٦٦ الى ٧٧٣ »

(استئناف الملم السيد محمود عبد الله القارول وحضر عنه حضرة خليل بك ابراهيم واحد افندي عوض الحامين ضد توفيق افندي صيده وحضر عنه حضرة اسكندر افندي عبد الملك الحامي وقلم محضري محكمة الارضية نمرة ٣٥٦ سنة ١٣٩٠ . دائرة سعادة احمد موسى بلنا وحضرتي مستر كرشو ومتولي بك غنيم مستشارين)

٢٠٩

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٣
مزاد . اتفاق . عمل تجاري . اثباته بشهادة الشهود .
مبدأ ثبوت بالكتابة

القاهرة القانونية

اتفق شخصان على أن يزياد أحدهما في جلسة المزايدة باسمه وفي الواقع على ذمته وذمة شريكة . فزياد ورسا المزاد عليه . ثم قام نزاع في الثمن فادعى الشريك أنه لم يأذن شريكه بالمزايدة مطلقاً بل قيد بل حدده سعراً جاوزه ولم يتحررا اتفاقهما بالكتابة . فحكمت محكمة الاستئناف بمحوار اثبات الاتفاق بشهادة الشهود بناء على

قضي به ذلك الحكم بعد قبوله وتنازلاً عن الاستئناف حتى ولو حصل الاعلان بعد رفع الاستئناف

٢ - اما اذا كان التنبيه قاصراً على طلب المصاريف المحكوم بها او اذا قبض المستأنف هذه المصاريف فلا يعد ذلك تنازلاً منه عن حق الاستئناف
الحكمة : -

« حيث ان توفيق افندي عبده دفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من السيد محمود عبد الله بناء على انه اعلن اليه الحكم المستأنف وانذره بدفع قيمة المصاريف المحكوم عليه بها فيبعد هذا رضاه منه بالحكم المذكور مما يترتب عليه سقوط حقه في الاستئناف

« وحيث ان الحكم للمستأنف قضى بأحقية المستأنف الى نصف الاشياء التي كان يدعى ملكيته لها والمهجوز عليها من توفيق افندي عبده والزم هذا الاخير بنصف المصاريف مع رفض باقي الطلبات فاستأنف السيد محمود عبد الله هذا الحكم في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢ متطلباً تعديله والحكم بتثبيت ملكيته الى النصف الآخر من الاشياء المهجوز عليها والزام المستأنف عليهما بتعويض قدره ٢٠٠ جنيه والمصاريف ثم اعلن بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٢ كلا من المستأنف عليهما بدفع قيمة المصاريف المحكوم بها والا يتخذ ضدما الاجراءات القانونية

الاستغلال مما يمكن أن يعتبر مصلاً تجارياً
يُحيز مصلح البيئة فإنه ثابت من طريق آخر أن
المستأنف قبض من أصل الاتفاق تحت
الحساب مبلغ ٣٢٠ جنيه أعطى به وصلاً
موجوداً تحت يد للمستأنف عليهما ولم يرغباً
في تقديمه ويتمسك المستأنف في دفاعه أن
هذا الايصال تمحرر في يوم الاتفاق وأنه
يؤخذ منه أن التفويض اليه بالمشتري كان
مطلقاً من كل قيد بشأن تحديد الثمن

« وحيث أن هذا للسند الصادر من
المستأنف ومحمول تحت يد المستأنف عليهما
الذين امتنعا عن تقديمه يمكن أن يمد أيضاً
من مقدمات الثبوت بالكتابة التي تحصل
الواقعة التي يدعيها المستأنف قريية الاحتمال
وتحيز له الاثبات بالبيئة

« وحيث أنه فوق ما تقدم فإن المستأنف
يدعي أن المستأنف عليهما كانا حاضرين بجملة
المزاد وتزايد بحضورهما ولم يمترضا عليه
وطلب اثبات هذه الواقعة بالبيئة أيضاً .

« وحيث أن الواقعة الأخيرة التي يدعيها
المستأنف هي من المسائل الحادية التي يجوز
فيها بلا شك مصلح البيئة لعدم امكان الحصول
في وقتها على كتابة عنها وهي مرتبطة بالقبضية
ومنتجة كما أن الواقعة الأولى جائزة القبول
فيتمين اذن اجابة طلب المستأنف واطاعة الدعوى
الى التحقيق والتصرح له بأثباتها بالبيئة »

(استئناف المواجه حبيب عطا الله وحضر منه
حضرة ميشيل القدي أحوش القاضي ضد الحاج مصطفى
ابراهيم وآخر وحضر عنها حضرة السيد بك بسوي
القاضي - نمرة ١١٧٢ سنة ٣٨ قضائية - دائرة جناب
مستر برغال وصامي الترة - فوري الطيبي بك ومحمد
مصطفى بك)

أن المضمون تجار والعمل عمل تجاري . وأعتبرت
أيضاً أن الايصال الذي تمحرر من أحدهما قبض
مبلغ على ذمة الزائدة مبدأ ثبوت بالكتابة يميز
الاثبات بالبيئة . وأعتبرت الدعوى بوجود التكر
في جلسة المزارد من المسائل المادية التي يجوز فيها
سماع البيئة لعدم امكان الحصول على كتابة عنها .

الحكمة : —

« حيث أنه لا نزاع بين الطرفين على
أصل الاتفاق على مشترى القسمة الأرض
القائم عليها الوابور للطروحة بالمزاد امام المحكمة
المتخلطة بطريق الاشتراك بين الثلاثة للمتخاصمين
لكل منهم الثلث وعلى أن يزايد للمستأنف في
جلسة الزائدة باسمه وفي الواقع على ذمته وذمة
شريكيه وإنما النزاع ينحصر فيها اذا كان
للمستأنف وقت الاتفاق قيد بأقصى ثمن لا يتعداه
في الزائدة كما يدعي المستأنف عليهما أو أن
المستأنف كان مطلقاً من كل قيد في الثمن
الذي تحصل به الزائدة كما يذهب في دعواه

« وحيث أنه لم يتحرر عقد كتابي
بالاتفاق بل الثابت أنه كان شفهيّاً وقد طلب
للمستأنف أن يثبت بشهادة الشهود حصول
الاتفاق على المقترى بدون تحديد ثمن ثم
حضور المستأنف عليهما بجملة للمزاد وللزائدة
منه بدون اي اعتراض ما منهما

« وحيث أن المستأنف عليهما عارضاً في
التحقيق ارتكباناً على أن الاثبات بالبيئة غير
جائز قانوناً لكون موضوع النزاع يتعدى
مبلغ الألف قرش صاغ

« وحيث أنه فضلاً عن أنه واضح من
الأوراق أن المضمون تجار وان الترض من
الصفقة السالف ذكرها هو للمشتري لترض

قضاء المجلس الحسيني

٢١١

حكم تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢
صفر . بلوغ الرشد

القاهرة القانونية

إذا بلغ الصغير سن الرشد ولم يثبت أنه تصرف تصرفاً سيئاً أو سار سيئاً رديئاً ينبغي . بسفه أو غفلة وجب الحكم باتهاء الوصاية عليه المجلس :

« حيث انه لا نزاع في ان المحكوم باتهاء الوصاية عليه قد بلغ سن الرشد المقرر قانوناً » وحيث انه لم يثبت انه تصرف تصرفاً سيئاً أو سار سيئاً رديئاً ينبغي . بسفه او غفلة ولهذا وما رآه المجلس الحسيني الابتدائي يتعين تأييد القرار للستائف »

استئناف عيسى حسين ضد حسن علي عيسى نمرة ٦١
سنة ٢١-١٩٢٢ . دائرة معالي احمد طلعت باشا)

٢١٢

حكم تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢
حجر . شلال . توى عطية

القاهرة القانونية

بمجرد الاصابة بالشلال ليس من الاسباب الموجبة للحجر اذا كان المريض حافظاً قواه العقلية ومدركاً ما يضره وما ينفعه .

٢١٠

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٣
قرارات المجلس الحسينية . قوة الشيء المحكوم به .

القاهرة القانونية

ان قرارات المجالس الحسينية المتعلقة بصفات شخصية محتملة الطرود والازوال ليست من القرارات التي تحوز قوة الشيء المحكوم فيه اذ قد يطرأ بعد صدور قرار من هذه القرارات ما يستوجب العدول عنه .

المجلس :

« حيث ان قرارات المجالس الحسينية المتعلقة بصفات شخصية محتملة الزوال والطرود هي ليست من القرارات التي تحوز قوة الشيء المحكوم فيه اذ قد يطرأ بعد صدور قرار من هذه القرارات ما يستوجب العدول عنه ،

« وحيث لذلك يرى ان استناد المجلس الحسيني الابتدائي على مجرد صدور قرار سابق منه في هذا الموضوع لا يكفي لتبرير قراره بعد ان مضى زمن على القرار السابق وكان من التمتين على المجلس الحسيني الابتدائي بحث الموضوع والنظر فيما يتقدم اليه من الدفاع اثباتاً وقعياً »

(استئناف حسن حسين علي صالح ضد حسين علي صالح نمرة ٢٢-٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا)

الحكمة :-

« حيث أنه ثابت من التحقيقات التي حصلت في الدعوى أن اللطوب الحجر عليه هو حافظ لقواه العقلية ومدرك ما يضره وما ينفعه غاية الأمر أنه أصيب بشلل يعوقه عن السير

» وحيث أن مجرد الإصابة بالشلل ليست من الأسباب الموجبة للعجز إذ في إمكانه ما دام حافظاً لقواه العقلية توكيل من يثق به لمباشرة أشغاله أو تأجير أطبائه لمن يشاء

» وحيث أنه لم يثبت أنه يبدد شيئاً من أملاكه غاية الأمر أن ابنه الأكبر قد باع جزء من زراعة البرسيم لا يتجاوز ثمنه الجنيه وصرف ثمنه في شؤون الزراعة

» وحيث أنه بناء على ما تقدم ولما رآه المجلس الحسي الابتدائي يرى هذا المجلس تأييد القرار المستأنف »

(استئناف معودة بنت قتيل ضد أحد سليمان أبو عمر نمرة ٧٥ سنة ٢١-٢٢ . دائرة مالي أحد طلعت بأنا والملاء السابقة)

٢١٣

حكم تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢
وقف . اجرة . اختصاص المحكمة الترمية

القاهرة القانونية

الأذن بتأجير طيان الوقف لمدة طويلة من اختصاص المحكمة الشرعية . فليس للمجالس الحسية أن تصادق على عقود من هذا القبيل

المجلس :-

« حيث أن السمت فاطمة بنت محمد علي اتا القيمة على والدها المحجور عليه طلبت من مجلس حسي مديرية المنيا التصديق منه على عقد الاتفاق المحرر بين محمد أحمد القيم المتوفي وبين مستأجري طيان المحجور عليه الموقوفة البالغ قدرها ١٨ فدان وكسور بناحية الطيبة التي اجراها لهم المحجور عليه قبل توقيع الحجر عليه لمدة تسعة سنوات تبتدىء من نوفمبر سنة ١٩١٩ وقبض جميع الأرباح عن المدة المذكورة وهو مبلغ ٢٥٢ جنيه وهذا الاتفاق الودي الذي اجراه القيم المذكور مع المستأجرين في صالح المحجور عليه حيث أنه حصل منهم على زيادة الأرباح سابق الذكر مبلغ ٩٧٠ مليم و ٧٩١ جنيه علاوة على ما وصل المحجور عليه باعتبار إيجار الفدان الواحد في السنة ٨٠٠ مليم و ٦ جنيه

» وحيث أن المجلس الحسي المشار اليه قرر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ رفض طلب القيمة التصديق على عقد الاتفاق السابق للمجلس رفضه

» وحيث أنه بعد ذلك اتفق الطرفان على إعادة للناقشة امام ذلك المجلس لتحويل الاتفاق لمصلحة المحجور عليه

» وحيث أنه بجملة اول ديسمبر سنة ١٩٢١ قرر المجلس الحسي سابق الذكر العدول عن القرار السابق والموافقة على عقد الاتفاق السابق عمل بمعرفة القيم للتوفي

» وحيث أن حضرة صاحب المعالي وزير

٢١٤

حكم تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢

قيم . اختياره . اختلاف مصلحته

القاعدة القانونية

إذا كان اختيار القيم المعين يستوجب نزاعاً
ومشاكل فالمصلحة تقضي باختيار خلافه

المجلس :-

« حيث ان القيم الذي عينه المجلس
الحسي الابتدائي قد كان وكيلاً عن زوجة
المحجور عليه وعزلته طاعنة فيه بالحياة
« وحيث يؤخذ من اوراق الدعوى انه
يوجد تنافس وتنافر بين القيم الذي عينه
المجلس الحسي الابتدائي وبين الشيخ علي
السيد خليل صهر المحجور عليه الآخر وان
تعيين احدهما قيا قد يستدعي نزاعاً ومشاكل
ليس من مصلحة المحجور عليه ولا زوجته
ايحاده

« وحيث لذلك يرى هذا المجلس الغاء
القرار المطعون فيه من جهة القيم الذي عينه
المجلس الحسي الابتدائي واعادة الاوراق
للمجلس المذكور لتعيين قيم آخر يختاره
ويرى المصلحة في تعيينه »

(طعن مالي وزير الحفانية ضد الشيخ رفاعي محمد
سالم - نمرة ٥٩ سنة ١٩٢١ و سنة ١٩٢٢ دائرة
مالي احد طلعت بانها

الحفانية طعن على هذا القرار في ٢١ فبراير
سنة ١٩٢٢ الأخير بما ان المقد يشمل التأجير
لمدة لا يجوز تأجير ارض الوقف بها ولا ان
المجلس الحسي غير مختص بتأجير ارض الوقف
ولذا يكون قراره في غير محله وعقد الاتفاق
باطلاً الخ .

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر
هذا الطعن حضر علي افندي محمود اغا وكيل
القيمة وحضر يسر بك احمد وكيل نيابة
(الاستئناف عن النيابة العمومية)

فقال الحاضر عن القيمة ان العقود
متمممة : والحاضر عن النيابة العمومية قال
ان هذه القضية من اختصاص المحكمة الشرعية
(الاذن بالتأجير لمدة طويلة في وقف)

« وحيث ان الطعن مقبول شكلاً

« وحيث ان الاطيان المؤجرة هي
موقوفة ولا يسوغ تأجيرها لمدة طويلة
بغير اجازة القاضي الشرعي عند ما يرى
ضرورة لهذا التأجير

« وحيث انه لذلك يكون المجلس الحسي
غير مختص بالتصديق على هذه للمادة بل
المختص هو حضرة القاضي الشرعي »

(طعن مالي وزير الحفانية ضد الش فاطمة بنت
محمد علي اغا نمرة ٦٠ سنة ٢١-٢٢ دائرة مالي طلعت
بانها)

قضاة المحاكم الشرعية في مصر

٢١٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٣

تأقده . رضاء غير صحيح

القاعدة القانونية

ان التأكيدات الغير الصحيحة التي تصدر من احد المتعاقدين ويكون لها على الطرف الآخر التأثير الذي يحمله على قبول التعاقد من شأنها ان تجعله باطلا متى ثبت انه لولا هذه التأكيدات لما حصل الرضا . ويراعى في ذلك حالة المتعاقدين لمعرفة ان كان من وقع عليه التأثير من السهل اياهما والحصول على رضاء غير صحيح منه أم لا المحكمة : —

« حيث ان الحكم المشار اليه اعتبر المعارضين مالكيين لست افدنة المحكوم ببعض ثمنها للمعارض ضده وأن ملكيتهم لها مبنية على وضع اليد بالسبب الصحيح فلا يحق للمعارض ضده ان يبيعهم عينا هي ملك لم » وحيث ان المعارضين قد طعنوا على العقد المقدم من المعارض ضده بانه حصل بغير رضاء صحيح منهم لانهم وقعوا على هذا للعقد تحت تأثير ما افهمهم اياه المعارض ضده من انه قد حكم من المحكمة المختلطة لمصلحته

بالملكية فاضطروا امام هذه التأكيدات الغير صحيحة ان يقبلوا التعاقد معه والافدام على مشتري ما هو في ملكهم

« وحيث انه من المبادئ المقررة ان التأكيدات الغير صحيحة التي تصدر من احد المتعاقدين ويكون لها على الطرف الآخر التأثير الذي يحمله على قبول التعاقد من شأنها ان تجعل متى ثبت انه لولا هذه التأكيدات لما كان حصل الرضاء وانه يجب ان ينظر الى حالة المتعاقدين واذا كان من وقع عليه التأثير كان من السهل اياهما والحصول على رضاء منه رضاء غير صحيح (راجع شرح القانون المدني في التعهدات لبودري صحيفة ١٣١ وما يليها نوبة ١٠١ و ١٠٣ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩)

« وحيث انه ثبت من استجواب الخصوم وظروف الدعوى ان المعارض ضده لئله من المكاة في نظر المعارضين امكنه أن يؤثر عليهم في وقت كانت الدعوى المنظورة بين الطرفين بشأن الملكية امام المحكمة المختلطة ومحجوزة للحكم وفيهمهم على غير الواقع ان المحكمة قد حكمت ضدهم ونظراً لبساطة هؤلاء المعارضين اقتنعوا بصحة هذه الواقعة الغير صحيحة فتعاقدوا في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ مع

٢١٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣

شرط جزائي . المطالبة به . وجوب حصول الضرر

القاعدة القانونية

١- اذا قدرت في العقد التعويضات التي يلتزم بها المصغر في تنفيذه ثم رفضت الدعوى بتنفيذ الأتفاق ورفضت فإن رفضها لا يمنع من مطالبة من قصر في التنفيذ بالتعويضات المشترطة

٢- تقدير التعويضات في العقد لا يكفي للحكم بها عند عدم تنفيذ التعهد بل يجب اثبات الضرر من جانب من يتمسك بالأزام مدنيه بقيمة الشرط الجزائي

المحكمة :

« حيث أن للدعي عليه بنى دفعه على ان المدعي باختياره طلب تنفيذ العقد لم يبق له حق في طلب الزام المدعي عليه بقيمة التعويض المتفق عليه بصفة شرط جزائي وار تكن على نص المادة ٩٨ من القانون للدني

« وحيث أن المادة المشار اليها انما تحرم الجمع بين طلب تنفيذ العقد وطلب الحكم بالتعويض مما أي أنه لا يحق للمدعي ان يطلب في آن واحد الزام المدعي عليه بتنفيذ تعهداته مع الزامه أيضاً بالتعويض المتفق عليه بصفة شرط جزائي

« وحيث ان هذا المبدأ قد أقره شراح القانون اذ أجمعوا على أنه متى حصل التماقذ

المعارض ضنده على ان يشتروا منه مرة ثانية الاطيان التي كانوا قد اشتروها من الخواجه حبيب ديمتري بولاد

« وحيث ان المقد تم بين الطرفين في هذه الحالة هو عقد للمعارضين الحق في طلب بطلانه لانه مبني على رضاء غير صحيح

« وحيث انه فضلا عن ذلك فإنه ثابت من الحكم الصادر من المحكمة المختلطة في الدعوى التي رفعها المعارض ضنده ضد المعارضين والخواجه حبيب ديمتري بولاد بطلب الحكم اصلياً له بالملكية واحتياطياً الحكم على الخواجه حبيب ديمتري بولاد بالتمن انه قضي له بالتمن ضد الخواجه حبيب ديمتري بولاد بعد ان أثبتت المحكمة الملكية للمعارضين في الوقت الذي تم فيه عقد ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ كانت العين المبيعة في ملكية المعارضين وما دام انه قضي للمعارض ضنده بالتمن على الخواجه حبيب بولاد والثانية من المعارضين ويحرم هؤلاء في الوقت نفسه من حق الرجوع على البائع اليهم

« وحيث انه لو صح وكان المعارض ضنده قد سدد الى شركة المورجش الديون المطلوبة على العين فهذا لا يمنعه من حق مطالبة المعارضين بما يخصهم في الدين الذي يدعي بأنه سدده عنهم وكان مطلوباً من الخواجه حبيب ديمتري بولاد البائع اليهم متى أثبت ذلك»

(مارسة حيد عبد الله وآخرين ضد عبد الفتاح بك محرم نمرة ٧١٦ سنة ٢١ . دائرة حضرات استنصر طائر بك والسبر بلرد واحد نظيف بك)

يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله ويتعين رفضه

عن الموضوع

« حيث ان المدعى عليه طلب رفض دعوى التعويض لأن المدعى لم يكلفه تكليفاً رسمياً بالوفاء وثانياً لأنه لم يثبت حصول ضرره له

عن الوجه الاول

« حيث ان المدعى عرض على المدعى عليه في ١١ سبتمبر سنة ١٩١٩ أي قبل انتهاء ميعاد الشهرين المتفق عليه في البند الخامس والسابع من عقد الايجار قيمة التأمين وطلب تنفيذ العقد ورفع الدعوى ضده وضد المستأجر منه بذلك وفي هذا تكليف رسمي وزيادة على ان المدعى عليه لم يكن في حاجة الى التكليف بالوفاء لأنه قبل الميعاد وأُذِر المدعى في ٢٧ اغسطس سنة ١٩١٩ بفسخ العقد فهو بذلك اظهر رغبته في عدم التنفيذ قبل ان يحل ميعاد الوفاء

عن الوجه الثاني

« حيث ان المحكمة تأخذ بدفع المدعى عليه من وجوب اثبات الضرر من جانب من تمسك بالزام مدينه بقيمة الشرط الجزائي عند امتناع هذا الاخير عن اداء ما تمهد به لأنه اذا ثبت ان الدائن لم ينله ضرر فلا محل للحكم له بشيء ما بقطع النظر عن وجود الشرط الجزائي الا ان المدعى عليه قد قاته ان الضرر الذي يصيب المدعي في هذه الحالة كما أن

وكان هناك شرط جزائي فليس للمدين الذي تمهد بعمل أن يلزم ذاته بقبول التعويض المتفق عليه بصفة شرط جزائي بدلاً من التيام بتمهده بل للدائن الحق قبل كل شيء ان يطلب تنفيذ التعهد والوفاء بما التزم به المدين متى كان الوفاء ممكناً . فاذا ما طلب المدعي في الدعوى الاولى تنفيذ عقد الايجار فهذا لا يمنعه بعد أن قضى برفض طلبه من المطالبة بقيمة الشرط الجزائي (راجع بودري جزء ١٢ صحيفة ١٣١٦)

« وحيث ان ما ذهب اليه المدعي عليه في دفاعه من أن هذا الموضوع سبق الفصل فيه لأن القضاء رفض الطلب الاصلي فعاد رفض الطلب الترمعي اذ منشأ الحقين واحد وهو عقد الايجار دفاع مردود أيضاً لأن المدعى كان يمكن وقت رفع الدعوى الاولى ان يطلب من باب اصلي الحكم بتنفيذ العقود واحتياطياً الحكم بالتعويض وما كان يستطيع المدعى عليه ان يدفع بعدم قبول الطلب الاحتياطي لوجود الطلب الاصلي فاذا ما رفعت الدعوى بالطلبات الاصلية اولا فليس ما يمنع قانوناً من المطالبة بالطلب الاحتياطي بعد ذلك

« وحيث ان المحكمة بمحكمها الصادر في الدعوى الاصلية والتي قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بين الخصوم انما اشارة صريحة الى ان للدعى حق في طلب الحكم بالتعويض المبين بالمقد وهو مبلغ ١٠٠٠ جتية لأن المدعى عليه فسخ العقد عن تمعد ولتلك

« وحيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى لان مبني الطالب هو استحقاق المدعية بحسب شرط الواقف كما يكفل جهازها حتى يعادل جهاز المثل

« وحيث ان لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تنص صراحة في المادة (٢٧) على ان ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع اسبابه امام المحكمة التي في دائرتها اعيان الوقف فهذا النص قاطع في ان المحكمة الشرعية هي المختصة دون سواها بالفصل في معرفة ما اذا كانت المدعية تستحق بحسب نص كتاب وقف جددها المحرم احمد بك محمد الشريف بشيء تستعين به في جهازها بجهاز المثل من عدمه

« وحيث انه ما يؤيد ذلك ان النص في كتاب الوقف جعل الاستحقاق للنفقة والاستحقاق للجهاز معلق على شرط ان تكون الست من ذريته او ذرية ابنائه التي تطلب بالنفقة او بالاستحقاق للجهاز محتاجة او فقيرة وقد رفعت المدعية نفسها قبل الآن دعوى امام المحكمة الشرعية تطلب استحقاقها للنفقة من ريع الوقف فقضى لها بنفقة ورفعت دعوى تطلب فيها بمقابل الجهاز حكماً برفضها فرفضها الدعوى امام المحكمة الشرعية دفعتين بالتوالي دليل على اقتناعها باختصاص تلك المحاكم بالفصل في طلبها وهي لم تلجأ بعد ذلك للمحكمة الاهلية الا بعد ان قضى نهائياً من المحكمة الشرعية برفض طلبها

« وحيث ان المدعية نفسها تركن على

يكون شاملاً بما لحقه من الخسارة بعدم وفاة مدينه بتمهدهاته فهو يتضمن أيضاً قيمة ما كان يعود عليه من الربح اذا تمت الصفقة لان التعويضات التي ترتب مع اخلال احد المتعاقدين بتمهدهاته هي عبارة عن الربح الذي يناله عند تنفيذ العقد والخسارة التي تلحقه من عدم التنفيذ »

(قضية الخواجه جورج مشرقى ضد حسين بك حلمي الطوبجي بصفته . نمرة ١٤٥٢ سنة ١٩٣٢ . دائرة حضرات اسكندر خان بك واحمد نظيف بك وجمال الدين اباط بك) .

٢١٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣

وقف . ناظر الوقف . بما يكفل الجهاز . عدم اختصاص المحاكم الاهلية .

القاعدة القانونية

لا تختص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى التي ترفع ضد ناظر وقف بطلب ما يكفل الجهاز حتى يعادل جهاز المثل حسب شرط الواقف . لأن هذا يستدعي بحث اصل الاستحقاق خصوصاً اذا كانت المدعية سبق لها ان رفعت هذا الطلب الى المحاكم الشرعية وقضى نهائياً برفضه

المحكمة : -

« من حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى وطلبت الحكم لها ضد المدعى عليه بصفته ناظراً على وقف احمد بك محمد الشريف بمبلغ ١٨٠٠ جنيه قيمة تكملة جهازها .

ان المستأجر مكلف بخدمة الزراعة والصرف عليها كلها حتى الحصد ويجب تقدير ذلك المحكمة : -

« حيث ان الدعوى تتلخص في ان سليمان ابراهيم حمور استأجر من المدعي عليه ١٢ ط وب بعد ان زرع بعض ذلك برسيا سجن في جنابة فاعتصب المدعي عليه الارض فرفع المدعي القيم على سليمان ابراهيم للذكور هذه الدعوى يطلب تعويضاً قدره مائة وخمسين جنياً .

« وحيث ان عقد الأجرة المؤرخ ٢٨ يولييه سنة ٩١٧ مشروط فيه الشركة في الحصول المؤجر بحق الثلث والمستأجر بحق الثلثين وان إيجار الفدان ١٢٠٠ قرشاً وقد رفع المدعي عليه الدعوى بأن هذا المقدد اما ان يعتبر عقد شركة واما ان يعتبر عقد تأجير اشخاص وفي كلتي الحالتين قد فسخ طبقاً للمادة ٤٤٥ مدني او المادة ٤٤١ مدني

« وحيث انه لا خلاف عرفاً في ان معنى المقدد السالف الذكر ان المستأجر يدفع للمؤجر عن كل فدان ثمانية جنيات ويعطيه ثلث المحصول والمستأجر وحده هو الذي يقوم بخدمة الارض واجراء كل ما يلزم للزراعة وظاهر من ذلك انه ليس عقد شركة ولا عقد تأجير اشخاص وانما هو بين عقد اجارة وعقد مزارعة .

وقال جيوار في الأيجار جزء ٢ نيزة ٦٣٢ انه لا يتردد في عدم اعتباره شركة

احكام صادرة لعماتها من المحاكم الشرعية وهذا اكبر دليل على ان الجمة المختصة بتقدير حالة الفقر التي تجعل المدعية مستحقة لجهاز المثل هي المحكمة الشرعية وهي دون سواها التي تقدر جهاز المثل

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص في محله ويتمين قبوله والحكم بعدم اختصاص المحكمة الاهلية بنظر هذه الدعوى »

(قضية الست احسان عيسوي الشريف ضد محمد بك احمد الشريف غرة ١٢٨٣ سنة ١٩٢٢ دائرة حضرات اسكندر طائر بك والمستر يارون واحد نظيف بك)

٢١٨

محكمة العياط الجرزية

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢١
إيجار . مزارعة . فسخ .

القاهرة القانونية

عقد الأجرة المنصوص فيه على إيجار معين وعلى أن للمؤجر ثلث المحصول معناه عرفاً ان المستأجر يدفع ثلثي الأيجار المبين بالمقدد ويسلم المؤجر ثلث المحصول ايضاً . هذا المقدد في الحقيقة عقد مختلط من اجارة ومزارعة . اجارة في الثلثين ومزارعة في الثلث ويأخذ كل جزء حقه واذا لوحظ ان عقد الأجرة لا يفسخ بموت المستأجر او بمحاذة قهرية تنقته عن الزراعة والمزارعة تفسخ التزم المؤجر بالتعويض عن الثلثين اذا اغتصب الارض عند الوفاة او الحادثة القهرية مع ملاحظة

في المزارعة فقد كان هذا الامر متنازعا فيه كثيرا قبل صدور قانون ١٨ يولييه سنة ١٨٨٩ الذي نص على الفسخ في المادة السادسة راجع جيوار ايجار جزء ٢ بنبة ٦٣١ وبنبة ٦٣٢ السالفة الذكر وتعليقات دالوز رقم ٢ على المادة ٦ من قانون ١٨ يولييه سنة ١٨٨٩ بعد المادتين ١٧٦٣ و ١٧٦٤ من القانون المدني الفرنسي وقد أحاطت المادة السادسة المذكورة ذلك بقيد عبر عنه دالوز في تعليقه على المادة ٦ المشار اليها رقم ٤ بأنه تعديل طدل الا وهو ان انتفاع الورثة لا ينتهي الا في آخر السنة الزراعية وقد انتقد ذلك القانون انتقادا شديدا في مجلس النواب الفرنسي عند سنه ولم يوافق عليه بعضهم الا اذا استوجبت مصلحة الورثة ذلك أي الفسخ (راجع جيوار ايجار جزء ٢ رقم ٦٣٣ مكرر ٢٨) ولا عمل لبحث ذلك هنا ولا اتباع القيد الوارد في المادة ٦ من قانون ١٨ يولييه سنة ١٨٨٩ فيما يختص بثلاث الاطيان لأن المادة ٤٠٠ مدني اهلي صريحة في فسخ الايجار بمجرد الوفاة الخ وان المؤجر عليه اداء المصاريف للنصرف على المزروعات التي لم تحصد « وحيث انه لما تقدم ترى المحكمة الحكم للمدعي بمغفرة تمويض قدره عشرة جنيهات عن كل فدان من ثلثي الاطيان مع ملاحظة ان اسماء محصول سنة ١٩١٩ ارتفعت ارتفاعا لم يكن منتظرا وان المذنب زرع برصيا كما ثبت من شهادة الشهود وحجز سباحا للقمع ومع ملاحظة انه كان مكلفا بخدمة الزراعة

واعتباره ايجار (حتى اذا كان كله زراعة وذلك قبل قانون المزارعة الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٩) « وحيث انه لا يمكن اعتباره عقد ايجار بحت لأن المستأجر ملزم بتسليم المؤجر ثلث المحصول ولا يمكن اعتباره عقد مزارعة لأن للمستأجر ملزم بدفع ثمانية جنيهات عن كل فدان ولكل من الاجارة والمزارعة حكمها في الايجار لا ينفك بموت للمستأجر أو بمحادة قهرية والمزارعة تنفسخ ٣٩١ و ٣٩٣ و ٤٠٠ مدني « وحيث ان هذا العقد يجب اعتباره عقدا مختلطا لأن بعضه ايجار وبعضه زراعة أو بمباراة اخرى لان المستأجر ملزم بدفع مبلغ معين وهو ثلث الايجار وتسليم حصة معينة وهي ثلث المحصول (وقد سماه كذلك المسيو دوهلس في الجزء الثاني من كتابه صفحة ٥٠٤٠ رقم ٢٥٩ ولكنه لا هو ولا المسيو جرانغولان وهما اللذان شرحا القانون المدني المصري او بعضه تعرضا لأحكام هذا العقد المختلط . ويظهر ان المسيو دوهلس اكتفى بتلك التسمية واراد اعطاء كل جزء حكم ايجار أو مزارعة)

« وحيث انه يترتب على ذلك ان المدعي عليه كان محقا فيما فعل فيما يختص بثلاث الاطيان او بمباراة اصح فيما ينتج ثلث المحصول اذ يهيم مقدرة المستأجر الشخصية في ذلك وغير محق فيما يختص بالباقي لأن له مبلغا معيناً او ايجارا (وظاهر من مراجعة القانون الفرنسي واقوال علمائه ان حق الفسخ مكروه حتى

خصوصاً إذا كان الغرض الهروب منها .

المحكمة : —

« حيث ان المدعي عليهما الاول والثاني قررا بأنهما عدلا عن التماقذ وبذلك لا وجه للمدعي في اخذ المنزل بالشفعة

« وحيث ان ما حصل من المدعي عليهم ما هو الا تقايل والتقايل يطل المقد قيايين المتماقدين فقط ولا يؤثر على حقوق النير

« وحيث ان حق الشفعة ينشأ عن البيع بمجرد حصوله فتقايل البائع والمشتري بعد ذلك لا يؤثر على حق الشفع بعد تولده خصوصاً وانه قد ثبت من مناقشة المدعي عليهما الاولين ان هذا التقايل لم يحصل الا عندما شعر الطرفان بأن المدعي يريد ان يأخذ الدين بالشفعة فعملهما كان هروباً من حقه وقد سارت محكمة بني سويف على هذا المبدأ في مسألة تشبه معاً لتتنا في حكمها الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٤ (راجع تعليقات جلاد على المادة ٤ من قانون الشفعة رقم ٢) وقررت ان حق الشفعة يتولد من وقت بيع الشيء المشفوع فيه فإن اوقفه المشتري كان الوقف باطلا ويمد هروباً من حقوق الشفع

« وحيث ان المدعي تنازل عن تمسكه بأن الثمن ١٢ جنيتها وقبل ان يكون ١٥ جنيتها كما قال خصومه »

(قضية عبد الدال يوسف حجاج ضد علي طايه وآخرين نمرة ٧١ سنة ١٩٢٢ . أممر الحكم حضرة احد نحات بك الثاني)

والصرف عليها حتى حصدها بما فيها ثلث للمدعي

« وحيث انه فضلا عن ذلك فإنه ثابت من شهادة الشهود واقوال للمدعي عليه ان اغتصاب المدعي عليه لكل الأليان عقب سجن المستأجر لم يكن ناشئاً عن خوفه من عدم امكان اتمام الممل خصوصاً وان الفلاحة عندنا بسيطة جداً وهي على حالها تقريباً من زمن بعيد وانما لأن المستأجر ارتكب تلك الجنابة على ابن المدعي عليه وهي جنابة شروع في قتل وقد قال للمعدة عند ما كلفه في الامر انه مستعد لدفع أي تمويض ولم يحضر للمدعي عليه اولاً في الجلسة الأخيرة جلسة الاحالة الى التحقيق لاثبات الاغتصاب من عدمه وقال الحاضر عنه أنه مريض ولم يعلن شهوده ثم حضر عقد شهادة الشاهد الأول »

(قضية أمين عبد البرز ضد شيبس نمرة ١٤٣ سنة ١٩١٩ . أممر الحكم حضرة احدىك نحات القاضي)

٢١٩

محكمة العياط الجزئية

حكم تاريخه ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢

نصفه . متى يتولد الحق فيها . تقابل

القاعدة القانونية

يتولد حق الشفعة بمجرد حصول البيع فتقايل البائع والمشتري بعد ذلك لا يسقط هذا الحق . لأن التقايل لا يؤثر في حقوق النير

فبراير سنة ١٩٢٢ في القضية نمرة ٧٦٠ سنة
١٩٢٢ محكمة مصر الاهلية

« وحيث أنه اثناء تنفيذ حكم النقل عمل
هذا الاشكال بحجة انه قابل للاستئناف
ومتسكت المستشكل ضدها بالمادة ٣٩٤ مرافعات
التي نصت على ان التنفيذ المؤقت واجب لكل
حكم فيما امر به من اجراءات المرافعة أو
التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما تحكم
به المحكمة في اصل الدعوى ويريد المستشكل
ان يستفيد من ظاهر نص المادة المذكورة
التي يفهم منه ان يكون صدور هذا الحكم
اثناء نظر الدعوى الاصلية بعد المرافعة فيها
وقال ايضاً ان الحكم بنقل الاوراق قطعي
لانه فصل في كل موضوع الطلب وهو
نقل الاوراق .

« وحيث انه على اي حال فإن الحكم
بنقل الاوراق لا يخرج عن كونه من الاجراءات
وليس ملزماً للمستشكل بشيء والدعوى
الاصلية قائمة من مبدأ الأمر من وقت
الحجز قديماً سيان سبق الأمر بالاجراءات
المرافعة في الدعوى أو تلاها ملدام ذلك في
مصلحة القضية التي أمر بنقل الاوراق
لتقديمها مستندات فيها وقد حيز عليها نهائياً
لهذا الغرض . وقد جاء في مذكرة المستشكل
ضدها ان المستشكل قال أمام التحضير ان
الاوراق محجوز عليها فكيف يقدم الحساب
فاذا ما امر بنقل الاوراق لقلم كتاب المحكمة
ليتمكن من ذلك يعارض ويمنع ولم يرد
المستشكل على ذلك بشيء

٢٢٠

محكمة الازبكية الجزئية

حكم تاريخه ١٨ مايو سنة ١٩٢٢

حكم في نظم . غايه ونم استئناف . اجراءات وقتيه
(المادة ١٣٠ مرافعات)

القاعدة القانونية

الحكم الصادر من المحكمة في النظم من أمر
قاضي الامور الوقية نافذ رغم استئناف لانه لا
يخرج عن كونه من الاجراءات الواجب تنفيذها
تنفيذاً مؤقتاً ولأن قس أمر قاضي الامور
الوقية نافذ رغم النظم منه للمحكمة طبقاً للمادة
١٣٠ مرافعات مع أنه يصدر بناء على عريضة
تقدم اليه بدون سماع أقوال الخصم فمن باب
أولى يكون النفاذ واجبا للحكم في هذا النظم
بعد سماع أقوال الطرفين .

المحكمة : —

« حيث انه تبين من الاطلاع على
الاوراق ومذكرتي الطرفين أن المستشكل
ضدها حيزت تحفظاً على الاوراق موضوع
الاشكال ضد المستشكل وكلفته بالحضور في
جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٢٢ لنظر الدعوى
فعارض في الحجز ورفضت محكمة مصر هذه
المعارضة ثم طلبت المستشكل ضدها من رئيس
المحكمة الامر بنقل هذه الاوراق لقلم كتاب
المحكمة حتى يفصل في الدعوى فرفض هذا
الطلب فتظلت امام المحكمة قائلة ان الغرض
من الحجز عليها ان تقدم مستندات في الدعوى
الموضوعية وحكم لها بنقل الاوراق في ١١

المعروف بقانون خمسة الافدنة على من لا يملك اطيانا ما .

ولما يجوز نزع ملكية فلاح من منزله الذي لا يملك غيره اتباعا للقاعدة العامة ولم يحرم القانون الحجز على المنزل الا الحاقا للملك الزراعي الصغير بقصد المحافظة عليه ليس الا لا بقصد تمييز كل فلاح عن سائر الناس وهذا مستفاد من ظاهر النص ومن غرض الشارع كما هو واضح بجلاء من المذكرة الايضاحية ومحاضر مجلس شورى القوانين وقرير المستشار القضائي مع ملاحظة ان هذا القانون تشريع استثنائي والاستثناء لا يجوز التوسع فيه او القياس عليه

الحكمة :-

« حيث ان اجراءات نزع الملكية قد تمت حسب القانون »
 « وحيث ان طالب البيع قدم الشهادات اللازمة قانوناً وطلب نزع ملكية المنزل فقط اذ تبين له ان المدين لا يملك غيره »

« وحيث ان المدعي عليه رفع الدعوى بأنه لا يملك غير هذا المنزل وانه فلاح فلا يجوز نزع ملكيته من هذا المنزل طبقاً للمادة الاولى من قانون خمسة الافدنة رقم ٤ سنة ١٩١٣ »

« وحيث ان نص هذه المادة هو كآتي :-
 لا يجوز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية التي يملكها الزراع الذين ليس لهم من الاطيان الا خمسة افدنة او اقل ويدخل فيما لا يجوز

» وحيث انه فضلاً عن ذلك فإنه لا فائدة مطلقاً للمستشكل من هذا الاشكال لان الاوراق يجوز عليها تحت ايدي حراس بل اصون لها ان تكون في قلم كتاب المحكمة واحسن له ان يتمكن من الاطلاع عليها في أي وقت شاء المهم الا اذا كان له غرض آخر »
 « وحيث انه بقطع النظر عن كل ما تقدم فإنه بالرجوع الى المادة ١٣٠ مرافعات التي اباحت التظلم من أمر رئيس المحكمة أو قاضي الامور الوقتية الى المحكمة بتكليف الخصم بالحضور امامها نجد انها نصت على انه لا يترتب على ذلك توقيف تنفيذ الامر تنفيذاً مؤقتاً فإذا كان امر رئيس المحكمة أو قاضي الامور الوقتية الذي يصدر بناء على عريضة تقدم اليه بدون سماع اقوال الخصم نافذاً رغم التظلم منه لمبدأ المحكمة فمن باب اولى يكون الفصل في هذا التظلم الذي تسمع فيه اقوال الطرفين نافذاً رغم استئنائه ولا شك في انه لو كان صدر الامر من رئيس المحكمة من مبدأ الأمر بنقل الاوراق كان هذا الامر نافذاً على المستشكل ولو تظلم منه »

(اشكال - حسب اندي فهمي مذامبة محمد احمد نمره ١٦٦١ سنة ١٩٢٢ . أصدر المحكم حضرة احمد نشأت بك)

٢٢١

حكمة العياط الجزئية

حكم تاريخه ١٤ يونيه سنة ١٩٢٢

قانون خمسة الافدنة . فلاح لا يملك اطيانا . نزع ملكية متدل .

القاعدة القانونية

لا يسري القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣

لمؤلاء ملك محبوس على امراتهم (راجع هذه المذكرة المنشورة في صحيفة ٢١٤ من مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين سنة ١٩١٢ و سنة ١٩١٣) وقد خلصت لجنة مشروعات نظارة الحفانية المادة الاولى من القانون كما يأتي : اولاً : ان يكون (المدين) زارعاً . ثانياً : ان يكون مالكا وقت نشوء الدين . ثلثاً : ان لا يكون الدين لحمة افدة او اقل . ثالثاً : ان لا يكون الدين المحجوز عليه ديناً ممتازاً الخ (راجع صحيفتي ٢١٨ و ٢١٩ من المجموعة السالفة الذكر) واقترحت اللجنة (راجع ايضاً صحيفتي ٢٢١ و ٢٢٢) منع بيع الاملاك الزراعية الصغيرة بيعاً وقائماً او رهناً الخ وقالت وعلة هذا الاقتراح ظاهرة لا تخفى بل هي التي وضع لاجلها المشروع المرسوم الآن الا وهي حماية الملكية الزراعية الصغيرة الخ . وقد جاء في تقرير المستشار القضائي سنة ١٩١٢ النسخة العربية صحيفة ٢٦ تمليقاً على التشريع المختلط ما يأتي - : رأيت الحكومة مع رغبتها في تسهيل اجراءات نزع الملكية وتمجيلها انه من الواجب اتخاذ التدابير لحماية صفات الملاك المراعين فلا تكون قساوة قلوب دائنيهم سبباً في طردهم من ارضهم وتلك الفئة ضعيفة الحول محتاجة الى العناية اذ خروج عدد كبير منهم عما يملكونه من المزارع كالقطر المصري الخ . ثم قال والباعث على هذه التدابير كلها هو الرغبة في بث روح الاقتصاد بين الاهالي والمأمول ان تفتد هذه الروح وتنمو كلما خفت وطأة الدين عليهم وصار في يدهم قليل

حجزه مساكن المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان الخ .

« وحيث انه يجب البحث فيما اذا كان هذا القانون ينطبق على حالتنا او ينطبق فقط على من يملك خمسة افدة او اقل

« وحيث انه ولو ان ظاهر النص يقضي بأن هذا القانون لا يسري الا على من كان عنده خمسة افدة او اقل ولكن قد يقال ان الفلاح الذي لا يملك اطيافاً ما اولى بالحماية لذلك يجب البحث عن غرض الشارع من وضع هذا القانون

« وحيث انه للوصول الى ذلك يجب الرجوع الى المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون ومحاضر مجلس شورى القوانين في هذا الشأن وتقرير المستشار القضائي - قد جاء في اول المذكرة الايضاحية ما يأتي : - وافقت الجمعية التشريعية المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون المدني المختلط بقراريها الرقمين ١٤ يونيه و٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ على نصوص الغرض منها منع توقيع الحجز في القطر المصري على الاملاك الزراعية الصغيرة والنصوص المذكورة اعدها الحكومة لحماية طبقة صغار الفلاحين الذين لا يملكون الا خمسة افدة او اقل من ذلك حتى لا تنزع ملكيتهم منها الا لواء ديون ممتازة اما ارباب الديون الآخرون بما فيهم الراهنون رهناً عقارياً او رهن حيازة والذين لهم على العقار حق الاختصاص فلا يكون لهم مطلقاً توقيع الحجز على املاك صغار الفلاحين وبذلك يصبح

يسمى كذلك وصار الملحق اصلاً. وحسب القانون يجوز الحجز على كل شيء الا ما استثنى بنص صريح وهذا يصلح رداً على ما ذهب اليه محكمة طنطا الاستثنائية في حكمها الصادر في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٩ المنشور في الازهر عدد اغسطس سنة ١٩١٩ حيث قالت ان القانون يحميم (أي من لا يملك اوطياناً) طبعاً في الملحقات للنصوص عنها مع اعتراف هذا الحكم بأن ظاهر المادة وروح القانون نفسه والنقض الاصلي من وضعه هو حماية صفات الملاك الذين لا يملكون الا خمسة افدنة على الاكثر اما قوله فيدخل من باب اولى في هذه الحماية من لا يملك من الاوطيان شيئاً فهذا قياس أو توسع وقانون الخمسة افدنة تشريع استثنائي والتشريع الاستثنائي لا يجوز القياس عليه أو التوسع فيه ويجب شرحه وتطبيقه بمزيد الاحتياط لما له من التأثير على ما جرى العمل عليه زمناً طويلاً خصوصاً فيما يتعلق بالمعاملات . ومن العدل ان لا يكون هناك فرق بين الفلاح والصانع والتاجر والمستخدم وغيرهم الا فيما يتعلق بالفلاح المالك لخمسة افدنة على الاكثر الذي استثناء الشارع ليحافظ على اوطيانه ومن اجل المحافظة على اوطيانه حافظ ايضاً على منزله ودابتين الخ تبعاً لذلك لانه رأى ذلك من لوازم المحافظة على الاوطيان ومكمل لها هذا المبدأ أي عدم مريان قانون الخمسة افدنة على من لا يملك اوطياناً في حكمها

من الارض يضمنون به ان يضيع من طريق استدانة الاموال الباهظة الخ وقد جاء في صحيفة نمرة ٢٧ من التقرير المشار اليه وما جاء في هذه النصوص انه لمرفة ما اذا كان يجوز الحجز على اوطيان شخص او لا يجوز يبقى الرجوع الى وقت حصول الدين الخ . ثم قال وخلاصة القول ان ذوى الاملاك الصغيرة من الزراع في مصر اصبحوا في مأمن من فقد اوطيانهم

« وحيث انه ظاهر مما تقدم ان الشارع لم يقصد الا حماية طبقة صغار الفلاحين الذين لا يملكون الا خمسة افدنة أو اقل ليصبح لاسراتهم ملك محبوس عليهم كما جاء في المذكرة الايضاحية وبعبارة اخرى لم يقصد الا حماية المالكية الزراعية الصغيرة لا حماية كل فلاح كما ورد في اقتراح لجنة مشروعات نظارة الحفانية في مجلس شوري القوانين السالف الذكر وبعبارة اصرح حماية صغار الملاك الزراعيين خشية أن تكون قسوة قلوب دائتهم سبباً في طردهم من ارضهم وخروجهم مما يملكون من المزارع الصغيرة التي يتقانون منها وعائلاتهم وفقد اوطيانهم كما ورد في تقرير المستشار القضائي للشار اليه آتفاً .

« وحيث انه واضح من كل ذلك ان الشارع لم يحرص الا ان يفقد المالك الصغير اوطيانه فتح الحجز عليها وأحق بذلك مسكنه ودابتين الخ . فالاطيان اصل والمسكن ملحق بها فإذا لم تكن هناك اوطيان ذهب الاصل ولم يكن هناك ملحق لتغير اصل يستحق ان

مقررأله عند ثبوته لا منشأ له . اما في الجريمة المسيحية فيعتبر تاريخ انقضاء الزوجة من تاريخ صدور الحكم بالفسخ .

المحكمة : —

عن الدفع الفرعي

« من حيث ان الدافع قدم دفعا فرعيا بعدم جواز نظر الدعوى بناء على ان المجنى عليه طلق زوجته قبل التبليغ عن جريمة الزنا مرتكبا في ذلك على ان الحكم الصادر من المجلس الملي يكون مقررأ للطلاق الذي يعتبر واقعا من تاريخ اثبات الزنا لدى الرئيس الشرعي وليس منشأ للطلاق

« ومن حيث ان الدافع بذلك يكون من جهة قد تمسك بالبدا القائل بأن طلاق الزوجة قبل التبليغ يمنع من محاكمتها . ومن جهة اخرى ذهب الى ان الطلاق في هذه الدعوى قد وقع فعلا قبل تقديم البلاغ من الزوج

« عن الوجه الاول من الدفع الفرعي »

« ومن حيث فيما يتعلق بالوجه الاول من الدفع الفرعي فإن عبارة المادة ٢٣٥ عقوبات غامضة اذ انها لم تنص صراحة على اسقاط حق الزوج في رفع الدعوى بوقوع الطلاق كما انها لم تنص على جواز رفعها بعد وقوعه اما القول بأن كلمة « زوجا » الواردة في تلك المادة معناها وجوب قيام الزوجية وقت التبليغ فردود عليه بأن عبارة تلك المادة قد تنصرف الى من كانت تحجمه بالمرأة

الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩١٦ ومنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩١٦ رقم ١٠٢ صحيفة ١٧٤ .

« وحيث انه فيما يتعلق بالموضوع فالدعوى ثابتة من الصيغة التنفيذية للحكم في القضية نمرة ٤٩٨ سنة ١٩٢١ المياط وعدم انكار المدعي عليه وطلب اماله في الدفع اولا وقد قدم المدعي الشهادات اللازمة وانما ترى المحكمة من بيان المنزل جعل الثمن الاسمي ١٠٠ جنيه »

(قضية ابو السعود ابو السعود ضد اهدرزق عمد نمرة ٤٢٩ سنة ١٩٢٢ . اصدر الحكم حضرة اهد نحات بك)

٢٢٢

محكمة بني سويف الجزئية

حكم تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣

جريمة زنا . طلاق . عدم سقوط حق الزوج في التبليغ . مبدأ انقطاع الزوجية .

القاعدة القانونية

١ - جريمة الزنا من الجرائم المتعلقة بالنظام العام وليست ملكا خاصا لشخص معين بل للنياة وحدها الحق في اقامة الدعوى العمومية عنها وان كان هذا الحق مقيدا بمشيتة الزوج

٢ - ان انقضاء الزوجية سواء كان بالطلاق أو بأي سبب آخر لا يمنع من طلب محاكمة المرأة وشريكها من اجل جريمة زنا وقعت اثناء قيام الزوجية

٣ - ينحل الزواج عند المسلمين بمجرد صدور الطلاق . وعند النزاع يكون حكم القاضي

فرنسي» فبمقتضى ذلك يجوز لاحد الزوجين ان يرفع دعوى الطلاق او الانفصال اذا توفرت احد الاسباب التي تحيز ذلك وأوردها المشرع على سبيل الحصر ومحملها زناه احد الزوجين ولكن لا بد في جميع هذه الاحوال من صدور حكم نهائي من الجهات المختصة يقضى بفسخ الزوجة او بالفرقة مع ان ذلك بخلاف ما جاء في الشريعة الاسلامية التي جعلت الطلاق حقاً مشروعاً من حقوق الزوج يستعمله متى شاء بغير قيد ولا شرط وله ان يتولاه بنفسه او يوكل غيره فيه ليوقمه بالنيابة عنه كما له ان يفوض الطلاق للمرأة تفويضاً مطلقاً أو مقيداً او يجعل الطلاق معلقاً على شرط وهذا الشرط قد يكون بتحقيقه موكولا لمفوضة احد الزوجين او خارجاً عن ارادتهما

« ومن حيث انه في هذه الحالة يكون من واجب القضاء المعري ان ينهب في تأويل ما غمض من نصوص القانون الجنائي الى ما يتلف مع احكام الشرع وما لا يتنافر معه ولا محل للاعتراض بأن المتهمين والمثني عليه في الدعوى الحالية مسيحيون لان الشريعة الاسلامية هي شريعة هذه البلاد والتي يجب على القضاء ان يضع احكامها نصب عينيه عند تقرير مبدأ من المبادئ القانونية « ومن حيث ان هذه المحكمة ترى ان واجبها قبل ان تجري على مبدأ قد يكون مخالفاً لما قصده المشرع ان تبحث اولاً في طبيعة جريمة الزنا المنصوص عليها في المادة

رابطة الزوجية وقت وقوع الجريمة كما قد تنصرف الى من نجمه بها تلك الرابطة وقت التبليغ : —

« ومن حيث ان القضاء الفرنسي وان كان قد جرى على مبدأ اشتراط قيام الزوجية وقت التبليغ الا ان ذلك لا يعم على القضاء المصري ان يقتني أثره بغير التفات الى ما يوجد من الفرق بين قانون الاحوال الشخصية في البلاد الفرنسية وبينه في البلاد المصرية بشأن الطلاق واحكامه وقبوده : —

فان الفرق بين الشريعتين المسيحية والاسلامية عظيم من هذه الوجهة بحيث تمنعز المقارنة بينهما فان الطلاق في الشريعة المسيحية محرم (انظر المادة ٦٧ من الخلاصة القانونية في الاحوال الشخصية لـتتمنيح الايفومانس فيلوتادس التي تنص على ان الطلاق ممنوع في الشريعة المسيحية وما جاء بالحاشية من ان الدين المسيحي يحرم الطلاق ... الخ) وانما قد تنحل روابط الزوجية أو يفسخ الزواج عند المسيحيين اما بالموت او زناه احد الزوجين بعد اثباته شرعاً وهناك نوع من الفسخ يسمى بالطلاق المدني وهو ما نص عليه في المواد ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ وما بعدها من القانون المدني الفرنسي وكذلك ما يسمى بالانفصال الجسماني (Separation de corps) المنصوص عنه في المادة ٣٠٦ وما بعدها من القانون المدني الفرنسي والذي قد يتحول بمضي ثلاث سنوات الى طلاق « انظر المادة ٣١٠ مدني

الواقع حق سلمي بمعنى انه قاصر على تقييد حق النيابة في رفع الدعوى بنير رغبته على حين انه لا يملك رفعها أو تحريكها الا اذا اقام نفسه مدعياً بحق مدني اسوة بباقي الجرائم الاخرى

«ومن حيث انه تبين مما تقدم ان دعوى الزنا لم تخرج عن كونها جريمة من الجرائم العادية وانما جعل القانون حق النيابة في اقامة الدعوى مقيداً بمشئنة الزوج وحكمة ذلك واضحة من ان المشرع راعى ان الزوج قد يمد بحكمة زوجته والتشهير بعفتها مما يلوث ويلصق به العار حتى ولو كان غير راغب في مباشرتها أو انه ربما يقبل توبتها ويفضل ابقائها في عصمته بقصد صيانتها من السقوط في سواي الدارة والنسب وهو قصد نبيل لم يجد المشرع بداً من احترامه والاعتراف به فن اجل ذلك جعل حق النائب العام في اقامة الدعوى مقيداً برغبة الزوج

« ومن حيث انه اذا تقرر ذلك فلا يكون هناك محل للقول بأن بقاء الزوجية بعد وقوع الجريمة لازم حتماً لتحريك الدعوى العمومية طالما ان الجريمة وقعت حال قيام الزوجية ولم تسقط بمضي المدة الطويلة .
فالدعوى العمومية موجودة فعلاً وصاحب الشأن الذي احترم القانون ارادته في تحريكها راغب في ذلك ولا يمكن اعتبار الطلاق تنازلاً ضمنيّاً عن طلب المحاكمة لأن الطلاق ليس فيه معنى للمساحة

« ومن حيث انه يترتب على التمسك

٢٣٣ عقوبات وهل تعتبر جريمة خاصة ومملوكة للزوج أو تعتبر جريمة من الجرائم العادية المتعلقة بالنظام العام ومملوكة لنيابة العمومية ؟ وان كان الامر الاخير فانه في المحاكمة التي من اجلها قيد حق النيابة في رفع الدعوى بمشئنة الزوج كما نصت على ذلك المادة ٢٣٥ عقوبات وما الذي يترتب على المبدأ القائل بوجوب قيام الزوجية وقت التبليغ من النتائج والاحكام ؟

« ومن حيث ان جريمة الزنا هي من الجرائم الشديدة الخطر التي يقع ضررها على الهيئة الاجتماعية مباشرة اذ قد يبنى عليها هدم كيان العائلة وتشتت شمل افرادها وتبدل سعادتها وطمأنينتها الى يؤس وشقاء فهي اذن من الجرائم المتعلقة بالنظام العام والتي يجب ان تكون ملكاً لنيابة العمومية . وليست ملكاً خاصاً لشخص معين : اما من حيث الادلة القانونية على ذلك فهي ان الزوج لا يملك حق تتبع الدعوى بمعنى ان مركزه فيها يكون مركز شاهد عادي واذا اقام نفسه مدعياً بحق مدني لا يملك حق استئناف الحكم الصادر من محكمة اول درجة بالبراءة أو بمقوبة قليلة بل يبقى هذا الحق من حقوق النيابة وحدها كما ان الدعوى العمومية لا تتبع الزوج ولا يكون وجودها معلقاً على وجوده في الدعوى بمعنى ان وفاته أو زوال اهليته للتقاضى أو انقضاء الزوجية لا يترتب عليه ايضاف السير في الدعوى بعد البدء فيها فحق الزوج بمباراة اخرى هو في

محاكتها وفي الحالة الثانية يقع الطلاق بمجرد زناها

(ثالثاً) في وسع الزوجة أيضاً ان تمسح الزواج فيما لو اردت عن دين الاسلام عمداً عقب الزنا لكي تنجو من العقاب بأن اظهرت كفرها بانكارها امراً معلوماً في الدين كوجوب الصلاة أو الصوم أو القاء للصحف في التافذورات حيث في هذه الحالة ينفسخ الزواج وتقع التركة بينها وبين زوجها في الحال بلا توقف على قضاء القاضي « انظر المادة ٣٠٣ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية لمحمد قدري بلاش » ففى جميع الاحوال المتقدمة وما يماثلها لا يجد الزوج سبيلا الى محاكمة زوجته الزانية لأنه يكون قد وجد نفسه فاقد الصفة الزوجية عند التبليغ اللهم الا اذا احتال عليها واستطاع ردها لعصمته وتزوج بها من جديد قبل ان تسقط الجريمة بمضي المدة الملك حق تحريك الدعوى قبلها ثانياً لأن صفة الزوجية تكون قد طادت اليه

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فلا يحتمل ان يكون المشرع قصد في جريمة الزنا وهي من أشد الجرائم خطراً على النظام الاجتماعي ان يجعل حق رفع الدعوى موقوف على أمر نافي لا علاقة له بالجريمة او رغبة الزوج وهو كون البلاغ تقدم أو تأخر عن الطلاق لحظة من الزمن

« ومن حيث انه بناء على الأسباب البادية الذكر ترى المحكمة ان انقضاء الزوجية

بتفسير المادة ٢٣٥ عقوبات تصيراً لفظياً بحثاً أي باعتبار مدلول كلمة « زوجها » الواردة في تلك المادة راجع الى من يكون زوجاً وقت طلب المحاكمة وليس من كان زوجاً وقت وقوع الجريمة عدة نتائج لا تتفق مع قصد المشرع ولا مع روح التشريع ومبادئ العدل ويبان ذلك

(اولاً) ان الرجل اذا تزوج بأمرأة مطلقة ثم اكتشف بعد زواجه بها أدلة تثبت عليها جريمته زنا حصلت حال قيام زوجيتها ولم يكن زوجها السابق على علم بها ولم تسقط الدعوى بمضي المدة فأن زوجها الاخير هو الذي يملك حق اقامة الدعوى عليها دون الزوج الاول لان الزوج التقديم يكون قد فقد صفة الزوجية ولو انه هو المحنى عليه بخلاف الزوج الجديد فأن تلك الصفة تكون متوفرة فيه

(ثانياً) اذا كان الرجل مفوضاً أمر الطلاق لزوجته وهو ليس بنادر حصوله لاستطاعت ان تزني وهي في مأمن من العقاب اذا ما عليها الا ان تطلق نفسها من زوجها في الحال قبل ان يتمكن من التبليغ عنها وكذلك الحال فيما لو كان زوجها علق طلاقها على امر موقوف تحقيقه على مجرد ميثمتها حتى ولو كان ذلك الامر هو جريمة الزنا نفسها بأن قال لها « ان خرجت سافرة الوجه فأنت طالق » أو زينت فأنت طالق « ففي الحالة الاولى تنجو من العقاب بمجرد خروجها سافرة الوجه عقب ارتكابها الزنا وقبل تمكن زوجها من طلب

اما مجرد طلب الطلاق فلا يمنع من رفع دعوى الزنا سواء قدم ذلك الطلب قبل التبليغ او بعده « انظر الجزء الاول من تعليقات جارسون على اللادة ٣٣٦ عقوبات صحيفة ٩٠٠ نبذة ٥١ »

« ومن حيث ان الطلاق محرم في الشريعة المسيحية وان الزوج لا يملك حق الفسخ فلا تقع الفقرة الا من تاريخ الحكم بها من الجهة المختصة حتى لقد ذهب علماء القانون الفرنسي الى ابعاد من ذلك بأن قالوا باستمرار فروض الزوجية الى ما بعد الطلاق وصدر حكم نهائي به الى ان يتم تسجيل الحكم المذكور ويترتب على ذلك ان المرأة ان ارتكبت جريمة زنا بعد صدور الحكم النهائي بالطلاق وقبل تسجيل ذلك الحكم يجوز محاكمتها على جريمة الزنا « انظر تعليقات جارسون صحيفة ٨٩٥ نبذة ١١ جزء اول »

« ومن حيث انه من جهة اخرى لا محل للمقارنة بين الفسخ في الشريعة المسيحية وبين الطلاق في الشريعة الاسلامية لان الطلاق عند المسلمين ملك للزوج وينحل الزواج من وقت حصوله ويكون حكم القاضي عند النزاع فيه مقررأ له عند ثبوته لا منشأ على ان الامر في الشريعة للمسيحية بعكس ذلك اذ يعتبر تاريخ اقتضاء الزوجية من تاريخ صدور الحكم بالفسخ وبناء على ذلك يكون الوجه الثاني من الدفع الفرعي في غير محله ايضاً

« ومن حيث انه بناء على ما تقدم من الاسباب يتضح ان الطلاق لا تأثير له على

سواء كان بالطلاق او الفسخ او بأي سبب آخر لا يمنع من طلب محاكمة المرأة وشريكها من اجل جريمة زنا وقعت اثناء قيام الزوجية لان عبارة اللادة ٣٣٥ عقوبات من اولها عائدأ على من كان زوجاً وقت ارتكاب الجريمة لا من يكون زوجاً حتماً وقت التبليغ

« عن الوجه الثاني من الدفع الفرعي »

« ومن حيث فيما يتعلق بالوجه الثاني من الدفع الفرعي فان ما ذهب اليه الدافع من ان حكم المجلس المالي الصادر بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ لا يعتبر منشأً للطلاق وانما مقررأ له وان الطلاق يعتبر حصوله فعلاً من تاريخ تقديم الجني عليه شكواه للقيس واثبات الزنا امامه اي في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٢ فهو قول بعيد عن الصواب لانه لا يوجد طلاق في الشريعة للمسيحية كما تقدم القول على ذلك بل هناك فسخ والفسخ ليس من حقوق الزوجين او احدهما وانما هو من حقوق السلطة ذات الاختصاص التي يرفع اليها الامر لتصدر حكمها بالفسخ اذا توفرت لديها اسباب الشريعة وهذه السلطة هي المجلس المالي في الدعوى الحالية . اما مركز القيس الذي يجري التحقيق امامه فلا يخرج عن كونه مركز المحقق اذ ان كل اختصاصه منحصر في جميع الاستدلالات وتدوين اقوال الشهود ثم رفع الامر الى المجلس المالي ليصدر حكمه في الموضوع وهذا الامر ظاهر من مجرد مراجعة اللادة ٦٧ من الخلاصة القانونية في الاحوال الشخصية لكنيسة الاورثوذكسية

لان كل ما يتعلق بنظام الجلسات وضبطها ونحو ذلك وما يتبع هذا من التشويش عليها وجريئة شهادة الزور التي تقع اثناء انعقادها الخ كفله قانون المرافعات فيما افرضه لذلك في الكتاب الاول المعنون (في المرافعات امام محكمة اول درجة) ولم يتعرض له قانون تحقيق الجنايات اكتفاءً بذلك

« وحيث انه مما يدل على ان لا تعارض بين المادتين ان المادة ١٧٩ جنایات القديمة التي اصبحت المادة ١٨٠ كانت تقضي بأن طلب الاستئناف في مواد الجنح موجب لایطاق تنفيذ الحكم ايا كان نوعه

« وحيث ان هذا النص قد تعدل بذكرينو ٩ يولييه سنة ١٨٩١ حيث جعل النفاذ واجب للاحكام الصادرة بالجلس في جرمي التشرد والسرقة فقط ولو مع حصول الاستئناف

« وحيث ان المادة ٨٩ مرافعات القديمة لم تكن تنص على ان المحكمة اول درجة الحكم في جريئة شهادة الزور التي تقع في الجلسة وقد تعدلت هذه المادة بذكرينو ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ الذي خولها هذا الحق ونص على ان يكون حكمها في ذلك واجب التنفيذ ولو مع حصول الطعن فيه بطريق الاستئناف .

« وحيث انه يؤخذ من هذا ان قصر النفاذ على جرمي التشرد والسرقة الذي جاء به تعديل سنة ١٨٩١ على المادة ١٧٩ جنایات لا يتعارض مطلقاً مع وجوب النفاذ في جريئة شهادة الزور الذي جاء به تعديل سنة ١٨٩٦ على المادة ٨٩ مرافعات والا لما كان هناك

الدعوى المعمومة ولا على حق الزوج في طلب المحاکمة سواء حصل قبل التبليغ او بعده وبناء عليه فيكون الدفع القرعي بعدم جواز نظر الدعوى غير مقبول ويتمين رفضه »

(جتج بنی سوف قضیة النيابة ضد سسم خليل عطية وآخر مرة ٢٠٠٥ سنة ١٩٢٢ صدر الحكم برئاسة حضرة محمد افندي فتحي القاضي وبحضور حضرة احمد افندي خليل وكيل النيابة)

٢٢٣

محكمة كفر الزيات الجزئية

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣

شهادة الزور . عاذا

القاعدة القانونية

النفاذ واجب في جريئة شهادة الزور طبقاً لنص المادة ٨٩ مرافعات .

المحكمة : -

« حيث انه ثبت مما سبق بيانه في هذا الحكم ان ابي الفتح احمد رضوان وعبد الرحمن علي اديا شهادة مزورة ضد محمد القاضي محجوب ولصالح عبد الرحيم عبد الغفور المتهمين في هذه الجنحة بان شهدا في يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ كذباً امام هذه المحكمة بان المتهم الثالث تسلم العقيد بطنطا من المتهم الثاني لبيعه وعقابهما ينطبق على المادة ٢٥٦ عقوبات « وحيث ان النفاذ واجب في جريئة شهادة الزور بنص المادة ٨٩ مرافعات .

« وحيث انه لا تعارض بين هذه المادة وما قضت به المادة ١٨٠ من تحقيق الجنايات

١٨٩٦ وذكرتها خصيصاً بعد ذكر جرائم الجلسة ونصت على ان الحكم فيها دون غيرها واجب التنفيذ واجازت المحكمة في ان تحكم فيها من تلقاء نفسها وهو ما لم يكن في النص القديم ولم تأت به نصوص قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث انه يؤخذ من هذا ومن ذكر الخاص بعد العام في المادة ٨٩ مرافعات ان جريمة شهادة الزور لها حكم خاص لا يتناوله حكم الجرائم التي تقع في الجلسة

« وحيث ان غرض الشارع في هذا ظاهر كذلك مما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٨٩ مرافعات التي اجازت القاضي في ان يأمر بالقبض على شاهد الزور اذا لم ير محاكته في نفس الجلسة لان هذا ابلغ في الردع امام جمهور الحاضرين الذين تأثروا بتلك الشهادة وليس بمقبول ان يكون القانون اجاز القاضي قبل المحاكمة فيما لم يجره فيه بعدها « وحيث انه مع ما تقدم فلا يمكن ان يكون الشارع اراد ان يجعل الحكم في جريمة شهادة الزور التي تؤدي امام القاضي المدني واجب النفاذ فوراً ولا يجعله كذلك في حالة شهادة الزور التي تؤدي في المواد الجنائية والتي هي اشد خطراً واسوأ أثراً من الشهادة في المواد المدنية . »

(جيت كتر الزيان - قضية النيابة ضد حلينة يوسف وآخرين عمرة ١٩٨ سنة ١٩٢٣ - اسد الحكم حضرة موالي علام بك القاضي)

عمل لهذا التعديل الذي جاء لاحقاً للتعديل الاول .

« وحيث ان كل ما طرأ بعد ذلك على المادة ١٧٩ جنابات بدكرتو ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ المعدل بقانون العقوبات هو اضافة حالة المود الى حالة المرفقة والتشرد التي كانت الاحكام الصادرة فيها بالحبس واجبة للتنفيذ من قبل بمقتضى النص القديم ولم يغير هذا التعديل شيئاً من روح المادة التي سبق القول بأنها لا تتعارض مع المادة ٨٩ مرافعات (راجع النصوص القديمة والتعديلات التي طرأت عليها وتعليقات الحفانية على المادة ١٥٥ جنابات) .

« وحيث ان ما جاء في منشور لجنة المراقبة القضائية عمرة ٢ الرقم ٢٣ يناير سنة ١٩٠٥ « من ان المادة ٢٤٤ جنابات قديمة التي تعدلت بالمادة ٢٣٧ جديدة كانت تنص على ان الحكم في الجرائم التي تقع في الجلسة واجب النفاذ وان في اغفال هذا النص في المادة ٢٣٧ جديدة دليل على انه اريد عدم النفاذ « لا يتمشى على جريمة شهادة الزور التي ورد ذكرها خصيصاً في المادة ٨٩ مرافعات بعد ذكر الجرائم التي تقع في الجلسة بدليل ان المادة ٨٩ مرافعات القديمة التي هي اشبه شيء في التعبير بالمادة ٢٤٤ جنابات لم تكن تنص (مع ذكرها جرائم الجلسة) على جريمة شهادة الزور ثم جاءت في تعديل ٢٧ يونيو سنة

القانون الخاص بتحديد اجور الاطيان رحمة
بالمستأجرين اما في السنتين سواء كانت السابقة
او اللاحقة والتي كانت اسعار القطن فيها
هادئة وغير مضطربة فليس للمستأجر الحق في
ان يتخلص من العقود التي ابرمها في السنتين
المذكورتين

« وحيث ان لجنة الايجارات بقرارها
الصادر في الشكوي نمرة ٣٠٦٣ في تاريخ ٢
نوفبر سنة ١٩٢١ قد تخطت القانون
وفصلت في عقد محرر في سنة ١٩١٩ ولم
يكن لها الحق في نظر الشكوى المقدمة
بخصوصه وكان يتعين عليها رفض ذلك الطلب
« وحيث ان قرار لجنة الايجارات جاء
مخالفاً للقانون وليس له اثر يترتب عليه
والحكم الاهلية ليست ملزمة باتباعه »

(قضية محبس زين العقاد وآخر ضد علي بك حافظ
نمرة ٢٧٦٦ سنة ١٩٢٢ . امدر الحكم خيرة محمد
علي بك القاضي)

قضية المحاكم الشرعية

على انصاء مستحقين وعلى معالم ومراتب
وملك غيره الزيادة والنقصان ومنعه من الاعطاء
والحرمان كان المنع من الآخرين متعارضاً مع
تمليك الأولين ووجب حمل الأولين على ما
يختص بالمعالم والمرتبات لا يتناول ذلك انصبة
المستحقين عملاً بقاعدة اعمال الكلام خير من
اماله وتحقيقاً لنقض الواقف ولأن النصوص

٢٢٤

محكمة بني سويف الجزئية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
لجان الايجارات . تجاوزها لانتصامها

القاهرة القلونية

اذا فصلت لجنة الايجارات في عقد حرر قبل
سنة ١٩٢٠ فانها تكون قد تخطت القانون ولا يكون
لقرارها اثر والحكم الاهلية ليست ملزمة باتباعه
الحكمة : —

« حيث ان اختصاص لجان الايجارات
محدد في القانون وملزمة هذه اللجان بفحص
العقود المحررة في سنة ٩٢٠ وليس من
اختصاصها ان تنتظر العقود المحررة قبل هذه
السنة او بعدها وعلّة ذلك ان اسعار القطن
ارتفعت في سنة ٩٢٠ حتى بلغت ثمناً غير
متناسب مع الحقيقة وارتفعت على اثر ذلك
اجور الاطيان ارتفاعاً فاحشاً فسن الشارع

٢٢٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠

وقف . حق الريادة والنقصان . حق الاعطاء والحرمان

القاهرة القانونية

عدد الوااقف مصارف الوقف فاشتمل وقفه

القاعدة القانونية

عم الواقف في الانتفاع بالوقف سكننا
واسكاننا وغلة واستئلالا بالنسبة لطبقة من
الموقوف عليهم وجعله من بدم على اولادهم
ثم وثم الى ان قال يشتركون في ذلك بينهم
كذلك الى حين اقراضهم اجمعين - لم يكن
الوقف مطلقا بالنسبة لمن عدا هذه الطبقة ويكون
لغيرها من الطبقات حق السكنى »

(استئناف مالي وزير الاوقاف ضد الشيخ حمزة
بن حمزة . قضية نمرة ٢٦ سنة ١٩١٦ وسنة ١٩١٧
دائرة حضرات اصحاب الفضية الشيخ محمد تاجي والشيخ
حسن التنا والشيخ احمد ادريس والشيخ حسن مخلوف
والشيخ محمد عبد الرحمن عبد الحلاوي)

٢٢٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٦
جريمة القتل . اثباتها امام المحكمة

القاعدة القانونية

لا التحقيقات الجنائية التي تجريها النيابة
العمومية ولا الاحكام الجنائية التي تصدرها محاكم
الجنابات بأدانة شخص والحكم عليه بالعقوبة
تكنفي في نظر المحاكم الشرعية لأثبتت جريمة
القتل على شخص اثباتا يمنعه من الميراث . بل
يلزم لاعتبار الشخص قاتلا ومحروما من الأثر
ان يقدم مدعي القتل اليينة الشرعية على دعواه
امام المحكمة الشرعية

وقائع القضية

بجلسة المحكمة العليا المشار اليها في ٦

عليه شرعا ان من شرط له الواقف ان يزيد
وينقص متى شاء فليس له ان يزيد لنفسه .

(استئناف الشيخ نور الدين امام ساليان ضد السليمة
زنوبة عبد الله البدوي وأخرى قضية نمرة ١٢٠ سنة
١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ دائرة حضرات اصحاب الفضية
الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد
عبد الرحمن عبد الحلاوي والشيخ احمد هارود والشيخ
احمد المطار)

٢٢٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٤ مايو سنة ١٩١٧
وقف . حق السكنى . حق الاسكان

القاعدة القانونية

اجاز الواقف الانتفاع بالوقف سكننا واسكاننا
بالنسبة لبعض الموقوف عليهم وجعله من بدم
على اولادهم ثم وثم الى ان قال يتداولون ذلك
بينهم كذلك . لم يكن قوله يتداولون الخ مفيداً
لتملك حق السكنى لغير المشروط له فيكون
الوقف مطلقاً بدمه والاطلاق فيه ينصرف الى
الاستئلال لا للسكنى »

(استئناف مالي وزير الاوقاف ضد محمد القندي
عبد الوهاب الترابي قضية نمرة ٥٦ سنة ١٩١٦
وسنة ١٩١٧ دائرة اصحاب الفضية الشيخ محمد تاجي
والشيخ حسن البنا والشيخ احمد ادريس والشيخ حسن
مخلوف والشيخ محمد عبد الرحمن عبد الحلاوي)

٢٢٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩١٧
وقف . شرط الواقف . سكن . انتفاع

واستحقاقها نصف تركته بدعوى انه من ورثته لانه أخ شقيق له مع انه قام به مانع شرعي يمنعه من وراثته للتوفي لانه هو القاتل الوحيد للتوفي كما ثبت ذلك رسمياً بحكم محكمة الجنايات المبني على التحقيقات التي عملت مبدئياً وثبت منها ومن شهادة الشهود ان المدعى عليه الثاني هو القاتل الوحيد للتوفي كما تضمن اعترافه بالقتل وغاية ما تخلص به انه قتل خطأ ومن المعلوم شرعاً ان القتل بجميع انواعه مانع من الارث كما ان المدعى عليها الاولى معارضة للمدعية في وراثتها للتوفي على الوجه المسطور وذلك منها بغير حق الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكلته المدعية على المدعى عليها بوفاء المتوفي وانحصار ارثه في ورثته المذكورين بالدعوى واستحقاقها نصيبها المرقوم وامر المدعى عليه الثاني بأن يسلمها نصيبها المرقوم ويعين معارضته هو والمدعى عليها الاولى فيها ذكر كله منماً كلياً وقال محمود بك ابو النصر اني موافق للشيخ محمد عز العرب بك على دعواه هذه واطلب ما طلبه بها أو يجلسها في ٢٧ يناير سنة ١٩١٦ المذكور حضر وكيل المدعية ووكيل المدعى عليه الثاني ولم تحضر المدعى عليها الاولى ولا الوكيل للقيام عنها وبعد ان أقيم بدلا عنه محمد افندي على الحاضر بالجلسة قال وكيل المدعى عليه الثاني انه يجيب عن الدعوى معترفاً بوفاء المتوفي المذكور وانحصار ارثه في ورثته الشرعيين الآتي امماؤهم وهم اخوه شقيقه ابراهيم افندي اسماعيل موكله واخته

يناير سنة ١٩١٦ صدرت الدعوى من وكيل المدعية (بحضور وكيلها الآخر محمود بك ابي النصر المحامي) على المدعى عليهما في وجه الشيخ اسماعيل خليل المحامي (الذي اقيم وكيلًا للخصومة عن المدعى عليها الاولى لعدم حضورها وعدم ارسالها وكيلًا عنها بمدهتحقق اعلانها والاعذار اليها وفي وجه وكيل المدعى عليه الثاني بما يتضمن ان محمد افندي اسماعيل اوده باشا ابن اسماعيل بن عبد الله توفي باسبئالية بني سويف الأميرية ودفن بناحية بوش بمركز بني سويف ومديرينها محل وطنه وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته الست مهرستان المدعى عليها الاولى وفي شقيقته الست نبيهة المدعية وفي اخته لآيه الست نفيسة الشهيرة بيمينه وفي ولدي اخيه شقيقه ابراهيم اسماعيل المدعى عليه الثاني وهما محمد ومحمود من غير شريك ولا وارث له سواهم وبما كان يملك المتوفي حال حياته وتركه ميراثاً عنه لورثته المذكورين منزل كائن بناحية بوش المذكورة بشارع السوق البراني (وحدده) يخص المدعية النصف فرضاً منه وقدره اثنا عشر قيراطاً من اربعة وعشرين قيراطاً انقسم اليها المحدود والاخت لأب السدس فرضاً اربعة قرايط والثوجة الربع فرضاً ستة قرايط والباقي وقدره قيراطان اثنان لولدي اخته مناصفة بينهما وان المدعى عليه الثاني واضع يده على تركه المتوفي ومنها المحدود وممتنع من تسليم المدعية نصيبها في المحدود ومعارض لها في وراثتها للتوفي

التقضية غير كافية في اثبات ان ابراهيم اسماعيل اوده باشا المدعى عليه الثاني قتل اخاه للتوفي المذكور قتلا يقتضي حرمانه من اليراث لعدم اشتغالها على اعتراف منه بقيد ذلك . كلف الشيخ محمد عز العرب بك وكيل المدعية بأثبات ما أنكره وكيل المدعى عليه الثاني المذكور واخيراً (بعد ان شهد مجلة شهود احضرم وكيل المدعية وتأجيل التقضية لذلك وغيره عدة مرات) بمجلسة المحكمة العليا للشار بها في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٦ (بعد ان رؤي عدم صحة شهادة من شهد في هذه التقضية لقصورها حيث شهدوا على اقرار المدعى عليه بالضرب بالطعنجة والأقرار به لا يكون اقراراً بالقتل كما صرح به القضاة ونقله في الفتاوى المهدي بصحيفة ٢٨٧ من الجزء السادس فضلاً عما وجد بين الشهادات من الاختلاف في بعض تقطع كما يعلم من الرجوع اليها) للأسباب المبينة بمحضر الجلسة وهي « حيث ان المدعية ادعت دعواها المذكورة واجاب عنها وكيل المدعى عليه الثاني بما اجاب به كما اجاب عنها الوكيل المقام عن المدعى عليها الاولى بالانكار

» وحيث ان المدعية كلفت اثبات دعواها ولم تأت بدليل مقيد للأثبات وتكرر ذلك منها ثلاث جلسات تقرر اعتبار الست نبيه المدعية المذكورة طاجرة عن اثبات دعواها المرقومة طبقاً للمادة ١٩٤ من لأئمة المحاكم الشرعية واجلت القضية لاختذ رأي المدعية في التحليف او عدمه الى جلسة يوم

شقيقته الست نبيه المدعية وزوجته الست مهرستان بنت اسحاق فقط ولا وارث له سوام ويوضع يد موكله على تركه اخيه للتوفي المذكور وينكر ما عدا ذلك وقال محمد افندي على المذكور انه ينكر دعوى المدعية وقال الشيخ محمد عز العرب بك انه مصمم على الدعوى وقال محمود بك ابو النصر انه مصمم هو الآخر على الدعوى وما قاله بمجلسة ١٧ يونيه سنة ١٩١٥ خاصاً بمحكم محكمة الجنائيات وما له من القوة والاحترام في التدليل على ان المدعى عليه هو القاتل بما لا يقبل نقضاً ولا رداً . وبمجلستها في ١٧ ابريل سنة ١٩١٦ حضر الشيخ محمد عز العرب بك وكيل المدعية ووكيل المدعى عليه الثاني ولم تحضر المدعى عليها الاولى ولم ترسل وكلا عنها ولم يحضر الوكيل المقام عنها وبعد ان اقيم الشيخ محمد القاضي المحامي الحاضر بالجلسة وكلا للخصومة عنها في هذه التقضية للأسباب المبينة بمحضر الجلسة (وهي حيث ان الست نبيه المدعية ادعت دعواها المرقومة واجاب عنها الوكيل المقام عن الست مهرستان المدعى عليها الاولى بما اجاب به واجاب عنها وكيل ابراهيم اسماعيل اوده باشا المدعى عليه الثاني بوفاة المتوفي المذكور وانحصار ارثه في اخيه شقيقه ابراهيم اسماعيل اوده باشا موكله وفي شقيقته الست نبيه المدعية وزوجته الست مهرستان المدعى عليها الاولى ويوضع يد موكله على تركه المتوفي وانكر ما عدا ذلك .

» وحيث ان الاوراق للقضية بملف هذه

المدعية المذكورة عاجزة عن اثبات دعواها المرفوعة

« وحيث ان المدعية طلبت تخليف ابراهيم اسماعيل اوده باشا للدعى عليه الثاني المذكور المين الشرعية اللازمه عليه في ذلك وقد حلقها كما استحلقت على الوجه المسطور (فبناء على ذلك) قررنا نحن وحضرات الاعضاء المشار اليهم رفض دعوى الست نبيه المدعية المذكورة طبقاً للمادة ١٩٤ من لأئحة المحاكم الشرعية وأعلن الخصوم الحاضرون بذلك

(قضية الست نبيه بنت اسماعيل اوده باشا وحرر منها حضرة الشيخ محمد عز العرب بك الهامي ضد الست مهرستان وآخرين نمرة ٧٤ سنة ١٩١٤-٩١٥ . دائرة صاحب القضاة رئيس المحكمة العليا واصحاب القضاة الشيخ حسن البنا والشيخ احمد ادرسي والشيخ حسن مخلوف والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلوي)

٢٢٩

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠

ناظر وقف . ارتكاب خيانة

القاهرة القانونية

ارتكاب الناظر ما يد خيانة في الوقف

قبل تنظره بوجوب الرية فيه ويقضي بعدم اماتته في ادارة شؤون الوقف . وللقاضي ان يضم اليه ثمة يشترك معه في ادارة شؤونه .

(قضية حين بك فريد ضد ابراهيم بك فريد نمرة ١٢٥ كلبي سنة ١٩٠٩ . دائرة الشكبة برئاسة حضرة صاحب القضاة الشيخ محمود خليل ومحمود سامي القضية الشيخ محمود غلامي والشيخ قنص الله سليمان)

٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ هذه وفيها حضر الشيخ محمد عز العرب بك وكيل المدعية والشيخ عبد الفتى محمود وكيل المدعى عليه الثاني ولم تحضر المدعى عليها الاولى ولم ترسل وكلا عنها ولم يحضر المقام وكلا عنها وقال وكيل المدعية المذكور انه بماله من التوكيل في طلب التحليف من قبل موكلته المدعية على الوجه المبين بإعلام توكيله عنها المحرر من محكمة بني سويف الابتدائية الشرعية في اول يولييه سنة ١٩١٤ المسجل بوجه ١٦ يطلب تخليف ابراهيم اسماعيل اوده باشا المدعى عليه الثاني المذكور المين الشرعية اللازمة عليه في ذلك وبعد ان قدم الأعلام المذكور وأطلع عليه ورد اليه وحضر ابراهيم اسماعيل اوده باشا المدعى عليه الثاني المذكور تقرر تخليف المدعى عليه الثاني المذكور على عدم قتله لآخيه شقيقه محمد افندي اسماعيل اوده باشا ولا انما محروم من ميراثه ثم صدر ما يأتي

المحكمة : -

بعد الاطلاع على اوراق القضية واتصال العلم بالتوكيل والمداولة

« حيث ان الست نبيه المدعية المذكورة ادمت دعواها المرفوعة واجاب عنها المدعى عليه الثاني بما اجاب به وانكرها الوكيل المقام عن المدعى عليها الاولى

« وحيث ان المدعية كلفت باثبات دعواها ولم تأت بدليل مفيد للأثبات وتكرر ذلك منها ثلاث جلسات وتقرر من هذه المحكمة بجلستها في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٦ اعتبار

قضايا المحاماة المختلطة

٢٣٠

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢١

تغيير الزوج لدينه . اوث . قوى شرعية

القاهرة القانونية

رجل قبلي تزوج بأمرأة قبطية ورزق منها ولداً ثم اسلم وتزوج بمسلمة ورزق منها ولدين ثم ارتد عن الاسلام وعاد الى النصرانية ثم توفي . قام نزاع بين الورثة فادعى الولدان المسلمان ان التركة لهما وحدهما لان اختلاف الدين مانع من الارث وان ردة والدهما تجعله في حكم الميت شرعاً فلا يعتد بها . محكمة مصر الابتدائية المختلطة اصدرت حكماً طويلاً جداً بئته على اسباب عدة فمختزىء منها بما يأتي :

اولاً - ان ارتكان الولدين على فتوى صادرة من مفتي الديار المصرية وعلى اعلام شرعي صادر من محكمة سمالوط لا يجديهما فمماً لأن مفتي الديار المصرية ليس قاضياً يصدر احكاماً ملزمة لخصمين مترافعين امامه وانما هو يعطي فتاوى فقط يصدرها بناء على استئلة توجه اليه ينيها على اراء بعض الفقهاء . ومثل هذه الفتاوى التي تصدر في غيبة الخصوم لا يمكن ان تكون

حجة ملزمة للطرفين ومن باب اولى لا تكون ملزمة للمحاكم وكذلك الاعلام الشرعي الذي يجرى على أثر اشهاد الشخص فأنه لا يفصل في خصومة ولا يصدر في مواجهة خصمين وهو ليس بحكم

ثانياً - ان في اوروا اتفاق العلم والعمل على ان تغيير الجنسية الحاصل هرباً من احكام القوانين يقع باطلا ولا يعتد به . وان تغيير الدين في القطر المصري لا يمكن ان يكون متعجلاً لاي نتيجة قانونية اذا كان الغرض منه الوصول الى غرض ما كان يمكن الوصول اليه اذا بقي الشخص على دينه الأصلي . فمثل الشخص الذي يغير دينه في القطر المصري للوصول الى تحقيق غرض من اغراضه كمثل الشخص الذي يغير جنسيته في اوروا للهروب من احكام احدى القوانين التي كان خاضعاً لها من قبل . فأذا تبينت المحكة ان تغيير الدين لم يبن على تغيير في العقيدة بل حصل طمعا في الوصول الى مأرب ما كان تغيير الدين حاصلًا بصفة صورية ولا يمكن ان يترتب عليه شيء من الاحكام القانونية والشرعية

ثالثاً - ان حرية الاديان من النظام العام ولتقدير المسائل المتعلقة بها يلزم الرجوع الى

تماقب على كل تمد يقع على احد الأديان التي تؤدي شعارها علنا . فالقول الآن بعد صدور القرارات الشاهانية من تنظيمات وخط همايوني وبعد صدور القوانين المصرية بأن المرتد عن دين الاسلام يمدم قول فيه من المجاذفة مافيه . وعلى فرض ان هناك احكاما شرعية تقضي بذلك فأن مثل هذه الاحكام العتيقة قد بطل العمل بها لتقدم الزمان عليها فضلا عن ان القرارات والقوانين قد نسختها نسخا .

رابعاً - على انه على فرض ان المورث اسلم حقيقة عن عقيدة تامة ومات مسلماً فأن تغيير الدين الحاصل بعد عقد الزواج لا يمكنه ان يغير العلاقات القانونية التي كانت بين الزوجين من قبل ونشأت طبقاً لاحكام القانون الذي انعقد الزواج تحت لوائه . لانه من المتفق عليه ان الزواج خاضع في عقده وفي فسخه الى القواعد العامة التي تجري احكامها على جميع العقود بوجه عام . ولا يخفى ان العقد اذا انعقد فلا يجوز لأحد المتعاقدين ان يدخل فيه تعديلاً بتغيير جنسيته او بتغيير دينه ليكره بذلك الطرف الآخر على قبول قانون او شرعة لم يقبل احكامها من قبل وقت التعاقد . وتطبيقاً لهذه القاعدة العامة ليس للزوج بعد عقد الزواج ان يغير زوجه الآخر على قبول شرعة اخرى تجري احكامها على زواجهما بتغيير دينه او جنسيته . فتغيير الدين الحاصل من احد الزوجين

القوانين النظامية والى نصوص القوانين الجاري العمل بها في البلد . وبمراجعة القرارات الشاهانية الصادرة من الباب العالي في سنة ١٨٣٩ وسنة ١٨٥٦ المعروفة بالتنظيمات وجرى العمل بها في مصر بموجب فرماني فبراير ويونيو سنة ١٨٤١ وبمعاهدة لندرة المؤرخة يولية سنة ١٨٤٠ يرى ان مبدأ حرية الاديان اصبح امراً مقررراً في مصر . وقد تأيدت حرية الأديان في الخط الهايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ في المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ بالنسبة الى جميع رعايا الدول مسلمين كانوا او غير مسلمين . بمعنى انه لا يمكن اكره الشخص على تغيير دينه كما انه لا يمكن اكره الشخص على المحافظة على دينه الأصلي اذا كانت عقيدته في هذا الدين قد تغيرت . ولهم حقيقة مرمى الخط الهايوني الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ يلزم مراجعة الملحق التفسيري للخط المذكور ومنه يتضح جلياً وبكل صراحة ان الخط الهايوني المذكور كان دستوراً أعلن مساواة جميع رعايا الدولة بلا تمييز بينهم لا فرق بين المسلم والمسيحي . وعلاوة على نصوص القرارات الشاهانية فأن المواد ١٣٨ و ١٣٩ من قانون العقوبات الأهلي والمادة ١٦٤ من قانون العقوبات المختلط حافظت على مبدأ حرية الأديان عموماً حيث نصت على معاقبة كل من شوش على اقامة شعار ملة او احتفال ديني خاص بها او عطفاً بالعنف او التهديد كما

قضية بعض الاشخاص ضد شركة التأمين
الالمانية المسماة فيكتوريا دي برلين . «
(الفائزة التجارية . قضية توفيق الهندي كمان ضد
شركة فيكتوريا دي برلين . رئاسة جناب المستر بيتر
وحضرتي مستر بوت ونحله بك المطيبي) .

٢٢٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ يونيه سنة ١٩٢٢
صلح . تنازل عن طرق الطعن فيه بطلانه

القاهرة القانونية

١ - اذا نص في عقد الصلح على التنازل
عن طرق الطعن فان هذا لا يمنع من رفع
دعوى بطلان حكم المحكمين . فان هذه الدعوى
هي الكهيلة بتحقيق الضمانات والشروط اللازمة
لمشروعية المهمة القضائية التي تسند للمحكمين وهي
في الاصل من الامتيازات الخاصة بسيادة الحكومة .
٢ - اذا ظهرت في اثناء مباشرة اجراءات
القضية أمام المحكمين مسألة يجب حلها توطئة
للفصل في النزاع المدون بمقد التحكيم فلا يعتبر
فصل المحكمين في هذه المسألة التي أثارها
مناقشة الطرفين خروجاً عن عقد التحكيم

٢٢٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢
احتفاظ البائع بالملكية حتي وفاة الثمن . صئنة

القاهرة القانونية

ليس هناك شك في صحة الشرط الذي

بعد عقد الزواج لا يؤثر ابدأ في الرابطة القانونية
التي كانت تربط الزوجين من قبل بحسب
الشريعة التي تم الزواج عليها فتبقى اذن هذه
الروابط خاضعة للشريعة التي تم الزواج تحت لوائها .

(قضية حبيب الياس ضد بابو حنا وآخرين فحمة
٦١١٣ سنة ٤٣ قضائية . رئاسة جناب مولوس توف
القاضي وحضرة زكي بك برزي وجناب فالكى كار الفاضلين)

٢٣١

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

حكم تاريخه ١٧ فبراير سنة ١٩٢٣
تأمين . دفع قيمته

القاهرة القانونية

شخص أمن على حياته في شركة
فيكتوريا دي برلين الالمانية على مبلغ ١٠٠٠٠
فرنك فرنساوي . ولما انتهى الأجل ارادت
الشركة ان تدفع للمؤمن قيمة التأمين فرنكات
بقدر المبلغ المؤمن عليه . فتنازعا الشخص وطلب
ان تدفع له الشركة ١٠٠٠٠ فرنك بحسب
قيمتها ذهباً لا بحسب قيمتها ورقاً .

ومحكمة مصر المختلطة قضت بوجوب دفع
المبلغ بحسب قيمة الفرنك الحقيقية ذهباً لا ورقاً
واستندت في حكمها على حكيم آخرين احدهما
صدر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٢ في قضية
چان شماس ضد شركة ذي ميتيوال لايف
انشورنس الأمريكية . والثاني صدر من محكمة
اسكندرية بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٢٢ في

ووجب عليها قبل الفصل في قبول الاستئناف من عدمه ان تفصل في دعوى التزوير ليتيسر لها بعد ذلك ان تقضي بقبول الاستئناف من عدمه تبعاً لما يثبت لها من تزوير السند أو صحته

تطبيق

(استند الحكم على نص المادة ٤٠٣ مرافعات غنطاط التي تقضي بأنه اذا بني الحكم على سند مزور فإن مدة الاستئناف لا تبدى الا من اليوم الذي اعترف فيه بالتزوير او قضي به . وقالت المحكمة اننا لو تركنا للمحكمة الاستئناف ان تحكم بعدم قبول الاستئناف لمجرد فوات الميعاد دون ان تفحص مسألة التزوير فانا لا نفهم معنى لتطبيق مدة الاستئناف حتى يثبت التزوير خصوصاً وان الطعن بالتزوير لا يكون الا تأييداً لدعوى أخرى . وانه للحكم في الدفع الخاص برفع الاستئناف بعد الميعاد يجب اولا السماح بالطعن بالتزوير والسير في اجرائته والحكم فيها وبعد ذلك يمكن الحكم في امر قبول الدفع من عدمه .)

بمقتضاه يحفظ المالك بملكته حتى يستوفى الثمن من المشتري ولكن يجب ان يذكر الشرط بعبارات واضحة صريحة محددة غير قابلة للتأويل ولكن اذا اشترط البائع ان يظل الشيء المبيع تحت تصرفه بصفة رهن حتى يسدد كل الثمن فان هذا الاشتراط لا يكون في الواقع الا حق رهن وهو باطل بنص المادة ٦٦٣ مدني مختلط . ولا يغير من صفة هذه تسليم العين المبيعة للمشتري

٢٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢
استئناف . ميعاد . طعن بالتزوير

القاعدة القانونية

اذا رفع استئناف بناء على ان الحكم الابتدائي انبني على سند مزور فلمحكمة أن تقرر بقبول الطعن بالتزوير في اثناء الاجراءات بالرغم من رفع الاستئناف المذكور بعد الميعاد

قضايا المحاكم الأجنبية

٢٣٥

محكمة النقض والايام المدنية بباريس
حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٣
حافظ الوديعة . حق الحبس

القاعدة القانونية

الفرنساوي (وهي التي تقابل المادة ٤٨٨ اهلي و ٥٩٦ و ٥٩٧ من القانون المختلط) تنص على ان حافظ الوديعة له حق حبسها لاستيفاء ما هو مستحق له بسبب حفظه الوديعة مثل المصاريف المنصرفة منه لحفظها كما ان على المودع

ان نص المادة ١٩٤٨ من القانون المدني

المحكمة ببراءته باعتباره معذوراً. ولكن محكمة التقض قضت بتنقض الحكم وقالت بأن الاعتذار الشرعية مبنية بيان حصر في القانون وأبست هذه الحالة منها وقضت بالعقوبة

تعليق .

جرى قضاء المحاكم الفرنسية على وجه العموم بأن اعتداء الزوج على زوجته بالضرب يخول الزوجة الحق في طلب الفرقة أو الطلاق

(راجع غازية المحاكم الفرنسية عدد ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٣)

٢٣٨

محكمة السين ياريس

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٣

خادم . رفته . تعويضات . تقديرها

القاعدة القانونية

١ - لا يحق للمخدوم أن يعاقب خادمه بالطرد من الخدمة لمجرد تأخير في تنفيذ أمر كلفه به

٢ - التعويضات التي تستحق للخادم

بسبب رفته في وقت غير لائق وبدون اعلان سابق تشمل المرتب الذي يستحقه وملحقاته مثل قيمة الطعام الذي كان يتناوله الخادم في أثناء تأديته الخدمة

٣ - رفت الخادم في الحال وبلا تنبيه سابق لا يكون الا في حالة وقوع خطأ أو إهمال جسيم منه

ان يعطي حافظ الوديعة بدل الخسارات التي نشأت له عنها . وبناء على ذلك لا يجوز لحافظ الاسهم والسندات ان يحبسها تحت يده لاستيفاء نفقة واطعام صاحبها المودع في المدة التي قضاه في مسكنه

(راجع غازية المحاكم الفرنسية عدد ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣)

٢٣٦

محكمة السين ياريس

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ٢٩٢٣

مقاول . مقاييسات . مكافأة . وجوب اثبات انتفاع المالك بالنقل

القاعدة القانونية

ان المقاييسات والرسوم التي يعملها المقاول ويقدمها الى المالك لا تعطيه حقاً في مكافأة او اتعاب الا في حالة وجود اتفاق على ذلك او في حالة ما يثبت المقاول ان المالك او غيره انتفع بالفعل من عمله .

المالك الذي يقدم الى المقاول رسومات او مقاييسات ملزم بأن يردّها الى المقاول .

(راجع غازية المحاكم الفرنسية الصادرة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٣)

٢٣٧

محكمة قض وأبرام ياريس

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٣

ضرب الزوج زوجته . أعدل شرعيه

القاعدة القانونية

ضرب زوج زوجته بكفنه على خدها والقاها على الارض . حوكم قاعدي انه كان يوجب زوجته فاجابته بكلمات هيئت اعصابه فضرها فقضت

بين المتعاقدين يكون الشرط الفاسخ فيها مقدراً دائماً ويجري حكمه في حالة ما اذا قصر أحد المتعاقدين في الوفاء بالتزاماته . وهذا الشرط الفاسخ يستمد حكمه وقوته من ارادة الطرفين المتعاقدين . قلما ان ينازلا عنه اما صراحة أو دلالة لانه غير متعلق بالنظام العام .

٢٣٩

محكمة أراس المدنية

حكم تاريخه ١٣ يولييه سنة ١٩٢٢
الشرط الفاسخ . حكمه . للتنازل عنه
القاعدة القانونية

ان العقود التي تنص على التزامات متبادلة

الحقوق القانونية في مصر

المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر

جديداً في مادته . جديداً في مواضعه . جديداً في الجهود العظيم الذي وفره مؤلفه الكبير على اظهاره بثوب قشيب . ولكن الذي لم يتغير في الكتاب هو ذلك الطابع المخصوص الذي تمتاز به كتابات الاستاذ (ابو هيف بك) . دقة في البحث . عمق في الفكرة . طلاوة في الاسلوب . تحرر في التعبير . عدم الجلود على النصوص . مجازاة الحركة التشريعية في العالم وما تربيته كل يوم من رأي مبتكر وفكر جديد . نظرة شاملة وعين عيطة بكليات الموضوع بحيث لا تفاد منه جزئية ولا كلية الا بسطها والتقت عليها من شعاع فكرها نوراً لامعاً ومن ضوء عقلها سراجاً ساطعاً .

كانت الطبعة الاولى موجزاً في للرافعات اما الطبعة الثانية فتطول يعني عن الرجوع الى سواه . وعلم له خواصه ومميزاته مما عدها

وضع الدكتور عبد الحميد ابو هيف بك منذ عشر سنوات كتابه في المرافعات المدنية فأهّم به رجال القانون وكتبوا عنه كثيراً في الصحف السيارة والمجلات ورأوا فيه بحق انه طليعة مباركة من طلائع نهضة القانون والفقه بمصر . ولسنا مغالين اذا قلنا بأن مرافعات ابو هيف بك قد عبرت طريقاً كان قبلها وعمر المسلك وازاحت عن اسرار المرافعات ستاراً واطلعت على ليلها المظلم صبحاً ونهاراً فوجد الطالب على نورها هدى . ورأي فيها رجال القانون بين شارح له ومطبق لاحكامه ضالهم التي ظلوا ينشدونها من يوم انشاء المحاكم بمصر .

هذا رأي رجال القانون في الطبعة الاولى . واليوم زى بين ايدينا (الطبعة الثانية) فنجد كتاباً جديداً . جديداً في حجمه .

الموضحة لمواد القوانين والاشارة الى الصحائف الواردة فيها

هذا ما وسعنا ان نشير اليه بمد نظرة سرية في هذا الكتاب القيم لم تأت على كل محتوياته ولم تتناول كل مباحثه العديدة الجديدة التي لا يتخلو منها باب من ابوابه

وأن (المحاماة) لتدون لحفرة الدكتور ابو هيف بك غفره الخالد الباقي بوضع هذا الكتاب الذي سيظل المرجع الذي يرجع اليه الطالب والقاضي والمحامي فيجد فيه كل حاجته وطلبته. يجد فيه الطالب المادة المكملة لفكرة القانونية لديه. ويجد فيه القاضي الحل الصحيح لمعوقات المسائل. ويجد فيه المحامي خير مرشد يرجع اليه في رفع دعواه وتسييرها وادارتها اما المشرع فما احوجه الى الرجوع الى ما فيه من ضروب النقد ومشروعات الاصلاح. حتى يتطهر قانون المرافعات من عيوبه ومقاسده : وتتخلص الاجراءات في امام الحكم من ضروب التعميد التي تشل سير القضاء ولا يزال يجد فيها المبتل من المحصور وسيلة لكيد خصمه وارهاقه عدواناً وظلماً محمد صبري ابو علم المحامي

فن مميزات الطبعة الثانية : (اولاً) تلك التعليقات الضخمة التي ذيل بها المؤلف صحائف كتابه وجمع فيها كل ما صدر من الاحكام في مسائل المرافعات خلال السنوات العشرة الاخيرة وناقشها وتقددها وعلق عليها حتى اصبح بها كتابه جامعاً لنظريات الفقهاء واره القضاء .

(ثانياً) ما احدثه من التوسع في شرح كثير من ابواب الكتاب نذكر منها .
تقدمه لنظامنا التقاضي (ص ٥٨ - ٦٠)
وشرحه نظرية المصالح المختلطة ص ٢٥٠
والباب الذي عقده لشرح وظائف المحاكم (ص ٣٩٤ - ٤٠٠) والاراء التي علق بها على اختصاص قاضي التحضير ص ٥٦٠ في القضايا المستعجلة وبحث مسألة استئناف احكام قاضي التحضير ص ٥٦٧ والاحكام الغيابية (ص ٨٤٢ - ٨٤٥)

(ثالثاً) ما عقده من الابواب الجديدة كشرحه نظرية القضاء المستعجل شرحاً وافياً (ص ٧٤٦ - ٧٥٥)

(رابعاً) هذا كله عدا ما الحقه بكتابها من التهارس العربية والافرنجية والمداول

خطرات افكار

لحفرة القاضي صاحب الامضاء

من مقتضى قوانين فرنسا ان اجرة الطبيب تكون ممتازة في مرض اللوت . ولا كذلك اذا شفي المريض . فألى اي طريق يجنح

قد تبلغ فوائد المال ٩٪ اذا كان تسليمه عن طيب خاطر كالقرض مثلاً . ولكنها لا تزيد على ٥٪ في حالة النصب كالسرقة وما هو في حكمها

القول المأثور وهو أن مصر بلاد المتناقضات؟
قد يتعذر على العامة ادراك كيف ان

وزير الحاقية لا يملك حق الحكم في مجرد
مخالفة مع أنه صاحب الامر في تعيين القضاة جميعاً

النكول عن البين المتممة يكاد يكون من
الحال ان لا ينتظر ان يسجل الانسان الكذب
على نفسه بنفسه

اشارت احدى الجرائد (الاهرام - ١٣
ابريل سنة ١٩٢٣) الى انه حكم في اليوم
السابق بالبراءة في حادثة جنائية وقعت في ١٠
نوفمبر سنة ١٩٢١. معنى ذلك ان المتهم بقي
في غياب السجون وخمسة يوم وثيف
ايماني لآلام فوق القل والموان وهو يرى
بمنطوق الحكم

قال احد المحامين : تقدر عن ابني مهر
زواجه من مقدم الاتعاب في احدى القضايا
وقد رزق بمولود وثان وثالث. ولكن الله لم
يفتح حتى الآن باب الرافعة في وجه تلك
القضية.

احمر قمر

الطبيب في العلاج اذا ما خيف الهلاك على
المريض وكان من الميسرين ؟

عجيب والله امر هذا القانون : المقد
الرسمي لا يخول حق الاختصاص مع انه مبني
على الرضاء. اما الحكم حتى النيابي فيخوله
حالة كونه صادراً بالاكره

يكون بيع للنقل بواسطة المحضر حتى
لو بلغت قيمته آلاف مؤلفة من الجنيهات. اما
المقار فلا مناص من ان يكون البيع عن يد
المحكمة حتى لو كان محله سهماً من قيراط
في احقر الاكواخ

من للشاهد في بلادنا ان القضية الجدد
يتمرون على العمل في قضايا مستأنفة بحيث
يفصلون نهائياً في دعاوي مرت على قضاة
ثم اكثر خبرة واتم دراية

يقوم قضاة المحاكم الاهلية بتأدية يمين
الوظيفة. ولا كذلك زملاؤهم في القضائين
الشرعي والمختلط. فهل لذلك من علة سوى



العدد السابع		السنة الثالثة	
فهرست			
محيبة	٢٥٣	مذكرة حضرة صاحب للمالي وزير الحقانية عن الستور للصرى	
نمرة الحكم	محيبة	الاحكام	
١٩٠	٢٥٩	محكمة النقض والابرار	
١٩١	٢٦٠	» » »	
١٩٢	٢٦١	» » »	
١٩٣	٢٦١	» » »	
١٩٤	٢٦٢	» » »	
١٩٥	٢٦٢	» » »	
١٩٦	٢٦٣	» » »	
١٩٧	٢٦٤	» » »	
١٩٨	٢٦٥	» » »	
١٩٩	٢٦٥	» » »	
٢٠٠	٢٦٦	محكمة الاستئناف الاهلية	
٢٠١	٢٦٩	» » »	
٢٠٢	٢٧٠	» » »	

تقض عدم تبين من اطلق النار . عدم	} امضاء الشاهد على شهادته . عدم البطلان
تقض . غش في البضاعة . خلط القطن بعد	
بيمه . لا جرعة . (المادة ٣٠٢ عقوبات)	
اختلاس . عدم بيان نوع المقد . تقض	
وضع امضاء بدون تقليد . لاتزوير	
(اموال خصوصية . طوايع البوستة .	} اختلاس سامي الوزارة . تقض (المادتان
٢٩٦ و ١٠٣ عقوبات)	
تقض . تعدد العقاب . تعدد التهم	} مسألة موضوعية
نصب . طرق احتيال . ايهام بواقعه زورة .	} تلوث المجني عليه بالجريمة المتخفة وسيلة
للأحتيال عليه . تقض	
المادة ٢٦٦ عقوبات . افتراء المخصوص	} ادلة . تقدير قيمتها . استخلاص الحقيقة .
مسألة موضوعية	
تقض . عدم المصلحة . رفضه	
شفعة . عرض حقيقي . عدم ضرورته	
(التماس . طلب تفسير . قبول الحكم . شروط	} طلب التفسير .
التماس . اقوال كاذبة . بناء الحكم عليها .	

الحكم	نمرة	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٢٠٣	٢٧٠		قاضي التحضير . اختصاصه في اصدار الاحكام النهائية . جواز استئنافها . استئناف رفعه قبل مضي ميعاد المعارضة . عدم قبوله . المدة ٣١٥ مرافعات
٢٠٤	٢٧٣	» » »	وضع اليد . يد وديعة . ريع . سقوطه . الحراسة الاختيارية . تعارض المصلحة أو وجود نزاع في عقار أو منقول . سقوط الحق في الريع .
٢٠٥	٢٧٤	» » »	بيع . حقوق مسجلة . تكاليف . اجارة استحقاق في وقف . التنازل عنه .
٢٠٦	٢٧٤	» » »	الاحكام . علاقة قانونية . أثر الحكم فيها وفي نتائجها
٢٠٧	٢٧٥	» » »	اعلان الحكم . التنبيه بتنفيذه . قبوله . تنازل عن الاستئناف . قبض المصاريف المحكوم بها لا يمد تنازلا .
٢٠٩	٢٧٦	» » »	مزا . اتفاق . عمل تجاري . اثباته بشهادة الشهود . مبدأ ثبوت بالكتابة
٢١٠	٢٧٨		قرارات المجالس الحسينية . قوة الشيء المحكوم فيه .
٢١١	٢٧٨	» » »	صفير . بلوغ الرشد
٢١٢	٢٧٨	» » »	حجر . شلل . قوى عقلية
٢١٣	٢٧٩	» » »	وقف . اجارة . اختصاص المحكمة الشرعية
٢١٤	٢٨٠	» » »	قيم . اختياره . اختلاف مصلحته .
٢١٥	٢٨١		تعاقد . رضاه غير صحيح .
٢١٦	٢٨٢	» » »	شرط جزائي . المطالبة به . وجوب حصول الضرر
٢١٧	٢٨٤	» » »	وقف . ناظر الوقف . بما يكلل الجهاز . عدم اختصاص المحاكم الاهلية .
٢١٨	٢٨٥		ايجار . مزاوعة . فسخ
			محكمة المياط الجزئية

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٢١٩	٢٨٧	شفعة . متى يتولد الحق فيها . وتقابل .
٢٢٠	٢٨٨	حكم في نظم . نفاذه رغم استثنائه . اجراءات وقتيه . للمادة ١٣٠ مرافعات
٢٢١	٢٨٩	قانون خمسة الافدة . فلاح لا يملك اطيافاً . نزاع ملكية منزل .
٢٢٢	٢٩٢	جريمة زنا . طلاق . عدم سقوط حق الزوج في التبليغ . مبدأ انقطاع الزوجية .
٢٢٣	٢٩٧	شهادة الزور . نفاذ
٢٢٤	٢٩٩	لجان الايجارات . تجاوزها اختصاصها
٢٢٥	٢٩٩	وقف . حق الزيادة والنقصان . حق الاعطاء والحرمان
٢٢٦	٣٠٠	وقف . حق السكن . حق الاسكان
٢٦٧	٣٠٠	وقف . شرط الواقف . سكن . انتفاع
٢٢٨	٣٠٠	جريمة القتل . اثباتها امام المحكمة
٢٢٩	٣٠٣	ناظر وقف . ارتكاب خيانة .
٢٣٠	٣٠٤	تفسير الزوج لدينه . أرث . فتوى شرعية تأمين . دفع قيمته .
٢٣١	٣٠٦	صالح . تنازل عن طرق الطعن فيه
٢٣٢	٣٠٦	احتفاظ البائع بالملكية حتى وفاة الثمن . صحته
٢٣٣	٣٠٦	استئناف . ميعاده . طعن بالتزوير
٢٣٤	٣٠٧	حافظ الوديعة . حق الحبس
٢٣٥	٣٠٧	محكمة نقض وإبرام باريس
٢٣٦	٣٠٨	محكمة السين بباريس
٢٣٧	٣٠٨	محكمة نقض وإبرام باريس
٢٣٨	٣٠٨	محكمة السين بباريس
٢٣٩	٣٠٩	محكمة اراس المدنية

فهرست الابحاث القانونية

المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر	٣٠٩
خطرات افكار لحضرة صاحب المزة قحه بك	٣١٠

رئيس التحرير: عزيز مانكي مساعد رئيس التحرير: محمد صبري ابراهيم

بإياه

نشرنا في هذا العدد رسالتين الأولى في « قوة الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية »
لحضرة الأستاذ مرقس افندي فهي . وقد تناول بحثه فيه المحاكم المصرية وآراء علماء القانون
الفرنساوي وفيه المحاكم الفرنسية ومذهب القانون المصري وكيف يجب تطبيقه . والثانية لنا في
« شطب العبارات الجارحة من الأوراق القضائية » والسنة التي جرت عليها المحاكم المختلطة في
محو العبارات الماسة بالشرف وبالكرامة من الأوراق القضائية على وجه العموم . وهي سنة حميدة
بسطناها في هذه الرسالة على رجاء أن تحذو المحاكم الأهلية حذو المحاكم المختلطة فيها .

أما الأحكام فيمتاز هذا العدد على ما سبقه من الأعداد بكثرة الأحكام ذات المبادئ
المنشورة فيه . كما يمتاز بنشر ست فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار
المصرية في موضوعات شتى .

وها بيان الأحكام والفتاوى والرسائل المنشورة في هذا العدد .

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المصرية
١٠	« « « « الاستئناف الأهلية
١٠	« « « « المجلس الحسبي العالي
١٠	« « « « المحاكم الكلية والجزئية
٦	فتاوى شرعية صادرة من مفتي الديار المصرية
٤	أحكام شرعية
١٦	حكماً صادراً من المحاكم المختلطة
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الأجنبية
٢	رسالتين في أبحاث قانونية

تتكون المجلة ٧٠ حكماً وست فتاوى وبمحين . ولم يسبق للمجلة قضائية مصرية أن نشرت
في عدد واحد مثل هذا المقدار من الأحكام والفتاوى والأبحاث . فمضى الله يومنا لجعل هذه المجلة
عنوان رقي القضاء والمحاماة في مصر

رئيس تحرير المجلة

عزير هانكي

عدد مايو

قوة الاحكام الجنائية امام المحاكم المدنية

المبحث الاول

أثر الحكم الجنائي امام المحكمة المدنية

يتناول بحثنا في هذا الموضوع بيان المسائل الآتية :

الاول - فقه المحاكم المصرية فيه

الثانية - آراء علماء القانون الفرنسي وفقه المحاكم الافرنسية

الثالثة - مذهب القانون المصري وكيف يجب تطبيقه في هذا المقام

١

فقه الاحكام المصرية

قد يندفع المترافعون مع مصلحتهم فيرى كل منهم ان هذه مسألة بسيطة. الرأي الصحيح فيها ما كان موافقاً لطلباته. فإذا عثر على حكم يؤيد رأيه قال ان هذا ما اجمت عليه الاحكام. وفي هذا من النقص في البحث وتمقيد مأمورية القاضي ما لا يسهل معه تقرير المباديء على وجهها الصحيح

الواقع ان المسألة دقيقة معقدة . وقد اختلفت فيها الاحكام اختلافاً بيناً . بل قد اختلفت فيها الدائرة الواحدة . فقصت برأي ثم عدلت الى تقيضه

في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠١ قررت محكمة الاستئناف (دائرة المستر بوند) ان الحكم الجنائي لا أثر له امام المحكمة المدنية وهذا نص اسباب الحكم حرفياً :

« حيث انه لا يوجد نص في القانون يقضي بجعل المحاكم المدنية مرتبطة بالاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية فيسوغ اذن لهذه المحكمة ان تنظر في دعوى تزوير العقد بالطرق المدنية »

« وحيث ان عبد الحافظ محمد أحد المستأقنين لم يطلب من هذه المحكمة الحكم بتعويض كما طلب امام محكمة الجنح بصفته مدعياً بحق مدني بل ان غاية ما يطلبه هو تزوير العقد » (المجموعة الرسمية السنة ٤

عدد ١٥ صحيفة نمرة ٣٧ - ٣٩)

المحكمة له وان صدر بالبراءة خضوعاً مطلقاً في جميع تفريراته . حتى في ما خرج عن اختصاص المحكمة الجنائية كالتقرير بصورية العقد

غير ان هذا الحكم وحيد في نوعه بل لا نجد له مثيلاً لا في الاحكام الافرنسية ولا في آراء العلماء هناك فانهم يرجحون كما سنرى الارتباط بالحكم الجنائي اذا صدر بالعقوبة . اما حكم البراءة فلا يعتد به . ثم انهم مع اتفاق جمهورهم على هذا المبدأ يحددونه بان يكون ما حكم فيه القاضي الجنائي داخلاً ضمن اختصاصه المحدد بوقائمه المرفوعة وليست بصورية العقد منها .

في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٩ عرضت المسئلة على محكمة النقض والارام (رئاسة المستر بوند ايضاً) . فاضطرب رأيها في الموضوع . فقررت في الحكم مبدأً ثم خرجت في التطبيق عن قبول نتائجها القانونية . لهذا رأينا الحكم لا يقبل من المدعي المدني الرجوع الى دعوى التزوير امام محكمة الجنيح بعد الحكم فيها مدنياً . بناء على استقلال القضاة . بل قضى بان المحكمة الجنائية يجب عليها ان تحترم الحكم المدني ولكن في علاقات الخصمين المترافعين وحدهما فلحكم قوة الشيء المحكوم فيه فيما يختص بالحق المدني . اما فيما يختص بالتزوير الجنائي وهو موضوع الدعوى العمومية فالحكم المدني لا اثر له بناء على استقلال القضاة قبلت الدعوى العمومية وقضت بعدم قبول الدعوى المدنية

ظاهر من هذا البيان ان واقعة الدعوى التي صدر فيها الحكم ان دعوى التزوير الجنائية كانت قد تملقت امام القضاء الجنائي وان النزاع فيها كان منظوراً بين المتمسك بالعقد وبين المدعي فيه . وكان هذا الاخير داخلاً في المحصومة مدعياً بحق مدني . فصدر الحكم بالبراءة في وجه الخصمين . ثم لما جاء دور المرافعة المدنية طعن المحكوم ضده بالتزوير مرة اخرى امام المحكمة المدنية فقررت محكمة الاستئناف ان الحكم الجنائي الصادر في الدعوى العمومية وفي الدعوى المدنية معها لا قيمة له امامها . لا لانه صادر بالبراءة واحكام البراءة هي وحدها التي لا يحتج بها امام المحاكم المدنية كما يقول البعض استدلالاً باقوال علماء القانون الفرنسي . بل بناء على ذلك المبدأ العام المقرر في الحكم بكل جلاء ووضوح وهو استقلال كل من القضاة الجنائي والمدني عن بعضهما استقلالاً لا يجعل لاحكام احدهما اثر امام الثاني لاختلاف المحصومة موضوعاً وسبباً . واذا رجعنا الى هذا المبدأ الاصلي في تحديد اركان الاحكام الانتهائية فلا فرق بين احكام البراءة واحكام العقوبة

في سنة ٩٠٤ عرض الموضوع نفسه على جلسة اخرى (دائرة سمد زغلول) فذهبت الى تقيض ما ذهبت اليه الدائرة السابقة . بل وبالفت في الرأي الى حد الاحتجاج بالحكم الجنائي امام المحكمة المدنية وخضوع هذه

الدعوى المدنية لان كل واقعة جنائية اذا ثبتت تقتضي حتماً وبمجرد اثباتها حق التعويض لمن وقعت عليه . وليس من الممكن ان يقرر القضاء ان جنابة وقعت على زيد ثم يقضي في الوقت ذاته ان المجني عليه لا تعويض له فليس من الجبايات ما لا يجوز تعويض ضرره او ازالة اثارها المدنية الظالمة .

الذي تهمه ان لا جنابة بقدر مجني عليه وأن انعدام شخص المجني عليه يجعل الجنابة مستحيلة فالدعوى العمومية مستحيلة الوجود بل مستحيلة التصور لانه لا يمكن تعليق واقعته في الهواء او حصرها في حيز الفكر والوهم النظري

لهذا قلنا ان الحكم مضطرب وما عنيانا بشأن اضطرابه الا بياناً لخطورة المسئلة واهميتها . وتلقها بمبادئ عديدة قد يغيب على ذهن الباحث بعضها ويحضره البعض . فثبتت رأيه على ما لا يوافق الاحكام المقررة في القانون أو الاستفادة من مبادئه . ويكفي مطالعة اسباب الحكم ليتبين كيف ان المسئلة دقيقة وكيف ان هذه الاسباب تدل على عدم اتفاق الحكم مع المبدأ الذي تقرر في حكم سنة ١٩٠١

يقول الحكم مانصه : -

« وحيث ان هذه الدعوى قد توفرت »
« فيها كافة الشروط المطلوبة لتطبيق مبدأ »
« قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً على »
« الدعوى للرفوعة من المدعين بالحق »
« المدني لان الخصوم هم انفسهم في كل »

قد يفهم ان هذا ليس عدولاً عن مبدأ الحكم الاول . لأن في قبول الدعوى العمومية تأييداً لاستقلال المحكمة الجنائية وعدم خضوعها لحكم المحكمة المدنية . وهذا معنى استقلال القضائين عن بعضهما ذلك الاستقلال المقرر في حكم سنة ١٩٠١

غير ان هذا خطأ . لان حكم سنة ٩٠١ قبل النزاع المدني بين نفس الخصمين اللذين رافعا امام المحكمة الجنائية وصدر الحكم في خصوصتهما . وفي الموضوع المتفرع عن نفس الواقعة التي كانت محلاً للرافعة الجنائية فكان يجب على هذا ان تقبل مرافعة المدعي المدني امام المحكمة الجنائية رغمًا عن رافعته امام المحكمة المدنية فعدم قبول الدعوى قيد من قيود الاستقلال الذي تقرر في الحكم الاول

واظهر من هذا ان المبدأ المقرر في حكم سنة ٩٠١ انما سببه قصائي اختلاف الخصومتين امام القضاء الجنائي والمدني موضوعاً وسبباً فان الخصومة الجنائية موضوعها تعويض والمدنية موضوعها نفس الحق المدني المتنازع عليه في ذاته . وسبب الخصومة الجنائية واقعة وسبب الخصومة المدنية رابطة قانونية مستفادة من عقد متنازع فيه .

ووضع النظرية على هذا الاساس - وهو اساس متين - يقتضي ان لا يكون للحكم المدني اثر امام المحكمة الجنائية

على ان قبول الدعوى الجنائية بناء على استقلال القضائين كان يترتب عليه حتماً قبول

(مجموعة سنة ١٤ عدد ٥٠)

عرضت المسألة أخيراً على محكمة النقض في أول يوليو سنة ١٩١٨ فأبذت من جديد مبدأ حكم سنة ١٩٠١ القائل باستقلال القضاة . واختلاف المحصومتين موضوعاً وسبباً وعدم جواز تقييد أحد القضاة بحكم الآخر ورجعت عن حكم سنة ١٩٠٩ رجوعاً صريحاً

جاء في حكم النقض ما نصه : -

« وحيث بناء على ذلك تكون الدعوى »
« الحالية المؤسسة على الضرر المادي »
« والادبي الذي لحق بالمدعى المدني أثناء »
« سير القضية المدنية لسبب التزوير تعتبر »
« دعوى يختلف موضوعها اختلافاً تاماً »
« عن دعوى المطالبة بالدين التي حكمت »
« فيها المحكمة المدنية كما أن القيمة للمطالب »
« بها في كليهما مختلفة أيضاً فلا يصح القول »
« والمحالة هذه بسبق الفصل في دعوى »
« التمويض الحالية . مجموعة سنة ٢٠ عدد ٢ »

واذا جاز بعد بيان أحكام محكمة الاستئناف وأحكام محكمة النقض والأحكام تذكر على سبيل إتمام البحث ما نشر من أحكام المحاكم الابتدائية التي رأت إدارة المجموعة نشرها لاهمية مباحثها . فأن في المجموعة حكماً صادراً من محكمة بني سويف بصفة استئنافية وهذا بيان كل منهما .

حكم ٦ يناير سنة ١٩١٠ جاء فيه ضمن

« من الدعوى ويعتبر أن المطلوب في »
« الدعوى واحد . والسبب فيهما واحد »
« أيضاً متى كانت الدعوى مختصتين بشيء »
« واحد ولو اختلف وصفهما والمسألة »
« المطلوب الفصل فيها نهائياً من المحكمة »
« هي وذاتها مبنية على السبب ذاته . المجموعة »
« الرسمية سنة ١٠ صحيفة ١٦٧ »

الفرق واضح بين هذا وبين قوله في حكم سنة ٩٠١ . أن المدعى لا يطلب من المحكمة المدنية الحكم بتعويض كما طلب أمام محكمة الجناح . بل هو يطلب الحكم بتزوير العقد نفسه مدلاً بذلك على اختلاف المحصومتين موضوعاً وسبباً . أما هنا فقد أصبحت المحصومتان المختلفتان خصومة واحدة لمجرد تعلقهما بواقعة واحدة وهي الواقعة الجنائية المطروحة أمام القضاة . في ٢١ يناير ١٩١٣ حكمت محكمة الاستئناف (دائرة مجي باشا) . على خلاف حكم سنة ٩٠١ وعلى خلاف حكم سنة ٩٠٩ من حيث المبدأ والنتيجة فقررت أن الحكم بالبراءة ترتبط به المحكمة المدنية فيمنع من الرجوع إلى دعوى التزوير مدنياً

يقول الحكم ما نصه : -

« وحيث بناء على ذلك تكون تهمة »
« التزوير قضى فيها نهائياً والدعوى الحالية »
« للمطوب فيها إلغاء عقد الزهن وعو »
« التسميحات المتوقعة مبنية فقط على »
« الإدماء بتزوير هذا العقد الذي يرجع »
« فيه إلى الحكم الصادر في دعوى التزوير »

الذين قامت خصومتها امام القضاء الجنائي
ثم رجعا للرافعة امام المحكمة المدنية او
بالعكس .

٢

علماء القانون الافرنسي

اذا كان قانوننا منقولاً عن القانون
الافرنسي وكان من الواجب ان يرجع الى
ما اجمع عليه العلم والعمل هناك لحل النقط
الغامضة وهي كثيرة . فما لا خلاف فيه انه
يجب ان لا تكون هذه المراجعة قاصرة على
مجرد حفظ ما ورد في تلك الطولات وتطبيقه
على قانوننا بدون ملاحظة الفوارق بين
القوانين ان وجدت .

تقول هذا لأننا لاحظنا في كل بحث
في هذا الموضوع اقتصار الباحثين على نقل
ما ورد في دالوز واحكام الحاكم المنشورة فيه .
فيقولون ان الاجماع مقرر هناك على ان
للاحكام الجنائية اثر قطعي امام المحكمة
المدنية . خصوصاً اذا قامت الخصومة الجنائية
بين المتهم وبين المدعي المدني فيجب ان يكون
القضاء عندنا على هذا المبدأ لاتفاق القانونين
الواقع ان بين القانون الافرنسي وبين
القانون المصري خلاف كبير في النصوص
وما كان هذا الخلاف عفوياً .

ففي فاتحة قانون تحقيق الجنايات نص
صرح (المادة ٣) يقضي ان الجنائي يوقف المدني .
وفيه نص ايضاً (المادة ٤٦٣) يقضى صراحة
بأن المحكمة الجنائية عند الحكم بالتزوير ولو
في غيبة المدعي المدني يجب عليها ان تعمد
الورقة الزورة .

بحث مطول مانصه :

« ان مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه »
« نهائياً المنصوص عنه في المادة ٣٣٣ مدني »
« لا يمنع من اقامة الدعوى المصومية مباشرة »
« لان الاحكام المدنية فصلت في حقوق »
« مختلف موضوعها وسببها عن موضوع »
« وسبب الحق المطلوب في الدعوى الجنائية »
(مجموعة سنة ١١ عدد ٤٦)

وحكم ٣ فبراير سنة ١٩١٢ جاء فيه ضمن
بحث مستفيض ايضاً ما نصه : —

« حيث انه ليس يوجد في القوانين »
« المصرية نصوص تشير الى ان للاحكام »
« الجنائية قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً على »
« الدعاوي المدنية المتفرعة من الجرائم مثل »
« النصوص الموجودة في القوانين الفرنسية »
(المجموعة سنة ١٩١٣ عدد ١١٨)

واضح اذاً من هذا ان فقه الحاكم وان
اعتراه شيء من الضعف والاضطراب . الا
ان اكثر مظاهره ومعا حكم النقض والابرار
الاخير (يونيو سنة ٩١٨) صريحة في تقرير
مبادئ الاستقلال بين السلطتين المدنية
والجنائية . والاختلاف بين الخصومتين
المدنية والجنائية . اختلافاً يلحق بالموضوع
وبالسبب . وعلى هذا فلا يحتاج امام احدهما
بقوة الشيء المحكوم فيه بناء على حكم
الاخرى . بل كل سلطة انما تتقيد بالحكم
الذي يصدر منها . وكل سلطة حرة في بحث
الموضوع المطروح امامها من جديد كانه لم
يصدر فيه قضاء . وذلك حتى بين المحصنين

« القاضي المدني (٣) وإن الحكم الجنائي »
 « ليس له قوة الشيء المحكوم فيه امام »
 « المحكمة المدنية لكنه يعتبر قرينة يجوز »
 « للقضاة اذا ضموا الى قرائن اخرى ان »
 « يعتبروا المجموع مؤيداً لتوجيه الميزان المتممة »
 ثم قال :

« ومن رأينا أيضاً انه يجوز لمن حكم »
 « عليه بتقليد اختراع غيره ان يرجع امام »
 « المحكمة المدنية الى النزاع في هذا الموضوع »
 « بناء على ادلة لم تطرح امام المحكمة الجنائية »
 كذلك لم تكن هذه النصوص بمناعة من
 اتفاق جمهور العلماء هناك على ان احكام
 البراءة لا قيمة لها امام المحكمة المدنية الا
 في احوال خاصة ففرقوا بين احكام البراءة المبينة
 على ان الواقعة لم تحصل اصلاً . وبين الاحكام
 المبينة على ان المتهم لم يرتكب الواقعة او ان
 الادلة غير كافية . وجعلوا السلك حالة حكماً

على ان عيوب هذه النظرية في جملتها
 لا تخفى ولا يلزم لتفنيدها كثير من التعمق
 في المسائل القانونية

فاولاً - ان التفرقة بين حكم العقوبة
 وبين حكم البراءة والقول ان الاول حجة
 والثاني لا اثر له . انما هي تفرقة لا مبرر لها
 من جهة القانون ثم لا يمكن قبولها لا عقلاً
 ولا قانوناً . لانه لا يمكن ان يكون عمل السلطة
 الواحدة نافذاً في حالة وغير نافذ في اخرى .
 وهي تعمل في الحالتين بصفتها سلطة قانونية
 مختصة لا يمكن الطعن على عملها بتجاوز حد
 الاختصاص ولا بالاطلاق . فلو كانت احكامها

استنتج العلماء هناك من هذه النصوص
 الصريحة . وجرى العمل على استنتاجهم . ان
 المحاكم المدنية ملزمة ان تحترم الاحكام
 الجنائية . لأن الشارع لو لم يرد ذلك لما
 اوقف الدعاوي المدنية حتى يفصل في الدعاوي
 الجنائية . ولأنه اذا لم يرد ذلك لما اعطى
 للمحكمة الجنائية حق اعدام الورقة وفي هذا
 من قطع طريق البحث امام المحكمة المدنية
 ما هو واضح .

على ان وجود هذين النصين مع قوة
 الحجة المستفادة منهما لم يمنع بعض العلماء
 هناك ومن اكبرهم « توليه Toulhier وارمان
 دالوز Arman Dalloz » ان يذهب الى ان
 احكام المحاكم الجنائية لا قيمة لها امام المحاكم
 المدنية اذا كان في المصنوعة شخص لم يكن
 خصماً في الحكم الجنائي . وقد ظمت في هذا
 الموضوع مناظرة مشهورة لا محل لبيانها
 تفصيلاً

كذلك لم يكن لهذين النصين اثر يجعل
 المبدأ المستفاد منهما واجب التطبيق على
 اطلاقه . فذهب بعض الاحكام الى الاخذ
 بمبدأ الاستقلال بين القضاة الجنائي والمدني
 بسبب الاختلاف بين المصنوعتين المدنية
 والجنائية موضوعاً وسبباً

جاء في دالوز جزء ٨ باب الشيء المحكوم
 فيه جمجمة ٤٥٨ فقرة ٤٤٩ ما تعريه :

« ومع هذا فقد حكم طبقاً لرأي توليه »
 « ودالوز ... (٢) - ان الواقعة التي »
 « تثبت في حكم جنائي لا تنهض حجة امام »

ليقتبس منه (بعد ان جرب تفسيره قرناً الا قليلا فظهرت الحوادث عيوب بعض نصوصه ودل العلماء بابحاثهم على مواطن الضعف فيها : وطام الخلاف بينهم في تفسير الغامض منها) فوجد النص الاول من قانون تحقيق الجنايات (المادة ٣) التي اشرنا اليها وهي تقضي بان المحكمة المدنية يجب عليها عند قيام خصومة جنائية ان توقف الفصل في الخصومة المنظورة امامها . قرأها الشارع وهو ينقل النصوص نقلاً يكاد يكون حرفياً لكنه ترك هذا النص تركاً لا شك في انه مقصود . ولا يستطيع احد التدليل على ان قصد الشارع المصري هو المحافظة على استقلال القضاة استقلالاً تاماً كاملاً بأكثر من هذا العمل الذي لا يقبل زعاعاً ولا جدلاً

قلنا ان هذا نص ليس وحيداً بل هناك نص آخر (مادة ٤٦٣) وهو نتيجة لذلك النص الاول فلما وصل اليه شار عنا تركه أيضاً . ولم ينقله ضمن نصوصه . فعمل الشارع اذا عمل مقصود ومتأسك في اجزائه . فاتفق قصد الشارع في اول القانون مع قصده في اواخره فلا سبيل لحل هذا الموقف على مجرد ترك نص او اجماله عفواً

وفي الواقع فان هاتين المادتين لا يتطابق حكمهما مع اية قاعدة من قواعد القانون الاقرنى ولا مع مبادئه . وقد كانتا سبباً في ذلك الخلاف الذي اشرنا اليه كما كانتا سبباً في شنود جمهور العلماء والاحكام عن الاصول المتفق عليها . فراينا بعد خلطهم بين القضائين

حجة قاطعة لوجب ان تكون كذلك سواء صدرت بالقوة او بالبراءة

وثانياً — لان البحث في معرفة سبب البراءة والخضوع الى هذا السبب خروج بالمحاكم والمترافعين عن كل مبادئ القانون فان قوة الشيء المحكوم فيه محددة برواية الحكم وحدها . اما اسباب الاحكام سواء كانت واقعية او قانونية فهي اراء لا يتقيد بها احد . ولا نفس القاضي الذي كتبها بيده فهي من باب اولى لا تقوم حجة على عكس اخرى وفي خصومة غير الخصومة التي صدرت فيها

وقد لاحظ هذه الصيوب كل من A Dolloz و Toulhier استدلالاً على ان مبدأ التمسك بالحكم الجنائي امام المحكمة المدنية ، اذا كان صادراً بالقوة ، مبدأ مشكوك في صحته بل يخالف لاحكام القانون العامة .

هذا مركز للسئلة التي نبهنا في قانون قرر بصريح العبارة في مادتين مختلفتين ما يفيد على رأي الجمهور ان لقضاء الجنائي امام المحكمة المدنية رأي نهائي لا يقبل النزاع بوجه من الوجوه . فلم يبق علينا الا بيان المسئلة وفقاً لقانون عندنا .

٣

حكم القانون المصري تناول الشارع المصري القانون الاقرنى

« الزاع بشرط اتحاد موضوع الخصومة
 « في القضيتين . واتحاد الخصوم . وقد
 « استنتجوا من هذا انه للبحث في هل
 « للحكم الجنائي اثر امام المحكمة المدنية يجب
 « الرجوع الى هذه القاعدة .

« وقد حاول Merlin اثبات انه يرى في
 « كل من الخصومتين اتحاداً في
 « الموضوع . وفي الاختصاص . وفي
 « السبب . اما في الخصوم فلأن المدعى
 « المدني تمثله النيابة . واما في الموضوع
 « فلأن الدعويين المدنية والجنائية وان
 « اختلفتا في الطلب الفعلي لأن الموضوع
 « في الاولى مطالبة بتعويض الضرر وفي
 « الثانية طلب توقيع العقوبة الا ان اساس
 « الطلبين واحد وهو ارتكاب الجريمة . واما
 « اتحاد السبب فلأن الطلبين تأييدان من واقعة
 « واحدة ولكن توليه (Toulier) يطمعن على
 « رأي مرلين ويرى انه لا اتفاق بين الموضوع
 « ولا بين الخصوم . اما بين الخصوم فلأن
 « الجنى عليه لامتعة النيابة . واما في الموضوع
 « فلأنه فرق بين توقيع العقوبة وبين طلب
 « التعويض .

ثم قال في صفحة ٣٦٥ فقرة ١٠٦٢ :-

« واننا نخالف مرلين ومايحين في
 « رأيهما ونرى ان الدعويين المدنية
 « والجنائية تختلفان باختلاف الموضوع

فقرة ١٠٦٣

الجنائي والمدني . وبمد ان غرض النص لجملا
 يلتمسون له عذراً بتوحيد الخصومتين المدنية
 والجنائية وجعلها خصومة واحدة متعددة في
 الموضوع والسبب . وهذا ما لا يتفق مع الواقع
 ولا يقول به العقل . رأينا ثم بمد كل هذا قد
 اضطرروا الى اعتبار اسباب الاحكام الجنائية
 هي بذاتها احكاماً نهائياً ليجدوا من ذلك سبيلاً
 يحققون به بعض المتناقضات الناشئة عن مبدأ
 خضوع المحاكم المدنية لاسباب القضاء الجنائي
 فخرجوا من خطأ الى غيره يقصدون بذلك
 اصلاح الخطأ الاول فاعطوا المحكمة المدنية
 حق الخروج من قوة رواية الحكم بناء على
 سبب من اسبابه . لعلهم بذلك يصلون الى
 بحث القضية من جديد .

وحتى لا يبقى شك في نفس الباحث
 ليعلم بأن خلو قانوننا من نصوص القانون
 الافرنسي من شأنه ان يجعل المبدأ عدداً على
 خلاف ذلك للبدأ المقرر هناك . يحسن ان
 ننقل على سبيل المثال رأي بعض العلماء
 القائلين باتخاذ الاحكام الجنائية حجة امام
 المحكمة المدنية . فأنهم يقررون صراحة
 انه لولا هذين النصين لكان اجماعهم معنا
 وعلى خلاف ما ذهبوا اليه . ونختار من
 بينهم من عنى ببحث مسألة قوة الشيء
 المحكوم فيه . فوضع لها مجلداً خاصاً .
 (لاكوست Lacoite)

يقول هذا الاستاذ في صفحة ٣٦٣ و ٣٦٤

« الحكم يقوم حجة مانعة من تجديد

تحدد قفه المحاكم المصرية في هذا الموضوع لأنه صادر من محكمة دسوق الجزئية فليس من شأنه ان يكون له اثر في تقرير المبادئ على وجه العموم لكننا نشير اليه الآن مثلاً للخطأ الذي ينتج من نقل النصوص الاجنبية وتطبيقها كما هي بدون مراعاة الفارق بين القانونين . وفي الواقع فإن الحكم مسند الي ملورد في دالوز في باب قوة الشيء المحكوم فيه . وهذا سند الوحيد ولا يمكن ان يكون مثله من الاحكام اي سند آخر ويقول دالوز صراحة كما قال Lacoste الذي نقلنا رأيه حرفياً . انه لولا وجود النص في القانون الأفرنسي لكان حكم النصوص والمبادئ ان حكم القضاء الجنائي لا قيمة له امام القضاء المدني اصلاً

من المهم في هذا المقام ملاحظة ان الخلاف قائم بين مفسري القانون الأفرنسي في حالة الدعوى المدنية الناشئة عن الجناية مباشرة . اي مانسميه في قانوننا « الادعاء بحق مدني » وموضوع الدعوى في هذا المقام طلب تمويض الضرر الناتج من ارتكاب الجناية . وكل الاحكام التي قرأها في كتاب Lacoste انما موضوعها الخلاف بين هاتين الدعويتين العمومية والمدنية الناشئتين عن واقعة واحدة . ورغما عن هذا كان تقرير المفسرين ان هاتين الدعويتين مستقلتان طبقاً لقواعد القانون المدني وعلى مقتضى مبادئ

وبناء على ذلك فأذا كان هذا الخلاف يجب حله بمقتضى مبادئ قوة الشيء المحكوم فيه على ما تقرر في المادة ١٣٥١ من القانون المدني بدون الاستعانة بمواد اخرى فن الواجب التقرر ان القاضي المدني لا يرتبط بحكم القاضي الجنائي بحال من الاحوال . هذا ما يجب ان يقف عنده من يريد البحث في القانون المصري . فإنه خلو من اي نص آخر غير للمادة ٢٣٢ مدني (١٣٥١ فرنسوي) فلا شك حينئذ في ان المبدأ الصحيح عندنا انما هو القائل بأن المحاكم المدنية لا تتقيد بالاحكام الجنائية . لأن عدم وجود النص الوارد في قانون تحقيق الجنايات الفرنسي في القانون المصري قاطع في هذا الموضوع وذلك بتقرير نفس اصحاب الرأي القائل بخضوع المحاكم المدنية للاحكام الجنائية في فرنسا .

يظهر من هذا مقدار خطأ الذين ارادوا الأخذ بالمبادئ للقررة في كتب المفسرين والاحكام الأفرنسية واعتبارها مبدأ يجب تطبيقه عندنا على و ان القانون واحد هنا وهناك ان لم يكن في النص في المبادئ والواقع ان مبدأ اولئك العلماء مستفاد من نص استثنائي لم يرد في قانوننا . ويقول المفسرون انه لولا وجود هذا النص لكان

حكمهم على غير ما قرروا

وجدنا في المجموعة حكماً اغفلناه عند

قوة الشيء المحكوم فيه

وما وجدوا سنداً للاحتجاج بالحكم الجنائي امام المحكمة المدنية الا في النصين اللذين ذكرناهما وهما غير موجودين عندنا واذا كان هذا الخلاف واقعاً حتى فيما يختص بدعوى التعويض الناشئة عن ارتكاب الجناية فما بالك بالدعاوي المدنية الاصلية المستقلة في موضوعها وفي الحق المدني المتنازع عليه . كنزاع في ملك أو في دين فأل المحسومة المدنية المنظورة امام المحكمة المدنية المختصة لا يمكن لأحد ان يتصورها تابعة للقائمة الجنائية أو ناشئة عنها . فسرطان الحكم الجنائي عليها لا تفهم له سبباً . لا من جهة القانون . ولا من جهة الواقع . ولا من جهة العقل

قلنا ان الشارع المصري اغفل النصين الواردين في قانون تحقيق الجنايات الفرنسي قصداً وانهما في الواقع نصان استثنائيان متناقضان مع جميع احكام ونصوص مبادئ القانون الأخرى لحكمهما لا يتفق مع احكام القانون المصري بل يناقضها .

ونريد ان نبين هنا وجوه ذلك التناقض فتظهر الأدلة التشريعية الصريحة قاضية على مبدأ الاحتجاج بالأحكام الجنائية امام القضاء المدني .

اولا - يحول دون هذا اللبداً قواعد الاختصاص . وهي قواعد اصلية قررها الشارع محافظة على المصلحة العامة ولا يمكنه

تقريرها من جهة ثم العمل على هدمها من جهة أخرى

المحكمة الجزئية لا تختص في السائل المدنية بالحكم في أكثر من مائة وخمسين جنيتها لكنها تختص بالحكم في عقوبة التزوير ولو كانت الاوراق المدعى بتزويرها تشمل الألفاً امام تقرير الاختصاص بهذه الحدود فان مبدأ اتخاذ الحكم الجنائي حجة امام المحكمة المدنية يقضي بالتسليم بأن حكم القاضي الجزئي في دعوى التزوير قد فصل نهائياً في عقد خارج عن اختصاصه مدنياً فمطل سلطة المحكمة المدنية المنظورة امامها الدعوى وهي المختصة وحدها بالفصل فيها . فزال اختصاصها واصبحت خاضعة لحكم قاض يقول القانون صراحة انه غير مختص بالفصل في النزاع المطروح لديه . واذا تعرض للفصل فيه فعمله باطل لا قيمة له .

أمكن لاحد ان يوفق بين هذا التناقض توفيقاً فيه مسحة الرشد والتعقل ؟

انه لا سبيل الى تطبيق القانون بنصوصه الصريحة وابعامه للعقولة الا اذا وضع صراحة مبدأ الاستقلال بين القضائين استقلالاً تاماً كاملاً . كل يعمل في دائرة اختصاصه المحدودة

فالجنائي اختصاصه محدود بتوقيع العقوبة ليس الا . والمدني اختصاصه الحقوق المتنازع عليها . فلا يجوز لاحدى السلطتين ان تتعدى على الأخرى . ولا تؤخذ احكامها حجة امام الأخرى الى حد اعدام سلطتها . وتحويل وظيفة القاضي الى مجرد تدوين حكم غيره في سجله حتى في دعوى تقررت انها من اختصاصه

يجيء من صريح النصوص التي تقررت عن هذين الاصلين ما يدل على خطأ الرأي القائل بارتباط احد القضائين بأحكام الاخر

ثالثاً - نصت المادة ٣٧٢ مرافعات ان الحكم المدني الانتهازي تعدل عنه المحكمة اذا حكم بتزوير ورقة اسند اليها الحكم . وفي هذا النص تصريح بأنه رغمًا عن الحكم المدني بصحة ورقة وبتسليك الحق للقررها فانه يجوز لمحكمة الجنح ان تضرب صفحاً عن هذا الحكم وان تحكم بتزويرها اذا رأت لذلك وجهاً . وما كان خوف التناقض بين الحكمين سبباً للرد يد القاضي الجنائي . حتى لا تظهر تلك الفضيحة الاجتماعية . فضيحة وجود حكم ثبت انه على غير حق

ولا يمكن القول هنا ان دعوى التزوير الممومة هي وحدها التي يجوز قبولها دون الدعوى المدنية كما جاء في حكم النقض والابرار الصادر في سنة ١٩٠٩ والذي نقلناه في صدر هذا البحث . وذلك لان قانون تحقيق الجنايات ينص على ان كل جنحة تنظر امام المحكمة تتبعها حتماً دعواها المدنية المتفرعة عنها ولا يمكن تصور جنحة بلا مجني عليه من حقه ان يطلب تمويصاً كما قلنا فيما مضى

وفضلاً عن هذا فان في حكم المادة ٣٧٢ قضاء على مذهب عدم قبول الدعوى المدنية امام محكمة الجنح لانه ما دام ان الحكم بالتزوير ينتفع به من حكم ضده مدنياً بنص القانون فله بطبيعة الحال ان يشترك في المحسومة التي

وحده وان قاضي الجنائية لا يختص بالتصمل فيها بمجال من الاحوال

ثانياً - كذلك وضع القانون نصاً صريحاً بين فيه شروط الاحتجاج بقوة الشيء المحكوم فيه وهي اللانته والعدا للقاضي من اعادة البحث في الدعوى فقرر في مادة (٣٣٢) مدني ان القاضي لا يمنع حكم سابق سواء كان صادراً منه نفسه او من غيره الا اذا اتحدت المحسومة في الموضوع وفي السبب وفي شخصية الاخصام وفي صفاتهم . ولا يقول احد ان للرافقة امام المحاكم الجنائية يمكن ان يكون موضوعها الحكم بملكية مائة فدان او خمسمائة فدان . فان هذا محفوف طبعاً باختصاص المحاكم المدنية . ولا يقول احد ان طلب توقيع العقوبة هو بذاته طلب الحكم بملكية اطيان او بدين معين . ولا يقول احد ان طلب التعويض الناشيء عن ارتكاب جنحة هو بنفسه طلب الحكم بالملكية او بالدين . ولا يقول احد ان سبب الحكم الجنائي وهو ارتكاب الجنحة هو بذاته سبب الدعوى المدنية وهي الملكية او العقد للدعي بتزويره .

هذا الخلاف العظيم في جميع اركان المحسومتين من شأنه استقلال القضائين . كل في احكامه . فكل قاض مقيد باختصاصه . وهو مسئول عن القيام بواجباته طبقاً للقانون وضميره . لا يهمه في ذلك رأي قاض آخر في مثل ما يعرض عليه

هذان اركان كليان من اصول التشريع ومن دعائم النظام . فالمصلحة العامة في المحافظة على قواعدها ظاهرة واضحة . وسنجد فيما

ان الموضوع الطروح امامه هو من اختصاصه
واما ان يصدر الحكم ضد الشهود من
محكمة مدنية في حالة سقوط العقوبة بمضي
المدة . وفي هذا ايضا دلالة على ان المحكمة
المدنية يجوز لها في دائرة اختصاصها ان
تقضي قضاء يفيد صراحة وبلا موارد
بطلان الحكم الجنائي

بناء على هذا لا ادري لماذا يراد وهذه
نصوص القانون الصريحة ان تكون المحكمة
المدنية المختصة بالفصل في الملكية وفي العقود
المنظورة امامها ملزمة بالتنازل عن اختصاصها
وبالموضوع لحكم قاض يصرح القانون بانه
غير مختص ببطلان العقود لا مباشرة ولا
بالواسطة . وما منع عنه القاضي مباشرة يبقى بالطبع
ممنوعاً عنه على الدوام ولا يجوز التحايل على
رفع هذا المنع بطريقة من الطرق . لان الحيل
القانونية قد مضى عهدا ولا تقبل في عصر
التشريع الحاضر

اما من جهة فائدة الاجتماع فلا تنكر انه
ليس من الحسن ولا مما تطمئن له القلوب ان
يقرر قاضي العقوبة بان زيدا زور عقداً . ثم
يقرر القاضي المدني ان العقد صحيح . فيظهر ان
الجمعية قد عاقبت احد افرادها ظلماً

تقول هذا غير حسن لكن الجنابة
الصحيحة ان تقل يد القضاء . وان يكره
القاضي على تجريد رجل من ماله ظلماً . رغبة
في ستر ظلم قد انتهى بتوقيع العقوبة . كأن

تؤدي اليه . والا اذا كان ممنوعاً من المرافعة
فيها لانه قد حكم في حقه نهائياً وليس له حق
المحسومة من جديد . فن البديهي ان الحكم
الذي يصدر في الدعوى الجنائية يبقى بالنسبة
اليه كانه لم يصدر . ولا يجوز له التمسك به اصلاً
فتقرير الشارع ان هذا الحكم يجوز للمحكوم
ضده ان يتمسك به معناه الصريح ان
للمحكوم ضده مدنياً حق المرافعة من جديد
امام محكمة الجنح ليتوصل الى استصدار
حكم من حقوقه ان يسمي اليه وان يتخذ
لمسلحته ببطلان ذلك القضاء المدني الذي يراه
ضاراً بحقوقه

رابعا - كذلك تقضي المادة (٢٣٤)

تحقيق جنابات ان الحكم الجنائي الصادر
بالعقوبة يجب بطلانه اذا حكم بتزوير شهادة
الشهود الذين قام الحكم على شهادتهم .

في هذا المقام لا يخفى الحال من امرين
فاما ان يصدر الحكم ضد الشهود من محكمة
الجنح ومعنى هذا ان محكمة الجنح المختصة
بالحكم في الشهادة المزورة . ليست مرتبطة
بالتضاء الجنائي الصادر بالعقوبة وان احوال
ظهور بطلان تلك العقوبة القديمة لم يكن
مانعاً من اجراء سلطة القاضي على اصلها مادام
انه مختص بموضوع الدعوى المتعلقة امامه
وما دام ان هذا الموضوع يختلف عن
موضوع الحكم السابق وصيغته ووصفه .
فاذا كان تفسر القاضي الجنائي غير مرتبط
بحكم جنائي سابق فن باب اولي يكون
القاضي المدني غير مرتبط بهذا الحكم مادام

المدول بحق . فهو واجب مرغوب فيه
والعدالة لا تستقيم بدونهُ . وإن كان المدول
بغير حق محتملاً فهذا طعن على ذمة القاضي
المنظور امامه النزاع الاخير .

ان مصلحة الاجتماع في المحافظة على
قواعد الاختصاص وفي المحافظة على قاعدة
الشيء المحكوم فيه بمحدودها الموضوعية فلا
تترك الاحكام فوضى .

ومن غرائب المواقف في هذه للناقضة
ان اصحاب الرأي القائل بارتباط القاضي
المدني بالحكم الجنائي يرون في الوقت ذاته
ان القاضي المدني لا يرتبط به في حالة الحكم
بالبراءة ويرون ان القاضي الجنائي لا يرتبط
بالحكم المدني المعلن صحة الأوراق ولا يرون
في هذه الحالات اختلالاً بقوة الشيء
المحكوم فيه . ولا خطراً على النظام . ولا
على الثقة بعدالة الاحكام . ومعنى هذا ان
القاضي المدني لا يتقيد بالحكم الا اذا كان
شراً . اما الخير فلا اثر له امامه . ولو أنصف
اصحابنا وارادوا ان يكونوا منطقيين في
التدليل مع اتساعهم لتركوا قيد الشر هذا وقالوا
ان قواعد القانون . ومبادئه . واثباته الاجتماع
كل ذلك يستوجب ترك السلطات القضائية
حرة تعمل في دائرة اختصاصها احقاقاً للحق
فذلك افضل واسلم .

مرقس فهمي

من واجبات القضاة ان يتضاموا او من
مصلحة الاجتماع ان تستر جنائية سابقة بمجنائية
جديدة . !!

انه لمن اسمى الواجبات واولاها ان
يرفع ظلم قضى به خطأ الانسان . فأذا ظهر من
الظروف ما يسمح بظهور الحق في دائرة
القانون . فالقضاة آذان واعية . وقلوب مضطربة
لأعلان الحق لاخوفاً من ظهوره . واني
ارى في تلك الحجة التي يقيمها اصحاب الرأي
المخالف سبباً للقضاء وانتكاراً للمأوريتة
الاجتماعية الصحيحة .

ومن غرائب الامور ان يحتج القائلون
بمنع القاضي المدني من سلطته بأن هذا من
دواعي الثقة بالاحكام لمنع التناقض بينهما .
وما دروا انهم بمجرد احتياهم لهذا التناقض
قد زعوا كل ثقة بالحكم القديم فافترضوه
ظلاً يجب عدم البحث فيه . ثم هم من
جهة اخرى قد فرضوا على القاضي المدني
واجب التضامن مع القاضي الجنائي في الشر .

فسندهم انما هو الطعن الصريح على عدالة
القاضيين الاول والثاني وذلك بحجة المحافظة
على هذه العدالة قسمها !!

انما مصلحة الاجتماع تنحصر في اقامة
العدل وفي اعلان الثقة بالقاضي وعدالته
ولا يتفق هذا مع الاضطراب المستمر على
الاحكام وتجنوف العدول عنها . فأن كان هذا

المحكمة

قضايا المحاكمات والنقض والإعادة

٢٤١

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٣
مدع بمحق مدنية . تحليفه البين .

القاهرة القانونية

ان سماع اقوال المدعي بالحق المدني بعد
تحليفه الجين القانونية لا يعد اجحافاً بمحق المتهم
الحكمة : —

« حيث ان سماع اقوال المدعي بالحق
المدني بعد تحليفه الجين القانونية لا يعد
اجحافاً بمحق المتهم بل بالعكس فإن ذلك
ضماناً له ولا يوجد قانوناً ما يمنع المحكمة
من اجراء ذلك »

(طين بولس بطرس ضد النيابة وآخر قضية نمرة
١٥٦ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة المشككة برئاسة معالي
احمد طلعت باشا وبحضور الهيئة السابقة

٢٤٢

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٣
عدم تلاوة الشهادة على التام . عدم البطالان

القاهرة القانونية

ان عدم اتباع احكام المادة ٢١٥ مرافعات
التي تنص على أن يتلى على كل شاهد ما ابداه

٢٤٠

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٣
نقض . عدم المصلحة

القاهرة القانونية

اذا لم يكن لرافع النقض مصلحة في طلب
النقض تميز رفض طلبه
الحكمة : —

« حيث ان المدعي المدني وهو الطاعن
بنى طعنه على أنه مع حكم المحكمة بالبراءة
ما كان يجوز لما ان تحكم بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى المدنية بل لما مع الحكم
بالبراءة ان تحكم في الدعوى المدنية

« وحيث أنه مع حكم المحكمة بعدم
الاختصاص بنظر الدعوى المدنية فإن الباب
لا زال مفتوحاً امام المدعي بالحق المدني في
نظر دعواه المدنية واذا لا يكون له فائدة
في رفع هذا النقض

(قضي راضي حين ضد مسعود مسعود قضية نمرة ٢٣١٩
سنة ٣٩ قضائية الدائرة المشككة برئاسة معالي احمد طلعت باشا
وبحضور خيرات مستر برضا الوحاظ لطنيك والمستكرري
وعلى حين بت مستشارين وعلى هرت بك رئيس النيابة

٢٤٥

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٣

سم . عدم ضرورة ذكر نوع على الجوهر

القاعدة القانونية

ليس من الضروري ذكر نوع الجوهر

السام الفني استعمل لارتكاب الجريمة

المحكمة :

« حيث ان المحكمة بينت في حكمها

ان الأعراض المرضية التي حصلت للمجنى

عليها كانت عقب تماطيا الجوهر الفني وضمه

لها المتهم وهذا كاف وليس من الضروري

بيان نوع الجوهر لأن هذا مستحيل في

بعض الأحيان واذن يتعين رفض الطعن »

(قض محمد مملح على ضد النيابة . قضية نمرة ١٥٥

سنة ٤٠ قضائية . الدائرة المشككة برئاسة مسالي احدثت

باشا وبمحضر النيابة السابقة)

٢٤٦

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

سم . عدم ضرورة بيان مقدار الزنيخ . عدم لزوم

تلاوة شهادة الشاهد

القاعدة القانونية

١ — ليس من الضروري لصحة الحكم

بيان مقدار الزنيخ الذي وضع في الطعام وتسبب

عنه الموت اذ قد يتفق ان يتعذر معرفة مقداره

٢ — أن القانون ليس فيه نص يلزم تلاوة

اقوال الشهود عليهم امام محكمة الجنائيات

(قض صديقه احمد الدوق ضد النيابة . قضية نمرة

٣٤٧ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة المشككة برئاسة مسالي

احمد طلت باشا وبمحضر النيابة السابقة)

من الشهادة ويضع امضاء عليها بعد تصحيح

ما يرى لزوم تصحيحه منها لا يوجب البطلان

المحكمة :

« حيث ان الوجه الثالث على غير اساس

لأن المادة ٢١٥ مرافعات التي يستند عليها

الطاعنان لا تقتضي بالبطلان في حالة عدم

مراعاة الاجراءات المنصوص عنها »

(قض محمد حسن عبد الرحمن وآخر ضد النيابة .

قضية نمرة ١٥٣ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة المشككة

برئاسة مسالي احمد طلت باشا وبمحضر النيابة السابقة)

٢٤٣

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٣

ساعة الواقعة . عدم ضرورة تحديد الساعة

غلطات عصر الجلسة

القاعدة القانونية

ليس من الضروري تحديد الساعة التي

حصلت فيها الواقعة .

المعيرة بما يرد في منطوق الاحكام فاذا

وقع في محضر الجلسة غلط كتابي فلا يكون

هناك تناقض موجب للتقض

(طعن جرجس وزكي ضد النيابة . قضية نمرة ١٦٢

سنة ٤٠ قضائية . الدائرة المشككة برئاسة مسالي احمد

طلت باشا وبمحضر النيابة السابقة)

٢٤٤

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٣

قض . عدم المصلحة

القاعدة القانونية

اذا لم يكن لرافع التقض مصلحة ما في

طلب التقض كان قضه مرفوضا

(طعن حسن وسلان وآخرين ضد النيابة وآخر .

قضية نمرة ١٧٢ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة المشككة

برئاسة مسالي احمد طلت باشا وبمحضر النيابة السابقة)

٢٤٩

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
تلاوة اقوال الشاهد . تقدير الاعتراف مسألة موضوعية
القاهرة القانونية

١ - ان عدم تلاوة اقوال الشهود عليهم
وعدم التوقيع عليها منهم لا يترتب عليه بطلان
الاجراءات

٢ - ان تقدير قيمة الاعتراف داخل ضمن
سلطة المحكمة التي تحكم في الموضوع
المحكمة : -

« حيث ان الوجهين اللذين يرتكن
عليهما الطاعن الرابع بالتقرير للقدم منه على
غير اساس اولا لان عدم تلاوة اقوال
الشهود عليهم وعدم التوقيع عليها منهم
لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . وثانياً
لان محكمة الجنائيات قد أخذت باعتراف
المتهم الأول عن نفسه وعن باقي المتهمين
بعد ان قررت جميع الظروف التي حصل
فيها هذا الاعتراف وأثبتت ان هذا الاعتراف
صحیح ومموز بوقائع اخرى عديدة فتقدير
قيمة الاعتراف داخل ضمن سلطة المحكمة
التي تحكم في الموضوع

(قض محمد عيسوي شكر وآخرين ضد النيابة
المصرية بمرة ٣٣٦ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة الثالثة
برئاسة احمد طلعت بلنا وبحضور الهيئة السابقة)

٢٤٧

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
اسباب الحكم . عدم ضرورة تلاوتها مع المنطوق
القاهرة القانونية

ليس من الواجب حتما تلاوة اسباب
الحكم مع منطوقه فالنقض المبني على هذا
الوجه يكون مرفوضاً

(قض جوده متولى ضد النيابة . قضية نمرة ٣٢٤ سنة
٤٠ قضائية . الدائرة الثالثة . برئاسة محالي احمد طلعت
بلنا وبحضور الهيئة السابقة

٢٤٨

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
نقض . احكام المحاكمات

القاهرة القانونية

ان الاحكام الصادرة في مواد المخالفات
لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض والابرار
المحكمة : -

« حيث ان هذه القضية مخالفة . ومثل
ذلك لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض
والابرار »

(قض محمد ابراهيم لاشين ضد النيابة المصرية
قضية نمرة ٣٦٥ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة الثالثة
برئاسة محالي احمد طلعت بلنا وبحضور الهيئة السابقة)

قضية محكمة الاستئناف الإلهية

٢٥٠

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٣٣
التماس إعادة النظر - حصول غش - أدلة جديدة
القاعدة القانونية

الالتماس المبني على حصول غش في أثناء نظر الدعوى ترتب عليه تأثير في رأي القضاة في الحكم بسبب ادعاءات كاذبة لا يكون مقبولا اذا ثبت ان الواقعة التي حصل انكارها كانت ام مسألة طرحت للبحث وحصل الفصل فيها بعد تقدير جميع الأدلة التي قدمها طرفا الخصوم . على انه لو قدم الملتمس لاثبات الغش أدلة جديدة غير التي قدمها امام محكمة الاستئناف لم يكن في استطاعته تقديمها أمامها عند نظر الموضوع لكان هناك محل لقبول الالتماس .

المحكمة : —

« حيث ان الالتماس مبني على ان الملتمس ضده حصل منه اثناء نظر الدعوى غش ترتب عليه تأثير في رأي القضاة في الحكم وذلك بادعاءات كاذبة

» وحيث انه فيما يختص بادعائه انه وضع يده على الاطيان مدة اربعين سنة حالة كونه لم يضع يده فعلا سوى مدة عشرين سنة فان ذلك لاهمية له لأن هذه المدة الثانية كانت كافية لأكتساب الملكية بالمدة الطويلة .

» وحيث انه فيما يختص بانكاره وجود عقد الرهن فان مسألة وجود هذا العقد أو عدم وجوده كانت ام مسألة طرحت للبحث امام محكمة الاستئناف وقد فصلت فيها بعد تقديرها جميع الأدلة التي قدمها كل من طرفي الخصوم وليس من الجائز ان يطلب منها الآن بطريق التماس إعادة النظر ان تبحث ثانياً في موضوع الدعوى ولو اراد الملتمس ان يرتكن على غش يدعي بحصوله من خصمه كان يجب عليه على الاقل ان يقدم أدلة جديدة على هذا الغش غير التي قدمها اولا وبمخنتها محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه وبشرط انه لم يكن في استطاعته تقديمها امام المحكمة المذكورة عند نظر الموضوع وخصوصاً ان المادة ٣٧٤ من قانون المرافعات تقضي بأن ميعاد الالتماس لا يبتدئ الا من وقت ظهور الغش وهذا يفيد ان الادعاءات الكاذبة يجب اثباتها بأدلة جديدة ظهرت بعد صدور الحكم (راجع موسوعات كارباتيه جزء ٣٢ باب الالتماس فقرة ١٠٨) وان المحكمة التي تحكم في موضوع الدعوى تفصل نهائياً في صحة أو عدم صحة ادعاءات الخصوم بعد تقديرها الادلة التي تقدم لها منهم » راجع المؤلف السابق ذكره فقرة ١٢٨ و ١٢٩ «

بها محكمة الاستئناف لخالفه هذا النص القانوني ولا سار عليه القضاء في احكامه .

الحكمة : -

« حيث انه ثابت ان الحكم المستأنف اعلن للمستأنف في ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ وقد اعلن هذا الاستئناف للمستأنف عليه في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ أي بعد مضي السنتين يوماً المقررة قانوناً للاستئناف اذ ان الميعاد ينتهي في ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ وبما ان ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ هو آخر يوم عيد الاضحى فيمتد الميعاد الى اليوم التالي اي الى يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ طبقاً لنص المادة ١٨ من قانون المرافعات .

« وحيث ان المستأنف يدعى انه يجب ان تزداد على الميعاد مسافة الطريق بين المتانية المقيم في ناحيتها وبين مصر ثم من مصر الى مقاضه محل اقامة المستأنف عليه وذلك على اعتبار ان المسافة بين المتانية ومصر على حساب السير ١٨٠ كيلو متراً يلزم لها يومان تطبيقاً للمادة ١٧ من القانون المذكور كما يزعم في دفاعه وعلى هذا الاعتبار يكون الاستئناف في الميعاد

« وحيث انه مما لا شك فيه وكما نصت على ذلك صراحة المادة ٣٥٤ من قانون المرافعات ان ميعاد الاستئناف تزداد عليه مسافة الطريق .

« وحيث ان المادة ١٧ من القانون المذكور نصت على ان مسافة الطريق تزداد على الميعاد المعين في القانون بحساب يوم لكل

« وحيث ان الملتزم لم يقدم اي دليل آخر على الفسخ المدعى بمحصوله من خصمه خلاف الادلة التي ارتكن عليها امام محكمة الموضوع وفي هذه الحالة يتعين رفض الالتماس والزام الملتزم بغرامة قدرها اربعمائة قرش صاغ »

(الناس الشيخ محمد عبد الله وحضرته خضر تاجد بك وأفت المحامي ضد الشيخ هنيي عبد الله وحضرته خضر عبد الحالى افندي عطية الحامى مرة ١١٧١ سنة ٣٩ قضائية دائرة جناب مستر بريغال وصاحبي البرة فوزي الطيبي بك وعبد مصطفى بك)

٢٥١

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣

استئناف . اعلان صحيفة . ميعاد مسافة الطريق

القاهرة القانونية

نص المادة ١٧ من قانون المرافعات عام ينطبق على أوراق التكليف بالحضور وعلى طريقة احتساب مسافة الطريق التي تزداد على ميعاد الاستئناف تطبيقاً لنص المادة ٣٥٤ من قانون المرافعات التي قررت زيادة مسافة الطريق على ميعاد الاستئناف

وتحسب مسافة الطريق في هذه الحالة من محل المستأنف الذي أعلن فيه الحكم الى المحل الكائنة بمحكمة الاستئناف المطلوب الحضور أمامها للفصل في الاستئناف

ولا محل لاحتساب مسافة طريق أخرى بين محل اقامة المستأنف عليه وبين الجهة التي

المعلن اليه المطلوب حضوره فالامر كذلك بالنسبة للمستأنف الذي يجب ان يزداد على استئنافه مسافة الطريق لمصلحته وقضت بأن مسافة الطريق في هذه الحالة يجب ان تحسب من محل المستأنف الذي اعلن فيه الحكم الى المحل الكائن به محكمة الاستئناف المطلوب الحضور امامها لفصل في الاستئناف وهذا تطبيقاً لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المختلط المقابلة للمادة ١٧ من قانون المرافعات الاهلي .

« وحيث انه ينتج من ذلك ان مسافة الطريق التي يجب ان تزداد على ميعاد الاستئناف في هذه الدعوى هي المسافة بين المتانيه القيم بجهتها المستأنف واعلن له فيها الحكم وبين القاهرة الكائن بها محكمة الاستئناف المطلوب الحضور اليها ولا محل لاحتساب مسافة طريق اخرى بين مصر ومغاغة محل اقامة المستأنف عليه لخالفه هذا لنص القانون ولما سار عليه القضاء في احكامه .

« وحيث انه مع احتساب يوم مسافة بين اللتانيه وبين القاهرة كما طلب المستأنف واضافته على ميعاد الاستئناف فوجب ان يكون آخر ميعاد الاستئناف هو ٩ اغسطس سنة ١٩٢٢ على ان الثابت ان الاستئناف اعلن في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٢ فيكون اعلن بعد الميعاد بيوم »

(استئناف الشيخ جاد عمر الفتي وحضرته خيرة يوسف افندي اسلان الهامي مند المرعي بك السدي وحضر عنه خيرة قنص الله بك رضوان الهامي عمدة ١٢٩٨ سنة ٣٩ قضائية دائرة جناب مستر يوسفال وصامي الزوه فوزي الطيبي بك ومحمد مصطفى بك)

مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر اليه التنبيه وبين المحل المتقضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد عن الكسور عن خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد للساعات نصفها . واما القانون المختلط فقد اتبع في شأن مسافة الطريق احتساب اربعين كيلو متراً لكل يوم وينقص النصف من مواعيد المسافة في حالة السير بالسكة الحديد ولكن متفق مع القانون الاهلي في وجوب احتساب المسافة على كل حال من محل الخصم الى المحل المتقضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه (راجع المادة ١٩ من قانون المرافعات المختلط) .

« وحيث انه وان كان ظاهر هذا النص يمكن ان يظن معه من أول وهلة انه ينصرف الى مسافة الطريق في اوراق التكليف بالحضور ولكن هذا في غير محله لان النص عام وقد اتفقت كلمة القضاء الاهلي والمختلط على ان هذا المبدأ المقرر في المادة السالفة الذكر ينطبق ايضاً على طريقة احتساب مسافة الطريق التي تزداد على ميعاد الاستئناف تطبيقاً لنص المادة ٣٥٤ من قانون المرافعات التي قررت زيادة ميعاد مسافة الطريق على ميعاد الاستئناف وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بهيئة دوائرها المجتمعة بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩١٧ بأن مسافة الطريق في اوراق التكليف بالحضور وان كانت لمصلحة

٢٥٢

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣
شرط عدم الضمان . بيع حقوق صينة . حوالة
القاهرة القانونية

ان شرط عدم الضمان المنصوص على
بطلانه في المادة ٣٠٣ من القانون المدني في حالة
استحقاق المبيع قاصر على بيع الحقوق العينية .
أما المادة ٣٥١ التي نصت على ان لا يضمن
البائع للمشتري الا وجود الحق المبيع في وقت
البيع وجعلت ضمانته قاصرة على ثمن البيع
والمصاريف الخاصة بالحوالة بالديون وبيع مجرد
الحقوق بالنسبة الى غير المتعاقدين

المحكمة : —

« حيث ان استناد المستأنف على المادة ٣٠٣
من القانون المدني ليس في محله لأن المادة
المذكورة انما تتعلق ببيع الحقوق العينية
ولا تنطبق على حوالة الديون ومجرد الحقوق
التي هي مسائل خاضعة لنص المواد ٣٥١
وما يليها من القانون المدني

« وحيث ان تلك المواد تستثنى بصريح
العبارة ضمانه اضرار المدين في الحال أو
الاستقبال وتقتصرها على وجود الدين المحول
وقت البيع وبما ان الدين المحول هو ثابت
الوجود بصفة رسمية لأنه عبارة عن التنازل عن
حكم صادر من المحكمة المختلطة ببلغ معين »

(استئناف حين افندي تميم وحضر عنه حفرة
وديع افندي صليب الهامي ضد الشيخ عبد الحولى وحضر
عنه حفرة حنا افندي يوسف منصور الهامي بمرة ١٦٤١ سنة
٣٩ قضائية دائرة مالى احمد طلعت باشا وجناب مسير
سودان وصاحب المزة فوزي الطيحي بك)

٢٥٣

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
استئناف . عدم قبوله

القاهرة القانونية

اعلان الحكم الى من صدر ضده والتنبيه
عليه بتنفيذه يعتبر قبولاً له وتنازلاً عن استئنافه
(استئناف منتهى متولى وحضر عنها حفرة اسكندر
افندي فليس الهامى ضد نظيفة متولى وحضر عنها حفرة
احمد مرسى ابو افندي الهامى . بمرة ٢٨٦ سنة ٣٩
قضائية . دائرة سمادة احمد موسى باشا وحضر عنى مسر
كرشوا متولى غنيم بك)

٢٥٤

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣
(سمار بورصة . المادة ٧٤ تجاري)

القاهرة القانونية

سلم زيد ليكر مبلغاً من المال تأمينا
ليشتري له بذرة كوتتراتات من البورصة ثم
أرسل زيد بمدند مبلغاً آخر على سبيل التغطية
فوصله من بكر خير فيد أنه قطع له السعر على
كية البذرة المطلوبة ببلغ (كذا) عن الاردب
الواحد وطالبه بدفع الباقي . فرد زيد بأن العملية
التي عملها لم تحصل أصلاً وبفرض حصولها فله
أن يعتبرها باطلة عملاً بالمادة ٧٤ من قانون
التجارة ومحكمة الاستئناف حكمت :

« بأن المادة ٧٤ من القانون التجاري
تقتضى بأن اعمال البورصة لا تتعدى انعقاداً
صحيحاً الا اذا حصلت بواسطة السامرة المدرجة

٣ - ان الاعتراف الذي يصدر في المسائل الجنائية لا يستبر فيها اثباتاً تاماً ما لم تمزعه ظروف أخرى فلا يمكن أن تكون له أمام المحكمة المدنية أهمية أكثر من اعتباره مجرد قرينة تتعلق بالوقائع .

المحكمة : -

« حيث ان الحكم المستأنف عندما أخذ بدعوى المستأنف عليه من ارتباط صفقة القطن بالمخالصة التي يعتبرها المذكور جزءاً من الثمن قد اقتصر على الارتكان على ما وقع قبلاً من أن المستأنف الأول قد أقر صراحة أثناء التحقيق القدي حملته النياية بوجود ذلك الارتباط بحسب دعاية للمستأنف عليه

« وحيث ان المستأنف الأول لو أصر على هذا الاقرار وردده أمام هذه المحكمة لما بقي هناك تردد في الحكم الواجب اصداره في هذه القضية لو صدر فيها مثل هذا الاعتراف القانوني الذي يعتبر دليلاً قاطعاً صادراً أثناء سير الدعوى وأمام المحكمة التي تنظر ولكن هذا الاقرار سحبه صاحبه بصريح العبارة بدعوى انه انما صدر منه بسبب الاضطراب الذي كان واقعاً فيه وقت اتهامه جنائياً كما ان الاعتراف الصادر في المسائل الجنائية والذي لا يعتبر فيها اثباتاً تاماً ما لم تمزعه ظروف أخرى لا يمكن ان تكون له أمام المحكمة المدنية أهمية أكثر من اعتباره مجرد قرينة تتعلق بالوقائع »

(استئناف الشيخ علي احمد شعراوي وآخر وحضر عنهما حضرة توفيق بك دوس الهادي ضد امين السيد محوط وحضر عنه حضرة محمد الفندي حسن الهادي . نمرة ١٣٤ سنة ١٣٠٤ قضائية . دائرة مالى احمد مallet باشا وجناب سيو سودان وصاحب العزة فوزي الطيبي بك)

اساؤم في قاعة تجردها لجنة البورصة وبكر ليس منهم ولم يكن سمسار بورصة على الإطلاق فوجب عليه رد النقود التي استلمها من زيد .

(استئناف حسن الفندي محمد حنين وحضر عنه حضرة محمد الفندي حسن الهادي ضد أنيس الفندي سليمان وحضر عنه حضرة زكي افندي حربي الهادي نمرة ٥١١ سنة ٣٩ قضائية . دائرة سمادة احمد دوسي باشا وجناب جناب مستر كرتشو وصاحب العزة متولي غنيم بك)

٢٥٥

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣
نحلاس . عليه . غرائ . تحقيقات جنائية . اعتراف
بواقعة مدنية اتانها . قبسته

القاعدة القانونية

١ - اذا قدم المدين مخالصة عن دين وأدعى الدائن ان المخالصة ليست عن هذا الدين بل عن معاملة أخرى فليس بكاف تقديم قرينة أو الاكتفاء بمبدأ ثبوت على واقعة تنافي ما هو ثابت من المخالصة ولا على الاخصائيات احتمال أو امكان تصديق ذلك بل يلزم دحض هذا الالبات التام بآبات تام مثله

٢ - لكي يكون الاعتراف قانونياً ودليلاً قاطعاً يجب أن يصدر في أثناء سير الدعوى وأمام المحكمة التي تنظر النزاع فلا يكفي صدوره أثناء التحقيقات الجنائية التي تقيمه النياية مادام المقرر لم يصر على اقراره ويردده أمام المحكمة خصوصاً اذا سحبه بصريح العبارة مدعياً أنه صدر منه بسبب الاضطراب الذي كان واقعاً فيه وقت اتهامه جنائياً .

٢٥٧

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣
خلو عريضة الاستئناف من بيان تاريخ الحكم المستأنف.
عدم البطلان - حكم لودة للشوة في مأسرة في امر
رسوم - نهائي

القاعدة القانونية

١ - خلو عريضة الاستئناف من بيان
تاريخ الحكم المستأنف لا يوجب حتماً بطلانها اذا
كانت سائر البيانات المدونة في العريضة تكفي
لتعيين الحكم المستأنف

٢ - الحكم الذي يصدر من أودة المشورة
بالحكمة الابتدائية في المعارضة المرفوعة عن امر
تقدير الرسوم لا يقبل الطعن فيه

الحكمة :

« حيث انه فيما يختص بالدفع التعري
الأول للقدم من الحكومة فأنة وان تبين
من اعلان الاستئناف أنه لم يذكر به تاريخ
الحكم المستأنف ولكن مراجعة هذا
الاعلان والبيانات الأخرى المذكورة فيه
لا تترك مجالاً للشك في أن الحكم الصادر
بشأن تقدير المصاريف المعلومة للطرفين هو
المطعون فيه في هذه الدعوى ولذا يتعين
الحكم برفض هذا الدفع والقضاء بصحة اعلان
الاستئناف .

« وحيث انه فيما يختص بالدفع الثاني
فثبت من نص المادة ٤٨ من لائحة الرسوم
ان الحكم الذي يصدر من اودة المشورة
بالحكمة الابتدائية في المعارضة المرفوعة
عن امر تقدير الرسوم هو نهائي وغير قابل
للتعن

٢٥٦

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣
وكيل بطريكتاه . وضع بد . المادة ٧٦

القاعدة القانونية

وكيل البطريكتاه الممثل للدير له أن
يتمسك بمضي المدة الطويلة المكسبة للملكية
بصفته هذه كأني واحد من الأفراد الذين
تسري عليهم القاعدة العامة في التملك بوضع اليد
المحكمة :-

« حيث ان مصلحة الاملاك تزعم ان
الوقف لا يملك بوضع اليد مطلقاً .

« وحيث انه بقطع النظر عن ذلك فإن
مصلحة الاملاك لم تثبت صفة الوقف التي
نسبتها الى المستأنف عليه لان القمص لم
يتمسك بوضع اليد بصفة ناظر وقف يمثل
جهة وقف الأقباط بل بصفته وكيل
البطريكتاه الممثل للدير وقد رفعت عليه
الدعوى بهذه الصفة

« وحيث ان القمص المذكور ادعي
تملكه لعين موضوع النزاع بمضي المدة الطويلة
المكسبة للملكية بالصفة السابق بيانها وطلب
احالة الدعوى على التحقيق لأثبتات ذلك
وترى المحكمة ان هذا الطلب في محله لأنه
كأحد الأفراد الذين تسري عليهم القاعدة
العامة في التملك بوضع اليد المنصوص عنها في
المادة ٧٦ من القانون المدني »

(استئناف مصلحة الاملاك الاميرية وحضرها حضرة
انيس القندي يوسف مندوباً ضد بطريكتاه الأقباط
الارثوذكس وحضرها حضرة صوبل اندي حنا
الحامي بمرة ٨٦٢ سنة ٣٨ قضائية دائرة صاحب السادة
احد موسى بلشا وجناب متر كرشو وصاحب الودة
متولي بك فتم)

ولكنه لم يحصل عليها لغاية ١٨ مايو سنة ١٩٢١ تاريخ رفعه هذه الدعوى .

« وحيث ان مجلس بلدي اسكندرية قد حاول ان يبرر هذا التأخير الطويل بزعمه انه كان مضطراً للبحث عما اذا كان هناك حقوق لغير مرتبة على اراضي زوائد التنظيم التي يجب بيعها للمستأنف ويريد هذا ان يقيم عليها منزله الجديد وان المجلس المذكور لم يكن في امكانه اعطاء الرخصة الا بعد استبعاد جميع الاعتراضات التي يجوز ابدائها من قبل الغير لانه بصفته مصلحة عمومية يجب عليه منع ما يحتمل حدوثه من المشاكل .

« وحيث ان هذه النظرية يتعذر جداً تأييدها لان صيغة الرخصة التي يملها المجلس البلدي مشروط فيها صراحة ان الرخصة تعطى على مسئولية صاحبها بدون الاخلال بحقوق الافراد سواء كان من جهة ملكية العقار أو الأرض موضوع الرخصة أو من جهة حقوق الارتفاق الاخرى المترتبة عليها ويتضح من ذلك ان الاصل في اعطاء الرخصة هو الزام صاحبها بأقامة المباني طبقاً لاحكام لوائح التنظيم المعمول بها

« وحيث انه فضلاً عن ذلك ومع التسليم بنظرية المجلس البلدي فانه من الثابت انه في شهر يناير سنة ١٩٢١ كان الحاج اسماعيل يوسف قد تنازل عن كل نزاع وعن حقوق الارتفاق بوجود فتحات في منزله مطة على الارض المذكورة ولم يكن هناك سوى دعوى المحافظة بأن جزءاً من زوائد التنظيم ملك لها « وحيث انه يجب ان يلاحظ هنا ان

« وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين قبول الدفع الثاني المذكور والقضاء بعدم جواز الاستئناف »

(استئناف الشيخ عبد الفتاح الوشاحي وحضرته حضرة عبدالفتاح افندي الرعي الحامي ضد حضرة باشكاتب محكمة للتصويرة الابتدائية الاهلية وحضرته حضرة الحامي بك جريس نمرة ٩٣٤ سنة ٣٩ دائرة جناب مستر رسيغال وحضره صاحي الورقة فوزي الطيبي بك ومحمد مصطفى بك)

٢٥٨

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣
رخصة بناء . مجلس بلدي . تأخير اعطاء الرخصة
القاهرة القانونية

لا يحق للمجلس البلدي ان يؤخر اعطاء رخصة البناء لمن طلبها بدعوى اضطراره للبحث عما اذا كان للغير حقوق مترتبة على اراضي زوائد التنظيم . لان صيغة الرخصة التي يملها المجلس البلدي مشروط فيها صراحة ان الرخصة تعطى على مسئولية صاحبها بدون الاخلال بحقوق الافراد سواء كان من جهة ملكية العقار او الارض موضوع الرخصة او من جهة حقوق الارتفاق الاخرى المترتبة عليها . والاصل في اعطاء الرخصة هو الزام صاحبها بأقامة المباني طبقاً لاحكام لوائح التنظيم المعمول بها

الحكمة : —

« وحيث انه لا نزاع في ان المستأنف قدم بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٢٠ طلباً للمجلس البلدي للحصول على رخصة بهدم وبناء منزله

بما للمجلس البلدي من الحق في اعطاء الرخصة او رفض اعطائها ولكنه مع استعماله هذا الحق يجب ان تكون اجراءاته بطريقة معقولة لا ان يتسبب في تأخير لا مبرر له وبناء على هذه الاعتبارات ترى المحكمة من هذه الدعوى ان التأخير المشار اليه قد نشأ عنه ضرر للمستأنف ويجب على المجلس البلدي تعويضه .

« وحيث انه ولو ان المستأنف لم يقدم ادلة مقنعة على مقدار الضرر الذي لحقه الا انه من الواضح انه كان يمكنه الانتفاع من المباني التي كان يريد اقامتها لو تمكن من بنائها في الوقت المناسب وتقدر المحكمة ما لحقه من الضرر بمبلغ خمسين جنيهاً يجب الحكم له به على المجلس البلدي مع جميع مصاريف الدعوى لان المستأنف قد اضطر لرفعها للحصول على حقوقه وترى المحكمة إلغاء الحكم المستأنف . »

(استئناف الشيخ حميد عبد الوارث وحضرته حضرة حسن الفندي فهمي الهادي ضد مجلس بلدي الاسكندرية وحضرته حضرة ميتايل بك الاهي نمرة ٧٤٥ سنة ٣٩ قضائية . دائرة جناب مستر برسال وحضرته فوزي الطيبي بك ومحمد مصطفى بك)

٢٥٩

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣
تحكيم . حكم المحكم . ميلاد . صفة .

القاهرة القانونية

قدم بحكم حكمه الي قلم النيابة بعد الميعاد بثلاثة أيام . طعن في حكمه قضت محكمة

اعتراض المحافظة في هذا الصدد لم يكن في محله لان ادارة اقليم قضايا البلدية قررت بأفادتها المؤرخة ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ان بلدية اسكندرية لها الحق وحدها دون غيرها في بيع قطعة الارض موضوع النزاع فخررت البلدية بذلك الى المحافظة وقد ارسلت ادارة اقليم القضيا افادة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢١ الى حضرة مدير مصلحة الاملاك الاميرية تقول فيها ان ما تطلبه المحافظة في هذا الصدد يخالف تماماً لحقوق المجلس البلدي التي تؤيدها الاتفاقات الموجودة والعادة المتبعة .

« وحيث انه في هذه الظروف لم يكن على المجلس البلدي سوى اعطاء الرخصة لطلبها بشكها العادي ومبنيها السابق بياتها وترك للمحافظة اتخاذ الاجراءات التي ترى لزوماً ويجوز ان يقال ايضاً انه لو كان النزاع صادراً من احد الأفراد لما كانت هذه الطريقة التي يتخذها المجلس ولكنه مراعاة منه للمحافظة قد استمر في تأخير بيع الارض واعطاء الرخصة للمستأنف الى ان اضطر هذا الاخير لرفع دعوى الى القضاء .

« وحيث مما يؤيد ايضاً ان هذا التأخير لا مسوغ له ولا مبرر له هو انه بعد رفع هذه الدعوى قد عرض المجلس البلدي على المستأنف بأفادته القيمة ١٥ يونيو سنة ١٩٢١ ان يبيع له زوائد التنظيم وقبل منه الثمن بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ واخيراً سلم له الرخصة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣
« وحيث ان محكمة الاستئناف سلم

سلاع دطاع المستأنفة فقد تبين من مراجعة قرار المحكم عن الاجراءات انه سمع اقوال نقولا بك ارفض وكيل المستأنفة كما سمع اقوال الخواجه سرحان حداد

« وحيث عن باقى الاسباب من حيث عدم تحرير محضر اعمال أو الاكتفاء بدفتر جديد وضع لمصلحة الدعوى أو احتساب مبالغ لم يكن من حق المستأنف عليه طلبها كل ذلك يدخل في السلطة التي منحت الى المحكم بمقتضى مشاركة التحكيم وكان من شأنها اغاؤه من الاجراءات المدونة بقانون المرافعات والتصریح له عند تقديم حساب غير مؤيد بمستندات أن يفصل فيه بما يترأى له بحسب نظره وذمته على شرط أن يكون من المصاريف الضرورية ولمصلحتها ولم تر المحكمة من مراجعة قرار المحكم وما قدمته المستأنفة من الطاعن ان هناك مبالغ تخرج عن هذا الشرط

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض الاستئناف والزام رافعه بالمصاريف »

(استئناف الست حصة يونس ادورفى وخضر عنها حضرة نقولا بك ارفض الخايمي ضد الخواجه سرحان عبد الله حداد وحضر عنه حضرة يدج اتدى قريه الخايمي - غمرة ١٠٨٤ سنة ٣٣٩ قضائية - دائرة حضرة صاحب البرة احمد زكى ابو السعود بك وجناب مسرعل وصاحب البرة على جلال بك)

الاستئناف بان الابداع في قلم الكتاب حصل طبقاً لمشاركة التحكيم وقدمه بعد الميعاد ليس وجه بطلان لأن المادة ٧٢٥ من قانون المرافعات لم تنص على هذا البطلان

المحكمة : -

« ان القول بأن مشاركة التحكيم غير قانونية انما هو قول لا ينطبق على الواقع لأنه واضح من عقد المشاركة ان مأمورية المحكم هي مراجعة حساب الخواجه سرحان حداد في مدة قوامته على الست حصة وحراسته على حصتها في تركه شقيقتها على شرط ان يكون الحساب مؤيداً بالمستندات » وحيث ان هذا النزاع هو من المسائل التي يصح التحكيم فيها طبقاً للمادة ٧٠٣ من قانون المرافعات فيتعين رفض السبب الأول « وحيث عن السبب الثاني وهو ان المحكم قدم قراره الى قلم النيابة بعد الميعاد بثلاثة ايام ولم يقدمه الى قلم الكتاب فليس سبباً موجباً لافناء الحكم لأن ابداع القرار بقلم النيابة حصل بناء على اتفاق المتعاقدين ولان تأخير ابداعه بقلم الكتاب لا يترتب عليه بطلان الحكم لان المادة ٧٢٥ من قانون المرافعات لم تنص على هذا البطلان اذا حصل الابداع بعد الميعاد

« وحيث عن السبب الثالث وهو عدم

قضاء المجلس الحسبي على

٢٦٠

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢

حجر . موجباته . سبب الولاية

القاعدة القانونية

طُلب الحجر على شخص لغفلة والسفاهة ولتقصيره في الاتفاق على ولدي ولده وهما تحت ولايته فقرر المجلس الحسبي العالي بأن الشخص لم يتوفر عنده أي سبب من موجبات الحجر إلا لغفلة ولا تبديد ولكنه سلب منه الولاية الشرعية على حفيديه لتقصيره في الاتفاق عليهما وعدم عنايته بأمرهما
المجلس : -

« حيث أنه لم يثبت أن المستأنف ضده توفر عنده أي سبب من موجبات الحجر إلا لغفلة ولا تبديد كما قال المجلس الحسبي الابتدائي

« وحيث أن قصيره في الاتفاق على من هو تحت ولايته وعدم عنايته بأمره مما يقضي بسلب ولايته عليه . ولذا يرى هذا المجلس تأييد القرار المستأنف من جهة رفض طلب الحجر على المستأنف ضده وسلب ولايته منه »

(استئناف قاطع عبد القادر للجب ضد موسى زيد نمرة ١٠٤ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ دائرة ممالى احد طلعت باشا وحضرات اصحاب السادة والذرة والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حيون بك مستشاري والشيخ محمد مصطفي المراغي عضو المحكمة الشرعية العليا ومحمد صالح باشا المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية سابقاً)

٢٦١

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢

حجر . شيخوخة

القاعدة القانونية

الشيخوخة لا تكفي وحدها للحجر
المجلس : -

« حيث ظاهر من التقرير الطبي ان المطلوب الحجر عليه وان كان بلغ سن الشيخوخة الا أنه حافظ لقواه العقلية ويمكنه ادراك النافع من الضار

« وحيث أنه لم يتقدم من طالب الحجر ما يثبت ان المطلوب الحجر عليه تصرف تصرفاً سيئاً ينيء بفسه أو غفلة أو انه بدد شيئاً من املاكه

« وحيث لذلك يرى هذا المجلس تأييد القرار المستأنف »

(استئناف مرسى السيد رضوان ضد السيد حناوي رضوان نمرة ٨٤ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ دائرة ممالى احد طلعت باشا واليهاء السابقة)

٢٦٢

حكم تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢

حجر . ضعف الادراك . والتبصر

القاعدة القانونية

إذا كان الشخص سهل التأثر عليه وليس عنده من قوة الادراك والتبصر ما يمكن

كالمعالجة من مرض فلا اختصاص لمجلس حسي
محل الإقامة الجديد

٢ — يجوز للضرورة وللإستعجال مع
الحكم بعدم اختصاص المجلس الحسي الابتدائي
أحالة الأوراق على المجلس الحسي المختص
لنظر الدعوى
المجلس : —

« حيث ان القرار المستأنف القاضي
بعدم اختصاص مجلس حسي مصر بنظر هذه
المادة هو في محله اذ ثابت من اوراق الدعوى
ان محل توطن المطلوب الحجر عليه الأصلي
هو مديرية المنيا واطيانه بتلك المديرية
وكذلك منزله المملوك له

« وحيث ان اقامته بمصر لم تكن الا
لضرورة وقتية وهي المعالجة من مرضه
« وحيث ان هذا المجلس يرى من
مصلحة طالبي الحجر بل ومن مصلحة المطلوب
الحجر عليه ايضاً سرعة الفصل في هذه اللادة
وذلك بأحالتها على مجلس حسي مديرية
المنيا المختص »

(استئناف الست فريدة محفوظ وآخرين ضد ميتا
افندى جيران نمرة ٨٣ سنة ٢١—٢٢ دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابعة)

٢٦٤

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢

شيخوخة . حجر

القاهرة القانونية

الشيخوخة وعدم القدرة على المشي ليسا

معه المحافظة على أمواله وكان في درجة من
الغفلة لا يؤمن معها توقع الضرر بمصلحته
وجب الحجر عليه .

المجلس : —

« حيث ظاهر من اوراق هذه الدعوى
والتحقيقات التي حصلت فيها ان كلا من
زوج المحجور عليها واخوها عنده طمع في
اموالها ورغبة في الانتفاع بما ورثته عن ابيها
وان كلا منهما يحاول ان يكون وكيلًا متصرفًا
عنها وهي مهلة التأخير عليها بحيث يمكن لكل
منهما استكتابها ما يريد في مصلحته وليس
عندها من قوة الادراك والتبصر ما يمكن
معه المحافظة على اموالها بل هي على درجة
من الغفلة لا يؤمن معها توقع الضرر بمصلحتها
« وحيث ان المجلس الحسي الابتدائي
أحسن الاختيار في تعيين قيم غير زوجها
واخيها ليس في كفائه واقتداره مطعون وهو
زوج صحتها . وبناء عليه يتعين تأييد القرار
المستأنف »

(استئناف منصور افندى السيد ضد الست زينب
محمد الشوقتي وآخر - نمرة ٦٤ سنة ١٩٢١—١٩٢٢
دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابعة)

٢٦٣

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢

اختصاص . محل الإقامة

القاهرة القانونية

١ — الاختصاص يتبع محل الإقامة
المستديم . فإذا اقام شخص في بلد لضرورة وقتية

من موجبات الحجر

المجلس : —

« حيث ان الشيخوخة وعدم القدرة على السير ليسا من موجبات الحجر مادام الشخص حافظاً لقواه العقلية وليس بعسير عليه تأجير منزله كما هو حاصل الآن والحصول على قيمة اجرة بواسطة زوجته المقيمة معه بميشة واحدة

» وحيث لهذا ومارآه المجلس الحسبي الابتدائي يتعين تأييد القرار للمستأنف «

(استئناف الست بمه بنت موه سليمان ضد مبد وم سليمان نمرة ٩١ سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ دائرة مالى احد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٢٦٥

حكم تاريخه أول أبريل سنة ١٩٢٣
وصية . أم . أدولتها بنها

القاهرة القانونية

أقام مجلس مصر الحسبي أمّا وصية على ولديها القاصرين . طمن في صلاحية الوصية المذكورة للوصاية وعدم امكانها ادارة اموال القاصرين بنفسها فأيد المجلس الحسبي العالي القرار وقال : —

« ان الالدة هي اشفق على ولديها من سواها وقد قدمت ضماناً عقاريّاً مبالغة في المحافظة على اموال القاصرين «

(استئناف مالى وزير الحفانية ضد الست فصيحه هاتم ياقوت ، نمرة ٤٦ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ . دائرة مالى احد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٢٦٦

حكم تاريخه أول ابريل سنة ١٩٢٣
طلب رفع الحجر . تجرية المحجور عليه .

القاهرة القانونية

طلب شخص رفع الحجر عنه لتقدرته على ادارة شؤونه بنفسه وعدم امتلاكه شيئاً يخشى عليه سوى استحقاق في وقف .

مجلس حسبي مصر قرر :

« وضع المحجور عليه تحت التجربة لمدة سنة بحيث يتصرف في ماله بتحصيل ايراداته والاتفاق على قسه وعلى من يعوله ومقاضاة من يرى لزوماً لمقاضاته لاثبات حقه في الوقف من غير ان يكون له حق التصرفات للثبته لحق عيني أو ان ينزل عن حقه في الربيع وعليه في نهاية المدة أن يقدم تقريراً بتصرفاته في ايراداته ومصروفاته وادارته للنظر في أمر رفع الحجر عنه . »

استؤنف القرار والمجلس الحسبي العالي قرر بالتأييد بناء على ان : —

« لاضرر على المستأنف من القرار الذي اصدره المجلس الحسبي الابتدائي اذ روعي فيه زيادة الاحتياط في المحافظة على اموال المستأنف وقد قرب عام الاختبار على الانتهاء «

(استئناف حافظ على عباس الجليل ضد حسن الفتى علوى نمرة ٣٣ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ . دائرة مالى احد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٢٦٧

حكم تاريخه أول ابريل سنة ١٩٢٣
وصى. تنازل مصلحته مع مصلحة القاصر. عدم جواز تعيينه
القاهرة القانونية

عين مجلس مصر المحسى شخصاً وصياً
شرعياً على اخيه القاصر وعين والده القاصر
وصية للتربية. فطعت والده القاصر في القرار
متظمة لوزارة الحضانة وبنت ظلامتها على
الاسباب الآتية :

أولاً - ان في تعيين صالح اخندي وصياً
على القاصر ضرراً بمصلحة القاصر المذكور
لتعارض مصلحتيهما وذلك لان الوصي مدين
لتركة بدين ينكره

ثانياً - لانه يأبى على القاصر تخليكه
ما يستحقه في ريع منزل آل للمورث عن
زوجته المتوفاة (والده الوصي)

ثالثاً - لان بين عائلة الوصي وعائلة المتظلمة
منازعات قضائية لا يحسن معها اياؤه في الوصاية
والمجلس المحسى المالي رأى :

« ان نظلم والده القاصر وجيه . ويكفى
ان مصلحة القاصر لا تتفق مع مصلحة من عينه
المجلس المحسى الابتدائي فيما عليه وان والده
القاصر هي أشفق عليه من سواها ولا يوجد
أي مانع من تعيينها وصية على ابنها »

(استئناف محالى وزير الحضانة ضد صالح اخندي
خليل غمرة ٢٦ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . دائرة محالى
احمد طلعت باشا والحياة السابعة)

٢٦٨

حكم تاريخه أول ابريل سنة ١٩٢٣
مجلس محسى . تنازله عن جزء من ايجار للقاصر
بطلان للتنازل
القاهرة القانونية

قرر مجلس محسى مديرية بني سويف
تخفيض ايجار اطيان مملوكة لأولاد قصر .
طلعن في القرار فتحكم المجلس المحسى العالي :-
« بأن المجلس المحسى لا يملك التبرع من
مال القاصر وليس مختصاً بالحكم في تخفيض
قيمة الايجارات المحرر بها عقود صحيحة بل
المختص بذلك جهة أخرى بشروط وقبود
مخصوصة »

(استئناف محالى وزير الحضانة ضد الست حيدة
سالم بكية غمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ دائرة محالى
احمد طلعت باشا والحياة السابعة)

٢٦٩

حكم تاريخه أول ابريل سنة ١٩٢٣
حجر . عدم ظهور ما يوجب

القاهرة القانونية

قرر المجلس المحسى العالي رفض طلب
توقيع الحجر على شخص وقال :-

« حيث ان مناقشة المستأنف عليه وتقرير
الطبيب يدلان على أنه حافظ لقواه العقلية
ويمكن التكلم والفهم ولم يصدر منه ما يدل
على سفاهة أو تبذير »

(استئناف محمية محمد على الاسكندراني ضد قويسني
رمضان علي غمرة ٣٧ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ دائرة
محالى احمد طلعت باشا والحياة السابعة)

قضايا المحاكم الكيفية

الى القواعد العامة في الاختصاص للنصوص
عنها في المادة ٣٤ من قانون المرافعات
المدينة والتجارية

« وحيث ان الفقرة ٧ من المادة للشار
الها اجازت رفع الدعاوي في للواد التجارية
على المدعى عليه امام المحكمة التي يقيم في
في دائرتها أو المحكمة التابع لها المحل الذي
حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو
المحكمة الكائن بدائرتها المحل للمتقضى دفع
القيمة فيه

« وحيث انه يشترط في بعض سندات
الدين ان الدفع والتقاضي بمصر فذلك يكون
الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين
رفضه »

(قضية بروسلى اخوان وشركاهم ضد حسن عبادة
القرشي نمرة ١٤٢٧ سنة ١٩٢٢ دائرة حضرات
لكنستور عاتر بك والمستر بارون واحد نظيف بك)

٢٧١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه اول فبراير سنة ١٩٢٣

بيع . حبيب غنى . مباد رفع الدعوى .

القاهرة القانونية

في حالة بيع الآلات الصناعية والمآكينات

٢٧٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢

طلب اشهار الافلاس . المحكمة التي يرفع اليها .

القاهرة القانونية

تنص المادة ٢٠١ من قانون التجارة
على وجوب تقديم طلب اشهار الافلاس امام
المحكمة الابتدائية التي يقيم في دائرتها المدين
وعليه يصح تقديمه للمحكمة التابع لها المحل الذي
حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه او للمتقضى
دفع القيمة فيه او المقيم فيه المدين
المحكمة : —

« حيث ان محامي المدعى عليه دفع بعدم
اختصاص محكمة مصر بنظر هذه القضية
وبنى دفاعه على ان المدعى عليه مقيم بالتبوم
ومحل تجارته بالتبوم

« وحيث ان المادة ٢٠١ من قانون
التجارة نصت على ان طلب اشهار الافلاس
يقدم للمحكمة الابتدائية ولم ينص على ان
الطلب يقدم للمحكمة الابتدائية التي يقيم في
دائرتها المدين

« وحيث انه يجب في هذه الحالة الرجوع

الناشئة عن وجود عيوب خفية في ظرف ثمانية أيام من وقت العلم بها واذن على هذا النص العبارة الآتية (والا سقط الحق فيها) وهي لا وجود لها في المادة ١٦٤٨ فرنسي

« وحيث انه لم يبق بعد ذلك الا تعيين الوقت الذي يعتبر ان المدعى علم فيه بهذا العيب »

« وحيث انه لا يمكن اعتبار مبدأ ميعاد الثمانية أيام من تاريخ تجرية الدينامو ولأن المدعى كان لفاية ان تعين الخبير في دعوى اثبات الحالة يعتقد بإمكان اصلاح العيوب التي ظهرت له من تصاعد شرر من الدينامو وقت ادارته وكتب بذلك الى المدعى عليه والمحكم الفرنسي متفقة على انه فيما يختص ببيع الآلات الصناعية والمكينات التجارية لا يبدأ الميعاد الواجب رفع دعوى الضمان فيه بمجرد شكوى المشتري من عدم صلاحيتها لأنه يعتبر جاهلاً لمعرفة السبب الحقيقي ومحاوئته ادارة الدينامو ما كانت تؤدي لاكتشاف ذلك العيب حتى اضطر الى رفع دعوى اثبات الحالة لجاء تقرير الخبير الفني مثبتاً لوجود عيب خفي لم يكن في استطاعة المدعى معرفته وبمجرد ان قدم الخبير تقريره رفع المدعى دعواه قبل انقضاء الثمانية أيام فالرفع يسقط الحق في دعوى الضمان في غير محله ايضاً ويتعين رفضه »

(قضية محمد علي بك ضد الدكتور محمد واسب بك فرة ١٥٠ سنة ١٩٢١ دائرة حضرات استكر طاهر بك والمستر بلون واحد نظيف بك)

التجارية لا يبدأ ميعاد رفع دعوى الضمان بمجرد شكوى المشتري من عدم صلاحيتها بل من اوقت الذي يثبت فيه بطرقة قاطعة كتقرير خبير فني وجود عيب خفي لم يكن في استطاعة المدعى معرفته

الحكمة :-

« حيث ان المدعى عليه دفع بمدم قبول الدعوى لأن العيب الذي وجد على فرض التسليم به فهو ليس بعيب خفي ولو عدت من العيوب الخفية فقد سقط حق المدعى في الضمان لأن الدعوى لم ترفع الا في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ اي بعد التجربة بنحو ثلاثة اشهر اذ التجربة تمت في اواخر يوليو سنة ١٩٢١ »

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الاول فإن معاينة الدينامو لا يترتب عليها ظهور ما فيه من العيوب ولذلك يكون هذا الدفع في غير محله واما فيما يختص بالوجه الثاني الذي بنى عليه المدعى عليه دفاعه فالمادة ٣٢٤ من القانون المدني مأخوذة من المادة ١٦٤٨ من القانون الفرنسي وهي تنص على ان الدعوى الناشئة عن وجود عيب خفي يجب ان ترفع في ميعاد قصير بحسب نوع هذا العيب والرفع الجاري في المكان الذي تم فيه البيع الا ان الشارع المصري تخلى أوجه الخلاف التي اثارها غموض هذا النص من جهة معرفة مبدأ سريان هذا الميعاد وتعيينه فنص على ان تقدم الدعوى

المختلطة بطلب تصفية الشركة وعين فيها كل من المدعى عليه الثاني وآخر يدعى فرح فرح بصفة مصفين

« وحيث انه فيما يختص بالسبب الاول فان عقد الشركة وان كان يناول حقاً لأحد الاجانب الغير تابعين لاختصاص المحاكم الاهلية فأن وجود هذا الشريك الاجنبي لا يؤثر على الاختصاص لان الحكم الذي يصدر من المحاكم الاهلية لا يحتاج به عليه فهو لا يؤثر على حقه بأي حال من الاحوال على ان الاختصاص متفقون على ان المحواه فيكتور سرق التابع لدولة اجنبية انما هو شريك موسى فقط فهو كدائن للشركة والنزاع القائم بين المدعي والمدعى عليهما هو مطالبته لما بتقديم حساب عن ادارتهما لاموال الشركة حتى يتبين ماله من الحقوق قبلهما فالدعوى الحالية بموضوعها لا تؤثر بحال من الاحوال على مصلحة الاجنبي اذ الحكم الذي يصدر من هذه المحكمة انما يثبت حق المدعي قبل المدعى عليهما ولا يكون حجة على الشريك الاجنبي

« وحيث ان السبب الثاني الذي بني عليه الدفع بعدم الاختصاص هو وجيه وتأخذ به المحكمة لانه مادامت توجد دعوى بين المخصوم بشأن تصفية الشركة وكانت منظورة امام المحكمة المختلطة ومعد لإنظرها جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٢١ اي قبل تاريخ رفع هذه الدعوى التي لم ترفع بناء على طلب للدعي الا في ٢١ مايو سنة ١٩٢١ خصوصاً

٢٧٢

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ فبراير سنة ١٩٢٣

شركة دعوى حساب - اجنبي - اختصاص - قيام المخصومة بالمحكمة المختلطة - عدم اختصاص

القاهرة القانونية

١ - لا يؤثر في اختصاص المحاكم الاهلية بالنسبة الى الدعاوى الخاصة بتقديم حساب عن شركة وجود اجنبي بين الشركاء لان الحكم الذي يصدر لا يحتاج به عليه وخصوصاً اذا ثبت ان ذلك الشريك الاجنبي هو شريك موسى فقط

٢ - لكن اذا رفعت دعوى بتصفية الشركة فلا امام المحكمة المختلطة قبل رفع دعوى الحساب امام المحكمة الاهلية كانت هذه غير مختصة بالفصل

المحكمة : -

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى وطلب فيها الحكم بألزام المدعى عليهما بأن يقدماه له حساباً عن اعمال الشركة ابتداء من تأسيسها في ٦ ابريل سنة ١٩١٨

« وحيث ان المدعى عليهما دفعا بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى وبنيها هذا الدفع على سببين الاول ان عقد الشركة الذي بني عليه طلب تقديم الحساب هو عقد مختلط لان احد الشركاء وهو المدعي المحواه فيكتور سرق تابع لدولة اجنبية والثاني ان عقد الشركة هذا كان موضوع دعوى بين المخصوم امام المحكمة

اعمالها من ادارة وتحصيل ومنصرف ولذلك يكون الدفع المقدم من المدعى عليهما في حله ويتعين قبوله »

(قضية الخواجة اسكندر سوريا ضد الخواجة قريصاني وآخر نمرة ١٢٧١ سنة ١٩٢١ . دائرة حضرات اسكندر طائر بك واحد نظيف بك وجمال الدين اباطه بك)

٢٧٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣

الجارة . تنازل عن جزء من الايجار بعرض سداد الباقي في ميعاد معين . جواز الرجوع في التنازل

القاعدة القانونية

اتفق المالك مع المستأجر على أن يخضع له جزءاً من ايجار كل فدان واشترط انه اذا تأخر المستأجر عن سداد باقي الأيجار في موعد محدد يكون للمالك الحق المطلق في المطالبة بالقيمة كلها قسلاً الخصم . تأخر المستأجر عن السداد رغم انذاره فطالبه المؤجر بكل القيمة فحكمت له محكمة مصر بها وقالت في حكمها :

« ان هذا التنازل لا يمكن اعتباره كشرط جزائي بل هو في الواقع الزام من قبل المؤجر معلق على شرط وهو وفاء المدعى عليه بسداد باقي الايجار المتفق عليه لغاية ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ فاذا لم يتحقق الشرط عاد المدعى الى العقد الأصلي ومع ذلك قد كلف المدعى عليه بالتنفيذ وهو لم يتم به »

(قضية عزيز القندي حبيب ضد ورزق القندي فوج نمرة ٩٢٢ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرات اسكندر طائر بك واحد نظيف بك وجمال الدين اباطه بك)

وانه ثابت من نفس الرخصة المقدمة من المدعي عليهما ان كلا من المدعي عليه الثاني وفرح فرح عينا بصفة مصفين لشركة وانهما يعتبران أن المدعى لم يكن الاشخاصاً مستعاراً وان الشريك الحقيقي هو البرنس جورج لطف الله وانه ثبت للمصفين ان هذا الشريك الحقيقي الذي اتى بالمدعى واستعار اسمه في الشركة مدين للشركة في مبلغ ١٢٠٠ جنيه قيمة الباقي من حصته في رأس المال ويطلبان الحكم من المحكمة بأن تقضى بأن اسم المدعي اسكندر سوريا اسم مستعار وان الشريك الحقيقي هو البرنس جورج لطف الله وأن يسمح هذا الأخير بصفته الشريك الحقيقي الحكم بأن يدفع للشركة مبلغ ١٢٠٠ جنيه الباقي من حصته في رأس المال

« وحيث انه مع وجود مثل هذا النزاع بين الخصوم معلقاً امام المحكمة المختلطة ومع ما هو ثابت من أن البرنس جورج لطف الله الذي اختصم امام المحكمة المختلطة هو من رعايا دولة روسيا والطنع امام المحكمة للشار اليها في صفة المدعي والقول بأن اسمه مستعار وأن الشريك الحقيقي هو البرنس جورج لطف الله تكون المحاكم الاهلية غير مختصة بالتوصل في هذه الدعوى والقول بأن دعوى التصفية لا علاقة لها بدعوى تقديم الحساب مردود لأن من مأمورية للصفي مراجعة حساب الشركة واثبات مالها وما عليها وتقديم ميزانية عن

ابي يوسف وهو المذهب الذي اخنت به
المادة ٤٨٩ من الاحوال الشخصية ويكون
ايضاً في رأي محمد نافذة اذا كان في المصلحة
تقاضه .

« وحيث ان المحجور عليه رجل من
الاغنياء المومنين فقد اقتنى من الاموال
نحو ١٣٠٠ فدان وقمها كلها على الاعمال
الخيرية عدا ١٧ فداناً ومنزلاً باعها لزوجته .
« وحيث ان هذا التصرف لا يمكن ان
يقال انه ليس فيه مصلحة فأن حدوثه من
رجل ممن لزوجته التي عاشته مدة طويلة
في كهولته وشيخوخته هو بمض الواجب
الذي تحتمه عليه رابطة الزوجية والمودة
والآلفة الواجبة بين الازواج وفي مصلحة
المحجور عليه القيام بهذا الواجب الأدبي الذي
رفعه الشرائع السماوية منزلة عليه .

« وحيث انه يتضح من مراجعة احكام
المحكم في هذا الموضوع انها تأخذ بالرأي
القائل بأن الحكم بالمحجور لصفه المحكوم عليه
لا يسري على الماضي ولذلك لا تكون
التصرفات السابقة عليه باطلة (حكم محكمة
الاستئناف الاهلية ٢٥ ديسمبر سنة ٩١٠
مجموعة رسمية عدد ١٢ حكم رقم ٥١) وأن
المقود الصادرة من شخص ممن عنده
ضعف في الذاكرة بسبب الشيخوخة فذة
فيما لو حصلت قبل المحجور (استئناف مصر
مدني ١٤ ابريل سنة ١٩١٥ حقوق سنة ٣٠
صحيفة ١٥٤)

(قضية طلبي بك عبد الثاني ضد السيد بدر حوده
مرة ١٥١ سنة ١٩٢٢ دائرة حضرات محمد حدي السيد
بك و كامل الباراني بك واحد حدي محبوب بك)

٢٧٤

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣

جبر لته . احكامه

القاعدة القانونية

جرت احكام المحاكم على الاخذ برأي
الأمام ابي يوسف فيما ذهب اليه من أن المحجور
لا يعتبر الامن تاريخ الحكم به فلا يسري
على التصرفات السابقة على الحكم .

الحكمة : —

« حيث ان احكام المحجور لفته في
الشريعة الاسلامية هي كأحكام المحجور لصفه
(صحيفة ٢٢٢ من شرح الاحوال الشخصية
للشيخ زيد بك)

« وحيث ان الصالحين « محمد وابو يوسف »
اختلفا في وقته فقال ابو يوسف لا يصير
محجوراً عليه الا من تاريخ الحكم بالمحجور
وقال محمد يحجر عليه من وقت الصفه وتكون
التصرفات الحاصلة منه قبل المحجور عليه نافذة
على مذهب « ابي يوسف » وموقوفة في
رأي « محمد » لاحتمال ان تكون فيها مصلحة
فاذا رأى القاضي فيها مصلحة تقضها
والاردها .

« وحيث بذلك يكون عقد البيع
الصادر من المحجور عليه المؤرخ ١٨ رجب
سنة ١٣٣٩ وللسجيل في ٣١ مارس سنة ٩٢١
الحاصل قبل المحجور الواقع في ٨ اغسطس
سنة ١٩٢١ هو عقد جائز نافذ على مذهب

غير للتماقدين رهن المقار الا اذا كان مسجلاً»

(قضية محمود محمد التفتي ضد خضرة على عراييب
وآخر نمرة ٣١٨ سنة ١٩٢٢ دائرة حضرات محمد هدى
السيد بك وكامل البلواني بك واحد هدى محبوب بك)

٢٧٦

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٣
امام خير . وجوب تنفيذ الحكم التمهيدي
قبل الحكم في الدعوى .

القاعدة القانونية

ان الحكم التمهيدي القاضي بتعيين خير
لا بد من تنفيذه قبل الحكم في الدعوى . وعلى
ذلك اذا امتنع المكلف بدفع الامانة عن
دفعها وجب على طالب السير في الدعوى ان
يدفع الامانة المذكورة ولا يكون امتناع الاول
موجباً للحكم في الدعوى بدون تنفيذ مأمورية
الخير

المحكمة : —

« حيث ان المحكمة بعد ان سمعت
المرافعة في هذه الدعوى حكمت بتاريخ ١٢
ديسمبر سنة ١٩٢٢ بنذب خير القيام
بالأعمال الميينة بالحكم التمهيدي وقدرت له
أمانة ٥٠٠ قرش يدفعها المدعى عليهم واجلت
القضية لجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ ومنها
تأجلت لجلسة ٤ مارس دون ان يدفع المدعى
عليهم الأمانة وتظلم المدعى من عدم قيامهم
بدفعها وتمطيل سير الدعوى وقال وكيل
المدعى عليهم انه ليس عندهم تقود لدفعها
« وحيث ان الحكم التمهيدي لا بد من

٢٧٥

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣
المادة ٥٥٠ و ٥٤١ من القانون المدني
الأهلى . رهن الحيازة

القاعدة القانونية

ان عدم حيازة الرهن بمقد مسجل العين
المرهونة رهن حيازة لا يبطل رهنه اذا كان لم
تسبق له حيازتها بسبب عقد الرهن ولم يتنازل
عن الحيازة وانما عندما شرع في حيازتها تنفيذاً
للعقد وجد مرتبتها آخر حائزاً بمقد غير مسجل
فانفذ الاجراءات القانونية لتمكينه من الحيازة
ويكون عقده أفضل من عقد رهن الحائز الغير
المسجل .

المحكمة : —

« حيث ان المقد المقدم من خضرة
على عراييب المؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩١٧
الذي يفيد رهنها ستة قرايط من ضمن
١٠ و ٦ هو عقد رهن عرفي غير مسجل
صادر لها من الموافى عبد الرحمن شعيب
« وحيث ان عقد الرهن للقدم من
المدعى بـ ١٠ و ٦ يدخل ضمنها ٦ المذكورة
في عقد الجريمة خضرة هو عقد عرفي مسجل
بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ومصدر له
ايضاً من نفس المدين المذكور

« وحيث ان المادة ٥٥٠ من القانون
المدني تنص على انه لا يصح الاحتجاج على

مبلغ ٥٢٤ جنيه وكتب له سنداً بها وانما دفع المدعي اليه منها مبلغ ٣٢٤ جنيه واعطاه سنداً تحت الأذن بمبلغ المائتي جنيه على من يدعى محمد سالم الخلالى وذلك بأن حول المدعي الى المدعي عليه السند المذكور الا انه لم يذكر بالتحويل « ان القيمة وصلته تقدماً » فيعتبر التحويل حينئذ توكيلاً لحلوله من العبارة المذكورة آتفاً عملاً بالمادة ١٣٥ من قانون التجارة وانه لم يقبض من الحال عليه

مبلغ المائتي جنيه

« وحيث تبين من اطلاع المحكمة على التحويل المذكور على ظهر السند انه مستوف الا ان عبارة « القيمة وصلتنا تقدماً » لم تذكر به حقيقة الا أنه ذكرت به عبارة اخرى هي « وليس لي الحق في هذه الكبيالة »

« وحيث ان التحويل الخالي من قوله القيمة وصلتنا تقدماً يعتبر توكيلاً بالقبض ولكن اذا ثبتت بالسند عبارة اخرى تدل على تنازل المحيل عن ملكية السند كلية للمحال وتقل ملكيته اليه لا يمكن ان يعتبر التحويل توكيلاً بالقبض وتأدية للقبوض للمحيل لأن العبارة بالمعاني لا بالألفاظ

« وحيث ان العبارة الواردة بالسند هي « وليس لي الحق في هذه الكبيالة » قيد التنازل عن ملكية السند للمحال وتدل ظروف الدعوى على قبوله هذا التنازل لأنه استنزل مبلغ التحويل من مبلغ ال ٥٢٤ جنيه التي كان يجب ان يقبضها عند كتابة سند

تفاده قبل الفصل في الدعوى لأن المحكمة رأت من حالة القضية عدم امكان الفصل فيها الا بتعين خير يباشر الاعمال المبينة بمأموريته المذكورة في الحكم التمهيدي فيجب والحالة هذه على من يمه السير في الدعوى ان يدفع امانة الخبير ويسرها »

(قضية محمد بك ضد التعريف ضد مصطفى فتح الله الفتى وآخرين نمرة ٢٨٧ سنة ١٩٢٧ دائرة حضرات محمد جد السيد بك وكامل الباراني بك واحد حدى محبوب بك)

٣٧٧

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٣
سند مدبونية . تنازل عن ملكيته للمحال .
صورة التنازل

القاعدة القانونية

ان التحويل الخالي من ذكر « القيمة وصلتنا تقدماً » يعتبر توكيلاً بالقبض . ولكن اذا ثبت بالسند عبارة اخرى تدل على تنازل المحيل عن ملكيته للمحال وتقل ملكيته اليه فلا يمكن ان يعتبر التحويل توكيلاً بالقبض وتأدية للقبوض للمحيل لان العبارة بالمعاني لا بالألفاظ

ان عبارة « ليس لي الحق في هذه الكبيالة » تفيد التنازل عن ملكية السند للمحال

المحكمة : —

« حيث ان المدعي عليه يطلب استنزال

مبلغ ٢٠٠ جنيه أخرى من مبلغ ال ٣٢٤ جنيه واطهر استعداده لدفع مبلغ ١٢٤ جنيه فقط وقال ان مبلغ المائتي جنيه لم تدفع اليه تقدماً عندما استدان من المدعي

فيكون الدفع الفرعي في محله ويتعين عدم قبول المعارضة »

(مبارزة مصطفى عبد النعم ضد حلى افندي
عوض نمرة ٧٣٤ سنة ١٩٢٢ . اصدر الحكم حضرة
محود علام بك القاضي)

٢٧٩

محكمة الفشن الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣

مبارزة . اعادة القضية بالنسبة للمعارض دول غيره

القاهرة القانونية

من المقرر قانوناً ان المعارضة في الحكم
الغياي لا تعيد القضية الى حالتها الاولى الا
بالنسبة الى المعارض فقط وفي حدود ما حكم
عليه به بمعنى انه لا يترتب على المعارضة
المرفوعة من زيد اعادة النظر فيما حكم به
بالنسبة الى عمرو أو خالد

المحكمة : —

« بما انه ثبت من شهادة شهود الاثبات
وعلى الأخص شهادة كل من عبد العزيز
على احمد وعلى افندي محمد حمزه وعلى ابراهيم
محمد ان الذي استلم القطن هو المعارض ضده
الثاني وان المعارض ما كان يعمل الا باسم
للمعارض ضده الثاني وبصفته وكيله عنه وان
لا شأن له شخصياً في المعاملة التي كانت بين
المعارض ضدّها

« وبما انه يتضح مما تقدم ان ذمة
للمعارض بريئة مما حكم به عليه غيائياً ويتعين
النهاء الحكم المعارض فيه ورفض دعوى
المدعى قبله

الاستدانة من المدعى وقبض مبلغ ٣٢٤
جنيه فقط »

(قضية الشيخ جبر مساعد حنانه ضد الشيخ احمد
يوسف فايد نمرة ٦٤ سنة ١٩٢٣ دائرة حضرات محمد
جدي السيد بك وكمال الباراني بك واحد جدي محبوب بك)

٢٧٨

محكمة سوهاج الجزئية

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

مبارزة في حكم غياي . ابطال المرافعة .
بطلان المعارضة

القاهرة القانونية

احكام ابطال المرافعة في قضايا المعارضات
في الأحكام الغياية تبطل المعارضة التي تحصل
في الميعاد ويكون تجديد المعارضة بعد حكم
ابطال المرافعة غير مقبول شكلاً لان الميعاد
الذي يصح المعارضة فيه طبقاً لقانون انتهى
بسقوط المعارضة الاولى .

المحكمة : —

« حيث انه من المسلم به ان احكام ابطال
المرافعة تبطل كل ما تبعها من الاجراءات
والاحكام التهديدية في الدعوى وتجعلها كأنها
لم تكن وميعاد المعارضة محدد في القانون
بأنه في خلال الأربعة وعشرين ساعة التالية
لعلم الخصم بالتنفيذ طبقاً للمادة ٣٣٠ مرافعات.
واذا تقدمت المعارضة بعد ذلك تكون غير
مقبولة شكلاً وابطال المرافعة جعل المعارضة
السابقة كأن لم تكن والمعارضة الجديدة
تقدمت بعد للميعاد المحدد في المادة المذكورة

لجميع ولا تقبل منه للمعارضة
 « وبما انه ظاهر من وقائع الدعوى ان
 المدعى قصر في التمسك بهذا الحق اذ انه
 ثابت من الاطلاع على محضر جلسة ٢٦
 يونيو سنة ١٩٢٢ انه اهل اعلان حكم ثبوت
 النية ثم تنازل عنه فعليه وحده ان يتحمل
 تبعه تقصيره ولا يصح ان يترتب على هذا
 التقصير الاضرار بحق الغير وهو المعارض
 ضده الثاني الذي سبق الحكم بأخراجه من
 الدعوى في حضور المدعى واصبح هنا
 الحكم حقاً مكتسباً له ولا يجوز النظر
 فيه من جديد

« وبما انه يتضح مما تقدم عدم جواز
 نظر المعارضة بالنسبة للمعارض ضده الثاني »
 (مسطرة ناشد ابراهيم ضد محفوظ على حضر
 وآخر نمرة ٦٥٩ سنة ١٩٢١ . اصدر الحكم عدد
 قضى بك الثاني)

« وبما ان ماذهب اليه المدعى وهو
 المعارض ضده الأول » من انه في حالة ظهور
 برائة ذمة المعارض يحكم بطلانه على المعارض
 ضده الثاني فهو قول بعيد عن الصواب
 لأن من المقرر قانوناً ان المعارضة لا تميد
 القضية الا بالنسبة للمعارض وفي حدود
 ماحكم عليه به بمعنى انه لا يترتب عليها اعادة
 النظر فيما حكم به بالنسبة للمدعى أو لباقي
 الخصوم . واما القول بأنه قد يترتب على
 الاخذ بهذا المبدأ وجود تناقض بين الاحكام
 الصادرة من محكمة واحدة فردود عليه بأن
 القانون جعل لهذا التناقض علاجاً يمكن به
 دفعه وهو الحق المخول للمدعى بمقتضى
 المادة ١٢٣ مرافعات الذي بمقتضاه يجوز له
 طلب الحكم بأبواب غيبة من لم يحضر من
 المدعى عليهم فيصبح الحكم كأنه حضوري

فتاوى شريعة

الحراثة لا تدخل في الوقف وتكون تركة تورث
 عن الواقف بعد وفاته اذا لم ينص عليها صراحة
 في كتاب الوقف

٢ - الآلات التي حدثت بعد انشاء
 الوقف من مال الواقف ان احدها الواقف
 لنفسه او اطلق فهي له وتكون تركة عنه بعد

وفاته وأن أحدها للوقف فهي وقف
 ٣ - الزرع الذي زرعه الواقف في ارض

٢٨٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٣

الفاخرة الشرعية

١ - الحارث والقصاصيب والمواشي
 وواورات الري الثابتة وغير الثابتة وواورات

فهل تكون التبعية للأرض التي كانت فيها يوم الوقف أو التي كانت فيها يوم وفاة الواقف، وهل ما استجد من تلك الآلات بعد الوقف من مال الواقف يكون وقفًا أو تركة . وإذا كان وقفًا فما هي الأرض التي ينبغي في الوقف على الوجه السابق

ثانيًا - هل الزرع الذي زرع في الأرض الموقوفة حال حياة الواقف يذره مملوك له ومات الواقف قبل غناه ذلك الزرع أو بعد غناه يكون تركه تورث عن الواقف أو وقفًا

ثالثًا - يان ما يتبع التركة وما يتبع الوقف في اجرة الأرض المؤجرة التي يستحق قسطها بعد وفاة الواقف بحسب عقد الإيجار

رابعًا - هل الأثاثات التي بالعرب المنصوص على تبعيتها للوقف تكون وقفًا أو تركة هذا ما أرجو الافادة عنه ولفضيلكم وافر الشكر

المجرب

« قال في رد المحتار بصحيفة ٧٦ جزء ثالث طبعة اميرية سنة ١٢٨٦ عند قول المصنف ولو وقف المقار يقره وأكرته صح ما نصه . قال في الاسعاف ويدخل في وقف الأرض ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل ايضا الشرب والطريق كالأجارة ولو جعلها مقبرة وفيها اشجار عظام وابنية لا تدخل ولو زاد في وقف الأرض بحقها وجميع ما فيها ومنها وعلى الشجرة ثمرة قائمة يوم الوقف قال

الوقف يكون ملكا للواقف يورث عنه بعد وفاته ان كان قد زرعه لنفسه يذره المملوك له .

٤ - اجرة ارض الوقف التي مات الواقف قبل حلول قسط الإيجار فيها تكون حقًا للمستحقين لا للورثة. اما الاجرة التي حل قسطها قبل وفاة الواقف فأنها تكون حقًا له وتورث عنه . - الاثاثات التي بالعرب تكون وقفًا تبعًا لما ان كان الواقف نص على تبعيتها لتلك العرب والا فلا .

السؤال

نرجو الاطلاع على وقفية المرحوم علي باشا شعراوي الصادرة من محكمة مصر الشرعية في اول يونيه سنة ٩١٨ ثم الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي فيما يأتي :

اولا - هل الات الزراعية الموجودة في الأرض من محارث وقصاصيب ومواش وواپورات ري ثابتة وغير ثابتة - مع العلم بان الثابت من الواپورات ما لا عجل له يسير عليه وغير الثابت منها هو ماله عجل يسير عليه وهو ما يسى في العرف بالكومويل وقد ثبتت بنزع العجلات الامامية ووضع بناء بدلها حرصًا على ثباته وقت الادارة وواپورات الحراثة يكون كل ذلك وقفًا تابعًا لأرض الوقف أو تركه تورث عن الواقف واذا كانت هذه الاشياء وقفًا فهل تكون تابعة لجميع الارض الموقوفة من قبل الواقف أو تتبع وقف الأرض الموجودة في فيها خاصة. واذا تبعت الأرض التي فيها

ارض الوقف التي مات الواقف قبل حلول قسط الاجارة فيها فانها ليست مستحقة للواقف فلا تكون تركه عنه بل تكون للمستحقين بعد الواقف حسب شرطه . اما الاجرة التي حل قسطها قبل وفاته فانها تكون مستحقة له وتورث عنه بعد وفاته . واما الاثاث التي بالعرب فان كان الواقف نص على تبعيتها لتلك العرب في الوقف فانها تكون وقفاً تبعاً لها والا فلا والله اعلم مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٢٨١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٢

القاهرة السريعة

يدخل في الوقف المنزل المبني في الاطيان الزراعية الموقوفة كما تدخل الجنية المفروسة فيها أن لم ينص عليهما صراحة في كتاب الوقف

سؤال

سئل في شخص وقف وقفاً بمقتضي حجة شرعية ذكر فيها انه وقف جميع الاطيان الزراعية البالغ قدرها ٢٦ فداناً وكسور وما ينجم من المساقى والمراوي وواجر المياه الثابت المركب على شاطئ النيل وما يتبعه من العدد والآلات بجميع مشتملاتها المدة لري الاطيان المذكورة وذكر احواض هذه الاطيان وحدودها. وبما انه كان موجوداً بالاطيان المذكورة وقت ايقافها منزل بمشتملاته وجنية ذات اشجار ثابتة

هل لا تدخل قياساً وفي الاستحسان يلزم التصديق بها على وجه النذر لا الوقف وذكر الناطقي اذا قال بحقها تدخل في الوقف وهذا اولي خصوصاً اذا زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف داراً بجميع ما فيها وفيها حمامات بطرق او بيتاً وفيه كوارات العسل يدخل الحمام والنحل تبعاً للدار والعسل كما لو وقف ضيعة وذكر ما فيها من العبيد والدواب والالات الحرائر اهـ ملخصاً . وقوله وذكر ما فيها الخ يفيد عدم الدخول بلا ذكر . وبه صرح في الفتح اهـ . ومن حيث ان الواقف هنا لم يذكر مع الارض الموقوفة سوى الاشجار والعرب فلا تدخل الحارث والمخاريت والقصاصيب والمواشي وواويرات الري الثابتة وغير الثابتة وواويرات الحرائر في الوقف بل تكون تركه تورث عن الواقف بعد وفاته — هذا ما يختص بالالات الموجودة وقت صدور الوقف اما الآلات التي حدثت بعد الوقف من مال الواقف فان احدها الواقف لنفسه او اطلق فعلى له وتكون تركه تورث عنه بعد وفاته وان احدها للوقف فهي وقف كما نص على ذلك بصحيفة ٧٣٥ من الجزء الثاني من الفتاوى المهدية وحينئذ ينظر في هذا الى الواقع والى الادلة التي تثبت احد الشقين . واما الزرع الذي زرعه الواقف في ارض الوقف فان كان زرعه لنفسه يذره المملوك له ثم مات قبل غاه ذلك الزرع او بعد نمائه فانه يكون ملكاً للواقف يورث عنه بعد وفاته لانه غناه ملكه كما نص على ذلك ايضا بصحيفة ٧١١ من الجزء الثاني من الفتاوى المهدية . واما اجرة

نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده بحيث الطبقة العليا تحجب السفلى من فرعها دون فرع غيرها . وقد جعل الواقف الناظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من اولاده . وقد أجز الواقف وهو الناظر اطيان وقته لمدة ثلاث سنوات واقف في عقد الأيجار بانه قبض ايجار الثلاث سنوات مقدما ثم توفي بعد تاريخ هذا العقد بشهر . فهل يجوز للناظر الجديد مطالبة المستأجر بالأيجار الذي اقر الناظر السابق بقبضه ؟ وهل يعتبر تصرف الناظر السابق المذكور تصرفا صحيحا ؟ وان كان تصرف الناظر السابق صحيحا و يعتبر قبضه لأيجار الثلاث سنوات مقدما صحيحا فهل يحق للناظر الجديد مطالبة تركة الناظر السابق بالأيجار المذكور ام لا - اقنونا

الجواب

تصرف الواقف الناظر على وقته بتأجير اطيان الوقف للسدة المعينة بالسؤال وقبضه اجرته مقدما صحيح معتبر شرعا وليس للناظر بعده مطالبة المستأجر بمبلغ الأجرة الذي اقر الناظر السابق بقبضه منه كما يعلم ذلك مما جاء بصحيفة ٢٢٦ من الجزء الأول من تنقيح الحامدية طبعة أميرية سنة ١٣٠٠ هجرية حيث قال جوابا عن سؤال ما نصه (ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحا معمولا به شرعا ولا يلزم المستأجر بدفع اجرته لثناظرين)

داخلان في حدود هذه الاطيان فهل والحالة هذه يدخل المنزل والجنية المذكوران في ايقاف الاطيان المذكورة ويكون كل منهما وقفا ام لا . افيدوا الجواب

الجواب

نم يدخل المنزل والاشجار الثابتة بالجنية تبعا للأرض الموقوفة وان لم ينص عليهما الواقف . قال في الاسعاف ما نصه « فلو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا ولم يزد تصوير وقفا ويدخل فيه ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والثمرة » اه والله اعلم . مفتي الديار المصرية عبد الرحمن قراعه

٢٨٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٤٠ .

وقف . اجارة . قبض الاجار مقدما . ضمان التركة

الفاخرة الشرعية

١ - اذا اجر الواقف وهو الناظر على وقته اطيان الوقف لمدة ثلاث سنوات وقبض ايجار الثلاث سنوات مقدما جاز
٢ - ولكن للناظر الجديد الرجوع بها على تركة الواقف الا اذا كان الواقف قد مات مجهلا لها أو يكون قد افتقها في شؤون الوقف

السؤال

سأل سائل في واقف وقف اطيانه على

علوين على نفسه مدة حياته ثم على زوجته من بعده ثم على اولادها من بعدهما وجعل لنفسه ولزوجته الحق في الاخراج والادخال وبقية الشروط العشرة وحرر الحجة بذلك. وبعد ان مضى على تحريرها نحو الخمس سنوات جدد دوراً ثالثاً في المنزل المذكور من ماله الخاص ولم يلحقه بالوقف ثم مات وحلت الزوجة محل زوجها ولم تكف باستغلال الربع فقط بل باهله من حق الادخال والاخراج خصت اولادها الاثلاث واولادهم بعدهن الى الاقراض. برع المنزل الموقوف بما فيه الدور المجدد دون اولادها المذكور فهل الدور المجدد يعتبر موقوفاً بدون نص من الواقف ويأحق بالمنزل او يعتبر تركه

الجواب

ان ما احدثه الواقف من الدور الثالث ان كان من ماله واطلق ولم يبين انه بناء لجهة الوقف يكون ملكاً له يجري فيه التوارث بعد وفاته ما

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قزاعه

٢٨٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢١

وقف . بناء وغراس وأرض

القاهرة الشرعية

اذا وقف بناء المكان وغراس الجنة فلا

ولناظر الجديد مطالبة تركه لناظر السابق بالأجرة المذكورة لأن لتولى الوقف مطالبة من بذمته شيء من غلة الوقف وذلك ما لم يحقق انه صرفها في مصارف الوقف او أنه مات مجهلاً بما لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع بها فإن كان صرفها في مصارف الوقف او مات مجهلاً بما للمعنى المشار اليه فإنه لا يضمن على ما افق به العلامة خير الدين الزملي ونقله عنه صاحب الفتاوى الهندية صحيفة ٦٧٦ من الجزء الثاني والمطلع على ما فيها يعلم ميله الى ما ذهب اليه خير الدين الزملي والله اعلم ما

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قزاعه

٢٨٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٢١

وقف . بناء دور حديد . ملكية

القاهرة الشرعية

وقف واقف منزلاً مركباً من دورين ثم جدد بعد الوقف دوراً ثالثاً فإن كان ما احدثه الواقف من ماله الخاص وأطلق ولم يبين انه بناء لجهة الوقف فيكون ملكاً حراً يجري فيه التوارث بعد وفاته

السؤال

سأل جرحس اخندي مسيحه بما صورته :
وقف واقف منزلاً مركباً من بدروم ودورين

من ريع الوقف او من مال التركة . يسدد من مال التركة

السؤال

سأل سائل في واقف يدعي الحاج مصطفى قاسم وقف اطيافاً بمتنفي كتاب وقف شرعي وانشاء على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده وتلك الاطيان الموقوفة مرهونه للبنك العقاري قبل أيقافها لغاية الآن ثم توفي الواقف بعد ذلك وترك تركة من ضمنها عقارات واطيان مملوكة خالية من الرهن نفي بسداد جميع ما عليه من الديون - فهل والحالة هذه يكون الدين الذي استدانته الواقف ورهن في نظيره الاطيان المذكورة التي وقفها يلزم الوقف بعد وفاته ويسدد من ريعه او ينقل هذا الدين على التركة التي آلت للورثة . مع العلم بأن الواقف لم يشترط في كتاب وقفه سداد دينه من ريع وقفه افيدوا ولكم الفضل ؟

الجواب

من حيث ان الواقف هنا لم يشترط قضاء دينه من غلة وقفه وقد ترك تركة نفي بسداد ما عليه من الديون كما ذكر بالسؤال فلا سبيل الى ايفاء دينه من ريع هذا الوقف بل السبيل هو تركة الواقف المدين . قال في الخصاص صحيفة ٣٣٨ ما نصه (قلت فان كان الواقف قد مات وعليه دين هل ترى لولي هذه الصدقة ان يقضي عنه دينه من غلة هذه الصدقة قال لا) والله اعلم ؟
مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

تدخل في الوقف الأرض القائم عليها البناء أو النراس

السؤال

سأل سائل في واقف يدعي انطون يوسف السبع وقف كامل بناء المكان ونراس الجنة المستجدي الانشاء والعمارة على قطعتي الارض الطين السواد الخراجي التي عبرتها ثمن فدان وثلاثي قيراط من فدان بأراضي جزيرة بدران بمحوض الحصة ولم ينص على الارض المقام عليها بناء المكان المذكور والارض المقام عليها النراس المذكور في الوقف . هل تكون وقفاً كالبناء والنراس ام لا

الجواب

لا تدخل الارض المقام عليها البناء والنراس الموقوفان تبعاً لهما بمجرد وقفهما بل تبقى الارض على حالتها الأولى من ملك او وقف والله اعلم ؟
مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٢٨٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٢٢

وقف . رهن . تركة

القاهرة الشرعية

توفي شخص وترك وقفاً عليه رهن سابق ولم يشترط في كتاب الوقف سداد قيمة الرهن من ريع الوقف وترك تركة فهل يسدد الدين

قضاة المحاكم الشرعية

على ذوى الشأن فيها ببناء على المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ من القانون مرة ٣١ سنة ١٣١٠ أقر الواقع بأن العين وقف ثم ادعى انها ملك استنادا الى أن العين المعترف بوقفها لم ترد في حجة الايولة التي استند اليها الواقع وان ذكر العين المقر بوقفها في كتاب الوقف جاء غلطاً من الكاتب لا تسع دعواه ولأن المقر يعامل بأقراره ولأن الاشهادات الشرعية بعد صدورها ليست محلاً للغلط .

(استئناف السيد عبد الرحيم الدمرداش ضد الاستاذ اسماعيل زهدى بك الهادي بصفته مرة ١١٥ سنة ١٩١٨ — دائرة اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ محمد اسماعيل البرديسي والشيخ محمد عبد الرحمن عبد الحلاوي والشيخ مصطفى سلطان والشيخ حسين عفيف)

٢٨٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣ وقف . شرط النظر . تبديره ولو بضم نقة

القاعدة الشرعية

لواقع الحق في تغيير شرط النظر مادام حياً ولا يلزم منه هذا الحق قرار قاضي بضم نقة اليه فلولواقف والحال ما ذكر ان يقيم ناظراً على وقفه منفرداً بالتصرف

(استئناف السيد عبد الرحيم الدمرداش بإشادته السيدتين ستيتة وحبيبة وآخرين مرة ٣٤ سنة ٢٢ — تصرفات . دائرة اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ الطاهر والشيخ محمد مصطفى المراغي)

٢٨٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٤ وقف . استغلال

القاعدة الشرعية

عم الواقع في الانتفاع بالوقف سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً بالنسبة لطبقة من الموقوف عليهم . وجله من بدم على اولادهم ثم وثم الى أن قال يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين اقراضهم . كان هذا الوقف مطلقاً بعد الطبقة المشروط لها السكنى . والوقف عند الاطلاق ينصرف الى الاستغلال فليس لغير هذه الطبقة حق السكنى . ولا ينافي هذا الاطلاق قوله يتداولون ذلك بينهم كذلك لأنه ظاهر في رجوعه الى ترتيب الطبقات .

(قضية سعد بك الحادم ضد الشيخ علي الحادم وآخرين مرة ٣ سنة ١٩٠٤ . دائرة اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مجتهد والشيخ عبد الكريم . لجان والشيخ كرى محمد طاشور الصديق والشيخ احمد ابي خطوة)

٢٨٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ وقف . قيمة الاوراق الرسمية . اقرار الواقع

القاعدة الشرعية

ان الاوراق الرسمية حجة فيما تدون بها

وان لم يكن له اخوة ولا اخوات فأت أحد من
عقبا عاد نصيبه الى من في طبقة سواء كان من
أهل حصة أصل أم لا .

ان لفظ اقرب الطبقات للتوفى ينصرف
الى أهل طبقة ما دامت موجودة (١)

(قضية نمرى المد جبران ضد كلل بك جبران
الجادلي وآخرين نمرة ٢٠ كل سنة ١٩٢٢ . دائرة
اصحاب القسبة الشيخ سيد الشناوى والشيخ سالم
السراوى والشيخ عبد السلام على)

(١) تأيد هذا الحكم بجميع اسبابه بقرار المحكمة
العليا الرقم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٢

٢٨٩

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٢

وقف . اقرب الطبقات .

القاعدة الشرعية

جبل الوقف من بعده على متعدد ثم من
بعد كل على أولاده ثم وثم الى أن قال ومن
مات منهم عقبا عاد نصيبه الى اقرب الطبقات

قضا المحاكم المختلطة

٢٩١

مدل لزوجية . نقولات صالحة لاحتساب
الزوج . زوجة . استرداد . ملكية .
اثبات بالفرائض

القاعدة القانونية

اذا تنازع الزوجان (الوطنيان) ملكية
المنقولات التي بمنزل الزوجية فانها تكون للزوج
طبقاً للمادة ١١٨ من قانون الاحوال الشخصية
اذا كانت صالحة لاستعمال الزوجين الا اذا
اقامت الزوجة الدليل على ماينافي ذلك . ودليل
النفي يمكن استنتاجه من القرينة المستمدة
من العرف الجاري والعوائد المتبعة :

(B. L. J. XXVI. 363)

نشر فيما يلي ام المبادي التي استقر عليها
قضاء محكمة الاستئناف المختلطة منقودة
بدوايرها الجمعية تطبيقاً للمادة ١٦٦ قرة ثانية

٢٩٠

دعوى الاستحقاق . رفضها . حكم اهل .
عدم تسعيل . النتائج

القاعدة القانونية

اذا لم تسجل الاحكام الصادرة من
المحاكم الاهلية برفض دعوى استحقاق فلا
يواجه بها من اشترى من رافع دعوى الاستحقاق
الذي سجل عقد مشتراه ولا يجوز في مواجهته
قوة الاحكام الاتهابية :

(B. L. J. XXVI. 142)

بالمزاد العام ان يستعملوا حق الاسترداد المقرر

في المادة ٥٦١ من القانون المدني المختلط

(B. L. J. XXXIII 55)

٢٩٦

عقد . عدم تنفيذ . شرط حرق . تنفيذ للشروط

القاعدة القانونية

اذا قدر المتعاقدان مقدماً قيمة التعويض

الذي يستحق في حالة عدم تنفيذ العقد فليس

للقاضي ان يحكم بها بمجرد ما يدعي احدهما ان

الدين قصر في تنفيذ تعهداته بل يجب ان

يبحث اولاً فيما اذا كان هذا التقصير قد سبب

للدائن ضرراً ما (B. L. J. XXXIV 155)

٢٩٧

مرسى المزاد . حق . حق متنازع فيه .

خطر . حوالة مصاريف . اجراءات الدعوى

لرقابكا . المصاريف

القاعدة القانونية

١ - تسقط دعوى الراسى عليه المزاد

بتنقيص الثمن بسبب عجز في العين الراسى

مزادها عليه بمرور سنة على يوم مرسى المزاد

٢ - ليس لمن يشتري حقاً متنازعا فيه

ان يرجع بالثمن مهما كان السبب

٣ - يلزم المحتال بمصاريف التحويل

وليس له ان يلزم المدين المحتال عليه بها

٤ - ان الخصم الذي كان سلوكه في

الدعوى من شأنه أن يربك الاجراءات ويزيد

٢٩٢

العقار المرهون ومن حيازة . تأجير لمدين

. بطلان الرهن

القاعدة القانونية

اذا عادت العين المرتهنة رهناً حيازياً ثانية

لحيازة المدين بتأجيرها اليه من الدائن كان الرهن

باطلاً ولا يحتاج به على الغير طبقاً لنص المادة

٦٦٣ مدنى (B. L. J. XXIX. 137)

٢٩٣

استئناف . مدة المسافة . كيفية احتسابها

القاعدة القانونية

تحتسب مدة المسافة المنصوص عليها في

المادة ٣٩٩ مرافعات باعتبار المسافة بين محل

اعلان الحكم والبلد التي بها مقر محكمة الاستئناف

(B. L. J. XXIX. 518)

٢٩٤

الحجز القارى . الحائز . الاجراءات

القاعدة القانونية

يجب ان تتخذ اجراءات نزع الملكية ضد

المدين المحجوز على عقاره حتى ولو كانت العين

المزاد نزع ملكيتها في حيازة شخص آخر

(B. L. J. XXX. 145)

٢٩٥

مدين شائعة . البيع بالمزاد . التركة الاصليون .

حق استرداد البيع . عدم وجوده

القاعدة القانونية

ليس للشركاء الاصليين في عقار شائع بيع

الملكية فيما بعد اذا سجلوا عقودهم وكان هذا الدليل حجة على جميع الذين يكتسبون فيما بعد حقوقاً على المين الميعة بطريق تقيها من المالك الأول (B. L. J. XXXV. 8)

٢٩٩

امتياز البائع

القاعدة القانونية

١ - ان امتياز البائع لا يكتسب الا اذا نص عليه في عقد البيع المسجل تسجيلاً صحيحاً
٢ - ان اعتراف البائع في عقد البيع بقبض الثمن فوراً وقبوله الدفع بواسطة سندات حررت لأذنه من شأنه أن يعتبر وقاءً «extinction» للثمن الذي تحول الى دين بسندات وليس للبائع أن يدعى بقاء حق الامتياز بناءً على أن السندات ذكر فيها ان القيمة ثمن أرض مبيعة لان هذه العبارة لا يمكن ان تصل الى علم الغير بواسطة تسجيل حق الامتياز واعلانه . (B L. J. XXXV. 7)

٣٠٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢
قانون تخفيض اجور الاراضي الزراعية . اجني .
قصاص . عدم تجزئة الالتزام

القاعدة القانونية

١ - ان قانون تخفيض ايجار الاطيان

في مضايقة خصمه ويسبب للمحكمة تماً وعناء يجب ان يحكم عليه لهذا السبب بحجز من مصاريف الدعوى (١) (B. L. J. XXXV. 14)

٢٩٨

تسجيل . تعدد العقود . المادتان ٧٤٦ و ٧٦٦ مدني مختلط

القاعدة القانونية

ان القانون بنصه في المادة ٧٤٦ على أنه في حالة تداول العقار بين ملاك متتابعين يكتفي بتسجيل المقد الأخير أراد أن يقرر ان التسجيل الحاصل بهذه الكيفية ينتج بالنسبة الى الغير الذين يكتسبون فيما بعد حقوقاً على المين كل النتائج القانونية التي تكتسب من التسجيل وان المادة ٧٦٦ ليست الا مكملة للمادة ٧٤٦ والزام كاتب التسجيل بهذا الواجب يفترض بالنسبة لمن يسجل انه يذكر في عقده اسم المالك السابق الذي لم يسجل عقده . وبهذا وحده يتيسر للغير ان يطهروا كل ما يهمهم عليه بخصوص عقود البيع المتوالية . فإذا سجل عقد المشتري تسجيلاً صحيحاً بناءً على طلب المشتري وظهر في التسجيل بوضوح مصدر الملكية والبيع الصادر للمالك السابق على البائع كان هذا دليلاً مثبتاً للملكية للمشتري ولن يتلقون منه

(١) وقد حكمت المحكمة فضلاً عن ذلك بأزام الخصم الذي حكمت عليه بالمصاريف بمبلغ ٢٥ حتماً اتمام عاماه لخصه

ولكنه ما دام من الثابت ان المستأجرين متضامنان فأن التضامن يستدعي عدم تجزئة التزامهما في علاقتهما بالذات وكل منهما مطالب بسداد كل الدين . وما دام احدهما منتسماً لدولة اجنبية وقانون تخفيض الايجارات غير سار على الأجانب فاكأن للجنة التخفيض ان تجزئ الالتزام فتأخذ في اختصاصها التزام المستأجر الوطني وتقضي بتخفيضه وتترك التزام المستأجر الاجنبي سارياً على انها غير مختصة بالنسبة له وما يترتب عليه من عدم تجزئة الالتزامات اذ انه في هذه الحالة كان واجباً عليها ان تقضي بعدم الاختصاص بالنسبة للعقد بمرته وبالنسبة لكل من المستأجرين معاً بسبب التضامن . وان التمسك بنظرية الوكالة الضمنية يستدعي القول بعدم اختصاص لجنة الأيجارات لأنها بحكمها قررت ضمناً ان احد المستأجرين الاجنبي كان موكلاً لشريكه المستأجر الوطني وهذا كان من شأنه ان يقضي بعدم اختصاصها وما دامت لجنة الأيجارات جاوزت اختصاصها فلا يكون حكمها ملزماً للمؤجر (جازيت عدد ابريل سنة ١٩٢٣ عمدة ١٨٢ من ١٩٣)

٣٠١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢

عام . اتاب

القاعدة القانونية

الحامي الذي يحضر في قضية مترافاً فيها

الزراعية لا يسري على الاجانب . ويترب على عدم سريانه على الاجانب حكمان :

الأول - ان المستأجر الوطني لا يمكنه أن يطلب من اللجنة تخفيض ايجار الأطنان التي استأجرها من مؤجره المنتسب لدولة اجنبية رعية كان أو حامية . والثاني عكس الاول بمعنى ان المستأجر المنتسب لدولة اجنبية رعية كان أو حامية لا يحق له أن يستفيد من هذا القانون في حق مؤجره الوطني

٢ - ان تضامن المستأجرين في تنفيذ تعهداتهما يترتب عليه عدم امكان تجزئة هذه التعهدات في علاقتهما مع المؤجر . وبما ان كل واحد منهما مسئول يدفع كامل الايجار الى المؤجر فليس للمستأجر الوطني ان يهاجم مؤجره الوطني ايضاً بقرار صادر له من لجنة تخفيض الايجارات اذا كلف شريكه في الأجرة من رعايا إحدى الدول الأجنبية او من المنتسبين اليها لان اللجنة تكون في هذه الحالة غير مختصة بنظر طلب تخفيض الايجار الذي هو حق للمالك على المستأجرين المتضامين معاً يطلب به كاملاً ايها شاء .

وجاء بمجئيات الحكم :-

تمسك المستأجر الأجنبي بأنه بصفته مدينناً متضامناً فيجب ان يستفيد من التخفيض الذي قضت به اللجنة لمصلحة شريكه الوطني المتضامن معه في سداد الايجار . لأن الضمان يستدعي تمثيل المدينين لبعضهم . وكل ماسدده احدهم يستفيد منه الآخر لانه كان يعمل دائماً بصفته ممثلاً له

لا يمد سبباً من الاسباب المهيضة للنفاذ اعادة النظر في حكم المحكمين وانما هو وجه طعن في الحكم بطريق الاستئناف ان كان حق الاستئناف قد حفظ للمتقاعدين في مشاركة

التحكيم

(قضية لبن وسحون ضد فينالس مظلوم بك .
رئاسة حاب القاضي أمين)

٣٠٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢
احارة - تأخير في التسليم - غلاء مواد البناء
قوة القاهرة .

القاهرة القانونية

تمهد مالك بان يلم المستأجر العين
المؤجرة في ميدان ما . تأخر المالك في التسليم
وأدعى بان غلاء مواد البناء حال دون تمكنه
من وفاء ما تعهد به . قضت محكمة الاستئناف
بان غلاء مواد البناء لا يمد عذراً لأنه ليس
قوة القاهرة وحكمت بالتعويض .

(قضية ايس سبيل ضد ابراهيم او شامير
رئاسة القاضي هاسون)

٣٠٥

محكمة المنصورة الجزئية المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عملي . اصاب . اختصاص

القاهرة القانونية

١ - الوطني الذي ينتمى الى احدى الدول

عن زميل له ليس له حق مطالبة الخصم الذي
ترافع عنه باتصاب بل له ان يطالب زميله بما
يكون له عنده بحسب الاتفاق الذي عقد بينهما
(صدر الحكم برئاسة القاضي أمين)

٣٠٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣ يونيو سنة ١٩٢٢
الاختصاص العقاري - تجديد

القاهرة القانونية

الاختصاص العقاري الذي يتحصل عليه
الدائن تطبيقاً للمادة ٧٢١ من القانون المدني مثله
مثل الرهن العقاري يجب ان يحدد في بحر العشر
سنوات التالية لتاريخ تسجيله والا كان لاغياً
(قضية الست ماري ساقا ضد اطوار فيكرس .
رئاسة حاب القاضي هاسون)

٣٠٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ يونيو سنة ١٩٢٢
حكم - التنازل عن حق طلب البطالان - التنازل
القاهرة القانونية

١ - لا يجوز للمتقاعدين ان يشترطوا في
مشاركة التحكيم ان يتنازلوا عن حق طلب
بطالان الحكم الصادر من المحكمين في الاحوال
المخصوص عليها في المادة ٨١٦ من قانون
المرافعات المختلط (التي تقابل المادة ٧٢٧ من
قانون المرافعات الأهلي)

٢ - التناقص في أسباب حكم المحكمين

(١) اليهم منهم (١)

على ان هذه القاعدة لا تسرى الا في حالة ما اذا نشأ النزاع بين المحامي وموكله بسبب قضية رفعت امام المحكمة وترافع فيها المحامي المذكور. اما اذا كان المحامي يطالب باتعاب عن تحرير عقود أو عن عمل آخر (مثل صلح أو تسوية) لا عن دعوى رفعت وترافع فيها فلا اختصاص للمحاكم المختلطة (٢)

(١) راجع هذا المعنى أيضا الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣ مايو و ٧ ديسمبر سنة ١٩١٦ و منشورة في نشرة الاحكام المختلطة السنة ٢٨ صحيفة ٢٩٢ والسنة ٢٩ صحيفة ٩٥ (٢) راجع بهذا المعنى ايضا حكم آخر صادر من المحكمة نفسها بتاريخ ١٢ يولي سنة ١٩٢٢ تحت رئاسة القاضي بوج

الأجنبية رعوية أو حامية لا يجوز له ان يرفع دعواه امام المحاكم المختلطة ضد وطني آخر الا اذا قدم ما يثبت ان الحكومة المصرية قبلت تنازله عن رعويته المصرية

٢- نعم ان المحاكم المختلطة لا تختص بنظر الخصومات القائمة بين شخصين من جنسية واحدة الا أن قضاها جري على اختصاصها وحدها بنظر المنازعات القائمة بين المحامين المقبولين للرافعة امامها وبين موكلهم بخصوص الاتعاب والمصاريف المستحقة للمحامين على موكلهم بسبب تنفيذ التوكيل الصادر

قضاء المحاكم الأجنبية

٣٠٧

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢

رفع الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية . العدول
عبارتها امام المحاكم الجنائية . عدم حواره

القاعدة الزائفة

طعن شخص في تبييه نزع ملكية وأدعى
بانه باطل حكم برفض دعواه . استأنف الحكم

٣٠٦

محكمة قض و ابرام باريس

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢

اراء الخبراء . قرائ

القاعدة الزائفة

لا يتقيد القاضي برأي الخبير اذا اعتقد
بان رأيه مخالف للحقيقة والواقع حتى ولو بنى
القاضي عقيدته على مجرد قرائن

٣٠٨

محكمة السين المدنية

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٢
 شيوع ، حق النعمة ، حق الرقة .

القاهرة القانونية

اذا كان الأصل ان مالك الرقة وصاحب
 حق الانتفاع لا يعتبران شريكين على الشيوع
 الا انهما يعتبران كذلك استثناء في حالة
 ما يكون حق الانتفاع غير مرتب على عين
 بالذات بل على عدة أعيان يلزم تقدير طبيعتها
 وقيمتها ففي مثل هذه الحالة يكون الشيوع
 قائماً ويمكن بيع الاعيان كلها بالمراد الاختياري
 (وفي الدعوى كان حق الانتفاع مرتباً
 على مجموع تركه لشخص)

٣٠٩

محكمة الهافر

حكم تاريخه ٣ يونيو سنة ١٩٢٢
 طاعة مستديرة . اترها

القاهرة القانونية

تعتبر طاعة مستديرة العاهة التي تلازم
 الشخص مدة حياته وتنقص من كفاءته وقدرته
 على العمل كما تنقص من قدرته على كسب
 معاشه وتسبب له متاعب عقلية وجسمية مضنية
 لوقته ولجزء من ماله وقمعه عن تحمل مشاق
 السفر البعيد

وقبل المراقبة أمام محكمة الاستئناف قدم
 بلاغاً الى قاضى التحقيق نسب فيه الى خصومه
 السرقة والخيانة ثم طلب من محكمة الاستئناف
 ان توقف نظر الدعوى المدنية الى حين الفصل
 فى الدعوى الجنائية .

محكمة الاستئناف رفضت طلب الايقاف
 وقالت فى حكمها بان من اختار للحصول على حقه
 الطريق المدنى فليس له أن يعدل عنه الى
 الطريق الجنائي .

تعليق

ان القاعدة التي قررها الشارع
 الفرنسي في المادة الثالثة من تحقيق
 الجنائيات القائلة بأن الجنائي يوقف المدنى
 تعتبر من النظام العام بمعنى انه لا يمكن المدول
 عن مراعاة تطبيقها ودون ان تكون هناك
 اسباب قوية حاسمة . وهي حسب ما قرره
 صفوة الشراح والقضاة ترى الى تقرير انه
 اذا رفع المجنئ عليه دعواه المدنية الى المحكمة
 المدنية فليس له ان يسحبها ليرفعها الى
 المحكمة الجنائية بمكس ما اذا ابتداء برفعها
 امام المحاكم الجنائية فأن له ان يعود فيرفعها
 امام المحاكم المدنية ويخالف هذا الرأي جازو
 فى مختصره فقرة ٣٨٨ و Labarde فقره
 ٧٤٢ . وقد اخذت المحكمة فى حكمها بهذا
 الرأي الاخير .

القاعدة القانونية

نم ان الفوائد لا يقضى بها الا من تاريخ المطالبة الرسمية الا انه اذا طلب من المحكمة ان تحكم باجارات حالة وبما يستجد من الايجار جاز لها ان تحكم بفوائد الاقساط التي كانت حالة وقت رفع الدعوى وبفوائد الاقساط التي حلت في اثناء الخصومة .

٣١٣

محكمة قضا وبرايم باريس المدينة
حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣
حيز . احكامه . اتفاق الديانة مع الدين .

القاعدة القانونية

لا يشترط لصحة حيز ما للمدين لدى الغير وترب الأحكام القانونية على الحيز أن يصدر حكم قضائي بصحة الحيز وثبته بل يجوز للديانة الحاجزين وللمدين المحجوز على ماله ان يتفقوا على الحيز فاذا أعنى المدين دائته من عمل الاجراءات القانونية اللازمة لتثبيت الحيز المتوقع منهم وتنازل لهم عن ماله المحجوز عليه بمقدار دينهم جاز. وفي هذه الحالة يقوم التراضي مقام قضاء القاضي بمعنى ان يكون للاتفاق نفس الأحكام التي يعطيها القانون للحكم بثبت الحيز

٣١٠

محكمة قضا وبرايم باريس
حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
تحكم . تنازل عن الطعن بالاتماس . احوال حوازه

القاعدة القانونية

اذا نص المتماقدان في عقد التحكم على انهما متنازلان عن الطعن في حكم المحكمين بطريق الاتماس جاز . اللهم الا اذا كان الاتماس مبنيا على وقوع سرقة أو غش

٣١١

محكمة قضا وبرايم باريس
حكم تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣
الادعاء بحق مدني . دفع الرسوم .
قطع التقادم

القاعدة القانونية

اذا قدم شخص بلاغا الى قاضي التحقيق وادعى أمامه بحق مدني ودفع الرسوم عد عمله تحريكا للدعوى العمومية كما اعتبر عمله قاطعا لمضي المدة . فاذا سحب مبلغ الأمانة المدفوعة منه وقرر بانه متنازل عن الادعاء بالحق المدني عاد التقادم الى سيره الاول

٣١٢

محكمة قضا وبرايم باريس
حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٣
فوائد . جرياتها . مطالبة رسمية .

٣١٤

محكمة قضا وإبرام باريس المدنية
حكم تاريخه ٤ ابريل سنة ١٩٢٣
تبرعات . سب . غير مشروع .

الذاعة القانونية

التبرعات التي يتبرع بها رجل لمرأة
تكون باطلة لا ابتنائها على سبب غير مشروع اذا
كانت حصلت في مقابل العلاقة التي وجدت
بينهما اما اذا كانت التبرعات ليست مقابل
العلاقات بل حصلت بسببها فقط جازت

٣١٥

محكمة جنح السين باريس
حكم تاريخه ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢
قدف . اركان الجريمة . عمد العمرو

الذاعة الانشورية

لا يشترط لتكوين جريمة القذف أن يكون
القاذف قد تعدد الأضرار بالشخص الملعون
في شرفه وفي اعتباره بل يكفي ان يدرك
القاذف العواقب الضارة بالجنح عليه من نشر
رسالة القذف

الحكم في الأوراق القضائية

شطب العبارات الجارحة من الأوراق القضائية

سنة طيبة جرت عليها المحاكم المختلطة .
حينما لو حذت حذوها المحاكم الأهلية .
كثيراً ما تقرأ في الأوراق القضائية عبارات
ماسة بالشرف . جارحة للمواطف . غادشة
للكرامة . مطاع في العرض وفي النعمة .
نجدتها في صحف الدعاوي . وفي صحف
الاستئناف . وفي المذكرات . وفي الاعلانات .
وفي الأذونات . بعضها من الفاظ الشتم
والبعض الآخر من الفاظ السب والبعض
الأخير من عداد الفاظ القذف . لا يليق ان
تبقى مسجلة في الأوراق القضائية ضد من

قيلت في حقها وقد تكون كاذبة لا أصل لها
في مثل هذه الأحوال يأمر القضاء
المختلط من تلقاء نفسه أو بناء على طلب
صاحب الشأن قلم الكتاب بحذف الجمل
والكلمات التي يعمدها القاضي ماسة بالكرامة .
قد يكون الطعن موجهاً الى المصوم .
أو الى الشهود . أو الى المحامين . أو الى
القضاة أو الى اشخاص خارجين عن المصومة
بالمرة . الكل في الأمر سواء . مادام الطعن
موجوداً وخارجاً عن الحد المباح حق تطبيق
القاعدة . واليك بعض الامثلة

حكم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ جزء ٢٣
صحيفة ٦٣)

٤ - قدح خصم في حكم ابتدائي قال
ان خصمه حصل عليه من طريق تضليل
قضاة محكمة اول درجة بطريقة غير شريفة .
نحكت محكمة الاستئناف بمحو هذه
المباراة وعدتها خارجة عن حد اللياقة
والآداب (راجع حكم ٣٠ يناير سنة ١٩١٨
جزء ٣٠ صحيفة ١٧٩)

٥ - وأمرت محكمة الاستئناف المختلطة
بشطب جل وردت في بعض الإعلانات وفي
بعض المذكرات عدت لهجتها لهجة جارية
لا يليق ان تبقى مسجلة على من وجهت اليه
في اوراق قضائية (راجع حكم ١٣ يناير
سنة ١٩١٨ جزء ٣٠ صحيفة ٢١٩)
هذه سنة جرت عليها المحاكم المختلطة
وهي سنة طيبة كما ترى . فهل لرجال القضاء
الأهلى ان يقتدوا في هذا بأخوانهم رجال
القضاء المختلط ان فعلوا سنوا لنا وللخلف
سنة طيبة تذكر لهم بالشكر

عزير خانكي

١ - حرر احد المحصوم مذكرة
تضمنت طعنًا في قضاة محكمة أول درجة
بمباراة ماسة بكرامتهم . فأمرت محكمة
الاستئناف من تلقاء نفسها بمحو هذه
المبارات من المذكرة محوًا تامًا بحكم اصداره
بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٢ (راجع
المجلة المختلطة جزء ٤ صحيفة ٣٠٢) .

٢ - وقضت بحكم اصداره بتاريخ ٣١
مايو سنة ١٨٩١ بشطب مجلة فقرات تضمنت
سبًا وجهه احد المحصوم في مذكرة قدمها في
الدوسيه الى اشخاص في خدمة خصمه

٣ - وحكم بأن لمحكمة الاستئناف
مراعاة للآداب الواجب الاحتفاظ بها امام
المحاكم ومراعاة للأصول وقواعد الجمالة
الدولية ان تأمر من تلقاء نفسها بمحذف
المبارات التي يكتبها احد المحصوم المترافعين
امامها وتتضمن طعنًا جارحًا في السلطات
التنصلية أو الكنائسية الاجنبية سواء كان
الطعن صريحًا أو ضمنيًا ولا سيما اذا كان
الطعن حاصلًا عن طيش وبسوء نية (راجع



العدد الثامن		السنة الثالثة	
فهرست			
نمرة الحكم	صفحة	قوة الاحكام الجنائية امام المحاكم المدنية	بحث للاستاد مرقس افندي فهمي
نمرة الحكم	صفحة	الاحكام	
٢٤٠	٣٣٠	محكمة القرض والايام	نقض . عدم المصلحة
٢٤١	٣٣٠	» » »	مدع بمحقوق مدنية . تخليفه المدين
٢٤٢	٣٣٠	» » »	عدم تلاوة الشهادة على الشاهد . عدم البطلان
٢٤٣	٣٣١	» » »	ساعة الواقعة . عدم ضرورة تحديدها .
٢٤٤	٣٣١	» » »	عدم اهمية غلطات محضر الجلسة
٢٤٥	٣٣١	» » »	نقض . عدم المصلحة
٢٤٦	٣٣١	» » »	م . عدم ضرورة ذكر نوع الجوهر
٢٤٧	٣٣٢	» » »	م . عدم ضرورة بيان مقدار الزونيخ .
٢٤٨	٣٣٢	» » »	عدم لزوم تلاوة شهادة الشهود
٢٤٩	٣٣٢	» » »	اسباب الحكم . عدم ضرورة تلاوته مع المنطوق
٢٥٠	٣٣٣	محكمة الاستئناف الاهلية	نقض . احكام المخالفات
٢٥١	٣٣٤	» » »	تلاوة اقوال التامد . تقدير الاعتراف . مسألة موضوعية
٢٥٢	٣٣٦	» » »	التماس اعادة النظر . حصول غش . أدلة جديدة
٢٥٣	٣٣٦	» » »	استئناف اعلان صحيفته . ميعاد مسافة الطريق
٢٥٤	٣٣٦	» » »	شرط عدم الضمان . بيع حقوق عينية . حوالة
٢٥٥	٣٣٧	» » »	استئناف . عدم قبوله
٢٥٦	٣٣٨	» » »	حساب بورصة . للمادة ٧٤ تحاري
٢٥٧	٣٣٨	» » »	تخلف . تمه . قرائن . تحقيقات جنائية .
			اعتراف بواقعة مدنية اثناءها . قيمته
			وكيل بطريكتخانه . وضع يد . للمادة ٧٦
			خلو عريضة الاستئناف من بيان تاريخ الحكم
			الاستئناف . عدم البطلان . حكم اودة
			المشورة في معارضة في امر رسوم . نهائي

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٢٥٨	٣٣٩	محكمة الاستئناف الاهلية
٢٥٩	٣٤٠	» » »
٢٦٠	٣٤٢	المجلس الحسي العالي
٢٦١	٣٤٢	» » »
٢٦٢	٣٤٢	» » »
٢٦٣	٣٤٣	» » »
٢٦٤	٣٤٣	» » »
٢٦٥	٣٤٤	» » »
٢٦٦	٣٤٤	» » »
٢٦٧	٣٤٥	» » »
٢٦٨	٣٤٥	» » »
٢٦٩	٣٤٥	» » »
٢٧٠	٣٤٦	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
٢٧١	٣٤٦	» » » »
٢٧٢	٣٤٨	» » » »
٢٧٣	٣٤٩	» » » »
٢٧٤	٣٥٠	محكمة طنطا الابتدائية لاهلية
٢٧٥	٣٥١	» » » »
٢٧٦	٣٥١	» » » »
٢٧٧	٣٥٢	» » » »
		رخصة بناء. مجلس بلدي. تأخير اعطاء الرخصة
		تحكيم. حكم المحكم. ميعة. صحة
		حجر. موجباته. سبب الولاية
		حجر. شيفوخة
		حجر. ضعف الأدراك والتبصر
		اختصاص. محل الإقامة
		شيفوخة. حجر
		وصية. أم. ادارتها بنفسها
		طلب رفع الحجر. تجربة المحجور عليه
		وصى. تمارض مصلحته مع مصلحة القاصر.
		عدم جوار تعيينه
		مجلس حسي. تنازله عن جزء من ايجار
		للقاصر. بطلان التنازل
		حجر. عدم ظهور ما يوجب
		طلب اشهار افلاس المحكمة التي رفع اليها
		بيع. عيب خفي. ميعة رفع الدعوى
		شركة. دعوى حساب. اجني. اختصاص.
		قيام الخصومة بالمحكمة المختلطة. عدم اختصاص
		اجارة. تنازل عن جزء من الأيجار بشرط سداد
		الباقى في ميعة معين. جواز الرجوع في التنازل
		حجر لفته. احكامه
		للادان ٥٥٠ و ٥٤١ من القانون للدنى
		الاهلى. رهن الحيازة
		امانة خبير. وجوب تنفيذ الحكم
		التمهيدى. الحكم فى الدعوى
		سند مديونية. تنازل عن ملكيته للمحال.
		صورة التنازل

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٧٨	٣٥٣	محكمة سوهاج الجزئية
٢٧٩	٣٥٣	محكمة القشن الجزئية الاهلية
٢٨٠	٣٥٤	فتوى شرعية
٢٨١	٣٥٦	» »
٢٨٢	٣٥٧	» »
٢٨٣	٣٥٨	» »
٢٨٤	٣٥٨	» »
٢٨٥	٣٥٩	» »
٢٨٦	٣٦٠	المحكمة العليا الشرعية
٢٨٧	٣٦٠	» » »
٢٨٨	٣٦٠	» » »
٢٨٩	٣٦١	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٢٩٠	٣٦١	محكمة الاستئناف المختلطة
٢٩١	٣٦١	» » »
٢٩٢	٣٦٢	» » »
٢٩٣	٣٦٢	» » »
٢٩٤	٣٦٢	» » »
٢٩٥	٣٦٢	» » »
٢٩٦	٣٦٢	» » »
		معارضة في حكم غياي . ابطال للرافعة . بطلان المعارضة معارضة . اعادة القضية بالنسبة للمعارض دون غيره الآلات والمواشي والمهمات غير المنصوص عليها في كتاب الواقف . حكمها . الأيجارات الحالة والمستقبلة . حكمها . تركه او وقف بناء . غراس . وقف وقف . اجارة . قبض الايجار مقدماً . ضمان التركة وقف . بناء . دور جديد . ملكية وقف . بناء . وغراس . وارض وقف . رهن . تركه وقف . استغلال وقف . قيمة الاوراق الرسمية . اقرار الواقف وقف . شرط النظر . تغييره ولو بضم ثقة وقف . اقرب الطبقات دعوى الاستحقاق . رفضها . حكم اهل . عدم تسجيله . النتائج منزل الزوجة . منقولات صالحة لاستعمال الزوجين . زوجة . استرداد . ملكية . اثبات بالقرائن المقار للرهون . رهن حيازة . تأجير للمدين . بطلان الرهن استئناف . مدة المسافة . كيفية احتسابها الحجز العقاري . الحائز . الاجراءات عين شائعة . البيع بالمراد . الشركاء الاصليون . حق استرداد البيع . عدم وجوده عقد . عدم تنفيذه . شرط جزائي . تنفيذه للشروط

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٢٩٧	٣٦٢	محكمة الاستئناف المختلطة
٢٩٨	٣٦٣	» » »
٢٩٩	٣٦٣	» » »
٣٠٠	٣٦٣	» » »
٣٠١	٣٦٤	» » »
٣٠٢	٣٦٥	» » »
٣٠٣	٣٦٥	» » »
٣٠٤	٣٦٥	» » »
٣٠٥	٣٦٥	محكمة المنصورة الجزئية المختلطة
٣٠٦	٣٦٦	محكمة نقض وابرام باريس
٣٠٧	٣٦٦	محكمة استئناف باريس
٣٠٨	٤٦٧	محكمة السين بباريس
٣٠٩	٣٦٧	محكمة المهاجر
٣١٠	٣٦٨	محكمة نقض وابرام باريس
٣١١	٣٦٨	» » » »
٣١٢	٣٦٨	» » » »
٣١٣	٣٦٨	» » » »
٣١٤	٣٦٩	» » » »
٣١٥	٣٦٩	محكمة جنح السين بباريس
	٣٦٩	شطب العبارات الجارحة من الاوراق القضائية

رئيس التحرير: عزيز هانكي صاعد رئيس التحرير: محمد صبرى ابو علم

المحكمة

مجلة قضائية

نشرة قانونية

"La justice est un besoin de tous
et de chaque instant. Comme elle doit
commander le respect, elle doit ins-
pirer la confiance."

Mirabeau

السنة الثالثة

العدد التاسع

عدد يونيو سنة ١٩٢٣

الادارة ميدان سوارس نمرة ٣

طبعة مصر

تليغون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ١٠٠

وطالبة ٥٠

مبانه

صدرنا عدد يونيه يبحث في « المسؤولية المدنية للأفراد » بقلم الدكتور عبد السلام بك ذهني المدرس بمدرسة الحقوق . وفي أثرها نشرنا طائفة من الأحكام ذات المبادئ القانونية والشرعية والحسية في موضوعات شتى . منها

- عدد
 ١٠ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المصرية
 ١٠ ■ ■ ■ المجلس الحسبي العالي
 ١٠ ■ ■ ■ محكمة الاستئناف الأهلية
 ١٠ ■ ■ ■ المحاكم الكلية والجزئية
 ١٠ « ■ ■ المحاكم المختلطة
 ١٠ ■ ■ ■ المحاكم الأجنبية
 ١٠ فتاوى صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
 ٧٠ فتكون المجلة سبعة حكا وفتوى

وفي عقب الأحكام والفتاوى نشرنا رسالتين الأولى في « الجريمة المستحيلة » لحضرة الفاضل خليل بك عفت ثابت قاضي محكمة الأقصر الجزئية . والثانية لنا في « تقسيم القضايا بحسب نوعها وتوزيعها على الدوائر » وهي طريقة متبعة في المحاكم المختلطة وفي المحاكم الأوروبية ولها مزايا جمة نرجو أن تأخذ بها المحاكم الأهلية تسهيلاً لنظر الدعاوى البسيطة غير المعقدة فلفت إليها أنظار رجال المقامات وحضرات رؤساء المحاكم لملهم يهجون نهج اخوانهم في القضاء المختلط وفي القضاء الأوروبي فيستفيد أصحاب القضايا السرعة في حصولهم على حقوقهم وتستفيد المحاكم فجاز الاعمال وعدم تراكم القضايا

ورئيس تحرير المجلة

عزير هانكي

في المسؤولية المدنية للأفراد

لمتناه

تاريخية وتشريعية

— ... —

(١) لمحة تاريخية

أما إلى ما قرره القضاء والفقه الفرنسيان بعد سنة ١٨٠٤ وما أقرته التقاليد والعادات المصرية التي بنيت في كثير منها على الشريعة الإسلامية وعلى ما قرره العمل في هذا الجو المختلط بين المصريين والأجانب مختلفي الاجناس .

ولما كان عهد عصر ترقيا الصناعي والتجاري حديثاً لم يفكر شارعها المصري سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٨٣ في أن يضع قوانين تضمن لها ما يمكن أن تصل اليه فيما بعد من ازدياد في الرقي وتقدم في المدنية . لذا أصبحت القوانين المصرية هذه لا تلتم مع ما قطعته من أشواط المدنية وأصبح من الضروري الحتمي الرجوع إلى ما قرره الشعوب الأخرى في عصرنا الحاضر من قوانين تشريعية وآراء قضائية ومذاهب فقهية وذلك عملاً بما قضى به القانون المصري من الأخذ بالعدالة والقانون الطبيعي فيما سكت

نعلم ان القانون الفرنسي وضع في سنة ١٨٠٤ في وقت لم يعرف فيه العالم هذه النهضة الاقتصادية العامة التي ظهرت في عصر القرن التاسع عشر وعظم شأنها في القرن العشرين وعلى الأخص بعد الانتهاء من الحرب العالمية التي ختمت بمعاهدة صلح فرساي سنة ١٩١٨ وكان القانون الفرنسي متشعباً بالروح الفردية Individualiste . ولم يبق للشعوب الاقتصادية على اختلاف أنواعها وزناً إلا بقدر ما كان معروفاً في ذلك الزمن المنصرم . وقد تلقت الشعوب الأخرى القانون الفرنسي بصدور رجة وعملت على الأخذ به لما كانت تشعر به من التبعثش نحو التقنين من طريق التجميع ولما كانت تألنه من وحدة الشبه من حيث الحالة الاقتصادية العامة . وقد أخذت مصرنا قوانينها في سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٨٣ مختلفاً وأهلياً بعد ادخال شيء من التعديل رجع فيه

تفسير النصوص القديمة تفسيراً يضطرد مع
الضرورات الاجتماعية الحديثة - interpréta-
tion objective لا مجرد الوجود على نصوص
قديمة لا تصلح اداة في الالام بما جد من
طريق الوقوف على ما كان يريد الشارع
اذ ذاك ، لا على ما تريده الجماعات الحاضرة
بتطوراتها الحالية interprétation subjective

ولقد فاضت ابحاث المؤلفين والكاتبين
في نظرية للمسئولية قبل سنة ١٨٩٨ وبعدها
ولم تترك مشئلة من المسائل التفرعية الا
وأشبعها بحثاً على ضوء الضرورات الاجتماعية
الحاضرة

ولكننا نأسف مع الأسف لما نراه من
بعض كبار المؤلفين المصريين مثل بلانيول
وكابتان وكولين في اسرارهم وعنادهم المستمر
على الأخذ في نظرية المسئولية طبقاً للعواد
الفرنسية الاولى من المادة ١٨٠٤ . وان كان
أسفنا عظيماً في هؤلاء العلماء الا ان اغتباطنا
كان اعظم عند ما رأينا فريقاً كبيراً من كبار
المؤلفين واصحاب النهضة العملية القانونية في
الوقت الحاضر قد خرجوا عن حد الوقوف
على النصوص القديمة وقرروا مبادئ قانونية
تتفق مع النمو العمراني العالمي الاقتصادي
مثل Saleilles وجاهد بعضهم في تفسير
هذه المبادئ الجديدة الخاصة بالمسئولية
بالرجوع الى المواد ١٣٨٢ - ١٣٨٦ تفسيراً
دقيقاً وبمهارة علمية وجبهة كما فعل الاستاذ
Josserand شيخ اساتذة القانون بمدينة ليون

فيه القانون عن التقنين في بعض المسائل .
وهذا هو ما جرى عليه العرف القضائي
المختلط والاهلي في مسائل عدة لم ترد لها
نصوص خاصة بالقوانين المصرية

ولقد كان لنظرية المسئولية شأن يذكر
في عالم القانون عند كل شعب متمدين وذلك
لنتقدم الصناعة ورواج التجارة في الاوقات
الحاضرة . وكان من شأن التقدم التجاري
العالمي ان اضطرت بعض الشعوب الى تعديل
شرائعها طبقاً لما اقتضته نوااميس الرقي في
التجارة والصناعة . فقررت من الوجهة
التشريعية مبادئ قانونية ربما كانت لا تؤيدها
النصوص القانونية القديمة في ظاهرها حتى
تقطع بذلك ما يحوم من الشك والتردد حول
مبادئ جديدة كونها الظروف الاجتماعية
الحديثة قسراً وقهراً .

وهذا ما فعلته فرنسا مثلاً سنة ١٨٩٨
وغيرها من الشعوب الاخرى في تقرير قواعد
قانونية من الوجهة التشريعية في نظرية
المسئولية تلتئم مع الضرورات الاجتماعية
المدنية المصرية .

وأما للسائل الاخرى الخاصة بنظرية
المسئولية والتي لم يشرع لها تشريع خاص كما
حصل سنة ١٨٩٨ فيما يتعلق بالهلاك الصناعي
risque professionnel والمسئولية الشئبية
responsabilité objective فانها قد تأثرت
بهذا التشريع الجديد ووجدت لها منه اكبر
نصير في تقرير للمبادئ الجديدة والعمل على

(٢) المحة التشريعية

١ - التشريع المختلط

وضعت القوانين المختلطة سنة ١٨٧٥ ووضعها المحامي الفرنسي المعروف Maunoury وقد عمل فيها على تقليد الشارع الفرنسي . ولكن جاء التقليد أبطر وعمسوخاً وملاحظاتنا في ذلك ما يأتي :

(١) وردت المواد الفرنسية ١٣٨٢ - ١٣٨٦ تحت عنوان الجنج وأشباه الجنج *délits et quasi - délits* ، ووردت المواد المختلطة الخاصة بالمسؤولية ٢١١ - ٢١٥ تحت عنوان الالتزامات الناشئة عن العمل *obligations résultant du fait* أذا دخل معها الشارع المختلط مواد أخرى خاصة بأعمال القضيوي ودفع ما لا يستحق . وربما قيل بأنه كان الأجدر فصل هذه الأنواع المختلفة عن بعضها البعض لأن الالتزام الناشئ عن أعمال المسؤولية هو غير الالتزام الناشئ عن أعمال القضيوي ودفع ما لا يستحق

ولكن نسارع الى ملاحظة انه ربما كان في هذا الوضع التشريعي المختلط ما يؤيد مذهبنا الذي منقول به بعد فيما يتعلق بالمسؤولية الشيئية *responsabilité objective* (أي المسؤولية التي لا يشترط فيها اثبات التقصير *faute* بل المسؤولية المؤسسة على مجرد الضرر غير المشروع) أي الرجوع في هذه المسؤولية لا الى مجرد الجنحة وشبه الجنحة بل الى مجرد العمل *fait*

(٢) قررت المادة ٢١١ المسؤولية بالتضامن بين المقصرين وقد فملت خيراً لأنها قلدت في ذلك ما كان قد قرره القضاء الفرنسي بعد أن سبق له الأخذ بنظرية عدم التجزئة *indivisibilité* وهذه المادة لا مثيل لها في القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٠٤

(٣) قررت المادة ٢١٢ مدني ما يأتي : « كل عمل مخالف للقانون - *tout fait contraire à la loi* - يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر الناشئ عنه ما لم يكن الفاعل غير مدرك لأفعاله سواء كان عدم تمييزه بالنسبة لسنه أو لسبب آخر . »

والمفهوم من هذه المادة ومن عبارة « كل عمل مخالف للقانون » انها تختص بالمؤاخذه *sanction* وتقرير الجزاء عن الجرائم الجنائية *infractions* ولم تتكلم مطلقاً عن الجرائم المدنية *délits civils* وأشباه الجرائم المدنية *quasi-délits* وقررت هذه المادة عدم مسؤولية من يحدث بالغير ضرراً وهو غير مدرك لما يفعله كالصبي غير المميز أو المجنون أو المعتوه والسكران فيما اذا لم يشرب الخمر بمحض رغبته . هذه الفقرة من تلك المادة لا نظير لها بالقانون الفرنسي انما قررها « مونوري » بناء على ما قرره القضاء الفرنسي في هذا الشأن باعتبار أن التقصير *faute* لا بد فيه من شرط الادراك لدى المقصر .

وقد قامت ضجة هائلة عند الشراح حول شرط الادراك في التقصير اذ لاحظوا ضرورة التفرقة بين المسؤولية الجنائية التي

٨٢٩ بأنه يجوز الحكم بتعويض عند ما تقضى المدالة بذلك .

ان هذا التشريع الالمانى معيب من الوجهة الفنية العلمية . لأنه يجمع بين التقيضين لمبدأين متعارضين . وكان الواجب علياً الأخذ بواحد دون الآخر . أما الأخذ بمبدأ التعويض فهو الأوجب لاتساقه مع المبادئ القانونية الصحيحة من ضرورة التفرقة بين المسؤولية الجنائية التى يشترط فيها الادراك والمسئولية المدنية التى ترجع فى اساسها الى مجرد تعويض الضرر . ولأن ذلك يناهض باجابه صوت المدالة .

أما غارنا المختلط فقد التزم جانباً دون الجانب الآخر ويكون قد فعل خيراً لو كان أخذ على الأقل بما قرره القانون الالمانى سنة ١٩٠٠ لأن القضاء الفرنسي سبق له أن قرر هذا المبدأ الجديد سنة ١٨٦٦ أي قبل وضع القوانين المختلطة سنة ١٨٧٥ كما رأينا . قلنا ان الشارع أراد بالمادة ٢١٢ تقرير المؤاخذه عن الجرائم الجنائية ولكن سارع الشارع المختلط الى سن مادة اخرى ظن في وضعها انها ترمى الى تقرير الجزاء عن الجنب المدنية وأغلبه الجنب وأراد بهذه المادة الاخرى، وهي المادة ٢١٣، أن يقر مسؤولية الشخص عن اعماله هو أي جنحه المدنية وأشبهه جنحه وعن اعمال من هم تحت رعايته فوضع المادة ٢١٣ بالكيفية الآتية « كذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن تقصير من هم تحت رعايته أو عن اهملم أو عدم

لا بد فيها من الادراك ، والمسئولية المدنية التى ترجع فى اساسها الى مجرد التعويض وضرورية (بلانول ج ٢ ص ٢٨٨ ف ٨٧٩ هامش ٣ الطبعة الثامنة سنة ١٩٢١) .

واذا كان القضاء الفرنسي يجرى على قاعدة مسئولية عديمي الاهلية فيما اذا أروا على حساب الغير من طريق يشبه التماقد *quasi ex contractu* فلماذا لا يصبح هؤلاء مسئولين أيضاً عند ما يلحقون ضرراً بالغير ؟ ولقد تأثر القضاء الفرنسي بهذه الضجة وأخذ بما تقول به بحكم واحد (دالوز الدورية سنة ٦٧ رقم ٢ ص ٣ . ومجلة سيري الدورية سنة ٦٦ رقم ٢ ص ٢٥٩)

على ان رفع المسؤولية عن عديم الادراك فيه مساس مزجج احياناً بالمدالة المطلقة . اذ ما ذنب رجل بأئس يعيش فى بيت له يضمه وأولاده ويكد ليله ونهاره فى مواساتهم فيأتى له صبي غير مدرك قد ملك من الضياع ما لا عدله ولا حصر فيحرق له منزله ثم هو لا يسأل عن ذلك . أليس من المزجج عدالة أن يتمتع الصغير غير المدرك بضياحه عند بلوغه بينما يتضور الرجل المحروق منزله أليماً ؟ أليس من العدالة أن ينظر فى الامر بعين نظرية ضرورة التعويض أولى من هذا التحكم فى شرط الادراك على غير جدوى ؟

لذا عمل الشارع الالمانى على معالجة هذا النقص . فبعد أن قرر بالمادة ٨٢٧ ما قرره الشارع المختلط بالمادة ٢١٢ اذ قرر بالمادة

الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظة
إياهم « فجاء هذا الوضع مشوهاً مبتوراً وعلى
غاية من المسخ والاضطراب وذلك

(١) لأن عبارة المادة تفيد أن الإنسان
مستول عن أعمال من هم تحت رعايته . وإعمالهم

هي التقصير *faute* والاهمال *négligence*

وعدم الدقة والانتباه *imprudence* . فهذه

الأعمال المنسوبة للغير هي التي يسأل عنها

الشخص الموكل اليه حق راية المقصرين

والمهملين والطائشين . وختمت المادة عبارتها

بقولها « أو عن عدم ملاحظته إياهم » وهذا

التعبير يشعر بأن الشخص مستول عن أعمال

غيره أولاً وهي التقصير والاهمال والطيش

وعن عمله هو ثانياً وهو عدم الملاحظة . كأن

التقصير والاهمال والطيش طائفة مستقلة عن

عدم الملاحظة . على أن أصل المسؤولية هو

عدم الملاحظة الذي يعتبر في ذاته تقصيراً

faute من جانب الموكل اليه امر الراية .

فإذا قصر الموكل اليه أمر الراية اعتبر

مستولاً عن اضرار الاشخاص الموضوعين

تحت رعايته فيما اذا وقع منهم ضرر سببه

اعمالهم الخاصة بهم وهي تقصيرهم وإعمالهم

وطيشهم . أي أن المسؤولية موقوفة فقط

على عدم الرقابة فإذا كانت الرقابة صحيحة فلا

مسؤولية . وكان يجب وضع المادة بما يفيد أن

المسؤولية واقعة في حالة عدم الرقابة ، بمعنى

أنه اذا ثبتت الرقابة وثبت اداؤها من جانب

الرقيب فلا مسؤولية عليه مطلقاً عند وقوع

الحادث ، حتي ولو كان سبب وقوع الحادث

الأعمال الخاصة بالغير تقصيراً كان أو إهمالاً

أو طيشاً وهذا هو ما قالته المادة ١٣٨٤

الفرنسية في فقرتها الأخيرة حيث قررت بأن

لا مسؤولية اذا اثبتت الموكل اليهم الرعاية

أنهم لم يستطيعوا منع وقوع الحادث الناشئ

عن الضرر . بمعنى أنه لا مسؤولية عليهم حتى

ولو قام البرهان على التقصير والاهمال والطيش

من جانب من هم تحت رعايتهم اذا ثبتت صحة

رعايتهم . وهذا على عكس ما تشير اليه المادة

٢١٣ غلطت لأن الفقرة الأولى منها تقرر

بالمسؤولية من تقصير الغير وإهماله وطيشه مع

ثبوت الرقابة . وهو ما لا يقبله لا الحق ولا

العدالة ، تلك العدالة *équité* التي اعتبرت دائماً

وأبداً أساساً لنظرية المسؤولية وعلى الأخص

في العصر الحاضر الذي تفتحت فيه الاشتراكية

للعقولة بروح من عندها

(ب) ذكرت المادة ٢١٣ التقصير

والاهمال والطيش وعدم الملاحظة ، وهذه

صور لشبه الجنحة (يراد بالجنحة للدنية ،

المعمل غير المشروع الضار بالإنسان ويكون

فعله قد تعمد احداثه . وشبه الجنحة هو

تقس العمل غير المشروع والضرر ولكنه

لا عمد فيه) ولم تذكر مطلقاً الجنحة المدنية .

أو ليس من المعقول أن من يسأل بسبب

تقصير وإهمال وطيش من هم تحت رعايته ،

يسأل ايضاً فيما اذا تعمدوا الاضرار بالغير ؟

(ج) لم يقرر الشارع بهذه المادة (٢١٣)

مسؤولية تقس الشخص عن جنحه هو ولا

عن أشباه جنحه هو أيضاً . وكان يجب على

جزاء عند عدم المراقبة على من فرض فيهم القانون تقصاً في الادراك كالقصر والمجانين والمتوهين وغيرهم ممن أشارت اليهم المادة ٢١٣. والمعروض ان الحادث يقع بسبب عدم الادراك أو ضعفه ويسبب عدم الرقابة. وما شرعت الرقابة الا لأجل سد النقص في الادراك القائم

(هـ) هذه هي عيوب المادة ٢١٣ باعتبارها في ذاتها. وفي ربطها مع المادة ٢١٢ السابقة عليها نرى ان الشارع المختلط قد شوه المواد الفرنسية التي أراد أن يقلدها ويوجزها، فسخها كل السخ. أما المواد الفرنسية فقد جاءت في مجموعها جيدة. اذ قررت المادة الاولى منها وهي ١٣٨٢ مسئولية الشخص عن عمله باعتباره جنحة مدنية. ثم قررت المادة ١٣٨٣ مسئولية عن شبه الجنحة. وجاءت المادة ١٣٨٤ وقررت مسئولية عن اعمال من هم تحت رقابته أو الاشياء الموجودة تحت يده. ثم بينت من هم هؤلاء الاشخاص الملاحظون والملاحظون. فقررت ان الملاحظين هم الأب، والأم عند وفاة الاب، والمخدومون Maitres واصحاب الاعمال والاشغال Commettants والمربون instituteurs وارباب الصنائع Artisans وذكرت بأن الملاحظين هم القصر Mineurs المقيمين مع آبائهم والمستخدمون Préposés وصبية المدارس élèves وصبية المصانع Apprentis

لجاء الشارع المختلط ونظر الى الثلاثة المواد المذكورة ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤

الشارع انه مادام قد قرر مسئولية القصر بالمادة ٢١٢ عن جرائمه الجنائية أن يقرر بالمادة ٢١٣ مسئولية عن جرائمه المدنية، أي الجنح المدنية وأشباه الجنح. ولكنه لم يفعل ذلك. وربما خاف التمييز المقيم جداً الذي جعله قالباً للمادة ٢١٣، لانه يظهر انه أراد تقرير ذلك ولكن جاءت العبارة الاخيرة من المادة، وهي «أو عدم ملاحظته ايام» مذهبة بغرضه (يجب مراجعة النص الفرنسي لانه أوضح في بيان غرض المشرع من النص العربي لأن هذا النص الاخير قد عالج من حيث الوضع والتركيب بعض الشوائب الشكلية للمادة ٢١٣ للذكورة). وكان الأجدد بالشارع أن يقول بأن الانسان يسأل عن تقصيره هو واماله وطيحه ويسأل ايضاً عن نتائج عدم ملاحظة من هم تحت رعايته. ولكنه لم يفعل بل ساق الجمل مع بعضها البعض بحيث تنصرف جميعها الى انه مسئول فقط عن اعمال غيره. وأما أعماله هو فلا يسأل فيها الا عن عدم الملاحظة فقط. وهذا نقص معيب كما لا يخفى

(د) بدأت المادة ٢١٣ بمباراة «وكذلك» وهي تشرع مع اتصالها بالمادة ٢١٢ المتقدمة عليها بأن لا مسئولية مطلقاً على الشخص فيها اذا وقع الحادث بمعرفة من هم تحت رعايته وكانوا غير مدركين لما يفعلونه (راجع دي هلتس De Hults ج ٤ ص ١٠ ن ٦) وهذا لا يقبله العقل. لأن الفرض من مسئولية من وكل اليه أمر العناية بشخص هو تقرير

(٧) قررت المادة الأخيرة ١٣٨٦ الفرنسية مسؤولية المالك للباني bâtiments اذا تسبب عنها ضرر ناشئ عن تدهورها ruine فيها اذا كان هذا التدهور أتياً من عدم العناية بها *defaut d'entretien* أو من عيب بنفس العمارة *vice de construction* ولم نر أن هذه المادة بالتشريع المختلط ، ولا نعرف الحكمة في عدم نقلها بالقانون المختلط. كما اننا لم نعرف الحكمة لهذا الشارع التمسب في كونه لم ينقل بتشريعه ايضاً هذه الجملة الأخيرة الواردة بالفقرة الاولى من المادة ١٣٨٤ فرنسي ، وهي الفقرة الخاصة بمسؤولية الشخص عن الاشياء الموجودة تحت يده *des choses que l'on a sous sa garde* وهذه الفقرة أهمية كبرى وصلة عظيمة جداً بالمادة ١٣٨٦ فيما يتعلق بنظرية المسؤولية الشيئية *responsabilité objective* لان المادة ١٣٨٤ قررت مسؤولية الحائز للاشياء بوجه عام ولم تبج حق اقامة الدليل على عدم امكان منع الضرر كما أبحاث هذا الحق بالنسبة للأباء والمربين فقط . أي انها لم تبج اقامة الدليل على انتفاء التقصير بالنسبة للمالك الاشياء أو الحائزين لها وبالنسبة للخدمين وأرباب الاشتغال : وهذا موطن صالح جداً لاثبات نظرية المسؤولية الشيئية كما ذهب اليه الاستاذ جوسراند *Josserand* وكذلك المادة ١٣٨٦ فاتها قررت مسؤولية المالك للباني عند التدهور الناشئ عن عدم الصيانة وعن عيب لاصق بنفس العمارة ولم تبج هي الاخرى اقامة الدليل على انتفاء التقصير في حالة العيب

وأراد أن يدمجها كلها في مادة واحدة وهي المادة ٢١٣ فجاءت هذه المادة وهي تقيض بهذه الشواهد التي بينها لذلك وجب بحق في تقرير نظرية المسؤولية ضرورة الرجوع الى المواد الفرنسية فيما ذهب فيه القضاء والفقه الفرنسيان في تفسيرهما باعتبار ان الشارع المصري لم يرد مخالفة الشارع الفرنسي في شيء ، انما رعى فقط الى مخالفتيه في الوضع دون المعنى والجوهر (دي هلس ج ٤ ص ١١٨ ن ٨)

لذلك لما جاء الشارع الاهلي سنة ١٨٨٣ لم يثأر البتة تقليد زميله المختلط في هذا الوضع المشوب بل خالفه بعض المخالفة فيه بما سنينيه بعد

(٥) قررت المادة ٢١٤ مسؤولية السيد أو الخدم عن أفعال خدمته متى وقعت وهم يؤدون العمل له ، أي متى كان الضرر واقعاً منهم في حالة تأدية وظائفهم

ويلاحظ على هذه المادة انها قد قطعت من المادة ١٣٨٤ الفرنسية التي جاءت جامعة شاملة

(٦) ثم قررت المادة ٢١٥ وهي الأخيرة من مواد المسؤولية مسؤولية مالك الحيوان عن الضرر الناشئ عنه سواء كان في حيازته أو متبركاً . وقد أخذت هذه المادة من المادة ١٣٨٥ الفرنسية التي جاءت أتم منها اذ قررت مسؤولية المالك حتى ولو كان الحيوان تحت حيازة الغير . وهو ما لم تقل به المادة المختلطة وكان يجب أن تقول به

صامت بل تتصادف فوق اصول لحتها الضرورات الاجتماعية وسدائها العدالة كما أشار الى ذلك بحق دي هلس (ج ٤ ص ٨ ٢) ب - التشريع الاهلي

أما وقد انتهينا من التشريع المختلط فنأتى الآن على بيان موجز أيضاً لأمر التشريع الاهلي . لقد عني بوضع القوانين الاهلية القاضي الايطالي موريونديو Moriondo وقد نسخ القوانين المختلطة وعدل فيها بالرجوع الى الملاحظات الآتية :

(١) انه جعل المادة احياناً تشمل المادتين في القانون المختلط .

(٢) لاحظ ما أتجه العمل القضائي من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٨٣ وهي سنة وضع القوانين الاهلية

(٣) انه خالف في كثير من نصوصه القانون المختلط

والذي يهنا من ذلك كله هو ما جاء في المواد الخاصة بنظرية المسؤولية . وقد فعل خيراً للشارع الاهلي في انه لم يعمل كما عمل الشارع المختلط في وضع المادتين ٢١٢ و ٢١٣ ذلك لأنه أدرك ان عبارة هاتين المادتين جاءت مشوهة تشويهاً غريباً ذهب بالاصول القانونية المرجوة ، لذا أخذ الشارع الاهلي يعالجها . وقد أحسن الاختيار في طريق العلاج حيث انه نقل للمادة ١٣٨٢ الفرنسية نقلاً وجعلها الفقرة الاولى من المادة ١٥١ من القانون المدني الاهلي . ونصها ما يأتي كالاصل المصري الفرنسي بالمعبرة

اللاصق بالمعبرة (لأن المسؤولية في حالة عدم الصيانة لا يؤخذ بها الا عند عدم الصيانة . فإذا ثبتت الصيانة فلا مسؤولية) . وهذه ايضاً بيئة اخرى صالحة لاثبات نظرية المسؤولية الشخصية أو نظرية الضمان Risque . وقد ذهب بعض الشارحين الى القول بأن هذه المادة لم ترد على سبيل الحصر في تقرير المسؤولية بالنسبة للباني بل جاءت على سبيل التمثيل بالنسبة لجميع الاشياء وذلك استناداً الى التعميم الوارد بالمعبرة الأخيرة من الفقرة الاولى من المادة ١٣٨٤ الخاصة بالاشياء

فإذا كانت المادة ١٣٨٤ والمادة ١٣٨٦ الفرنسيتان هما بتلك الأهمية الكبرى في عالم التشريع والتفسير القضائي والتفقي فكيف جاز حينئذ لشارع المختلط وهو المحامي الفرنسي المشهور « مونوري » أن يقلل ذكرهما فيما كان قد بدأ فعلاً المطلق الشهير على الاحكام « لاييه Labbé » الاغاضة في الكتابة على المسؤولية بمجلة سييري Sirey السورية ؟ كيف يقلل أمرهما ومكانهما كما رأينا في عالم القانون ؟ كل ما نستطيع أن نقوله في هذا الشأن كما لاحظناه اكثر من مرة في التشريع المصري من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٨٣ تقريباً ان المشرع المصري يعني بالتقليد الى حد أن ينسئ اصول التقليد وأبجدياته . لذا نعيد القول بأن دعامه الشرح في هذه النظرية ما أقامه أطواد القانون في الوقت الحاضر من صروح النقد الحار واشباع المبادئ القانونية بروح لا تجمد على نص

بأكثر من الاعطاء، فإذا كان كذلك واخذت المادة الاهلية العربية على ظاهرها لترتبت على ذلك استحالة مادية في عالم الحياة: وهذا ما لم يردده الشارع طبياً. لذا وجب وضع النص العربي بطريقة تتفق تماماً مع النسخة الفرنسية، بأن تضاف عبارة « بسبب قصيره » بعد كلمة « فاعله ». وكان يحسن بالشارع الاهلي أن يضع مادة جديدة عقب المادة ١٥١ هذه أو أن يدججها بها ويكون مرعى المادة الامام بنظرية التمتع بالحقوقي ومضى يعتبر مشروعاً ومضى يعتبر مصدراً للتعويض كأن فعل ذلك القانون الالماني بالمادة ٢٢٠ حيث قررت هذه الاخيرة ما يأتي: « لا يباح التمتع بالحق اذا كان الغرض منه منصرفاً الى إلحاق الضرر بالتغير. » وهذا المبدأ هو المقرر للنظرية الشهيرة جداً المعروفة بنظرية الاعتساف في استعمال الحقوق *Abus des droits* وهي النظرية التي قررها القضاء المصري مختلطاً وأهلياً بأحكام عدة

أما الفقرة الثانية من المادة ١٥١ فهي نفس المادة ٢١٣ مذي مختلط حرفاً بحرف. وما ذكرناه بشأن العيوب الوضعية للمادة ٢١٣ مختلط يمكن أن يقال به هنا فلا حاجة لتكراره. وكان يجب على الشارع الاهلي اذا أراد أن يجعل فقرتي المادة ١٥١ متماستين ومتلازمتين في تأدية معانٍ منسجمة أن يذكر بالفقرة الاولى ما يشير ايضاً الى أشباه الجنح الخاصة بفعل الانسان نفسه كالامال والطيش وهما المشار اليهما بالمادة ١٣٨٣

« Tout fait quelconque de l'homme, qui cause à autrui un dommage, oblige celui par la faute duquel il est arrivé, à le réparer »

ثم ورد هذا النص بالنسخة العربية المصرية الاهلية كما يأتي:

« كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يجب لمزومية فاعله بتعويض الضرر » ومن مقارنة النصين مع بعضهما البعض نرى ان بالنص العربي نقصاً يكاد يذهب بركن أساسي قديم معروف في عالم نظرية المسؤولية وهو ركن التقصير *Faute* التي كان دائماً وابتداءً حتى قبيل العهد الاخير الدطامة التي ترتكن اليها نظرية المسؤولية. لأن كلمة التقصير وردت بالنسخة الفرنسية فأغفلها المترجم اغفالا جعل النص محلاً للأخذ والرد فيما يتعلق بنظرية استعمال الحق والاعتساف في استعمال الحق *Abus du droit* والمسؤولية الشيئية *Responsabilité objective*. وإذا أخذ النص العربي على ظاهره لكان هادماً لأبسط المبادئ القانونية لأن ظاهره يقرر ان الانسان مسئول عن جميع الاضرار التي تصيب الغير بفعله هو، وأياً كان فعله مشروعاً وغير مشروع، وهذا أمر مستحيل عملاً وحرماناً، لأن الحياة هي دائماً وأبداً في كل عصر وفي كل بيئة عبارة عن مصارعة وزاحمة بين الأشخاص: هي كسب لقرين وخسارة على فريق آخر، واكبر مظهر لاستغلال الحقوق هو تحصيل منقمة، ويستحيل أن يحصل تحصيل المنفعة دون إلحاق نقص بأموال الغير، والمعاملات بين الناس تصادفها بينهم في الأخذ

ملزماً بالتعويض . انما هو العمل التقصيري *fait fautif* . هذا مع ملاحظته ايضاً ان انصار نظرية المسؤولية الشئبة يرون في كلة التقصير الواردة بالمادة ١٣٨٢ الفرنسية انما لم ترد من طريق التعيين والتحديد للعمل الضار في ذاته ، انما جاءت فقط من طريق الايضاح والتفسير . باعتبار ان العمل الضار يعتبر في ذاته مصدراً للالتزام بالمسؤولية بصرف النظر عما اذا كان قد شابه تقصير أم لا . ويكون المسوغ القانوني حينئذ للمسؤولية هو قاعدة الغرم بالغنم لا التقصير . مع ملاحظة ان ذلك لا يتعارض مع حق استغلال الحقوق والمزايا في مجال الحياة باعتبار ان للمسؤولية الشئبة مجالاً للعمل غير مجال الانتفاع بالحقوق وتصرفها في وجوبها المشروعة .

ولم يقرر الشارع الاهلي ماقررت المادة ٢١٢ مختلط من حيث عدم المسؤولية عند عدم ادراك المتسبب في الضرر . وبماذا يفسر هذا السكوت ؟ هل أراد الشارع الاهلي مخالفة الشارع المختلط مخالفة ظاهرة ، أي انه أراد أن لا يأخذ بنظرية شرط الادراك في المسؤولية المدنية ، وان التعويض حتى ولو كان المقصر غير مدرك ؟ أم انه أراد أن يقلد الشارع الفرنسي في المادة ١٣٨٢ التي قررت قاعدة المسؤولية بوجه عام تاركاً أمر التفصيل الى ظروف الحال وما عليه هذه على القضاء ؟ أم ان الشارع الاهلي أراد بسكوته أن يجارى القضاء الفرنسي فيما ذهب اليه من ضرورة شرط الادراك (مع ملاحظة ان

الفرنسية . ولكن نمارع الى ملاحظة ان الشراح لاحظوا ان المادة ١٣٨٣ انما جاءت تكراراً للمادة ١٣٨٢ باعتبار ان هذه المادة الاخيرة تؤدي المعنى الذي قالت به المادة ١٣٨٣ باعتبار ان التقصير يكون اما ايجابياً أو سلبياً . ومع وجهة هذه الملاحظة ايضاً فان وضع المادة ١٥١ بفقرتها يعتبر مع ذلك غير وجيه ، لأنه كان يجب ذكر عبارة « الاهمال والطيش » بالفقرة الاولى ، وجعل عبارة « عدم الملاحظة » بالفقرة الثانية حتى تكون الفقرة الاولى شاملة للتقصير الايجابي والسلي من طريق التعيين ، وحتى تكون الفقرة الثانية قاصرة فقط على عدم الملاحظة . مع الاحالة على الفقرة السابقة عليها . أو ان الشارع الاهلي يحذف عبارة الاهمال والطيش من المادة ١٥١ باعتبار ان كلة التقصير الواردة بالفقرة الاولى تنصرف الى التقصير الايجابي والسلي معاً . لانه عند عدم التعيين في التقصير ينصرف المعنى الى التعميم

هذا التشويه الذي وقع فيه الشارع الاهلي سببه التشريع المختلط الذي كان موضوعاً بين يديه .

وكان على الشارعين الاهلي والمختلط أن يلاحظا هما الآخران ما لاحظته شراح القانون الفرنسي على المادة ١٣٨٢ فلا يقمان فيما وقع فيه الشارع الفرنسي سنة ١٨٠٤ اذ لوحظ على المادة ١٣٨٢ في قولها *Tout fait quelconque* في قولها *quelconque* غير صحيحة بجانب كلة ان كلة *quelconque* . لانه ليس كل عمل *fait* يعتبر

الاهلي يجب الأخذ بنظرية ضرورة التعميض أي الأخذ بنظرية المسؤولية المدنية وعدم خلطها بنظرية المسؤولية الجنائية كما لاحظ ذلك ملايول بحق ، وكما فعل الشارع الألماني بالمادة ٨٢٩ في مجالته للمادة ٨٢٧

وأما ما قرره القضاء المصري من ضرورة اشتراط الادراك فهو لم يكن مقتنعا الى حد التردد فيما قرره (محكمة اجا الجزئية في ٢٢ يناير سنة ١٩١٨ . المجموعة الرسمية المجلد ١٩ ص ١٣٣)

وقد تقلل الشارع الاهلي المادتين ٢١٤ و ٢١٥ مدني مختلط حرفاً بحرف وصاغها بالمادتين ١٥٢ و ١٥٣ مدني اهلي : وهاتان المادتان لا تكفيان لتقرير نظرية المسؤولية في باقي وحوها الاخرى وهي الوحيدة التي أشار اليها الشارع الفرنسي بالمادة ١٣٨٤ فقرة أولى فيما يتعلق بالمسؤولية الناشئة عن الاشياء الجامدة ، وبالمادة ١٣٨٦ الخاصة بالمسؤولية الناشئة عن تهمد المباني . ولهذا النقص في التشريع المصري مختلطا وأهليا مثار لقول فيما يتعلق بنظرية المسؤولية الشيعية ، وهي هذه النظرية التي احترقت لها أقلام الكتائين قبل سنة ١٨٩٨ والآيضا ، وعلى الأخص فيما يتعلق بمصرنا لأنه لم يتقرر لأن يبلادنا قوانين للعمل بقول بنظرية الضمان الصناعي

risque professionnel

عبد السموم زهني

مدرس بمدرسة الحقوق الملكية

القضاء الفرنسي حكم سنة ١٨٦٦ كما بينا بعدم شرط الادراك ؟
امام صمت الشارع الاهلي كان للشكوك والأخذ والرد مجال . وإذا كان الامر كذلك وجب حينئذ تقرير نظرية تتفق مع الاصول القانونية والمدالة .

ولكن قبل تقرير هذه النظرية التي تتفق مع الاصول القانونية الصحيحة والمدالة ، وهي النظرية القائلة بعدم توافر شرط الادراك لما في ذلك من الخلط بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية ، كما بينا ذلك في مكانه ، نرى أولا ضرورة معرفة ما هو الرأي الذي يمكن أن يكون قد اتخذته الشارع امام هذا الصمت الهادي ؟

الذي نقول به بل تردد ان الشارع الاهلي لو كان أراد أن يأخذ بما قرره المادة ٢١٢ المختلطة لكان تقلها حرفاً بحرف الى تفريمه . وأما كونه لم ينقلها فهذا يقطع على انه لم يرد الأخذ بها أو على الأقل يقطع في انه لم يرد البت في هذه النظرية بل تركها لأمر القضاء والفقه .

وأما كونه رجع فيها الى ما قرره القضاء الفرنسي في ضرورة شرط الادراك فقد رأينا ان هذا القضاء قضى بعكس ذلك سنة ١٨٦٦ والذي يهمننا من ذلك كله ان في سكوت الشارع ما يبرر للقضاء والفقه حق تقرير قاعدة قانونية تلتئم مع الاصول القانونية الصحيحة والمدالة .

ولذا نقول بحق بأنه امام هذا الصمت

المحكمة

قضايا محكمة النقض والأول

ويعتبر فقط مسئولاً مدنياً قبل المحجور عليه
« وحيث أنه بناء على ذلك تكون
الواقعة الثابتة بالحكم غير معاقب عليها قانوناً
ولذا يتعين إلغاء الحكم وبراءة المتهم عملاً
بالمادتين ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق جنايات »

(طعن السيد يوسف المزارند النيابة . قضية عمرة
٥٢٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي أحد طلعت بلشا
وحضرات مستر برسفال وحافظ لطفى بك ومستر
ستدرسن وعلى حيث بك المستشارن وعلى عزت بك
رئيس النيابة)

٣١٧

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

نقض . اختلاس . رد للمبالغ المختلة

القاعدة القانونية

- ١ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن
تد على جميع الأدلة التي يستند عليها المتهم
- ٢ - لا يعنى المختلس من العقوبة ومن
دفع التعويض اذا قدم ما يثبت دفعه المبالغ
المختلة الى اللجنة عليه بعد المحاكمة

المحكمة :-

« حيث ان الوجه الأول ليس من أوجه
النقض لأن المحكمة ليست ملزمة بالرد على
جميع الادلة التي يستند عليها محامى المتهم
بالمذكرة للقدمة منه

٣١٦

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

نقض . تبديد . اركانه . سوء النية

القاعدة القانونية

سوء النية ركن اساسي لتكوين جريمة
التبديد المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ من
قانون العقوبات . فاذا لم يتوفر ركن سوء النية
فلا تبديد معاقب عليه قانوناً

المحكمة :-

« حيث أنه يتضح من الوقائع المبينة
باسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم
الأستثنائي ومن الوقائع الاخرى التي اثبتتها
الحكم الاستثنائي في ان المبلغ الذى اعتبرته
النيابة أنه مختلس لم يأخذه المتهم لحسابه الخاص
بل قد دفعه عن اولاد المحجور عليه منعاً
ازع أطبايهم منهم . ومع التسليم بأن المحجور
عليه لم يكن مسئولاً عن هذه اللبالغ فأذا
الواقعة الثابتة على المتهم لا يمكن اعتبارها
تبديداً أو اختلاصاً يقع تحت احكام المادة
٢٩٦ عقوبات لأن القصد الجنائى أو سوء
نية المتهم غير ثابت وسوء النية هو الركن
الاساسي المكون للجريمة وفي هذه الحالة
تكون الواقعة المسندة للقيم هي سوء ادارة منه

الوفاة ولو كان الشخص المتوفى بسبب الضرب هو غير الشخص للقصد ضربه »

(طس سيد محمد عبد الرحمن ضد النيابة العمومية .
نمرة ٢٠٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالي احد طلعت بلنا
والهيئة السابقة)

٣١٩

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
نقض . رشوة . نصب . اوكال . الجبرية

القاهرة الزائوية

أوم شخص آخر أن له نفوذ لدى قضاة المحكمة المختلطة وقدمه بالفصل الى بعضهم وحصل بواسطة هذا الايهام المصحوب بممثل خارجي على مبلغ ماعلى سبيل رشوة واغتاله لنفسه فعدت محكمة النقض والايام هذا من الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات .

٢ - ان ثلوث المجني عليه بالجريمة التي استعان بها المتهم للاحتيال عليه وسلب ماله لا يعنى المتهم الاصيل من العقوبة وكل ما يمكن ان ينجم عن ثلوث المجني عليه بجريمة الرشوة انه يصبح غير محق قانوناً بمطالبة الوسيط في الرشوة برد ما أخذه منه على ذمتها لأن سبب التعاقد محرم قانوناً (١)

المحكمة : -

« حيث ان رافع النقض استند على سببين اولهما خلو الحكم المطعون فيه من (١) - هذا الحكم هو غير الحكم المنتدور بالمدد الساج نمرة ١٩٦ صحيفة ٢٦٣)

« وحيث ان الوجه الثاني على غير اساس ايضاً لأنه فيما يختص بالمخالصة التي قدمها المتهم فإن الحكم للطعون فيه اثبت انه مع الفرض بأن المتهم دفع المبلغ فإن هذه المخالصة قد جاءت متأخرة ولا تعفى المتهم من العقوبة على كل حال وانه مع التسليم ايضاً بأن المجنى عليه قد استلم المبلغ بأكمله فإن ذلك لا يمنع المحكمة من ان تحكم له بالتعويض بسبب التأخير في استيلائه على حقوقه والجهل الذي يذله للحصول عليه وخصوصاً لأنه ثابت من محضر الجلسة ان المدعى المدني لم يتنازل عن طلب التعويض امام محكمة الاستئناف »

(طمن قليب طعمة ضد النيابة . قضية نمرة ٣٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالي احد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٣١٨

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣
نقض . صرب افقى الى الموت . المدد

القاهرة الزائوية

ان المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات يجرى حكمها على الضرب المدد الذي يفضى الى الموت ولو كان الشخص المتوفى بسبب الضرب هو غير الشخص الذي قصد ضربه
المحكمة : -

« حيث ان الحكم المطعون فيه قد اصاب في تطبيق المادة ٣٠٠ عقوبات على الواقعة الثابتة به لأنه من اللبائى الى قروتها الاحكام القضائية ان هذه المادة تنطبق في حالة الضرب المدد الذي نفا عنه

واغتياها لنفسه ولذلك تبينت المحكة الجزئية انه استولى بالاحتيال على هذا المبلغ باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام المجني عليه بوجود واقعة مزورة بصورة واقعة صحيحة وهي ان له نفوذا يمكنه من ايهال الرشوة لقويها وقد اقترن ذلك بأعمال مؤثرة على عقلية المجني عليه لثقتة بالتمهم .

« وحيث انه لذلك يقين ان الحكم للطعون فيه تكفل ببيان طرق الايهام بياناً تفصيلياً دقيقاً مستجمعاً للشرائط (مادة ٢٩٣ عقوبات) ويصبح السبب الأول غير وجيه ويجب رفضه

« وحيث انه فيما يخص الوجه الثاني فإنه مسلم حقيقة ان المجني عليه تلوث بتقرير التهم بجرمة الرشوة التي كان مراد تقديمها لمن ذكروا بالحكم للطعون فيه بواسطة التهم غير ان هذا التلوث لم يكن من شأنه رفع مسؤولية التهم فيما اقترف من جريمة النصب التي وقعت منه على المجني عليه بما استعمله معه واثّر عليه من طرق الاحتيال والايهام مادام ماوقع منه محلاً للمقاب قانوناً

« وحيث ان كل ما يمكن ان ينجم عن تلوث المجني عليه بجرمة الرشوة أنه في غير حل من مطالبة الوسيط في الرشوة رد ما اخذه منه على ذمتها لان سبب التعاقد محرم قانوناً

« وحيث ان عدم الأباحة المدنية لا يضر بأي حال من الاحوال الحق العام في تأديب الجاني عما اقترفه من جريمة النصب

بيان طرق الاحتيال التي يؤثر بها التهم على المجني عليه وهي أهم اركان جريمة النصب وثانها ان الانسان لا يصح ان يحميه القانون مادام هو ملوثاً بانتهاك حرمة .

« وحيث انه فيما يخص الوجه الأول فإن محكمة ثاني درجة اخذت بأسباب الحكم المستأنف

« وحيث انه جاء بالحكم الجزئي بعد ان بينت المحكمة وقائع الدعوى بمحصول التهم على مبلغ ١٢٥٠ جنيه من المجني عليه لتقديمها رشوة لقضاة ومستشاري المحكمة المختلطة ليحكموا لصالحه في قضية الشفعة المرفوعة عليه اعتماداً على نفوذ التهم لانه صهر احد مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة وذهب به الى منزل المستشار المذكور ثم دعاه لتناول الطعام عنده في منزله وكان حاضراً هذه المأدبة صهره المولى اليه وبعد سعي التهم في مقابلة المجني عليه بمستشار آخر قالت المحكمة الجزئية ان الطرق التي استعملها التهم لاشك انها طرق احتيالية مما قصد القانون لان التهم التي في روع المجني عليه ان له نفوذاً بواسطة صهره المستشار يمكنه من ايهال الرشوة لمن يمكنه له في القضية « وحيث ان التهم قد حصل بواسطة هذا الايهام المصحوب بعمل خارجي وهو تقديم التهم هذا المجني عليه الى بعض المستشارين وغيرهم من موظفي المحكمة المختلطة بالصفة البينة بالحكم المطعون فيه على مبلغ ١٢٥٠ جنيه على سبيل الرشوة

فما يختص بتهمة الاخفاء والفناء الحكم
الطعون فيه عنها »

(طلس عبد الحافظ محمود وآخرين ضد النيابة
المعمية عمرة ٣٤١ سنة ٤٠ قضاية دائرة معالي احد
طلعت لنا والهيئة السابقة)

٣٢١

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

نقص . هتك العرس . رضاء المجني عليه . شروع

القاهرة القانونية

١ - المحكمة الموضوع ان تقدر وان
تقتل في امر رضاء المجني عليها في دعوى هتك
العرض وليس لمحكمة النقض والابرار ان تنفي
ما اثبتته قاضي الموضوع او تثبت ما فناه
٢ - اذا مسك المتهم المجني عليها من
ملابسها ومن بعض اجزاء جسمها بقصد مواقعتها
كرها عنها عد عمله شروعاً في ارتكاب الجريمة
لا عملاً من الاعمال التحضيرية
المحكمة : -

« حيث ان الوجه الاول مبني على ان
الواقعة غير معاقبة عليها لان عدم الرضا
معدوم اذ ان المجني عليها قررت انها هي التي
فتحت له الباب فهذا الوجه على غير اساس
لانه يتضح من اقوال المجني عليها المدونة
بمحضر الجلسة انها انكرت انكاراً باتاً فتح
الباب للمتهم والمحكمة الموضوع ان تقدر
اقوالها هذه وتقتل في مسألة رضاء المجني
عليها أو عدمه

« وحيث عن الوجه الثاني فأن الحكم

المعاقب عليها قانوناً ولذلك يصبح هذا الوجه
عديم الاعتبار ويجب رفضه ايضاً »

(طلس احد كمال بلناس النيابة عمرة ٥١٢ سنة ٤٠
قضاية . دائرة معالي احد طلعت لنا والهيئة السابقة)

٣٢٠

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

جريمة اخفاء الفار من وجه المعصاة . اركانها .
مادة ١٢٦ عقوبات

القاهرة القانونية

من اركان جريمة اخفاء الشخص الفار بعد
القبض عليه او التهم بجناية او جنحة او صادر
في حقه امر بالقبض عليه ان يكون المتهم عالماً
بذلك فاذا خلا الحكم الصادر بالعقوبة من بيان
ركن العلم كان ناقصاً ويتعين نقضه
المحكمة : -

« حيث ان الطعن صحيح فيما يتعلق بأن
الحكم المطعون فيه لم يبين بأسبابه ما يدل
على ان المتهمين كانوا يعلمون بأن حمد الله محمد
كان مقبوض عليه وهارباً من وجه العدالة
« وحيث ان المادة ١٢٦ عقوبات التي
حكم على المتهمين بمقتضاها من اعم اركانها
ان يكون المتهمون طالعين بأن الشخص الذي
حوكوا من اجل اخفائه فر بعد القبض عليه
أو متهماً في جنائية أو جنحة أو صدر في
حقه امر بالقبض عليه وهذا الركن لم تتكلم
عليه المحكمة بأسباب الحكم للطعون فيه
« وحيث انه لذلك يتعين قبول النقض

التي اصدرت الحكم بالدقة وهذا من الامور المتعلقة بالنظام العام واذن يتعين قبول هذا الوجه »

(طعن عبد الوهاب السيد ضد النيابة نمرة ٣٣٣ سنة ٤٠ قضاية . دائرة ممالي احدى طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٣٢٣

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
تنقض . مذكرة . عدم اطلاع المم . وجه مهم البطلان

القاعدة القانونية

في اثناء المداولة في قضية قدم المدعي بالحق المدني مذكرة الى المحكمة بلنها الى النيابة العمومية فقط دون ان يطلع عليها المتهمين قضت محكمة النقض والابرار بأن هذا العمل يبطل للحكم

المحكمة :-

« حيث ان رياض جرجس وصليب يوسف و خليل افندي منصور قدموا ستة اوجه من ضمنها قبول دفاع كتابي في فترة المداولة من المدعي المدني بدون تبليغ ذلك الدفاع الى المتهمين

« وحيث انه بالاطلاع على اوراق القضية تبين ان المدعي بالحق المدني قدم الى المحكمة الاستئنافيه اثناء المداولة مذكرة كتابية بلنها الى النيابة العمومية فقط دون ان يطلع عليها الخصوم وهم المتهمين أو تبليغها اليهم .

المطعون فيه اثبت ان المتهم مسك المجني عليها من ملابسها ومن بعض اجزاء جسمها بقصد مواقتها وترى المحكمة ان هذه الافعال مكشوفة للشروع في ارتكاب الجريمة لانها من اعمال البدء في التنفيذ لا اعمالا تحضيرية كما يدعي الطاعن »

(طعن خليل عوم سليمان ضد النيابة . قضية نمرة ٣٤٦ سنة ٤٠ قضاية . دائرة ممالي احدى طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٣٢٢

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
تنقض . تناقض بين محضر الجلسة والحكم . وجه تنقض

القاعدة القانونية

وجد تناقض بين محضر الجلسة والحكم في بيان التضاة الذين اصدروا الحكم فطلعت محكمة النقض والابرار هذا التناقض سبباً مهماً لبطلان الحكم

المحكمة :-

« حيث أن الوجه الاول من أوجه الطعن مبني على وجود تناقض بين محضر الجلسة والحكم في الهيئة التي اصدرت الحكم مع ان معرفة الهيئة أمر ضروري حتى يتيسر لمحكمة النقض معرفة ما اذا كان التضاة الذين أصدروا الحكم خولت لهم السلطة القانونية الفصل في القضية ام لا

« وحيث ان ما يرتكن عليه الطاعن بالوجه المذكور صحيح لانه بمجرد الاطلاع على محضر الجلسة والحكم المطعون فيه يتضح وجود تناقض بين لا يمكن معه معرفة الهيئة

وقت كاف ليتمكن من ابداء اوجه للنقض
اذا وجدت

« وحيث ان المحكمة ترى عدلا ان تمد
له الميعاد أو تمطيه ميعاداً جديداً »

(ملن السيد جبر ضد النيابة العمومية نمرة ٢٣١٧
سنة ٣٩ قضائية . دائرة مسالي اهد طلعت باننا
والهياة السابقة)

٣٢٥

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
مفق كرها . شروع

القاعدة القانونية

جذب المتهم المجني عليها من يدها ووضع
يده على بعض ملابسها ليفكها بقصد مواقعتها
بغير رضاها. عد عمله شروعاً في ارتكاب الجريمة
لأنه من اعمال البدء في التنفيذ

المحكمة : -

« حيث ان الحكم المطعون فيه اثبت
ان المتهم جذب المجني عليها من يدها ووضع
يده على ثكبة لباسها ليفكها بقصد مواقعتها
فانتمته وصرخت مستغيثة . وترى المحكمة
ان هذه الافعال مكوفة للشروع في ارتكاب
الجريمة لأنها من اعمال البدء في التنفيذ
لا اعمالاً تحضيرية كما يدعى الطاعن وبناء على
ذلك يكون الطعن على غير اساس ويجب رفضه »

(ملن غريسموس ضد النيابة . نمرة ٤٠ سنة ٤٠
قضائية . دائرة مسالي اهد طلعت باننا والهياة السابقة)

« وحيث ان القانون يقضى بعدم تقديم
مذكرات كتابية دون ان يطلع عليها المحكم
الآخر واذا يكون هذا الوجه مقبولا »
(ملن ريفيس جريس وآخرون ضد محمد بك عبدالوهاب
نمرة ٣٤٠ سنة ٤٠ قضائية دائرة مسالي اهد طلعت
باننا والهياة السابقة)

٣٢٤

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢
مفق . ضم الحكم . مد للمعاد

القاعدة القانونية

اذا لم يتم الحكم في بحر الثانية ايام التالية
ليوم صدوره فلا يترتب على ذلك أي بطلان
وجاز لمحكمة النقض والابرار ان تمد ميعاد تقديم
أوجه للنقض ليتمكن الطاعن من ابداء
أوجه للنقض

المحكمة : -

« حيث ان الطعن مبني على ان الحكم
المطعون فيه صدر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٢
وقد مضى اكثر من عشرة ايام ولم يوقع عليه
من حضرة رئيس الجلسة كما هو ظاهر من
الشهادة الرسمية المقدمة

« وحيث ان القانون لم ينص على بطلان
في الاجراءات في هذه الحالة

« وحيث ان كل حق المحكوم عليه
ينحصر في الاطلاع على اسباب الحكم في

قضاء المجلس الحسيني الشرعي

لا نزاع فيها) الا ان سلطة المجالس الحسينية سلطة استثنائية فلا تنظر الا ما خول لها النظر فيه وتعين النظر على الاوقاف لم يخول للمجالس الحسينية نظره فيستمر من اختصاص المحاكم الشرعية

« وحيث ان نظر هذا الطلب انما هو من اختصاص المحاكم الشرعية وعلى هذا يكون قرار ٢١ مايو سنة ١٩١١ المستأنف والقرار المترتب عليه الصادر في ٤ يونيه سنة ١٩١١ في غير محلها ، اما كون المطلوب المحجر عليها اجنبية فهذا امر لم يتم عليه أقل دليل »

(استئناف يوسف كامل البخاري ضد قرار مجلس حسي مصر نمرة ٢٤ سنة ٩١١ . دائرة سادة يحيى ابراهيم بلشا وحضرات احمد طلمت بك وحسن حلال بك المستشارين والشيخ محمد محمود ناجي العضو بالحكمة الشرعية العليا وحسن رضوان بلشا مدير الريية سابقاً)

٣٢٧

حكم تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩١١

المجلس الحسي . المحجر . قوة الشيء المحكوم به

القاعدة القانونية

القرارات الصادرة من المجالس الحسينية بتوقيع المحجر ليس لها قوة الشيء المحكوم به نهائياً فيجوز الرجوع فيها متى ظهرت مصلحة

٣٢٦

حكم تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩١١

المجلس الحسي . اختصاصه . المحجر على ناظر وقف

القاعدة القانونية

طلب المحجر على ناظر وقف وتعيين قيم عليه يدير حركة الوقف الذي هو ناظر عليه . قصص المجلس الحسي العالي برفض الطلب وقال ان تعيين القيم هو بمثابة تعيين ناظر على الوقف وتعيين النظر على الاوقاف من اختصاص المحاكم الشرعية

المجلس : -

« حيث انه لا نزاع بين طالبي المحجر وبين المستأنف في ان المطلوب المحجر عليها لا تملك شيئاً ولا في ان النرض من المحجر عليها تعيين قيم ليدبر حركة الوقف الذي هي ناظرة عليه من زمن طويل ويتمكن المستحقون في الوقف الذين منهم طالبو المحجر من مطالبتهم بمحقوقهم لاغتتيال اولادها كما يقولون غلة الوقف وعدم وجود من يخاصمه المستحقون للحصول على استحقاقهم في الوقف فيكون تعيين القيم المترتب على توقيع المحجر على الست خدوجة في الحقيقة تعيين ناظر للوقف » وحيث ان تعيين ناظر على وقف وان كان من القضاء الحسي (تقرر مصالح

يجوز استئنافها بمتضى المادة الثانية من القانون
نمرة ٥ سنة ١٩١١

المجلس :-

« من حيث انه جاء في اللادة الثانية من
أمر ٥ مارس سنة ١٩١١ مانحه (وللنيابة
العمومية ولكل ذى شأن ان يستأنف الى
المجلس الحسي العالى اى قرار صادر من
المجالس الحسية في طلبات توقيع الحجر)
ولا شك ان القرار الذى يصدره المجلس وان
لم يكن قراراً بتوقيع الحجر لكنه قرار
صادر فى طلب توقيع الحجر على ان القرار
المستأنف قرار تمهيدى يدل على ما سيقدره
المجلس فيجوز استئنافه

عن الموضوع

« من حيث انى المستأنف قدم كشفاً
طبيعياً توقع عليه بمعرفة وكيل استنابلية الجاذيب
ومساعد الطبيب الشرعى وحكيمباشي محافظة
مصر تاريخه ٤ اغسطس سنة ١٩١٣ والمجلس
الحسي يرى ان هذا الكشف كاف ولا حاجة
للكشف على المستأنف مرة ثانية امام مجلس
حسي مديرية قنا فيجب الغاء القرار للمستأنف

« وحيث ان الموضوع صالح لأن
يصدر المجلس الحسي العالى فيه قراراً نهائياً

« وحيث انه فضلاً عن ذلك التقرير
الطبي اذى جاء فيه ان المستأنف (سليم
التوى العقلية وقادر على التصرف فى ادارة
شؤونه الآن) فأذن المجلس الحسي العالى قد
ناقشه بالجلسة وكانت كل اجابته مؤيدة لما جاء

المحجور عليه فى ذلك سواء كان الزمن الذى
مضى منذ صدور قرار الحجر طويلاً أو قصيراً

المجلس :-

« حيث ان الحجر لم يوضع الا لصالح
المحجور عليه فالقرار الصادر بالحجر ليس فيه
شيء من قوة الاحكام النهائية فيمكن الرجوع
فيه فى أى وقت يظهر ان المصلحة هى فى
ذلك الرجوع سواء كان الزمن الذى مضى
على صدور القرار طويلاً أو قصيراً فالعبرة
بالظروف والبحث الجديد الذى قد يكون
ادق من البحث الذى بني عليه قرار الحجر »

(استئناف ابراهيم افدى اوى اوى ريد واخرى
وحضر عنهم حضرتى محمود بك ابو النصر الهامى واحد بك
مصطفى الهامى صد محمود الهدى امين ابو زيد واخرى
وحضر عن الثانية حضرة عبد السلام افدى الجندي
الهامى نمرة ٣٩ سنة ١٩١١ دائرة سادة يحيى ابراهيم
باشا وحضرات احمد طلعت بك وحس حلال بك المستشارين
والشيخ محمد محمود باشا العضو بالمحكمة الشرعية وحس
رصوان باشا مدير الميرية سابقاً اعضاء)

٣٢٨

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩١٣

المجلس الحسي . الاستئناف امام المجلس الحسي العالى .
القرارات التى يجوز استئنافها (للادة الثانية من قانون
نمرة ٥ سنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس حسي)

القاعدة القانونية

القرار الصادر من مجلس حسي بتكليف
الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه بالحضور امام
المجلس للكشف عليه طياً هو من القرارات التى

ومنعه من التصرفات وجعله تحت الاختيار لمدة سنة في إدارة محل تجاري وعلى الوصية تسليمه مبلغ ١٠٠ جنيه لاستئجارها فيه وعليه تقديم تقرير عن ذلك في نهاية السنة مع حساب المحل وتعيين والدته قيمة عليه لإدارة باقي أملاكه » استؤنف هذا القرار والمجلس الحسبي العالي قرر تأييده

(استئناف مصطفى مصطفى سليمان صد الست عز
يفت موسى نمرة ٣٨ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ دائرة
مالي احمد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٣٣١

حكم تاريخه اول ابريل سنة ١٩٢٣

وصي . عزل

القاعدة القانونية

عزل مجلس المطرية الحسبي وصيتين وعين آخر بدلاً منهما فقرر المجلس الحسبي العالي إلغاء القرار وإعادة الوصيتين كما كانتا بناء على انه :-

« يكفي لقبول التظلم ان الوصي الذي عينه المجلس الحسبي الابتدائي بدلاً عن الوصيتين السابقتين هو اجنبي عن العائلة ويرجع ان له مصلحة ذاتية في هذا التعيين الذي حصل له برغبة أخيه عمدة الناحية »

(استئناف مالي وزير الحفانية ضد الشيخ احمد مسعد حسن وأخرى نمرة ٣٤ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ دائرة مالي احمد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

في الكشف الطبي المذكور فيجب بناء على ذلك رفض طلب الحجر »

(استئناف ولي افندي هسي وحضر عنه صفراء احمد بك رمزي الهامي ضد خليل افندي حق وحضر عنه بالجلسة حضرة احمد افندي نجيب براده الهامي نمرة ٨٤ سنة ١٩١٣ دائرة سعادة يحيى ابراهيم بلنا وحضرات احمد طلعت بك وحسن جلال بك المستشارين والشيخ محمد محمود ناجي المصطفى المحكمة الشرعية العليا وحسن وصوان بلنا مدر الفرية سابقاً)

٣٢٩

حكم تاريخه ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٢

وصي . تصرفات . التنازل من حقوق القاصر

القاعدة القانونية

لا يملك الوصي التنازل عن شيء من حقوق القاصر . فلا يملك تخفيض الايجارات المقررة المجلس :-

« حيث ان الوصي لا يملك التنازل عن شيء من حقوق القاصر والمجلس لا يملك اجازة ذلك بل هذا من شأن لجنة تخفيض الأتجارات عند التظلم امامها »
« وحيث لهذا يتعين إلغاء القرار المطعون فيه »

(طعن مالي وزير الحفانية ضد الست انيسة على سلطان بصفقتها . نمرة ٦٥ سني ١٩٢١ — ١٩٢٢ دائرة مالي احمد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٣٣٠

حكم تاريخه اول ابريل سنة ١٩٢٣

حجر . اعتبار

القاعدة القانونية

قرر مجلس مصر الحسبي :
« توقيع الحجر على مصطفى مصطفى سليمان

مجلس مصر الحسبي قاضياً بالحجر بناء على
الاسباب الآتية :-

« حيث ان المجلس ناقش المستأنفة فتين
له انها حافظة لقواها العقلية بحيث نحسن التكلم
والفهم كما تبين ذلك ايضا من مناقشتها بعمق
معاون المجلس الحسبي الابتدائي

« وحيث ان ملكها هو عبارة عن نصف
منزل وقد أوقفه بحيث لا يمتشى عليه من التبدد
« وحيث ان المجلس لا يرى سبباً يدعو
الى الحجر عليها ولذا يتعين الغاء القرار المستأنف »
(استئناف بدوية على الصعيدي ضد حسن احد
خطاب نمرة ٣٨ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ . دائرة
مالي احد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٣٣٤

مجلس حسبي مصر

حكم تاريخه ١٦ ديسه بر سنة ١٩٢٢

مجلس حسبي . استنصاه . تعيين وصي من سلطة
قضاية اجنبية . أثره في مصر . (المواد ٥ و ٦ من
الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ —
المادة ٦ من قانون ١٠ سنة ١٩١٨)

القاعدة القانونية

ان الامر الصادر من سلطة قضائية مختصة
في مملكة اجنبية باقامة وصي هو امر صحيح
قانوناً ويجب احترامه في القطر المصري ومن ثم
فاذا توفي شخص في مصر وترك اولاداً قسراً
مقيمين في بلاد اجنبية (وهي في هذه القضية
البلاد التركية) وعين عليهم وصي من قبل
القاضي الشرعي في تلك البلاد فان هذا التعيين
يكون نافذاً امام المجالس الحسبية المصرية

٣٣٣

حكم تاريخه اول ابريل سنة ١٩٢٣
حجر . ولاية شرعية . سلها .

القاعدة القانونية

طلب من مجلس حسبي مصر توقيع الحجر
على شخص هو جدد قصر مشمولين بولايته
الشرعية فرفض المجلس الحسبي الطلب . استؤف
القرار والمجلس الحسبي العالي أيد طلب رفض
الحجر على الرجل ولكنه سلب منه ولايته
الشرعية على أحفاده القصر وقال :-

« حيث انه يحشى أن يقدم على التصرف
في مال أحفاده القصر ولذا يرى المجلس من باب
الاحتياط والرغبة في المحافظة على اموال القصر
سلب ولايته عليهم اذ ان هذا المجلس يملك
الحجر على الشخص وفي الحجر عليه سلب ولايته
على نفسه وعلى غيره . ولا شبهة في أن الذي يملك
هذا مجتمعاً يملك بعضه منفرداً

« وحيث بناء على ما تقدم يرى المجلس
تأييد القرار المستأنف القاضي برفض طلب
المستأنف ضدها الحجر على المستأنف مع التبرير
بسلب ولايته على أحفاده القصر »

(استئناف نجيه محمد حسن ضد مصطفى حسنين تاج
الدين نمرة ٣١ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ دائرة مالي
احد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٣٣٣

حكم تاريخه اول ابريل سنة ١٩٢٣
حجر . حسن التكلم والفهم .

القاعدة القانونية

أننى المجلس الحسبي العالي قراراً صادرًا من

المجلس :-

« حيث انه ثابت مما تقدم ومن محضر جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ وقرار الوصاية الصادر في هذا التاريخ لحسين افندي شكري ان القاصرتين المذكورتين كانتا وقت الوفاة في بلاد الترك مع امهما ولم يكن اسمهما معروفين لآلهما هنا .

« وحيث أن المادة ٦ فقرة خامسة من لائحة المجالس الحسبية المعدلة بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٨ تميز ان يكون محل تولى القاصر وقت الوفاة هو محل الاختصاص وإذا انتقل الى محل آخر ينتقل الاختصاص الى ذلك المحل » وحيث انه يجب البحث فيما اذا كانت وصاية السيدة المذكورة تعتبر عندنا ام لا

« وحيث انه لا نزاع في صدور الوصاية من حاكم شرعي اي من الجهة المختصة » وحيث انه لا شيء في لائحة المجالس الحسبية يحتم صدور الوصاية في القطر المصري ويجب البحث عن غرض الشارع من ذلك

« وحيث ان الشارع المصري لم يرد وضع هذا التقييد بدليل وضعه في مسألة الوقف حديثاً بالقانون رقم ٣٣ سنة ١٩٢٠ الذى عدل المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بأن منع مبالغ دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله الخ الا اذا وجد بذلك اشهاد بمن يملكه على يد حاكم شرعي بالقطر المصري وكانت المادة المذكورة قبل ذلك خلواً من لفظي بالقطر المصري

« وحيث انه قد يقال ان الوصاية وللأسائل الحسبية الاخرى في القطر المصري نظاماً خاصاً جعلها من المسائل المدنية أو ما يقرب من ذلك وأخرجها من الأحوال الشخصية ولكن جميع هذه للأسائل من اختصاص المجالس المالية الأخرى ولائحة ترتيب المجالس الحسبية نفسها الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ جاء في المادة الثانية منها ما يأتي : « اذا توفى احد الاهالى الخاضعين لاحكام الحاكم الشرعية فيما يختص بأحوالهم الشخصية عن محل مستكن أو ورقة قصر الخ » ولم يقتصر الامر على ذلك بل جاء في المادة ١٥ ان يكون نصيب الاوصياء امام القاضي الشرعي أو نائبه وتأيد ذلك في اللائحة التنفيذية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ المادة الثامنة . ونصت ايضاً هذه اللائحة في المادة ١٧ على انه اذا عين الأب قبل وفاة وصياً مختاراً على ولده القاصر فليس على المجلس الحسبي سوى اجراء التصديق من القاضي ولم يعدل القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٨ شيئاً من ذلك

« وحيث انه لذلك يجب اعتماد الوصاية المذكورة لصدورها على يد حاكم شرعي أو بمباراة اخرى من جهة مختصة (بعد تنازل حسين افندي شكري عن وصايته الى سبقت تلك الوصاية »

(قضية قاسم يوسيف افندي وصفي نمرة ٧٨٤ سنة ١٩٢١ الدور الاخر . أصدر الحكم حضرة قاضى نشأت بك القاضي)

مصلحة الوصي مع مصلحة القاصر أو عديم الأهلية كالمصومة ضده مثلاً إذ في هذه الحالة لا بد من تعيين ولي للمصومة وهذا التمييز كما يجوز حصوله من جهات المحاكم الشرعية كذلك يجوز بواسطة المجالس الحسبية التي من ضمن هيئتها حضرة القاضي الشرعي وذلك عملاً بمضمون النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من لائحة المجالس المشار إليها وبالفقرة السادسة من المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسبي العالي »

(استئناف مالي دور الحفانية سد قرار مجلس حسي مركز اتياي البارود نمرة ١٠١ سنة ١٩٢١ . دائرة مالي احدثت لنا واصحاب السادة والمفضلة والنزة محمد محمد لنا وابو بكر محي لنا والشيخ محمد مصطفى الراعي وحسن حسي بك رئيس محكمة سيوط الأهلية سابقاً)

قضاة محكمة الاستئناف الأهلية

المحكمة :

« حيث انه من المقرر قانوناً ان المعارضة في تنبيه نزع الملكية توقف سريان المدة المقررة لرفع دعوى نزع الملكية حتى يفصل نهائياً في تلك المعارضة لأنها بفعل المدعى » وحيث بالاطلاع على الاوراق تبين ان تنبيه نزع الملكية اعلن ليستأنف عليه في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ فعارض فيه في ٢٠

٣٣٥

حكم تاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢
جلس . اختصاصه . اقامة وصي للمصومة . محكمة شرعية . (المادة السادسة عشرة من القرار الوزاري الرقم ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ والمادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٥ سنة ١٩١١ والمادة ٤٣٤ من قانون الاحوال الشخصية)

القاهرة القانونية

للمجالس الحسبية كما للمحاكم الشرعية الحق في اقامة وصي خصومه لمقاضاة الولي الشرعي على قاصر

المجلس

« حيث ان منع المجالس الحسبية من التدخل اذا كان للقاصر أو لعدم الأهلية ولي تحت احكام المادة ٤٣٤ من الاحوال الشخصية إنما يكون في حالة ما اذا لم تتعارض

٣٣٦

حكم تاريخه ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
تنبيه نزع ملكية . ممارسة . حكمها

القاهرة القانونية

من المقرر قانوناً أن المعارضة في تنبيه نزع الملكية توقف سريان المدة المقررة لرفع دعوى نزع الملكية حتى يفصل نهائياً في تلك المعارضة

العثماني وجاء الخط المايوتي الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ فأيد سلطتها بعد أن أدخل عليها بعض قيود

٢ - ان المادة ١٨ من الخط المايوتي الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ أشارت الى مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بمسيحيين او برعنا آخرين غير مسلمين وصرحت بمجاوز احوالها بناء على طلب الخصوم الى الطاركة او رؤساء الطوائف او المجالس المالية للحكم فيها . وانه وان كانت لم تذكر الامواد التركات فان ذلك كان على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر

٣ - ان تقديم بعض الطوائف المسيحية لوائحها للحكومة المصرية للمصادقة عليها بأمر عال لم يدخل اي تعديل في سلطة الطوائف المذكورة بل أنه بالمعكس أيدها صراحة . فقدم تقديم أية طائفة مسيحية لوائحها للمصادقة عليها لا ينزع عنها اختصاصها ولا يغير سلطتها

٤ - المحاكم الأهلية ليست مختصة بالنظر في جميع مسائل الأحوال الشخصية فليس لما أن تطبيق الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية طبقاً لقواعد المتبعة أمامها فليس اذن للمحاكم الأهلية أن تبحث فيما اذا كان لبطريكةخانة الروم الكاثوليك ان تحكم على شخص بنفقة بل كل ما يجب البحث هو سلطة البطريركةخانة القضائية للفصل في مسائل النفقات

٥ - فضلاً عن وجود اختصاص قضائي

منه ولم يفصل في المعارضة ابتدائياً بالرفض الا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ واطعن هذا الحكم للمستأنف عليه في ٢ يناير سنة ١٩٢١ وأصبح نهائياً في ١٢ منه وللمستأنف عليه خمسة عشر يوماً من هذا التاريخ الاخير للدفع الدين اي لغاية ٢٧ يناير سنة ١٩٢١ ورفضت دعوى نزع الملكية في ٦ ابريل سنة ١٩٢١ فيكون قد مضى اوالاربعة عشر يوماً بين تاريخ اعلان تنبيه نزع الملكية وبين تاريخ المعارضة وتسعة وستون يوماً من ٢٨ يناير سنة ١٩٢١ لغاية ٦ ابريل سنة ١٩٢١ تاريخ رفع دعوى نزع الملكية يكون مجموع المدتين ثلاثة وثمانون يوماً أي اقل من التسعين يوماً المقررة لرفع دعوى نزع الملكية فيكون اذن الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الفاءه (استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة مدوبها يوسف افندي احمد الجندي صد السيد امين يوسف يوسف غمرة ٧٣٩ سنة ٣٩ دائرة خباب مستر برسيفال وصاحي الغزة غوري الطيبي بك ومحمد مصطفى بك)

٢٢٧

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣

بطريكةخانة الروم الكاثوليك - سلطها . صفات . اختصاص المحاكم الأهلية في مسائل النفقات . اللادائن ١٥٥ و ١٥٦ مدني

القاعدة القانونية

١ - ان بطريكةخانة الروم الكاثوليك تستمد سلطتها القضائية فضلاً وقانوناً من الباب العالي وقد منحت هذه السلطة في اوائل الفتح

المذكورة بمبلغ ٥٠ جنياً تمويضا والمصاريف وبعد سماع أقوال وطلبات المتأنف بالجلسة طبقاً لما جاء بمرضة استئناف وطلبات السب المتأنف عليها التي طلبت تأييد الحكم المتأنف وطلبات الحكومة التي طلبت رفض الاستئناف وتأييد الحكم المتأنف

ومن باب الاحتياط اخراجها من الدعوى لأنه لم يبد أحد من الخصوم طلبات قبلها

« وحيث ان اساس موضوع النزاع هو ان بطريكة خانة الروم الكاثوليك ليس لها سلطة للحكم في مسائل الاحوال الشخصية وحسباً فيما يتعلق بتعيين نفقة

« وحيث ان بطريكة خانة الروم الكاثوليك تستمد سلطتها القضائية فعلاً وقانوناً من الباب العالي

« وحيث في الواقع ان السلطة الممنوحة الى الطوائف المسيحية بأن تتقاضى امام محاكمها الكنائسية قد اعطيت لها منذ زمن بعيد في اوائل الفتح العثماني وأن هذه السلطة كانت ايضاً أكثر توسعاً قبل الخط الهايوني الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٥٩

الذي كان الغرض منه تضيق تلك السلطة في بعض اختصاصاتها ومنعها في البعض الآخر ولهذا فأن الخط الهايوني المشار اليه لم يمنع أي سلطة جديدة بل بالعكس قد أيد ما كان موجوداً منها فيجب إذاً أن لا يبحث في ذلك الخط عن شيء آخر سوى السلطة التي ايدها

« وحيث انه جاء في المادة ١٨ منه

لحكم الأحوال الشخصية في مسائل النفقة فان الشارع المصري وضع المادتين ١٥٥ و ١٥٦ عمداً لا كالتزامات تابعة لقانون الأحوال الشخصية بل كالتزامات يوجبها القانون نفسه المحكمة :

« حيث أن عزز قطه رفع هذه الدعوى على الست حينئذ قطه ووزارة الداخلية وطلب بمرضة الدعوى المعلقة بتاريخ ١٤ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ الحكم بيطلاق الحجز المتوقع من الست المذكورة بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ والزامها بمبلغ خمسين جنياً تمويضاً

« وحيث أن طلبه هذا مبني على ان الحكم الصادر من بطريكة خانة الروم الكاثوليك بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٤ بالزامه بنفقة شهرية مقدارها خمسة جنيهات ليست المذكورة وثلاثة جنيهات لابنتها ابتداء من أول مايو سنة ١٩١٤ وبناء عليه توقع الحجز المشار اليه هو حكم باطل لأنه صادر من سلطة قضائية غير مختصة بالنظر في مثل هذه الدعاوى « وحيث ان محكمة مصر الابتدائية أصدرت حكماً بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢١ قضى برفض طلب عزز قطه والزامه بالمصاريف

« وحيث ان عزز قطه استأنف هذا الحكم بتاريخ ٧ و ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ وطلب بمرضة استئنافه الفاء الحكم المتأنف والغاء الحجز المتوقع بناء على حكم صادر من سلطة غير مختصة والزام الست

في الدعاوى الخاصة بالطوائف غير الاسلامية وتقتضى أيضا المادة ٢٠ من قانون الولايات بأن « المحكمة العليا المدنية تنظر في جميع الدعاوى ماعدا المنازعات القائمة بين غير المسلمين والتي هي من اختصاص السلطة القضائية الخاصة بالطوائف غير الاسلامية »

« وحيث انه يتضح جليا من نص المادة تأييدا تاما بالمنشورات السابقة الصادرة من الباب العالي . وفي الواقع فإنه قد جاء بالمنشور الصادر بتاريخ ٢٣ جمادى الاخر سنة ١٣٠٨ الخاص ببطريكةخانة الروم الاردنودكس ما يأتي « يجب اتباع الاجراءات السابقة فيما يختص بالحكم في القضايا المتعلقة بالنفقة وللهر الناشئة عن مسائل الزواج » وكذلك قد جاء بالمنشور العالي الصادر بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ بشأن بطريكةخانة الارمن « بما ان مسائل النفقة الناشئة عن عقود الزواج أو عن فسخها كانت منذ زمن طويل من اختصاص البطريركةخانة . فإنه يجب استمرار ذلك واتباع الاجراءات السابقة » ثم ان المنشور الثالث الذي صدر بعد المنشورين السابق ذكرهما قضى بأن « تطبيق القواعد المينة بالمنشورات السابقة يجب تعميمها على جميع الطوائف غير الاسلامية كالدهاوى الخاصة بالنفقة الناشئة عن عقود الزواج أو عن فسخها فقد رؤى من المستحسن السير في الدعاوى المذكورة طبقا للقواعد السابق بيانها »

« وحيث انه قد صدرت منشورات

ما يأتي « ان الدعاوى الخصوصية كالدهاوى الخاصة بالتركات سواء كانت بين مسيحيين أو بين رعايا آخرين غير مسلمين يجوز احالتها بناء على طلب الخصوم الى البطركة او رؤساء الطوائف أو المجالس المالية للطوائف المذكورة للحكم فيها »

« وحيث انه يتضح جليا من نص المادة المشار اليها ان مواد التركات لم تذكر بنوع الحصر والتقييد من ضمن الدعاوى الخصوصية بل بمكس ذلك قد اراد الخط الهمايوني أن يشير الى مسائل الاحوال الشخصية وان كان لم يذكر سوى التركات فإن ذلك كان على سبيل التمثيل فقط لا على سبيل الحصر

« وحيث ان ذلك يتضح ايضا بمجلاء من مراجعة المذكورة المرسلة الى الدول بشأن الخط الهمايوني المذكور اذ جاء في الفقرة ١٣ من هذه المذكرة ما يأتي « وفيما يختص بالدعاوى المتعلقة بالشرائع الدينية والتي هي بسبب نوعها لاتهم ... الا المسيحيين فيما بينهم فإن هذه الدعاوى يصير تقديمها كما هو متبع سابقا . . امام السلطة المالية الكنائسية للمسيحيين » فضلا عن ذلك فإن السلطة القضائية التي كانت للطوائف غير الاسلامية قد تأيدت صراحة بلائحة ترتيب محكمة القضاء العليا الصادرة بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ وبقانون الولايات الصادر في سنة ١٨٦٧ اذ نصت المادة الثانية من اللائحة المشار اليها فيما يختص بالمسيحيين ان محكمة القضاء العليا غير مختصة على الاطلاق بالنظر

قال فإن هذا العمل التشريعي من قبل الحكومة لم يدخل أى تعديل فى سلطة الطوائف غير الاسلامية بل أنه بعكس ذلك قد أيدھا صراحة. وفى الواقع فإن المادة ١٦ من الأمر العالى الخاص بطائفة الاقباط الارثوذكس تقضى « بأن من وظائف المجلس العمومى للطائفة المذكورة النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية » وهكذا فيما يختص بطائفة الارمن الكاثوليك فى القطر المصرى فإن المادة ١٦ من اللائحة النظامية الخاصة بهذه الطائفة تقضى بأن اللجان التى يمينها مجلس على الطائفة تختص بالنظر فى جميع مسائل الاحوال الشخصية بين الارمن الكاثوليك من رعايا الحكومة المحلية وان الاحكام الصادرة من هذه اللجان تعتبر واجبة التنفيذ عملاً بنص المادة ٢٠ من الأمر العالى المشار اليه

« وحيث أن النصوص السابق ذكرها يعمل بها أيضاً بالنسبة للانجيليين الوطنيين فإن المادة ٢١ من الأمر العالى الصادر فى اول مارس سنة ١٩٠٢ الخاص بهذه الطائفة تقضى بأن المجلس العمومى يختص بالنظر والحكم فى جميع المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية التى تقع بين انجيليين وطنيين

« وحيث انه فضلاً عما تقدم فإن المحاكم الاحلية ليست مختصة بالنظر فى جميع مسائل الاحوال الشخصية وبناء على ذلك فإنه ليس لهذه المحاكم الا أن تطبق الاحكام الصادرة من محاكم الاحوال الشخصية طبقاً للقواعد

اخرى بتأييد هذه المبادئ نفسها وقد قضى المنشور الثالث المشار اليه آنفاً بأن جميع الاحكام التى تضمنتها المنشورات المذكورة تسرى بنوع عام على جميع الطوائف غير الاسلامية

« وحيث ان المبادئ التى قررتها تلك المنشورات قد تأيدت ايضاً فى القطر المصرى بمقتضى الامر الصادر من المية السنية الى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ - ٣١ يوليو سنة ١٨٩١ والذى يقضى بأن الاحكام المنصوص عنها بالمنشورات السابقة يجب أن تكون عامة ومنطقة على جميع الطوائف غير الاسلامية واعتبارها كقواعد يجرى العمل بمقتضاها فى المواد المنصوص عنها

« وحيث أنه يستنتج مما تقدم أن بطريكة خاتة الروم الكاثوليك كان لها السلطة القضائية التامة للحكم فى مسألة النفقة المطلوب تمييزها

« وحيث انه لا عبرة بما يدعيه الخوارج عزز قطه من أن البطريكة خاتة لم يكن باستطاعتها أن تحكم عليه بدفع النفقة بحكمها الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩١٤ لأن لائحة هذه البطريكة خاتة لم تكن صدرت فى ذلك التاريخ مع صدور لوائح خاصة بطوائف اخرى غير اسلامية فى القطر المصرى

« وحيث أنه اذا كانت بعض الطوائف الاخرى المسيحية قدمت لوائحها للحكومة المصرية وقد صادقت عليها الحكومة بأمر

الحكم الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٤ من بطريكة خانة الروم الكاثوليك بشأن النفقة أو أن هذا الحكم لم يكن مبنياً على مسألة فسخ الزواج

« وحيث أنه فيما يختص بالحكومة المصرية التي أدخلها المستأنف في الدعوى فأنها لم تؤيد مطلقاً ما تمسك به المستأنف من الدفع والمسائل الفرعية بل أنها بالعكس قد أيدت اختصاص البطريكة خانة وطلبت تأييد الحكم المستأنف

« وحيث أن الست حنينه قطه طلبت أيضاً تأييد الحكم المذكور

« وحيث أنه يتعين إذن قبول طلبات الست حنينه والطلبات الاصلية المقدمة من الحكومة والحكم برفض الاستئناف المرفوع من المخواجه عزيز قطه وتأييد الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢١ بناء على الاسباب السابق بيانها والاسباب الواردة بالحكم المستأنف »

(استئناف الحواجة عزيز قطه وحضرته حفرة انطون يزك افتدى الحامي ضد الست حنينه قطه ووزارة الداخلية وحضر عن الاولى حفرة عدلي اسكندر لفتدى وعن الثانية حفرة الحامي بك جريس مندوبها فقرة ١٨ سنة ٣٩ قضائية دائرة حفرة صاحب السادة محمد محرم بلشا وحناب مسيو كالوين وصاحب السادة محمد علام بلشا)

٣٣٨

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣

« مستخدم . رقت . اعلان

القاهرة القانونية

١ - الحكومة اواي مخدوم آخر اذا

المتبعة امامها فليس اذن للحاكم الأهلية ان تبحث فيها اذا كانت لبطريكة خانة الروم الكاثوليك أن تحكم على المستأنف بدفع النفقة بل أن المسألة الوحيدة التي كان للقضاء المدني الاهلي أن يبحث فيها هي سلطة البطريكة خانة القضائية للفصل في مثل هذه الدعوى فضلاً عن أن تلك السلطة غير قابلة للنزاع

« وحيث أن الشارع المصري مع عدم ذكره شيئاً عن الاختصاص في مسائل الاحوال الشخصية ومواد النفقة قد قرر حق النفقة في المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من القانون المدني ففرض بأنه يجب على الاصول القيام بالنفقة على فروعه وأزواج الفروع أيضاً الخ

« وحيث أن هذه النصوص التشريعية قد وضعت فضلاً عن وجود اختصاص قضائي لحاكم الأحوال الشخصية في مسائل النفقة ومع ذلك فإن الشارع المصري وضعها عمداً لا كالتزامات تابعة لقانون الأحوال الشخصية فقط بل كالتزامات يوجبها القانون نفسه

« وحيث أن النصوص المشار اليها تعتبر إلزاماً صريحاً قضى به الشارع المصري ولا يستطيع المستأنف أن يتخلص منه

« وحيث أن المستأنف قدم اخيراً في الدعوى صورة طبق الأصل من اعادة صادرة من المجلس الكنائسي الاعلى في روما الى بطريكة خانة الروم الكاثوليك في القاهرة جاء فيها أن الحكم الصادر بفسخ الزوجية قد صار القأوه .

« وحيث أن هذه الأعادة لا تنقض

فقط لا على المجلس الا أنه يتضح منها لزوم سبق الاعلان المدة الثلاثة بالنسبة للموظفين في وظائف التلميم

« وحيث أن المادة المشار اليها تقضى بأن الاخطار يجب أن يكون في بحر شهر ابريل من كل سنة ويسرى مفعوله في آخر السنة المكتبية فيؤخذ من ذلك أنه اذا حصل الاخطار بعد شهر ابريل فيجب أن يسقى الموظف لغاية السنة المكتبية التالية

« وحيث أنه في هذه الحالة ترى محكمة الاستئناف أنه من الصواب ومن العدالة تطبيق هذه القاعدة على مجلس المديرية أيضاً لانه لما أعلن المستأنف عليه بالرفت بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٢١ كان يجب أن يبقية في الخدمة لغاية ذلك التاريخ

« وحيث ان محكمة اول درجة قد اخطأت اذن باحتساب مرتب المستأنف عليه لغاية شهر ابريل فقط .

« وحيث انه مع التسليم بأن المستأنف عليه قد استولى على مرتبه لغاية اغسطس سنة ١٩٢١ فيكون له الحق اذن في تعويض بوازي مرتبه عن مدة عشرة شهور مع اعادة غلاء المعيشة من اول سبتمبر سنة ١٩٢١ لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٢ وهذا ما يجب الحكم له به تعديلا للحكم المستأنف »

(استئناف مجلس مديرية الشرقية وحضر عنه حضرة ميخائيل بك الالقي ضد الشيخ بيومي عطيه وحضرته حضرة احمد نجيب براده اقدي الهامي - غرة ١٠١٢ سنة ٣٩ - دائرة حابستر برسيفال وحضرني صاحي الزمة فوزي حوجي الطيبي بك ومحمد مصطفى بك)

أراد فصل مستخدم من وظيفته يجب أن يعلنه بذلك في الوقت المناسب الا اذا كان لرفت أسباب معينة وثابتة تمنع بقاءه في الخدمة

٢ - مدة الاعلان في وقت لائق قبل الرفت تختلف حسب نوع الوظيفة

المحكمة :-

« حيث ان الاسباب التي بني عليها الحكم المستأنف وجدت في محلها وتوافق عليها محكمة الاستئناف فيما يختص بالتعويض الواجب الحكم به للمستأنف عليه وخصوصاً لأن هذه المحكمة توافق على ما قرره محكمة اول درجة من ان احكام المادة ٤٧ من القانون المالي تقضى بمجواز رفت الخدمة الخارجين عن هيئة المال في أي وقت كان ولكن ذلك لا يفيد انه يجوز رقتهم بدون سبق اعلانهم بذلك لأن المحاكم المصرية قررت مبدأ ثابتاً وهو أن الحكومة او أي عتدوم آخر اذا اراد فصل مستخدم من وظيفته يجب أن يعلنه بذلك في الوقت المناسب الا اذا كان الرفت لاسباب معينة وثابتة تمنع بقاءه في الخدمة .

« وحيث ان مدة الاعلان في وقت لائق قبل الرفت تختلف حسب نوع الوظيفة ففي حالة المستخدمين الخارجين عن هيئة المال قد جرت العادة ان تكون هذه المدة شهراً واحداً أو أكثر ولكن في حالة هذه الدعوى ترى محكمة الاستئناف ان المادة ٣٩ من لائحة مستخدمى مجلس مديرية الشرقية وأن تكن في ظاهرها تسرى على المستخدم

٣٣٩

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣

شركة . انقسام الارباح

الفاخرة القانونية

إذا لم يبين الشركاء بطريقة صريحة قاطعة ما هي حصة كل منهم في الأرباح كان للمحكمة أن تحددها بطريقة العدالة بين الخصوم. وبما أنه قد جرت العادة في هذه البلاد أنه إذا اشترك شخصان وقدم أحدهما رأس المال وتمهد الثاني بإدارة الأعمال فيكون للأول ثلثا الأرباح وللثاني الثلث

المحكمة : —

« حيث أنه يتضح من أوراق القضية والمستندات المقدمة فيها ومن أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة الاستئناف أنه مع التسليم بعدم وجود شركة قانونية بين المستأنف والمرحوم اسكندر قسيم خاصة بإدارة أعمال الكنتين في بليس فإنه يستنتج منها على كل حال وجود اتفاق بينهما إما شفهي أو كتابي بمقتضاه تمهد المستأنف بإدارة اشغال الكنتين لحساب المرحوم اسكندر قسيم بلا أجر معين بل يكون له نظير ذلك أما حصته من صافي الأرباح أو حصة عن قيمة الأشياء المبيعة .

« وحيث أن هذه المحكمة ترى أن ذلك ليس ثابتاً فقط من شهادة ولیم افندي ريارى الحامى وخليل بك ثابت بل من الاعتراف

الصادر من المرحوم اسكندر قسيم نفسه امام السلطة العسكرية وايضاً من أقوال الدكتور فارس نمر الذى ترى المحكمة أنه شاهد لا غرض له مطلقاً في هذه الدعوى وقد قرر ان المرحوم اسكندر قسيم لم ينكر أن المستأنف يستحق له مبلغاً ولكنه يجب أن ينتظر تسوية حساب الكنتين وزاد الشاهد المذكور على ذلك أنه فهم من أقوال اسكندر قسيم أن تسوية تلك الحسابات تكون على اساس الشركة أي ان المستأنف يجب أن يستولى على حصته من الارباح

« وحيث أنه يجب أن يلاحظ أنه لم يبين مطلقاً بطريقة صريحة قاطعة ما هي حصة المستأنف في الارباح ولا مقدار تلك الارباح فلهذا ترى المحكمة وجوب الفصل في هذه المسألة بطريق العدالة بين الخصوم .

« وبما أنه قد جرت العادة في هذه البلاد أنه إذا اشترك شخصان فقدم أحدهما رأس المال وتمهد الثاني بإدارة الأعمال فيكون للأول ثلثا الارباح وللثاني الثلث فترى المحكمة تقدير حصة كل منهما على هذا الاساس

« وحيث أنه فيما يختص بمقدار الارباح فان اسكندر قسيم قرر بشهادته امام السلطة العسكرية ان مبيعات الكنتين كانت تبلغ الف جنيه تقريباً في الشهر وان قيمة الارباح ١٥ في المائة أي ١٥٠ جنيه شهرياً فتكون حصة الارباح ١٣٥٠ جنيه عن تسعة اشهر مدة ادارة الكنتين ولكن يجب ان يستنزل من ذلك بعض المعاريف

٣٤٠

حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٣
طبيب . احرة علاج . سقوط الحق . مجيب .
المادة ٢١٢ مدني

القاهرة القانونية

ليس لمن امتنع عن حلف اليمين المنصوص
عليها بالمادة ٢١٢ مدني أن يتمسك ضد الطبيب
المطالب بأجرة عليه بقوط حقه في المطالبة بها
بمضي مدة ثلثة وستين يوماً على استحقاقها .

(استئناف مصطفى بك وحيد وأخبر صد الدكتور
طيفل بلنا وحضر عنه حفرة محمد ابو شادي بك المحامي
نمرة ٥٤ سنة ٤٠ قضائية . دائره سادة احمد موسى بلنا
وجناب «سركرشو وصاحب النزة متولي عني بك)

٣٤١

حكم تاريخه ١٣ مارس سنة ١٩٢٣
نزع ملكية . وطنيين . دأى أحني مرتين
اختصاص المحاكم الأهلية

القاهرة القانونية

جرى العمل امام القضاء الأهلي على أن
المحاكم الأهلية مختصة بدعوى نزع ملكية
العقار وفاء للذين اذا كلت جميع الخصوم في
الدعوى وطنيين ولو كان العقار المراد نزع
ملكيتهم مرهوناً لأجنبي طالما أنه لم يوجه طلب
من هذا الأخير بنزع الملكية والبيع . اما اذا
اتخذت اجراءات بالمحاكم المختلطة فتوحيداً
للإجراءات التي بوشرت امام سلطتين قضائيتين
مختلفتين يجب أن توقف المحاكم الأهلية الفصل

« وحيث ان المستأنف قرر ايضاً في
التحقيقات للشار اليها امام السلطة العسكرية
ان البيعات بلغت في شهر يوليو ١٥٠٠ جنيه
وان الارباح كانت من ١٨ الى ٣٠ في المائة
وقد قرر الشهود الذين معهم المحكمة ان
المبيعات اليومية كان متوسطها يزيد عن
٦٠ جنيه فتكون الارباح على هذا الاساس
٣٠٠ جنيه في الشهر أو ٢٧٠٠ جنيه عن
لدة كلها .

« وحيث انه في هذه الحالة ترى المحكمة
اعتماد مبلغ وسط بين التقديرين السابق
ذكرهما فتقدر صافي الارباح عن مدة ادارة
الشركة بمبلغ ١٨٠٠ جنيه يخص المستأنف
منها الثلث اي ٦٠٠ جنيه

« وحيث ان هذا التقدير يطابق ايضاً
اقوال المستأنف تقسه امام السلطة العسكرية
اذ قرر ان حصته في الارباح على رحه
تبلغ ٦٥٠ جنيه .

« وحيث انه مما يؤيد ايضاً صحة هذا
التقدير انه لو رؤى من الارجح تعيين
حصه المستأنف بصفة حمله بالمائة حصة
عن قيمة المبيعات فتكون النتيجة ان حصته
تبلغ القيمة السابق ذكرها بوجه التقريب

« وحيث انه مما تقدم جميعه ترى محكمة
الاستئناف الغاء الحكم المستأنف والحكم
للمستأنف بمبلغ السائة جنيه المذكورة آنفاً »

(استئناف رشيد افندي ثابت وحضر عنه حفرة
انطون افندي زيك المحامي ضد وروثة المرحوم اسكندر
قسم وحضر عنهم حفرة وهيب افندي دوس المحامي
نمرة ٢٣٨ سنة ٣٩ قضائية . دائره جناب مسر برسيفال
وصاحبي النزة فوزي الطيبي بك ومحمد مصطفى بك)

الأهلية المنشور ولها في المجموعة الرسمية السنة الرابعة عشر سنة ٣٨ وثانيها في المجموعة الرسمية السنة السادسة عشر سنة ٣٥ « واما القضاء المختلط فقد جرى على عكس ذلك وقضى باختصاص المحاكم المختلطة بأجراءات حجز العقار وما يترتب عليه من جميع النتائج بما فيها البيع القهري متى كان متعلقاً بالعقار حق عيني لمصلحة الأجنبي وذلك تطبيقاً للمادة ١٣ من لائحة ترتيبها التي نصت ان مجرد ترتيب رهن عقارى لصالح اجنبي على الاموال العقارية مهما كان الحائز والمالك لها يجعل المحاكم المختلطة مختصة بالفصل في صحة الرهن وجميع نتائجه بما فيها البيع الجبرى للعقار وتوزيع الثمن .

« وحيث ان هذه المحكمة ترى الاخذ بما سار عليه القضاء الاهلى في هذا الموضوع لان وجهة نظر الشارع المختلط هي المحافظة على مصلحة الدائن الأجنبي وتقرير الاختصاص للمحاكم المختلطة لفصل فيما يطلبه من اجراءات نزاع ملكية العقار وببمه لوفاء حقوقه من ثمن المبيع . ومن المسلم به عملاً ان ثمن العقار المترتب عليه حق عيني للأجنبي ومبيع امام المحاكم الاهلية جار ارساله الى قلم كتاب المحاكم المختلطة لتوزيعه بالطريق القانوني بين جميع الدائنين وطنيين واجانب وقد دل العمل ايضا انه يتفق كثيراً ان الدائن الأجنبي لم يجد مطلقاً من مصلحته الاعتراض على اختصاص المحاكم الاهلية بمباشرة اجراءات نزاع الملكية المرفوعة امامها بين وطنيين

في الدعوى وتحكم بعدم اختصاصها عندما تم اجراءات البيع امام المحكمة المختلطة لمصلحة الدائن الأجنبي لأن سلطة القضاء المختلط أوسع لكونها تشمل مصالح الوطنيين والأجانب (راجع المجموعة الرسمية سنة واية عشر فقرة ٣٨ ومجموعة سنة سادسة عشر فقرة ٣٥ والمحاماة سنة ثانية عدد ٢ صحيفة ٧٨ فقرة ٢٨) المحكمة :—

« حيث ان المصوم وطنيون ولا نزاع في وجود حق عيني أى رهن عقارى لصالح احد الأجانب المدعو المواجه ايلي روثايل جلانتي على العقار الداخلى ضمن دعوى نزاع الملكية وثابت هذا الرهن بالشهادة المقدمة في القضية ومسجل في ١٥ يناير سنة ١٩٢٢ تحت فقرة ٧٩

« وحيث ان النزاع بين الطرفين ينحصر في معرفة ما اذا كانت المحاكم الاهلية مختصة اولا بنظر دعوى نزاع الملكية المرفوعة من دائن وطنى على مدين وطنى ومتعلق بالعقار المطلوب نزاع ملكيته حق عيني لمصلحة احد الأجانب .

« وحيث ان العمل جرى امام القضاء الاهلى على ان المحاكم الاهلية مختصة بدعوى نزاع ملكية العقار وفاء للدائن اذا كان جميع المصوم في الدعوى وطنيين ولو كان العقار المراد نزاع ملكيته مرهونا لاجنبي طالما انه لم يوجه طلب من هذا الأخير بنزع الملكية والبيع « راجع حكمي محكمة الاستئناف

عن اختصاصها في دعوى بين وطنيين ولم يتخذ الدائن الاجنبي في وقتها اي عمل من الاجراءات امام المحاكم المختلطة اذ يتحمل الدائن للمسئولية بمباشرة اجراءات نزع الملكية والبيع امام محكمة الطيمنية وبما ينتج عنها من الصعوبات وليس للدائن اذن ان يتمسك بدفع في مصلحة غيره ومن المحتمل عدم تحقق ما افترضه خصوصاً وأن الدائن في هذه القضية وهو المستأنف عليه قرر صراحة امام المحكمة بأنه قابل لتحمل مصاريف الدعوى الحالية لو أبطلت امام المحاكم المختلطة بفعل الدائن الاجنبي وبهذا الاقرار قد بطل اعتراض المستأنفين. وفوق ذلك فانه ثبت من ورقة التنازل الرسمية المهررة في اول فبراير سنة ١٩٣٣ امام قلم كتاب محكمة المنصورة المختلطة المقدمة بمد قلم المرافعة ان الدائن الاجنبي وهو الخواجه ايلي روثايل جلانتي قد قرر بالتنازل عن اسبقية في تسجيل الرهن الصادر لمصلحته على العقار وقبل حلول للمستأنف عليه الاول وزميله في الاسبقية عنه على ان الدائن الاجنبي ليس من مصلحته الاعتراض على اجراءات نزع الملكية امام المحاكم الاهلية « وحيث انه يتلخص مما تقدم انه ما دام جميع الخصوم ووطنيين فالمحاكم الاهلية هي المختصة بنظر دعوى نزع الملكية بينهم ولو كان العقار المطلوب نزع ملكيته مرهوناً لاجنبي ظلماً انه لم تتخذ اجراءات من نفس الدائن الاجنبي امام المحاكم المختلطة لحجز العقار ويمنه قهراً. واما اذا تخلفت اجراءات

ولو مع وجود حق عيني لمصلحة على العقار لملكه تماماً ان ثمن المبيع سيوفى دينه أو أن الثمن في كلا الحالتين سواء كان البيع الجبري بالمحاكم الاهلية او بالمحاكم المختلطة لم يصل لتوفيق دينه لوجود حقه متأخراً عن حق الدائن الوطني او غير ذلك من الاعتبارات كما انه يتفق ايضاً ان الدائن الاجنبي يسمى احياناً في اختصاص المحاكم الاهلية بتحويل دينه الى وطني ولو صورياً كما شوهد في العمل ففي مثل هذه الاحوال من المبت ان تتخلى المحاكم الاهلية عن الاختصاص بنظر الدعوى القائمة امامها بين وطنيين ظلماً ان الدائن الاجنبي لم يتخذ امام المحاكم المختلطة اي عمل من اجراءات الحجز العقارى والبيع حتى يمكن بناء على ذلك للمحاكم الاهلية ان تحكم بعدم اختصاصها.

« وحيث ان المستأنفين يعترضون على اختصاص المحاكم الاهلية بأنه قد يحصل ان الدائن الاجنبي يتجاهل اجراءات نزع الملكية والبيع امام المحاكم الاهلية وبعد انتهائها يرفع دعواه امام المحاكم المختلطة ويطلب بطلان تلك الاجراءات بناء على انها ليست حجة عليه ويباشر اجراءاته امام المحكمة المختلطة ويحاج الى طلبه وفي ذلك تحميل لم بالمصاريف التي صرفت امام المحاكم الاهلية بدون فائدة

« وحيث ان هذا الاعتراض ولو انه من الوجهة بكمال ولكن ترى المحكمة أنه لا يترتب عليه حتماً ان تتخلى المحاكم الاهلية

الحكمة : —

« حيث ان محكمة اول درجة حكمت للشيخ خير الله خليفة بمبلغ ٧٠٠ مليم جنبه مكون من ثلاث مبالغ وهي اولاً مبلغ ٨٥٠ مليم جنبه قيمة مرتبه عن المدة الأخيرة من خدمته مع ملحقاته بعد تنزيل بعض مبالغ رؤي لزوم خصمها منه . وثانياً مبلغ ٢٢٠ مليم جنبه قيمة مرتبه عن ثلاث شهور بسبب رفته في وقت غير لائق . وثالثاً مبلغ ١٠٠ مليم جنبه مكافأة باعتبار مرتب شهر واحد عن كل سنة خدمة ابتداء من ١٢ يناير سنة ١٩١٥ الى تاريخ فصله من الخدمة

« وحيث انه فيما يختص بالمبلغ الأول فإن ديوان الاوقاف الخصوصية معترف للمستأنف بحقه في هذا المبلغ واما عن المبلغ الثاني فإن محكمة أول درجة قد اخطأت في الحكم له به لأنه وان يكن من اللبأء المقررة التي ايدها الاحكام القضائية انه اذا رقت التخدم احد مستخدميه لأسباب شريفة لا تبرر الرقت الفجائي فيجب عليه في هذه الحالة ان يطنه بذلك قبل الرقت بمدة لاقله أو ان يدفع له مرتبه عن تلك المدة الا ان الحالة ليست كذلك في هذه الدعوى لان ديوان الاوقاف الخصوصية قد فصل المستأنف عليه من الخدمة بسبب بلوغه السن القانونية وفي هذه الحالة لم يكن هناك لزوم لاختطاره قبل الرقت بزمان معين

بالمحاكم المختلطة ففي هذه الحالة يجب بلا شك توحيد الاجراءات التي بوشرت امام سلطتين قضائيتين مختلفتين أن توقف المحاكم الاهلية الفصل في الدعوى والحكم بعدم اختصاصها عندما تم اجراءات البيع امام المختلط لمصلحة الدائن الاجنبي لان سلطة المختلط اوسع لكونها تشمل مصالح الوطنيين والاجانب معاً »

(استئناف عبد الوهاب بك الرزي وآسرين وحضر عنهم حضرة كامل افندي يوسف الهاي ضد خليل بك شاهين وآسر وحضر عنها حضرة عبد الرحمن بك الرافعي الهاي نمرة ١٠٣٩ سنة ٣٩ قضائية دائرة جناب مستر برسفال وصاحبي المرة فوزي الطيبي بك ومحمد مصطفي بك)

٣٤٢

حكم تاريخه ١٣ مارس سنة ١٩٢٣
مستخدم . رقت . بلوغ السن . مكافأة

القاعدة القانونية

١ — انه وان كان من المبادئ المقررة أنه اذا رقت التخدم أحد مستخدميه لأسباب شريفة لا تبرر الرقت الفجائي وجب عليه أن يطنه بذلك قبل الرقت بمدة لاقله أو ان يدفع له مرتبه عن تلك المدة . الا انه في حالة رقت المستخدم بسبب بلوغه السن القانونية ليس ثمة لزوم لاختطاره قبل الرقت بزمان معين بل ان مرتبه يقطع من تاريخ بلوغه السن القانونية

٢ — ان قاعدة منح ماهية شهر عن كل سنة من مدة الخدمة تعتبر قاعدة عادلة لمكافأة المستخدم الذي يستقضى عنه

يدل على ان الأوقاف بصفتها من الادارات الخيرية كانت قد جرت على عادة اعطاء مستخدميها للفصولين من الخدمة مكافأة تحسب لهم على الاساس السابق ذكره وان لم تكن الأوقاف ملزمة قانوناً بذلك

« وحيث انه يجب الافتراض اذن ان وقف الاميرة جميلة هانم كان يفعل ذلك ايضاً في حالة فصل بعض المستخدمين من وظائفهم. وبما يجب ملاحظته انه لما أُلحق وقف الاميرة جميلة هانم بدوان الاوقاف الخصوصية في اوائل سنة ١٩١٥ لم يعط مستخدمي وقف الاميرة اية مكافأة عن مدة خدمتهم السابقة ولذلك لا يمكن اعتبار ان مدة خدمتهم قد انقطعت بل انهم قد استمروا في الخدمة بلا انقطاع وان ديوان الاوقاف الخصوصية قد ادخل أولئك المستخدمين في خدمته على اساس الشروط للشار إليها آتياً فليس اذن من العدالة ان المستخدم الذي خدم في وقف الاميرة جميلة هانم مدة طويلة ثم رُفِعَ من الخدمة بعد ضم ذلك الوقف الى الاوقاف الخصوصية بمدة قصيرة تحسب له مدة خدمته في الاوقاف الخصوصية فقط لأنه في هذه الحالة يحرم من الحصول على مكافأة عن مدة خدمته في وقف الاميرة الذي لم يكن له شخص الآن سوى الاوقاف الخصوصية ولا يحصل على مكافأة كافية من الاوقاف الخصوصية .

« وحيث ان ديوان الأوقاف الخصوصية لما قبل ضم وقف الاميرة جميلة هانم اليه

بل ان مرتبه يقطع من تاريخ بلوغه السن القانونية

» وحيث انه فيما يختص بالمبلغ الثالث فإن المسألة التي يجب الفصل فيها هي هل يجب احتساب المكافأة ابتداء من التاريخ الذي فيه الحق وقف الاميرة جميلة هانم بالاوقاف الخصوصية كما يقول ديوان الاوقاف المذكور ووافقه على ذلك محكمة اول درجة ام من تاريخ تعيين المستأنف عليه في خدمة وقف الاميرة جميلة هانم كما يدعى

« وحيث ان هذه المسألة قد اختلفت الآراء فيها وقدم كل من الخصمين احكاماً متناقضة في هذا الموضوع ولكن محكمة الاستئناف ترى ترجيح نظرية المستأنف عليه وذلك للأسباب الآتية :

« وحيث ان المنشور الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ من مدير الاوقاف الخديوية يقضى بما يأتي :

(اتباعاً لما هو جار بنفس نظارة المالية وتأييداً لما هو جار عليه العمل حتى الآن اقرر ان كل من يفصل من موظفي الاوقاف الخديوية بسبب شريف يكون له الحق في مكافأة تحسب له باعتبار ماهية شهر من كل سنة من المدة التي تقضى في خدمة الاوقاف المذكورة وهذا القرار يعتبر قاعدة للعمل بمقتضاه .) ويجب ان يلاحظ ان هذا القرار لم يكن الا تأييداً لما كان جارى العمل عليه قبل تاريخه في الاوقاف للشار إليها وهذا

٣٤٣

حكم تاريخه ٢١ مارس سنة ١٩٢٣

دعوى استحقاق قرعية . ميعاد استئناف الحكم
المصدر فيها . اعلان الحكم الابتدائي

القاعدة القانونية

(١) اذا رفعت دعوى الاستحقاق العقارى أثناء اجراءات نزاع الملكية وانبنى على رفضها ايقاف اجراءات نزاع الملكية كانت دعوى فرعية وكان ميعاد استئناف الحكم الذى يصدر فيها عشرة ايام من تاريخ اعلانه

(٢) اذا كانت الشخص المطلوب اعلانه متغيباً ومنزله وفقاً واعلن الحكم لعمدة البلد كان الاعلان صحيحاً طبقاً لنص المادة ٧ مرافعات

المحكمة :-

« حيث انه ثابت من الاوراق ان الدعوى هي استحقاق عقارى رفعت في اثناء اجراءات نزاع الملكية وقد اوقعت اجراءات نزاع الملكية المذكورة بناء على رفع دعوى الاستحقاق المذكورة بناء على رفع دعوى الاستحقاق »
« حيث انه يتبين من ذلك ان دعوى الاستحقاق هي دعوى فرعية في اثناء اجراءات نزاع الملكية ومن المقرر قانوناً في المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات أن الاستئناف يجب أن يرفع في ظرف عشرة ايام من تاريخ اعلان الحكم

« حيث انه ثابت ان الحكم المستأنف

قد قبل حتماً بكل الالتزامات المترتبة على هذا الوقف بما فيها الالتزام بأعطاء مكافآت للمستخدمين بكيفية مناسبة

« وحيث ان محكمة الاستئناف ترى ان قاعدة منح ماهية شهر عن كل سنة من مدة الخدمة تعتبر قاعدة مادية لمكافأة المستخدم الذى يستغنى عنه وان ديوان الاوقاف المخصوصية ملزم بدفع هذه المكافأة ليس فقط عن مدة خدمة الموظف في هذا الديوان بل ايضاً عن المدة التى قضاها الموظف في خدمة وقف الاميرة جميلة هانم الذى ضم الى الاوقاف المخصوصية

« وحيث ان مدة خدمة المستأنف عليه بأكملها تبلغ اربع وعشرين سنة ونصفاً فالمكافأة المستحقة له باعتبار ماهيته الشهرية ٨٤٠ قرشاً تبلغ مليم ٨٦٦ ٢٢٧ وهذا ما تحكم به محكمة الاستئناف للمستأنف عليه بدلا من مليم ٩٦٦ ٢٦٦ المحكوم له به من محكمة اول درجة

« وحيث انه بأضافة ذلك المبلغ الى مليم ٨٠٠ ٢٦٦ السابق الاشارة اليه آنفاً يكون المجموع مليم ١٦٦٦ ٢٢٧ يلزم ديوان الاوقاف المخصوصية بدفعه الى الشيخ خير الله خليفه تعديلاً للحكم المستأنف »

(الاستئناف المرفوع من وعلى الاوقاف المخصوصية الملكية الماخضر عنها حقيرة محمود القدي عيده متدوياً ضد الشيخ خير الله خليفه الماخضر عنه حقيرة محمد القدي حسن الحامي - نمرة ٢٨٣ سنة ٤٠ قضائية - دائرة مستر يرسيفال وحضرتي فوزي الطيبي بك ومحمد مصطفى بك)

قلعه مؤرخاً ١٢ شوال سنة ١٣٢٧ وموقعاً عليه بختمه وقال أن مورثها لم يترك مواشى « وحيث أن المحكمة الابتدائية استندت في حكمها الى انه « نظراً للقرابة التي بين المتعاقدين ومن أن المشتري قد تعين فعلاً شيخاً للبلد ونظير ذلك ترى اجابة طلب المدعية بأحالة القضية على التحقيق لأنبات صورية هذا المقعد واحقيتها في البقرة والنعجة بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة والعدوى عليه التقى بالطرق عينها

« وحيث أن المحاكم المصرية اهلية ومختلطة جرت على مبدأ عدم قبول اثبات صورية العقود المكتوبة بالبينة من المتعاقدين أو ورثتهم الا في احوال استثنائية ليست هذه الحالة منها

« وحيث ان هذه المحكمة ترى العمل بهذا المبدأ الذي لا خلاف فيه

« وحيث انه لا محل اذن لأحالة الدعوى على التحقيق لاثبات وضع يد مورث المستأنف عليها الاولى الى ان توفى « وحيث عن تحقيق مسألة البقرة والنعجة فالحكم الابتدائي صحيح لان اغتصابهما من المسائل التي يجوز اثباتها بالبينة »

(استئناف الشيخ : بهو حسان وحضر عنه حفرة محمد افندي حسن الهامى ضد سحاده بنت على وآخريين وحضر عنهم حفرة ليد افندي ضد الهامى بمره ١٤٥ سنة ٤٠ قضائية دائمة حفرة صاحب العزة احمد زكى ابو السمود بك وجاب مستر هل وصاحب العزة على جلال بك)

اعلن الى المستأنف بتاريخ ٢٦ ايريل سنة ١٩٢٢ وهذا الاعلان قانوني لانه تسلّم للمعدة لنياب المستأنف وغلق منزله وذلك طبقاً لنص المادة ٧ من قانون المرافعات

« وحيث انه ثابت أن الاستئناف حصل بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٢ اي بعد مضي العشرة ايام المقررة قانوناً فيتعين اذن قبول الدفع الترمعي والحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لحصوله بعد الميعاد »

(استئناف السيد حسن الشراوي وحضر عنه حفرة سيد بك بسيوني الهامى ضد دسوق حسن الصميدى وآخر وحضر عنهما حفرة محمد افندي صبرى ابو علم الهامى بمره ٨٩٢ سنة ٣٩ قضائية دائمة حجاب مستر رسيغال وجاب مستر ساندروس وصاحب العزة محمد مصطفى بك)

٣٤٤

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣

صورة . اثبات

القاهرة القانونية

ان المحاكم المصرية اهلية ومختلطة جرت على مبدأ عدم قبول اثبات صورية العقود المكتوبة بالبينة من المتعاقدين أو ورثتهم الا في احوال استثنائية

المحكمة : -

« حيث أن المستأنف يشكر حق المستأنف عليها في المنزل وأدعى أنه اشترى من مورثها نصيبه في الاطيان بالمقد الذي

إذا لم يكن في الوقف غلة فلا (مادة ٢٠٤ من قانون العدل والانصاف)

« وحيث ان هذه المبادئ مطابقة ايضاً للمبادئ العامة للقانون المدني لانه ليس للوقف ان يقتنى بدون حق بما اتفقه المستأجر لمنفعة العين الموقوفة من الاصلاح والتعمير .

« وحيث انه تبين من دفاع الوزارة انها لا تنازع في المبادئ السالف ذكرها انما معارضتها موجهة لقيمة الالابات في هذا الشأن وتحتج بأن مصادقة الناظر السابق ليست بحجة على الوقف .

« وحيث انه من المقرر حقيقة وشرعاً انه اذا ادعى المستأجر ان له مرصداً على الوقف اتفق في عمارته بأذن الناظر ولم يمتنه على دعواه ومصادقة الناظر على ذلك فلا تصح مصادقته (مادة ٢٠١ من قانون العدل والانصاف) وهذا ملحوظ فيه انه من المحتمل ان يكون اقرار الناظر بطريق التواطؤ مع المستأجر اضراراً بمصلحة الوقف والمستحقين الحاضرين أو المستقبليين فالمسألة ترجع الى تقدير الوقائع ودرجة الالابات فيها « وحيث ان المستأنف يستند في تأييد دعواه الاتفاق بالتعمير على اقرار الناظر السابق ووكيله ايضاً بمقتضى عقدي الاتفاق المتقدمين منه وترى المحكمة تطبيقاً للمبادئ السالف ذكرها انه من الواجب نظراً للطعن الموجهة من الوزارة في الحساب تحقيق الدين الذي يدعيه المستأنف لمعرفة اذا كان

٣٤٥

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ١٩٢٣
وقف . عمارة . المتأجر . رجوع .
اذن الناظر . مرصد

القاعدة القانونية

١ - من المقرر شرعاً انه اذا احتاجت دار الوقف الى العمارة فاذن الناظر المستأجر بعمارته من ماله فعمرها فله الرجوع على الناظر بما اتفق على العمارة ليوفيه له من غلة الوقف وان لم يشترط الرجوع ان كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقف .

٢ - اذن الناظر يفنى عن اذن القاضي اذا كان في الوقف غلة
٣ - اذا ادعى مستأجر ان له مرصداً على الوقف اتفق في عمارته بأذن الناظر ومصادقه الناظر فلا تصح مصادقته مطلقاً بل للقاضي ان يبحث عن الحقيقة ويقضى بها
المحكمة : -

« حيث انه من المقرر شرعاً انه اذا احتاجت دار الوقف الى العمارة فاذن الناظر للمستأجر بعمارته من ماله للوقف فعمرها فله الرجوع على الناظر بما اتفق على العمارة ليوفيه له من غلة الوقف وان لم يشترط الرجوع ان كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقف « راجع المادة ٢٨٧ من قانون العدل والانصاف « ومن المقرر ايضاً ان الراجع ان اذن الناظر للمستأجر بالعمارة يكنى ويتنى عن اذن القاضي اذا كان في الوقف غلة واما

المستأنف من العوائد والاحكار وغيرها من
من المصاريف لمنفعة الوقف وتصفية الحساب
وبيان ما يكون لكل من الطرفين قبل الآخر»
(استئناف الحاج محمد ابو الروس وحضرته حضرة
احمد افندي نجيب براده القاضي ضد وزارة الاوقاف
وحضر عنها حضرة يوسف افندي احمد الجدي مندوبها
عمدة ١٣٥٠ سنة ٤٠ قضائية دائرة جناب مستر برسيغال
وجناب مستر ساندرسن وصاحب المزة محمد مصطفى بك)

صحيحاً من عدمه لعدم الاكتفاء باقرار
الناظر السابق .

« وحيث ان المحكمة ترى ان هذا
الطلب قانوني ويتعين اجابته وتكليف الحبير
بأجراء هذا العمل مع بحث جميع المستندات
المقدمة في الدعوى وما يتقدم اليه من
الطرفين سواء بخصوص المارة أو بما صرفه

قضا المحاكم الكلية والخيرية

عليهما على أن يدفع له مكافأة عن مدة خدمته
بواقع مائة شهر عن كل سنة من سنى خدمته
ولا اقل ولا اكثر وليس هناك اي وجه للشبه
بين حالة موظفي الحكومة والمستخدمين لدى
الافراد لأن الحكومة وضعت قوانين بشأن
المراسلات والمكافآت للمستخدمين والعمال في
حجة للطرفين »

(قضية ورثة حيا الفندي سليمان ضد وثق راتب
لثا عمرة ١٨٥٩ سنة ١٩٢١ . دائرة حضرات علي
عبد الرازق بك ومصطفى رفعت بك ومن حبيب بك)

تعلق

محكمة الاستئناف ايدت هذا الحكم .
وقد ورد في دواعي المدعى عليه ما يأتي :
« مورث المدعين توفي وقد كان في
خدمة الدائرة يوم وفاته . ولكن هل هذا
يعطى فورية (حق) طلب مكافأة . لا نظن
ذلك

(الحق) في مكافأة أو معاش المعترف به

٣٤٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ ابريل سنة ١٩٢٢

مستخدم . موته . مكافأة

القاهرة القانونية

توفي بالتسكيب احدي الدوائر بعد ان
خدم الدائرة ٢٨ سنة فرفع ورثته من بعده
دعوى على صاحب الدائرة يطلبون الحكم
بالتزامه بأن يدفع لهم المكافأة التي كان يستحقها
مورثهم باعتبار شهر عن كل سنة من سنى خدمته
قياساً على القواعد الجارية تطبيقها على موظفي
ومستخدمي الحكومة

فقضت محكمة مصر برفض طلبهم وقالت :

« حيث أنه لا يوجد أي اتفاق بين مورث
المدعين وبين الأوقاف المشمولة بنظارة المدعى

ادارة مستقلة لم يخرج ديوان الاوقاف من سلطة مجلس النظاريل أنه بعد صدوره ظل خاصاً لسلطته في جميع القوانين والوائح المتعلقة به

٢ - قبول الموظف بوزارة الاوقاف المعاملة بأحكام قانون معاشات سنة ١٩٠٩ الوارد به أن معاش الموظف ومكافأته تستحق بسبب الفناء الوظيفة او بقرار خصوصي من مجلس النظاريل لمجلس الاوقاف الحق في فعله بدون تعيين السبب

٣ - المرسوم السلطاني الصادر في يولييه سنة ١٩٢٠ قل سلطة عزل وفصل موظف وزارة الاوقاف وحالته على المعاش من مجلس الوزراء الى مجلس الاوقاف الأعلى وهذا النقل لا يهدم حقاً مكتسباً كان للموظفين ولم يغير شيئاً من الانظمة القديمة وانما غير شكل المجلس الذي يقضى بالفصل او العزل . ومن المجمع عليه أن قوانين الاختصاص تسرى على ما قبلها من الحوادث بشرط ألا تمس حقاً مكتسباً . وعليه

فلمجلس الاعلى بموجب قانون يولييه سنة ١٩٢٠ حق الاختصاص في نظر فصل وعزل موظفي الاوقاف أيما كان تاريخ خدمتهم سابقاً أو لاحقاً على صدور القانون المذكور

المحكمة :

« حيث ان المدعى بين في دعواه بأنه استخدم بديوان الاوقاف زهاء الثلاثين عاماً والتحق به من ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٣ كاتباً

لموظفي الحكومة أو ورتهم انما ميناه (القانون المالى) الذى هو بمثابة عقد بين المستخدم والحكومة . وله (مقابل) هو ما تستقطه الحكومة من ماهيات الموظفين في آخر كل شهر ومن متجدد ما تستقطه تصرف الحكومة لهم أو لورثتهم المعاش أو المكافأة . ولكن جهة الوقف المرفوعة عليها هذه الدعوى ليست ملازمة قانوناً بصرف معاش أو مكافأة لا للمستخدم ولا لورثته .

فتشنا على مبدأ قانونى او شرعى يمكن الاستناد اليه لتكليف مبنى هذه الدعوى فلم نهتد الى مبدأ ما . ويظهر ان المدعين مثلنا لم يهتدوا الى مبدأ يمكنهم بناء دعواهم عليه فاضطروا الى تسمية طلبهم طلب (مكافأة) والمكافأة هى من نوع التبرعات التى ليس فيها معنى (الاثام) ولا معنى (الحق) بل هى عطية تجود بها النفس من مالها الخاص . وهنا المدعى عليه لا يملك فعل شيء من التبرعات لأنه (ناظر وقف) وناظر الوقف لا يملك شرعاً ولا قانوناً (التبرع) بمال الوقف .

٣٤٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه اول فبراير سنة ١٩٢٣

ورادة الاوقاف . موظف . عزله . سلطة المجلس الاعلى للاوقاف

القاعدة القانونية

١ - الأمر السالى الصادر بتاريخ سنة ١٨٨٤ القاضي بتحويل نظارة الاوقاف الى ديوان له

في طلب التعويض البحث فيها اذا كان المجلس الأعلى محق وصاحب الاختصاص في فصل المدعى بقرار يصدر منه اياً كانت الاسباب. وهل للمجلس المذكور الذي منح سلطة مجلس الوزراء بمرسوم صدر في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ — له الحق في فصل أى موظف من موظفي الديوان المعينين قبل صدور المرسوم المذكور من عدمه

« وحيث ان المحكمة لدى مراجعتها المرسوم المذكور تبين انه صدر تعديلاً للأحكام الاوقاف العمومية الصادر عنها الامر العالى الرقم ٣ يولييه سنة ١٨٩٥ وقد ذكر في مقدمته انه بعد الاطلاع على الامر العالى الرقم ٣ يولييه سنة ١٨٩٥ بالتصديق على لأحكام الاوقاف وعلى الامر العالى الرقم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بمجلس ديوان الاوقاف ووزارة وبناء على ما عرضه وزير الاوقاف وبمقتضى موافقة رأى مجلس الوزراء الخ. وبالمادة الثانية منه (تضاف على المادة الثالثة من لأحكام الاوقاف — عاشرًا : التقرير بفصل أى موظف أو مستخدم من موظفي الوزارة الدائمين في غير احوال التأديب الخ) وفي المادة الثالثة يكون لمجلس الاوقاف الأعلى بالنسبة لموظفي الوزارة جميع السلطة الممنوحة لمجلس الوزراء فيما يختص بتطبيق قوانين المعاشات

« وحيث انه وقت ان التحقق المدعى بخدمة الاوقاف كان ديوان الاوقاف نظارة تابعة لنظارة المعارف احدى مصالح الحكومة

بأمورية بنى سوييف وتدرج في وظائفها المختلفة حتى ترقى في سنة ١٩١٨ بوظيفة مدير لمسابات الوزارة براتب عظيم عدا العلاوات الاضافية وقد أرادت الوزارة في العهد الاخير التخلص منه ليخلى مركزه بطريق الاستقالة فأرهنه بنقله مأموراً لأوقاف الاسكندرية مع الفارق الجسم بين الوظيفتين ثم بقطع أيام من راتبه ولما لم يجد الحيل فيه تمّ فصله قطعياً بقرار من المجلس الأعلى بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٢١ واحالته على المعاش من هذا التاريخ مع انه باق له من مدة خدمته القانونية الواجب بقاؤه فيها بالخدمة حتى بلوغ السن القانوني سبع سنوات ونصف « وحيث ان المدعى يذكر علاوه على ما تقدم بأنه ولو أن مجلس الاوقاف الأعلى منح سلطة مجلس الوزراء فيما يتعلق بفصل الموظفين بقرار بناء على المرسوم السلطاني الصادر بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ — الا أن الطالب قد توظف بديوان الاوقاف قبل صيرورته وزارة قبل تاريخ هذا المرسوم بأعوام فما كان يحق لمجلس الاوقاف فصله بهذه الطريقة بل كان الواجب إحالته على مجلس التأديب للنظر فيما اذا كان هناك وجه لفصله من الخدمة لأن المدعى قد اكتسب هذا الحق وارتبط مع الديوان بالقوانين السارية وقت استخدامه وان القوانين الطارئة بعد ذلك لا تنسرى عليه ولذلك قد طلب التعويض المبين بعريضته

« وحيث ان المحكمة ترى قبل الفصل

١٢٧١ هـ والامر العالي المكمل له في رجب سنة ١٢٨٧ وقطع منه الاحتياطي من واقع هذا القانون. وهذا القانون قرر في موادته بأن المعاش يستحق اما بالتقاعد أو بالمرز. ثم جاء بعد ذلك قانون معاشات سنة ١٩٠٩ الذي قبل المدعى المعاملة بأحكامه برضائه واختياره. وقد ورد في هذا القانون صريحاً بأن معاش الموظف ومكافأته تستحق بسبب الغاء الوظيفة أو الوفراو بقرار خصوصي من مجلس النظار: ويستنتج من هذا ضمناً أن المدعى بقبوله المعاملة بهذا القانون فيما يختص بمعاشه وفصله أو ضمناً بقبوله الفصل بمقتضى قرار من مجلس الوزراء الذي له الحق في فصله بدون تعيين السبب

« وحيث ان المرسوم السلطاني الصادر في يولييه سنة ١٩٢٠ نقل فيما يختص بمرز وفصل موظفي وزارة الاوقاف واحاتهم على المعاش سلطة مجلس النظار الى مجلس الاوقاف الاعلى اى جعل الاختصاص في نظر ذلك الى مجلس الاوقاف الاعلى بدلاً من مجلس النظار وان هذا النقل لم يهدم حقاً مكتسباً كان للموظفين ولم يغير شيئاً من الانظمة القديمة وانما غير شكل المجلس الذي يفصل في الفصل والمرز فبدلاً من ان يكون مجلس النظار اصبح مجلس الاوقاف الاعلى بذات الحقوق والضمانات التي كانت لمجلس النظار

« وحيث ان المجمع عليه في كافة الشرائع والقوانين ان قوانين الاختصاص تسرى على ما قبلها من الحوادث بشرط ان لا تمس حقاً

وفي هذا الوقت كان يحق لمجلس الوزراء فصل موظفي المصالح واحاتهم على المعاش بما فيهم موظفي الاوقاف بمقتضى قرار يصدر منه « وحيث ان المدعى قرر بأن الحال تغير في يناير سنة ١٨٨٤ واصبح ديوان الاوقاف ادارة مستقلة يصدر امر عال في هذا التاريخ بفصل ديوان الاوقاف عن ادارة وزارة المعارف وجعلها ادارة مستقلة لا ارتباط لها بمصالح الحكومة وانه اكتسب حقاً بهذا القانون وصار لا يجوز معاملته الا بمقتضى لأئحة الاوقاف ونصوصها واخصها عدم امكان فصله الا بناء على قرار مجلس التأديب وانه لا يمكن بعد ذلك ان ينقص من حقوقه شيء بقانون حادث يبيح للوزارة فصله بلا أسباب بالمرسوم السلطاني الصادر في سنة ١٩٢٠

« وحيث ان القول من المدعى بأن الامر العالي الرقيم يناير سنة ١٨٨٤ الذي قضى بفصل الاوقاف وجعلها ديواناً وضما تحت اشراف ولى الامر مباشرة وانها خرجت بذلك نهائياً من سلطة مجلس النظار وكانت كل مصالحها تصدر عنها ارادة سنية من هذا التاريخ قول لم يصادف الحقيقة

حيث ان كافة اللوائح والقوانين الخاصة بديوان الاوقاف التي صدرت بعد هذا الفصل تصدق عليها بأمر عال ويعوفاقة مجلس الوزراء وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

« وحيث ان المدعى الذي كان معاملته وقت دخوله الخليفة بقانون معاشات سنة

بدون احالة على التحقيق لان هذه الفرامة تجب عند الحكم بصحة الورقة المنكرة اذا صدر الحكم المذكور بعد الدخول في اجراءات التحقيق المذكورة في الفرع السادس المعنون بتحقيق الخطوط لما في اجراءات التحقيق من المشقة والمصاريف وضياع وقت المحكمة وأصحاب الشأن بدليل ذكر المادة المذكورة في نهاية الباب بعد اجراءات التحقيق

المحكمة :

« حيث ان عقد الایجار الذى ينكره عبد اللطيف بك حسين هو عين العقد الذى طلب من اجله تخفيض الایجار بدليل انه ذكر بالعقد المذكور ان الاطيان ٢٢ فداناً و ١٨ قيراطاً و ٨ اسهم وان ایجار القدان هو ١٥٥٠ قرشاً والمدة سنتا ١٩٢١ و ١٩٢٢ ومن عدم انكار المدعى عليه الثانى للعقد المذكور » وحيث ان ذلك يعتبر اعترافاً بصحة العقد وان الانكار انما يقصد به التطويل في المقاضاة وكسب الوقت فترى المحكمة ان دعوى الانكار في غير محلها ويتمين رفضها » وحيث ان المحكمة لا ترى محلاً للحكم على المنكر بالفرامة الواردة بالمادة ٢٧٢ مرافعات لان هذه الفرامة تكون واجبة عند الحكم بصحة الورقة المنكرة اذا صدر الحكم المذكور بعد الدخول في اجراءات التحقيق المذكورة في الفرع السادس المعنون بتحقيق الخطوط لما في اجراءات التحقيق من المشقة والمصاريف وضياع وقت المحكمة

مكتسباً . فاذا كان المجلس الاوقاف بموجب قانون يوليه سنة ١٩٢٠ حق الاختصاص في نظر فصل وعزل موظفيه ايأ كان تاريخ خدمتهم سابقاً او لاحقاً على تشكيله » وحيث انه لذلك كان لمجلس الاوقاف الاعلى الحق في فصل المدعى واحالته على المعاش » وحيث ان المجلس المذكور بتشكيله فيه الضمانة الكافية لنظام الحكومة والموظفين وان تخصيصه بموظفى الاوقاف فيه ضمانة اكثر لموظفى الاوقاف لانه يشرف عن كتب على اعمال الموظفين واحوالهم وسيرهم في الاعمال واصلاحية بقائهم في خدمة الحكومة من عدمه

« وحيث انه متى كان الاساس المبني عليه الدعوى في غير محله وجب رفضها ورفض دعوى التمييز المتسببة عنه »

(قصة احمد بك زكي وحفره حفرة وهيب افندي دوس الهامي ضد وزارة الاوقاف ومعرعتها حفرة يوسف افندي احمد الجندى مندوبها نمرة ٦٥٢ سنة ١٩٢٢ كلى دائرة حفرة صاحب النزة محمد بك كامل عاس وصاحي النزة محمد بك حعفر ومحمد بك شري)

٣٤٨

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣

المادة ٢٧٢ مرافعات . الرامة التى تحكم بها على النسكر

القاعدة القانونية

لا عمل للحكم على المنكر بالفرامة الواردة بالمادة ٢٧٢ مرافعات اذا حكم بصحة الورقة

والمحارب الشأن وبديل ذكر المادة المذكورة
في نهاية الباب بعد اجراءات التحقيق «
(قضية الشيخ مصطفى هداية وآخر صميد الطيف
بك حسين وآخر ١٠٨٣ سنة ١٩٢٢ دائرة حضرات
عبد جدي السيد بك وكهل البراني بك واحد جدي
محبوب بك)

٣٤٩

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

اللذان ١٨٧ مدني فقرة ٢ ٣٤٩٥ مدني
سند قابل للتحويل . عدة تحويلات . تنازل عن الدين
تحويل الدين

القاهرة القانونية

١- اذا ورد بسند الديونية الأصلي تهديد للدين
بالدفع الى تحت اذن الدائن كان هذا رضاه مقدماً
بالتحويل الأول وبجميع ما يحدث بعده من
التحويل على الورقة المذكورة من يد الى أخرى
٢- لا حاجة الى رضاه الدين اذا اتفق الدائن
شخص آخر على التنازل عن الدين وانتقاله لقدمته
وبراءة ذمة الدين الاصلي اذا تبين من ظروف
الدعوى ان لافائدة للحال من التنازل وانما
المقصود منه اراحة الدائن وتخفيف الدين من
ضائقة حالة به

- المحكمة -

« حيث أن دعوى المدعى تاجبة من
السند المؤرخ في ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ الذي
يفيد مديونية عبد الكريم حسين الى الست
ام العلو بنت أحمد في مبلغ ٣٠٢٢٥ قرشاً
صاغاً .

« وحيث ان الست أم العلو المذكورة
رفعت دعوى ضد مدينها وحكم لها بالمبلغ
وملحقاته وسارت في التنفيذ بنزع الملكية
والبيع ثم تنازلت عن دعوى البيع في مقابل
ما قبضته من الشيخ عبد المجيد عيد وهو
مبلغ ٣٤٠ جنياً وحل محلها في الدين بورقة
مؤرخة مارس سنة ١٩١٩ .

« وحيث ان الشيخ عبد المجيد عيد
استلم المبلغ المذكور من حافظ سليمان القرني
وحل محله في الدين ايضاً بكتابه مؤرخة ١٥
يولييه سنة ٩٢٠ على ذيل الورقة المذكورة
آتفاً .

« وحيث ان المدعى عليه الشيخ عبد
الكريم حسين ادعى انه بعد أن حكم
في الدعوى بنزع الملكية وتحدد للبيع يوم
١٠ مارس سنة ١٩١٩ دفع الدين للدائنة
واستدل على ذلك بأن وكيل الدائنة طلب في
الجلسة المذكورة شطب القضية لحصول
الصلح فشطبت .

« وحيث ان طلب شطب القضية لحصول
الصلح لا يفيد التخالف من المدين نفسه
ويتضح من الورقة المؤرخة مارس سنة
٩١٩ ان تنازل أم العلو لمبد المجيد عيد هو
السبب في طلب هذا الشطب لأنها قبضت
المبلغ من الشيخ عبد المجيد عيد المذكور
« وحيث ان المدعى عليه لم يقدم ورقة
صادرة من أم العلو المذكورة بالتخالف
التي يدعيه .

« وحيث ان المدين المذكور دفع

الدعوى أيضاً بأن الورقة المؤرخة مارس سنة ٩١٩ والكتابة التي على ذيلها إذا اعتبر كل منهما تحويلاً فإنه غير جائز لأنه يتعين الحصول على رضى المدين حتى يكون التحويل صحيحاً بالنسبة له وإذا اعتبراً تنازلاً فلا يكون صحيحاً أيضاً ألا يرضى المدين وأن لهذا الأخير الخيار في قبوله أو رفضه وأنه لم يحصل قبول منه للتحويل أو التنازل « وحيث أن عبارتي الورقة المذكورة تفيدان التنازل لا التحويل .

« وحيث أن الفقرة الثانية من المادة ١٨٧ من القانون المدني تنص على أنه إذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين لدمته وبراءة ذمة المدين الأصلي فإن ذلك يحدث بدون احتياج لرضى المدين

« وحيث أنه لتوفيق بين هذا النص ونص المادة ٣٤٩ من القانون المدني في الحوالة بالديون التي توجب رضى المدين بها يجب البحث فيما إذا كان التنازل إليه يبحث في الحصول على فائدة من وراء هذا التنازل أم يؤديه لمجرد تخليص المدين من دين هو في ضيق من ناحيته وبذلك قضت محكمة الاستئناف الاهلية بمحكمة المؤرخ في ١٩٢٠/٤/٢٩ مجموعة سنة ٢٢ عدد ١٣٨ « وحيث أنه تبين من ظروف الدعوى أن التنازل إليهما لم يبحث في الاستفادة من وراء هذا الدين كما يفعل الأشخاص الذين يتجرون بالحوالات والأوراق اللالية وإنما كان المدين مهدداً بدعوى بيع فدفع عنه

المتنازل اليه الأول المبالغ وخلصه من دعوى البيع ثم لم يطالبه الا بما دفعه له ومن ذلك يتبين أن لا ضرورة لرضى المدين ليصح هذا التنازل واما التنازل الثاني لحكمه حكم الاول « وحيث لو فرضنا أن عبارة الورقة المذكورة تحويل وهو ما ذهب اليه المدين فأذن رضاه بالتحويل مأخوذ من عبارة سند المديونية الاصل المؤرخ ١٤ يناير سنة ٩١٤ اذ جاء به أنه يدفع المبلغ « الى وتحت اذن « الست أم العلو ومن قوله ايضاً « وللدائن الحق في تحويل هذا المبلغ « وهو رضى صريح مقدم في سند المديونية .

« وحيث أن المحكمة لا ترى علا بمسد ذلك لأحالة الدعوى الى التحقيق لأثبت ما طلبة المدين بمذكرته «

(قضية حافظ الفندي سليمان مد عبد الكريم حبيب وآخرين عمرة ١٠٠٩ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرة صاحب المرسلة محمد حمدي السيد بك وحضرتي كامل الباراني بك ووحيد حمدي محبوب بك)

٣٥٠

محكمة في سوفي الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٢٣

زنا - دعوى الزنا - شروطها - زونية

القاعدة القانونية

١ - استمرار الزوجية لحين صدور الحكم

في دعوى الزنا ليس شرطاً لجواز محاكمة الزانية

٢- ان كلمة دعوى الواردة في المادة ٢٣٥ في قول الشارع لا تجوز محاكمة الزانية الابناء على دعوى زوجها معناها شكوى او بلاغ كما هو ظاهر من النص الفرنسي للمادة ٢٣٥ من قانون العقوبات حيث عبر الشارع عن كلمة دعوى بقوله "dénoncer"

المحكمة :-

« حيث ان الحكم المستأنف في محله لاسبابه التي تأخذ بها هذه المحكمة »
« وحيث ان القول بالدفاع امام هذه المحكمة أن المادة ٢٣٥ عقوبات قضت بأنه لا يجوز محاكمة الزانية الابناء على دعوى زوجها فلا يجوز محاكمة الزانية الا اذا استمرت الزوجية لحين صدور الحكم في دعوى الزنا قول في غير محله لان القانون اراد بكلمة « دعوى » كلمة شكوى أو بلاغ كما يؤكد ذلك النص الفرنسي من المادة ٢٣٥ المذكورة

« وحيث انه فيما يختص بمدة العقوبة فترى المحكمة من ظروف الدعوى تمديد الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل واعفائهما من للصاريف »

(جميع ومخالفات مستأنفة قضية النيابة العمومية ضد مسمم بنت خليل عطيه وآخر غرة ١٢١٢ سنة ١٩٢٣ دائرة حضرة صاحب العزة طاهر حبيتي بك وحضرتي مصطفى سامي افندي وسلم زكي افندي)

٣٥١

محكمة بني سويف الابتدائية الاحلية
حكم تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٢٣
شفعه . تصرف . مضاربة

القاعدة القانونية

للشفيع بعد ان يأخذ الاطيان بالشفعة بالتراضي او بالتقاضى ان يتصرف فيها كيف يشاء ولا يمكن تحديد مدة مخصوصة يمنع فيها من التصرف والا اعتبر مضارباً على حساب المشفوع منه
المحكمة :-

« من حيث ان المدعى طلب الغاء العقدين الصادر أولهما من المدعى الى الست عززته هانم بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ وثانيهما من على بك كامل فعمى الى الاميرة فاطمة هانم بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٢٢ بحجة ان الست عززته لم تطلب منه ان تشفع في الاطيان المبيعة له لنفسها بل كانت مسخرة من قبل الاميرة فاطمة هانم .

« وبما ان حق الشفعة هو حق شخصي للشفيع يجب ان لا يستعمله الا اذا توفرت لديه سلامة النية باكمل معانيها وان لا يتخذها وسيلة للمضاربة ولا يستعمله بقصد الاغتناء اضراراً بالغير

« وحيث انه ولو أن حق الشفعة حق ضيق ولا يجب التوسع فيه الا انه للشفيع بعد ان ثبت له الحق بالرضاء أو القضاء ان

الصادر من المدعى بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ لست عزيزه هاتم هو عقد صحيح صادر بإيجاب وقبول من الطرفين لم يتوفر فيه أي ركن من الأركان التي تؤثر على صحة التعاقد كالنفلط أو الاكراه أو التدليس فلا يمكنه إذاً أن يطلب الحكم ببطاله

« وحيث أنه لذلك يكون عقد البيع الصادر من علي بك كامل فمعي للأمية فاطمة هاتم حيدر بتاريخ اول فبراير سنة ١٩٢٢ عقد صحيح ويجب احترامه .

« وحيث أنه ومن ذلك تكون دعوى المدعى في غير محلها ويتمين رفضها »

(قضية حصرة عبد الملم او سيف راضي افندي الهامي ضد علي بك كامل فمعي وأخريات نمرة ٨٢ • لسنة ١٩٢٢ - دائرة حصرة صاحب المرة عمود جعفر بك وحضرتي طدر حسي بك ويوي علي صارافندي)

٣٥٢

محكمة عابدين الجزئية

حكم تاريخه ٦ يونيو سنة ١٩١٥
اختصاص قاضي الامور المستعجلة. الاتفاق على اختصاصه
في مسألة موضوعية. محالته للنظام العام
المادة ٢٨ مرافعات

القاهرة القانونية

الاتفاق على الرجوع الى قاضي الامور المستعجلة في المنازعات الموضوعية اتفاق مخالف للنظام العام لان القاضي المستعجل لا يجوز له بصريح نص المادة ٢٨ مرافعات التعرض للموضوع في اي حال

ومتى بطل الاتفاق المنصوص عليه في المقد

يتصرف فيه كيف شاء لانه بذلك صار مالكا للمشفوع فيه وله اذا حرية التصرف في العين التي يمت له بل وله الحق أن يتجر منها فله ان يبيع ليكسب ولا يشترط ان يشفع ليحفظ الملك المشفوع فيه لنفسه

« وحيث ان في حالتنا هذه قد اكتسبت الست عزيزة هاتم تلك الاراضي المشفوع فيها بالرشاء بمقتضى عقد ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ ولا يمكن أن يقال ان الست عزيزة هاتم كانت مسخرة من قبل الاميرة فاطمة هاتم بمعنى ان المال الذي دفعته ثمناً لعبد الحليم افندي وقدره ١٦٨٠٠ جنبها كان من مال الاميرة فاطمة هاتم بل السلم به ان المبلغ المذكور دفعته الست عزيزة من مالها الخاص ولم يثبت عدم اقتدارها على دفع المبلغ المذكور ولم تظهر الاميرة فاطمة هاتم الا في عقد أول فبراير سنة ١٩٢٢ بعد ان تملكست الست عزيزة هاتم الاطيان المشفوع فيها مدة من الزمن أي من ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ لغاية أول فبراير سنة ١٩٢٢

« وحيث أنه لم يثبت ان الست عزيزة استعملت حقها في الاخذ بالشفعة بقصد المضاربة والانتفاع بفرق ثمن أو ماشاكل ذلك بل الثابت أنها لملاقة القرابة الموجودة بينها وبين الاميرة فاطمة هاتم حيدر وهي بنت اختها المتوفاة المخلفة عنها الاطيان المشفوع فيها تنازلت لها عن الصفقة بنفس الثمن الذي دفعته للمدعى

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فالعقد

لأنه إذا جاز المكش فليس هذا بجائز مطلقاً
« وحيث أن الاتفاق على الرجوع إلى
قاضي الأمور المستعجلة في المنازعات
الموضوعية اتفاق يخالف لنظام العام لأن
القاضي المستعجل لا يجوز له صريح نص
المادة ٢٨ مرافعات التمرض للموضوع
في أي حال

« وحيث أنه متى بطل الاتفاق المنصوص
عليه في البند السابع المذكور وجب الرجوع
إلى القواعد العامة فيما يتعلق بالاختصاص
« وحيث أن المدعي عليهما غير مقيمين
بدائرة هذه المحكمة فهي غير مختصة بالمصل
في قضائهما

« وحيث أنه لا محل بعد هذا البحث
فيما تعرض له وكيل المدعي عليها الثانية
من المباحث الأخرى

« وحيث أنه يتعين قبول الدفع الفرعي
والحكم بعدم الاختصاص »

(قضية الخواص اسطفان آرياس ضد اسماعيل كامل
بك ولغري عمرة ١٥٦٢ سنة ١٩١٥ . أصدر الحكم
خبرة احمد افندي امين القاضي)

٣٥٣

محكمة كرموز الجزئية

حكم تاريخه ١٦ مارس ١٩٢٣
مطلات . مناور . تقادم

القاعدة القانونية

أن فتح المناور لا يترتب عليه أي حق
على عقار الغير ولهذا الغير أن يتمتع بملكه كيما

وجب الرجوع إلى القواعد العامة فيما يتعلق
بالاختصاص

المحكمة :-

« حيث أن وكيل المدعي عليها الثانية
دفع فرعياً بعدم اختصاص هذه المحكمة
بنظر الدعوى لأن المدعي عليهما غير مقيمين
بدائرة اختصاص هذه المحكمة بل هما مقيان
بقسم باب الشعرية كما هو واضح من
عريضة رفع الدعوى

« أما البند السابع من عقد الرهن
المحرر بين الطرفين فباطل لأنه جعل
الاختصاص لقاضي الأمور المستعجلة بهذه
المحكمة مع أنه غير مختص مطلقاً بالفصل
في القضايا الموضوعية فالاتفاق على جعل هذا
من اختصاصه اتفاق يخالف لنظام العام

« وحيث أن وكيل المدعي طلب رفض
الدفع لأن قصد المتماقدين إنما هو الرجوع
إلى قاضي الأمور الجزئية لا قاضي الأمور
المستعجلة وهو مختص لاتفاق الطرفين على
التقاضي عليه

« وحيث أن البند السابع من عقد
الرهن صريح في أن الطرفين اتفقا على الرجوع
إلى قاضي الأمور المستعجلة بالدائرة فلا محل
للألتجاء إلى المقاصد الخفية إذا كانت الالفاظ
المستعملة في التعبير عن هذه المقاصد
لا تحتملها بوجه من الوجوه خصوصاً وأن
صفة القاضي المستعجل صفة استثنائية
أضيفت إلى عمل القاضي الجزئي ولا يصح
أن يتخذ النص على الاستثناء نصاً على الأصل

ساحبها من ان يطل ويحترق بصره ملك الجار وبأن الثانية هي مالا تسمح بذلك لارتفاعها عن قامة الرجل وان كانت تسمح بدخول الضوء الى داخلية العقار التابعة له .

يراجع حكم محكمة الاستئناف في ١٣ ابريل سنة ١٩٠٠ المحاكم ١١ من غرة ٢٢٤٢ وحكم محكمة الموسيقى أول ابريل سنة ١٩٠٣ المجدوعة ٤ من غرة ٢١٨

« وحيث ان نصوص القانون واحكام المحاكم وتطبيقات الشراح لا ترى ان فتح المناور يترتب عليه اي حق ارتفاق على عقار الغير بل لهذا الغير ان يتمتع بملكه كيفما يريد ولو أدى ذلك الانتفاع الى سد هذه المنافذ مهما طال عهدها وتقدم امدها . يراجع حكم استئناف اسكندرية في ٢٦ ديسمبر سنة ٩٥ القضاء ٣ ص ٥٤ — وحكم محكمة الاستئناف في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٥ المجموعة ٦ ص ٢١٩ — وجيز بودرى لكننترى ص ٩٥١ غرة ١٧٦٦ و غرة ١٧٦٧

« وحيث انه فيما يختص بالنقطة الثانية وهي معرفة ما اذا كانت مثل هذه المناور تمنح منشأها حق ارتفاق على عقار الغير اذا فرض وكان عهدها يرجع الى المدة القانونية المكتسبة للحقوق فإنه يشترط لوجود هذا الحق ان يقع على ملك الغير اغتصاب من شأنه أن يسلب هذا الغير مزاي بعض الحقوق التي يتمتع بها . فأذا فتح انسان مناور في ملكه فإنه اذ فضل ذلك بناء على ماله من حق الملكية المطلق وما يمنحه اياه هذا

يريد ولو ادى ذلك الى سد هذه المنافذ مما طال عهدها وتقدم امدها
المحكمة : —

« حيث ان المدعى يرتكن في اثبات دعواه على ان له حق ارتفاق مقرر على عقار المدعى عليه وانه اذا ترك المدعى عليه يتم البناء الذي شرع فيه ضاع عليه الانتفاع بهذا الحق

« وحيث انه لمعرفة ما اذا كانت هذه الحالة تكفي لأيجاد حق ارتفاق من عدمه يجب تعرف ما هي الفتححات التي نحن بصددھا أولاً ثم الرجوع الى الأركان القانونية التي يلزم توفرھا لوجود حق الارتفاق الذي يكتسب بمضي المدة

« وحيث انه فيما يختص بالنقطة الاولى فقد ثبت من تقرير الخبير المتقدم في قضية اثبات الحالة غرة ١٩١١ سنة ١٩٢٢ المضمومة لهذه القضية أن الفتححات عبارة عن مناور كانت مفتوحة على برّ سلم المدعى عليه قبل هدمه والشروع في تجديد بنائه ولقد أيدت المعاينة التي قامت بها المحكمة تقرير الخبير فيما يختص بالشق الاول منه

« وحيث ان المحاكم جرت على اعتبار الفتححات التي يفتحها مالك في حائط مجاورة لملك الغير على نوعين . النوع الأول هو المظلات التي ورد ذكرها في المادة ٣٩ من القانون المدني . والنوع الثاني وهي المناور التي لم يأت لها المشرع المصري على ذكر . ولقد ميزت بين الاثنين بأن الأولى هي التي يمكن

عمله جاز للقاضي ان يأمر بالأزالة أو بمنعه من البناء . وهذه النظرية مطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية الفراء . اذ يؤخذ من نص المادة ٥٧ من كتاب مرشد الحيران الفصل الثالث في حقوق المعاملات الجوية أنه للمالك ان يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذي ليس للغير حق فيه فيعمل حائطه ويبنى ما يريد مالم يكن تصرفه مضراً بالجوار ضراً فاحشاً » وورد في المادة ٦١ « سد الضياء بالكلية على الجار يعد ضرراً فاحشاً فلا يدوغ لاحد احداث بناء يسد به شبك بيت جاره سداً يمنع الضوء عنه . وان فعل ذلك فله جار ان يكلفه رفع البناء دفعاً للضرر عنه » . وورد في محز المادة ٦٢ حكاية عن المنور قوله « فأن كان الشباك المحدث مرتفعاً فوق قامة الانسان فليس للجار طلب سده » وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩١٩ حكماً مشعباً بهذه الروح ايضاً اذ قضت بأن استعمال حق الملك مباح في الاصل ولكن اذا كان النرض منه عهـد الأضرار بالجوار كان محرماً ومستوجباً للتعويض كما اذا استعمل المالك حقه وبني في ملكه حائطاً طالياً بدون ادنى منفعة أو ضرورة ولجهد التكاليف بجاره بقصد منع وصول الهواء والنور اليه ففي هذه الحالة يعتبر استعمال حق الملك من التصرفات غير المشروعة التي لا يبنى للقضاء ان يقرها ولا ان يصادق عليها (راجع حكم ١٧ ابريل سنة ١٩١٩ المنشور في جزء ٣١ من نشرة

الحق من التمتع بملكه كيفا شاء بدون ان يكون هذا التمتع سبباً لترتيب حق له في ذمة جاره لأن مركز الجار في مثل هذه الحالة هو مركز سلمي محض . والا لو قيل بعكس ذلك لكان في وسع الانسان ان يمنع جاره من البناء كلية سواء على مسافة قريبة أو بعيدة لأن البناء قد يحجب عنه جمال المنظر الذي يتمتع به من نوافذ منزله وهذه نظرية ظاهرة الفساد

« وحيث انه متى تقرر ذلك اصبح لا محل للتقدم أو كسب الحقوق بمضي المدة التي يرتكن عليه المدعى في اثبات دعواه لأن التقدم من نفسه وسيلة لغاية ما دامت هذه الغاية معدومة قانوناً اي انه متى وضع بأن لا وجود لهذا الحق حتى يكتسب بمضي المدة فقد بطلت العلة — راجع بودري لكننتري جزء ١ ص ٩٥٢ نمرة ١٧٦٧

« وحيث انه يتضح مما تقدم ان دعوى المدعى على غير اساس ويتعين رفضها »
(قضية عمودافندي عد السلام صد حتى اغتدى عمود نمرة ٢٥٨ سنة ١٩٢٣ . امير الحكم خفرة صاحب النزة عبد اللطيف بك عربال القاضي)

تعليق

ان اراء العلماء والقضاة متجهة الآن الى حل اقرب الى التوق والى المصلحة العامة . فذهبوا الى انه اذا تبين للقاضي ان المالك الذي يبنى في ملكه حائطاً بقصد الاضرار بجاره كأن كان متمتعاً عدم ايصال الهواء والنور اليه بدون ان يستفيد هو شيئاً ما من

« وبما أنه لم يتم دليل على ادانة المتهم الثاني غير ما قاله المدعى بالحق المدني من أنه وضع يده على فنه عقب اعتدائه المتهم الاول عليه بقصد منعه من الاستغاثة وذلك لا يمكن اعتباره ضرباً أو اعتراكاً في جريمة الضرب التي وقعت من المتهم الاول لأن الجريمة كانت تمت وانتهت وعلى ذلك تكون التهمة غير ثابتة على المتهم الثاني وتتمين برأيه طبقاً للمادة ١٧٢ جنائات

« وبما ان التهمة ثابتة على المتهم الأول من اعترافه في التحقيقات وبالجلسة بضربه المجنى عليه الأول ومن اقوال المجنى عليه المذكور وزوجته وشهادة شاهد الأثبات رسلان عبد الجواد الذي شهد بأنه عندما توجه على اثر الاستغاثة وجد كلا من المجنى عليهما مصابين والدّم يسيل من جروحهما وبلغاه بأن المتهم المذكور ضربهما ومن الكشف الطبي الذي اثبت وجود عدة اصابات بهما نتيجة الضرب بآلة كالمصا .

« وبما انه فيما يختص بتطبيق المادة ٢٠٥ - ٢ عقوبات الذي طلبته النيابة ووكيل المدعين بالحق المدني بالجلسة بناء على ان المجنى عليها مكنت تحت العلاج مدة ٣٥ يوماً فإنه لا يصح تطبيق تلك المادة الا اذا ثبت ان المصابة كانت مريضة أو عاجزة عن العمل بسبب اصابتهما مدة تزيد على العشرين يوماً وليس في القضية ما يدل على ذلك فضلاً عن ان اقادة الصحة جاء فيها ان سبب اطالة مدة العلاج راجع الى وجود قتيح في جرح بأعلا

الاحكام المختلطة صحيفة ٢٥٢ قضية داسبريا ضد عبد الحليم بك الديب تحت رئاسة جناب المسو لارشييه رئيس المحكمة)

٣٥٤

محكمة بنى سويف الجزئية

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٣

ضرب . مدة العلاج . سوء علاج . مسئولية . نتائج

القاهرة القانونية

١ - لتطبيق المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات لا يكفي ان يمتك المجنى عليه تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوماً . بل يجب توفر القيد الذي ورد في المادة وهو ان ينشأ عن الجروح او الضربات مرض او عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً

٢ - ان مبادئ العدل تقضى بأن لا يسأل المتهم الا عن النتائج المترتبة على عمله مباشرة ولا يسأل عن أمر لا دخل له فيه والا كان حظه موكولاً الى الظروف والمقادير . فان ساءت طرق الوقاية او العلاج ساء معها مركز المتهم

المحكمة : -

« بما ان النيابة العمومية اهتمت المذكورين بأنهما في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمنشة الحاج ضرباً محمد سعيد جمعهما الأول أيضاً ضرب وصفه بقت عبد العال والمتهم الثاني وطلبت عقابهما بالمادة ٢٠٦ عقوبات وطلب المدعيان بالحق المدني ٣٠ جنياً تمويضاً

لكان النقص المتعلق بالمعجز عن الاشغال لنوا
زائداً ولا معنى له قانوناً لانه من المتعذر
تصور حالة معجز بغير وجود جروح أو ضربات
تكون علة هذا المعجز

« وبما أنه يتضح مما تقدم ان الرأي
الذي ذهب اليه النيابة ووكيل المدعين
بالحق المدني في غير محله

« وبما انه فضلا عن ذلك فانه ظاهر من
مراجعة الكشف الطبي وإفادة العلاج أنه كان
مقررًا للمعنى عليها مدة اقل من عشرين
يوماً لفنائها ولكن مدة علاجها لم تطل الا
لسبب تقطيع طراً على أحد جروحها وهو
الكائن باعلا الحاجب الايمن أي ان طول
مدة العلاج لم يكن ناشئاً عن طبيعة الجرح
نفسه وانما لسبب طارئ وهو التقطيع

« وبما ان مبادئ المدل تقضي
بالا يكون المتهم مسؤولاً الا عن النتائج
المرتبة على عمله مباشرة وان لا يسأل عن
أمر لا دخل له فيه والا لكان حظه موكولا
الى الظروف والقادر فأن ساءت طرق الوقاية
أو العلاج ساء معها مركز المتهم

« وبما انه مما يؤيد ذلك كون المشرع
لم يقصد بذكر مدة المرض أو المعجز عن
الاشغال الا لتكون قياساً لجسامة الجروح
أو الضربات التي يسأل عنها التهم وهذه
العلة لا تتوفر فيها لو كانت مسؤوليته ممتدة
الى الحالة التي يطول فيها العلاج أو يبطئ
الشفاء لمبب طارئ»

الحاجب وهو ما يحمل المحكمة على ترجيح
عدم معجز المصابة عن اشغالها الشخصية هذه
المدة بالنظر الى موقع الجرح المذكور .

« وبما أن ما ذهب اليه النيابة ووكيل
المدعين بالحق المدني من ان مجرد وجود
الجروح واستمرار علاجها يجعل المصابة
في حالة مرض الى ان تشفى من جراحها
بمعنى انه اذا تجاوزت مدة العلاج العشرين

يوماً فتكون الواقعة منطبقة على المادة ٢٠٥
عقوبات فهو قول في غير محله . لأن عبارة
المشرع في المادة المذكورة لا تدع مجالاً
لشك في أنه قصد بالمرض أمراً آخر غير مجرد
الجروح أو الضربات التي اعتبرها سبباً
يستنتج منه ذلك المرض . ولا يعقل انه أراد
بالسبب والنتيجة أمراً واحداً والا لكفى
المشرع قوله « كل من أحدث بغيره جروحاً
أو ضربات استمر علاجها أو دام أثرها مدة
تزيد على العشرين يوماً . . . » فالمشرع لم
يقصد بحالة المرض الا ما جرى عليه العرف
والاصطلاح من الانحراف الذي يطرأ على
الحالة الصحية للشخص والتغيير الذي يعتري
مزاجه . أما مجرد التمزقات السطحية في البشرة
أو بعض الأنسجة وكذلك الكلمات
والرضوض البسيطة التي لا يترتب عليها سوى
بعض آلام موضعية وقتية فما يصعب التسليم
باعتباره مرضاً بالمعنى الذي قصده القانون .

« وبما انه فضلا عن ذلك فانه لو سلم
باعتبار مجرد وجود الجروح والضربات مرضاً

ان المحكمة تمدده معذوراً بعض المذنب لسبب توجه الجني عليه الاول لتمرله قبل الحادثة واعتدائه على زوجته في غيبته بالضرب كما ثبت ذلك من الاطلاع على القضية نمرة ٢٦ سنة ١٩٢٣ جنح بنى سوف المنظورة بنفس هذه الجلسه وتكتفى بالحكم عليه بفرامة . واما من جهة التعويض الذى يطلبه المدعيان بلحقى المدنى فانه مبالغ فيه وترى المحكمة جعله مناسباً لقليل المسند الى المتهم وما نتج عنه من الضرر المباشر مع مراعاة الاسباب المخففة البادية الذكر والاكتفاء بتقديره بمبلغ ٦٠٠ جنيه »

(قصة النيابة العمومية وآخرين مد محمد عبد البنا وآخرين نمرة ٥٥ سنة ١٩٢٣ صدر الحكم برئاسة محضرة محمد فتحي القسندى القاضي ومحضور محضرة على عرفه افندي عضو النيابة)

٣٥٥

لجنة تحديد أجور الأراضي الزراعية بمرکز الفشن
حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٣
الحارة . عقد . تاريخ وجودها .

القاعدة القانونية

رسم مزاد تأجير أطيان على شخص في سنة ١٩١٩ واستلمها فملأ في سنة ١٩١٩ . ولكن عقد الاجارة الرسمى تمحور وأمضى في خلال سنة ١٩٢٠ فهل يسرى قانون الاجارات على هذه الاجارة ؟

قضت لجنة تحديد أجور الاراضى الزراعية بمرکز الفشن بالسلب بناء على ان الاجارة

» وبما انه بناء على ماتقدم يتمين انه لا بد من وجود ارتباط مباشر بين فعل التهم وبين الضرر الناشئ عنه . ولاجل تحديد مسؤوليته جنائياً ينبغى النظر فيما اذا كانت الاسباب التى أدت الى اطالة مدة المرض أو العجز مقترنة بالجروح أو الضربات ونفأت معها في وقت واحد أو كانت طارئة بعد ذلك . ففي الحالة الأولى يمد المتهم مسؤولاً عنها ولو كان غير عالم بتلك الاسباب كما لو كانت الآلة التى استعملها ملوثة بمكروب الفساد أو كان بها تنوعاً أو بروزاً ونشأ عنه جرح خطير أو كان الجنى عليه مصاباً بمرض أو مرض ساعد على جسيمة الجروح أو الضربات . واما في الحالة الثانية فلا يكون المتهم مسؤولاً عن أمر لا دخل له فيه كسوء العلاج أو افعال المصاب أو غير ذلك من الطوارئ

» وبما أن افادة الشفاء جلية واضحة في ان سبب تجاوز العلاج لعمشرين يوماً وهي المدة التى كانت مقررة اصلاً كحد اقصى له راجع الى التقيح الذى طرأ على الجرح السالف الذكر كما انه لم يثبت ان الجنى عليها كانت مريضة أو عاجزة عن العمل مدة تزيد على العشرين يوماً وينبى على ذلك اعتبار الواقعة منطبقة على المادة ٢٠٦ عقوبات وليست على المادة ٢٠٥ عقوبات

» وبما انه وان كان ظاهر من الوقائع ان هناك سبق اصرار من جانب المتهم غير

يتوقف على معرفة ما اذا كان عقد الايجار يعتبر وجوده قانوناً من تاريخ رمى المزاو على المستأجر وتنفيذ الايجارة فعلا بوضعه اليد أو من تاريخ تحرير العقد الكتابي

« ومن حيث ان عقود الايجار هي من العقود الاتفاقية "Contrat Consensuel" التي تتم وتكون ملزمة للطرفي المتعاقدين بمجرد الايجاب والقبول ولو شفاهياً وليس وجود عقد كتابي بشرط لازم لصحة انعقادها وذلك ظاهر جلياً من مراجعة المادة ٢٦٣ مدني. وقد نص القانون المدني الفرنسي في المادة ١٧١٤ صراحة على جواز التأجير كتابة او شفاهة «انظر شرح بلانيول جزء ثان نبذة نمرة ١٦٧١» حيث جافيه «ان الكتابة ليست لازمة لصحة الايجار وما هي الا مجرد دليل عليه »

« ومن حيث أنه علاوة على ما تقدم فإن القانون المدني الاهلي في المادة ٣٦٥ نص على انه في حالة تعدد المستأجرين لمقار ولحد يقدم من وضع يده اولا ولا يقدم عليه الا من كان بيده عقد مسجل بشرط أن يكون تسجيله سابقاً على وضع اليد ومن ذلك يستدل على ان المشرع جعل وضع اليد في مقام التسجيل حيث تكون الافضلية للاسبق فهما

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك فإنه يتضح جلياً ان الأيجار يعتبر موجوداً قانوناً من تاريخ الاتفاق وليس من تاريخ العقد

تعتبر موجودة قانوناً من تاريخ الاتفاق لامن تاريخ العقد الكتابي الذي يجبي متأخراً ويكون مقراً للمعاقد لا منشأ له
الجنة :

« من حيث ان محمد افندي سعداوى رفع هذه الدعوى على وزارة الاوقاف طالباً تخفيض ايجار ١٦٠ فدناً التي استأجرها من مأمورية اوقاف المنيا بعقد تاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩٢٠

« ومن حيث ان مندوب الاوقاف قدم دفماً فرعياً بعدم اختصاص هذه اللجنة بنظر الدعوى لأن عقد الايجار وان كان قد تحرر في سنة ١٩٢٠ الا ان الاطيان أجرت للمدعي بالفعل في سنة ١٩١٩ حيث رسا مزاوها عليه ووضع يده عليها فعلا في تلك السنة والمدعي رد على هذا الدفع مرتكناً على ان العبرة بتاريخ تحرير العقد

« ومن حيث انه ظاهر من الاطلاع على الاوراق وعلى صورة العقد المقدمة من مندوب الاوقاف ان الاطيان المطلوب تخفيض ايجارها سبق طرحت في المراد العلني ورسا ايجارها على المدعي واستلمها فعلا في سنة ١٩١٩ وعند تحرير العقد الكتابي في سنة ١٩٢٠ ذكر فيه ان الايجارة هي لمدة ثلاث سنوات تبتدئ من ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ وتنتهي في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمعنى انه ادخلت فيه المدة التي كان المدعي واضعاً فيها يده على الاطيان ومتنفعاً بها فعلا

« ومن حيث ان الفصل في الدفع الفرعي

المراد بالثمن قبل حلول ذلك الموسم الذى
صعدت فيه اسعار الاقطان

« ومن حيث أنه بناء على ما تقدم من
الاسباب يكون الدفع التوعى المقدم من
مندوب وزارة الاوقاف فى محله ويتمين
قبوله والحكم بعدم اختصاص هذه اللجنة
بنظر دعوى التخفيض المقدمة من المدعى »
(لجنة تحديد احوال الاراضى الزراعية بالفتن . طلب
عمد افندي سملاوى ضد وزارة الاوقاف عمرة ٧ سنة
١٩٢٢ . وثلاثة خفزة عمدة فتحي افندي القاضى وعصوية
سلطان عمدة السدي بك ممثل الملاك والحاج امين ابو
جبل ممثل المستأجرين)

الكتابى الذى يبنى متأخراً ويكون مقرراً
للتماقد لا منشأ له

« ومن حيث انه بناء على ما تقدم يعتبر
عقد الأيجار المرفوع بشأنه الدعوى حصل
فى سنة ١٩١٩ وليس فى سنة ١٩٢٠ وذلك
فضلاً عن ان المحكمة التى من أجلها تفككت
هذه اللجان لتخفيض الأيجارات الباهظة
التي تورط فيها المستأجرون بسبب ارتفاع
اسعار القطن ارتفاعاً غير عادى ليست متوفرة
فى هذه القضية حيث تم فيها التأجير ورماً

فتاوى شرعية

السؤال

سئل فى الموقوف عليه السكن هل يملك
الاستغلال اولا وفى من يزعم التولية على وقف
معلوم اذا كان يسيده غلة وصرفها على نفسه
وأخر عمارة الوقف الضرورية بدون وجه ولا
طريق شرعى . فهل يعد ذلك خيانة والحال
هذه ؟

الجواب

« قل ابن نجيم فى بخره عن البزازية والفتح
انه ليس للموقوف عليهم السكنى الاستغلال »
وقال العلامة ابن عابدين فى حاشيته عليه ان
« هذه المسألة وفاقية » هذا ما يختص بأول السؤالين

٣٥٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢١

وقف . حق السكنى . حق الاستغلال .
تأجير عمارة الوقف . خيانة

القاعدة الشرعية

- (١) الموقوف عليه السكن ليس له
الاستغلال
- (٢) اذا اتفق الناظر غلة الوقف فى
شؤون نفسه وأخر تعمير اعيان الوقف عد
خائناً ووجب عزله

ومنهم ابنه المذكور وترك تركه . فهل لباقي الورثة مطالبة الابن بنصيبهم الشرعي في تلك المبالغ باعتبار انها دين في ذمة الابن لمورثهم أو ليس لهم ذلك لأن المبالغ دفعت من الاب بطريق التبرع حيث سدد الدين عن ابنه بدون اذنه

الجواب

إذا لم يأمر الابن أباه بإيفاء دينه عنه لدائنيه وأداء والده له تبرعاً منه فليس لورثة الاب مطالبة ابنه بشيء مما أداه مورثهم عنه . لانه ليس للتبرع الرجوع بما تبرع به كما صرح بذلك بصحيفة ٢٢٦ من الجزء الاول من تنقيح الحامدية المطبوعة بطبعة بولاق الاميرية سنة ١٣٠٠ هجرية حيث قال في جواب نقلاً عن الحمادية ما نصه « المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما لو قضى دين غيره بغير امره » والله اعلم ؟
مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

٣٥٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٢

وقف . رهن . دين . سداد

القاعدة الشرعية

إذا مات الواثق وعليه دين ولم يشترط

أما الجواب عن السؤال الثاني فيعلم مما أجاب به في الخيرية حيث قال ما نصه : سئل في متول قبض الثلثة ووفى دينه بها وترك العمارة مع الحاجة إليها هل تثبت خيانه بذلك ويجب اخراجه أم لا ؟ أجاب نعم تثبت خيانه ويجب اخراجه . فقد صرح في البحر بأن امتناعه عن التصدير خيانة . وصرح في الإزائية بأن عزل القاضي للثائن واجب عليه . قال في البحر ومقتضاه الاثم بتركه والاثم بتوليته الخائن ولا شك فيه والله اعلم . ومثله في تنقيح الحامدية ؟

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعة

٣٥٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٢

دين . قضاؤه من الغير بغير اذن المدين . تبرع

القاعدة الشرعية

التبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما لو قضى دين غيره بغير امره

السؤال

سئل في أب سدد من ماله الخاص ديوناً على ولده البالغ الرشيد بدون أمره وذكرها بدفاتر حسابه بكونها مبالغ مدفوعة منه عن ولده المذكور . ثم مات الاب المذكور عن ورثته

أحدهما من هذا الريع وإنما السبيل مال المدين
الحلي وتركه المدين الميت . قال في الحصاص
صحيحة ٢٣٨ ما نصه : « قلت فإن كان الواقف
قد مات وعليه دين هل ترى لولي هذه الصدقة
أن يقضى عنه دينه من غلة هذه الصدقة قال
لا » والله أعلم ؟

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٣٥٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٢٢

وقف . تفسير كلمة « المصالح » . العارة

القاعدة الشرعية

١ - وقف رجل وقفًا واشترط أن يصرف
ريعه في « المصالح » والمهمات واقامة الشعائر
الاسلامية بمسجد ما ، فإذا احتاج المسجد الى تعمیر
وجب صرف ريع الوقف في تعمیر المسجد لأن
كلمة « المصالح » تشمل العارة .

٢ - وإذا كان للمسجد ناظر غير الناظر
على الوقف كان لكل منهما الحق في تولى العارة

السؤال

سأل حضرة الشيخ محمد عبد النقي المحامى في
رجل وقف وقفًا واشترط أن يصرف ريعه في
المصالح والمهمات واقامة الشعائر الاسلامية
بمسجد وضريح الشيخ احمد ابو بدير المريان

سداده من ريع وقفه وكان له مال خر في دفع
الدين من مال التركة لا من ريع الوقف

السؤال

سئل في رجل وقف وقفًا على ابنه ومن
بعده على نفسه ومن بعده على اولاد ابنه
المذكور بالكيفية المينة بكتاب الوقف وشرط
لنفسه ولأبنائه المذكور الشروط العشرة ثم وقف
وقفًا آخر على نفسه مدة حياته ومن بعده
يكون نصف هذا الوقف على ابنه المذكور
والنصف الآخر على باقى اولاد الواقف بالكيفية
المينة بالوقفيات . ثم استدان الواقف وابنه
المذكوران بديون شخصية بعد ذلك بمدة
عشر سنوات ثم اخرج الواقف نفسه وابنه من
الوقفين المذكورين وجعل وقفيه المذكورين
على اولاد ابنه المذكور وعلى باقى اولاده
بالكيفية المينة بكتاتبي التغير ولم يشترط
الواقف سداده هذه الديون من ريع الوقف . فهل
والحالة هذه اولاد ابنه وباقى اولاد الواقف
يلزمون بهذا الدين أم لا يلزمون لان الاستحقاق
انتقل اليهم من وقت التغير المذكور

الجواب

من حيث انه لم يوجد في كتب وقف
هذه الاعيان وما طرأ عليها من التغيرات ان
استقرت على ما هي عليه الآن ما يفيد اشتراط
الواقف اياه دينه أو دين ابنه من ريع هذا
الوقف وحينئذ فلا سبيل الى اياه دينهما أو

وحيث ان من شأن ناظر الوقف ايضاً ان يقوم بصرف ما شرط الواقف صرفه في جهاته قلنا نرى أن يوكل ناظر الوقف ناظر المسجد في تولى عمارة المسجد من ريع الوقف المشمول بنظره وبذلك يحصل التوفيق بين حتي ناظر المسجد وناظر الوقف المذكور والله اعلم ؟

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٣٦٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٢

وقف . مفروشات وعربات . خيل

القاعرة السرية

الحيل التي لم ينص عليها في كتاب الوقف لا تكون وقفاً ولو نص كتاب الوقف على وقف المفروشات والعربات ضمن ما نص على وقفه

السؤال

سأل سائل في واقف وقف عقارات ومتنولات بمقتضى كتاب وقف شرعى ومن ضمن ما وقف منزله الكبير القى يسكنه بما اشتمل عليه من جميع الأثاث الموجود فيه من مفروشات وعربات وخلافها المبين ذلك أولاً بكتاب الوقف المذكور . وقد مات الواقف مصرّاً

الكائن بباب الشعرية وفي قراءة خمسة أجزاء من القرآن في كل يوم على مقامه وضيعه وترثه واشترط ايضاً أن يكون النظر على هذا الوقف من بعده للارشد فالارشد من أولاده وأولاد أولاده وهكذا قبل تدخل عمارة هذا المسجد ضمن المصالح والمهمات التي عبر بها الواقف في قوله « يصرف ريعه في المصالح والمهمات واقامة الشئائر الاسلامية » أم لا - فاذا صح دخول العمارة ضمن المصالح هل لناظر هذا الوقف أن يعمر المسجد ويأشرف الصرف على اقامة الشئائر فيه من ريع هذا الوقف بنفسه مع وجود ناظر على هذا المسجد معين له من قبل هذا الواقف أم لا ؟

الجواب

قال في البحر بصحيفة ٢٢٨ من الجزء الخامس بعد كلام يتعلق بالمسجد ما نصه :
(الدهن والحصى والمراوح ليست من مصالح المسجد وانما مصالحه عمارته) ١ هـ
وهو صريح في ان عمارة المسجد من مصالحه فتدخل فيها .

ومن حيث ان للمسجد ناظر غير ناظر هذا الوقف ولم يشترط الواقف أن يأشرف ناظر وقفه صرف الريع على المسجد دون ناظر المسجد بل عم وقال (على أن يصرف ريعه الخ)
وحيث ان الشأن في ناظر المسجد أن يأشرف عمارته بما له من التحدث عليه .

المذكور منزل تحيط به جنيئة المذكور ذلك أولاً بكتاب الوقف. والجنيئة المذكورة مزروعات ثمرة ومزروعات غير ثمرة وإيراد تلك الجنيئة لا يكفي للصرف عليها وكان المنزل المذكور يسكنه الواقف مدة حياته وشرط في كتاب وقفه المذكور أن لناظر عليه حق السكنى فيه نظير اجرة يقوم بدفعها للوقف المذكور كما شرط أن يبدأ من ربيع الوقف بسداد ما عليه من العوائد السنوية وما فيه البقاء لعينه والنمو في غلته — وقد توفى الواقف المذكور وآل النظر بعده لزوجته وهي ساكنة في ذلك المنزل بأجر حسب شرط الواقف فهل اذا احتاجت الجنيئة المحيطة بالمنزل المذكور للصرف عليها من ربيع الوقف يصرف من كل ربيع الوقف أو يكون الصرف عليها من ريعها فقط

الجواب

متى كان شرط الواقف قاضياً بأن يبدأ من ربيع أعيان الوقف بسداد ما عليها من العوائد السنوية وما فيه البقاء لعينها والنمو في غلتها فانه يصرف على الجنيئة المذكورة بالتطبيق لما شرطه الواقف من جميع ربيع أعيان الوقف المذكور لا من خصوص ربيع الجنيئة فقط وهنا حيث كان الحال كما ذكر في السؤال والله اعلم مفتي الديار المصرية عبد الرحمن قزاعه

على ذلك وقد ترك بعد وفاته فرسين وكانتا موجودتين بالاسطبل الملاصق لسور المنزل في محل مخصوص وقت الوقف فهل تدخل الافراس المذكورة ضمن الوقف تبعاً للعبات والمنزل او تكون تركه تورث عن الواقف .

الجواب

يظهر لي ان الفرسين في هذا السؤال تركه تورث لورثة الواقف الشرعيين والله اعلم مفتي الديار المصرية عبد الرحمن قزاعه

٣٦١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٣٢

وقف . جنيئة . اصلاحها

القاهرة الشرعية

الجنيئة التي تكون تابعة لمنزل هو وقف لا يأتي بربح يكفي لاصلاحها تصكون نفقة اصلاحها من جميع ربيع أعيان الوقف الذي منه المنزل المذكور لا من خصوص ربيع الجنيئة فقط .

السؤال

ستل في واقف وقف عقارات واطلين بتمتضي حجة وقف ومن ضمن أعيان الوقف

القاعدة الشرعية

(١) للناظر المؤقت جميع ما قلناظر الأصيل من الحقوق فله استلام أعيان الوقف وتأجيرها وقبض غلتها

(٢) المستحق للناظر بالشرط لا يملك معارضة الناظر المؤقت الذي نعبه القاضي بل يجب عليه أن يطلب تمكينه من النظر من القاضي المختص حتى اذا تحقق توفر شرط الواقف فيه مكنه هو وعزل الناظر المؤقت

السؤال

سئل في وقف اقام عليه القاضي ناظرًا مؤقتًا الى أن يتمكن الناظر المعين بالشرط أو بتعيين القاضي من تولى ادارة هذا الوقف . فهل يملك الناظر المؤقت المعين من قبل القاضي جميع ما كان يملكه الناظر بالشرط من استلام أعيان الوقف وتأجيرها واستلام غلتها . وهل لمن يرى انه مستحق للنظر بالشرط معارضة الناظر المؤقت في حال تنظرة المؤقت من استلام اعيان الوقف وتأجيرها والتصرف فيها يملكه ناظر الاوقاف وهل يستمر الناظر المؤقت ناظرًا الى ان يعزله من يملك عزل الناظر وتوليتهم او يعزل بمجرد طلب من يزعم انه مستحق للنظر؟

الجواب

نعم يملك الناظر المؤقت المعين من قبل القاضي استلام اعيان الوقف وتأجيرها واستلام

٣٦٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣١ يولييه ١٩٢٢

وقف . اجازة لمدة طويلة

القاعدة الشرعية

للاواقف الناظر على وقفه أن يؤجر وقفه لمدة ست سنوات بأجر المثل ان كان في التأجير مصلحة للوقف .

السؤال

سئل في واقف وقف وقفًا وهو الناظر عليه يريد أن يؤجر وقفه لمدة ست سنوات فهل له ذلك شرعًا أم لا ؟

الجواب

للاواقف الناظر أن يؤجر أعيان وقفه ستين كثيرة متى كان التأجير بأجر المثل مراعيًا فيه مصلحة الوقف كما يؤخذ من لسان الحكماء تقلًا عن المتبع وفي رد المختار تقلًا عن القنيه واقفه اعلم ؟
مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٣٦٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ اول اغسطس سنة ١٩٢٢

وقف . ناظر مؤقت . حقوقيه . ناظر معين بالشرط

ذكوراً واثناً الذين يكون لهم حق ارثه يوم وفاته للذكر مثل حظ الانثيين فإذا تزوجت الزوجة أو ماتت اقطع حقها من هذا الوقف وانتقل نصيبها لأولادها منه فما يكون نصيب الزوجة المذكورة في ربع هذا الوقف مدة حياتها من غير زواج مع العلم بأن الواقف المذكور توفي تاركاً زوجته المذكورة على قيد الحياة وبناتها ثلاث بنات وستة اولاد من غيرها

الجواب

ان نصيب الزوجة يكون كنصيب انثى من اولاد الواقف ما دامت على قيد الحياة من غير زواج بعد وفاة الواقف . فان قول الواقف (للذكر مثل حظ الانثيين) راجع للزوجة والأولاد خصوصاً وأنه لم يبين نصيب الزوجة قبل ذلك فيكون نصيبها داخلاً في بيان قوله (للذكر مثل حظ الانثيين) والله اعلم ؟

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٣٦٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣١

وقف . رسوم قضايا وانتاب حمامه

القاهرة الشرعية

الرسوم والمصاريف والاتساب التي ينفقها

غلتها ما دام ناظرًا عليه كما يملك ذلك جميعه الناظر بالشرط الممكن من قبل القاضى . ومن يرى انه مستحق للنظر بالشرط لا يملك بمجرد ذلك معارضة الناظر المؤقت الذى اقامه القاضى فى التصرف الذى يملكه الناظر بتمتضى نظره . وبمجرد طلب من يرى انه مستحق للنظر لا يتعزل هذا الناظر المؤقت بل انما يكون ذلك بقيام اسبابه وتحقيق موجباته لدى من يملكه ويصدره والله اعلم ؟

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٣٦٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

وقف . نصيب الروحة عند عدم البيان

القاهرة الشرعية

وقف وقفنا على نفسه ثم من بعده على زوجته وعلى اولاده ذكوراً واثناً للذكر مثل حظ الانثيين ولم يبين نصيب الزوجة كالف لزوجته نصيب الانثى لأن نصيبها يدخل في قوله للذكر مثل حظ الانثيين

السؤال

سئل في رجل وقف داره واثناً وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجته وعلى اولاده

ناظر وقف غرم لقضاء العهد ما لا بد منه في
اتزاعه من يد اهل الشوكة هل له اخذ ذلك
المال من ارفقائه ام لا - اجاب نعم له ذلك
والحال هذه ففي البحر وكثير من الكتب
للقيم صرف شيء من مال الوقف الى كتب
الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف
من ايدي ذوي الشوكة والله اعلم

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

ناظر وقف في دعاوى الوقف تحتسب على جهة
الوقف لا على الناظر

السؤال

سئل في ناظر وقف رفعت في زمن نظارته
قضايا بالمحاكم تختص بالوقف التي هو ناظر عليه
فهل له والحالة هذه احتساب اجرة الدعاوى
والمرافعات على جهة الوقف باعتبار انها اجرة
المثل حيث ان الدعاوى والمرافعات لمصلحة الوقف

الجواب

في الفتاوى الخيرية ما نصه : سئل في

قضاة المحاكم المختلطة

ولو كان أحد ورثة المؤجر متبياً لدولة أجنبية أو
كان الإيجار قد حصل التنازل عنه لأجنبي .
وجاء بمحييات الحكم :

« حيث أنه يجب ان يلاحظ أولاً ان
الوارث لا يمكن ان يكون له من الحقوق أكثر
من ما كان لمؤجره »

« وبما أن عقد الاجارة الذي عقده المتوفى
كان خاصاً باختصاص لجنة التخفيض فكان
احد ورثته تابعاً للدولة اجنبية لا يمكن ان يغير
من نتائج الحكم . ويكون الحكم كذلك اذا
تنازل المؤجر الوطني عن عقده الى أجنبي . وانه
حتى بصرف النظر عن البحث في صحة تحويل
عقد مدني محض بين وطنيين دون قبول الدين

٣٦٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩١١

المادة الزراعية . قانون تخفيض اجور الاراضي الزراعية
أحي . تحويل . وارث اجني . اختصاص اللجنة

القاعدة القانونية

اذا صح ان قرارات لجان تخفيض أجور
الأراضي الزراعية التي شكلت طبقاً لقانون اول
مايو سنة ١٩٢١ لا تسرى على الاجانب الا أن
هذا لا يخرج عقد الاجارة المحرر بين اثنين من
رعابا الحكومة المحلية من حكم هذا القانون
بمجرد طرؤه مصلحة لأجنبي . فالقرار الصادر
بتخفيض الإيجار يبقى حاكماً مكتسباً للمستأجر

٣٦٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢
وكالة مدنية . اثبات بالشهود . جدم جوازه

القاعدة القانونية

لا يصح اثبات الوكالة في المسائل المدنية
بشهادة التهود أو بالتران اذا كانت تتجاوز
قيمتها الف قرش (B. L. J. XXXV. 111)

٣٧٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢
تسجيل . حق موروث . قسمة

القاعدة القانونية

لا ضرورة لتسجيل القسمة الحاصلة بين
الورثة في حقوق موروثه ولا لتسجيل الحكم
الذي يعلن هذه الحقوق لكي يحتج بها على
الغير (المادة ٧٢٦ مدني مختلط) (B. L. J. XXXV. 121)

٣٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٣
مستند . رقة . تبويض

القاعدة القانونية

جرت المحاكم على انه اذا رقت مستخدم

فانه يجب ان يلاحظ انه اذا أخذنا بالرأي القائل
بأن تحويل الاجارة الى اجني يستبعد اختصاص
لجان التخفيض فان نتيجة ذلك ان قرارات
هذه اللجان تكون مستحيلة التنفيذ لأن
المؤجرين الوطنيين سيسارعون الى تحويل عقودهم
الى الاجانب »

(جازير عدد ابريل سنة ١٩١٣ فقرة ١٨٠
ص ٩٢)

٣٦٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢
احكام . اعلانها . لشارة

القاعدة القانونية

اعلان الحكم الى احد الاخصام لا يصفته
الشخصية بل بصفته وكيلاً عن بعض شركائه في
الميراث لا يمكن ان يترتب عليه اي أثر بالنسبة
اليه شخصياً (B.L.J. XXX V. 48)

٣٦٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢
بيع . فسخ لعدم دفع الثمن . مبالغ ومروقات
القاعدة القانونية

اذا حكم بفسخ البيع لعدم دفع المشتري للثمن
فانه يعتبر واضح اليد بسوء نية ويصح الزامه بناء
على طلب البائع بازالة ما أحدثه من المباني
والمفروقات (B.L.J. XXXV 70)

فليس لما لك حائط أن يلزم جاره بقطع أشجاره المغروسة قريباً من الحائط الا اذا أثبت ان هذا الجار مهمل في المحافظة على الأشجار اهمالاً ينشأ عنه ضرر حقيقي عظيم . ولا يقبل منه ان يلزم جاره بأبعاد الأشجار عن الحائط لجرد ان الحائط ليست متينة كما يجب . اذ أنه في مثل هذه الحالة هو الملزوم باتخاذ الاحتياطات الكفيلة بأن استعمال جاره لحق ملكيته الاستعمال العادي لا ينشأ منه ضرر لحائطه .
(B. L. J xxxv 185)

٣٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٣
حقوق الارتفاق . اكتسابها بغضي المدة . تسامح .
حقوق ارتفاق غير مستمرة

القاهرة القانونية

حقوق الارتفاق المستمرة الظاهرة كفتح نافذة على حديقة الجار أو بروز سقف مغل عليها يمكن اكتسابها بغضي المدة . أما الاعمال البنية على التسامح مثل حق المرور او الشرب فلا تصلح ان تكون أساساً لوضع يد او لاكتساب حق بغضي المدة

المحكمة : -

« حيث ان الأصل ان كل شخص يفرض فيه أنه واضح يده بصفته مالكا ولا يمكن أن يستنتج من جوار الاب لابنه الامهولة الاتفاق

بدون أن ينسب اليه أي خطأ ولم يكن هناك اتفاق بينه وبين سيده على التعميص فإنه يستحق تمويصاً باعتبار ماهية شهر عن كل سنة من سنى الخدمة دون ان يزيد مقدار التعميص بأي حال على ماهية ستة شهور اللهم الا في الأحوال الاستثنائية

ولكن يجب ان يلاحظ في الوقت نفسه ان هذا التعميص يحمل محل اذار المستخدم بالوقت قبل حصوله بمثل هذه المدة بمعنى أنه لا يكون للمستخدم حق في طلب تمويصات الا اذا لم يعلنه سيده قبل رفته بمدة ستة شهور
(B.L.J. XXX V. 129)

٣٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٣
جوار . مرسوات . سكوت القانون

القاهرة القانونية

اذا كان الشارع المصرى لم يهتم بتنظيم علائق الجوار بالنسبة للرزوعات كما اهتم الشارع الفرنسى في المادة ٦٧١ مدنى التي عدلت فيها بعد . فليس للقضاء ان يسد هذا النقص فيحدد المسافات لأن هذا عمل الشارع لا عمل القاضي . الا أنه في حالة سكوت القانون او عدم كفاية نصومه فللمحاكم ان تستعين بقواعد العدل والانصاف وهي في مثل هذه الحالة توجب تقييد حق كل شخص في التصرف في املاكه بحيث لا يمس حق جاره او يعتدى عليه

بطلان نسي فليس لنسي القاصر او من يمثله أن يتمسك به . فأجابت المحكمة بأنه صحيح ان البطلان في هذه الحالة نسي ولكن يجب أن يلاحظ ايضاً ان الذى يتمسك هنا بالبطلان ممثل للقاصر شرعاً وهو وصي الخصومة الذى عين للاشراف على مصالح القاصر بسبب تناقض مصلحته مع مصلحة الوصي في هذه القضية .
(B. L. J. XXXV. 150)

٣٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٣

حجز عقارى . عرسى المزداد . استحقاق الدين .
مسؤولية . نازع الملكية

القاهرة القانونية

اذا تزعت العين من تحت يدمن رسا عليه
المزداد بعد توزيع الثمن فله أن يرجع على الدائن
الذى طلب نزع الملكية باعتباره مسئولاً عن
ادخله ضمن المزداد أعياناً ليست مملوكة لمدينه
وتسبب بخطئه هذا في نزع العين
المحكمة : -

« زعم نازع الملكية ان ليس لمن يرسو
عليه المزداد الحق في الرجوع عليه باعتباره نازعاً
للملكية بل دعواه يجب ان يكون أساسها
المطالبة برد ما أخذ منه حق قترفع ضد الدائن
الآخر الذى استولى في التوزيع على الثمن المقابل
للجزء الذى حكم باستحقاقه ولكن المحكمة
لا ترى هذا الرأي اذ انه بالنسبة للدائن المباشر نزع

على انجاز الاعمال التى تترتب لبيت الأب خصوصاً
وان أعمال التسامح لا يمكن ان تكون أساساً
لوضع اليد ولا لاكتساب حق بفضي المدة انما
تنصرف الى حقوق الارتفاق الغير مستمرة
كحق المرور وأخذ المياه . لأن الشارع يفترض
ان المالك الذى يرضى باستعمال هذه
الحقوق لا يرى فيها اعتداء جسيماً على ملكيته
يسوغ منها . وبما ان هذه الاعمال يسهلها عادة
حسن الجوار فلا يمكن ان تؤدي الى اكتساب
حق بفضي المدة (B. L. J. XXXV. 188)

٣٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١١ يناير سنة ١٩٢٣

وصى خصومة . بيع مال القاصر . بطلان .
احوال شخصية

القاهرة القانونية

لوصي الخصومة المعين بسبب تعارض
مصلحة القاصر مع مصلحة الوصي الاصلى الحق
في التمسك بطلان بيع عقارات القاصر بسبب
عدم التصريح بالبيع والتصديق عليه ولانه لم
يحصل بطريق المزداد الملقى الذى يقضى به نظام
الأحوال الشخصية الحاضمة له احوال القاصر
وجاء بمحيثات الحكم ما يأتى :

« تمسك الخصم بأن البطلان الناشئ من
عدم مراعاة الطريقة القانونية لبيع عقارات القاصر

المالك « المراد » وهو نازع الملكية » تعاقداً أساسه قائمة شروط البيع واعلاناته
(دائرة مستر مك بلرنت 156 B. L. J. XXXV.)

الملكية لا محل لرفع دعوى المطالبة برد ما أخذ
بغير حق بل الواجب رفضه هو دعوى فسخ البيع
وترفع ضد الشخص الذى تعاقد مع الراسى عليه

قضايا المحاكم الأجنبية

المالك مسألة فيها نظر . اذا تبين للقاضي ان
رفض المالك الاذن للمستأجر فى التأجير من
باطله أو فى التنازل للغير كان تمتاً واستبداداً
منه لغير سبب أو طمعاً فى جرم من عملية
التأجير من الباطن أو التنازل جازله أن لا يسأب
برفض المالك الاذن وأن يميز التأجير من
الباطن . وهذه القاعدة يجرى حكمها على اجارة
المقارنات كما يجرى على اجارة الأملان الزراعية »

تطبيق

ان الفارع المصرى نص فى المادتين
٣٦٧ من القانون المدنى الأهلى و ٤٥٠ من
القانون المدنى المختلط على انه اذا كان موجوداً
بالمكان المؤجر جدد جعله ممدداً للتجارة
أو للصناعة ودعت ضرورة الاحوال الى
بيع الجدد المذكور جاز للمحكمة مع وجود
المنع من التأجير ابقاء الايجار لمشتري الجدد
بعد النظر فى التأمينات التى يقدمها ذلك
المشتري مالم يحصل للمالك من ابقائه ضرر
حقيقى .

٣٧٦

محكمة المافز بفرنسا

حكم تاريخه اول يوليو سنة ١٩٣٢
اجارة . مع التأخير من الباطن ومن الاسقاط
اذن المالك

القاعدة القانونية

نص فى عقد اجارة على انه يجوز للمستأجر
أن يؤجر ما استأجره كله أو بعضه أو يسقط حقه
فى الاجارة لغيره بشرط أن يستحصل على اذن
من المالك يميز له التأجير او الاسقاط . أجر
المستأجر المدين المؤجرة له الى شخص فطمن
المالك فى عقده وطلب فسخ عقد الاجارة
الأصل بناءً على أنه لم يميز التأجير من الباطن .
فحكمت المحكمة برفض دعواه وقالت فى حكمها:
« ان المنع الكلى من التأجير ومن
الاسقاط يقيد المستأجر كما يقيد المحكمة . ولكن
اجارة التأجير من الباطن أو التنازل عن عقد
الاجارة للغير بشرط الاستحصال على اذن من

تتمتع سوء استعمال حق الرد ونحوه بينه وبين
المساس بحرية الصحافة. فثلاً اذا كتب ناقد في
مجلة بحثاً عن رواية يونانية كتبت نظماً وقلت عن
رواية يونانية فشرح موضوع الرواية وتنفى
بغيرية مؤلفها الأصلي وأثنى عليه وأوضح انه
كان الأجدد بقصيدة رائعة كهنه ان لا ترجم
الاثر وأنه اذا لم يكن المترجم شاعراً فيجب أن
لا يتعرض لنقلها شعراً. فثل هذا النقد الذي ورد
في أربعة أسطر في ختام مقالة طويلة لا يعطى
مؤلف الرواية الحق في الرد وأن يشترط أن
ينشر في الجريدة نفسها مقالاً متضمناً بعض
ملاحظات عامة خالية من الحقد الشخصي على
مسألة نظرية أو مسألتين

(قصة الميو دوميك مدير مجلة المايل ضد
مسيو سلطان)

٣٧٨

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢

مسؤولية . الاب والابن . تصان

القاهرة القانونية

أذن والد لابنه البالغ الساكن معه في
معيشة واحدة في أن يستعمل اوتوموبيله . وكان
ابنه شاباً قليل الاختبار حاد المزاج ولم تكن
يده رخصة لسوق الاوتوموبيل . فحكم بأن
الأب مسؤول بطريق التضامن والتكافل مع
ابنه في تعويض الضرر الناشئ - فليس بسبب
اصابته على أثر سوقه الاوتوموبيل بتهور ورعونة.

٣٧٧

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

حق النقد . حق الرد

القاهرة القانونية

ان حق النقد لا يتمتع بأي امتياز خاص
بالنسبة لرد على أقوال المنتقد بل يخضع للقانون
العالم . فليس صحيحاً ما يزعمه البعض من ان
الكاتب اذا أرسل الى ناقد كتابه أو الروائي
اذا دعا ناقداً ليشهد بتبيل روايته يتقبلان لذلك
مقدماً كل الآراء التي يبدئها الناقد ويتنازلان عن
حق الرد عليها . اذ الواقع ان التنازل عن حق
لا يصح افتراضه . ومن المستحيل ان يقرران
المؤلف قصد أن يتنازل عن الحماية التي يمنحه
القانون اياها وهي حق الرد على الخطأ الوارد في
النقد الموجه اليه . ولكن حق الرد ليس مطلقاً بمعنى
أنه ليس حقاً مكتسباً لكل شخص ورد اسمه في
مقالة في صحيفة أو مجلة : ولتفسير المادة ٣ من
قانون ٢٩ يولييه ١٨٨١ يجب ان يفهم مبدئياً
ان كل رد يفرض طعناً (او هجوماً) وليس
من الميسور أن يسمح بأن كل شخص أشير اليه
في مقال بجريدة اشارة لا يترتب عليها اضرار
بمصلحه يكتسب بهذا وحده الحق في أن يتخذ
هذه الجريدة وسيلة للاعلان عن نفسه

والحاكم — ووظيفتها مراقبة استعمال كل
حق مقرر قانوناً في دائرته المشروعة — لها ان

أوبرى ورو جزء ٥ نسخة ٣٦٨ وبودرى
جزء أول نبذة (١١١٠). على أن بعض الآراء
ذهبت الى ان اخراج المستأجر من الباطن
أو المتنازل اليه لا ينفى المستأجر الاصيل من
الفسخ (راجع حكم محكمة استئناف «رن»
الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٨٥٨ وهو
حكم عتيق)

على ان النظرية الحديثة التي تبين المحاكم
الفرنساوية للأخذ بها مقتضاها ان يبحث
قاضي الموضوع عن نية المتعاقدين . وله في
تقدير هذه النية سلطة مطلقة . فإذا رأى ان
المالك تمتعت في عدم الاذن للمستأجر منه
بالتنازل عن الاجارة أو بالتأجير من باطنه
جاز له أن يحجز عمل المستأجر الاصيل ويرفض
الحكم بالفسخ . وأن رأى ان في التأجير
من الباطن أو في التنازل عن الاجارة ضرراً
للمالك أو أن الشخص المستأجر من الباطن
أو المتنازل اليه غير مرغوب فيه حقيقة كأن
كان معسراً أو غير أمين أو مشاغباً أو فيه
غير ذلك من العيوب التي تبرر رفض المالك
في الاذن له بالحلول محل المستأجر منه وجب
على القاضي ان يحكم بالفسخ

٣٨٠

محكمة قض وبرايم باريس

حكم تاريخه ١٣ مارس سنة ١٩٢٣

الحكم - حكم جنائي - اثره في الدعوى المدنية

القاعدة القانونية

١ - انه وان كان الحكم الصادر نهائياً

٣٧٩

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣

الاجارة - تأجير من الباطن - اذن المالك

القاعدة القانونية

شرط في عقد اجارة عقارات المستأجر
لا يجوز له أن يؤجر من باطنه ولا أن يتنازل
عن الاجارة الى غيره بشيرضاء المؤجر
اذا خالف المستأجر الشرط الوارد في اجارته
القاضي بأن لا يجوز له ان يؤجر من باطنه العين
المؤجرة ولا أن يتنازل عنها الى غيره حق للمالك
طلب الفسخ

نصيب

هذا الحكم فيه نظر . ذهب بعض
الشراح الى وجوب الحكم بالفسخ عندما
يخالف المستأجر الشرط ويتنازل عن اجارته
الى الغير أو يؤجر العين من باطنه (راجع
حكم محكمة استئناف « روى » الصادر بتاريخ
٦ يونيو سنة ١٨٥٥ وحكم محكمة قض وبرايم
باريس الصادر بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩١٠
وحكم محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩١١ وحكم محكمة استئناف ليون
بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ واحكاماً
كثيرة غيرها)

وذهب بعض العلماء الى أن القضاة لم
حق اعطاء مهلة الى المستأجر لاختراج
المستأجر من باطنه أو المتنازل اليه (راجع

٣٨٢

محكمة تقض وإبرام باريس المدنية

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٣

اثبات . مواع الاستحصال على كتابة . مانع ادبي

القاهرة القانونية

الموانع القانونية التي تمنع الدائن من
الاستحصال على كتابة مثبتة للدائن او للبرائة
منه يجوز ان تكون مبنية على استحالة ادبية
وجد فيها الدائن فتمت من الاستحصال على
الكتابة .

٣٨٣

محكمة تقض وإبرام باريس المدنية

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٣

احارة . حق امتياز المؤجر . ما يتناوله

القاهرة القانونية

١ - حق امتياز المؤجر يتناول جميع
المواشي وجميع المنقولات الموجودة بالايعان
المؤجرة حتى لو كانت مملوكة للغير اللهم الا اذا ثبت
ان المؤجر كان يعلم بأنها غير مملوكة للمستأجر منه
٢ - المواشي المملوكة للجار ودخلت
الارض المؤجرة بصفة مؤقتة لرعي الزراعة التي
باعها المستأجر تخرج من حكم امتياز المالك المؤجر
حتى ولو لم يحظر الجار مالك الارض بأن
المواشي ملكه

من محكمة جنائية يقيد القاضي المدنى بالنسبة الى
الكافة الا ان قوة هذا الحكم لا تعدى
ما قضى القاضي الجنائى بنبوته بطريقة يقينية
لاشك فيها

٢ - القرارات الصادرة بأن لا وجه
لأقامة الدعوى بناء على عدم كفاية الادلة
لا تأثير لها على الدعوى المرفوعة امام المحكمة
المدنية لان صفة هذه القرارات مؤقتة غير بارة

٣٨١

محكمة تقض وإبرام باريس المدنية

حكم تاريخه ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣

عقد . التخصيص في تنفيذه . مسؤولية

القاهرة القانونية

تمهد مصنع اتوموبيلات بأن يسلم المشتري
منه الاتوموبيل في بحر ثلاثة شهور وشرط ان
التأخير في التسليم لا يترتب عليه دفع تعويض ما
بل يعطى المشتري الحق في فسخ العقد بصد
التنبية على المصنع بمجواب مسوكر في مسافة شهر.
طلب المشتري تسليمه الاتوموبيل وارسل
احتجاجات عدة بغير جدوى . ثم رفع دعوى
طالب الملح بالتعويض قضى له به بناء على انه
انتظر خمسة عشر شهراً وارسل الانذار ثلث
الانذار والبالغ لم يحرك ساكناً ولم يعرض تسليم
الاتوموبيل . واتضح حصول ارتفاع في اسعار
الاتوموبيلات مما دل على ان نية البائع الاخلال
بهمه ارتكباناً على الشرط الذي يعفيه من
دفع التعويض

٣٨٤

محكمة تقض وإبرام باريس المدنية

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٣

اعلان درنة . وديانة للتركة . محكمة التركة

القاعدة القانونية

يصح اعلان الورثة امام المحكمة التابعة لها
ايمان التركة كما يصح ادخال مدينى هذه
التركة فى الدعوى امام المحكمة نفسها ولو انهم
مقيمون خارج دائرة هذه المحكمة

٣٨٥

محكمة تقض وإبرام باريس المدنية

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٣

اعلان . البواب . نياحه عن المالك والمستأجر

القاعدة القانونية

بواب العارية ولو انه « مستخدم » عند
المالك الا انه يعتبر فى نظر الشارع « خادماً »
لمستأجرى العارية بالمعنى المراد من المادة ٦٨ من
قانون المرافعات المدنية (قاطلها المادة السابعة
من قانون المرافعات المصرى الاهلى)
وله بهذه الصفة حق استلام الاوراق القضائية
المقتضى اعلانها الى المستأجر عند غيابه من محل
سكنه . وتبقى له هاتان الصفتان بالرغم من
تناقض مصلحتي المالك والمستأجر حتى ولو كان
المالك ساكناً فى العارية نفسها التى يقطعها
المستأجر المراد اعلانه .

البراءة قانونية بغير حق قضائية

الجرمة المستحيلة

صندوق او درج او جيب شخص لم يكن
بها نقود. فى هذه الامثلة عدم حصول الفاعل
على ما يبتغيه انما نشأ عن ظروف خارجة عن
ارادته فهل فى هذه الاحوال يعاقب الجانى
على هذه الوقائع باعتبار انها شروع كامل
Delit Manqué او لا عقاب لأن التنفيذ
مستحيل مادياً

لقد تشعبت الآراء فى هذا الموضوع :-

المذهب للادى "doctrine objective"

فى الشروع الكامل وهو ما تم فيه
اعمال التنفيذ ولم يتحصل الجانى على ما يبتغيه
قد تكون الاسباب فى عدم حصول الجانى
على النتيجة التى يقصدها استحالة مادية تفتقر
التنفيذ يجعلها الفاعل كمن يحاول اسقاط امرأة
لم تكن بمحمل ، او كمن يحاول قتل شخص كان
طارق الحياة من قبل ، وكمن يقصد قتل شخص
بآلة نارية نزع منها الخرطوش من قبل ، او كمن
يشروع فى قتل انسان بالسهم فيضع له جوهراً
غير سام ، او كمن يحاول السرقة من خزانة او

أو بحالة ما اذا كان المقصود قتله كان فارق الحياة من قبل

لهذا قسموا الاستحالة الى مطلقة ونسبية. والاستحالة المطلقة والنسبية يمكن تقسيمها بالنسبة لمحل الجريمة والوسائل والطرق التي تتمتع لارتكاب الجريمة. فالاستحالة المتعلقة بمحل الجريمة تكون مطلقة اذا انعدم محل الجريمة أو كان المحل مجرداً عن الصفة الجوهرية المقصودة بارتكاب الجريمة كمن يريد قتل شخص كان فارق الحياة من قبل. أو كمن يريد اسقاط امرأة غير حامل

والاستحالة تكون نسبية بالنسبة لمحل الجريمة اذا كان محل الجريمة حائزاً للصفات المقصودة من ارتكاب الجريمة ولكنه لم يوجد في المحل الذي يمتد الجاني وجوده فيه، مثال ذلك: قصد شخص قتل آخر واطلق عياراً في الحجرة التي يكون فيها عادة ولكنه غاب عنها لسبب ما، أو حاول لص كسر خزانة أو صندوق الصدقات وكانا خاليين من المال، أو حاول شخص السرقة من جيب آخر ولم يكن به نقود

والاستحالة التي تتعلق بالوسائل تكون مطلقة اذا كانت الطرق التي استعملت لا تؤدي للنتيجة بالمرّة. كمن يحاول قتل آخر بآلة نارية غير معمرة، أو حاول شخص قتل آخر بالسّم ووضع له جوهرأ غير سام. وتكون الاستحالة بالنسبة للوسائل النسبية اذا كان من شأنها أن تؤدي للنتيجة انما لسوء الاستعمال أو لأسباب طارضية أخرى لم يحصل

ان انصار هذا المذهب يرون أن لا عقاب على الشروع. لأن تنفيذ الجريمة اصبح مستحيلاً. ويمثلون ذلك بأنه لا يمكن تصور بدء في تنفيذ ما هو مستحيل تنفيذه. و يرون أن الافعال التي يأتيها الفاعل كلها مظاهر تدل على نية الاجرام ولكن هذا مجرد عزم على ارتكاب جريمة، ومجرد العزم على ارتكاب جريمة حتى اذا كان مقرونًا بالأعمال الخارجية لا عقاب عليه. لأن القانون لا يعاقب على مجرد التصميم

على ان بعض أشياخ هذا للذهب لم يسلّموا بإطلاق هذه القاعدة من غير شرط ولا قيد. لهذا يقسمون الاستحالة الى مطلقة ونسبية. وفي الواقع لو طبقت القاعدة بدون قيد ولا شرط لترتب على ذلك نتائج غريبة منها عدم الحاق العقاب على الجريمة الخائبة Délit Manqué على انه في حالة ما اذا غاب الفعل يمكن أن يقال بأن هناك استحالة اعترضت التنفيذ. مثال ذلك اذا حاول انسان قتل آخر باستعمال آلة نارية معمرة ولكنه لم يصب الجني عليه اما لأنه أخطأ في تصويب الآلة واما لأنه اضطرب قليلا عند اطلاق الميار فأخذ للقنوف اتجاهًا منحرفًا، فهنا من المستحيل اصابة المراد قتله للأسباب آفة الذكر. عن انه من المسلم به ان الشخص المقصود بالقتل كان عرضة لخطر الدام ولم ينج الا نظرف خارج عن ارادة الجاني. ومن جهة اخرى فلا يمكن تشبيه هذه الحالة بحالة ما اذا أراد شخص قتل آخر بآلة نارية غير معمرة

المذهب الشخصي

Doctrine Subjective

ان أنصار هذا المذهب انما ينظرون الى قصد الفاعل بصرف النظر عن الاستحالة ان كانت مطلقة أو نسبية . سواء تعلقت بمحل الجريمة أو بالوسائل ، لهذا يرون انه يتعين البحث عن نية وقصد الجاني وهل اقترن قصد الجاني بأفعال خارجية ينتقى معها كل شك ، على انه كان يريد ارتكاب جريمة معينة كما يجب البحث عما اذا كان هذا التصميم الجنائي المقرون بالأفعال خطراً أم لا

واختيار الوسائل قد يدل على أن الفاعل اما انه ليس بكفؤ لارتكاب الجرم واما لأنه ساذج لدرجة انه يعتقد قتل شخص بالسكر أو بملح الطعام أو كمن يريد قتل شخص بآلة نارية فيطلقها على مسافة كبيرة جداً يستحيل معها اصابة المرمى ، ففي هذه الاحوال الاخيرة لا جريمة ، لا لأنها غير كافية للحصول على النتيجة المقصودة وانما تنهض دليلاً على أن الفاعل غير كفؤ لارتكاب الجرم أو انها تدل على ضعف في الارادة وتزعزع في المزيمة . ومن العبث الحاق العقاب على مثل هذه الافعال التي لا يترتب عليها ضرر ما

على أن هذه الافعال تخالف ما اذا أراد شخص قتل آخر ووضع له مادة بيضاء كالسكر مثلاً وكان يعتقد انها سامة خطأ الصيدلي في التركيب كما انها تخالف حالة من يريد قتل آخر وكان عمر الآلة النارية من قبل وانما اشرعت الحطووسة على غير علم منه أو كمن

الفاعل على النتيجة المتبتاة ، كمن يحاول قتل شخص بآلة معمرة ولكنه أخطأ تصويب الآلة أو لأن الجنى عليه اجتناباً للاصابة انحرف عن اتجاه المقذوف ، أو لأن العنصر الذي يحاول السرقة من خزانة لم يحسن استعمال الأدوات التي استحضرها ففكسر . ففي احوال الاستحالة المطلقة سواء تعلقت بمحل الجريمة أو بالوسائل لا يمكن اعتبار الافعال لا من قبيل الجريمة الخائبة أو الشرع المعاقب عليه وان كانت تدل على مظاهر اعمال لتصميم جنائي

أما في احوال الاستحالة النسبية فقالوا بوجود جريمة خائبة معاقب عليها قانوناً وقد جرى أغلب الشراح على هذا التقسيم على أن البعض يرى أن لا عقاب بالمرة في احوال الاستحالة المطلقة أو النسبية

الاستحالة القانونية والاستحالة المادية

أما العلامة « جاور » فانه يقسم الاستحالة الى قانونية ومادية ويرى أن لا عقاب في الاولى أما في الثانية فيستحق الجاني العقاب . والاستحالة القانونية تكون في حالة ما اذا انعدم أحد الاركان المكونة للجريمة كمن يريد اسقاط حامل في حالة عدم وجود الحمل ، وكمن يريد قتل حيوان ظهر انه مملوكا له ، وكالشخص الذي يريد تسميم آخر بمجوهر غير سام ، وكمن يريد سرقة مال ظهر انه ملكه وما سوى ذلك فان الاستحالة تكون مادية ويستحق الجاني العقاب

النتيجة التي يبتغيها عند ما يأتي على الافعال التي يستلزمها التنفيذ يمكن ان يقال بأن هناك استحالة مطلقة حالت دون الحصول على النتيجة وهذا يناق ويتعارض مع الجريمة الخاتبة المعاقب عليها قانوناً، وان الاستحالة التي تحول دون الحصول على النتيجة المبتغاة مهما كانت صفاتها ماهي الا من الاسباب الخارجة عن ارادة الفاعل

القضاء في فرنسا

يظهر ان القضاء في فرنسا قد اتبع نظرية تقسيم الجريمة المستحيلة الى مطلقة ونسبية . فقد قضى بأن لا عقاب على من يشترع في اسقاط امرأة ليست بحامل (النقض ٦ يناير سنة ١٨٥٩) ولا في حالة التسميم اذا استعمل الجاني جوهرًا غير سام

وقد يظهر هذا التقسيم بانواعه في حكم النقض الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذي قضى بمقومة الشروع في سرقة صندوق الصدقات وكان خالياً ، وجاء بأحدى الحثيثيات ان هذا الفعل لا يمكن اعتباره من قبيل الاستحالة المطلقة . وقد قضى بالمقومة على شخص اطلق عياراً في حجرة شخص كان يعتقد وجوده فيها فأصداً قتله ولم يوجد بها صدفة (نقض ١٢ ابريل سنة ١٨٧٩) وبني الحكم على نفس الاسباب السابقة

وقد زعم بعض الشراح على ان النقض الفرنسي في حكم حديث رجع عن هذه النظرية واتبع المذهب الشخصي في حكمه الصادر بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٩٥ وهي حادثة محولة

يريد قتل آخر بعبارة تاري وكانت المسافة بينه وبين الجاني عليه أطول بتأويل عن رمى البندقية ، ففي هذه الاحوال الاخيرة يستحق الفاعل العقاب لان هذه الافعال لا تدل على أن الجاني غير كفء لارتكاب الجرم

ومن أنصار هذا المذهب الشخصي علماء الالمان . وقد أخذت بهذه النظرية محكمة برلين العليا اذ قضت بتاريخ ٢٤ مايو و ١٠ يونيو سنة ١٨٨٠ بالعقاب على امرأة حاولت قتل حنينها وكان مولوداً ميتاً . وقضت بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٨٣ بعقاب شخص حاول اسقاط امرأة لم تكن بحامل . وبتاريخ ٤ يونيو سنة ١٨٨٣ و ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٨ اصدرت محكمة بهذا المعنى الاخير (وقد اتبع هذه القاعدة النقض المصري في حكمه الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ مرة ١٥ عدد ١٨ س ٩٤) انظر فيدال طبعة ثالثة ص ١٨٢ نبذة ١٨٢ والحاشية عليها .

ويرى فيدال وبعض الشراح ان نص القانون الفرنسي لا يساعد على تقسيم الجريمة الى مستحيلة وغير مستحيلة لاجاء في تعريف الشروع أن يكون الجريمة خابت لظروف خارجة عن ارادة الفاعل ، واما التقسيم الى استحالة مطلقة واستحالة نسبية فهو استبدادي Arbitraire ومن اوضاع الشراح وهو غير مؤسس على حقيقة ثابتة وعرضة للنقد والتأويل . وفي الواقع ليس هناك ما يسمونه بالاستحالة النسبية لانا اذا نظرنا الى الظروف التي تحيط بالفاعل وقت ارتكاب الفعل اذا لم يحصل على

القضاء في مصر

احكام المحاكم المصرية في هذا الموضوع :
١ - قد اشار حكم النقض الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ الى تقسيم الجريمة المستحيلة الى امتحالة مطلقة وامتحالة نسبية وهذا نص احدى الحثيات :

« وحيث انه لا يصح القول هنا بوجود (جنحة مستحيلة) لان مسألة هذه الامتحالة لا يمكن التمسك بها الا في حالة وجود مانع مادي ومطلق لا بسبب وجود مانع نسبي ناشئ عن قوة ادراك الجاني عليه وبالفعل فان هذا الاخير قد جعل التهم يخيب عن عمله بسبب ظرف قهرى لا دخل فيه لنفس الواقعة ولولا وجود هذا الظرف لكان من الممكن ان الجريمة يتم ارتكابها فعلا » (المجموعة الرسمية سنة ١٩١٥ نمرة ١٩)

٢ - وقد صدر حكم من محكمة النقض في نفس التاريخ ومن ذات الهيئة الأولى ويظهر ان محكمة النقض في هذا الحكم قد اتبعت المذهب الشخصي (مادة تسميم) اما وجه النقض الذي قدمه المحكوم عليه فينحصر في انه لم يبين في الحكم ان كمية السم كانت كافية لاحداث الوفاة وهاك نص احدى حثيات الحكم :

« وحيث ان الوجه الثاني مبني على عدم بيان ان كمية السم كانت كافية لاحداث الوفاة فهذا البيان ليس ركناً من الاركان للكوثة لجريمة الشروع في القتل بالسم ولذا

لن السرفة من جيب شخص لم يوجد به تقود ، ذلك لان الحكم المشار اليه لم يشر الى تقسيم الامتحالة الى مطلقة ونسبية ، وجاء بالاسباب ان الجريمة خابت لظروف خارجة عن ارادة القاتل

على انه قد صدر حكمان من محكمة الجنايات الفرنسية بتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٩١٠ و ٢٠ مارس سنة ١٩١٣ ، وجاء بأسباب الحكمين الاشارة الى تقسيم الامتحالة الى مطلقة ونسبية انظر في دال ص ١٦٣ طبعة سادسة

رأى العلامة جرسون

ان هذا العلامة يرى ان نظرية الجريمة المستحيلة اعتبرها الشراح بفرنسا مدة طويلة نظرية ثابتة واساسها هذا التدليل الخلاب اذ يقولون : ان الشروع يستلزم بدءاً في التنفيذ .

وغير معقول البدء في تنفيذ جريمة يستحيل تنفيذها ، اذن لا عقاب على الجريمة المستحيلة

وقد قرر جرسون ان القضاء في فرنسا بعد ان اخذ بنظرية الجريمة المستحيلة عاد واتبع المذهب الشخصي ، وقد ذكر اسباب الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ و ٤ يناير سنة ١٨٩٥ المذكورين آتقاً

ويرى ايضا ان المذهب الشخصي حل محل نظرية الجريمة المستحيلة (جرسون جزء اول ص ٢٤ نوته ١٠٩ و ١٣٣ على المادة ٣ من قانون العقوبات)

« حيث انه ثبت من شهادة المجنى عليه والتحقيقات ان المتهم دخل بيت المجنى عليه وكان جلياً كسر الدولاب الذى كان بداخله عقود ايجار وسندات وقد اعترف المتهم انه كان يكسر الدولاب لسرقة النقود التى كان يمتددها بداخله

« وحيث ان الشروع فى السرقة المعاقب عليه قانوناً يمكن توفره متى ظهر قصد الفاعل بأعمال محسوسة لا يمكن تفسيرها بغير ذلك وليس من المهم فقدان ظرف من الظروف التى توصل الفاعل الى غرضه مثل عدم وجود النقود فى المكان الذى كان يقصد السرقة منه لان فقدان هذا الظرف خارج عن ارادة» وقد حكمت محكمة النقض والابرار الفرنسية فى ٤ يناير سنة ١٨٩٥ بإدانة شخص وضع يده فى جيب آخر بقصد السرقة وكان الجيب خالياً

(ويظهر ان الحكم اتبع المذهب الشخصى)

ونلاحظ بأن حكم النقض الفرنسى المشار اليه بهذه الحثيثيات قد اتخذه جرسون وبعض الشراح دليلاً على ان النقض بفرنسا عدل عن المذهب المادى

خليل عفت نائب

قاضى محكمة الاقصى الجزئية

ليس من الواجب اثباته . لان الشروع فى القتل بواسطة السم يتكون بمجرد اعطاء شخص عمداً مادة فى امكانها احداث الموت او يظن الفاعل انها تحدث الوفاة وذلك توصلاً لقتل المجنى عليه عواماً اذا اعطي السم بكية خفيفة جداً او اذا كانت الجواهر المستعملة غير مضرّة وذلك بدون علم الفاعل ولكنها اعطيت بقصد قتل المجنى عليه فان هذه الوقائع لا تكون جنائية مستحيلة بل شروعا فى القتل عمداً قد خاب أثره لاسباب خارجة عن ارادة الفاعل . وفى الواقع فان جريمة الشروع فى القتل عمداً بواسطة السم توجد قانوناً متى اظهر الفاعل نية ارتكابها بأفعال مقاربة للجنائية ومع جميع الظروف المكونة لها . اما كون السم قد اعطي بكية خفيفة جداً او ان المادة المستعملة كانت بدون علم الفاعل غير مضرّة بدلاً من ان تكون قاتلة فان هذه ظروف قهرية تجعل الفعل شروعا بدلاً من قتل تام » (المجموعة الرسمية ١٥ نمرة ١٨) ارتكن الحكم على جرسون وشرح القانون الالماني وحكم الامبراطورية الالمانية فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠ ، وقد قضت محكمة اسبوط الاستئنافية فى واقعة حاول الجناة فيها سرقة خزنة وكسروها ولم يجدوا بها نقوداً وقد جاء بأسباب هذا الحكم ما يأتى :

(٢)

تقسيم القضايا بحسب نوعها

وتوزيعها على الدوائر

واستئناف الأحكام الصادرة في الأوامر التي تصدر من قاضي الأمور الوقفية . والدائرة الثانية تنظر الاستئنافات الخاصة بقسمة الديون بين الفراء . وقضايا الإيجارات والسمره والرفه في وقت غير لائق ودعاوى الاسترداد ودعاوى الاستحقاق وسائر المنازعات المتعلقة بالحقوق العينية ودعاوى الشفعة ودعاوى القسمة ودعاوى البيوع . والدائرة الثالثة تنظر المطاوى الخاصة بالحجز العقاري وبوضع اليد والمسئولية وبسائر القضايا التي لا تدخل في اختصاص الدائرتين الأولى والثانية

ومحكمة مصر المختلطة جرت على هذه السنة أيضاً . وزعت القضايا على الدوائر بحسب أنواعها وبحسب أهميتها مراعية في ذلك عدم تأثير سير بعض القضايا في سير البعض الآخر . القضايا السهلة البسيطة المستعجلة تنظر بسرعة وبسهولة وبكثرة . والقضايا المعقدة تأخذ من القاضي الوقت اللائق بموضوعها المناسب لأهميتها وفي أوروبا ، في فرنسا وفي بلجيكا وفي إيطاليا وفي ألمانيا وفي النمسا ينهجون هذا النهج أيضاً

نقل هنا ما سبق قلناه من اثنتي عشرة سنة عند ما جلنا في ألمانيا ودرستنا نظام القضاء فيها .

تجد في رول الجلسة الواحدة من رولات محاكنا الأهلية المنازعات المتعلقة بملكية العقارات منظورة مع قضايا السندات والكيالات . ودعاوى نزاع الملكية مع قضايا الإيجارات . وقضايا الأوقاف مع قضايا الشركات . وقضايا الاسترداد مع قضايا الحراسة . وقضايا تثبيت الحجز مع قضايا التعرض

تجد الرولات عبارة عن خليط من القضايا المدنية والقضايا التجارية . القضايا الصغيرة والقضايا الكبيرة . القضايا السهلة البسيطة المستعجلة والقضايا المعقدة المشوشة غير المستعجلة . وقد دل الاختبار على أن الجمع في رول واحد وفي جلسة واحدة بين مختلف هذه القضايا مع تباين أنواعها وأهميتها يعوق القضاء عن السير حينئذ ويؤخر الفصل في كثير من القضايا التي كان يمكن نظرها والفصل فيها بسرعة لولا مصادفة وجودها مع قضايا معقدة في رول واحد وفي جلسة واحدة .

جرت محكمة الاستئناف المختلطة على قاعدة توزيع القضايا على الدوائر بحسب نوع القضية وأهميتها بترتيب عمله وقرره الجمعية الميومية . فالدائرة الأولى مثلاً تنظر استئناف الأحكام الصادرة في المواد التجارية ، واستئناف الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة ،

قاضياً مدنياً اليوم ليصرفي القند قاضياً جنائياً .
ملاحظتين في ذلك عدم تشويش افكارهم
بتنوع إبحاثهم واعمالهم واشغالهم — راجع
صحيفة ٤٧ من كتابنا « ما هنا وما هنالك »
الرسالة التاسعة »

أفلا يحسن بوزارة الحفانية أن تلقت نظر
حضرات قضاة محاكنا الاهلية ولا سيما رؤساء
المحاكم منهم ليفكروا في اتهاج هذه الخطوة
ابتداء من السنة القضائية المقبلة . ان فعلت
وفعلوا ادوا واجبا يطالبهم به العدل وحققي به
مصلحة المتقاضين ما

عزيز غانكي

« وفي بعض المدن الكبرى يوزعون
القضايا على الدوائر بحسب انواع القضايا .
فتجد دائرة تختص بقضايا الزواج والطلاق .
ودائرة تختص بقضايا الموارث والتركات .
ودائرة تختص بدناوى الملكية وما يتفرع عنها .
واخرى بالتعهدات وما يجرى مجراها وهكذا .
ملحوظ في ذلك ايضاً تمكن القضاة من النبوغ
في مواد مخصوصة . فاذا ما حصروا عنايتهم
فيها اصبحوا بعد فترة من الزمان اختصاصيين
من الثقات

« وفي بعض بلاد المانيا لا يسمحون
للقضاة بأن يشتغلوا في آن واحد في جلسات
مدنية وفي جلسات جنائية . فيكون الواحد منهم



العدد التاسع		السنة الثالثة	
فهرست			
نمرة الحكم	صفحة	المستولية المدنية للأفراد	للدكتور عبد السلام ذهني بك
نمرة الحكم	صفحة		الاحكام
٣١٦	٣٨٦	محكمة النقض والابرام	نقض . تبديد . اركانه . سوء النية
٣١٧	٣٨٦	» » »	نقض . اختلاس . رد المبالغ المختلفة
٣١٨	٣٨٧	» » »	نقض . ضرب اقضى الى الموت . العمد
٣١٩	٣٨٧	» » »	نقض . رشوة . نصب . اركان الجريمة
٣٢٠	٣٨٩	» » »	جريمة اخفاء القار من وجه القضاء . اركانها . مادة ١٢٦ عقوبات
٣٢١	٣٨٩	» » »	نقض . هتك العرض . رضاه . الجني عليه . شروع
٣٢٢	٣٩٠	» » »	نقض . تناقض بين عضو الجلسة والحكم . وجه نقض
٣٢٣	٣٩٠	» » »	نقض . مذكرة . عدم اطلاع القم . وجه مهم للبطلان
٣٢٤	٣٩١	» » »	نقض . ختم الحكم . مد الميعاد
٣٢٥	٣٩١	» » »	فسق كرها . شروع
٣٢٦	٣٩٢	المجلس الحسي العالي	المجلس الحسي . اختصاصه . المجرى على ناظر الوقت
٣٢٧	٣٩٢	» » »	المجلس الحسي . المجرى . قوة التية الحكم
٣٢٨	٣٩٣	» » »	المجلس الحسي العالي . الاستئناف امام المجلس الحسي العالي . القرارات التي يجوز استئنافها
٣٢٩	٣٩٤	» » »	(المادة الثانية من قانون عمرة ٥ سنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس حسي عال)
٣٢٩	٣٩٤	» » »	وصى . تصرفات . التنازل عن حقوق القاصر
٣٣٠	٣٩٤	» » »	حجر . اختيار
٣٣١	٣٩٤	» » »	وصى . عزل
٣٣٢	٣٩٥	» » »	حجر . ولاية شرعية . سلها
٣٣٣	٣٩٥	» » »	حجر . حسن التكلم والفهم

الحكم	نمرة	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٣٤	٣٩٥	المجلس الحسي العالي	مجلس حسي . اختصاصه . تعيين وصي من سلطة قضائية اجنبية . أثره في مصر . (المواد ٥ و ٦ من الأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ - المادة ٦ من قانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٨)
٣٣٥	٣٩٧	" " "	مجلس . اختصاصه . اقامة وصي للخصومة . محكمة شرعية . (المادة السادسة عشرة من القرار الوزاري الرقم ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ والمادة الثالثة فقرة سادسة من القانون رقم ٥ سنة ١٩١١ والمادة ٤٣٤ من قانون الاحوال الشخصية)
٣٣٦	٣٩٧	محكمة الاستئناف الاهلية	تنبيه نزع ملكية . معارضة . حكمها بطريكتخانه الروم الكاثوليك . سلطتها .
٣٣٧	٣٩٨	" " "	تفقات . اختصاص المحاكم الأهلية في مسائل النفقات . المادتان ١٥٥ و ١٥٦ مدني
٣٣٨	٤٠٢	" " "	مستخدم . رفت . اعلان
٣٣٩	٤٠٤	" " "	شركة . اقتسام الارباح
٣٤٠	٤٠٥	" " "	طبيب . اجرة علاج . سقوط الحق . يعين . (المادة ٢١٢ مدني)
٣٤١	٤٠٥	" " "	نزع ملكية . وطنين . دائن اجنبي مرتين . اختصاص المحاكم الأهلية
٣٤٢	٤٠٨	" " "	مستخدم . رفت . بلوغ السن . مكافأة
٣٤٣	٤١٠	" " "	دعوى استحقاق فرعية . ميماد استئناف الحكم الصادر فيها . اعلان الحكم الابتدائي
٣٤٤	٢١١	" " "	صورية . اثبات
٣٤٥	٢١٢	" " "	وقف . عمارة المستأجر . رجوع . اذن الناظر . مرصد
٣٤٦	٤١٣	محكمة مصر الابتدائية الاهلية	مستخدم . موته . مكافأة

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٤٧	٤١٤	محكمة مصر الابتدائية الاهلية وزارة الاوقاف . موظف . عزله . سلطة المجلس الاعلى للاوقاف
٣٤٨	٤١٧	محكمة طنطا الابتدائية الاهلية المادة ٢٧٢ مرافعات . المرأة التى يحكم بها على الفكر
٣٤٩	٤١٨	» » » » المادتان ١٨٧ مدنى فقرة ٢ و ٣٤٩ مدنى . سند قابل للتحويل . عدة تحويلات . تنازل عن الدين . تحويل الدين
٣٥٠	٤١٩	محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية زنا . دعوى الزنا . زوجية
٣٥١	٤٢٠	» » » » شفعة . تصرف . مضاربة
٣٥٢	٤٢١	محكمة طابدين الجزئية اختصاص قاضى الامور المستعجلة . الاتفاق على اختصاصه فى مسألة موضوعية . مخالفته لنظام العام . المادة ٢٨ مرافعات
٣٥٣	٤٢٢	محكمة كرموز الجزئية مطلات . مناور . تقادم
٣٥٤	٤٢٥	محكمة بني سويف الجزئية ضرب . مدة العلاج . سوء علاج . مسئولية . نتائج
٣٥٥	٤٢٧	لجنة تحديد اجور الاراضى الزراعية بالقرش احارة . عقد . تاريخ وجودها
٣٥٦	٤٢٩	فتوى شرعية وقف . حق السكنى . حق الاستغلال . تأجير همارة الوقف . خيانة
٣٥٧	٤٣٠	» » دين . قضاءه من الغير بغير اذن المدين . تبرع
٣٥٨	٤٣٠	» » وقف . رهن . دين . سداده
٣٥٩	٤٣١	» » وقف . تفسير كلمة (المصالح)
٣٦٠	٤٣٢	» » وقف . مفروشات وعربات . خيل
٣٦١	٤٣٣	» » وقف . جنينة . اصلاحها .
٣٦٢	٤٣٤	» » وقف . اجارة لمدة طويلة
٣٦٣	٤٣٤	» » وقف . ناظر مؤقت . حقوقه . ناظر مقيم بالشرط
٣٦٤	٤٣٥	» » وقف . نصيب الزوجة عند عدم البيان
٣٦٥	٤٣٥	» » وقف . رسوم قضايا وانساب عماماه
٣٦٦	٤٣٦	محكمة الاستئناف المختلطة اجارة زراعية . قانون تخفيض اجور الاراضى الزراعية . اجنبى . تحويل . وارث اجنبى . اختصاص اللجنة .

الحكم	نمرة	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٣٦٧	٤٣٧		احكام . اعلانها . اشارة
٣٦٨	٤٣٧		بيع . فسخته لعدم دفع الثمن . مبان ومفروسات
٣٦٩	٤٣٧		وكالة مدنية . اثبات بالشهود . عدم جوازه
٣٧٠	٤٣٧		تسجيل . حق موروث . قسمة
٣٧١	٤٣٧		مستخدم . رفته . تعويض
٣٧٢	٤٣٨		جوار . مفروسات . سكوت القانون
٣٧٣	٤٣٨		حقوق الارتفاق . اكتسبها بمضي المدة
			تسامح . حقوق ارتفاق غير مستمرة
٣٧٤	٤٣٩		وصي خصومه . بيع مال القاصر . بطلان . احوال شخصية
٣٧٥	٤٣٩		حجز عقارى . مرسى المزايد . استحقاق
			العين . مسئولية . نزاع الملكية
٣٧٦	٥٤٠		اجارة . منع التأجير من الباطن ومن
			الاستقاط . اذن المالك
٣٧٧	٤٤١		حق النقد . حق الرد
٣٧٨	٤٤١		مسئولية . الاب والابن . نضامن
٣٧٩	٤٤٢		اجارة . تأجير من الباطن . اذن المالك
٣٨٠	٤٤٢		احكام . حكم جنائي . اثره في الدعوى المدنية
٣٨١	٤٤٣		عقد . التقصير في تنفيذه . مسئولية
٣٨٢	٤٤٣		
٣٨٣	٤٤٣		اجارة . حق امتياز المؤجر . ما يتناوله
٣٨٤	٤٤٤		اعلان ورثه . ودانة التركة . محكمة التركة
٣٨٥	٤٤٤		اعلان . البواب . نيابته عن المالك والمستأجر

فهرست الابحاث القانونية

مصحفة	
٤٤٤	الجريمة المستحيلة لحضرة خليل بك عفت ثابت
٤٥٠	تقسيم القضايا بحسب نوعها وتوزيعها على الدوائر لرئيس التحرير

رئيس التحرير: عزيز خانكي مساعد رئيس التحرير: محمد صبرى ابراهيم

المحاماة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة العليا

"Dès que la politique pénètre
dans l'enceinte des tribunaux, il
est que la justice en sort."
Guzot

العدد الثالث

العدد العاشر

عدد يوليو سنة ١٩٢٣

الإدارة ميدان سوارس عمرة ٣

طبعة المصنف
تأليفون عمرة ٥٦٢٥

قيمة الاشتراك ١٠٠
والطبعة ٥٠

ها عدد يوليه بين ايدي القراء. به تنتهي السنة الثالثة للمجلة. وفي خلال شهر سبتمبر يظهر فهرست السنة كلها. وسيظهر اول عدد من السنة الرابعة في اكتوبر المقبل ان شاء الله.

ويسرنا ان نعلن هنا اننا وقتنا للحصول على جميع القرارات الصادرة من لجان الانتخابات ومن المحاكم الكلية الاهلية التي انتقدت لنظر الطعون في هذه القرارات بهيئة استئنافية. وفيها مباديء قانونية شرحاً وتطبيقاً لنصوص قانون الانتخاب. ف نشرناها كلها في هذا العدد

كما انه يسرنا ان نعلن اننا حصلنا بعد جهد جيد على المذكرة الايضاحية التي جرت بها وزارة الحفانية تعليقاً على القانون الذي صدر بتعديل نصوص القانون المدني فيما يتعلق بالتسجيل. وهو القانون المهم الذي يبدأ العمل به من اول يناير سنة ١٩٢٤. ومن يطالع متن هذا القانون يجد بعض نصوصه فلهذه ليس من السهل ادراك غرض الشارع منها. لهذا سمينا حتى وقتنا للحصول على الترجمة العربية لأصل المذكرة الايضاحية التي جرت بها وزارة الحفانية ورفضتها الى مجلس الوزراء. وقد نشرناها في هذا العدد برمتها ليرجع اليها القراء عند الحاجة. ولم يسبق لمجلة أو جريدة نشر هذه المذكرة الايضاحية كما لم يسبق لأية مجلة ولا لأية صحيفة من الصحف اليومية نشر قرارات واحكام الانتخابات. فكان لمجلة « المحاماة » فضل السبق في نشرها

واليك بيان ماحواه هذا العدد من الاحكام والقرارات والفتاوى والرسائل والمذكرات

عدد

- ١٠ احكام صادرة من محكمة النقض والأحكام
- ١٠ « « « المجلس الحسبي العالي
- ١٠ « « « محكمة الاستئناف الاهلية
- ١٠ « « « المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
- ١٤ قراراً من لجان الانتخاب ومن المحاكم الاهلية في الطعون المرفوعة اليها
- ١٠ فتاوى صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
- ١٠ احكام صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة
- ١٠ « « « المحاكم الاجنبية
- ٨٤ تكون المجلة اربعة وثلاثين حكماً وقراراً وفتوى

لم نكتف بذلك. بل نشرنا بحثاً مفيداً لحضرة الاستاذ الفاضل عبد الحيد ابوهيف بك وكيل مدرسة الحقوق الملكية في « تسجيل تليه نزع الملكية واثاره في القانون الاهلي ». وفي اثر الاحكام نشرنا رسالتين الاولى لحضرة الاستاذ الجليل احمد قحه بك في « تناقض الاحكام » والثانية لنا تتضمن بحثاً في « صحة وقضية المرحوم على بك فهمي ». نسأل الله ان يوفقنا جميعاً لخدمة العلم وخدمة القضاء والمحاماة في مصر

عزير غانكي

عدد يوليو

مذكرة ايضاحية

لمشروع القانون بتعديل نصوص القانون المدنى للمحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتسجيل

١

اصل المشروع المحلى

صدق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ على اقتراحات اللجنة المشكلة فى سنة ١٩٢٠ لدرس مسألة السجلات المقارية وتنحصر هذه الاقتراحات فى توحيد اقلام التسجيلات المقارية الحالية وتعديل طريقة التسجيل تمهيداً لادخال نظام السجلات المقارية التى لها قوة الالبات

ولتحقيق ما أشارت به اللجنة فى مذكرتها قرر مجلس الوزراء بمجلسه السالفة الذكر تعيين لجنة خاصة لتبحث الطريقة المثلى التى يجب اتباعها حتى تكون تلك الاصلاحات نافذة على الاجانب والاهالى على السواء ولتضع مشروع قانون يشتمل على اقتراحات اللجنتين الاصلية والخاصة

وكان اول ما قامت به اللجنة الخاصة المشار اليها أن وضعت مشروع قانون ادخل

على نظام اشهار الحقوق المبنية المقارية المعمول به الآن بعض اصلاحات تمهيدية يمكن مما فيها بعد انشاء السجلات المقارية فى هذا القطر وقد نظرت اللجنة الاستشارية التشريعية فى هذا المشروع وادخلت عليه تعديلات سيأتى الكلام عليهما فيما بعد (راجع الفقرة ١٢ و ١١) وذلك بخلاف التعديلات الاخرى التى ادخلتها على الشكل . وهذه المذكرة التفسيرية قد وضعتها اللجنة الخاصة ايضاً ولم يحصل تغيير فيها الا فيما يتعلق بالامور التى عدلتها اللجنة الاستشارية

٢

نقضى القانون بالنسبة للتسجيل والمطرفة

المتبعة فى العمل

لاحظت لجنة السجلات المقارية الصعوبة العظمى القائمة فى امر تعيين الحالة الحقيقية للاملاك المقارية بالقطر المصرى من الوجهة القانونية نظراً لنقص نصوص القانون والعيوب

قالتان الاولى والثانية في المشروع تصان على مبدأ اشهار الحقوق العقارية بصيغة عامة تشمل من جهة (راجع المادة الاولى) جميع العقود الصادرة بين الاحياء والاحكام التي يترتب عليها انشاء حق ملكية او حق عيني عقاري آخر أو قله او تغييره او زواله . ومن جهة اخرى (راجع المادة الثانية) جميع العقود والاحكام المقررة للحقوق التي من هذا القبيل والنص المقترح مبني على احكام المادتين ١٤ و ١٥ من مشروع اللجنة الدولية المشكلة في سنة ١٩٠٤ وهو مشروع روعيت فيه كثيراً مباحث اللجنة التي تشكلت في فرنسا في سنة ١٨٩١ من غير اعضاء البرلمان لادخال نظام السجلات العقارية

ومن المتعين التفريق بين العقود والاحكام المقررة للحقوق وبين العقود والاحكام الاخرى نظراً لما ينشأ من عدم تسجيل العقود والاحكام في الحالتين من النتائج المختلفة كما سنبين بعد وقد ادخلت المادة الثانية عقود القسمة ضمن العقود المقررة للملكية . وكذلك الاجارات التي تزيد مدتها على تسع سنين وسندات الاجرة المعجلة الزائدة على ثلاث سنين

٤

فيما يترتب على عدم تسجيل العقود والاعطاس غير المقررة للقوى

تنص المادة ٧٤٢ من القانون المدني المختلط على انه « في حالة عدم وجود التسجيل عند لزومه تعتبر الحقوق العينية كأنها لم تكن

التي تشاهد في العمل فيما يتعلق بتحرير العقود الناقلة للملكية العقارية ونظام السجلات والفهارس ومن البديهي انه لا يمكن التفكير في تسجيل الاملاك العقارية وهو اساس كل نظام للسجلات العقارية طالما ان تحديد حالتها القانونية أي تحديد حقوق الملاك على اختلاف انواعهم متعرضة عقبات كالتى اظهرتها التجارب وقد رأت اللجنة الخاصة ضرورة البدء في تقليل هذه العقبات بقدر الامكان ان لم يكن بازالتها تماماً وهي تنحصر في :

- (١) عدم بيان العقود التي يجب تسجيلها بياناً وافياً
- (٢) عدم وجود جزاء قانوني على درجة كافية من الشدة بحيث يضمن القيام بهذا التسجيل
- (٣) سوء تحرير عدد كبير من هذه العقود
- (٤) عدم وجود أية ضمانات تكفل صحة توقيعات المتعاقدين

٣

العقود والاعطاس الرومية التسجيل

أما فيما يتعلق ببيان العقود الواجبة التسجيل فان المواد ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ من القانون المدني المختلط ليست عبارتها عامة بالقدر الكافي كما انها غير دقيقة ولذلك كانت موضوع مناقشات هامة لمعرفة ما اذا كان بعض العقود المعنية يجب تسجيلها أو لا

والمبدأ المقرر في القانون الفرنسي من حيث انتقال الملكية بمجرد الإيجاب والقبول من المتعاقدين قد أثار صعوبات هامة في العمل فلذلك لم تردد لجنة تصحيح القانون المدني البلجيكي في أن تقترح المدول عن هذا المبدأ فقد نصت المادة ٧١١ من مشروعها الابتدائي على ان انتقال ملكية العقارات يتم متى اشهر البيع بالطريقة المنصوص عليها في باب الامتياز والرهن العقاري

والاسباب التي دعت اللجنة الى اجراء هذا التعديل هي حقاً مما يلفت النظر ويجدر بنا ان نذكرها هنا فقد قالت اللجنة « ان الحق الشخصي او حق الدائن يقابله الالتزام من قبل شخص او عدة اشخاص معينين وهؤلاء هم وحدهم الذين يستطيع الدائن الزامهم باداء ما تعهدوا به . وهنا يقال بحق ان ارادة المتعاقدين تكفي لتوليد الرابطة القانونية . وبما ان الحق الشخصي ليس حجة على غير المتعاقدين فليس هناك ما يدعو الى عدم ترتيب هذا الحق مع اركانه وآثاره القانونية على مجرد رضا ذوي الشأن

« والامر على عكس ذلك بالنسبة للحق المينى وعلى الاخص حق الملكية فانه ملزم لكافة الناس فهل يصح ان يكون وليد مجرد اتفاق أي ناشئاً عن عمل صادر من شخصين معينين وغير معلوم لدى الغير

« فالمعد الذي يتعهد الشخص بموجبه بنقل الملكية كالتبعية والبدل والهبة لا ينشأ عنه طبعاً الا حق شخصي او دين لمصلحة من اكتسب

بالنسبة للاشخاص الذين لم حقوق على العقار وحفظوها بمواقعتهم القانون »

وليس من الغلاة الجزم بأن النظام الذي يعترف بصحة انتقال الحقوق المينية بمجرد قبول المتعاقدين ولا يرتب على عدم تسجيل العقود سوى جعلها غير نافذة على الغير قد نجح عنه ان عدداً عظيماً من المعاملات المقارية الحاصلة بمقود عرفية لم يقدم للتسجيل وهو امر يدعو الى الاسف الشديد

والذي يحصل في العمل في غالب الاحيان ان المشترين لعلهم انهم اصبحوا مالكيين للعقار بمجرد تحرير عقد البيع طلالاً لم يضمن فيه الغير يظنون ان في استطاعتهم الاستثناء عن التسجيل ليوفروا على انفسهم بالاخص مشقة الانتقال ودفع رسوم كبيرة اعتياداً على حسن نية البائع لا سيما اذا كان من المومنين وكان الملك المباع صغير القيمة فيكتفون بالحصول على تاريخ ثابت لمقودهم

فيتعين مراعاة للمصلحة العامة ضمان اشهار التصرفات المقارية بقرار جزاء قانوني يكون اشد صرامة من مجرد عدم امكان التمسك بهذه التصرفات في وجه غير المتعاقدين فيتحمم اذ أجل التسجيل شرطاً اساسياً لانتقال الملكية والحقوق المينية بالنسبة للمتعاقدين ولغير المتعاقدين على السواء

وهذه القاعدة التي هي شرط اساسي لنظام السجلات المقارية ان لم تكن لازمة فهي على الاقل ضرورية لنظام يتخذ تمهيداً لتلك السجلات

التصرف فليس عليه الا ان يتمتع عن أي عمل يمرقل هذا التسجيل فاذا حال من صدر منه التصرف دون قيام الطرف الآخر بهذا الاجراء اللازم لنقل الملكية فيكون عرضة لرفع دعوى شخصية عليه

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى من المشروع على وجوب التسجيل لنقل الحق بلاميز بين المتاعدين وغيرهم

٥

**ما يترتب على عدم تسجيل العقود والمواعظ
المقررة للعقود وبعضها عقود الوجود
وسندات الوجود**

وهناك عقود واحكام لا يمكن اعتبارها كلها لم تكن لمجرد عدم تسجيلها . فلاحكام المقررة لحقوق الطرفين والعقود التي من هذا القبيل يجوز اشتراط تسجيلها حتى يعلم بها الغير مع النص على انها لا تكون حجة على هذا الغير اذا لم تسجل . الا أنه لا يمكن تجريد هذه العقود والاحكام من قيمتها الجوهرية وهي الاقرار الصريح بحق سابق الوجود

وهذا الاختلاف في النوع الذي ينجم عنه الاختلاف في الاثر المترتب على عدم تسجيل هذا او ذاك النوع من العقود والاحكام يبرر وضع مادتين مختلفتين

هذا الحق فيوجب هذا الحق يجوز لهذا الاخير ان يلزم من صدر منه التصرف بتنفيذ ما تعهد به أي ان ينقل له الملكية فضلاً ولا يتم هذا النقل الا بالقيام بالاجراءات القانونية اللازمة لاشهار هذا التصرف . . . »

وفي الواقع فان المقد الذي يعتبر صحيحاً فيما بين المتاعدين وباطلاً او غير ممكن التمسك به على الغير أو بمعنى اصح المقد الذي ينقل الملكية بين المتاعدين ولا ينقلها بالنسبة للغير او بالتالي باعتبار نفس العقار ملكاً لشخصين مختلفين هو عقد لا يمكن لعقول كثير من المتقاضين فهمه وخصوصاً الوطنيين منهم

وما يجدر بالذكر ان مبدأ ضرورة التسجيل لنقل الملكية حتى بين المتاعدين قد اقرته مجلة شرايع لم تتمكن حتى الآن من ادخال نظام تام للسجلات المقارنة كقانون اليونان وهولاندا

ولهذا المبدأ من الوجهة العملية مزية كبرى تتمصر في حسم المنازعات المديدة التي تنشأ عن المعنى القانوني في هذا الموضوع لكلمة « غير المتاعدين » والقييد الوارد بعدها في المادتين ٧٣٧ و ٧٤٢ من القانون المدني المختلط القائل « من يدعى حقاً عينياً » او « له حقوق على العقار وحفظها بموافقة القانون » وكذلك في الفصل في مسائل حسن النية وسوء النية

وعيناً يحاول الانسان ان يستند على قواعد العدالة وحسن نية المتاعدين لاثبات عكس ذلك اذ يتحتم على من آل اليه الحق ان يقوم بالتسجيل حتى يكون الجمهور على علم من ايلولة هذا الحق اليه . اما من صدر منه

٦

التأشير أو تسجيل الدعوى يطعونه أو فسح أو إلغاء العقود الواجبة التسجيل أو الرجوع فيها

من ضمن العقود والاحكام التي يجب تسجيلها العقود والاحكام التي يترتب عليها تغيير او زوال حق الملكية أو أي حق عيني آخر. ولما كان الاثر المترتب على الاحكام يرجع اصلا الى تاريخ رفع الدعوى فينبغي اعلام الغير بهذه الدعوى اذ قد يتعاقدون بشأن العقارات المرفوعة من اجلها الدعوى حتى يكونوا على بينة من جواز تغيير أو زوال حقوق من تعاقدوا معهم في نهاية الامر

ولم ير المشرع المصري ضرورة اعلام الجمهور بهذه الدعوى فحذا القانون الفرنسي بدون ان يراعى التعديلات التي ادخلت على قوانين البلاد الاخرى بعد صدور القانون الفرنسي لا سيما الايطالية منها والبلجيكية

غير انه قد نشأت في السنين الاخيرة بتأثير مقتضيات العمل عادة تسجيل بعض الدعوى فاللادة السابعة من المشروع جعلت القانون المصري في مستوى القوانين الاحداث عهداً التي تتمشى مع مقتضيات المعاملات العقارية فنصت على وجوب التأشير أو التسجيل في دعاوى بطلان العقود الواجبة التسجيل أو فسحها أو أو إلغائها أو الرجوع فيها

وفي الوقت ذاته قد خطت هذه المادة خطوة هامة نحو نظام السجلات العقارية التي

تشمل ضرورة تنبيه الغير بمكينهم من توقي نتائج اى تسجيل قد يضر بحقوقهم ضرراً لا يمكن تلافيه

ومن وجهة اخرى فان لتسجيل الدعاوى فائدة ظاهرة بمعنى انه ضروري لا لأعلام الغير فقط بالاطار التي يتعرضون اليها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى بل لتمكين المدعي ايضاً من التمسك بالحكم الذي يصدر فيها بعد بناء على طلبه ضد كل من آكل اليه الحق من المدعي عليه

وقد دل العمل في المحاكم على امر كثير الوقوع في القطر المصري وهو ناتج من وجود سلطتين قضائيتين اهلية ومختلطة معاً . فكثيراً ما يحدث ان يجد المدعي نفسه بعد حصوله على حكم بطلانه امام تصرفات في العقار المتنازع فيه صادرة من خصمه أثناء السير في الدعوى يقصد بها عرقلة تنفيذ الحكم الذي يصدر في الدعوى وهذا امر كثير الوقوع على الاخص في حالة صدور احكام من المحاكم الاهلية فيلجأ الى تلك الطريقة توصلاً لرفع الدعوى من جديد امام المحاكم المختلطة بأمل كسبها هناك

تسجيل ودعوى الاستحقاق أو التأشير بها

تنص المادة السابعة من المشروع ايضاً على ضرورة تسجيل دعاوى الاستحقاق أو التأشير بها وفي الواقع فان عدد هذه الدعاوى اصبح عظيماً جداً وهذه الدعاوى هي من اكبر المراقيل لسير المعاملات العقارية . ولا يغرب عن البال ايضاً انها سهلت الانتباه الى الحيل

٩

ما يترتب على التأشير أو تسجيل الدعاوى
ما هو الأثر الذي يترتب على تسجيل
الدعاوى السالفة الذكر أو التأشير بها ؟

هذا الأثر مطابق طبقاً للفرض الذي من
أجله قرر التسجيل فعلى كل شخص قبل أن
يكتسب حقاً عينياً على عقار أن يتحقق أولاً
من خلوه من جميع الموانع لأنه بعد تسجيل
الدعوى لا يمكن لمن آل إليه الحق أو للدائن
المرتهن للعقار إلا أن يقع في واحد من امرين
فأما أنه أهمل في الحصول على الشهادة العقارية
وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل عواقب إهماله
وأما أنه قد حصل على الشهادة المذكورة وفي
هذه الحالة إذا صمم على الشراء أو الاقتراض
مع علمه بالدعوى فإنه إنما يفضل ذلك تحت
مسئوليته . ويكون الحكم الذي يصدر فيما بعد
سارياً عليه

ولما قررت الفقرة الأولى من المادة ١٢
من المشروع أنه يترتب على التأشير أو تسجيل
الدعاوى المذكورة في المادة السابعة أن حق
الدعوى يكون حجة على الغير ممن ترتبت لهم
حقوق وأصحاب الدين العقارية اعتباراً من
تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها متى كان
هذا الحق ثابتاً بحكم مسجل طبقاً للقانون

١٠

الحقوق المكتسبة للغير قبل تسجيل الدعاوى

أو التأشير بها

غير أن مسألة الأثر المترتب على عدم

التي سبقت الإشارة إليها في آخر الفقرة السابقة
بواسطة التنازل لأشخاص من جنسية أجنبية

٧

مراقبة الدعاوى المرفوعة بفهر المكبرة

لما كلفت الفرض من دفع دعاوى الفاء
المعقود أو فسخا أو دعاوى الاستحقاق هو
إيجاد عقبات بشأن الحقوق التي ليس فيها مجال
للنزاع أصلاً حتى يضطر صاحب الحق إلى أن
يتفق مع المدعي على ما فيه منفعة لهذا الأخير
قد نصت المادة التاسعة من المشروع على أنه
يجوز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى قاضي
المواد المستعجلة حتى يحصل على شطب التأشير
أو التسجيل كما ظهر أن هذه الدعاوى لم ترفع
اللا يقصد المكيدة

٨

التأشير بالاعلام الصادرة في الدعاوى

أو نفع الذكر

لما كان من المصلحة اعلام الجمهور بالنتيجة
النهائية لدعاوى الائفاء والفسخ أو الاستحقاق
التي صار تسجيلها أو التأشير بها قد نصت المادة
العاشرة من المشروع على ما يأتي « يؤشر
بمنطوق الحكم الصادر في الطلبات الميمنة في
المادة السابعة في ذيل التأشير بالطلب أو في
هايش تسجيله »

تسجيل الدعوى او عدم التأشير بها هي أخطر مما تقدم فن الجلي أن عدم تسجيل اعلان دعوى بطلان العقود وفسخها او دعوى الاستحقاق او عدم التأشير بها لا يمكن ان يثير مدى الحق الذي رفعت الدعوى من اجله

اما كون تسجيل الدعوى او التأشير بها يجعل الحكم الذي سيصدر سارياً على الغير ممن ترتبت لهم حقوق او من الدائنين المرتهين للمقار فلا يمكن ان يستنتج من ذلك بطريق العكس ان الحكم لا يكون سارياً عليهم بأي حال من الاحوال عند عدم التأشير به او عدم تسجيله . فانه لأجل التسليم بذلك يجب اقامة الدليل على ان الشخص الذي له حق الطعن في المقد او حق استحقاق المقار قد ارتكب خطأ او انه مشغول بوجه من الوجوه بسبب تأخره في استعمال حقه وهذا الامر لا يتحقق في اغلب الاحوال . ويجب تحديد مدى حق المدعي اي انه يجب تقدير مسألة الوقوف على ما اذا كان بطلان او فسخ العقود يسرى على الغير على حسب نوع الدعوى المرفوعة واساسها فلم تر اللجنة ضرورة البحث في ذلك اذ كان الامر يؤدي بها الى اعادة النظر فيما ينشأ عن بطلان او فسخ العقود قبل الغير مما يبعدها عن النرض الذي قد تشكلت من اجله من غير ضرورة ملحة لذلك

ولنا نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢ من المشروع فيما يتعلق بالمركز القانوني للدائنين المرتهين للمقار أو المكتسبين للحقوق السابقين على تاريخ تسجيل الدعوى المشار اليها او

التأشير على ان حقوق الغير المكتسبة قبل التأشير او التسجيل المشار اليهما تبقى خاضعة للنصوص والمبادئ السارية وقت اكتسابها وهذه الاحكام هي نفس الاحكام الواردة بالمواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٧٨ و ١٠٧ و ١٧٦ و ١٩٧ و ٢٤٢ و ٣٤٠ و ٣٨٥ و ٤١٣ و ٤١٧ و ٤٢٠ و ٦٧٥ و ٧٤٧ من القانون المدني . ففي جميع هذه الاحوال رعى المشرع الى حماية الدائنين المرتهين للمقار اذ قضى بأن بطلان أو فسخ العقود لا يس بمحقوقهم وفي بعض هذه المواد يذكر المشرع من ترتبت لهم حقوق وحيثاً يتطلب صراحة حسن نية الغير المتعاقدين وتارة يتطلبها ضمناً الا ان المشروع قد اكل هذه النصوص وجعلها تتشى مع النظام العام للتسجيل على انها لا تسري على الدائنين المرتهين للمقار والمكتسبين للحقوق اللاحقين لتاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير به

اما فيما يتعلق بالدعوى التي لم يرد في القانون ذكر ما يترتب عليها بالنسبة للغير (مثل دعوى ابطال تصرفات المدين ودعوى الصورية وهي دعاوى كثيرة المدد في المحاكم) فتبقى خاضعة للمبادئ القانونية التي اقرتها احكام المحاكم مع مراعاة تطبيق الفقرة الاولى من المادة ١٢

١١

الجزء الخاص الذي يترتب على عدم تسجيل الدعوى
كانت اللجنة الخاصة قررت في الأصل

جزءاً خاصاً لضمان العمل بأحكام المادة السابعة .
 قد ورد فعلاً في الفقرة الأولى من المادة التاسعة
 من مشروع تلك اللجنة ما نصه « ولا تنظر
 المحاكم في الدعاوى الميئة بالمادة السابعة إلا بعد
 التحقق من القيام بهذه الاجراءات » وقد رأت
 اللجنة التشريعية الاستشارية انه يتعذر التوفيق
 بين هذا النص وبين الفقرة الثانية من المادة
 عينها التي اصبحت المادة التاسعة من المشروع
 المرفق بهذا والتي نصت على حق الالتجاء الى
 قاضي المواد المستعجلة لشطب التأشير او التسجيل
 الخاص بالدعاوى التي يرى انها رفعت للمكيدة
 ولذا يكون قاضي المواد المستعجلة مضطراً في
 الواقع للحكم في نفس موضوع الدعوى وهذا
 يخالف المبادئ المسلم بأنها من اختصاص قاضي
 المواد المستعجلة الذي لا يجوز ان تؤثر احكامه
 في موضوع النزاع . وقد واقت اللجنة الخاصة
 على هذا التعديل

فكان مشروع اللجنة الخاصة يشتمل ايضاً
 على طريقه اخرى لزام المتعاقدين على تسجيل
 الدعوى او التأشير به . فقد نصت فعلاً الفقرة
 الثانية من المادة العاشرة على ان « لا يسلم
 كاتب المحكمة الصورة التنفيذية من الاحكام
 المذكورة حتى يتحقق من انه حصل التأشير
 بها طبقاً للفقرة السابعة »

وحذف الفقرة الاولى من المادة التاسعة
 المشار اليها يستلزم حتماً أن تحذف الفقرة الثانية
 من المادة العاشرة

وقد حدث الاسباب السابق ذكرها
 باللجنة التشريعية الاستشارية الى احلال

١٢ الدعوى المرفوعة امام المحاكم الأهلية

لما كان من الضروري وضع نصوص في
 القوانين الاهلية كالنصوص المقترحة وبما انه
 ليس من المرغوب فيه أن يترك لتفسير المحاكم مسألة
 معرفة ما اذا كان تسجيل الدعاوى المنظورة
 امام المحاكم الاهلية الحاصل في قلم كتاب هذه
 المحاكم يسرى على الغير من ذوى الجنسية
 الاجنبية فقد وضت اللجنة التشريعية
 الاستشارية في المشروع مادة جديدة وهي
 المادة ١١ التي تنص على وجوب تسجيل
 الدعاوى المرفوعة امام المحاكم الاهلية في قلم
 الرهون المختلط حتى يحتج به على الغير من
 ذوى الجنسية الاجنبية

وهذا المبدأ مستمد من احكام قانون
 الشفعة (راجع المادة الرابعة من الامر المالى
 الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠) غير انه
 عوضاً عن الزام المحكمة الاهلية بارسال الاوراق
 من تقاض نفسها الى قلم الرهون المختلط كما نص
 على ذلك في الامر المالى المذكور رأت اللجنة
 الاستشارية انه من الافضل في هذا الموضوع
 ترك الامر الى من يهيم التعجيل من ذوى
 الشأن اجتناباً للتأخير ورفضاً للمسئولية عن عاتق
 اقلام الكتاب بالمحاكم الاهلية التي لم تدرب

فهرست لقطع التي هي موضوع المعاملات المقارنة في بلدين وقع اختيار لجنة السجلات المقارنة عليها بطريق الصدفة قد أدت الى نتائج مشيطة للهمة جداً.

ويكفي القول بأن ٣٧٪ من العقود العرفية التي فحصت لم يمكن تعيين موقع القطع الا فيما يتعلق بالحوض الواقعة فيه وان ٢٢٪ من العقود تعذر فيها تعيين الحوض الواقعة فيه ايضاً

فالطريقة المثلى لضمان حسن تحرير العقود وضمان صحتها تنحصر في ان يكون التحرير بمعرفة مأمور مختص توافرت فيه الضمانات اللازمة والمعلومات الكافية أي بواسطة محرر العقود

غير ان انشاء وظيفة محرر العقود في القطر المصري حيث لا وجود لها تولد مسائل هامة بنوع خاص وتمتريها عقبات جمة ومن اهمها الاعتبارات المالية. وقد ابتكرت اللجنة الى حين ان تجد علاجاً شافياً لتلك طرقاً من شأنها ان تخفف ان لم تزل كلية النقص الذي دل عليه الاختبار والذي لا يمكن الصبر عليه. وبهذه المناسبة نصت المادة الثالثة من المشروع على ما يجب ذكره من البيانات في العقود النافذة للملكية المقارنة من حيث تعيين شخصية المتعاقدين وتعيين المقار

ولكي يسهل العمل بأحكام القانون نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة على استعمال نماذج مطبوعة لاهم العقود توضع تحت طلب ذوي الشأن

بعد على هذه الاعمال الجديدة. وتنص المادة ايضاً على انه يجوز للنوى الشأن أن يعيشوا بأوامر الشطب الصادرة من قاضي المواد المستحقة بالمحاكم الاهلية طبقاً للمادة التاسعة الى قلم كتاب المحاكم المختلطة المختص بذلك لتنفيذها. فانه لو لم يوضع هذا النص لوجد مجال البحث فيما اذا كان يجوز لقلم كتاب المحكمة المختلطة ان يجري شطب التأشير والتسجيل الخاص بالدعوى المنظورة امام المحاكم الاهلية طبقاً لامر صادر من سلطة قضائية اخرى

١٣

شكل العقود المقررة للتسجيل وتعيين شخصية المتعاقدين وتعيين القلم ونماذج العقود ومراقبة قاضي الامور الوقفية

نظرت اللجنة في مسألة شكل العقود المقدمة للتسجيل. فأن اغلب هذه العقود عبارة عن عقود عرفية بسيطة محررة تحريراً رديفاً بمعرفة المتعاقدين وبحضور بعض كتاب مجردين عن كل المعلومات الفنية لاسيما فيما يتعلق ببيان الاعيان وتعيين المتعاقدين وهما الركنا الاساسيان لكل عقد ناقل للملكية المقارنة وفي الواقع فأن تعيين شخصية المتعاقدين في هذا القطر تترضة صعوبات خاصة بالنسبة للاهالي نظراً لان الالتاب عددها قليل جداً. وهذا من الاسباب التي تدعو الى البحث بجميع الطرق لاجتناب اسباب اليبس بقدر الامكان. اما فيما يخص تعيين المقار بالذات فيحسن الفات النظر الى ان مشكلة المشروع في وضع

أقلام كتاب المحاكم الأهلية دفاتر لتسجيل العقود العرفية التي هي أكثر عدداً من غيرها كما أن أقلام التسجيل بالمحاكم المختلطة لا توجد إلا في ثلاث مدن وهي الإسكندرية والقاهرة والمنصورة . هذا إلى أن اختصاص قلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة يشتمل علاوة على مديريات الوجه القبلي لغاية أسوان ومديرتي القليوبية والمنوفية . فالغرض إذاً إنشاء مأموريات لأقلام الرهون المختلطة في المديريات يكون من اختصاصها استلام العقود العرفية المقدمة للتسجيل وتقدير الرسوم عليها وإرسالها بعد قيدها بدفتر المراض إلى قلم الرهون العام لحفظها في الملفات وعمل فهرست عنها . وعلى الحكومة اتخاذ الوسائل اللازمة بالاتفاق مع محكمة الاستئناف المختلطة لضمان توزيع أقلام الرهون المختلطة لهذا الغرض

١٦

موازاة رهن الديون الممتازة أو المضمونة
برهن عقارى والتنازل عن الأسبقية
والحلل محل الرهن

رأت اللجنة الخاصة ضرورة انتهاز فرصة وضع هذا المشروع لتتين مركز غير المتعاقدين بالنسبة لحالة أو رهن الديون الممتازة أو المضمونة برهن عقارى والحلول محل الدائن بحكم القانون أو بتمتضى الاتفاق وكذا التنازل عن الأسبقية في الرهن العقارية

وقد نصت المادة ٤٣٦ من القانون المدنى المختلط على أن ملكية الديون تنتقل بالنسبة

فإذا كان العقد العرفى المقدم للتسجيل لا يشتمل على البيانات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون فيتمتعين رفع الامر الى قاضى الامور الوقتية الذى يرخص بالتسجيل متى اثبت الطالب اثباتاً كافياً بأنه تعذر عليه ان يقدم جميع البيانات المطلوبة

ولصيانة حقوق المتعاقدين يحفظ للعقد ترتيبه قيده في سجل المراض بفترة مسلسلة مؤقتة ويسقط الترتيب متى تراضى للقاضى انه لا يمكن تسجيل العقد بالشكل الذى قدم اليه به

١٤

التصديق على الامضاءات والاعتماد

يجوز في الوقت الحاضر تقديم أي عقد عرفى للتسجيل بدون احتياج الى التصديق على امضاء المتعاقدين أو اختتامهم وقد نشأ عن ذلك ان قد تم تسجيل عدد من العقود المزورة وتلافى هذا العيب قضت المادة الخامسة من المشروع بضرورة التصديق على الامضاء أو الختم اسوة بالقوانين الفرنسية والاطالية

١٥

توزيع افلام الرهون المالية . إنشاء
مأموريات للتسجيل في اوقافهم

لم يكن في الامكان الزام المتعاقدين بتسجيل عقودهم بحسب النظام المبين بالمادة الاولى من القانون بدون ان تعمل لهم في الوقت ذاته التسهيلات اللازمة لارسال العقود الى اقلام الرهون المختلطة . لانه لم تنشأ بعد في

١٨ -

ترايير لتجميع نظام مسك دفاتر التسجيل
ولتلافى النقص الموجود الآن في نظام
مسك دفاتر التسجيل بما في ذلك دفاتر
الفهرست قد نص المشروع في المادة ١٥ على
انه يجوز لوزارة الحفانية بالاتفاق مع محكمة
الاستئناف المختطة ان تعين بقرار تصدره
نظاماً أكثر سهولة واعظم وفاء بالفرض

١٩

تاريخ العمل بالقانون

قد نص على ان هذا القانون يسرى
اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٢٤ لانه من
المستحسن تحديد تاريخ السريان في القانون
نفسه بدلاً من جعل هذا التاريخ متوقفاً على
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية لأن تاريخ
التشريع فيها غير محقق معرفته ولكن الفرض
جعل مدة ستة شهور تقريباً بين نشر القانون
في الجريدة الرسمية ومبدأ العمل به

٢٠

الموجبات الواجب اتباعها لجعل القانون

سارياً على الاجانب

ان الاصلاحات التي ادخلها هذا المشروع
على النظام الحالي للتسجيل لا تتجاوز بوجه ما
السلطة المخولة للجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختطة بمقتضى الامر العالى الصادر في ١١

لتغير المتعاقدين بمجرد اعلان المدين بذلك أو
رضاه بموجب ورقة ثابتة التاريخ

فاذا كان الدين المحال من الديون
الممتازة أو المضمونة برهن عقارى قد يحدث
ان غير المتعاقدين الذين اكتسبوا حقاً على
المقار المرهون أو القى عليه حق امتياز بدون
ان يعلموا بالتحويل قد يتعاقدون مع المحيل
فاقامه لمثل هذا الخطر يجب على المحول اليه ان
يعلم الغير بهذا التحويل بالتأشير عنه على هامش
التسجيل الاصلى . وهذا ما قضت به المادة
الثالثة عشرة من المشروع اسوة بما هو وارد في
القانون البلجيكي الصادر في ١٦ ديسمبر سنة
١٨٥١ ومشاريع القانون الايطالي المختلفة

١٧

حرمان سريانه القانون على الماضى

اخذت المادة ١٤ من المشروع يبدأ عدم
سريان احكامه على الماضى بالنسبة للعقود
العرفية والاحكام على السواء . ومع ذلك فلم
يكن ليصح الترخيص بالاستمرار على تقديم
العقود التي لم تستوف انشروط المنصوص عليها
في القانون الجديد الى التسجيل بأعطائها
تواريخ سابقة أو القول بأن العقود التي توقع
فلا بعد نشر القانون تظل خاضعة لقانون
التقديم من حيث اثرها ولذلك نحم النص على
ان اسبقية العقود العرفية على تاريخ القانون
يجب ان تثبت باثبات تواريخها رسمياً . وهذا
التاريخ يمكن اثباته في الميعاد المحدد لسريان
القانون

وقد وافقت فعلاً الجمعية التشريعية للمحاة المحتطلة على المشروع المرفق مع هذا بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣
وعليه تشرف وزارة الحفانية برفع مشروع القانون هذا الى مجلس الوزراء بأمل عرضه بعد الموافقة على الاعتاب الملكية للتصديق عليه (١)
تحريراً في
بونه سنة ١٩٢٣
ذو القعدة سنة ١٣٤١
وزير الحفانية

(١) وبتاريخ ٢٦ بونه سنة ١٩٢٣ صدر القانون نمرة ١٨ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانون المدني للمحاة الاهلية فيما يتعلق بالتسجيل . وفي اليوم نفسه صدر القانون نمرة ١٩ بتعديل نصوص القانون المدني للمحاة المحتطلة فيما يتعلق بالتسجيل . (راجع اللوائح الرسمية الصادرة بتاريخ اول بويه سنة ١٩٢٣)

نوفبر سنة ١٩١١ (قانون رقم ١٧ لسنة ١٩١١) المعدل للمادة ١٢ من القانون المدني المحتطل وفي الواقع فان سلطة الجمعية المذكورة غير مقيدة الا بأمرين : وهما وجوب احترام الامتيازات ، وعدم الاخلال بأحكام لائحة ترتيب المحاكم المذكورة . واحكام المشروع ليست سوى تعديل بسيط في القانون المدني المحتطل كان يمكن لهيئة القضاء التصديق عليه عملاً بالنص القديم للمادة ١٢ قبل توسيع سلطتها التشريعية

والمشروع لا يمس بشكل ما نظام القضاء وقد اجتنب الخوض في موضوع انشاء قلم للمعوق الرسمية والمحتفوظات خصوصاً لكي لا يثير في المرحلة الاولى مناقشات من شأنها ايجاد خلاف في الرأي وتأخير تعديل ضروري كاد يجمع عليه جميع ذوى الشأن

تسجيل تنبيه نزع الملكية وأثاره في القانون الاهلي

ثم ظهر في عالم الوجود مؤلف الاستاذ الدكتور عبد السلام ذهني في « المداينات » أي « الالتزامات » فأخذ في الجزء الثاني منه بالرأى الأول القائل بمنع التصرف . وظهر من بعده مقال لحضرة الاستاذ الدكتور عبد الفتاح بك السيد نشر في مجلة المحاماة في عددها السادس من السنة الثالثة ذكر فيه أنه ما زال متشبهاً برأيه الذي ابداه في حكم اصدره مذ كان قاضياً في محكمة شين الكوم الجزئية وأنه يعود اليه ولو مؤخراً ليعززه بما

١ - هل يترتب على تسجيل التنبيه في القانون الاهلي غل يد المدين عن التصرف في العقار المراد التنفيذ عليه ؟
اختلفت الآراء في هذا الموضوع اختلافاً كبيراً . فقال البعض بأن تسجيل التنبيه يمنع المدين من التصرف في العقار المذكور وفي ورقة التنبيه . ورأى آخرون أنه لا يترتب عليه هذا الاثر نظراً لعدم النص عليه
وقد كتبنا في هذا الموضوع طويلاً في كتابنا « طرق التنفيذ والحفظ » واخذنا بالرأي الثاني للأسباب التي ذكرناها فيه

في تفسير هذا الموضوع في القانون الفرنسي
فأن حالة الرأي الذي يتخذ عندنا لا تلبث
أن تظهر ويتضح الخطأ من الصواب

٤ - القانون الفرنسي ينص على منع
التصرف .

ومن المسلم به فيه أنه إذا حصل التصرف
بعد تسجيل محضر الحجز فهو باطل غير أن
هذا البطلان ليس بطلاناً تاماً ولا جوهرياً
ولا هو غير قابل للزوال . وأنه على العكس
بأجماع الآراء بطلان نسبي لا ينتفع به غير
الأشخاص المذكورين على سبيل الحصر في
المادة المقابلة للمادة ٦٠٨ مختلط وم : الدائن
الطالب والدائنين الآخرون الذين أعلنوا
الدين بالتبني والدائنين المسجلون (١) ولا
يجوز التمسك بهذا البطلان لا للدائن ولا
للمشتري من المدين

كذلك من المسلم به فيه أنه لغاية تسجيل
محضر الحجز يكون المدين حراً في التصرف
واعطاء الرهون بلا قيد ولا شرط . ولذلك
ليس للدائنين أن يعتبروا بالتصرفات الحاصلة
منه حتى بعد الحجز باطلة مادامت قد وقعت
قبل تسجيل الحجز . ولا يستثنى من ذلك
غير حالات التواطؤ والافلاس والصورية

(١) راجع حكم النقض الفرنسي في ٢٣ أبريل
سنة ١٩٠٣ سيدي ١٩٠٦ و ١ و ١٣٧ حيث يقرر
أن البطلان نسبي لا يمسك به إلا أشخاص معينون
ولكن لا بطلان بين المدين والمشتري ولا يصح
التمسك به من الدائنين الساديين ، وتطبيق الاستناد
تسليمه عليه بهذا المعنى

بدفع عنه تأثير الردود التي جئنا بها في كتاب
« طرق التنفيذ والتحفظ » واننا نثني على
همة الاستاذين ثناء عظيماً لما القيا على
الموضوع من نور . ومع ذلك لا نرى محلاً
للاخذ برأيهما فيه . ونؤمل اننا سنستطيع
أن نأتي هنا بأيضاحات جديدة يتمكن بها
غيرنا من مشاركتنا في البحث علنا نصل جميعاً
الى ادراك الرأي الصحيح بلا كبير عناء

٢ - يعلم الجميع ان مبدأ منع التصرف
قد جاءنا من نص المادة ٦٨٦ وما بعدها من
قانون المرافعات الفرنسي الذي عدل في سنة
١٨٤١ وجعل فيه منع التصرف أثراً من آثار
تسجيل محضر الحجز ، وجاءت من بعد ذلك
المادة ٣٤ من قانون الحجز العقاري لصالح
البنوك العقارية الصادر في ٢٨ فبراير سنة
١٨٥٢ فجعلت بمنع التصرف يترتب على
تسجيل التبني الذي يجريه البنك العقاري ،
وأن هذا المبدأ قد ادخل في القانون المختلط
في مادة ٦٠٨ في سنة ١٨٨٦ . وإن الشارع
الاهل لم ينص مطلقاً على ان منع التصرف
يترتب على اي اجراء من اجراءات نزع
الملكية العقارية .

٣ - ونحن نريد هنا ان نبين اولاً - ماهي
المسائل المتفق عليها في هذا الموضوع في
احكام فرنسا وعن شراحها وما يختلفون فيه
حتى يتسنى لنا ان نذكر مقدار الخطأ والصواب
في الرأي الذي يصح ان يتخذ في القانون
الاهل الذي لا ينص على منع التصرف .
ونعتقد انه اذا تبين مقدار الخلف الموجود

الرهن التأميني Hypothèque . هل يجوز من بعد تسجيل الحجز أو التنبيه أو لا يجوز ؟ . رأى البعض أنه لا يجوز ومنهم جلاسون (١) وبلانول (٢) وعلمة الاستئناف المختلطة في بعض أحكامها (٣) ورأت أغلبية العلماء والأحكام أن الرهن التأميني يجوز من بعد تسجيل الحجز (٤)

إذا كان الأمر كذلك فأب هذه نقطة تدعو إلى أن يفكر فيها ملياً كل من يتصدى للقول بأن تسجيل التنبيه عندنا يترتب عليه منع التصرف بل أنس ذلك لأنهم ظنوا أن الفرض من نظام منع التصرف هو مجرد حماية الدائن الطالب خصوصاً الدائن العادى وتأمينه على دفع دينه حتى لا يستطيع

(١) جلاسون ٢ بند ١٢٥٣
(٢) روى رأيه عرضاً في بند ٢٦٢١ من الجزء الأول حيث ذكر التصرف ثم الرهن ولكنه لم يبد شيئاً ولا رد اعتراضاً

(٣) حكم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ جازيت ٩
٤٢ غمرة ٥٣ وغيره حكم ٢ يونيو ١٩١٩ جازيت ٩
من ١٧٩ غمرة ٣٠٣ ولكن المحاكم لم تأخذ بهذا
ورأى محكمة الاستئناف أن محكمة المنصورة قد عدت هذا الرأي تنقيداً تاماً . حكم ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ جازيت ١٠ من ١٣٥ غمرة ١٧١

(٤) البائدت الفرنسية جزء ٤٦٥ لفرع Priv et hypothec
غمرة ٧١٣٧ و ٧١٣٨ والتعليقات الجديدة على قانون المرافعات الفرنسية جزء ٤ مادة ١٦٨٦ بند ١٨ وبند ٣٩ ومن جميع المراجع التي أهمها تعليق السيد دي لوان على حكم النقض للمنور في دالوز ١٩٠٥ و ١ و ١٢٢ توتة ١ وكتاب مع بودري جزء ٣ غمرة ١٣٤٠ في الامتيازات والرهن وتعليق الأستاذ تسيه على المنور في حكم النقض . دالوز ١٩٠٦ و ١ و ١٣٧ وتعليق الأستاذ ليقيلان على حكم النقض للمنور و دالوز ١٨٩٥ و ١ و ٢٧٣ .

وفي غير هذه الأحوال تكون التصرفات صحيحة ويبطل الحجز (١)

ولكن الخلاف كبير جداً في معرفة نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بالتصرف في القانون الفرنسي :

النقطة الأولى : ما معنى التصرف ؟

النقطة الثانية : هل المنع واقع على التصرف نفسه أم المنع يكون من مقتضاه عدم الاعتداد بالتصرفات الحاصلة قبل تسجيل الحجز إذا لم تسجل مطلقاً أو إذا لم تسجل إلا بعد تسجيل الحجز حتى ولو كانت ثابتة التاريخ من قبل التسجيل المذكور ؟ أو بمعنى آخر ماهي طبيعة حق الدائن بصفته حازراً وهل يعتبر من الغير في مادة التسجيل ؟ وستتناول البحث في هاتين النقطتين ثم نبين النتائج العملية للخلاف قبل أن ننقل إلى الموضوع في القانون الأهلى .

النقطة الأولى - معنى التصرف

٥ - التصرف هنا يشمل نقل الملكية بعوض وبغير عوض واعطاء حق عيني ينتزع من الملكية على المقار كحق الانتفاع وحق السكنى (ويشمل البيع الاختياري في المحكمة والرهن الحيازى في مصر) (٢)

ولكن الخلاف كبير في معرفة مصير

(١) راجع تعليقات دالوز الجديدة على قانون المرافعات مادة ٦٨٦ جزء ٤ بند ١ - ١٤ والمراجع التي بها خصوصاً تعليق الأستاذ دي لوان على حكم النقض للمنور في دالوز ١٩٠٥ و ١٢ من ١٢١ (٢) المراجع في كتاب التنقيذ بند ٦٩٣

٧- يستند اصحاب الرأي الثاني - وهو في نظرنا الراي الصحيح - الى اسباب ثلاثة : الاول تاريخي . والثاني منطقي . والثالث قانوني

٨- فأما السبب التاريخي فهو ان عند مناقشة مشروع القانون الذي أدخل منع التصرف قد تقرر رسمياً ان الرهن لا يدخل ضمن المنع وقد اريد ادخال تعديل من مقتضاء جعل الرهن ضمن التصرفات الممنوعة فرفض التعديل وتقدم الطلب في هذا الموضوع مرة اخرى بشكل آخر فلم يقابل في المرتين بغير الرفض . واصبح مقررأ في الاعمال التحضيرية لقانون منع التصرف ان التصرف لا يشمل الرهن التأميني وهذه نقطة يجمع الكل على صحتها (١)

٩- وأما السبب المنطقي فهو ان نصوص القانون في موضوع منع التصرف لا تسمح مطلقاً بان يكون التصرف وهنا

أحد ان يفئات عليه (١) ولكن النرض ليس كذلك كما سيتضح من مناقشة الموضوع

٦- ويستند اصحاب الرأي الأول الى ان الرهن لا يصح ان يصدر الا عن شخص له حق التصرف في العقار . وبما ان المدين ممنوع عن التصرف فهو ممنوع ايضاً عن الرهن . وان هذا الرهن مضر بحقوق الدائنين العاديين . فيجب ان يكون باطلا لأن القانون قد وضع الدائن العادي الذي أوقع حجزاً عقارياً في مركز خاص يمتاز به فيجب ان لا يحرمه المدين من استبقاء الضمان الذي وضع تحت امر القضاء بتوقيع الحجز عليه . وبما ان التصرف فيه لا يضر الدائن المذكور لعدم نفاذه عليه فيجب الا يضره الرهن ايضاً ، لأن الضمان ينقص اذا صح الرهن . (وبناء على هذا الرأي اذا توقع الرهن قبل تسجيل الحجز فلا يصح تسجيله بعد ذلك لأن الدائن العادي الذي اوقع حجزاً عقارياً يصبح من الغير في مادة التسجيل فيكون له ان يحتج بأسبقية تسجيل الحجز (٢)

(١) روى الاستاذ عبد السلام ذهبي في ص ١١٣ من المداينات جزء ٢ ما يأتي بهذا الخصوص : ان الدائن العادي يمد تسجيل التنبيه قد اصبح العقار موقوفاً على واه دين فاعطى ذلك حقاً على العقار عمولاً لا يستطيع احد ان يفئات عليه . وقال مدها عن حق الدائن العادي ايضاً " فقد اعتبر حقه متسلطاً على العقار نفسه وموقوفاً على واه دين الدائن " وهذا كله غير صحيح لان التنفيذ بالحجز والبيع شيء والاستيلاء على الثمن شيء آخر وهذا يعني لا يحتاج الى ايضاح واما كلامه عن طيبة حق الدائن فهذا سأتى مقدمه فيها بعد (٢) جلاسون ٢٢ بد ١٢٥٣ مع ١٢٥٦ ولكن راجع الرد على ذلك في بد ١١ ها وما بعده

(١) وقد رواها جلاسون نفسه في بد ١٣٥٣ ولكن مخلص منها يقول ان التوصيحات التي تقدم اثناء مناقشة مشروع قانون لا يمكن اعتبارها قانوناً من كانت ترى الى مقض مبدأ مقرر ولكن هذا غير صحيح لان أول عنصر في التفسير هو الاعمال التحضيرية . ويستر اصحاب الراي الثاني هذا السبب التاريخي مسوغاً للقول بأن الرهن جائز في هذه الحالة بالرغم من نص المادة ٢١٢٤ مدني فرنسي التي تجيز الرهن لمن كان له حق التصرف . ولقد قال اصحاب البندك الفرنسية انه يمكن اعتبار هذه النقطه مقطوعاً فيها من الوجهة التشريعية الا من حيث وحوب التمييز بين الرهن ويجب التصرف ، وفوق ذلك من هناك اسباباً ووجهة أخرى وجوب التمييز المذكور - البانكك جزء ٤٦ لفظ امتيازات ورهون نمرة ٧١٣٧ وفيه المراجع المهمة وراجع لفظ saisie imm. نمرة ٨٠٠ وفيه الجزم بجواز الرهن يمد تسجيل الحجز

حتى يستبقى امتيازاه على الثمن عند بيع يحصل
بعد إجراءات أخرى ؟

وماذا عساه ان تكون مصلحته في دفع
ديون جميع من ذكروا ؟ هذا لا يتصور
مطلقاً .

ان النصوص في هذا الموضوع انما تسمح
بان يكون المتصرف اليه شخصياً قد انتقلت
اليه « ملكية » المقار أو جزء منه أو حق عيني
آخر منتزع من الملكية كالانتفاع والسكنى
فيدفع ديون الدائنين المذكورين ويستبقى
هذه « الملكية » جرئية كانت او كلية . اما
الدائن المرتهن فلا يطلب منه دفع الديون
لاستبقاء الملكية لانه لم يحصل على ملكية
مطلقاً ، وانما حصل على تأمين لا يضر لا
بالمشترى بالمراد (لأن البيع الجبرى سيخلص
له المقار من كل الرهون) ولا يضر بالدائنين
المرتهنين ، لأن رهونهم مفضلة على رهنه
بحكم اسبقية تسجيلها ، وانما يضر حق الدائن
المرتهن الجديد بحقوق الدائنين العاديين فقط
١٠- السبب القانوني هو أن الدائن

المادى الذى يسمى في بيع عقار مدينه جبراً
عليه ليس له ان يطالب بمنع المدين عن اعطائه
رهون جديدة بعد تسجيل الحجز . لأن الحجز
الذى أوقعه لا يمكن ان يكون سبباً
لتفضيله على غيره من الدائنين وليس له ان
يلوم الا نفسه لكونه قد اخطأ في الاعتماد
على ذمة مدينه ولم يتطلب رهنًا يضمن له
رتبة عقارية يمتاز بها دينه على ديون غيره .
وهب جدلاً ان له حقاً بمقتضى الحجز الذى

المادة ٦٠٨ مختلط التى شملت ما فى المواد
الفرنسية ٦٨٦ و ٦٨٩ تقول بالحرف الواحد :

« لا يجوز للمدين من يوم تسجيل التنبيه
ان يتصرف فى العقارات المذكورة فى التنبيه
والا كان التصرف باطلا من تلقاء نفسه ، وبلا
حاجة لحكم بذلك . غير ان هذا التصرف
ينفذ اذا قام خليفة المتصرف l'acquéreur
قبل اليوم للمين البيع بأيداع مبلغ يكفى لوفاء
جميع ديون وأرباح ومصاريف الدائن مريد
الحجز والدائنين الآخرين الذين اعلنوا
للمدين بالتنبيه العقارى وسائر الدائنين المسجلة
رهونهم على المقار وبشرط أن يملئهم جميعاً
بذلك الايداع . واذا كانت العقود المودعة
مقتضية من الغير فلا يكون لهؤلاء حق الرهن
الا بعد الدائنين المسجلين وقت التصرف واذا
لم يحصل الايداع قبل رسو المزداد فلا يعطى
ميعاد للايداع لاي سبب من الاسباب » (١)
فهل يسمح هذا النص بان يكون الشخص
الذى حصل اليه التصرف الممنوع دائماً
مرتهناً ؟ كلا .

أرجو القارئ ان يستبدل كلمة التصرف
بكلمة الرهن وكلمة خليفة المتصرف acquereur
بكلمة الدائن المرتهن ويقرأ المادة على هذا
الموال . فهل يستقيم التركيب ؟ وهل يكون
معقولاً ان تكلف الدائن المرتهن اذا اراد
استبقاء رهنه ان يدفع ديون جميع من ذكروا
فى المادة حتى يستبقى مرتبته المقارية . اي

المدين من التصرف في العقار بل يجوز للمدين ان يتصرف حتى بعد الحجز الجاصل من الدائن المرتهن مادام التصرف حائزاً لتاريخ ثابت قبل تسجيل محضر الحجز (بند ٤) وإذا كان للدائن المرتهن حق عيني على العقار فان حجزه لا يحصل بمقتضى هذا الحق العيني وانما يحصل بمقتضى كونه دائناً . ولا يغير حصول الحجز من طبيعة حقه هذا . ذلك هو النظر الصحيح (١) وبمقتضاها يكون المدين ممنوعاً من التصرف من يوم تسجيل الحجز ولكن لا يؤثر الحجز على التصرفات الخاصة من قبلة فلا يلغىها لأن الغرض هو منع التصرفات الجديدة لا التأثير على التصرفات السابقة متى كانت اسبقيتها ثابتة . ولا عبرة بكونها لم تسجل وهناك رأي آخر يقول بأن الدائن الحاجز يحصل على حق عيني بمجرد تسجيل الحجز حتى ولو كان دائناً مادياً وما دام ان الحق العيني ناشئ عن تسجيل الحجز فهو من حق الدائن المرتهن ومن حق الدائن

(١) - موسوعات دالوز لفظ Transcrip . hyp
 نمره ٧٢ و الملحق نمره ١٦٢ وتعليقات دالوز على القانون المدني جزء ٤ ص ١٧٤٢ نمره ٦٠ الى ٦٤ والمراجع والاحكام التي بها والبندكت لفظ -Adjudica-
 tions imm جزء ٢ بند ١٨٤١ و ١٨٤٢ والمراجع والاحكام التي بها وكذلك تحت لفظ saisie. imm.
 بند ٧٧١ وما بعده . وراجع ايضاً حكم النقض الفرنسي الذي اتى حكماً استثنائياً في ٣١ أغسطس ١٨٨١ دالوز ١٨٨٢ ر ١٧ وتعليق قلم التحرير عليه بمذكرة بديعة ذكرت فيها الممانى للتدعم بكل ابضاح واتقان

أوقفه في منع مدينه من أن يرهن العقار . فهل يمكن القول بأن له باعتباره حاجزاً أي حق من الحقوق يمتاز به على أي دائن آخر يحجز على ثمن العقار تحت يد المشتري بالمزاد أو تحت يد كاتب المحكمة الذي أودع عنده الثمن . كلا . فانه من المقرر في هذا الموضوع بدون ادنى شك ولا جدال ان لكل دائن ان يوقع حجزاً أو يقدم طلباً لينال حصته في توزيع الثمن . ولا يمتاز الدائن الحاجز على العقار على أي دائن آخر لمجرد كونه هو الذي سعى في بيع العقار . فبأي حق يكون له ان يمنع المدين من أن يعطى رهوناً يميز بها دائناً آخر عليه ؟

الرد على هذا السؤال يتناول البحث في طبيعة حق الحاجز بصفته حاجزاً وما هو التكييف القانوني لهذا الحق وهذا ما يتبين من البحث التالي

النقطة الثانية - طبيعة حق الحاجز

١١ - الحاجز على العقار اما أن يكون دائناً مرتتهناً واما أن يكون دائناً مادياً . فإذا كان دائناً مرتتهناً فانه يمكن ان يعتمد مبدئياً في القانونين الفرنسي والمختلط على سببين مختلفين لحماية حقه ضد تصرفات المدين . الأول حق الرهن والثاني حق الحجز . فالرهن ينشئ له حقاً عينياً على العقار يسمح له بتقبضه وحجزه تحت يد أي شخص يكون ليحصل على دينه من ثمنه ولا يمتد هذا الحق الى أكثر من ذلك . فلا يكون الرهن مانعاً

المدين غير المسجلة تكون حجة على دائنيه العاديين (٤) اما اذا كان الحاجز دائناً عادياً فلا يعتمد الاعلى حق الحجز. ولكن ما طبيعة هذا الحجز؟ اختلفت الاراء فيه. فقال البعض انه حق عيني اكتسب على العقار المراد التنفيذ عليه وحفظ بالتسجيل (٥) وقال آخرون انه حق يصبح بمقتضاها الدائن العادي الذي اوقع حجزاً من طبقة « الغير » في مادة التسجيل فله أن لا يعبأ بكل تصرف لم يكن مسجلاً من قبل تسجيل الحجز او التنبيه (٦) وبديهي ان كلا من الرأيين لا يمتد الا على النص الصريح الوارد في مادة ٦٨٦ والذي يقضى بمنع التصرف. وهذه النقطة في منتهى الاهمية. بل هي اساس كل القواعد الثابتة وهي مثار الخلاف لأن الخلاف واقع على تفسير ما يدخل تحت المنع المقرر بالنص لا مالا يدخل تحته ورأى آخرون ورأيهم في نظراً هو الرأي الصحيح ان القانون انما اراد بالنص المذكور

(٤) البانكيت المحل المذكور بند ١٤٨٣

(٥) هذا رأي قديم هجره جميع الشراح الحديثين ولم يقل بهي الماصي الا تفر قليل تصدى لهم من قند مزاعمهم وفي الاحكام لم يرد ذكر الحق العيني الا بمناسبة الدائن المرتب. مثلاً الحكم الذي رواه الدكتور دهن في « المداينات » ص ٣٨٢ كان متعلقاً بحق دائن مرتب فآراء الدكتور ان يجعل قاعدته عامة ربما من ان الحكم يقرر صريح البارة ان ماله لا يمتلئ الا بالائش المرتب (ص ٣٨٦) اما جلاسون فانه قال بوجود « حقوق مبهمة » يجسر على ركوب مقف الشطط كما قل من اخذوا بالرأي نفسه (جلاسون ٢ بند ١٣٥٦) وقد رجح بعض العلماء الاقدمين عن فكرة الحق العيني بعد ان كانوا من لئد انصارها ولم يقل بها عالم حديث مطلقاً رغم وجود النص عنهم على منع التصرف .

(٦) جلاسون ٢ بند ١٣٥٦

العادي على السواء (١) وهناك رأي ثالث يفرق بين الحاجزين بحسب كونهم مرتبئين او عاديين فاذا كانوا مرتبئين جعل لهم حقاً عينياً جديداً ناشئاً عن تسجيل محضر الحجز بمكس ما اذا كانوا عاديين فلا يكون لهم ادني حق عيني على العقار رغم كونهم قد حجزوا وسجلوا حجزهم (٢) ويقولون ان هذا الرأي هو الذي تحكم به المحاكم غالباً في فرنسا (٣) وهذا صحيح نظراً للملاحظة التي ابديناها على الرأي الثاني ويعتمد هذا الرأي على المادة ٣ من قانون ١٨٥٥ التي تقول ان التصرفات غير المسجلة لا يعتد بها ضد الغير الذين اكتسبوا حقوقاً على العقار وأن هذه الألفاظ اختيرت خاصة بحسب اقوال مقرر القانون للذكور ، لمنع الدائنين الصاديين من ان يتمسكوا بعدم التسجيل ولا شك حيثئذ في أن تصرفات

(١) تعليقات دالوز للتقدمة نمرة ٦٥ ولكن يلاحظ هنا ان تطبيق هذا المبدأ في الاحكام التي رواها دالوز لا ينصرف الى الالفائتين المرتبئين ولم يأت بتطبيقه على الفائتين العاديين وبذلك يكون هذا الرأي هو بينه الرأي الثالث

(٢) التعليقات للتقدمة نمرة ٦٩ الى ٧٨ .

(٣) محكمة ناس ٨ ديسمبر ١٨٥٦ دالوز ٥٨ و ٣ و ٦١ والتفتيش ٣١ اغسطس ١٨٨١ دالوز ٨٢ و ١ و ١٧ وكلاهما نقى بعدم احقية الدائش العادي في التمسك باسم تسجيل البيع ثابت التاريخ قبل تسجيل الحجز وحكمت محكمة بورج Bourges في ١٢ ديسمبر ١٨٨٧ دالوز ٢٩٨ ٤٢ ٤٨٨ بأن الدائش المرتب يصبح من الغير ابتداء من تسجيل الحجز فلا يتمسك خذ به بيع لم يكن مسجلاً قبل تسجيل الحجز حق ولو كان ذا تاريخ ثابت قبله ونحوه باريس ٩ فبراير ١٨٧٧ دالوز ٢٤٧٧ ص ٧٤ والراجح المدينة الاخرى المذكورة في البانكيت لفظ Ad. imm - جزء ٢ بند

١٤٨٦ ١٣٨٤ ١٤٨٣

incapable ولكن هذا الرأي غير صحيح بدليل انه من المسلم به كما قلنا في بند ٤ هنا ان التصرف يكون صحيحاً بين المدين والمشتري أو نحوه وأن البطلان كما يذكره جلاسون نفسه نسي محض (٣) ورأى البعض الآخر وهو رأي غير صائب ايضاً ان منع التصرف مبني على طبيعة الحجز وان كل حجز يستتبع عدم جواز التصرف - *indisponibi* *lité* من جانب المدين (١) والدليل الظاهر في القانون الفرنسي على بطلان هذا الرأي هو ان الحجز نفسه لا يمنع التصرف ولا يبطله وانما الذي يمنعه أو يبطله هو النص الصريح الموجود في القانون والذي لا يترتب المنع الا على تسجيل الحجز لا على الحجز نفسه (٥) ومن المقرر ايضاً ان هذا النص استثنائي : يقول بذلك جلاسون نفسه ويبنى على كونه استثناء انه يجب ان يقتصر على منع البيع فاذا حصل عقد آخر بعد تسجيل الحجز كمقد الاجارة مثلاً فلا يمكن اعتباره لاغياً من نفسه بل لابد من رفع دعوى يبطلانه من جانب الدائنين (٦)

(٣) نسيه في تعليقه على حكم النقض في ٢٣ ابريل ١٩٠٣ دقور ١٩٠٦ ١٢ ١٣٧٤

(٤) نسيه المحل للتصميم
(٥) راجع بند ٤ هنا وهذه من النقط التي لا جدال فيها ولا خلاف نظراً للنص الذي يقول : من يوم تسجيل محضر الحجز لا يجوز للمدين الى آخره (٦) بند ٩ هنا وجلاسون ٢ بند ١٣٤٩

(٦) جلاسون ٢ بند ١٣٤٩ وهذا غريب جدا من المؤلف العظيم فانه في بند واحد يجمع بين جميع المفاتيح والانتقاضات .. راجع ايضاً بودري ودي لوان ٤ بند ٢٠١٢

ان يسهل على الدائن حصول الاجراءات بحيث لا يستطيع المدين عرقلتها بالتواطؤ مع الغير فأمر بأن يعلن ذلك الغير بتسجيل محضر الحجز أو التنبيه ومتى تم هذا الاعلان فيكون تحت قرينة قانونية قاطعة بأن التواطؤ موجود. وعلى قوة هذه القرينة يرتكن الشارع في ابطال كل ما يحصل من التصرفات بعد تسجيل الاجراءات باعتبار انها حصلت لمصلحة شخص سيء النية وبذلك يعنى الدائن الحجاز من اثبات سوء النية أو التواطؤ أو الضرر أو غير ذلك من شروط دعوى ابطال التصرف *L'action paulienne* فكان كل ما اريد بالنص على منع التصرف هو ايجاد قرينة قانونية لصالح الحجاز تعفيه من اثبات شروط تلك الدعوى لنقض التصرفات الحاصلة بعد الاجراءات

ينبنى على ذلك ان التصرف الحاصل قبل تسجيل الحجز أو التنبيه لا تلحقه تلك القرينة لان شرط التمسك بها هو علم المشتري أو نحوه، ذلك العلم الذي يعتبر حاصلًا بمجرد تسجيل الحجز . ويكتفي ثبوت حصول التصرف قبل التسجيل حتى يعتبر التصرف صحيحاً . فاذا كانت التصرف ثابت التاريخ قبل التسجيل المذكور فانه يكون صحيحاً (١) ورأى بعض المؤلفين (٢) ان تسجيل الحجز يجعل المدين غير اهل للتصرف

(١) بودري ودي لوان جزء ٣٠ بند ٢٠١٤

وقارن جلاسون ٢ بند ١٣٤٩

(٢) جلاسون ٢ بند ١٣٤٩

نظام منع التصرف ورأى ان المقام مقام تسجيل وتنازع بين اشخاص متعددين يحفظون حقوقهم بالتسجيل مع اختلاف طبيعة تلك الحقوق فأصبحوا لا يميزون بين حق وحق الا بأسقية التسجيل واغفلوا النظر الى طبيعة الحقوق والى ما تستتبعه تلك الطبيعة من القواعد فنشأ عن ذلك خلط كبير واختلاف حاد ١٤ — ورأى العلماء الذين يعتمد على رأيهم ان الحجز لا ينشئ حقاً عينياً على العقار لمصلحة الحاجز (١) وانه اذا كان الشارع قد اراد ان يقول بعكس ذلك فانه كان يضع له من القواعد ما يتناسب مع القواعد المقررة قبل سنة ١٨٥٥ فيقول مثلاً : لا يصح للمدين من بعد الحجز ان يتصرف في العقار « اضراً بالهـاجز » ولكن المادة ٦٨٦ من اقامت فرنسا تقرر عكس هذه القاعدة وتقول لا يصح للمدين ان يتصرف من بعد « تسجيل الحجز » لا من بعد « الحجز » فهي تميز التصرفات الحاصلة من بعد الحجز وتعملها نافذة على الحاجز بشرط ان تكون ذات تاريخ ثابت سابق على الحجز . ولذلك فأن النص المتقدم يقرر عدم وجود اى حق عينى لمصلحة الحاجز . واذ كان الامر كذلك فقد قررت محكمة

١٢ — ولم يكن ليوجد ادنى شك في الحل للتقدم من يوم صدور قانون سنة ١٨٤١ الفرنسي الذى نص على منع التصرف الى ان صدر قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ الذى اوجب تسجيل حق الملكية والحقوق العينية العقارية الاخرى وكان يجب الا يحصل اى خلاف فيما بعد نظراً لأن الملكية كانت تنتقل قبل قانون ١٨٥٥ بلا حاجة لتسجيل وكان التمييز بين المالكين لاي عقار يحصل بحسب اسبقية تاريخ التملك . اذ كان الرهن التأميني يسجل في ذلك الوقت فكانت الملكية تعتبر ثابتة بين مدعى الملكية والدائن المرتهن بحسب تاريخ انتقال الملكية فاذا انتقلت قبل تسجيل محضر الحجز فقد اصبح واجباً على الدائن العادى ان يرفع دعوى بطلان التصرف وواجباً على الدائن المرتهن ان يعتبر للتصرف اليه حائزاً *tiers-détenteur* ويوجه اليه ما يلزم من الاجراءات مع العلم بأن الدائن المرتهن كان يحفظ حقه بالتسجيل في ذلك الوقت وكان محضر الحجز يسجل في ذلك الوقت وكان انتقال الملكية لا يسجل . فكان يجب ان تبقى الحال كما هي بينهم جميعاً بعد صدور قانون التسجيل في سنة ١٨٥٥ الا فيما يتعلق بالرهن وانتقال الملكية فان العلاقة بين الراهن والمالك هي وحدها التي يلتفت فيها الى اسبقية التسجيل لان القانون المذكور وجد لتنظيم هذه العلاقة .

١٣ — ولكن بعض الكتاب نسي هذه الظروف واغفل الحكمة التي من اجلها وضع

(١) جارسويه ٤ بند ٣٧٢ وبلانول ١ بند ٢٦٢١ وكولان وكايتان ١ ص ٩٦٤ وبودري لاكاتيري ودي لوان ٤ ص ٧٩٤ بند ٢٠١٤ وتليق دلاوز على حكم النقض الذي الحكم من محاكم الاستئناف في ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ دلاوز ١٨٨٢ و ١٧ حيث نفي كل حق عينى وكل امتياز ينشأ عن الحجز او تسجيله لمصلحة اي دائن ومهما كانت طبيعة دينه . وغيرهم كثير

تسرى من بعدها الالفة تسع سنين عندما اذا كانت ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنييه بعكس ما اذا كانت مسجلة قبل الرهن فانها تسرى بكامل مدتها (٢)

١٥ - كذلك رأى العلماء الذين يعتد برأيهم ان حالة القوانين الحاضرة لا تسمح مطلقاً باعتبار الحاجز من الغير « في مادة التسجيل » وهنا يجب التمييز الدقيق بين حالة من يسمون « الغير » بلا وصف آخر ، وبين من « يسمون الغير في مادة التسجيل »

١٦ - فالحاجز هو من الغير ولو كان دائماً عادياً ، بمعنى ان حجه يكسبه صفة جديدة تسمح له بالتملك بنص المادة ١٣٢٨ مدني فرنسي المقابلة للمادة المصرية ٢٢٨/٢٩٣ أي ان له ان لا يعتد بالايصالات التي لم يكن تاريخها ثابتاً قانوناً قبل تسجيل محضر الحجز ولا بالتصرفات الحاصلة على المقار نفسه اذا لم تكن ثابتة التاريخ كذلك . وذلك لانه بعد تسجيل الحجز يكون له حق مستقل عن حق المدين يسمح له بعدم التمسك بالمقود العرفية التي يحررها مدينه ما لم يثبت تاريخها قبل تسجيل الحجز

١٧ - ولكن الحاجز ليس من الغير « في مادة التسجيل » أي ليس من الغير بالنسبة لتطبيق اللادة الثالثة من قانون ١٨٥٥ (٦١١ و ٧٣٧ مصري) لان هذه المادة تذكر اشخاصاً ذوي اوصاف خاصة لا يدخل من

التفص والايام الفرنسية ان الحاجز ليس له ان يتمسك بعدم تسجيل التصرف الحاصل قبل تسجيل محضر الحجز متى كان ثابت التاريخ من قبله لان الحاجز لا يكون من (الغير) في مادة التسجيل (١) والاعتراض الوحيد على ذلك ان الاجارة الطويلة يجب ان تسجل وهي ليست حقاً عينياً ولذلك فلا يكون صحيحاً ان يقال ان التمسك بالتسجيل انما يكون لصاحب الحق العيني . ولكن هذا الاعتراض مدفوع بأمرين الاول ان القانون نص عليها بالذات والثاني ان الاجارة الطويلة تؤثر بطبيعتها في الانتفاع بالمقار فتحرم منه أصحاب الحقوق حرماناً يكاد يشبه الحرمان النائي من الحقوق العينية المنترعة من الملكية . فاذا ما سجلت أمكن كل شخص يريد اكتساب حق على المقار ان يتأكد من وجودها ويتخذ عدته بعد العلم بها . وفوق ذلك فان جل تطبيق المادة ٦١٣/٧٤٠ مدني المتعلقة بالاجارات ووصولات الأجرة المعجلة الواجب تسجيلها هو بالنسبة لحقوق الدائنين المرتهنين الذين يريدون التنفيذ على المقار فأراد القانون ان يشهر المستأجر عقد اجارته ووصولات مادفع من الاجرة مقدماً حتى يعلم بها الدائنون المرتهنون وقت حصول الرهن فاذا لم تكن الاجارة مسجلة مثل الرهن فلا عبرة بتسجيلها قبل تسجيل التنييه أو محضر الحجز ولا

(١) التفص الفرنسي في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨١ والاحكام المراجع المذكورة في بودري دى لولن ٤ ص ٢٧٨ حاشية ٢ بند ٢٠١٥

(٢) راجع في ذلك كتابنا في طرق التنفيذ والتحفظ بند ٦٧٧ وما بعده

التنبيه فإن الخلاف قائم هناك على ما إذا كان يجوز للمدين أن يمنح لدائنيه رهوناً تأمينية بعد التسجيل المذكور والرأي الصحيح الذي تؤيده آراء العلماء والمحاكم هو أن الرهن جائز بعد تسجيل الحجز .

١٨ - الخلاف قائم أيضاً على حق الدائن في اعتبار التصرف الحاصل قبل التسجيل المذكور باطلاً إذا لم يكن مسجلاً قبل التسجيل المذكور وأن الرأي الذي عليه أكثر العلماء وكل الأحكام العائدة من من أعلى المحاكم أن التصرف يكون صحيحاً ولو لم يكن مسجلاً قبل تسجيل الحجز .

القانون المختلط قبل دكرينو ١٨٨٦

٢١ - كان يشتمل القانون المذكور على نوعين من الاجراءات : النوع الأول يسلكه الدائن الذي ليس له رهن على العقار حتى ولو كان العقار رهوناً لغيره . وهذا النوع طويل جداً ويشتمل على تنبيه وتسجيل التنبيه وحجز وتسجيل الحجز وتحرير قاعة شروط واعلان ايداعها لأرباب الديون المسجلة ومعارضات في قاعة شروط البيع ثم اجراءات البيع (مادة ٦٠٥ الى ٦٦٦ مختلط قديم)

النوع الثاني سريع جداً يسلكه الدائن الذي له رهن على العقار اذا كان البيع مقصوداً على العقار المرهون له واجراءاته تنحصر في تنبيه يسجل ولا حجز فيه ولا تسجيل ويمكن ان يحصل البيع بعد

ضمنهم الدائن المادى ولو كان قد سجل الحجز على احد عقارات مدينه (١)

١٨ - واذا كان بمضى القوانين الاجنبية قد جاء بنصوص يمكن ان يفهم منها صراحة أو ضمناً انه يجعل الدائنين الماديين من الغير في مادة التسجيل (٢) فانه من المؤكد ان هذه ليست القاعدة في القانون الفرنسى ولا في القانون المصرى رغم كون محكمة الاستئناف الاهلية ارادت ان تلتى شيئاً من الشك على هذه النقطة بمحكمها الآتى ذكره في بند ٤١ من هذا المقال .

١٩ - ينبى على ذلك كله ان الدائن المادى الذى أوقع حجزاً على عقار مدينه ليس له ان يحتج على مشتري العقار الذى اشترى قبل تسجيل محضر الحجز حتى ولو لم يكن قد سجل قبل تسجيل محضر الحجز وليس له ان يطلب ابطال هذا الشراء لأن هذا الشراء قد حصل قبل تسجيله محضر الحجز فهو ليس ممنوعاً على الرأي الصحيح نظراً لكون الحاجز لا يحصل على حق عيني بمقتضى حجه ونظراً لكونه لا يعتبر « من الغير » الذين لهم حق الاعتراض على عدم التسجيل

نصوص القوانين الفرنسية

٢٠ - يتبين من الابحاث للتقصة انه بالرغم من وجود نصوص خاصة تمنع التصرف في فرنسا من بعد تسجيل محضر الحجز أو

(١) جارسون ٤ بند ٣٧٢ وما بعده

(٢) بلايول ١ بند ٢٦٢٢ وما بعده

عن حقوق الدائنين المرتنين وإن الدائنين الذين حكمت لمصلحتهم المحاكم المختلطة في هذين الحكمين كانا من الدائنين المرتنين فليس في الحكمين شيء يقيده الدائن العادي الذي يريد الاستاذ حمايته .

٢٤- على أن الحكم الأول (١) في نظرنا شديد ولكن لغير الاسباب التي بنته عليها المحكمة وتتلخص وقائع الدعوى فيه أن دائئاً مرتئها اتخذ الاجراءات السريمة للقررة له كما جاء في بند ٢١ هنأ ثم اوقف البيع برفع دعوى استحقاق وكان هناك دائئون مرتئون آخرون فاشترى الدائن الأول العقار واراد ان يحقب نفسه حائزاً *Tiers détenteur*

وطلب من دائئ آخر ان يقبل منه الثمن الذي يعرضه عليه طبقاً للقانون المدني . فالمحكمة قالت بعدم صحة البيع لأنه حاصل بعد تسجيل التنبيه بناء على ان « الحجز العقاري من طبيعته ان يضع العقار المحجوز تحت يد القضاء ولا يجوز للمدين ان يتصرف فيه بدون موافقة الدائنين الآخرين فهو بالنسبة اليهم باطل بطلاناً جوهرياً مطلقاً ولا يمكن التمسك به ضده » هكذا قالت وهذا غير صحيح طبقاً لما اورده من اقوال علماء

القانون الفرنسي ومحاكمه (بند ٤ و ١١ و ١٤ هنا) ولكن السبب في عدم جواز شراء الدائنين للعقار الذي اراد التنفيذ عليه اضراً بالدائنين الآخرين هو نص المادة ٦٢٧ مختلط قديم

مضي ستة اسابيع فقط من مضي خمسة عشر يوماً على التنبيه اذا لم يدفع المدين الدين وتحرر تاعة شروط يعلن ايداعها لارباب الديون المسجلة وتحصل المعارضات قبل يوم البيع بثانية ايام بالافل ونظر فيها في ظرف الثانية الايام المذكورة بلا استئناف للحكم (مادة ٦٦٧ الى ٦٧٥ مختلط قديم)

٢٢ - ومعلوم ان الرهن القضائي كان موجوداً قبل سنة ١٨٨٦ وكان كل دائئ عادي يسارع الى اخذ حكم ولو بصحة الامضاء ويحصل على رهن ويسارع الى اتخاذ الاجراءات السريمة . وما كان الشارع المختلط بمضطر مطلقاً لان يوجد نصاً يقابل للادة ٦٠٨ الحالية التي تنص على منع التصرف وذلك نظراً لسرعة الاجراءات التي تستند الى حق الرهن وهو بطبيعته يحفظ حق الدائنين من ان يضره أي تصرف يحصل بعد الرهن . فاذا لم يكن ثمت تصرفات حاصلة قبل بدء الاجراءات فلا يعبأ بها بعده . واذا حصل تصرف انذر حائز العقار وسار في الاجراءات ضد المدين ثم الحائز وشأنه في اختيار الطريق التي يفضلها على غيرها مما ورد ذكره في القانون المدني

٢٣ - وقد روى لنا الاستاذ عبد الفتاح بك السيد في مقالته المنشورة في المحاماة (ص ١٩٥) أن المحاكم المختلطة في ذلك العهد كانت تحكم بمنع المدين من التصرف على أثر تسجيل التنبيه وبمضها بحكم به على أثر تسجيل الحجز والحقيقة ان الحكمين قد جاءا في معرض البحث

(١) استئناف مختلط ٣١ يناير ١٨٨٤ المجموعة

الرسية ٩ ص ٥٣

وهذا الحكم كله خطأ . لأن التسكك بالسبب الصحيح ووضع اليد لا يكون إلا لمن اشترى من غير المالك . ومقرر ان البيع حصل من المدين المالك . اما قوله ان الحجز يمنع من التصرف فهذا القول قد ظهر الخطأ فيه من اجماع علماء فرنسا واحكامها ، على انه لا يمنع (بند ١٤ و ١٥)

٢٦ - فلا عمل بعد ذلك للرجوع الى احكام كلها خطأ في خطأ للاستقارة بالمبادئ الخاطئة التي تقررها لنا ولدينا الينايع القياضة من علم الفرنسيين ، مؤلفيهم ومحاكمهم

الأنموذة المختلط بعد دكريتو ١٨٨٦

٢٧ - لما علت الشكوى من سوء تصرف الدائنين مع المصيرين واساء الأولون استعمال النصوص القديمة أصبح التنفيذ العقارى لا يحصل الا بالطريق السريعة ولصالح الدائن المرتين دائماً لان كل دائن كان في مقدوره ان يصبح ذاهن قضائي اذا لم يكن عنده رهن تأميني من اول الأمر (بند ٢٢) اضطرت الحكومة الى تعديل القانون فوحدت الاجراءات وجعلتها واحدة للدائنين العاديين والمرتهنين على السواء وفي مقابل البطء الذي ادخل عليها والتنظيم الذي احاط بها للمحافظة على حقوق كل من يهمهم شأن العقار على العموم اخذ الشارع نصوص القانون الفرنسي المتعلقة بمنع التصرف وادخلها بدكريتو ١٨٨٦ ووضعها كلها في مادة ٢٠٨ الجديدة وجعل منع التصرف أثراً

الصرح الذى يجعل الدائنين المرتنين جميعاً مشتركين في اجراءات التنفيذ بعد التأشير على هامش محضر الحجز بمحصول اعلان هؤلاء الدائنين بايداع قائمة شروط البيع اذ قبل حصول هذا التأشير يكون له الحق وحده في التنازل عن الاجراءات وشطب ما حصل تسجيله من الاوراق المتعلقة بالحجز بدون ان يتفق مع احد من الدائنين المرتنين الآخرين اما بعد التأشير فلا يكون ذلك صحيحاً الا برضاء كل منهم أو بعد اخذ حكم نهائي ضدهم جميعاً (٦٢٦ / ٦٢٧) هذه هي الحقيقة التي يبنى عليها الحكم الأول لا الحجز نفسه ولا تسجيل التنبيه ولا غير ذلك مما لم يرتب له أي أثر في موضوع التصرفات .

٢٥ - الحكم الثاني (١) ايضاً يخص دائناً مرتين سار في الاجراءات السريعة وسجل التنبيه طبقاً للمادة ٦٦٨ القديمة وكان العقار قد بيع ولم يسجل البيع الا بعد تسجيل التنبيه بخمسة ايام والمشتري وضع يده على العقار وادعى ملكيته بخمس سنين فقالت المحكمة ان التنبيه في حكم الحجز (لأن الاجراءات السريعة لم يكن فيها حجز كما مر في بند ٢١ هنا) والحجز من شأنه ان يضع العقار المرهون تحت يد القضاء ولذلك ما كان للمدين ان يتصرف والا كان ذلك باطلا فلا يمكن للمشتري ان يتسكك بخمس سنين لانه ليس لديه سبب صحيح لان البيع ممنوع قانوناً

(١) استئناف مختلط ١٥ يونيو ١٨٩٣ مجموعة
التفريع والنساء ٥ ص ٣١٨

المذكورين المتمتعين بالرهن والاختصاص
فليس في الاحكام المختلطة ما ينافي المبادئ
الفرنسية الصحيحة .

فقد قررت محكمة الاستئناف المختلطة في
حكمها الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ الآتي
ذكره في البند الثاني ان مجرد تسجيل تنبيه
الحجز العقاري لا يترتب عليه حق عيني للحاجز
على العقار يكون له بمقتضاه ان يتمسك
بالمادة ٣٣٧ مدني مختلط ويعتمد على عدم
تسجيل عقد البيع الواقع على العقار المراد
التنفيذ عليه متى كان البيع حائزاً لتاريخ ثابت
سابق على تسجيل التنبيه وهذا المبدأ صحيح
كما قدمنا في بند ٢٠

٣٠ — اما من حيث ان الاحكام
المختلطة كافة تتطلب ان يكون الحائز للمعار
ذا عقد مسجل (كتاب التنفيذ بند ٦٤٣)
فهذا شرط ضروري وصحيح بحسب الاراء
الفرنسية المتمد بها ولا علاقة له مطلقاً
بموضوعنا وذلك لان الحائز *Tiers détenteur*
هو من انتقل اليه المعار المرهون بموض أو بغير
عوض فأذا اراد الدائن المرتهن ان ينفذ على
المعار فله ذلك بشرط اذار الحائز ولا تظهر
ملكية الحائز ولا تثبت قبل الدائن المرتهن
الا اذا سجل الحائز عقد تملكه فالتم يسجله
فإن الدائن المرتهن باعتباره من الغير بالنسبة
لكل من تلقى أو يتلقى حقاً عينياً على المعار،
له ان يعتبر حق الحائز غير ذي اثر بالنسبة
اليه حتى ولو كان يعلم انه قد انتقل الى يد
حائز لأن العبرة بين اصحاب الحقوق العينية

من آثار تسجيل التنبيه على نسق قانون
البنوك العقارية الفرنسية الصادر في
سنة ١٨٥٢

٢٨ — اما الاحكام المختلطة الصادرة
بعد ذكريتو ١٨٨٦ فهي متمشية تماماً مع
المبادئ الفرنسية الصحيحة في موضوع
منع التصرف (بند ٢٠ هنا) الا فيما يتعلق
بالرهن فقد صدرت بعض احكام لا تميز
الرهن من بعد تسجيل التنبيه (١) وهذان
الحكمان لم يبيحنا مطلقاً في موضوع جواز
الرهن وعدم جوازه بعد تسجيل التنبيه
(محضر الحجز في فرنسا) بل اخذاً به
كقضية مسددة وجعلنا حتى الاختصاص حكم
الرهن مع ان المسألة مقطوع فيها بمكس
هذا الرأي في فرنسا (بند ٧ — ١٠ هنا)
ولذلك فلا يكون لها قيمة علمية في هذا
البحث . على ان المحكمة قررت فيهما ان منع
التصرف لا ينتج بطلاناً بالمعنى الحقيقي بل
مجرد وجه لعدم التمسك بالرهن *Simple*
inopposabilité وان هذا الوجه خاص
بالدائنين الحاجزين والمرتهنين والذين اعلنوا
المدين بالتنبيه فن لم يكن منهم يسرى عليه
الرهن أو الاختصاص وانه اذا سقطت
الاجراءات المتخذة لتنفيذ على المعار فكل
الرهون والاختصاصات تبقى صحيحة وتنتج
نتائجها التامة .

٢٩ — قلنا انه فيما عدا الحكمين

(١) ههنا الحكمان قد ذكرناهما تحت

بند هنا

ررور البداة الى توحى بها روح القانون
والعدل .

٣٧ - والحقيقة ان الدور الثانى الذى
يتكلم عنه الاستاذ لم يوجد بالكلية لأن
الحكم يتكلم عن حالة خاصة غير الحالة التى
ظنها الاستاذ ولم يقرر ما ذكره حضرة الا
مضافاً اليه « ظرف آخر » يخرج به الحكم
حكماً صحيحاً مقررراً لمبدأ آخر متفق على
صحته من الجميع

ان الحكم لم يأخذ برأى لايه ولا
جلاسون وهذا الأخير لم يذكر كما قال الاستاذ
فى ص ٣٩٨ ان المحاضر يكتب حقاً عينياً .
وقد شرح الاستاذ هذه النقطة شرحاً جلياً
فى كتابه نفسه فى ص ٣٨٩ حيث كتب ستة
عشر سطراً عن رأى جلاسون وكونه لم يقل
بأن الحق عينى بل اعتمد على نظرية النيرة .
ان الحكم لم يقل « من اشترى عقاراً
بمقد عرفى غير مسجل لا يجوز له الاحتجاج
به ضد الدائن نازع ملكية العقار الذى
اكتسب حقاً عينياً عليه » ويعتبر هذا المفترى
من طبقة النير الواردين بالمادة ٣٣٧
ولكن قال :

« أن الست زيف لا يمكنها أن تملك
بمقدها ضد الدائن نازع الملكية ومشتري
العقار الذى اكتسب حقاً عينياً عليه ويجب
اعتباره من النير طبقاً للمادة ٣٣٧ »
Créancier poursuivant adjudicataire
فالاستاذ لم يلتفت للفظ Adjudicataire وظن
أن القاعدة تحمى الدائن الطالب لحسب

الدين تلقوا حقوقهم من شخص واحد هي
بال تسجيل ، فهذا الموضوع لاعلاقة له بالكلية
بموضوع منع التصرف

٣٩ - ولا بد لنا من الاشارة هنا الى
ان ما ذهب اليه الاستاذ الدكتور عبد السلام
ذهنى فى « المداينات » الجزء الثانى ص ٣٩٧
و ٣٩٨ غير صحيح فإنه روى ان هناك دورين
للقضاء المختلط : الدور الأول ، انه قرر فى
سنة ١٩١٦ ان مجرد تسجيل تلبيه الحجز
المقارئ لا يترتب عليه حق عينى للعاجز على
المقار طبقاً لحكم الاستئناف المختلط الصادر
فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ السالف ذكره (ج
ت م ٢٩ ص ٨٤ و جازيت ص ٧ م ٣٩ عمرة ١٠٤)

والدور الثانى ان القضاء المختلط قرر
الاخذ برأى « لايه » و « جلاسون » وقال
بأن الدائن العادى نازع الملكية يكتب
حقاً عينياً على المقار الذى يزرع ملكيته ، وقال
ان هذا المبدأ تقرر فى حكم الاستئناف المختلط
الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ (ج
ت م ٣٣ ص ٢٠٩) وذكر ان مافره بالنص
هو « من اشترى عقاراً بمقد عرفى غير
مسجل لا يجوز له الاحتجاج به ضد الدائن
نازع ملكية العقار الذى اكتسب حقاً عينياً
عليه ويعتبر هذا المشتري من طبقة النير
الواردين بالمادة ٣٣٧ » وانه لم يرد بأسباب
الحكم ما يشير بأن هناك خلافاً فى هذا الرأى
بل ورد المبدأ كأنه بدسنية من البدسيات
القانونية ، وقال ايضاً عن انه ذكر ذلك من
غير جدل ولا تحميم ، وكأن ذلك مر عليه

٣٥ - أما الحكم الاول فصادر من محكمة جزئية اصدره زميلنا الاستاذ عبد الفتاح بك السيد وكان حكمه اساساً للرأي الذي عارضناه في كتاب التنفيذ بند ٧٠٤ وما بعده مما لا محل لاعادته هنا وغاية الامر تصح الإشارة هنا الى ان الحكم قد نبي على خطأ تاريخي اذ اعتمد على ان القانون الاهلي مأخوذ عن القانون المختلط فيجب الرجوع اليه لتفسير ما غمض منه والحقيقة ان القانون الاهلي لم يؤخذ عن القانون المختلط في هذا الموضوع بل اخذ عن القانون الايطالي (١) وفوق ذلك فإن النص المانع للتصرف لم يدخل في القانون المختلط الا سنة ١٨٨٦ اي بعد ظهور القانون الاهلي بنحو ثلاث سنين فلم يكن تحت محل للاعتداد على القانون المختلط وحتى لو كانت الظروف كما قال الحكم فإن قواعد التفسير الصحيحة تأبى الاستنتاج الذي ذهب اليه حكم شيبين الكوم من حيث منع التصرف

٣٦ - الفلطة الثانية التي يرتكز عليها حكم شيبين الكوم والتي وقع فيها الاستاذ عبد السلام ذهني في المداينات - بعد أن شرحتها وما حولها شرحاً طويلاً في كتاب التنفيذ والتي يظهر ان الاستاذ عبد الفتاح بك السيد قد اقتنع بحقيقة ما ذكرنا عنها رداً

(١) الخطأ نفسه موجود في كتاب المداينات ٢ ص ٣٧٥ الذي قال « والمفهوم طبعاً ان القانون المختلط مأخوذ عن القانون الفرنسي والقانون الاهلي مأخوذ عن القانون المختلط » وهذا تسميم لا يفيد شيئاً لان الواقع يخالفه في هذا الموضوع

مع كونه تكلم عن المشتري بعد ذلك ومع أن المحكمة تقرر القاعدة بالنسبة للمشتري بالزاد الذي سجل عقده بالضرورة ولم تكن السيدة زينب قد سجلت عقدها مطلقاً . فهو مفضل عليها بلا شك ولا جدال لأن كلاهما تلقى الحق عن المدين وأحدهما سجل والاخر لم يسجل

٣٣ - بذلك لا يكون في القضاء المختلط ما ينفي المبادئ الصحيحة ولا ما يؤيد فكرة الحق المعنى الناشئ عن تسجيل التنبيه او نحوه

انقضاء الاهلي

٣٤ - في القضاء الاهلي حكايا غريبان احدهما (١) لم يتناول البحث العلمي من كل الوجوه الضرورية بل اخذ بما يوحيه الاستنتاج المنطقي من الظاهر بدون التفات الى المحكمة القانونية التي بنيت عليها النصوص وبدون التفات الى تاريخ النصوص وما خلفها بل ولا الى مضائها . وثانيهما (٢) ذهب مذهباً بعيداً جداً عن تناول النصوص المصرية وأراد أن يدخل في القانون المصري ما ليس فيه لمجرد النزعة الى الاخذ بمذاهب اجنبية ليس لها اصل ولا فرع في القانون المصري (٣)

(١) صادر من محكمة شيبين الكوم في ٤ نوفمبر ١٩١٥ مج ١٧ ص ٢٠٠
(٢) صادر من الاستئناف الاهلي في ٨ مايو ١٩١٢ مج ١٣ ص ٢٦٦
(٣) ووجد حكم ثالث جزئي ايضاً صادر من محكمة ميت غمر اشترنا اليه في كتاب التنفيذ بند ٧٠٤ وليس فيه ما يخرج من الحكم الاول

حصل والواقع أنه لم يحصل مع اتنا قد الفتنا النظر اليه في كتاب التنفيذ في بند ٧٠٨ فكان يجب أن يحمله كل من الاستاذين محلاً لانتفائه قبل أن يعمد الاستنتاج نفسه ويتفق في وضعه بصيغ مختلفة .

طبعاً أنه إذا كان المراد هو حجز الثمرات تبعاً لحجز العقار لمصلحة الدائن الحاجز أياً كان فإن استنتاجهم يكون صحيحاً وتكون نحن المحامتين . أما والحق الثمرات بالعقار لم يشرع الا لمصلحة الدائنين المرتهنيين وحدهم دون الدائنين الحاجزين ودون الدائنين العاديين الآخرين وكان مفروضاً فيه وجود حق عيني على العقار سببه الرهن وهو ثابت لكل دائن يلحق الثمر بالنسبة اليه ولا يكون ثمت أي معنى للاحاق الثمرات بالعقار اذا لم يوجد دائنون مرتهنون فإن الحجة تهوى ولا يكون لها أدنى قيمة

ولقد وجدنا لحسن الحظ سنداً متيناً ففكرتنا هذه في مؤلف بودري لا كانتري ودي لوان جزء ٢٧ (الثالث في الرهون) ص ٢٩٠ بند ٢٠٢٤ حيث قال في معرض الكلام على حقوق الدائنين المرتهنيين على غلة العقار المبسطة قبل تسجيل محضر الحجز العقاري والتي لم تفصل عن الارض الا بعده قال ان فصل الثمرات عن العقار قبل التسجيل هو وحده للمانع من الانتحاق فإذا لم تفصل الثمرات فانها تلحق بالعقار وينتج تسجيل الحجز كل نتائجها ثم قال شارحاً « ربما يظن ان هذا الحل غريب ومجحف فاذا تذكر الانسان انه

عليه فيها دليل انه لم يناقش حجتنا ضدها ، هي انه لا يمكن أن يكون الفارع قد أراد حرمان المدين من التأجير ومن الثمار بدون أن يكون قد أراد حرمانه من التصرف في العين نفسها وقد تفنن الاستاذ ذهني في ايراد هذا الاستنتاج على اشكال مختلفة فرواه مثلاً في صحيفة ٣٧٦ مرتين حيث قال عن الشارع « فانه لم يفته طبعاً أن الحجز في الثمرة لا بد وأن يكون من باب أولى في العين » « واذا كان قد اهتم بحماية الدائن بشأن الغلة فكيف يفوته هذا الاهتمام بما هو أهم وأعظم وهو العين نفسها ولذلك يصح الأخذ بمنهج القياس من باب أولى » وقال في صفحة ٣٧٧ « وما دام ان الخطر أصاب الثمرة فالامر من باب أولى في الرقبة » قال كذلك في ص ٣٧٩ « وقد بينا أن الشارع الاهل وضع نصوصاً اخرى في حماية الدائن بالنسبة للغة ويستحيل أن يعني بأمر اللغة دون للملكية وهي لها تتبع كل الاجرامات والتقييدات وهي المقصودة بالذات » « ولذا لما اعتقد الشارع الاهل انه وضع جميع القواعد الحامية للدائن بالنسبة للملكية جاء وصرف هم في حمايته بالنسبة للغة فألحق الثمرة بالعين الخ »

٣٧ — ان الاستنتاج للتقدم مبني على خطأ جسيم هو عدم الانتفات الى معنى « الحاق الثمرات بالعقار » ولمصلحة من يحصل ذلك الانتحاق وهو استنتاج لا يجوز أن يصدر في معرض الابحاث العلمية لانها مبنية على تدقيق يفترض منه كل قارئ أنه قد

الصالح العام الذي للدائنين الماديين ولا يستولى عليها من الدائنين المرتهنين غير من يكون لهم حق الاستيلاء على الثمن وذلك بحسب درجة امتيازهم — وهذا الالتحاق يحصل بنص القانون بمجرد تسجيل التنبيه أو محضر الحجز — وأمر هذا الالتحاق إنما يهم الدائنين فيما بينهم ولا شأن للمدين فيه بمعنى أن المهر إذا التحق بالمقار يكون من حق المرتهنين وحدهم فإذا لم يتحقق فإنه يكون من حق جميع الدائنين الحاجزين عليه وإذا كان من الجائز لكل دائن أن يقوم بأعمال التحفظ اللازمة فقد خول القانون لكل دائن مهما كانت صفة دينه أن ينذر المستأجر للمقار بعدم الدفع فتصبح الاجرة محجوزة تحت يده وملحقة بالمقار لفائدة المرتهنين وحدهم وبحسب ترتيبهم

٣٩ — ذلك معنى التحاق الثمرات بالمقار من بعد تسجيل التنبيه أو محضر الحجز وليس معناه كما ظن الاستاذان أن القانون يحرم المدين من التصرف في الثمر فيكون حرمانه من التصرف في المقار من باب أولى.

أو لم يردا ابن المؤلفين الفرنسيين والمحاكم الفرنسية يجمعون بلا شذوذ على أن للمدين أن يتصرف في المقار تصرفاً صحيحاً لفائدة يوم تسجيل الحجز مع كونه قد حرم في القانون الفرنسي من حرية التأجير ابتداء من

يجوز للمدين أن يتصرف في المقار إلى أن يسجل محضر الحجز فإنه يكون غريباً أن يكون له حق التصرف في المقار ولا يكون له حق التصرف في الثمرات ولكن إذا تأملنا ملياً وجدنا أن للشرع كان بصيراً لأن التصرف في المقار لا يضر الدائنين المرتهنين ضرراً جدياً إذ لم يمس حق تتبع المقار بين يدي أي شخص ينتقل إليه بعكس الحالة في بيع المحصول القائم على ساقه فإنه إذا كان صحيحاً يترتب عليه ضرر ببلغ بالنسبة إليهم حيث يضيع عليهم حق التتبع ولا يكون لهم على المحصول أي امتياز. لذلك نص القانون على حماية حقهم بشكل مطلق لأنه يريد حمايتهم»

٣٨ — إن النص على تقييد حق المدين في التأجير لا يقصد منه غير تنفيذ مبدأ الحاق الثمرات بالمقار وهذا المبدأ يتلخص في أنه حكم قانوني به تعتبر الاجرة والثمرات مثل ثمن المقار المرهون فلا محل لهذا الحكم إذا كان المقار غير مرهون وتكون الاجرة خالصة للمدين إلى أن يحجز عليها الدائنون حجزاً خاصاً وفي هذه الحالة لا يفضل في توزيعها دائن حاجز على دائن حاجر آخر بل يستوى جميع الحاجزين في حقهم عليها فتقسم بينهم كلها بنسبة ديونهم. ما خص منها المدة التي اعقبت تسجيل التنبيه أو محضر الحجز وما خص المدة السابقة على ذلك التسجيل

أما إذا كان المقار مرهوناً فإن تسجيل التنبيه أو محضر الحجز يجعل الثمرات والأرادات في حكم المقار فيخرجها عن

ويقرون هنا ان التصرف جائز في فرنسا
بعد الحجز واذا تسجل قبل تسجيل الحجز
فلا يختلف في فرنسا اثنان على صحته .

أنى لها القول بأن الحجز يمنع التصرف
لذاته وبلا نص ؟ يرتكزون على حكيم
مختلطين^(٣) قد عرفت قيمتهما من الوجهة
المالية من مجئنا هذا (بند ٢٣ - ٢٥)
ولكن الخطأ لا يصح الارتكان اليه . أترك
بناييع العلم الفياضة وترتكز الى حكيم
لا بحث فيها ولا تعميص وما جاء فيها
منقوض بكل أقوال المؤلفين والمحكم وباجماع
مطلق ؟

٤١ - الحكم الثانى الصادر من محكمة
الاستئناف الاهلية^(٤) والذى استند اليه
الاستاذ ذهى لبثت لنا ان الدائن العادى
يصبح « من الغير » فى مادة التسجيل حكم
غريب كما ذكرنا فى بند ٣٤ هنا لانه نزع
زعة اجنبية محضة لا اصل ولا مسوغ لها
فى القانون المصرى ولم يكن تحت ضرورة
لنلك النزعة الاجنبية ومن القواعد المصرية
المسلم بها ما يؤدى الى نفس النتيجة التى
قصدها الحكم . الوقائع بسيطة . شخص ادعى
انه اشترى عقاراً من الورثة وكان مورثهم
مدينًا بمبلغ واراد الدائن ان ينزع ملكية
العقار فرفع للمشتري دعوى باستحقاقه العقار
ولم يكن لعقد تملكه تاريخ ثابت سابق على
اجراءات نزع الملكية . اصابت المحكمة فى

اعلانه بالتنبيه^(١) الحقيقة ان التحاق الثمرات
بالمعار وتقييد حق المدين فى التأجير امران
لا دخل لهما بالكلية فى مسألة منع التصرف
فلا محل لاستنتاج الاخير من النصوص
المتعلقة بالامرين الأولين كما قدمنا

٤٠ - الفلطة الثالثة التى بنى عليها الحكم
الأول^(٢) والتى وقع فيها الاستاذ ذهى فى
« المداينات » (ص ٣٨١ - ٤١٥) هى انهم
جاروا المؤلفين الفرنسيين فى البحث فى الحق
الذى ينشأ عن منع التصرف على اثر تسجيل
محضر الحجز فى فرنسا فافترضوا منع التصرف
مقتولعاً به من استنتاجهم لا من النص
وقرروا على الرأى الضعيف الذى يقول
بمكسه جميع كبار المؤلفين وبينهم جلاسون
ذاته (بند ١٤) والذى من مقتضاه انه مادام
التصرف ممنوعاً فهذا المنع ينشئ حقاً عينياً
ولذلك فتسجيل التنبيه عندنا ينشئ حقاً عينياً
يعتبر به الدائن العادى الطالب فى مقام اصحاب
الحقوق العينية على المعار فيكون من الغير
فى مادة التسجيل

أو لم يروا أن الخلاف جاصل فى فرنسا
مع وجود النص على منع التصرف وبسبب
وجود ذلك النص ؟

أم يقولون انه ناشئ عن الحجز وعن
تسجيل التنبيه بصرف النظر عن النص على
منع التصرف وكيف يقولون ذلك وقد قرأوا

(١) جارسون ٤ بند ٣٦٥ وجلاسون ٢

بند ١٣٤١

(٢) راجع مكانه فى الملتية على بند ٣٤ هنا

(٣) راجع بند ٢٣ الى ٢٥ هنا

(٤) المبيعة الرسمية ١٣ فى ٢٦٦قرة ١٢٨

الحكم برفض دعوى الاستحقاق لأن البيع غير ثابت التاريخ قبل إجراءات نزع الملكية ومن المسلم به أن الدائن الذي يباشر التنفيذ يصبح من الغير فله أن يتطلب أن التصرف يكون ثابت التاريخ (بند ١٦) فبدلاً من أن ترتكن المحكمة على هذه الحجة البسيطة الظاهرة ذهبت أولاً إلى البحث في هل يعتبر الدائن العادي من الغير في مادة التسجيل فقررت ذلك ثم ذكرت فضلاً عما ذكر أن البيع غير ذي تاريخ ثابت وحكت بالرفض . الحكم في محله ولكن الأسباب الأولى في غير محلها والبحث لم يكن له ضرورة .

٤١ - قررت المحكمة أن ذاتي الشخص متبرون من الغير بالمعنى المراد في المادة ٢٧٠ مدني وبناء على ذلك فإن البيع الحاصل من مدينهم لا يتمسك به ضدماً إلا بعد تسجيله متى كانوا سليمي النية وكانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح » هذه الجملة الأخيرة لا معنى لها بالكلية ويحتمل أن تكون من خطأ المترجم لأن الحكم يظهر أنه وضع بالفرنسية وترجم إلى العربية . إذ ما معنى افتراض حسن النية في الدائن الذي يتمسك بحقه وما معنى كون حقوقهم مبنية على سبب صحيح . هذا خلط لا يمكن تصوره في حق الدائن العادي (١) ثم انتقلت المحكمة إلى تأييد رأيها بتسفيه

الرأي المخالف له فقالت « وحيث أنه إذا تقرر عكس ذلك تكون النتيجة أن التسجيل يفقد جزءاً مهماً من فوائده إذ أن من بين ذوى المصالح الأصليين الذين يهمهم عدم إخفاء البيع الحاصل من مدينهم ليوحد الدائنون المرفيون وحيث أن القاعدة التي يتمسك بها المستأنف وهي المذكورة في القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٥٥ والتي انتقد عليها بلانيول انتقاداً شديداً تقصر في الواقع بنفس نصوص القانون الوارد بها عند الكلام على الغير ما يأتي : « الغير الذين لهم حقوق على المقارات » وحيث أن قانون الرهن البلجيكي الصادر في سنة ١٨٥١ والقانون الاسباني والقانون الهولندي (راجع بلانيول جزء أول فقرة ٢٦٢٣) أغفلوا ذكر القاعدة المنصوص عليها بالقانون الفرنسي وبناء على ذلك لا يمكن مع وجود قاعدتين في التشريع الحالي الإغضاء عن نص المشرع المصري عند وضعه للمادة ٢٧٠ مدني فإنه لم ينص مطلقاً على الحقوق العينية أو الحقوق المترتبة على المقارات بل نص على الحقوق على وجه العموم وعليه فإن هذه العبارة تشمل بلا نزاع كل الحقوق الشخصية »

ثم انتقل الحكم إلى مسألة التاريخ الثابت وكان فيها سديداً

٤٢ - روى الاستاذ ذهني هذا الحكم وناقشه مناقشة طويلة ولكنه لم يكلف نفسه عناء الرجوع إلى المادة ٢٧٠ وما يقابلها من

(١) ومع ذلك يظهر أن المحكمة أخذت في هذا التعبير من مادة ٢٨٠ فتكون قد ارتكبت خطأ جسيماً لأن سلامة النية والسند الصحيح لها ملان معدودة في القانون ولا يصرفان مطلقاً إلى الدائن العادي

(١) ومع ذلك يظهر أن المحكمة أخذت في هذا التعبير من مادة ٢٨٠ فتكون قد ارتكبت خطأ جسيماً لأن سلامة النية والسند الصحيح لها ملان معدودة في القانون ولا يصرفان مطلقاً إلى الدائن العادي

(١) ومع ذلك يظهر أن المحكمة أخذت في هذا التعبير من مادة ٢٨٠ فتكون قد ارتكبت خطأ جسيماً لأن سلامة النية والسند الصحيح لها ملان معدودة في القانون ولا يصرفان مطلقاً إلى الدائن العادي

لترى منها ماهي القواعد التي فصلت فيما بعد
تفصيلاً في فصل « اثبات الحقوق العينية »
مادة ٦٠٦ وما بعدها مدني أهلي »

وما كان المشرع المصري يستطيع ان
ينعت لفظ « الغير » في مادة ٢٧٠/٣٤١
وهو الذي الحق الأجراءات الطويلة ونحوها
بالحقوق العينية من حيث وجوب تسجيلها

٤٣ — لو كانت المادة ٢٧٠/٣٤١
مدني منقطة لاحتيل على نصوص أخرى
ومستقلة بذاتها لكان هناك محل للنظر فيما
ذهبت اليه محكمة الاستئناف ولكنها تقرر
قاعدة عامة لا يأتى تطبيقها الا بنصوص محكمة
جاءت في ٦٠٦/٣٣٣ وما بعدها فهل هذا
الحكم جدير بأن يؤخذ عنه قاعدة قانونية
ثابتة يستند اليها العلماء ؟ كلا .

مجمع المؤرخين والكتبة

٤٤ — يرى الاستاذ ذهني في المداينات
ص ٣٦٩ وما بعدها عدا ما ذكرناه له في
مواضيع مختلفة من هذا المقال ان « المدين
الأهلي » يعتبر « محجوراً عليه » من تاريخ
تسجيل تنبيه نزع الملكية . ونحن نقول
انه اذا جاز القول جدلاً بمنع التصرف فأن
ذلك لا يكون لحجر قد لحق المدين . أو عدم
أهلية نزلت به كما تقدم تنقيده في بند ١١

وقد كتب الاستاذ عن الموضوع
وما ارتبط به ٤٦ صفحة تناول فيها الكلام
عن ايضاح القواعد البسيطة والاحكام

القانون المختلط وما تحيل عليه هذه المادة ولو
فعل لأغنانا عن هذا البحث الآن

ان المادة ٢٧٠ مدني أهلي قد اخذت من
المادة ٣٤١ مختلط مع حذف الجزء الاخير من
المادة المختلطة الذي ينصب عليه حتماً كل
ما قبله وفي نظرنا ان هذا الجزء الاخير من
المادة المختلطة هو الذي جعل المشرع يختصر
في وصف لفظ « الغير » الذي بدأ به المادة
حتى يكون لفظ الغير متمشياً على الحالتين
حالة « ملكية العقار » التي جاءت في صدر
للادة وحالة « الديون » التي تقع عليها الحوالة
فلم يكن يستطيع المشرع المختلط الذي اراد
النص على الحالتين ، وعلى الغير في الحالتين ،
ان يصف الغير بكونهم كما يقول الحكم
« الذين لهم حقوق عينية أو مرتبة على العقار »
فكان مضطراً بحكم جمعه قاعدتين مختلفتين
في مادة واحدة ان يجعل لفظ « الغير » مطلقاً
تقيده القيود القانونية المعروفة بالنسبة لكل
حالة . وجاء المشرع الاهلي فأخذ نصف المادة
كما هو وترك النصف الآخر ولكن لا عيب
في ذلك كله على المشرع الأهلي ولا على
المشرع المختلط لأن كلا منهما قد ذكر
صراحة « الاحالة » على ماسيا في بعد ذلك
من القواعد في كل من المسألتين فقال
المشرع الاهلي في مادة ٢٧٠ « كما سذكر
بعد اins que cela sera expliqué plus loin
وذكر المشرع المختلط هذه الاحالة نفسها ثم
ذكر « احالة أخرى بخصوص الديون » فهلا
رجعت محكمة الاستئناف الى هذه الاحالة

للدولة التي صدرت من المحاكم الاهلية وناقض بعض الاعتراضات على رأي منع التصرف فلم يأت بجديد سوى استبعاده ان تكون نية المشرع هي جواز التصرف مع نفسه على تقييد حق المدين في التأجير والتمترات (بند ٣٦ هنا) وان الذي يتعامل مع المدين يعلم حتما من تسجيل التنبيه ان هناك تنفيذا على العقار فيمتنع عن الفراء . ثم انتقل الاستاذ الى بحث طبيعة حق الحاجز هل هو عيني ام لا وتقل لنا شيئا مما قيل في فرنسا ولم يلتفت الى ان البحث هناك مفروض فيه وجود النص على منع التصرف . ثم بين ان علماء العصر الحاضر ينتصرون للرأي الذي يمارضه هو ، ولم يبق ان يكون في صميمهم ، وانتقل بعد ذلك لفحص الاحكام المختلطة فتوقف في الحكم الذي قضى بعدم وجود حق عيني لمن سجل التنبيه ولم يوفق في الحكم الثاني كما بيناه في بند ٣١ هنا ثم طاف بالقضاء الاهلي فأخذ فيه بحكين تجد تقدمهما هنا في بند ٣٤ وما بعده

لم حقوق على العقار (١) ثم عقد مبحثا « لتراجع بين الرأيين » ابتداءً في ابداء رأيه فيه بعد مقدمة استغرقت ست صفحات فقال « ان تنبيه نزع الملكية وتسجيله يعطى للدائن حقاً عينياً (ص ٤١٢) يصبح العقار به موقوفاً على وفاة دينه لا يستطيع احد ان يفتات عليه الى آخره (راجع الحاشية الاخيرة على بند ٥ هنا) وقال ان الذي جعل حق الدائن يتقرر على العين ليس هو التسجيل بل هو التنبيه واجراءات نزع الملكية اللاحقة عليه وجاء التسجيل مؤيداً له حتى يكون حجة على الغير !!

ثم قرر أنه بعد الحكم الأهل الوارد تقدمه في بند ٤١ هنا « لا يرى عللاً للترقية بين حق عيني وحق غير عيني مادام انه قرر اعتبار الدائن العادي صاحب المصلحة على العقار من طبقة الغير الذين يستفيدون من عدم التسجيل »

ثم قال في ص ٤١٤ « يبقى علينا رأي القمهاء الحاضرين الذين اخفوا جميعاً تقريباً بالمذهب القاضى باعتبار حق الدائن حقاً مرتباً على العقار ولكنه ليس بحق عيني »

وقال رداً على ذلك « أن الحق الشخصي في كل حالة يتحول دائماً وابدأ الى حق متسلط على العقار لانه ينتهى دائماً بالتنفيذ

(١) هذا غير صحيح . ولحسن الحظ ان ما رواه عنا بالحرف الواحد في ص ٤٠٥ من المداينات تدل على ان الكلام على هذه النقطة ولكن يظهر ان عدم ذكرنا لالفاظ نظرية « الثمرة » قد جعل الاستاذ يعتقد اننا لم نتكلم عنها مع انه روي لنا فيما حصة اسطر

ثم عرج على الفقه للمصرى فأثبت في ص ٤٠٥ بعض ما كتبناه في الموضوع في كتاب التنفيذ ملاحظاً علينا شدة لهجتنا ووضع خطأ تحت بعض الالفاظ التي صورت له معنى قوياً . واخيراً ادعى بأننا قصرنا بحثنا على نظرية الحق العيني دون أن نتمدها الى الثمرة بالنسبة للدائنين العاديين الذين ترتبت

على المال الى آخر ما جاء على هذا النحو من النظرات الاجتماعية والفلسفية من ان « كل التزام يتحول في النهاية الى حق متسلط كلى التسلط على العقار وفي الدور النهائي من سلسلة الاجراءات هذه ، يستوى الحق المبنى مع الحق المترتب على العقار لان النتيجة واحدة بلا مراء »

٤٥ — اننا لا نريد ان تعرض لنقد ابحاث الاستاذ واستنتاجاته فهي امام القارىء يكفى عرضها لبيان قوتها أو ضعفها ومحتها أو خطئها. ولكننا نأسف انه لم يأت لنا في الموضوع بحجة جديدة أو يهدم حجة قديمة حتى كنا نهتدى بأرائه الخاصة وادلته الشخصية .

٤٦ — اما حضرة الاستاذ عبد الفتاح بك السيد فإنه جاء في مقالته (من ١٩٣ — ٢٠١ من المحاماة) بأمرين جديدين . الاول استناده على الاحكام المختلطة الصادرة في الفترة التي لم يكن فيها نص في المختلط على منع التصرف وهذا ماسبق الكلام عنه هنا في بند ٢٣ — ٢٥ . والثاني أنه اخذ عن احد الحكمين المذكورين قوله « ان التنبيه يوازي الحجز » وأيدها بأن المشرع الاهلي ذكر صراحة ان الدائن حازر في مادة ٥٤٦ وان المدين محجوز عليه كما في مادة ٥٤٧ وان قاعدة لا يرد الحجز على الحجز مطبقة فيه على وجه السكال بمعنى ان التسجيل الاول هو الذي يسجل تسجيلاً تاماً اما ما يليه فيكتفى بالتأشير به

لتسلم جدلاً بأن التنبيه يوازي الحجز وان الدائن حازر وان المدين محجوز عليه فإذا تكون النتيجة كذلك ؟ لا شيء مطلقاً فإنه من المسلم به ان الحجز الواقع على العقار في فرنسا لا يمنع المدين من التصرف (بند ٤ و ١٤) فليس تمت معنى اذا للقول بأن التنبيه كالحجز . وفوق ذلك فإن المادة ٥٤٦ لم تقل بأن الدائن حازر وانما الذي قال بذلك هو مترجم المادة لان الاصل الفرنسي يذكر « الدائن المباشر للاجراءآت » *le poursuivant* بعكس الترجمة العربية فإنها تذكر الحاجز من باب الخطأ في الترجمة وهنا كان واضع القانون الاهل حريصاً في التحرير فلم يستعمل لفظ الحاجز كما استعملتها المادة ٦٢٤ المختلطة المأخوذة عنها مادة ٥٤٦ الاهلية . اما في المادة ٥٤٧ الاهلية فإن المشرع لم يكن منتهياً لاستبدال لفظ المحجوز عليه بالمدين فوقع في الخطأ المادى الذي تناداه في مادة ٥٤٦ وهذه المقارنة كفيلة بأظهار أن الخطأ مادى محض . على انه لا نتيجة مطلقاً لتشبيه التنبيه بالحجز كما قدمنا

التعقيب

٤٤ — اذا كان من المسلم به ان الحجز في فرنسا لا يمنع التصرف ولا ينشئ حقاً عينياً وأن الرأي الصحيح الذي يؤيده اكبر العلماء واكثر الاحكام ان تسجيل الحجز في فرنسا لا يترتب عليه حق عينى مع النعم الصريح على كونه يمنع التصرف ،

الحجوز على بأنه لا يترتب عليها من القيود بالنسبة للمدين الا ما منع عنه بالنص الصريح (١) واذا كانت القيود المقررة قانوناً على حرية التأجير وفيها يتعلق بالأرادات والفترات لم تشرع الا لمصلحة الدائنين المرتهين دون غيرهم ،

فلا يكون ثمة محل للقول بأن تسجيل التنبيه في القانون الاهلي يترتب عليه منع التصرف أو يترتب عليه حق عيني أو يجعل الدائن العاды من «الغير» في مادة التسجيل ؟
عبد الحميد أبو حنيف

(١) كتاب التنفيذ ج ٣٣٣ - ٣٣٥ وجارويه ١٢١ و ١٢٢

واذا كان التصرف ثابت التاريخ قبل تسجيل الحجز في فرنسا يكون صحيحاً ويتمسك بصحته ضد الدائن الذي أجرى تسجيل محضر الحجز بحسب رأي اعظم الشراح واكبر المحاكم رغم النص على عدم جواز التصرف بعد التسجيل المذكور ،

واذا كان المدين يستطيع ان يرهن عقاره رهناً تأمييناً ويتقدم الدائن الذي حصل على هذا الرهن على سائر الدائنين العاديين حتى ولو كانوا هم الذين قد شرعوا في التنفيذ على العقار ، وسجلوا محضر الحجز وامتنع به التصرف بالنص الصريح ،
واذا كانت القواعد الصحيحة في

قضاء محكمة التنفيذ والإلزام

٣٨٧

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
تقض . عدم ختم الحكم في الثانية ايام التالية لصدوره
عدم البطالان

القاعدة القانونية

طعن محكوم عليه في الحكم وبني طعنه على أن الحكم لم يحتم في ظرف الثانية ايام التي تلت صدوره . فقالت محكمة التقض والابرار (بأن القانون لم ينص على بطالان في الاجراءات في هذه الحالة وان كل حق المحكوم عليه ينحصر في الاطلاع على أسباب الحكم في وقت

٣٨٦

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
تقض . ايقاف التنفيذ

القاعدة القانونية

ان المادة ٥٢ عقوبات نصت على أن ايقاف التنفيذ لا يجوز أن يؤمر به الا بالنسبة الى المتهم الذي لم يثبت سبق الحكم عليه بقوبة جنائية أو بالحبس اكثر من أسبوع
(تقض النيابة ضد عبد الفتاح سالم . قضية نمرة ٣٦٣ سنة ٤٠ قضائية . الدائرة للثكلة بوليسية ممالي اهد طالت بلنا وبحضور حضرات مستر بوسيفال ومستر كلا يكون وحافظ لطفى بك وعلى سالم بك)

٣٨٩

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

نقض . ميد ختم الحكم

القاهرة القانونية

طعن محكوم عليه في الحكم بأن (كاتب المحكمة لم يختم الحكم في ثاني يوم صدوره) فرفضت محكمة النقض طعنه هذا وقالت (ان القانون يقضى بختم الحكم قبل قفل الدورلا ثاني يوم صدوره)

(نقض ابراهيم ابو الخير ضد النيابة . قضية نمرة ٣٤٤ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالي واحد طلعت بلنا والمياه الساقية)

٣٩٠

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

نقض . شهود . عدم وضهم في الادوة للمدة لهم موعد الاحتجاج بذلك

القاهرة القانونية

إذا لم يحجج التهم على عدم وضع الشهود في الادوة الممدة لهم فلا يمكنه أن يتخذ من اهماله هذا سبباً للطعن في الحكم بطريق النقض (نقض محمد علي رستم ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ٧٧٦ سنة ٣٩ قضائية . دائرة مالي واحد طلعت بلنا والمياه الساقية)

٣٩١

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

نقض . رفض الدعوى المدنية . عدم ذكر اسباب البطلان

القاهرة القانونية

إذا لم يبين الحكم الاستئنافي القاضي

كاف ليتمكن من ابداء أوجه النقض اذا وجدت) والمحكمة (ترى عدلاً أن تعدله المباد أو تعطيه مياداً جديداً) وقد صرحت المحكمة لعالمب النقض بشرة ايام ليقدّم تقريراً بأسباب طعنه .

(نقض على القندي فهمي ضد عبدالفتاح محي . قضية نمرة ٢٣١٨ سنة ٣٩ قضائية . دائرة مالي احد طلعت بلنا والمياه الساقية)

٣٨٨

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

نقض . سبق الاصرار

القاهرة القانونية

إذا وأت محكمة النقض والابرار أن ما ذكرته محكمة الجنايات في حكمها من الوقائع والأدلة لا يعتبر ولا يكون ركن سبق الاصرار جازماً أن تعتبر وصف الجريمة وأن تحكم بالعقوبة حسب الوصف الجديد

المحكمة : —

« حيث ان ما ذكرته محكمة الجنايات في حكمها عن سبق الاصرار لا يعتبر من الأدلة عليه بل هو عبارة عن مرد وقائع وشرح حالة ما كان عليه الزوجان وما كان بينهما من الشقاق فاللازم تطبيقه هي المادة ١٩٨ فقرة أولى عقوبات لا المادة ١٩٤ منه »

(نقض على محمد ابراهيم ضد النيابة . قضية نمرة ٣٥٠ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالي احد طلعت بلنا والمياه الساقية)

بالعقوبة وبمصادرة النقود والاشياء المضبوطة .
 طعن في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرام
 والمحكمة حكمت :

« بأن الواقعة المسندة الى التهم هي جنحة
 منطبقة على المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات ومن
 اختصاص المحاكم الاهلية لا مخالفة من اختصاص
 المحاكم المختلطة - كما قضى به الحكم المطعون
 فيه للأسباب التي بنى عليها وعليه يكون وجه
 النقض في غير محله ويتمين رفضه »

(طس محمد جلال على صد النيابة العمومية نمرة
 ٥٢٤ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالي احد طلعت بلنا
 والهيئة السابعة)

تطبيق

راجع بهذا المعنى ايضا الحكم الصادر في
 اليوم نفسه في قضية محمد جلال على نمرة
 ٥٢٣ سنة ٤٠ قضائية

٣٩٤

حكم تاريخه ٥ مارس ١٩٢٣
 نقض . شريك . قاعل أصلي . عدم المصلحة

القاعدة القانونية

طعن محكوم عليه في حكم بطريق النقض
 وادعى بأنه بحسب الواقع الثابتة في الحكم يجب
 اعتباره شريكاً لا فاعلاً أصلياً . محكمة النقض
 حكمت برفض طعنه وقالت « ان الطاعن

بالبراءة ويرفض الدعوى المدنية أسباب الرفض
 بوضوح كاف حتى ولم يناقش الأسباب الواردة
 بالحكم الابتدائي الذي قضى بها وبالعقوبة كان
 فيه قصفاً جوهرياً يترتب عليه البطلان .

(نقض محمد محمد سليمان ضد حسن البهي على قضية
 نمرة ٣٦٤ سنة ٤٠ قضائية دائرة ممالي احد طلعت
 بلنا والهيئة السابعة)

٣٩٢

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
 نقض . جريمة الاتلاف

القاعدة القانونية

جريمة الاتلاف التي نصت عليها المادة
 ٣١٩ من قانون العقوبات قيد بذاتها المعد .
 فاذا لم يذكر المعد صراحة في الحكم فلا بطلان
 (طعن عبد العزيز فرج وآخر ضد النيابة نمرة
 ٣٣١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالي احد طلعت بلنا
 والهيئة السابعة)

٣٩٣

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣
 نقض . فتح محل قارو . جنحة . اختصاص المحاكم الاهلية
 القاعدة القانونية

اتهمت النيابة العمومية شخصاً بصفته صرافاً
 بمحل العباب القمار . فدفع التهم دعوى النيابة
 بعدم اختصاص المحكمة الاهلية بنظر الدعوى
 طبقاً للمادة ٣١ من لائحة المحلات العمومية بناء
 على ان صاحب المحل اجنبي وأحيل على المحكمة
 المختلطة لمحاكمته . حكم ابتدائياً واستئنافياً

٣٩٦

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

نقض - عدم اعلان اللعى اللذى للجلسة - بطلان

القاعدة القانونية

اذا تبين ان المدعى المدنى لم يعلن عند

نظر الاستئناف وقضت المحكمة الاستئنافية

ببراءة المتهم ورفض دعوى التمييز كان

حكمها باطلاً

المحكمة :-

« حيث ان المدعى بالحق المدنى بنى

ملعنه على انه لم يعلن عند نظر الاستئناف

« وحيث انه قد تبين صحة ما أدعاه لعدم

وجود مايدل على اعلانه أو اشعاره واذن

يكون الطعن فى محله ويتمين قبوله »

(طعن عبد الحيد عبد الله ضد محمد علي رسلان .

قضية نمرة ٥٢٢ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احد

طلعت بئنا والهيئة السابقة)

المذكور لا فائدة لمن التمسك بهذا الوجه لأن

محكمة الجنايات حكمت بالقوبة ذاتها على

الفاعل الأصلي وعلى الشريك »

(طعن احمد مرغني وآخرون ضد النيابة . قضية نمرة

٥١٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احد طلعت بئنا

والهيئة السابقة)

٣٩٥

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

نقض - تزوير - صورة الورقة الزرودة . فقدان الاصل

القاعدة القانونية

لا مانع يمنع المحكمة من الحكم بتزوير ورقة

بناء على الصورة المستخرجة . فالطعن المبني على

فقدان الاصل يجب رفضه

المحكمة :

« حيث ان المتهم يدعى فقدان الاصل

فلا مانع يمنع من الحكم بالتزوير بناء على

الصورة المستخرجة واذن يتمين رفض هذا

الوجه ايضاً »

(طعن عبد النبي كريم ضد النيابة . قضية نمرة

١٦٧ سنة ٤٠ دائرة معالي احد طلعت بئنا والهيئة

السابقة)

قضاء المجلس الدستوري

٣٩٧

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣
حجر - ولاية شرعية - زوالها - متى تعود .
القاعدة القانونية

إذا حجر على شخص للسفاهة مع وجود ولي شرعي له لا تعود الولاية لهذا الولي ويجب تعيين قيم عليه . أما إذا كان الحجر لعمته أو للجنون فإن الولاية تعود للولي الشرعي
المجلس : —

« حيث أنه لدى النظر في امر تعيين قيم على المحجور عليه المذكور امام المجلس الحسبي الابتدائي قرر فؤاد افندي ان والده محمد بك كامل على قيد الحياة ومقيم بالبلاصة نمرة ٣ بقسم عابدين وأنه اولى بالولاية عليه »
« وحيث ان مجلس حسي مصر المشار اليه قرر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ حفظ الاوراق لوجود الولي الشرعي

« وحيث ان وزارة الحفانية طعنت في هذا القرار الأخير بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٣ بما ان المقرر شرعاً انه اذا حجر على شخص للسفاهة مع وجود ولي شرعي لا تعود الولاية لهذا الولي ويجب تعيين قيم عليه بخلاف ما اذا كان الحجر لعمته أو للجنون فإن الولاية تعود للولي الشرعي

« وحيث انه بمجلس اليوم المحددة لنظر

هذا الطعن حضر المحجور عليه فؤاد افندي رجائي شخصياً ومحمد افندي كامل ولم يحضر محمد بك على فؤاد المناسرتلي وحضر عن النيابة العمومية حضرة مصطفى حنفي بك رئيس نيابة الاستئناف

واقبال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة
« وحيث ان الحجر على فؤاد افندي رجائي سببه السفاهة

« وحيث في هذه الحالة يلزم التقرير بتعيين قيم عليه ولو مع وجود الولي لان الحجر لم يكن سببه العمته أو الجنون

« وحيث لذلك يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الاوراق للمجلس الحسبي الابتدائي لتعيين قيم على المحجور عليه خصوصاً وقد تنازل الوالد عن الوصاية على المحجور عليه

(طعن مهالي وزير الحفانية ضد فؤاد افندي رجائي وآخرين عمرة ٤٩ سنة ١٩١٢ سنة ١٩٢٣ دائرة مهالي احد طلعت باننا واصحاب السعادة والفضيلة ابو بكر يحيى باننا المستشارين والشيوخ محمد مصطفى المراغي المنصو بالحكمة الشرعية العليا ومحمد صالح باننا المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية سابقاً)

٣٩٨

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣
حجر - استنراة - سلب الارادة .

القاعدة القانونية

من الأحوط استمرار بقاء الحجر على

وصيانة أموالها من الضياع اذ وقائع الدعوى وظروفها تنفي بأنها تكاد مسلوية الارادة امام ابنها القنى يعيل الى الانتفاع بثروتها

« وحيث لذلك وما رآه المجلس الحسى

الابتدائى يتعين تأييد القرار المستأنف

(استئناف الست زينب هانم قدرى ضد الست زكية

هانم محمود قدرى وآخرى نمرة ٥٣ سنة ١٩٢٢ — ٩٢٣ . دائرة مالى اجد طلت بلنا والحياة السابقة

٣٩٩

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣

حجر . سلامة القوى العقلية .

القاعدة القانونية

اذا كان الشخص سليم القوى العقلية ولم يصدر منه اى تصرف يدل على تحقق معنى السفه والتبذير فلا يكون هناك موجب للحجر عليه .

المجلس :-

« من حيث ان الست زينب كريمة احمد ابراهيم شلبي من ناحية منقرس بمرکز بنى سويف طلبت من مجلس حسى مديرية بنى سويف فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ توقيع الحجر على والدها المذكور لكبر سنه وضعف بصره وعدم قدرته على ادارة شؤونه بنفسه

« وحيث انه بعد تحقيق هذا الطلب قرر ذلك المجلس بتاريخ ١٩ فبراير سنة ٩٢٣ توقيع الحجر لفظة

« وحيث ان الطالب الحجر عليه استأنف

هذا القرار فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣

الشخص صيانة لأمواله من الضياع اذا ظهر انه مسلوب الارادة امام ابنه القنى يعيل الى الانتفاع بثروته .

المجلس :-

« من حيث ان الست زينب هانم القدرية

كرامة المرحوم محمد قدرى باشا المشمولة

بقوامة محمود افندى فائق المحامى طلبت من مجلس

حسى مصر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

رفع الحجر السابق توقيمه عليها من مجلس

حسى بنى سويف فى ٢٨ مايو سنة ١٩١٦

لذوال اسبابه وتسديدها لديونها وامكانها

مباشرة شؤونها بنفسها الآن

« وحيث انه بعد تحقيق هذا الطلب قرر

المجلس الحسى المشار اليه فى ٢٤ ديسمبر

سنة ١٩٢٢ رفضه

« وحيث ان الطالبة استأنفت هذا

القرار فى ١٤ يناير سنة ١٩٢٣

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر

هذا الاستئناف حضر حضرة عباس بك

حلى المحامى عن المستأنفة وحضر حضرة

محمود افندى فائق التقيم ولم يحضر باقى المستأنف

عليهم وحضر عن النيابة العمومية حضرة

مصطفى حنى بك رئيس نيابة الاستئناف

واقوال وطلبات الحاضرين مدونة

بمحضر الجلسة

« وحيث ان الاستئناف تقدم فى

للمعاد القانوني

« وحيث ان مارآه المجلس الحسى

الابتدائى هو الاحوط لحالة المحصور عليها

على تخفيض إيجار اطيان القاصر المشمول بوصايته والمجلس الحسي واقعه على ذلك . طعن في قرار المجلس الحسي الابتدائي والمجلس الحسي المالي قضى بالغاء القرار وقال « ان التخفيض الذي اقراه المجلس الابتدائي ان اعتبر تبرعا فالمجلس الحسي لا يملكه ، وان اعتبر قضاءا فالتخفيض خارج عن اختصاص المجلس الحسي لان التخفيض له لجنة مختصة به »

المجلس :-

« من حيث ان مجلس حسي مديرية الغربية قرر بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ في مادة قصر المرحوم محمد باشا توفيق نمرة ٤٢ سنة ١٩١٨ بتخفيض ايجار اطيان هؤلاء القصر المشمولين بوصاية حضرة احمد بك قحه بمقدار ثلاثة جنيهات مصرية عن كل فدان عن سنة ١٩٢٢ »

« وحيث ان الوزارة طعنت في هذا القرار بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ بما انه لا يجوز الوصي شرعا ان يتنازل عن شيء من مال القصر الثابت بمقدار الايجار وان المجلس الحسي لا يملك ذلك التنازل بدون مسوغ أو سبب قانوني وليس له ان يطبق قانون تخفيض الايجارات لأن المختص بذلك هي الاجاز المنشأة لهذا الغرض بمقتضى القانون نمرة ١٤ سنة ١٩٢١ . على ان عقد ايجار اطيان القصر حرر في سنة ١٩٢١ فلا يسرى عليه هذا القانون »

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن لم يحضر الوصي وحضر عن

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف حضر عن الاستئناف حضرا زكريا بك نامق وفتح الله بك رضوان المحاميان وحضر حضرة الشيخ محمد سلامة الحامي الشرعي عن المستأنف عليها نيابة عن حضرة على افندي كمال حبيشه الحامي وحضر عن النيابة العمومية حضرة رئيس نيابة الاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة »

« وحيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني »

« وحيث ان اقوال المطالب المحر عليه امام المجلس الحسي الابتدائي تدل على انه سليم القوى العقلية »

« وحيث انه لم يصدر منه تصرف يدل على تحقق معنى السفه والتبذير »

« وحيث ان النفقة التي ينسبها المجلس الحسي الابتدائي للمستأنف لم تكن منتزعة من وقائع حقيقية ثابتة »

« وحيث لذلك يرى هذا المجلس انه لم يتوفر بالنسبة للمستأنف أي سبب من الاسباب الموجبة للحجر قانونا وعليه يتمين الغاء القرار المستأنف »

(استئناف الحاج احمد ابراهيم علي ضد الستيزيف كريمة الحاج ابراهيم علي نمرة ٧٢ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ . دائرة مالي احمد طلت بلنا والهيئة السابقة)

٤٠٠

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣
قاصر . تخفيض اجرة اطيانه . عدم اختصاص المجلس الحسي

القاعدة القانونية

طلب وصي من المجلس الحسي موافقة

٤٠١

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣
سلطة الوصي . سلطة المجلس الحسي . تخفيض
إيجار ملك القاصر

القاعدة القانونية

لا يملك الوصي ولا المجلس الحسي تخفيض
إيجار ملك القاصر . لأن هذا يعتبر تبرعاً منها
بأموال القصر ولا سيما وأن تخفيض الإيجار له
قانون خاص وجهة اختصاص أخرى

المجلس :-

« حيث أن مجلس حسي مديرية الغربية
قرر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ في مادة
قصر المرحوم سيد احمد افندي طلعت غمرة
٦٤ سنة ١٩١٩ اعتماد التخفيض الذي اتفق
عليه حسين افندي البهلوان الوصي على القصر
المذكورين مع مستأجرى اطيان القصر فيما
يتعلق بالأجرة عن سنة ١٩٢٢ ومقداره
جنيهاً عن كل فدان

« وحيث أن الوزارة طلعت في هذا
القرار بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ بما أن
المجلس الحسي لا يملك ذلك التنازل بدون
مسوغ أو سبب قانوني وليس له أن يطبق
قانون تخفيض الإيجارات لأن المختص بذلك
هي اللجان المنشأة لهذا الغرض بمقتضى
القانون غمرة ١٤ سنة ١٩٢١ . على أن عقد
إيجار اطيان القصر حرر في نوفمبر سنة ١٩٢١
فلا يسرى عليه قانون تخفيض الإيجارات
« وحيث أنه بمجلة اليوم المحددة لنظر

النيابة العمومية حضرة مصطفى حنفي بك
رئيس نيابة الاستئناف وطلب إلغاء القرار
للمطعون فيه وعلى المستأجر أن يرفع امره
للجنة المختصة

« وحيث أن الطعن تقدم في اليعاد
القانوني

« وحيث أن مبلغ الأيجار المستحق للورثة
القصر هو ثابت بمقدار غير منكور ثابت به
أن قيمة إيجار الفدان الواحد من الاطيان
هو مبلغ ١٤١٠ قرشا

« وحيث أن المجلس الابتدائي بناء على
تظلم المستأجر وموافقة الوصي قد خفض
قيمة الأجرة بمبلغها ناقصة عن عما هو ثابت
بالمقدار بقيمة ثلاث جنيهاً عن كل فدان عن
سنة ١٩٢٢

« وحيث أن المجلس الحسي لا يملك
التبرع من أموال القصر وليس له أن يتنازل
عن أي حق ثابت من حقوقهم
« وحيث أن تخفيض قيمة الأجرة له
قانون خاص وجهة اختصاص أخرى

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يرى من
التخفيض الذي اقره المجلس الابتدائي ، أن
اعتبر تبرعاً للمجلس لا يملكه ، وأن اعتبر
قضاء فليس من اختصاص المجلس الحسي
الفصل فيه

« وحيث لذلك يتعين إلغاء القرار للمطعون
فيه واعتماد عقد التأجير كما كان »

(ملن مالي وزير المالية ضد احد بك قه الوصي
على قصر للرحوم محمد بنات توفيق غمرة ٦٠ سنة ١٩٢٢
سنة ١٩٢٣ دائرة مالي احد طلعت بنات واليهاء السابقة)

٤٠٢

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣
حجر - عدم التكلم والتمهم . التصرف في
الجزء من ملكه

القاعدة القانونية

لكل مالك الحق في التصرف فيما يملكه
لمن يشاء . فبيع المطلوب الحجر عليه جزء من
املاكه لبعض ورثته نظراً لقيامهم بشؤونه وتمهد
مصالحه ليس امراً موجباً للحجر

المجلس

« حيث ظهر من اقوال المطلوب الحجر
عليه انه يحسن التكلم والتمهم وليس مصاباً
بعته أو جنون

« وحيث ان كل مالك له الحق في
التصرف فيما يملكه لمن يشاء وبناء عليه
يكون بيع المطلوب الحجر عليه جزء من
املاكه لبعض ورثته نظراً لقيامهم بشؤونه
وتمهد مصالحه ليس امراً موجباً للحجر
« وحيث لذلك وما رآه المجلس الحسي

الابتدائي يتعين تأييد القرار »

(استئناف عبد الحميد مرسي سلك ضد مرسي على
سك رقم ٦٧ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . دائرة
مالي اعد طلت بلائاً والهيئة السابقة)

٤٠٣

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣
حجر - صاحب الحق في طلب رفته

القاعدة القانونية

لما كان الحجر لا يتعدى ضرره سوى

هذا الطمن حضر حضرة احمد بك مصطفى
المحامي وحضر عن النيابة العمومية حضرة
مصطفى حنق بك رئيس نيابة الاستئناف
واقوالها وطلباتها موضحة بمحضر الجلسة
« وحيث ان الطمن تقدم في اليماد
القانوني

« وحيث ان مبلغ الاجبار المستحق
لورثة القصر هو ثابت بمقد غير منكور
ثابت به ان قيمة ايجار الفدان الواحد من
الاطيان للوجرة هو مبلغ ١١٥٠ قرشا

« وحيث ان المجلس الحسي الابتدائي
بناء على تظلم المستأجر وموافقة الوصي قد
خفض قيمة الاجرة بجعلها ناقصة عن صما هو
ثابت بالتعد بقيمة جنينان عن كل فدان

« وحيث ان المجلس الحسي لا يملك
التبرع من اموال القصر وليس له ان يتنازل
عن أي حق ثابت من حقوقهم
« وحيث ان تخفيض قيمة الاجرة له
قانون خاص وجهة اختصاص اخرى

« وحيث بناء على ما تقدم يرى ان
التخفيض الذي اقره المجلس الابتدائي ان
اعتبر تبرعاً فالمجلس لا يملكه وان اعتبر قضاء
فليس من اختصاص المجلس الحسي الفصل فيه
« وحيث لذلك يتعين الغاء القرار
للطعون فيه واعتماد عقد التأجير كما كان »

(طعن ممالي وزير الحفانية ضد حين افندي
البهلولان الوصي على قصر المرحوم سيد احمد افندي
طلعت نمرة ٥٩ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . دائرة مالي
احمد طلت بلائاً والهيئة السابقة)

٤٠٥

حكم تاريخه ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣
بالبحر - عته - حجر - عدم عودة الولاية - تعيين قيم

القاعدة القانونية

إذا بلغ الشخص عاقلاً ثم عته جاز للمجلس
الحسبي عدم اعتبار ولاية الأب عائدة إليه وإقامة
قيم يتحدث على أموال المحجور عليه ليكون
للمجلس الحسبي الحق في مراقبة تصرفاته. لأن
في هذا حيلة للمحافظة على أموال المحجور عليه
المجلس :-

« حيث أن الشخص إذا بلغ عاقلاً ثم
عته قد اختلف المشرعون في عودة ولاية
الأب إليه فقيل أنها لا تعود إلى الأب قياساً
وتعود إليه استحصاناً والاول قول أبي
يوسف والثاني قول محمد

« وحيث مع وجود هذا الخلاف وعدم
الاجماع على ولاية الأب يرى هذا المجلس أن
له الحق في اختيار أحد الرأيين تبعاً للمصلحة
ومراعاة للاحوط للمحافظة على أموال
المحجور عليه

« وحيث أن هذا المجلس يرى أن مصلحة
المحجور عليه أن يكون المتصرف على أمواله
تحت سلطة المجالس الحسبية ومراقبتها وهذا
إنما يتحقق إذا اعتبر الأب قيماً من قبل المجلس
« وحيث أن المجلس الحسبي الابتدائي
اعتبر الشخص محتاجاً إلى قيم وعين والده
قيماً وهذا المجلس يقره على ذلك »

(ملن مالي وزر الحفانيه ضد نبوي القدي محمد
وأخر نمرة ٧٧ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ دائرة
مالي احد طلعت بلنا واليهاء السابقة)

شخص المحجور عليه فهو صاحب الحق في أن
يطلب رقبه وليس لغيره أن يطلب رقبه

المجلس :-

« حيث أن الحجر لا يمتدى ضرره
سوى شخص المحجور عليه فهو صاحب
الحق في أن يطلب رقبه وليس لغيره أن
يطلب رقبه »

(استئناف يونس محمد احمد الشيخ ضد ابراهيم
عوض الله وآخرين نمرة ٧٣ سنة ١٩٢٢ —
١٩٢٣ دائرة مالي احد طلعت بلنا واليهاء السابقة)

٤٠٤

حكم تاريخه ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣

حجر - غفلة

القاعدة القانونية

الشخص الذي تدل تصرفاته دلالة أكيدة
على تحقق معنى الغفلة وأنه يتأثر بغيره في
تصرفاته ويسهل خدعه يجب الحجر عليه

المجلس :-

« حيث أن تصرفات المستأنف تدل دلالة
أكيدة على تحقيق معنى الغفلة وأنه يتأثر
بغيره في تصرفاته ويسهل خدعه

« وحيث لذلك ومآرأه المجلس الحسبي
الابتدائي يتعين تأييد القرار المستأنف »

(استئناف احد بك مصطفى حماد ضد الست فاطمة
هانم محرم نمرة ٦٢ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣
دائرة مالي احد طلعت بلنا واليهاء السابقة)

القرار المذكور بالنسبة لذلك مع تفويض الرأي للمجلس الحسبي العالي فيما يختص بالمصاريف التي يدعى طالب الحجر انه صرفها حيث لم يثبت الا اتمام المحاماة المبالغ في تقديرها

« وحيث انه بمجلسه اليوم المحددة لنظر هذا الطعن حضر المظعون فيهما وحضر عن النيابة العمومية حضرة مصطفى حنى بك رئيس نيابة الاستئناف

واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة

« وحيث ان الطعن تقدم في الميعاد القانوني

« وحيث ان طلب توقيع الحجر ومباشرة اجراءاته انما هي من المسائل الحسبية التي لا يستحق من قام بها مكافأة عليها بل له فقط الرجوع بالمصاريف الضرورية التي قام بدفعها فعلا كما تقضى بذلك المدالة

« وحيث ان الكشف المقدم من المستأنف يؤخذ منه ان المبالغ التي التزم بدفعها في سبيل هذه المادة تبلغ مائتي جنيه وخمسة

« وحيث لذلك يرى هذا المجلس تعديل القرار المطعون فيه والحكم بالمبلغ المذكور»
(طعن مالي وزير الحفانية ضد عطا عبد الباسط
وأكثر غمرة ٨٢ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ دائرة
مالي احد طلعت باننا والهيئة السابقة

٤٠٦

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣
طلب الحجر . مصاريف ومكافأة طالب الحجر

القاعدة القانونية

طلب توقيع الحجر ومباشرة اجراءاته من المسائل الحسبية التي لا يستحق من قام بها مكافأة عليها بل له فقط الرجوع بالمصاريف الضرورية التي قام بدفعها فعلا .

المجلس :-

« حيث ان مجلس حسبي مديرية الغربية قرر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٣ في القضية غمرة ٤٥ سنة ١٩٢١ تقدير مصاريف ومكافأة

للشيخ عطا عبد الباسط (ابن عم السيد بك عبد المال المحجور عليه) الذي طلب توقيع الحجر وبأشر اجراءاته بمبلغ مائتين وخمسين جنيهاً وصرح للقيم بدفع هذا المبلغ اليه

« وحيث ان وزارة الحفانية طعنت في هذا القرار بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ فأثالة

ان طلب توقيع الحجر ومباشرة اجراءاته من المسائل الحسبية التي لا يستحق من قام بها شرعاً مكافأة ما عليها — وان كل ما يمكن رده

الى طالب الحجر هو المصاريف الضرورية التي يصرفها في هذا السبيل باعتبار انه قام بعمل لمصلحة شخص آخر وذلك عند توقيع الحجر فعلا — ولذلك يكون تقدير المجلس مكافأة لطالب الحجر في غير محله ويتمين الغناء

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

الوقائع

بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ رفع الشيخ محمد حسانين السراميحي دعوى لمحكمة اسبوط الابتدائية الاهلية ضد مجلس محلي بندر جرجا قيدت بمجدولها العام بتمرة ١٦ سنة ١٩٢٠ طلب فيها الحكم بانفاذ قرار مجلس محلي بندر جرجا القاضي باعتبار حارة بنوره خمسة امتار لمخالفة ذلك للقانون والقاضي بجرمان الطالب ضمناً من بناء منزل والتمتع به والترخيص له ببناء ذلك المنزل على قديمه حسب الرخصة القديمة الموجودة تحت يده وبالزامة بان يدفع جنبها مصرياً كل يوم تمويضاً من تاريخ ذلك الاعلان حتى صدور الترخيص وحفظ الحق له في مطالبته بصفته المذكورة بما عاد عليه من الضرر المادي المبين بذلك الاعلان مع الضرر الادبي مع ملزوميته بجميع المصاريف واتعاب المحاماة والنفاذ

وبجلسة المرافعة عدل وكيل المدعي طلباته الى ما يأتي - الحكم بتثبيت ملكيته الى المنزل المبين بصحيفة الدعوي ومنع المجلس المحلي من التعرض له في بنائه وثانياً بالزام المجلس المحلي بان يدفع له مبلغ ٣٦ جنبها سنوياً ابتداء من سنة ١٩١٢ لغاية صدور الحكم في الدعوى وذلك قيمة ما ضاع عليه من الانتفاع لسبب

٤٠٧

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٣ قانون التنظيم . خط التنظيم . اعتياده . منع الترخيص ببيان جديدة . الحصول على التمن . تمويضات

القاهرة القانونية

قضت المادة العاشرة من القرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بأن مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من فاخر الاشغال العمومية وصدر امر عال باعتماده يسوغان للحكومة ان تزرع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الاراضي المبين بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالي المشار اليه بالاعتماد لا يجوز اقامة اي بناء على الاراضي اللازم نزع ملكيتها

فاذا طلب المالك بالرغم من ذلك كله الترخيص له باقامة بناء جديد على ارض دخلت كلها خطوط التنظيم كان عليه مرفوضاً . وانما له اتخاذ الاجراءات المؤدية للحصول على التمن الذي يساويه ملكه لمجرد صدور الامر الذي ترتب عليه الحجر في التصرف فيه بالبناء كرفض اعطائه رخصة لبناء . وان لم يتم له غرضه بسبب عمل من اعمال الحكومة حق له طلب التمويض

« وحيث ان قانون التنظيم الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩ المعمول به والذي سيعمل به في مدد القطر جميعها والقرار الوزاري الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ المكمل لهذا القانون لم يتعارض في شيء من احكامهما مع قانون نزع الملكية فلا ناسخ بينهما ولا منسوخ كما وعم المستأنف عليه وكل منهما قائم وكل منهما نافذ في دائرة حدوده

« وحيث انه مما لا شك فيه ان قانون التنظيم والقرار الملحق به وضما لحاجة دعت اليها المصلحة العامة من وجوبها كافة كما دعت لوضع قانون نزع الملكية أسبابه فلا غرابة اذا صادف لللاك تحمل شيء من التقييد في تصرفاتهم في املاكهم لجانب المصلحة العامة ولجانب مصلحتهم الخاصة في اغلب الاحايين وهو المفهوم من روح نصوص تلك القوانين

« وحيث انه وقد فهم ذلك لم يبق الا تبين مدى قانون التنظيم والقوانين المذكورين

« وحيث انهما فرقا بين الاراضى التابعة عليها ابنية فعلا على خطوط تنظيم مقررة وبين الاراضى المقصود انشاء خطوط تنظيم جديدة فيها في الحالة الاولى فرض القانون على اللاك في المادة الاولى منه الحصول على رخصة قبل اجراء أي عمل من الاعمال التي ابانتها المادة المذكورة لتكون الناية متفقة مع دواعي التنظيم . وفي الحالة الثانية قضى بعدم جواز اقامة بناء جديد

منه عن بناء منزله مع الزام المجلس المحلى بالمصاريف واتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ وتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ حكمت المحكمة الابتدائية المذكورة حضوريا بتثبيت ملكية المدعى الى المنزل الواضح الحدود والمالام بصحيفة الدعوى ومنع المجلس المحلى من التعرض له في بنائه - وثانياً بالزام المجلس المحلى بان يدفع له مبلغ اربعين جنيهاً مصرياً على سبيل التعويض والمصاريف وخمسة قرش أتعاب محاماه ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات وتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢١ استأنف المستأنف ذلك الحكم ضد الشيخ محمد حسانين السرايحي وطلب الحكم بلفو الحكم الصادر من محكمة اسيوط الاهلية بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ورفض دعوى المستأنف عليه وبأزامه بالمصاريف عن أول وثاني درجة واتعاب المحاماه عن الدرجتين

وأمام هذه المحكمة سمعت اقوال الطرفين وطلباتهما في ذلك الاستئناف الفرعى المرفوع من المستأنف عليه الذي طلب به الشيخ محمد حسانين السرايحي الحكم له بمبلغ ١٤٤ جنيهاً بدلاً من أربعين المحكوم بها المحكمة :-

من بعد الاطلاع على ورق القضية وسماع المرافعة الشفوية والمدافعة قانوناً « ومن حيث ان الاستئنافين الأصلين والفرعى مقبولان شكلاً

« وحيث ان طلبه مع ذلك الترخيص له بأقامة بناء جديد على ارض دخلت كلها خطوط التنظيم بهذه الصورة ومع علمه بمدى جواز اقامة أي بناء جديد بمجرد صدور أمر الاعتماد انما طلب هو موقن هو نفسه بمخالفته للمادة العاشرة

« وحيث انه مع قيام أحكام القانون والقرار المذكورين ومع صدور الامر العالي باعتماد التخطيط لم يبق للمالك الا اتخاذ الاجراءات المعروفة المؤدية للحصول على الثمن ولو ان الحكومة ليست ملزمة باتخاذها الا كلما مكنتها أحوالها تبعاً لاحكام المادة العاشرة المذكورة الا ان هذا لا يمنع المالك نفسه من مطالبتها بالثمن الذي يساويه حقاً ملكه بمجرد صدور الامر الذي ترتب عليه الحجر في التصرف فيه بالبناء فان لم يتم له غرضه بسبب عمل من اعمال الحكومة حق له طلب التعويض

« وحيث انه يستفاد اذا مما سبق ان الشيخ محمد حسنين لم يسلك السبيل المستقيم الذي كان من شأنه ان يجعله في حل من طلب التعويض فلا هو خضع لاحكام المادة الاولى من القانون واقتصر في طلبه على ما اباحت المادة المذكورة للملاك عمله ولا هو رضخ وبقي متمتعاً بملكه بحالته التي كان عليها حتى يحصل على ثمنه ولا هو طلب من الحكومة الثمن الذي يساويه عقاره مادام انه حرم عليه البناء فيه ورفضت الحكومة

على الاطلاق بمجرد اعتماد التخطيط وفي الحالتين معاً لم يحرم القانون المالك من التمتع بملكه بحالته التي هو عليها وقت الاعتماد حتى يحصل على ثمن ملكه بالطرق المعروفة فاما ما يتعلق بالدعوى من جهة المادة الاولى من القانون فان المستأنف عليه لم يقل انه اراد الحصول على رخصة لعمل شيء من الاعمال الواردة بالمادة المذكورة ورفض طلبه وانما يقول انه انما طلب رخصة بتجديد البناء على ارض منزله القديم الداخلة في التخطيط فرفض هذا الطلب

« وحيث انه لم ينازع في ان جميع ارض المستأنف عليه دخلت خطوط التنظيم فالموضوع اذن خاضع لاحكام المادة العاشرة من القرار واما ما يتعلق بالدعوى من جهة المادة العاشرة فهذه المادة قضت بأن مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناطق الاشغال العمومية وصدور امر عال باعتماده يسوغان للحكومة ان تزرع شيئاً فقيئاً وبالطرق القانونية الاراضى للبين بالرسم لزوماً لأنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر بالاعتماد لا يجوز اقامة اي بناء على الارض اللازم زرع ملكيتها

« وحيث انه مفروض ان الشيخ محمد حسنين لا يجهل احكام القانون أو القرار المذكورين ولا يجهل احكام القانون الصادر باعتماد خط التنظيم وقد نشر كل ذلك تبعاً للقاعدة العامة

المدة الطويلة ولا يوجد في قانون التصفية نص يمنع من ذلك

المحكمة :-

« حيث ان المستأنف يستند في طلب إلغاء الحكم الى المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٨٦ من قانون التصفية الصادر بتاريخ ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ بحجة ان هذه المواد حرمت تملك الدائرة السنية بالتقادم

« وحيث ان المواد الثلاثة الاولى لم تذكر شيئاً عن التملك بالتقادم بل نصت على عدم جواز الحجز على املاك الدائرة السنية لغاية تمام استهلاك الدين . اما المادة ٨٦ فخاصة بالدعاوى التي تقام بشأن الحقوق المكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠

« وحيث ان النص على عدم جواز توقيع الحجز لا يستلزم عدم جواز التملك بمضي المدة الطويلة . ومن المبادئ المقررة ان التملك بمضي المدة الطويلة يتناول جميع الاموال الا ما استثنى بنص صريح

« وحيث ان الشارع لم يفقه التمييز بين هذين الامرين في احكام قانون التصفية نفسه عند تقرير الاحكام الخاصة ببعض المراتبات والمقاربات التي اُلحق بالاملاك الميرية المصلة للنفقة العمومية ومبينة بذكر يتو

١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ على سبيل الحصر . فقد نص في المادة ٨٤ من هذا القانون بأن هذه الاملاك لا يجوز الحجز عليها أو تملكها بمضي المدة الطويلة فلو اراد الشارع التقرير بعدم جواز تملك اطيان الدائرة السنية بمضي المدة

ذلك بل طلب الترخيص ببناء جديد بت القانون بتمتعه بمجرد صدور امر الاعتماد

« وحيث انه متى كانت هذه هي روح

تلك القوانين امكن بسهولة فهم المادة ١٥ من قانون نزاع الملكية التي جاءت احكامها مؤيدة للغاية التي قصدت من الحجز على المالك في تصرفه في البناء في ملكه بعد علمه بأدخال ملكه المذكور في جانب المعاملة العامة لان القانون رغب في ان لا يتحمل المالك مالا يجبدى ولا يعمود عليه الا بالضرر المحقق هذا فضلاً عن ان في المادة المذكورة مثل للقيود التي يجب ان تحتمل للمصلحة العامة

« وحيث ان الحكومة لم تنزع المستأنف عليه في الملكية ولكنها حرصت على ما تعلقت العين من الحقوق بمقتضى القوانين المذكورة فلا معنى لطلب المستأنف عليه الحكم بتثبيت ملكيته »

(استئناف مجلس علي بنصر جرجا وحضرته حفرة الهاي بك جريس ضد الشيخ محمد حسنين السرايحي وحضرته حفرة احمد افندي رشدي الهاي نمرة ٩٦٩ سنة ٣٩ قضاياه - دائرة صاحب السادة محمد حمز بنشا وحضرته مستر كلويني ومحمد علام بنشا)

٤٠٨

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢

املاك الدائرة السنية - جوار تملكها بمضي المدة

القاهرة القاهرية

املاك الدائرة السنية يجوز تملكها بمضي

تمنع الجار من ان يكون له على عقار جاره
مطل مقابل على خط مستقيم بمسافة اقل من
متر واحد

« وحيث انه ظهر من الاطلاع على حجة
المزل ان هذا المطل كان موجوداً من تاريخ
هذه الحجة أي من سنة ١٢٩١ هجرية ولكن
تلك المدة الطويلة لم تكن تكسب المستأنف

عليهما حق الارتفاق لان المطل مفتوح على
جامع يعتبر من الاملاك المخصصة للنفاع
العمومية التي لا يجوز تملكها بوضع اليد
المدة الطويلة عملاً بمحكم المادة التاسعة من
القانون المدني ويترتب على عدم جواز
تملكها بمضي المدة عدم جواز اكتساب
حق من حقوق الارتفاق ايضاً في هذه المدة
« وحيث ان المستأنف عليهما يدفعان
الدعوى بأن احكام القانون الاهلي لا تسري
على هذه الدعوى لأن حجة المنزل سابقة
على تاريخ العمل بهذا القانون

« وحيث انه مع ملاحظة ان حجة
المزل سابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني
تسع سنوات فلم يكن حق الارتفاق قد
اكتسب بطريقة مشروعة قبل العمل بهذا
القانون »

(استئناف وزارة الارثاق وحضر عنها حضرة احد
افتدي زكي مندوباً عنه كامل افتدي حشمت وآخر
وحضر عنها بالجلسة حضرة احمد بك نجيب بولاد الهادي غرة
٨٣٧ سنة ٣٩ قضائية دائرة حضرة صاحب البرة
احد زكي او السود بك وجناب مسر هل وحضرة
صاحب البرة على جلال بك)

الطويلة لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة
للأُملاك الاخرى »

(استئناف الدكتور محمد افتدي راشد وحضر عنه
حضرة احد رأفت بك الهادي ضد ابراهيم شلقاي وآخرين
وحضر عنهم حضرة انطون افتدي يزك الهادي غرة
٣٤٧ سنة ٣٨ قضائية . دائرة حضرة صاحب البرة
احد زكي ابو السود بك وجناب مسر هل وحضرة
صاحب البرة على جلال بك)

٤٠٩

حكم تاريخه ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢
مطل . اكتسابه بمضي المدة . جامع . املاك
مخصصة للنفاع العمومية

القاعدة القانونية

١ - المطل المفتوح على جامع لا يكتسب
الحق فيه بمضي المدة مهما كانت . لان الجوامع
معتبرة من الاملاك المخصصة للنفاع العمومية
التي لا يجوز تملكها بوضع اليد المدة الطويلة عملاً
بمحكم المادة التاسعة من القانون المدني

٢ - كون المطل موجوداً قبل العمل
بالقانون المدني الاهلي بتسع سنوات لا يغير
شيئاً من حكم القاعدة السابقة . لان حق الارتفاق
لم يكن قد اكتسب قبل العمل بالقانون
المحكم :-

« حيث انه يتبين من ورقة الدعوى
وتقرير الجدير ان الشباك مفتوح في حائط
ملاصق للجامع أي انه على مسافة اقل من
متر واحد من ذلك الجامع
« وحيث ان المادة ٣٩ من القانون المدني

عدلت نصيبها فيه بعد تعيين الخبير الى مبلغ ٩١ ملياً و ٣٥ جنبها وهذا يعتبر جزء من كل جائز استثنائه »

(استئناف الست زينب كريمة للرحوم على المتماوي السرحاني وحضر عنها حضرة اسماعيل صادق بك الهادي صد حسن على المتماوي السرجاني وآخرون وحضر عن الاول حضرة عبد العزيز القندي لهم بمرعة ٣٧٩ سنة ٣٨ فضائية . دائرة حضرة صاحب المزة على بك حبيب وحضرتي صاحبي المزة على جلال بك ورسد وعبه بك)

٤١١

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٣
تمويض . نقل الموظفين من حكومة الى حكومة .
رفت بغير سبب

القاعدة القانونية

١ - المرجع في نقل الموظفين من الحكومة المصرية الى حكومة السودان ومن حكومة السودان الى الحكومة المصرية هو المنشور الصادر من وزير المالية المصرية بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٦ بمرعة ٣٧ سنة ١٩١٦ الذي بين موضوع الاجراءات والقيود اللازم اتباعها في حالة النقل

٢ - الموظف الذي ينقل من حكومة الى حكومة تنقطع صلتة بالحكومة المنقول منها بتاتا ولا يكون له حق الرجوع عليها بشي اذا رقت من الحكومة المنقول اليها .

نقل موظف من حكومة السودان الى الحكومة المصرية وبعد ان استلم اعماله وقضى زمنا في خدمة الحكومة المصرية رقت بغير

٤١٠

حكم تاريخه ٣ مايو سنة ١٩٢٣

استئناف . تقدير . جزء من دين
المدة ٣٠ مرافعات

القاعدة القانونية

اذا كان المبلغ المطالب به هو جزء من دين اي حصة في تركة مقدرة بنحو ٦٠٠ جنبه ولم يكن باقيا من دين فيكون التقدير لمعرفة جواز الاستئناف من عدمه هو اعتبار قيمة الدين بتمامه عملا بالمادة ٣٠ مرافعات فقره ثانية

الحكمة :

« حيث أن بعض السانف عليهم دفع عدم قبول الاستئناف شكلا لأن القيمة المطالب بها تقل عن النصاب الجائز استثنائه قانونا .

« وحيث ان المبلغ المطالب به هو جزء من دين أي حصة في تركة مقدرة بنحو السائة جنبها ولم يكن باقيا من دين فيكون التقدير لمعرفة جواز الاستئناف من عدمه هو اعتبار قيمة الدين بتمامه عملا بالمادة ٣٠ مرافعات فقره ثانية وعليه يكون الاستئناف مقبول شكلا

« وحيث انه مثبت من اقوال بعض الورثة ان المتوفاة تركت بعض مقولات ومصوغات واختلف في قيمتها وفي اخذ كل واحد نصيبه فيها

« وحيث ان المستأنفة تنكر اخذ نصيبها فيها تركه المورثة وقدر بنحو السائة جنبها ثم

٢ - اذا تبين للمحكمة ان تصرف الوصي كان فيه حظ ومصلة للقاصر وان القاصر سكت بعد بلوغه سن الرشد ولم يتسك بالبطان جاز لها أن تصادق على تصرفات الوصي ولا سيما اذا ظهر للمحكمة ان صاحب الشأن لم يفكر في رفع دعوى البطان الا للارتعاع الكاذب في ثمن الاطيان

الحكمة : -

« حيث ان موافقة المجلس الحسي على تصرفات الوصي في اموال القاصر مكحلة ومتممة لهذه التصرفات بحيث ان تصرفات الوصي في تلك الاموال تكون بلا قية بغير مصادقة المجلس عليها والا فاما معنى الحماية المقصودة من نظام المجالس الحسية

« وحيث انه بناء على هذا المبدأ تكون تصرفات الوصي في هذه الدعوى محلا للطعن « ولكن من حيث انه مضى على هذه

التصرفات زمن طويل ومضى على بلوغ رشد القاصر الذي له الحق قانوناً في التمسك ببطلان تصرفات الوصي التي تحصل بعد ان يتسك بشيء من حقوقه وانه بأضافة كل هذا الى ظروف التصرفات نفسها والى انها كانت بلا اقرار يرب في مصلحة القاصر ولو لم يصادق المجلس والى الظروف والاحوال التي احاطت بهذه القضية ويؤخذ منها ان ذا الشأن ماسكت الا موافقة على تصرفات الوصي وانه ما فكر في السير في هذه الدعوى في وقت من

سبب ظاهر فرفع دعوى تعويض على وزارة المالية . ومحكمة الاستئناف حكمت له بالتعويض وقالت :

الحكمة : -

« ان الواجب كان يقضى وقانون التبادل كان يحتم على الحكومة المصرية ان لاتتسرع في نقل موظف الى خدمتها من حكومة اخرى وتعرض بهذا الموظف وبمستقبله الى هذه النتائج الضارة وهي حرمانه من وظيفة تالية كان يتقاضى فيها مبلغاً لم يكن هو الحد الأقصى . وكان باب الامل مفتوحاً له من جهة المعاش قبل ان تتحقق من توفر الشروط اللازمة في ذلك الموظف الذي تريد نقله لخدمتها »

(استئناف ابراهيم افندي عرابي وحضر عنه حضرة امين افندي ميلاد القاضي عن حضرة مرقس حنا بك ضد وزارة المالية وحضر عنها حضرة سليم بك دوس . غمرة ١١٠١ سنة ٣٩ قضائية . دائرة سادة عمد عمرز بلنا والمسيو كالويني وسلامة عمد علام بلنا)

٤١٢

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٢٢

قاصر . تصرفات الوصي . موافقة المجلس الحسي . بلوغ . سكوت القاصر .

القاعدة القانونية

١ - أن موافقة المجلس الحسي على تصرفات الوصي في اموال القاصر انما هي مكحلة ومتممة لهذه التصرفات بحيث تكون تصرفات الوصي في اموال القاصر لا قيمة لها بغير مصادقة المجلس عليها

« وحيث ان محكمة الاستئناف نظرت في امر طلب الفسخ وحكت بعدم وجود مخالفات ولا العجز الذي لم يوفه الربح وبنيت في اسبابها على عدم وجود هذه المخالفات وهذا العجز وقضت برفض الدعوى

« وحيث انه بناء على ذلك لا يوجد غموض ما في نص الحكم

« وحيث ان الحكم المراد تفسيره لا يضيغ على طالبه الحقوق التي له قبل ابراهيم جعفر من غير طريق فسخ عقد ١٥ مارس سنة ١٩١٨ للمخالفات السابقة الذكر التي كانت منسوبة لهذا الاخير »

(استئناف لحد محمد عباد وحضر عنه حضرة بطون سلامه بك الهامي ضد ابراهيم علي جعفر وحضر عنه حضرة سليم رطل بك الهامي نمرة ٥٣٥ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة صاحب السادة محمد حمز بشا وجناب ميسو كالوي وحضره صاحب السادة محمد علام بلشا)

٤١٤

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣
وقف . دعوى حساب . قبولها

القاعدة القانونية

رفع مستحق في وقف دعوى على ناظر وقف يطلب فيها الزامه بأن يقدم اليه حساب الوقف فدفع الناظر الدعوى بأن استحقاق المستحق تافه جداً وأنه لا يمكن أن يناله شيء . مما يكون متوفرًا من ايراد الوقف فقضت المحكمة بأن ناظر الوقف لم يخرج عن كونه وكيلًا والوكيل ملزم بتقديم حساب لموكله لاحتمال ان توجد زيادة يصيب المستحق شيء منها

الاوقات الا للارتفاع الكاذب في امان الارض لكل ذلك ترى هذه المحكمة ان الحكم الابتدائي في محله وتعين تأييده »

(استئناف محمد فريد وانجريت وحضر عنهم حضرة منيا بك اسكندر الهامي ضد الشيخ محمد محمد الثاني وآخرين وحضر عنهم حضرة عبد الفتاح افندي رحاف الهامي . نمرة ٩٦٥ سنة ٣٥ قضائية . دائرة حضرة صاحب الزمه محمد مصطفى بك وجناب مستر كالوي وسعادة محمد علام بلشا)

٤١٣

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣
حكم . طلب تفسير . شروطه

القاعدة القانونية

طلب تفسير الحكم لا يقبل الا اذا كان فيه معنى غامضاً او ملبساً يحتاج الى تأويل ويصح تفسير الحكم لبيان غرض المحكمة بدون ادنى مساس أو تغيير أو تعديل في الشيء الذي حكم به المحكمة : —

« حيث ان طلب تفسير الحكم لا يقبل قانوناً الا اذا كان فيه معنى غامضاً أو ملبساً يحتاج الى تأويل ويصح تفسير الحكم لبيان غرض المحكمة بدون ادنى مساس أو تغيير أو تعديل في الشيء الذي حكم فيه

« وحيث ان الدعوى كما ذكرتها عبارة الحكم تناولت طلب فسخ عقد ١٥ مارس سنة ١٩١٨ لأن جعفر خالف شروطه ولأن هناك عجز لم يوفه الربح ولم يتم هذا الاخير بوفائه خلافاً لما جاء بعقد ١٥ مارس سنة ١٩١٨

المحكمة:

« حيث ان المستأنف معترف باستحقاق المستأنف عليهم لحصته في الوقف ومتى كان كذلك فلهم الحق في طلب تقديم الحساب عنها بصرف النظر عن تقاضه استحقاقهم فيه اتباعاً لقاعدة القانونية ان الوكيل ملزم بتقديم حساب لموكله وناظر الوقف لم يخرج عن كونه من هذا القبيل

« وحيث ان المستحق له الحق في طلب الناظر لتقديم حساب حتى يفرض ان هذا المستحق لا يئله بما يكون متوفراً من ايراد الوقف المشروط في حصة الوقف صرفه من الناظر لتأسيس المعاهد المقررة في الوقفية وما يلزمها من النفقات اذ ربما وجد زيادة تفي لسد هذه النفقات ويتبقى شيء منها يوزع على المستحقين بحسب حصصهم فيه كنص الوقفية وعلى ذلك يكون الطلب المقدم من المستأنف عليهم من اختصاص هذه المحكمة البت فيه لأنه لا يمس مطلقاً اصل الوقف وليس هو من هذا القبيل وعليه يكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة مردود

« وحيث انه لهذه الاسباب ولما جاء في الحكم المستأنف من الاسباب يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف بئر ابا النقاوي وحضر عنه خضرة محمد رمضان بك الحامي مد حسن اقدى مرعي وآخرون وحضر عنهم خضرة ابراهيم رياض القندى الحامي غمرة ٧٢٢ سنة ٣٩ قضائية دائرة خضرة صاحب السعادة محمد حمز بلنا وجناب مستر كلوني وخضرة صاحب السعادة محمد علام بلنا)

٤١٥

حكم تاريخه ٢١ مارس سنة ١٩٢١
شركة عامة . محذاتها

القاعدة القانونية

الصفة التي تميزها شركة المحاصة عن الشركات الأخرى ليست هي نوع العمل التجاري التي تباشره أو طول مدة الشركة وقصرها وانما هي مظهر وجودها فاذا كانت نية الشركاء مقودة على أن تبقى شركتهم مجعولة من الجمهور فالشركة شركة محاصة تتحدد علاقة الشركاء فيما بينهم بمقتضى أحكام العقد وتبقى علاقتهم أو علاقة مدير الشركة مع الأفراد كما لو كان يتعاقد لحسابه الخاص

المحكمة :

« حيث ان الحكم الابتدائي الصادر بالزام المستأنف ان يدفع بالتضامن مع ورة اخيه المرحوم احمد بك سيد احمد مبلغ ٢٧٧ ملياً و ٢٤٤١ جنيهها مبنى على ان الشركة التجارية التي كانت بينه وبين اخويه المرحومين احمد بك سيد احمد و ابراهيم افندى سيد احمد بناء على العقد المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٠٣ كانت شركة تضامن لاحتواء بنودها على ماهية شركات التضامن طبقاً لما جاء بالمادتين ٢٠ و ٢١ من قانون التجارة ولو انه لم تلاحظ باقي الشروط التي اشترطها القانون التجاري من حيث تسجيلها ونشرها وغير ذلك .

يشير الى الشركة وجروا في معاملتهم على هذا الضرب من التكتّم حتى بقيت شركتهم مجهولة الى ان افلست وورقة الدائن دعواهم على ورقة المرحوم احمد بك سيد احمد وعلى اخيه الذي كان واسطة التعامل وهو المرحوم ابراهيم افندي سيد احمد واستمرت دعواهم محصورة بينهم وبين الآخرين الى ان عثروا على عقد الشركة صدقة فأدخلوا الأخ الثالث في الدعوى بصفته شريكا

« وحيث انه بناء على ذلك فالشركة التي كانت معقودة بين المستأنف واخوه هي شركة محاصة لا يترتب عليها تضامنه معها لانها لم تكن شركة تضامن ولا مقاضاته شخصياً لأنه لم يكن طرفاً في التعاقد

« وحيث ان القول بأن الاطمان المطالب بشمها حصل توريدها الى محل التجارة واستفاد منها المستأنف كما استفاد اخواه فيجب ان يسأل عن ذلك بقدر ما استفاد انما هو قول لم يؤيده دليل لأنه لم يثبت الى الآن ان المستأنف حصل على ربح من تلك المعاملة ولم يتعين مقدار ذلك الربح خصوصاً بعد افلاس الشركة وليس من الجائز أن يجعل اساس التقاضي ربحاً موهوماً »

(استئناف عبد الرحمن بك سيد احمد وحضر عنه حقرة زكي افندي عريبي الحاي ضد الست شريفة هاتم التنبيلة وآخرين وحضر عنهم حقرة احمد نجيب براده بك الحاي . نمرة ١٨٠ سنة ٣٧ قضائي . دائرة جناب مستر برسيغال وحضرني احد زكي ابو السود بك وعليه حسي بك)

وحيث انه يظهر ان المحكمة اعتمدت في اعتبارها هذه الشركة من شركات التضامن على انها افنتت للاشتغال بتجارة القطن وسميت بأسم احمد بك سيد احمد الذي عين مديراً لها وخصص لها رأس مال مكون من زمامات وتقود تركة مورثهم المرحوم الشيخ ابراهيم سيد احمد

« وحيث ان المستأنف يدفع الدعوى بأن الشركة التي كانت بينه وبين اخيه لم تكن شركة تضامن بل شركة محاصة

« وحيث ان الصفة التي تتميز بها شركة المحاصة عن الشركات الاخرى ليست هي نوع العمل التجاري الذي تباشره أو طول مدة الشركة وقصرها وانما هي مظهر وجودها فإذا كانت نية الشركاء معقودة على ان تبقى شركتهم مجهولة من الجمهور فالشركة شركة محاصة تتحدد علاقة الشركاء فيما بينهم بمقتضى احكام العقد وتبقى علاقتهم أو علاقة مدير الشركة مع الافراد كما لو كان يتعاقد لحسابه الخاص

« وحيث ان الشركة بين الاخوة الثلاثة وان كانت عقدت برأس مال معين وللاشتغال بتجارة القطن لمدة ثلاث سنوات الا ان نية الشركاء ظاهرة من نصوص العقد واجراءات الشركة بأنهم ارادوا ان تبقى شركتهم مجهولة من الجمهور ولذلك جعلوا عنوان محل تجارتهم بأسم احدهم مجرداً عما

التمسك ضده بهذا الطلب .. فحكمت محكمة الاستئناف

« بأن للمدين التمسك في وجه الدائن بجميع الأوجه التي كان يجوز له التمسك بها في وجه الدائن الاصلى لأن حامل السند تحت الأذن في هذه الحالة عالم بسبب المدونية وواجب عليه تحمل النتائج التي تنتج من المنازعات الخاصة بالملكية »

(استئناف الحواجه يوسف خير وحضر عنه حضرة انطون سلامة بك الهامي ضد حسن محمد شعيان وآخرين وحضر عنهم حضرة زكي افندي سرور الهامي قمره ١٩٣ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرات محمد مصطفى بك ومسيو سودان ومستر ماسدرسن)

٤١٦

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣
محويل . سبب المدونية . اوجه الدفع
ضد الدائن الجديد

القاعدة القانونية

تحول شخص بسند تحت الأذن مذكور فيه ان المبلغ باقى ثمن اطيان . ورفض به الدعوى ضد المدين الاصلى . فجاء المدين وتمسك بان بالاطيان المبيعة عجزاً وطلب تعيين خير لاثبات ذلك في وجه المحتال . فدفع هذا بأنه لا يصح

قضايا المحاكم الكلية الجزئية

الافوكاتو العمومي له كل الحقوق التي للنائب العمومي في حالة غيبته وبناء على ان الحكم بالتعويض يستوجب اثبات حصول ضرر ولم تبين المحكمة حصول ضرر للدعى من جلوس الافوكاتو العمومي محل النائب العمومي في المجلس المخصوص

المحكمة :-

« بما ان نقطة النزاع بين الخصمين ان المجلس المخصوص الذى حاكم المدعى في ١٢ يولييه سنة ١٩٥٤ وقضى برفقه لم يكن بشكل صحيح فحكاه باطل

» وبما ان ما يعيب به المدعى شكل ذلك المجلس هو وجود الافوكاتو العمومي بدلا عن النائب العمومي

٤١٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣
موظف . رفته . تعويض . تشكيل المجلس المخصوص

القاعدة القانونية

حكم المجلس المخصوص برفق موظف كان يشغل وظيفة « معاون ادارة » فرفع الموظف دعوى على وزارة الداخلية يطلب فيها تعويضاً وبني دعواه على عدم تشكيل المجلس المخصوص تشكيلا قانونياً بناء على ان الافوكاتو العمومي جلس في المجلس بدلا من النائب العمومي . قضت محكمة مصر برفض الدعوى بناء على ان

الحالة اثبات ذلك الضرر والا يطرح ادعاؤه ظهرياً . وفي هذه الدعوى لم يجرأ المدعى ان يقول بمحصول ضرره من العيب الذى يدعيه فى تشكيل المجلس المخصوص الذى حاكمه « وبما انه متى تقرر ان قرار المجلس المخصوص كان صحيحاً بطل البحث فى امر التعويض المطالب به واصبحت الدعوى بلا اساس ولم يعد عمل الاستظهار المعنى الذى يفهم من سكوت المدعى عن مقاضاة الحكومة اربعة عشر عاماً بعد رفقه وتطله فى ذلك بطل لا تقبل »

(قضية احمد فهمى الفتى وحضرته حضرة احمد نجيب براهيم بك الطاي ضد وزارة الداخلية وحضرته حضرة ميخائيل الاالى بك مندوبها بمرقة ٩٠٠ سنة ١٩١٨ دائرة حضرة صاحب العزه محمد لبيب عطيه بك وحضرته محمد عبد الطيف بك وممضى صبرى بك)

٤١٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

مشتري بحسن نية . انشاء مسروقة . رد الثمن .
تسليم النيابة التى اصابه . مسئولية الحكومة
القاعدة القانونية

اشترى شخص فرساً من آخر بحسن نية وفى السوق العام ثم ظهر أن الفرس مسروقة و امر وكيل النيابة بتسليم الفرس الى صاحبها دون أن يكلفه بدفع الثمن التى دفعه المشتري . فرفع المشتري دعوى على وزارة الحفانية لانتها أضعاف عليه حقه ومحكمة مصر حكمت تأييداً لحكم محكمة الموسيقى بمسئولية وزارة الحفانية وقالت :
الحكمة

« بما انه لا نزاع فى ان الامر الصادر

« وبما انه لا نزاع فى ان وظيفة الافوكاتو العمومى كانت أكبر مركز فى النيابة الاهلية وتلقى مركز النائب العمومى ومن يشغله له كل حقوقه فى غيابه بما فى ذلك الحق الممنوح لنفس النائب العمومى دون وكلائه من استئناف الاحكام فى ميعاد ثلاثين يوماً
« وبما ان القول بأن هذا القياس مع القارق قول مردود اذ ان المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات ذكرت بالنص النائب العمومى ولم تمنحها بمن يقوم مقامه ومع هذا فأذن المحاكم سارت على قبول استئناف من يحمل عمله

« وبما ان التفرقة بين عمل النائب العمومى كصاحب الدعوى العمومية والنائب العمومى كمضو فى مجلس تأديب لا يمتثل المذهب البعيد الذى ذهب اليه المدعى فى ان الشارع قصد وجوب حصر الاختصاص التأديبى فى شخص من يشغل مركز النائب العمومى ولم يمن بمحصره فى شخصه عن الاختصاص القضائى

« وبما انه قد تبين من مراجعة قرار مجلس التأديب الذى قضى برفق المدعى ان الافوكاتو العمومى حضر بصفته نائباً عمومياً بالنيابة فلا محل بعد هذا للشك فى الصفة التى حضر بها

« وبما انه فوق ذلك فأذن القضاء قد ذهب كثيراً فى تركيز اهمية هذه النقطة فى الضرر الذى يدعى صاحب الشأن بمحصوله له من عيب تشكيل المجلس ويلزمه فى هذه

الابتدائي بمسئولية الوزارة دون الآخرين وهذا القضاء جاء بأقل مما كان طلبه المستأنف عليه الأول وقد رضى به ولم يستأنفه فلا سبيل الى الزام المستأنف عليه الثالث بشيء مما قضى به الحكم لو ان هذه المحكمة ترضى تضامنه في المسئولية مع الوزارة التي قامت ان توجه على سبيل الاحتياط دعوى الضمان عليه « وبما انه تبين من ذلك ان الحكم المستأنف قد اصاب الحق وتعين تأييده . اما الاستئناف الفرعى الذى رفعه احمد محمد السلاموني في اثناء نظر القضية امام هذه المحكمة وطلب به الحكم له بمبلغ ١٨ جنيهاً علاوة على ثمن الفرس فأذن المحكمة لارتى وجهاً لقبول موضوعه لأن رافعه لم يثبت انه صرف المبلغ الذى يدعى بصرفه وفوق ذلك فقد كان منتفعاً بالفرس اثناء حياته اياها وهذا على اقل تقدير يعادل مؤوتها »

(قضية وزارة الحفانية ضد احمد محمد السلاموني وآخرين نمرة ٨٨٦ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرة صاحب الزهراء محمد لبيب عطيه بك وحضري محمد شري بك ومصطفى صبري بك)

٤١٩

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٣

وسع اليد بمسئولية . عدم رد ما أخذ بمسئولية

القاهرة القانونية

اذا دلت ظروف الدعوى على وجود التسامح العائلي بين الوالد وولده والاختلاط في الماشي والارزاق كان الوالد حسن النية في

من النيابة بتسليم الفرس للمستأنف عليه الثالث قد اكسبه حقاً عليها غير الحق الذى كان له لو انها امرت بتسليمها للمستأنف عليه الاول الذى ثبت لها ان لاجرمه فيما اتاه فكان يتعين عليها ابقاء حالة الحيازة كما كانت قبل تدخلها في الدعوى الجنائية

« وبما انه متى ثبت من تصرف النيابة في نقل الحيازة من شخص لآخر من غير مسوغ قانوني وبغير صدور حكم يقضى بذلك وقد تسبب عنه ضرر لشخص فيتعين القضاء لمن اصابه ذلك الضرر بتعويض تلازم به الجهة التي تتبناها ادارياً النيابة العمومية وهي وزارة الحفانية المسئولة بحكم القانون عن تعويض الضرر الذى ينتج عن مخالفة موظفيها للقوانين

« وبما انه لا نزاع في ان قيمة الضرر الذى اصاب المستأنف عليه الاول يعادل المبلغ الذى قضى له به لأنه دفع هذا المبلغ في مقابل الفرس التي اخرجت من حياته بأمر من النيابة واصبح ضائع التأمين على ماله الذى دفعه

« وبما انه قبل ما ذهبت اليه وزارة الحفانية من ان المسئول عن الضرر هو المستأنف عليه الثالث لأنه هو الذى تسلم الفرس فأذن ذلك لاينافي اشتراك الحفانية في هذه المسئولية بالتضامن معها

« وبما ان الدعوى قد وجهت اصلاً الى المستأنف عليه المذكور هو والوزارة وثانى المستأنف عليهم بالتضامن فقضى الحكم

فيتين اخراجهم من الدعوى بغير مصاريف وتكون دعواه ضد ورتة ابيه فقط

« وحيث ان مادفع به الورثة المذكورون من انه لا يجوز تكليفهم بتقديم حساب عن ريع هذه الاطيان هو دفع في غير محله لان ريع هذه الاطيان قد دخل في تركه ابيهم التي اختصوا بحجز كبير منها ويجب عليهم ان يؤدوا حساباً عما دخل في هذه التركة من حقوق الغير عليها وان كان هذا الغير هو احد المستحقين في هذه التركة لأن انصبتهم قد زادت بقدر ما دخل فيها من حقوق الغير ويجب عليهم ان يردوا هذه الزيادة لعاحب الحق فيها

« وحيث انه لاحق للدعى في طلب ريع هذه الاطيان ابتداء من سنة ١٨٨٢ لغاية سنة ١٩١٧ لان سكوته منذ بلغ رشده اي حوالى عام ١٨٩٢ لغاية ان قام النزاع بينه وبين والده على ملكية هذه الاطيان في سنة ١٩١٢ دليل قاطع على أنه ما كان يدور بخله ان يطلب والده ريع هذه الاطيان وذلك لتساع العائلي الموجود بين الوالد وولده ولاعتقاد الولد ان جده المشتري له هذه الاطيان وهو في نعمة اظفاره للعمل اتاه ولا لكد تحمله وانما بسبب انتسابه الى والده ولأن والده كان يقوم بنفقات تربيته ومعيشته وتزويجه والاتفاق على اولاده ومشتري بعض اطيان اخرى له كما هو ثابت بمذكرة المدعى عليهم اخوته والمستندات التي اشاروا اليها — ولو كان

وضع يده على املاك ابنه واخذ غلها ولا يطلب منه رد ما اخذه وانما يتبدى اعتباره سيئ النية ومازما بالرد من وقت أن رفع ولده دعوى ضده يطالبه فيها بالملكية والتسليم .
الحكمة :—

« حيث انه ثبت من الأوراق المقدمة بدوسيه الدعوى ان الذى كان ينازع المدعى في ملكيته ٧ اسهم و ١٤ قيراطا و ١٧٧ فدانا هو والده احمد بك الشريف بدليل ما جاء بمذكرته الواردة بقلم الكتاب في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ اذ جاء بها ان والد المدعى اراد ان يقتصب هذه الاطيان من المدعى فأصرح بأن رفع دعوى ضد والده يطلب فيها ثبوت ملكيته لهذه الاطيان وحكم له بالملكية وهذا يفيد ايضا انها لم تكن مرفوعة ضد محمد بك احمد الشريف وورثة المرحوم مصطفى بك الشريف كما قاصر عن عند وفاة والدهما فتعين والد المدعى وصياً عليهما حتى بلغا سن الرشد فاقسم الورثة اطيان التركة بمقتدين تحررا في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠١ ومقدمين بالدوسيه اختص فيهما كل بحصة معينة مفروزة ووضع يده عليهما بمقتضى تلك العقود واستمرا على هذه الحال الى ان رفع المدعى هذه الدعوى فلا محل اذن لقول المدعى في عريضة دعواه انه يطالبهما بريع هذه الاطيان لانه يمتلكها بطريق المشتري مع عميه المذكورين ومن اجل ذلك يطلب منهما ريعها لانه ثبت ان اطيانه فرزت من اطيانهما في سنة ١٩٠١

القاعدة القانونية

كل عقد دلت عبارته على رغبة التعاقدين في البيع يعتبر عقد بيع لا وصية ولو حفظ البائع لنفسه الانتفاع .

المحكمة :-

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمدادولة في ذلك قانوناً « حيث ان المدعية تقول ان العقد

المؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٣ الصادر منها ومن والدتها منا الى عبد الحميد حسن السداوى والحرمه ام السعد بمقدار ٢٠ سهما و ١١ قيراطا و ٣ افدة هو عقد وصية لا عقد بيع

« وحيث ان عبارة العقد المذكور وهي قوله « اسقطنا وافرغنا وتنازلنا » قيد البيع لا الوصية

« وحيث ان ما جاء بالعقد المذكور ايضا وهو قوله « انما لم ابع لها وضع يدهما على الاطيان ولا التصرف الا بعد وفاتي » فان هذه العبارة قيد ان احدى البائعتين حفظت لنفسها حق الانتفاع في حياتها ولاجل ضمان هذا الحق وعدم التمرض لها من الغير اشترطت على المشتري عدم التصرف في العين المذكورة مدة انتفاعها التي تنتهي بانتهاء حياتها وقد جرت احكام الحاكم اخيراً على هذا المبدأ (راجع حكم محكمة الاستئناف في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٠ بمجموعة رسمية سنة ٩٢٢ عدد ٨٠ وحكمها في ١٤ نوفمبر سنة ٩٢١ بمجموعة رسمية سنة ٢٣ عدد ٩٩)

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان الجملة المارة الذكر صادرة من احدى البائعتين

الامر على غير ذلك لطالب المدعى والده ببيع اطيانه عند بلوغه سن الرشد ولما سكنت على هذه الحالة اكثر من عشرين سنة وما كان يحظر بيبال الوالد في ذلك الوقت ان يطالبه ولده مع هذه الصلات والنفقات العائلية ببيع هذه الاطيان فيعتبر حسن النية ولا يطالب برد شيء مما استغله هذه المدة للظروف الآتفة الذكر

« وحيث انه يحق للمدعى ان يطالب ببيع هذه الاطيان منذ بدأ النزاع في سنة ١٩١٢ حتى استلام هذه الاطيان بمقتضى الحكم التامى الصادر في دعوى الملكية لان فكرة التساخ المائل قد انتهت برفع الدعوى المذكورة وبقيام المدعى في وجه والده يطالبه بملكية هذه الاطيان ويكون ما حصل عليه الوالد من بيع هذه الاطيان بعدئذ هو تحصيل بغير نية سليمة بعد ان علم غرض ولده من هذه المطالبة وتكون نظرية « تجهيل المال » غير منطبقة في هذه الحال لان النظرية المذكورة تتضمن حسن نية الوالد وهي معدومة منذ ذلك التاريخ »

(قضية عيسى ايتى احد الشريف ضد محمد بك احد الشريف واقرين نمرة ٦٢٤ سنة ١٩١٧ دائرة حضرة صاحب الزمة محمد حدى السيد بك وحضرتي كامل الباراني بك واحد حدى محبوب بك)

٤٢٠

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣

بيع . وصية

ولا يعني الراسي عليه المزاو من الفسخ
دفعه الثمن بعد الميعاد المحدد وقبل الحكم بالفسخ
المحكمة :

« حيث انه جاء بالشرط الثاني من شروط
البيع قوله « على من يرغب المشتري ان يودع
بمجال مرمى المزاو عشر الثمن والمصاريف
وعليه في العشرة ايام التالية ان يودع تكلفة
الثمن والا يعاد البيع على ذمته ويؤزم بالفرق
والقوائد »

« وحيث ان طالب البيع اعلن منده
الى الراسي عليه المزاو عبد الجواد سيد احمد
وكلفه بأيداع الثمن في ميعاد سبعة ايام كاملة
(وهذا ما قضت به المادة ٦٠٧ مرافعات)
والا فيعاد البيع على ذمته

« وحيث ان الراسي عليه المزاو لم يقم
بأيداع الثمن في المدة المعينة . فقدم طالب
البيع عريضه لحضرة قاضي البيوع لتعيين يوم
للبيع الثاني — وقد عينه فعلا — وحصل
النشر والتعليق حسب القانون

« وحيث ان الراسي عليه المزاو دفع قبل
جلسة البيع بأربعة ايام الثمن المذكور في
خزينة المحكمة وطلب شطب الدعوى

« وحيث ان طالب البيع تمسك بأعادة
البيع ورفض طلب الشطب

« وحيث انه لمعرفة احقية طلب الراسي
عليه المزاو من عدمه يجب الفصل فيما اذا
كان البيع الحاصل اليه انقضى بمجرد عدم
القيام بالدفع في الميعاد عند انذاره بالدفع أم

دون الاخرى ولا يمكن معرفة ما اذا كانت
صادرة من المدعية أو من البائعة الاخرى
وهذا الفك يؤول لمصلحة المدعى عليهم
ويكون هذا الشرط باطلا لعدم بيان مدلوله
« وحيث انه يستفاد من ظروف الدعوى
ايضاً من انها لم ترفع الا بعد وفاة عبد الحميد
حسن السداوي احد للفتين واستحقاق
ورثاه في تركته ان الغرض منها حرمان الزوجة
مأثقة من نصيبها الشرعي والامتناع مما
ترته فيهمه بنته أو حرمانها ايضاً

« وحيث ان عدم منازعة أم السعد بعد
حصول البيع لها يرجع الى الرابطة التي بينها
وبين المدعية وهي وشأنها معها »

(قضية فاطمة حسن السداوي ضد عائشة محمد
السداوي واقرين نمرة ٢٥٨ سنة ١٩٢٢ دائرة
حضره صاحب النزاع محمد حدى السيد بك وحضرتي كامل
الباراني بك واحمد حدى محبوب بك)

٤٢١

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ مارس سنة ١٩٢٣
الراسي عليه المزاو . عدم أيداع الثمن في الوقت الذي
الواد ٦٠٧ مرافعات و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤
مدني . للبدا القانوني

الداعرة القانونية

ينفسخ البيع الصادر الى الراسي عليه
المزاو اذا لم يدفع الثمن في المدة المحددة في المادة
٦٠٧ مرافعات بعد تكليفه بالوفاء . ويكون الفسخ
من تلقاء نفسه ويكون الحكم الصادر من
المحكمة بالفسخ حكماً مقررأ لوقوعه من تلقاء نفسه

المرافعات تنص على ان من يكون له شأن في اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المراء للتأخر عن الوفاء يملن سنده اليه ويكلفه بوفاء شروط البيع فأن لم يف بها في ميعاد ثلاثة ايام كاملة يقدم المكلف المذكور عريضة للقاضى المعين للبيع لتعيين يوم للبيع الثانى « وحيث ان ماجاه بالمادة ٦٠٧ مرافعات ينطبق تمام الانطباق على الحالة التى وردت بالمادة ٣٣٤ مدنى ويكون البيع منقسخاً من تلقاء نفسه بدون صدور حكم القاضى فيه ويكون طلب الراسى عليه المراء شطب الدعوى لقيامه بدفع الثمن قبل الجلسة وبعد الميعاد المحدد فى الأذار هو طلب فى غير محله ويتعين رفضه واعادة البيع »
(جلسة البوع قضية ورثة المرحوم عمود المندى شوكت ضد ورثة متولى عبد الحواد فضل نمرة ٥٢١ سنة ١٩١٨ . اسدر الحكم حضرة عمد حدى السيد بك القاضى)

٤٢٢

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ مايو سنة ١٩٢٣
البيع بالوزن والكيل . قضاؤه . فسخ . شروطه .
توزيع . المواد ٢٣٥ و ٢٤١ و ١١٢ و ١١٧ و ١١٩ مدنى

القاهرة القانونية

١ - أنه وان جاء بالمادة ٢٤١ مدنى ان البيع بالوزن والكيل لا يتم الا بمحصولها الا ان هذا النص قاصر على جعل البيع غير تام من جهة الملاك فقط وفيما عدا ذلك فانه منتج جميع الالتزامات المترتبة على كل بيع صحيح

انه لا ينفسخ الا بحكم القاضى وعلى ذلك يجوز له ان يدفع الثمن لحين الحكم بالتفسخ « وحيث انه عند ذلك يجب الرجوع الى قواعد البيع المنصوص عليها فى القانون المدنى فى باب اداء ثمن المبيع وتطبيقها على حالة البيع الجبرى لانه فى حالة البيع الجبرى تعتبر المحكمة نائبة عن المدين نيابة قهرية فى توقيع البيع ويعتبر المدين هو البائع كما يعتبر الدائن قانوناً نائباً عن المدين فى مباشرة الاجراءات والدفاع عن حقوق المدين التى يستفيد الدائن من الدفاع عنها للحصول على حقه قبل مدينه

« وحيث انه بمقارنة المواد ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ من القانون المدنى نجد انها تنص على حالتين : الاولى - عدم دفع المشتري الثمن فى الميعاد المتفق عليه واثره ان يكون للبائع الخيار بين طلب التفسخ وطلب الاثام بالثمن . فأذا اختار الاول وهو الفسخ جاز للمشتري دفع الثمن فى اى وقت قبل الحكم بالتفسخ ويكون أيضاً للمحكمة لاسباب قوية ان تعطى ميعاداً للمشتري لدفع الثمن وهو مانصت عليه المادة ٣٣٣ مدنى . والحالة الثانية وهي الواردة بالمادة ٣٣٤ مدنى هي اشتراط فسخ البيع عند عدم دفع الثمن ويكون اثره ان ينفسخ البيع من تلقاء نفسه اذا لم يدفع المشتري الثمن بعد التنبيه عليه رسمياً ويكون الحكم الصادر من المحكمة بالتفسخ حكماً مقررأ لوقوع هذا التفسخ من تلقاء نفسه

« وحيث ان المادة ٦٠٧ من قانون

« وحيث انه وان جاء بالمادة ٢٤١ مدنى ان البيع بالوزن والكيل لا يتم الا بعد حصولها الا ان هذا النص قاصر على جعل البيع غير تام من جهة الملاك فقط كما هو ظاهر صراحة من العبارة الاخيرة من المادة المذكورة ففى انعقد البيع بالوزن صحيحاً فهو تام فى احكامه بمعنى انه منتج لجميع الالتزامات المترتبة على كل بيع صحيح وكل قاعد ملزم بتنفيذ تعهده فلهشترى ان يطلب استلام للبيع وله الحق فى التمويل اذا لم يتم البائع بتنفيذ تعهده عملاً بقواعد التمهيدات العامة والبائع ان يجبر المشتري على الاستلام ويطلبه بالتئن (راجع شرح البيع لحلى باشا عيسى نوته ٧٩٩ وراجع ايضاً المراجع التى اشار اليها المؤلف وراجع بلايول جره ٢ نوته ١٣٦)

« وحيث انه تبين مما تقدم ان مذهب اليه وكيل المدعى عليهم من ان موكله لهم حرية التصرف فى عدم اعلم الصفقة غير وجبة .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على التحقيقات التى حصلت فى هذه الدعوى ومن الانذار المؤرخ فى ٢ نوفمبر سنة ٩٢١ ان المدعى عليهم امتنعوا عن استلام باقى القطن ودفع باقى التئن لتدهور الاسعار بعد فمقدم نقاذ البيع يرجع الى تقصير المدعى عليهم فى القيام بما تمهلوا به قانوناً وهو دفع التئن واستلام باقى القطن الذى حصل التعاقد عليه

« وحيث انه طبقاً للمبادئ العامة

٢ - قضت المادة ١٣٥ مدنى بانه فى حالة بيع البضائع او الامتعة المتقولة اذا اتفق على ميعاد لدفع التئن واستلام المبيع يكون البيع مفسوخاً حتماً اذا لم يدفع التئن فى الميعاد بدون احتياج لتنبية رسمي فأباحت بهذا للبائع حق التصرف فى الاشياء المبيعة الى شخص آخر بمجرد انقضاء الميعاد المحدد لدفع التئن وله مع ذلك المطالبة بتعويض ما يصيبه من الضرر بالرغم عن فسخ البيع

المحكمة : -

« حيث انه من المسلم به بين الطرفين ان المدعى باع للمدعى عليهم عدد ٢٧٦ قنطاراً من القطن كانت مخزونه بسعر القنطار ٢٤٧ قرشاً بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢١ ودفع المدعى عليهم مبلغ ٧٠ جنبها من اصل التئن واستلم المدعى عليهم فعلاً جزء من القطن وحصل خلاف بعد ذلك بين الطرفين فى دفع التئن وتسليم باقى القطن .

« وحيث ان وكيل المدعى عليهم دفع الدعوى فى مذكرته بدفعين : اولها بأن البيع الذى حصل بين الطرفين هو بيع بالوزن لا يتم الا بعد حصوله طبقاً للمادة ٢٤١ مدنى وفى حالتنا هذه لم تتم عملية الوزن فالبائع لم يتم قانوناً وكل طرف له حرية التصرف من حيث اتمام الصفقة وعدمه . وثانيهما بأنه على فرض ان البيع تم فليس للمدعى ان يقضى لنفسه ويبيس القطن بدون اتخاذ أى اجراءات قانونية اخرى .

وكيل المدعى عليهم على المدعى في تصرفه
بييع القطن بعد الانذار المؤرخ ٢ نوفمبر
سنة ١٩٢١

« وحيث انه وان كان القانون اعطى
للبيع حق الفسخ السابق ذكره بدون تنبيه
ولا انذار فهو لم يحرمه ايضاً من طلب
التضمينات طبقاً للقواعد العامة في الالتزامات
المنصوص عنها في المادة ١١٧ مدني

« وحيث ان المحكمة تقدر التعويض
المطالوب بالفرق بين الثمن الذي باع به المدعى
القطن للمدعى عليهم وبين الثمن الذي باع
به فعلاً

« وحيث ان هذا الفرق هو مبلغ
٢٢٢٣٢ قرشاً المطالب به ولذلك يمتنع الحكم
للمدعى به »

(قضية عبد الرحمن دكرووي ضد بلهاس محمد السجوي
نمرة ٤٧٢ سنة ١٩٢٢ . دائرة محفزة عبد الباقي زكي
القشيري بك وحفرتي طاهر حبشي بك، ديوي
على نصار بك)

٤٢٣

محكمة الاقصا الجزئية

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢
سركة بين الزوجين . طلاق رجسي . اعتقاد
المادة ٢٦٩ عقوبات

القاهرة القانونية

السركة التي تحصل من احد الزوجين
اضراراً بالآخر في أثناء الطلاق الرجعي وقبل مضي
المدة لاعتقاب عليها طبقاً للمادة ٣٦٩ عقوبات.
لان الطلاق الرجعي لواحدة كلت أو اثنتين

المدة في المواد ١١٧ و ١١٩ و ١١٢ مدني
اهلي والمواد ١١٤٢ الى ١١٤٧ مدني فرنسي
انه اذا امتنع المدين عن وفاة ماهو ملزم به
فقدائن الخيار بين ان يطلب فسخ العقد مع
اخذ التضمينات وبين ان يطلب التضمينات
عن الجزء الذي لم يقم المدين بوفائه فقط متى
تبين ان الامتناع عن الوفاء أو التقصير سببه
المدين وذلك بعد تكليف المتعهد بالوفاء
تكليفاً رسمياً غير ان القانون خرج عن هذه
القاعدة العامة ونص في المادة ٢٣٥ مدني
المقابلة للمادة ١٦٥٧ فرنساوي انه في حالة
بيع البضائع أو الامتعة المنقولة اذا اتفق
على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام البيع يكون
البيع مفسوخاً حتماً اذا لم يدفع الثمن في
الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي

« وحيث ان هذا النص الاستثنائي
جعل لمصلحة البائع الذي لم يشأ المشرع ان
يجعله تحت مشيئة المشتري من حيث دفع
الثمن واستلام البضائع فأعطى له حق فسخ
البيع بدون أي اجراءات قانونية ومن ثم
اعطى له حق التصرفات في الاشياء المبيعة
الى شخص آخر وذلك حسب ما يرى فيه
مصلحته وهذا الاستثناء ملحوظ فيه السرعة
في المعاملات التجارية فضلاً عن ان طبيعة
الاشياء المباعة قابلة للتلف والهلاك من جهة
ولتقلبات الاسعار في الاسواق من جهة
اخرى كما هو الحال في تجارة القطن مثلاً
(راجع بلانيول جزء ٢ فوه ١٥٢٥)

« وحيث انه لذلك فلا محل لاعتراض

« وحيث اذا تقرر ذلك وان الزوجية قائمة في الطلاق الرجعي فالسركة التي تحصل من احد الزوجين اضراً بالآخر قبل مضي المدة لا عقاب عليها طبقاً للمادة ٢٩٦ »

(جنح الانصر . قضية النيابة العمومية ضد محمد خليل عثمان بجرمة ٣٨٨ سنة ١٩٢٢ اصدر المحكم حضرة خليل عفت ثابت بك القاضي)

٤٢٤

محكمة الموسيقى الجزئية

حكم تاريخه ٧ ابريل سنة ١٩٢٣

لجان الانبجارات . قراراتها . حدود اختصاصها

القاعدة القانونية

قضى القانون المنشئ لجان تخفيض اجور الاراضي الزراعية عن سنة ١٩٢٢ بان قرارات هذه اللجان لا يصح أن تخالف القرارات الصادرة عن سنة ١٩٢٢ فاذا خالفت اللجنة في قراراتها هذا الشرط كان ذلك خروجاً عن الاختصاص واعتبر قضاؤها بغير اختصاص ولذا لا يلتفت اليه

المحكمة :-

« حيث ان قرارات اللجان هي قرارات انتهائية لا يمكن الطعن فيها بأي وجه متى كانت صادرة بما هو من اختصاصها » وحيث ان اللجنة قررت من سنة ١٩٢١ رفض طلب المدعي بتخفيض الاجرة فهي رأيت بذلك ان الاجرة الواردة في العقد هي الواجب دفعها » وحيث ان القانون الذي صدر بعد

لا يرفع احكام التكاح بل لا تزال الزوجية قائمة مادامت المرأة في المدة .

المحكمة :-

« حيث يؤخذ من اقوال المتهم والمجنى عليها ووالدتها والشهود ان السركة حصلت اثناء الطلاق الرجعي وقبل انتهاء المدة وقد رد المتهم زوجته المجنى عليها واصبحت الآن على ذمته

« وحيث قد نص بالمادة ٢٦٩ عقوبات بأن لا يحكم بقوية ماعلى من يرتكب سركة اضراً بزوجته أو اسوله أو فروعه » وحيث اذا تقرر ذلك وكانت السركة حصلت من الزوج الذي طلق زوجته طلاقاً رجعياً فهل تسرى احكام المادة ٢٦٩ على الزوج ام لا وهذا يستلزم البحث في احكام الطلاق الرجعي

« وحيث يؤخذ من نص المادة ٢٣٠ من قانون الاحوال الشخصية لقدري باشا (مرشد الحيران) ان الطلاق الرجعي بواحد كان أو اثنين للحره لا يرفع احكام التكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي المدة بل لازال الزوجية قائمة مادامت المرأة في المدة ونفقتها عليه مدة المدة ولا يحرم دخوله عليها ولو من غير انبتها ويجوز له الاستمتاع والوقاع ويصير بذلك مراجعاً واذا مات احد الزوجين قبل انقضاء المدة ورثه الآخر سواء طلقها زوجها في حال صحته أو في حال مرضه الخ (انظر شرح الاحكام الشرعية للشيخ زيد بك جزء اول ص ٣٢١ و ٣٢٢)

٢ - أن مجرد خروج الماهرة أو وجودها جالسة في قهوة بمحلة سفور لا يمكن اعتباره أمراً مخالفاً بالأداب العمومية ومناقياً للحياة يستوجب تطبيق المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات

المحكمة :-

« من حيث أن النيابة العمومية أهتمت المذكورة بأنها في يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ بنقطة المومسات بيندر بنى سوف بصفتها ماهرة وجدت خارج المنزل الذى تقيم فيه جالسة في قهوة بمحلة منافية للأداب

« ومن حيث أنه ثابت من أقوال شاهد الاتبات بالجلسة أن كل ما حصل من المتهمه منحصر فى أنها وجدت بقهوة عمومية بنقطة الماهرات تتماطى شرب القهوة وهي بملابسها العادية وأما بدون ملابة

« ومن حيث أن جلوس الماهرات بالقهوة لا يمكن اعتباره مخالفاً لنص المادة ١٩ من لأئحة بيوت الماهرات لأن تلك المادة لا تنطبق الا فى حالة وجود المومس بباب منزلها أو بأحدى نوافذه

« ومن حيث أن ماذهبت اليه النيابة بالجلسة من أنه طالما أن مجرد وجود المرأة بباب منزلها أو بأحدى نوافذه محظور عليها فيكون من باب أولى وجودها في قهوة عمومية محظوراً ايضاً فهو قول فى غير محله لانه فضلاً عن عدم جواز التوسع فى النصوص الجنائية فإن الملة التى وضع من اجلها هذا النص معدومة فى حالتنا هذه لأن النص المذكور ماوضع الا لمنع جلوس

ذلك، وخول اللجان حق التخفيض من سنة ١٩٢٢ اشترط شروطاً أهمها أن قرارات هذه اللجان لا يصح أن تخالف القرارات الصادرة فى سنة ١٩٢١

« وحيث أن اللجنة خالفت هذا الشرط واتقصت الاجرة الى ٨ جنيه مصرى مخالفة فى ذلك قرار اللجنة الصادر فى سنة ١٩٢١ التى رأت بقاء الاجرة كالوارد بالمقد

« وحيث أن هذه المخالفة فيها خروج عن الاختصاص ولذا لا يعتبر هذا قضاء بغير اختصاص ولذا لا يلتفت اليه

« وحيث يكون الحجز بالمقد الرسمى فى محله ارتكباناً على قرار اللجنة الصادر فى سنة ١٩٢١ »

(قضية الشيخ عبد الوهاب الخال ضد وزارة الاوقاف وكثير ومدبرة الخيطة مرة ٧٦٠ سنة ١٩٢٣ أصدر المحكم حقرة مراد حسن بك القاضي)

٤٢٥

محكمة بنى سوف الجزئية

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٣

ماهرات - مخالفة - عمل محل بالأداب العمومية المادة ٣٣٨ عتوبات

القاهرة القانونية

١ - أن جلوس الماهرات بالقهواي لا يمكن اعتباره مخالفة يجرى عليها حكم المادة ١٩ من لأئحة بيوت الماهرات لأن تلك المادة لا تنطبق الا فى حالة وجود المومس بباب منزلها أو بأحدى نوافذه

« ومن حيث انه يؤخذ من ذلك ان للشرع قصد بالحالة المنافية للحياة امرأ آخر غير مجرد السفور كأن توجد المرأة في محل عموى بحالة تظهر منافية للأداب بحسب العرف والمادة بأن كان جزء مما لا يجوز كشفه من جسدها عارياً والذي يؤيد ذلك كونه المشرع في المادة ٣٣٨ ع قرن حالة وجود الشخص بحالة منافية للحياة في الحالات العمومية بحالة الاغتسال في اللد والقرى بهذه الكيفية أي انه يرى في كلا الحالتين الى كشف ما يعتبر عورة من اجزاء الجسم اصطلاحاً

« ومن حيث انه بناء على ما تقدم فلا تكون المادة ٣٣٨ عقوبات منطبقة أيضاً » وبما انه لا يوجد نص آخر يجعل التهمة مسئولة جنائياً على مانسب اليها فلا جريمة في الموضوع ويتميز براءتها عملاً بنص المادة ١٤٧ جنابات »

(جتج بى سوب . قضية النيابة ضد ائيشه درويش
تمرة ١٩٠ سنة ١٩٢٢ . اصدر المحكم حضرة محمد
قتضى بك)

٢٢٦

محكمة السيد زينب الجزئية

دعى استلام اعيان الوقف المحكوم بها فانظر .
اختصاص قاضى الامور المستعجلة

القاهرة القانونية

حكمت المحكمة الشرعية باستحقاق شخص
للتنظر على أطيان وقف فرغ الدعوى باستلامها
أمام قاضى الامور المستعجلة . قضت المحكمة

الماهرات بابواب منازلهن أو بالتوافذ مراعاة
لما في ذلك من التحريض الضمنى للمارة على
الفسق حال مرورهم ببيوتهن .

« ومن حيث انه مما يؤيد كون المشرع جعل صاحبة البيت مسئولة ايضاً عن هذه الخالفة في حالة وقوعها من احدى مقطوراتها فكأنه بذلك اوجب عليها شيئاً من المراقبة لما يقع في منزلها من الخالقات التي يكون في وسعها منعها . اما ما يقع منها خارج المنزل ولا يكون في طاقتها منعه فن المستبعد أن يكون المشرع جعلها ايضاً مسئولة عنه .

« ومن حيث انه فضلاً عما تقدم فانه لو سلم بأن وجود اللوس في قهوة عمومية ممنوع قانوناً لوجب ايضاً منعها من الوجود بالحالات العمومية والسير في الطرق العامة مع انه يترتب على ذلك حرمانها من الخروج من منزلها بتاتاً ولو كان لقضاء حوائجها وهو مالا يظن ان المشرع قصده بحال من الاحوال » ومن حيث انه بناء على ما تقدم فتكون الواقعة غير منطبقة على المادة ١٩ من قانون لائحة بيوت الماهرات .

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالشق الثاني من التهمة وهو اعتبار ما حصل من التهمة امرأ مخالفاً لنص المادة ٣٣٨ عقوبات فانه لا يمكن التسليم بأن مجرد خروجها أو وجودها بقهوة عامة بحالة سفور امر مناف للأداب والا لا ينبى على ذلك اعتبار خروج كل امرأة خاضعة لقانون العقوبات المصرى سافرة امرأ مخالفاً بالأداب ومعاقباً عليه بمقتضى تلك المادة .

« وحيث أنه بعد أن يثبت الحكم النهائي ان المدعى عليهم غير محقين في وضع يدهم على الوقف لا يصح القول بأن الأمر غير مستعجل لأن تنفيذ الحكم الشرعي واجب ولذلك ترى المحكمة ان قاضي الامور المستعجلة مختص بنظر هذه الدعوى

« وحيث انه بالنسبة للسبب الثاني فإنه غير صحيح أيضاً لان هذه الدعوى لم تكن دعوى عينيه حتى يجب رفعها امام المحكمة الكائن في دائرتها العقار اذ الخلاف حاصل في أي المتخاصمين هو صاحب الحق في ادارة الوقف وقد فصل في هذا الخلاف بأن المدعية هي صاحبة الحق في تلك الادارة فالدعوى ليست عينيه بل هي دعوى شخصية وبعض المدعى عليهم مقيم في دائرة اختصاص هذه المحكمة هذا فضلاً عن ان المدعية لها طلبات اخرى في الدعوى غير استلام الاطيان وهي استلام جميع الأموال والاوراق والمستندات والدفاتر المتعلقة بالوقف

« وحيث يتعين اذن رفض الدفع المذكور والحكم باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى

عن الموضوع

« حيث انه لم ينازع احد من المدعى عليهم في طلبات المدعية غير يوسف بك صديق ولا حق له في هذه المنازعة لانه قد حكم في وجهه بالحكم الشرعي السابق ذكره بأرشدية المدعية واستحقاقها للنظر على اطيان ابعادية ناحية الشنطور ومن بينها الموقوف

بان هذه دعوى متعلقة بتنفيذ حكم نهائي صدر ضد شخص ثبت أنه ليس له أي حق في وضع يده على الوقف ولذا يكون قاضي الامور المستعجلة هو المختص بالفصل في الدعوى المحكمة :-

« حيث ان الحامي عن يوسف بك رشوان دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة لسببين . الاول كونها غير مستعجلة . ثانياً - كونها دعوى عينيه يلزم ان ترفع أمام المحكمة الكائن بدائرتها العقار

« وحيث أنه بالنسبة للسبب الأول ترى المحكمة ان هذا الدفع في غير محله لأنه من المقرر في المادة ٢٨ من قانون المرافعات ان يحكم قاضي المواد الجزئية في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ

« وحيث أن للدعية تطلب بدعواها هذه استلام أعيان وقف حكنت المحكمة الشرعية باستحقاقها للنظر على أطيانه بحكم صادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في ٢ اغسطس سنة ١٩٢٥ مؤيد من المحكمة الشرعية العليا بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٢١ فدعواها هذه متعلقة بتنفيذ ذلك الحكم الشرعي الذي صار نهائياً ولا يلزم البحث الا في كون طلب المدعية يعتبر مستعجلاً أو لا يعتبر

« وحيث أنه ظاهر من اسباب الحكم الشرعي السابق ذكره ان المدعى عليهم حاولوا كثيراً وأنه ظهر للمحكمة من تصرفاتهم أملها انهم كانوا يريدون الفرار من يد القضاء

تمسك المدعى عليه الاخير بأن الاستئناف اعلن بعد الميعاد لانه لم يذكر بالصورة تاريخ الاعلان

« وحيث انه بالجوع الى لأئمة الاجراءات في المواد المدنية والمخالفات امام محاكم الاخطا لا نجد الا قواعد عامة غاية ما يقصد منها علم المدعى عليه بالدعوى ولو بغير اعلان سابق ولم تنص على أوجه البطلان واذا رجعنا الى اوجه البطلان الواردة بقانون المرافعات نجدها معددة بالمادة ٢٢ منه وهي مع ذلك محل للنقاش والتفصيل . .

« ومن حيث ان الدفع القى امامنا مبني على عدم ذكر الميعاد في صورة الاعلان حتى يمكن معرفة ما اذا كان اعلن قبل مضي ميعاد الاستئناف أو بعد ذلك

« وحيث ان للواد التي اشارت اليها للمادة ٢٢ مرافعات لاتغير صراحة الى وجوب ذكر البيانات للشار اليها والصورة ايضاً وانما اقتصرنا على ذكر ما يجب ان يشمل الاعلان عدا المادة ١٣ فانها نصت على انه يجب ان يذكر في الاصل والصورة حضور الشاهدين ووضعهما ٥٥ والشخص اللعين للاعلان امضاءه أو اختتامه وهذه المادة تشير الى الحالة للنصوص عنها في المادة ١١ مرافعات فقط وهي حالة تعيين شخص بأمر من القاضي لتوصيل الاعلان في حالة بعد محل المعلن اليه عن مسكن المحضر . .

« وحيث انه مع التسليم بأن الصورة المقدمة من المستأنف هي نفس الصورة التي

من قبل والدها المرحوم رشوان باشا وعلى ما هو موقوف من قبله على حرمة مدفنه وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف كما سبق ذكره فيجب عليه ان يعلم المدعي اعيان الوقف المذكور »

قضيت المستجيلة هانم رشوان كريمة المرحوم رشوان باشا ضد سلطة ابراهيم باشا رفعت وبغيرين غرة ٦٠٩ سنة ١٩٢١ وقامه حشرة صاحب الغزة عثمان بك يوسف القاضي

٤٢٧

محكمة اخميم الجزئية

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

محكم اخطا . بطلان . غلو صورة الاعلان من التاريخ . أصل الاعلان . دعوى ريع . استئناف

القاعدة القانونية

- ١ - ليس اغفال ذكر التاريخ في الصورة من الاوجه المسقطه للاعلان قانوناً وانما العبرة بالاصل فاذا كان تاريخ الاعلان ميئناً به فلا يمكن ان يسقط من قيمته الا الطعن بالتزوير
- ٢ - ليس في لأئمة اجراءات محاكم الاخطا نص على بطلان اعلان الاستئناف اذا خلا من ذكر التاريخ
- ٣ - الحكم الصادر من محكمة الخط في دعوى ريع قيمتها ستاية قرش يكون قابلاً للاستئناف لان القانون انما نص على أن يكون حكمها نهائياً في مسائل الائيجار لناية الف قرش المحكمة :-

(الدفع الاول) - عن عدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد

المدة بالمادة ١١ مرافعات ولا يوجد بلائحة إجراءات محاكم الاخطاط ما يحتم توقيع المعلن وشاهدین على الاعلان وقصرت المادة الخامسة من تلك اللائحة نصها على ان الاعلانات تكون بمعرفة المحضر أو العمدة أو أي شخص يتدبه العمدة لذلك

« ومن حيث انه لذلك يتعين رفض الدفع الثاني

(الدفع الثالث - عدم جواز الاستئناف) لأن نصاب الدعوى مما لا يقبل الاستئناف « من حيث ان المستأنف ضده الرابع تمسك بنص المادة العاشرة فقرة رابعة من قانون محاكم الاخطاط ودفع بأن الدعوى غير قابلة للاستئناف

« ومن حيث ان قواعد الاختصاص يجب ان تؤخذ بطريق الحصر وبلا توسع أو قياس خصوصاً اذا ما كان الاختصاص استثنائياً كما هو الحال بالنسبة لمحاكم الاخطاط « ومن حيث ان المادة العاشرة فقرة رابعة تنص صراحة على اجرة المساكن والاراضي فلا يمكن ادخال الربيع الذي يطالب به عن الاغتصاب بطريق القياس

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فإن سبب التفریق ظاهراً ان دعاوى الايجار تكون اقرب للفصل واسهل بحثاً مما تقتضيه دعاوى الاغتصاب وما يحيط به من منازعات واثبات ونفي قد يشكل امره على تلك المحاكم « ومن حيث انه مما يؤيد ذلك نص

صلحت اليه من متولى الاعلان فان الاصل لتقديم مبین به تاريخ الاعلان ولا يمكن ان يسقط من قيمة ذلك الا الطعن بالتزوير « ومن حيث ان العبرة بالاصل ولا يكون المكس الا اذا كانت الصورة نفسها حسب الصيغة المدونة بها باطلة وليس انقال ذكر التاريخ في الصورة من الاوجه المسقطه للاعلان قانوناً

« ومن حيث ان الاعلان كان للمعلن اليهم شخصياً هذا الرابع فانه اعلن في شخص زوجته ووقعوا على الاصل بما يفيد الاستلام ولم يبد احد منهم أي اعتراض يفيد ان الاعلان كان بعد مضي ميعاد الاستئناف ولذا يتعين رفض هذا الدفع (الدفع الثاني - مطابقة الصورة للاصل وتوقيع متولى الاعلان وشاهدين)

« من حيث انه لا يوجد أي خلاف بين الاصل والصورة في نقطة جوهرية يبيح التمسك بطلان الاعلان

« ومن حيث ان مجرد عدم ذكر التاريخ في الصورة لا يدخل ضمن الاوجه المبينة بالمادة ٢٢ ووجود ذلك في الاصل الذي اعلن للمستأنف ضدهم مع توقيعهم عليه دون ابداء أي اعتراض عن الميعاد كاف للتسليم بمحصل الاعلان في التاريخ المدون بالاصل وعلم المعلن اليهم بذلك

« ومن حيث ان ما تمسك به المستأنف ضدهم من ضرورة توقيع متولى الاعلان وشاهدين قاصر على حالة الاعلان بالطريقة

« ومن حيث انه لذلك يكون الدفع الثالث في غير محله ايضاً ويتمين رفضه »
(قضية احمد السيد ابراهيم ضد محمد بجيت وآخرين
نمرة ٢٠ سنة ١٩٢٢ . أصدره المحكم حفرة عبد
اللطيف محمد بك القاضي)

تلك الفقرة على شرط آخر وهو تحديد الحد الاقصى للاجرة السنوية في هذه الحالة
« ومن حيث انه في حالة الاعتصاب لا يمكن الجزم بقيمة ذلك

قرار المجلس الانتخابي

٥٤٨١ شخصاً من نمرة ١٠٤٠٤ لنمرة ١٥٨٨٣
ونمرة ١٥٨٨٥ بمجدول انتخاب قسم بولاق
يدعوى انهم عمال شركة ترمواي مصر
والقسم المذكور كائن به مركز شركة الترمواي
باعتبار ان مركز الشركة يعتبر مركز اعمال
ومصلحة لجميع اعمالها .

« وحيث انه باطلاع اللجنة على التحريات والتحقيقات التي قام بها معاون المحافظة الذي انتدب لهذا العمل افضح اولاً ان لشركة الترمواي مركزاً عاماً تابعاً لقسم بولاق أي القسم المطلوب التقيد فيه . ثانياً ان لهذا المركز العام ثلاثة فروع تابعة لأقسام أخرى وهي بمجهاً للعباسية وشبرا والجيزة ، وتسمى هذه الفروع بالمخازن . ثالثاً ان جميع من وجد اسمهم يذاقر الشركة بمن تقدم عنهم طلب التقيد تابعون مباشرة لهذه الفروع الثلاثة وليس لهم علاقة بالمركز العام اكثر من علاقة المركز الرئيسي العام لكل مصلحة عمومية في القطر المصري بالفروع التابعة له في انحاء القطر
اللجنة : -
« حيث ان الطالب يرغب قيد اسماء

٤٢٨

لجنة انتخاب محافظة مصر
قرار تاريخه ٢١ يونيه سنة ١٩٢٣
موطن الانتخاب . ترميه
القاهرة القانونية

عرفت المادة « ٢ » من قانون الانتخاب موطن الانتخاب لكل شخص بأنه هو الجبهة التي يقيم فيها دائماً او التي بها مركز اعماله أو مصالحه . فعلى شركة ترمواي مصر التابعون لثلاث جهات مختلفة للعباسية وشبرا والجيزة ليس لهم ان يستعملوا حقوقهم الانتخابية في عابدين بناء على ان مركز الشركة المستخدمين هم فيها تابع لعابدين . لأنه ليس لهم علاقة بالرئيس العام اكثر من علاقة بالمركز الرئيسي العام لكل مصلحة عمومية في القطر المصري بالفروع التابعة له في انحاء القطر

اللجنة : -

« حيث ان الطالب يرغب قيد اسماء

اتخاذ مركز الجمعية مركز اعمال ومصالح لم وبالتالي موطن انتخاب لم . ومثلهم الاعضاء المنتسبون الى الجمعية فانه ولو ان لم مصالح في مركز الجمعية الا أن شرائط العضوية غير متوفرة فيهم

اللجنة : -

« حيث انه قد تقدم من محمد كامل حسين افندي المدرج اسمه في جدول الانتخاب بكرة ٧٠٣١ قسم بولاق طلب بقيد عدد ١٣٥٤ من الاشخاص في دفتر انتخاب قسم عابدين بدعوى أنهم أعضاء لجمعية تدعى بجمعية الكنوز النوية مركزها تبع هذا القسم

« وحيث ان الفصل في هذا الطلب يتوقف على البت اولا فبا اذا كان مركز هذه الجمعية يعتبر مركزاً لاعمال ومصالح جميع أعضائها طبقاً لفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الانتخاب أم لا .

« وحيث انه عن ذلك فان هذه الجمعية التي هي جمعية خيرية مدنية والتي تكونت لترقية حالة العشرة النوية من الوجهة المادية والادبية ولاصلاح شؤونهم كما جاء بالمادة الثانية من قانونها : اولا لها شخصية مدنية وهذا امر مقرر في المحاكم الاهلية والمختلطة المصرية بالأحكام الصادرة منها (حكم محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩١٩ صحيفة غرة ٢١٥ من مجموعة احكام المحاكم المختلطة السنة المذكورة) وثانياً لها مركز تبع قسم عابدين فنجتمع

« وحيث ان كل مستخدم في شركة الترامواي وان كان خاصاً للأوامر التي تصدر من مركز الشركة العام الا ان هذه العلاقة لا تجعل له مركز اعمال ومصالحة في مركز الشركة العام والا صح لجميع موظفي الحكومة وغيرها من المصالح الخصوصية التي لها مركز رئيسي بالقاهرة ان يحملوا مركز اعمالهم القاهرة ولو ان مركز اعمالهم ومصالحهم في الواقع اسوان مثلاً وهذا ما لم يقصده قانون الانتخاب .

« وحيث انه لذلك ترى اللجنة ان هذا الطلب في غير محله ويتمين رفضه »

(طلب حصرة الاستاذ محمد افندي كامل حسين الهادي من غرة ١٠٤٠٤ الى ١٠٤٨٣ . صدر القرار برأسة حضرة صاحب البرة سيد فؤاد الحولي بك وعضوية حضرتي ابراهيم طارف بك ودرويش حجاب بك)

٤٢٩

لجنة انتخاب محافظة مصر

قرار تاريخه ١٦ يونيو سنة ١٩٢٣
موطن . الانتخاب . جمعية خيرية . اعضاء
شرف . اعضاء منتسبون .

القاهرة القانونية

يعتبر مركز اعمال ومصالح وبالتالي موطن انتخاب مركز الجمعية الخيرية المدنية التي تكون لترقية حالة العشرة النوية من الوجهة المادية والادبية ولاصلاح شؤونهم اعضاء الشرف الذين ينتمون لجمعية خيرية ليس لهم الا علاقة اسمية فقط بالجمعية لا يترتب عليها أي نتيجة سياسية . ومن ثم لا يجوز لم

أعضاؤها فيه لتقرير ما فيه مصلحة الشريحة المذكورة .

« وحيث ان أعضاء هذه الجمعية ينقسمون الى قسمين أعضاء أصليين وأعضاء شرف كما هو وارد بقانون الجمعية وقد قرر محمد افندي كامل حسين طالب التيد ان المطلوب قديم جميعهم أعضاء أصليين ولذلك لا ترى اللجنة محلاً للبحث عن حالة الأعضاء الشرف الذين هم في الواقع ليس لهم الا علاقة اسمية فقط بالجمعية لا يترتب عليها أي نتيجة سياسية

« وحيث أن الأعضاء الاصليين ينقسمون قسمين الأول يتكون منهم مجلس الادارة واللجان الفرعية والثاني هم باقي الأعضاء المنتسبين للجمعية . أما عن القسم الأول أي من يتكون منهم مجلس الادارة وكذا اللجان الفرعية كالجنتي للتعليم والتحكيم فان مركز الجمعية يعتبر بلا شك مركز أعمال ومصلحة لم لأنه من المحتم عليه الاجتماع في هذا المركز من وقت لآخر في الاوقات الميئنة في قانون الجمعية وفي دفتر محاضرها للنظر في أمور ومصلحة هذه الجمعية بصفتهم مديرين لها وقائمين بأعمالها ولذا يكون لهذا القسم من الاعضاء مركز أعمال ومصلحة في الجهة التي بها مركز الجمعية ويكون طلب قيد أسما هؤلاء في دفتر انتخاب قسم مركز الجمعية في محله ويتمين قبوله .

« وحيث انه بالنسبة لقسم التسليقي وهم الاعضاء المنتسبون الى الجمعية فانه ولو أن لم مصلحة في مركز الجمعية لالتجأهم اليها لعقد الجمعية العمومية منهم والاستفادة من وجودهم بهلذاوله في شؤونهم ولأخذ رسائلهم البريدية التي ترد اليهم في مركز هذه الجمعية وأخذ المعلومات اللازمة لأحوالهم المعيشية ولتسلم أيضاً فيه اذ يوجد به مكتب للتدريس . الا أن عضوية هؤلاء في هذه الجمعية غير ثابت لأن طالب قيد اسماهم لم يقدم الدليل على عضويتهم حسب الشروط الواردة بقانون هذه الجمعية في المادة الثانية من الباب الثالث منه اذا شرط فيها تقديم طلب على استارة تعطى من الجمعية لكل شخص يريد أن ينضم الى هذه الجمعية ولم يقدم محمد كامل حسين افندي أي استارة موقع عليها من أي فرد من هؤلاء الأعضاء كما أنه لم يقدم دفتراً ميئناً فيه أي اسم منهم . وأما قرار مجلس ادارة الجمعية المؤرخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢٣ ومصدق عليه من محكمة مصر الكلية الأهلية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٣ فهذا فضلاً عن أنه غير مستوف الشروط الواردة بقانون الجمعية (لأن هذا القرار صادر من خمسة أعضاء وقانون الجمعية يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور ثلث الأعضاء الذين عددهم ٤٨ عضواً) فان هذا القرار غير منتج أصلاً لأن قرارهم لمضوية أشخاص ليس بدليل على عضوية هؤلاء ولا حجة عليهم وعلى ذلك يتمين

المذكور لم يصل للمديرية الا في يوم اول يونيه سنة ١٩٢٣

وحيث ان القاعدة الاصلية المنصوص عنها بالمادة ١٢ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ هي ان تقدم الطلبات كتابة للمدير لفاية اليوم المحدد بالقانون ومؤدى ذلك ان الواجب وصولها للمديرية لفاية اخر اليوم المحدد قانوناً لتقديم الطلبات وبما يؤيد هذا ما جاء بالفقرة المشار اليها من انه يتعين على المديرية ان تقيد الطلبات حسب تواريخ ورودها بدفتر خاص وان تعطى ايصالات لمقدميها ومعنى ذلك ان يكون عند صاحب الشأن اثبات على تقديمه الطلب في الميعاد المقرر « وحيث ان هذا الطلب وصل للمديرية بعد الميعاد فيتعين عدم قبوله كذلك

وبعد الاطلاع على المادة ٢١٥ والقرار الوزاري المشار اليها قررت اللجنة عدم قبول الطلب لتقدمه بعد الميعاد »

(طلب عبد الحافظ السمره مرة ٣٢٩٦ - صدر القرار برقاسة حضرة صليب السادة محمد حلمي عيسى بلشا وبحضور حضرتي محمد موفق ابراهيم بك القاضي وحافظ بك الفتاوى اعضاء)

٤٣١

لجنة انتخاب مديرية الغربية

قرار تاريخه ٦ يونيه سنة ١٩٢٣

لانتخاب لجان الانتخاب - تقديم كشف لمرتب على الجداول - عدم انتصابها

القاهرة القانونية

قدم شخص للجنة المنصوص عليها في

رفض هذا الطلب بالنسبة لمؤلا الاعضاء والاسم السابق ذكره ضمنهم »

(طلب حضرة الاستاذ محمد كامل حسين لفتدى الحاشى من فترة ٩٠٠٠ الى فترة ١٠٤٠٣ صدر القرار برقاسة حضرة صاحب العزة سيد فؤاد الحولى بك وكيل المحافظة وعضوية حضرتي ابراهيم طرف بك القاضي وعبد القادر الجلال بلشا)

٤٣٠

لجنة انتخاب مديرية الغربية

قرار تاريخه ٦ يونيه سنة ١٩٢٣

طلب درج اسم - ميعاد وصوله

القاهرة القانونية

ضمم من نص المادة ١٢ من قانون الانتخاب ان طلبات ادراج الاسماء او حذفها يجب ان تصل للمديرية او المحافظة لفاية آخر يوم من الميعاد المضروب لتقديم الطلبات. فاذا وضع الطلب في البوستة في آخر يوم ولكنه لم يصل للمدير الا في اليوم التالي وجب عدم قبوله

اللجنة :-

« من حيث ان القرار الوزاري الصادر بتاريخ اول مايو سنة ١٩٢٣ حدد يوم ٣١ مايو سنة ١٩٢٣ لنهاية تقديم الطلبات الخاصة بمجداول الانتخاب سواء من جهة ادراج الاسماء وحذفها

وحيث انه وان اتضح من تاريخ الطلب وتاريخ ختم البوستة انه قدم لبوستة المحلة وطنطا في يوم ٣١ مايو سنة ١٩٢٣ فان الطلب

« وحيث ان هذا الطلب بهذه الصفة مخالف لنص المادة ١٢ من قانون الانتخابات » (طلب محمد امين سرور نمرة ٣٢٩٥ . صدر القرار برتبة خفزة صاحب السلطنة محمد حلمي عيسى بلنا وبحضور خفرتي محمد توفيق ابراهيم بك القاضي وحافظ بك المشاوي اعضاء)

٤٣٢

لجنة انتخاب مديرية الغربية

قرار تاريخه ٩ يونيه سنة ١٩٢٣

الحل الانتخابي . من الناخبين . عدم اختصاصها بالفصل (المادة ١٣ من قانون الانتخاب)

القاعدة القانونية

ان اللجنة المنو عنها في المادة ١٣ من قانون الانتخاب غير مختصة بتصحيح سرن الاشخاص المدرجة اسماؤهم في جداول الانتخاب لان وظيفتها قاصرة فقط على الفصل في الطلبات الخاصة بدرج الاسماء او حذفها

اللجنة : —

« حيث ان الطالب معترف بطلبه ان اسمه مقيّد بمجدول الانتخابات ويطلب فقط تصحيح سرنه بمجمله ٢٥ سنة بدلا من ٢٠ سنة

« وحيث ان عمل هذه اللجنة هو الفصل في الطلبات الخاصة بمجدول الانتخابات من جهة ادراج الاسماء او حذفها وليس من اختصاصها ان تقرّر عمل اي تصحيح في البيانات المدونة بالجداول المذكورة »

(طلب محمد ابو الملا نمرة ٤٨٢ . صدر القرار برتبة خفزة صاحب السلطنة محمد حلمي عيسى بلنا وبحضور خفرتي محمد توفيق ابراهيم بك القاضي وعبد العزيز بك خضر اعضاء)

المادة ١٣ من قانون الانتخاب طلب ارفق به كشفاً يحتوي على ٩٥٤ اسما وطلب من اللجنة مراجعة هذا الكشف على جدول الانتخاب وقيد اسم من يظهر ان اسمه غير مدرج

قررت اللجنة عدم قبول الطلب لمخالفته لنص المادة ١٢ لانه ليس من وظيفتها مراجعة الجداول أو الامر بمراجعتها بناء على طلب عام يقدم لها

اللجنة : —

« من حيث ان القانون فرض ميعاداً معيناً لعرض جداول الانتخابات بعد عملية اللجنة الاولى حتى يتاح لكل ذي مصلحة ان يطلع عليها ثم يطلب من هذه اللجنة اما ادراج اسم شخص اعمل ادراجه أو حذف اسم شخص ادرج بغير حق ومؤدى ذلك ان تكون الاسماء التي تقدم لهذه اللجنة معينة حتى تستطيع الفصل في الطلبات المقدمة من حيث احقية الطالب أو عدم احقيته ولم يكن من وظيفة هذه اللجنة مطلقاً مراجعة الجداول أو الامر بمراجعتها بناء على طلب عام لمعرفة ما اذا كانت الاسماء الواردة به مقيدة بها من عدمه

« وحيث ان هذا الطلب تناول اسماء عدة وطلب فيه من اللجنة ان تأمر بمراجعة دفتر الانتخابات فن لم يظهر اسمه مقيداً تأمر بقيدده

٤٣٣

لجنة انتخاب مديرية الغربية

قرار تاريخه ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٣

موطن انتخاب . تعريفه . تعريف المصالح

القاعدة القانونية

موطن الانتخابات لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائماً أو التي بها مركز أعماله أو مصالحه. والمصالح التي يصح اتخاذ مركزها موطن انتخاب يجب أن تكون بكيفية ظاهرة ومعلومة لكافة بحيث يمكن تعيينها وتحديدتها لأن تكون حاصلة بطريق غير جلي للجمهور

اللجنة : —

« حيث أنه يستفاد من الملحوظات السابق تقديمها كتابةً للجنة أن القيد الذي يشترطه القانون في الموطن الانتخابي وهو الجهة التي يقيم بها الشخص دائماً أو التي بها مركز أعماله أو مصالحه غير متوفر هنا لأنه يتعين أن يكون للشخص مركز حتى يعتبر هذا المركز موطناً له ويجوز له حينئذ أن يتولى حقوقه الانتخابية فيه

« وحيث أن المطنون فيه يقر أن الملاك الموجودة هي لوالده وإن له هو شخصياً مصالح مالية خاصة مع بعض الأتارب لم تأخذ الشكل العقاري

« وحيث أن مع التسليم بأنه ليس من الضروري أن تكون المصالح عقارية صرفة لا احتمال أنها تكون تجارية ولكن يجب على

كل حال أن تكون المصالح بكيفية ظاهرة ومعلومة لكافة بحيث يمكن تعيينها وتحديدتها لا أن تكون حاصلة بطريق غير جلي للجمهور « وحيث أنه إذا اضيف لذلك ماقرره عمدة الناحية من أن المطنون فيه ليس له املاك ولكنه سمع فقط الاشاعة أن والده كتب له عشرة فدادين ولكنها لا توجب باسم والده ومن أنه لا يحضر للبلد إلا زائر أكان في ذلك قرينة على صحة ما تقدم

« وحيث أنه لذلك ترى اللجنة أن شرط الموطن الانتخابي غير متوفر خصوصاً وأنه ظاهر أن المطنون فيه محل إقامة أخرى وهو مكتبه الخاص بالمحاماة »

(طعن تميم أحمد حسن فمرة ٣٠٦٧ . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمي عيسى باشا وبحضور محمد توفيق إبراهيم بك القاضي وحافظ المنشاوي بك أعضاء)

٤٣٤

لجنة انتخاب مديرية الشرقية

قرار تاريخه ٢١ يونيو سنة ١٩٢٣

حقوق انتخابية . مفلس . صالح . كونكورساتو .

القاعدة القانونية

قضت المادة الخامسة من قانون الانتخاب بأيقاف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة إلى طائفة من الأشخاص منهم الذين اشهر افلاسهم وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ اشهار افلاسهم

الرابعة منه لمعرفة ان كانت حالة الطالب تنطبق عليها ام لا

« وحيث ان المفهوم من روح التشريع ان نقطة « رشوة » الواردة في المادة الرابعة هي الرشوة المنصوص عنها في قانون العقوبات لا الرشوة الانتخابية التي يرتب عليها القانون حرماناً وقتياً كما جاء مفصلاً بالمادة الخامسة لحرماناً مؤبداً كما جاء بالمادة الرابعة »

(طلب الشيخ محمد علي صالح غرة ١٠٣٨ . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السطة عمود صافق يونس بإنشاء عضوية حضري عثمان يوسف عارف بك القاضي وعبد اللطيف واكد بك)

٤٣٦

لجنة انتخاب مديرية الفيوم

قرار تاريخه ١٧ يونيه سنة ١٩٢٣

تقديم طلبات ادراج الاسماء أو حذفها . للمديرية أو المحافظة رأساً

القاهرة القانونية

طلبات ادراج الاسماء أو حذفها يجب ان تقدم كتابة للمدير في المديرية والمحافظات في المحافظات . فاذا تقدم الطلب للمركز ثم حوله المركز للمديرية في الميدان القانوني كان مقبولا شكلا

اللجنة : -

طرح امام اللجنة الطلب المقدم للمديرية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٣ بواسطة مركز سنورس من عبد الله يوسف الحصري من ناحية الكيماوي التقديمية المتقدمة بمرمرة ١١٥٩ عن ادراج اسماء مجديول الانتخاب انخاص بها لانه اهل ادراجها بغير حق

عمل الكونكوردا تومع الدائنين لا يزيل حالة الافلاس بل تبقى ما بقي الكونكوردا تومع

اللجنة : -

« حيث ان حالة الافلاس تمنع من القيد مدة خمس سنوات طبقاً للمادة الخامسة من قانون الانتخاب وحيث ان عمل الكونكوردا تومع الدائنين لا يزيل حالة الافلاس بل تبقى ما بقي الكونكوردا تومع (طلب متولي راضي غرة ٨ . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السطة عمود صافق يونس بإنشاء عضوية حضري عثمان يوسف عارف بك القاضي وعبد اللطيف واكد بك)

٤٣٥

لجنة انتخاب مديرية الفيوم

قرار تاريخه ٦ يونيه سنة ١٩٢٣

حق الانتخاب . رشوة

القاهرة القانونية

ان الرشوة المنوه عنها في المادة الرابعة من قانون الانتخاب التي تحرم حق الانتخاب ابدا هي الرشوة المنصوص عليها في قانون العقوبات لا الرشوة الانتخابية التي تحرم حق الانتخاب لمدة مؤقتة طبقاً للمادة الخامسة

اللجنة : -

« حيث ان اللجنة ترى انه لا يحل لتطبيق المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ على هذه الحالة لأن القانون حديث ولم يطبق بعد فوجب الرجوع للمادة

اللجنة :-

« وحيث انه جاء بالمادة ٨٨ من قانون القردة العسكرية الصادر به الامر المالى المؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ان الاشخاص المطلوبين للتجنيد يكشف عليهم بمعرفة احد الضباط الطبيين المفتشين والذى يوجد منهم لائقاً في الخدمة العسكرية يرسل الى ديوان الحرية لتجنيد - وقد جاء في المادة ٨٩ التى تليها ان كل قرر يرسل الى ديوان الحرية يكشف عليه الادبونات جنرال والحكيمباشى أو من يقوم مقام كل منهما وتبدأ خدمته العسكرية من اليوم الذى يصادق فيه على تجنيده .

« وحيث انه مما تقدم يتضح جلياً ان الطلاب لم يكن تحت السلاح ويتعين قبول طلبه ودرج اسمه بمجداول الانتخاب »
(طلب محمد احمد صالح نمرة ٧٦١٤ . صدر القرار برتبة حضرة صاحب المزة بدرخان على بك وعضوية حضرتي سلم زكي بك القاضى ومحمد على سرور بك)

٤٢٨

لجنة انتخاب مديرية جرجا

قرار تاريخه ٥ يونيه سنة ١٩٢٣
حق الانتخاب . التنظس من اللجنة العسكرية .
تقرر على قرار

القاعدة القانونية

نصت المادة الرابعة من قانون الانتخاب على حرمان المحكوم عليهم في جريمة ارتكبت لتتخلص من الخدمة العسكرية حق الانتخاب أبداً . فمن حكم عليه بالحبس نظيره تسره على نفر

وبعد الاطلاع على الاوراق الخاصة بهذا الموضوع

اصدرت اللجنة القرار الآتى

« حيث ان الطلب وان كان تقدم للمركز الا انه حوله للمديرية في الميماد القانوني فهو مقبول شكلاً

« وحيث تبين للجنة من التحريات التى اجريت عن ذلك بواسطة المديرية ان المطلوب درج اسمه حائز للاشتراطات القانونية »

(طلب عبد الله يوسف المصري نمرة ١١٥٩ . صدر القرار برتبة حضرة صاحب المزة يونس صالح بك ومفتري امين بك زكي القاضى ونحبيب بك عريلى من اعضاء)

٤٢٧

لجنة انتخاب مديرية بني سويف

قرار تاريخه ١٣ يونيه سنة ١٩٢٣
حق الانتخاب . الماروب قبل الكشف عليه
لتجنيد . خدمة عسكرية . تحت السلاح .

القاعدة القانونية

نصت المادة « ٦ » من قانون الانتخاب ان
ان حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود في الجيش أو في البحرية الذين ليسوا في الاستدعاء أو في اجازة حرة يكون موقوفاً ما داموا تحت السلاح . فالشخص الذى تمكن من الحرب قبل ارساله الى ديوان الحرية للكشف عليه ولم يصادق على تجنيده لا يستبر قانوناً ان خدمته العسكرية قد بدأت ومن ثم لا يمكن اعتباره انه تحت السلاح بناء عليه يكون له حق الانتخاب

على أن المحكوم عليهم في خيانة الأمانة محرمون حق الانتخاب أبداً وهذه جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات في المادة ٢٩٦ فن حكم عليه بقوبة اختلاس اشياء محجوز عليها قضائياً أو ادارياً وتسلت اليه بصفة حارساً عليها لا يحرم حق الانتخاب لان اختلاس الحارس المعين على اشياء محجوز عليها يعاقب عليه بالمادة ٢٩٧ عقوبات . وقد اعتبرها الشارع جريمة قائمة بنفسها تبين جريمة الاختلاس والتبديد المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات

الجنة : —

« حيث ان الطالب عمره ستين سنة وصناعته مزارع ويريد قيد اسمه بمجدول جزيرة اولاد حمزة »
« وحيث ان الطالب محكوم عليه في القضية نمرة ٣٨٤ جنح جرجا سنة ١٩١٩ لتبديده ١٥ اردباً شميراً و ١٠ حملات من شعير و ٤ حملات من فول ملكه تسلمت اليه بصفته حارساً بالمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ وحكم فيها بحبسه ١٥ يوماً بسيطاً وكفالة ٢ جنيه »

« وحيث ان المادة الرابعة من قانون الانتخاب نصت على حمله جرائم منها خيانة الأمانة »

« وحيث ان الرجوع الى المادة ٢٩٧ ع نجد انها نصت بالحكم بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ ع الخاصة بجريمة التبديد »

قرعة لا يدخل في عداد المحرومين حق الانتخاب لان التستر على نقر القرعة ليس معناه التخلّص من الخدمة العسكرية بل تخليص نقر من هذه الخدمة و فرّق بين الحالتين

الجنة : —

« حيث ان السابقة المحكوم بها عليه بالحبس ٨٣ يوماً هي تقتصر على نقر قرعة »
« وحيث ان اسم الطالب مقيد بالمجدول نمرة ١٧٧٢ ومؤشر امامه بما يفيد الحكم عليه بهذا الحكم »
« وحيث ان التستر على نقر ليس معناه التخلّص بل التخليص »

« وحيث ان الوارد بالمادة الرابعة فقرة ثالثة من قانون الانتخاب لا تساعد على ادخال المذكور ضمن دائرتها لان التخلّص شيء والتخليص شيء آخر ولان كل ما يمكن ان يفهم منها انها خاصة وقاصرة على الافراد الذين يجنبون عن اداء هذه الخدمة ويسعون للتخلّص منها كما تشير الى ذلك مواد قانون القرعة نمرة ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ »

(طلب محمد قاسم قاسم ، صدر القرار بوقالة خفزة صاحب المزة مصطفى صبرى بك مدير جرجا وحفري عبد اللطيف محمد بك القاضي واحد بك حميد أورشبب اعضاء)

٤٣٩

لجنة انتخاب مديرية جرجا

قرار تاريخه ٥ يونيه سنة ١٩٢٣

حق الانتخاب - اختلاس اشياء محجوزة .

القاهرة القانونية

نصت المادة الرابعة من قانون الانتخاب

(خيانة الامانات) وبعبارة أخرى نجد ان
الوارد بها جريمة خاصة خارجة عن المادة
٢٩٦ ع

« وحيث ان النص بهذه العقوبة لا يعطى
الجريمة صفة الجريمة المنصوص عليها بالمادة
٢٩٦ ع التي هي خيانة الامانة

وحيث انه يترب على الجرائم المنصوص
عليها في قانون الانتخاب الحرمان من
الحقوق السياسية ولخطورة ذلك يجب عدم
التوسع بطريق القياس بل الرجوع الى
النص الصريح

« وحيث انه يؤخذ من نص قانون
الانتخاب انه قاصر على حالة خيانة الامانة
التي تنطبق عليها المادة ٢٩٦ فقط

« وحيث ان كل ما اراده الشارع من
معاقبة المالك في الحالة السابق بيانها هو مجرد
ضمان تنفيذ الاحكام والاوامر التي تصدر من
المحاكم واحترامها

« وحيث انه مما يتفق مع ما سبق تغيير
المشرع التمييز بالمادة الرابعة من قانون
الانتخاب بلفظة خيانة الامانة مما يؤخذ
منه اختلاس مال الغير المسلم اليه بمقتضى
عقد من العقود المينة بالمادة ٢٩٦ ولو انه
اراد غير ذلك لمبر بلفظ الاختلاس وهي
اكثر تعميماً »

(طلب موسى عبد الولى . صدر القرار برقاسة
حفرة صاحب النزة مصطفى صبري بك مدير جرجا
والهيئة السابعة)

٤٤٠

لجنة انتخاب مديرية جرجا

قرار تاريخه ٥ يونيه سنة ١٩٢٣

قيد الاسم . مرور خمس سنوات على حكم في اختلاس
ايقاف التنفيذ .

القاهرة القانونية

حكم على شخص بالحبس وايقاف التنفيذ
ثم مضت خمس سنوات دون ان يرتكب جريمة
او يحكم عليه في جناية أو جنحة اخرى فبحسب
نص المادة ٥٣ من قانون العقوبات يعتبر الحكم
المذكور كأن لم يكن . بناء عليه يصح للشخص
المحكوم عليه في جريمة اختلاس هذا شأنها
وهذا حكما ان يطلب قيد اسمه في جدول
الانتخاب

اللجنة : —

« حيث ان اسم الطالب مقيد بمجدول
الانتخاب تحت نمرة ١٠٧٢
« وحيث انه قد مضت خمسة سنوات
على جريمة الاختلاس المنسوبة للمذكور دون
ان يرتكب أو يحكم عليه في جناية أو
جنحة اخرى

« وحيث ان الحكم قضى بأيقاف
التنفيذ ومضى خمس سنوات عليه دون ان
يرتكب أو يحكم عليه في جناية أو جنحة اخرى
« وحيث انه بنص المادة ٥٣ عقوبات
يصبح الحكم كأنه لم يكن ويسقط بذلك
جميع ما يبنى عليه »

(طلب عمود محمد عتاني . صدر الحكم برقاسة
حفرة صاحب النزة مصطفى بك صبري مدير جرجا
والهيئة السابعة)

ليكونوا أعمال تليفون فقط وشروطهم صريحة بذلك وانهم لذلك لا يتمتعون بالحركات العسكرية كباقي الخفراء ولا يلبسون لبس الخفر ولا يستلمون سلاحاً ولا يستعملون لأي عمل من أعمال الخفر كحفظ الدرك والداوريات وغير ذلك وعلى العموم لا يشتغلون بغير عمل التليفون وفي مدة النهار فقط

« وحيث ان منشور الوزارة نمرة ٢٧٠ في ٣ يونيه سنة ١٩٢٢ ماوضع كما هو ظاهر من منطوقه الا لجرد اخضاع المذكورين للمعاينة العسكرية رغبة في محافظتهم على القيام بعملهم المهام

« وحيث انهم لذلك جميعه يخرجون عن اية هيئة ذات نظام عسكري وبالتالي لا يتمتعون خفراء نظاميين تحت السلاح أو ضمن اية هيئة مسلحة »

(ملن اهد قاسم عليان ضد عبد المطلب عند عبد المطلب - صدر القرار بولائة حضرة صاحب العز - مصطفى صيري بك مدير جرجا والهيئة السابعة)

٤٤١

لجنة انتخاب مديرية جرجا

قرار تاريخه ٥ يونيه سنة ١٩٢٣

حق الانتخاب - عمال التليفون

القاهرة القانونية

نصت المادة السادسة من قانون الانتخاب على أن حق الانتخاب يكون موقوفاً بالنسبة إلى الضباط وصف الضباط والجنود في البوليس أو في مصلحة خفر السواحل أو في اية هيئة ذات نظام عسكري. وعمال التليفون ولو أنهم خاضعون بحسب منشور وزارة الداخلية نمرة ٢٧٠ للمحاكمة العسكرية الا أنه لا يمكن اعتبارهم داخلين في هيئة ذات نظام عسكري ظمهم اذا حق الانتخاب مثل سائر الافراد

اللجنة : —

« حيث ان عمال التليفون يلاحظون بالخدمة

فتاوى شرعية

٤٤٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وقف - اجارة - تصرف الناظر - تفسير شرط الواقف

القاهرة الشرعية

الاج واقف للناظر على وقته ان يؤجر كل

أو بعض اعيان الوقف للمستحق الذي يطلب منه ذلك . فالشرط غير ملزم الناظر وانما يتضمن الاباحة فقط . فلناظر ان يؤجر المستحق او أن يرفض التأجير اليه حسب ما يترأى له .

السؤال

سئل في واقف وقف وقفاً وشرط فيه

السؤال

سئل في وقف له ناظران معينان من قبل القاضى ثانيهما ضم الى الاول ليعلاما وبالفعل قد عملا معا فيما يتأى اشتراكما فيه من الاعمال والناظر المضموم يريد وضع يده على دفتر الوقف وغلاته المتحصلة المحفوظة تحت يد الناظر الاول . فهل للناظر الاول ان يتمتع من ذلك لان هذا ليس من الاعمال التى يمكن الاشتراك فيها اذ وضع يد احدهما عليها يفوت وضع يد الآخر . ام ليس له ذلك وعلى فرض جواز ذلك هل الناظر الاول غير مطالب بشي . فيما لو سلم ماتحت يده مما ذكر الى الناظر المضموم ويدهه ام ماذا يكون الحال ؟

الجواب

ان حكم الناظرين كحكم الوصيين . وقد قال المرحوم العلامة صاحب الفتاوى المهدية ضمن جواب عن سؤال بصحيفة ١٨٥ جزء ٧ مائه : «وقد صرحوا بأن الوصيين لو اختلفا في المال عند من يكون فان كان يحتمل القسمة يكون عند كل واحد منهما نصفه . وان كان لا يحتمل القسمة بينهما انه زمانا أو يستودعانه» لان لها ولاية الايداع كما ذكره البيري عن البدائع ومنه يعلم الجواب في هذه الحادثة والله اعلم . مفتى الديار المصرية عبد الرحمن قراعه

شروطا منها ان الواقف المذكور اباح لمن يكون ناظرا على هذا الوقف ان يؤجره كلا أو بعضا لمن يكون مستحقا في الوقف المذكور اذا طلب منه ذلك . فهل هذا الشرط يكون ملازما الناظر بأن لا يؤجر الا للمستحق في الوقف المذكور او ليس ملازما ويكون للناظر المذكور حق التأجير لغير المستحق ؟

الجواب

شرط اباحة الواقف للناظر تأجير اعيان الوقف كلها او بعضها لمن يطلب ذلك من المستحقين لا يوجب على الناظر التأجير للمستحق وانما هو مسوغ فقط . والفرق بين الاباحة والوجوب واضح لا يحتاج الى تدليل والله اعلم . مفتى الديار المصرية عبد الرحمن قراعه

٤٤٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة الفتى

بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

وقف . تعدد النظار . اختلاف النظار . من يستلم المال .

الفاخرة الشرعية

حكم الناظرين كحكم الوصيين اذا اختلفا في المال عند من يكون . فان كان يحتمل القسمة يكون عند كل واحد منهما نصفه وان كان لا يحتمل القسمة فيهما انه زمانا أو يستودعانه

٤٤٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ اول فبراير سنة ١٩٢٠

وقف . النظر . ضم ثقة . اختصاص الناظر .
حقه في الاجر

القاعدة الشرعية

ان ضم الناظر الثقة الى الناظر الاصلى في النظر على الوقف واذن الثقة بالافراد بالعمل لا يمنع الناظر الاصلى من العمل بالاتحاد مع الناظر الثقة لأنه بهذا الضم والاذن لا ينزع الناظر الاصلى من النظر لأنه لم يمنع عن العمل بالكلية وانما منع فقط عن العمل منفرداً وحينئذ يستحق الناظر الاصلى الاجر المشروط له من قبل الواقف او المقرر له من قبل القاضى

السؤال

سئل في ناظر وقف معين من قبل الواقف قضى عليه بضم ثقة أمين اليه في النظر واذن الثقة بالافراد في العمل . فهل هذا الحكم يمنع الناظر الاصلى من العمل مع الثقة ما لم يختلفا او ليس للناظر الاصلى ان يعمل في الوقف ولو بالاتحاد مع الثقة اى عمل في الوقف . واذا كان كذلك فما الفرق بين الحكم عليه بما ذكر والحكم عليه بالعرل . وهل ما حصل على وجه ما ذكر يمنع استحقاقه لما شرطه له الواقف من الاجرة ؟

الجواب

نقيد ان ضم الناظر الثقة الى الناظر الاصلى في

النظر على هذا الوقف وأذن الثقة بالافراد بالعمل لا يمنع الناظر الاصلى من العمل في ادارة شؤون الوقف المذكور بالاتحاد مع الناظر الثقة المضموم اليه لانه بهذا الضم والاذن المذكورين لا ينزع الناظر الاصلى من النظر على هذا الوقف لأنه لم يمنع عن العمل بالكلية وانما منع عن العمل منفرداً عن الناظر المضموم الثقة . وللتقة المضموم ان يتصرف منفرداً عن الناظر الاصلى فالناظر الاصلى ما زال ناظراً على الوقف وحينئذ يستحق الاجر المشروط له من قبل الواقف او المقرر له من قبل القاضى بخلاف ما اذا عزل الناظر الاصلى من النظر على الوقف فإنه ليس له ان يعمل فيه اصلاً ولا بالافراد ولا بالاتحاد مع الناظر الآخر . ولا يستحق اجرة النظر لكونه لم يبق ناظراً بعد العزل وهذا هو الفرق بين ضم الثقة واذنه بالافراد وبين عزل الناظر ؟

مفتى الديار المصرية

محمد بنيت

٤٤٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وقف . ناظران . وفاة ائدهما .

القاعدة الشرعية

على وقف ناظران . ناظر أصيل وناظر

السؤال

سئل في وقف اقسم اعيانه نظاره ومستحقوه
بينهم قسمة مائة بقتضى عقد اتفاق عرفى فهل
يجوز شرعاً لاحد المستحقين ابطال هذه القسمة
وان رضى بها قبل ذلك ام لا ؟

الجواب

ان المنصوص عليه شرعاً انه يجوز قسمة
ايعان الوقف بين مستحقيه قسمة مائة وان
هذه القسمة غير لازمة شرعاً فيجوز لكل
واحد ابطالها وتقضها والله اعلم ؟

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٤٤٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢١

وقف . انتظامه . ايلولة الربع للفقراء . فقراء
اهل الواقف اولى

القاهرة الشرعية

اتقطع وقف بوقاة مستحقه عن غير عقب
وصار وقفاً مستقلاً مشروطاً صرف ريمه للفقراء
فأن كان للبيت اقارب فقراء صرف لهم نصيب
الذى مات عقيماً بطريق الاولوية

مضموم مأذون له بالافراد بالعمل . اذا توفى
الثقة فليس للتاخر الاصيل العمل .

السؤال

سئل في ناظر وقف ضم اليه ثقة واذن
بالافراد بالعمل ثم توفى هذا الثقة المتضم . فهل
يكون للتاخر الاصيل الحق في ادارة شؤون
الوقف وتأجير اعيانه ام لا . وهل لو حصل منه
ذلك يكون تأجيره للاعيان صحيحاً ام باطلا ؟

الجواب

المنصوص عليه شرعاً انه لو شرط الواقف
النظر على وقفه لرجلين فأت أحدهما اقام القاضى
غيره وليس للحي منهما الافراد الا اذا اقامه
القاضى والله اعلم ؟

مفتى الديار المصرية
محمد اسماعيل البرديسى

٤٤٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠

وقف . قسمة . مائة . تقضى القسمة

القاهرة الشرعية

يجوز قسمة اعيان الوقف بين مستحقه
قسمة مائة . وهذه القسمة غير لازمة شرعاً
فيجوز لكل واحد تقضها

السؤال

قسط الأيجار فإذا توفى المستحق قبل حلول الاستحقاق أو قبل ما يصير الزرع مقوماً أو يتمد فيه الثمر ويؤمن الماعة كان الربح حقا للمستحق السلف

السؤال

سئل في ناظر وقف زرع بعض ارضه واجر البعض الآخر ومات في ٢٠ مارس سنة ٩٢٠ في وقت لم يكن قد انقصد فيه حب الزراعة الشتوية ولم يكن الزرع قد أمن الماعة ولم يكن قسط الأيجار قد حل . فهل غرة ما زرع وقسط الأيجار يكون كل ذلك أو بعضه تركة لورثة الناظر أو كل ما ذكر يكون من حق المستحقين الذين يستحقون الحصة التي كان يستحقها الناظر حال حياته بصفته مستحقاً؟

الجواب

الذي يؤخذ من نصوص كتب المذهب ان الناظر اذا زرع ارض الوقف لجهة الوقف كان طلوع النقلة مناط الاستحقاق فيها وهي تعتبر من اليوم الذي يصير فيه الزرع مقوماً أو كان المزروع حياً أو من اليوم الذي يتمد فيه الثمر ويؤمن الماعة ان كان المزروع ثمراً . اما اذا اجرها بأجرة تستحق على اقساط فالمدار في الاستحقاق على حلول كل قسط منها . ومن ذلك يعلم ان الناظر والحال ما ذكر لا يستحق في غلة الزراعة المذكورة ولا في مبلغ هذا القسط لانه توفى قبل انقضاء حب الزراعة

سئل في وقف اقطع بوفاة مستحقه عن غير عقب وصار وقفا مستقلاً كما يؤخذ من تنقيح الحامدية صحيفة ١٤٩ جزء اول طبعة اميرية سنة ١٣٠٠ قلا عن الحانية . ويستفاد من الفتوى المرفقة طيه ان يصرف للفقراء . ولليت اقارب فقراء . حيث أنه توفى عقيماً فهل يصرف نصيب الذي مات عقيماً الى اقاربه الفقراء . بالاولوية كما هو منصوص بالفتاوى المهدية ام لا؟

الجواب

مضى ثبت اقطاع الوقف بوفاة مستحقه من غير عقب ولم ينص الواقف على الجهة التي ينتقل اليها نصيب المتوفى عقيماً كان منقطعاً ومصرفه الفقراء على الاصح كما صرح بذلك في تنقيح الحامدية صحيفة ١٦٥ جزء اول طبعة اميرية سنة ١٣٠٠ هجرية . ومتى كان اقارب الواقف فقراء يعطون مما يصرف للفقراء بطريق الاولوية بصفة الفقر لا لكونهم من المستحقين والله اعلم ؟

مفتى الديار المصرية

محمد نجيت

٤٤٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢١

وقف . استحقاق . غلة . ايجار .

القاهرة الشرعية

الاستحقاق مناط بطلوع النقلة وبحلول

ميراثا لورثته الشرعيين او يكون وقفا لمن يؤول
اليه حصة المتوفي ؟

الجواب

مضى اجر الناظر ارض الوقف بأجرة
تستحق على اقساط كان المدار في الاستحقاق
على حلول كل قسط منها . هذا هو ما يؤخذ من
نصوص فقهاءنا رحمهم الله تعالى وبه يعلم ان من
يتوفى من المستحقين في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٢١
كما ذكر بالسؤال كانت وفاته سابقة على اول
ابريل سنة ١٩٢١ فلا يستحق في هذا القسط
شيئا ويؤول ما كان يستحقه ذلك . المتوفى لمن
شرط له الاستحقاق بعد وفاته وذلك لأن اول
ابريل المذكور هو ميعاد حلول القسط والله اعلم
مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراة

٤٥٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

وقف . مبلغ مشروط صرفه للزوجة . استحقاق
لا نفقة .

القاهرة الشرعية

المبلغ المشروط صرفه للزوجة بعد وفاة
الواقف ما دامت خالية الازواج هو من قبيل
الاستحقاق في الوقف وليس من قبيل نفقة
الزوجة

الشتوية وأمن ما زرعه من العاكة وقبل حلول
قسط الاجارة بل يكون ذلك من حق من
يؤول اليه استحقاق الناظر بعد وفاته على حسب
شرط الواقف والله اعلم

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراة

٤٤٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢١

وقف . استحقاق . ايجار . ايلوته . وفاة المستحق

القاهرة الشرعية

اذا كان الاجار مقسطا وتوفى أحد
المستحقين قبل الاستحقاق بأيام قلائل كان
القسط حقا للمستحق الخلف ولا يكون
للمستحق السلف شيء فيه

السؤال

اجر ناظر الوقف ارض الوقف واشترط
على المستأجر أن يدفع الاجر على اقساط الاول
منها في اول شهر ابريل سنة ١٩٢١ ثم مات
المستحق في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٢١ قبل
استلامه نصيبه من القسط المذكور وقبل حلوله
بأربعة ايام فهل يكون نصيبه من القسط المذكور

السؤال

الحيز . قبل يجوز لناظر الوقف ان يزيد المبلغ المخصص ويستوفى الزيادة من ريع الوقف .
الجواب . كلا . لأن تعيين المبلغ حائل بين الناظر وبين الزيادة .

السؤال

سئلت مشيخة معهد دمياط بما يأتي :
وقف منشاوي باشا وقفه وخص من ريعه معهد دمياط بمبلغ ٢٥٠ جنيناً تصرف في ثمن ٥٠ اقة من الحيز لتوزع على الماء والطلبة وما يتبقى بعد ثمن الحيز يشتري به كساوي للعلماء . والآن صار مبلغ ال ٢٥٠ جنيناً لاثني ثمن الحيز قطع لارتفاع ثمنه عما كان عليه وقت الوقف كما ان الاطيان الموقوفة ارفعتم قيمة ريعها فهل على ناظر الوقف تنفيذ شرط الواقف بمشتري الحسين اقة كل يوم بالسعر الحاضر الآن نظراً الى ان الواقف نص عليها في كتاب وقفه وزيادة ريع الاطيان الموقوفة الآن يساعد الناظر على تنفيذ شرط الواقف ام لا ؟

الجواب

من حيث ان الواقف عين مبلغ ال ٢٥٠ جنيناً لصرفه في الوجه الذي ذكره بكتاب وقفه فلا يجوز لناظر صرف ما زاد عليه وان غلت اسعار الحيز عن وقت صدور الوقف فأن تعيينه للمبلغ حائل بين الناظر وبين الزيادة الا ان يكون في كتاب الوقف شرط آخر يسوغ لناظر الزيادة عما عينه الواقف وهذا ماظهر والله اعلم ؟

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قواعه

سئل في واقف شرط ان يصرف من ريع وقفه بعد وفاته مبلغ ٢٥ جنيناً لزوجته مدة حياتها ما دامت خالية الازواج بعد وفاته ولم تتزوج بغيره فاذا تزوجت بعده فتكون مخرجة من كامل هذا الوقف ومحرومة منه استحقاقاً ونظراً . فهل المبلغ المذكور يعتبر نفقة شرعية للزوجة وله كل احكام النفقة او يعتبر استحقاقاً في الوقف فقط كشرط الواقف ؟

الجواب

الزوجة المذكورة مستحقة في هذا الوقف للمبلغ الذي عينه الواقف لها شهرياً مدة حياتها ما دامت خالية من الازواج بعد وفاته ولم تتزوج بعده بغيره . وليس هذا المبلغ من نفقة الزوجية في شيء . والله اعلم ؟

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قواعه

٤٥١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣

وقف . تعيين مبلغ لمشتري مقدار معين من المزدحم التصرع عند ارتفاع ثمن النفع

القاهرة الشرعية

شرط واقف ان يصرف من ريع وقفه مبلغ ٢٥٠ جنيناً في كل سنة لمشتري ٥٠ أقة من الحيز توزع على الماء وعلى الطلبة وما يفضل يشتري به كساوي للعلماء . ارفع ثمن الحيز فلم تكف المائتان وخمسون جنيناً لمشتري

قضايا المحاكم المختلطة

٥- الشفيع القى يهمل في رفع دعوى الشفعة على المشتري الثاني طبقاً لأحكام المادة التاسعة من قانون الشفعة الصادر بتاريخ سنة ١٩٠٠ لا يلومن الا نفسه اذا قضى بعدم قبول دعواه
(رئاسة القاضي هاسون)

٤٥٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
بيع . بطلان . صفة المشتري . قاض . بطلان
القاعدة القانونية

اشتري احد قضاة محكمة الاستئناف المختلطة ٥٠٠ فدان من شركة . وذكر في عقد البيع أن أربعة فدادين من الاطيان المبيعة وحصة في ترعة مشتركة عليها نزاع مرفوع أمام القضاء . وذكر أن المشتري يبق بعيداً عن النزاع واجنبياً عن الخصومة القائمة وأن الشركة يستمر فيه بأسمائها وحسابها الخاص بدون مدخل أو مسؤولية على المشتري وأن المشتري يقبل في جميع الاحوال نتيجة الحكم في الدعوى مهما كانت . بمعنى انه اذا خسرت الشركة البائنة الدعوى فلا يكون للمشتري الحق في طلب أي تعويض بل يكون له الحق في تقبص الثمن فقط بمقدار مائة جنيه عن كل طلب من الطلبين المذكورين .

٤٥٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣
شفعة . بيع ثان . دعوى الصورية . هيئة . قرابة . شك . تسجيل . وجوب ادخال المشتري الثاني في الدعوى
القاعدة القانونية

١- الينة على الشفيع اذا ادعى ان البيع الثاني الصادر من المشتري كان بيعاً صورياً حصل بقصد الهروب من الشفعة .
٢- كون المشتري الثاني أما أو اختاً أو أخاً لمن باع لا يكفي وحده لاعتبار العقد صورياً وكوفت البيع الثاني حصل بثمن أعلى من الثمن الأول بكثير يثير الشك في صحة العقد في الظاهر فقط اذا كان الشفيع لا ينكر أن ثمن الصفقة الثانية اقل من ثمن المثل ولا سيما اذا كان العقد المطعون فيه قد امضى وتسجل تسجيلاً تاريخياً قبل طلب الشفعة .
٣- اذا قام الشك في صحة البيع الثاني وجب تفسير الشك في مصلحة المدعى عليه في دعوى الشفعة .

٤- ليس في القانون نص يلزم المشتري القى يريد أن يبيع العين التي اشتراها بتسجيل عقد البيع الثاني ليكون في مأمن من طلبات الشفعة فيه

الترعة جاء مطلقاً على شرط فاسخ لا يخرج الصفقة من حكم المادة ٣٢٤ من القانون المدني المختلط لأن القانون لم يسمح للقضاة بأن يشترطوا حقوقاً متنازعة فيها بأي شكل كان وبأي شرط كان مادام النزاع القائم بشأنها من خصائص المحاكم التي يباشرون فيها وظائفهم» (رئاسة القاضي هانسون)

٤٥٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣
بيع - اجني - بعد رفع دعوى استحقاق اهلية - حجة
القاهرة القانونية

رفع وطني على وطني مثله دعوى استحقاق عقار امام المحاكم الاهلية ثم اشترى اجني العين المتنازع فيها وسجل عقده بعد تاريخ رفع الدعوى الاهلية كان الحكم الذي يصدر في الدعوى من المحكمة الاهلية حجة على هذا الاجني ولا يمكن اعتباره كغير بعيد عن الخصومة لانه يستبر في الحقيقة ونفس الأمر انه اشترى حقوقاً متنازعة فيها (رئاسة القاضي هانسون)

٤٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣
طلبات جديدة - مذكرة - استئناف
القاهرة القانونية

الطلبات التي لم تظن للخصم امام محكمة

محكمة الاستئناف اعتبرت هذا العقد باطلاً بطلاناً جوهرياً تخالفته نص المادة ٣٢٤ من القانون المدني المختلط (المقابلة للمادة ٢٥٧ من القانون المدني الأهلي) التي حرمت على القضاة والمحاميين شراء حقوق متنازع فيها في دائرة اختصاصهم في علمهم وقالت في حكمها ولو أن المشتري احتاط في عقد مشتراه ونص على أنه لم يشتر شيئاً متنازلاً فيه وترك الشركة البائعة تسير في دعواها بأسمها ولحسابها بدون أن يكون له شأن في الدعوى وجعل البيع معلقاً على نتيجة الحكم الا أن احكام المادة ٣٢٤ هي احكام صارمة صرامة متناهية لا تقبل أي هوادة فلذا يلزم تطبيقها بكل شدة وبكل دقة حتى لا يجرم أي شك حول الصفقة

الحكمة :-

« نعم ان نصوص عقد البيع وظروف وقرائن الدعوى تثبت بأجلى بيان ان المشتري ما اراد مطلقاً بشراء القطعة للتنازع فيها والحصة في التركة ان يجر لنفسه اي مضمم والصفقة في حد ذاتها ليس فيها غشاضة الا ان هذا كله لا يكفي لتخليص الصفقة من صرامة احكام القانون الذي نص صراحة وبطريقة صارمة على ان يكون البيع باطلاً اصلاً حتى انه اجاز للمحاكم ان تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها الى ان قالت :

« وكون بيع الاربعة افدة والحصة في

لصاحبها ما يوازي قيمتها تعويضاً له عن الضرر الذي سببه بأهماله وخطأه

٣- إذا اشترى شخص كمية كبيرة من القطن من شخص مجهول لديه وبثن وشروط مناسبة للمشتري ولم يهتم بالتحري عن شخصية البائع ولا عن كيفية حصوله على القطن وكان الشراء قد حصل في جهة من قرية لا تعتبر سوقاً عامة وإن كانت عادة أهلها جرت ببيع أقطانهم فيها فإنه يرتكب إهمالاً جسيماً تترتب عليه مسئوليته مدنياً . فإذا ثبت أن القطن مسروق كان عليه رده أو دفع قيمته (B L. J. XXXV 103)

٤٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٢
اعلان صحيفة الدعوى للنيابة . اثره . التحريض
القاهرة القانونية

إن اعلان صحيفة الدعوى للنيابة لعدم الاهتداء محل اقامة الشخص المراد اعلانه لا يكون صحيحاً وإذا قيمة بالنسبة لمبا يتلوه من اجراءات الدعوى الا اذا ثبت انه قد سبقه البحث بطريقة جدية وبرغبة صحيحة في الوصول الى معرفة محل اقامة الخصم الحقيقي . لهذا يكون باطلا الحكم الذي يقضى غايباً بطرد مستأجر بناء على اعلانه في النيابة لعدم معرفة محل اقامته الحقيقي وبدعوى ان المحضر عندما توجه لأعلانه في المحل الموضح بالاعلان وجد

اول درجة ولم تدون في مذكرة اطلع عليها الخصم لا يمكن ان قبل امام محكمة الاستئناف . وهذا النقص في الاجراءات يبقى ولا يحويه ورود هذه الطلبات في صحيفة الاستئناف لانه بسبب عدم امكان اعتبارها مقدمة لمحكمة اول درجة فتعتبر انها طلبات جديدة تقدمت لأول مرة امام محكمة الاستئناف . وبناء عليه لا يمكن قبولها ولا النظر فيها .
(رسالة القاضي هاسون)

٤٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
جنحة . براءة . تعويضات . خطأ .
شيء ضائع أو مسروق . حسن النية . مسئولية
القاهرة القانونية

١ - اذا حكمت محكمة الجنح ببراءة منهم فإن هذا لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم عليه بالتعويضات للجنح عليه متى ثبت انه ارتكب خطأ أو إهمالاً منفصلاً عن الجنحة التي برى منها نهائياً

٢ - اذا لم يثبت مشتري الاشياء الضائعة أو المسروقة حسن النية كما حددتها المادة ١١٦ من القانون المدني المختلط فيجب عليه ان يرد الاشياء المذكورة الى صاحبها الطالب باستردادها دون ان يطالبه بالثمن اذا كانت موجودة . اما اذا كان استهلكها فيجب عليه ان يدفع

في العقد أن البيع قد حصل بدون ضمان البائع وبدون مسئولية سواء بالنسبة الى مساحة الاطيان المبيعة أو الى قل التكليف الى اسم المشتري أو بالنسبة الى قص مستندات الملكية أو الى استحقاق الغير أو تعرضه للأعيان المبيعة وقبل المشتري الصفقة تحت مسئولية بدون الرجوع على البائع في شيء كان الشرط صحيحاً والقضاء به واجباً

٢- وهذه القاعده صحيحة في البيوع على وجه العموم ولكن يستثنى منها حالة البيع الذي يحصل بالمراد العلني (راجع الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة المنشورة تحت رقم ١٥٥٠١، ٥٥٠٣ وما يليها في مجموعة العشر سنوات جزء ثالث تحت كلمة " حجز عقارى ")
(صدر الحكم برئاسة القاضي هانسون)

٤٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ يناير سنة ١٩٢٣
مستخدم . اصاحه . سيد . مسئولية . خطأ . اثباته
القاهرة القانونية

إذا أصيب المستخدم في مصر أثناء العمل بضرر ما فليس له حق في التعويض ضد سيده الا اذا اثبت أن الضرر نشأ عن إهمال مخدمه
المحكمة :-

• حيث أن الاستناد الى قوانين البلاد

انه تركه فاعلته في النيابة رأساً لأنه كان يجب في هذه الحالة وقبل الاعلان في النيابة ان يخابر المدعى وكيل المستأجر المعروف له والذى دفع له مرات عديدة الأجرة عن المستأجر لسواله عن محل اقامته الجديد. (B L J XXXV 89)

٤٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣
إجارة . رهن . غلة الدين
القاهرة القانونية

إذا تبين للمحكمة ان عقد الاجارة مقصود به في الحقيقة سداد دين بفوائد كان للمستأجر على المؤجر وكانت عملية الاجارة الربح فيها مضمون للمستأجر بسبب بخس قيمة الايجار فيجب الرجوع الى الحقيقة واعتبار العقد عقد رهن وتطبيق احكام المادة ٦٦٨ من القانون المدنى المختلط (المقابلة للمادة ٥٤٥ من القانون المدنى الاهلى) التى تنص على ان غلة العين المرهونة تستزل من الدين المؤمن بالرهن (رئاسة القاضي هانسون)

٤٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣
بيع . عجز . استحقاق . ضمان . مزاد
القاهرة القانونية

١ - جرى قضاء المحاكم على أنه اذا نص

ثلاثة شهور . قضت الثلاثة شهور ولم يعلن
المستأجر رغبته في عدم تجديد الاجارة بدعوى
انه كان غائبا عن مصر ولم يتمكن من ابداء رغبته
للمالك . حكمت محكمة الاستئناف المختلطة
بأن النية عن مصر لاتعفى من التنبيه والمالك
حق في اعتبار الاجارة مجمدة

٢ - اذا ضمن الضامن مستأجر العين
المؤجرة وكان عقد الاجارة يتضمن تجديدها
عند عدم ابداء الرغبة في عدم التجديد كانت
الضمانة سارية على المدة الجديدة

الحكمة :-

« جرى قضاء المحاكم على انه اذا نص في
العقد ان الاجارة تتجدد لمدة جديدة فالضمانة
تسرى على المدة الاولى التي انقصد لها العقد
وعلى المدة المجددة التي امتدت لها الاجارة
بسبب سكوت المستأجر الضماني وعدم
اعلانه للمالك رغبته في عدم تجديدها »
(راجع أيضاً حكم محكمة الاستئناف المختلطة الرقم
٢٨ مارس سنة ١٩١٧ - ١ - ٢٩ صحيفة ٣٢٩)

الأوروبية في مثل هذه الحالة يجب أن يلاحظ
فيه أن مسئولية السيد قبل خادمه لم تقرر الا
بقصر خاص وحديداً فقط كما في فرنسا وانجلترا
« واذا كان من المرغوب فيه أن يسر
تشريع مماثل لهذا في مصر الا أن المحكمة ترى
أنه ليس للمحاكم أن تتخذ سلطة المشرع
لادخال تعديل جوهرى كهذا في القانون »
(دائرة ميوكامباس 1820 B.L.J. XXXV)

٤٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣
اجارة . تجديدها . غيبة عن مصر . الضمان . تجديده
القاهرة القانونية

١ - شرط في عقد اجارة ان الاجارة
تتجدد لمدة اخرى اذا لم يعلن احد المتعاقدين
للاخر رغبته في فسخ العقد قبل انتهاء مدة

قضاء المحاكم الأجنبية

مبالغ عدة سهلت لما الوصال بأخر وكان المقترض
يعلم بقصد مدينته ويعرف وجوه صرف المبالغ
التي كان يقترضها لهذه المرأة . فالسندات التي
يستكتبها هذا الدائن لمدينته تكون باطلة
لاقتلتها على سبب غير مشروع وهو مخالفتها
للآداب المعموعة

٤٦٢

محكمة قضا وبرايم باريس
حكم تاريخه ١٧ ابريل سنة ١٩٢٣
قرض . سبب غير مشروع . بطلان
القاهرة القانونية
اقترض شخص احدى النساء المتزوجات

عقده . ثم باعه لآخر وهذا الأخير سجل عقده .
رفع المشتري الأول دعوى على البائع طالبه
بان يحرق له عقداً رسمياً بالبيع وان يسلمه العقار
المبيع .

دفع البائع بان المشتري منه اخطأ في عدم
التسجيل وادعى بان المقد غير المسجل لا يحتاج
به على الغير وأنه يدخل في مدلول كلمة «الغير»
قصفت محكمة تقض وابرام بباريس بمسؤوليته
وحكمت للمشتري الأول بجميع طلباته لأنه
ليس من الغير الذين لا يحتاج عليهم بالمقد
المسجل .

٤٦٥

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٩ مايو سنة ١٩٢٣
نقل مرض مدد . مسؤولية

القاعدة القانونية

نقل المرض المدى الى شخص ببطريق
المدى يمد خطأ جسيماً يوجب مسؤولية فاعله
ولو كانت المدوى نتيجة افعال أو رعونة أو
جل ولم يكن هناك سوء قصد أو تعدد الضرر .
فن واقع امرأة وكان مصاباً بداء الزهري
واعداها كان مسئولاً عن نتيجة الضرر الذى
يصيب المرأة وحق عليه التمييز

٤٦٣

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٣
تطوع لجنى في جيش دولة عارية . حكمه .
قانون دولي .

القاعدة القانونية

الاجنبى الذى يتطوع للخدمة في جيش
احدى الدول المحاربة يكون حكمه في نظر
القانون الدولى فيما يختص بنفسه وبأهله كحكم
رعايا تلك الدولة . لأنه باندماجه في جيش هذه
الدولة يصبح جزءاً من قوتها واعمالها من عوامل
سلطانها فتسرى عليه كل قوانينها العسكرية كما
تسرى عليه جميع الاحكام المتفرعة عنها
وبما أن وضع أموال الاعضاء تحت الحراسة
وتصفيتها ومصادرتها هي من الاجراءات العسكرية
المتربة على سبق وجود حالة حرب فالاجانب
الذين خرجوا عن حيدهم واندمجوا في جيش
احدى الدول المتحاربة يجب ان يتحملوا نتائج
انضمامهم الى الفولة المحاربة مثل رعايا تلك
الدولة سواء بسواء .

٤٦٤

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣
بيع . تسجيل . بيع ثان . حجة على البائع
القاعدة القانونية

باع شخص عقاراً له لشخص لم يسجل

٤٦٦

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه اول فبراير سنة ١٩٢٣
 بنك . شيك . امضاء مزور . مسؤولية

القاهرة القانونية

١ - البنك الذى يقدم اليه شيك لدفعه
 يجب عليه ان يفحص امضاء صاحب الشيك
 فحصاً دقيقاً ليتبين ان كان الامضاء مطابقاً تام
 المطابقة لامضاء صاحب الحساب عنده . وهذه
 ضمانة ضرورية جداً لمصلحة التجارة والمعاملات
 اذا روعيت تمام المراجعة وتطلبت الثقة فى المعاملات .
 فاذا قصر عمال البنك فى عملية مضاهاة الامضاء
 الموجودة على الشيك على نموذج الامضاء
 الموجودة لدى البنك وان يتبينوا تزوير الامضاء
 مع ضرورة عمل هذه المضاهاة ومعرفة تقليد
 الامضاء كان البنك مسؤولاً عن الضرر الذى يقع
 على صاحب المال المودع عنده

٢ - وتبقى مسؤولية البنك وحده قائمة
 حتى ولو كان التقليد من مستخدمى صاحب
 الشيك اذا كان من السهل كشف التزوير ولا
 ميا اذا روعي أن مبلغ الشيك كان جيباً وحامل
 الشيك ليس بثقة معروف عند البنك ولم يعمل
 البنك اي شيء من التحريات للتحقق من
 صحة الامضاء .

٤٦٧

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣
 حريق . مسؤولية . مقدار التعويض . غلاء
 مواد البناء .

القاهرة القانونية

عرضت الحكومة الفرنسية على أحد
 اصحاب الأملاك مبلغاً ما باعتبار انه قيمة
 مايساويه ملكه فى يوم احتراقه وكانت
 جنودها احرقته . فاعترفت بمسئوليتها فى تعويض
 المالك وعرضت عليه ما عرضت . فرفض المالك
 المبلغ المعروض عليه بناء على أنه اقل بكثير من
 قيمة المثل . ورفض دعوى يطالبها بقيمة المثل
 مضافاً اليها قيمة غلاء مواد البناء من يوم العرض
 الى يوم الدفع . فقضت المحكمة بقبول دعوى
 المالك وقالت بأنه فى حالة ما يعرض المسئول عن
 التعويض مبلغاً دون القيمة الواجب عليه دفعها
 فيجب عليه ان يتحمل نتائج قصيره فى دفع
 الحق بحيث اذا غلت مواد البناء من تاريخ
 العرض الى تاريخ الحكم وجب عليه ان يدفع
 الزيادة الطارئة

٤٦٨

محكمة روان بفرنسا

حكم تاريخه ٢١ ابريل سنة ١٩٢٣
 طبيب . مسئولية . خطأ فى تشخيص . احوال
 القاهرة القانونية

الاطباء غير معصومين عن الخطأ فالأصل

الحكمة : —

« حيث أنه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٢١ ذهبت السيدة «جوان» الى الدكتور «فاليه» وشكت اليه الاما في بطنها ففحصها وقال لها ان عندها ورمًا في الرحم يجب استئصاله حالا وحدد يوماً لاجراء العملية الجراحية . وفي اثناء اجرائها يوم ٩ فبراير سنة ١٩٢١ بعد ان فتح الطبيب البطن وفتح بيت الولد ظهر له وهو يستأصل بيت الرحم انه اخطأ في التشخيص وان المرأة حامل وليس عندها ورم فشرع في الحال في شق بيت الرحم من جهة الحوض واخرج من بطن المرأة جنيناً حياً يوشك ان يتم مدة الحمل . ولكن في ليل اليوم نفسه حصل للمرأة نزيف دموي مصحوب بمضاعفات فتوفيت

« وحيث ان الخطأ في تشخيص المرض ولو أدى الى اجراء عملية جراحية اودت بحياة المريض لايجمل وحده وبذاته الطبيب أو الجراح مسئولاً عن هذا الخطأ لأنه من المحقق انه لصعوبة التشخيص وعدم امكان الوصول الى الحقيقة بطريقة جازمة فان امر الأطباء واكثرهم خبرة واوسمهم علماً واعظمهم تدقيقاً وعناية معرض للخطأ

« وحيث ان القانون وان لم ينزه الطبيب عن الخطأ فانه لايبسح له ان يشخص داء المريض برعونة وطيش بانغالال التعرّى عن المعلومات الضرورية التي تنوره على الاقل بدون ان يضطر الى الاستماعة بوسائل التحصن التي

ان الخطأ في تشخيص المرض وحده وبذاته لايجمل الطبيب مسئولاً عن نتيجة خطأه ولو أدى الى اجراء عملية جراحية للمريض اودت بحياة لان الطبيب مهما كان ظلماً وباهراً وذا خبرة وحكمة ومهما بذل من العناية والدقة في فحص المريض وتشخيص الداء ووصف الدواء فإنه ككل انسان قد يخطئ . ويصيب . ان القانون وان لم ينزه الأطباء عن الخطأ الا انه يحملهم مسئولية الخطأ في التشخيص اذا حصل عن طيش وعن اهمال في جمع الاستعلامات الضرورية او المفيدة لتتويره وبدون الاستماعة بالوسائل الطبية التي يرشد اليها فن الطب . اهمال مراعاة هذه القواعد التي هي من مقتضيات العقل والفطنة والتي لا علاقة لها بأصول الصناعة يعتبر خطأ اودى بحياة المريض

بناء عليه تكون احكام المادة ٣١٩ من قانون العقوبات الفرنسي التي تنص على معاقبة من قتل فساً خطأ او تسبب في قتلها بغير قصد ولا تمتد بان كان ذلك ناشئاً عن رعونة او عدم احتياط وتعمز او عن اهمال وتفرط أو عن عدم انتباه .

يكفي للحكم بمسئولية الطبيب الذي اجري بطيش وبدون تبصر عملية جراحية يمكن ان ينشأ عنها موت المريض ولو اجريت طبقاً لأصول فن الجراحة .

٤٦٩

محكمة السين بفرنسا

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر ١٩٢٢

اتساب . توكيل . تقدرها بجرعة القضاء .

القاهرة القانونية

انه وان كانت احكام المادة ١٩٩٩ من القانون المدني الفرنسي تنص على ان الموكل ملزم بان يدفع الى وكيله الأجر المتفق عليه الا ان المحاكم الحق في ان تراقب وان تمسك وان تخفض عند لزوم الاتساب المتفق عليها والمقررة لمصلحة وكلاء الاشغال بسبب التوكيل الذي عهد اليهم تنفيذه

نعلين

يلاحظ ان القانون المدني الفرنسي ليس فيه نص مثل نص المادة ٥١٤ من القانون المدني الاهلي ونص المادة ٦٢٨ من القانون المدني المختلط اللذين يقضيان بان الاتفاق على اجر معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير الاجر بحسب ما يستوجبه . ومع ذلك لم تتردد المحاكم الفرنسية في القول بان اجر وكلاء الاشغال خاضع لتقدير القاضي (راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بباريس بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٥ وحكم محكمة تقص واربام بباريس بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٠٨ وحكم ١٨ يولييه سنة ١٩١١ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩١١ و ١١ مارس سنة ١٩١٣ و ٢٨ مايو سنة ١٩١٣ وحكم

يوصى بها علم الطب . فان مثل هذه القواعد يقتضيها العقل والحكمة وليس لها علاقة مطلقاً بالنظريات العلمية أو القواعد الطبية . فاعمالها يجعل الطبيب اذا اخطأ في التشخيص مسئولاً عن خطئه وبحيث اذا مات المريض حقت على الطبيب العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٩ من قانون العقوبات الفرنسي التي تعاقب من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تمتد ... الخ « وحيث انه يعمد اذن على المحكمة ان تبحث فيما اذا كان خطأ التشخيص الذي حمل الدكتور «فأليه» على اجراء العملية الجراحية وتسبب فيها موتها قد حصل عن رعوة أو عن عدم انتباه أو إهمال منه »

ثم ان المحكمة استنتجت من بعض ظروف وقرائن الدعوى ان التشخيص حصل حقيقة عن طيبش وان الطبيب لم يعمد النية التامة في فحص المريضة وانه اجري العملية الجراحية بدون ان يتحقق من حالة السيدة وان اعراض الورم في الرحم تخالف اعراض الحمل وان الطبيب اعمل البحث في ماضي المريضة وأعمل الاستفهام من افراد عائلتها وأعمل استعمال الات الفحص بواسطة الاشعة لمعرفة ان كانت الأم المريضة ناشئة عن ورم أو عن حمل خصوصاً وانه ثبت بالاختبار ان الجنين اذا زاد عمره على خمسة شهور فانه يمكن تصويره ومعرفة كنهه بواسطة الالات الحديثة وغير ذلك من الأدلة والقرائن التي اوردتها المحكمة في اسباب حكمها ومنها استنتجت افعال الطبيب «

طلب اثبات تنفيذها فاقول بأنه لايسوغ اثبات تنفيذ الأجرة التي انقضت شفاها بشهادة الشهود فيه اقتات على نص الشارع وادخل حكم جديد في المادة ليس فيها ان اثبات تنفيذ عقد الأجرة بوضع اليد يراعى فيه تطبيق القواعد العامة . ولما كان التنفيذ أمراً مادياً فيجوز اثباته بكافة الطرق القانونية

٤٧١

محكمة سنس بفرنسا

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢
طبيب . معالجة . غلام . مسؤولية المخدم .

القاعدة القانونية

الأصل ان الطبيب الذى يعالج خادماً له الحق ان يرجع بأنمايه على الخادم والمخدوم متضامنين اللهم الا اذا اخطر السيد الطبيب بأنه غير مسؤول عن مصاريف واتعاب معالجة خادمه أو دلت قرآن وظروف الدعوى ان السيد ما كان ليقبل مثل هذه المسؤولية

محكمة السين بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ و ٢٦ فبراير سنة ١٩١٤
والمحاكم الاهلية بهذا المعنى ايضاً قررت سلطة القضاء في تخفيض الاجر المتفق عليه ان كان فيه غلو كبير .

٤٧٠

محكمة اكس بفرنسا

حكم تاريخه ٩ يناير سنة ١٩٢٣

اجارة . اثبات كتابة . بدء التنفيذ

القاعدة القانونية

في القانون الفرنساوي وضع الشارع مادتين لتبيان طريقة اثبات عقد الاجارة الحاصل بغير كتابة . الأولى وهي المادة ١٧١٥ تنص على حالة ما اذا لم يتخذ عقد الاجارة والثانية تنص على حالة ما اذا بدى في تنفيذ العقد وانحصر النزاع في تقدير الأجرة
تحریم اثبات الاجارة بالبينة المنصوص عليه في المادة ١٧١٥ يجب ان يكون قاصراً فقط على اثبات انعقاد الاجارة ولا يتصدى الى

الكتاب القانونى فى قضاء المحاماة

تعارض الاحكام

الشأن تعلقه بالنظام فضلا عن مصالح الافراد ولكي يسهل على القارئ الاطلاع بسبب دهشقى ولاحتمال ان يشاطرنى وجهة النظر التى سأبدئها بهذا الصدد اراتى مضطراً الى نقل هذا الملخص بنصه وفصه وهما هو :-

ولدى نفسى وضع هذا العنوان اطلاقى ذات يوم على مجلة المحاماة « السنة الثالثة . العدد السابع » اذ وقع نظرى فى صفحة ٣٠٠ بين احكام المحاكم الشرعية على ملخص خطير

لم تقنع المحكمة الشرعية بكل ما قدم وقالت ان الاوراق المقدمة غير كافية رغم ما اوردناه من اثبات الخصم معترف بالقتل وغاية الامر انه اسند الى الخطأ . وليس في ذلك ما يؤثر في الاستدلال . اذ من المعلوم شرعا ان القتل بجميع انواعه مانع من الارث لكنها اى المحكمة قررت ان اعترافه هذا لا يفيد انه هو القاتل لاختيه قتلًا يؤدي الى الحرمان من الميراث لم يبق طبعًا الا تكليف المدعية باثبات دعواها فأثبت بشهود شهدوا . ولكن قضى سوء الطالع ان لم تأخذ المحكمة بشهادتهم . ولم يأتى ؟ قيل لقصورها . وما وجه ذلك ؟ - قيل لانهم شهدوا على اقرار المدعى بالضرب بالطینجة وان الاقرار به لا يكون اقرارًا بالقتل - وكيف ذلك ؟ - قيل هذا ما صرح به القضاة ، واذا لم تأخذ المحكمة بشهادة الشهود ولم تحول على ذلك الاقرار عدت المدعية طاجزة عن اثبات دعواها ولم يبق الا توجيه اليمين للمدعى عليه وهي اليمين التي جرى العرف على تسميتها « بيمين العاجز »

وغني عن البيان ان اليوم الذي قررت المحكمة فيه هذا التحليف كان من اسعد الايام في نظر الخصم حيث طالب نفاكًا وقرعينا . ذلك لان تتممه بالميراث اصبح معلقًا على ارادته فسارع طبعًا الى تأدية اليمين ونال تلك الامنية التي كانت تصبو اليها نفسه . ولا حاجة بنا الى القول بأن ختام هذه المناضلة كان رفض دعوى

« لا التحقيقات الجنائية التي تجريها النيابة العمومية ولا الاحكام الجنائية التي تصدرها » محاكم الجنائيات بادانة شخص والحكم عليه بالعقوبة تكفي في نظر المحاكم الشرعية لاثبات جرمية القتل على شخص اثباتًا يمنه من الميراث بل يلزم لاعتبار الشخص قاتلاً ومحروماً من الارث ان يقدم مدعى القتل اليه الشرعية « على دعواه امام المحكمة الشرعية »

ولا اخفى انني تمجيت لدى امان النظر في تلك القاعدة الى درجة حدث بي الى التوهم بانه ربما كان فيها بعض الخروج عن حد الحكم المصدر هو بها ورأيت قطعًا لما بر السك ان ارجع الى الوقائع والاسباب حتى اكون على يينة من الامر فوضح لي حينئذ بعد ان مرت على شيء كثير « من مذکور ومذكورة » وتعثرت في طاقة غير قليلة من « مرقومة و مرقومة » ان التلخيص صواب . لان الواقعة الصادر فيها هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ مؤداه ان احدى السيدات رفضت دعوى مقتضاه ان المدعى عليه الثاني قام به مانع شرعي يمنه من وراثته لاختيه المتوفى لانه هو القاتل الوحيد له وقد اعتمدت في ذلك على حكم محكمة الجنائيات المبني على التحقيقات التي عملت وثبت منها ومن شهادة الشهود ان هذا المدعى عليه هو المرتكب لجرمية القتل هذه حتى باقراوه وان كان قد تمل في اعترافه بان القتل انما وقع خطأ

وان منها ما تظن بمحكمة خطا الشرعية ومحاكمة مصر الشرعية

ومن سوء الحظ ان احكام المحاكم الشرعية بهذا الصدد صدرت كلها على المنهج المتقدم من حيث عدم الاعتداد بالاحكام الجنائية حسبما تبين من المقال المشار اليه

•••

من المعلوم ان السلطة القضائية موزعة في القطر المصري على جهات متعددة تفصل كل منها في طائفة معينة من الدعاوى. وقد خولت هذه السلطة بتمتضي الانظمة الموضوعة من قبل ولي الامر كما انه من المعلوم شرعا ونظاما ان القضاء يتخصص بازمان والمكان والنوع والنصاب والرأي الى غير ذلك مما لاجابة بنا الى التبسط فيه. ولا يخفى ان قيام كل جهة بالحكم فيما انفردت به مما هو داخل في دائرة وظيفتها يقتضى وجوب ان تكون احكامها محترمة معمولا بها لدى الجهات الاخرى اذ بدون ذلك يختل النظام وتم الفوضى وتصبح كل جهة تعيد النظر ثانية فيما فصلت فيه الجهة الاخرى وهو ما يجر لزوما الى عدم الاعتداد بالاحكام ولا الاكتراث بالتحقيقات التي كانت اساسا لها ان بناء الاحكام على القرائن امر معروف في كتب الفقه ومعهود بطبيعة الحال لدى رجال القضاء الشرعي بحيث يكون من اليسور أن تنظر المحاكم الشرعية الى الحكم الاتهامي الصادر من

المدعية والحكم عليها بما يترتب على ذلك من المستلزمات القانونية

ونحن اذا اردنا تلخيص ما تقدم كله بعبارة وجيزة نسئ لنا القول ان من قضت بادانته محكمة الجنابات التوج حكما باسم ولي الامر اصبح في حكم البريء في نظر المحكمة الشرعية حالة كونها تصدر الاحكام هي ايضا نيابة عن ولي الامر نفسه

ليت شعري كيف يمكن احتمال هذه النتيجة القاسية التي ربما لم يفكر فيها اولئك الذين اصدروا ذلك الحكم التفكير العميق الذي كانت تقضيه الحال : شخص عد جانيا بقوة التحقيقات وانزل القضاء العقاب به فإلى قضاء آخر وهو فرع من السلطة القضائية العامة ويسامله كأنه بريء مظلوم لم يقتل ومن ثم يقيه متمتعا بحق الارث في اموال القاتل

لو ان هذه الواقعة فريدة في بابها لكان الامر ولكن من نكد الدنيا في هذه البلاد ان كثيراً ما يقع القتل بين الاقارب مما يؤدي الى قيام مثل تلك الدعوى امام المحاكم الشرعية ولا سيما اذا روعي ان القتل بجميع انواعه يجر شرعا الى الحرمان من الميراث. ويكفي الاشارة هنا الى اننا عثرنا بطريق المصادفة على مقالة لاحد رجال القضاء الشرعي منشورة في العدد الماشر من مجلة القضاء ص ٤٨٦ وما يليها يؤخذ منها ان القضايا من هذا النوع غير قليلة

محكمة الجنايات بمثابة قرينة قاطعة على ارتكاب الجاني للجريمة المسندة اليه . على ان هناك ما قد ينفي عن الاخذ بمجرد القرينة الا هو النص الوارد في لائحة المحاكم الشرعية م ١٣٨ فقد قضى بان الاوراق الرسمية تكون كافية للحكم دون حاجة الى اثبات آخر معها والفروض في الحادثة ان الحكم الجنائي وهو من الاسانيد الرسمية بلاجدال وصادر في حق جهة المحكوم عليه تضمن الدليل القضائي على كونه هو القاتل الوحيد للمتوفى

الا يرى قضاة المحاكم الشرعية انه بسبب ما تقدم من حجة وجوب اعتبار الحكم حجة بما فيه ان من يده حكم من المحاكم الجنائية يقتصر في رفع الدعوى المدنية بشأن المطالبة بالتعويض على الاستدلال بهذا الحكم وحده وتقع المحكمة حينئذ بهذا البرهان دون اقتضاء سواء وتكون مهمتها الوحيدة انما هو النظر في تقدير التعويض ليس الا

ان ذلك المذهب الذي سارت عليه المحاكم الشرعية بالاطراد قد يؤدي الى نتيجة غريبة من نوع آخر . فقد تحكم المحاكم الاهلية بالبراءة ثم يأتي ذو الشأن في الميراث رغمًا من ذلك ويرفع الامر للقضاء الشرعي فاذا فرض واقترنت الدعوى بادلة الثبوت التي تراها المحكمة الشرعية كافية وجب بالبداعة ان تقضى بالحرمان من

الميراث اعتماداً على استغلالها بالامر وتكون بذلك قد ضربت بالحكم عرض الحائط

•••

من حق الجمهور ان يتأفف ويشتم اذا ما رأي احكام المحاكم في قطر واحد تتعارض الى هذا الحد بحيث ان الحكم الصادر مثلاً بادانة القاتل من محكمة باب الحلق لا يقام له وزن اذا ما تباعدنا بضعة مئات من الامتار عن هذا المكان وبلغنا جهة الحلية حيث مقر المحكمة الشرعية

ان القوق السليم ينفر والحق يقال عند مشاهدته للقاتل ينتم في اموال القاتيل هازنا بالحكم الاهلي من ناحية ما كان يقتضيه من حجة حرمانه من الميراث

•••

تلك حالة خطيرة الشأن لا يصح عدلا السكوت عليها ولا شك انها خلية بالنظر وجديرة بالملاج العادل وهو في يد اولياء الامور فيما نعتقد . وخير الطرق لمنع هذا التضارب واقربها مثالا على ما نرى ان تضاف مادة على لائحة المحاكم الشرعية مؤداها وجوب الاخذ بالاحكام الجنائية بالمعنى الاعم فيما تدون بها وان يضاف بين مستلزمات العقوبة المشار اليها في قانون العقوبات نص يؤدي من نفسه الى حرمان القاتل من ميراث القاتيل كمقوبة تبعية في جميع الحالات التي يقتضيها الحكم الشرعي

•••

لامناس من القول ان في تعدد الجهات

يكون ملطفاً لكل ذلك الشر المتوه عنه في هذه
المقالة التي لم قصد منها الاخير الجمهور وخسن
الاحدثة للقضاء على وجه العموم ؟
الجيزة يولي سنة ١٩٢٣

محمد فخر

القضائية في القطر الواحد ضرراً بلياً تشاهد
نتائجها من وقت الى اخر لان هذا التذود من
شأنه جلب مثل النتيجة التي سبقت الاشارة
اليها . ولكن استعمال الحكمة والاستئناس
بالمبادئ الصحيحة والاعتدال في الرأي وصدق
النظر في الامور والعناية بالمصلحة العامة كل هذا

وقفية المرحوم على بك فهمي

بحث في صحتها

الاعتراض القوي القوي يمكن ان يعترض
به من يقول بعدم انعقاد الوقف مستفاد من
نص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية التي اوجبت صدور الاشهاد بالوقف
(على يد حاكم شرعي) و (قيده بدفتر احدى
المحاكم الشرعية)

وهذان الشرطان غير متوفرين هنا . فلا
الوقف صدر به اشهاد شرعي امام قاض
شرعي ولا هو قيد بدفتر احدى المحاكم الشرعية .
واليك نص المادة

« يمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف
أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج
وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه الا اذا
وجد بذلك اشهاد بمن يملكه على يد حاكم
شرعي بالقطر المصري أو مأذون من قبله كالمبين
في المادة ٣٦ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدفتر
احدى المحاكم الشرعية ... »

وما دام لا اشهاد ولا قيد فلا وقف .

كلنا نعلم انه في سنة ١٩٢١ صدر من
المرحوم على بك فهمي وقف خص وجوه البر
بجزء عظيم من ريعه . فالبعثة الفنية خصها
بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه في السنة . والمستشفى الرمدي
في ابي الوقف خصه بمبلغ ١٥٠٠ جنيه . وخص
وجوه بر اخرى بمبالغ عدة

وكلنا نعلم ان هذا الوقف صدر منه امام
حضرة صاحب الجلالة الملك وحضرة صاحب
المعالي كبير الامناء وحضرة صاحب السعادة
مدير النيا . وقد صدر منه ودون في « ورقة
عرفية » امضاها الواقف وصاحب الجلالة
وصاحب المعالي وصاحب السعادة

وكلنا نعلم ايضا ان هذا الوقف لم يضبط
في مضبطة المحكمة الشرعية (التي يوقع عليها
الواقف وشهوده عادة) ولم يقيد في دفترها .
فا قيمة هذا الوقف ياترى ؟ هل انعقد الوقف
أو لم ينعقد ؟

فإذا حصل الوقف بورقة عرفية ولم ينكر الواقف صدور الوقف منه جاز سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط - فالأشهاد بالوقف أمام حاكم شرعي أو مأذون من قبله ليس إذا شرطاً لانقضاء الوقف بل هو دليل على وجوده (عند الإنكار)

الأتري ان اللائحة لم تنص على البطلان ولا على عدم انقضاء الوقف عند عدم وجود اشهاد واكتفت فقط بمنع سماع دعوى الوقف أو الإقرار به (عند الإنكار) . ومنع سماع المدعى شي . والبطلان شي آخر

وقد حكمت المحكمة العليا الشرعية بصحة انقضاء وقف صدر في ورقة عرفية عقبها بعد حين اشهاد شرعي صدر من الواقف بتغيير في وقفه الاصلي (الذي حصل بورقة عرفية) وفي اشهاد التنديد روي الواقف حكاية الوقف الذي صدر منه في الورقة العرفية . فلو كان الوقف الاصلي لم ينقذ اصلاً لعدم الاشهاد به امام حاكم شرعي ما كان الاشهاد بالتغيير الذي حصل بعد حين امام المأذون أوجده من عدم . فالسألة مسأله اثبات . والاثبات تحدد هنا . وشرط ان يكون بأشهاد شرعي (عند الإنكار) فقط . فحال الوقف تبين حالة الهبة وحالة الرهن العقاري

ثالثاً - على ان من رأينا ان شرط (الاشهاد) متوفر هنا . اللائحة شرطت عند

وتكون « الورقة العرفية » التي دون فيها اقرار الواقف بالوقف هي والهواء سواء . هذا هو مبنى اعتراض من يقول بعدم انقضاء الوقف

امانحن فن رأينا ان المسألة فيها نظر . والاعتراض السابق غير مقطوع بصحة اسبابه . وعلى كل حال فهو غير قاطع في الدلالة على عدم انقضاء الوقف . واليك البيان

اولاً - الاصل في الشرع ان ينقذ الوقف بصدور لفظ من الفاظه الخاصة به . فاذا قال المتصرف ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة على الفقراء وتوفرت فيه سائر شروطه انقذ الوقف بالقول . وهنا الواقف اشهد على نفسه بالوقف قولاً وكتابة . وقضه بالفعل بدفع ٣٠٠٠ جنيه لوزارة المعارف قيمة نفقة البثة الفهمية . قالوقف انقذ شرعاً

ثانياً - يقولون ولكن لائحة المحاكم الشرعية جعلت الوقف مثل الهبة والرهن العقاري لا يكون له وجود الا اذا تمحوره اشهاد رسمي . فبها المقار ورهن المقار لا يكون لها وجود قانوناً الا اذا تمحور بهما عقد رسمي امام مأمور العقود الرسمية . والوقف لا يكون له وجود الا اذا حصل الاشهاد به امام حاكم شرعي او مأذون من قبله . وهذا غير صحيح . لان المادة تنص فقط على منع سماع دعوى الوقف عند عدم وجود اشهاد به (عند الإنكار) فقط .

التي اجاز لم ويميز لم الحكم في العلوي
وفي قبول الشهادات الشرعية . فهم اشبه
شيء بوكلاء عنه . والقاعدة ان ما يملك الوكيل
عليه تلك الموكل عمله بالطبع وبالبداهة

٢ - زد على هذا ان الاصل في حكمة
ايجاب صدور اشهاد بالوقف امام حاكم شرعي
او امام مأذون من قبله منع التلاعب الذي كان
قائماً في قضايا الاوقاف ومنع دعاوى الادخال
والاخراج والتغيير والاستبدال والابدال وغيرها
من العلوي المدينة التي كانت تحتل اضراراً
بمصلحة جهات الوقف او بمصلحة المستحقين
وكان يكفي في اثباتها بشهادة الشهود وبالاوراق
العرفية التي ما كان يعرف لها اصل . وهنا
الاشهاد بالوقف حصل امام ولي الامر فسه
وامام كبير الامناء وامام مدير النيا وامام شهود
عدول كثيرين وفي محفل من الناس لم ير الوجه
القبلي مثله من البهاء والعظمة والجلال . فمن ذا
الذي يجزئ على انكار صدور الوقف من الواقف

رابعا - في شرط (قيد الاشهاد بدقتر
احدي المحاكم الشرعية) وهذا عمل اداري
محض . كما يجوز القيد في حياة الواقف يجوز بعد
وفاته . وما على صاحب الشأن الا ان يقدم
الاشهاد الى المحكمة الشرعية لقيده بدفاترها
وهي قيده . واذا امتنع يمرض الامر على
وزارة الحفانية وهي تأمر المحكمة بالقيد

الحادثة فته . ليست لما سابقة من نوعها

الانكار ان يوجد (اشهاد من يملكه على يد
حاكم شرعي أو مأذون من قبله) . وهنا الوقف
صدر على يد صاحب الجلالة الملك وهو الحاكم
الشرعي الاكبر ومنه يستمد سائر المحاكم
الشرعيين صحتهم في الحكم . ولا يصح اعتبار
الاشهاد الحاصل امام اصغر قاض شرعي أو
مأذون وعدم اعتبار الاشهاد الحاصل امام الحاكم
الشرعي الاكبر الذي منه يستمد القضاة
الشرعيون ولايتهم في القضاء

ورب معترض يقول : ان كلمة « الحاكم
الشرعي » معناها « القاضي الشرعي » وفي
الترجمة الفرنسية لللائحة ترتيب المحاكم
الشرعية عبر عن « الحاكم الشرعي » بكلمة
Cadi وجلالة الملك ليس بقاض يتقبل
الاشهادات الشرعية . ولا سيما انه بحسب
النظامات السياسية الحديثة لا يمكن ان يجمع الملك
في شخصه وفي قبضة يده السلطات الثلاثة :
السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة
القضائية

قول هذا الاعتراض ليس وجيباً :

١ - لان القوانين المصرية جعلت للوقف
ميزة خاصة به اخرجته عن حكم سائر الاموال
فيما يختص بأصله وكيانه . اذ جعلت مرجع اصل
الوقف الى اصل الشرع . ولا يخفى ان جلالة
الملك هو الآن صاحب الولاية الشرعية العامة
على الاوقاف المصرية بأسرها . منه يستمد جميع
القضاة الشرعيين صحتهم في الحكم . وهو

وهن موسرات ايساراً تاماً بفضل ماورثته عن
المرحوم والهن والرحومة اختن . فالحصة
التي تؤول الى كل واحدة من اخواته لاتزيدھا
سمة ولا رخاء ولا تنير من معيشتھا شيئاً ما .
اما اذا قيل بانقصاد الوقف وفقد الوقف بالفعل
وافق الربيع في وجوه البر المشروطة في الوقفية
(البعثة الفهمية والمستشفى الرمدي وغيرهما)
فان الامة تستفيد فوائد تبقى آثارھا خالدة
تتجدد منافعھا في كل سنة مادام الوقف قائماً
اما عم المرحوم الواقف الذي يقولون انه
جدير بالناية فيمكن الصلح معه على مبلغ من
المال او حصة في الاطيان نظير مصادقته على
الوقف . ولعل صاحب الجلالة الملك هو خير
وسيط للحصول على اجازة اخوات الواقف
ومصادقة الم . فأن تفضل وفعل ورضيت
الاخوات وقبل الم كان لم جميعاً عند الله جزاء
الحقير خير الجزاء ما

عزيز منانكي

اذ لم نر ولم نسمع ولم قرأ ان اشهاداً بالوقف
حصل عن يد خديوي مصر او سلطان مصر او
ملك مصر . لهذا سألتنا الكثيرين من اخواننا
من رجال القضاء ومن رجال المحاماة ومن اهل
المعلم فرائناهم يميلون الى القول بانقصاد الوقف بناء
على انه حصل على يد جلالة الملك الذي هو
الحاكم الشرعي الاكبر
ومن رأيي انه حتى لو كانت المسألة تحتل
القولين فاني ارجح قول من يرى انتقاد الوقف
لوجوه الآتية :

- ١ - احتراماً لمقام ولي الامر الذي حصل
على يده الاشهاد
- ٢ - لان القول بانقصاد الوقف فيه تنفيذ
لارادة الواقف
- ٣ - لان الوقف تضمن وجوه بر كثيرة
فمنها عام على البلد . فالقول بانقصاد الوقف يوافق
المصلحة العامة
- ٤ - لان مآل الاطيان الموقوفة اذا قيل
بعدم انتقاد الوقف سيكون الى اخوات الواقف



نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٤٠٠	٤٩٧	المجلس الحسي العالي
٤٠١	٤٩٨	» » »
٤٠٢	٤٩٩	» » »
٤٠٣	٤٩٩	» » »
٤٠٤	٥٠٠	» » »
٤٠٥	٥٠٠	» » »
٤٠٦	٥٠١	» » »
٤٠٧	٥٠٢	محكمة الاستئناف الاهلية
٤٠٨	٥٠٥	» » »
٤٠٩	٥٠٦	» » »
٤١٠	٥٠٧	» » »
٤١١	٥٠٧	» » »
٤١٢	٥٠٨	» » »
٤١٣	٥٠٩	» » »
٤١٤	٥٠٩	» » »
٤١٥	٥١٠	» » »
٤١٦	٥١٢	» » »

قاصر . تخفيض اجرة اعيانه . عدم اختصاص
 المجلس الحسي
 سلطة الوصي . سلطة المجلس الحسي .
 تخفيض ايجار ملك القاصر
 حجر . عدم التكمم والفهم . التصرف في
 اجزاء من ملكه
 حجر . صاحب الحق في طلب رضاه
 حجر . غفله
 بالغ . عنه . حجر . عدم عودة الولاية . تعيين قيم
 طلب الحجر . مصارف . ومكافأة طالب الحجر
 قانون التنظيم . خط التنظيم . اعتماده . منع
 الترخيص ببيان جديدة . الحصول على
 الثمن . تمويضات
 املاك الدائرة السنية . جواز تملكها بمضي المدة
 مغل . اكتسابه بمضي المدة . جامع . املاك
 مخصصة للمنافع العمومية
 استئناف . تقدير . جزء من دين . المادة
 ٣٠ مرافعات
 تمويض . قتل الموظفين من حكومة الى
 حكومة . رفت بنير سبب
 قاصر . تصرفات الوصي . مواقة المجلس
 الحسي . بلوغ . سكوت القاصر
 حكم . طلب تفسير . شروطه
 وقف . دعوى حساب . قبوله
 شركة محاصة . مميزاتها
 تحويل . سبب المديونية . اوجه الدفع ضد
 اللائن الجديد

تابع فهرست الاحكام	الحكم	نمرة	صفحة
موظف - رفته - تمريض - تشكيل المجلس الخصوص	محكمة مصر الابتدائية الاهلية	٤١٧	٥١٢
مشتري بحسن نية - اشياء مسروقة - رد الثمن -	» » » »	٤١٨	٥١٣
تعليم النيابة التي لصاحبه مسؤولية الحكومة	» » » »	٤١٩	٥١٤
وضع اليد بحسن نية - عدم رد ما أخذ بحسن نية	» » » »	٤٢٠	٥١٦
بيع - وصيه	» » » »	٤٢١	٥١٧
الراسى عليه الزاد - عدم ايداع الثمن في	» » » »	٤٢٢	٥١٨
الوقت المعين - المواد ٦٠٧ مرافعات ، ٣٣٢	» » » »	٤٢٣	٥٢٠
و ٣٣٣ ، ٣٣٤ مدنى - المبدأ القانونى	» » » »	٤٢٤	٥٢١
البيع بالوزن والكيل - قضاؤه - فسخ -	» » » »	٤٢٥	٥٢٢
شروطه - تمريض - المواد ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ١١٢	» » » »	٤٢٦	٥٢٣
و ١١٧ ، ١١٩ مدنى	» » » »	٤٢٧	٥٢٥
سرقة بين الزوجين - طلاق رجعى - اعتقاد -	» » » »	٤٢٨	٥٢٧
المادة ٣٦٩ عقوبات	» » » »	٤٢٩	٥٢٨
لجان الامتيازات - قراراتها - حدود اختصاصها	» » » »	٤٣٠	٥٣٠
عاهرات - مخالفة - عمل غفل بالآداب العمومية	» » » »	٤٣١	٥٣٠
المادة ٣٣٨ عقوبات	» » » »	٤٣٢	٥٣٠
دعوى استلام اعيان الوقف المحكوم بها	» » » »	٤٣٣	٥٣٠
لتناظر - اختصاص قاضى الامور المستعجلة	» » » »	٤٣٤	٥٣٠
محاكم اخطا - بطلان - خلوص صورة الاعلان من	» » » »	٤٣٥	٥٣٠
التاريخ - اصل الاعلان - دعوى ريع - استئنافا	» » » »	٤٣٦	٥٣٠
موطن الانتخاب - تعريضه	» » » »	٤٣٧	٥٣٠
موطن الانتخابات - جمعية خيرية - اعضاء	» » » »	٤٣٨	٥٣٠
شرف - اعضاء منتسبون	» » » »	٤٣٩	٥٣٠
طلب درج اسم - ميعاد وصوله	» » » »	٤٤٠	٥٣٠
اختصاص لجان الانتخاب - تقديم كشف	» » » »	٤٤١	٥٣٠
للمراجعة على الجداول - عدم اختصاصها	» » » »	٤٤٢	٥٣٠

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٣٢	٥٣١	لجان الانتخاب . سن الناخبين . عدم اختصاصها بالفصل (المادة ١٣ من قانون الانتخاب)
٤٣٣	٥٣٢	موطن انتخاب . تعريضه . تعريف المصالح » » » »
٤٣٤	٥٣٢	حقوق انتخابية . مقلس . صالح . كونكورداتو » » الشرقية
٤٣٥	٥٣٣	حق الانتخاب . رشوة » » الفيوم
٤٣٦	٥٣٣	تقديم طلبات ادراج الاسماء أو حذفها » » » »
٤٣٧	٥٣٤	حق الانتخاب . الماروب قبل الكشف عليه » » » »
٤٣٨	٥٣٤	التجنيد . خدمة عسكرية . تحت السلاح » » جرجا
٤٣٩	٥٣٥	حق الانتخاب . اختلاس اشياء محبوزة » » » »
٤٤٠	٥٣٦	قيد الاسم . مرور خمس سنوات على حكم » » » »
٤٤١	٥٣٧	في اختلاس . ايقاف التنفيذ » » » »
٤٤٢	٥٣٧	حق الانتخاب . عمال التليفون » » » »
٤٤٣	٥٣٧	وقف . اجارة . تصرف الناظر . تفسير قنوى شرعية
٤٤٤	٥٣٨	وقف . تعدد النظار . اختلاف النظار من يستلم المال » »
٤٤٥	٥٣٩	وقف . النظر . ضم ثقة . اختصاص الناظر » »
٤٤٦	٥٤٠	حقه في الأجر » »
٤٤٧	٥٤٠	وقف . ناظران . وفاة احدهما » »
		وقف . قسمة . هباية . تقص القسمة » »
		وقف . اقطاعه . ايلولة الريع للقراء . قراء » »
		اهل الواقف اولى » »

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٤٨	٥٤١	وقف . استحقاق . غلة ايجار
٤٤٩	٥٤٢	وقف . استحقاق . ايجار . ابالة . وفاة المستحق
٤٥٠	٥٤٢	وقف . مبلغ مشروط صرفه للزوجة . استحقاق لاقعة
٤٥١	٥٤٣	وقف . تعيين مبلغ لشترى مقدار معين من الخبز . حكم الشرع عند ارتفاع ثمن القمح
٤٥٢	٥٤٤	شفعة . بيع ثان . دعوى العسوية . بينة . قرابة . شك . تسجيل . وجوب ادخال المشتري الثاني في الدعوى
٤٥٣	٥٤٤	بيع . بطلان . صفة المشتري . قاض . بطلان
٤٥٤	٥٤٥	بيع . اجنبي . بمدرفع دعوى استحقاق اهلية . حجة
٤٥٥	٥٤٥	طلبات جديدة . مذكرة . استئناف
٤٥٦	٥٤٦	جنحة . براءة . تعويضات . خطأ . شيء ضائع . أو مسروق . حسن النية . مسئولية
٤٥٧	٥٤٦	اعلان صحيفة الدعوى للنيابة . اثره . التحريات
٤٥٨	٥٤٧	اجارة . رهن . غلة العين
٤٥٩	٥٤٧	بيع . عجز . استحقاق . ضمان . مزاد
٤٦٠	٥٤٧	مستخدم . اصابته . سيد . مسئولية . خطأ . اثباته
٤٦١	٥٤٨	اجارة . تجديدها . غنية عن مصر الضمان . تجديده
٤٦٢	٥٤٨	قرض . سبب غير مشروع . بطلان
٤٦٣	٥٤٩	تطوع اجنبي في جيش دولة محاربة . حكمه . قانون دولي
٤٦٤	٥٤٩	بيع . تسجيل . بيع ثان . حجة على البائع
٤٦٥	٥٤٩	قتل مرض معد . مسئولية
٤٦٦	٥٥٠	بنك . شيك . امضاء مزور . مسئولية
٤٦٧	٥٥٠	حريق . مسئولية . مقدار التعويض . غلاء مواد البناء

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٤٦٨	٥٥٠	محكمة روان فرنسا
٤٦٩	٥٥٢	محكمة السين فرنسا
٤٧٠	٥٥٣	محكمة اكس فرنسا
٤٧١	٥٥٣	محكمة سنس فرنسا
		طبيب . مسئولية . خطأ في تشخيص . احوال اتساب . وكيل . تقديرها بمعرفة القضاء اجارة . اثبات كتابة . بدء في التنفيذ طبيب . معالجة . خادم . مسئولية المهدوم
		فهرست الابحاث القانونية
مصحفة		
٥٥٣		تعارض الاحكام لحضرة الاستاذ احمد قحه بك
٥٥٧		وقية المرحوم على بك فمي . بحث في صحتها لرئيس التحرير
		رئيس التحرير: عزيز خاشي مساعد رئيس التحرير: محمد صبري ابو علم

Bibliotheca Alexandrina



0542593